

الموسوعة الادارية الحديثة

اشراف

أ.م. حسن النكحاني

د. نعيم عيسى

١٩



0167937

Bibliotheca Alexandrina

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

الهدى	كتبة الاسكندرية
التاريخ	
رقم التسجيل	٧٥٠٢٦

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحامي أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء التاسع عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع عدلى - ص.ب. ٥٤٣ - ت: ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا
فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل المجديد

الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يجوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفکر الحفي

محتويات

(الجزء التاسع عشر)

- عمد ومشايخ
- علاوة
- عرف ادارى
- علف الحيوان
- غرفة تجارية
- غرفة سياحية
- غش وتدليس
- عمل تجارى
- فائدة قانونية
- فندقة وسياحة
- قانون
- قرار ادارى
- قرض عام
- قسمة
- قسم قضايا الاوقاف
- قضاء شرعى
- قطاع عام

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبت هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي أرسرتها ترتيباً أبجدياً طبقاً للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبت المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة الجمعية وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنباً الى جنب دون تقيد بتأريخ صدور الاحكام أو الفتاوى . وكان طبيعياً أيضاً من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى إطار الموضوع الواحد ، أن توضع الاحكام والفتاوى جنباً الى جنب مادام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الالمام بما أدلى فى شأنها من حلول فى أحكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تقتارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قررتها الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارىء الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تيسر على الباحث الرجوع اليها فى الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى أب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنوياً للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحى متعذراً للتوصل اليها لتقدم المهد بها ونفاذ طبعاتها . كما ان الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلاً فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارىء فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وان تنذر الاشارة الى رقم الملف بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيانين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/١٢)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ - جلسته ١٩٧٨/٦/١٤)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسته ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليه ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تريده الماما بالموضوع الذى يبحثه .

وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع . وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما مسلسلها كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن

يتبعه في استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة بيانا تفصيليا بالاحكام ، ذلك لمتعلق بعيد من الفتاوى والأحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات ملاحظة ، فإنه يجب أن تشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التي تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولي التوفيق

حسن الفكاهي — نعيم عطية

عمد ومشايخ

**الفصل الأول : الشروط الواجب توافرها لترشيح العمدة
أو الشيخ •**

الفصل الثاني : الشروط الواجب توافرها في الناخب •

الفصل الثالث : كشوف المرشحين •

الفصل الرابع : الانتخاب والتصين •

الفصل الخامس : التأديب والفصل •

الفصل الاول

الشروط الواجب توافرها لترشيح العمدة أو الشيخ

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

شرط حسن السمعة - استناد جهة الادارة الى التصريات
الصادرة من اجهزة الدولة المختصة - اختلاف هذه الاجهزة في بعض
الامور وترجيح انجهة الادارية لبعضها على البعض الآخر - يدخل
في الملاحظات الادارة مادام ان قرارها لا يشوبه تعسف او انحراف .

ملخص الحكم :

ان جهة الادارة قد استبعدت اسم المدعى من كشف الجائز
ترشيحهم لمنصب العمدة لعدم توافر شرط حسن السمعة وهو من
الشروط الواجب توافرها قانونا فيمن يعين عمدة واستندت في ذلك الى
التصريات الصادرة من اجهزة الدولة المختصة باجرائها وان كانت هذه
الاجهزة قد اختلفت في بعض الأمور فان الجهة الادارية قد رجحت
بعضها على البعض الآخر هذا من حقها اذ ان تقدير توافر شرط حسن
السمعة ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، من ملاحظات جهة الادارة
بحيث تترخص في تقديره وفقاً لما تراه محققاً للمصلحة العامة مادام ان
تقديرها لا يشوبه تعسف أو انحراف ولم يقيم دليل من الاوراق على
شيء من ذلك .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

نص القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ على أن الأعضاء المنتخبين
بلجنة الشياخات يختارون بالدور — اغفال هذا الاجراء لا يرتب
بطلانا .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص بالعمد والمشايخ ،
قد نص في المادة ١٢ منه على ان الاعضاء المنتخبين بلجنة الشياخات
يختارون بالدور . الا ان اغفال هذا الاجراء لا يترتب عليه البطلان ،
لأن القانون لم ينص على بطلان التشكيل أن لم يكن الحضور بالدور ،
كما ان هذا ليس في ذاته اجراء جوهريا أو ضمانة أساسية ، بل
لا يعدو الأمر فيه أن يكون من قبيل توزيع العمل بين هؤلاء الأعضاء .
(طعن رقم ٧٣٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

كشف الجائز ترشيحهم للشياخة — شموله المطعون على تعيينه
رغم فقدائه شرط النصاب المالي — لا ينزل الكشف منزلة القرار
المعوم مادام ان المطعون عليه لم يكن فاقد النصاب اطلاقا وانما كان
قد دام خلاف حول تقدير ما يملكه .

ملخص الحكم :

لا صحة فيما ذهب اليه الطاعن في صحيفة طعنه — من أن كشف
ترشيحهم الذي حرره المركز كان معيبا بعبع جسيم ، هو فقدان شرط
النصاب المالي المطعون على تعيينه — لا صحة في ذلك لأن المطعون على

تعيينه لم يكن معدوم النصاب اطلاقا بمعنى أنه كان لا يملك أطيانا بالبلدة بل الثابت أنه يمتلك بها أرضا زراعية وفقط قام الخلاف حول تقدير ما يملكه فيما يتعلق بتحديد النصاب الملقى المطلوب للترشيح لوظيفة الشياخة فقد قامت جهة الادارة ابتداء بادراج اسمه في كشف الجائر ترشيحهم مما قد يستشف معه اطمئنانها الى امتلاكه للقدر الذى قيد به . ويؤكد هذا المعنى تقديم الشكوى الأولى ضده ثم قيام الادارة بتحقيقها والانتفاء منها الى ثبوت عدم صحتها — الأمر الذى رأت الوزارة معه اصدار قرارها باعتماد تعيينه فى ٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ — وأن تقديم الشكوى من المدعى بعد هذا التعيين والانتفاء من بحثها الى أن المطعون فى تعيينه يملك أقل من المقدار المقيد به أمر لا يمكن أن ينزله الكشف منزلة القرار المعدوم .

(طعن رقم ١١٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

عمدة — تعيين — شروط الحيازة لأرض زراعية . يشترط أن تكون الأرض الزراعية التى يحوزها المرشح لوظيفة العمدة مستغلة بالزراعة فعلا : هذا الشرط يعتبر منتفيا اذا ما كانت الأرض التى يمتلكها المرشح مؤجرة لمديرية التربية والتعليم لاستعمالها لمصالح المدرسة .

ملخص الحكم :

ان المشرع قصد أن تكون الأرض التى يحوزها المرشح لوظيفة العمدة مستغلة بالزراعة فعلا . . ولما كان الثابت ان السبعة عشر قيراطا التى يمتلك المطعون على ترشيحه جزءا منها ، غير مستغلة بالزراعة بل انها مؤجرة لمديرية التربية والتعليم لاستعمالها لمصالح بالمدرسة الاعدادية بالقرية ومن ثم فقد انتفى عنه شرط حيازة أرض مستغلة فى الزراعة فعلا ويكون قيده بكشف المرشحين لوظيفة العمدة قد وقع مخالفا للقانون حقيقا بالالغاء .

(طعن رقم ٨٩٨ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٨)

الفصل الثانى

الشروط الواجب توافرها فى الناخب

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

لم يعد من الجائز ابداء الراى شفاهة الا على سبيل الاستثناء بالنسبة للمكفوفين وغيرهم من ذوى العاهات التى تحول دون امكان ابداء الراى بالتأشير على بطاقات الانتخاب — اساس ذلك — السماح بابداء الراى شفاهة لغير هؤلاء ينطوى على اهدار لاحدى الضمانات الاساسية التى اريد تحقيقها لكفالة سلامة الانتخاب .

ملخص الحكم :

ان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ قد عدلت بقرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ بحيث أصبحت احكامها فى شأن طريقة ابداء الراى فى حالة انتخاب العمد متفقة مع احكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ — فلم يعد من الجائز ابداء الراى شفاهة الا على سبيل الاستثناء بالنسبة الى المكفوفين وغيرهم من ذوى العاهات التى تحول دون امكان ابداء الراى بالتأشير على بطاقات الانتخاب — وذلك لضمان السرية التامة وتوفير الحرية الكاملة للناخبين والسماح بابداء الراى شفاهة لغير المكفوفين وذوى العاهات ينطوى على اهدار لاحدى الضمانات الاساسية التى اريد تحقيقها لكفالة سلامة الانتخاب — هى السرية التامة تمكينا للناخبين من الاعراب عن آرائهم الحقيقية بحرية تامة دون خوف أو وجل .

الفصل الثالث

كشوف المرشحين

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

كشوف المرشحين المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ - لا تعتبر نهائية مادام حق الاضافة والحذف فيها مفتوحا امام اللجنة الثانية المنصوص عنها في المادة السادسة .

ملخص الحكم :

ان الكشوف التي تحررها اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايع لا تعتبر نهائية مادام الباب يظل مفتوحا لاضافة اسماء اخرى الى الكشف أو حذف اسماء فيه عن طريق الالتجاء الى اللجنة الثانية المنصوص عليها في المادة السادسة ولا تصبح هذه الكشوف نهائية الا بعد ان ثبتت هذه اللجنة في الطلبات المقدمة اليها ، ولذلك فانه مهما كان السبب الذي أدى إلى عدم درج اسم المدعى في الكشف الذي حررت اللجنة الأولى فان المدعى كان الباب أمامه مفتوحا لتقيد اسمه عن طريق اللجنة الثانية .

(طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

ميعاد الشهر المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في طلبات الاضافة والحذف من كشوف المرشحين - ميعاد توجيهى وتنظيمى لا يترتب على مخالفته اى بطلان .

ملخص الحكم :

ان النص في المادة السادسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والمشايع على أن يفصل في طلبات الاضافة والحذف في كشوف المرشحين خلال الشهر التالي لانقضاء ميعاد تقديم هذه الطلبات انما هو من قبيل حسن التوجيه والتنظيم ، ومن ثم لا يترتب على مخالفته أى بطلان .

(طعن رقم ١٢٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

ان الموعد الخاص بتحرير كشوف أسماء الاشخاص الذين تتوافر فيهم شروط العمدة او الشيخ ومن لهم حق اختيارهما (م ٤) . وكذلك الموعد الملصق بفصل لجنة الطعون في الطلبات التي تقدم اليها (م ٩) لا يعتبر من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على اغفلها البطلان - اما الموعد المعين لتقديم طلبات الحذف والاضافة (م ٨) . فانه يختلف في طبيعته وفي حكمه من المواعدين للسابقين فهو من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على تجاوزها البطلان .

ملخص الفتوى :

قد استعرض قسم الرأي مجتمعا موضوع المواعيد الخاصة باجراءات تحرير كشوف الناخبين والمرشحين المنصوص عليها في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالعمد والمشايع بجلسته المنعقدة في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٧ ولاحظ أن المواد المتعلقة بهذه المواعيد هي :

المادة الرابعة : عند خلو وظيفة العمدة أو الشيخ يهرر المجلس في خلال أسبوعين من يوم الخلو كشفا بأسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط .

المادة السابعة : عند تحرير كشف المرشحين العمدية يمرر كشف آخر بأسماء من لهم اختيار العمدة .

المادة الثامنة : عقب تحرير الكشف الشاملة لأسماء المرشحين للعمدية والشيخة ومن لهم حق اختيار العمدة يعرض لمدة أسبوع في مقر العمدية وفي الأماكن المطروحة في القرية مستفرج من كل هذه الكشوف ولكل من أهمل قيد اسمه بدون وجه حق أن يطلب قيده فيه ولكل من كان اسمه مقيدا بالكشف أن يطلب حذف اسم من قيد بغير وجه حق .

وتقدم الطلبات بذلك كتلبة الى مأمور المركز في خلال مدة العرض والأسبوع التالي له .

المادة التاسعة . تفصل في الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من وكيل المديرية رئيسا ومن أحد أعضاء النيلية ومن أحد أعضاء لجنة الشياخات الاعيان من غير المركز التابع له القرية وذلك في العشرة أيام التالية لانقضاء ميعاد تقديم الطلبات . وتكون قرارات اللجنة نهائية وتصدر بأغلبية الأصوات وتبلغ قرارات اللجنة الى المركز .

وقد انتهى رأى القسم الى وجوب التفرقة بين المواعدين المنصوص عليهما في المادة الرابعة والتاسعة من جهة والموعد المنصوص عليه في المادة الثامنة من جهة أخرى فموعد الأسبوعين المنصوص عليه في المادة الرابعة والخاص بتحرير كشوف أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط الواجب توافرها فيمن يعين عمدة أو شيخا وفيمن لهم حق اختيار العمدة أو الشيخ وكذلك موعد العشرة أيام المنصوص عليه في المادة التاسعة والخاص بفصل لجنة الطعون في الطلبات التي تقدم اليها ، هذان الموعدان قد عينا لدى يقوم المركز واللجنة المختصة باجراءات معينة هي تحرير الكشف والفصل في الطلبات التي تقدم في شأنها .

والمقصود بها تنظيم عمل من أعمال الجهات الادارية لتفادي بطلان الادارة وتراخيها ومن ثم لا يعبران من الاجراءات الجوهرية التي

يترتب على اغفالها البطلان خصوصا أنه لو قيل بمكس ذلك لكان معناه أنه إذا لم يحزر المركز الكشوف فى خلال الأسبوعين لترتب على ذلك أن كل كشف يحزره بعد ذلك يكون باطلا •

ومن ثم لا يمكن تعيين النعمة أو الشيخ وهى نتيجة لا يمكن أن يكون الشارع قصدعا •

أما الموعد المنصوص عليه فى المادة الثامنة الخاص بتعيين موعد لتقديم طلبات الحذف أو الاضافة (فى أسبوع العرض والاسبوع التالى له) فانه يختلف فى طبيعته وحكمه عن الموعدين السابقين فهو من الاجراءات الجوهرية التى يترتب على تجاوزها البطلان لسببين :

الأول : أنه تجب التفرقة بين المواعيد المعنية للجهات الادارية لاجراء عمل من الأعمال وبين المواعيد المعنية لمباشرة حق من الحقوق كحق الطعن فى كشوف المرشحين أو الناخبين ، اذ من المقرر أنه اذا عين الشارع موعدا لمباشرة حق ترتب على تجاوز هذا الموعد سقوط هذا الحق — اذ يعتبر الموعد فى هذه الحالة من الاجراءات الشكلية الجوهرية التى يكفى عدم مراعاتها للقضاء بالبطلان دون حاجة الى النص على ذلك صراحة •

الثانى : أن المادة التاسعة من القانون نصت على أن تقوم اللجنة المختصة بالفصل فى طلبات الحذف والاضافة فى العشرة الأيام التالية لانقضاء موعد تقديم هذه الطلبات فطبقا لهذا النص ينقضى موعد تقديم الطلبات بانقضاء أسبوع العرض والاسبوع التالى له •

ويستفاد من ذلك أنه بعد انتهاء هذا الموعد تبدأ اللجنة فى مباشرة عملها ولا يجوز أن تقدم اليها طلبات جديدة •

(نوى ٥٥/٥١/٩٩ فى ١٩/٣/١٩٤٩)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

مدى سلطة وزير الداخلية في عملية انتخاب العمدة .

ملخص الفتوى :

يياشر وزير الداخلية بمقتضى المادة ١١ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع سلطتين : الأولى ، سلطة الرقابة على عملية الانتخاب في كافة مراحلها يياشرها عند النظر في اعتماد قرار لجنة المشايخات ، فاذا تبين له أن الانتخاب مشوب بالبطلان في أية مرحلة من مراحلها فله أن يبطله ابتداء من تلك المرحلة . الثانية ، سلطة الملاءمة يياشرها عندما تقع اجراءات الترشيح والنعين سليمة مجردة من الميوب والايخطاء وله بمقتضى هذه السلطة أن ييحث شخصية المتخب وأحواله ، بحيث اذا ما وضح له أن مثله لا يؤتمن على الوظيفة أو المصلحة العامة ، حق له أن يرفض الموافقة على انتخابه مهما كانت اجراءات انتخابه سليمة ، ويعيد الأوراق الى لجنة المشايخات لدعوة الناخبين الى انتخاب العمدة من جديد .

(فتوى ٣٨٥ في ١١/٣/١٩٥٣)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

كشف المرشحين للعمدية — الاعتراض على من وريت اسماؤهم به — صفة في الاعتراض — لا تتوافر في فاقد شرط الالام بالقراءة والكتابة ولم يدرج اسمه في هذا الكشف .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن المدعى فاقد لشرط الالام بالقراءة والكتابة ، ولا محل

لادراج اسمه في كشف الجائز ترشيحهم لوظيفة عمدة ، فلا تكون له
ثمة صفة في الاعتراض على من ورد اسمه في هذا الكشف .
(طمن رقم ١٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

كشوف المرشحين المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ — طلبات قيد من أهمل
قيد اسمه ، وحذف اسم من قيد بغير وجه حق — وجوب تقييمها في
الميعاد المحدد في المادة الخامسة من هذا القانون ، ومع مراعاة
الاجراءات التي فرضتها — ارسال صاحب الشأن برقية الى المدير
مستفسرا عما تم في شأن درج اسمه بكشف المرشحين — لا تتضمن
طعنا على ما انطوت عليه الكشف من اسقاط اسمه ، ولا تعتبر
اعتراضا على مضمونها .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن
العمد والمشايخ تنص على أنه « عقب تحرير الكشف المشار اليها في
المادة السابقة يعرض لمدة عشرة ايام في الأماكن المطروقة التي يحددها
المدير بالقرية مستخرج من هذه الكشف ولكل من أهمل قيد اسمه
بدون وجه حق ان يطلب قيده فيه ولكل من كان اسمه مقيدا بالكشف
ان يطلب حذف اسم من قيد اسمه بغير وجه حق . وتقدم الطلبات
بذلك كتابة الى مأمور المركز خلال مدة العرض والعشرة ايام التالية لها
ويعطى عنها المأمور ايضا لات » .

كما نصت المادة السادسة من القانون المذكور على أنه تفصل في
الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من السكرتير العام للمديرية رئيسا ومن
أحد وكلاء النيابة ومن أحد اعضاء لجنة العمد والمشايخ المنتخبين من
غير المركز الذي تتبعه القرية وذلك خلال الشهر التالي لانقضاء ميعاد

تقديم الطلبات ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات ، وتكون هذه القرارات نهائية .

ومن حيث أنه يبين من النصوص السالفة أن الشارع قد قصد الى حصر الطلبات التي تقدم خلال مدة عرض الكشوف والعشرة أيام التالية وقيدتها بأن تقدم كتابة الى المأمور على أن يستحصل مقدمها على ايصال يثبت تقديم اعتراضه المكتوب . وهذا الذي أوجبه القانون من اوضاع وقبود قاطع في الدلالة على أن ميعة الاعتراض المشار اليه يجب التزامه وأنه لا بد كذلك من مراعاة الاجراءات التي فرضها القانون لضمان احترام الميعاد ذلك أنه إنما اقتضى حصول الاعتراض لدى المأمور بالذات وتسلم ايصال منه دال على تقديم الطلب كي يكفل اثبات تاريخ تقديم الاعتراض في الميعاد الذي حددته المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ قطعاً لشبهة التحايل على مراعاة الميعاد المذكور فاذا وضع بجلاء من الأوراق ان المدعى قد اكتفى بأن أبرق الى المدير مستفسراً عما تم في شأن ما طلبه بادية ذي بدء من درج اسمه بكشف المرشحين ، وهو الطلب الذي كان قدمه عند اعداد الكشوف وقبل عرضها ، فإن برقيته المشار اليها لا يستفاد من صيغتها حتى مجرد اطلاعه على هذه الكشوف اثناء عرضها فضلاً عن اعتراضه عليها ، ولا تتضمن طعناً على ما انطوت عليه من اسقاط اسمه بالمعنى الذي يقصده القانون ، وتكون لجنة الفصل في الطعون محقة اذا لم تر فيها اعتراضاً على مضمون الكشوف المذكورة مما يجب عرضه على لجنة الفصل في الطعون والطلبات .

(طعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٠)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

قرار لجنة فحص الطعون والطلبات برفض طلب قيد اسم بكشف المرشحين للعمدية لا احاط به من شبهات تكفي للنيل من سمعته وعدم الاطمئنان الى ترشيحه لمنصب العمدية الذي هو وثيق الصلة بالامن

في الجهة — ترخصها في ذلك بحسب مقتضيات المصلحة العامة مادام لم يثبت انها كانت متجنية أو مستهدفة تحقيق شهوة انتقامية أو هوى شخصي يجافى المصلحة العامة — لا تثريب عليها اذا رأت انه لا يتفق والصالح العام ترشيح شخص للعمدية هو شقيق قاتل العمدة السابق .

ملخص الحكم :

اذا كان اتهام المدعى في الجناية ووقفه عن العمل بسببها ماثلين تحت نظر لجنة فحص الطلبات والطعون بالمديرية لدى اصدار قرارها برفض طلب قيد اسمه بكشف المرشحين للعمدية ، اذ رأت ، وهي هيئة محايدة ، فيما احاط به من شبهات ما يكفي لليل من سمعته وعدم الاطمئنان الى ترشيحه لمنصب العمدية الذي هو وثيق الصلة بالأمن في الجهة ، وذلك بسلطتها التقديرية التي تترخص فيها بحسب مقتضيات المصلحة العامة والتي لم يثبت أنها كانت متجنية عليه في استعمالها بما يجاوز حقيقة الواقع أو أنها كانت مستهدفة بها تحقيق شهوة انتقامية أو هوى شخصي يجافى المصلحة العامة . الأمر الذي ينزه قرارها عن مظنة اساءة استعمال السلطة ، ولأسيما أن حكم محكمة الجنايات قد استظهر في اسباب الحزازات والعداوات التي كانت محتدة بين عائلة المدعى والمجنى عليه بسبب التنافس على العمدية وعلى الشياخات الخالية ، وسعى المدعى بالذات لفصل هذا الأخير من العمدية ، وشكاواه ضده ، وقيام المتهم ، وهو شقيق المدعى القاطن معه في معيشة واحدة ، بقتل المجنى عليه بغية تخليص شقيقه منه وإخلاء السبيل أمامه للوصول الى تقلد منصبه . وقد اكد محضر تحريات ضابط مباحث مركز اولاد بطوق شرق ، المحرر في ٦ من مارس سنة ١٩٥٧ والمرفق بملف قضية الجناية الصادر فيها هذا الحكم اشتراك المدعى في هذه الجناية بطريق التحريض للأسباب المبينة تفصيلا في المحضر المشار اليه ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه

المنبئى على عدم توافر شرط حسن السمعة فى المدعى يكون قائما على سببه المبرر له قانونا والذى له أصل ثابت فى الأوراق استخلصت منه الإدارة النتيجة التى انتهت إليها استخلاصا مسائفا ، إذ رأت أنه لا يتفق والصالح العام ترشيح شخص للعمدية هو شقيق قاتل العمدة السابق فى الظروف التى أحاطت بهذا القتل .

(طعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٦ قى - جلسة ١٩٦٢/١١/١٠)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

استقلال عملية تحرير كشوف الناخبين والمرشحين وعرضها والفصل فى الطعون المتعلقة بها عن عملية اختيار العمدة - قرار لجنة الشكايات باختيار العمدة - سلطة التصديق عليه من عمه - من اختصاص وزير الداخلية .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٤١ الصادر فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٧ الخاص بالعقد والمشايع أن المشرع قسم ، منذ البداية ، عملية تعيين العمدة الى مرحلتين أساسيتين : أولاها ، حصر الأشخاص الذين لهم حق اختيار العمدة ، باعداد كشوف المرشحين والناخبين بوساطة المركز ، والطعن فيها أمام لجنة الطعون . والثانية ، اجراءات اختيار العمدة بوساطة لجنة الشكايات بعد اجراء الانتخاب على الوجه المبين بالقانون ، واعتماد قرار اللجنة من وزير الداخلية ، وكل من هاتين المرحلتين مستقلة بذاتها عن الأخرى . فبعد خلو منصب العمدية يحضر المركز كشفين احدهما خاص بالمرشحين (المادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧) ، والثانى خاص بالناخبين (المادة ٧ من القانون) ، ثم يعرض الكشفان لمدة اسبوع فى مقر العمدية وفى الأماكن المطروقة فى القرية ، ولكل من أهمل قيد اسمه بغير حق أن يطلب قيده ، ولكل من كان اسمه مقيدا بالكشف أن يطلب حذف اسم

من قيد اسمه بغير حق (المادة ٨) ، وتقدم هذه الطلبات الى مأمور المركز كتابة خلال مدة العرض والأسبوع التالي له ، وتفصل في هذه الطلبات لجنة مشكلة وفقا للمادة التاسعة من القانون سالف الذكر من وكلاء المديرية رئيسا ، ومن أحد أعضاء النيابة واحد أعضاء لجنة الشياخات من الأعيان ، وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية . وعند ذلك تنتهي المرحلة الأولى ، وتبدأ المرحلة الثانية وهي اختيار العمدة ، فتدعو لجنة الشياخات أمامها الأشخاص الذين لهم حق اختيار العمدة (المادة العاشرة) ثم تختار العمدة ، ولا يكون قرارها في الاختيار نهائيا الا بعد اعتماده من وزير الداخلية الذي له ألا يوافق عليه فيعيده الى اللجنة مشفوعا بملاحظاته (المادة ١١ من القانون) ، وهذا النص صريح في أن الذي يملك التصديق على قرار لجنة الشياخات من عدمه هو وزير الداخلية .

(طعن رقم ٢٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

— القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ — تقسيم عملية تعيين الشيخ الى مرحلتين أساسيتين اولاهما اعداد كشوف الجائز ترشيحهم والطعن فيها امام لجنة الطعون — الكشف نهائية بالفصل في الطعون او فوات ميعاد الطعن دون طعن — المرحلة الثانية هي الترشيح والانتخاب ثم التعيين واخيرا اعتماد من وزير الداخلية .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ الذي كان ساريا وقت خلو الشياخة المنوه عنها بعد أن نص في المادة ٣ منه على الشروط الواجب توافرها فيمن يعين شيخا ومنها النصاب المالى نص في المادة ٤ على انه « عند خلو وظيفة الشيخ يحجر المركز كشفا بأسماء من تتوافر فيهم الشروط الواردة في المادة الثالثة . واذا كان عدد المقيدین بهذا الكشف

أقل من خمسة أكمل عددهم ممن يلونهم في ملكية النصاب » . ثم نص في المادة على عرض مستخرج من هذا الكشف لمدة عشرة أيام وأنه « كل من أهمل قيد اسمه بدون وجه حق أن يطلب قيده فيه ، ولكل من كان اسمه مقيدا بالكشف أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه بتغير وجه حق . وتقدم الطلبات بذلك كتابة الى مأمور المركز خلال مدة العرض والعشرة أيام التالية لها » ونص في المادة ٦ على تشكيل لجنة للفصل في هذه الطلبات وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية وتبلغ للمركز لتنفيذها . ثم نص في المواد التالية على اجراءات الترشيح والانتخاب والتعيين وأخيرا اعتماد هذا التعيين من السيد وزير الداخلية .

وبين من هذه النصوص - كما قالت المحكمة الادارية في حكمها المطعون فيه ، وبحق أن المشرع قد قسم عملية تعيين الشيخ الى مرحلتين أساسيتين أولهما اعداد كشوف الجائز ترشيحهم والطن فيها أمام لجنة الطعون المنصوص على تشكيلها بالمادة ٦ سالفه الذكر . ونص على اعتبار هذه الكشوف نهائية بالفصل في الطعون أو بفوات ميعاد الطعن اذا لم تقدم طعون ، والمرحلة الثانية هي عملية الترشيح والانتخاب ثم التعيين بمعرفة لجنة العمد وأخيرا اعتماد التعيين من السيد وزير الداخلية .

(طعن رقم ١١٦٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٥)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

كشف المرشحين - التعديل فيه بالحذف أو الاضافة بعد عرضه وصيرورته نهائيا - غير جائز .

ملخص الحكم :

ليس في نصوص القانون ما يخول الجهة الادارية يعد اعداد كشف الجائز ترشيحهم للعمدية وعرضه وصيرورته نهائيا ، أن تعدل هذا الكشف بالحذف منه أو بالاضافة اليه .

(طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٧)

الفصل الرابع

الانتخاب والتمين

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

عملية انتخاب العمدة — اجراءاتها — بيان للمراحل الثلاث

التي تمر بها .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والمشايخ — أن المشرع قد نظم المراحل التي تتم فيها عملية انتخاب العمدة وأولى هذه المراحل هي حصر الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون واعداد كشف بأسمائهم — وثاني هذه المراحل هي الترشيح للعمدية واحالة طلبات الترشيح للاتحاد القومي وثالثها هي مرحلة انتخاب العمدة واعتماد تعيينه — وقد حدد القانون لكل من هذه المراحل مجالها ورسم الاجراءات الخاصة بها والحد الذي تنتهي عنده — فبعد خلو العمدية يحضر المركز كشفا بأسماء الأشخاص الجائز ترشيحهم للعمدية يعرض لمدة عشرة أيام ولكل من اهل قيد اسمه بغير حق أن يطلب قيده ولكل من كان اسمه مقيدا بالكشف أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه بغير حق وتقدم هذه الطلبات خلال مدة العرض والعشر الأيام التالية وتفصل فيها لجنة مشكلة وفقا للمادة السادسة من القانون وتكون قراراتها نهائية وعند ذلك تنتهي المرحلة الاولى ومتى أصبح كشف أسماء الجائز ترشيحهم نهائيا تبدأ المرحلة الثانية بفتح باب الترشيح للعمدية بقرار من المدير يعرض لمدة سبعة أيام يجوز خلالها لكل من ورد اسمه بالكشف المشار اليه أن يرشح نفسه للعمدية ويحيل المدير طلبات الترشيح خلال ثلاثة أيام من قفل

باب الترشيح الى الاتحاد القومي لفحصها والبت فيمن يقبل ترشيحهم وذلك خلال شهر من تاريخ اخطاره ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا وغير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن . فاذا قبل الاتحاد القومي أكثر من مرشح تبدأ المرحلة الثالثة بأن يصدر المدير قراره بدعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم في جداول الانتخابات الخاصة بالقرية لانتخاب العمدة من بين المرشحين المقبولين ، وبعد أن يبدى الناخبون رأيهم على الوجه المنصوص عليه في القانون يعرض محضر لجنة الانتخابات على لجنة العمدة والمشايخ لتعيين المرشح الفائز ويرفع قرار هذه اللجنة الى وزير الداخلية الذي له وفقا لحكم المادة ١٤ من القانون أن يعتمد ذلك القرار بعد التحقق من سلامة الاجراءات ومطابقتها للقانون أو أن يعيد الأوراق الى اللجنة مشفوعة بملاحظات لتصحيح الاجراءات من آخر اجراء تم صحيحا .

(طمن رقم ٢٨٥ لسنة ١ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

وظيفة العمدة من الوظائف العامة التي يتم شغلها وفق اجراءات وسنن تكفل القانون بتحديدها على نحو جامع مانع — واجب الادارة أن تلتزم بما نص عليه القانون في هذا الخصوص — خروج الادارة على نصوص القانون يمثل عيبا جوهريا يبطل الاجراء الذي شابه العيب والاجراءات اللاحقة له — عدم اعتراض اصحاب الشأن اثناء انعقاد اللجان الخاصة بالانتخاب او الفرز — لا تأثير له — أساسى ذلك — ليس صحيحا أن اعتبارات المصلحة العامة تأبى إعادة الانتخاب لما يترتب على ذلك من بذل وانفاق المال — اعتبارات المصلحة العامة توجب تطبيق القاعدة القانونية على وجهها الصحيح بصفة مجردة — يتعين اجراء الانتخاب بطريقة سابقة حتى يتقصد وظيفة العمدة الشففى المؤهل لها .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٨ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمد والمشايخ تنص على أن « يندى الناخبون رأيهم في انتخابات العمد أمام لجنة تؤلف برئاسة السكرتير العام لمديرية الأمن أو أحد ضباط الشرطة من رتبة مقدم على الأقل وعضوية أحد أعضاء لجنة العمد والمشايخ وأقدم مشايخ القرية غير المرشحين وثلاثة من الناخبين المقيدين بجدول انتخاب القرية وأحد الموظفين العموميين ويكون سكرتير اللجنة » .

ويجوز تشكيل لجان فرعية من موظف عمومي تكون له الرئاسة ومن ثلاثة من الناخبين المقيدين بجدول انتخاب القرية وأحد الموظفين العموميين أعضاء ويكون هذا الأخير سكرتيراً للجنة « . » .

وتنص المادة ٩ من هذا القانون على أن « تتكون لجنة فرز أصوات الناخبين من رئيس اللجنة العامة وعضو لجنة العمد والمشايخ وأقدم مشايخ القرية غير المرشحين ورؤساء اللجان الفرعية ان وجدوا ويتولى سكرتيرتها سكرتيراً للجنة العامة » .

وتنص المادة ١٢ على أن « يرفع قرار لجنة العمد والمشايخ بتعيين العمدة أو الشيخ الى وزير الداخلية لاعتماده بعد التحقق من سلامة الاجراءات ومطابقتها للقانون وله اعادة الأوراق الى اللجنة مشفوعة بملاحظاته لتصحيح الاجراءات » .

وتنص المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لقانون العمد والمشايخ الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ على أن « يصدر مدير الأمن قراراً بتشكيل لجنة انتخاب العمدة على الوجه المبين في المادة ٨ من القانون برئاسة السكرتير العام لمديرية الأمن أو أحد ضباط الشرطة من رتبة مقدم على الأقل وعضوية أحد أعضاء لجنة العمد والمشايخ وأقدم مشايخ القرية غير المرشحين وثلاثة من الناخبين المقيدين في جدول انتخاب القرية ويتولى أمانتها أحد العاملين من الدرجة الثامنة على الأقل أو ما يعادلها » فإذا زاد عدد الناخبين عن خمسمائة جاز لمدير الأمن

تشكيل لجنة أو لجان فرعية برئاسة أحد العاملين بحيث لا تقل درجته عن الثامنة أو ما يعادلها وبعضوية ثلاثة من الناجحين المقيدین في جدول انتخاب القرية ويعين لأمينتها أحد العاملين من الدرجة الثامنة أو ما يعادلها كما يحدد مدير الأمن ناخبی كل لجنة فرعية ٠٠٠٠

ويجب أن يتم تشكيل هذه اللجان وتعيين اعضائها قبل الموعد المحدد للانتخاب بثلاثة أيام على الأقل ولا يعين في عضويتها أحد المرشحين أو أقاربهم أو اصهارهم الى الدرجة الرابعة .

واذا غاب أو تخلف أحد أعضاء لجنة الانتخاب عن الموعد المعين لبدء عملية الانتخاب عين مدير الأمن بدلا منه من تتوافر فيه الشروط .

وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٧ — أصدر مساعد أول وزير الداخلية تعليمات بشأن ما يجب اتباعه لتدارك الأخطاء الشائعة التي لاحظتها الوزارة عند مراجعة الاجراءات التي تتخذها مديريات الأمن لشغل وظائف العمدة والمشايخ الشاغرة . وأوجبت تلك التعليمات في البند الحادي عشر الخاص بتشكيل لجان الانتخاب وأنعقادها — اصدار قرار تشكيل لجان الانتخاب والفرز في الموعد الذي حدده القانون على أن يكون التشكيل مطابقا لاحكامه والا كان قرار التشكيل باطلا مما يؤدي الى بطلان جميع الاجراءات التالية له والمترتبة عليه — وأكدت تلك التعليمات على ضرورة التحقق من عدم وجود قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة بين أحد أعضاء اللجنة وأحد المرشحين ونوهت الى اصدار قرار التشكيل من أعضاء أصليين وأعضاء احتياطيين لمواجهة حالات تخلف الاعضاء .

ومن حيث أنه يتضح من استقراء هذه النصوص أن المشرع احاط بعملية انتخاب العمدة بضمانات قوية فلقد حدد القانون عدد أعضاء لجنتي الانتخاب والفرز وصفة كل منهم وبين موانع العضوية التي تحول دون الاشتراك في أعمال هاتين اللجنتين كما حرصت اللائحة التنفيذية على بيان الاداة التي يتم بها تشكيل لجان الانتخاب وهي صدور قرار من مدير الأمن واوجبت تعيين بديل للمضو الغائب أو المخلف بذات الاداة التي يتم بها تشكيل اللجنة ابتداء ، وزيادة في الحرص على سلامة

عملية الانتخاب تطلب التعليمات الادارية الصادرة من وزارة الداخلية ضرورة إصدار قرار تشكيل اللجنة من اعضاء اصليين وأعضاء احتياطيين تتوافر فيهم ذات الشروط التي تطلبها القانون في الاعضاء الأصليين .

ومن حيث ان وظيفة العمدة من الوظائف العامة التي يتم شغلها وفق اجراءات وسنن تكفل القانون بتحديددها على نحو جامع مانع فان من واجب الادارة وهي بصدر التعيين في هذه الوظيفة أن تلتزم بما نص عليه القانون في هذا الخصوص ، فان هي خرجت عليها فان هذا الخروج انما يمثل عيبا جوهريا يبطل الاجراء الذي شابه العيب والاجراءات اللاحقة له .

ومن حيث أنه اذا كان هناك حالات لا ترقى فيها المخالفة الى مرتبة العيب الجوهري أو كانت راجعة الى سبب لا دخل للوزارة فيه أو الى غش من جانب المرشحين أنفسهم أو كان العيب مع تحققه لا يؤثر في نتيجة الانتخاب مما يجعل اعادة الانتخاب أمرا عديم الجدوى فان البت في مثل هذه الحالات يتوقف على الظروف والملابسات المحيطة بكل حالة على حدة وبالرغم من ذلك فان الأمر يختلف في الحالتين المعروضتين لأن مخالفة القانون فيهما انما يرجع الى عمال الوزارة وأخطائهم ومن ثم فهم تتحمل تبعه هذه الاخطاء وذلك باعادة الاجراءات على نحو صحيح ومطابق للقانون .

ومن حيث أنه لا وجه للحجاج بعدم اعتراض أصحاب الشأن أثناء انعقاد اللجان عند وقوع الخطأ ، لأن أعمال النصوص القانونية على وجهها الصحيح واحتوائها واجب على جهة الادارة والمنوط بها تنفيذها ولا يعفيها من هذا الواجب سكوت أصحاب المصلحة وبالإضافة الى ذلك فان المشرع أناط بوزير الداخلية واجب التحقق من سلامة اجراءات تعيين العمدة ومطابقتها للقانون حتى ولو لم تقدم طعون من أصحاب الشأن .

ومن حيث أنه ليس صحيحا أن اعتبارات المصلحة العامة تأبي

اعادة الانتخاب لما يترتب على ذلك من بذل وانفاق المال لأن اعتبارات المصلحة العامة توجب تطبيق القاعد القانونيه على وجهها الصحيح بصفة مجردة لذلك يتعين اجراء الانتخاب بطريقة سليمة حتى يتقلد وظيفة العمدة الشخص المؤهل والذي تفرزه عملية الانتخاب وتلك غاية رسم المشرع سبيلها فلا يجوز النكوص عنه بحجة توفير الجهد والمال.

ومن حيث أن المرشحين لو وظيفة العمدة تترتب لهم مراكز قانونية خلال المراحل التي يمر بها شغل هذه الوظيفة فانه اذا كان للمرشح الفائز مصلحة في الابقاء على نتيجة الانتخاب الذي تم باجراءات مخالفة للقانون ، فان للمرشح الذي يفز في هذه الانتخابات مصلحة في اهدار هذه النتيجة واعادة الانتخابات من جديد على النحو الذي يتفق مع حكم القانون ولما كان كلا المرشحين قد اكتسب ذات المركز القانوني ، وهو مركز المرشح لعمدية القرية ، فان المرشح الذي لم يفز في هذه الانتخابات يكون أولى بالحماية من ذلك الذي فاز في الانتخابات باجراءات مخالفة القانون حتى ولو لم يطلب هذه الحماية لأن وزير الداخلية ملزم بحكم القانون من التحقق من سلامة الاجراءات ومن ثم لايجوز القول بعدم اعادة الانتخابات عند بطلان اجراءاتها حتى لا يضار الفائز في الانتخابات من جراء اخطاء بعض العاملين اثناء تأديتهم لمهام وظائفهم.

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العيوب التي تلحق تشكيل لجنتى الانتخاب والفرز تعد من العيوب الجوهرية التي تبطل عملية انتخاب العمدة وتستوجب اعادتها ، وأنه يتعين النظر في كل حالة على حدة لتحديد أثر الميب الذي يلحق بالاجراءات على عملية الانتخاب .

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

اشراف وزير الداخلية على الاجراءات المتعلقة بعملية انتخاب العمدة — مجاله — لا يتناول ذلك سلطة تعديل كشوف المرشحين للعمدية .

ملخص الحكم :

ان اشراف الوزير على عملية انتخاب العمدة وفقا لأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ انما يكون بعد أن تصل اجراءات الانتخاب الى غايتها بصور قرار لجنة العمدة والمشايع بتعيين المرشح الفائز — وليس من شأن هذا الاشراف تخويله سلطة تعديل كشف المرشحين للعمدية .

(طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٧)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

اشتراط القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والمشايع حسن السمعة فيمن يعين عمدة أو شيخا — ليس ثمة من تحديد لأسباب فقدان حسن السمعة على سبيل الحصر — اطلاق المجال في ذلك لتقدير الادارة في نطاق مسؤوليتها عن الامن والنظام تحت رقابة القضاء الادارى — لا ضرورة لمصدر حكم قضائى أو تاديبى بالادانة — سمعة الشخص قد تتأثر بمسلك شخصى أو خلقى أو باتهام جدى وان لم تقم بسببه الدعوى العمومية أو التاديبية الامر يرجع الى عدم كفاية الأدلة أو الى ما أشبهه .

ملخص الحكم :

نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في

شأن العمد والمشايخ في مادته الثالثة على أنه « يجب فيمن يعين عمدة أو شيخا أن تتوافر فيه الشروط الآتية : (١) ٠٠ ٠٠ (٢) أن يكون حسن السمعة ٠٠ ٠٠ » وقد كان القانون السابق عليه رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ يكفي في الفترة الخامسة من مادته الثالثة بأن يتطلب فيمن يعين عمدة أو شيخا من بين الشروط الواجب توافرها فيه « الا يكون قد صدر عليه حكم قضائي أو تأديبي ماس بالنزاهة والشرف ، والا يكون منذرا مشبوها أو متشردا أو موضوعا تحت المراقبة ٠٠ ٠٠ » دون أن ينص على وجوب تمتعه بحسن السمعة. وقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ « وحيث كان العمدة هو القائم على شؤون الحكم في القرية كما قدمنا ، وكانت سيرته في الناس بعيدة الأثر في أمنهم وطمأنينتهم وایمانهم بعدالة الحكم واستقامته ، فقد وجب أن تكون سمعته وشخصيته محل بحث دقيق قبل تقديمه الى الناخبين ٠٠ ٠٠ » وظاهر من هذا أن المشرع قد عمد في قانون العمد الأخير الى التشديد في شروط تعيينهم فبعد أن كان يكفي في القانون القديم بانتفاء قيام واقعة ايجابية في حق المرشح للعمدية هي سابقة صدور حكم قضائي أو تأديبي عليه في أمر ماس بالنزاهة والشرف أو انذاره مشبوها أو متشردا أو وضعه تحت المراقبة، ويحدد مناصب الصلاحية للوظيفة على هذا الوجه ، بحيث لا تتأثر هذه الصلاحية بمجرد اتهام الشخص في جريمة جنائية أو تأديبية مخرلة بالنزاهة والشرف بل بصدر حكم قضائي أو تأديبي في حقه في جريمة من هذا القبيل أصبح يستلزم بدلا من هذا القانون الحالي أن يكون المرشح حسن السمعة . لما لسيرة العمدة في الناس بوصفه القائم على شؤون الحكم في القرية ، من أثر بعيد في أمنهم وطمأنينتهم وایمانهم بعدالة الحكم واستقامته ، دون أن يحدد أسباب فقدان هذه السمعة على سبيل الحصر بأمور على قدر من الخطورة . وإذا كان صدور حكم قضائي أو تأديبي ماس بالنزاهة والشرف ، أو الانذار بالاشتباه أو التشرد أو الوضع تحت المراقبة هو على وجه اليقين مما يقتضي مع حسن السمعة ، فإن هذه الأسباب لا تعد وحدها هي الحائل دون التعيين في وظيفة العمدة ، اذا أطلق الشارع المجال لأسباب أخرى تخضع لتقدير الادارة في نطاق مسئوليتها عن الأمن والنظام تحت رقابة

القضاء الإداري ويمكن أن تعتبر ماسة بالنزاهة والشرف ونافية لحسن السمعة ، دون ضرورة لصدور حكم قضائي أو تأديبي بالادانة ، ذلك أن سمعة الشخص يمكن أن تتأثر بمسلك شخصي أو تنتفي أو باتهام جدي وإن لم تقم بسببه الدعوى العمومية أو التأديبية الأمر يرجع الى عدم كفاية الأدلة أو الى ما أشبهه .

(طمن رقم ١٩٢١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٠)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

مستوى حسن السمعة يتفاوت تبعاً لتفاوت الوظيفة وخطورتها ومسؤولياتها — لا تثريب على الإدارة حين تتساهل فيه في حق شيخ البلد وتتشد في بالنسبة الى العمدة — شغل وظيفة شيخ البلد لا يعنى بالضرورة استيفاء شرط حسن السمعة اللازم للتعين للعمدية .

ملخص الحكم :

ان قرار لجنة فحص الطعون والطلبات برفض طلب المسدعي قيد اسمه بكشف المرشحين للعمدية لا يغير من صحته كون وظيفة شيخ البلد التي كان المدعى لا يزال يشغلها وقت صدور القرار ، وأن يكن قد أوقف عنها ، تستلزم السمعة للاستمرار فيها ، ذلك أن مستوى حسن السمعة يتفاوت تبعاً لتفاوت الوظيفة وخطورتها ومسؤولياتها ؛ فقد تتساهل فيه الإدارة في حق الشيخ وتتشدده فيه بالنسبة الى العمدة ومهما يكن من أمر فإن تراخي الإدارة في اتخاذ موقف من المدعى فيما يتعلق بوضعه كشيخ للبلد — أن خطأ هذا التراخي وإن صوابا — لا يمكن أن يؤثر في صحة قرارها المطعون فيه الذي صدر في ذاته غير معيب .

(طمن رقم ١٩٢١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٠)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

تعيين العمد والمشايع مشروط بتوافر حسن السمعة فيهم -
المقصود بهذا الشرط - عدم توافره في حالة ثبوت سبق دخول مستشفى
الأمراض العقلية وتقرير القومسيون الطبى عدم السماح له بحمل
السلاح - قرار رفض ادراج اسمه في كشف المرشحين لمشيخة القرية
- قيامه على سبب صحيح .

ملخص الحكم :

أن حسن السمعة هو من الشروط الواجبة قانونا فيمن يمين عمدة
أو شيخا ، وهو عبارة عن مجموعة من الصفات يتحلى بها الشخص
وتوهى بالثقة فيه وتدعو الى الاطمئنان اليه والى تصرفاته .

فاذا كان الثابت أن المدعى سبق ان أدخل مستشفى الأمراض
العقلية مرتين وتنتابه أمراض جنونية من وقت الى آخر تقعه في منزله،
وقد تأيد ذلك بكتاب مستشفى الأمراض العقلية الذى ورد فيما بعد
ويفيد بأن المدعى أدخل المستشفى مرتين في سنة ١٩٣٨ كما تأيد ايضا
بقرار القومسيون الطبى الذى وان قال بصلاحية المدعى لأن يتولى الآن
وظيفة شيخ بلد الا أنه في الوقت نفسه طلب عدم السماح له بحمل
السلاح وطالب باعادة الكشف عليه بعد سنة . ومفهوم ذلك أن التقرير
الطبى لم يقطع بسلامة عقل المدعى أو باترائه وبالتالي قد يكون السلاح
في يده خطرا عليه وعلى غيره مع أن حمل السلاح هو الزام للمدعى من
غيره من الناس لأنه من رجال الحفظ في البلدة فلا جدال في أن ذلك
يزعزع الثقة فيه والاطمئنان اليه الأمر الذى يتعارض مع التكاليف
المفروضة على الشيخ بوصفه من رجال السلطة التنفيذية وعين الحكومة
الساهرة في القرية .

هذا الى أنه لا جدال في أن المدعى وقد اصاب بمرض جنونى ادخل
من أجله مستشفى الأمراض العقلية فإن هذه الواقعة في حد ذاتها كافية

للمساحيس بسمعه كرجل عام مهما تقادمت خصوصاً وهناك من الشواهد ما يفيد بالقدر المتيقن أن حالة المدعى غير طبيعية .

فإذا استخلصت اللجنة من كل ما تقدم ان حالة المدعى العقلية مريضة وتؤثر على سمعه فلا تمكنه من أداء واجبات وظيفته على الوجه الأكمل ، فإنها تكون قد استندت في ذلك الى أصول ثابتة في الأوراق وتؤدي اليه ، ويكون قرارها المطعون فيه قد قام على سببه الصحيح .

(طمن رقم ١١٦٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٣)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

الترشيح لمنصب العمدة مشروط بالامام المرشح بالقراءة والكتابة دون معرفتهما أو احسانهما — ارتباط هذا الشرط بطبيعة الوظيفة ومدى احتياج العمل الاداري للقدر الذي تستجيب معه الوظيفة الخاصة للمرفق — سلطة الادارة في تقدير هذا الشرط — خضوع هذا التقدير لرقابة القضاء الاداري — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

أنه وان كان الامام بالقراءة والكتابة هو شرط من الشروط القانونية الواجب توافرها فيمن يجوز ترشيحه عمدة ، وأنه من ثم يخضع لرقابة المحكمة ، الا أن هذا الشرط — بحسب طبيعته — تكتنفه ضوابط التقدير وان الحد الأدنى من هذا الامام المتطلب يمكن ان يختلف من وظيفة الى أخرى حسب مقتضيات الحال ومدى استجابة هذا الشرط لمطالب الوظيفة ذاتها بل يمكن ان يتذبذب معياره بحسب الزمان والمكان ، وأنه وان كان الامام بالقراءة والكتابة في مرتبة ادنى من تطلب معرفة القراءة والكتابة . الا أن الحد الذي يتلاءم معه القول باستيفاء هذا الشرط يربط في واقع الأمر بطبيعة الوظيفة ذاتها ومدى احتياج العمل الاداري لهذا القدر من الامام حتى تستجيب الوظيفة لحاجة المرفق . ومن مقتضى هذا ان يكون لجهة الادارة سلطة تقديرية في هذا الخصوص تقسوم على

أساس من وقائع صحيحة تؤدي عقلا الى النتيجة التى تنتهى اليها بحيث يكون قولها بتوافر هذا الشرط لمن يعجز عن القراءة والكتابة أصلا غير قابل للاعتداد به . وكذلك الحال اذا انتهت جهة الادارة الى القول بعدم توافر هذا الشرط لمن يثبت سبق حصوله على مؤهل دراسى أو تفصح ورقة الاستكتاب عن جودة الخط والبراعة من الخط أو كان الخطا يسيرا مغفورا والخط واضحا بحيث لا يختلف اثنان على وصف كاتبه بالالام بالقراءة والكتابة . ومن المعلوم ان القراءة والكتابة امران مختلفان وان الالام بأحدهما لا يستوجب بالطبيعة الالام بالأمر الثانى منهما وان كان توافر أحدهما فى الشخص يلزم توافر ثانيهما فى الغالب الأعم . وبالتالى فلا يكفى بأن يتحقق فى طالب القرشيع شرط الكتابة بل يجب أن يتحقق لديه أيضا الالام بالقراءة . ومن هذه الزاوية ذاته من الميسور أن يكون المدعى حافظا للقرآن الكريم دون أن يتوفر له شرط الالام بكتابته . وبمراجعة اشارة البلاغ وقطعة الاملاء اللتين استكتبتهما اللجنة للمدعى، يظهر أن ما انتهت اليه اللجنة من القول بعدم توافر الشرط المذكور فى حق المدعى يقوم على أساس من التقدير فى حدود الضوابط السابق ايضاحها مما ترى المحكمة للاعتداد به .

(طعن رقم ١٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

النصاب المالى — بحث ملكية المرشح للمعدية للتحقق من توافر
النصاب المالى — كيفية اثبات الملكية فى هذا الصدد امام القضاء
الادارى .

ملخص الحكم :

ان بحث ملكية المرشح للمعدية وغيرها من المناصب التى يشترط فيها توافر نصاب مالى يختلف عن بحث الملكية أمام المحاكم المدنية فليس من شأن القضاء الادارى أن يفصل فى موضوع هذه الملكية ولا تحوز أحكامه قوة الشئ، المحكوم به فى هذا الصدد وحسب المحكمة استظهار

الأدلة والقرائن والتمويل على ما تستخلصه منها ويكفى أن تقوم دلائل ظاهرة متى كانت جدية واقرنت بالحيازة ودفع المال .

(طعن رقم ٨٤٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

حرص المشرع على سلامة الانتخاب — بعض الضوابط التي رسمها لضمان ذلك — توقيع الناخب على ورقة الانتخاب مبطل لصوته .

ملخص الحكم :

أن الشارع حرص على سلامة الانتخاب وبمعه عن المؤثرات والعبث ، وعلى ضمان حرية ابداء الرأي ، فأوجب السرية سواء فيما يتعلق بالآراء التحريرية والشفوية أو فيما يختص بشخصية الناخب ، إذ نص في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ١٥ من القرار الوزاري الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ قانون العمد والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ على أن « يدخل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر ، وبعد تحقق عضو اللجنة عن المركز التابعة له القرية هو ومن معه من الأعضاء من أن اسم الناخب وارد في الكشف يتسلم الناخب من يد الرئيس ورقة وقلما وينتحي خلف ستر ليدون بالورقة اسم من يختاره للمعدية ، ثم يثنيها مرتين ويناولها للرئيس الذي يضعها في الصندوق . ولكل ناخب يرغب اعطاء صوته شفاها ان يسر الى الرئيس باسم من يختاره على مسمع ممن يجاوره من الأعضاء ، ويتولى الرئيس تسدوين الاسم ويوقع تحته بامضاءه اثباتا لذلك » . كما قضى في المادة ٢٧ من القرار المشار اليه — وهي المعدلة بالقرار الوزاري الصادر في ٣١ من يولية سنة ١٩٥٣ — بأنه « في جميع أعمال الانتخاب التي تقدم ذكرها تعتبر باطلّة جميع الآراء المعلقة على شرط وكذلك الآراء التي تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجا في كشف المرشحين ، والتي تعطى لأكثر من شخصين في ورقة واحدة والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة أو على ورقة امضاها الناخب الذي أبدى رأيه أو على ورقة فيها

أى علامة أو إشارة قد تدل عليه » ، ومن ثم تكون لجنة الشياخات قد أصابت فيما ارتاتته من أبطال الصوتين الموقعين من الناخبين اللذين أبديا رأيهما .

(ملعن رقم ٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

لا ضرورة لأن يذكر الناخب في ورقة الانتخاب اسم من ينتخبه بالكامل — يكفي أن يذكر من الاسم ما يؤدي لتعيين شخصه على وجه يقيني لا يحتمل الانصراف لسواه .

ملخص الحكم :

ان الصوت المعطى للمرشح يكون صحيحا ولو لم يتناول بيان اسمه بالكامل ، متى تخصص به تخصيصا قاطعا في الدلالة عليه ، أو تضمن تمييزا كافيا لتعيين شخصه على وجه يقيني لا يحتمل الانصراف الى سواه . فاذا تطرق اليه الشك لأسباب جدية أو احتتمل التأويل وجب استبعاده وبطل الاستدلال به على ما اتجه اليه اختيار الناخب . وناقول بخلاف ذلك مؤداه احلال تقدير لجنة الشياخات محل ارادة الناخب ، وهو ما لا يسوغ ، لاحتمال الانصراف بهذه الادارة الى غير قصدها الحقيقي من طريق الاجتهاد في تفسير نية الناخب .

(ملعن رقم ٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

سرية الانتخاب وحرية الناخب في الاختيار قد يتأثران اذا وجد بين اعضاء الشياخات من يمت للمرشح بقرابة قد لا تؤمن معها هيئته .

ملخص الحكم :

ان سرية الانتخاب وحرية الناخب في اختيار العمدة يتأثران اذا

ما وجد من بين أعضاء لجنة الشياخات المنوط بها مباشرة عملية الانتخاب من يمت الى المرشح بصلة من القرابة قد لا تؤمن معها حيده أو تهيه ، وقد يكون من الأوفق أن يتنحى هذا العضو دفعها لأى مظنة فى حرية الانتخاب وسريته ، اذا كان القانون فى تنظيمه لتشكيل اللجنة قد جعله من الاتساع بحيث يشمل أعضاء احتياطيين ، فيسر امكان حلول عضو آخر مكان العضو الذى يتغيب أو يقوم به المانع أو الحرج .

(طعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

تأجيل جلسة انتخاب العمدة بسبب اعتذار أحد اعضاء لجنة الشياخات عن حضورها — اعلان الناخبين بالجلسة التالية — غير لازم متى كانت الأغلبية المطلقة منهم قد حضرت الجلسة الاولى .

ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع لا توجب اعادة اعلان الناخبين الا فى حالة عدم حضور أغليبتهم المطلقة جلسة الانتخاب . فقد نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه « ويشترط حضور الأغلبية المطلقة للناخبين ، فاذا لم تتوافر أجل الانتخاب الى جلسة أخرى يعاد فيها اعلان الناخبين ، ويكون صحيحا مهما كان عدد الحاضرين » . ومن ثم غادا كان الثابت أنه حضر الانتخاب فى أول جلسة حددت لذلك ٣٣ ناخبا من ٤٥ ممن لهم حق الانتخاب ، فان الأغلبية المطلقة تكون قد توافرت . ولا يكون ثمت سبب لاعادة اعلان الناخبين اذا ما إجلت الجلسة لاعتذار السيد رئيس النيابة عن حضوره اجتماع لجنة الشياخات لرضه ، مادام أنه قد تنبه على من حضروا بأن يعودوا للحضور للجلسة التالية التى تعتبر بمثابة استمرار لجلسة الانتخاب .

(طعن رقم ٣٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

طريقة احتساب الاغلبية عند ازدواج المرشحين وعند تعددهم .

ملخص الحكم :

ان الأغلبية المطلقة التي يمكن الاعتداد بها في انتخاب حائزها عمدة، هي ما زادت على نصف عدد الاصوات الصحيحة أيا كانت هذه الزيادة ، لتوافر عنصر الترجيح فيها بما يسمح باختيار من فاز بها لشغل منصب العمدية فاذا انقسمت الأصوات بين اثنين فقط من المرشحين كانت الأغلبية في جانب من خفر من الاصوات الصحيحة بعدد يزيد على الثاني ولو بصوت واحد . واذا تساوت الأصوات عينت لجنة الشياخات واحدا ممن حصلوا على أصوات متساوية وأن تعددوا ، مستعينة في ترجيحه بما يكون له من ميزات خاصة ، واذا توزعت الأصوات بحيث لم ينل أحد من المنافسين الأغلبية المطلقة ، فاللجنة في الجلسة ذاتها ان تعيد الانتخاب بين حائزي أكثر الاصوات ، أى أصحاب الاغلبية النسبية ، سواء فاز بها شخصان أو أكثر بأن تساوى مع اقلهما غيره ، وعندئذ يكون الترجيح لمن ينال أكبر عدد منها ، باعتباره حائز الأغلبية .

(طعن رقم ٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/١٧)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

خضود سلطة لجنة الشياخات في ابطال اصوات الناخبين — رقابة وزير الداخلية على تصرفها في هذا الشأن — رقابة القضاء الادارى لقرار الوزير .

ملخص الحكم :

ان المشرع لم يدع أمر ابطال اصوات الناخبين سلطان لجنة

الشيخايات تترخص فيه بسلطة تقديرية لا معقب عليها ، بل رسم لها في ذاك حدودا وضوابط يتعين عليها التزامها ، وبين الحالات التي تعتبر فيها أصوات الناخبين باطلة ، والا وقع قرارها مخالفا للقانون ، وكان لوزير الداخلية — اعمالا لسلطته الاشرافية — مراجعة تصرفها في هذا الشأن ، لكونه يؤثر في نتيجة الانتخاب ، بعدم اقراره اذا ما شابه عيب ، ثم للقضاء الاداري — من بعد ذلك — التعقيب والرقابة القانونية على شرعية قرار الوزير من حيث مطابقته أو عدم مطابقته للقانون نصا وروحا .

(طعن رقم ٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

للجنة الشيايات ولوزير الداخلية سلطة تقديرية في العدول عن اختيار حائز الاغلبية — حدودها .

ملخص الحكم :

ان لجنة الشيايات تملك — وفقا لنص الفقرة ٤ من المادة ١٠ من قانون العمد والمشايع — « أن تعدل عن اختيار حائز الأغلبية لأسباب خطيرة بشرط ابداء الاسباب المبررة لعدولها » . كما أن لوزير الداخلية بمقتضى المادة ١١ من القانون المذكور سلطة تقديرية في شأن اعتماد تعيين العمد . يترخص في مباشرتها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ولما تمليه اعتبارات الأمن العام بوصفه المسئول عن استتبابه في البلاد ، وذلك ليقطع النظر عن نتيجة الانتخاب ، إذ نصت هذه المادة على أن « يرفع قرار لجنة الشيايات باختيار العمدة أو الشيخ الى وزير الداخلية لاعتماده . وله الا يوافق على القرار فيعيده الى اللجنة مشفوعا بملاحظاته . وعلى اللجنة في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة » .

(طعن رقم ٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ — اختيار المشايخ بطريق الترغيب
— سلطة لجنة الشياخات في العدول عن حائز الأغلبية في الترغيب الأول
— ترخصها في ذلك على مقتضى ما تطمئن اليه من قرائن وأمارات ، ومن
ذلك تقرير من إدارة المباحث العامة .

ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد
والمشايخ . الذى صدر القرار المطعون فيه في خله كانت تنص في فقرتها
السادسة على أن « يكون اختيار الشيخ بطريق الترغيب على الوجه المبين
بقرار من وزير الداخلية وتعرض النتيجة على لجنة الشياخات لاقرارها ،
فاذا رأت اللجنة أن تعدل عن حائز الأغلبية وجب عليها ان تقرر اعادة
أخذ رأى أهل الحصة ، وفي هذه الحالة يصدر المدير قرارا بتحديد موعد
الاختيار الجديد ، ويذيله بأسماء المرشحين ، وتعلق صورة من هذا القرار
قبل موعد الاختبار بأسبوع على الأقل في مقر العمودية وفي الأماكن
المطروقة في القرية . ورأى أهل الحصة في هذه الحالة ملزم للجنة » ،
كما نصت الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة من القانون المذكور على
أن « يرفع قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ الى وزير
الداخلية لاعتماده ، وله أن لا يوافق على القرار فيعيده الى اللجنة
مشفوعا بملاحظات ، وعلى اللجنة في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة
أخرى لانتخاب العمدة ، ويعين من يحوز أغلبية أصوات الناخبين » .
ويتبين من هذه النصوص أن للجنة الشياخات أن تعدل عن حائز الأغلبية
في الترغيب الأول ، كما أن لوزير الداخلية الا يوافق على قرار اللجنة
بانتخاب حائز الأغلبية في هذا الترغيب ، وعدول اللجنة عن حائز الأغلبية
وعدم موافقة الوزير على قرار اللجنة التى انتخبته متروك لتقدير ايهما
للاسباب التى ترتئها اللجنة أو يرتئها الوزير ، بما لا معقب عليها أو
عليه في هذا الشأن متى خلا من أساءة استعمال السلطة ، وانما مؤدى

ذلك أن يعاد الترغيب فإن حاز الأغلبية في المرة الثانية وجب تعيينه .
فإذا كان الثابت أن المدعى ، وإن حاز جميع أصوات الناخبين في الترغيب الأول ، أن اللجنة عدلت عن انتخابه وقررت إعادة الترغيب لما رأته من عدم ملاءمة تقليده هذا المنصب المتصل بالأمن العام ، بناء على ما اطمأنت إليه من تقرير إدارة المباحث العامة بوزارة الداخلية الذي أبان فيه أن المدعى كان من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة ، وما عساه يخشى من خطورة ذلك على الأمن العام بتقليد مثل هذا المنصب إن كان منتميا لتلك الجماعة التي حلت بسبب ما ارتكبه بعض أعضائها من حوادث إجرامية بإذعة العنف والخطر والضرر ، وليس من شك في أن ذلك أمر متروك لمحضر تقدير اللجنة كما سلف القول ، تترخص فيه بمقتضى ما تطمئن إليه من قرائن ودلائل وأمارات ، ومن ذلك تقرير إدارة المباحث العامة ، وهي جهاز رسمي من أغراضه معاونة الجهات المختصة في استجماع المعلومات والبيانات والدلائل الخاصة بمثل هذه الأمور . وغنى عن البيان أن لتلك الجهات أن تعتمد عليها وتكون عقيدتها مما تطمئن إليه منها بلا معقب عليها . مادامت تقوضى وجه الصالح العام ، حتى ولو لم يثبت أن المدعى كان ضالعا شخصيا فيما ارتكبه بعض أفراد هذه الجماعة من حوادث إجرامية ، إذ يكفى في هذا المقام ، وهو مقام ملاءمة أو عدم ملاءمة تقليد مثل هذا المنصب المتصل بالأمن العام لمثل هذا الشخص ، أن يثبت أنه كان منتميا فعلا الى هذه الجماعة ، وأن من المجازفة على هذا الأساس اسناد هذا المنصب إليه ، لما قد ينطوى عليه ذلك من احتمالات قد تضر بالأمن العام ، وهذه الملاءمة قد تركها القانون لتقدير اللجنة .

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

عند إعادة دعوة الناخبين ، يكون الاعتداد في تقدير الأغلبية بأصوات الحاضرين فقط متى وقعت صحيحة .

ملخص الحكم :

يبين من سياق المادة العاشرة من قانون العمدة والمشيخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . انها تنص في فقراتها الثلاث الأولى على أن « تدعو لجنة الشياخات عند النظر في تعيين العمدة للحضور أمامها الأشخاص الذين لهم الحق في اختياره . فإذا زاد عدد هؤلاء الأشخاص على مائة جاز لها الانتقال الى القرية وبشرط حضور الأغلبية المطلقة للناخبين ، فإذا لم تتوافر أجل الانتخاب الى جلسة أخرى يعاد فيها إعلان الناخبين ، ويكون صحيحا مهما كان عدد الحاضرين . وتعين اللجنة العمدة الذي يكون حائزا أغلبية أصوات الحاضرين ٥٥٥٠ » ، وظاهر من سياق هذه المادة أنها تقضى بدعوة الأشخاص الذين لهم الحق في اختيار العمدة — وهم جمهور الناخبين الذين نصت عليهم المادة السابعة من القانون المذكور — للحضور أمام لجنة الشياخات . ولا يجرى الانتخاب الا اذا حضرت الأغلبية الموافقة لهؤلاء الناخبين ، فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية أجل الانتخاب الى جلسة أخرى وأعيد إعلان الناخبين لهذه الجلسة ، وعندئذ لا ينظر الى عدد الناخبين . ولا يتطلب حضور أغلبية معينة منهم ، بل يجرى الانتخاب ويقع صحيحا أيما كان عدد الحاضرين . ويدهى أن يكون الاعتداد في تقدير الأغلبية عند الدعوة لا بمجموع الناخبين — من حضر منهم ومن تخلف — بل بأصوات الحاضرين فقط من هؤلاء الناخبين ، وإنما عنى الشارع بالتحدث عن الحاضرين ليميز بينهم وبين الناخبين ، تأكيدا لاستبعاد المتخلفين عن الحضور . أما الأصوات المحدودة في حساب الأغلبية فهي تلك التي يدلى بها الحاضرون من الناخبين متى وقعت صحيحة . اذ نصت المادة ٢٧ من القرار الوزاري الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد

والشايخ والمعدلة بالقرار الوزاري الصادر في ٢١ من يولية سنة ١٩٥٢ ،
على الحالات التي تطل فيها آراء الناخبين . ومقتضى ابطال الأصوات
المعية هو اسقاطها نهائيا من عداد الأصوات المعبرة عن رغبات أصحابها
في اختيار العمدة ، والتي في نطاقها ينحصر الترشيح بين المرشحين على
أسس ما يظفر به كل منهم من هذه الرغبات ، ذلك أن الأصوات الملفة
لبطلانها ليس لها وجود قانوني ، فلا يسوغ بعد استبعادها إعادة اعمال
أثرها باحصائها ضمن الأصوات التي يجري حساب الأغلبية على
مقتضاها . وقد نصت المادة ٤٧ من قانون الانتخاب الصادر به المرسوم
بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ والمعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ في
نقرتها الأولى على أن « ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة
لعدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت » ، وهذا النص التشريعي القائم
على حكمة متحققة في انتخاب النائب والعمدة على حد سواء هو الأصل
العام الذي يتلاءم مع الأوضاع القانونية السليمة ، والذي يتعين
الاستهداء به في تفسير حقيقة المقصود بعبارة « أغلبية أصوات
الحاضرين » الواردة في الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون
العمد والشايخ .

(طعن رقم ٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

عم تنحى أحد أعضاء لجنة الشياخات رغم قيام الحرج أو المانع
- لوزير الداخلية تقدير أهمية هذا الظرف أو خطورته على سرية
الانتخابات وحريتها عند النظر في اعتماد قرار اللجنة .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على نص المادتين ١٢ و ١٤ من قانون العمد
والشايخ أن ثمة دائما عضوا احتياطيا يمكن أن يحل في لجنة الشياخات
محل عضو المركز الذي تتبعه القرية اذا ما غاب أو قام به حرج أو مانع

يقتضى تنحيه عن الاشتراك في عملية انتخاب العمدة حرصا على سريتها وحريتها ، وليس من شك في أن لوزير الداخلية أن يقدر أهمية هذا الظرف أو خطورته عند النظر في اعتماد قرار اللجنة على الأقل باعتباره من الاسباب الواقعية أو الموضوعية التي أطلق الشارع سلطته في تقديرها . مما لا معقب عليه في هذا التقدير مادام خلا من اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ — لوزير الداخلية رفض اعتماد القرار لو تمت العملية على وجه يخالف القانون — له هذه السلطة أيضا ، ولو تمت العملية مطابقة للقانون ، لأسباب موضوعية يقدر أهميتها أو خطورتها فيما لو ولى المنتخب هذا المنصب — إعادة الأمر الى اللجنة في الحالتين لدعوة الناخبين مرة أخرى — تعيين من يحوز أغلبية أصوات الناخبين .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع نص في الفقرة الأولى من المادة ١١ منه على أن « يرفع قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ الى وزير الداخلية لاعتماده ، وله الا يوافق على اقرار فيعيده الى اللجنة مشفوعا بملاحظاته ، وعلى اللجنة في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة . ويعين من يحوز أغلبية أصوات الناخبين » . ومفاد هذا النص أن وزير الداخلية ، وهو المختص باعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ ، يملك سلطة عدم الموافقة على هذا القرار ، وفي هذه الحالة يرد الى اللجنة مشفوعا بملاحظاته لاعادة انتخاب العمدة . وقد اطلق الشارع سلطة الوزير عند النظر في اعتماد قرار لجنة الشياخات الأول ، فلم يقيد بها

بأسباب معينة ومن ثم له أن يعترض عليه اما لأسباب قانونية أو لأسباب موضوعية يقدر هو أهميتها أو خطورتها . ولما كان وزير الداخلية هو الرئيس الإداري الأعلى المشرف على انهيئات المحلية المنوط بها القيام بالاجراءات المرسومة في القانون لانتخاب العمدة أو الشيخ، فان له بهذه الصفة سلطة مراقبة سلامة هذه الاجراءات والتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون . فيرفض اعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ اذا تمت العملية على وجه يخالف القانون . كما له الى جانب هذا — بوصف كونه الوزير المسئول عن شؤون الأمن في البلاد — ألا يعتمد فرار اللجنة ، حتى لو تمت العملية مطابقة للقانون ، لأسباب موضوعية يقدر أهميتها أو خطورتها فيما لو ولى المنتخب هذا المنصب . سواء أكان ذلك لعدم نجاحه مع القائمين على شؤون الأمن أو لأنه لا يستطيع القيام بأعباءه بجدارة أو لغير ذلك من الأسباب التي مردها الى الحرص على رعاية المصلحة العامة ، فاذا لم يعتمد القرار لئلك هذا أو ذلك من الأسباب ، اعاده الى اللجنة مشفوعا بملاحظات . وعليها في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة ، ويعين من يحوز أغلبية أصوات الناخبين .

(طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢ ق — جلسته ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

قرار وزير الداخلية بعدم اعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ — وجوب قيامه على سبب يبرره — للقضاء الإداري مراقبة صحة قيام الحالة الواقعية أو القانونية المسوغة للرفض — للوزير حرية تقدير أهمية الحالة المذكورة وخطورة الأثر الذي قد ينجم عنها بما لا معقب عليه مادام قراره قد خلا من شائبة اساءة استعمال السلطة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن قرار وزير الداخلية بعدم اعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار

العمدة أو الشيخ . كأي قرار إداري آخر . يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا يرفض الوزير اعتماد قرار اللجنة إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ رفضه يضمنها ملاحظاته عند إعادة القرار إلى اللجنة ، وللقضاء الإداري أن يراقب صحة قيام هذه الحالة ، إلا أن للوزير حرية تقدير أهمية الحالة المذكورة وخطورة الأثر الذي قد ينجم عنها بما لا معقب عليه في هذا التقدير مادام قراره قد خلا من شائبة إساءة استعمال السلطة ، ذلك أن رقابة القضاء الإداري للقرار الصادر من جهة الإدارة تقف عند حد التحقق من وجود سبب صحيح لهذا القرار . أما أهمية هذا السبب أو خطورته متى قام فمن ملامعات الإدارة التي تخضع لسلطتها المطلقة في التقدير ما دامت لا تتطوى على إساءة استعمال السلطة .

فاذا كان الثابت أن وزير الداخلية قد رفض الموافقة على قرار لجنة الشياخات استنادا إلى وجهين (أولهما) أن قرابة أحد أعضاء لجنة الشياخات للمرشح تنتقي معها السرية المسترطة بالفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون والمادة الخامسة عشرة من القرار الوزاري المنفذ له ، إذ أن الثابت أن عضو اللجنة عن المركز يمت للمنتخب بصلة القرابة القريبة وأنه كان يقوم بأعمال السكرتارية ، ومن المحقق أنه سمع الناخبين عند الإدلاء بأصواتهم شفها ، وأن عدم توفر السرية على النحو المتقدم من شأنه أن يعرض الناخبين لكثير من الحرج ويجعلهم غير آمنين على بقاء رأيهم سريا (وثانيهما) أنه سبق اتهامه في قضيتين ، الأولى — قضى فيها بتغريمه ٥٠٠ جنيه مع إيقاف التنفيذ لضرب ، والثانية — قضى فيها بتغريمه ٢٠٠ قرش لاهانة ضابط بوليس ، وهي أحكام وإن كانت لا تمنع في ترشيحه إلا أن لها دلالتها على مبلغ اجترائه على رجال الحفظ ولا تبشر بإمكان تحقيق التعاون بينهم فيما لو أسندت إليه وظيفة العمدية — إذا كان هذا هو الثابت من الأوراق ، فإن الأسباب المتقدمة التي استند إليها وزير الداخلية في قراره برفض الموافقة على قرار لجنة الشياخات هي أسباب قوية تقوم على استخلاص سائغ من وقائع صحيحة لها أصل ثابت في عيون الأوراق ، وقد أعمل في هذه الرخصة وفي وزن ملازمة عدم اعتماد تعيين المدعى عمدة سلطته التقديرية التي

لا معقب عليها في الحدود التي حولها اياها القانون مبتغيا بذلك وجه المصلحة العامة . ومن ثم فان قراره يكون قد صدر سليما مطابقا للقانون .

(طمن ١٣٧٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

قرار وزير الداخلية بعدم اعتماد تعيين عمدة — وجوب قيامه على سبب يبرره — رقابة القضاء الادارى لذلك .

ملخص الحكم :

ان قرار الوزير بعدم اعتماد تعيين العمدة يجب أن يكون قائما على أسس صحيحة تؤدي الى سلامة النتيجة التي رتب عليها ، وهو في ذلك يخضع لرقابة القضاء الادارى واشرافه .

(طمن رقم ٢٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة — سلطة وزير الداخلية في الاعتراض عليه بسبب بطلان اجراء من الاجراءات السابقة على صدوره — وقوف هذه السلطة عند حد الاعتراض على الاجراءات الخاصة بعملية الانتخاب دون الاجراءات السابقة عليها والخاصة باعداد كشوف الناخبين والمرشحين وعرضها والفصل في الطعون فيها .

ملخص الحكم :

ان سلطة وزير الداخلية في الاعتراض على قرار لجنة الشياخات بانتخاب العمدة لسبب بطلان أى من الاجراءات السابقة يجب الاتجاوز

الاجراءات الخاصة بعملية الانتخاب ذاتها ، دون أن تمتد الى ماسبقها من اجراءات . وآية ذلك أن المشرع قسم عملية اختيار العمدة الى مراحل وحدد لكل مرحلة منها مجالها ، ورسم الاجراءات الخاصة بها والحد الذي تنتهي عنده . فبالنسبة الى مرحلة الكشف جعل مداها صيرورة هذه الكشف نهائية بالفصل في الطعون التي تقدم فيها أو بفوات مواعيد الطعن اذا لم تقدم طعون . ودليل ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ١١ من أنه اذا باشر الوزير سلطته في الاعتراض على قرار اللجنة كان على اللجنة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة . ومدلول هذا أن اعتراض الوزير يعود بالأمر ابتداء الى مرحلة الانتخاب بوساطة الناخبين الذين تعينوا في الكشف التي أصبحت نهائية .

(طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

حكم بالغاء تعيين العمدة لبطلان اعتماد وزير الداخلية لقرار لجنة الشياخات بانتخابه لصدر الاعتماد ممن لا يملكه — عدم امتداد الالغاء الى الاجراءات السابقة على ذلك بما فيها قرار لجنة الشياخات — زوال القرار الميب وحده وعودة ولاية التصديق عليه الى من يملكها قانونا — اعتماد وزير الداخلية للقرار بعد صدور الحكم — صحيح ولا مساس فيه بحجية حكم الالغاء .

ملخص الحكم :

اذا كان الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري قد انصب على الغاء قرار اعتماد وزارة الداخلية تعيين عمدة ناحية الطرانة وحده لصدوره ممن لا يملك اصداره دون المساس بما سبقه من اجراءات تمت صحيحة في مجالاتها على الوجه المبين في القانون ، فانه لا ينسوغ القول بامتداد الالغاء الى قرار لجنة الشياخات بانتخاب العمدة . مادامت أسباب حكم الالغاء لم تتعرض من قريب أو بعيد لقرار لجنة

الشيخات ولا لما سبقه من اجراءات تدخل في عملية اختيار وتعيين العمدة المطمون عليه . ومن ثم فاذا كان قرار لجنة الشيخات ذاته قد جاء خلوا من أى عيب يشوبه أو يمس مشروعته ، كما انبنى على اجراءات تمت وفقا للقانون ، فانه يظل صحيحا قائما حتى يلحقه تصديق الوزير ليولد القرار آثاره القانونية المشروعة ، وذلك التصديق من جانب وزير الداخلية ليس في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ما يوجب صدوره خلال فترة معينة . فلا تتريب على وزير الداخلية ، والحالة هذه ، أن هو اعتمد في ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٤ قرار لجنة الشيخات الخالي من كل عيب والصادر منها في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥١ بتعيين عمدة لناحية الطرانة . كما لا يمس قرار الوزير الصادر بالاعتماد حجية حكم الالغاء الصادر بإبطال قرار وكيل وزارة الداخلية البرلمانى في ٣ من مارس سنة ١٩٥١ ، ومن شأن هذا الالغاء زوال القرار المعيب وحده . لتعود ولاية الاعتماد الى صاحبها الذى خصه الشارع بها دون سواء . وهو وزير الداخلية .

(طمن رقم ٢٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تحظر على العامل أن يؤدي أعمالا للغير الا بأذن من السلطة المختصة — عدم سريان هذا القيد بالنسبة لترشيح العامل لمنصب العمودية لخضوع هذا الترشيح لأحكام خاصة تخرجه من نطاق هذا الحظر المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمدة والمشايع — اذ تم انتخاب او تعيين أى من العاملين بالدولة عمدة قرية فيحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال مدة شغله لوظيفة العمدة ويعتبر متفرقا لعمله كمدة ومتمتعا بجميع مميزات وظيفته الأصلية — الاحتفاظ بمميزات الوظيفة الأصلية يقتصر على الحقوق المستمدة من العلاقة الوظيفية كالترقيات وتدرج المرتب بالملاوات دون أن تمتد الى

استحقاق مرتب الوظيفة خلال فترة المصودية — اعتبار العامل في هذه الحالة باجازه خاصة بدون مرتب •

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦٢) من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص علم أنه « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني » •

وتنص المادة (٤) من القانون رقم ٥٨ لسنة لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايخ على أن « يصدر مدير الأمن خلال ثلاثين يوما من تاريخ خلو وظيفة العمدة أو الشيخ قرارا بفتح باب الترشيح •

ولكل من تتوافر فيه شروط الترشيح المنصوص في المادة (٤) أن يتقدم بطلب مكتوب بترشيح نفسه ٠٠٠ » •

وتنص المادة ١٣ على أن « يستمر العمدة أو الشيخ شاغلا وظيفته مدة خمس سنوات ميلادية من تاريخ اعتماد تعيينه فيها » •

وتنص المادة ٢١ على انه « لا يجوز أن يجمع العمدة أو الشيخ بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة ، اذا كان من شأن ذلك الاضرار باداء واجبات وظيفته أو كان العمل غير متفق مع مقتضياتها » •

وتنص المادة ٣٢ على أنه « اذا تم انتخاب أو تعيين أى من العاملين بالدولة عمدة قرية فيحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال شغله لوظيفة العمدة ويعتبر متفرغا لعمله كمدة ومتمتعا بجميع مميزات وظيفته الأصلية » •

ومفاد هذه النصوص أن الدستور جعل من الترشيح حقا لجميع

المواطنين ومن المساهمة في الحياة العامة واجبا عليهم وان قسانون
العمد والمشايخ رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ كفل حق الترشيح لكل من تتوفر
فيه شروط الترشيح لمنصب العمودية دون أن يعلق ممارسة هذا
الحق على ارادة أخرى غير ارادة المرشح وحدد مدة شغل المنصب
بخمسة سنوات ميلادية لا يجوز أن يجمع خلالها بين هذا المنصب
وأى عمل آخر يتعارض مع مقتضياته أو يكون من شأنه أن يعطل أداء
واجباته فاذا كان العمدة من العاملين بالدولة قبل انتخابه تفرغ لعمله
كمعمدة واحتفظ بوظيفته الأصلية ومميزاتها طوال تلك المدة .

ولما كان المتقدم للترشيح لشغل منصب العمدة والرغبة في تحمل
أعباء هذا المنصب يدخل في مجال المساهمة في الحياة العامة فانه
يمثل حقا لكل مواطن وواجبا عاما وبالتالي يعد من الحريات العامة
التي لا تقتيد ممارستها بغير ارادة المواطن ومن ثم فانه لا يجوز تعليق
الترشيح لمنصب العمودية بالنسبة للموظف العام أو لأى شخص آخر
أيا كان عمله الأصلي على موافقة الجهة التي يعمل بها خاصة وان
القانون كفل حق الترشيح لهذا المنصب لكل فرد تتوفر فيه شروط
الترشيح بدون قيد ، بل أنه زاد من كفالة هذا الحق بالنسبة للعاملين
بالدولة بان ضمن لهم الاحتفاظ بوظائفهم ومميزاتها طوال مدة شغلهم
لنصب العمودية ، وبالتالي فان حكم المادة (٧٧) من القانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي يحظر على العامل
أن يؤدي أعمالا للغير الا بأذن من السلطة المختصة لا يسرى في حق من
يرشح لمنصب العمودية لخضوع هذا الترشيح لأحكام خاصة تخرجه
من نطاق هذا الحظر .

واذا كان المشرع قد احتفظ للعاملين بالدولة الذين يتم انتخابهم
أو تعيينهم عمدا بميزات ووظائفهم الأصلية فان ذلك لا يعطيهم حقا في
تقاضى مرتبات تلك الوظائف لأن ميزات الوظيفة اذا ما أطلقت تقتصر
على الحقوق المستمدة من العلاقة الوظيفية كالترقيات وتدرج المرتب
بالملاوات ولا تمتد الى استحقاق المرتب لأن هذا الاستحقاق لا يستند
الى تلك العلاقة وحدها وانما على أداء العمل ويتوقف عليه ، ومن

ثم فان مقتضى تفرغ العمدة لمنصبه مع احتفاظه بوظيفته الأصلية ومميزاتها أن كان من العاملين بالحكومة انه يعتبر أثناء فترة شغله لهذا المنصب في أجازة خاصة بغير مرتب ، وللتالي يتعين أن يتوافر للعاملين بالدولة الذين يتقدمون للترشيح في انتخابات العمدة شرط النصاب المالى المنصوص عليه في البند (٥) من المادة (٣) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بحيازة خمسة أفدنة أو باستحقاق معاش شهرى أو دخل ثابت من عقار لا يقل عن عشرين جنيها شهريا بغير اعتداد بالمرتبات التى يتقاضونها من وظائفهم الأصلية ، كما وان من ينجح منهم في الانتخابات لا يستحق سوى المكافأة المنصوص عليها بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ وقدرها مائة وعشرون جنيها سنويا .

لذلك انتهى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن موافقة جهة العمل غير لازمة للترشيح لمنصب العمودية وأن العامل بالحكومة لا يستحق مرتبا من وظيفته الأصلية خلال فترة شغله لهذا المنصب .

(ملف ٨٦/٤/٨٣٥ — جلسة ١٩٨٠/١/٩)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون العمد والمشايع رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ تقضى بانه في حالة انتخاب أو تعيين أحد العاملين بالدولة عمدة قرية فانه يحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال مدة شغله لوظيفة العمدة مع اعتباره متفرغا لوظيفة العمدة ومتمتعاً بكافة ميزات وظيفته الأصلية — عدمسريان هذا الحكم على العاملين بكادرات خاصة — أثر ذلك : عدم جواز احتفاظ عضو هيئة التدريس بالجامعة أو المعيد بها بوظيفة بعد انتخابه أو تعيينه في وظيفة العمدة .

ملخص الفتوى :

المادة ٢٢ من قانون العمد والمشايع رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه « اذا تم انتخاب أو تعيين أى من العاملين بالدولة عمدة قرية فيحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال شغله لوظيفة العمدة ويعتبر متفرغا كمعدة ومتمتعاً بجميع مميزات وظيفته الأصلية » .

وبين من هذا النص ان المشرع استحدث نظاماً جديداً يحق بمقتضاه للعاملين بالدولة التقدم لوظائف العمد ، فاذا ما تم انتخابهم أو تعيينهم بتلك الوظائف احتفظ لهم بوظائفهم طوال شغلهم لوظيفة العمدة مع التمتع بكافة المزايا الخاصة بوظيفتهم الأصلية .

ولما كان هذا الحكم يمثل استثناء من القواعد العامة في التوظيف وكان المشرع قد قصره على العاملين بالدولة فإنه يتعين تقدير الاستثناء الوارد به بقدره فلا ينصرف الا الى العاملين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون غيرهم باعتبار ان اصطلاح العاملين بالدولة الذى ورد بالنص لا يصدق الا عليهم دون العاملين العاملين بكادرات خاصة ومما يزيد ذلك أن الكادرات الخاصة تتضمن قواعد لا تتفق مع حكم التفرغ لممارسة أعمال احدى الوظائف مع الاحتفاظ بالوظائف الأصلية ومميزاتها لأنها انما توضع بمراعاة ظروف وأوضاع معينة وقد تضى على شاغل درجاتها نوع من الحصانة أو الاستقلال أو تخضعه لنوع صارم من النظام أو تهدف الى اعداده اعداداً علمياً ودراسياً خاصاً يؤهله لممارسة مهام معينة يفقد بدونها شرط الصلاحية للبقاء في الوظيفة وتلك أمور لا تتفق مع شغل وظيفة أخرى أو الخضوع لقواعد غير المنصوص عليها في الكادرات الخاصة بيد أن ذلك لا يعنى ارتباطهم بوظائفهم الأصلية الى الأبد وانما يكون لهم أن يتكوها ويتقلدون غيرها من الوظائف .

وبناء على ما تقدم فلانه لما كان قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ يوجب في المادتين ١٤٨ و ١٥٥ على المعيد القيام بهراسة معينة خلال فترة زمنية محددة والا نقل الى وظيفة أخرى وكان الهدف

من تأهيله لتولى مهمة التدريس بالجامعات فإن تلك الأحكام تكون ناطقة في استبعاد المعيد من تطبيق المادة ٢٢ من قانون العمد والمشايع رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ باعتبار أن تفرغهم لوظائف العمد من شأنه أن يؤدي الى عدم تحقيق الهدف الذي حدده قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ٧٢ الخاضعين له في وظائفهم الأصلية .

ومن ثم لا يجوز للمعيد المعروضة حالته أن يتفرغ لوظيفة العمدة مع احتفاظه في ذات الوقت بوظيفته الأصلية كمعيد . وانما يتعين عليه أن يختار احدى الوظيفتين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يحق للسيد / أن يحتفظ بوظيفة المعيد بعد تفرغه لوظيفة العمدة التي عين بها .

(ملف ١٣/١/٥٥ — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

اعادة تعيين العمدة في وظيفته التي كان يشغلها قبل تعيينه بوظيفة العمدة — أساس ذلك — أن المشرع احتفظ له بموجب حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بالوظيفة التي كان يشغلها قبل تعيينه بوظيفة العمدة وذلك بالمغايرة لما كان عليه الحال في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ — تطبيق .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٤ من قانون العمد والمشايع رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ كانت تحظر على العمدة الجمع بين وظيفته وأي عمل آخر وان قانون العمد والمشايع رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨١ قضى في المادة ١٢٤ بالناء القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ وضمن المادة ٢١

منه حكما مماثلا للحكم الذي تضمنته المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ فحظر على العمدة أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر إلا أنه استثناء من ذلك نص في المادة ٢٢ على أنه إذا تم انتخاب أو تعيين أى من العاملين بالدولة عمدة قرية فيحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال مدة شغله لوظيفة العمدة . يعتبر متفرغا لعمله ويتمتع بجميع مميزات وظيفته الأصلية ويتقاضي مرتبتها والبدلات المقررة لها من جهة عمله الأصلية .

وتنص المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه « استثناء من حكم المادة ١٧ يجوز إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى معاملة في ذات الوحدة أو وحدة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمرتبة التي قضاها في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف .

وحاصل تلك النصوص أنه بعد أن كان المشرع يحظر في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ على العمدة الجمع بين وظيفته وأى عمل آخر بصفة مطلقة احتفظ للعمدة بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بوظيفته السابقة إذا كان من العاملين بالدولة وذلك على سبيل الاستثناء من حكم عدم جواز الجمع بين وظيفة العمدة وأى عمل آخر .

ولما كان قانون العاملين المدنيين بالدولة قد أجاز إعادة تعيين العامل بوظيفته السابقة فإنه يجوز أعمال هذا الحكم بالنسبة للعمدة الذي استقال من وظيفته طالما أن المشرع قد احتفظ له بموجب حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بالوظيفة التي كان يشغلها قبل تعيينه بوظيفة العمدة وسمح له بالتألى بشغل كل من الوظائف ومن ثم يجوز تعيين العمدة في الحالة الماثلة بوظيفة مدرس التي استقال منها بمناسبة تعيينه بوظيفة عمدة في ظل القانون ٥٩ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز
اعادة تعيين السيد / ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ في وظيفة مدرس التي استقال
منها بمناسبة تعيينه بوظيفة العمدة .

(ملف ٨٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

يجوز لموظف عام ان يتقدم لترشيح للعمدية — فاذا تم انتخابه
كان له ان يستمر يتمتع بكافة مزايا وظيفته الاولى مع احتفاظه طوال
ممارسته لمهام العمدية ، فاذا انتهت العمدية بالنسبة له كان له العودة
الى وظيفته المحتفظ له بها — هذا لا ينصرف الى العاملين بالقطاع
العام فالعلاقة التي تحكم العاملين به بشركته علاقة عقدية تختلف عن
العلاقة التنظيمية التي تحكم العاملين بالدولة بالمفهوم الواسع .

ملخص الفتوى :

استظهرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة
٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايخ معدلا
بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ تقضى بأنه يحق لاي من العاملين بالدولة
اذا تم انتخابه أو تعيينه عمدة قرية الاحتفاظ بوظيفته طوال شغلة
لوظيفة ويعتبر متفرغا لعمله كمدة ويتمتع بجميع مميزات وظيفته
الأصلية ويتقاضى مرتبها والبدلات المقررة لها من جهة عملة الاصلية .

كما استظهرت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بجلاسة
١٩٨٠/٦/٢٥ والتي ذهبت الى أنه يبين من نص المادة ٢٢ مالف الذكر
أن المشرع استحدث نظاما جديدا يحق بمقتضاه للعاملين بالدولة التقدم
لوظائف العمد ، فاذا ما تم انتخابهم أو تعيينهم بتلك الوظائف احتفظ
لهم بوظائفهم طوال شغلهم لوظيفة العمدة مع التمتع بكافة المزايا
الخاصة بوظيفتهم الأصلية ، وهذا الحكم يمثل استثناء من القواعد
العامة في التوظف قصره المشرع على العاملين بالدولة . ويتمين تقدير

الاستثناء الوارد به بقدره ، فلا ينصرف الا الى العاملين الخاصين
لنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون
غيرهم ، باعتبار أن اصطلاح العاملين بالدولة الذي ورد بالنص لا يصدق
الا عليهم . ولا يمكن أن ينصرف ذلك الى العاملين بشركات القطاع
العالم باعتبار أنه من الامور المستقره أن شركات القطاع العام من
أشخاص القانون الخاص لا تدخل في مدلول الدولة والعلاقة التي تحكم
العاملين بها علاقة عقدية تختلف عن العلاقة التنظيمية التي تحكم العاملين
بالدولة بالمفهوم الواسع .

ومن حيث أنه ليس ثمة ما يدعو الى العدول عما انتهت اليه الجمعية
التصورية لتسمى الفتوى والتشريع بفتواها ساعة البيان . ولا يحتاج في
ذلك بأن هذه الفتوى سابقة في صدورهما على تاريخ العمل بالتعديل
الذي أدخله القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ على أحكام القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايع ، إذ أن مناط استحقاق العامل
الذي ينتخب أو يعين عمدة للمزايا المقررة بنص المادة ٢٢ آنف البيان
هو كونه من العاملين بالدولة . وهذا المنط لم يتغير بالتعديل الذي
أدخله القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ على المادة ٣٢ من قانون العمد
والمشايع رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ . إذ اقتصر التعديل في هذا الشأن على
إضافة ميزة جديدة الى المميزات المقررة للعاملين بالدولة الذين يتم
انتخابهم أو تعيينهم في وظيفة عمدة وهي ميزة تقلص مرتب وظائفهم
الأصلية والبدلات المقررة لها دون أن يمتد ذلك الى تعديل نطاق
المخاطبين بأحكام هذه المادة ليشمل طوائف أخرى من غير العاملين
المدنيين بالدولة . ولو اراد المشرع مد نطاق هذا الحكم ليشمل العاملين
بالقطاع العام لما اعوزه النص على ذلك صراحة .

وتطبيقا لما تقدم فإن العامل المعروض حالته باعتباره من العاملين
بالقطاع العام لا يستفيد من المميزات المقررة بالمادة ٢٢ من القانون رقم

٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن المعد والمشايع معدلا بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العامل المعروضة حلته في الاستفادة من المزايا المقررة بنص المادة ٢٢ من قانون المعد والمشايع الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

١ ملف ١٠١٤/٤/٨٦ — جلسة ١٥/٥/١٩٨٥ ا

الفصل الخامس

التأديب والفصل

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ — تحديده نوع العقوبة التي تملك توقيعها الجهة المختصة بفرض الجزاء — عدم تحديده كل فعل وما يناسبه من جزاء على السنن المتبع في قانون العقوبات — ترك هذا التحديد لسلطة التأديب المختصة حسب تقديرها لجسامة الفعل في حدود النصاب .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المادتين ٢٤ و ٢٧ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ ان المشرع فرق بين الأفعال التي يمكن ان تستوجب مؤاخذة العمدة أو الشيخ من حيث درجتها في الجسامة وما يناسبها من جزاء . وغاير في الجهة التي تختص بتوقيع الجزاء بحسب مقدار . كما حدد لكل جهة نوع العقوبة التي تملك توقيعها ، ولكنه لم يحدد بالذات كل فعل وما يناسبه من جزاء على السنن والمتبع في قانون العقوبات ، بل ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية المختصة بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستأهله من جزاء في حدود النصاب المقرر .

(ملحق رقم ١٤٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

اختلاف العقوبة التي توقع على العمد والمشايخ والجهة المختصة بتوقيعها بحسب جسامه التهمة ونوع الجزاء — القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ لم يحدد بالذات كل فعل وما يناسبه من جزاء بل ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية المختصة في حدود النصاب المقرر .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ نصت في فقرتها الثانية والثالثة والرابعة والسابعة على أنه « اذا قصر العمدة أو الشيخ أو أهمل في القيام بواجباته أو أتى امرا يخل بكرامته فللمدير أن ينذره أو أن يجازيه بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش » . « غير أنه اذا رأى المدير أن ما ثبت على العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد أحالة الى لجنة الشياخات لمحاكمته تأديبيا » . « وللجنة أن تحكم بالانذار أو بغرامة لا تتجاوز أربعين جنيها أو بالفصل من العمدية أو الشياخة » . وللجنة في حالة الحكم بالرفق أن تقرر ابعاد اسم المرفوق من كشف المرشحين لمدة اقصاها خمس سنوات . كما نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن « تبلغ القرارات والأحكام التأديبية الصادرة من لجنة الشياخات تنفيذا للمادة ٢٤ الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليها » . « . ويبين من هذا أن قانون العمد والمشايخ فرق بين الأفعال التي يمكن أن تستوجب مؤاخذة العمدة أو الشيخ من حيث درجة جسامتها ونوع الجزاء الذي يمكن توقعه بسببها ، وغاير في الجهة التي أسند اليها اختصاص توقيع هذا الجزاء بحسب مقداره ، كما حدد لكل جهة نوع العقوبة التي تملك توقيعها . بيد أنه لم يحدد بالذات كل فعل وما يناسبه من جزاء ، على غرار ما جرى عليه قانون العقوبات ، بل ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية المختصة ، بحسب تقديرها لدرجة جسامه الفعل وما يستأهله من جزاء في حدود النصاب المقرر .

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

عدم تعديد القانون عقوبة معينة لكل فعل تأديبي بذاته — تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الادارى فى نطاق القانون — من الملاءمات التى تنفرد الادارة بها — خروجها عن رقابة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

لما كان المشرع لم يحدد فى قانون العمد والمشايخ عقوبة معينة لكل فعل تأديبي بذاته بحيث تقتيد الادارة بالعقوبة المقررة له والا وقع قرارها مخالفا للقانون ، فان تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الادارى فى نطاق تطبيق هذا القانون يكون من الملاءمات التى تنفرد الادارة بتقديرها واتى تخرج عن رقابة القضاء الادارى .

(طعن رقم ١٥١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

الواجبات المفروضة على العمد والمشايخ — بعض حالات المؤاخذه التى تستوجب مجازاتهم .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٩ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ نصت على ان « عمدة القرية ومشايخها مكلفون بالمحافظة على الأمن فيها ، وعليهم فى دائرة القرية مراعاة احكام القوانين واللوائح واتباع الاوامر التى تبلغ اليهم من جهات الادارة » . وقد اجملت هذه المادة واجبات للعمد والمشايخ بصفتهم من حفظة الأمن واعوان السلطة التنفيذية . ولخصت أسسها فى وجوه ثلاثة وهى : (١) المحافظة على

الأمن في القرية و (٢) مراعاة أحكام القوانين واللوائح ، و (٣) اتباع الأوامر التي تبلغ اليهم من جهات الإدارة ، وقد رتب القانون المشار اليه في المادة ٢٤ منه على التقصير أو الإهمال في انقيام بنيء من هذه الواجبات جزاءات مختلفة تتفاوت في الشدة تبعا لجسامة هذا التقصير أو الإهمال . ولم يقف المشرع في مجازاة العمدة والشيخ عند حد المؤاخظة على التقصير أو الإهمال في الواجبات المذكورة ، بل قرر جواز توقيع هذه الجزاءات عينها من أجل أمور أخرى . كما في حالة فقدان العمدة أو الشيخ لشروط من الشروط المنصوص عليها في القانون ، أو ظهور عجزه عن أداء واجباته ، أو اتيانه أمرا يخل بكرامته . وقد استهدف المشرع بهذا كله رعاية المصلحة العامة ، وضمان الاستقامة الادارية فيما ناط به هذه الفئة من عمال المرافق العامة من واجبات ، وحسن أداء هذه الواجبات ، واحترام القوانين واللوائح ، واطاعة اوامر جهات الادارة الصادرة في حدود القانون ، مع المحافظة على هبة الحاكم وكرامة ممثل السلطة العامة في القرية . فاذا فرط العمدة أو الشيخ فيما وكلت اليه أمانته بحكم وظيفته أو اخل أو أتى من الأفعال ما يخدش كرامته التي هي مرتبطة بكرامة الوظيفة ، حق عليه الجزاء .

(طعن رقم ١٥١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

تاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

واجب التبليغ عن الجرائم — تفریط العمدة أو الشيخ في هذا الواجب أو تواكله فيه على آخر — مجازاته .

ملخص الحكم :

من واجب حفظة الأمن المنوط بهم السهر على استتبابه سواء في المدن أو القرى بالتعاون الوثيق فيما بينهم والتضامن التام في أداء واجبات وظائفهم ، حتى يتسنى لهم النهوض برسالتهم على الوجه الذي يحقق المصلحة العامة ، فلا يجوز لأحدهم أن ينحرف بالسلطة التي

خوله أياها القانون ابتغاء صيانة الأمن في غير الغرض الذي منح من أجله هذه السلطة ليشتفى احقاداً شخصية ، كما لا يجوز أن يتسلب من واجب تفرض عليه وظيفته أن يقوم هو به ، ومن ذلك واجب التبليغ عن الحوادث فور علمه بوقوعها الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، لا مكان سرعة ضبطها وتيسير اثبات معانها وتعقب الجناة فيها . وقد نصت المادة ١٩ من قانون الممعد والمشايع على أن « عمدة القرية ومشايخها مكلفون بالمحافظة على الأمن فيها وعليهم في دائرة القرية مراعاة احكام القوانين واللوائح واتباع الأوامر التي تبلغ اليهم من جهات الادارة » ، كما اوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ان يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي . فاذا فرط العمدة أو الشيخ في هذا الواجب القائم في عنقه استقلالاً أو تواكل فيه على آخر حق عليه الجزاء .

(طعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

حق لجنة الشياخات في تقدير جدية العذر الذي يبيده المتقدم للمحاكمة لطلب تأجيل نظر دعواه ولو كان هذا العذر هو ادعاء المرض .

ملخص الحكم :

إن لجنة الشياخات عند انعقادها لمحاكمة العمدة أو الشيخ تملك تقدير ما اذا كان العذر يبيده للتأجيل هو عذر جدى أم لا ، ولو كان ادعاء المرض .

(طعن رقم ٧٢٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

قرار لجنة الشياخات بفصل عمدة لخروجه على مقتضيات وظيفته والإخلال بكرامته — استناده الى وقائع صحيحة ثابتة بالأوراق ومؤدية الى النتيجة التى انتهى اليها — عدم الغائه أقيامه على سبب ومطابقته للقانون .

ملخص الحكم :

إذا توافر لدى لجنة الشياخات من مجموع العناصر التى طرحت عليها الاعتناع بأن العمدة أو الشيخ سلك سلوكا معيا ينطوى على تقصير أو إهمال فى القيام بواجباته ، أو خروج على مقتضيات وظيفته ، أو إخلال بكرامته ، ويدعوها الى عزم الاطمئنان الى صلاحيته بناء على ذلك للقيام بأعباء وظيفته ، وكان اقتناعها هذا مجردا عن الميل أو الهوى ، فبنت عليه قرارها بادانة سلوكه . ورأت لمصلحة الأمن ومصلحة الأهالى معاقبته عن هذه الوظيفة مع جرماته من الترشيح للمعدية لمدة خمس سنوات كنتيجة طبيعية لذلك ، واستقيمت هذا كله من وقائع صحيحة ثابتة فى عيون الأوراق ومؤدية الى النتيجة التى خلصت اليها . فان قرارها فى هذا الشأن يكون قائما على سبب ومطابقا للقانون ومردوما فى الإلغاء .

(ضمن رقم ١٥١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

قرار لجنة الشياخات بفصل عمدة — ثبوت أن بعض الوقائع المنسوبة يمكن الغض عنها وعدم الاعتداد بها وأن باقى ما نسب اليه ينهض فى جملته سببا كافيا مبررا للقرار — مطابقته للقانون .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن من بين الوقائع التي قدم العمدة من أجلها الى لجنة الشياخات فقررت فصله ما يمكن اطراحه أو الغض عنه وعدم الاعتداد به ، وان في باقي ما نسب اليه من وقائع ما ينهض في جملته سبباً كافياً مبرراً للمؤاخذة التأديبية التي انتهت اليها قرار اللجنة المذكورة - وهي وقائع لها دلالتها في تقدير سلوكه ، وقد استخلصت منها اللجنة اقتناعها بادانته استخلاصاً سائماً يجعل قرارها قائماً على سببه ومطابقاً للقانون ، دون أن تكون للقضاء الإداري رقابة على تقدير الجزاء الذي رأت اللجنة توقيمه - إذا ثبت ما تقدم . فان القرار يكون في محله ويتمين القضاء برفض الدعوى بطلب الغائه .

(طعن ١٥١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

انتهاء خدمة العمدة أو الشيخ - ترتبه بقوة القانون على صدور حكم قضائي ماس بالنزاهة أو الشرف ضده - قرار الفصل الذي تصدره الإدارة في مثل هذه الحالة هو مجرد اجراء لمقتضى الحكم - اعتباره كان لم يكن إذا ما نقض الحكم وقضى ببراءة العمدة أو الشيخ - عدم تعيد الطعن فيه بميعاد .

ملخص الحكم :

ان قرار فصل العمدة أو الشيخ لصدور حكم قضائي عليه ماس بالنزاهة أو الشرف بالتطبيق للمادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع هو في حقيقته جراً منفذاً لمقتضى الحكم القضائي الماس بالنزاهة أو الشرف الذي يرتب عليه القانون حتماً انتهاء خدمة العمدة أو الشيخ . مما لا معدى معه من انزال هذا الأمر القانوني دون أن يكون لجهة الإدارة المختصة أى سلطة في الترخيص في هذا الشأن وهذه الحالة التي ورجعت في قانون العمد والمشايع لا تعدو بدورها

أن تكون ترديدا للأصل العام في هذا الشأن الذي نصت عليه الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن قبله القوانين واللوائح الخاصة بالموظفين — هذا الأصل الذي يقضى بانتهاء رابطة التوظيف كأثر حتمي لصدور حكم على الموظف في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف ، وينبنى على ذلك من جهة أخرى أنه إذا ما نقض الحكم الذي صدر قرار الفصل تنفيذا لمقتضاء وقضى ببراءة المتهم مما أسند اليه لعدم صحة الواقعة وثبوت ثائفيهما ، كان قرار الفصل معدوما وكأنه لم يكن ، ولا تلحقه أية حصانة ، ولا يزيل انعدامه فوات ميعاد الطعن فيه ، لأنه عدم والعدم لا يقوم ، وساقط والساقط لا يعود ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد في غير محله .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٥٢)

البدا :

اختصاص لجنة العمد والمشايخ في شأن تأديبهم وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ — استنفاد سلطتها بإصدار قرار الفصل وامتناع الغائه أو تعديله عليها — امتناع ذلك أيضا على وزير الداخلية بعد اعتياده هذا القرار مراعاة أو ضمنا — عدم جدوى التظلم منه بعد ذلك إلى اللجنة أو إلى الوزير في قطع ميعاد الالغاء .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادتين ٢٩ ، ٣٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ أن لجنة العمد والمشايخ هي جهة أولاها هذا القانون اختصاصات عديدة ، من بينها اختصاص تأديبي عندما تتعقد بهيئة تأديبية وتقوم بتوقيع إحدى العقوبات التي خولها أيها القانون ومنها عقوبة الفصل من الممدية أو الشياخة . وهذه اللجنة طبقا للمادة ١٦ من القانون المشار إليه تشكل من أعضاء معينين بحكم وظائفهم وآخرين منتخبين تصدر قراراتها بأغلبية الأصوات ، وهي تسمع أقوال

العمدة أو الشيخ المتهم أمامها وتحقق دفاعه وتصدر قرارها بالبراءة أو بالادانة بناء على ذلك . وهي لذلك متى أصدرت قرارها استنفدت به سلطتها وامتنع عليها إعادة النظر فيه لالغائه أو تعديله بالتشديد أو التخفيف ، وإنما هي تبلغ قرارها الى وزارة الداخلية للنظر في اعتماده . ولوزير الداخلية حق الغاء العقوبة أو خفضها اذا كانت صادرة بالفصل أو بغرامة تجاوز عشرة جنيهات وله في جميع الأحوال حق استئناف أى قرار تأديبي بشرط ان يتم ذلك في ظرف ستين يوما من تاريخ صدور ذلك القرار والا اعتبر نهائيا ومؤدى هذه النهاية أن الوزير متى اعتمد قرار اللجنة اعتمادا ضمنيا ، أى بمضى ستين يوما من تاريخ صدوره دون أن يستأنفه . . ومن باب أولى متى اعتمده اعتمادا صريحا استنفد بذلك سلطته وامتنع عليه إعادة النظر في القرار لالغائه أو تعديله أو استئنافه .

ومتى كان الأمر كما تقدم وكان من الممتنع على لجنة العمدة والمشايخ الغاء أو تعديل القرار الذى تصدره بالفصل باعتبارها تباشير اختصاصها تأديبيا لمجلس تأديب ، وكان من الممتنع كذلك على وزير الداخلية بنص القانون الغاء القرار أو تعديله بعد اعتماده اياه اعتمادا صريحا أو ضمنيا ، فان التظلم الى اللجنة المذكورة في أى وقت أو الى وزير الداخلية بعد اعتماد القرار منه اعتمادا صريحا أو ضمنيا يكون غير مجد . ومن ثم فلا وجه للالتزام بالالتجاء الى هذا التظلم قبل رفع دعوى الالغاء كشرط لقبولها .

(طعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/١٧)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

اختصاص لجنة المشايخ في شأن تأديب العمدة والمشايخ — قرارها الذى تصدره في هذا الصدد تستنفد به سلطتها ويمتنع عليها الغاؤه — لا ضرورة للتظلم من هذا القرار قبل رفع الدعوى بطلب الغائه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع — الواردة في الباب السادس وعنوانه « في رقت العمد والمشايع اداريا ومحاكمتهم امام لجنة الشياخات » — نصت في فقرتها الثالثة والرابعة على أنه « .. اذا رأى المحير ان ما ثبت على العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد احالته الى لجنة الشياخات لمحاكمته تأديبيا » . وللجنة أن تحكم بالإنذار أو بغرامة لا تتجاوز أربعين جنيها أو بالفصل من العمدية أو الشياخة . كما نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على ان « تبلغ القرارات والأحكام التأديبية الصادرة من لجنة الشياخات تنفيذا للمادة ٢٤ الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليها . ولها تخفيض العقوبة . على ان قرارات اللجنة تعتبر نهائية في الأحكام الصادرة منها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات » .. وبين من هذين النصين أن لجنة الشياخات هي جهة أولاها الشارع — فيما يتعلق بالعمد والمشايع — اختصاصات عديدة ، من بينها اختصاص تأديبي عندما تتعقد بهيئة تأديبية وتقوم بتوقيع احدى العقوبات التي خولها اياها القانون ، ومنها عقوبة الفصل من العمدية أو الشياخة . وهذه اللجنة — طبقا للمادة ١٢ من قانون العمد والمشايع — تشكل من أعضاء معينين بحكم وظائفهم وآخرين منتخبين ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات ، وهي تسمع أقوال العمدة أو الشيخ المتهم امامها وتحقق دفاعه ، وتصدر حكمها بالبراءة أو الادانة بناء على ذلك ، ثم تبلغه الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليه ، وللوزارة تخفيض العقوبة ان رأت وجها لذلك . على ان الأحكام الصادرة من اللجنة بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات تعتبر نهائية ، فلا يملك وزير الداخلية تعديلها ، كما ان اختصاص الوزير في التعقيب على قرارات اللجنة مقصور على تخفيض العقوبة دون تشديدها أو الغائها . وعلى أية حال فان اللجنة متى أصدرت قرارها استنفدت به سلطتها وامتنع عليها إعادة النظر فيه لتعديلها بالتشديد أو التخفيف . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت لجنة الشياخات تبشر اختصاصا تأديبيا كمجلس تأديب عندما توقع عقوبة على العمدة أو الشيخ ، وكان من الممتنع عليها الغاء القرار الذي تصدره بالفصل ، ومن الممتنع على وزير الداخلية كذلك الغاء هذا القرار أو قرار التصديق

عليه ، فان التظلم اليها أو الى وزير الداخلية بطلب الغاء هذا القرار يكون غير مجد ، ومن ثم فلا وجه للالزام بالالتجاء الى هذا التظلم قبل رفع دعوى الالغاء كشرط لقبولها .

(ملعن ١٥١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

التظلم الى لجنة الشياخات من قرار صدر بفصل عمدة — لايجدى
في قطع الميعاد .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع الواردة في الباب السادس وعنوانه : (في رقت العمد والمشايع اداريا ومحاكمتهم أمام لجنة الشياخات) ، نصت في فقرتها الثالثة والرابعة على أنه « اذا رأى المدير ان ما ثبت على العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء اشد احالته الى لجنة الشياخات لمحاكمته تأييدا » ، « وللجنة ان تحكم بالإنذار أو بغرامة لا تتجاوز اربعين جنيها أو بالفصل من العمدية أو الشياخة » . كما نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن « تبلغ القرارات والأحكام التأديبية الصادرة من لجنة الشياخات تنفيذا للمادة ٢٤ الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليها ولها تخفيض العقوبة » على ان قرارات اللجنة تعتبر نهائية في الأحكام الصادرة منها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً « — وبين من هذين النصين أن لجنة الشياخات هي جهة اولها الشارع — فيما يتعلق بالعمد والمشايع — اختصاصات عديدة من بينها اختصاص تأديبي عندما تنعقد بهيئة تأديبية وتقوم بتوقيع احدى العقوبات التي خولها اياها القانون . ومنها عقوبة الفصل من العمدية أو الشياخة ، وهذه اللجنة طبقا للمادة ١٢ من قانون العمد والمشايع تشكل من اعضاء معينين بحكم وظائفهم وآخرين منتخبين . وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات ، وهي تسمع أقوال العمدة أو الشيخ المتهم أمامها وتحقق دفاعه وتصدر حكما

بالبراءة أو بالادانة بناء على ذلك ، ثم تبليغه الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليه وللوزارة تخفيض العقوبة ان رأت وجها لذلك ، على أن الأحكام الصادرة من اللجنة بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً تعتبر نهائية فلا يملك وزير الداخلية تعديلها ، كما ان اختصاص الوزير في التعقيب على قرارات اللجنة مقصور على تخفيض العقوبة دون تشديدها أو إلغاؤها ، وعلى أية حال فإن اللجنة متى أصدرت قرارها استنفدت به سلطتها وامتنع عليها إعادة النظر فيه لتعديله بالتشديد أو التخفيف . ومتى كان الأمر كذلك وكانت لجنة المشايخات تباشر اختصاصا كمجلس تأديب عندما توقع عقوبة على العمدة أو الشيخ وكان من الممتنع عليها الغاء القرار الذي تصدره بالفصل ومن الممتنع على وزير الداخلية كذلك الغاء هذا القرار وقرار التصديق عليه ، فإن التظلم اليها أو الى وزارة الداخلية بطلب الغاء القرار يكون غير مجد ، ومن ثم فإن مثل هذا التظلم لا يكون من شأنه أن يقطع سريان ميعاد رفع دعوى الالغاء أمام القضاء الإداري .

(طعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

قرار لجنة العمدة والمشايخ بفصل العمدة — امتناع سحبه أو تعديله من اللجنة وامتناع سحبه أو تعديله على وزير الداخلية كذلك بعد اعتماد القرار اعتماداً صريحاً أو ضمناً عدم جدوى التظلم من قرار الفصل في هذه الحالة فلا وجه لاستلزامه كشرط لقبول دعوى الغاء قرار الفصل .

ملخص الحكم :

استقر قضاء هذه المحكمة على ان المستفاد من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والمشايخ ، أنه يمتنع على لجنة العمدة والمشايخ الغاء أو تعديل القرار الذي تصدره بالفصل باعتبار انها تباشر اختصاصاً تأديبياً كمجلس تأديب ، كما يمتنع على وزير الداخلية الغاء

قرارها هذا أو تعديله بعد اعتماده صراحة أو ضمنا وان التظلم الى اللجنة المذكورة في أى وقت أو الى وزير الداخلية بعد اعتماده قرارها اعتمادا صريحا أو ضمنا يكون غير مجد ، ومن ثم فلا وجه للالزام بالالتجاء الى هذا التظلم قبل رفع دعوى الالغاء كشرط لقبولها .
(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٤)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

— القرارات التأديبية الصادرة من اللجنة الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٦ بشأن العمد والمشايخ — طبيعتها —
— الطعن فيها — اختصاص المحكمة الادارية العليا به — المادة ٢٢ من قانون النيابة الادارية .

ملخص الحكم :

ان القرارات الصادرة من اللجنة الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه هي قرارات نهائية لم يخضعها القانون لتصديق وزير الداخلية ، ولم يجعل له من سبيل عليها ، وبهذه المثابة تعتبر من قبيل القرارات الصادرة من مجالس التأديب ، التي جرى قضاء المحكمة الادارية العليا على أنها أشبه ماتكون بالأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية فلا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا عملا بنص المادة ٣٢ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

(طعن رقم ٨٢٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

تأديب العمد والمشايخ — الاختصاص به — لجنة العمد والمشايخ واللجنة الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن العمد والمشايخ — اختلاف القرارات الصادرة من كل منهما عن الأخرى في طبيعتها وآثارها — سلطة وزير الداخلية بالنسبة الى قرارات لجنة العمد والمشايخ — قرار الوزير بالتصديق على قرار اللجنة هو القرار التأديبي المنشئ للمركز القانوني .

ملخص الحكم :

أنه وإن كان للجنة العمد والمشايخ وللجنة الاستئناف المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ اختصاص تأديبي بالنسبة الى العمد والمشايخ غير أن القرارات الصادرة من كل من اللجنتين تختلف عن الأخرى من حيث الطبيعة ومن حيث الآثار القانونية المترتبة على كل منهما ، فبينما القرارات الصادرة من لجنة العمد والمشايخ بعقوبات تأديبية ليست قرارات نهائية وإنما هي تخضع لتصديق وزير الداخلية الذي يملك اعتمادها أو الغائها أو تخفيض العقوبة إذا كانت صادرة بالفصل أو بغرامة تجاوز عشرة جنيهات ، أى أن سلطة الوزير في شأن تلك القرارات لا تقف عند حد التصديق أو عدم التصديق وإنما تشمل على حق الإلغاء والتصديق ، بمعنى أن الوزير يستأنف النظر في عمل اللجنة ويصدر قرارا جديدا يعتبر المنشئ للمركز القانوني ، بهذه المثابة يكون القرار المشار اليه صادرا من سلطة تأديبية وليس من مجلس تأديب .

(طمن رقم ٨٢٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ — القرارات الصادرة من لجان العمد والمشايخ بتوقيع عقوبات تأديبية — ليست نهائية — سلطة وزير الداخلية بالنسبة اليها لا تقف عند التصديق عليها بل له تعديلها والفاؤها — الطعن في قرار الوزير في هذا الخصوص — اختصاص محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية به وفقا لقواعد توزيع الاختصاص الواردة في قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

مفاد نصوص المادتين ٢٩ و ٣٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ أنه وان كان للجنة العمد والمشايخ اختصاص تأديبي بالنسبة الى العمد والمشايخ الا أن القرارات الصادرة منها بعقوبات تأديبية ليست قرارات نهائية وانما هي قرارات تخضع لتصديق وزير الداخلية الذى يملك اعتمادها أو الغائها أو تخفيض العقوبة اذا كانت صادرة بالفصل أو بغرامة تجاوز عشرة جنيهات ، واذا كانت سلطة وزير الداخلية في شأن تلك القرارات لا تقف عند حد التصديق أو عدم التصديق وانما تشتمل على حق الالغاء أو التعديل ، بمعنى أن الوزير يستأنف النظر في عمل اللجنة ويصدر قرارا جديدا يعتبر هو المنشئ . للمركز القانوني فمن ثم يعدو القرار الصادر من لجنة العمد والمشايخ أن يكون قرارا تحضيريا للقرار النهائى الذى يصدره وزير الداخلية ، وبهذه المثابة لا تعتبر القرارات الصادرة من لجنة العمد والمشايخ من قبيل القرارات الصادرة من مجالس التأديب التى تختص المحكمة الادارية العليا بالنظر في طلب الغائها ، وانما ينصب الطعن على القرار النهائى الصادر من وزير الداخلية باعتباره سلطة تأديبية تختص محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية بالنظر في طلب الغائه طبقا لقواعد توزيع الاختصاص التى حددتها المادتان ٨ ، ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

لجنة العمد والمشايخ واللجنة المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ — الطعن في القرارات التأديبية الصادرة من أى من هاتين اللجنتين — يكون أمام المحكمة الادارية المختصة .

ملخص الحكم :

ان لجنة العمد والمشايخ لا تخرج عن كونها لجنة ادارية تصدر قرارات ادارية لا أحكام وهي عندما توقع عقوبة على الممدة أو الشيخ تبأشر اختصاصها تأديبياً كمجلس تأديب وكذلك شأن اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ عندما تفصل في استئناف الوزير للقرارات التأديبية الصادرة من اللجنة الأولى ولذلك فان الطعن بالغاء القرارات التأديبية الصادرة من لجنة العمد والمشايخ متى أصبحت نهائية وكذلك القرارات التأديبية الصادرة من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣١ يكون أمام المحكمة الادارية المختصة لا أمام المحكمة الادارية العليا .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

قرارات لجنة العمد والمشايخ بتوقيع عقوبات تأديبية — سلطة الوزير في التصديق عليها تشتمل على حق الالغاء والتعديل — قرار اللجنة لا يعبو أن يكون قراراً تفضيرياً للقرار النهائي الذي يصدره وزير الداخلية — لا تختص المحكمة الادارية العليا بالنظر في طلب الغاء قرارات اللجنة — قرار الوزير هو مناط الطعن وتختص به المحاكم الادارية او محكمة القضاء الادارى طبقاً لقواعد توزيع الاختصاص .

ملخص الحكم :

وان كان للجنة العمد والمشايخ اختصاص تأديبي بالنسبة الى العمد والمشايخ الا أن القرارات الصادرة منها بعقوبات تأديبية ليست قرارات نهائية وانما هي قرارات تخضع لتصديق وزير الداخلية الذي يملك اعتمادها أو الغائها أو تخفيض العقوبة اذا كانت صادرة بالفصل أو بغرامة تجاوز عشرة جنيهات ، واذ كانت سلطة وزير الداخلية في شأن تلك القرارات لا تقف عند حد التصديق أو عدم التصديق وانما تشتمل على حق الالغاء ، والتعديل بمعنى أن الوزير يستأنف النظر في عمل اللجنة ويصدر قرارا جديدا يعتبر هو المنشئ، للمركز القانوني ، فمن ثم فلا يعدو القرار الصادر من لجنة العمد والمشايخ أن يكون قرارا تحضيريا للقرار النهائي الذي يصدره وزير الداخلية ، وبهذه المثابة لا تعتبر القرارات الصادرة من لجنة العمد والمشايخ من قبيل القرارات الصادرة من مجالس التأديب التي تختص المحكمة الادارية العليا بالنظر في طلب الغائها ، وانما ينصب الطعن على القرار النهائي الصادر من وزير الداخلية باعتباره سلطة تأديبية فتختص محكمة القضاء الاداري أو المحاكم الادارية بالنظر في طلب الغائه طبقا لقواعد توزيع الاختصاص التي حددتها المادتان ٨ ، ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن رقم ٢٨٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

من يشغل منصب العمدة أو الشياخة لا يجوز له الجمع بين وظيفته ووظيفة أخرى — اذا عين العمدة أو الشيخ أثناء شغله لهذه الوظيفة بوظيفة عامة أخرى كان هذا التمين باطلا وكان العمدة أو الشيخ مخالفا للقانون بجمعه لوظيفتين — اذا اراد ان يتجنب المساطة التأديبية من ذلك عليه ان يتخلى عن إحدى الوظيفتين المذكورتين .

ملخص الفتوى :

باستظهار المادتين رقمى ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن العمدة والمشايخ معدلا بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ يبين ان المشرع حظر على العمدة أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر . ثم استحدث نظاما جديدا بتعديل المادة ٢٢ المذكورة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ اصبح بمقتضاه للعاملين المدنيين بالدولة التقدم لشغل وظائف العمدة . فاذا ما تم انتخاب أحدهم أو تعيينه بتلك الوظائف احتفظ له بوظيفته طوال مدة شغله لوظيفة العمدة مع التمتع بكافة المزايا الخاصة بوظيفته الأصلية ، وإذا كان هذا الحكم استثناء من أحكام قوانين التوظيف والعمد فيقتصر على معالجة الحالة التى ورد فى شأنها وهى حالة العامل الذى ينتخب أو يعين عمدة أثناء شغله وظيفته بالدولة ، فمناط استحقاق العامل الذى ينتخب أو يعين عمدة للمزايا المقررة بنص المادة ٢٢ سالفة البيان هو كونه عند انتخابه أن تعيينه عمدة من العاملين بالدولة . أما أصل عدم جواز جمع العمدة بين وظيفته وبين وظيفة أخرى والذي قرره قانون العمد والمشايخ فلم يؤثر عليه التمديل الذى استحدثه القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ على المادة ٢٢ من قانون العمد والمشايخ : لذ اقتصر التمديل على جواز تعيين العامل بالدولة أثر انتخابه عمدة مع استمرار عدم الجمع الفعلى، ولكن أصل عدم جواز جمع العمدة الذى لم يكن عند تعيينه من العاملين بالدولة يستمر ولا يتأثر بهذا التمديل ، ومن ثم فلا يجوز تعيينه فى إحدى وظائف الدولة أثناء شغله وظيفته العمدة فاذا تم ذلك انطبقت الآثار المترتبة على الجمع بالمخالفة للقانون والمقررة فى قانون العمد ، ولو أراد المشرع شمول تعديل المادة ٢٢ حالة العمدة غير العامل بجواز تعيينه فى الدولة لما اعوزه النص على ذلك صراحة . وبذلك وازاء صراحة النص فان تعديل المادة ٢٢ المشار اليه ينحصر تطبيقه عن العمدة الذى يعين فى تاريخ لاحق على شغل وظيفة العمدة فى إحدى الوظائف العامة .

ولما كان السيد المعروضة حالته محظورا عليه تقلد الوظائف العامة أو ممارسة أى عمل آخر أثناء شغله للمعدية وفقا لنص المادة ٢١ من القانون سالف البيان فان تعيينه رغم ذلك بمديرية التربية والتعليم يكون

قد تم بالمخالفة للمادة المذكورة ويعد ذلك جامعا بين وظيفتين بالمخالفة
لقانون وبذلك يكون عليه اذا اراد الاستمرار في إحدى الوظائف أن
يتخلى عن التمتع والا تعرض للمسائلة التأديبية طبقا لقانون العمد
وغير ذلك من الآثار المقررة في القانون المذكور جزاء على هذه المخالفة .

ولما كان المذكور قد عين في وظيفة العمدة بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨١
ثم عين في غضون عام ١٩٨٤ بموجب قرار محافظ كفر الشيخ رقم ١٦٥
لسنة ١٩٨٤ بمديرية التربية والتعليم أى أنه عند شغله لوظيفة العمدة
لم يكن من العاملين المدرسين بالدولة وكان تعيينه في وظيفته بمديرية
التربية والتعليم لاحقا على تعيينه عمدة ، فانه لا يكون من المخالفين
بحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ معدلا بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
انطباق نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ معدلا بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ على المروضة حالته .

١ ملف ٣٠٧/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦ (

ملاوة

الفصل الاول : علاوة دورية .

الفرع الاول : في ظل كادري ٣١ و ١٩٣٩ .

الفرع الثاني : في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

الفرع الثالث : في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

الفرع الرابع : في ظل القانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفصل الثاني : علاوة ترقية .

الفصل الثالث : علاوة تشجيعية .

الفصل الرابع : علاوة تغراف .

الفصل الخامس : علاوة اعصاب .

الفصل السادس : مسائل متنوعة .

الفصل الأول

علاوة نورية

الفرع الأول

في ظل كادرى ٣١ و ١٩٣٩

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

سرد لبعض احكام كادر سنة ١٩٣١ وقرار مجلس الوزراء في أول أغسطس سنة ١٩٣٤ وقواعد الانصاف وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/١١/١٩٤٦ والكتب النورية الصادرة من وزارة المالية في شأن العلاوات .

ملخص الحكم :

ان كادر سنة ١٩٣١ الذى أقره مجلس الوزراء في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٣١ وصدرت به التعليمات المالية رقم ٤ في يولية سنة ١٩٣١ كان ينص في البند (سادسا) منه على « عدم منح أول علاوة يحل ميعادها ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣١ ، ويعتبر موعد العلاوة التالية بعد انقضاء فترة كاملة من الفترات المقررة لحلول ميعاد العلاوات ٠٠ » . وفي أول أغسطس سنة ١٩٣٤ اصدر مجلس الوزراء قرارا باجازة منح علاوات بشروط معينة ، وخول وزارة المالية سلطة تفسير أحكام هذا القرار وتطبيقها . وتنفيذا لذلك أصدرت وزارة المالية في يناير سنة ١٩٣٥ التعليمات المالية رقم ٥١ التى ورد في الفقرة (١) من البند (أولا) منها الخاص بالعلاوات أنه « يجوز منح علاوة واحدة ولمرة واحدة لكل موظف أو مستخدم قضى أو يقضى فترتى علاوة كاملتين على آخر علاوة نالها » . كما نص في الفقرة (٢) من البند ذاته على أن « تكون العلاوة اسمية لمدة سنة ، ولا تصرف فعلا الا من اليوم التالى لانقضاء هذه السنة ٠٠٠ » . ولما صدر كادر سنة ١٩٣٩ الذى تضمنه

منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ المؤرخ ١٤ من مايو سنة ١٩٣٩ ملف رقم ف ٢٣٤ — ١٤/٢ نص في صدر البند (٢) من الأحكام المؤقتة للعلاوات الواردة به على أنه « الى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنح العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهية للوصول الى بداية الدرجة — يوقف صرفها بصغة عامة » ، الا في الأحوال الخاصة التي استثنائها صراحة ، ومنها ما ورد في الفقرة (ر) من هذا البند التي جاء بها « الموظفون ورؤساء المدارس الالتزامية الذين يعينون تحت أحكام هذا المشروع في الدرجتين الثامنة والسابعة يمنحون علاوة دورية كل سنتين أو ثلاث بحسب الحالة حتى تبلغ ماهيتهم ٩٦ جنيها سنويا » . ومفاد ما تقدم من نصوص أنه بعد أن كان كادر سنة ١٩٣١ يقضى بحرمان الموظف من أول علاوة ، وبعد ان تقررت في ظلّ العلاوة الوحيدة جاء كادر سنة ١٩٣٩ فأوقف بصفة عامة صرف العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهية ، وانما استثنى من ذلك — في نطاق محدود والى رقم معين — الموظفين الجدد الذين يعينون في ظلّ أحكامهم في الدرجتين الثامنة والسابعة فقضى بأن يمنح هؤلاء علاواتهم الدورية كل سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الحالة الى ان تبلغ ماهياتهم ثمانية جنيها شهريا ، ثم يوقف منحهم اياها بعد بلوغ ماهيتهم هذا القدر ، اذ ينتهي الاستثناء عندئذ ويرتدون الى القاعدة العامة وهي وقف العلاوة فلا يمنحون علاوة بعد ذلك . وقد صدرت بعد هذا قواعد الانصاف ، وقضت بأن أرباب اليوميات من حملة المؤهلات الدراسية تراد اجورهم على أساس أنهم التحقوا بالخدمة بأجور توازي المرتبات المقررة للدرجة المحددة لمؤهلاتهم أن لم يكونوا قد منحوها بالفعل . وفي ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قرر مجلس الوزراء منح علاوة جديدة للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وفقا للأحكام التي وضعها في هذا الشأن . وتنفيذا له صدر كتاب وزارة المالية الدورية ملف رقم ف ٢٣٤ — ٣٤/٥ مؤقت ١٢ في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٧ ، ونص في الفقرة (٥) منه على أن « لا تمنح العلاوة للموظفين والمستخدمين الذين انتفعوا بتحسين في ماهياتهم نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف أو الكادرات الخاصة ولا للموظفين الشاغلين لوظائف ذات مربوط ثابت الا اذا كانوا قد استحقوا هذه العلاوة في

الدرجة السابقة وكانت ماهياتهم الحالية لا تتجاوز بالعلوة الجديدة ذلك المربوط الثابت . على أن من تكون الزيادة التي منحها في الانصاف تقل عن مقدار العلوة الجديدة يمنح الفرق بين الاثنين . ويستثنى من حكم هذه الفقرة المنسيون وكذلك الخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين اقتصر الانصاف بالنسبة اليهم على رفع ماهياتهم الى ٣ ج شهريا ، فهؤلاء يمنحون العلوة الجديدة بغض النظر عما نالوه في الانصاف » .

(طعن رقم ٧١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

احكام كادر سنة ١٩٢٩ الصادر به منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٢٩ في شأن العلوات — الاصل الا تمنح العلوات طبقا لاحكام هذا الكادر الا من وفر متوسط الدرجات وتوَّجَّل اذا لم يكف هذا الوفر في سنة ما الى السنة التالية — وقف صرف العلوات بصفة عامة وقتيا الى ان يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية وفر يسمح بمنحها — استثناء المشرع في الفقرات من (ا) الى (و) من المادة الثانية طوائف مختلفة من الموظفين والمستخدمين الموجودين في الخدمة ، وفي الفقرة (ز) من تلك المادة طوائف اخرى من الموظفين الذين يعينون في ظل احكام هذا الكادر — الاستثناء الوارد في الفقرة (ز) مقتضاه ان يمنح الموظفين المتصوص عليهم فيها علاواتهم الدورية كل سنتين أو ثلاث الى ان تبلغ ماهياتهم ثمانية جنيهاً شهريا — مقتضى ذلك وقف منحهم العلوات بعد بلوغ ماهياتهم هذا القدر .

ملخص الحكم :

ان كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ ملف رقم ٢٣٤ — ١٤/٢ في ٤ من مايو سنة ١٩٣٩ نص في المادة الأولى من باب العلوات على أن « تمنح العلوات من وفر متوسط الدرجات » ، ونص في المادة الثالثة من هذا الباب على أنه « اذا لم يكف الوفر في سنة

ما لمنح جميع المستحقين نقل من لم يمنحوا علاواتهم الى السنة التالية وفضلوا على من استحقوها لأول مرة في هذه السنة ، ولا يغير هذا النقل الاضطرارى موعد العلاوة » ، كما نص في صدر المادة الثانية من باب الاحكام المؤقتة للعلاوات على أنه « الى ان يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنح العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهية للوصول الى بداية الدرجة — بوقف صرفها بصفة عامة ٠٠ » . واستثنى من ذلك حالات على سبيل الحصر منها ما نص عليها في الفقرة (ز) من هذه المادة التي جاء بها « الموظفون ورؤساء المدارس الالزامية الذين يعينون تحت احكام هذا المشروع في الدرجتين الثامنة والسابعة يمنحون علاوة دورية كل سنتين أو ثلاث بحسب الحالة حتى تبلغ ماهيتهم ٩٦ جنيها سنويا » . ومفاد هذا أن العلاوات ، وهي أصلا لا تمنح الا من وفر متوسط الدرجات وتؤجل اذا لم يكف هذا الوفر في سنة ما الى السنة التالية ، أوقف صرفها وقتيا بصفة عامة بكادر سنة ١٩٣٩ الى ان يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنحها . وانما استثنى المشرع من حكم هذا الوقف في نطاق محدود في الفقرات من (أ) الى (و) من المادة الثانية من باب الاحكام المؤقتة للعلاوات طوائف مختلفة من الموظفين والمستخدمين الموجودين في الخدمة وقت نفاذ الكادر الجديد ، كما استثنى في الفقرة (ز) من المادة ذاتها طوائف أخرى من الموظفين الذين يعينون في ظل احكام هذا الكادر ، وهم الموظفون ورؤساء المدارس الالزامية المعينون في الدرجتين الثامنة والسابعة ، ومنهم المدعى ، ففضى بأن يمنح هؤلاء علاواتهم الدورية كل سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الحالة الى ان تبلغ ماهيتهم ثمانية جنيهات تسهريا . ومقتضى هذا أن يوقف منحهم اياها بعد بلوغ ماهيتهم هذا القدر ، اذ ينتهى الاستثناء الذى قرر لهم ، وعندئذ يرتدون الى القاعدة العامة . وهي وقف العلاوة اسوة بسائر الموظفين ، فلا يمنحون علاوة بعد ذلك ، وقد عومل المدعى على هذا الأساس معاملة صحيحة .

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

سرف العللؤل طبقا لأحكام كادرى سنق ١٩٣١ و ١٩٣٩ — منوط
بوجود وفر يسمع بذلك .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على منشور المالية رقم ١٠ لسنة ١٩٣١ المؤرخ
٢٥ من أبريل سنة ١٩٣١ فى شأن أحكام كادر سنة ١٩٣١ ان البند الثالث
من هذا المنشور ينص على ان القاعدة فى منح العللؤل هى « استخدام
الفرق (اذا وجد) بين الاعتماد المربوط للمهايا فى الميزانية والماهيمات
الفعلية لمنح العللؤل للموظفين فى حدود هذا الفرق » وتنص المادة
الأولى من قواعد العللؤل بكادر سنة ١٩٣٩ التى تضمنها منشور المالية
رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ المؤرخ ١٤ من مايو سنة ١٩٣٩ على أن العللؤل
تمنح من وفر متوسط الدرجات ، كما تنص المادة الثالثة على أنه اذا لم
يكف الوفر فى سنة ما لمنح جميع المستحقين نقل من لم يمنحوا عللؤلهم
الى السنة التالية وفضلوا على من استحقوها لأول مرة فى هذه السنة ،
ولا يغير هذا النقل الاضطرارى موعد العللؤل .

ومفاد ما تقدم ان سرف العللؤل ، طبقا لأحكام كادر سنة ١٩٣١
ولأحكام كادر سنة ١٩٣٩ ، منوط بوجود وفر يسمع بصرف تلك
العللؤل ، فاذا لم يوجد هذا الوفر لا تمنح العللؤل . وهذا الحكم
ينسحب من باب أولى على العللؤل التى تستحق للمستخدمين المعينين
على الاعتمادات بحيث لا يصرف لهم شىء منها الا اذا كانت حالة
الاعتمادات تسمح بذلك . فاذا كان الثابت ان عدم سرف العللؤل
المستحقة للمدعى مرده الى أن حالة الاعتماد المعين عليه لم تكن تسمح
بصرف العللؤل فان الحكم المطعون فيه اذا قضى بصرف العللؤل
المطالب بها ، يكون قد خالف القانون .

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

تعيين أحد العاملين في الحكومة في ديسمبر سنة ١٩٣٠ —
 استحقاقه أول علاوة دورية طبقا للقانون رقم ١٩٣٠ في تاريخ فردى —
 عدم تغير ميعاد علاوته الدورية بتطبيق قواعد الانصاف عليه — عدم
 منحه العلاوة المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في
 ١٩٤٦/١١/١٢ لعدم ترقيته منسيا طبقا للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ ،
 أو بعد ذلك — ترقيته عادية لم يتأثر بها ميعاد علاوته الدورية — عدم
 تغير ميعاد علاوته الدورية بتطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن
 المعادلات الدراسية على حالته — استحقاقه علاوته الدورية في السنوات
 القربية ، وصحة التسمية التي أجريت لحالته على أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بفتح اعتماد اضافي في ميزانية
 السنة المالية ١٩٤٤/١٩٤٣ ينص في المدة الأولى منه على أن « يفتح
 في ميزانية السنة المالية ١٩٤٤/٤٣ القسم ٦ وزارة المالية فرع ١ —
 الديوان العلم باب أول — ماهيات وأجور ومرتببات — اعتماد اضافي
 قدره مائة وستون ألف جنيه لانصاف مستخدمى الحكومة من الدرجة
 الخامسة فما دونها ممن قضوا لغاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ خمسة عشر
 عاما في درجاتهم وذلك بترقيتهم ترقيات شخصية أو بمنحهم علاوات .
 ويتخذ هذا الاعتماد الاضافي من وفور الميزانية العامة » ، وينص في
 المدة الثالثة منه على أن « يخصص ثلث الوظائف التي تطلو بالوزارات
 ولانصاف لهذا الفريق من المستخدمين ويسوى في نصف هذا الثلث
 الدرجات الشخصية آتية الذكر ويرقى الى النصف الآخر المستخدمون
 الذين تتوافر فيهم في المستقبل الشروط المقررة » .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات
 الدراسية ينص في مادته الأولى على أنه « استثناء من أحكام القانون
 رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات

المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون في الدرجة والمهية أو المكلفات المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول ، وتحدد اقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا ٠٠٠ » وتتضمن المادة الثالثة منه على أنه « لا تصرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكم المادة الأولى من هذا القانون الا من تاريخ هذا التنفيذ وعن المدة التالية له فقط » .

ومن حيث أن السيد/٠٠٠ عين لأول مرة بوزارة المعارف العمومية في ١٣/١٢/١٩٣٠ بعد حصوله على كفاءة للتعليم الأول بسنة ١٩٣٠ وطبقا لكادر سنة ١٩٣٠ المعمول به وقتئذ استحققت أول علاوة دورية له في تاريخ فردي وهو ١/٥/١٩٣٣ .

ومن حيث أن تطبيق قواعد الانصاف على العامل المذكور لم يغير موعده علاوته الدورية اذ اقتصر أثرها على رفع مرتبه من أربعة جنيهات إلى ست جنيهات مع رتبة التعيين في الدرجة الثامنة إلى تاريخ تعيينه .

ومن حيث أن العامل المذكور لم يعطح العلاوة المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٣/١٢/١٩٤٦ لأنه لم يرق منسيا بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ حيث لم يكن قد أمضى في الخدمة خمسة عشر عاما في آخر يونية سنة ١٩٤٣ ذلك أن القانون المذكور موقوف الاثر وقد انطبق على من استوفى المدد المنصوص عليها في ١/٧/١٩٤٣ كما أنه لم يرق منسيا بعد ذلك لعدم وجود درجات خالية ضمن النسبة المخصصة لترقية المنسبين وهي سدس الدرجات الخالية بالوزارة أو المصلحة ، وانما رقى الى الدرجة السابعة في ١/١/١٩٥٠ ترقية عادية ولم يتأثر ميعاد علاوته الدورية بهذه الترقية ، فبقى هذا الميعاد في تاريخ فردي كما بدأ أول مرة .

ومن حيث أن تطبيق القانون رقم ٣٦١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعدلات الدراسية على حالة العامل المذكور لا يغير ميعاد علاوته الدورية الفردي، ذلك أن المادة الأولى من هذا القانون تقضي بتحديد اقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين بالحكومة أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما

أقرب تاريخاً هو الثابت أن العامل المذكور عين بالحكومة في ١٣/١٢/١٩٣٠ بعد حصوله على المؤهل وأنه حصل على علاوته الدورية الأولى في تاريخ فردى وهو ١/٩/١٩٣٣ ومن ثم فإن التدرج بمرتبته بالعلاوات الدورية ينتهي بهذه العلاوات الى التواريخ الفردية لا الزوجية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن انسيد/٠٠٠ يستحق علاواته الدورية في السنوات الفردية ، وان التسوية التي أجرتها الوزارة لحالته على أساس ذلك صحيحة ومطابقة للقانون .

(ملف ٢٥٩/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٢/٢١)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

صرف العلاوات الدورية طبقاً لاحكام كادر سنة ١٩٣٩ منوط بوجود وفر في الميزانية يسمح بصرفها — استحقاق العامل علاواته الدورية في السنوات الزوجية ثم تعذر منحه علاوات حتى سنة فردية — تفر موعداً علاوته على هذا الأساس — بيان لاحكام كادر سنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

لما صدر كادر سنة ١٩٣٩ نصت المادة الأولى منه الخاصة بسباب العلاوات على أن « تمنح العلاوات من وفر متوسط الدرجات » كما نص في المادة الثالثة من هذا الباب على أنه « اذا لم يكف الوفر في سنة ما لمنح جميع المستحقين نقل من لم يمنحوا علاواتهم الى السنة التالية وفضلوا على من استحقوها لأول مرة في هذه السنة .. » « كما نص في صدر المادة الثانية من باب الاحكام المؤقتة للعلاوات على أنه « الى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنح العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهيات للوصول الى بداية الدرجة يوقف صرفها

بصفة عامة ٠٠ » واستثنى الكادر من ذلك حالات خاصة على سبيل
الحرص ، ومن ذلك يبين أن كادر سنة ١٩٣٩ حدد فترة سنتين لمنح
العلاوات لجميع الدرجات ما عدا الدرجة التاسعة ، ونص على منح هذه
العلاوات من وفر متوسط الدرجات ، وعلى تأجيل هذا المنح اذا لم يكف
الوفر في سنة ما الى السنة التالية ، ثم قرر بصفة عامة وقف منح
العلاوات الى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية الوفر الذي
يسمح بمنحها •

ومن حيث أنه لما كان كادر سنة ١٩٣١ قد صرح بمنح علاوة
للموظفين والمستخدمين سميت بالعلاوة الوحيدة واستحققت لأول مرة في
أول مايو سنة ١٩٣٣ بصفة اسمية وفي أول مايو سنة ١٩٣٤ بصفة
فعلية ، فان كادر سنة ١٩٣٩ قرر بأن الذين منحوا هذه العلاوة قبل أول
فبراير سنة ١٩٣٩ يمنحون علاوة حتمية (أولى) بعد خمس سنوات من
تاريخ منح العلاوة الوحيدة ويمنحون بعد ذلك علاوة حتمية (ثانية) بعد
٤ سنوات أخرى من منح العلاوة الحتمية الأولى ، كما قرر مجلس
الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ منح علاوة للموظفين سميت
بالعلاوة الجديدة الأولى وهي تمنح وفقا لفئات العلاوات حسب كادر
سنة ١٩٣٩ وقرر هذا المجلس في أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ منح علاوة
أخرى سميت بالعلاوة الجديدة اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٩ ثم وافق
المجلس المذكور أيضا في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ على منح الموظفين
والمستخدمين علاوة دورية كل سنتين لكل الدرجات بحيث لا تتجاوز
المامية ربط الدرجة وعلى ذلك فان الموظفين الذين منحوا العلاوة الجديدة
الثانية في أول مايو سنة ١٩٤٩ منحوا علاوة دورية في أول مايو سنة
١٩٥١ وهكذا أصبحت العلاوات تمنح على هذا الأساس بصفة دورية •

ومن حيث أنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة والذي تضمن جداول مختلفة للدرجات
والمرتبات فإنه يبين من نص المادتين ٤٢ و ٤٣ منه ومن الجدول المرافق
له أن العلاوات الاعتيادية تمنح بصفة دورية كل سنتين وتبدأ هذه
الفترة أما من تاريخ دخول الخدمة أو من تاريخ منح العلاوة السابقة
فتتمنع العلاوات في مواعيدها في أول مايو التالي بانقضاء عامين من

تاريخ منح العلاوة — السابقة منها فعليا يتخذ مبدأ لتحديد الفترة
مادام لم يصدر قرار قبل ذلك بتأجيلها أو الحرمان منها .

(طعن رقم ٢٧٠ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)

الفرع الثاني

في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

حق الموظف في اختيار إحدى علاوتين — استغفاده لهذا الحق
بمجرد الاختيار الأول .

ملخص الفتوى :

إذا كان القانون قد أباح للموظف الخيار بين علاوتين ، واستعمل
الموظف حقه في الاختيار على وجه معين فانه يكون بذلك قد استنفذ هذا
الحق ، ولا يتأتى له الرجوع في الاختيار ، وفي القول بغير ذلك ما يتنافى
مع الاستقرار الملازم للمراكز القانونية للموظفين .

(فتوى ٣٣٥ في ١٩٥٤/٦/٧)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة —
الاحكام الانتقالية الخاصة بالموظفين الموجودين في الخدمة وقت نفاذه —
حق الخيار المقرر لهم في الحصول على الزيادات التي قررها القانونون
أو تفصيل العلاوة الدورية في موعدها دون الزيادة — صدور قرار من
لجنة شؤون الموظفين بتأجيل العلاوة الدورية لاحد الموظفين بعد استعماله

لهذا الحق واختياره زيادة المرتب — عدوله من هذا الخيار — اعتباره
تحايلا منه بغية الخلاص من قرار حرمانه من العلاوة الدورية —
لا يجوز .

ملخص الحكم :

إن ثمة حكما انتقاليا فيما يتعلق بالموظفين الموجودين في الخدمة
وقت نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو أن ينقل هؤلاء الموظفون
الى الكادر الجديد كل بدرجته ومرتبته الا اذا كان المرتب يقل عن بداية
مربوط الدرجة الجديدة فانهم يمنحون هذه البداية . والموظفون الذين
يصدق عليهم هذا الحكم فريقان (الأول) فريق الموظفين الذين يتقاضون
وقتذاك مرتبات توازي بدايات الدرجات الجديدة أو تزيد عليهما ،
وهؤلاء يحتفظ لهم بمواعيد علاواتهم لعدم حصولهم على زيادة ما في
مرتباتهم و (الثاني) فريق الموظفين الذين يتقاضون مرتبات تقل عن
هذه البدايات وهؤلاء بالخيار بين الحصول على الزيادات التي قررها لهم
قانون نظام موظفي الدولة من تاريخ تنفيذه في أول يولية سنة ١٩٥٢ ،
وفي هذه الحالة يتخذ هذا التاريخ أساسا لتحديد علاواتهم القادمة
دون نظر الى موعد العلاوة الأصلي ، وبين تفضيل العلاوة الدورية
في موعدها دون الزيادة المشار اليها وفي هذه الحالة يمنحون العلاوة
المذكورة في هذا الموعد : وذلك كله حتى لا يجمعوا بين مزية الزيادة
في المرتب التي قررها لهم القانون وبين مزية الابقاء على استحقاق
العلاوة الدورية في موعدها ، فاما الزيادة في المرتب مع تعديل موعد
العلاوة القادمة واما العلاوة الدورية في موعدها دون هذه الزيادة الأولى
هي الاصل الا اذا آثر الموظف الثانية باختياره .

ولا يجدى المدعى إعادة اعمال هذا الاختيار أو بالاحرى العدول
عنه بعد استنفاد حقه فيه وقبضه المرتب الزيد ، تحايلا منه بغية
الخلاص من قرار لجنة شئون الموظفين الصادر بتأجيل موعد علاوته
حتى يظفر بهذه العلاوة في تاريخ سابق على قرار اللجنة بحيث يصبح
هذا القرار وارد على غير محل ، كما ينم عن ذلك دفاعه في مذكراته .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

التصرف بمنح العلاوة الدورية للموظف عند حلول موعدها — عدم تضمنه شيئاً من مقومات القرار الإداري — أساس ذلك — استحقاقها مستمد من حكم القانون رأساً مادام ظاهر الحال في خصوصها عدم قيام مانع من الاستحقاق — أثر ذلك — عدم تحصن استحقاق العلاوة بانقضاء مدة الستين يوماً دون الرجوع فيها •

ملخص الحكم :

ان التصرف بمنح العلاوة الدورية عند حلول موعدها لا تتضمن شيئاً من مقومات القرار الإداري لأن استحقاق تلك العلاوة الدورية كان مستمداً من حكم القانون رأساً مادام ظاهر الحال البادى في خصوصها أنه لم يتم مانع من هذا الاستحقاق واذن تلاً يستقيم القول بتحصن استحقاق هذه العلاوة بانقضاء ستين يوماً دون الرجوع فيها ، ذلك ان الادارة لم تنشئ للمدعى بهذا المنح مركزاً قانونياً بالمعنى المقصود من البند الثالث من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة •

(طعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٦ ق ، ٧٥٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

لجنة شؤون الموظفين — موظفو الدرجتين الأولى والثانية — لا اختصاص للجنة شؤون الموظفين في منحهم العلاوات الدورية أو تأجيلها أو الحرمان منها •

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٢ من قانون موظفي الدولة على أن « لا تمنح العلاوة

الا لمن يقوم بعمله بكفائية ، وتقرير ذلك يرجع فيه الى لجنة شئون الموظفين على أساس من التقارير السنوية » . ومفاد هذا النص أن المشرع جعل من التقرير السنوي أساسا لتقدير كفاية الموظف وأحقية في العلاوة الاعتيادية . وقد عدلت المادة ٣٠ من قانون موظفي الدولة بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ، بحيث لم يعد موظفو الدرجتين الثانية والأولى يخضعون لنظام التقارير السنوية ، اذ كانت هذه المادة تنص قبل تعديلها على أن « يخضع لنظام التقارير السنوية جميع الموظفين عدا رؤساء المصالح والموظفين الذين في درجة مدير عام فما فوقها » ، فأصبحت بعد تعديلها تجري على هذا النحو ، « يخضع لنظام التقارير السرية جميع الموظفين لغاية الدرجة الثالثة » .

ويؤخذ من ذلك أن المشرع ألغى الأساس الذي اشترطته المادة ٤٢ لتقدير كفاية موظفي الدرجتين الثانية والأولى بوساطة لجنة شئون الموظفين ، ومن ثم فإن سلطة هذه اللجنة تنتفي في شأن منحهم العلاوة الاعتيادية أو تأجيلها أو حرمانهم منها .
(متوى ٥١١ في ١١/٩/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

وقف العلاوة الاعتيادية — اذا بلغ الراتب نهاية مربوط الدرجة — زوال هذا الوقف بالترقية للدرجة التالية — منح العلاوات التالية بعد ذلك في مواعيدها القانونية بشرط انقضاء عامين منذ تاريخ منح العلاوة السابقة التي بلغ الراتب بها نهاية مربوط الدرجة الاولى .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادتين ٤٢ و ٤٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والجدول المرافق له أن العلاوات الاعتيادية تمنح بصفة دورية في الدرجتين السابعة والسادسة كل سنتين ، وتبدأ هذه الفترة أما من تاريخ دخول الخدمة أو من تاريخ منح العلاوة

السابقة حتى إذا بلغ الراتب نهاية مربوط الدرجة وقف منح العلاوات ، ولا يزول هذا المانع الا بالترقية الى الدرجة التالية حيث ينفصح المدى لمنح العلاوات الدورية في حدود الدرجة الجديدة ، وعندئذ تمنح هذه العلاوات في مواعيدها القانونية أى في أول مايو التالى وذلك بشرط انقضاء عامين منذ تاريخ منح العلاوة السابقة التى بلغ بها الراتب نهاية مربوط الدرجة الأولى . ولا اعتداد بما جاء في صحيفة الطعن من أنه إذا حل موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية ولم تمنح للموظف لبلوغ راتبه نهاية مربوط الدرجة فان موعد استحقاق العلاوة التالية ينتقل الى أول مايو التالى لاضى عامين آخرين — لا اعتداد بهذا القول ، لأنه تخصيص بغير مخصص من نصوص القانون ، وذلك فضلا عما ينتهى اليه من شذوذ وذلك بتحديد فترة مداها أربعة أعوام لاستحقاق العلاوات الدورية في حين أن جدول الدرجات المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ينص على أن هذه العلاوات تمنح كل عامين . والعبرة في حساب هذه الفترة إنما تكون من تاريخ منح العلاوة السابقة منها فعليا يتخذ مبدأ لتحديد الفترة ، ولا أثر لجرد حلول موعد استحقاق العلاوة دون منحها فعلا لمانع وقته لبلوغ الراتب أقصى مربوط الدرجة ، ومن ثم فلا يجوز التعميل عليه واتخاذ مبدأ لسريان فترة جديدة على ما ذهبت اليه صحيفة الطعن .

فإذا كان الثابت أن المدعى منح في أول مايو سنة ١٩٤٩ علاوة اعتيادية في الدرجة السابعة بلغ بها راتبه نهاية مربوط هذه الدرجة فتعدر منحه علاوات أخرى في هذه الدرجة عندما حل موعد استحقاق العلاوة بعد انقضاء عامين في أول مايو سنة ١٩٥١ ، وفي شهر أبريل سنة ١٩٥٢ رقى إلى الدرجة السادسة التى يزيد مربوطها في بدئها ونهايتها على مربوط الدرجة السابعة فانفسح بذلك المجال لمنح العلاوة بزوال المانع القانونى الوقتى الذى حال دون منحها عند حلول موعد استحقاقها ، غايته — وقد استوفى شرط مضى عامين منذ تاريخ منح العلاوة السابقة في أول مايو سنة ١٩٤٩ — يستحق العلاوة التالية في أول مايو التالى لزوال هذا المانع أى في أول مايو سنة ١٩٥٢ .

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

منور قانون قبل حلول ميعاد استحقاق العلاوة باستحداث أحكام جديدة في كيفية استحقاقها أو الحرمان منها — سريانه بأثر حال — عدم سريانه بأثر رجعي الا بنص صريح على رجعيته مثال بالنسبة للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الحكم :

أن العلاوة الدورية موضوع النزاع كان يحل ميعاد استحقاقها يوم أول مايو سنة ١٩٥٧ ، وهي لا تصبح حقا مكتسبا للموظفين الا بعد حلول هذا الميعاد ، فلا يجوز المساس بها بعد ذلك ، ولو صدر بعد استحقاقها قانون تؤثر أحكامه المستحدثة في هذا الاستحقاق ، الا اذا نص على ذلك بأثر رجعي بنص خاص في القانون ، ولكن اذا صدر القانون المشار اليه قبل حلول ميعاد استحقاق العلاوة واستحدث أحكاما جديدة في كيفية استحقاق العلاوة أو الحرمان منها ، فليس من شك في أنه يسرى على العلاوة التي يحل ميعادها ، اذ ينفذ القانون بأثر حاله ، وليس للموظف أن يستمسك بنفاذ القانون القديم عليه ، لما هو مقرر من أن مركزه في الوظيفة هو مركز تنظيمي عام تحكمه القوانين واللوائح حتى ولو تغيرت عما كانت عليه وقت التحلقه بالخدمة .

فاذا كان الثابت أنه بعد تقديم التقرير موضوع النزاع الذي قدر درجة كفاية المدعي بثمان وثلاثين درجة وهو مليدخله (فئة «ضعيف») التي كان يدخل فيها كل من تقل درجة كفايته عن أربعين درجة ، صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧ ناصا في المادة ١٣٦ معدلة من القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه في تطبيق أحكامه « تحديد درجة كفاية الموظف بالنسبة للتقارير السابقة كالآتي : اذا حصل على ٤٥ درجة فأقل اعتبر ضعيفا » ، وعلى هذا

الأساس يعتبر المدعى ضميما عند النظر في استحقاقه أو عدم استحقاقه
العلاوة التي تحل بعد ذلك في أول مايو سنة ١٩٥٧ .

(طعن رقم ١٣٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ — تخفيضه الى النصف العلاوات
الاعتيادية وعلاوات الترقية التي تستحق خلال السنتين الماليتين
١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ — المقصود بعلاوة الترقية الزيادة التي
يحصل عليها الموظف في المرتب بسبب الترقية سواء اكانت هذه الزيادة
من علاوات الدرجة المرقى اليها ام عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية
وبين اول مربوط الدرجة المرقى اليها او مربوطها الثابت — القرار
الصادر بالتعيين في وظيفة ما لموظف في الخدمة يعتبر متضمنا ترقية اذا
كان من شأنه تقديمه في التدرج الوظيفي وفي الدرجات المالية — تعيين
المعيد في هيئة التدريس بالجامعة يجرى عليه حكم القانون رقم ٣٢٥
لسنة ١٩٥٣ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ بوضع استثناء وقتي من القواعد
الخاصة بعلاوات الترقية والعلاوات الاعتيادية قد نص في مادته الأولى
على أن « تخفض الى النصف العلاوات الاعتيادية وعلاوات الترقية
التي تستحق خلال السنتين الماليتين ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥
لموظفي ومستخدمى الدولة على اختلاف طوائفهم ، مدنيين أو عسكريين،
وكذلك عمال اليومية ، وأشار القانون في ديباجته الى القانون رقم ١٣١
لسنة ١٩٥٠ بربط درجات هيئات التدريس بكادر القضاء . كما جاء
في مذكرته الايضاحية أنه « لما كانت الدولة تسير في عهدها الحديث
بخطى واسعة في سياسة الانشاء والاصلاح فمن الواجب توخى الاقتصاد
في المصروفات حتى تمسفر كافة الأموال لتحقيق السياسة الانشائية

والاصلاحية ، وقد رؤى — بناء على ذلك — كاجراء مؤقت أن يخفض الى النصف العلاوات الاعتيادية وعلاوات الترقية التى يستحقها الموظفون والمستخدمون وعمال اليومية فى السنتين المائيتين ١٩٥٣/١٩٥٤ ، و ١٩٥٤/١٩٥٥ والمقصود بعلاوة الترقية الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى المرتب بسبب ترقيته ، سواء أكانت هذه الزيادة علاوة من علاوات الدرجة المرقى إليها أم كانت عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية وبين أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو مربوطها الثابت » . ويظهر مما تقدم بما لا يدع مجالا لأى شك أن الشارع قصد بهذا القانون أن يخفض الى النصف كل تحسين مالى يصيب الموظف ، سواء أكان عن طريق العلاوات الاعتيادية أو علاوات الترقية فى السنتين المائيتين المشار اليهما ، وبأن المقصود بعلاوة الترقية هو الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى المرتب بسبب الترقية ، سواء أكانت هذه الزيادة من علاوات الدرجة المرقى إليها أم كانت عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية وبين أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو مربوطها الثابت ، وذلك للحكمة التشريعية التى دعت الى اصدار ذلك القانون من وجوب توخى الاقتصاد فى المصروفات ، تحقيقا للسياسة الانشائية والاصلاحية التى انتهجتها الثورة . وليس من شك كذلك فى أن الترقية تتضمن تقدما للموظف فى التدرج الوظيفى وفى الدرجات المالية المقابلة بصرف النظر عن العبارات التى تستعمل فى القرار الصادر فى هذا الشأن ، اذ لا يجوز فى التكليف القانونى الوقوف عند مجرد الألفاظ ، بل العبرة بالمعنى . فاذا صدر القرار بالتعيين فى وظيفة ما لموظف فى الخدمة ، وكان من شأن هذا القرار تقديمه فى التدرج الوظيفى فى الدرجات المالية كان هذا القرار متضمنا فى الوقت ذاته ترقيته ، كما هو الحال فى خصوصية النزاع ، المعيد وان لم يكن من أعضاء هيئة التدريس الا أنه موظف بالجامعة ، بل هو من المرشحين لهيئة التدريس متى استوفى الشرائط المطلوبة للتعيين فى هذه الهيئات ، فتعيينه ، فى هذه الهيئة — والحالة هذه — يتضمن بالنسبة اليه ترقية ، ولا يعتبر تعيينا ابتداء منبت الصلة بماضيه ، قياسا على التعيين فى هيئة التدريس من غير

الموظفين، لأن المعيد لم يخرج عن كونه موظفا لم تزايله الوظيفة ، فيجرب عليه حكم القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ الذي يجري على كل موظف أصابه تحسين مالي على الوجه المحدد فيه .

(طعن رقم ٣١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٧)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ بخضم نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية من اعانة الغلاء — انطباقه على المطاولات التي استحققت في ظل سريان أحكامه — استمرار هذا النوع من الخضم بالنسبة لها حتى بعد صدور القانون ٣٢٥ سنة ١٩٥٣ .

ملخص الحكم :

نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ على أن يخضم من اعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية عند استحقاق أيهما ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ لم يقصد الى الغاء المبدأ الذي قام عليه قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ من حيث الخضم ، وإنما قصد الى استحداث تنظيم جديد من حيث كيفية الخضم لا من حيث مبدئه ، وأن العلاوة التي استحققت في ظل سريان أحكام قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ يستمر الخضم بمقدار نصفها من اعانة الغلاء حتى بعد نفاذ القانون رقم ٣٢٥ ، فيجرب بذلك أعمال كل من التنظيمين في مجال تطبيقه .

(طعن رقم ٣١ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/١٢)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ بخضم نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية من اعانة الغلاء — انطباقه على العلاوات التي استحققت في ظل سريان احكامه — استمرار هذا النوع من الخضم بالنسبة لها حتى بعد صدور القانون رقم ٢٢ سنة ١٩٥٣ .

ملخص الحكم :

يبين من تقضى القواعد العامة المنظمة لشئون العلاوات الدورية وعلاوات الترقية أنه كان قد صدر قرار من مجلس الوزراء في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ يقضى بخضم علاوة الترقية من اعانة الغلاء على أن ينتهى العمل بأحكامه في آخر السنة المالية — أى يوم ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ — ثم صدر بعد ذلك قرار ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ مشتملا على تنظيم جديد أريد به أن يحل محل التنظيم السابق وهو يقضى بأن يكون الخضم من اعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية عند استحقاق أيهما منذ أول فبراير سنة ١٩٥٣ ولم يرد نص في هذا القرار الأخير بتوقيت العمل به كما حصل في قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٢٥ سنة ١٩٥٣ وهو لم يقصد أبدا إلغاء المبدأ الذى قام عليه قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ من حيث الخضم حتى يحق القول بأنه نسخا نسخا مطلقا جملة وتفصيلا ، وانما قصد الى تنظيم جديد من حيث كيفية الخضم لا من حيث مبدئه ، فجعل هذا الخضم يلحق العلاوة ذاتها رأسا بمقدار النصف بدلا من أن يلحق الخضم اعانة الغلاء بمقدار نصف العلاوة ، مبقيا على مبدأ الخضم في ذاته ، ومن ثم فما دامت العلاوة قد استحققت للمطعون عليه في أول مايو سنة ١٩٥٣ (أى في ظل سريان أحكام قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣) فانه يكون قد تم في حقه منذ أول مايو سنة ١٩٥٣ مركز قانونى ذاتى هو الخضم من اعانة الغلاء بمقدار نصف تلك العلاوة نتيجة لتطبيق حكم القرار المشار اليه على حالته ، ويستمر

الخصم من اعانة الغلاء بمقدار نصف تلك العلاوة حتى بعد نفاذ القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، ما دام لم يقصد هذا القانون الى نسخ التنظيم السابق في مبدأ الخصم وانما أبقي على هذا المبدأ ، وفقط نظم طريقة أخرى للخصم . فكل من التنظيمين يجب اعماله في محل تطبيقه ، فيطبق القرار من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للعلاوات التي استحققت في مدة سريانه ، ويطبق القانون الجديد من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للعلاوات التي استحققت منذ نفاذه .

(طعن رقم ٣٢ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

تاريخ بداية حساب الفترة التي تمنح بعد انقضاءها العلاوة الاعتيادية التالية هو تاريخ منح العلاوة الاعتيادية السابقة — العلاوة الاضافية المتصوص عليها بالمادة ٤٢ مكرر من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — ليست علاوة اعتيادية لا يغير من موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية التالية .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض نصوص المواد ٣١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وهي المواد المنظمة لأحكام منح العلاوات الاعتيادية أن الأصل الذي حرص عليه المشرع ، هو اتخاذ تاريخ منح العلاوة الاعتيادية السابقة بداية لحساب الفترة التي تمنح بعد انقضائها العلاوة الاعتيادية التالية ، وكذلك الأصل بالترامه عدم تغيير موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية التالية ، مهما طرأ في الفترة السابقة من ترقية بل ومن تأجيل منح العلاوة الاعتيادية السابقة . واذ كان ذلك هو الأصل ، فان أية زيادة تطرأ على المرتب ، ما دامت ليست بعلاوة اعتيادية ، لاتجوز أن تتخذ بداية لحساب فترة العلاوة الاعتيادية التالية أي أن تغير موعد استحقاقها . الا اذا نص

المشرع صراحة على ذلك لأن هذا التغيير هو استثناء من الأصل فلا يسوغ افتراضه اذا أعوزه النص الصريح .

ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « تمنح علاوة اضافية للموظفين من الدرجة التاسعة الى الرابعة الذين أمضوا سنتين بدون علاوة لبلوغهم نهاية مربوط الدرجة اعتبارا من أول مايو التالي لصدر هذا القانون وتكون هذه العلاوة بنفس درجة كل منهم ولا يجوز منحها الا لثلاث مرات في كل درجة مع مراعاة المواد ٣١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة .

ويستتبع من هذا النص أن العلاوة التي قضى بمنحها ليست علاوة اعتيادية وانما هي تختلف عنها في كل المقومات . فهي تختلف عنها في التسمية اذ سماها المشرع علاوة اضافية ، وتختلف عنها في مناسط الاستحقاق ، كما تختلف عنها في الدورية والاستمرار . ومن ثم فانه لا يجوز — اتباعا للأصل سالف البيان — أن يتخذ تاريخ منحها بداية لحساب فترة العلاوة الاعتيادية التالية — أى لا يجوز أن تغير تلك العلاوة الاضافية موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية التالية وكذلك عدم تغير موعد استحقاقها مهما طرأ من ظروف في الفترة السابقة . ويسلف ذلك ويظهر أن القول بما يخالفه من شأنه الاجحاف بمن شرع لهم هذا النص من قدامى الموظفين . على حين أنه شرع بقصد انصافهم ، فلا يسوغ أن يترتب عليه ما يقلب قصد المشرع من الانصاف الى الاجحاف .

(طعن رقم ١٦١٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣٠)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالي — لا يغير موعد استحقاق العلاوة ، ولا يمس مرتبه اذا زاد على أول مربوط الدرجة الجديدة ما دام لا يجاوز ذاك نهاية المربوط — القانون رقم ٢٨٣ لسنة

١٩٥٦ - الوضع بالنسبة للأحكام الانتقالية المنصوص عليها بالمادة ١٣٥
من قانون نظام موظفي الدولة .

ملخص الحكم :

ان النظام القانوني للمعالات قد حددته المواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ويبين من استظهار هذه المواد أن استحقاق المعالاة الدورية هو في الأصل مركز قانوني ذاتي ينشأ في حق الموظف بحلول موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة في صورتين: اما من تاريخ التعيين ، أو من تاريخ استحقاق المعالاة السابقة بحسب الأحوال ، ما دام لم يصدر قرار بتأجيلها أو حرمان الموظف منها ، وذلك كله بالشروط والأوضاع المقررة قانونا . والمقصود بالتعيين في هذا الخصوص هو التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة فلا تندرج فيه حالة الموظف المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بإعادة تعيينه في وظيفة فيه ، فتحسب في حقه المدة التي قضاها في الكادر المتوسط ضمن المدة التي يستحق بانقضائها المعالاة في الكادر العالي ، كما يحتفظ له بمرتبته الذي كان يتقاضاه بالكادر المتوسط اذا زاد على أول مربوط الدرجة التي أعيد تعيينه فيها في الكادر العالي ما دام لا يجاوز نهاية مربوط الدرجة . وهو ما رددته القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ أخذاً بالأصل السليم في هذا الخصوص حتى لا تضطرب حالة الموظف المعيشية . ولئن كان ذلك هو الأصل العام في خصوص المرتبات أو علاواتها عند إعادة التعيين في كادر أعلى ، الا أنه يجب مراعاة الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة ، وذلك بمناسبة تطبيق جدول الدرجات والمرتبات والمعالات الملحق به الذي رفع بدايات بعض الدرجات ومنها الدرجة السادسة ، سواء في الكادر المتوسط أو العالي من ١٢ ج شهريا، الى ١٥ ج شهريا ، فقرر بذلك احكاما خاصة ترمي الى منع الازدواج بين رفع بداية الدرجة واستحقاق المعالاة الدورية في مواعيدها الأصلية على الوجه الذي ارتآه في هذا الشأن ، ومما قرره أنه « يحتفظ بمواعيد المعالات للموظفين الذين يتقاضون الآن مرتبات توازي أو تزيد على

بدايات الدرجات الجديدة مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤٢ من هذا القانون .
أما الذين يتقاضون مرتبات تقل عن هذه البدايات فيمنحون الزيادات
المشار إليها في الفقرات المتقدمة من تاريخ تنفيذ هذا القانون على أن
يتخذ هذا التاريخ أساسا لتحديد العلاوات القادمة الا اذا فضل الموظف
العلاوة الدورية في موعدها دون الزيادة المشار إليها . . »
(طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

موظف - علاوة - نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر
العالي - احتفاظه بمرتبه وبموعد علاوته الاعتيادية كما كان في الكادر
المتوسط .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن
« يضاف الى المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ٠٠٠٠ فقرة
جديدة تأتي في الترتيب بعد الفقرة الاولى نصها كالآتي :

أما موظفو الكادر المتوسط الذين يمينون في احدى وظائف الكادر
العالي فيحتفظ لهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في الكادر المتوسط
اذا زادت على أول مربوط الدرجة التي عينوا فيها وبشرط ألا تتجاوز
نهاية مربوط هذه الدرجة » . وواضح من هذا النص أن الغاية التي
يستهدفها المشرع من اضافته هي الا تكون اعادة تعيين موظفي الحكومة
في كادر أعلى سببا في تخفيض مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في هذا
الكادر حتى لا تضطرب حالتهم المعيشية .

ومن حيث ان العلاوة جزء من المرتب فانها تأخذ حكمه ، ذلك أن
النظام القانوني للعلاوات قد حددته المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون

رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ويبين من استظهار هذه المواد أن استحقاق العلاوة الدورية هو في الاصل مركز قانوني ذاتي ينشأ في حق الموظف بحلول موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة في صورتين ، أما من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوات السابقة بحسب الاحوال ، مادام لم يصدر قرار بتأجيلها أو حرمان الموظف منها ، وذلك كله بالشروط والاولضاع المقررة قانونا . والمقصود بالتعيين في هذا الخصوص هو التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة فلا تندرج فيه حالة الموظف المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالي باعادة تعيينه في وظيفة فيه فتحسب في حقه المدة التي قضاها بالكادر المتوسط ضمن المدة التي يستحق بانقضاء العلاوة في الكادر العالي ، كما يحتفظ له بمرتبته الذي كان يتقاضاه بالكادر المتوسط اذا زاد على أول مربوط الدرجة مادام لا يجاوز نهاية مربوط الدرجة . وهو ما رددته القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ اخذا بالاصل السليم في هذا الخصوص حتى لا تضرب حالة الموظف المعيشية ، ومعنى ذلك أن موعدا استحقاق العلاوة لا يتأثر باعادة تعيين الموظف في كادر أعلى ، بل يحتفظ بميعاد استحقاق علاوته في الكادر العالي بالميعاد الذي كانت تستحق فيه العلاوة في الكادر المتوسط ، دون أن يترتب على تعيينه في الكادر العالي تغيير في هذا الميعاد .

(فتوى ١٥٨ في ١٩٥٨/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

الاصل الذي يحكم الوظيفة العامة هو أن يحتفظ الموظف عند اعادة تعيينه بذات المرتب الذي كان يتقاضاه من قبل ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها متى كان هذا المرتب لا يجاوز نهاية مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها وبشرط ألا يكون ثمة فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة — يرتبط بذلك

**احتفاظ الموظف كذلك بموعد العلاوة باعتبار ذلك امر وثيق الصلة
باحتفاظه بمرتبه - تطبيق .**

ملخص الحكم :

أن مناط الفصل في المنازعة الماثلة يقتضى التعرض أولا لحق المطعون
ضده في الاحتفاظ بميعاد علاوته الدورية عند إعادة تعيينه في الدرجة
السادسة بالكادر الفنى العالى بوزارة التربية والتعليم في ١٩٦١/٥/٢ ،
ثم لحقه بعد ذلك في الاحتفاظ بهذا الميعاد عند تعيينه في ١٩٦١/١٠/١
بالمرتبة الرابعة العالية بالهيئة العامة للسكك الحديدية .

ومن حيث أنه بالنسبة للمسألة الأولى فقد ذهب قضاء المحكمة
الإدارية العليا بجلستها المنعقدة في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٧ في الطعن
رقم ١٠٩٤ لسنة ٢ ق ، الى أنه ولئن كان النظام القانوني للعلاوات (في
ظل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة الذي
يحكم المنازعة الماثلة) قد حددته المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ ، وأنه يبين من استظهار هذه المواد أن استحقاق العلاوة
الدورية هو في الأصل مركز قانوني ذاتي ينشأ في حق الموظف بحلول
موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة في صورتين : أما من تاريخ التعيين
أو من تاريخ استحقاق العلاوة السابقة بحسب الأحوال: ما دام لم يصدر
قرار بتأجيلها أو حرمان الموظف منها وذلك كله بالشروط والأوضاع
المقررة قانونا وأن المقصود بالتعيين في هذا الخصوص هو التعيين لأول
مرة في خدمة الحكومة فلا تتدرج فيه حالة الموظف المنقول من الكادر
المتوسط الى الكادر العالى بإعادة تعيينه في وظيفة فنية فتحسب في حقه
المدة التي قضاها في الكادر المتوسط ضمن المدة التي يستحق بانقضائها
العلاوة في الكادر العالى ، كما يحتفظ له بمرتبه الذي كان يتقاضاه بالكادر
المتوسط اذا زاد على أول مربوط الدرجة التي أعيد تعيينه فيها في الكادر
العالى مادام لا يجاوز نهاية مربوط هذه الدرجة وهو ما رددته القانون
رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ أخذا بالأصل السليم في هذا الخصوص حتى
لا تضطرب حالة الموظف المعيشية .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن المطعون ضده كان معينا بوظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم اعتبارا من ١٩٥٦/١١/٢٧ بالدرجة الثامنة واذ حصل أثناء خدمته على البكالوريوس التجارة عام ١٩٦١ فقد أعيد تعيينه بالدرجة السادسة بالكادر الفني العالي بالوزارة المذكورة من ١٩٦١/٥/٢ ومن ثم فانه يحتفظ بالميعاد المقرر لعلوته الاعتيادية ومتى كانت آخر علاوة منحت له في ١٩٥٩/٥/١ فإنه يستحق منح العلاوة الدورية التالية في ١٩٦٣/٥/١ تطبيقا للاصل الذي أشار اليه قضاء المحكمة الادارية العليا السالف الذكر والذي يقضى بوجوب حساب ميعاد العلاوة الدورية من تاريخ استحقاق العلاوة السابقة مادام أن اعادة التعيين في الكادر العالي ليس تعيينا لأول مرة في خدمة الحكومة .

ومن حيث أنه بالنسبة للمسألة الثانية الخاصة بمدى احتفاظ المطعون ضده بميعاد علوته الدورية عند تعيينه في ١٩٦١/١٠/١ بالمرتبة الرابعة العالية بالهيئة العامة للسكك الحديدية نانه ولئن كانت بعض فتاوى الجمعية العمومية للأقسام الاستشاري بمجلس الدولة (على سبيل المثال فتواها بجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٦ — رقم ٥٥٤ قد ذهبت الى أنه متى كان شغل العاملين لوظائفهم الجديدة تم بطريق التعيين الجديد نتيجة اجتيازهم مسابقات للتعين ووضعوا تحت الاختبار فان الأمر لا يكون في التكيف القانوني السليم نقلا من كادر الى آخر أو اعادة تعيين وقد نشأت لهؤلاء العاملين مراكز قانونية جديدة غير المراكز السابقة ومن ثم يكون مناط استحقاق هؤلاء العاملين لعلوتهم الدورية هو انقضاء المدد المقررة قانونا من تاريخ تعيينهم الجديد بغض النظر عن مدة خدمتهم السابقة والتي لم تضم لأقدمية الدرجة والمرتبة ، الا ان المحكمة لا ترى الأخذ بالنظر المتقدم في المنازعة الماثلة ذلك أنه قد بان لها من استقراء أحكام المحكمة الادارية العليا (الحكم المتقدم ذكره على سبيل المثال) والتفسيرات التشريعية الصادرة من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا ان الاصل السليم الذي يحكم الوظيفة العامة هو ان يحتفظ الموظف عند اعادة تعيينه بذات المرتبة الذي كان يتقاضاه من قبل ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها ويشترط الا يجاوز نهاية مربوطها ويرتبط بهذا الاصل احتفاظ الموظف كذلك بموعد العلاوة

باعتبار ذلك أمر وثيق الصلة باحتفاظه بمرتبته لأن العلاوة والميعاد الذي يترتبها فيه الموظف من بين عناصر الاحتفاظ بالمرتب مادام أنه لا يوجد فاصل زمني بين مدتي الخدمة - فقد أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ بأن العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بمرتبته الذي كان يتقاضاه في الكادر أو في الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها ويشترط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك نزولا على الأصل السليم الذي يحكم الوظيفة العامة على ما أفصحت المذكرة المرفقة بقرار التفسير السالف الذكر وبرغم خلو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من أحكام القانونين رقمي ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ و ١١٠ لسنة ١٩٦٣ - ثم أصدرت اللجنة العليا لتفسير القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٩ ناصا على سريان تفسيرها السابق على العاملين الذين يتم تعيينهم في إحدى الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة - وأسارت اللجنة أيضا في المذكرة المرفقة بهذا التفسير إلى أن الأصل المسلم به في مجال الوظيفة العامة عدم الانتقاص من مرتب الموظف لأي سبب كان عند إعادة التعيين من الكادر العام إلى الكادر الخاص ، وأن هذا الاحتفاظ يقتضي عدم وجود فاصل زمني بين ترك الموظف للوظيفة السابقة وتعيينه في الوظيفة الجديدة لأن إعادة التعيين تعتبر من ناحية استصحاب المرتب الأعلى وموعد العلاوة بمثابة النقل وأنه من المقرر أن النقل من وظيفة إلى أخرى يفترض عدم وجود فاصل زمني بين مدتي الخدمة ، وإعادة التعيين في الكادر الخاص واحتفاظ الموظف بمرتبته يعتبر نوعا من أنواع نقل الموظف لا يتضمن أي استثناء أو تخصيصه بأي ميزة معينة بل أن الأمر لا يعدو أن يكون اتباعا للأصل المسلم به في مجال الوظيفة العامة ونزولا على هذا الأصل كذلك أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ بسريان تفسيرها رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ على العمال المؤقتين أو المعيّنين بمكافآت شاملة عند إعادة تعيينهم على درجات بالميزانية .

وقد ردت المحكمة العليا في حالات أخرى الأصول المتقدمة بالتفسير رقم ٤ لسنة ١٩٧١ الذي تضمن أن العامل في القطاع العام الذي يعاد تعيينه في فئة أو في درجة أعلى في القطاع العام أو في الجهاز الإداري للدولة يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة أو الدرجة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة كما تضمن هذا التفسير أيضا أن العامل في الجهاز الإداري للدولة الذي يعاد تعيينه في القطاع العام في فئة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة بالضوابط السابقة •

ومن حيث أن الثابت في المنازعة الماثلة أن المظنون ضده بعد أن أعيد تعيينه في الدرجة السادسة الفنية العالية بوزارة التربية والتعليم في ١٩٦١/٥/٢ تقدم وآخرون لامتحان المسابقة الذي أعلنت عنه الهيئة العامة للسكك الحديدية لشغل وظائف مفتش النقل بالمرتبة الرابعة الفنية العالية المعادلة للدرجة السادسة المذكورة بعد اجتياز المظنون ضده الامتحان صدر القرار رقم ٨٨٤ في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦١ بتعيينه وزملائه في هذه الوظائف ونص في القرار على أن يمنح المعينون ماهية شهرية ١٥ جنيها أو الماهية الشهرية التي يتقاضونها الآن بالهيئة أو بالوزارة أو بالمصلحة القابضين لها أيهما أكبر بشرط ألا تزيد على نهاية مربوط المرتبة المذكورة وقدرها ٤٠ جنيها وهو ما يقطع في الدلالة على أن الهيئة العامة للسكك الحديدية في ظل خضوعها لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر قررت أن يستصحب المدعى مرتبه بالجهة التي يعمل بها قبل إعادة تعيينه فيها وهذا الاحتفاظ إزاء عدم وجود فاصل زمني بين مدتي الخدمة هو نوع من أنواع نقل الموظف مما يستلزم بالتبعية في ضوء المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا والتفسيرات التشريعية الصادرة من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وتفسيرات المحكمة العليا المتقدم — ذكرها — تستلزم أن يحتفظ المظنون ضده كذلك بميعاد علاوته الدورية لارتباط ذلك بالاحتفاظ بالمرتب على ما سلف ولأن هذه التفسيرات وإن صدرت في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٤ المشار اليه الا أنها افصحت عن الاصل السليم الذي يحكم الوظيفة العامة كما سبق البيان ومن ثم يتعين تطبيق هذا الأصل في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ اللذين يسيريان على المنازعة الماثلة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ انتهى في قضائه الى ما يتفق مع النظر السابق فانه يكون قد أصاب وجه الحق فيما انتهى اليه ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم من القانون هتبعينا رفضه والزام الجهة الادارية للطاعة المصروغات .

(طعن رقم ٥٩٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٨٠)

البدا :

عدم استحقاق الموظف للعلاوات الدورية التي يحل ميفاد استحقاقها بعد احواله للاستيداع — المقصود بنظام الاستيداع — المركز القانوني للموظف خلال مدة الاستيداع .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ — باضافة فصل تاسع الى الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، خاص باحوالة الموظفين المعينين على وظائف دائمة الى الاستيداع — ومن المذكرة الايضاحية للقانون المذكور، ان الاستيداع نظام يردى الى حرمان الموظف مؤقتا من العمل مع جواز اعادته اليه ، وذلك بقصد معالجة وضع الموظف الذي يلحق به أحد الأسباب التي تبرر انها خدمته ، اذ تقتضى العدالة كما يقتضى صالح الموظف والصالح العام مما احوالة الموظف عندئذ الى الاستيداع لفترة محددة ، بدلا من اصدار قرار بانهاء خدمته . ويتقاضى الموظف خلال هذه المدة نسبة من مرتبه ، وينظر خلالها في تقدير ما اذا كان الموظف صالحا للعودة الى الخدمة ، ام ان الصالح العام يقتضى الاستغناء نهائيا عن خدماته .

فنظام الاستيداع اذن هو نظام وظيفى من نوع خاص ، اذ بمقتضاه تبقى العلاقة الوظيفية قائمة بين الموظف المحال الى الاستيداع والحكومة طيلة مدة الاستيداع ، والى اقصاها سنتان من تاريخ قرار الاحالة . ولا تتقضى هذه العلاقة الا بأحد امرين ، أما بانقضاء تلك المدة . واما باحالة الموظف الى المعاش بناء على طلبه . الا أن العلاقة الوظيفية بين الموظف والحكومة خلال مدة الاستيداع لا تكون مكتملة ومستوفية لشرائطها القانونية — كما ينظمها قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — بل هى علاقة ناقصة . فمن ناحية ، يترتب على احالة الموظف الى الاستيداع اعتبار الوظيفة التى كان يشغلها شاغرة ، كما ان احتفاظ الموظف بدرجة ومرتبه خلال فترة الثلاثة أشهر الأولى من تاريخ الاحالة انما يكون بصفة شخصية ، ولحكمة افسحت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ ، وهى تمكن الموظف خلال هذه المدة من تدبير شئون معيشته على أساس احتمال انتهاء خدمته أو تخفيض راتبه بعد هذه المدة . كما أنه بعد انتهاء الفترة المذكورة يصرف للموظف نصف مرتبه الأصلية فقط من وفورات الباب الأول من ميزانية الوزارة التى يتبعها . كما ان للموظف المحال الى الاستيداع أن يقوم بأى عمل خارجى لحسابه الخاص أو لدى الغير ، وذلك حتى يستطيع تدبير شئون معيشته بما يتفق مع خفض راتبه الى النصف ، على خلاف الأصل الذى وضعه قانون نظام موظفى الدولة ، والذى مقتضاه أن يحظر على الموظف اداء أى عمل للغير بمرتب أو بمكافأة ولو فى غير ساعات العمل الرسمية (المادة ٧٨) أو الجمع بين وظيفتين أو أى عمل آخر من شأنه الاضرار بأداء واجبات الوظيفة أو لا يتفق مع مقتضياتها (المادة ٧٨) ، أو عموما الجمع بين وظيفته وأية وظيفة أخرى حسبما قضى بذلك القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

فوضع الموظف اذن خلال مدة الاستيداع هو وضع مؤقت غير مستقر ، اذ يمر خلال هذه المدة بمرحلة انتقال ، هى مرحلة وسط بين مرحلة العلاقة الوظيفية المكتملة ، وبين مرحلة انقضاء هذه العلاقة وانقضائها بانتهاء مدة خدمة الموظف — أما بانتهاء مدة الاستيداع أو بأحالة الموظف الى المعاش بناء على طلبه — أو اكتمال هذه العلاقة من جديد باعادة الموظف الذى كان محالا الى الاستيداع الى الخدمة . وعلى

ذلك رغم قيام العلاقة الوظيفية بين الموظف والحكومة خلال مدة الاستيداع ، فان هذه العلاقة ليست مكتملة ، ومن ثم فلها لا ترتب الآثار والمزايا التي تترتب قانونا على بقائها كاملة ، كالترقية واستحقاق العلاوات الدورية . وبذلك يكون مركز الموظف خلال مدة الاستيداع مجمدا ، بحيث لا يجوز ترتيب أية مزايا أخرى للموظف أكثر مما كان يستحق عند إحالته الى الاستيداع ، ومن ثم فانه لا يجوز ترقيته خلال هذه المدة ، كما لا يجوز منحه علاوة دورية ، ويبقى مركزه القانوني مجمدا على هذا الوضع ، الى أن تنتهي مدة الاستيداع ، أو يطلب إحالته الى المعاش خلال هذه المدة ، أو يعاد الى الخدمة .

ولا يسوغ الاحتجاج بالقول بأن النص في المادة ١١٦ مكرر (٣) على عدم صرف أية فروق للموظف المحال الى الاستيداع — عن مدة الاحالة الى الاستيداع — عند اعادته الى الخدمة ، يفيد استحقاق هذه الفروق أصلا — كما يذهب الى ذلك الديوان — ذلك أن نص المادة ١١٦ مكرر (٣) يتناول في الحقيقة معالجة وضع الموظف المحال الى الاستيداع عند اعاقته الى الخدمة ، اذ يعاد الى أقدميته الأصلية وفي الدرجة التي وصل اليها زملاؤه ، حتى ولو كانوا قد رفقوا الى درجة أعلى أو استجبعوا علاوات دورية خلال الفترة التي كان الموظف محالا فيها الى الاستيداع ، وفي هذه الحالة تعتبر خدمة الموظف متصلة وكأنه لم يسبق إحالته الى الاستيداع . وكان مقتضى هذا الوضع — ونظرا لما قد يترتب من زيادات في مرتب الموظف نتيجة لترقيته الى الدرجة الأعلى بأثر رجعي أو حصوله على علاوة دورية حتى يتساوى مع زملائه طبقا لحكم المادة المشار اليها — كان مقتضى ذلك أن يحصل الموظف على فروق مالية عن الماضي خلال المدة التي كان محالا فيها الى الاستيداع ، ولذلك حرص المشرع على النص على عدم احقية الموظف في المظانية بأية فروق مالية عن مدة إحالته الى الاستيداع ليقطع دابر كل خلاف يحتمل أن يثور في تفسير هذا النص في المستقبل . وفي هذا المعنى تأكيد لما سبق القول به من تهديد المركز المالي للموظف المحال الى الاستيداع خلال مدة الاحالة .

ويضاف الى ما تقدم ان المادتين ٤٢ ، ٤٣ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، تقضيان بأن العلاوة الاعتبادية تستحق في أول

مايو التالي لمضى سنتين من تاريخ التعمين أو منحه العلاوة السابقة ،
وأنها لا تمنح إلا لمن يقوم بعمله بكفاية ، وأن تقرير ذلك مرجعه الى
لجنة شئون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية . ومفاد
ذلك أنه يشترط لمنح العلاوة الاعتيادية أن يكون الموظف قد أمضى في
العمل فعلا المدة المقررة من تاريخ تعيينه أو حصوله على العلاوة السابقة ،
وأن يكون خلالها قد أدى عمله بكفاية ترضى عنها لجنة شئون الموظفين ،
كي تقرر ما إذا كان يستحق أو لا يستحق منحه هذه العلاوة . والموظف
— في حالة الاستيداع — لا يؤدي عملا ، حتى يمكن الحكم عليه بأنه
أدى أو لم يؤدي عمله بكفاية ، خصوصا وأنه جاء في المذكرة الايضاحية
للقانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ان الاستيداع نظام يؤدي
الى حرمان الموظف مؤقتا من العمل مع جواز اعادته اليه .

فاذا كان الموظف قد احيل الى الاستيداع ، وبقي كذلك حتى
انتهت خدمته بناء على طلبه ، ومن ثم فانه لا يستحق العلاوة الدورية
التي حل ميعاد استحقاقها في أول مايو سنة ١٩٦٠ أى خلال فترة
الاستيداع التي كان مركزه المالى مجمدا خلالها وبالتالي فان معاشه
يسوى على أساس عدم استحقاقه لهذه العلاوة الدورية .

(فتوى ٢٠ في ١/٩/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

الحالات التي يجوز فيها للجنة شئون الموظفين حرمان الموظف من
علاوته الدورية — حالتان : الاولى ان يحصل الموظف على تقرير بدرجة
ضعيف فيحرم حينئذ من أول علاوة دورية تستحق له عقب هذا التقرير
وفقا للمادة ٢/٢١ من قانون التوظيف ، والثانية ان تقرر لجنة شئون
الموظفين طبقا للمادة ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من قانون التوظيف حرمان الموظف
من علاوته لما ثبت لديها من عناصر لم تتضمنها التقارير السرية او
الجزاءات التي وقعت عليه .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على ان :

« ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخطيه في الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير » .

وتنص المادة ٤٢ من ذات القانون على ان : « يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفاية وتقدير ذلك يرجع فيه الى لجنة شؤون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السرية » .

وتنص المادة ٤٣ على أن : « تستحق العلاوات الاعتيادية في أول مايو التالي لحى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة ، وتصرف العلاوات طبقا للفئات المبينة في جدول الدرجات الملحق بهذا القانون ، ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية ويصدر بمنح العلاوات قرار من لجنة شؤون الموظفين المختصة » .

وتنص المادة ٤٤ على أنه « لا يجوز تأجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها الا بقرار من لجنة شؤون الموظفين المختصة ، وتأجيل هذه العلاوة يمنح استحقاقها في مدة التأجيل المبينة في القرار الصادر به ، ولا يترتب على التأجيل تغيير موعد استحقاق العلاوة التالية » .

أما الحرمان من هذه العلاوة فيسقط حق الموظف فيها » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المقدمة ان الحرمان من العلاوة الدورية يقع في احدى حالتين :

الحالة الأولى : ان يقدم في شأن الموظف تقرير بدرجة ضعيف

فيترتب عليه وجوبا حرمان الموظف من أول علاوة دورية تستحق له عقب تقديم هذا التقرير ومن ثم فإن المركز القانوني للموظف من حيث حرمانه من هذه العلاوة يترتب في حقه بقوة القانون وكتطبيق مباشر وحتمى لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السالف ذكرها .

ويترتب على ما تقدم بحكم اللزوم اعتبار قرار لجنة شؤون الموظفين الذى يصدر بالحرمان قرارا صافرا بناء على سلطة مقيدة بحيث لا تتمتع اللجنة فى اصداره بأية سلطة تقديرية من حيث المنح أو الحرمان ومن ثم لا يعدو دورها فى هذه الحالة مجرد التدخل لتسجيل حكم القانون والكشف عنه متى قامت فى شأن الموظف شرائط انطباقه والتي تنحصر فى مجرد تقديم تقرير عنه بدرجة ضعيف ودون أن يكون للجنة أن تأخذ فى الاعتبار أية عناصر أخرى سوى هذا التقرير فترتب عليه نتيجه الحتمية وهى الحرمان من العلاوة .

الحالة الثانية : ان تقرير لجنة شؤون الموظفين استنادا الى سلطتها التقديرية المخولة لها بمقتضى المواد ٤٢ ، ٤٤ السالف ذكرها حرمان الموظف من علاوته الدورية ولو لم تكن كفايته قد قدرت بدرجة ضعيف وذلك استنادا الى ما يثبت لدى اللجنة من عناصر لم تتضمنها التقارير السرية أو جزاءات تكون قد سبق توقيعهما على الموظف مما تأخذه اللجنة فى الاعتبار عند تقرير مدى كفايته فى القيام بعمله فى مجال تقدير منحه العلاوة أو الحرمان منها .

(فتوى ١٠٣٤ فى ١٩٦٣/٩/٢٦)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

قرار لجنة شؤون الموظفين بالحرمان من العلاوة الدورية — يجب أن يسبقه قرار اعتماد اللجنة لتقدير درجة كفاية الموظف المحروم منها — ليس من اللازم وجود فاصل زمنى بين القرارين — يكفى سبق قرار اعتماد التقدير لقرار الحرمان من العلاوة ولو فى نفس الجلسة — عدم مراعاة ذلك يجعل قرار الحرمان مشوباً بغيث مخالفة القانون .

ملخص الحكم :

لئن كان من البداهة وجوب أن يسبق اعتماد لجنة شؤون الموظفين تقدير درجة الكفاية قرارها بحرمان الموظف من العلاوة إذا كان من شأن هذا التقدير أحداث أثر الحرمان ، إلا أنه ليس لزاماً أن يقع فاصل زمني معين كيوم أو أكثر أو أقل بين القرارين ، بل يكفي أن يسبق الأول الثاني ولو كان في ذات الجلسة التي انعقدت فيها لجنة شؤون الموظفين ، وهي تملك سلطة اعتماد التقدير وسلطة الحرمان أو عدم الحرمان من العلاوة .

(طعن رقم ١٣٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - أثر حصول الموظف على تقرير بدرجة ضعيف على علاوته الدورية - هو حرمانه من أول علاوة تستحق له سواء أكان استحقاقها في السنة التي قدم فيها هذا التقرير أو في سنة تالية لها دون اعتداد بدرجة كفايته في هذه السنة الأخيرة .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه : « يترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخليه في الترقية في السنة التي يقدم فيها التقرير » .

ويبين من التحقيق في نص الفقرة الثانية من المادة ٣١ سألغة الذكر ان المشرع وهو بمسبيل تحديد كل من العلاوة والترقية التي يحرم الموظف منهما اذا قدم في حقه تقرير بدرجة ضعيف قد اعتد بضابطين مختلفين فبالنسبة للعلاوة اعتد بضابط الترتيب العددي ففرض بحرمان الموظف

من أول علاوة دورية تستحق له ، هذا بينما في تحديد الترقية التي يحرم منها الموظف اعتد بضابط زمني محض ، فقضى بحرمان الموظف من الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير . ومن هذه المفاهيم في التعبير يتضح ان المشرع قصد تقرير حكمين مختلفين في بيان الأثر المترقب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف في حق الموظف ، أولهما بالنسبة للعلاوة فأوجب حرمانه من أول علاوة تستحق له يستقوى في ذلك أن تستحق للموظف في السنة التي قدم فيها التقرير أو في السنة التالية وبغض النظر عن درجة التقرير الذي حصل عليه في السنة الأخيرة . وثانيهما بالنسبة للترقية فقضى بحرمان الموظف منها اذا حل دوره فيها في ذات السنة التي قدم فيها التقرير وبذلك قيد أثر التقرير بالنسبة للترقية ، بأن تكون الأخيرة قد وقعت في السنة التي قدم فيها هذا التقرير .

ويتفرع على ما تقدم أن قيد السنة التي نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣١ المشار إليها ، لا يقيده به سوى الحرمان من الترقية أما العلاوة الدورية فالحرمان منها طليق من هذا القيد ، يوتيعن حرمان الموظف من أول علاوة دورية تستحق له اذا قدم عنه تقرير بدرجة ضعيف ولو كان معاداً لاستحقاقها قد حل في سنة تالية قدم فيها عن الموظف تقرير بدوئة أعلى . وهذا هو الذي يتفق مع صياغة النص ، لأنه لو قصد المشرع تقرير معنى مخالف ، وهدف الى تقييد الحرمان من العلاوة شأنها في ذلك شأن الترقية بقيد السنة سالفة الذكر لما كان بحاجة الى وصف العلاوة الدورية بأن تكون « أول » علاوة ولاكتفى بتقرير الحرمان من العلاوة الدورية والترقية في السنة التي يقدم فيها التقرير دون أن يقرن العلاوة بلفظ « أول » اذ ان العلاوة الدورية بحسب النظام المقرر قانونياً لاستحقاقها لا يتكرر في السنة الواحدة ومن ثم ومتى كان المشرع قد حدد العلاوة التي يحرم منها الموظف بأن تكون أول علاوة فان هذا يقطع بأن نيته قد انصرفت الى عدم تقييد الحرمان منها بقيد السنة المشار اليه في نص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة خاصة وأن القول بغير ذلك فضلاً عن مخالفته لنص هذه المادة ، فانه يؤدي الى التفرقة في المعاملة بين الموظفين ، اذ ان الموظف الذي يحل موعد علاوته الدورية في

السنة التي قدم عنه فيها تقرير بدرجة ضعيف يحرم من العلاوة ، بينما أن زميله الذي وضع عنه تقرير مماثل وحل موعد علاوته في السنة التالية يفلت من هذا الجزاء رغم أن كلا من هذين الموظفين قد يحصل في هذه السنة على تقرير بدرجة أعلى . ويبدو أن تلافى هذا الشذوذ هو الذي ذهب بالمشرع الى قصر القيد الزمني المنصوص عليه في نص المادة ٣١ سالفة الذكر على الترقية دون — العلاوة — والتي في تحديدها اعتد بضابط مخالف هو ضابط الترتيب العددي .

ولا يؤثر فيما تقدم ما قد يقال بأن الشذوذ الذي أشرنا اليه فيما سبق متحقق أيضا بالنسبة للترقية تأسيسا على أن الموظف الذي يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف في سنة ما سيحرم من الترقية اذا اصابه الدور خلال هذه السنة بينما ان زميله الذي حصل على تقرير مماثل لا يحرم منها اذا اصابه الدور في سنة تالية قدم عنه فيها تقرير بدرجة أعلى ، لا يؤثر ذلك فيما انتهينا اليه من نتيجة ، لأن ثمة farkا جوهريا بين الترقية والعلاوة الدورية فالأولى لا يعلم الموظف سلفا وقبل حصولها ميعاد اجرائها على وجه يقيني باعتبار وقت الترقية هو من اطلاقات الادارة وعلى خلاف ذلك تماما فان ميعاد العلاوة الدورية معلوم سلفا للموظف وعلى وجه يقيني ، ومن ثم فان تقرير حرمان الموظف الذي يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف من أول علاوة دورية تستحق له قصد به ترتيب هذا الأثر سواء حل موعد العلاوة في ذات السنة التي قدم فيها التقرير أو في سنة تالية ، لأنه قد يعمد الى بذل نشاط مؤقت وكفاية متكلفة خلال السنة التالية والتي يعلم سلفا أن علاوته الدورية تستحق فيها ومن ثم رأى المشرع أن يرد مثل هذا القصد اليه ففقدى بتقرير الحرمان من أول علاوة بغض النظر عن السنة التي تستحق فيها ، أما بالنسبة للترقية فالأمر على خلاف ذلك إذ أنه والموظف لا يعلم ميعاد اجرائها لن يبذل نشاطا أو يظهر كفاية مصطنعة لينضم من عدم تخطيه ، وهو ما يبين منه ان مظنة اصطناع الكفاية تقوم بالنسبة للعلاوة تبعا لحلم الموظف بميعاد استحقاقها ، بينما تتخلف بصفة عامة وفي أغلب الحالات بالنسبة للترقية تبعا لعدم علمه بميعاد حصولها ومن ثم وعلى أساس تباين الموقف واختلافه بالنسبة لكل من العلاوة والترقية غاير المشرع في الحكم بينهما فخصص القيد الزمني لتقرير الحرمان من

الترقية دون العلاوة ، واعتد في تحديد هذه بضابط الترتيب العددي .

وبناء على ما تقدم فإن الجمعية العمومية مازالت عند رأيها السابق
ابداؤه بجلستها المنعقدة في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ والمبلغ الى
ديوان الموظفين بكتاب الجمعية العمومية رقم ٩٢٧ في ١١/٨/١٩٦٠
(ملف رقم ٨٦/٤/١٩٦٠) . من أنه « يقترب على تقديم تقرير بدرجة
ضعيف عن الموظف حرمانه من أول علاوة دورية سواء أكان استحقاقها
في السنة التي قدم فيها التقرير أو في السنة التالية لها وذلك دون اعتداد
بدرجة كفايته في هذه السنة الأخيرة » .

وبتطبيق الأحكام المتقدمة على الحالة المعروضة فإنه لما كان الثابت
أن أحد موظفي مصلحة الاحصاء والتعداد قد قدم في فبراير سنة
١٩٥٧ تقرير بدرجة ضعيف عن عام ١٩٥٦ ثم استحققت له علاوة دورية
في أول مايو سنة ١٩٥٧ ، وبعد ذلك قدم عنه تقرير آخر بدرجة ضعيف
في فبراير سنة ١٩٥٨ عن عام ١٩٥٧ ، ثم كان تقرير سنة ١٩٥٨ الذي
قدم في فبراير سنة ١٩٥٩ بدرجة مرضى ، ثم استحققت له علاوة دورية
أخرى في أول مايو سنة ١٩٥٩ ، فإنه يكون قد تحقق في شأنه شروط
انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة السالف ذكرها من حيث كون علاوة سنة ١٩٥٧
هي أول علاوة تستحق له بعد اذ قدم عنه تقرير بدرجة ضعيف في سنة
١٩٥٧ وكذلك الحكم بالنسبة لعلاوة سنة ١٩٥٩ اذ هي أول علاوة قد
استحققت له بعد حصوله على تقرير بدرجة ضعيف في سنة ١٩٥٨ وذلك
دون اعتداد بالتقرير الذي حصل عليه في سنة ١٩٥٩ بدرجة أعلى من
ضعيف .

لهذا انتهى الرأي الى حرمان الموظف سالف الذكر من علاوته
الدوريتين المستحقين في أول مايو من كل من سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٥٩
باعتبارهما أول علاوتين دوريتين استحققتا له بعد حصوله على تقرير
بدرجة ضعيف في كل من سنة ١٩٥٧ ، سنة ١٩٥٨ وذلك اعمالا لنص
الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة .

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

تقدير كفاية الموظف بدرجة ضعيف عن السنة السابقة على حلول ميعاد استحقاق علاوته الدورية - اثره - يتحتم حرمانه من اول علاوة دورية تحل بعد السنة التي قدرت عنها كفايته على الوجه السالف - هذا الحرمان كآثر حتمي يقع بقوة القانون - للادارة الرجوع فيما تم صرفه للموظف دون التقيد بميعاد الستين يوما ولها استرداد ما دفعته له دون وجه حق - عدم قبول الطعن في الحرمان من العلاوة على استقلال دون قرار تقدير الكفاية .

ملخص الحكم :

اذا تكشف الحال في حصول المدعى على تقرير بدرجة ضعيف بقرار نهائى من لجنة شئون الموظفين للادارة العامة للبلديات بتاريخ ٢٠ من بوليو سنة ١٩٥٩ عن السنة السابقة مباشرة على حلول ميعاد علاوته الدورية فان هذا القرار المنشئ له نتيجة محتمة هي الحرمان من تلك العلاوة التي سبق صرفها باعتبارها اول علاوة حات بعد السنة التي قدرت عنها كفاية المدعى على الوجه الذى سلف بيانه - وهذا الحرمان كآثر حتمي يقع بقوة القانون - يقتضى من الادارة الرجوع فيما تم صرفه للمدعى دون التقيد بميعاد الستين يوما الجائز في خلالها الرجوع في القرارات الادارية ، ويحولها استرداد ما دفعته بغير وجه حق وعلى أية حال فان الحرمان من العلاوة وهو آثر حتمي للحصول على تقدير بدرجة ضعيف لا يرقى الى مرتبة القرار الادارى ولا يقبل الطعن فيه على استقلال دون قرار تقدير الكفاية ولا يقدح في ترتيب هذا الاثر الحتمي ان يتحدى بتحصى مركز المدعى بالنسبة الى استحقاق العلاوة في أول مايو سنة ١٩٥٩ اذ لم ينشأ للمدعى مركز قانونى من وراء صرف العلاوة يستوجب للتخصيص ولا يفترض قرار ضمنى بمنح العلاوة اذ لم يتجه قصد الادارة الى اتخاذ قرار من هذا القبيل استنادا الى سلطتها التقديرية .

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

تقدير كفاية الموظف في عمله بدرجة ضعيف — التظلم منه وعدم استجابة الجهة الادارية اليه — عدم جدوى التظلم بعد ذلك استقلالا من القرار المتفرع عنه والمرتبط به الصادر بالحرمان من أول علاوة دورية — مثال بالنسبة لطلب الغاء قرار الحرمان من هذه العلاوة قدم خلال السنين يوما التالية بعد التظلم اداريا في الميعاد من قرار تقدير كفايته بدرجة ضعيف — قبوله شكلا لرفعه في الميعاد .

ملخص الحكم :

ان طلب المدعى في شكواه اعادة النظر في تقريره السرى عن عام ١٩٥٨ الذى قدرت فيه كفايته في عمله بدرجة ضعيف مع التماس مقابلة السيد مدير عام المصلحة هو بطبيعة الحال تظلم ادارى من هذا التقرير لا في ذاته لما تضمنه من وصمة بعدم الكفاية ، بل لما يستتبعه من آثار قانونية تمس مركز المتظلم مالا وبهمه التخلص منها بوصفها نتائج حتمية تترتب عليه لزوما كالحرمان من العلاوة ، وان اقتضى الامر صدور قرار خاص بهذا الحرمان من لجنة شئون الموظفين ، ومعنى التظلم من قرار تقدير الكفاية هو عدم الرضاء به وبالتالي بما يترتب عليه من آثار تتبعه وجودا وعدما ، فاذا لم تستجب الجهة الادارية للتظلم من هذا التقدير فيلا جدوى بعد ذلك من التظلم استقلالا من القرار المتفرع عنه المرتبط به وهو الصادر بالحرمان من أول علاوة دورية ، لعدم امكان الادارة الرجوع فيه بالمدول عن الحرمان مع بقاء التقدير بدرجة ضعيف على حاله ، فاذا كان الثابت أن المدعى يطلب « الحكم بالغاء قرار حرمان الطالب من علاوته الدورية المستحقة في أول مايو سنة ١٩٥٩ لبطلان التقرير السرى المقدم عنه في فبراير سنة ١٩٥٩ بتقدير كفايته بدرجة ضعيف » مؤسسا طلب ابطال قرار حرمانه من العلاوة على بطلان التقرير السرى المقدم عنه بدرجة ضعيف لأن قرار الحرمان لا يمكن الغاؤه مع وجود التقرير بدرجة ضعيف ولأن هذا التقرير وهو الهدف الأصلي

الذى يرمى اليه طلب الالغاء بحسب مفهوم تكيف المدعى له ، لو قضى بالغائه لتحقيق غرض هذا الأخير من طلب الغاء قرار الحرمان من العلاوة ، إذ يصبح هذا الحرمان فاقدًا لأحد أركانه ، بل لسببه وعلّة وجوده ، وهو ضعف الكفاية .

وإذا كان الثابت أن المدعى قد تظلم إداريًا من قرار تقدير كفايته بدرجة ضعيف في ١٠ من مايو سنة ١٩٥٩ فور إبلانه به ، وتربص ستين يومًا ، فلما لم تجبه الجهة الإدارية عن تظلمه أقام دعواه خلال الستين يومًا التالية بإيداع صحيفة سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٩ فإنها تكون مقبولة شكلاً ويكون الدفع بعدم قبولها في غير محله متعيناً رفضه .

(طعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

ثبوت أن المدعى لم يطعن في تقدير كفايته بدرجة ضعيف عن سنة ١٩٥٨ — اقتصار دعواه على طلب الغاء قرار سحب العلاوة الدورية المستحقة في أول مايو سنة ١٩٥٩ — اكتساب التقرير السنوي عن سنة ١٩٥٨ حصانة تعصمه من الالغاء .
ملخص الحكم :

أنه إذا ثبت أن المدعى لم يطعن في تقدير كفايته بدرجة ضعيف بل اقتصر في عريضة دعواه على طلب الغاء قرار سحب العلاوة الدورية المستحقة في أول مايو سنة ١٩٥٩ فإن تقريره السنوي عن سنة ١٩٥٨ وما انطوى عليه من تقدير كفايته على الوجه المتقدم ذكره يكون قسماً اكتسب حصانة تعصمه من الالغاء .

أن التصرف بمنح العلاوة الدورية عند حلول ميعادها في أول مايو سنة ١٩٥٩ — وهو مايو التالي للسنة التي قدم عنها التقرير السنوي

عن حالته بدرجة ضعيف — لا يتضمن شيئاً من مقومات القرار الإداري لأنه استحقاقه تلك العلاوة آنذاك كلن مستمداً من حكم القانون رأساً ما دام ظاهر الحال البادي في خصوصها انه لم يقم مانع من هذا الاستحقاق واذن فلا يستقيم القول — بتحتمن استحقاق هذه العلاوة بانقضاء ستين يوماً دون الرجوع فيها ، ذلك أن الإدارة لم تنشئ للمدعى بهذا المنح مركزاً قانونياً بالمعنى المقصود من البند الثالث من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، فاذا تكشف الحال بعد ذلك عن حقيقة حصول المدعى على تقدير كفايته بدرجة ضعيف بقرار نهائى من لجنة شئون الموظفين المنشئ له نتيجة محتمة هي الحرمان من تلك العلاوة التى سبق صرفها باعتبارها أول علاوة حلت بعد السنة التى قدرت عنها كفاية المدعى على الوجه الذى سلف بيانه . وهذا الحرمان — كائر حتمى يقع بقوة القانون — يقضى من الإدارة الرجوع فيما تم صرفه للمدعى دون التقيد بميعاد الستين يوماً الجائز خلالها الرجوع فى القرارات الإدارية ويخولها استرداد ما دفعته بغير وجه حق . وعلى أية حال فممنح العلاوة أو منعها فى خصوصية هذا الطعن لا يرقى كلاهما الى مراقى القرار الإداري لأن الحرمان من العلاوة وهو أثر حتمى للحصول على تقدير بدرجة ضعيف لا يقبل الطعن فيه على استقلال دون قرار تقدير الكفاية ولا يقدح فى ترتب هذا الأثر الحتمى أن يتحدى بتحتمن مركز المدعى بالنسبة الى استحقاق العلاوة فى أول مايو سنة ١٩٥٩ اذ لم ينشأ للمدعى مركز قانونى من وراء صرفه العلاوة اذ لم يتجه قصد الإدارة الى اتخاذ قرار من هذا القبيل استناداً الى سلطتها التقديرية .

(طعن رقم ٧٥٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

موظف — علاوة دورية — لجنة شئون الموظفين — الموظف الذى قدم عنه تقرير بدرجة اعلا من ضعيف — ترخص لجنة الموظفين بسلطة تقديرية فى تأجيل علاوته أو حرمانه منها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٢ من قانون نظام موظفي الدولة في فقرتها الأخيرة على أنه « يقرَّب على تقديم تقريرين متتاليين عن موظف بدرجة ضعيف عدم أحييته لأول علاوة دورية ، وتلغى المادة ٤٦ بأن « لاتمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفاية ، وتقدير ذلك يرجع فيه الى لجنة شئون الموظفين ... » .

وواضح أنه ليس هناك تعارض بين هذين النصين ، اذ تقرر المادة ٣٢ حرمانا وجوبيا من العلاوة لمن يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف ، بينما تقرر المادة ٤٢ جواز تقرير مثل هذا الحرمان لجنة شئون الموظفين ان قدم عنه تقرير بدرجة أعلا من درجة ضعيف ، اذ رأت في التقرير المقدم عنه ناحية من نواحي النقص أو الضعف تستوجب تأجيل علاوته أو حرمانه منها .

(فتوى ٥١١ في ١١/١/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

ثبوت أن المدعى لم يكن ضعيفا في كفايته — مؤداه أن حرمانه من العلاوة الدورية كان مجردا من سببه — رد العلاوة اليه .

ملخص الحكم :

أن المحكمة لا تخوض في تكليف حرمان المدعى من العلاوة في ذاته كنتيجة محتمة لتقدير كفايته بدرجة ضعيف فهذه النتيجة المحتمة لا تترتب الا على قرار تقدير كفاية بدرجة ضعيف فاذا ما استبان مما سلف بيانه أن المدعى لم يكن ضعيفا في كفايته . وضح أن حرمانه من العلاوة الدورية المستحقة له في أول مايو سنة ١٩٥١ كان مجردا من سببه وبذلك يتمين بعد الحكم بالغاء تقدير ضعيف محل دعواه الحالية رد العلاوة المذكورة اليه لأنه لم يكن ضعيفا في كفايته بحيث يحق عليه الحرمان .

(طعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣١)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية — اعتبارها عنصرا من عناصر التقدير عند النظر في الحرمان من العلاوة أو تأجيلها بسلطة تقديرية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة على أن « على قسم المستخدمين المختص أن يعرض على لجنة شئون الموظفين قبل موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية بخمسة عشر يوما على الأقل ، كشفا بالمستخدمين وبمذكرة عن حالة كل من يكون قد وقعت عليه جزاءات » . ولما كان للجنة شئون الموظفين طبقا للمادتين ٤٢ ، ٤٤ من هذا القانون سلطة تقديرية في منح العلاوات الاعتيادية وتأجيلها تبعا لدرجة لدرجة كفاية الموظف ، ولما كانت الجزاءات التي توقع على الموظف هي إحدى العناصر الهامة التي تحدد مدى كفاية الموظف ومسلكه في قيامه بأعباء وظيفته ، فإن هذه الجزاءات التأديبية تعتبر عنصرا من عناصر التقدير عند نظر لجنة شئون الموظفين في منح العلاوات .

(انتهى ٥١١ في ١١/٩/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

قرار لجنة شئون الموظفين بحرمان موظف من العلاوة أو تأجيلها لسبق توقيع جزاءات عليه بالرغم من كفايته — لا محل للقول بتعدد الجزاء .

ملخص الحكم :

أن القول بأن قرار لجنة شئون الموظفين بحرمان الموظف من العلاوة

أو تأجيلها لسبق توقيع جزاءات عليه يكون تكراراً للجزاء ذاته — هذا القول غير صحيح ، ذلك أن الجزاء التأديبي هو بوجه عام نتيجة لخلل الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملاً محرماً عليه ، فإن له يقيم به هذا السبب كان الجزاء فاقدًا هذا الركن ووقع مخالفًا للقانون ، حتى لو كان الموظف في ذاته ضعيفاً في كفايته عاجزاً في مواهبه ، مادام لم يرتكب ذنباً خاصاً يبرر توقيع الجزاء على الوجه المتقدم ، أما أن قام بالموظف هذا الذنب فإن الجزاء التأديبي يقوم على سببه ولو كان الموظف يقوم بعمله بكفاية ، قديراً بمواهبه ، إذ الكفاية لا تمحو الذنب الخاص . والقرار المصاغر بالحرمان من العلاوة أو تأجيلها أما أن يصدر من السلطة التأديبية المختصة كجزاء تأديبي ، أي كمقوبة لذنوب إداري يبرر ذلك بالتطبيق للمادة ٨٤ فقرة ٣ وفقرة ٤ والمواد التالية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة ، فيسرى عليه مايسرى على الجزاءات التأديبية حسبما تقدم ، وأما أن يصدر من لجنة شؤون الموظفين بسلطتها التقديرية بالتطبيق للمواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من القانون المشار إليه ، وهو مجال آخر غير مجال التأديب مناط استحقاق العلاوة فيه أن يقوم الموظف بعمله بكفاية ومناطق الحرمان منها أو تأجيلها الا يكون كذلك ، وهذه أو تلك ملازمة تقديرية متروكة للجنة شؤون الموظفين تعتمد في ذلك أساساً على التقارير السنوية ، ولكنها ليست هي الأساس الوحيد ، بل للجنة أن تأخذ في اعتبار العناصر الأخرى التي تثبت لديها ولم تتضمنها التقارير ، أو التي تكون استجدت بعدها ، كما لها أن تعتمد كذلك في الحرمان أو التأجيل على سبق توقيع جزاء أو جزاءات على الموظف كما يستفاد من المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ، مادامت اللجنة ترى في ذلك — بحسب تقديرها — مايرين على صفحته ويخدر قيامه بعمله بالكفاية المقصودة في هذا المجال ، وهو غير مجال التأديب كما تقدم ، إذ ليس المناط فيه عقاب الموظف على ما اقترفه ، وإنما المناط فيه أن العلاوة هي في أصلها منحة ، وهي لا تمنح الا لمن يقوم بعمله بالكفاية التي تترخص اللجنة في تقديرها على أساس العناصر السالف تبينها مجمعة ، فإذا قررت منحها للموظف أصبحت حقاً له وجزءاً يضاف الى مرتبه ، أما إذا قررت حرمانه منها أو تأجيلها فيكون قرارها في هذا الشأن صادراً في حدود سلطتها التقديرية بالمعنى المتقدم ، وبالتالي

يكون مطابقا للقانون ما دام قرارها قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ٩٢٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

اختصاص لجنة شئون الموظفين في شأن منح العلاوة الاعتيادية ومنعها وتأجيلها — صدور قرار اللجنة بتأجيل العلاوة بسبب جزاءات وقعت على الموظف بالرغم من أن تقاريره السنوية تدل على كفايته في عمله — صحة القرار .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على نصوص المواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وعلى المادة ٣٥ من لائحته التنفيذية أن لجنة شئون الموظفين ، عند انعقادها لتقرر منح العلاوات الاعتيادية المستحقة للموظفين أو تأجيلها أو الحرمان منها ، يعرض عليها كشف بالموظفين المستحقين للعلاوات المذكورة والتقارير السنوية الخاصة بكل منهم وكذلك مذكرة بحالة كل من يكون قد وقعت عليه جزاءات ، وذلك حتى يكون لدى اللجنة جميع البيانات والعناصر التي يمكن على أساسها أن تبني تقديرا صحيحا في استحقاق أو عدم استحقاق الموظف لعلاوته الاعتيادية وفي تأجيلها . والتقارير السنوية وأن كانت عنصرا أساسيا في هذا الشأن الا أنها ليست الأساس الوحيد الذي يجب أن يقوم عليه التقدير دون غيره من عناصر أخرى ، بل للجنة أن تأخذ في الاعتبار كذلك العناصر الأخرى التي ثبتت لديها ولم تتضمنها التقارير السنوية أو التي تكون قد استجفت بعدها ، ما دامت هذه العناصر منتجة الأثر في هذا الشأن . وغنى عن البيان أن هذا هو الذي يتفق مع حسن سير العمل ويحقق وجه المصلحة العامة المنشود من استحقاق أو عدم استحقاق العلاوة أو تأجيلها ، إذ يقوم عندئذ على سببه الصحيح

بعد استكمال جميع عناصر التقدير ، ومن ثم اذا قررت لجنة شئون الموظفين تأجيل علاوة الموظف الاعتيادية بسبب الجزاءات الموقعة عليه ، بالرغم من أن التقارير السنوية تدل على كفايته في عمله ، فلا تشريب عليها في ذلك ، ويكون قرارها قد صدر مطابقا للقانون نصا وروحا .

(طعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

الفرع الثالث

في ظل القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

استحقاق العلاوة الدورية ينشأ بعد انقضاء فترة معينة في صورتين اما من تاريخ التعيين او من تاريخ منح العلاوة السابقة — النقل من كادر عام الى كادر خاص في صدر استحقاق العلاوات الدورية لا يعتبر تعيينا مبتدأ — اثر ذلك استصحاب موعد العلاوة الدورية نقلا من الكادر العام .

ملخص الفتوى :

انه طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين وغيره من القوانين الخاصة التي عمل بها مع هذا القانون اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ومنها القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما فان استحقاق العلاوة الدورية ينشأ في حق العامل بعد انقضاء فترة معينة في صورتين أما من تاريخ التعيين أو من تاريخ منح العلاوة السابقة ، وانه وفقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦ ان النقل من الكادر العام الى الكادر الخاص في صدر استحقاق العلاوات الدورية لا يعتبر تعيينا مبتدأ ذلك ان علاوة الموظف في الدولة لم تنقطع

بهذا النقلة ، بل ان خدمته تظل متصلة ولا يعدو الأمر أن يكون مجرد نقل من وظيفة إلى أخرى في خدمة الدولة مما يستتبع عدم المساس بمركزه القانوني وانه لا يجوز ان يكون لهذا النقل أثر على موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية الدورية فلا يقطع سريان مدة هذه العلاوة بل تستتب المدة التي سرت في صالح الموظف في ظل الكادر العام ويمنح العلاوة بعد انقضاء سنتين من تاريخ تعيينه الأول أو تاريخ منحه العلاوة الاعتيادية السابقة •

وعلى ذلك فان السادة وقد عيّنوا في طوائف مندوبين مساعدين نقلا من الكادر العام فانهم يستصحبون مواعيد علاواتهم الدورية نقلا من الكادر المعلم ، ولما كانت آخر علاوة دورية استحقها الأول في أول مايو سنة ١٩٦٣ وكان الثاني قد عين بالكادر العام في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ ثم عينا في وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ أى قبل العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قانون تنظيم مجلس الدولة الذي جعل العلاوة سنوية والذي عمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وبذلك يكون قد مضى عليها في هذا التاريخ أكثر من سنة من تاريخ منح الاول علاوته السابقة ومن تاريخ تعيين الثاني بالكادر العام وبذلك يستحقان علاواتهما الدورية في أول يوليو سنة ١٩٦٤ •

ولا محل لتطبيق هذا النظر على المندوبين المساعدين الذين عينوا في وظائفهم الفنية بعد أول يوليو سنة ١٩٦٤ وكانوا من قبل في الكادر العام لأن القاعدة السابقة انما تسرى على اعضاء مجلس الدولة الشاغلين لوظائفهم في أول يوليو سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ دون من عين منهم بعد ذلك من الكادر العام والذين تحددت مواعيد علاواتهم الدورية في الكادر العام وفقا للتفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذي يقضى بأن العاملين الذين حصلوا على علاواتهم الدورية في أول مايو سنة ١٩٦٣ يستحقون علاواتهم الدورية وفقا للحكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في أول مايو سنة ١٩٦٥

باعتباره أول ميعاد لاستحقاق العلاوات يأتي في ظل سريان قانون العاملين الجديد ويستصحب هؤلاء مواعيد علاواتهم الدورية التي تحددت لهم في الكادر العام بعد تعيينهم في وظيفة مندوب مساعد .

أما الاستاذ . . . فانه يحتفظ بميعاد علاوته الدورية في الكادر العام قبل تعيينه في وظيفة مندوب مساعد واذ منح آخر علاوة دورية به في أول مايو سنة ١٩٦٤ فانه يستحق علاته في وظيفة مندوب مساعد في أول مايو سنة ١٩٦٥ .

(فتوى ١٠٤ في ١٩٦٧/٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة — المادة ٢٢ من هذا القانون — انطباق حكم هذه المادة يعد ترقية من الناحية المالية — اثر ذلك — سريان احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل استحقاق العلاوات الدورية على العامل الذي يفيد من حكم المادة ٢٢ سالفه الذكر .

ملخص الفتوى :

ان الترقية بحسب الاصل تجمع بين اسناد واجبات ومسئوليات ووظيفة أعلى للعامل وبين اثباته على ذلك بتقرير أجر الوظيفة الاعلى له طالما كان قائما بأعبائها ومسئولياتها فهي تحقق للعامل التقدم في التدرج الوظيفي والتدرج المالي معا . الا ان المشرع في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة لجأ الى الترقية الى درجات شخصية لعلاج مشكلة الموظفين الذين رسبوا في درجاتهم مددا طويلة .

وعندما صدر قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ استحدث لأول مرة نظاما متكاملا لترتيب الوظائف يقوم على أساس واجبات الوظيفة ومسئولياتها واختصاصاتها وتحديد مستوى

صعوبتها وما يتطلبه أداء عملها من مواصفات في شغلها وقد ربط المشرع في هذا القانون بين الدرجة والوظيفة بما لا يتفق مع سياسة الترقية الى درجات شخصية التي كانت منظمة في التشريع السابق رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولهذا فقد استعاض المشرع بالنسبة لمن رسبوا في درجاتهم مددا طويلة بنظام جديد يحقق لهم التدرج المالى الذى تحققه الترقية دون اعتبارهم مرتين سواء الى درجات أصلية أو الى درجات شخصية فنصت المادة ٢٢ على أنه « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر ، أو (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو (٢٧) سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية ، أو (٣٠) ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية ، يمنع أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر - ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقرير ضعيف وتأخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى . ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد المتبقية قبل العمل بهذا القانون ، على أن يكون مصلته عليهم من تاريخ العمل به .

والمستفاد من هذا النص هو منح العاملين الذين رسبوا في درجاتهم المدد المبينة فيه أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، واذ كانت المادة ٢٠ من القانون المشار اليه تقضى بأن يمنع العامل عند ترقيته أدنى مربوط الدرجة المرقى اليها أو علاوة للدرجة الجديدة أيهما أكبر ، فمن ثم فان العلاوة التي تمنح بالتطبيق للمادة ٢٢ تسد بمشابهة علاوة ترقية اذ هي مساوية لها من كل وجه .

ومن ذلك يبين أن نص المادة ٢٢ المشار اليها قد حقق للعاملين بالراسبين في درجاتهم التقدم في التدرج المالى دون أن يحقق لهم التقدم في التدرج الوظيفى لمجاورة التقدم الأخير لسياسة ترتيب الوظائف التي يقوم عليها قانون العاملين المدنيين ومن ثم يبقى العامل الذى استعاد من هذا النص شغلا لدرجته وقائما بعمل الوظيفة المقرر لها هذه الدرجة

فلا تحسب له أية أقدمية في الدرجة الاعلى ولا يكسبه الحصول على راتبها وعلاواتها أى حق في الترقية اليها ، حتى اذا رقى العامل بعد ذلك الى الدرجة الاعلى للتي يحصل على راتبها. فعلا انحصر أثر الترقية في تقدمه في التدرج الوظيفي وحده دون التدرج المالى. لسبق افادته منه عند أعمال حكم المادة ٣٣ في شأنه .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية قد نصت على ان يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام-العاملين-المدنيين بالحصول المشار اليه الفص الآتى : « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالى لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة. ويعتبر للتحاق بالخدمة في تطبيق هذا الحكم احادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على رتبة ترقية في أول مايو التالى لانقضاء سنة على الترقية » .

ومن حيث أنه لما كان انطباق حكم المادة ٢٢ المشار اليها يعد ترقية من الناحية المالية حسبما سبق البيان ، فمن ثم فإنه يحدث كلفة الأثر المترتبة على للترقية من هذه الناحية ولا يختلف في هذا الصدد في شيء من الترقية الى للدرجة الاعلى .

وتأسيسا على ذلك تسرى أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ آنف الذكر على العامل الذى يفيد من حكم المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين وبالتالى فلا تستحق أول علاوة دورية بعد منحه أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها الا في أول مايو التالى لانقضاء سنة على هذا المنح .

ويعتبر هذا الرأى ، فضلا عما تقدم ، أن المشرع رأى عند إصدار القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ أن الترقية ستؤدي حتماً الى تحسين في مرتبة العامل ويمثل في منحه أول مربوط الدرجة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها ، ولم يشأ المشرع ان يجمع العامل في وقت قصير بين هذه

الزيادة في المرتب وبين العلاوة الدورية ومن ثم قضى بتأجيل موعد أول علاوة دورية تستحق للعامل بعد ترقيته . وليس من شك في أن هبذه الحكمة تتوافر دون أدنى اختلاف في حالة تطبيق المادة ٢٢ آنفة الذكر والقول بعدم سريان القانون المذكور على الحالة الأخيرة من شأنه أن يصبح العامل الذي يرقى ترقية عادية في وضع أقل من العامل الذي يطبق عليه حكم المادة ٢٢ .

كما أن القول بأن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ سترى أحكامه على العامل الذي طبقت عليه المادة ٢٢ عند ترقيته فيما بعد الى الدرجة الأعلى ، هذا القول قد لا يتحقق من الناحية العملية ، ذلك أن المسادة المذكورة أجازت للعامل الحصول على علاوات الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطها ، وبالتالي فإن العامل الذي يصل الى نهاية مربوط الدرجة الأعلى لن يحصل على علاوات دورية عند ترقيته فعلا اليها ومن ثم لن تطبق عليه أحكام القانون المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ على العامل الذي طبقت عليه أحكام المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وبالتالي فإن هذا العامل لا يستحق أول علاوة دورية بعد منحه أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها الا في أول مايو التالي لانقضاء سنة على هذا المنح .

(فتوى ٨٦٦ في ١٩٧٠/٧/٧)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

العامل الذي طبقت عليه المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - استحقاقه لأول علاوة دورية في أول مايو التالي لانقضاء سنة على تطبيق حكم هذه المسادة عليه - لا اثر للاستثناء الوارد في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ .

ملخص الفتوى :

ان بعض العاملين بالهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى طبق عليهم حكم المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى مارس سنة ١٩٧١ ومن ثم منحوا علاوة الدرجة الاعلى ثم حل بعد ذلك موعد العلاوة الدورية فى مايو سنة ١٩٦١ ، فاستفسرت الهيئة عن مدى جواز منحهم هذه العلاوة الدورية بعد افادتهم من حكم المادة المذكورة وفى ضوء حكم المادة الاولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ .

ومن حيث ان المادة ٢٢ المشار اليها تنص على أنه « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة فى درجة واحدة من الكادر أو (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين ، أو (٢٧) سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية ، أو (٣٠) ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية ، يمنح أولمربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها ايها اكبر . ويستمر فى الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها . ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف . وتتخذ هذه العلاوات فى الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى .. » .

والاستفاد من هذا النص هو منح العاملين الذين امضوا فى درجاتهم المدد المبينه به أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها ايها اكبر ، واذ كانت المادة ٢٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه تنص على أن يمنح العامل عند ترقيته ادنى مربوط الدرجة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها ايها اكبر ، فمن ثم تكون العلاوة التى تمنح تطبيقا لنص المادة ٢٢ بمثابة علاوة ترقية ، اذ هى مصلوية لها من كل وجه بصحبانها تحقق للعامل تقدما فى التدرج المالى على النحو الذى تحققه الترقية ، وان لم يتحقق له تقدما فى التدرج الوظيفى لمنافاة ذلك لفكرة ترتيب الوظائف التى يقوم عليها نظام العاملين ، كما ان هذه العلاوة تؤخذ فى الاعتبار عند ترقية العامل فيما بعد الى الدرجة الاعلى فينحصر اثر

الترقية عندئذ في تقدمه في التدرج الوظيفي دون التدرج المالى لسبب افادته منه طبقا لنص المادة ٢٢ .

ومن حيث ان المادة ٢٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ معدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن «... تمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالى لانقضاء سنة عليها وذلك فيما عدا العاملين الذين سبق حصولهم على أول مربوط الدرجة المرقن اليها أو علاوة من علاواتها طبقا لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيستحقون علاواتهم بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة » .

والاساس الذى صدر عنه هذا النص هو أن الترقية تؤدي حتما الى تحسين في مرتب العامل يتمثل في منحة أول مربوط الدرجة المرقن اليها وعلاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ولم يشأ المشرع أن يجمع العامل خلال سنة واحدة بين هذه الزيادة في المرتب وبين العلاوة الدورية ، ومن ثم نص على تأجيل موعد أول علاوة دورية تستحق للعامل بعد تربيته مدة سنة ، ولما كان العامل الذى يفيد من حكم المادة ٢٢ سالف الذكر ثم يرقى بعد ذلك لا يحصل على أى علاوة عند الترقية بحكم أن العلاوة التى تمنح له تطبيقا لهذا النص تؤخذ حينذاك في الاعتبار ، فان مثل هذا العامل لن يفيد من الترقية شيئا من الناحية المالية ولا يزيد مرتبه نتيجة لها ، وبالتالي فلن يتحقق في شأنه ذلك الاعتبار الذى دعا الى تأجيل منح العلاوة الدورية عن مواعدها لمن يرقى ، ولذلك استثنى المشرع مثل هذا العامل من حكم تأجيل العلاوة ، وقرر استحقاقه لعلاوته بعد سنة من تاريخ منحه العلاوة السابقة ، أى أنه يحصل على علاوته في مواعدها الجادى .

ومن حيث ان تطبيق حكم المادة ٢٢ على العامل بعد ترقية من الفلحة المالية كما سلف البيان ، وبالتالي فإنه يقترب عليه جميع الآثار التى تقترب على الترقية من هذه الناحية ، ومن ثم فإنه طبقا لنص المادة ٢٥ المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه يمنح أول علاوة دورية تستحق بعد تطبيق المادة ٢٢ في شأنه في أول مايو التالى لانقضاء

سنة على هذا التطبيق ولا ينطبق على هذا العامل الاستثناء الوارد في نهاية المادة ٢٥ المذكورة ، فهذا الاستثناء يتعلق بالعامل الذي يطبق في شأنه نص المادة ٢٢ ثم يرقى بعد ذلك فعلا الى درجة أعلى ، فلا تؤجل علاوته الدورية للاعتبارات المتقدمة ، أى أن هذا الاستثناء لا ينصرف الى العامل الذى يفيد من حكم المادة ٢٢ فحسب ، وانما يلزم لأعماله أن يرقى العامل الى درجة أعلى بعد أن يكون قد استفاد من حكم المادة ٢٢.

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العامل الذى طبق عليه حكم المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يمنح أول علاوة دورية في أول مايو التالى لانقضاء سنة على تطبيق حكم هذه المادة عليه وأن الاستثناء الوارد في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه لا ينطبق الا بالنسبة لمن رقى الى الدرجة الاعلى ولكن قد سبق حصوله على بداية مربوطها أو علاوة من علاواتها طبقا للمادة ٢٢ سالفة الذكر .

(ملف ٢٧٤/٢/٨٦ — جلسة ٢٧/١٠/١٩٧١)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — تعديلها بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية — المادة ٢١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية للعاملين بالقطاع العام — العلاوات الدورية التى يتأجل موعد استحقاقها طبقا لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ هى تلك التى تستحق بعد العمل باحكامها ولو كان التعيين أو الترقية قد تم قبل ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كانت تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٢٢ ، ٢٧ يمنح العامل علاوة دورية كل سنة طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون وبحيث لا يجاوز المرتب نهاية مرسوم الدرجة . ويصدر بمنح العلاوة قرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته وتستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالى لانتهاء سنة واحدة من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو منح العلاوة السابقة . » وقد استبدل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بنص الفقرة الثانية من هذه المادة النص التالى « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالى لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة التعيين فى أحدى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة . »

وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية فى أول مايو التالى لانقضاء سنة على الترقية . »

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ بتعديل المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وتنص هذه المادة بعد تعديلها على أن « تمنح العلاوة الدورية المستحقة أو النسب التى تقرر منها فى أول يناير من كل عام . ومع ذلك لا يجوز منح العلاوة أو أية نسبة منها إلا بعد مضي سنتين كاملتين على التعيين أو سنة على آخر علاوة دورية منحت . »

كما لا تمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية الا فى أول يناير التالى لانقضاء سنة على الترقية . »

وقد أصبح التعديلات اللذان تضمنهما القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ والقرار الجمهورى رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ متالفا للمذكرتين من تاريخ نشرهما فى الجريدة الرسمية فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن القانون بوجه عام يحكم المراكز القانونية التي تتم تحت سلطاته في الفترة بين تاريخ العمل به والغائه ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ، فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه ، وأن هذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها أما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر .

ووتطبيقاً لذلك فإن حالات الالتحاق بالخدمة وكذلك الترقيات التي تمت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ إنما تظل خاضعة لأحكام القانون أو القرار الجمهوري النافذ وقت تمامها وهذا بالنسبة للمراكز القانونية التي نشأت للعاملين بهذا التعيين أو الترقية من حيث تكوينها أما الآثار المترتبة عليها كالعلاوات الدورية التي تستحق للعامل بعد التحاقه بالخدمة أو ترقيته فانها تخضع لأحكام القانون أو القرار الجمهوري الذي تستحق في ظله ، ومن ثم يسرى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ على كل علاوة دورية لم يحل موعد استحقاقها ولو كانت من الآثار المترتبة على تعيين أو ترقية سابقتين على تاريخ العمل بأحكام القانون والقرار سالف الذكر ، لأن العلاوة الجورية لا تصبح حقاً مكتسباً للعامل إلا بعد حلول ميعادها ويحكمها القانون الساري حين حلول ميعادها .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن العلاوات الدورية التي يتأجل موعد استحقاقها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ والقرار الجمهوري رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ هي تلك التي تستحق بعد العمل بأحكامها ولو كان التعيين أو الترقية قد تم قبل ذلك .

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — تعديلها بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ — نصها بعد التصديل على استحقاق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة — العلاوة التي عنها المشرع بهذا النص يجب أن يتوافر فيها شرطان أساسيان الأول أن يحل ميعاد استحقاقها بعد العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ولو كان التحاق العامل بالخدمة تم قبل ذلك • الثاني أن تكون أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة •

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن العلاوة التي منحها المذكور بحلول ميعادها قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ قد أصبحت حقا مكتسبا له لا يؤثر فيها صدور هذا القانون وما استحدثه من تعديل في مواعيد العلاوات الدورية طبقا لما قضت به المحكمة الإدارية العليا من أن العلاوة الدورية تصبح حقا مكتسبا للموظف بعد حلول ميعادها فلا يجوز المساس بها بعد ذلك ولو صدر بعد استحقاقها قانون تؤثر أحكامه المستحدثة في هذا الاستحقاق (جلسة ١٣/٢/١٩٦٠ — طعن رقم ١٣٧ س ٥) •

ومن حيث أنه صدر — بعد استحقاق هذه العلاوة — القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ويفض في المادة الأولى على أن « يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه النص الآتي :

« ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة » •

ومؤدى هذا النص ان العلاوة التى تستحق فى أول مايو التالى لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة يجب أن يتوفر فيها شرطان أساسيان :

الشرط الأول : أن يحل ميعاد استحقاقها بعد العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ولو كان التحاق العامل بالخدمة قد تم قبل ذلك .

وذلك استنادا الى الأثر المباشر لاحكام هذا القانون .

الشرط الثانى : أن تكون أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة اذ أن ما استحدثه القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ من تعديل فى هذا الخصوص ، هو تعديل المدة التى تستحق بانقضائها أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة، اذ أصبحت سنتين بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بعد أن كانت سنة واحد قبله ، وليس مؤدى اعمال أحكام هذا القانون الأخير ان تشترط مدة السنتين بالنسبة الى أول علاوة بعد العمل به ولو لم تكن أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة لأن ذلك يخالف صراحة النص الذى يقضى باستحقاق العلاوة فى أول مايو التالى لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة وسنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، ولا أدل على أن مدة السنتين المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هى مدة أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة من أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ قضت بأنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة .. بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى كان محدد لاستحقاقها طبقا لاحكام تلك النظم والكادرات » .

فأكدت بذلك ان للعلاوة التى عنها المشرع بالتأجيل هى أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة ، تستحق فى ظل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين أن العلاوة التى استحقها السيد / ٠٠٠٠٠ فى أول مايو سنة ١٩٦٧ وأن كانت أول علاوة

بعد التحاقه الفعلي بالخدمة في ١٠/١١/١٩٦٦ إلا أنها استحققت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ فلم يجتمع فيها الشرطان السابقان فتخرج من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ويستحق العامل المذكور العلاوة التالية لها بعد مضي سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة أى في أول مايو سنة ١٩٦٨ ، وهذه العلاوة الأخيرة وإن كانت تستحق بعد العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ إلا أنها ليست أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة إذ استحققت قبلها علاوة أول مايو سنة ١٩٦٧ .

ومن ثم لا ينصرف اليها حكم التأجيل المنصوص عليه في القانون
سائل الذكر وتستحق في موعدها المقرر لها .

ولا يغير من هذا النظر ما استحدثه القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ من النص على أن تعتبر إعادة التعيين في أدنى الدرجات التحاقا بالخدمة بمقولة أن السيد / ٠٠٠٠ قد أعيد تعيينه في أدنى الدرجات بالقرار الصادر في ١٠/١١/١٩٦٦ ذلك أن هذا القول مردود بأن المركز القانوني للسيد / ٠٠٠٠ الذي تحدد باعادة تعيينه في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ من حيث تكوينه ومن حيث الآثار المستقبلية المقررة عليه بالنسبة الى أول علاوة استحقها في ١/٥/١٩٦٧ بعد التحاقه بالخدمة كل ذلك قد تم قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ووفقا للقواعد السارية وقتئذ ومن ثم لا يسرى عليه ما استحدثه هذا القانون الأخير من تأجيل لأول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة ومن اعتبار إعادة التعيين التحاقا بالخدمة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن السيد / ٠٠٠٠ الذى عين في ١٠/١١/١٩٦٦ وردت أقدميته الى ١/١/١٩٦٦ طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يستحق أول علاوة دورية في ١/٥/١٩٦٧ بعد التحاقه بالخدمة فلا تؤثر أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ في استحقاقها ، ويستحق العلاوة التالية لها في أول مايو سنة ١٩٦٨ .

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

تسوية حالات بعض العاملين بتعيينهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يعتبر اعادة تعيين لهم مما يعد احاقا بالخدمة في تطبيق احكام المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمعدة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ — استحقاقهم علاواتهم الدورية في اول مايو ١٩٧٠ — لا يغير من هذا النظر نص المادة ٣٥ المشار اليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ من استحقاق العلاوة الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة بالنسبة للعاملين الذين وصلت مرتباتهم بداية مربوط الدرجة المعاد تعيينهم فيها أو جاوزتها — شرط اعمال هذا الاستثناء ان يكون العامل قبل اعادة تعيينه في نظام يسمح بمنحه علاوات دورية — التعيين على اعتماد المكافأة الشاملة وعدم استحقاق علاوات دورية ، يتخلف في شأنه شرط تطبيق هذا الاستثناء — لا يغير من ذلك ما جرى عليه العمل من منح العاملين المعينين بمكافآت شاملة زيادات سنوية تعادل في مقدارها العلاوات الدورية المستحقة لآقراهم المعينين على درجات •

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ بتعديل الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كانت تنص على أن « يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ النص التالي : « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة في سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم اعادة تعيين العاملين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة الا اذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعاد تعيينهم فيها أو جاوزتها ليستحقوا علاواتهم الدورية

بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ٠٠ » ونصت المادة (٣) من ذلك القانون على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة بتعيينهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يعتبر إعادة تعيين لهم مما يعد التحاقا بالخدمة في تطبيق أحكام المادة (٣٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة انصاحا بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمعدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ وذلك طبقا للتفسير التشريعي رقم ٣ لسنة ١٩٧١ الصادر من المحكمة العليا ، ومن ثم فانهم يستحقون علاواتهم الدورية في أول مايو التالي لانقضاء سببتي من تاريخ العمل بهذا القانون أي في أول مايو سنة ١٩٧٠ ، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة (٣٥) المشار إليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٠ من أنه إذا كانت مرتبات العاملين قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعدل تعيينهم فيها أو جلوزتها فانهم يستحقون علاواتهم الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، ذلك أن شرط أعمال هذا الاستثناء - كما سبق لهذه الجمعية العمومية أن رأت بجلستها المنعقدة في ١٤ من مارس سنة ١٩٧١ أن يكون العامل قبل إعادة تعيينه في نظام يسمح بمنحه علاوات دورية ، أما إذا كان معينا على اعتماد المكلفات الشاملة ولم يكن يستحق علاوات دورية فانه يتخاف في شأنه شرط تطبيق هذا الاستثناء إذ لا يكون ثمة علاوة سابقة تتخذ أساسا لتحديد موعد علاوته اللاحقة ، ولا يغير من ذلك ما جرت عليه الجامعة من منح العاملين المعينين بمكافآت شاملة زيادات سنوية تعادل في مقدارها العلاوات الدورية المستحقة لأقرانهم المعينين على درجات ، ذلك أن هذه الزيادات لاتعدو في حقيقتها أن تكون رفعا للمكافأة الشاملة وان تتسببت مع العلاوة الدورية في مقدارها أو ميعاد منحها أو تحديد حالات الحرمان منها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين الذين كانوا معينين على مكافآت شاملة ثم أعيد تعيينهم على درجات وغفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، يستحقون علاواتهم الدورية في

أول مايو التالى لانتضاء سنتين من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٧٠ .
(ملف ٢٨٤/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

المادة ٢٥ من نظام للمعلمين المعنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ تقضى باستحقاق العلاوة الدورية في أول مايو التالى لانتضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة — اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التى كان يشغلها يعتبر التحاقا بالخدمة في مفهوم هذا النص ومن ثم يستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالى لمضى سنتين من تاريخ اعادة التعيين .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان مبنى الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٠ ق- عليا ان الحكم المطعون فيه اخطأ صحيح حكم القانون حينما قضى باحقية المدعى في العلاوة الدورية اعتبارا من ١٩٦٨/٥/١ ذلك ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يجوز اعادة تعيين المعلمين في الوظائف السابقة التى كانوا يشغلونها ... الخ » وتقضى المادة ٣٥ من القانون ذاته بمعدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ على أنه ومع ذلك يستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالى لانتضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة « والنصان السابقان صريحان أن تستحق العلاوة بعد سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة واعادة تعيين المدعى هو التحاق بالخدمة يسرى عليه حكم المادة ٣٥ المشار اليها ومن ثم يستحق العلاوة الدورية بعد سنتين من تاريخ اعادة تعيينه الذى تم في ١٩٦٧/٦/٢٩ .

(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٠ ق- — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

اعادة التعيين — المادة الأولى من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين — احتفاظه بالمرتب السابق للعامل عند اعادة تعيينه في كادر أعلى أو درجة أعلى بشرط عدم عجاوزه نهاية المربوط — اعتبار التعيين في هذه الحالة بمثابة النقل من ناجية إستصحاب المرتب الأعلى وموعده العلاوة — اعتبار التعيين جديداً اذا كان منبت الصلة بالحالة الوظيفية السابقة وكان هناك فاصل زمني — لا يؤثر في هذه الاحكام صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية .

ملخص الفتوى

ان المادة ٤٢ من نظام موظفي الدولة المدنيين الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تنص على أن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مزبوط الدرجة ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفاية ومقرر ذلك يرجع فيه الى لجنة شؤون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية — وأن المادة ٤٣ من هذا النظام كانت تنص على أن تستحق العلاوات الاعتيادية في أول مايو التالي لمضي الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة وتصرف العلاوات طبقا للفتاات المبينة في جداول التدرجات الملحق بهذا القانون ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية ويصدر بمنح العلاوات قرار من لجنة شؤون الموظفين المختصة .

وأن المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٢٢ و ٣٧ يمنح العامل علاوة دورية كل ستة طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون وبمحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ويصدر بمنح العلاوة قرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته .

وتستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاؤ سنة واحدة من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو منح العلاوة السابقة .

وتنص المادة ١ من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين على ان العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط الا يجاوز نهاية مربوطها .

وفي ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية ونص في المادة ١ منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه النص الآتي :

ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاؤ سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم اعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة .

وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة على الترقية .

ونص في المادة (٢) منه على أنه استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقا لأحكام تلك النظم والكادرات .

فالتعيين في الوظيفة العامة اذا كان منصب الصلة بالحالة الوظيفية السابقة وكان هناك فاصل زمني اعتبر ذلك تعيينا جديدا من كافة الوجوه سواء من ناحية المرتب أو موعد العلاوة .

أما اذا كان التعيين في كادر أعلى في نطق القانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٤ المشار اليه فلن هذا التعمين من ناحية استصحاب المرتب الأعلى وميعاد العلاوة يعتبر بمثابة النقل ويسرى في شأنه حكم التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ سالف البيان .

وهذا هو الرأي الذي انتهت اليه اللجنة الأولى للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٧ .

لذلك انتهى رأي الجمعية الى تأييد فتوى اللجنة الأولى المشار اليها .

(ملف ٢٣٦/٢/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/٤/٢)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

الاصل طبقا لقرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ ان العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو المتوسط يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه ولو كان يزيد على اول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط الا يجاوز نهاية مربوطها — تطبيقا لهذا الاصل فانه يستصحب موعد العلاوة الدورية اذا لم يكن ثمة فاصل زمني بين خدمته السابقة واعادة تعيينه — صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية ونصه على انه يعتبر التحاقا بالخدمة في خصوص استحقاق العلاوة الدورية اعادة التعيين في ادنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات اثناء الخدمة — تسوية حالات العاملين طبقا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ، بوضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم يعتبر في حكم الالتحاق بالخدمة بالنسبة لاستحقاق العلاوة الدورية — اثر ذلك استحقاق العلاوة الدورية في اول مايو التالى لاتقضاء سنتين من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ .

ملخص الفتوى :

انه وان كان استحقاق العلاوة الدورية سواء وفقا لنصوص قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو وفقا لاهكام قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو فى الاصل مركز قانونى ذاتى ينشأ فى حق العامل بحلول موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة فى صورتين :

أما من تاريخ التعيين ، أو من تاريخ استحقاق العلاوة السابقة بحسب الاحوال مادام لم يصدر قرار بتأجيلها أو حرمان العامل منها ، وذلك كله بالشروط والاضاع المقررة قانونا ، وأن المقصود بالتعيين فى هذا الخصوص هو التعيين لأول مرة فى خدمة الحكومة ، فلا تندرج فيه حالة العامل المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالى باعادة تعيينه فيه ولا حالة العامل الذى يعاد تعيينه فى درجة أعلى فى ذات الكادر المتوسط الذى كان يشغل وظيفة فيه ، فتحسب فى حقه المدة التى قضاه فى الوظيفة السابقة ضمن المدة التى يستحق بانتقائها العلاوة فى الوظيفة الجديدة ، كما يحتفظ له بمرتبته الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا زاد على أول مربوط الدرجة التى أعيد تعيينه فيها مادام لا يجاوز نهاية مربوط هذه الدرجة — وهذا هو ما قضت به المحكمة الادارية العليا فى حكمها فى الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢ قضائية الصادر بجلستها المنعقدة فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧ .

وقد صدر التفسير التشرىعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ من اللجنة العليا لتفسير قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويقضى فى المادة الأولى بأن العامل الذى يعاد تعيينه فى الكادر العالى أو الكادر المتوسط أو فى درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى الكادر الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط الا يجاوز نهاية مربوطها .

لئن كان ذلك هو الاصل العام فى خصوص المرتبات أو علاواتها عند اعادة التعيين ، وهو ما رددته الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣ من أبريل سنة ١٩٦٨ ، ألا أنه

وقد عدلت المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ غنصت الفقرة الثانية منها بعد تعديلها على أنه تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقاً بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة فإنه يجب مراعاة ما يقضى به هذا التعديل .

ومؤدى هذا التعديل أن الشارع في خصوصية معينة هي خصوصية استحقاق العلاوات الدورية اعتبر التحاقاً بالخدمة إعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة ولم يخص الشارع هذا الحكم بأن يكون ثمة فاصل زمنى عند إعادة التعيين فينطبق هذا الحكم من حيث تحديد ميعاد العلاوة الدورية كلما أعيد تعيين عامل في أدنى الدرجات فيستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة ولا تحسب في حقه المدة التى قضاها في الوظيفة السابقة ضمن المدة التى يستحق بانقضائها العلاوة في الوظيفة الجديدة .

وقيما عدا ذلك إذا كان النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في غير أدنى الدرجات فإن الاصل العام السابق ينطبق سواء من حيث احتفاظ العامل بالمرتب الذى كان يتقاضاه في الوظيفة السابقة أو من حيث استصحاب ميعاد العلاوة الدورية وذلك مع مراعاة تطبيق الحكم الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ معدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الذى يقضى بأن أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو اتالى لانقضاء سنة على الترقية إذا كان النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى مصحوباً بترقية مما نصت عليها المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى تجيز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر المتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر العالى .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بتسوية حالات بعض العاملين في الدولة تنص على أنه « استثناء من أحكام

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة سواء كانت خالية أو تنسأ لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة مقابل حذف الدرجات والفئات الأدنى والاعتمادات المذكورة » .

وتنص الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون المذكور على ان « يمنح العاملون المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ، بعد وضعهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم طبقا للمادة السابقة ، بداية مربوط الدرجة أو الفئة التي وضع فيها كل منهم ، أو يحتفظ لهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها أيهما أكبر » .

ومن حيث أن مؤدى هذين النصين أن المشرع قضى بإعادة تعيين العاملين الذين يعملون في درجات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم واحتفظ لهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة اذا زادت على أول مربوط للدرجات التي يعاد تعيينهم فيها ولم يتعرض ليعاد استحقاق العلاوات الدورية فينطبق عليهم حكم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه آنفا اذا كانت إعادة تعيينهم في أدنى الدرجات فتستحق علاواتهم الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذي قرر لهم هذه التسويات الحتمية اذ أن هذا التاريخ هو التاريخ الذي يستند فيه هؤلاء العاملون حقوقهم في هذه التسويات أما قرارات التسوية ذاتها فانما هي تنفيذ لاحكام هذا القانون كما أنه لايعتد بالتواريخ التي ارتد اليها أقدميات هؤلاء العاملين في الدرجات التي أعيد تعيينهم فيها طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر التي تنص على أن «تعتبر أقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة ، أو من تاريخ حصولهم على المؤهلات ، أيهما أقرب ، على ألا

يترتب على ذلك تعديل في المرتبات المحددة طبقا للمادة الثالثة » اذ ان هذه الاقدميات الاعتبارية لا يترتب عليها منحهم علاوات دورية قبل العمل بأحكام هذا القانون بما يتفق وأحكام الدرجة الاعلى التى أعيد تعيينهم فيها .

على أنه اذا اقتصر أثر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على مجرد ارجاع اقدمية العامل في ذات درجته الى تاريخ سابق فان ذلك لا يعتبر التحاقا بالخدمة في مفهوم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه وان كان الاصل بناء على التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ أن العامل الذى يعاد تعيينه في الكادر العالى أو الكادر المتوسط يحتفظ بالمرتب الذى كان يتقاضاه ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط أن لا يجاوز نهاية مربوطها .

وتطبيقا لهذا الاصل فانه يستصحب موعد العلاوة الدورية اذا لم يكن ثمة فاصل زمنى بين خدمته السابقة واعادة تعيينه .

الا أنه فى تطبيق حكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المسجلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ فان اعادة التمين فى أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة يعتبر التحاقا بالخدمة .

ويعتبر فى حكم الالتحاق بالخدمة تسوية حالات العاملين طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وذلك بالنسبة لاستحقاق العلاوة الدورية فتستحق فى أول مايو التالى لانقضاء سنتين من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ باعتبار أن تاريخ العمل به هو تاريخ تعيينهم الفعلى لا الفرضى .

(فتوى ٩٦٨ فى ١٠/٢٩ / ١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية — العاملون الذين عينوا في أدنى درجات التصنيف في ظل هذا القانون ثم أرجعت أقدمياتهم الى تواريخ سابقة على تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر نتيجة لحساب مدد العمل السابقة في تصدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة — هؤلاء تدرج رواتبهم بالعلاوات وفق القواعد القانونية السارية قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ الى تاريخ تعيينهم الفعلي وعندئذ يتعين أعمال الحكم المستحدث في شأنهم ، ويمنحون أول علاوة دورية بعد سنتين من تاريخ هذا التصنيف بمراجعة مايو .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كانت تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٢٢ ، ٣٧ يمنح العامل علاوة دورية كل سنة طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون وبحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ، ويصدر بمنح العلاوة قرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته ، وتستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنة واحدة من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو منح العلاوة السابقة . »

وبتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية ونص في المادة الأولى منه على ان يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه ، النص الآتي : « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم اعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة .. » .

ومن حيث ان استحقاق العامل لعلاواته الدورية هو في الأصل مركز قانوني ذاتي ينشأ في حق العامل بحلول موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة بالشروط والأوضاع المقررة قانوناً • ويحسب موعد استحقاق العلاوة أما من تاريخ التعيين أو من تاريخ منح العلاوة السابقة بحسب الأحوال طالما لم يصدر قرار بتأجيلها أو الحرمان منها •

ومن حيث أن من المستقر عليه ان لكل قانون نطاقه الزمني الذي يعمل به خلاله بحيث لا يترد أثر القانون الى تاريخ سابق على صدوره الا بنص خاص •

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ قد نصت على أنه « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة » ومقتضى ذلك أن أول علاوة تستحق لمن يعين في ظل العمل بهذا القانون انما تستحق بعد مضي سنتين من تاريخ دخوله الخدمة مع مراعاة مايو •

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان العاملين الذين عينوا في أدنى درجات التعيين في ظل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ثم ارجعت اقدمياتهم الى تواريخ سابقة على تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر نتيجة أعمال أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة — هؤلاء تدرج رواتبهم بالعلاوات وفق القواعد القانونية السارية قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الى تاريخ تعيينهم الفعلي وعندئذ يتمين أعمال الحكم المستحدث في شأنهم ويمنحون أول علاوة دورية بعد سنتين من تاريخ هذا التعيين بمراعاة مايو •

ومن حيث ان الثابت ان السيدة / قد عينت بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٥ ثم ارجعت أقدميتها في الدرجة السابعة الى ١٩٦٦/١/٢٤ أعمالاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨

المشار اليه فمن ثم فانها تستحق أول علاوة دورية في ١/٥/١٩٦٧ ثم علاوة أخرى في ١/٥/١٩٦٨ ثم تستحق العلاوة الدورية التالية في ١/٥/١٩٧١ ، أى بعد مضي سنتين محسوبتين من تاريخ تعيينها الحاصل في ٢٠/٤/١٩٦٩ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تسوية حالة السيد / ... على النحو التالي :

مليم جنية

— ٢٠ في ٢٤/١/١٩٦٦

٥٠٠ ر ٢١ في ١/٥/١٩٦٧

— ٢٣ في ١/٥/١٩٦٨

على أن تستحق العلاوة الدورية التالية في ١/٥/١٩٧١ اعمالا لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

(ملف ٢٤٧/٢/٨٦ — جلسة ١٠/٨/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية — نصها على أنه استثناء من أحكام جميع النظم والكارتات الخاصة بمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكارتات أول علاوة تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على اية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقًا لأحكام تلك النظم والكارتات — تحديد معنى عبارة « بعد الالتحاق بالخدمة » الواردة بالنص المذكور — المقصود بها الالتحاق بخدمة الجهة ذات النظام والكادر الخاص سواء أكانت مسبقة بخدمة أخرى بالكادر العام أم لم تكن كذلك ، وسواء تم الالتحاق بالخدمة في أحدى الدرجات أو في غيرها — تعيين أهد العاملين

بالكادر العام في احدى وظائف هيئة التدريس بمعهد الادارة العامة —
اعتباره تعيينا جديدا منبت الصلة بوظيفته السابقة — اثر ذلك عدم
استصحابه عند تعيينه في وظائف هيئة التدريس بمعهد الادارة العامة
موعد علاوته الدورية السابقة بالكادر العام — استحقاقه اول علاوة
دورية بالمعهد بعد مضي سنتين على تعيينه به ، اعمالا لحكم المادة
الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ .

ملخص الفتوى :

أن أعضاء هيئة التدريس بالمعهد آنف الذكر يخضعون لاحكام
قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وجدول المرتبات الملحق
به طبقا لما تقتضى به اللائحة الادارية والمالية للمعهد التى تنص فى المادة
الاولى منها على أن « تسرى فى شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث
بالمعهد أحكام المواد ٥٠٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار
اليه وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به » .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل
مواعيد استحقاق العلاوات الدورية تنص على أنه « استثناء من أحكام
جميع النظم والكادرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين
المعاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة تستحق بعد الالتحاق بالخدمة
أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى
كان محددًا لاستحقاقها طبقا لاحكام تلك النظم والكادرات » .

ومن حيث أن عبارة « بعد الالتحاق بالخدمة » الواردة بهذا النص
يقصد بها الالتحاق بخدمة الجهة ذات النظام والكادر الخاص ، وسواء
أكانت مسبقة بخدمة أخرى بالكادر العام أم لم تكن كذلك . وسواء
أيضا أن يكون الالتحاق قد تم فى أدنى الدرجات أم فى غيرها ، بمعنى
أن كل التحاق بخدمة الجهة ذات النظام والكادر الخاص من شأنه ، فى
خصوصية العلاوات ، تأجيل موعد أول علاوة .

ومن حيث أن تعيين أحد العاملين بالكادر العام فى احدى وظائف

هيئة التدريس يعد تعيينا جديدا منبت الصلة بوظيفته السابقة ، أساسه شروط وصلاحيات خاصة ، ويتم الالتحاق بتلك الوظائف بناء على إعلان، ولا ينظر فيه الى التعادل بين درجة الوظيفة التي كان يشغلها العامل والدرجة المقابلة للوظيفة التي عين بها .

وتأسيسا على ذلك فان الامر لا يكون في التكيف القانوني السليم نقلا من كادر الى آخر أو اعادة تعيين طالما أن العامل قد نشأله بهذا التعيين مركز قانوني جديد غير المركز الذي كان ينتظمه في الجهة التي كان يعمل بها والذي انتهى بانتهاء خدمته بها ، ولا يتسنى اعتبار هذا المركز الجديد امتدادا للمركز السابق خاصة مع اختلاف القواعد التي خضع ويخضع لها ، واختلاف الشخص المعنوي الذي التحق به عن ذلك الذي كان تابعا له من قبل .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فان العامل لا يستصحب عند تعيينه في احدى وظائف هيئة التدريس موعد علاواته السابقة بالكادر العام ، وانما يبدأ في حقه موعد جديد للعلاوات .

ومن حيث ان الاصل المقرر وفقا لاحكام قانون تنظيم الجامعات أن العلاوة الدورية تستحق بعد مضي سنة من تاريخ التعيين ، فمن ثم فان كلا من لا يستحقان أول علاوة بالمعهد ، بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الا بعد مضي سنتين على تاريخ تعيينهما في وظائف هيئة التدريس به .

ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بما قضت به المادة الاولى من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ معدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٩ من أن « العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها . ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين الذين يتم تعيينهم في احدى الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة

الجديدة » لا يسوغ الاحتجاج بذلك لأن حكم هذه المادة لا ينصرف الى المرتب وحده ولا محل للقول — ونحن بصدد نص من النصوص المالية لا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره — بأن هذا الحكم يمتد الى العلاوة الدورية بحيث يستصحب العامل موعد علاوته بالكادر العام .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن كلا من لا يستصحب عند تعيينه في وظائف هيئة التدريس بممهد الادارة العامة موعد علاوته الدورية السابقة بالكادر العام ، وانما يبدأ فيحقه موعد جديد للعلاوات .

وبناء على ذلك ، فانهما لا يستحقان أول علاوة بالمعهد الا بعد مضي سنتين على تعيينهما به أعمالا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

(ملف ٨٠/١/٥٩ — جلسة ١٩٧١/٤/٢٩)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

العامل الموقوف بقوة القانون عن عمله نتيجة لنخبته تنفيذا لحكم جنائي — عدم استحقاقه العلاوة الدورية التي يحل موعد استحقاقها في أثناء مدة الوقف — وجوب سحب القرار الصادر بمنحها دون التقيد بميعاد — العامل الموقوف بقوة القانون عن عمله نتيجة لحبسه تنفيذا لحكم جنائي — وجوب استئزال مدة الحبس المحكوم بها عليه من مدة خدمته قرار وزير الخزانة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ في شأن قواعد الرسوب الوظيفي — اشتراطه فيمن يرقى الى الدرجة السادسة أن يكون قد أمضى خمس سنوات في الدرجة السابعة — ترقية عامل الى الدرجة السادسة طبقا لهذا القرار — صيرورة قرار الترقية مصيا بعد استئزال مدة الحبس المحكوم بها عليه من خدمته في الدرجة السابعة — عدم سحب هذا القرار خلال ستين يوما من تاريخ صدوره — تحصنه ضد السحب أو الالغاء وبالتالي يظل قائما ومنتجا لكافة آثاره القانونية .

ملخص الفتوى :

أن الجمعية العمومية سبق أن أفتت بجلستها المنعقدة في ٦ من يناير سنة ١٩٧١ بأن العامل الموقوف عن العمل بقوة القانون نتيجة لحبسه تنفيذاً لحكم جنائي لا يستحق العلاوة الدورية التي يحل موعدها أثناء مدة الوقف وأسست الجمعية فتواها على أن الوقف عن العمل نتيجة لحبس العامل تنفيذاً لحكم جنائي يترتب عليه كقاعدة عامة سقوط مدة الوقف من مدة خدمة العامل الموقوف لأنه خلال هذه المدة لا يتحمل واجبات الوظيفة ولا يتمتع بحقوقها ومزاياها . وقد تضمنت المادة ٢٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تطبيقاً لهذه القاعدة بنصها على حرمان العامل المحبوس تنفيذاً لحكم جنائي من مرتبه طوال مدة الحبس . وقننت هذه القاعدة تشريعياً في خصوص الخدمة العسكرية بنص المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الأحكام العسكرية والتي تقضى بأن « يفقد المتهم متى ثبتت ادانته بحكم من محكمة عسكرية خدمته وماهيته عن كل يوم من أيام الهروب أو الغياب أو الحبس الاحتياطي ومن أيام العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها » ومن ثم فإن العلاوات الدورية التي يحل موعدها أثناء الحبس تنفيذاً لحكم لا تصادف محلاً وبالتالي فلا تستحق للعامل المحبوس ولو لم يحل دون ذلك حائل من التقارير السرية السابقة على الحبس .

واستطردت الجمعية موضحة أن العلاوة الدورية ليست الا زيادة في المرتب تندمج فيه بمجرد استحقاقها وتصبح جزءاً لا يتجزأ منه ولذا فإنها تأخذ حكم المرتب في الاستحقاق وعدمه طبقاً للقاعدة التي تقضى بأن الفرع يتبع الأصل ومن ثم يحرم العامل المحبوس تنفيذاً لحكم جنائي من العلاوة الدورية التي يحل موعدها أثناء مدة الوقف تبعاً لحرمانه من المرتب أثناء هذه المدة .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن السيد / ٥٠٠٠ لا يستحق العلاوات الدورية التي منحت له خلال مدة حبسه تنفيذاً للحكم الصادر ضده ، وبالتالي فإنه يتعين سحب القرار الصادر بمنحها دون التقيد

بمواعيد سحب القرارات الادارية لأن العامل يستمد حقه في العلوات الدورية من القانون مباشرة دون أن يلزم لنشوء هذا الحق صدور قرار ادارى خاص بذلك فلا تثريب على الادارة اذا هى ألغت هذه العلوة دون التقيد بميعاد طالما جرى منحها على خلاف القانون .

كما أنه يتعين تنفيذا لما تقدم استتزال مدة الحبس المحكوم بها على السيد المذكور من مدة خدمته في الدرجة السابعة وعلى هذا الاساس يتحدد حقه في الترقية الى الدرجة السادسة التخصصية .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار وزير الخزانة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ في شأن قواعد الرسوب الوظيفى تنص على أن « ترفع الدرجات المالية للعاملين المدنيين بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة التى تطبق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذين أمضوا في درجاتهم حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ عددا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل درجة من الدرجات التالية الى الدرجات التى تعلوها ٥٠ » ونص في المادة الثالثة على أنه « في تطبيق أحكام هذا القرار تجرى ترقية العاملين المستوفين للمدد المشار اليها في المادة الاولى على الدرجات الخالية والتى تفلوحتى ١٢/٣١/١٩٧٠ فاذا لم يسمح عدد الدرجات الخالية بترقيتهم جميعا ترفع درجات الباقين طبقا للمادة الاولى وتجري الترقية الى هذه الدرجات طبقا للقواعد المقررة قانونا مع مراعاة أن تكون من تاريخ موحد هو ١٢/٣١/١٩٧٠ » . ونص في المادة الخامسة على أن « يراعى عدم ترقية العاملين بالجهات التى يسرى عليها هذا القرار من لا تتوافر فيهم شروط تطبيقه حتى ولو كانت توجد بميزانياتها درجات خالية وتظل هذه الدرجات مجمدة » وقد استلزم القرار المشار اليه فيمن يرقى الى الدرجة السادسة أن يكون قد أمضى خمس سنوات في الدرجة السابعة .

ومن حيث أنه بعد استتزال مدة الحبس المحكوم بها على السيد المذكور من خدمته في الدرجة السابعة ، فإن اقدميته في هذه الدرجة تكون اعتبارا من ١٩٦٦/٧/٢٨ فلا يكون بالتالى قد أمضى المدة اللازمة

للترقية الى الدرجة السادسة (خمس سنوات حتى ٣١/١٢/١٩٧٠) ،
ويكون القرار الادارى الصادر بترقيته الى هذه الدرجة تطبيقا لقواعد
الرسوب الوظيفى مخالفا للقانون لمخالفته أحد الشروط اللازمة للترقية.

ومن حيث أن سحب القرار الادارى المعيب أو الغاؤه لا يكون
الا خلال المدة المقررة لذلك وهى ستين يوما من تاريخ صدور القرار
بحيث اذا انقضت هذه المدة دون ان تتخذ جهة الادارة الاجراءات اللازمة
لسحبه أو الغائه فانه يمتنع عليها بعد ذلك أن تسحبه أو تلغيه ، ويبقى
القرار المعيب منتجا لكافة آثاره القانونية شأنه فى ذلك شأن القرار
الادارى السليم .

ومن حيث أن القرار الصادر بترقية السيد المذكور الى الدرجة
السادسة وان كان قد صدر معيبا بمعيب مخالفة القانون ، الا أن عدم
سحبه خلال ستين يوما من تاريخ صدوره ، يجعله حصينا ضد هذا
الاجراء ، وبالتالي يظل قائما ومنتجا لكافة آثاره القانونية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

أولا : عدم أحقية السيد / العامل بوزارة
التخطيط فى المصالحات الدورية التى منحت له فى ١/٥/١٩٦٧ ،
١/٥/١٩٦٨ و ١/٥/١٩٦٩ ويتمين سحب القرار الصادر بمنحها دون
التقيد بميعاد .

ثانيا : وجوب استنزالمدة الحبس المحكوم بها على السيد المذكور من
مدة خدمته فى الدرجة السابعة التخصصية .

ثالثا : تحصن القرار الادارى الصادر بترقية السيد المذكور الى
الدرجة السادسة التخصصية اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٠ ضد السحب أو
الالغاء وبقاءه منتجا لكافة آثاره القانونية .

(ملف ١٤٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٦/٩)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

علاوة دورية — كادر خالص — القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيل استحقاق العلاوات الدورية — كادر خاص يتصدى لأول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أى ترقية طالما كان موعد حلولها طبقاً لاحكام النظم أو الكادر الخاص يقع فى ظل سريانه — لا شأن لهذا القانون بواقعة الالتحاق بالخدمة أو الترقية فى حد ذاتها .

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٢ فاستبان لها انه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٧ متضمناً فى مادته الثانية تعيين السادة الاساتذة الاتية اسماؤهم مستشارين بمجلس الدولة اعتباراً من ١٩٦٦/١٢/٣ — تاريخ موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية بالمجلس — ومن بين هؤلاء السيد المستشار / ٥٠٠ وفى ١٩٦٨/١/٢٩ صدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ متضمناً منح السادة المذكورين علاوة دورية فى ١٩٦٧/١٢/٣ تاريخ مضى سنة على تعيينهم فى وظائف مستشارين . ثم صدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٠٤ فى ١٩٦٩/٦/٢٣ بالغاء القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ سالف الذكر مع استرداد الفروق التى صرفت لهم استناداً الى احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ . وتلى ذلك صدور قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٢ فى ١٩٦٩/٩/٩ بمنعهم علاوة دورية فى ١٩٦٨/١٢/٣ أى بعد انقضاء سنتين من تاريخ تعيينهم بوظائف مستشارين ، وقد تقدم السيد / الاستاذ المستشار بمذكرة انتهى فيها الى طلب اعادة العلاوة الدورية التى منحت له فى ١٩٦٧/١٢/٣ ثم سبحت منه — ومن ثم فان مثار البحث هو مدى استحقاق سيادته للعلاوة الدورية فى ١٩٦٧/١٢/٣ .

ومن حيث أنه في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية ونص في مادته الثانية على أنه « استثناء من احكام جميع النظم والسكرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعاملين بتلك النظم والكرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على ايه ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقا لاحكام تلك النظم والكرات » وقد اصبح هذا القانون نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث ان العلاوة الدورية مثار البحث كانت أول علاوة يعد ترقية السيد الاستاذ المستشار / الى وظيفة مستشار بمجلس الدولة اعتبارا من ١٢/٣/١٩٦٦ وهي لا تكون حقا مكتسبا له الا بعد حلول موعد استحقاقها القانوني فعندئذ لا يجوز المساس بها ولو صدر بعد استحقاقها قانون يعدل من مواعيد استحقاق العلاوات الدورية الا اذا نص على سريانه بأثر رجعي — اما اذا صدر القانون المعدل لمواعيد استحقاق العلاوات الدورية قبل حلول موعد استحقاق هذه العلاوة فليس من شك في انه يسرى عليها بأثره الفوري وليس للموظف ان يتمسك بنفاذ النظام القديم عليه لما هو مقرر من أن مركزه في الوظيفة هو مركز تنظيمي عام تحكمه القوانين واللوائح حتى ولو تغيرت عما كانت عليه وقت تعيينه أو ترقيته .

ومن حيث انه على مقتضى ذلك اذا كان الثابت ان السيد/ المذكور قد رقى الى وظيفة مستشار بمجلس الدولة اعتبارا من ١٢/٣/١٩٦٦ وان موعد علاوته الدورية الذي يحل بعد الترقية هو ١٢/٣/١٩٦٧ وذلك طبقا لاحكام الكادر الخاص المعامل به ثم صدر قبل هذا التاريخ القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية وأصبح نافذ المفعول اعتبارا من ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ فمن ثم تسرى احكام هذا القانون على العلاوة الدورية التي كان مقرر صرفها في ١٢/٣/١٩٦٧ لكي يصبح موعد استحقاقها بعد سنة من التاريخ الذي كان محددًا لها أي اعتبارا من ١٢/٣/١٩٦٨ .

ومن حيث انه لا يقدح في صحة هذا النظر القول بان المشرع قد قصد تنظيم مواعيد استحقاق العلاوات الدورية بالنسبة لمن يمينون أو يرقون في ظل العمل باحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه أما من عين أو رقى قبل تاريخ العمل به فلا يخضع لاحكامه — فهذا القول مردود عليه بانه ولئن كان القانون بوجه عام يحكم المراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه في الفترة الواقعة بين تاريخ العمل به والغائه فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه فان هذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها اما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم اثره المباشر . ومن ناحية أخرى فان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر ظاهر الوضوح في انه يتصدى لأول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية طالما كان موعد حلولها طبقا لاحكام النظام أو الكادر الخاص يقع في ظل سريانه ولا شأن لهذا القانون بواقعة الالتحاق بالخدمة أو الترقية في حد ذاتها ، ولهذا فان كل اجتهاد لا يتفق وهذه الحقيقة القانونية لا يكون له اساس من القانون .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فانه ما كان يجوز منح السيد الاستاذ المستشار المذكور أول علاوة دورية بعد ترقيته الى وظيفة مستشار في ١٢/٣/١٩٦٧ نظرا لوقوع هذه العلاوة تحت طائلة المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه واذ صدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٩ بالغاء قراره السابق بمنح هذه العلاوة في ١٢/٣/١٩٦٧ مع استرداد الفروق التي صرفت فانه يكون قد اصاب في تطبيق احكام القانون كما يكون صحيحا ومطابقا للقانون منح سيادته أول علاوة دورية بعد ترقيته في ١٢/٣/١٩٦٨ طبقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المتقدم ذكره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٠٤ الصادر في ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٩ بسحب العلاوة التي سبق ان تقررت للسيد الاستاذ المستشار في ١٢/٣/١٩٦٧ مع

استرداد الفروق التي صرفت لسيادته هذا القرار في محله ومطابق
للقانون .

(ملف ٢٥٦/٦/٨٦ — جلسة ١٤/٦/١٩٧٢)

الفرع الرابع

في ظل القانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١

و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

علاوة دورية — هي من الآثار المستقبلية للمركز القانوني للعامل
المعين أو الرقي — خضوعها للقانون الذي يستحق في ظله دون القانون
الذي كان قائما وقت التعيين أو الترقية .

ملخص الفتوى :

أنه يتقضى المراحل التشريعية للقواعد المنظمة للعلاوات الدورية
يبين أن القانون الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه كان
يقضى في المادة (٣٥) بأن « العاملين الذين يعاد تعيينهم في أدنى الدرجات
يستحقون علاواتهم الدورية في أول مايو لانتهاؤ سنتين من تاريخ الالتحاق
بالخدمة الا اذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعاد
تعيينهم فيها أو جاوزتها فيستحقون علاواتهم الدورية بعد سنة من
تاريخ منح العلاوة السابقة » ثم ألغى هذا القانون وحل محله نظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذي
نص في المادة (١٨) على أن « يمنح العامل علاوة دورية طبقا للنظام
المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الأجر نهائية مربوط المستوى
وذلك في المواعيد الآتية :

(١) في أول يناير التالي لانقضاء سنة من : (أ) تاريخ منح العلاوة

(م ١١ — ج ١٩)

السابقة ولا يسرى هذا الحكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمني ، فيما عدا العاملين الذين يعاد تعيينهم وكان أجبرهم في وظيفتهم السابقة يقل عن مربوط الفئة التي أعيد تعيينهم فيها بأكثر من قيمة علاوة من علاوات الفئة ففي هذه الحالة يسرى عليهم حكم الفقرة (٢) (ب) صدور الترقية . (٢) في أول يناير ، لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة .»

ومن حيث أنه ينبغي من هذه الفصول أن المشرع في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه نظم استحقاق العلاوات لمن أعيد تعيينهم في الخدمة تنظيماً مغايراً للتنظيم الذي كان يشتمل عليه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ . فبعد أن كان يسوى بينهم وبين المعينين في الخدمة لأول مرة من حيث استحقاقهم للعلاوة بعد سنتين من التعيين ، أصبح يفرق بين من يعاد تعيينهم دون فاصل زمني وكانوا يتقاضون مرتباتهم لا تقل عن مرتبة مربوط الفئة التي أعيد تعيينهم بها بأكثر من قيمة من علاوات هذه الفئة ، فهؤلاء يمنحون علاواتهم في أول يناير التالي لانقضاء سنتين من تاريخ منح العلاوة السابقة ، أما من عادهم فيمنحون العلاوة في أول يناير التالي لانقضاء سنتين من تاريخ إعادة التعيين . ويثور التساؤل في الحالة المعروضة عن أي القانونين واجب التطبيق .

ومن حيث أنه سبق لهيئة الجمعية العمومية أن رأت بجلستها المنعقدة في ١٤ من يونيو سنة ١٩٧٢ أنه ولئن كان القانون بوجه عام يحكم المراكز القانونية التي يتم تحت سلطانه في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغائه ، فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه ، إلا أن ذلك كله يصحق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ، أما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فمقتضية للقانون الجديد بحكم أثره المباشر ، ومن ثم فإن العلاوات الدورية وهي من الآثار المستقبلية للمراكز القانونية للعاملين أو المرقيين تخضع للقانون الذي تستحق في ظله دون القانون الذي كان قائماً وقت التعيين أو الترقية .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك ، لما كانت الآتية المذكورة قيد أعيد تعيينها في حل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - إلا أنها لم تستحق علاوة دورية إلا في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فان هذا القانون يكون هو الواجب التطبيق على حلتها . ومن ثم و قد كنت تتنازع مرتباً مقداره ١٩ جنيه و ٤١٩ مليم وهو لا يفد عن بدليه مربوط بدرجة . انتهى أعيد تعيينها فيها بأكثر من علاوة من علاوتها كما أن إعادة تعيينها تمت دون فاصل زمني . فانها تستحق أول علاوة دورية لها بعد إعادة تعيينها في أول يناير التالي لأنتصف سنة من تاريخ منحها العلاوة السابقة . واذ كانت علاوتها لسابقة في أول مايو سنة ١٩٧٢ فانها تستحق العلاوة التالية في أول يناير سنة ١٩٧٣ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الآتية تستحق أول علاوة دورية لها بعد إعادة تعيينها في الدرجة السابعة في أول يناير التالي لخمس سنة على منحها العلاوة السابقة أي في أول يناير سنة ١٩٧٣ .

(ملف ٢٩١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الأساس المستفاد من نص المادة ١٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هو استحقاق العلاوة الدورية بانقضاء سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة بمرعاة أول يناير - بانقضاء هذه المدة وانتفاء أسباب الحرمان المقررة قانوناً تستحق العلاوة الدورية ولو تصادف في تاريخ استحقاقها ترقية العامل إلى فئة أعلى - أساس ذلك أن الترقية وقد تمت بعد اكتمال المدة المقررة لاستحقاق العلاوة في الفئة السابقة لا تمثل قانوناً سبباً للحرمان منها .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون

رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنه ينص في المادة ١٨ منه على أن يمنح العامل علاوة دورية طبقاً للنظام المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الأجر نهاية مربوط المستوى وذلك في المواعيد الآتية :

١ — في أول يناير التالي لانقضاء سنه من :

(أ) تاريخ منح العلاوة السابقة ويسرى هذا الحكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمني ٠٠٠ ٠٠٠

(ب) تاريخ صدور قرار الترقية •

٢ — في أول يناير التالي لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة •

ومن حيث أن الأصل الاستفادة من هذا النص هو استحقاق العلاوة الدورية بانقضاء سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، كل ذلك بمراعاة أول يناير ، ومن ثم فإنه بانقضاء هذه المدة وانقضاء أسباب الحرمان المقررة قانوناً تستحق العلاوة الدورية ولو تصادف في تاريخ استحقاقها ترقية العامل الى فئة أعلى ، باعتبار أن الترقية وقد تمت بعد اكتمال المدة المقررة لاستحقاق العلاوة في الفئة السابقة لا تمثل قانوناً سبباً للحرمان منها •

ومن حيث أنه بالتطبيق لما تقدم فإنه وقد انقضت سنة في أول يناير سنة ١٩٧٣ من تاريخ منح العلاوة السابقة للعامل المذكور ، قضيت كلها وهو في الفئة الخامسة ، فإنه يستحق علاوة دورية في هذا التاريخ بالقدر المقرر لهذه الفئة وذلك دون اخلال بحقه في علاوة الترقية للفئة الرابعة التي تستحق له اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٧٣ •

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى استحقاق السيد / ٠٠٠٠ العامل بمحافظة الغربية للعلاوة الدورية المقررة للفئة الخامسة في أول يناير سنة ١٩٧٣ فضلاً عن علاوة الترقية الرابعة •

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

العاملون الذين يرقون طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بعد انقضاء الفترات الزمنية المحددة في المادة الثانية منه يستحقون علاواتهم الدورية طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — أساس ذلك أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ لم يتضمن نصا يقضى بتغيير موعد العلاوة الدورية للمرقين طبقا لأحكامه الا بالنسبة لمن سبق أن طبقت عليهم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، فهؤلاء استثناءهم المشرع بنص صريح وقرر عدم المساس بموعد علاواتهم الدورية — عدم جواز القول بالترقية بين الترقية الحتمية والترقية العادية باعتبار أن الأولى تأخذ حكم التسوية — الترقية الحتمية والترقية العادية يترتب عليها تغيير موعد العلاوة الدورية عملا بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يمنح العامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الاجر نهاية مربوط المستوى وذلك في المواعيد الآتية :

١ — في أول يناير التالي لانقضاء سنة من (١) ٠٠٠٠ (ب) تاريخ صدور قرار الترقية » .

ومؤدى هذا النص أن العلاوة الدورية لا تمنح الا بعد انقضاء سنة من تاريخ الترقية ، بمراجعة أول يناير .

ومن حيث ان السيد/ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ رقى الى الفئة (٥٤٠-١٤٤٠) اعتبارا من ١٥/٩/١٩٧٢ وفقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ لقضائه ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية ، فمن ثم ، ووفقا لنص المادة

(١٨) من قانون مضمّن العاملين المدنيين بالدولة ، لا يستحقّ علاوته الدورية ، إلا في أول يناير التالي لانقضاء سنة من تاريخ هذه الترقية .
أى في أول يناير سنة ١٩٧٤ . ولا يغير من ذلك أن تذكر الترقية للقى حصل عليها في ١٥/٩/١٩٧٣ قد تمت استنادا الى أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ . ظالم أن هذا القانون لم يتضمن نصا يقضى بعدم تغيير موعد العلاوة الدورية للمرتقين وفقا لأحكامه إلا بالنسبة الى من سبق أن طبقت عليه أحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .
فقد جاء نص المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على النحو التالي « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة ، أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين ، أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية . أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ، ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة ، اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة والعاملون الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة ٢٢ من القانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يعتبرون مرققين الى الدرجة الأعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ، لا يغير ذلك من موعد علاوتهم الدورية »
ومفاد هذا النص أن المشرع غيّر في الحكم من حيث أثر الترقية على تغيير موعد العلاوة الدورية بين العاملين الذين سبق انفاذتهم من المادة ٢٢ وقد استثناهم المشرع بنص صريح وقرر عدم المساس بموعد علاوتهم الدورية وبين العاملين الذين يرقون بعد انقضاء الفترات الزمنية المحددة في النص المذكور فان ترقيةهم على هذا النحو تجعل علاوتهم الدورية خاضعة في منحها للقواعد العامة ، أى لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على نحو ما سلف ايضاحه . ولما كانت ترقية الموظف المذكور الى الفئة (٥٤٠ - ١٤٤٠) اعتبارا من ١٥/٩/١٩٧٣ لم تكن مستندة الى سبق انفاذته من نص المادة ٢٢ ، وبهذه المثابة فان علاوته الدورية تخضع في منحها للقواعد العامة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون نظام العاملين المدنيين الحالي . كما لا يؤثر في ذلك أيضا ، القول بالترقية بين الترقية الجمّمية والترقية العادية ، وان الأولى تأخذ حكم التسوية ذلك أن هذه التفرقة لا تجد لها مجالا فيما يتعلق بسيطرة

جهة الادارة وترخصها في اجراء الترقية من عدمه . وأنه فيما عدا ذلك، فإنه سواء كانت الترقية حتمية أو ترقية عادية ، فإن كلا منهما يترتب عليه تغيير موعد العلاوة الدورية عملاً بنص المادة (١٨) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد / ... يستحق علاوته الدورية بعد ترقيته في ١٥/٩/١٩٧٣ الى الفئة (٥٤٠ — ١٤٤٠) اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ .
(ملف ٣/٢٤٢ — جلسة ٨/٥/١٩٧٤)

تاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

احقية العمل الذي بلغ مرتبه نهاية مربوط الدرجة العاشرة أو الخامسة عشرة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في العلاوة الدورية المقرر صرفها في أول يناير ١٩٧٢ بالشروط والاوزاع المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أنه قد حدد الربط المالي للدرجات الواردة به بداية ونهاية وبحيث يبدأ ربط الدرجة العاشرة من ١٠٨ جنيهاً سنوياً وينتهي ربطها عند ٢٢٨ جنيهاً سنوياً بعلاوة سنوية قدرها تسعة جنيهاً كما يبدأ الربط المالي للدرجة الحادية عشرة من ٢٤٤ جنيهاً سنوياً وينتهي ربطها عند ١٨٠ جنيهاً سنوياً بعلاوة سنوية قدرها ستة جنيهاً . وفي ضوء هذا التحديد للربط المالي للدرجات الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون ما كان يجوز منح العامل علاوة دورية تتجاوز نهاية ربط الدرجة المعين فيها وبهذا قضت المادة (٣٥) من القانون سالف الذكر بأن نصت على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام

المادتين ٢٢ و ٣٧ يمنح العامل علاوة دورية كل سنة طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون وبحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ٠٠ » وقد ظل هذا القانون معمولاً به الى أن صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وأصبح نافذ المفعول اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه يبين من استقراء الجداول الملحقه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — المشار اليه أن الجدول الأول قد استحدث نظام المستويات وحدد لكل مستوى ربطاً مالياً كما حدد الفئات الوظيفية التي تندرج فيه ومن ثم فقد حدد الربط المالي للمستوى الثالث من ١٠٨ الى ٣٦٠ جنيتها سنوياً وتندرج فيه الفئة الوظيفية ١٨٠ — ٣٦٠ بعلاوة قدرها ١٢ جنيتها سنوياً والفئة الوظيفية ١٤٤ — ٣٦٠ بعلاوة قدرها ٩ جنيتها سنوياً والفئة الوظيفية ١٠٨ — ٣٦٠ بعلاوة قدرها ٩ جنيتها سنوياً — ووفقاً للجدول الثاني الملحق بهذا القانون فقد أدرجت الدرجتان المباشرة والحادية عشرة في الفئة الوظيفية (١٠٨ — ٣٦٠) وكان موقعهما المستوى الثالث .

ومن حيث أن المادة (١٨) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر تنص على أن « يمنح العامل علاوة دورية طبقاً للنظام المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الاجر نهاية مربوط المستوى ٠٠ » كما تنص المادة (٨٥) على أن « يمنح العاملون الذين يستحقون علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٧٢ طبقاً لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة هذه العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٢ بفئة العلاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية طبقاً لاحكام هذا القانون » .

ويمنح العاملون الذين يستحقون أول علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٧٣ طبقاً لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هذه العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٣ بفئة العلاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية طبقاً لاحكام هذا القانون . وتنص المادة (٨٨) من هذا القانون على أن « يمنح العامل العلاوة الدورية المحددة قرين الفئة الوظيفية التي يشغلها فلذا وصل أجره قبل منحه العلاوة الى بداية ربط كل من الفئات

الوظيفية الاعلى في ذات المستوى منح العلاوة المقررة للفئة الوظيفية الأعلى حتى ولو لم تتم ترقيته الى هذه الفئة كل ذلك بشرط الا يتجاوز نهاية مربوط المستوى » .

ومؤدى النظام القانونى للعلاوات الدورية الذى أتى به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة أنه يحق لكل من يشغل احدى الفئات الوظيفية المحددة بالجدول الملحق بهذا القانون أن يحصل على العلاوة في المواعيد القانونية طالما أن ذلك في حدود الربط المالى للمستوى الوظيفى الذى يشغل احدى فئاته الوظيفية وهو ما اصطلح على تسميته بنظام اطلاق العلاوات الدورية الذى لم يكن يعرفه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فان العامل الذى وصل مرتبه الى نهاية ربط الدرجة العاشرة (٢٢٨ جنيتها سنويا) في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — يستحق العلاوة الدورية المقررة للفئة الوظيفية التى وصل اليها راتبه وهى الفئة ١٨٠ — ٣٦٠ المقرر لها علاوة دورية مقدارها ١٢ جنيتها سنويا بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط المستوى الثالث وقدره ٣٦٠ جنيتها سنويا .

كما ان العامل الذى كان يشغل وظيفة من الدرجة الحادية عشرة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبلغ مرتبه نهاية مربوط هذه الدرجة وهو ١٨٠ جنيتها سنويا — يمنح العلاوة الدورية المقررة للفئة الوظيفية التى وصل اليها راتبه وهى الفئة ١٨٠ — ٣٦٠ جنيتها سنويا وعلاوتها الدورية ١٢ جنيتها سنويا وذلك بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط المستوى الثالث .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين الذين بلغت مرتباتهم نهاية ربط الدرجتين العاشرة والحادية عشرة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه — للعلاوة الدورية المقرر صرفها في أول يناير سنة ١٩٧٢ بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

العلالة الدورية التي حل موعدها في أول يناير سنة ١٩٧٢ تكون من حق كل موظف موجود بالخدمة في هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٨٥) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يمنح العاملون الذين يستحقون علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٧٢ طبقا لاحكام انقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة هذه العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٢ بفئة العلاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية طبقا لاحكام هذا القانون .

ويمنح العاملون الذين يستحقون أول علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٧٣ طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هذه العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٣ بفئة العلاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية طبقا لاحكام هذا القانون » .

ومفاد هذا النص ان المشرع قد عدل القواعد التي كانت تنظم مواعيد استحقاق العلاوات الدورية التي كانت تمنح للعاملين طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي كان محدد لها أول مايو من كل عام فاصبح ميعاد منحها طبقا للحكم الذي تضمنته المادة (٨٥) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه هو أول يناير سنة ١٩٧٢ أو أول يناير سنة ١٩٧٣ حسبما نصت المادة (٨٥) سالفة الذكر .

ومن حيث ان الاصل ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أى وقت ومرد ذلك الى ان الموظفين

يسرى تبني المرافق الحماية وإذا يجب أن يخضع نظامهم القانوني التعديل والتغيير وفقا لاحتياجات المصلحة العامة وبهذه المناسبة فإن التنظيم الجديد يسرى بأمر حال على الموظف من تاريخ العمل به وإذا ورد النص المتحدث بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه معدلا مواعيد منح العلاوات الدورية التي كان مقررا صرفها في أول مايو سنة ١٩٧٢ طبقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقضى التعديل الجديد يجعل موعد منح هذه العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٢ فإن هذا الحكم يسرى على كل موظف موجود بالخدمة في هذا التاريخ .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن العلاوة التي حل موعدها في أول يناير سنة ١٩٧٢ تكون من حق العاملين المذكورين لوجودهما بالخدمة في هذا التاريخ .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى احقية كل من السيدين
٠٠٠٠ / ٠٠٠٠ في العلاوة الدورية التي حل موعدها في أول يناير سنة
٠١٩٧٢ .

(ملف ٢٨٣/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

تحديد فئة العلاوة الدورية للعامل الذي يشغل وظيفة مدير عام اذا وصل مرتبه الى أول مربوط وظيفة وكيل وزارة — فئة العلاوة الدورية تظل ثابتة لا تتغير حتى يصل العامل الى نهاية الربط المالي لهذه الوظيفة مادام شاغلا لها ولم يرق الى الوظيفة التي تعلوها — أساس ذلك أن وظائف مدير عام ووكيل وزارة والوكيل الأول وان ورد ربطها المالي تحت خانة المستويات دون الفئات الا أنها لم تدرج ضمن أى من المستويات الثلاثة التي تضمنها الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهو ما يقطع بأن هذه الوظائف تخرج عن نطاق المستويات وما يندرج داخلها من فئات ومن ثم لا يفيد شاغلها من

القاعدة التي نيل بها الجدول المذكور بحيث نظل فئة علاوته الدورية ثابتة حتى يرقى الى وظيفة أعلى .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أن الجدول رقم (١) الملحق به ذيل بقاعدة تنص على أن « يمنح العامل العلاوة الدورية المحددة قرين الفئة الوظيفية التي يشغلها فاذا وصل أجره قبل منحه العلاوة الى بداية ربط كل من الفئات الوظيفية الأعلى في ذات المستوى ، منح العلاوة المقررة للفئة الوظيفية الأعلى ولو لم تتم ترقيقته الى هذه الفئة ، كل ذلك بشرط ألا يتجاوز نهاية مربوط المستوى » .

ويتضح من هذا النص أن مناط تطبيقه على العامل هو أن يكون شاغلا لاحدى الفئات الوظيفية المندرجة في نطاق أحد المستويات ، التي تضمنها الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، فاذا وصل أجره بداية ربط الفئة الأعلى داخل ذات المستوى منح العلاوة الدورية بالقدر المقرر للفئة الأدنى ، ومن ثم فان العامل لا يفيد من هذه القاعدة اذا كان يشغل وظيفة لا تمثل فئة داخل احد المستويات، وتستقل بوضعها باعتبارها مستوى قائما بذاته ، أو تخرج أصلا من نطاق المستويات التي تضمن بيانها الجدول السالف الذكر .

ومن حيث أنه بمطالعة الجدول المشار اليه يبين أن وظائف مدير عام ووكيل وزارة والوكيل الاول ، وان ورد بيان ربطها المالى تحت خانة المسنويات دون الفئات الا أنها لم تدرج ضمن أى من المستويات الثلاثة تضمنها الجدول وهو ما يقطع بأن هذه الوظائف تخرج أصلا عن نطاق المسنويات باعتبارها وظيفة قائمة بذاتها لا يجمعها غيرها أى مستوى من المستويات التي نص عليها الجدول المشار اليه ، وينتفى عنها تبعا لذلك وصف الفئة ، ولا يفيد شاغلها من القاعدة التي ذيل بها الجدول المذكور بحيث تظل فئة علاوته الدورية ثابتة لا تتغير حتى يرقى الى وظيفة أعلى وهذا هو ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بتطبيق القاعدة السالفة الذكر على من يشغل وظيفة المدير العام من قبيل القياس على اعتبار أنها في حكم الفئات وذلك بالنظر الى أنها ذات مربوط متدرج شأنها في ذلك شأن وظيفة وكيل وزارة التي تعلو عليها ، وأن الوظيفتين تختلفان في بداية الربط وتتماثلان في نهايته ؛ ذلك أن المسلم هو امتناع القياس مع وجود النص ، وإذا كان الجدول رقم (١) الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يعتبر جزءاً من هذا النص ، ويمثل نصاً من نصوصه ، ومن ثم فإنه يتمتع أعمال هذا القياس ، وقد قضت أحكام هذا الجدول باعتبار كل من وظيفة مدير عام ووكيل وزارة والوكيل الأول ، وظيفة قائمة بذاتها تخرج عن نطاق نظام المستويات والفئات أصلاً عن ما سلف بيانه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد ما خضلت اليه فتاوها السابقة من أن من يشغل وظيفة مدير عام تظل فئة علاوته الدورية ثابتة لا تتغير حتى يصل الى نهاية الربط المالى لهذه الوظيفة مادام شاغلاً لها ولم يرق الى الوظيفة التي تعلوها .

(ملف ٢٢٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩/٩/١٩٧٣)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يحدد يناير التالى لمضى عامين على التعيين موعداً لاستحقاق المصن لأول مرة العلاوة الدورية - التى بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعمول به من ١/٨/١٩٧٨ الذى قرر استحقاق العلاوة فى يناير التالى لمضى عام واحد على التعيين - مقتضى أعمال الاثر المباشر للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . منح كل من مضى على تعيينه عام علاوة دورية فى أول يناير ١٩٧٩ - تطبيق .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة كانت تنص على أن « يمنح العامل علاوة دورية طبقاً

للمنظم المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الأجر نهاية مرسوم
المستوى وذلك في المواعيد الآتية :

.....

٢ - في أول يناير التالي لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق
بـ «خدمة لأول مرة» .

وقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين
بإدارة وقضى في المادتين الثانية والثالثة من مواد إصداره بالنسبة
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والعمل بأحكامه اعتباراً من ١/٧/١٩٧٨
ونص في المادة ٤١ على أن : « يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة
لدرجة التي يشغلها طبقاً لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق بحيث
لا يجاوز نهاية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة .

ويستحق العلاوة الدورية في أول يناير التالي لانقضاء سنة من
تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة » .

وبين مما تقدم أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان يحدد يناير
التالي لمضى عامين على تعيين موعداً لاستحقاق المعين لأول مرة للعلاوة
الدورية وأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . المعمول به اعتباراً من
١/٧/١٩٧٨ ألغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وقرر استحقاقه لها في
يناير التالي لمضى عام واحد على التعيين . ومن ثم فإن مقتضى أعمال
القانون الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأن يناير منح كل من مضى
على تعيينه عام علاوة دورية في أول يناير سنة ١٩٧٩ أعمالاً للقاعدة
المبررة به والتي تستحق من يناير من كل عام . ولا وجه للقول بمنح من
لم يكمل عامين وأكمل عام في أول يناير سنة ١٩٧٨ علاوة دورية من
سنة ١٩٧٨ من ١/٧/١٩٧٨ لوقوع الأجل الأول في المجال الإزمي
لأعمال أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذي كان يشترط مضى عامين
على التعيين لاستحقاق العلاوة الدورية وليكون التاريخ الثاني وليس هو
الموعود المحدد في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لمنح العلاوة الدورية .

وبناء على ذلك لا يستحق العاملات المهنات بديوان عام الوزارة في

١٨/١٢/١٩٧٦ علاوة دورية في ١/١/١٩٧٨ لعدم مضي عامين على تعيينهن في هذا التاريخ الذي يدخل في المجال الزمني لأعمال احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كما لا يجوز صرف تلك العلاوة لهن في ١/٧/١٩٧٨ لأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حدد هذا التاريخ موعدا للعمل بأحكامه وليس موعدا لاستحقاق العلاوة الدورية وعلى ذلك فان العلاوة الدورية تستحق لهن في ١/١/١٩٧٩ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى النوى والتشريع الى استحقاق العاملات المعينات في ١٨/١٢/١٩٧٦ - العلاوة الدورية في ١/١/١٩٧٩ .

(غتوى ٢١٨ في ٢/٢١ / ١٩٨٠)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

— العلاوة التشجيعية لا تخرج عن كونها علاوة تستحق بفئة العلاوة الدورية فاذا استحقها العامل فانها تدخل في حساب مرتبه وتصبح جزءا منه شأنها شأن العلاوة النورية — الاثر المترتب على ذلك ؛ اذا بلغ العامل بالعلاوة التشجيعية نهاية الاجر المقرر للوظيفة التي يشغلها فان مرتبه يقف عند الحد الاقصى للدرجة ولا يحق له تجاوزه — لاينال من القاعدة المتقدمة ما نص عليه المشرع في المادة ٥٢ من استحقاق العلاوة التشجيعية ولو كان العامل قد تجاوز نهاية الاجر المقرر للوظيفة — أساس ذلك : نص المادة ٥٢ مقصور على الحالة التي ورد بها وهي استحقاق العلاوة التشجيعية ولو تجاوز العامل نهاية الاجر ولا يمتد حكمه الى استحقاق العامل علاوة دورية بعد تجاوزه نهاية الاجر نتيجة منحه علاوة تشجيعية .

ملخص الفتوى :

باستعراض القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة يبين ان المادة ٤١ منه تنص على ان « يستحق العامل

العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التى يشغلها طبقا لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق بحيث لا يتجاوز نهاية الاجر المقرر لدرجة وظيفته ٥٠٠٠ . كما تنص المادة (٥٢) من هذا القانون على أنه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الاجر المقرر للوظيفة وذلك طبقا للاوضاع التى تقررها وبمراعاة ما يأتى : ١ - ٥٠٠٠ ٥٠٠٠ . ولا يمنح منح هذه العلاوة من استحقاق العلاوة الدورية فى موعدها ٥٠٠٠ ٥٠٠٠ » ومنهوم ما تقدم ان العلاوة التشجيعية وان جاءت بالفصل السابع الخاص بالحوافز والرعاية الصحية والاجتماعية كأحد صور الحوافز، الا أنها لا تخرج عن كونها علاوة تستحق بغئة العلاوة الدورية فاذا ما استحقها العامل فانها تدخل فى حساب مرتبه وتصبح جزءا لا يتجزأ منه شأنها فى ذلك شأن العلاوات الدورية وترتبط على ذلك فاذا بلغ العامل بالعلاوة التشجيعية نهاية الاجر المقرر للوظيفة التى يشغلها ، فان مرتبه يقف عند الحد الاقصى للدرجة ولا يحق ان يتجاوز .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ، ان الشارع - فى القانون المشار اليه - قضى باستحقاق العامل للعلاوة التشجيعية - متى توافر فى شأنه شرائط استحقاقها ولو كان قد تجاوز نهاية الاجر المقرر للوظيفة - ذلك ان هذا النص مقصور على الحالة التى ورد بها وهى استحقاق العلاوة التشجيعية ولو تجاوز العامل نهاية الاجر فلا يمتد هذا الحكم الى استحقاق علاوة دورية بعد تجاوز نهاية الاجر .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم ، فانه لما كان الثابت ان العامل المعروضة حالته قد تجاوز مرتبه - بعد منحه العلاوة التشجيعية فى ١٨/٥/١٩٨٢ نهاية ربط الدرجة الاولى التى يشغلها بمقدار الزيادة المقررة فى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ فانه - من ثم - لا يستحق العلاوة الدورية المقررة له فى ١/٧/١٩٨٢ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم

استحقاق العامل المروضة حالته للعلاوة الدورية المستحقة اعتبارا من
١٩٨٢/٧/١ •

(ملف ٩٥٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١/٤)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

العامل الذي تتم ترقيته خلال عام ١٩٧٥ وفقا لأحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يستحق العلاوة الدورية المقررة في ١/١/١٩٧٦
أعمالا لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة وذلك بصرف النظر عن الحظر المخصوص عليه في الفقرة
(ج) من المادة الثانية من مواد اصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين
المدنيين بالدولة والقطاع العام - أساس ذلك •

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بتصحيح أوضاع العاملين تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق
القانون المرافق : - ٥٥٥ (ج) استحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦
لمن يرقى الى أكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لأحكام القانون المرافق
إذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الأقل من علاوات
الفئة التي يرقى اليها ٥٥٥ » •

ومفاد هذا النص أن العامل الذي يرقى طبقا لأحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى أكثر من فئة ويزيد مرتبه نتيجة لذلك بمقدار
علاوتين دوريتين من علاوات الفئة الأخيرة المرقى اليها ، يحرم من علاوة
١/١/١٩٧٦ ، ومن ثم فإن هذا الحظر يفترض ابتداء استحقاق العامل
لتلك العلاوة طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها بالمادة ١٨ من القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الساري خلال فترة
العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك لأن هذا الاستحقاق لازم

حتى يصح القول بحرمان العامل من العلاوة . ولما كان الاستحقاق أمر سابق على الحرمان المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه لا يسوغ استنتاج الاستحقاق من مفهوم مخالفة حكم هذه الفقرة لأنه لن يفيد حتما استحقاق العامل العلاوة عند تخلف شروط حرمانه منها وفقا لحكمها إذ قد لا تستحق العلاوة لعدم توافر شروط منحها وفقا للقواعد العامة وبالتالي لا يجد حكم الفقرة (ج) سالف الذكر مجالا لأعماله . ومرد ذلك أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم يضع نظاما متكاملًا للعلاوات الدورية التي تستحق بعد اجراء الترقيات وفقا لأحكامه وإنما وضع عليها قيودا خاصة انصبت كلها على تدرج مرتب العامل في الفترة التي ترصد اليها تسوية حالته طبقا له — أي في الفترة السابقة على ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون وامتد بعضها استثناء الى الفترة التالية لهذا التاريخ كما هو الحال في القيد الوارد بالفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد اصداره لذلك لا يجوز استنباط استحقاق العامل للعلاوة التي يحل أجلها في ١/١/١٩٧٦ من مفهوم مخالفة حكم هذه الفقرة .

ولما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المحنين بالدولة الساري في فترة العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن «يمنح العامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الأجر نهاية مربوط المستوى وذلك في المواعيد الآتية :

١ — في أول يناير التالي لانقضاء سنة من :

(١) (ب) تاريخ صدور قرار الترقية ... » فإن العامل الذي يرقى خلال عام ١٩٧٥ لا يستحق علاوة دورية في ١/١/١٩٧٦ لعدم مرور عام على ترقيته في هذا التاريخ .

وعليه لما تقدم فإنه لما كان السادة المعروضة حالهم قد رقبوا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خلال

عام ١٩٧٥ فانهم لا يستحقون علاوة دورية في ١/١/١٩٧٦ ، ولا وجه للقول باستحقاق أى منهم لها على أسس مفهوم مخالفة حكم الفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للأسباب السابق ذكرها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العاملين المعروضة حالاتهم الذين تمت ترقيةهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خلال عام ١٩٧٥ لا يستحقون علاوة دورية في ١/١/١٩٧٦ اعمالا للقواعد العامة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

(ملف ٨٦/٤/٨١١ - جلسة ١٩/٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - البند (د) من المادة « (١٦) » من القانون المذكور المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ - خص المشرع شاغلي الفئة الثالثة بحكم خرج به عن الأصل المقرر في الفقرة (د) من اشتراط الا يتجاوز تدرج مرتب العامل بالعلاوات بداية ربط الفئة الوظيفية التالية لفئة التي يستحق الترقية اليها - تدرج مرتباتهم بالعلاوات الدورية حتى تصل الزيادة في مرتباتهم الى علاوتين اعلى من أول مربوط الفئة الثانية - تغير فئة العلاوة الدورية تبعاً لتاريخ استحقاقها الذي قد يقع في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن : « يعتبر من

أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المراحل الكلية المجددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . فإذا كان العامل قد رقى فعلاً في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها إلى هذا التاريخ » وأن البند (د) من المادة (١٦) من ذات القانون محلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تخضع الترقّيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية (أ) (د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية إليها . ولا يسرى حكم هذه الفقرة على العاملين من شاغلي الفئة الثالثة الذين ردت أقدميتهم فيها إلى تاريخ استحقاقهم الترقية بالمدد المقررة بالجدول المرفقة بهذا القانون فتدرج مرتباتهم بالعلاوات الدورية بشرط ألا تتجاوز الزيادة علاوتين زيادة عن أول ربط الفئة الثانية ولا تصرف الفروق المالية الناتجة عن هذا التدرج إلا اعتباراً من ١/١/١٩٧٨ » .

وبين مما تقدم أن المشرع مراعاة منه أن شاغلي الفئة الثالثة لم يفيدوا من أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين سوى مجرد رد أقدمياتهم في تلك الفئة إلى تاريخ استحقاقهم الترقية للفئة الأعلى ، خصم بحكم خرج به عن الأصل المقرر في الفقرة (د) من المادة (١٦) من القانون من اشتراط ألا يتجاوز تدرج مرتب العامل بالعلاوات بداية ربط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية إليها ، فقهى بأن تدرج مرتباتهم بالعلاوات الدورية حتى تصل الزيادة في مرتباتهم إلى علاوتين أعلى من أول مربوط الفئة الثانية .

وحيث أنه ولئن كانت فئة العلاوة الدورية المقررة لشاغلي الفئة الثالثة طبقاً لجدول المرتبات المرفق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي أربعة جنيهات شهرياً ، ولم تتغير هذه الفئة في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ إلا أن الجدول رقم (١) المرفق به قد ذيل بقاعدة مستحدثة نصت على أن « يمنح

العامل العلاوة الدورية المحددة قرين الفئة الوظيفية التي يشغلها ،
فاذا وصل أجره — قبل منحه العلاوة الى بداية ربط كل من الفئات
الوظيفية الأعلى في ذات المستوى ، منح العلاوة المقررة للفئة الوظيفية
الأعلى حتى ولو لم تتم ترقيته الى هذه الفئة ، كل ذلك بشرط
ألا يتجاوز نهاية مربوط المستوى ٠٠٠٠ » وأنه اعمالا لحكم هذه القاعدة
التي تقضى بتغير فئة العلاوة الدورية تبعا لبلوغ الراتب قبل منح العلاوة
بداية ربط الفئة الوظيفية الأعلى مع مراعاة شرط اتحاد المستوى ،
تمنح العلاوة بالفئة المقررة للفئة الوظيفية الأعلى (خمسة جنيهات) ،
وعليه فانه ببلوغ راتب شاغلي الفئة الثالثة بداية ربط الفئة الثانية ،
يمنح العلاوتين المقررتين زيادة على أول هذا الربط بواقع أربعة جنيهات
أو خمسة جنيهات شهريا تبعا لتاريخ استحقاقها ضمن تدرج المرتب
بالتسوية . فان وقع هذا التاريخ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ منحت العلاوة بفئة أربعة جنيهات ، وان حل موعدها في
ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ استحقها العامل بفئة خمسة جنيهات .
ومرجع ذلك أن استحقاق العلاوة الدورية هو مركز قانوني ينشأ للعامل
بحلول ميعاد الاستحقاق وانقضاء المانع ، يتعين أن يحكمه القانون
السابق وقت حلول هذا الميعاد .

ولا يغير من هذا النظر القول بأن مؤداه أن يكون العامل الذي
يبلغ راتبه الحد الأقصى للتدرج في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
وهو الأقدم أسوا حالا من زميله الأحدث الذي يبلغ راتبه أقصى التدرج
في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ذلك أن نقص قيمة العلاوة
في هذه الحالة انما ينتج عن التطبيق السليم للقواعد القانونية السارية
في المجال الزمني الذي ارتدت اليه الأقدمية أو تمت فيه الترقية ، وطالما
أن التدرج يتم في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فان فئة العلاوة تتحدد
طبقا لأحكامه ، ويكون مطابقا لأحكام القانون ما قرره الجهاز المركزي
للمحاسبات في مناقضته المشار إليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
أن قيمة كل علاوة من العلاوتين المضافتين الى بداية ربط الفئة الثانية
للعاملين من شاغلي الفئة الثالثة الذين ردت أقدمياتهم فيها الى تاريخ
استحقاقهم الترقية طبقا لقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين
بلدولة والقطاع العام ، تتحدد بحسب الفئة المقررة لها في القانون
السارى وقت استحقاقها .

(ملف ٥٤١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٢/٤)

الفصل الثاني

علاوة ترقية

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

العامل الذي يرقى من الفئة الدنيا الى الفئة الوسطى داخل نفس المستوى ويكون راتبه قد وصل قبل الترقية الى بداية ربط الفئة العليا في المستوى المرقى فيه يمنح علاوة الترقية المقررة للفئة التي وصل راتبه الى بداية مربوطها - العامل الذي يشغل وظيفة مدير عام تظل فئة علاواته الدورية ثلثة لا تتغير حتى يصل الى نهاية الربط المالي لهذه الوظيفة .

ملخص الفتوى :

أنه فيما يخص بتحديد فئة علاوة الترقية للعامل الذي وصل مرتبه قبل الترقية الى بداية ربط الفئة الوظيفية الأعلى من الفئة المرقى اليها - فان الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة قسم الوظائف فيما عدا وظائف الادارة العليا الى ثلاثة مستويات ، وجعل لكل مستوى ربطا ماليا له بداية ونهاية، ثم قسم كل مستوى الى ثلاث فئات وظيفية لكل منها بداية أما نهايتها فهي بذاتها نهاية المستوى ، ولكل فئة وظيفية داخل المستوى علاوة دورية خاصة بها .

وتنص القاعدة الملحقة بالجدول المشار اليه على أن « يمنح العامل الملاوة الدورية المحددة قرين الفئة الوظيفية التي يشغلها ، فاذا وصل أجرة - قبل منحه العلاوة - الى بداية ربط كل من الفئات الوظيفية الأعلى في ذات المستوى منح العلاوة المقررة للفئة الوظيفية الأعلى حتى ولو

لم تتم ترقيقته الى هذه الفئة ، كل ذلك بشرط ألا يتجاوز نهاية مربوط المسوى » .

وطبقا لهذه القاعدة فإن شأغل أدنى الفئات الوظيفية في مستوى معين يمنح علاوته الدورية بفئة العلاوة المقررة للفئة الوظيفية الأعلى داخل نفس المستوى إذا وصل مرتبه الى أول مربوطها ولو لم تتم ترقيقته الى هذه الفئة الأعلى . وحيث أنه فيما يختص بفئة علاوة الترقية المستحقة لمن وصل مرتبه قبل الترقية الى ربط الفئة الوظيفية العليا داخل نفس المستوى ، فلتن كان الأصل وفقا لنص المادة ١٧ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنه يتعين مسح المرقى بداية مربوط الفئة الوظيفية المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر . الا أنه لا يمكن تطبيق هذا الأصل على اطلاقه الا في الأحوال العادية التي لا يكون فيها مرقب المرقى قد وصل الى بداية مربوط الفئة الأعلى من الفئة المرقى اليها داخل المستوى الوظيفي الذي شغله ، فاذا كان مرتبه قد وصل الى قدر جعله مستحقا لعلاوة دورية بفئة أعلى من فئة العلاوة الدورية المقررة للفئة التي رقى اليها وذلك اعمالا لنص القاعدة الملحقه بالجدول رقم (١) المشار اليه ، فإنه يتعين منح هذا العامل علاوة الترقية بذات فئة العلاوة الدورية التي استحقها وفقا لحكم تلك القاعدة نظرا لأنها أكبر من علاوة الفئة التي رقى اليها ، ومن البديهي ألا تكون علاوة الترقية أقل من فئة العلاوة الدورية التي يستحقها العامل وفقا لحكم القاعدة المشار اليها .

وحيث أنه فيما يختص بالاستفسار المتعلق بتحديد فئة العلاوة الدورية المقررة لمن يشغل وظيفة مدير عام اذا وصل مرتبه الى أول مربوط وكيل وزارة ، فإنه يبين من الاطلاع على الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنه أفرد لوظائف الادارة العليا وضعا خاصا فوضع في خانة المستويات ثلاث وظائف هي : مستازة (وكيل أول) وعليا (وكيل وزارة) ومدير عام ، ولقد حدد الربط المالى السنوى للوظيفة الأولى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيها ، وللوظيفة الثانية بـ ١٤٠٠/١٨٠٠ جنيها وللوظيفة الثالثة بـ ١٣٠٠/١٨٠٠ جنيها ، وجاءت خانة الفئات الوظيفية

بالجدول رقم (١) المشار اليه خالية من أية بيانات فيما يختص بهذه الوظائف ، أما خانة العلاوة السنوية فانه ورد بها قرين الوظيفة الأولى عبارة « ربط ثابت » وقرين الثانية ٧٥ جنيتها وقرين الثالثة ٧٢ جنيتها .

وحيث أنه يتضح مما تقدم أن المشرع جعل كل وظيفة من وظائف الإدارة العليا مستوى قائما بذاته ولم يجعل من كل منها مجرد فئة وظيفية داخل مستوى واحد يضم وظائف الإدارة العليا كلها ، ومؤدى ذلك أن كل مستوى من هذه الوظائف يستقل بعلاوته السنوية ولا تسرى في شأنه القاعدة الملحقه بالجدول رقم (١) التي تقتضي بمنح العامل العلاوة الدورية بفئة العلاوة المقررة للفئة الأولى داخل نفس المستوى إذا كان مرتبه قد وصل الى بداية مربوطها ، وإنما يقتصر أعمال هذه القاعدة على المستويات الثلاثة الأخرى الواردة في الجدول المشار اليه حيث ينقسم كل مستوى منها الى ثلاث فئات وحددت لكل فئة العلاوة الدورية المقررة لشاغلها .

وحيث أنه لما تقدم فان من يشغل وظيفة مدير عام تظل فئة علاواته الدورية ثابتة لا تتغير حتى يصل الى نهاية الربط المالي لتلك الوظيفة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلي :

أولاً — أن العامل الذى يرقى من الفئة الدنيا الى الفئة الوسطى داخل نفس المستوى ويكون راتبه قد وصل قبل الترقية الى بداية ربط الفئة العليا في المستوى المرقى فيه — يمنح علاوة الترقية المقررة للفئة التى وصل راتبه الى بداية مربوطها .

ثانياً — أن من يشغل وظيفة مدير عام تظل فئة علاواته الدورية ثابتة لا تتغير حتى يصل الى نهاية الربط المالي لهذه الوظيفة .

(ملك ٢٩٤/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)

قاعدة رقم (١٢١)

المادة :

علوة ترقية — عدم استحقاقها للعامل الذي سحبت ترقية وأعتبر
مصنفا تعيينا جديدا في ذات الدرجة التي سبق ترقية اليها .

ملخص الفتوى :

أصدرت وزارة التربية والتعليم كتابها رقم ١٥٤٩ بتاريخ ١٩ من
سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن الحاصلين على المؤهلات الآتية :

- ١ — الدراسات التكميلية نظام السنتين .
- ٢ — دبلوم المعلمين والمعلمات الراقية (البعثات الداخلية) .
- ٣ — دبلوم المعلمين والمعلمات الفرنسية .

٤ — دبلوم المدارس الصناعية الثانوية (الذين يعملون في المدارس
الصناعية) . . وتضمن هذا الكتاب تعليمات الى جميع المناطق والمديريات
التعليمية بتعيين الحاصلين على تلك المؤهلات في سنوات ١٩٦١ و ١٩٦٢
و ١٩٦٣ والذين يشغلون الدرجة الثامنة الفنية المتوسطة على الدرجة
السابعة الفنية المتوسطة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ وذلك توحيدا
للاقدمية بين الجميع . . وفي ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ اعتمدت الوزارة
حركة ترقية بالادمية المطلقة شملت بعض الحاصلين على تلك المؤهلات
من عينوا في الدرجة الثامنة الفنية حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ . ولما
كان التعيين في الدرجة السابعة لم كان عين في الدرجة الثامنة طبقا
لتعليمات الوزارة سالفة الذكر محدد له يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ ،
أى بعد تاريخ الترقية التي تمت في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فقد
رأت الوزارة استبعاد من شملتهم الترقية من هذا التعيين ، غير انهم
تظلموا من هذا الوضع وطالبوا باعتبار ترقيةهم الى الدرجة السابعة
بمناوبة تعيين لهم في هذه الدرجة حتى يستفيدوا من زيادة اعانة غلاء

المعيشة مثل من عينوا في أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ . وقد استطلعت الوزارة رأى حيوان الموظفين في هذا الشأن ، فأفاد بأن هؤلاء الموظفين ، وإن كانوا قد رفقوا الى الدرجة السابعة ، إلا أنه يجب تعيينهم في هذه الدرجة ، مع جواز النظر في ضم مدة خدمتهم السابقة ، مع مراعاة ألا يكون قرار الترقية قد تضمن .

وبتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٦٤ وافقت الوزارة على اعتبار من شملتهم الترقية بالادخمية المطلقة الى الدرجة السابعة الفنية المتوسطة في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ معينين تعيينا جديدا في هذه الدرجة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ مع ضم مدة الخدمة السابقة في الدرجة السابعة المرقين اليها على أن يقدم كل منهم طلبا كتابيا بذلك .

وقد استقرت بعض مديريات التربية والتعليم عما إذا كان المرتب الذى يعين به أفراد هذه الفئة هو المرتب الذى حصلوا عليه بعد إضافة علاوة الترقية نتيجة للترقيات التى تمت في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، أم هو المرتب الاصلى بدون هذه العلاوة ، فاستطلعت الوزارة رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة حيث انتهى الامر الى صدور فتوى من اللجنة الاولى للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٦٧ باحقية العاملين المذكورين في احتفاظهم بمرتباتهم التى كانوا يتقاضونها قبل اعادة تعيينهم .

وقد احتفظت المديريات التعليمية بتنفيذ هذه الفتوى ، فقام بعضها بتنفيذها على أساس أحقية العاملين المذكورين في علاوة الترقية ، في حين رأت بعض المديريات عكس ذلك ، كما استطلعت منطقة التربية والتعليم بغرب الاسكندرية رأى ادارة الفتوى للجهازين المركزي للتنظيم والادارة والمحاسبات في هذا الشأن ، فأفادت بفتواها الصادرة في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ أنها ترى تسوية حالة العاملين المذكورين على أساس عدم أحقيتهم لعلاوة الترقية التى منحت لمن رقى في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن العاملين المذكورين رفقوا الى الدرجة السابعة الفنية

المتوسطة بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، وبناء على تظلمات قدموها اعتبرتهم الوزلة معينين تعيينا جديدا في الدرجة السابعة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ولا شك في أن هذا القرار الأخير الصادر بالتعيين يتضمن في الوقت ذاته سحب قرارات الترقية التي سبق صدورها في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، فذلك هو المستفاد مما قررت الوزلة من اعتبار من شملتهم الترقية الى الدرجة السابعة الفنية معينين تعيينا جديدا في هذه الدرجة ، ومعناه سحب قرار الترقية بحيث يعود العامل الى شغل الدرجة الثامنة ثم يعين تعيينا جديدا في الدرجة السابعة ، والقول ببقاء قرار الترقية قائما رغم صدور قرار اعادة التعيين ، يؤدي الى أن يعين في الدرجة السابعة من يشغل الدرجة السابعة فعلا ، وهو وضع — فضلا عن كونه غير معقول — يرتب انعدام قرار التعيين لانعدام محله ، ومن ثم فإن الامر لا يستقيم — قانونا ومنطقا — الا مع اعتبارا قرارات الترقية مسحوة بقرارات اعادة التعيين .

ومن حيث ان سحب القرار الاداري مؤداه الغاء هذا القرار باثر رجعي بحيث يعتبر وكأنه لم يوجد أصلا ، فلا تترتب عليه أية مراكز قانونية في الماضي أو بالنسبة الى المستقبل ، ومن ثم فإن قرارات الترقية التي صدرت في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ وتقرر سحبها بعد ذلك باعادة التعيين ، لا تترتب عليها أي أثر مما يرتبه القانون على صدور قرار بالترقية ، وبالتالي لا يستحق العاملون المذكورون علاوة الترقية وانما تسوى حالاتهم بعد اعادة تعيينهم في الدرجة السابعة الفنية على أساس اغفال ترقياتهم السابقة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز منح العاملين المذكورين بعد أن عيد تعيينهم في الدرجة السابعة الفنية المتوسطة علاوة الترقية الى هذه الدرجة التي تمت في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

ادارات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة والهيئات العامة التي تمارس نشاطا اقتصاديا — اعضاء هذه الادارات الذين عينوا بالقرارين الجمهوريين رقمى ١٩٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ١٠٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ثم شغلهم لوظائف مديرى هذه الادارات ونوابهم ومراقبى الحسابات بطريق التصيين المبدا — لا محل للقول بان من عين منهم فى فئة أعلى من الفئة التى كان يشغلها وفى ذات الجهة يمنح علاوة نرقية طبقا للمادة ١٢ من لائحة نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ينص فى المادة ٢ منه على أن « تنشأ بكل مؤسسة أو هيئة من المؤسسات العامة أو الهيئات العامة المشار إليها فى المادة السابقة (الهيئات التى تمارس نشاطا اقتصاديا) — ادارة تختص بمراقبة حسابات المؤسسة أو الهيئة وما يتبعها من شركات ومنشآت وجمعيات تعاونية ومخصص ميزانياتها ومراكزها المالية وحساباتها الختامية ٠٠٠ » كما تنص المادة ٧ من هذا القانون على أن يعين مديرو الادارات ونوابهم ومراقبو الحسابات بقرارات جمهورية بقاء على اقتراح رئيس الجهاز المركزى للحسابات » . واعمالا لهذين النصين صدر القراران الجمهوريان رقما ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ١٨٠١ لسنة ١٩٦٩ بتعيين اعضاء مراقبة الحسابات المشار اليهم ، ونصت المادة ٣ ثانيا من هذين القرارين على ما يلى « العاملون المعينون على فئات فى الجهات التى يعملون بها تتحدد مرتباتهم بقيمة ما يتقاضون من مرتبات فى تاريخ العمل بهذا القرار ، ومن يعين منهم فى فئة أعلى من الفئة التى يشغلها يحدد مرتبة بأول مربوط الفئة الأعلى أو بمرتبه الذى يتقاضاه اذا زاد على بداية مربوط الفئة الأعلى » .

وحيث أن الاستفادة من النصوص المقدمة أنه تم إنشاء إدارات للحسابات في جميع المؤسسات العامة والهيئات العامة التي تمارس نشاطا اقتصاديا وشملت وظائف مديري هذه الإدارات ونوابهم ومراقبي الحسابات بطريق التعيين المبتدأ ، ولقد حددت القرارات الجمهورية المباشرة بهذا التعيين الحقوق المالية للمعينين بما لا محل معه للقول بأن من عين في فئة أعلى من الفئة التي كان يشغلها وفي ذات الجهة ومنع علاوة ترقية طبقا لنص المادة ١٢ من اللائحة نظم العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ذلك أن المعينين في فئات أعلى بموجب القرارات الجمهوريين رقمي ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ١٨٠١ لسنة ١٩٦٩ لا يعتبرون مرقين إلى تلك الفئات وفقا لنص المادة ١٢ من تلك اللائحة حيث لم تتيح في شأنهم إجراءات الترقية الواردة فيها ، وفضلا عن ذلك فإن علاوة الترقية التي تستحق طبقا لنص هذه المادة هي أحد طرفي موازنة مالية يحصل بموجبها العامل المرقى على أكبرهما . أما أول الفئة المرقى إليها أو علاوة من علاواتها ، بينما طبقا لنص المادة ٣ ثانيا من القرارات الجمهوريين رقمي ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ١٨٠١ لسنة ١٩٦٩ يحصل العامل المعين في إدارات مراقبة الحسابات على أحد طرفي موازنة مالية مختلفة . أما أول الفئة الأعلى أو مرتبه الذي كان يتقاضاه إذا زاد على بداية هذه الفئة ، ولم يرد في نص تلك المادة أية إشارة إلى منع علاوة ترقية .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن العاملين الذين عينوا بموجب القرارات الجمهوريين رقمي ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ١٨٠١ لسنة ١٩٦٩ في إدارات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة والهيئات العامة التي تمارس نشاطا اقتصاديا لا يستحقون علاوة ترقية بمناسبة هذا التعيين ولو تم في فئة أعلى من الفئة التي كان يشغلها أحدهم وفي ذات الجهة التي كان يتبعها .

الفصل الثالث

علاوة تشجيعية

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ استحدث نظام العلاوات التشجيعية وأخرج من نطاق المخاطبين بأحكام هذه العلاوات غير الخاضعين لنظام تقارير الكفاية وكان من بينهم شاغلي الفئة الثانية (١٤٤٠/٨٧٦) ، إلا أنه بصدور القانون رقم ٤٧/١٩٧٨ المعمول به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ فقد خضع العاملون من شاغلي تلك الفئة بعد نقلهم للدرجة الأولى لنظام التقارير السرية ودخلوا في نطاق المخاطبين بأحكام العلاوات التشجيعية — أثر ذلك — أنه يتعين أن يتوافر لهم عدد تقارير الكفاية بالمرتبة التي أشرطها هذا القانون اعتباراً من تاريخ العمل به لاستحقاق العلاوة التشجيعية — القول بغير ذلك فيه اعتداء على المجال الزمني للقانون ١٩٧١/٥٨ بأعمال أحكام القانون رقم ٤٧/١٩٧٨ بأثر رجعي لم يقرره نص صريح .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة كانت تنص على أن « يخضع لنظام التقارير السنوية جميع العاملين عدا شاغلي وظائف الإدارة العليا و شاغلي الفئة التي يبدأ مربوطها بمبلغ ٨٧٦ جنيها سنوياً » .

وكانت المادة ٢٠ من هذا القانون تجيز منح العاملين علاوة تشجيعية بشرط أن تكون كفايته قد حددت بتقدير ممتاز في العامين الأخيرين .

وبتاريخ ١٩٧٨/٧/١ عمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام

العاملين المدنيين بالدولة الذي قضى في المادة الثانية من مواد إصداره
بالغاء القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ونص في المادة ٢٨ على
أن « تضع السلطة المختصة نظاما يكتف قياسي الاداء .. وتقتصر كفاية
الاداء على العاملين الشاغلي لوظائف الدرجة الأولى فما دونها » .

وتنص المادة ٥٣ على أنه « يجوز للسلطة المختصة منح العاملين
علاوة تشجيعية تعادل العلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز
نهاية الأجر المقرر للوظيفة وذلك طبقا للاوضاع التي تقررها وبمراعاة
ما يأتي :

١ - أن تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين
الأخريين » .

وتنص المادة ١٥٣ من هذا القانون على أن « ينقل العاملون
الخاضعون لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة والمكملة
له إلى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم وذلك على النحو
الموضح بالجدول رقم ٢ المرفق ٠٠٠ » وطبقا لهذا الجدول نقل شاغلوا
الفئة الثانية (١٤٤٠/٨٧٦) إلى الدرجة الأولى .

ومفاد تلك النصوص أن المشرع استحدث نظام العلاوات
التشجيعية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ واشترط لاستحقاقها الحصول
على تقارير كفاية بمرتبة ممتاز في السنتين السابقتين على منع العلاوة ،
ولذلك أخرج من نطاق المخاطبين بأحكام تلك العلاوة العاملين غير
الخاضعين لنظام تقارير الكفاية وكان من بينهم شاغلي الفئة الثانية
(١٤٤٠/٨٧٦) وفي القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتبارا
من ١/٧/١٩٧٨ سلك المشرع ذات السبيل بيد أنه أخضع العاملين من
شاغلي تلك الفئة بعد نقلهم للدرجة الأولى لنظام التقارير السرية وبذلك
دخلوا في نطاق المخاطبين بأحكام العلاوات التشجيعية ، ومن ثم فانه
يتعين أن تتوافر لهم عدد تقارير الكفاية بالمرتبة التي اشترطها هذا
القانون اعتبارا من تاريخ العمل به ، فلا يجوز النظر في تقدير مراتب
كفائتهم قبله لاستكمال عدد التقارير المشترطة لاستحقاق العلاوة
والا كان في ذلك اعتداء على المجال الزمني القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١

باعتقال أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأثر رجعى لم يقرره نص صريح .

ولما كان المشرع قد خول السلطة المختصة في المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتحديد أوضاع منح العلاوة التشجيعية مع مراعاة الشروط التى نصت عليها تلك المادة فإنه يكون للسلطة المذكورة أن تضيف الى هذه الشروط ما تراه لازماً لتحقيق الهدف من تقدير العلاوة واختيار مستحقيها وتبعاً لذلك فإن القرار الذى أصدره وزير التعليم برقم ٨١ لسنة ١٩٧٩ بقواعد منح العلاوة التشجيعية والذى تضمن اشتراط خمس تقارير بمرتبة ممتاز لمنحها لشاغلي الدرجة الأولى يكون قراراً مطبقاً للقانون لصدوره في حدود السلطة المقررة له بنص صريح وبالتالي يكون واجب الاعمال رغم أنه سيؤدى الى استبعاد شاغلي الدرجة الأولى من الترشيح للحصول على العلاوات التشجيعية في عام ١٩٧٩ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح علاوات تشجيعية خلال عام ١٩٧٩ لشاغلي الدرجة الأولى لعدم توافر تقارير كفاية بالعدد المشترط لمنحها .

(ملف ٥٥٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تجيز للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة بشرط عدم زيادة عدد العاملين الذين يتم منحهم هذه العلاوة في سنة واحدة عن ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على هذه — عدم جواز جبر الكسر الى واحد صحيح في الحالات التى يقل فيها عدد العاملين عن عشرة افراد ومن ثم فإنه لا يجوز منح احدهم علاوة تشجيعية — العلاوة التشجيعية المقررة بالمادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يشترط ان تكون كفاية العامل قد حددت

بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين — اثر ذلك : عدم جواز منحها للعاملين من شاغلي الوظائف العليا لعدم خضوعهم لنظام تقارير الكفاية •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز الاجر المقرر للوظيفة طبقا للاوضاع التي تقررها وبمراعاة ما يأتي :

١ — ان تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين وان يكون قد بذل جهدا خاصا أو حقق اقتصادا في النفقات أو رزقا بمستوى الاداء •

٢ — الا يمنح العامل هذه العلاوة اكثر من مرة كل سنتين •

٣ — الا يزيد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة في سنة واحدة على ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة •••••» •

وبين من هذا النص ان المشرع اجاز للسلطة المختصة منح العاملين علاوات تشجيعية بمقدار العلاوات الدورية المقررة دون التقيد بنهاية ربط الدرجة واشترط لمنحها الحصول على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين واداء عمل مميز ولم يجز منحها للعامل الا مرة واحدة كل سنتين ووضع حدا أقصى لعدد العاملين الذين يحصلون عليها هو (١٠٪) من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة •

ولما كان هذا الحكم قد تضمن تحديدا تحكيميا جامدا للحد الاقصى لعدد العاملين الذين يجوز منحهم العلاوات التشجيعية فانه لا يجوز تطبيق هذا النص بما يؤدي الى تجاوز النسبة المئوية التي تمثل الحد الاقصى المشار اليه بجبر الكسر واحد صحيح عندما يقل عدد العاملين عن عشرة افراد ، ولا وجه للقول بان المفسك بلانقعد الاقصى على هذا النحو الجامد سيؤدي الى تعطيل تطبيق النص الذي قرر منح العلاوة

التشجيعية ذلك لأن عدم تطبيق النص في هذه الحالة انما يرجع الى عدم تحقق الشروط اللازمة لتطبيقه والمستفادة من النص المقرر له لعدم توافر عدد العاملين اللازم لاعماله في درجة واحدة بذات المجموعة الوظيفية أما القول بأن تلك النتيجة تتعارض مع قواعد العدالة لكونها تؤدي الى حرمان عدد من العاملين من العلاوات التشجيعية لسبب لا يرجع اليهم مع توافر شروط منحها في حقهم فهو قول مردود بأن الحكمة من منح تلك العلاوة وهي تمييز العامل المجد على نحو يدفع باقي العاملين الى الاقتداء به إن تحقق داخل المجموعة القليلة العدد إذ سيتربع كل منهم الحصول عليها بعد دورة زمنية محددة بغير أن يضطر الى الإخلال في منافسة مع زملائه يبذل فيها جهدا غير عادي ، ومن ثم فإن حجب العلاوة التشجيعية عن المجموعة التي لا تنتج النسبة المئوية فيها واحدا صحيحا لا يتعارض مع قواعد العدالة فضلا عن ذلك فإن مكافأة العامل المجد داخل مثل هذه المجموعة يمكن أن يتم عن طريق نظام الحوافز أو المكافآت التشجيعية المنصوص عليها بالمادتين ٥٠ و ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تشترط لمنح العلاوة التشجيعية حصول العامل على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن السنتين الأخيرتين وكانت المادة ٢٨ من هذا القانون تقصر تقدير الكفاية على العاملين شاغلي الوظائف الدرجة الأولى فما دونها ولا يجوز منح تلك العلاوة للعاملين من شاغلي درجات الوظائف العليا التي تشمل درجة وكيل أول ودرجة وكيل وزارة ودرجة مدير عام — لعدم خضوعهم لنظام تقارير الكفاية ، ولا يحض ذلك ان المادة ٣٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ قد تضمنت ما يفيد جواز منح شاغلي الوظائف العليا تلك العلاوة دون التقيد بالشروط المنصوص عليها بالمادة ٥٢ من القانون مع التقيد بتلك الشروط عند النظر في منحها لشاغلي الدرجة الأولى فما دونها ، ذلك لأن اللائحة التنفيذية لا تقوى وفقا لقواعد التدرج التشريعي على اضافة حكم جديد يهدر الشروط المنصوص عليها بالقانون لمنح العلاوات التشجيعية كما أنها لا تملك الخروج على الدلالة الصريحة لنص القانون والتي من مقتضاها استبعاد شاغلي الوظائف العليا عن

المخاطبين بنص المادة ٥٢ من القانون لتخلف شروط تقارير الكفاية في شأنهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولاً :

وجوب الالتزام عند منح العلاوة التشجيعية بالنسبة التى حددها القانون دون جبر .

ثانياً :

عدم جواز منح تلك العلاوة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا .

(ملف ٥١٦/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

استبعد المشرع شاغلى الوظائف العليا من نطاق المخاطبين بقواعد العلاوة التشجيعية — أساس ذلك — عدم خضوعهم لنظام تقارير الكفاية — لا يعتقد بأن تقدير كفايتهم يمكن أن يتم من واقع ملفات خدمتهم لأن المشرع رسم لتقدير الكفاية قواعد واجراءات يجب اتباعها — القياس على شاغلى وظائف الدرجة الاولى قياس مع الفارق .

ملخص الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ فاستعرضت فتواها الصادرة بجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٠ سالفة الذكر وتبين لها أن المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧/١٩٧٨ قصرت تقدير كفاية الاداء على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها ، وأجاز فى المادة ٥٢ منح العامل علاوة تشجيعية وفقاً لقواعد محددة من بينها أن تكون كفاية العامل قد تخرزت بمرتبة ممتازة فى العامين الأخيرين ، ومن ثم يكون

المشرع قد استبعد شاغلي الوظائف العليا من نطاق المخاطبين بقواعد
العلاوة التشجيعية ، لعدم خضوعهم لنظام تقارير الكفاية .

ولا وجه للحجاج بإمكان تقدير كفايتهم من واقع ملفات خدمتهم ،
لأن المشرع رسم لتقدير الكفاية قواعد واجراءات تضمنتها مواد الفصل
الثالث من الباب الثاني من القانون ١٩٧٨/٤٧ وربط بين تقرير الكفاية
سالف الذكر وبين نظام منح العلاوة التشجيعية برباط يقوم على أساس
مرتبة كفاية محددة لا يمكن التوصل اليها من مجرد النظر الى واقع
ملفات خدمتهم .

واذ أخضع المشرع شاغلي وظائف الدرجة الأولى لنظام الكفاية
فان النقياس عليهم في هذا الصدد يكون قياسا مع الفارق .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد
فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٠ .

(ملف ٥٧٢/٣/٨٦ — جلسة ١٨/١٢/١٩٨١)

٢. تطبيق :

صدرت هذه الفتوى تأييدا لفتوى الجمعية العمومية سالف الاشارة
اليها بجلسة ١٩/٣/١٩٨٠ (ملف ٥١٦/٣/٨٦) على ان الجهاز المركزى
للتنظيم والادارة عاد فطلب أيضا بكتابه رقم ١٩٧٨ المؤرخ ٣١/٥/٨١
اعادة النظر في الفتوى السابقة والتي انتهت الى عدم جواز منح العلاوة
التشجيعية لشاغلي الوظائف العليا ، تأسيسا على امكان تحديد مرتبة
كفايتهم من واقع ملفات خدمتهم وما يبدية الرؤساء عنهم ، وقياسا على
ما انتهت اليه ادارة الفتوى لوزارة المالية بتاريخ ٢ من مارس سنة
١٩٨١ من جواز منح شاغلي وظائف الدرجة الأولى علاوات تشجيعية ،
على ان يتم تقدير كفايتهم على هذا النحو اذا لم يوضع عنهم تقارير
كفاية .

وقد اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة
بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ (ملف رقم ٥٧٢/٣/٨٦) فاستبان
لها ان المشرع رسم لتقدير الكفاية قواعد واجراءات تضمنتها مواد

الفصل الثالث من الباب الثاني من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وربط بين تقرير الكفاية سالف الذكر وبين نظام منح العلاوة التشجيعية برباط يقوم على أساس مرتبة كفاية محددة لا يمكن التوصل إليها من مجرد النظر إلى واقع ملفات خدمتهم .

ولما كان المشرع قد اخضع شاغلي وظائف الدرجة الاولى انظام الكفاية ، الا أن القياس عليهم في هذه الحالة يكون قياسا مع الفارق لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها السابقة بجلسة ١٩/٣/١٩٨٠ .

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ استلزم توافر شروط معينة لمنح العلاوة التشجيعية من بينها أن تكون كفاية العامل قدرت بمرتبة ممتاز عن العامين الآخرين — شاغلوا الوظائف العليا لا يخضعون لنظام تقارير الكفاية — مؤدى ذلك عدم جواز منحهم تلك العلاوة — القرارات الصادرة بمنحهم علاوة تشجيعية تكون قد خالفت أحكام القانون مخالفة جسيمة تنحدر بها الى درجة الانعدام ولا تلحقها حصانة — عند اصدار قرارات بمنح العلاوة التشجيعية للعاملين المدنيين بالدولة من شاغلي وظائف الدرجة الاولى فما دونها يتعين النظر في توافر شروط منح هذه العلاوة في وقت صدور هذه القرارات، والا انطوت على مخالفة لشروط أو أكثر من شروط استحقاقها — القاعدة العامة أن القرارات الادارية تنفذ باثر حال من تاريخ صدورها ولا يجوز نفاذها باثر رجعي الا ينص في القانون — مؤدى ذلك أن القرارات الصادرة باستحقاق العلاوة التشجيعية باثر رجعي قرارات معسومة في حدود الرجعية ولا تلحقها حصانة في هذا الخصوص .

ملف من الفتوى :

من حيث إن المشرع بمقتضى المادتين ٢٧ : ٢٢ من القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ أوجب توافر شروط مهيبة لمنح العلاوة التشجيعية ، من بينها ان تكون كفاية العامل قدرت بمرتبة ممتاز عن العامين الآخرين ، ولما كان شاغلوا الوظائف العليا لا يخضعوا لنظام تقارير الكفاية ، فلا يجوز من ثم ، منحهم تلك العلاوة ، وهو ما سبق ان اذنت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقبة بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٨٠ ، وتكون القرارات الصادرة بمنح شاغلي الوظائف العليا علاوات تشجيعية ، قد خالفت احكام القانون مخالفه جسيمة تتحدر بها الى درجة الانعدام ، ولا تلحقها حصانة .

ومن حيث انه يبين أيضا من النصوص ساذفة الذكر ، أنه عند اصدار قرارات بمنح العلاوة التشجيعية للعاملين اذنيين بالدولة من شاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها ، يتعين انظر في توافر شروط منح هذه العلاوة في وقت صدور هذه القرارات ، حتى تقوم القرارات الصادرة بمنح العلاوة التشجيعية على أساس متوافر ، وقوام واقع ، والا انحطت على مخالفة لشرط أو أكثر من شروط استحقاقها ، فضلا عن أن القاعدة العامة في نفاذ القرارات الادارية هو نفاذها بأثر حال من تاريخ صدورها . ولا يجوز نفاذها بأثر رجعي الا بنص في القانون ، وهو أمر غير متوافر في هذا المجال ، ومن ثم تكون القرارات الصادرة على خلاف ما تقدم ، والتي نصت على استحقاق العلاوة التشجيعية بأثر رجعي ، قرارات منعدمة في حدود الرجعية ولا تلحقها حصانة في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انعدام القرارات الصادرة بمنح العلاوة التشجيعية لتغير العاملين الخاضعين لنظام تقارير الكفاية ، وكذلك القرارات الصادرة بمنح هذه العلاوة بأثر رجعي في حدود الرجعية ، وفقا للتفصيل السابق بيانه .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

عدم جواز منح العلاوة التشجيعية لشاغلي وظائف اعضاء هيئة
البحوث بمركز البحوث المائية ، وشاغلي وظائف الدرجة الأولى
والوظائف العليا بمركز وزارة الري ، ومدى تحسن القرارات الصادرة
بها .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه يشترط لمنح العلاوة التشجيعية وفقا لحكم المادة ٥٢
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة
ممتاز عن العاملين الاخرين والا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه
العلاوة في سنة واحدة على ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة
من كل مجموعة نوعية على حدة . ولما كان اعضاء هيئة البحث العلمى
لا يخضعون لنظام تقارير وان كفايتهم لا تقدر سنويا وانما يعرض
انتاجهم العلمى عند الترقية الى الوظائف المختلفة على لجنة فحص
الانتاج العلمى ، وان اجراءات الجهات المختصة بوضع تقارير الكفاية
وفق احكام نظام العاملين تختلف تماما عنها في المؤسسات العلمية
والجامعات فضلا عن ان النظام الوظيفى في المؤسسات العلمية والجامعات
لا يعرف المجموعات النوعية للوظائف . بل أن هذه المجموعات معروفة
فقط في مجال نظامى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، ومن ثم
فان حكم المادة ٥٢ من نظام العاملين بالدولة لا يمكن ان ينسحب الى غير
العاملين الخاصين لنظام تقارير الكفاية وهم الذين يشغلون الدرجة
الأولى .

ومن حيث كان ذلك ما تقدم ، وكانت لائحة مركز البحوث المائية
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٨ — باعتباره
مؤسسة عامة تمارس نشاطا علميا، وشأنه في ذلك شأن الكادرات الخاصة
عموما — لا تعرف نظام العلاوات التشجيعية ، ولا يمكن في الحالة

المعروضة تطبيق الشروط المطلوبة لصرف العلاوة لاعضاء هيئة البحوث، ومن ثم فإن المركز حين اصدر هذه القرارات يكون قد خالف احكام القانون مخالفة جسيمة تتحدد بالقرار الى درجة الانعدام ومن ثم لا تلحقه حصانة .

ومن حيث ان مفاد النصوص القانونية المتقدم ذكرها أنه عند اصدار قرارات بمنح علاوة تشجيعية للعاملين المدنيين بالدولة يتمين النظر في توافر شروط منح هذه العلاوة في وقت صدور هذه القرارات .

ومن حيث ان المركز اصدر قرارات بمنح علاوة تشجيعية لبعض العاملين به الخاضعين للكادر العام من شاغلي الدرجة الاولى دون أن يكونوا قد حصلوا على تقريرى كفاية بدرجة ممتاز بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وان هذه القرارات قد نصت على أن تصرف العلاوة في تاريخ سابق على صدور هذه القرارات ومن ثم فانها تكون قد انطوت على خروج سافر على احكام القانون مما يجعلها معدومة لا تلحقها الحصانة أيضا ويجوز سحبها في أى وقت مع ما يترتب على ذلك من اثار اهمها استرداد ما صرف من هذه العلاوات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انعدام القرارات الصادرة بمنح العلاوات التشجيعية لغير العاملين الخاضعين لنظام التقارير السرية ، وكذلك القرارات الصادرة بمنح هذه العلاوات بأثر رجعى في حدود الرجعية ، وفقا للتفصيل السابق بيانه .

(ملف ٨٦/٤/٨٩٦ - جلسة ١٨/٥/١٩٨٣)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

جواز منح العاملين بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم العلاوة التشجيعية رغم عدم اتمام تسكين هؤلاء العاملين ، وعدم اعتماد تقييم وتوصيف الوظائف بها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان البادى من نص المادة ٥٢ من قانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان منح العلاوة التشجيعية مرتبط اذا توافرت الشروط الأخرى باعتماد جداول تقييم الوظائف ووجود المجموعات النوعية المعتمدة ، الا أنه استصحبها لما استقر عليه الانشاء لدى الجمعية العمومية ، من جواز تطبيق الاحكام القانونية المختلفة المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين المشار اليه ، قبل اعتماد جداول تقييم وتوصيف الوظائف ، كما هو الحال على سبيل المثال في ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، (جلسة ١٩/٣/١٩٨٠ — ملف رقم ٤٧/٥/٨٦) . وجواز اجراء حركة الترقيات على الدرجات المالية الخالية قبل اعتماد جداول ترتيب وتقييم الوظائف بها (جلسة ٨١/٣/٨١ — ملف ٥٤٣/٣/٨٦) والسابق ابلاغها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بناء على طلب استطلاع الرأى فى شأنها . وذلك تأسيسا على أن الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فما يتعلق بالتمعين والترقية والنقل والندب وغير ذلك لا يتحقق الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها ، والى هذا الحين تظل الدرجات المالية المحددة بجدول المرتبيل المحقق بالقانون وحدها أسبابا لتطبيق احكامه ، وليس من شك ان القول بغير ذلك من شأنه ان يرد على المشرع قصده فلا يتحقق له الهدف من ترتيب الوظائف فقط ، وانما ينحدر بمستوى الاداء بالجهاز الادارى نتيجة لافتقار العاملين للدافع الى العمل ، فضلا عن أن المشرع لم يقرر تجميد أوضاع العاملين لحين الانتهاء من تقييم الوظائف وتوصيفها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والمشرع الى جواز منح العاملين المذكورين العلاوة التشجيعية وفقا للمادة ٥٢ من قانون العاملين المدنيين المشار اليه ، على الرغم من عدم تسكين هؤلاء العاملين ، وعدم اعتماد جداول تقييم وتوصيف وظائفهم .

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

سريان المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المنتمين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ على العاملين بمجلس الشعب والشورى .

ملخص الفتوى :

وتتحصل وقائع الموضوع في أن الامانة العامة لمجلس الشعب استطلعت رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات في شأن سريان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد واجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة العلمية الاولى على العاملين بالامانة العامة لمجلس الشعب . فانتهى رأى ادارة الفتوى الى سريان القرار المشار اليه على العاملين بالامانة العامة بمجلس الشعب الذين حصلوا أو يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الاولى طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القرار المذكور . وبناء على ذلك تم منح العاملين بها الذين ينطبق عليهم شروط هذا القرار العلاوة التشجيعية المقررة بموجب . وباستطلاع رأى ذات الادارة في سريان القرار المذكور على العاملين بمجلس الشورى رأت عدم سريان أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه على العاملين في مجلس الشورى . ونظرا لأن العاملين بمجلس الشعب والشورى يسرى في شأنهم نظام وطني واحد هو لائحة العاملين بمجلس الشعب ، فقد قامت الامانة العامة بإعادة العرض على ادارة الفتوى المختصة . فأفادت بأن الفتوى الاخيرة هي التي يعول عليها باعتبارها تعبر عما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذا الخصوص وعلى أساس أن العاملين بمجلس الشعب يخضعون لنظام وظيفي خاص ويمتثلون من الكادر الخاصة وبالتالي لا يسرى عليهم قرار رئيس الوزراء المشار اليه .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستظهرت ان المادة ٥٢ من قانون نظام المعلمين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قضت بأنه يجوز للمنطقة المختصة منح علاوة تشجيعية للمعلمين الذين يحصلون أثناء خدمتهم على درجات علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الاولى وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض لجنة شؤون الخدمة المدنية . ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد واجراءات منح علاوة تشجيعية للمعلمين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الاولى . وتنص المادة الاولى منه على منح علاوة تشجيعية للمعلمين المعلمين بأحكام القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذين يحصلون أثناء الخدمة على درجة الماجستير أو ما يعادلها أو دبلوم من دبلومات الدراسات العليا مدة كل منهما سنة دراسية على الأقل أو دبلوم تكون مدة دراسته سنتين دراستين ، كما يمنح العامل علاوة تشجيعية أخرى اذا حصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها . وتقضى المادة الخامسة من القرار المشار اليه بعدم سريان أحكام هذا القرار على المعلمين بكادرات خاصة .

ولما كان قانون نظام المعلمين المدنيين بالدولة هو الشريعة العامة في شؤون المعلمين لانه يمثل الوعاء العام الذي تتدرج فيه كافة نظم الوظائف : بحيث أنه يمثل في الحقيقة شروط وكيفية شغل الوظيفة العامة باطلاق أي كانت ، وتحديد الدرجات المالية التي تتدرج فيها كافة أنواع الوظائف على اختلاف طبائع العمل بها كما يحدد واجباتها وكيفية شغلها وانشاء الخدمة الوظيفية فيها : وبصفة عامة ينظم الوظيفة العامة أي كان تحديد مضمون هذه الوظيفة وأي كان نوعها ، فهو وعاء يشمل بصفة عامة كافة أنواع الوظائف فلا اثر للفروق بينها على تنظيمه القانوني لها . أما الكادر الخاص فهو اطار قانوني يشمل وظائف ذات طبيعة خاصة تقتضى تأهيلا خاصا لا تشغل الا بمن تتوفر فيه : وتلحق طبيعة العمل محل الوظيفة على التنظيم القانوني لها بحيث تدمج بطابعها وتسبغ هذا الطابع على ذلك التنظيم بما يقتضيه هذا التنظيم من خصائص تظهر بوضوح فيه ، وينتهي بادماج الدرجة المالية في الوظيفة بحيث تتلاشى

الأولى : ولا تكون ألام درجات مالية تتدرج تحتها الوظائف وأما ألام وظائف تحدد لها مربوطات مالية ، قد تنفق مع ما هو مقرر لدرجات القانون العام وفتاته أو تخالفه ، وليس هذا الاتفاق أو الاختلاف بذاته هو الذى يكشف عن الطبيعة الخاصة للكادر ، وإنما الذى يكشف عنه هو التنظيم الخاص الذى يصدر عن طبيعة عمل الوظيفة فيفرض طبيعته وآثاره على تنظيمها القانونى •

وحيث ان المشرع عدد للكادرات الخاصة فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بما يفيد الكشف عن هذه الطبيعة الخاصة والأطار القانونى المتميز لهذه الكادرات •

وحيث ان لائحة العاملين بمجلس الشعب لا تعدو أن تكون نظاما وظيفيا يدخل فى مدلول الكادر العام على النحو السالف بيانه وأن خرج عليه فى بعض الأمور، الا أنه يختلف عن سمات الكادر الخاص، فلا يعتبر بذلك كادرا خاصا فى مدلول قرار رئيس الوزراء المشار اليه •

وحيث ان المادة ٨١ من لائحة العاملين بمجلس الشعب تقضى بسريان القوانين والقرارات التى صدرت أو تصدر فى شأن العاملين المدنيين بالدولة وذلك بما لم يرد فيه نص فيها •

وحيث ان اللائحة المذكورة ظلت من تنظيم يقضى بمنع علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء خدمتهم على درجات علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الاولى فان هذه اللائحة تكمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وما تضمنه من تقرير لهذه العلاوة وشروطها • ومن ثم يسرى فى شأنهم المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ •

ولما كانت هذه اللائحة تسرى على العاملين بمجلس الشورى كذلك فيسرى على العاملين بمجلس الشعب •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس مجلس الوزراء ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ على العاملين بمجلس الشعب والشورى •

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

اعتبار دبلوم عام التربية الذى يمنح للطلبة غير المتفرغين بعد دراسة مدة سنتين دارسيتين من بين الدرجات الطمية التى تمنح بعد مضى دراسة مدتها سنة واحدة وليس سنتين . ومن ثم لا يترتب على الحصول عليه استحقاق العلاوة التشجيعية المقررة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ .

ملخص الفتوى :

تتحصل وقائع الموضوع فى أن الجهاز المركزى للتنظيم والادارة سبق وان طلب من ادارة الفتوى لوزارات التربية والتعليم والبحث العلمى المرائى فى جواز منح لعاملين غير المتفرغين الحاصلين على الدبلوم العام فى التربية العلاوة التشجيعية المقررة فى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ فانتهت الادارة الى احقية العاملين المذكورين للعلاوة التشجيعية على أساس أن مدة الدراسة سنتان تتوافر بشأنهم شرط المنح دون النظر الى المواد التى تدرس للحصول على الدبلوم ، الا أن للجهاز طلب من ادارة الفتوى سאלفة الذكر اعادة النظر فى الموضوع على أساس ان هذا المرائى يفرق بين حملة الدبلوم الواحد من المتفرغين وغير المتفرغين فلا يتوافر فى شرط المنح بالنسبة للمتفرغين ويتوافر فى غير المتفرغين رغم وحدة المهورات الدراسية فى الحالتين . غير ان ادارة الفتوى اصرت على رايها السابق ثم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع فتبين ان المسألة الاولى من قرار رئيس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ قضى بمنح علاوة تشجيعية للذين يحصلون اثناء خدمتهم على درجة الماجستير أو ما يعادلها أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مدة كل منها سنة دراسية على الاقل أو دبلوم منها تكون مدة دراسته سنتين دارسيتين . كما تبينت الجمعية العمومية أن المادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

رقم ٤٩ لسنة ١٨٧٢ . معدلا قضت بأنه يشترط في الطالب لنيل الدبلوم المعلم في التربية ان يكون حاصلا على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وان يتابع الدراسة لمدة سنة ، ولادة سنتين بالنسبة لغير المتفرغين وفقا لاحكام اللائحة الداخلية . وتنفيذا لذلك قضت المادة ١٤ من اللائحة الداخلية لكلية التربية بجامعة طنطا بان مدة الدراسة لنيل الدبلوم العام في التربية سنة جامعية للطلاب المتفرغين . ثم قضت المادة ١٥ بأنه يجوز للطلاب الحاصلون على نفس المؤهل الدراسي المذكور ممن يعملون بهيئة التدريس وانقضى على عملهم مفتان على الاقل التقدم لنيل الدبلوم العام المذكور ويدرسون نفس المقررات مقسمة على سنتين جامعتين .

ومناد ماتقدم أن استحقاق العلاوة التشجيعية المقررة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه هو الحصول على إحدى الشهادات الدراسية العالية الماجستير أو مايعادلها أو دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مدة كل منها سنة أو دبلوم مدة الدراسة فيه عامان .

ولما كانت اللائحة الداخلية لكلية التربية بجامعة طنطا قد نصت المدة الزمنية اللازمة للحصول على دبلوم التربية وهي مدة سنة جامعية الا أنها قررت بالنسبة للطلبة غير المتفرغين ولا اعتبارات تتعلق بعدم تفرغهم الكامل لتحصيل العلم والمقررات الدراسية — رغم وحدتها بالنسبة لجميع الطلاب — اطالة المدة اللازمة لنفس المقررات الى سنتين جامعتين بالنسبة اليهم . وهو مالا يغير من اعتبار المدة القانونية للحصول على هذا الدبلوم هي عام دراسي واحد ، وان اثر الاطالة يقتصر فقط على الكيفية التي يتم تحصيل ودراسات المقررات بها . ومن ثم فان المدة اللازمة للحصول على الدبلوم في الحقيقة سنة واحدة وبذلك فلا يحضر الدبلوم من تلك المقرر لها مدة قدرها سنتان فلا يسرى في شأنهم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى اعتبار

دبلوم علم التربية المشار اليه من بين الدرجات العلمية التى تمنح بعد
مضى دراسة مدتها سنة واحدة وليس سنتين ، ومن ثم فلا يترتب على
الحصول عليه استحقاق العلاوة التشجيعية المقررة بقرار رئيس الوزراء
رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ •

(ملف ٩٩٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة هو السلطة المختصة بمنح
العلاوة التشجيعية المبينة فى المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
لمديرى ووكلاء مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات •

ملخص الفتوى :

تتحصل وقائع الموضوع فى انه سبق للجهاز المركزى للتنظيم
والادارة أن استطلع رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات
عن السلطة المختصة بمنح العلاوة التشجيعية لمديرى ووكلاء مديريات
الشباب والرياضة من شاغلى وظائف الدرجة الاولى بالمحافظات ، فانتهت
الادارة المذكورة الى أن السلطة المختصة بمنح العلاوة التشجيعية
لمديرى ووكلاء مديريات الشباب هو المحافظ المختص فى كل محافظة مع
الالتزام بالنسب والشروط الواردة بالقانون فى هذا الشأن • ثم أعاد
الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الموضوع الى ادارة الفتوى المذكورة
بيانات لم تكن تحت نظرها عند بحثه أول مرة • وهى أن مديرى ووكلاء
مديرية الشباب تقع درجاتهم ما بين الدرجة الثانية والاولى ومدير عام
ووكيل وزارة ، وأن درجات هؤلاء مدرجة بموازنة المجلس الأعلى على
سبيل التذكار فقط ، أما الإعتمادات المالية فمدرجة بموازنة المديريات •
فانتهت ادارة الفتوى الى تأييد فتواها السابقة استنادا الى أن الاعتمادات
المالية الخاصة هؤلاء العاملين مدرجة بموازنة كل محافظة •

ثم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستلهمت في ١٢/٦/١٩٨٥ اقتاءها السابق والذي انتهت فيه الى ان وظيفتي مدير ووكيل مديرية القوى العاملة بكل من المحافظات تشغل بالترقية من بين العاملين بوزارة القوى العاملة . ولا تجوز ترقية العاملين بتلك المديريات الى تلك الوظائف الا بالقدر وفي الحدود التي يجوز فيها ترقية العاملين بوحدة ما الى وظائف وحدة أخرى : تأسيسا على أن وظائف مديري ووكلاء المديريات واردة بموازنة الوزارة المختصة ودخلة في تعداد وظائفها ، على أن تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لمرتباتهم ومخصصاتهم بموازنات المحافظة كمصرف مالي فقط ، فتكون الترقية الى هذه الوظائف من بين العاملين بالوزارة فقط باعتبارها وحدة واحدة في مجال الترقية . واذ كان الثابت من البيانات الواردة بكتاب طلب الرأي أن وظائف مديري ووكلاء مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات مدرجة بعوازنة الجهة المركزية التي يتبعونها وهي المجلس الأعلى للشباب والرياضة فيسرى عليها ما سبق أن استخلصته الجمعية بفتاواها السابقة بشأن مديري ووكلاء مديريات القوى العاملة ، فيكونون تابعين للمجلس الأعلى المذكور مدرجين في عداد العاملين به باعتباره الوحدة التي تنتظم وظائفهم . وبذلك يكونون تابعين لرئيس المجلس المذكور فيكون هو السلطة المختصة في شأنهم في مدلول المادة ٢ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه . واذ نصت المادة ٥٢ من القانون المذكور على أنه يجوز للسلطة المختصة بمنح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقررة للوظيفة وبذلك فإن رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة يكون هو السلطة المختصة بمنح العلاوة التشجيعية المبينة في المادة ٥٢ من القانون المشار اليه الى مديري ووكلاء مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة هو السلطة المختصة بمنح العلاوة التشجيعية المبينة في المادة ٥٢ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لمديري ووكلاء مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات .

(ملف ٣٠٠/١٦/٩٦ — جلسة ١٢/٦/١٩٨٥)

الفصل الرابع

علاوة تغراف

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

حكم علاوة التغراف الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ — يرتسم لدبلوم مدرسة الحركة والتغراف — شروط منح هذه العلاوة — أن يشغل الموظف وظيفة تتناسب مع هذا المؤهل وحينئذ تستحق لجميع الموجودين في الخدمة وقت صدور هذا القرار أيا كانت مرتباتهم أو درجاتهم بحيث لا تمنح الا مرة واحدة ثم يقف صرفها اذا رقى الموظف بعد ذلك .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء قرارات مجلس الوزراء المنظمة لقواعد منح علاوة التغراف أن كادر سنة ١٩٣١ قرر منح المستقلين بأعمال التغراف جنبها بعد سنة تمرين من استخدامهم اذا ظهرت قدرتهم على العمل ، ولما صدر كادر سنة ١٩٣١ أوقف صرف هذه العلاوة ، ثم أصدر مجلس الوزراء قراراً بتفويض ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٣ يقضى بصرف مكافأة لا تزيد على جنيه في الشهر لمعوقى النضات وموظفى التغراف نظير قيامهم بأعمالهم حتى اذا ما تقرر عطا الموظف أو رقى الى درجة أكبر من الدرجة الثالثة حرم من هذه المكافأة ، وبعد منحور كادر سنة ١٩٣٩ أوقفت مصلحة السكك الحديدية صرف هذه المكافأة لمن عينوا بعد تفويض نفاذ ذلك الكادر . أما من عينوا قبل ذلك فقد استمرت في صرفها لهم ، ولما صدرت قواعد الانصاف بقرار دبلوم مدرسة التغراف علاوة إضافية مقدارها ٥٠٠ مليم تنضاف الى الراتب المقرر للمساهمة الدراسية التي يحملها الموظف ، وبقرار ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٦ أصدرت وزارة المالية كتاباً في شأن موظفى التغراف المعينون قبل تاريخ

صدر كاجر سنة ١٩٣٩ تضمن تقسيم مبلغ الجنيه المتقدم ذكره نصفين : نصف عن الشهادة الإضافية طبقا لقواعد الانصاف والنصف الآخر يستمر منحه لتلك الطائفة كمكافأة تلقى عند ترقية الموظف الى درجة أعلى ، وبتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٧ قرر مجلس الوزراء رفع علاوة التلغراف من ٥٠ قرشا الى ١٥٠ قرشا في الشهر على ان تصرف لجميع المشتغلين بأعمال التلغراف في جميع الدرجات ، ولا تخصم منهم عند الترقية بأية حال ، وفي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٧ قرر مجلس الوزراء منح نظار ومعاوني المحطات علاوة مقدارها ١٥٠ قرشا في الشهر على أن يكون ذلك مقصورا على من يؤدون اعمال التلغراف فوق عمل معاون أو ناظر محطة غير مخصص لها تلافجية ، واخيرا قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ رفع علاوة الحركة والتلغراف من ٥٠ قرشا الى ١٥٠ قرشا .

وبين من الاطلاع على قواعد الانصاف ، وعلى كتاب وزارة المالية الدوري رقم ف ٢٣٤/١/٣٠٢ الصادر بتاريخ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ تنفيذا لهما ، أن تطبيق هذه القواعد مشروط بتوافر ثلاثة شروط :

الاول — أن يكون الموظف من ذوى المؤهلات الذين عينوا في الخدمة قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

والثاني — أن يكون راتب الموظف أو درجته أو كلاهما أقل مما قبل لمؤله طبقا لقواعد الانصاف .

الثالث — أن يكون راتب الموظف أقل من ٢٠ جنيها ويشترط ألا يزيد المرتب بعد التقييم على هذا القدر .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء المشار اليه وفي صيغة عامة فون تقييد أو تخصيص ، ومن ثم فلا يجوز تقييده بقيود تستلزم في قواعده سابقة ومقتضى ذلك أن هذا القرار يسرى على كل من توافرت فيهم شروطه منذ تاريخ نفاذه ليا كانت مرتباتهم أو مقرراتهم فون قصره على من عين قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ تاريخ انتهاء العمل بقواعد الانصاف

فتضاف العلاوة إلى المرتب الذي يتقاضاه الموظف ، فإذا رقى بعد ذلك وقف صرفها — ذلك — لأن القرار يستنفذ مفعوله بعد تطبيقه عليه .
وأضافة العلاوة إلى حطب الراتب الذي كان يتقاضاه عند تطبيقه .

وفيما يتعلق بصرف العلاوة الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ متى جاوز الموظف نهاية مربوط الدرجة المقررة لمؤهله الدراسي فإن الفقرة الثالثة من البند ١٧ من كتاب وزارة المالية الدوري رقم ٣٠٢/١/٢٣٤ المشار إليه يقضى بأن التسويات الواردة بقواعد الانصاف لا تقتيد بنهاية ربط الدرجة الواردة بكادر سنة ١٩٣٩ ، ولما كان هذا الكادر قد صدر بقرار من مجلس الوزراء وظل معمولاً به عند صدور قرار هذا المجلس بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ ، وكانت العلاوة الواردة في هذا القرار هي مجرد رفع العلاوة الواردة في قواعد الانصاف ، ومن ثم فإن صرف تلك العلاوة لا يقتيد ببلوغ الموظف نهاية مربوط الدرجة المقررة له ، أما من عين ابتداء من أول يونية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فإنه يخضع للتقيد الواردة في هذا القانون .

(نوى ٢٧ في ١٩٦١/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

علاوة تغراف — مدنى حسابها في الراتب الذى تثبت عليه اعانة
العلاء — تعتبر جزءاً من الراتب وتخصب ضمن المرتب المستحق في
نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وهو المرتب الذى يتخذ أساساً لتثبيت أعانة علاء
الحياة .

ملخص الفتوى :

إن علاوة دبلوم مدرسة التغراف المنصوص عليها في قرار مجلس
الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ تجتوب تسعيراً لهذا المؤهل .

ومن ثم فإنها تعتبر جزءا من الراتب ، على ما يستفاد من الاشارة المشار اليها في كتاب المالية الدورى الصادر تنفيذا لقواعد الانصاف في شأن تسوية حالة حملة الشهادات الاعشافية المهيئة بالكشف رقم : الملحق بهذا الكتاب .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ المشار اليه سابقا على قراره الصادر بتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمربقات والاجور المستحقة للموظفين في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فإن الملحوظة الواردة بقرار ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ تدخل في ضمن المرتب الذى يتخلف أساسا لحساب اعانة غلاء المعيشة .

(فتوى ٤٧٧ في ١٩٦١/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

أثر قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٠ — يعتبر هذا القرار منسوخا بمقتضى ذلك القانون بالنسبة الى الاشخاص المنصوص عليهم حصرا في البند (٥١) من الجدول المرافق له والمعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٠ — أما من عدا هؤلاء فيسرى عليهم قرار مجلس الوزراء المشار اليه .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية والجدول المرافق له المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٠ أن المشرع قدر لحملة دبلوم مدرسة التلغراف الدرجة السابعة الفنية براتب شهرى مقداره عشرة جنيهات للحاصلين على البكالوريا أو ما يعادلها والموظفين في وظائف خريجي هذه المدرسة . أما حملة الثقافة

أو ما يعادلها وشهادة الكفاءة فيمنحون الدرجة الثامنة ابتداءً ثم الدرجة السابعة الفنية براتب شهري مقداره عشرة جنيهات. والحاصلون على الشهادة الابتدائية ومن لم يحصلوا على مؤهلات دراسية سابقة يمنحون الدرجة التاسعة ابتداءً ثم الثامنة بعد ثلاث سنوات .

ويعتبر هذا القانون ناسخاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ بالنسبة إلى من عالج حالاتهم ، اما من عدا هؤلاء كالحاصلين على دبلوم التفراف المسبوقه بشهادة أخرى كدبلوم الفنون والصناعات فلا مناص من اعتبار قرار مجلس الوزراء سالف الذكر نافذاً في حقهم .

(فتوى ٤٧٧ في ١٩٦١/٦/٢٥)

الفصل الخامس

علاوة أعصاب

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

علاوة أعصاب — قرار مجلس الوزراء بجلسته في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ — تستحق هذه العلاوة بمقتضاه إذا توافرت في الموظف شروط استحقاقها — الجمع بينها وبين علاوة التلغراف — جائز ويطبق على كل نوع أحكامه .

ملخص الفتوى :

أن سريان قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ أو عدم سريانه لا يخل باستحقاق الموظف علاوة الأعصاب التي أقرها مجلس الوزراء في ٣٠ من يولية سنة ١٩٤٧ ومقدار هذه العلاوة ١٥٠ قرشا وذلك متى توافرت فيه شروط استحقاقها ، ذلك لأن حكمته منح هذه العلاوة هي تعويض الموظف عما بذله من جهد عصبى في القيام بأعمال التلغراف ، فتصرف دون اخلال بحق الموظف في العلاوة الإضافية المقررة لمؤهله الإضافي ، بحيث يكون له حق الجمع بين العلاوتين ، متى توافرت فيه شروط استحقاق كل منهما ، وعلى مقتضى ما تقدم فإن تسوية حالة الموظف وفقا لقانون المعادلات الدراسية لا يخل باستحقاقه علاوة الأعصاب متى توافرت فيه شروط استحقاقها .

(فتوى ٤٧٧ في ١٩٦١/٦/٢٥)

الفصل السادس

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

نص التأشيرات العامة المرافقة لقرار ربط الموازنة العامة للدولة على رفع الدرجة المقررة للحاصلين على الشهادات فوق المتوسطة من الفئة التاسعة (٣٦٠/١٤٤) الى الفئة الثامنة (٣٦٠/١٨٠) لا يدعو أن يكون تسعيراً لهذه المؤهلات في مسند التعيين وتقتصر تسوية حالة هؤلاء العاملين على مجرد رفع درجاتهم من التاسعة الى الثامنة وهي الدرجة المقررة للمؤهل الحاصلين عليه - هذا الرفع لا يؤثر على ميعاد استحقاقهم علاواتهم الدورية - أساس ذلك أن تعديل مواعيد استحقاق العلاوة أو مدة الاستحقاق لا يكون الا في حالات معينة كاعادة التقييم أو عند الترقية الى فئة أعلى ورفع الدرجة وفقاً للتفسي السابق يفرج عن هذا النطاق اذ هو في الحقيقة تصويب وضع العامل المقيم فعلاً وذلك بوضعه على الدرجة المقررة للمؤهل .

ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى التأشيرات العامة المرافقة لقرار ربط الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٧٣/٧١ أنها تقضى في البند ٢٤ بأن يرأى بالنسبة لحزمة الشهادات الفنية والمهنية ما يلي : بالنسبة للشهادات فوق المتوسطة (خمس سنوات بعد الاعدادية أو سنتين بعد الثانوية العامة يكون التقييم في الدرجة الثامنة ، وترفع درجات من تم تعيينه على الدرجة التاسعة الى هذه الدرجة » ويبين من هذه التأشير انما تضمنت الاحكام الآتية :

١ - يعين حملة الشهادات الفنية والمهنية فوق المتوسطة على الدرجة الثامنة .

٢ - رفع درجات من تم تعيينه من حملة الشهادات المذكورة على الدرجة التاسعة إلى الدرجة الثامنة .

٣ - تعريف بالشهادات فوق المتوسطة بأنها الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد الشهادة الاعدادية بخمسة سنوات أو بعد الثانوية العاملة بسنتين .

ومن حيث أن رفع الدرجة المقررة للحاصلين على الشهادات المذكورة من الفئة التاسعة (٣٦٠/١٤٤) إلى الفئة الثامنة (٣٦٠/١٨٠) لا يعدو أن يكون تسعيراً لهذه المؤهلات في صدد التعيين ، وهو تسعير يتضمن قرار اللجنة الوزارية للقوى العاملة الصادر في ١٠/١١/١٩٦٩ - رد أثره التي تلويح التعيين الذي تم بناء على المؤهل المذكور ، وبذلك تقتصر تسوية حالة هؤلاء العاملين على مجرد رفع درجاتهم من التاسعة إلى الثامنة وهي الدرجة المقررة للمؤهلات الحاصلين عليها وفيها عدا ما يترتب على هذه التسوية من استحقاق العامل لمرتب الفئة التي رفع إليها واستحقاقه للعلاوة الدورية المقررة لهذه الفئة تظل باقية الآثار المترتبة على مركزه القانوني للسابق قائمة دون تغيير أو تعديل ، وبصفة خاصة ما تعلق منها بموعد استحقاقه علاواته الدورية . وأساس ذلك أن تعديل مواعيد استحقاق العلاوة أو مدة الاستحقاق ، لا يكون إلا في حالات معينة كإعادة التقييم أو عند الترقية إلى فئة أعلى ، ورفع الدرجة وفقاً للتأشير السابق الوارد بالموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ يخرج عن هذا النطاق إذ هو في الحقيقة تصويب لوضع العامل المعين فعلاً وذلك بوضعه على الدرجة المقررة لمؤهله .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن رفع درجات العاملين الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الفنية الذي تم وفقاً للتأشير الوارد بالموازنة لا يؤثر على ميقات استحقاقهم علاواتهم الدورية .

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

طلب إلغاء قرار سحب الملاوة الدورية لابتناء هذا القرار على
في أسس سليم من القانون ، يتضمن بحكم اللزوم مخاصمة قرار لجنة
شئون الموظفين بتقدير الكفالية .

ملخص الحكم :

لأن طلب المدعى إلغاء قرار سحب علاوته الدورية المعلوم فيه رقم
١١٠ الصادر في ٢٤ من يوليو ١٩٥٨ لا يبتناء هذا القرار على غير أسس
سليم من القانون يتضمن بحكم اللزوم مخاصمة للقرار الصادر من لجنة
شئون الموظفين بتقرير كفاية المدعى لارتباط قرار سحب الملاوة أو
الحرمان منها بقاء أو إلغاء بما يتقرر في شأن قرار تقدير الكفالية لارتباط
العلة بالمحلولة ، إذ لو قضى بطلان هذا التقرير لافتقد قرار سحب الملاوة
أو الحرمان منها سببه وعلة وجوده ، ولو بقي التقرير لانعدمت بهوى
الظن في هذا القرار لعدم إمكان الغائه مع قيلم سببه وعدم جواز المساس
بهذا السبب أو تجرييع صحته ومن ثم يتميم البحث فيما إذا كان الظن
قد عم في الميعاد القانوني لإلغاء قرار تقدير الكفالية أو بعد فوات هذا
الميعاد وتحضن القرار المذكور .

(ظن رقم ٨٢١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١١)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

حساب مدد العمل السابقة في تقدير المرتب - اثر ذلك - تدرج
مرتب الموظف عن مدة خدمته السابقة بالمعلاوات بحيث يستفيد من
المعلاوات التي اجزأها التسلسل الفرضي في حقه سواء بالنسبة الى
المعلاوات التي استحقها عند اجراء التسلسل او بالنسبة الى تحديد
مواعيد علاواته الدورية المقبلة .

ملخص الفتوى :

أن الأصل أن تستحق للعامل أول علاوة اعتيادية في أول مايو التالي لمضى الفترة المقررة من تاريخ الالتحاق بالخدمة ، وهو ما نصت عليه المادة ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والمادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، التي تنص الفقرة الثانية منها — قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ — على أن « تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاه سنة واحدة من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو منح العلاوة الضابطة » .

وأنه استثناء من هذا الأصل تقتضي المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بحساب مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة كلها أو بعضها في تقدير الدرجة والمرتب والتمهنية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

وقد صدر بهذه الشروط والأوضاع قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وينص في المادة الرابعة بأن « يراعى في تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمي للموظف وطبيعة الوظيفة ، ويجوز عند التعمين افتراض ترقبته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعمين ويدرج مرتبه بالعلاوات على هذا الأساس مع عدم صرف قروق عن الماضي » .

وقد استمر العمل بأحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الفرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية .

ومفاد هذا الاستثناء أن حساب مدد العمل السابقة في تقدير المقيب،
والعلاوة جزء من المرتب تأخذ حكمه . أن يدرج مرتب الموظف من مدة
الخدمة السابقة بالعلاوات بحيث يستفيد الموظف من العلاوات التي
أجراها التسلسل الفرضي في حقه سواء بالنسبة الى العلاوات التي
استحقها عند اجراء التسلسل أو بالنسبة الى تحديد مواعيد علاواته
الدورية المقبلة وأيا كان مقدار انقاصه من هذا التسلسل أى سواء كانت
هذه الانقاصات بمقدار علاوة أو أقل أو أكثر من ذلك .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المروضة يفيد السيد /
من التسلسل الفرضي عن مدة خدمته السابقة فتحسب في حقه مدة
الخدمة السابقة ضمن المدة التي يستحق بانتقضاها العلاوة بعد التحاقه
بالخدمة ، ويستحق أول علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٦٧ .

(مئوى ١١١٨ في ١٩٦٩/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

مواعيد العلاوات الدورية التي تستحق لموظفي مؤسسة النقل
العام لمدينة القاهرة ممن كانوا في الأصل لدى جهات حكومية أخرى قبل
مغادرتهم لهذه المؤسسة — استحقاق هذه الفئة من موظفي المؤسسة للعلاوات
الدورية في أول مايو التالي لمضي سنتين من تاريخ تعيينهم في الحكومة
أو من تاريخ مغادرتهم المؤسسة السابقة فلا يلزم انتفاء عامين على تاريخ
تعيينهم بالمؤسسة لأن تعيينهم بها لم يكن تعييناً مبتدأً .

ملخص الفتوى :

استمرت مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بعض موظفي الحكومة
ثم عينتهم فيها بصفة نهائية ، وطلب هؤلاء الموظفون باستحقاق علاواتهم
الدورية بالمؤسسة في مواعيد استحقاقهم لها في الجهات الحكومية التي
كانوا يعملون بها قبل مغادرتهم وتعيينهم في المؤسسة .

ويعرض الأمر على إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الإسكان والمرافق،
رأت أنه نظرا لامتتع المؤسسة بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة ،
وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة فإن تعيين هؤلاء الموظفين بالمؤسسة
يعتبر تعيينا جديدا ، ومن ثم يستحقون العلاوة الدورية في أول مايو
التالي لمضى الفترة المقررة لمنح العلاوة الدورية ، من تاريخ تعيينهم
في المؤسسة ، بصرف النظر عن تاريخ استحقاقهم لآخر علاوة تعيينهم
في وظائفهم السابقة . وقرى المؤسسة أن تعيين الموظفين المذكورين فيها
لا يعتبر — في حقيقته — تعيينا جديدا .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري
للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين في ١٢ من فبراير و ١٥ من أبريل
سنة ١٩٦٤ ، فاستبان لها أن الرأي قد استقر — لديها ولدى المحكمة
الإدارية العليا — على أن النقل من كادر إلى آخر (من الكادر المتوسط
إلى الكادر العالي ، أو من الكادر العام إلى كادر خاص أو العكس)
لا يعتبر — في خصوص استحقاق العلاوات الدورية تعيينا مبتدأ ، إذ أن
المقصود بالتعيين المبتدأ — في هذا الخصوص — هو التعيين لأول مرة
في خدمة الدولة ، ولذلك تعتبر خدمة الموظف في كل من الكادرين متصلة ،
ولا يعدو الأمر أن يكون مجرد نقل من وظيفة إلى أخرى في خدمة الدولة ،
لا يمس المركز القانوني للموظف المنقول ، ولا يكون له أثر على موعد
استحقاقه علاوته الدورية ، فتحسب في حقه المدة التي قضاها في
الكادر الأول — المنقول منه — ضمن المدة التي تستحق بانقضائها
العلاوة في الكادر الآخر — المنقول إليه — وبذلك يمنع علاوته الاعتيادية
في أول مايو التالي لمضى سنتين من تاريخ تعيينه في الكادر الأول — أو
من تاريخ منحه العلاوة السابقة فيه — طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون
موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ولما كان تعيين أحد موظفي الوزارات والمصالح الحكومية في إحدى
المؤسسات العامة التي تقوم على مرفق عام ، لا يعتبر تعيينا مبتدأ — في
خصوص استحقاق علاوته الدورية — مثله في ذلك مثل الموظف الذي
ينقل من كادر عام إلى كادر خاص ، ومن ثم لا يكون لهذا التعيين أثر

على موعد استحقاقه علاوته الدورية ، فتصحب في حقه المدة التي قضاه في الحكومة ضمن المدة التي يستحق بانقضائها العلاوة في المؤسسة العامة المنقول اليها .

وتطبيق هذه القاعدة في الحالة المعروضة ، فانه لما كانت المادة ٨٢ من لائحة نظام موظفي مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، وقد قضت بأن تظل مواعيد العلاوات الدورية محسوبة لكل موظف كما هي قبل العمل بهذه اللائحة دون تغيير ، فان مقتضى هذا النص هو أن موظفي الحكومة الذين عينوا في مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة قبل العمل باللائحة المشار اليها في ١١ من يونيو سنة ١٩٦٢ — يحتفظون بموعد علاواتهم الدورية في المؤسسة ويستحقون هذه العلاوات في أول مايو التالي لخمس سنتين من تاريخ تعيينهم في الحكومة ، أو من تاريخ منحهم العلاوة السابقة فيها ، وذلك باعتبار أن تعيين الموظفين المذكورين بالمؤسسة سالفة الذكر لا يعتبر تعييناً مبدئياً — في خصوص استحقاق العلاوات الدورية — ومن ثم لا يستتبع المساس بالمرآة القانونية لهؤلاء الموظفين ، ولا يؤثر على موعد استحقاق علاواتهم الدورية في تلك المؤسسة ، فتصحب في حقهم المدة التي قضوها في الحكومة ضمن المدة التي يستحقون بانقضائها العلاوة في المؤسسة المشار اليها ، وذلك بصرف النظر عن تاريخ تعيينهم في هذه المؤسسة .

لنبدأ انظمي رأي الجفعية العمومية الى استحقاق موظفي الحكومة الذين عينوا بمؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة — قبل العمل باللائحة موظفي هذه المؤسسة في ١١ من يونيو سنة ١٩٦٢ — علاواتهم الدورية ، في أول مايو التالي لخمس سنتين من تاريخ تعيينهم في الحكومة ، أو من تاريخ منحهم العلاوات السابقة فيها — وليس في أول مايو التالي لخمس سنتين من تاريخ تعيينهم بالمؤسسة المذكورة .

(انتهى ٢٦٨ في ١٩٦٤/٤/٢٨)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالعمالين بمشروع السد العالي — المستفاد من نص المادة الثانية من هذا القانون أنه قصد به نقل فئة معينة من العمالين بشركتى المقاولين العرب ومصر للأسمنت وهم المينون يعقود مؤقتة ممن عملوا بمشروع السد العالي بأسوان وأصبحوا زائدين عن حلبة العمل وهؤلاء يحكم مركزهم المستند من عقود تعيينهم لم يشغلوا أية فئة مصلية بهاتين الشركتين ولم يسبق منحهم أية علاوة دورية — زيادة مكافلتهم سنوياً لا تبدو أن تكون تعديلاً لحكم من أحكام عقود تعيينهم برفعها يتقاضونها من مكلفات شاملة وهى بهذه المثابة ينسحب اليها وصفها العلاوة الدورية — يترتب على ذلك أن نقلهم الى وزارة الري ووضعهم بها على فئات لأول مرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه يعتبر تعييناً في حقيقته — وجوب تحديد ميعاد استحقاقهم للعلاوة الدورية على هذا الأساس

ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالعمالين بمشروع السد العالي أن مادته الثانية تنص على أن « يجوز بقرار من وزير الكهرباء والمهندسين العالي بعد الاتفاق مع الوزير المختص نقل العمال المينين يعقود مؤقتة بشركة المقاولين العرب ومصر للأسمنت المسجلين الذين يعملون بمشروع السد العالي بأسوان ممن يزيدون عن حاجة العمل بالشركتين المذكورتين بسبب قرب انتهاء المشروع الى الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك على أن يتم نقلهم الى الدرجات أو الفئات المقابلة للفئات المحددة لهم طبقاً لقواعد التقسيم التى اشتمت بالنسبة للعمالين الدائمين في الشركتين المذكورتين فإذا تجاوز المرتب الأساسى لأى منهم نهاية الدرجة أو الفئة المنقول اليها تخلفه يحتفظ بالمرتبة مصفاة شخصية على أن تسلكه من

علاوات الترقية أو العلاوات الدورية المقبلة ، وتنشأ للعاملين المنقولين درجات وفئات بالجهات المنقولين إليها » .

والمستفاد من هذا النص أن القانون المذكور قصد به وفقا لصريح نصوصه تنظيم أوضاع نقل فئة معينة من العاملين بشركتي المواصلات العرب ومصر للأسمنت ، وهم المعينون بعقود مؤقتة ممن عملوا بمشروع السد العالي بأسوان وأصبحوا زائدين عن حاجة العمل وهؤلاء بحكم مركزهم المستعد من عقود تعيينهم لم يشغلوا أية فئة مالية بهاتين الشركتين ولم يسبق منحهم أية علاوات دورية ، وإن زيدت مكافأتهم سنويا فإن هذه الزيادة لا تعدو أن تكون تعديلا لحكم من أحكام عقود تعيينهم برفع مايتقاضونه من مكافآت شاملة ، وهي هذه الثابتة لايشجب اليها وصف العلاوة الدورية . ومن ثم فلن نقلهم الى الوزارة ووضعهم بها على فئات لأول مرة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه يعتبر تعيينا في حقيقته وطبقا للتكليف القانوني الصحيح ، ويتمتع بتحديد ميعاد استحقاقهم للعلاوة الدورية على هذا الاساس بحيث تستحق لهم العلاوة الاولى بعد مضي سنتين من تاريخ هذا التعيين بمراعاة أول مايو أو أول يناير بحسب ما اذا كان النقل قد تم في ذلك قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك طبقا للمادة ٣٥ من القانون الاول والمادة ١٨ من القانون الأخيرة

ومن حيث أنه عن حالة العاملين المشار اليهما فيكتاب الوزارة فانهما — على ما يبدو من هذا الكتاب — وقد كانا من المعينين فعلا على فئات قبل نقلهما للوزارة في ١٢/١/١٩٧١ فانهما في الاصل يخرجان من عداد العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ويخضعان في استحقاق العلاوة للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون العاملين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن ثم وطبقا للمادة ١٨ من هذا القانون تستحق العلاوة الدورية للعامل المنقول بعد سنة من تاريخ منحه العلاوة السابقة أو تاريخ ترقيةه ان كان قد قبل النقل وذلك مع مراعاة أول يناير في الحالتين .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى ما يأتي :

أولاً — ان العلاوة الدورية للعامل المعين في شركتي المقاولين العرب ومصر لأعمال الأسمنت المسلح بمكافأة شاملة والمنقول منهما الى الوزارة تستحق طبقاً للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ بمضى سنتين من تاريخ نقله بمراجعة أول مايو أو أول يناير حسب الاحوال .

ثانياً — أن العاملين المنوه عنهما في كتاب الوزارة وقد كانا من المعينين فعلاً على فئات بالشركتين المذكورتين قبل نقلهما تستحق لهما العلاوة الدورية بمضى سنة من تاريخ استحقاق العلاوة السابقة أو صدور قرار الترقية على النحو المشار اليه تفصيلاً فيما سبق ايضاحه .

(ملف ٢٩٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٦/٩)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

موظفو وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي وهيئة مديرية التحرير — تسوية حالتهم طبقاً للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تسوية حالات موظفي وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي وهيئة مديرية التحرير — أثر ذلك — عدم جواز منحهم علاوات دورية وفقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة خلال الفترة السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٧ بإدماج مؤسسة مديرية التحرير في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي .

وبتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٧ صدر قرار السيد وزير الدولة للإصلاح الزراعي بتطبيق كادر موظفي وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على موظفي وعمال ومستخدمى مديرية التحرير اعتباراً من ١٩٥٨/١١/١ وبعد تصديق مجلس إدارة الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي على هذا

القرار بتقرر منح علاوات دورية لموظفى ومستخدمى وعمال المديرية اعتبارا من تاريخ تطبيق الكادر المذكور عليهم .

واستمر سريان الكادر المشار اليه على المذكورين حتى أوقف العمل به فى أواخر عام ١٩٦١ استنادا الى ما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع من عدم مشروعية تطبيق هذا الكادر على هؤلاء العاملين . ومن ثم توقفت الهيئة عن صرف العلاوات للعاملين بها وتقدمت بمشروع قانون بتسوية حالاتهم .

وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٣ صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ بتسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير فنص فى المادة ٨ منه على أن يبدأ سريان التسويات المنصوص عليها فيه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٣ مع عدم صرف أية فروق مالية عن الفترة السابقة على هذا التاريخ .

وقد طالب موظفو وعمال الهيئة بصرف العلاوات التى لم تصرف عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون آنف الذكر . وأفادت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الإصلاح الزراعى بكتابها رقم ٢٤٣/٦/١١٠ بأحقية هؤلاء العاملين فى صرف العلاوات الدورية طبقا للأحكام الواردة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

نظرا لأن ادارة الفتوى والتشريع للجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد ارتأت بكتابها المؤرخ فى ٢٦/١٠/١٩٦٧ عدم جواز صرف هذه العلاوات ، لذلك فقد طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قضى بتسوية حالة موظفى وعمال المؤسسة العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير بأثر رجعى طبقا للقواعد والأحكام المنصوص عليها فيه ومن بين هذه الأحكام ما نصت عليه المادة ٧ من أن « يحتفظ كافة موظفى وعمال المؤسسة والهيئة بمرتباتهم وأجورهم الحالية اذا كانت تجاوز المراتب أو الأجور التى يصلون اليها بالتسوية وذلك بصفة شخصية على أن

تستهلك الزيادة من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية وأعانة غلاء المعيشة والبدلات التي تتقرر مستقبلا » .

ومن حيث أن من مقتضى هذا النص أن يحتفظ كافة موظفى وعمال المؤسسة والهيئة بمرتباتهم وأجورهم الحالية — أى المرتبات والأجور التي كانوا يحصلون عليها فعلا وقت صدور القانون آنف الذكر، وليس المرتبات والأجور التي كانوا يستحقونها طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . يؤكد ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ التي أوردت أن المادة السابعة « راعت أن يحتفظ كافة موظفى وعمال المؤسسة والهيئة بمرتباتهم وأجورهم الحالية إذا كانت تجاوز المرتبات أو الأجور التي يصلون اليها بالتسوية ... وذلك بقصد احتفاظ كافة الموظفين والعمال بمرتباتهم وأجورهم الحالية » .

وترتبيا على ذلك فإن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه يكون هو القانون الواجب التحويل عليه عند اجراء تسويات حالات الموظفين والعمال سالفى الذكر . كما أن المرتبات والأجور الواجب الاعتداد بها هى المرتبات والأجور الفعلية التي كان يحصل عليها الموظف أو العامل عند صدور القانون المذكور .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فإنه لا يجوز بعد العمل بالقانون آنف الذكر منح علاوات للعاملين بالمؤسسة والهيئة عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون لأن هذا المنح يقتنافى مع أحكام القانون المذكور الذى جاء بتنظيم شامل لكافة الأوضاع القانونية لهؤلاء العاملين وأعتد فى تسوية حالاتهم بالمرتبات والأجور الفعلية فى تاريخ العمل به .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذا النظر أن المادة الأولى من القانون المشار اليه تمت على أن « تسوى حالات موظفى وعمال كل من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير الموجودين فى الخدمة فى ١/٧/١٩٦٢ على الدرجات والاعتمادات الموزعة وفقا للجدولين رقمى (١) ، (٢) المرافقين لهذا القانون وطبقا للأحكام الواردة فيه ، وأوردت المذكرة الايضاحية للقانون أنه « حين صدرت ميزانية المؤسسة المصرية

العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ أدرج بكل منهما اعتماد اجمالى بالباب الأول ١٠ أ - أجور مؤشرا أمامه بأن يخصص لتسوية حالات الموظفين والعمال الحاليين ٥٥٠٠٠٠٠ وقد بلغ مقدار هذين الاعتمادين ٥٥٠٠٠٠٠ ر جنيه للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى ، ١٩٠٩٠٠٠ جنيه لهيئة مديرية التحرير . وقد تقدمت المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى بمقترحاتها فى شأن توزيع هذين الاعتمادين وقد رأى استصدار مشروع القانون المرافق ٥٥ « .

وبين من ذلك ان المشرع قد اعتمد الدرجات والمبالغ التى يتكلفتها اجراء التسويات طبقا للاحكام الواردة فى القانون المذكور ، وبالتالى فان منح هؤلاء العاملين علاوات دورية يؤدى الى زيادة فى الأعباء المالية عما أورده القانون بقدر هذه العلاوات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز بعد العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ منح علاوات للعاملين بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى (الهيئة العامة لتعمير الأراضى حاليا) وهيئة مديرية التحرير عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون (ملف ٥٥/١/٥٦ - جلسة ١٧/٦/١٩٧٠)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

موعد العلاوة الدورية للباحثين بوزارة الزراعة بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتطبيق احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا عليهم - تطبيق هذا القرار على الباحثين المذكورين وما يقضى به من تطبيق احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ التى احوالت الى احكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات لا يعدو أن يكون تعيينا جديدا لهؤلاء الباحثين فى كادر خاص جديد منبت الصلة عن نظام

العاملين المدنيين بالدولة — القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتأجيل موعد
العلوات الدورية — أول علاوة دورية للباحثين المذكورين تستحق بعد
سنة من التاريخ المحدد لاستحقاقها طبقاً لأحكام كادر أعضاء هيئة
التدريس بالجامعات ، وهو تاريخ تعيينهم في وظائفهم الجديدة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ قضى بتطبيق
أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي
تمارس نشاطاً علمياً على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام
البحوث بوزارة الزراعة ، وتنفيذاً لهذا القرار صدر قرار وزير الزراعة
رقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٨ بتعيين الباحثين الحاصلين على
لقب باحث بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة
١٩٥٧ والمشتغلين بأقسام ووحدات البحوث بالوزارة في وظائفهم
الجديدة . وقد ثار اختلاف في وجهات النظر حول تحديد تاريخ
استحقاق العلاوة الدورية لهؤلاء العاملين بعد تطبيق قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥
لسنة ١٩٦٩ المشار إليه تنص على أن « تطبق أحكام القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ المشار إليهما على العاملين
المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة
والتي اعتمدتها وزارة البحث العلمي والهيئة بالجدول رقم (١) الملحق
بهذا القرار » وتنص المادة الثانية على أن « تغير مسميات وظائف هؤلاء
العاملين وتعادل بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات
وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القرار » كما تنص المادة
الثالثة بأن « يعين العاملون الحاصلون على لقب باحث ، بالتطبيق لأحكام
القرار الجمهوري رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، المشتغلين بأقسام
ووحدات البحوث المشار إليها بالمادة الأولى في الوظائف الجديدة وفقاً لما
هو موضح بالجدول رقم (٣) الملحق بهذا القرار والقواعد الواردة به »
وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن نظام موظفي

المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا على أن « تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ : ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ (الخاص بتنظيم الجامعات) وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به على أن يراعى تخفيض المدد طبقا لأحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور » .

بالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات يبين أن المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ منه والتي أحال اليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر تتضمن الشروط اللازم توافرها فيمن يعين في إحدى وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أما جدول المرتبات والمكافآت الملحق بهذا القانون فقد أوضح أن الأصل في منح العلاوة الدورية المستحقة لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات يكون بمراجعة تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ونص على أن يتخذ تاريخ استحقاق علاواتهم الدورية قبل العمل بهذا القانون موعدا لاستحقاق العلاوة الدورية المقبلة .

ومن حيث أن تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه على الباحثين بوزارة الزراعة وما يقضى به من تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ التي أحالت الى أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات لا يعمدو أن يكون تعيينا جديدا لهؤلاء الباحثين في كادر خاص جديد منبت الصلة عن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ولا يعد ذلك نقلا لامتناع النقل من الكادر العام الى الكادرات الخاصة كما أنه لا يعتبر إعادة تعيين لهم طالما أنه قد نشأ لهم بهذا التعمين مركز قانوني جديد معايير ومخالف للمركز السابق الذي كان ينظمهم قبل تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه عليهم .

ولا ينال من ذلك ما يقضى به القرار الجمهوري سالف الذكر من ارجاع أقدمية بعض هؤلاء الباحثين في وظائفهم الجديدة الى تاريخ الحصول على الدرجة التي كانوا يشغلونها بالكادر العام ومراعاة مرتباتهم السابقة وبدلاتهم التي كانوا يحصلون عليها قبل تطبيق كادر أعضاء هيئة

التدريس بالجامعات عليهم ، ذلك أن هذه الأحكام لا تتعارض مع كونهم معينين في الكادر الجديد وأن كان هذا التعيين لم يتم طبقا للقواعد العامة وانما صدرت بشأنه قواعد خاصة خرج بها المشرع عن القواعد العامة سواء في تعادل الدرجات أو تحديد المرتبات أو حساب الأقدمية .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن تستحق أول علاوة دورية للمعاملين بكادرات خاصة بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقا لاحكام تلك الكادرات ومن ثم فان أول علاوة دورية للباحثين المذكورين تستحق بعد سنة من التاريخ المحدد لاستحقاقها طبقا لاحكام كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وهو تاريخ تعيينهم في وظائفهم الجديدة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التاريخ الذي يتخذ أساسا نحساب العلاوات الدورية المستحقة للباحثين بوزارة الزراعة المطبق عليهم كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ هو تاريخ تعيينهم في وظائفهم الجديدة .

(ملف ٢٨٠/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٤/٥)

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

عدم جواز اضافة علاوات لاعضاء مجلس الادارة بعد سنوات الخبرة الزائدة بعد اقصى خمس علاوات .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع ، في أنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسات التموينية متضمنا تعيين السيد مديرا للانتاج بشركة المصايد

الشمالية وكان يتسفل قبل تعيينه بالشركة وظيفة باحث بمعهد علوم البحار والمصايد بالدرجة الثالثة بمرتب ٧٨٠٩٣٧ جنيه ، ونظراً لعدم اعتماد الهيكل الوظيفي للشركة ، فقد تم منحه بداية رطب الفئة الاولى ، وبتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٥ اعتمد الهيكل التنظيمي ، واوصت اللجنة الاستشارية بان يكون تسكين جميع من صدرت لهم قرارات بالتعيين في مجلس الادارة بالفئة الاولى اعتباراً من تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفي .

وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٥ قرر مجلس ادارة الشركة المشار اليها ، منح اعضائه علاوات مدة الخبرة الزائدة عن المدد المتسطرة لشغل الوظيفة وبناء على ذلك تم تسكين العامل المذكور بالفئة الاولى اعتباراً من ١٩٦٩/١١/٢٥ ومنح خمس علاوات عن مدة خبرته الزائدة اعتباراً من تاريخ التسكين ، واستحق بذلك مرتباً شهرياً مقداره ١٢٥ جنيه الا أن المؤسسة المصرية العامة للثروات المائية طلبت من ادارة الفتوى لوزارة المالية الافادة عن مدى سلامة قرار مجلس ادارة شركة المصايد الشمالية فأرترت أن ماقامت به الشركة من اضافة علاوات للساده اعضاء مجلس الادارة بعدد سنوات الخبرة الزائدة بحد أقصى خمس علاوات هو اجراء سليم يتفق واحكام القانون الا انه عاد وطالب بأحقية في هذه العلاوات من تاريخ تسلمه العمل وليس من تاريخ التسكين ، وباستطلاع رأى ادارة الفتوى المختصة في هذا الشأن انتهت الى بطلان قرار مجلس ادارة الشركة المذكورة بمنح العامل المذكور العلاوات المشار اليها ، وتصحيح حالته على أساس تحديد مرتبه ببداية مربوط الفئة التي عين عليها ، واسترداد ما صرف اليه من مبالغ بناء على اضافة هذه العلاوات .

ثم عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتقسمي الفتوى والتشريع ، فاستعرضت نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي اذ تم في ظل العمل باحكامه تعيين العامل المعروضة حالته بالشركة المذكورة ، وتنص المادة الاولى منه على أن « تسري أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام .. » ومتضى المادة (٨) منه بأن « يكون التعيين في وظائف الفئة الثانية بقرار من الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس الادارة .

أما التعمين في وظائف الفئة الاولى ومايلوها يكون بقرار من رئيس للجمهورية « ٠٠٠ » ، كما تنص المادة (٢٥) من ذات القرار على أنه « مع عدم الاخلال باحكام المادة (٧) من هذا النظام يحدد اجر العامل عند تعينه ببداية مربوط الفئة التي يعين فيها ويستحق هذا الاجر من تاريخ تسلم العمل ، ويجوز تحديد الاجر بما يجاوز بداية مربوط وذلك بالشروط والاوزاع التالية :

(أ) يضاف الى بداية مربوط عن كل سنة من السنوات التي تزيد بها مدة خبرة العامل عن المدة الواجب توافرها لشغل الوظيفة علاوة أو نسبة منها .

(ب) يكون الحد الاقصى للسنوات التي تمنح وفقا للبند السابق خمس علاوات .

(ج) يكون تحديد الاجر على هذا الوجه بقرار من السلطة التي تملك التعمين » .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، قد ذهبت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٧٧ ، الى ان مفاد نص المادة (٢٥) من نظام العاملين بالقطاع العام آنفة البيان ، ان تحديد مرتب العامل في القطاع العام ، الذي تزيد مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ، بما يجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية المعين عليها هو مما يدخل في نطاق السلطة الجوازية للجهة المختصة بالتعيين والتي يتعين ان تستعملها بحسب صريح النص عند التعمين ، فاذا لم تستعمل هذه الرخصة عند التعمين ، فان الجهة المختصة بالتعيين تكون قد استغفدت سلطاتها في هذا الصدد ، ولا يكون في مكنتها الاستناد الى هذه الرخصة لتعديل مرتبات العاملين في تاريخ لاحق لما ينطوى عليه ذلك من خروج على احكام القانون . ولما كان العامل المعروضة حالته ، عين عضوا بمجلس ادارة شركة المصاعد الشمالية بقرار من رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٥ ، ولم ينص هذا القرار على تحديد مرتبه بما يجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية التي عين عليها وفقا لمدة خبرته الزائدة

ومن ثم فان قرار مجلس ادارة الشركة المذكورة ، بزيادة مرتب هذا العامل بمقدار خمس علاوات ، عن مدة خبرته الزائدة ، ، يكون قد وقع باطلا لصدوره من سلطة غير مختصة بتعيين العامل المذكور ، وفي تاريخ لاحق على هذا التعيين .

ومن حيث انه عن حق الشركة في استرداد ماقامت بصرفه للعامل المذكور بناء على القرار الذي اصدرته ، فان افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استقر على أن المبالغ التي يحصل عليها العامل بسبب تسوية حالته استنادا الى قواعد قانونية لم تكن تسرى عليه فيما لو طبقت تطبيقا سليما ، يتعين استردادها ، ذلك انه بزوال السبب الذي بنى عليه حقه في الحصول على هذه المبالغ ينشأ في ذمته الترام بردها طبقا للمادة (١٨٢) من القانون المدني (فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٧٢/٩/٧) .

ولما كان القرار الصادر من مجلس ادارة شركة المصايد الشمالية ، بمنح العامل المذكور خمس علاوات عن مدة خبرته الزائدة ، هو قرار غير مشروع على النحو السالف بيانه ، ومن ثم يمين استرداد المبالغ التي صرفت اليه بناء على هذا القرار .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار مجلس ادارة شركة المصايد الشمالية بأحقية السيد / خمس علاوات عن مدة خبرته الزائدة عن المدة المطلوبة لشغل الوظيفة التي تم تسكينه عليها ، واسترداد جميع المبالغ التي صرفت على هذا الاساس .

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

العامل الذى أمضى فى الفئة الرابعة أو الفئة الثالثة حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ مدة ثلاث سنوات ، وكان يتقاضى فى هذا التاريخ راتبا يقل عن ٨٧٦ جنيها سنويا يستحق عند نقله الى الدرجة الثانية بالقانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بداية ربط هذه الدرجة أو علاوتين من علاواتهما بفئة أربعة جنيهاً شهرياً ايهما أكبر ، فإذا ترتب على منحه العلاوة الاعلى بلوغ مرتبه ٨٧٦ جنيهاً سنوياً استحق العلاوة الثانية بفئة خمسة جنيهاً .

ملخص الفتوى .

ان المشرع وهو بسبيل نقل العاملين الى درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ عمد تحقيقاً للتوازن بين حقوقهم الى منح العامل بداية مربوط الدرجة المنقول اليها أو علاوة من علاواتها ايهما أكبر ، وذلك نظراً لاحتواء كل درجة من درجات القانونين الجديدين على أكثر من فئة من فئات القانونين السابقين . ولما كان تطبيق تلك القاعدة على اطلاقها من شأنه أن يؤثر على الحقوق المالية لمن أمضى مدة أطول فى الفئة المنقول منها بالمقارنة بزميله الذى لم يقضى مدة مماثلة فقد زاد المشرع من حقوقه المترتبة على النقل فمنحه علاوتين من علاوات الدرجة المنقول اليها اذا بلغت المدة التى قضاهما فى الفئة المنقول منها حداً معيناً .

وهو ما مؤداه أن المشرع يكون قد التزم عند اجراء النقل بالعلاوات حسبما حددت بالجدولين الملحقين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كان الجدولان المشار اليهما قد حددوا لكل درجة مرتباً مقروناً بعدد من العلاوات تتدرج بحسب القيمة التى يصل اليها نتيجة اضافة

تلك العلاوات إليه ، وبذلك يكونا قد ربطا بين مقدار المرتب والعلاوة التي يستحقها العامل ، فانه لا يسوغ منحه ، علاوة أقل من تلك المحددة قرين مقدار المرتب الذي يحصل عليه .

ولا يغير مما تقدم أن المشرع قد حدد تاريخ ١٩٧٨/٦/٣٠ نهاية لمدة الثلاث سنوات التي اشترط قضاءها لاستحقاق علاوتين من علاوات الدرجة الثانية لمن كان يشغل الفئتين الرابعة أو الثالثة ، ذلك أن تحديد هذا التاريخ قد ورد بصدد تعيين المخاطبين بحكم النص والمدة اللازمة قضاءها لاستحقاق العلاوتين ، ولم يرد بهدف تحديد مقدار العلاوة حتى يسوغ القول باستحقاق العامل للعلاوتين المحددة للمرتب الذي بلغه في هذا التاريخ ، والا كان في ذلك خروج على صريح قصد المشرع كما أورده بالجدولين بالقانونين سالفى الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان العامل الذي أمضى في الفئة الرابعة أو الفئة الثالثة حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ مدة ثلاث سنوات وكان يتقاضى في هذا التاريخ راتباً يقل عن ٨٧٦ جنيها سنوياً ، يستحق عند نقله الى الدرجة الثانية بالقانونين رقمي ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بداية ربط هذه الدرجة أو علاوتين من علاواتها بفئة أربعة جنيهاً شهرياً أيهما أكبر فاذا ترتب على منحه العلاوة الاعلى بلوغ مرتبه ٨٧٦ جنيهاً سنوياً استحق العلاوة الثانية بفئة خمسة جنيهاً (ملف ٨٦/٤/٨٧٤ — جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)

عرف اداری

عرف ادارى

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

العرف الناشئ عن الخطأ في فهم القانون لايعمل عليه .

ملخص الحكم :

أن العرف انما يعتد به اذا لم يكن ناشئاً عن خطأ في فهم القانون .
والعرف الادارى تعبير اصطلاح على اطلاقه على الأوضاع التى درجت
الجهات الادارية على اتباعها في مزاوله نشاط معين لها . وينشأ من
استمرار الادارة التزامها لهذه الأوضاع والسير على سنتها في مباشرة
هذا النشاط ، أن تصبح بمثابة القاعدة القانونية الواجبة للاتباع ما لم
تعدل بقاعدة أخرى مماثلة . ويشترط لاعتبار العرف ملزماً للادارة أن
يتوافر شرطان (١) أن يكون العرف عاماً وأن تطبقه الادارة بصفة دائمة
وبصورة منتظمة ، فاذا أغفل هذا الشرط فلا يرتفع العمل الذى جرت
على مقتضاه الادارة الى مستوى العرف الملزم للادارة (٢) ألا يكون
العرف قد نشأ مخالفاً لنص قائم . وقد نص الشارع على العرف كمصدر
رسمى للقانون غير أنه من حيث تدرج القاعدة القانونية يأتى في المرتبة
الثانية بعد التشريع . ومن ثم فلا يجوز للعرف أن يخالف نصاً قائماً .
ويندرج تحت ذلك أن العرف الناشئ من خطأ في فهم القانون لا يمكن
التمويل عليه .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

اطراد العمل على مخالفة القانون — لا يسبغ الشرعية على هذه المخالفة — تظل رغم ذلك انحرافا يجب تقويمه — لا يجوز أن يخالف العرف نصا أمرا — النصوص الادارية جميعا قواعد أمرة — لا يسوغ أن ينشأ عرف على خلافها •

ملخص الحكم :

أن اطراد العمل على مخالفة القانون — بفرض حدوثه — لا يسبغ الشرعية على هذه المخالفة ، بل يظل رغم ذلك انحرافا ينبغي تقويمه •• كما أن المسلم به أن العرف — وأن جاز أن يعدل أو يغير من القواعد القانونية المفسرة أو المكملة لارادة الطرفين — فإنه لا يجوز أن يخالف نصا أمرا •• والنصوص الادارية جميعها قواعد أمرة لا يستتاع أن ينشأ عرف على خلافها والقول بغير ذلك يجعل اطراد الاهدال في مجال الوظيفة العامة عرفا يحول دون مجازاة من ارتكبه • وهذه نتيحة ظاهرة الفساد •

ملف الحيوان

(م ١٦ - ج ١٩)

علف الحيوان

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

شراء مصانع علف الحيوان التي يملكها أفراد أو هيئات لا يجوز لها ادارتها وفق أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ — تمتع جهة الادارة في مجاله بسلطة تقديرية .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة لشراء مصانع العلف ، انها لم تتضمن نصا آمرا الى وزارة الزراعة بشراء المصانع المذكورة التي يمتلكها الأفراد أو الهيئات والتي لا يجوز لهم ادارتها وفقا لأحكامه ، بمعنى أن المشرع لم يلزم هذه الوزارة بالشراء، « لوزير الزراعة .. » ومن ثم فإن القرار المطعون فيه صدر في حدود وصياغة المادة الثانية واضحة الدلالة في هذا الصدد حيث نصت على أنه ما للادارة من سلطة تقديرية ، وجوهر هذه السلطة هو الاطلاق في حدود رقابة المشروعية التي يسلطها القضاء الاداري في هذا الصدد .

(طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٩)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

شراء مصانع علف الحيوان التي يملكها أفراد أو هيئات لا يجوز لها ادارتها — المصانع القابلة للشراء — هي تلك التي استوفت الشروط اللازمة لمصنوع ترخيص بها ومن بينها شروط قرار وزير الصناعة الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

أن المصانع القابلة للشراء هي تلك التي استوفت الشروط اللازمة لصدور ترخيص بها ومن بينها شروط قرار وزير الصناعة الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بتنفيذ بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تجارة علف الحيوان ، وصناعته ، وهذا يعني أن المصانع الغير مستوفاة لشروط ذلك القرار تكون قائمة دون ترخيص لها من وزارة الصناعة ومن ثم فلا يجوز شراؤها بواسطة وزارة الزراعة أو بنك التسليف الزراعي .

(طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٩)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

مصانع علف الحيوان — المادة الاولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ — تسرى في شأن المصانع القائمة فعلا عند صدوره أو التي تنشأ بعد ذلك — التزام المصانع القائمة بتعديل أوضاعها سواء من ناحية أصول الصناعة أو من ناحية الماكينات والمعدات ومواصفاتها الفنية — التزامها باتباع ما نصت عليه المادة ٦ من قرار وزير الصناعة رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة لتقديم الرخص .

ملخص الحكم :

أن المستقضى من مطالعة القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في ضوء مذكرته الايضاحية أن المشرع استهدف من وراء اصداره تنظيم صناعة العلف على وجه ينمى الثروة القومية تحقيقا للصالح العام وانه ضمن مادته الاولى بأن لايجوز الاتجار في الكسب أو في مواد العلف المصنوع أو طرحها للبيع أو التداول فيها أو حيازتها بقصد البيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويجب أن تكون مركبات العلف المصنوع مسجلة بهذه الوزارة ومطابقة للمواصفات وشروط التعبئة التي يصدر بها قرار من وزير

الزراعة ، هذه المادة حسب المفهوم السليم لمؤداها تسرى في شأن المصانع القائمة أو التي تنشأ على حد سواء ، وعلى مقتضى ماتقدم فإن المصانع القائمة ملزمة بتعديل أوضاعها الفنية سواء من ناحية أصول الصناعة أو من ناحية الماكينات والمعدات ومواصفاتها الفنية مثلها في ذلك مثل المصانع التي تنشأ بعد صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وذلك وفق ماتضمنه قرار وزير الصناعة رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٨ بما في ذلك استيفاء الشروط الخاصة بالآلات أو باتباع ما نصت عليه المادة (٦) من القرار المذكور بالنسبة لتقديم الرخص وذلك اعمالا للآثر المباشر للقانون الذي له أن يعدل في التراخيص وشروطها وفقا لما يراه صالحا ومحققا أهدافه المشروعة تحقيقا للصالح العام .

(طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٩)

غرفة تجارة

غرفة تجارية

قاعد رقم (١٤٥)

المبدأ :

غرف تجارية — اعتبارها مؤسسات عامة تسرى عليها احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة كما تسرى عليها احكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بإنشاء الغرف التجارية وذلك فيما عدا ما يتعارض من هذه الاحكام مع احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ — اعتبار موظفيها موظفين عموميين اذا كانوا يقومون في هذه الغرف باعمال دائمة على وجه مستقر مطرد ويشغلون مناصب تدخل في تنظيمها الادارى، ويسرى على هؤلاء الموظفين قانون الوظائف العامة فيما لم يرد به نص خاص في القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ او في اللائحة العامة للغرف التجارية او في اللائحة الداخلية الخاصة بكل غرفة .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على احكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية أن هذه الغرف تعتبر وفقا للتكييف القانونى السليم مؤسسات عامة ذلك أن المشرع قد ناط بها القيام على مرفق عام هو مرفق التجارة (المواد ١ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧) ومنحها شخصية اعتبارية مستقلة (المادة ٢) ومنحها سلطات وامتيازات من نوع ما تتمتع به المصالح العامة وجهات الادارة المختلفة وذلك تمكينا لها من تأدية رسالتها وتحقيق الأغراض التى انشئت من أجلها فحولها حق اقتضاء رسوم مالية من جميع التجار واجاز لها استيفاء هذه الرسوم بطريق الحجز الادارى (مادة ٢٥) وجعل للدولة اشرافا عليها يتمثل فى تعيين الوزير المختص ربع أعضاء كل غرفة (مادة ٤) وفى تحديده القواعد التى تتبع فى تحضير الميزانية وتعديل مشروع الميزانية حذفاً أو اضافة (مادة ٢٨ و ٢٩) واعتماد الميزانية والحساب الختامى (مادتان ٣٠ و ٣٢) ،

وبذلك تكون هذه الغرف قد جمعت مقومات المؤسسات العامة من شخصية اعتبارية ومرفق عام تقوم عليه مستعينة في ذلك بسلطات عامة تحت اشراف الدولة . وقد أكد المشرع توافر صفة المؤسسة العامة لهذه الغرف بنصه في المادة الأولى من القانون المشار اليه على أن « تعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة » .

وغنى عن البيان انه وان كان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة لم يتضمن احكاما خاصة بتنظيم وضع الاشخاص الذين يقوم على اجتماعهم وتعاونهم نظام هيئات التمثيل المعنى ومنها الغرف التجارية الا أن ذلك لايعنى استبعاد هذه الهيئات من نطاق تطبيق احكامه الأخرى فيما لا يتعارض مع قوانينها الخاصة ، وكل ما يستفاد منه أنه ترك بيان الأحكام الخاصة بهؤلاء الاشخاص الى القوانين الخاصة بالهيئات التي يتبعونها اعترافا منه بما تتميز به كل هيئة منها عن غيرها بما يجعل من الأوفق عدم تقرير أحكام موحدة في شأنها ، يدل على ذلك أنه بعد صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه صدر بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٨ قرار جمهوري بانشاء غرف صناعية وهي متشابهة في طبيعتها وفي تنظيمها للغرف التجارية — أنشأ في ديباجته الى هذا القانون ونص في مادته الأولى على أن تعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة واحال صراحة في بعض مواده الى القانون المشار اليه .

ويتربط على التكييف القانوني للغرف التجارية بأنها مؤسسات عامة النتائج الآتية :

أولا : أن أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة تسرى على الغرف التجارية وكذلك تسرى عليها احكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بانشاء الغرف التجارية وذلك فيما عدا ما يتعارض من هذه الاحكام مع أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

ثانيا : أن موظفي هذه الغرف يعتبرون موظفين عموميين اذا كانوا يقومون في هذه الغرف بأعمال دائمة على وجه مستمر مطرد ويشغلون

مناصب تدخل في تنظيمها الإداري ، وليس المقصود من ذلك أن يكون ثمت نظام بمقتضاء ترتب الوظائف في أقسام وتحدد لها درجات بل المقصود وجود وظائف ينام بمن يقوم بها أداء أعمال هي بطبيعتها دائمة ولازمة لسير الغرف بنظام واضطراد .

ثالثا : أنه يسرى على من تتوافر فيهم صفة الموظفين العموميين على النحو السابق بيانه أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر أو في اللائحة العامة للغرف التجارية أو في اللائحة الداخلية الخاصة بكل غرفة .

وغنى عن البيان أنه ليس ثمت ما يمنع قانونا من أن تستخدم الغرف موظفين وعمالا لأعمال مؤقتة على أن تحكمهم قواعد القانون الخاص بحيث تكون العلاقة التي تربطهم بالغرف علاقة عقد عمل فردى فتتدرج بمقتضى ذلك في نطاق القانون الخاص وتحكمها من ثم أحكام قانون عقد العمل .

(نوى ٥٥٢ في ٢٩/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

غرف تجارية - تعتبر مؤسسات عامة مهنية لا تخضع لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - خضوعها لأحكام قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذى قضى بمریان أحكام هذا النظام عليها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ - نشر هذا القرار في ٦ من يناير سنة ١٩٦٨ لا يحول دون تطبيق أحكامه فى الموعد المحدد للعمل بها - القرارات الإدارية التنظيمية لا يتوقف نفاذها على تاريخ نشرها .

ملخص الفتوى :

في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ صدر قرار وزير التموين والتجارة

الداخلية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ ونص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام على العاملين بالغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية » ونص في مادته الثالثة على أن « ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ » .

وقد نشر هذا القرار في الوقائع المصرية بعدد رقم ٢ في ٦ من يناير سنة ١٩٦٨ .

ونظرا الى ان الغرف التجارية سبق أن تلقت كتاب وزارة التموين رقم ١٨٤٠ المؤرخ في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ متضمنا الموافقة على منح العاملين العلاوات الدورية المستحقة لهم بميزانية الغرف التجارية للسنة المالية ١٩٦٨/٦٧ على أن تصرف لهم هذه العلاوات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ وفقا لاحكام المادة (١٧) من القرار الوزارى رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ بلائحة استخدام موظفى ومستخدمى الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية . ولما تضمنته لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من احكامها مفايرة سواء بالنسبة الى العلاوات أو الاجازات التى تمنح للعاملين تختلف عن تلك المنصوص عليها فى القرار الوزارى رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه — فقد طلب السيد رئيس الغرف التجارية تحديد تاريخ نفاذ القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذى قضى بتطبيق نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على العاملين بالغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية وذلك حتى يتسنى بيان مدى احقية هؤلاء العاملين فى العلاوة التى كان مقررا منحها فى أول يناير سنة ١٩٦٨ طبقا لاحكام لائحة استخدام موظفى وعمال الغرف التجارية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ وكذلك بيان حكم الاجازات العارضة التى حصل عليها هؤلاء العاملين قبل نشر القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ فى الوقائع المصرية .

ومن حيث أن الغرف التجارية تعتبر من المؤسسات العامة المهنة اذ « هى الهيئات التى تمثل فى دوائر اختصاصها المصالح التجارية

والصناعية الاقليمية لدى السلطات العامة » حسبما تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية . وقد قرر القانون احكاما خاصة بميزانية الغرف التجارية وحسابها الختامى تضمنتها المواد من ٢٨ الى ٣٣ وهى احكام تختلف اختلافا جوهريا عن الاحكام المتعلقة بميزانية الدولة والتي تسرى على الميزانيات المستقلة أو الملحقة . ومن ثم تخرج الغرف التجارية من عداد المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة التى صدر فى شأنها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ولم يكن ليسرى على العاملين بها نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لولا صدور قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ومن حيث ان القاعدة فى سريان القرارات الادارية التنظيمية الا يتوقف نفاذها على تاريخ نشرها فلا ينطبق عليها نص المادة (١٨٨) من الدستور الذى يقضى بأن « تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعاد آخر » فهذا النص قاصر على القوانين .

ومن حيث انه ترتبنا على ذلك فاذا نصت المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ فانه يعتد فى مجال سريانه بالتاريخ المحدد لنفاذه فى هذه المادة دون التاريخ الذى تم فيه نشر القرار المذكور فى الوقائم المصرية . مع ما يترتب على ذلك من بدء العمل بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ بدلا من القرار الوزارى رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ بلائحة استخدام موظفى ومستخدمى الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية . وبهذه المثابة تنتفى الأساس القانونى لمنح العاملين بالغرف التجارية علاوات أول يناير سنة ١٩٦٨ بالتطبيق للقرار الوزارى رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ الذى سرى فقط العمل به فى هذا التاريخ وفقا للمادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف

الذكر • كما يصبح من غير الجائز قافونا الترخيص لهؤلاء العاملين
باجازات عارضة من التاريخ المشار اليه بالتطبيق للقرار الملئى رقم ٩٨١
لسنة ١٩٦١ المتقدم ذكره •

ومن حيث ان اعمال القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار
اليه على الوجه المتقدم لاينطوى على أثر رجمى مما يحظره القانون
فالرجعية تعنى ارتداد أثر القرار الادارى الى تاريخ سابق على صدوره
بما قد يترتب على ذلك من مساس بالحقوق المكتسبة للعاملين فى الماضى
وهو الأمر الذى لايتحقق بالنسبة الى القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة
١٩٦٧ الذى صدر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ وأصبح نافذ المفعول
اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ أى فى تاريخ لاحق على تاريخ صدوره •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الغرف التجارية تعتبر
من المؤسسات العامة المهنية التى لاتخضع لأحكام نظام العاملين بالقطاع
العالم الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وانما
يسرى عليها قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧
اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ •

غرفة سياحية

غرفة سياحية

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

تقدم رئيس احدى الغرف السياحية المشكل منها الاتحاد المصري للغرف السياحية للترشيح لعضوية مجلس ادارة الاتحاد من بين المنتخبين مباشرة من الجمعية العمومية يعد تخليا منه عن صفته كرئيس لهذه الغرفة .

ملخص الفتوى :

حدد القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها ، والمعدل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ تشكيل مجلس ادارة اتحاد الغرف السياحية كالاتى :

١ — ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد انتخابا مباشرا .

٢ خمسة أعضاء يعينهم وزير السياحة .

٣ — رؤساء الغرف السياحية المشكل منها الاتحاد .

وبمناسبة انتخابات الاتحاد تقدم اثنان من رؤساء الغرف السياحية المشكل منها الاتحاد للترشيح لعضوية مجلس ادارته . فتار خلاف فى الترانى حول جواز هذا الترشيح مع كونهم أعضاء فى مجلس ادارة الاتحاد بحكم القانون .

وقد استبان ان القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ نص على أن تكون الغرف السياحية المنشأة وفقا لأحكامه اتحادا فيما بينها

يسمى الاتحاد المصري للغرف السياحية على أن يتكون مجلس إدارة هذا الاتحاد من ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد وخمسة أعضاء يعينهم وزير السياحة ثم رؤساء الغرف السياحية المشكل منها الاتحاد وبذلك أفصح المشرع عن إرادته في المظيرة في تشكيل إدارة الاتحاد ، وحرص على أن يكون رؤساء الغرف السياحية بحكم صفتهم هذه أعضاء في مجلس إدارة الاتحاد فهم يستمدون عضويتهم في هذا المجلس من القانون مباشرة بوصفهم رؤساء للغرف السياحية .

ومن حيث أنه ولئن كان التقدم للترشيح لعضوية مجلس إدارة الاتحاد هو عمل ارادى لم يتضمن القانون ما يحظره على رئيس الغرفة السياحية مما يجوز معه لهذا الأخير أن يأتيه ، الا أنه لما كان رئيس الغرفة السياحية يستهدف بهذا الترشيح الفوز بهذه العضوية في حين أنها ثابتة له بحكم القانون بصفته رئيسا لأحدى الغرف السياحية . فإن مجرد تقدمه بطلب للترشيح لهذه العضوية يعد تخليا منه عن صفته كرئيس للغرفة السياحية ويعتبر ذلك من قبيل الاستقالة الحكيمة من رئاسته للغرفة السياحية . إذ أن رئاسته للغرفة السياحية قد تمت بعمل ارادى من جانبه تمثل في تقدمه بالترشيح لرئاسة هذه الغرفة ورتب القانون على هذه الصفة أثرا مينا مؤداه أن يصبح عضوا لمجلس إدارة اتحاد الغرف السياحية بحكم القانون دون حاجة الى أن يتقدم للترشيح لهذه العضوية . فتقدمه للترشيح لهذه العضوية . رغم ذلك ليصبح منتخبا مباشرة من الجمعية العمومية للاتحاد يفصح عن إرادته في التخلي عن رئاسته للغرفة السياحية التي تفوله هذه العضوية بحكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تقدم رئيس احدى الغرف السياحية المشكل منها الاتحاد المصري للغرف السياحية لعضوية مجلس إدارة الاتحاد من بين المنتخبين مباشرة من الجمعية العمومية يعد تخليا منه عن صفته كرئيس لهذه الغرفة .

فہم و تحلیس

غش وتقليص

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

تنظيم صناعة وتجارة المشروبات الكحولية في ظل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتقليص - يجب أن يصدر به قرار جمهوري ولا يكفى في هذا الشأن قرار وزاري - الاكتفاء بقرار وزاري استنادا الى المادة ١٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها غير جائز - أساس ذلك - انصراف القانون الاخير لتحديد انواع ومواصفات ومعايير المنتجات المحلية والمواد الاولية المصرية تحديدا وصفا وقتيا يسهل التعامل فيها دوليا .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتقليص على أنه : « يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الانسان أو الحيوان أو المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى » . وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أنه : « يجوز بمرسوم فرض استعمال أو أن أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معدا للبيع من العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو خيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها .. » .

ويجوز كذلك - لمنع الغش والتقليص في البضائع - أن ينظم بمرسوم تحديد البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو خيازتها بقصد البيع

ومفاد هذين النصين أن تحديد العناصر التي تدخل في تركيب وصنع المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو في المواد المعدة للبيع تحت اسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى وكذلك تحديد مقادير هذه العناصر سواء كان ذلك بفرض حدود دنيا لا يجوز الفزول عنها أو بفرض حدود ومقادير معينة لا يجوز مخالفتها بالزيادة أو النقصان — أن ذلك كله إنما يتم بمرسوم — ومن ثم واذ كانت المراسيم قد استبدل بها قرارات من رئيس الجمهورية فإنه يتعين أن يتم تنظيم الأمور الواردة في النصين المتضمنين بقرار من رئيس الجمهورية وليس بأداة تشريعية أدنى من ذلك كقرار وزاري .

ولا وجه للقول بالانتهاء بقرار وزاري استنادا الى ما تقتضى به المادة ١٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتنظيمها من قيام وزارة الصناعة بعد أخذ رأى الجهات المختصة بالمواد قوائم بأنواع المنتجات الصناعية المصرية والسواك الأولية المصنعية ومواصفاتها ، وما تقتضى به المادة ١٥ من القانون ذاته من أن « لوزير الصناعة أن يتخذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية فيما يتعلق بإيجاد معايير موحدة تطبقها في عملياتها الانتاجية وتحديد مواصفات المنتجات والخامات المستعملة في الصناعة ، لا وجه لهذا القول لأن النص الأول إنما يتناول اعداد قوائم وصفية بأنواع المنتجات الصناعية المصرية بعد أن يكون قد صنعت فعلا طبقا للمواصفات والمقادير التي تحددها الجهات المختصة بالاداة التشريعية اللازمة ، ومن ثم يتناول حكم هذا النص مرحلة تالية لمرحلة اتمام التصنيع بأن تعدد وزارة الصناعة قوائم بتعداد ومواصفات المنتجات المصنعة فعلا ، أما النص الثانى فصكمه يتناول مرحلة سابقة على مرحلة التصنيع وهى مرحلة تحديد مواصفات المواد المستعملة في الصناعة سواء كانت هذه المواد خامات أولية أو مواد مصنعة وقد استهدف النصان تحديد أنواع ومواصفات المنتجات والمواد الأولية المصرية تحديدا وصفيا دقيقا حتى يسهل التعامل فيها دوليا ، ويؤيد ذلك ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون تعليقا على هذين النصين من أن المشروع قد أوضح « دور وزارة الصناعة بتحديد المواصفات والمعايير » بقصد « تسهيل تعريف المنتجات المصرية والمواد الأولية

المحلية بعد ان تحدد مواصفاتها تحديدا دقيقا يرفع كل شك في امرها ويجعل التعامل فيها امرا ميسورا ويخفض تكاليف انتاجها ويرفع مستواها بما يساوى الانتاج العالمى وبهذا تتطور صناعتها الى صناعة مصدرة تنافس المنتجات الاجنبية فى الخارج مما يدعم مركز البلاد الاقتصادى والمالى » •

لذلك انتهى الرأى الى انه يتعين أن يصدر مشروع القرار الخاص بتنظيم صناعة وتجارة المشروبات الكحولية بقرار جمهورى •

(انتهى ١١١٨ فى ١٦/١٠/١٩٦٣)

عمل تجاری

عمل تجارى

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

عقد النقل — هذا العقد يعتبر عقدا تجاريا بالنسبة الى امين النقل — وسواء كان محترفا النقل أم لم يكن كذلك .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان المادة ٢ من القانون التجارى. تنص على أن « يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هو آت : كل شراء غلال أو غيره من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل بيعها بمينها أو بعد تهيئتها تهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال وكل مقالة أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل برا أو بحرا ... » .

ويبين من هذا النص أن عقد النقل يعتبر عقدا تجاريا بالنسبة لأمين النقل سواء أكان محترفا النقل أم لم يكن كذلك .

(فتوى ٩٣ فى ١٥/١١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

استغلال سيارة الاجرة — هذا الاستغلال يتم بلهدى وسيلتين : الاولى — أن يقوم مالك السيارة باستغلالها مباشرة سواء تولى هو قيادتها أو قادها سائق يستأجره لهذا الغرض والثانية أن يقوم المالك بوضع السيارة تحت تصرف شخص آخر نظير أجر معلوم — اعتبار الاستغلال فى الصورة الاولى عملا تجاريا اما فى الصورة الثانية ، فإنه

لا يمد كذلك ما لم يكن المالك قد اشتراها بقصد استعمالها كسيارة أجرة .

عاملون مدنيون بالنولة — ولاية على الغير — الحظر الذي فرضته المادة ٥٧ من قانون العاملين المدنيين — لا يجوز التعامل في الصور التي يلحقها الحظر أن يأتي شيئا منها سواء تصفته أصيلا أو نائباً عن الغير المشمول بولايته — لا يغير من هذا النظر ما قضت به المادة ٤ من القانون المشار إليه أو ما قضت به المادة ١١ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن استغلال سيارة الأجرة يتم باحدى وسيلتين الأولى أن يقوم مالك السيارة باستغلالها مباشرة سواء تولى هو قيادتها أو قاده سائق يستأجره لهذا الغرض ، والثانية أن يقوم المالك بوضع السيارة تحت تصرف شخص آخر نظير أجر معلوم .

وفيما يتعلق بالصورة الأولى من صور الاستغلال ، فإن هذا العمل في تكييفه الصحيح هو عقد نقل لا عقد ايجار بالنظر الى أن العنصر الأساسي في عقد النقل هو تغيير مكان الشخص أو الشيء ، فهو يرد على العمل الذي هو الأساس في نشاط الناقل ولا ينصب على منفعة الشيء التي هي جوهر عقد الإيجار .

وترتبا على ذلك يحظر على الموظف العام أن يستغل سيارة الأجرة استغلالا مباشرا باعتبار هذا الاستغلال عملا تجاريا .

أما في الصورة الثانية التي يتعاقد فيها صاحب السيارة على وضعها تحت تصرف شخص آخر نظير أجرة معلومة فإن مثل هذا العقد عقد ايجار لأن الطرف الذي يقدم السيارة لم يبرأ من النقل بل قدمه ومطلوبه نقل الشيء نفسه من جانب في عملية النقل ، وفيه . وبهذا لا يندرج على التعامل العام بمثل هذا التعاقد باعتباره استغلالا على وجه الخصوص . وذلك ما لم نقل - كما هو أقرب - لدى العامل وقت إبراء السيارة فيما يجزمها

أي ما لم يكن قد اشترها بقصد استعمالها كسيارة أجرة اذ يعد العمل عندئذ عملا تجاريا بالتطبيق لما قصت به المادة الثانية من القانون التجاري التي نصت على أن « يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا كل شراء بضائع لأجل بيعها أو لأجل تأجيرها للاستعمال » .

ويخلص مما سبق أنه يحظر على العامل أن يستغل سيارة الأجرة استغلالا مباشرا . وإنما يجوز له تأجيرها بأجرة مقطوعة الى الغير ليستغلها هذا الغير لحسابه وتحمل مسؤوليته لأن مثل هذا التأجير يعد عقدا إيجارا لا عقد نقل ويخرج بالتالي عن نطاق الاعمال التجارية وذلك ما لم تتوفر لدى العامل وقت شراء السيارة نية التأجير، وتلك مسألة موضوعية يتم الفصل فيها في ضوء الوقائع والظروف المحيطة بكل حالة على حدة .

ومن حيث أن ما تقدم يصدق أيضا على حالة استغلال العامل لسيارة بوضفه وليا طبيعيا على الغير لأنه في حالة النيابة في التعاقد . سواء أكانت نيابة قانونية أو اتفاقية ، تحل ارادة النائب محل ارادة الأصل مع انصراف الأثر القانوني لهذه الارادة الى شخص الأصل فيعد التصرف صادرا من النائب وليس من الأصل، ومن ثم يسرى الحظر الذي فرضته المادة ٥٧ من قانون العاملين الذين فلا يجوز للعامل في الصور التي يلحقها الحظر أن يأتي شيئا منها سواء بصفته أصيلا أو نائبا عن الغير المشمول بولايته .

ولا يغير من هذا النظر ما قصت به المادة ٥٤ من القانون المشار اليه من أجازة تولي العامل أعمال القوامة أو الوصاية أو الوكالة عن الغائبين أو المساعدة القضائية اذا كان المشمول بالقوامة أو الوصاية أو الغائب أو المعين له مساعد قضائي ممن تربطهم بالعامل صلة قربي أو نسب لغاية الدرجة الرابعة . أو ما قصت به المادة ١١ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ من أنه « لا يجوز للولي أن يستمر في تجارة آلت للقاصر الا بأذن من المحكمة وفي حدود هذا الاذن » . ذلك أنه ولئن كان مقتضى هذه النصوص أنه يجوز للعامل أن يتولى أعمال القوامة كما يجوز له أن يستمر في تجارة آلت للقاصر بعد الحصول على اذن من المحكمة — الا أن الحظر الذي فرضته المادة ٥٧ من قانون نظام

المعاملين المدنيين. يظل قائما ، ولذلك يحظر على العامل أن يستغل سيارة الصغير بنفسه كما أن النصوص التي تهيئ للولى الاستمرار في تجارة ألت للقاصر يخرج عن نطاقها الولى اذا كان موظفا عاما .

ومن حيث أن المادة ٥٧ من قانون نظام المعاملين المدنيين بالدواة تحظر على العامل أن يشترك في تأسيس الشركات بغير ترخيص من الجهة المختصة فمن ثمة فانه يحظر على العامل بغير هذا الترخيص توظيف أمواله في تأسيس الشركات ، ومن بينها شركات النقل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا : أنه لا يجوز لاحد من المعاملين بالدولة أن يقوم باستغلال سيارة أجرة استغلالا مباشرا ، وانما يجوز له تأجير السيارة بأجرة مقطوعة الى الغير ليستغلها هذا الغير لحسابه وتحت مسؤوليته بشرط ألا يكون العامل قد اشترى السيارة بقصد تأجيرها .

ثانيا : أن الحظر المتقدم يسرى كذلك على العامل بصفته نائبا عن الصغير المشمول بولايته بالنسبة الى السيارة المملوكة لهذا الصغير .

ثالثا : أنه لا يجوز للعامل توظيف أمواله بالاشتراك في تأسيس شركة نقل بغير ترخيص من الجهة المختصة .

(ملف ١٥٠/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١/٧)

بذات المعنى أخذت الجمعية العمومية بالمبادئ المتقدمة في فتوى أخرى صدرت بذات الجلسة فتوى رقم ١٠٣ بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٠
ملف بذات الرقم .

ملحة قانونية

قاعدة قانونية

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

المادة ٢٣٦ مدنى — تطبيقها فى مجال الروابط العقدية الادارية باعتبارها من الأصول العامة فى الالتزامات .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣٦ من القانون المدنى تنص على أنه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها . وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » . ولئن كانت هذه المادة قد وردت فى التقنين المدنى ، الا أن المحكمة ترى تطبيق احكامها فى نطاق الروابط العقدية الادارية ، باعتبار هذه الأحكام من الأصول العامة فى الالتزامات .

(طعن رقم ١٤٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٥٨)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

المادة ٢٣٦ من القانون المدنى — تطبيقها على الروابط الادارية باعتبارها من الأصول العامة فى الالتزامات — مناط استحقاق فوائد التأخير بالتطبيق لاحكامها — افتراض الضرر فى حالة تأخير الدين فى الوفاء بحكم القانون .

ملخص الحكم :

ان مناط استحقاق فوائد التأخير — وفقاً لما يقضى به نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني وهى من الأصول العامة للالتزامات التى تطبق على الروابط الادارية — ان يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وان يتأخر المدين فى الوفاء به فى الميعاد المحدد. يقطع النظر عن وقوع ضرر للدائن من جراء هذا التأخير وفوائد التأخير على هذا الوجه ليست الا تطبيقاً للقواعد العامة فى المسؤولية ، فيلزم لاستحقاقها أن يكون ثمة خطأ وقع من المدين وضرر أصاب الدائن وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر ، فأما الضرر وعلاقة السببية فمفترضان فرضاً غير قابل لاثبات العكس ، وأما الخطأ فواجب اثباته ويتمثل فى تأخر المدين فى الوفاء بالمبلغ المستحق فى الميعاد المحدد .

(طعن رقم ٦٢٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٧)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ .

فوائد تأخرية — المادة ٢٢٦ من القانون المدني — استحقاقها فى نطاق الروابط الادارية ليا كان مصدرها وسواء اكانت روابط عقبة ام لاحية .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٢٦ من القانون المدني تنص على أنه « اذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين فى الوفاء به كان ملزماً بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تأريفاً آخر لسريانها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » . وحكم هذه المادة ينطبق فى نطاق

الروابط الادارية أيا كان مصبرها وسواء أكانت روابط عقدية أم لائحية باعتبار هذه الاحكام من الاصول العامة في الالتزامات التي تسرى — أيا كان مصدر الالتزام — اذا كان مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب .
(طعن رقم ٢٤٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٧)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

المادة ٢٢٨ مدنى — افتراض الضرر بحكم القانون — لا وجه للقول بعدم جواز الجمع بينها وبين تعويض عن عدم التنفيذ .

ملخص الحكم :

متى كانت الفوائد المطلوبة هي فوائد تأخيرية عن مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ، فيستحق الدائن الفوائد القانونية بالتطبيق للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى من تاريخ المطالبة القضائية بها ، والضرر مفترض في هذه الحالة بحكم القانون وفقا للمادة ٢٢٨ من القانون المدنى التى تنص على أنه « لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو اتفاقية أن يثبت الدائن ضرا لحقه من هذا التأخير » ، ومن ثم فلا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون بأن الفوائد لا تخرج عن كونها تعويضا ، وأن المبلغ المطالب به لا يخرج هو أيضا عن كونه تعويضا ، وأنه لا يجوز الجمع بين تعويض وآخر ، وأنه يكفى لجبر الضرر الحكم على الوزارة بالمبلغ .

(طعن رقم ١٤١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/١٧)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

لا تسرى الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية إلا عن
المبالغ التي تكون مطومة المقدار وقت رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

لا محل لمطالبة المدعى بالفوائد القانونية عن هذا المبلغ لأن مفاد
نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني والأعمال التحضيرية لهذه المادة أن
لا تسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إلا عن المبالغ التي تكون
معلومة المقدار وقت رفع الدعوى ، والمقصود بكون محل الالتزام معلوم
المقدار يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء
سلطة التقدير .

(طعن رقم ٤١١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢١)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

الحكم بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية — المطالبة
في المنازعات الادارية من تاريخ ايداع صحيفة الدعوى لا من تاريخ
اعلانها .

ملخص الحكم :

ان الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ
في تأويله وتطبيقه حين قضى بسريران الفوائد القانونية من تاريخ اعلان
صحيفة الدعوى في حين ان الفوائد يبدأ سريانها طبقاً لما تقتضيه المادة
٢٢٦ من القانون المدني من تاريخ المطالبة القضائية التي تتم بايداع
صحيفة الدعوى سكرتارية المحكمة .

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل يكمن في تحديد تاريخ المطالبة القضائية أمام القضاء الادارى ، باعتباره التاريخ الذى يبدأ منه سريان الفوائد القانونية المستحقة وهل يبدأ من وقت اعلان صحيفة الدعوى للمدعى عليهما الحاصل في ٣١ من مايو سنة ١٩٦٩ ، كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه ، أم أن العبرة في تحديد تاريخ المطالبة القضائية انما يكون بوقت ايداع صحيفة الدعوى سكرتارية المحكمة الحاصل في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٧ — وليس ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ كما ذكر خطأ في صحيفة الطعن — وهو ما تذهب اليه الجهة الادارية في طعنها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحكم بالفوائد القانونية انما يكون من تاريخ المطالبة القضائية ، وأن ميعاد هذه المطالبة في المنازعات الادارية يكون من تاريخ ايداع صحيفة الدعوى سكرتارية المحكمة وفقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وليس من تاريخ اعلان هذه الصحيفة ، على أساس أنه بتقديم صحيفة الدعوى الى قلم كتاب المحكمة المختصة تتعقد المنازعة وتقع صحيفة ما دامت الصحيفة قد استوفت البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادتان ٢٣ ، ٢٤ من ذلك القانون ، أما اعلان الصحيفة ومرفقاتها الى الجهة الادارية أو الى ذوى الشأن فليست ركنا من أركان المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها وانما هو اجراء لاحق مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وانما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها والمقصود منه هو ابلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الادارية ودعوة ذوى الشأن جميعا لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم في المواعيد المقررة بطريق الايداع في سكرتارية المحكمة . وذلك تحضيراً للدعوى ولتهيئتها للمرافعة .

ومن حيث أن ما تضمنه الحكم المطعون فيه من تقسيط للمبلغ المحكوم به يفرض على جهة الادارة هذا الوفاء الجزئى ، وهو أمر متروك لمشيئتها ولا تلزم به .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بسريان الفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به من تاريخ اعلان

صحيفة الدعوى للمدعى عليهما الحاصل في ٣١ من مايو سنة ١٩٦٩ ومن
تقسيم للمبلغ المحكوم به قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ،
ويقع لذلك تعديله والقضاء بالزام المدعى عليهما متضامين بأن يدفع
للمدعية مبلغ ثلاثين جنيها مصريا والفوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع
٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٧
حتى تمام السداد مع الزامها بمصروفات الدعوى والظمن .
(ظعن رقم ٢١٢ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٣)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

دخول قيمة الفوائد المستحقة على سندات التأمين في الاصول التي
يحسب على اساسها التعويض طبقا لاتفاقيات التعويضات المبرمة بشأن
تعويض الاجانب الذين آلت اموالهم الى الدولة بعد فرض الحراسة
عليها .

ملخص الفتوى :

الاجانب الذين خضعوا لتدابير الحراسة بمقتضى احكام قانون
المطوارئ والذين كانوا يملكون اسهما آلت الى الدولة وفقا لاحكام
القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعوضون عن كامل قيمة
اسهمهم بسندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا حتى ٢٤/٣/١٩٦٤
تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ٦٤ الذي قضى بأيلولة كامل اموالهم
الى الدولة بما فيها سندات التأمين المشار اليها وطبقا لاتفاقيات التعويضات
المبرمة بشأنهم يتعين استبعاد جميع احكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠
وكذلك الاحكام المتعلقة بالحد الاقصى وطريقة الدفع التي تضمنها القانون
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ واعمال احكام تلك الاتفاقيات فيما يتعلق بالحد
الاقصى للتعويض وطريقة ادائه . وعليه فان قيمة فوائد سندات التأمين
المستحقة لهم حتى ٢٤/٣/٦٤ تدخل ضمن الاصول التي يستحقون التعويض
عنها وفقا لاحكام الاتفاقيات المبرمة مع الدول القابضين لها .

وبناء على ذلك فقد كان على الحراسة العامة بصفتها نائبة قانونية عن هؤلاء الأجانب ان تستبدل بكامل قيمة الاسهم المملوكة لكل منهم سندات التأمين بالتطبيق لاحكام القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، وان تحصل الفوائد المستحقة على تلك السندات بكاملها حتى ٦٤/٣/٢٤ تاريخ ايلولة تلك السندات الى الدولة وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ٦٤ ، واذا كانت الحراسة العامة قد تقاعست عن استبدال اسهمهم بسندات التأمين وبالتالي لم تحصل قيمة الفوائد المستحقة عليها فان ذلك ليس من شأنه اسقاط حقهم في تلك الفوائد لان العبوة في استحقاق فوائد الورقة المالية بالحيازة القانونية للسند الاسمي المستمدة مباشرة من احكام القانون وليس بالحيازة المادية للسند .

(ملف ٢٤/٢/٣٠ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي تلزم المدين الذي تأخر في الوفاء بالتزاماته بدفع الفوائد القانونية — عدم سريان هذا الحكم على علاقة الحكومة بموظفيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالفوائد التي تطلب الهيئة المدنية الحكم لها بها علاوة على المبلغ المذكور استنادا الى المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي تقضى بأنه اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخا آخر لسريانها . وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » فان المحكمة ترى أن هذه المادة وان جرى تطبيقها في نطاق الروابط العقدية

الادارية باعتبارها من الأصول العامة في الالتزامات فانه لا وجه لتطبيقها في علاقة الحكومة بموظفيها ذلك ان من المسلم ان ، القضاء الادارى ليس ملزما بتطبيق النصوص المدنية على روابط القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك أو رأى تطبيقها على وجه يتلائم مع تلك الروابط وليس مما يتلاءم مع طبيعة تلك الروابط الزام الموظف بفوائد مبالغ استحققت له بوصفها مرتباً لقاء عمله ولكن القانون الزمه بردها وتأخر في هذا الرد أخذاً في الاعتبار ما جرى عليه القضاء الادارى بالمقابلة لذلك من عدم التزام الحكومة بفوائد مبالغ المرتبات والبدايات التى يقضى بها بالتطبيق لأحكام القوانين واللوائح متى تأخرت الجهات الادارية في صرفها لمن يستحقها من العاملين .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ أخذ بغير النظر المتقدم فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتعين الحكم بالغائه والحكم بالزام المطعون ضده بأن يدفع للهيئة الطاعنة مبلغ ٣٨٢١٦٦ جنيهاً فقط مع الزامه بالمصاريف بعد أن خسر دعواه طبقاً لأحكام قانون المرافعات .

(طعن رقم ٥٩٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

الأصل هو سريان الفوائد القانونية المستحقة مقابل التأخير في الوفاء بالثمن من تاريخ المطالبة القضائية بها طبقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى — عدم سريان ذلك في مجال العلاقات بين الهيئات العامة .

ملخص الفتوى .

انه عن الفوائد القانونية المستحقة مقابل التأخير في الوفاء بالثمن، فلتئن كان الأصل ان تسرى من تاريخ المطالبة القضائية بها طبقاً لنص المادة « ٢٢٦ » من القانون المدنى ، الا انه لما كان المشرع قد استبعد

الدعوى القضائية كوسيلة للمطالبة بالحق في مجال العلاقة بين الهيئات العامة بمقتضى نص المادة « ٦٦ » من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى قصت باختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر منازعات هذه الهيئات ، فعليه يتعين تحديد بدء سريان هذه الفوائد بتاريخ طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية باعتباره الاجراء المقابل للمطالبة القضائية طبقا للقانون

(ملف ٢٧٠/٢/٢٣ — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

اقامة احدى الهيئات العامة دعوى املم المحكمة الادارية بالزام احد العاملين بها برد مرتبه الذى حصل عليه منها دون وجه حق — حكم المحكمة الادارية بالزامه بدفع المبلغ المطالب به ورفض طلب الحكم بالفوائد القانونية عن هذا المبلغ على اساس ان هذه الفوائد تمثل زيا تحرمه مبادئ الشريعة الاسلامية التى تعتبر المصدر الرئيسى للتشريع وفقا لحكم المادة الثانية من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ — الطعن على هذا الحكم — الحكم الطعين اقتصر فى قضائه على الامتناع عن تطبيق المادة ٢٢٦ من القانون المدنى — الامتناع عن تطبيق نص قانونى قائم بحجة أنه يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية الفراء التى هى المصدر الرئيسى للتشريع وفقا للدستور — هذا الامتناع يشكل فى واقعة تعرضا لمدى دستورية النص ايا كانت الصورة التى يتم بها التعرض بطريق مباشر أو غير مباشر — مادام النص التشريعى قائم ولم يعدل أو يلغ الطريق الذى رسمه المشرع وهدد خطاه وجب على المحكمة اعمال حكمه ومقتضاه دون اعمال أو اغفال وايا كان السبب الذى تحتوى به أو تتخذه كنه لقضائها والا غدا حكمها مجانيا القانون فى صحيحة مشوبا بالقصور — من الأصول العامة فى الالتزامات انه لا وجه لتطبيق نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى فى علاقة الحكومة بموظفيها — من المسلم به أن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة قانونية نظامية تحكمها القوانين واللوائح

والقضاء الإداري ليس ملزما بتطبيق النصوص المدنية على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك أو رأى أن تطبيقها يتلاءم مع طبيعة تلك الروابط — ليس مما يتلاءم مع طبيعة هذه الروابط الزام الموظف بفوائد مبالغ صرفت له بداءه على أنها مرتب مستحق له قانونا ثم تبين عدم أحقيته فيها فالتزم بردها وتأخر في هذا الرد ذلك أخذا في الاعتبار ما جرى عليه القضاء الإداري بالمقابلة لذلك من عدم التزام الحكومة بفوائد مبالغ المرتبات والبدلات التي يقضى بها قضائيا بالتطبيق لاحكام القوانين واللوائح متى تأخرت الجهة الادارية على صرحها لمن يستحقها من العاملين — لا يكون ثمة سند لا لزام المدعى عليه باداء الفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به — الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض طلب الهيئة الحكم بالفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به قد أصاب صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه وان كان لأسباب أخرى لا تنمى من التأويل السليم للقانون غير تلك التي استند اليها هذا الحكم .

ملخص الحكم :

من حيث أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن لاثريب على المحكمة الادارية ان هي امتنعت عن تطبيق نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي تقضى بالزام المدين المتأخر في الوفاء بدينه بان يدفع لدائنه فوائد عن هذا الدين بواقع ٤ ٪ سنويا في المسائل المدنية وذلك لتعارض نص هذه المادة مع احكام الشريعة الاسلامية — ولما كان للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا والذي اقيمت الدعوى في ظله ومن بعده القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا قد ناط كل منهما بهذه المحكمة دون غيرها من المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح وبين كيفية اتصال الادعاء بهذا التعارض بطلب المحكمة فمن ثمة بات ممتنعاً على أية محكمة أخرى غير المحكمة المذكورة أن تتعرض من قريب أو بعيد لمبحث مدى مشروعية نصي قانون أو لائحة وهي وأن قلتمت بذلك كان حكمها مخالفاً للقانون — ولا يتعدى في ذلك

ما اشار اليه الحكم الطعين من ان قضاءه في المنازعة المطروحة اقتصر على الامتناع عن تطبيق المادة ٢٢٦ من القانون المدني دون ان يتطرق الى القضاء بعدم دستوريتهما ذلك لان الامتناع عن تطبيق نص قانوني قائم بحجة انه يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية الغراء التي هي المصدر الرئيسى للتشريع بحسب الدستور هذا الامتناع يشكل في واقعه تعرضا لمدى دستورية النص أيا كانت الصورة التي يتم بها التعرض بطريق مباشر أو غير مباشر فما دام النص التشريعي قائما ولم يعدل أو يلغ بالطريق الدستوري الذي رسمه المشرع وحدد خطاه وجب على المحكمة اعمال حكمه ومقتضاه دون اهمال أو اغفال وأيا كان السبب الذي تحتذى به أو تتخذة تكتة لقضائها والا غدا حكمها مجانباً القانون في صحيحة مشوبا بالقصور •

ومن حيث انه تبعا لذلك فانه فيما يتعلق بالفوائد القانونية التي تطلب الهيئة الدعية الحكم لها بها استنادا الى المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي تقضى بانه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التمويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية — وتضرب هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره فان هذه المادة تحكم في الاصل الروابط العقدية المدنية وانه وان جرى تطبيقها في نطاق الروابط العقدية الادارية باعتبارها من الاصول العامة في الالتزامات فانه لاوجه لتطبيقها في علاقة الحكومة بموظفيها اذ انه من المسلم ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة قانونية نظامية تحكمها القوانين واللوائح وان القضاء الادارى ليس ملزما بتطبيق النصوص المدنية على روابط القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك أو رأى ان تطبيقها يتلاءم مع طبيعة تلك الروابط وليس مما يتلاءم مع طبيعة هذه الروابط الزام الموظف بفوائد مبالغ صرفت له بداءة على انها مرتب مستحق له قانونا ثم تبين عدم احقيقته فيها فالتزم بردها وتأخر في هذا الرد وذلك أخذا في الاعتبار ماجرى عليه القضاء الادارى بالمقابلة لذلك

من عدم التزام الحكومة بفوائد مبالغ المرتبات والبدلات التي يقضى بها قضائيا بالتطبيق لاحكام القوانين واللوائح متى تأخرت الجهة الادارية في صرفها لمن يستحقها من العاملين . . وازاء ذلك لا يكون ثمة سند لالزام المدعى عليه في النزاع المطروح باداء الفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به ويكون هذا الطلب غير قائم على أساس سليم من القانون واجب الرفض .

ومن حيث انه ترتباً على ما سلف واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب الهيئة المدعية الحكم بالفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به فانه يكون قد اصاب صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه وان كان لاسباب اخرى لا تتمش مع التأويل السليم للقانون غير تلك التي استند اليها هذا الحكم على النحو السالف ايضاحه الامر الذي يتعين معه ازاء ذلك الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

(طعن رقم ١٦١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١٣)

تطبيق :

قضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية رقم ٢ لسنة ٢ ق بان مضمون المادة ٢ من الدستور انما تتضمن توجيهها للمشرع بايستلهم مبادئ الشريعة الاسلامية فيما ييسنه من قوانين وذلك باعتبار ان الشريعة هي المصدر الاساسي للقوانين التي يضعها المشرع . وهذا الاستلham للشريعة على انها المصدر الاساسي للتشريع انما يبدأ بعد تعديل الدستور عام ١٩٨٠ وبالتالى لايمتد هذا الاثر الدستورى الى التشريعات السابقة على هذا التعديل . ولما كان القانون المدنى الذى تضمن النص على الفائدة القانونية في المعاملات صدر عام ١٩٤٨ فانه لايفضح لهذا الحكم ويظل صحيحاً في ظل الدستور الذى كان سارياً آنذاك . واذا كان ثمة شائبة تشوب حكم الفائدة الذى نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدنى فهى انما تعدل بتدخل من جانب المشرع لتعديلها بالاداء القانونية المقررة . اما قبل ذلك فهى تظل سارية وقائمة كجزء من النظام القانونى الوضعى .

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

طلب الجهة الادارية الحكم بالفوائد القانونية المستحقة على المبلغ المحكوم به من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد عملا بحكم المادة ٢٣٦ من القانون المدنى — قضاء محكمة القضاء الادارى بهذه الفوائد — قضاء المحكمة الادارية العليا اعمالا لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات بوقف الدعوى بالنسبة لهذا الطلب الى ان تفصل المحكمة الدستورية العليا فى مدى دستورية نص المادة المشار اليها فى الدعوى الدستورية رقم ٢ لسنة ١ ق دستورية والمطروحة عليها لمخالفتها لاحكام الشريعة الاسلامية التى نص الدستور على انها المصدر الرئيسى للدستور .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالاضافة الى ذلك فان جهة الادارة كانت قد طلبت فدعواها الحكم بالفوائد القانونية (٤/٠) المستحقة على المبلغ المحكوم به من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد عملا بحكم المادة ٢٣٦ من القانون المدنى . وقد اجابها الحكم المطعون فيه الى هذا الطلب وقضى بهذه الفوائد .

ومن حيث ان المحكمة الدستورية العليا لايزال مطروحا عليها النزاع فى مدى دستورية نص المادة ٢٣٦ مدنى المشار اليها ومخالفتها لاحكام الشريعة الاسلامية التى نص الدستور على أنها المصدر الرئيسى للتشريع، فانه اعمالا لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ترى المحكمة وقف الدعوى بالنسبة الى الفوائد القانونية على المبلغ المحكوم به الى أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى مدى دستورية نص المادة ٢٣٦ مدنى فى الدعوى الدستورية رقم ٢ لسنة ١ ق دستورية .

فندق وسياحة

فئدة وسياحة

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

خضوع المنشآت الفندقية والسياحية للضريبة على الاستهلاك
المفروضة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ .

ماخص الفتوى .

من حيث ان الاعفاء المقرر بمقتضى المادة ٦ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية يقتصر على الضرائب والرسوم الجمركية دون غيرها ، ومن ثم لا يشمل الاعفاء من رسوم الاستهلاك التى كانت مفروضة قبل صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ آنف البيان ، وهى رسوم كانت تفرض بصفة أساسية على السلع المستوردة المفروض على مثيلاتها من الانتاج المحلى رسوم انتاج ، كما لا يشمل هذا الاعفاء الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، بحسبان ان هذا القانون الاخير قد جعل من الضريبة على الاستهلاك ضريبة مستقلة متميزة عن الضريبة الجمركية سواء من حيث تنظيمها الفنى، ومن حيث وعائها ، أو من حيث تحديد حالات الاعفاء على سبيل الحصر ، أو من حيث التصرف فى السلع المعفاة من الضريبة ، مما يعنى ان المشرع قد جعل من هذه الضريبة ضريبة اخرى قائمة بذاتها ، بالاضافة الى الضريبة الجمركية وتصرى — من ثم على السلعة المستوردة والمحلية ، والقول بعكس ذلك يؤدى الى أن تغفى السلع المستوردة من ضريبة الاستهلاك ، فى حين يخضع لها السوق المحلى وهذا التنظيم المتكامل للضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، اصبح هو الواجب الاتباع عند النظر فى الاعفاء من هذه الضريبة ، دون أى تنظيم ضريبي آخر .

وبناء على ذلك فان الاعفاء من الضريبة على الاستهلاك يقتصر على حالات الاعفاء الوجوبية والجوازية الواردة بالمادتين ٣٤ ، ٣٥ من القانون

رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن هذه الضريبة فقط ، وهي حالات وارده على سبيل الحصر ، ولا تمتد الى حالات الاعفاء الوجوبى المنصوص عليها في قوانين ضريبة أخرى سابقة في صدورها على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المنوه عنه ، أما قوانين الاعفاءات التي تصدر تالية للقانون المذكور . فيتعين أن تتضمن النص صراحة على الاعفاء من هذه الضريبة اعمالا للفقرة الاخيرة من المادة الثانية من مواد اصدار هذا القانون السالف ذكرها .

ومن حيث أنه بالنسبة للمنشآت السياحية المنتفعة بأحكام نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، فإن الاعفاء الجمركى المنصوص عليه في المادة ١٦ من هذا القانون لا ينصرف الا الى تلك الضرائب والرسوم التي كانت سارية في تاريخ العمل بهذا القانون الاخير ، وليس من بينها الضريبة على الاستهلاك التي فرضت في تاريخ لاحق لهذا التاريخ . كما ان سلطة رئيس الجمهورية في الاعفاء والمستمدة من المادة ١٦ سالفة الذكر لا يتصور أن تشمل الاعفاء من الضريبة على الاستهلاك لما لهذه الضريبة من ذاتية واستقلال بميزاتها عن الضريبة الجمركية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اعفاء المنشآت الفندقية والسياحية من الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

١ / ٢٧ / ٢٥٠ — جلسة ١٩٨٣ / ٤ / ٦

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

الاعفاء المقرر في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية اعفاء عيني يعاين الشئ أينما انتقلت ملكيته مادام مستخدماً في ذات الأغراض السياحية والفندقية التي استورد من أجله .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية اعفى من الضرائب والرسوم الجمركية الفنادق والبواخر السياحية والمستازيمات الخاصة ببنائها أو تجهيزها ، ولا يعتبر هذا الاعفاء مقررًا لشخص بعينه بل هو مقرر لهذه الأشياء بذاتها . ومؤدى ذلك ان الاعفاء مرتبط بمستورها أو مالكة الأصل وأما هو اعفاء عينى يلتصق بطبيعة الأشياء المستوردة ويتمتع به ، طالما ظلت محتفظة بهذا الوصف محققة ذات الغرض المخصصة من أجله ، ويستوى فى ذلك ان تظل مملوكة لأصحابها الأصل أو تنتقل ملكيتها بموافقة وزارة السياحة الى شخص آخر يستخدمها فى الغرض المخصصة له .

(ملف ٢٥٩/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

سيارة الليموزين لا تعتبر منشأة سياحية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية عرف المنشأة السياحية واعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة . على أن سيارات الليموزين لا تعد بحكم طبيعتها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى الرحلات ، وأما تستخدم فى التنقلات الخاصة بالسائح أو غيره . شأنها فى ذلك شأن سيارات الأجرة . وبترتب على ذلك ان سيارات الليموزين التى تستوردها شركات السياحة لا تعد منشأة سياحية فى مفهوم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ وبالتالى لا تتمتع بالاعفاء الجمركى المنصوص عليه من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

(دك ٢٧٠/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٤/٢/١٥)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية
قرار وزير السياحة رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣ بشأن شروط واجراءات
التراخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية — حظرت المادة ٣٧ منه منح
التراخيص الى الاشخاص المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو في جريمة
مخلّة بالامانة أو بالشرف ولم يرد اليهم اعتبارهم — تعريف الجرائم
المخلّة بالامانة أو الشرف هي تلك التي ترجع الى ضعف في الخلق وانحراف
في الطبع مع الاخذ في الاعتبار نوع الجريمة والظروف التي ارتكبت
فيها والافعال المكونة لها ومدى كشفها عند التاثر بالشهوات والنزوات
وسوء السيرة — مثال لما لايعتبر من الجرائم المخلّة بالشرف أو الامانة.

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن
المنشآت الفندقية والسياحية تنص على أنه لايجوز إنشاء أو اقامة
المنشآت الفندقية والسياحية أو استغلالها أو ادارتها الا بترخيص
من وزارة السياحة طبقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من
وزير السياحة . وتؤول الى وزارة السياحة الاختصاصات المنصوص
عليها في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة والقانون
رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملامى بالنسبة الى تلك المنشآت . . .
وقد أصدر وزير السياحة تنفيذا لذلك القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣
بشأن شروط واجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية .
وقضت المادة الاولى من هذا القرار بأن يقدم طلب الترخيص لإنشاء
أو اقامة المنشآت الفندقية والسياحية الى ادارة تراخيص هذه المنشآت
على النموذج المعد لذلك . . . ونصت المادة ٢١ على أنه لايجوز اجراء أى
تعميل في المنشأة المرخص بها الا بعد موافقة ادارة التراخيص . وقضت
المادة ٣٧ بأنه لا يجوز اعطاء التراخيص المشار اليها في هذا القرار الى
الاشخاص الآتى بيانهم : — (١) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو في

جريمة مظة بالامانة أو الشرف ولم يرد اليهم اعتبارهم ... وتلغى التراخيص الممنوحة وفقا لاحكام هذا القرار اذا حكم على المرخص له باحدى العقوبات أو في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة . وقضت المادة ٤٥ بأن تلغى رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية في الاحوال الآتية (٢٠٠) في حالة مخالفة احكام المادة ٢١ من هذا القرار .

ومن حيث أن مفاد ذلك الغاء ترخيص المنشأ الفندقية أو السياحية في حالة صدور حكم على المرخص له بعقوبة جنائية أو في جريمة مظة بالامانة أو الشرف .

ومن حيث أنه بالنسبة الى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي أدين فيها المدعى الاول فان الثابت من الاوراق أن محكمة المجوزة أصدرت حكمها في القضية رقم ١٤٦٢ لسنة ١٩٨٠ بجلسة ٢٥/١١/١٩٨٠ والتي ادعت فيها السيدة / مالكة العقار — بالحق المدني بحبس المتهم — المدعى الاول — شهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها والزامه بدفع ٥١ جنيتها للمدعية بالحق المدني على سبيل التعمييض . وأشار الحكم الى أن المتهم حرر شيكا ثم اصدر أمره الى البنك المسحوب عليه بعدم صرف قيمته . ولما أستأنف المحكوم ضده هذا الحكم أصدرت محكمة الجيزة الابتدائية (الجرح المستأنفه) حكمها بجلسة ٢/١٢/١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وأشارت الى قيام المستأنف بسداد قيمة الشيك .

ومن حيث أن البادى من ذلك ان المدعى الاول لم يحكم عليه بعقوبة جنائية ومن ثم فانه يتعين أن تكون الجريمة التي أدين فيها من قبيل الجرائم المخلة بالشرف أو الامانة حتى يترتب عليها الغاء ترخيص الفندق عملا بحكم المادة ٣٧ من القرار الوزارى آنف الذكر .

ومن حيث ان الجرائم المخلة بالشرف أو الامانة لم تحدد في قانون العقوبات أو أى قانون سواء تحديدا جامعا مانعا ، كما أنه من المتعذر وضع معيار مانع في هذا الشأن . على أنه يمكن تعريف هذه الجرائم

— حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — بأنها هي تلك التي ترجع الى ضعف في الخلق وانحراف في الطبع مع الاخذ في الاعتبار نوع الجريمة والظروف التي ارتكبت فيها والافعال المكونة لها ومدى كنفها عن القاتر بالشهوات والفزوات وسوء السيرة .

ومن حيث أنه باعمال هذا التعريف على واقعات الجريمة التي أدين فيها المدعى الاول يخلص الى عدم اعتبارها مخلة بالشرف أو الامانة في ضوء الظروف والملابسات التي أحاطت بها . . . ذلك أن البادى من الاوراق أن المدعى الاول حرر لصالح السيدة مالكة مبنى الفندق — أحد عشر شيكا كلا منها بمبلغ ٥٠٠ جنيه كمقدم ايجار للفندق . غير أن البنك العقارى المصرى أوقع حجز مالمدين لدى الغير تحت يده على مايكون مستحقا للملكة العقار لديه وطلب البنك من المدعى الاول المحجوز لديه — موافاته بقيمة الشيك رقم ٣٤٠٧٤ تنفيذاً للحجز مشيراً في طلبه الى نص المادة ٤٦ من قانون الحجز الادارى التي تقضى بأن « لايعتد بالمبالغ المؤداة للمالك أو الحائز فيما زاد في الاراضى الزراعية على ايجار سنة وفي العقارات على ثلاثة أشهر . . . » وبناء على ذلك قام المدعى الاول بسداد قيمة الشيك — ٥٠٠ جنيه — الى البنك الحاجز (العقارى المصرى) وأخطر البنك المسحوب عليه الشيك بالامتناع عن صرف قيمته الى المحرر لصالحها . وعندما أبلغت المذكورة النيابة العامة ضده وقدم الى المحاكمة الجنائية بتهمة اصدار شيك بدون رصيد (اخطار البنك بعدم صرف القيمة) وصدر الحكم ضده بالحبس شهراً قام بسداد قيمته ومن ثم أمرت المحكمة الاستئنافية بوقف تنفيذ العقوبة وواضح من ذلك أن المدعى الاول لم يصدر أمره الى البنك المسحوب عليه بعدم صرف قيمة الشيك الا تحت مظنه أن الحجز الموقع تحت يده من البنك العقارى المصرى يستوجب منه سداد تلك القيمة الى هذا البنك مما يعتبر في ذات الوقت وفاء منه بقيمة الشيك الى المحرر لصالحها . وفي ظل هذه الظروف والملابسات لاوجه لاعتبار الجريمة التي أدين فيها مخلة بالشرف أو الامانه .

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية — مفاد النص اعفاء المستلزمات المشار إليها بقرار من وزير المالية — المنشورات التي تتضمن قوائم المستلزمات لا تتضمن قواعد عامة منظمة وإنما هي توجيهها صادرا من سلطة الاعفاء إلى جهة الجمارك المختصة بتحصيل الضرائب من باب التيسير في التطبيق — هذه المنشورات لا تحول دون مباشرة الوزير الذي أصدرها لاختصاصاته في تقرير الاعفاء متى تحقق مناطه .

ملخص الحكم :

تنص المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية على أن يعفى ما يستورد من الفنادق القائمة والبواخر السياحية من الضرائب والرسوم الجمركية ، كما يعفى من هذه الضرائب والرسوم المستلزمات التي تستورد لبناء أو تجهيز أو تجديد المنشآت الفندقية أو السياحية . ويصدر بالاعفاء قرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح من وزير السياحة . وفي المنازعة الماثلة يبدو من الأوراق أن وزير المالية قد نظر طلب الشركة الطاعنة في شأن اعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية عن المهمات والمستلزمات التي أشتورتها لتجهيز فندق السلام . واتخذ فيه قرار تضمنه كتاب وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير المؤرخ ١٩٨٠/٢/٢٦ المرسل إلى مدير عام الجمارك . ومودى هذا القرار أعمال المنشور الصادر في ١٩٧٩/٨/٢٨ في شأن طلب الشركة . ولما كان هذا المنشور هو الذي احتوى على قائمة المستلزمات التي تستورد لبناء وتجهيز وتجديد المنشآت الفندقية والسياحية التي تحقق فيها مناط الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية فإن قرار الوزير يكون قد انصرف إلى اعفاء الشركة منها بناء على السلطة المخيلة له قانونا في ذلك بما لا يجوز معه لمصلحة

الجمارك أن تخالفه واذا فعلت بإصدار قرارها المطعون فيه فإنها تكون قد خالفت القانون •

ومن حيث أنه لا ينال من صحة هذا النظر ما أثارتته مصلحة الجمارك في الحكم المطعون فيه عن المجال الزمني لسريان المنشورات التي تتضمن قوائم المستلزمات التي عفاها القانون بالاعفاء في المادة السادسة منه ، ذلك أن تلك المنشورات لا تتضمن قواعد عامة منظمة ولا تعدو أن تكون توجيهها صادرا من سلطة الاعفاء الى جهة الجمارك المختصة بتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية في صدد مراعاة نص الاعفاء الوارد في القانون المشار اليه من باب التيسير في التطبيق ، وهي بهذه المثابة لا يمكن أن تحول دون الوزير المختص الذي أصدرها ومباشرتة لاختصاصه في تقرير الاعفاء متى تحقق مناطه في الحالات التي أصدر فيها قراره بذلك •

(طعن ٧٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٨٥)

قانون

الفصل الاول : طبيعة القانون .

- الفرع الاول : علاقة القانون باللائحة .
- الفرع الثاني : مجال كل من القانون والقرار الادارى .
- الفرع الثالث : القانون الموضوعى والقانون الشكلى .
- الفرع الرابع : روابط القانون العام وروابط القانون الخاص .
- الفرع الخامس : علاقة الشريعة الاسلامية بالقانون الوضعى .

الفصل الثانى : سريان القانون من حيث الزمان .

- الفرع الاول : تاريخ نفاذ القانون .
- الفرع الثانى : اثر رجعى واثر مباشر .
- الفرع الثالث : قانون المراكعات .
- الفرع الرابع : القانون الاصلح للمتهم .
- الفرع الخامس : تطبيقات لعدم رجعية القوانين .

الفصل الثالث : سريان القانون من حيث المكان .

الفصل الرابع : تفسير القانون .

- الفرع الاول : التفسير التشريعى .
- الفرع الثانى : تفسير النصوص القانونية .
- الفصل الخامس : مسائل متنوعة .

الفرع الاول : نشر القانون والعلم به .

- الفرع الثاني : عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون
- الفرع الثالث : القانون الواجب التطبيق (قواعد الاسناد)
- الفرع الرابع : مراجعة مجلس الدولة لمشروع القانون
- الفرع الخامس : الدافع الى اصدار قانون
- الفرع السادس : الجهة التي تفصل في دستورية القوانين
- الفرع السابع : اثر انفصال سوريا عن مصر على الجنسية
- الفرع الثامن : الحصانة التي اصفها القانون على الاموال العامة
- الفرع التاسع : الفناء القانون

الفصل الأول

طبيعة القانون

الفرع الأول

علاقة القانون باللائحة

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

القانون ينفذ من التاريخ المحدد فيه للعمل به ولو لم تصدر لائحته التنفيذية الا اذا نص صراحة على غير ذلك أو كان تنفيذه متعذرا بدون الاحكام التفصيلية التي يراد للائحة ان تتضمنها .

ملخص الحكم :

ان الرأي السائد فقها وقضاء أن القانون ينفذ من التاريخ المحدد فيه للعمل بأحكامه . ولو تضمنت نصوصه دعوة الى السلطة التنفيذية لاصدار لائحة تنفيذية له ، الا اذا نص القانون صراحة على غير ذلك أو كان تنفيذ القانون متعذرا بدون الاحكام التفصيلية التي يراد لللائحة التنفيذية ان تتضمنها .

وبين من مراجعة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية أنه نص في مادته ١٢ على ما يأتي : « مع مراعاة ما جاء في المادة الأولى لا يجوز استعمال مراكب للتعدية العامة أو الخاصة لنقل الركاب أو البضائع أو الحيوانات من شاطئ الى آخر أو استعمال مراكب لنقل الركاب في خطوط منتظمة الا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك وتحصل اتاوة عن الترخيص بالمعديات العامة أو مراكب نقل الركاب في خطوط منتظمة تحدد عن طريق مزايمة عامة وتضاف هذه الاتاوة .. »

وتختص ادارة الملاحظة الداخلية باجراء المزايدة وباعطاء الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى فيما عدا المعديات ومراكب نقل الركاب في الخطوط المنتظمة التي تعمل داخل حدود اختصاص مجلس بلدى القاهرة فيختص باجراء المزايدة وباعطاء الترخيص وتحصيل الاتاوة ويصدر بشروط هذا الترخيص وبتتظيم كيفية اعطائه وباجراءات المزايدة قرار من وزير الأشغال العمومية أو من وزير الشؤون البلدية والقروية حسب الأحوال » ولما كانت الأحكام المشار اليها في شأن التراخيص الخاصة بتسيير مراكب نقل الركاب في خطوط منتظمة قد اقتضت على النص على أن تحدد الاتاوة عن طريق مزايدة عامة ولم تتناول تحديد شروط التراخيص ، سواء كانت دائمة أو مؤقتة ، ومدتها ، وكيفية اعطائها ، واجراءات المزايدة بل ترك تنظيمها الى لائحة تصدر بقرار من وزير الأشغال أو من وزير الشؤون البلدية والقروية حسب الأحوال فمن ثم فان الاحكام التي نص عليها القانون تكون متعذرة التنفيذ بذاتها ولا تكون قابلة للتطبيق الا بعد أن تصدر اللائحة التنفيذية التي تتضمن الأحكام التفصيلية والمكملة للاحكام الواردة في القانون ، وعلى ذلك فلا يعمل بأحكام القانون في شأن استعمال مراكب لنقل الركاب في خطوط منتظمة الا من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية للقانون ، ولا تكون هناك اتاوة مستحقة على هذا النوع من الاستغلال الا بالنسبة الى التراخيص التي تمنح في ظل اللائحة المشار اليها وطبقا للاحكام الواردة بها ، وقد أصدر وزير الأشغال اللائحة التنفيذية للقانون بقراره رقم ٩١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٧ والذي عمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وأما بالنسبة الى ما ورد في المادة السابعة والثلاثين من الأحكام الانتقالية الواردة في ذلك القرار والتي يجرى نصها على الوجه الآتى : « تعتبر الخطوط المنتظمة لنقل الركاب الحالية مرخصا بها مؤقتا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه الى تاريخ العمل بهذا القرار ، فلا يمكن أن تغير من وجهة النظر المتقدمة ، ذلك لأن المقصود منها هو اضافة المشروعية على تصرف جهة الادارة بالسماح باستغلال مراكب في خطوط منتظمة في المدة من تاريخ العمل بالقانون حتى تاريخ

نفاذ اللائحة التنفيذية دون أن يتعدى هذا الاثر الى فرض الاتاوة المنصوص عليها في هذا القرار على المدة السابقة على تاريخ العمل به والا كان في ذلك اعمال لاحكام القرار بأثر رجعي وهو ما لا يجوز الا بقانون .

ويتربط على ذلك أنه ما لم تتضمن التصاريح أو الاتفاقات المبرمة بين مستغلي الخطوط الملاحية وجهة الادارة في المدة السابقة على تاريخ العمل باللائحة التنفيذية ، الاتفاق على اتاوة أو جعل أو فريضة مقابل الاستغلال ، فانه لا يحل لجهة الادارة اقتضاء مبالغ من هذا القبيل من مستغلي الخطوط الملاحية .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٤)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

يظل البنك الاهلي خاضعا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ طالما لم يصدر رئيسه اوائحه الداخلية الخاصة به .

ماخض الحكم :

وان كان القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الاهلي قد اجاز لرئيس مجلس الادارة اصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والادارية ونظام موظفي البنك وان يذم أيضا النظم الاخرى ، اللزمة لاعمال البنك الا ان هذا لا يغير بذاته استثناء البنك من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ طالما ان البنك لم يضم نظاما يقرر فيه صراحة الاستثناء من هذه الاحكام أو الخروج عليها .

(طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

المادة ١٠٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المشرع حدد على سبيل الحصر الحالات التي تأخذ حكم الاستقالة الصريحة فافترض انه بتوافر احدى هذه الحالات الثلاث أن نية العامل قد اتجهت الى تقديم استقالته استعاضه بذلك عن الاستقالة الصريحة - الاثر المترتب على ذلك : لايجوز للشركة ان تبتدع احوال اخرى وتوردها لاثحتها الداخلية وتفترض بتوافرها ان العامل مقدما استقالته - اذا تضمنت اللائحة التنفيذية للشركة حكما مؤداه انه اذا رفض العامل بدون مبرر اداء العمل الموكول اليه فانه يعتبر مستقila وصدر قرار انهاء خدمته استنادا الى هذا الحكم فانه يعتبر قرار باطل لمخالفته للقانون - اساس ذلك : حكم اللائحة الداخلية قد اضاف حالة رابعة للاستقالة الضمنية .

ملخص الحكم :

يبين من استتراء نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه انه بعد ان عدد حالات انتهاء الخدمة اجمالا في المادة ٩٦ منه ، افرد لكل حالة حكما خاصا ، وبالنسبة للاستقالة نظمها في حكمين الاول فصله في المادة ٩٩ منه وهو حكم الاستقالة الصريحة ثم نظم حكم الاستقالة الضمنية في المادة (١٠٠) السالف الاشارة اليها فعدد على سبيل الحصر الحالات التي تأخذ حكم الاستقالة اذ افترض المشرع انه بتوافر احدى هذه الحالات الثلاث أن نية العامل قد اتجهت الى تقديم استقالته استعاضه بذلك عن الاستقالة الصريحة ولم يكن هناك مفر من تقرير هذا الحكم اذ ان دوام نشاط منشآت القطاع العام وانتظامها أمر تجب له الرعاية ولذلك يقتضى ان يكون من حق الادارة انهاء خدمة العامل اذا بدرت منه بوادر تدل على عزوفه عن العمل والحالات التي افترض المشرع ان نية العامل قد اتجهت لتقديم استقالته وهي كما سلف القول - حالات محددة على سبيل الحصر ومن ثم لايجوز

لادارة هذه المنشآت ان تضيف الى هذه الحالات حالات اخرى تفترض بتوافرها ان العامل يعتبر مقدما استقالته فان فعلت ذلك فان قرارها يقع مخالفا للقانون .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق انه بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩ قدم مدير مصنع مصطفى كامل التابع للشركة المطعون ضدها مذكرة الى مدير المصانع أوري فيها انه صدر القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ بنقل السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ الى وظيفة رئيس اقسام التعبئة بالمصنع اعتبارا من ١٢ مايو سنة ١٩٧٩ الا ان المذكور قد تغيب عن العمل لمدة ايام وعند حضوره رفض استلام المهدة الخاصة بمخازن التعبئة طبقا لما هو متبع وطلب في مذكرته اتخاذ الاجراءات اللازمة .

وقد باشرت الادارة القانونية بالشركة التحقيق وانتهت في مذكرتها — بدون تاريخ — الى الآتى :

أولا : قيد الواقعة مخالفة ادارية بالمواد ٧٨ (١ ، ٨) ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام ضد الطاعن لانه في خلال المدة من ١٢ مايو سنة ١٩٧٩ وحتى تاريخه بمصنع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات بمصطفى كامل بالاسكندرية خرج على مقتضى واجب تأدية عمله بدقة وامانة وواجب تنفيذ الاوامر الصادرة اليه بشأن العمل طبقا للنظم المعمول بها بان امتنع دون مبرر مشروع عن اداء ما اسند اليه من عمل يدخل في اختصاصات وظيفته الاصلية ورفض تنفيذ القرار الصادر بنقله بصورة ايجابية واستلام مهدة مخازن التعبئة بصفتة الوظيفية الجديدة مما ادى الى عرقلة العمل وبحسن سيره .

ثانيا : اعتبار العامل المذكور مستقلا من تاريخ اعتماد هذا القرار . وقد تأثر على هذه المذكورة بتاريخ ٦ من يونية سنة ١٩٧٩ بالموافقة .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان الادارة القانونية قد قيدت الواقعة

التي نسبها مدير مصنع مصطفى كامل الى الطاعن طبقا لمواد قانون العاملين بالقطاع العام والتي عدد واجبات الوظيفة وخولت السلطات التأديبية توقيع احدى العقوبات التي عينها بالقانون ولم تكيف الواقعة على انها انقطاع عن العمل بدون اذن يستوجب تطبيق المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يؤكد ذلك ان الواقعة محل التحقيق هي بحسب ماتضمنته المذكرة المقدمة من مدير مصنع مصطفى كامل ضد العامل المذكور هي رفض استلام المعهدة الخاصة بمخازن التعبئة من ١٢ من مايو سنة ١٩٧٩ حتى تاريخ تقديم المذكرة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩ وهو دون مدة الانقطاع التي يعتبر معه العامل مقدا استقالته والمخالفة المنسوبة اليه انرفض استلام المعهدة الخاصة بمخازن التعبئة وهذه الواقعة لاتعدو قرينة ضمنية على الاستقالة طبقا للمادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فالانقطاع عن العمل بدون اذن الممول عليه لترتيب احكام الاستقالة هو عدم تواجد العامل في مقر عمله خلال الساعات المحددة لذلك وهو أمر يختلف عن تواجد العامل في مقر عمله وعدم قيامه به على الوجه الاكمل أو الخروج على مقتضيات عمله ، فالاول يفترض معه ان نية العامل قد اتجهت الى تقديم استقالته ومن ثم يقتصر دور الجهة الادارية على تسجيل واقعة الانقطاع وانهاء خدمة العامل ان شاءت وبعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها واما الامر الثاني فهو مخالفة تأديبية تتبع للادارة سلطة تقديرية في توقيع عقوبة من العقوبات التي عينها القانون دون الزام عليها بتوقيع عقوبة معينة .

ومن حيث أن مقتضى ماتقدم ان المخالفة المنسوبة الى العامل المذكور لاتعتبر انقطاعا عن العمل في حكم المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ كذلك فلاحجة لما تذهب اليه الشركة المطعون ضدها من ان هذه المخالفة تؤدي الى اعتبار العامل المذكور مستقيلا طبقا لنص المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية للشركة والتي تقتضى بان رفض العامل بدون مبرر اداء العمل الموكل اليه وبمشرط الا يختلف اختلافا جوهريا عن

عمله يستوجب اثبات هذا الامتناع بمحضر واعتبار العامل مستقيلًا —
 لاجبة في ذلك لأن المادة ١٠٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار
 اليه تقضى انه على مجالس ادارة الشركات الداخلة في نطاق تطبيق
 احكام هذا القانون ان تصدر اللوائح والقرارات المنفذه له ، ولما كان
 من المسلم به انه لايجوز تضمين اللوائح التنفيذية احكاما تخالف احكام
 القانون الصادر تنفيذا له ومن ثم ماذا كان القانون رقم ٤٨ لسنة
 ١٩٧٨ المشار اليه قد حدد حالات ثلاثة تفترض لتحقيق احداها ان نية
 العامل قد اتجهت الى تقديم استقالته وان هذه الحالات قد وردت في
 القانون على سبيل الحصر ومن ثم فانه لايجوز لللائحة الداخلية للشركة
 ان تبتدع احوال اخرى بتحقيقها يفترض ان العامل قدم استقالته ومن
 ثم اذا ما قضت اللائحة التنفيذية للشركة المطعون ضدها في المادة ٤٦ منها
 ان رفض العامل بدون مبرر أداء العمل الموكول له يعتبر مستقيلًا فان
 مؤدى ذلك انها اضافت حالة رابعة للاستقالة لم ينص عليها القانون
 رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في المادة ١٠٠ منه ومن ثم يكون القرار الصادر من
 الشركة المطعون ضدها استنادا لنص المادة ٤٦ من اللائحة المشار
 اليها قد صدر مخالفا للقانون .

ومن حيث انه لما تقدم وكانت المخالفة المنسوبة الى المدعى لاتعتبر
 انقطاعا عن العمل بدون اذن في مفهوم المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨
 لسنة ١٩٧٨ — كما لا يؤدى الى اعتباره مستقيلًا طبقا لما تقضى به
 اللائحة الداخلية للشركة ومن ثم فان القرار الصادر من الشركة
 المطعون ضدها رقم ٧١ لسنة ١٩٧٩ باعتباره مستقيلًا قد صدر مخالفا
 للقانون .

ومن حيث انه عن مسئولية الشركة المطعون ضدها عن القرار
 الصادر منها هو تحقق خطأ من جانبها بأن يكون القرار الذى اصدرته
 مخالفا للقانون وان يحق بصاحب الشأن ضرر من جرائه وتقوم علاقة
 السببية بين الخطأ وذلك الضرر .

ومن حيث ان خطأ الشركة المطعون ضدها ثابت قبلها عندما

قامت باصدار القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ باعتبار الطاعن مستقيلا اعتبارا من ٦ يونية سنة ١٩٧٩ وقد لحق بالطاعن اضرار مادية تتمثل في حرمانه من راتبه المدة من تاريخ نفاذ هذا القرار حتى تاريخ بلوغه السن القانونية لانهاء خدمته فضلا عن الاضرار الادبية التي تلحق بكل من تنتهي خدمته بالمخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث انه وان كان ماتقدم الا انه وقد تبين من الاضرار ان الطاعن قد ساهم بخطئه وهو امتناعه عن تسلم المعهدة مما أدى الى انهاء خدمته دون اتباع الاجراءات القانونية ومن ثم فان الاضرار التي لحقت كانت وليده خطأ مشترك منهما معا ومن ثم يتعين أخذ ذلك في الاعتبار عند تقدير التعويض الذي يستحق له .

لما كان ماتقدم وكان القرار الصادر من الشركة المطعون ضدها رقم ٧١ لسنة ١٩٧٩ باعتبار الطاعن مستقيلا قد حذر مخالفا للقانون وقد سبب هذا القرار ضررا بالطاعن ساهم بفعله في تحقيقه ومن ثم يستوجب الامر تعويض الطاعن عن هذا الضرر وبمراعاة خطئة بمبلغ الف جنيه . وحيث يقضى الحكم المطعون فيه بغير ماتقدم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويقضى الامر الغاءه .

(طعن ١٨٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٥)

الفرع الثاني

مجال كل من القانون والقرار الإداري

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

قانون — لائحة تنفيذية — تطلق تنفيذ القانون على صدور اللائحة
— لا يكون الا حيث ينص القانون على ذلك صراحة أو حيث يستحيل
بدونها تنفيذه .

ملخص الفتوى :

ان نفاذ القوانين لا يكون مطلقا على صدور اللوائح التنفيذية التي
تحيل عليها الا في حالتين : الأولى ، أن ينص القانون صراحة على أن
نفاذه مرهون بصدور لائحة تنفيذية . والثانية ، أن يكون تنفيذ القانون
مستحيلا الا بصدور هذه اللائحة . والحالة الأولى ليست محل بحث
لوضوح قصد المشرع صراحة الى تعليق نفاذ القانون على صدور
اللائحة التنفيذية . أما الحالة الثانية فان القول بتوافرها من عدمه
يتوقف على البت فيما اذا كانت الأحكام التي تضمنها القانون ممكنة
التطبيق بحالتها ، دون أن يتوقف ذلك على صدور اللائحة التنفيذية
التي يحيل عليها القانون ، أو أنها مستحيلة التطبيق ما لم تصدر هذه
اللائحة ، ذلك أنه من الخطورة بمكان التوسع في اعتبار صدور اللوائح
التنفيذية ضروريا لنفاذ القوانين لما يترتب على ذلك من تعطيل هذا النفاذ
وتطبيقه بارادة السلطة التنفيذية ، بحيث يكون في استطاعتها دائما
الحيلولة دون تنفيذ القوانين التي أصدرتها السلطة التشريعية بالامتناع
عن إصدار اللوائح التنفيذية . وهذا هو مادعا غالبية الفقهاء الى
التمسك بأن الأصل دائما هو نفاذ القوانين ولو لم تصدر اللوائح التنفيذية
مادام هذا النفاذ ممكنا . وقد استقر مجلس الدولة الفرنسي على هذا
المبدأ فلم يخرج عليه الا في حكمين صدرتا في سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٣ .

وفضلا عن كونها محل نقد شديد من بعض الفقهاء فقد كان هذان الحكمان فريدين في بابهما ، اذ يبين من المراجع الحديثة أن المجلس مازال ثابتا على المبدأ الأصلي سالف الذكر ، وقد أصدر أحكاما حديثة بهذا المعنى (حكم ١٧ من ابريل سنة ١٩٤٥ وحكم ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٧ المشار اليها في كتاب الأستاذ فالين — الطبعة السادسة ص ٤٠) ، كما أن محكمة النقض المصرية قررت بحكمها الصادر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أن محكمة الموضوع اذا قضت ببراءة المتهم استنادا الى أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المنسوب اليه مخالفة أحكامه اذ نهى عن بغض الأعمال لم يبين شروط هذا النهى ، بل أرجأها الى لائحة خاصة تصدر بتنفيذه ، فانها تكون قد أخطأت ، اذ أن أحكام القانون التى أسند اليه مخالفتها ممكن اعمالها بغض النظر عن اللائحة ، ولا يصح تعطيل النص مادام اعماله لا يتوقف على شرط .

وترتبيا على ماتقدم يبين أن احالة قانون انشاء اللجان العلمية الدائمة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٣ على مرسوم يصدر بلائحة داخلية لتنظيم أعمال هذه اللجان ليس من شأنه أن يجعل تنفيذ الأحكام التى تضمنها القانون مستحيلا ما لم تصدر هذه اللائحة ، اذ لا جدال في أن اللجان العلمية تستطيع أن تؤدي مهمتها المنوطة بها وفقا لأحكام القانون ولو لم تصدر لائحته التنفيذية .

(فتوى ٨٤ في ١٩٥٤/٣/٢)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

تأمين — التأمين الاجبارى على الموظفين والمدرسين المتدربين والمطربين — وجوب تنظيمه بقانون وليس بأداة ادى — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة

أنه نص على أن يكون تنظيم بعض المسائل بقانون أو بناء على قانون أو في حدود القانون ، فهذه المسائل لا يجوز تنظيمها بداءة بلائحة . كما أنه نص على حق السلطة التنفيذية في أن تنظم موضوعات معينة بلوائح . والمسائل التي سكت عنها الدستور تخضع للاتصال الذي يقضى بأن القانون ليس له حد أعلى من الموضوعات في مجال القواعد العامة المجردة ، كما يلاحظ حجز هذه الموضوعات لتنظيم بقانون . ومن أبرز هذه الموضوعات التأمين إذ عاود المشرع على تنظيمه بقوانين كما هو الشأن بالنسبة الى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضبط الصف والمساكر بالقوات المسلحة . والقانونين رقمي ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المعاشات والتأمين لموظفي الدولة وعمالها المدنيين . وهذا النهج الذي اختطه المشرع يدل على أنه يولي التأمين عناية واهتماما خاصا ، وحكمة ذلك أن التأمين يلعب دورا هاما في اقتصاديات البلاد لاتصاله بالادخار القومي وقيامه على حيلة لا بأس بها من الاشتراكات التي يمكن أن تستغل في بناء الاقتصاد الوطني كما انه وثيق الصلة بمصالح الأفراد ورعاية حالتهم المالية والاجتماعية ، ولذلك يجب أن تكون احكامه في الدولة منسقة ومتضافرة لتحقيق السياسة العليا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، ولا يتسنى تحقيق هذه الحكمة الا اذا توحدت الجهة التي تمسك بزمام القواعد المنظمة للتأمين بحيث يقتصر على السلطة التشريعية باعتبارها السلطة التي جرت على تنظيم التأمين في كثير من نواحيه ، وهي الأقدر على تخطيط أساليبه بما يحقق الغاية المرجوة والحكمة المنشودة . ولو ترك لكل هيئة حكومية تقدير ما تراه من أنواع التأمين بالنسبة الى موظفيها أو الأفراد الذين يخضعون لنشاطها لتعددت قواعد التأمين في الدولة وربما أدى ذلك الى تضاربها وتداخلها وعدم قيامها على أساس من تخطيط عام متوازن . هذا بالإضافة الى ان نظام التأمين يتضمن بطبيعته أحكاما موضوعية خاصة بقواعد وشروط التأمين والاجراءات التي تتبع والتعويضات التي تستحق والرسوم التي تحمّل

من المؤمن عليهم وكيفية استغلال أموال الصندوق، وكل هذه وسائل يجب تنظيمها بقانون .

لهذا انتهى الرأي الى أن التأمين الاجبارى على الموظفين والمدرسين المتقدين والمعارين يجب أن ينظم بقانون .
(فتوى ٧٧٩ فى ١٩٦٣/٧/٢٤)

(بناء على ذات الأسباب المتقدمة ، انقضى .جمعية العمومية للقسم الاستشارى فى فتواها « غير منشورة » رقم ٧٨٠ فى ٢٤ من يولية ١٩٦٣ الى أن التأمين الاجبارى على الطلبة يجب أن ينظم بقانون) .

الفرع الثالث

القانون الموضوعى والقانون الشكلى

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

لا تجوز مخالفة القانون العام بتشريع فردى وأن كان هناك رأى بجواز ذلك لضرورة استثنائية يقرها البرلمان .

ملخص الفتوى :

يلاحظ فى هذا الصدد أنه لكى يعتبر العمل تشريعيا يجب أن ينشأ بحالة قانونية عامة مجردة وغير شخصية أى أن يكون المقصود به أن يسرى على أشخاص غير معينين بالذات كى تتحقق المساواة لدى القانون بالنسبة الى جميع المحكومين .

على أن الدستور المصرى منح السلطة التشريعية اختصاصا فى

بعض الأعمال الإدارية كمقد القروض ومنح الالتزام في استغلال موارد الثروة الطبيعية ومنح التزامات المرافق العامة وإنشاء الخطوط الحديدية والطرق العامة أو إبطالها والتصرف المجاني في أملاك الدولة فكل هذه الأعمال أعمال إدارية تقوم بها السلطة التشريعية كنوع من الوصاية الإدارية على السلطة التنفيذية وهذه الأعمال ليست قوانين من حيث الموضوع وإن كانت تأخذ شكل القانون لأن العرف جرى على أن السلطة التشريعية تفصح عن إرادتها في شكل قانون .

ويقرب على ذلك أنه لا يجوز أن يخالف هذا العمل الإداري أحكام القانون وإن كانت السلطة التي تصدرها واحدة إذ من القواعد المقررة في القانون العام أن السلطة التي تضع قاعدة عامة لا تملك مخالفتها بأعمال فردية وإن كانت تملك تعديلها بقاعدة عامة أخرى .

فالأصل إذن أنه لا يجوز مخالفة القانون بعمل فردي وإن صدر هذا العمل من السلطة التي تصدر القوانين خصوصا وأنه في الحالة المعروضة بالذات نص المشرع في المادتين ٣ و ١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على أن يكون الاستغلال بالقيود والشروط المقررة في هذا القانون وكان يطمع عندما وضع هذا النص أن كل عقد استغلال سوف يصدر به قانون .

على أن هناك فريقا من الشراح الفرنسيين يرى جواز مخالفة هذا الأصل إذا دعت إلى ذلك ضرورة حتى لا تظل القاعدة العامة جامدة أمام الاعتبارات العملية الملحة . فإذا أخذ برأى هذا الفريق من الشراح كان تقدير قيام حالة الضرورة التي تجيز مخالفة القانون أو عدم قيامها لوزارة التجارة والصناعة تحت رقابة البرلمان في النهاية .

لذلك انتهى رأى القسم إلى أنه لا يجوز للسلطة التشريعية وهي تقوم بتصرف إداري جعله الدستور من اختصاصها أن تخالف القانون وعلى ذلك لا يجوز الترخيص لشركة الأنجلو اجبشيان أويل فيلذر في استغلال البترول من رأس مطارمة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر .

على أن هناك رأيا يقول بجواز ذلك استثناء اذا اقتضته ضرورة
فاذا رأت وزارة التجارة والصناعة الأخذ بهذا الرأي كان تقدير قيام
حالة الضرورة لها تحت رقابة البرلمان .

(فتوى ٣٣٠ في ١٩٥١/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

عمل تشريعي — معيار تحديد طبيعته — استيفاء المقومات
الشكلية والموضوعية الأساسية التي تضافى على القرار صفة التشريع —
لا يؤثر في ذلك أن تعوزه التسمية في عنوانه وبعض التفاصيل بما لا يغير
من موضوعه — مثال قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٤/١٩٥٦
بفرض رسم انتاج واستهلاك بناء على تفويض تشريعي — هو أداة
تشريعية في هذا الخصوص وله خصائص القانون — لا محل للنمى عليه
بعدم الدستورية بأن الضريبة لا تفرض الا بقانون وهذا القرار أداة
ادنى منه .

ملخص الحكم :

في ١٨ من ابريل سنة ١٩٥٦ صدر ونشر في الجريدة الرسمية
قرار مجلس الوزراء بفرض رسوم انتاج أو استهلاك على الشحومات
المعدنية وعمل به من تاريخ نشره . وقد أشار في ديباجته الى الاعلان
الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وكذا الى القانون
رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بالغاء امتصاار المراسيم ، والقانون رقم ٢ لسنة
١٩٣٠ بتعديل التعريف الجمركية والقوانين المعدلة له والقانون رقم ٤
لسنة ١٩٣٣ الخاص برسم انتاج على حاصلات الاراضى أو منتجات
الصناعة المحلية والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٥
بشأن التعريف الجمركية ورسوم الانتاج والرسوم بقانون رقم ٣٢٨
لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة
بالانتاج . ونص في مادته الأولى على أن يفرض رسم انتاج أو رسم

استهلاك على الأصناف الموضحة بالجدول الملحق بهذا القرار بواقع الفئات الواردة به سواء كانت من منتجات الصناعة المحلية أم من منتجات الصناعة المستوردة . قد ورد بالجدول المذكور في بيان الأصناف خيوط من حرير صناعي وغزل مشاقه الحرير الصناعي « وجعل مقدار الرسم ٣٠٠ مليم على وحدة التحصيل وهي الكيلو جرام الصافي » .

وظاهر من هذا أن قرار مجلس الوزراء المذكور استند في ديباجته الى الأحكام الدستورية والتشريعية التي ألغت استصدار المراسيم التي كانت السلطة التنفيذية مفوضة في أن تقرر أو أن تعدل بمقتضاها رسوم الانتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية أو المستوردة، والتي خولت المجلس في تلك الفترة ممارسة السلطة التشريعية الى جانب توليه أعمال السلطة التنفيذية ، بما يضمن على قراره هذا صفة التشريع بعد أن استوفى مقوماته الشكلية والموضوعية الاساسية في ديباجته ونصوصه وأن أعوزته التسمية في عنوانه ، وبعض التفاصيل بما لا يغير من جوهر موضوعه . وبهذه المثابة وايا كان التكييف القانوني لرسم الانتاج موضوع الدعوى سواء اعتبر ضريبة أو رسماً ، فإن قرار مجلس الوزراء القاضي بفرضه وهو اداة تشريعية في هذا الخصوص في حينه صادرة من السلطة التي بيدها جماع الامر وقتذاك ، لا يقصر بوصفه هذا عن أى من الرسم أو الضريبة بل يملك تقرير ما يشاء منهما . ومن ثم فإنه لا يكون مخالفاً للدستور بمقولة أن الضريبة لا تفرض الا بقانون وانها اذا انشئت بقرار كان القرار غير دستوري لانه اداة أدنى من القانون ، اذ أن قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الشأن له خصائص القانون كما تقدم ولم يشبه أى عيب يوجب بطلانه أو اطراح أعمال حكمه .

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

عمل شريعى — تحديد طبيعته — تطيب المعيار الشكلى — الاعمال الادارية التى تصدرها السلطة التشريعية فى صورة قانون — اعتبارها قانونا ولو كانت لا تنطوى على قاعدة عامة مجردة — يكفى من ناحية الشكل أن يكون القانون صادرا وفقا للاجراءات الدستورية المتبعة بالنسبة الى سائر القوانين العادية — مثال : القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٥ بفتح اعتمادات اضافية فى ميزانيات الدولة وجامعتى الاسكندرية وعين شمس للسنة المالية ١٩٥٥/٥٤ والكشوف الملحقه به بنقل موظفين ذكرت أسماؤهم ، من الجامعة الى وزارة التربية والتعليم يعتبر قانون — عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فيما تضمنه من احكام او التعقيب عليها او الطعن فيها لآى سبب من اسباب عدم المشروعية .

ملخص الحكم :

إذا كان نقل المدعى من الجامعة الى وزارة التربية والتعليم قد نص عليه بالجداول الملحقه بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٥ بفتح اعتمادات اضافية فى ميزانيات الدولة وجامعتى اسكندرية وعين شمس للسنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٤ ، فانه مهما قيل فى وصف هذا العمل بأنه من الاعمال الادارية التى تصدرها سلطة التشريع فى صورة قانون ، فان هذه المحكمة لا يسعها الا تطيب المعيار الشكلى ، ومقتضاه ولازمه أن يكون لقانون ربط الميزانية حصانات القانون العادى ، سيما وان النقل ذاته قد تم اصلا بمقتضى القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر كما سبق ايضاحه ، اذ ورد اسم المدعى فى الكشوف الملحقه بهذا القانون ومن ثم فان ما ورد فى هذه الكشوف هو جزء لايتجزأ من القانون وتتدرج فى مضمون أحكامه ، ولا عبرة بعد ذلك بأن يكون هذا القانون غير منطو على قاعدة عامة مجردة ، لأنه يكفى من ناحية الشكل أن يكون صادرا وفقا للاجراءات الدستورية المتبعة بالنسبة الى سائر القوانين

مما لا يجوز معه الطعن فيه أو التقرير باختصاص القضاء الإداري بالنظر فيما تضمنه من أحكام ومن ثم يتعين القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر فيما تضمنه القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٥ من أحكام أو التعقيب عليها أو الطعن فيها لأي سبب من أسباب عدم المشروعية .

(طعن رقم ٣٦٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢١)

الفرع الرابع

روابط القانون العام وروابط القانون الخاص

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

قواعد القانون الخاص تهدف أساسا لمعالجة مصالح فردية خاصة — الأصل أن ترتيب المراكز القانونية وتعديلها يرجع الى مشيئة الأفراد واتفاقاتهم في مجال القانون الخاص — قواعد القانون الإداري تهدف أساسا لمعالجة مراكز تنظيمية عامة لا تعادل في المصلحة بين أطرافها — الأصل في قواعده أنها أمرة فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها — مبدأ المشروعية الموضوعية يقضى بأن الاتفاق التعاقدى لا يجوز أن يؤثر في المركز التنظيمي .

ملخص الحكم :

أن قواعد القانون الخاص تهدف أساسا الى معالجة مصالح فردية خاصة على أساس التعادل بين أطرافها ، ولذا كان لمشيئتهم واتفاقاتهم اثرها الحاسم في ترتيب المراكز القانونية وتعديلها ، وكانت قواعد القانون الخاص — الا ما يتعلق منها بالنظام العام — غير أمرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، على حين أن قواعد القانون الإداري تهدف أساسا الى معالجة مراكز تنظيمية عامة لا تعادل في المصلحة بين أطرافها ،

اذ المصلحة العامة فيها لا تتوازى مع المصلحة الفردية الخاصة ، بل يجب أن تعلق عليها ، ومن ثم تميز القانون الادارى بأن قواعده أساسا قواعد أمرة ، وأن للإدارة في سبيل تنفيذها سلطات استثنائية تستلزمها وظيفتها في إدارة المرافق العامة وضمان سيرها بانتظام وأطراد ، وأنه متى كان تعظيم القانون للروابط الادارية ينظر فيه الى المصلحة العامة فلا يجوز الاتفاق على ما يتعارض مع تلك المصلحة ، وأن انشاء المراكز التنظيمية العامة أو تعديلها أو إلغاؤها يجب أن يتم على سنن القانون ووفقا لأحكامه ، وأنه ليس لاتفاق الطرفين أن كان مخالفا للقانون أثر في هذا الشأن ، والا لتعارض ذلك مع مبدأ المشروعية الموضوعية الذى يقضى بان الاتفاق التعاقدى لا يجوز أن يؤثر في المركز التنظيمى .

(طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

عدم التزام القضاء الادارى بتطبيق قواعد القانون المدنى على روابط القانون العام الا بنص خاص يستلزم ذلك — عند انعدام النص تكون له حريته في انتزاع الحلول المناسبة — له أن يقتبس من القواعد المدنية ما يتلاءم مع طبيعة روابط القانون العام .

ملخص الحكم :

ان روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام ، وان قواعد القانون المدنى قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص ، فلا تطبق وجوبا على روابط القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فان لم يوجد فلا يلتزم القضاء الادارى بتطبيق القواعد المدنية حتما وكما هي ، وان كان له أن يقتبس من تلك القواعد ما يتلاءم مع طبيعة روابط القانون العام ، كما له أن ينسقها ويطورها وفقا لاحتياجات سير المرافق ، والتوفيق بين ذلك وبين حقوق الافراد ،

ومن أجل هذا كان لفقه القضاء الإداري استقلاله الذاتي ونظرياته التي تميز بها عن فقه القانون المدني مستلهما في ذلك كله شتى الاعتبارات المشار إليها .

(طعن رقم ٩٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

تميز القضاء الإداري عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي ، بل هو على الأغلب قضاء انشائي — عدم التزامه بتطبيق قواعد القانون المدني على روابط القانون العام إلا بنص خاص يستلزم ذلك — عند انعدام النص تكون له حرية في انتزاع الحلول المناسبة — مثال بالنسبة لقواعد التقادم في فقه القضاء الإداري الفرنسي .

ملخص الحكم :

إن روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام ، وإن قواعد القانون المدني قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص و لا تطبق وجوبا على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فإن لم يوجد فلا يلتزم القضاء الإداري بتطبيق القواعد المدنية حتما وكما هي ، وإنما تكون له حرية واستقلاله في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الإدارة في قيامها على المرافق العامة وبين الأفراد ، فله أن يطبق من القواعد المدنية ما يتلاءم معها ، وله أن يطرحها أن كانت غير متلائمة معها ، وله أن يحورها بما يحقق هذا التلاءم . ومن هنا يفترق القانون الإداري عن القانون المدني في أنه غير مقنن حتى يكون متطورا غير جامد ، ويتميز القضاء الإداري عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي ، مهمته تطبيق نصوص مقننة مقدما ، بل هو على الأغلب قضاء انشائي ، لا مندوحة له من خلق الحل المناسب ، وبهذا أرسى القواعد لنظام قانوني قائم بذاته ، ينبثق من طبيعة روابط القانون العام ،

واحتياجات المرافق ومقتضيات حسن سيرها ، وإيجاد مركز التوازن والموازنة بين ذلك وبين المصالح الفردية ، فابتدع نظرياته التي استقل بها في هذا الشأن أو سبق بها القانون الخاص ، سواء في علاقة الحكومة

بالموظف ، أو في المرافق العامة وضرورة استدامتها وحسن سيرها ، أو في العقود الادارية ، أو في المسؤولية ، أو في غير ذلك من مجالات القانون العام . ولهذا فان فقه القضاء الادارى في فرنسا ، مستهديا بتلك الاعتبارات ، لم يطرح بالكلية تطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم . وانما طبقها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعتها الا اذا وجد نص خاص في مسألة بعينها فيجب عندئذ التزام هذا النص وعلى مقتضى ذلك ، وبمراعاة النصوص الخاصة عندهم ، فرقوا بين ديون الدولة المستحقة لها قبل الغير وبين ديون الغير قبلها ، فقالوا ان الاولى تسقط بالمدد المعتادة (طبقا للنصوص المدنية) أما الثانية فتسقط بمضى أربع سنوات (بمقتضى قانون خاص صدر في هذا الخصوص) ان لم ينص قانون آخر على السقوط بمدة اقصر ، وقالوا ان سقوط ديون الغير قبل الدولة بمضى المدة المذكورة حتمى ونهائى ، فلا يحتمل وقفا كما لا يحتمل مدا ، الا بمقدار ميعاد المسافة ، ومرد ذلك الى اعتبارات المصلحة العامة حتى لا تعلق المطالبات قبل الحكومة زمنا بعيدا يجعل الميزانية — وهى سنوية بطبيعتها — عرضة للمفاجآت والاضطراب ، وبهذا قرروا ان مثل هذا الالتزام اذا سقط لا يتخلف عنه التزام طبيعى في ذمة الدولة ، ولا يلزم أن يدفع به المدين أو دائنوه بل يجوز للمحكمة أن تقتضى به من تلقاء نفسها .

(ضمن رقم ١٥٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

اختلاف روابط القانون الخاص في طبيعتها عن روابط القانون العام — افتراق القانون الادارى عن القانون المدنى في أنه غير مقتن حتى يكون متطورا غير جامد — تميز القضاء الادارى عن القضاء المدنى في أنه ليس مجرد قضاء تطبيعى بل هو على الأغلب قضاء انشائى .

ملخص الحكم :

من المسلم أن روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام ، وأن قواعد القانون المدني قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص — ولا تطبق وجوبا على روابط القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فان لم يوجد فلا يلتزم القضاء الادارى بتطبيق القواعد المدنية حتما ، وكما هي ، وانما تكون له حريته واستقلاله في ابتدام الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الادارة في قيامها على المرافق العامة ، وبين الأفراد ، فله أن يطبق من القواعد المدنية ما يتلاءم معها وله أن يطرحها ان كانت غير ملائمة معها ، وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاءم . ومن هذا يفترق القانون الادارى عن القانون المدني في انه غير مقنن حتى يكون متطورا غير جامد . ويتميز القضاء الادارى عن القضاء المدني ، في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي مهمته تطبيق نصوص مقننه مقدما ، بل هو على الأغلب قضاء انشائي لا مندوحة له من خلق الحل المناسب ، وبهذا يرسى القواعد لنظام قانونى قائم بذاته ينبثق من طبيعة روابط القانون العام واحتياجات المرافق ومقتضيات حسن سيرها .

(طعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢)

الفرع الخامس

علاقة الشريعة الإسلامية بالقانون الوضعي

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

احكام الشريعة الاسلامية ليست ملزمة بقوتها الذاتية ، هي خطاب
موجه الى الشارع .

ملفص الحكم :

ان نص المادة الثانية من الدستور على أن مبادئ الشريعة
الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع تنطوي على خطاب موجه الى
السلطة التشريعية لدراسة الشريعة الاسلامية دراسة شاملة فتتولى
بالتنظيم الاحكام التفصيلية مدنية كانت أو جنائية أو اقتصادية أو
دولية أو غيرها — والى أن ينبثق النظام التشريعي الكامل ويستكمل
قوته الملزمة فان التشريعات السارية في الوقت الحاضر تظل نافذة بحيث
يتمتع على الحاكم تطبيقها توصلا للفصل في المنازعات التي ترفع اليها
ولو قيل بغير ذلك أي بعدم الحاجة الى تقنين الشريعة الاسلامية على
أساس أنها ملزمة بقوتها الذاتية لأدى الأمر الى تضارب الاحكام
واضطراب ميزان العدالة مع المساس في ذات الوقت بأحد المبادئ
الأصلية وهو مبدأ الفصل بين السلطات .

الفصل الثاني

سريان القانون من حيث الزمان

الفرع الاول

تاريخ نفاذ القانون

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

نفاذ القوانين ومن بنشرها للأفراد كافة — لا محل للترقية بين
الحكام والمحكومين — مثال .

ملخص الحكم :

لا حاجة أيضا فيما يقول الحاضر عن الطاعنين من أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ملزم لجهة الإدارة منذ تاريخ إصداره في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ دون ما حاجة لانتظار نشرة في الجريدة الرسمية ، وبالتالي كان مجلس الإدارة غير مختص حين صدق في هذا التاريخ على القرار المطعون فيه . فهذا القول مردود بأن المادة (١٨٨) من الدستور يجرى نصها على أن « تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك ميعاد آخر » فهذا النص صريح في أن العبرة في نفاذ القوانين وسريان أحكامها بتاريخ نشرها لا بتاريخ إصدارها ، ويختلف الإصدار عن النشر في ماهيته ، ذلك أن الإصدار عمل قانوني متمم للقانون ذاته ويتضمن أمرين : أولهما شهادة رئيس الدولة بأن مجلس الشعب قد أقر القانون وفق أحكام الدستور ، والثاني أمر إلى جميع الهيئات والسلطات بتنفيذ القانون كل فيما يخصه ، أما النشر فهو عمل مادي

يتلو الاصدار ويتم بظهور القانون في الجريدة الرسمية للدولة والغرض منه ابلاغ الجمهور بالقانون ليكون على علم به قبل تطبيقه ، فهو شرط لازم لامكان تنفيذ القانون ، ولا تفرقة هنا بين علم افتراضى بالقوانين وهو علم الجمهور بها بمجرد نشرها وعلمي يقينى وهو علم الوزراء بالقوانين بمجرد اصدارها ، اذ لا يعرف الدستور هذه التفرقة بل ينكرها نص المادة (١٨٨) المشار اليها اذ جعل نفاذ القوانين رهن نشرها وذلك للناس كلفة دون تفرقة بين حكام ومحكومين ، وعلى ذلك فان مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى كان مختصا بالتصديق على قرار اللجنة القضائية حين عرض عليه في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧١ وأصدر قراره في شأنه في التاريخ المذكور .

(طعن رقم ٥٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

المادتان ١٠٨ ، ١٤٧ من دستور ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ — القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ والصادر في غيبة مجلس الشعب قوة القوانين العلانية — المادة ١٨٨ من الدستور — وجوب النشر بالجريدة الرسمية — أساس ذلك أن النشر إجراء ضرورى لكل التشريعات لا فرق في ذلك بين نوع وآخر منها .

ملخص الحكم :

ان الدستور تناول في المادة ١٠٨ منه بيان أحكام القرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية بتفويض من مجلس الشعب كما تناولت المادة ١٤٧ بيان أحكام القرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية بتفويض من مجلس الشعب .

ونصت المادة ١٨٨ على أن تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ

نشرها الا اذا حددت لذلك ميعاد آخر ، ويبين من مطالعة القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ أنه قد صدر — كما هو ثابت في ديماجته — استنادا الى نص المادة ١٤٧ من الدستور التي تنص على أنه « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون . ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون ، الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر . » واذا قضى هذا النص بأن للقرار بقانون الصادر في غيبة المجلس قوة القانون ، ومن ثم يسرى على القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ما يسرى على القانون من وجوب نشره في الجريدة الرسمية باعتبار أن النشر هو الوسيلة التي يفترض معها علم الكافة بأحكامه ، أما ما ذهب اليه الطائفة من أن القانون وحده هو الذى يتعين نشره في الجريدة الرسمية ، فهو قول مردود بأن النشر ضرورى لنفاذ كل التشريعات لا فرق في ذلك بين نوع وآخر منها ، فالتشريع الدستورى والتشريع العادى والتشريع الفرعى — ويشمل القرارات بقوانين واللوائح في هذا سواء .

ولما كان ذلك ما تقدم وكان الثابت أن القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ تم نشره في العدد ٣٩ من الجريدة الرسمية في يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، كما تم عرض تلك الجريدة الرسمية في هذا التاريخ بصالة البيم وبالقسم المختص لذلك بمعنى الهيئة العامة لشئون المطابع الامرية وذلك على النحو الوارد بكتبتها سالف البيان ، ومن ثم فانه يفترض علم الطائفة بصفتها بأحكام هذا القرار بقانون بمقتضى ذلك النشر ، وقد أوجب القرار بقانون المذكور في مادته السادسة والسابعة أن يرفس الطعن في قرارات اللجان القضائية الصادرة قبل العمل بأحكامه خلال ستين يوما من تاريخ نشره ، واذا كانت عريضة الطعن لم تودع قلم كتاب

هذه المحكمة الا في يوم ١٢/٥/١٩٦٩ فان الطعن يكون قد رفع بعد الميعاد حتى مع اضافة مواعيد المسافة وفقا لأحكام قانون المرافعات — الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لورفعة بعد الميعاد .
(طعن رقم ١٦٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل قانون نظام القضاء ترتب عليه أن جميع كتاب المحاكم والنيابة العامة والمحضرون من حملة اجازة الحقوق الذين كانوا شاغلين الدرجتين الثامنة والسابعة في الكادر الكتابي عند نفاذه ينقلون الى الدرجات السادسة بالكادر الادارى — نفاذ هذا القانون اعتبارا من ٢٩ يوليو ١٩٦٠ بالتطبيق لحكم المادة ٦٧ من الدستور الصادر في مارس سنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

إن جميع كتاب المحاكم والنيابة العامة والمحضرين من حملة اجازة الحقوق الذين كانوا شاغلين لوظائف الدرجتين الثامنة والسابعة في الكادر الكتابي عند نفاذ القانون المشار اليه ينقلون الى الدرجات السادسة بالكادر الادارى كل بمرتبته الا اذا كان المرتب يقل عن البداية في الدرجة الجديدة فيمنحون هذه البداية وذلك اعتبارا من نفاذ القانون المذكور في ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٠ على أساس أن هذا القانون قد نشر في ١٩ من يولية سنة ١٩٦٠ فيعمل به بعد عشرة أيام من هذا التاريخ بالتطبيق للمادة ٦٧ من الدستور المؤقت الصادر في مارس سنة ١٩٥٨ .

(طعن رقم ١٤٥٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

عدم اعتراض رئيس الجمهورية على مشروع قانون بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم بعد إقراره من مجلس الشعب خلال شهر من تاريخ إبلاغ سيادته به وعدم إصداره خلال هذه المدة — يستتبع طبقا لنص المادة ١١٢ من الدستور اعتبار هذا المشروع قانونا بعد انقضاء هذه المدة ويعد بذلك نافذا اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء اسبوعين من نهاية اليوم الثلاثين من تاريخ إبلاغ رئيس الجمهورية به — الاعتداد بالنشر الحكمي لهذا القانون وفقا لنص المادة ١٨٨ من الدستور حتى اذا أصدره رئيس الجمهورية ونشر في الجريدة الرسمية بعد انقضاء المواعيد سائلة الذكر — سريان أحكام هذا القانون على أحد العاملين الذين توافرت فيهم شروط تطبيقه من تاريخ نفاذه وفقا لنص المادة ١١٣ من الدستور .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم تنص على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية تنتهي خدمة العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم حملة ثانوية الأزهر أو تجهيزية دار العلوم ، وخريجي كلية الآداب من حملة ثانوية الأزهر من العاملين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وأعضاء الهيئات القضائية من خريجي الأزهر عند بلوغهم سن الخامسة والستين » وتبين المادة الثانية على أن « يسرى حكم المادة السابقة على الطوائف المشار اليها فيها اذا كانوا في الخدمة وقت العمل بهذا القانون أو كانوا

قد التحقوا بالمعاهد الأزهرية قبل العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر ثم توفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون . كما يسرى هذا الحكم على من تجاوزوا سن السنتين وتقرر مد خدمتهم أو إعادة تعيينهم بمكافأة شهرية شاملة تعادل الفرق بين المرتب الأساسي الذي كان يقتضاه العامل وما يستحقه من معاش مضافا اليه غلاء المعيشة » وتقضى المادة الرابعة بأن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » .

ومن حيث انه ولئن كان رئيس الجمهورية قد أصدر القانون سالف الذكر بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٣ وتم نشره بالجريدة الرسمية في عددها الصادر في ذات التاريخ إلا أن الثابت أن هذا القانون تم اقراره من مجلس الشعب في ١٠/٢/١٩٧٣ وأبلغ الى رئيس الجمهورية والامانة العامة لمجلس الوزراء في ٢٨/٢/١٩٧٣ .

ومن حيث ان المادة ١١٣ من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية تنص على أنه « اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رده اليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه، فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر . . . » كما تنص المادة ١٨٨ من الدستور على أن « تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعادا آخر » .

ومن حيث ان الثابت ان رئيس الجمهورية لم يعترض على مشروع القانون المشار اليه خلال شهر من تاريخ ابلاغ سيادته به ، كما لم يصدره خلال هذه المدة فمن ثم - وطبقا لنص المادة ١١٣ من الدستور - يعتبر هذا المشروع قانونا بعد انقضاء هذه المدة ، ويمد بذلك نافذا اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء أسبوعين من نهاية اليوم الثلاثين من تاريخ ابلاغ رئيس الجمهورية به ، أي اعتبارا من ١٥/٤/١٩٧٣ ، وذلك على أساس أن المادة الرابعة من هذا القانون قد قضت بسريانه اعتبارا !

من تاريخ نشره ، وأن الذى يعتمد به هنا هو النشر الحكمى وفقا لنص المادة ١٨٨ من الدستور .

ومن حيث ان العامل المذكور يبلغ سن الستين فى ١٩٧٣/٥/٥ أى أنه كان موجودا فى خدمة المؤسسة المصرية العامة للطرق والسككبارى فى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ طبقا لما سبق بيانه ، فمن ثم فانه يفيد من الحكم الوارد فى المادة الاولى منه ، ويحق له الاستمرار فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى افادة السيد /... بابقائه فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن فى حكمهم .

(ملف ٢٤/٥/٨٦ — جلسة ١٩٧٤/٦/٥)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

الاصل أن يكون نفاذ القانون من تاريخ العلم به — افتراضى هذا العلم من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر — عدم حساب اليوم المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد وحساب اليوم الاخير — دخول يوم النشر فى المجال الزمنى لنفاذ القانون القديم .

ملخص الحكم :

ان الاصل الدستورى هو أن القوانين لا يعمل بها الا من تاريخ العلم بها ، وأن هذا العلم يفترض من واقعة نشرها فى الجريدة الرسمية أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر . والعلم — والحالة هذه — لا يفترض الا بعد تمام واقعة معينة ، فلا يبدأ المجال الزمنى الحقيقى

لتطبيق القانون الجديد إلا بعد اليوم المعين لتعام هذا النشر ، لأن هذا اليوم هو فاصل زمني يمتد أربعاً وعشرين ساعة ، وقد يتم النشر في أي وقت فيه ، وقد يتراخى هذا الوقت لآخره ، فكيف يفترض علم الناس بالقانون الجديد من أوله ؟ ولذا كان الأصل المسلم في حساب المواعيد كافة أنه إذا كان الميعاد لا يبدأ قانوناً إلا بحدوث أمر معين هو الذي يعتبره القانون مجرياً للميعاد فلا يحسب منه اليوم المعتبر في نظر القانون مجرياً لهذا الميعاد ، وإنما يحسب اليوم الأخير ، وقد ردد قانون المرافعات هذا الأصل الطبيعي في المادة ٢٠ منه في خصوص حساب المواعيد الخاصة بهذا القانون . وتطبيقاً لهذا الأصل الطبيعي ذاته في شأن تحديد المجال الزمني لكل من القانون القديم والقانون الجديد ، فمادام المجال الزمني للقانون الجديد لا يبدأ إلا بعد تمام الأمر المعين الذي يعتبره الدستور هو المجري لهذا المجال ، وهذا الأمر هو تمام النشر في الجريدة الرسمية ، وهذا النشر قد يتراخى لآخر اليوم كما تقدم ، فإن هذا اليوم لا يدخل في المجال الزمني للقانون الجديد ، بل يبدأ هذا المجال من أول اليوم التالي ، وكان لا محيص من اعتبار يوم النشر ذاته داخلاً في المجال الزمني لنفاذ القانون القديم .

(طعن رقم ١٢٥ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٣/٢١)

الفرع الثاني

أثر رجعي وأثر ملغى

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

تشريع — سريانه من حيث الزمان — أثر رجعي .

ملخص الحكم :

الأصل أن أي تنظيم جديد لا يسرى بأثر رجعي بما من شأنه أن يمس المراكز القانونية الذاتية التي ترتبت قبل صدوره إلا بنص خاص

في قانون وليس بأداة أدنى كلائحة ومتى وضح ذلك يكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون .

(طعن رقم ١٣٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المجال الزمني لتطبيق القانون على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ومن حيث آثارها المستقبلية .

ملخص الحكم :

ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه ، أى في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغائه ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ، فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ، ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع والمراكز القانونية السابقة عليه الا بنص خاص يقرر الاثر الرجعي ، ومن ناحية أخرى لا يسرى القانون القديم على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم بعد الغائه الا اذا مد العمل به بالنص ، وهذا كله يصح على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ، أما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر ، وبالنسبة لآثار التصرفات القانونية فتظل خاضعة للقانون القديم حتى ما تولد منها بعد العمل بالقانون الجديد .

(طعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٢٠)

(وطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٩)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

قاعدة سريان القانون من حيث الزمان لها وجهان — وجه سلبي يتمثل في انعدام اثره الرجعي — ووجه ايجابي ينحصر في اثره المباشر — القانون الجديد لا يحكم ما تم في ظل الماضى سواء فيما تعلق بتكوين أو انقضاء الوضع القانوني أو فيما ترتب من آثار على وضع قانوني — بالنسبة للآثار التي تستمر وقتاً طويلاً فإن ما تم فيها في ظل القانون القديم لا تاتى للقانون الجديد عليه وما لم يتم منها يخضعه القانون الجديد لا تاتى له من اثر مباشر تبدأ ولايته من يوم نفاذه ليس فقط على ما سوف ينشأ من أوضاع قانونية في ظله ولكن كذلك على الأوضاع القانونية التي بدأ تكوينها أو انقضاءها في ظل الوضع القديم ولم يتم هذا التكوين أو الانقضاء الا في ظل القانون الجديد وكذلك على الآثار المستقبلية لوضع قانوني سابق تكون أو انقضى أى على الآثار التي تترتب على هذا الوضع ابتداء من يوم نفاذ القانون الجديد .

قانون — سريان القانون من حيث الزمان — القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم العمل بوظائف معينة لدى جهات أجنبية — النص فيه على أنه لا يجوز للوزراء ونواب الوزراء ومن في درجتهم أن يعملوا لدى الحكومة أو المؤسسات الأجنبية بأشكالها المختلفة أو لدى الأجانب أو أن يقوموا بأى عمل لحساب تلك الجهات خلال الخمس سنوات التالية لترك مناصبهم — سريان هذا الحظر على الأشخاص الذين لم يمضى على تركهم للمنصب مدة الخمس سنوات التالية — مثال .

ملخص الفتوى :

تعاقدت وزارة النقل في ٢١/٩/١٩٧٠ مع أحد بيوت الخبرة الفرنسية (سوفريتى) لعمل دراسات خاصة بمشروع مترو الانفاق للقاهرة الكبرى ، وقد نصت المادة الرابعة من العقد المبرم بين الطرفين

وهي الخاصة بالمستشارين المساعدين من جمهورية مصر على أنه « من أجل تنفيذ الخدمات المطلوبة للمشروع بناء على هذا العقد يمكن » (لسوفريتي) « أن تعهد لمستشارين مساعدين مهندسين من ج.ع.م.م باجزاء من الهندسة المعمارية والميكانيكية والهندسة الكهربائية الا أنه بالنسبة الى جميع الدراسات المتعلقة بعمليات المسح والمهمات والانشاءات الميكانيكية والكهربائية والحركة والاشارات والخطوط ، فانها تنجز بصفة أساسية بواسطة مهندسين أو خبراء فرنسيين ومع ذلك فان (لسوفريتي) أن تستخدم مستشارين مساعدين من ج.ع.م.م بسبب معرفتهم للظروف المحلية . وفي هذه الحالة يتطلب الأمر تصديق الوزارة على القائمة الخاصة بهؤلاء المستشارين المساعدين المتضمنة اسمائهم وعناوينهم وبيانات تفصيلية عن الجزء من العقد الذي سيمهد لهم وفي حالة عدم موافقة الوزارة على واحد أو أكثر من المستشارين المساعدين المعينين في الكشف فينبغي اخطار السوفريتي كتابة بالرفض ، وقبول الوزارة لمساعدى المستشارين هؤلاء لا يقلل أو يكون له تأثير على المسؤولية الكاملة لسوفريتي عن التنفيذ الصحيح والملائم للعقد » .

وتنفيذ لهذا النص فقد طلبت شركة سوفريتي الاستعانة بالسيد المهندس . . . كمستشار مساعد وكانت قد اتفقت مع سيادته على ذلك في أوائل يونيه سنة ١٩٦٩ قبل تقديم عطاؤها في ١١/٦/١٩٦٩ .

ونظرا لوضع السيد المهندس . . . كوزير سابق للنقل فقد طلبت الوزارة من ادارة الفتوى لوزارة النقل الافادة بالرأى عن مدى انطباق احكام القرار الجمهورى بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ والخاص بتنظيم العمل لدى جهات أجنبية بالنسبة الى وظائف معينة على سيادته وقد ذهبت الادارة المذكورة الى أنه بعرض هذا الموضوع على اللجنة الثالثة للفتوى في جلستها المنعقدة بتاريخ ٩/٨/١٩٧١ انتهت الى خضوع السيد المهندس المذكور لأحكام القانون المشار اليه .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه تنص على أنه « لا يجوز للوزراء ونواب الوزراء ومن في درجتهم

أن يعملوا لدى الحكومات أو المؤسسات الأجنبية بأشكالها المختلفة أو لدى الأجانب أو أن يقوموا بأي عمل لنصاب تلك الجهات خلال الخمس سنوات التالية لترك مناصبهم • ولا يسرى هذا الحظر على من يعملون لدى الهيئات » • كما تنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن :

« ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره » •

وقد تم نشر هذا القانون في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ •

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ما يلي :

نظم القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ دور الحكومة عند قيام أي مواطن بالعمل لدى جهة أجنبية وذلك باشتراط الحصول على اذن سابق من وزير الداخلية ولمدة محددة يجوز له تجديدها كما يجوز له انتهاء الاذن في أي وقت •• وقد دعت المصلحة القيام الى وضع هذا التنظيم حماية للثروة البشرية وحفاظا على أمن الدولة وعملا على منع الأضرار بمصالحها أو بسمعتها •• وهذا التنظيم عام يشمل جميع المواطنين وتمشيا مع نفس الغرض الذي صدر من أجله القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٨ فان المصالح العليا للدولة تقتضي وضع أحكام خاصة بالنسبة لشاغلي الوظائف القيادية العليا في الدولة التي يتمتع شاغلوها بأوضاع وظيفية رئيسية وهامة الأمر الذي يتطلب تقرير ضمانات أقوى حماية للوظائف المذكورة وشاغلها وتحقيقا للمصالح العام •

ومن حيث أنه وان كان هذا القانون قد نص على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ، فهذا يعني تحديد المجال الزمني للقواعد والأحكام التي تضمنها وهذا أمر طبيعي اذ من المقرر أن القاعدة القانونية هي تكليف بأمر أو بسلوك معين ومن المنطقي أن يكون هناك تحديد واضح للعمل بها حتى يستطيع الأفراد أن يكونوا على بينة من

أمرهم في احترام ما أنت به القاعدة القانونية من أمر أو نهى كما أنه وإن كان هذا القانون لم يتضمن نصا صريحا يفيد سريان حكمه على الماضي إلا أن المقصود من تحديد تاريخ العمل به هو أعمال الأثر الفوري والمباشر للقانون .

ومن حيث أنه من المقرر في فقه القانون أن قاعدة سريان القانون من حيث الزمان لها في الحقيقة وجهان . وجه سلبي يتمثل في انعدام أثره الرجعى . ووجه ايجابى ينحصر في أثره المباشر ، فبالنسبة الى عدم الرجعية فإن القانون الجديد ليس له اثر رجعى أى أنه لا يحكم ما تم في ظل الماضي سواء فيما تعلق بتكوين أو انقضاء الوضع القانونى أو فيما ترتب من آثار على وضع قانونى ، فإذا كان الوضع القانونى قد تكون أو انقضى في القانون القديم فلا يملك القانون الجديد المساس بهذا الوضع وفيما تعلق بالآثار التى تستمر وقتا طويلا فما تم فيها في ظل القانون القديم لا تأثر للقانون الجديد عليه ، وما لم يتم منها يخضعه القانون الجديد لأثره المباشر ولا يعد ذلك رجعية منه .

أما بالنسبة الى الأثر المباشر للقانون فإنه وإن كان من المقرر أن القانون الجديد ليس له أثر رجعى فمن الخطأ الاقتصار على مجرد تقرير هذا المبدأ وحده لأنه لا يكفى لحل التنازع بين القوانين في الزمان فالقانون الجديد اخذ بما له من أثر مباشر تبدا ولايته من يوم نفاذه ليس فقط على ما سوف ينشأ من أوضاع قانونية في ظله ولكن كذلك على الأوضاع القانونية التى بدا تكوينها أو انقضائها في ظل الوضع القديم ولم يتم هذا التكوين أو الانقضاء الا في ظل القانون الجديد وكذلك على الآثار المستقبلية لوضع قانونى سابق تكون أو انقضى أى على الآثار التى تترتب على هذا الوضع ابتداء من يوم نفاذ القانون الجديد .

وبهذا الفكر القانونى ذهبت المحكمة الادارية العليا الى ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التى تتم تحت سلطانه أى في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى . فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع

أو تتم بعد نفاذه ، ولا يسرى بأثر رجعى على المراكز والوقائع التى تقع أو تتم قبل نفاذه ، الا بنص صريح يقرر الأثر الرجعى ، ومن ناحية أخرى لا يسرى القانون القديم على المراكز أو الوقائع القانونية التى تقع أو تتم بعد الغائه الا اذا مد العمل به بالنص وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها أما الآثار المستقبلية المترتبة عليه فتخضع للقانون الجديد بحكم اثره المباشر .

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فقد افصحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه عن نية المشرع وقصده من ايراد الاحكام التى تناولها هذا القانون ، اذ رأت أن المصالح العليا للدولة اقتضت وضع احكام خاصة بالنسبة الى الوزراء ونوابهم ومن فى درجتهم وهم شاغلوا الوظائف القيادية العليا فيها ويتمتعون باوضاع وظيفية رئيسية وهامة وهذه الاحكام تتطلب تقرير ضمانات أقوى حماية لتلك الوظائف ولشاغلها وتحقيقا للمصالح العام الأمر الذى حظر على هؤلاء العمل فى الحكومات والمؤسسات الأجنبية أيا كان شكلها القانونى وأيا كان العمل وذلك خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ تركهم مناصبهم . فالصلحة العليا للدولة كانت هى رائدة المشرع وبغيتة فى استصدار ذلك القانون ومما لا شك فيه أن تلك الصلحة لا تتحقق الا بسريان حكمه على شاغلي هذه الوظائف الذين تركوا مناصبهم قبل تاريخ العمل به ولم يمتض على تركهم وظائفهم مدة الخمس سنوات المطلوبة .

هذا ومما هو جدير بالذكر أن النظرة المتقدمة لا تعنى بأى حال المساس بالأوضاع القانونية التى تكونت أو انقضت قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور فهى أوضاع وآثار صحيحة تمت فى ظل نظام قانونى لم يكن يتضمن مثل هذا الحظر فتبقى سليمة منتجة لآثارها التى تمت وانتهت أما ما يتولد من آثار عن أوضاع قانونية قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد فان هذا القانون الجديد يحكم هذه الآثار المستقبلية أعمالا لقاعدة الأثر المباشر له . ويتفرع عن هذا النظر أنه فى مجال حساب مدة الحظر وهى الخمس سنوات التالية لتاريخ ترك المذكورين لمناصبهم فان المدة السابقة على تاريخ العمل بالقانون الجديد تدخل

في حساب مدة الخمس سنوات أى أنه يحظر على هؤلاء العمل لدى الجهات الأجنبية لمدة تكمل معها خمس سنوات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأى اللجنة الثالثة للفتوى والذي خلص الى أنه ما دام ان السيد المهندس . . . قد ترك منصبه كوزير للنقل في عام ١٩٦٧ فان أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه تسرى عليه ما دام أنه لم يمض على تركه لهذا المنصب مدة الخمس سنوات المتطلبة .

(فتوى ٢٢٥ في ١٦/٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

تشريع — تقدير مدى الضرورة التي تقتضى اصدار قانون متضمنا حكما باثر رجعى — متروك للجهة الادارية تحت رقابة السلطة التشريعية .

ملخص الفتوى :

ان تقدير مدى الضرورة التي تقتضى اصدار مشروع القانون متضمنا عطف الحكم الذي يتضمنه على الماضي ، متروك للجهة الادارية تحت رقابة السلطة التشريعية التي تصدر القوانين .

(فتوى ٢٦٩ في ٢٢/٣/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

سريان قانون موظفى الدولة على موظفى الجامعات ومستخدميها فيها لم يرد فيه نص خاص في قانون الجامعات — أثر ذلك استحقاق صياغة الجامعات بدل الصرافة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ الوارد في ديباجته الاشارة الى قانون موظفى الدولة — استحقاق المذكورين البديل المشار اليه من تاريخ نفاذ القرار الجمهورى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ تنص على ألا تسرى أحكامه على طوائف من الموظفين من بينهم ماورد فى البند الرابع منها وهم طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بإصدار القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة فى الفقرة الثانية منها على أن تسرى على موظفى الجامعات ومستخدميها أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن نظام موظفى الدولة بالنسبة للأقليم المصرى ويحدد عدد وظائف الموظفين والمستخدمين فى الميزانية .

وعلى ذلك يكون قانون نظام موظفى الدولة هو القانون الواجب تطبيقه بالنسبة لموظفى ومستخدمى الجامعات فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون الجامعات .

ولما كان قانون تنظيم الجامعات المشار اليه لم ينظم قواعد منح بدل الصرافة لصيارفة الجامعات .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن منح بدل صرافة لصيارفة الخزنة العامة والخزانات الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح نص فى المادة الأولى منه على أن يمنح صيارفة الخزنة العامة والخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح بدل صرافة قدرة ثلاثة جنيهات شهريا — ونص فى المادة الثانية فيه على أن يمنح صيارفة الخزنة الفرعية بالوزارات والمصالح الذين يقومون بعمل الصرافة بصفة أصلية طوال الشهر وكذلك صيارفة مصلحة الأموال المقررة بدل صرافة قدره جنيهان شهريا — ونص فى المادة الثالثة منه على أن يكون تحديد الخزانات الرئيسية والفرعية بالاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزنة .

ومن حيث أن قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر لم ينظم قواعد

منح بدل الصرافة لصيارف الجامعات وقد أشار قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ في ديباجته الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فان احكام قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر تنرى بالنسبة لصيارف الجامعات بالشروط والأوضاع الواردة به .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى ان صيارف الجامعات يستحقون بدل الصرافة اعتبارا من تاريخ نفاذ القرار الجمهورى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ .
(فتوى ٧٠٩ فى ١١/٦/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

احقية العامل بمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان فى صرف بدل طبيعة عمل بنسبة ٥٠ ٪ من المرتب بعد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع فى قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد وضع لأول مرة حدا لقيمة بدل طبيعة العمل فحددها بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل ، ومن ثم يسرى هذا الحد الاقصى على جميع بدلات طبيعة العمل المقررة بمقتضى قرارات جمهورية اعتبارا من ٣٠/٩/١٩٧١ تاريخ العمل به اعمالا لقواعد التدرج التشريعى ويتمين خفض نسبتها اذا زادت عن هذا الحد الاقصى ، وبالمثل فإنه يتمين رفع قيمة الحد الاقصى للبدل الى نسبة ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة تطبيقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ العمل به فى ١/٧/٧٨ متى كانت النسبة المقررة للبدل أصلا تزيد على ٤٠٪ وتم تخفيضها بنسبة ٣٠٪ لتنفيذ لما نص عليه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وبالتطبيق لما تقدم فانه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ يقضى بمنح القائمين بالاعمال الميدانية بالمشروع بدل طبيعة عمل بواقع ٥٠٪ من المرتب ، فانه يتعين اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ خفض هذه النسبة الى ٣٠٪ اعتبارا من تاريخ العمل به في ٣٠/٩/١٩٧١ . كما يتعين رفعها الى نسبة ٤٠٪ اعمالا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ تاريخ العمل به .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القائمين باعمال ميدانية بالمشروع المذكور يستحقون بدل طبيعة عمل بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الفئة التي يشغلها كل منهم اعتبارا من ٣٠/٩/١٩٧١ اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبنسبة ٤٠٪ اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
(ملف ٧٩٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

الفرع الثالث

قانون المرافعات

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

اصل سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان — على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها — الاستثناءات من هذا الأصل — المادة الأولى من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

الأصل في قوانين المرافعات انها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، وقد ردد صدر المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية هذا الأصل ،

ومرد ذلك — كما ورد بالمذكرة الأيضاحية لهذا القانون — هو أن « القاعدة في سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هي من الأحوال المسلمة إذ أن القوانين المنظمة لأصول التقاضي والترافع والحكم وطرق الطعن والتفويض والتحفيز هي في عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله بارجعية الأثر » . ولكن النص قد أخرج من هذه القاعدة العامة على سبيل الاستثناء الحالات التي حصرها في الفقرات الثلاث التالية وهي : (١) القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ، (٢) القوانين المعدلة للمواعيد متى كانت قد بدأت قبل تاريخ العمل بها ، (٣) القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق . والحكمة التشريعية في هذه الاستثناءات ، هي — كما جاء في المذكرة الأيضاحية — رعاية لحقوق ثبوت أو مصالح رئي أنها جديرة بالاستثناء ذلك أنه يكون أقرب الى السداد والقصد ألا تنتزع الدعاوى التي حجزت للحكم من المحكمة التي أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها ، لأن الدعوى بعد أن تبلغ هذا المبلغ من الاستواء للحكم تصبح مصلحة الخصوم في عدم انتزاعها في مرتبة الحق الذي لا يصح المساس به إلا بنص خاص ، ولأنه متى بدأ الميعاد في ظل قانون معين فمن المعدل وحسن النظر أن ينتهي طبقا لهذا القانون نفسه ، كيلا يتبعض الميعاد أو يضطرب حساب بدايته ونهايته ومداه ، ولأنه من المساس بالحقوق المكتسبة أن تسرى القوانين الجديدة على الأحكام الصادرة قبل العمل بها ، متى كانت تلك القوانين ملغية أو منشئة لطريق من طرق الطعن .

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ — يعتبر قانونا ملغياً لجهة قضاء الغاء جزئيا — سريانه باثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من القضايا قبل تاريخ العمل به — الاصل في قوانين المرافعات سريانه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها .

ملخص الحكم :

ينبنى على اعتبار القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٣ قانونا ملغيا لجهة قضاء الغاء جزئيا أن يسرى باثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من القضايا قبل تاريخ العمل به طبقا للقاعدة العامة المقررة في صدر المادة الأولى من قانون المرافعات . وقد سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت بذلك في العديد من الأقضية المتماثلة فقررت أن الأصل في قوانين المرافعات أنها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها . ومرد ذلك الى أن القاعدة في سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هي من الأصول المسلمة إذ أن القوانين المنظمة لأصول التقاضي والترافع والحكم وطرق الطعن والتتفيذ هي في عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجعية الأثر ولم يتضمن القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٣ أى حكم خاص لا صراحة ولا ضمنا يتخصص به أثره المعدل للاختصاص بقصره على الدعاوى الجديدة التي ترفع بعد نفاذه دون سواها .

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

الاصل ان قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها — تخرج على هذا الاصل الاستثناءات التي نصت عليها المادة الاولى من قانون المرافعات الجديد في فقراتها الثلاث — مفاد الفقرة الاولى منها عدم سريان القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من قانون المرافعات قد نصت على أن قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى ، أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ثم أخرجت تلك المادة من هذا النطاق ، الاستثناءات التي نصت عليها في فقراتها الثلاث ، ومفاد أولها عدم سريان القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ، فمن ثم تسرى أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على الدعوى الحالية التي لم ترفع بايداع صحيفة سكرتيرية محكمة القضاء الادارى الا بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٦٥ أى بعد تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

(طعن رقم ١٤٤١ لسنة ١٣ ج١ — جلسة ١٩٦٩/١١/٨)

الفرع الرابع

القانون الاصلح للمتهم

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

مبدأ القانون الاصلح للمتهم لا يكون الا بصدد النصوص الجنائية
— النصوص المقررة لاجراء ادارى يتحدد على مقتضاه المركز القانونى
للموظف العام فى مجالات العلاقة الوظيفية لا تعد من هذا القبيل .

ملخص الحكم :

ان مبدأ القانون الاصلح للمتهم لا يكون الا بصدد النصوص
الجنائية التى تتصل بالتجريم والعقاب ، ولا تعد من هذا القبيل النصوص
المقررة لاجراء ادارى يتحدد على مقتضاه المركز القانونى للموظف العام
فى مجالات العلاقة الوظيفية ، وهو اجراء لاينطوى على أى جزاء جنائى .

(طمن رقم ١٩١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ — الغاؤه العقوبة
بالنسبة الى شيخ البلد او العمدة عن اهمال التبليغ عن زراعة التبغ —
صدور هذا القانون بعد رفع دعوى الغاء قرار التجريم وقبل الفصل
فيها — لا محل لآعمال قاعدة القانون الاصلح للمتهم فى مجال الغاء
القرار الادارى — العبرة فى مشروعية القرار بالقانون السارى وقت
صدوره .

ملخص الحكم :

إذا كان تغريم المدعى قد تم بقرار إداري نهائي صدر وفقاً لأحكام القانون الساري وقت صدوره — فانه لا محل أصلاً لأعمال قاعدة القانون الأصح للمتهم المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون العقوبات في مجال إلغاء القرار المذكور الذي ينظر في شرعيته إلى الأوضاع التي كانت قائمة وقت صدوره — وإذا كان هذا القرار النهائي قد صدر صحيحاً قبل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جانب الصواب إذ قضى بتطبيق هذا القانون الأخير على واقعة الدعوى .

(طعن رقم ٦٦٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٤)

الفرع الخامس

تطبيقات لعدم رجعية القوانين

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

رسم الانتاج والاستهلاك المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٤/١٩٥٦ المعدل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢/٥/١٩٥٦ — مجال سريان هذا القرار الأخير — سريانه بأثر فوري من تاريخ العمل به وهو ٢/٥/١٩٥٦ تاريخ نشره — الفاؤه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٤/١٩٥٦ من هذا التاريخ كذلك بأثر رجعي .

ملخص الحكم :

صدر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ قرار مجلس الوزراء الذي عمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ بفرض رسوم انتاج أو استهلاك على الشحومات المعدنية وخيوط الحرير

صناعى وليباعه ، ونص فى مادته الأولى على أن « يفرض رسم استاج او رسم استهلاك على الأصناف الموضحة بالجدول الملحق بهذا القرار بواقع الفئات الواردة به سواء كانت من منتجات الصناعة المحلية أو من منتجات الصناعة المستوردة » . كما نص فى مادته الثانية على أن « يلغى القرار الصادر فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ المشار اليه » وقد جاء بالجدول الملحق به فى بيان الأصناف « خيوط الحرير الصناعى » المقرر ومقدار الرسم على وحدة التحصيل وهو الكيلو جرام ٣٠٠ مليم وكذا الياف الحرير الصناعى ومقدار الرسم المستحق على وحدة التحصيل وهى الكيلو جرام ٦٠ مليما وقد بينت المذكرة الايضاحية لهذا القرار أن وزارة المالية والاقتصاد لا حظت أن هناك أنواعا تسعوية رخيصة تصنع من الياف الحرير الصناعى الثقيل الوزن ، ويكون عبء الرسم المفروض عليها اعتبارا من ١٩ من ابريل سنة ١٩٥٦ ، وهو رسم على الوزن أكبر نسبيا من الرسم على النسيج من خيوط الحرير الصناعى . بحيث لا تتحمله بسهولة . « لذلك ترى وزارة المالية والاقتصاد خفض الرسم على الياف الحرير الصناعى (الفبران) وقد رأت رغبة فى تحديد مورد الضريبة وحصره فى أضيق نطاق أن ينصب الرسم على الألياف (الفبران) بدلا من غزله » . وتقتراح أن يكون رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكيلو جرام الواحد من الياف الحرير الصناعى (الفبران) ستين مليما فقط ، وان يحل هذا الرسم بالنسبة الى الفبران محل الرسم السابق فرضه فى ١٨ ابريل سنة ١٩٥٦ على مشاقه الحرير الصناعى . أما الرسم على خيوط الحرير الصناعى فسيظل كما هو ...

وبين من نص المادتين الأولى والثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ ومن مذكرته الايضاحية أنه : انما قصد به تعديل الرسم السابق تقديره بخفضه وجعله ينصب على الياف الحرير الصناعى بدلا من غزله مشاقه هذا الحرير ، أى أنه تضمن تغييرا فى الوعاء بالغاء الرسم على الغزل وتقرير رسم بصفة مخفضة على الألياف بدلا منه مع الإبقاء على الرسم على خيوط الحرير الصناعى كما هو . ومقتضى الأثر الفوري لهذا القرار الجديد أن ينفذ من تاريخ العمل به ، وهو تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ تطبيقا لنص

المادة الثالثة منه . فلا يبرى على الوقائع التى تحققت قبل هذا التاريخ . وان يلغى القرار الصادر فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ اعتباراً من التاريخ المذكور أى من ٣ مايو سنة ١٩٥٦ . لا إلغاء منسحباً الى تاريخ صدوره . ما دام لم يرد فى قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ نص خاص صريح على أن هذا الإلغاء هو بأثر رجعى مرتد الى المضى ولا رجعية بغير نص . ومن ثم فإن مجال اعمال هذا القرار لا يبدأ الا من تاريخ نفاذه اما الوقائع الموجبة لاستحقاق الاسم والسابقة على ذلك فتخضع لاحكام قرار ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ الذى كان سارى المفعول فى نطاقه الزمنى المنحصر فى الفترة ما بين ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ و ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ ، وأما ما جاء بالمذكرة الايضاحية لقرار ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ من أن وزارة المالية والاقتصاد رأت أن يحل الرسم الجديد بالنسبة الى الفبران محل الرسم السابق فرضه فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ على مشاققة الحرير الصناعى ، فهو المبرر المالى والاقتصادى للقرار الجديد والحكمة التى يقوم عليها الحكم الذى استحدثه من ناحية كل من الخزائنة العامة التى تستأدى الرسم والجهة التى سيفرض عليها هذا الرسم ابتداء من تاريخ نفاذه . وليس فى هذه العبارة معنى انصراف حكمها الى إلغاء قرار ١٨ من ابريل سنة ١٩٥٦ بأثر رجعى من يوم صدوره واعتباره كأن لم يكن . ولو انها تضمنت هذا المعنى المتعارض مع نصوص القرار ذاته التى لم تشر اطلاقاً الى الأثر الرجعى للإلغاء لما كانت ليعتد بها ازاء هذه النصوص المحددة العبارة والمذكول . كما أن صدور قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ بإلغاء قرار ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ بغير أثر رجعى مع ايراد أحكام جديدة فيه لا يعد سحبا لهذا الأخير ، ولا يمكن أن يكون له أثر من هذا القبيل ولا سيما بمراعاة الطابع التشريعى لكل من هذين القرارين . وثمة فارق بين تعديل الحكم الموضوعى الذى تضمنه القرار لاعتبارات تقديرية تبرر هذا التعديل فى نظر السلطة التى تملك ذلك وبين سحب القرار غير الصحيح أو غير المشروع . ولم يقم بالقرار الصادر فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ أى سبب يجرح مشروعيته أو يعيب سلامته قانوناً .

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

توظف الأجانب بالحكومة المصرية - اكتسابه المركز القانونى للموظف المصرى بمجرد حصوله على الجنسية المصرية - صدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بعد ذلك - عدم مساسه بهذا المركز القانونى .

ملخص الحكم :

ان التوظف فى خدمة الحكومة المصرية ، وان كان الأصل فيه أن يكون من حقوق المصريين ، الا انه يجوز توظيف الأجانب فى خدمتها طبقا للقوانين الخاصة بذلك ، فالمركز القانونى فى التوظف اما أن يكون مركز المصرى أو مركز الأجنبى بحسب الأحوال . وقد كان الوضع فى ظل قانون الجنسية السابق أن الأجنبى الموظف بالحكومة المصرية بمجرد اكتسابه الجنسية المصرية يصبح مركزه القانونى مركز الموظف المصرى وينسلخ عنه مركز الموظف الأجنبى فى الوظيفة ، ومن ثم اذا ثبت أنه قد منح هذه الجنسية فى ٢٠/٢/١٩٥٠ فان هذا المركز القانونى الذى اكتسبه فى ظل قانون كان يسمح بذلك لا يخضع للحكم الجديد الذى استحدثه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ المعمول به منذ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، والا كان ذلك تطبيقا للقانون الجديد بأثر رجعى بغير نص خاص على مركز قانونى كان قد تم واستقر لصاحبه فى ظل قانون سابق .

(طعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٢٠)

قاعدة رقم (١٩٨).

المبدأ :

القاعدة التي استحدثتها المادة ١٠ من قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ من عدم تمتع مكتسب الجنسية المصرية بالحقوق الخاصة بالمصريين قبل انقضاء خمس سنوات على كسبه الجنسية — الأجنبي الذي اكتسب الجنسية وكان موظفا بالحكومة قبل العمل بهذا القانون، لايجوز فصله استنادا الى عدم اتمامه السنوات الخمس المنصوص عليها بتلك المادة — الأجنبي الذي يلحق بالوظيفة بعد العمل بهذا القانون ، يسرى عليه حكمه ولو اكتسب الجنسية المصرية قبل العمل به.

ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية نصت على أنه « لا يكون للأجنبي الذي كسب الجنسية المصرية عملا بأحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ حق التمتع بالحقوق الخاصة بالمصريين أو مباشرة حقوقهم السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية ٠٠٠ » وهذا الحكم قد استحدثه القانون المشار اليه الذي أصبح معمولاً به منذ نشره في الجريدة الرسمية في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ولم يكن واردا بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية ، ومن ثم فإن الأجنبي الذي كان قد اكتسب الجنسية المصرية وكان بالفعل موظفا بالحكومة المصرية قبل ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ لا يلحقه حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، وبالتالي لا يحق فصله استنادا الى عدم انقضاء خمس سنوات على اكتسابه الجنسية ، بينما هو يلحق الأجنبي الذي اكتسب الجنسية المصرية ولو كان اكتسابه اياها سابقا على تاريخ العمل بهذا القانون ، ما دام انشاء الصلة الوظيفية بالحكومة المصرية تم بعد هذا التاريخ ، لأن هذا من آثار مركزه القانوني كأجنبي اكتسب الجنسية المصرية ، فيخضع هذا الأثر للقانون الجديد بحكمه المباشر .

(طعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥١ - تضمنه مزايا جديدة للموظفين المجندين ترتب أعباء مالية على الخزانة - ليس في نصوصه ما يشرى إلى سريانه بأثر رجعى - عدم سريانه إلا من تاريخ العمل به .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت ، ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة . وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك أن التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعى الا بنص خاص فى قانون ، وليس فى أداة أدنى منه كلائحة . واذا تضمن التنظيم الجديد - قانونا كان أو لائحة - مزايا جديدة للوظيفة ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة ، فالأصل الا يسرى التنظيم الجديد فى هذا الخصوص الا من تاريخ العمل به ، الا اذا كان واضحا أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق . وعلى مقتضى ما تقدم فان القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥١ - وان تضمن مزايا جديدة للمجندين - لا يسرى الا من تاريخ العمل به ، وليس من تاريخ أسبق ، ما دام ذلك ليس واضحا من نصوصه .

(طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

الاثار الفورية للقانون يقضى بسريان احكامه على المراكز القانونية
التي لم تستكمل وجودها قبل تطبيقه .

دخس الفتوى :

أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمهاجر قد
أصبح نافذا منذ يوم ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٨ تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية . فضلا على أن هذا القانون من القوانين المتعلقة بالنظام
العام والاجماع منعقد على أنه لا حقوق مكتسبة ضد النظام العام فان
الشركة لم يكن لها أى حق حتى تاريخ العمل به .

ذلك ان حقها المزعوم مردود الى ما التزم به وزير التجارة والصناعة
في البند الثامن عشر من ترخيص البحث من منح الشركة التزام
الاستغلال بترخيص من مصلحة المناجم والمهاجر اذا طلبت الشركة
ذلك وكانت المنطقة المرخص لها في البحث فيما تحتوى على بئر واحدة
على الأقل للبتروول ولما كان محل الالتزام مستحيلا بحكم المادة ١٣٧
من الدستور فان الالتزام نفسه يكون باطلا .

على أنه أمكن رد هذا الالتزام الى حدوده القانونية لما تجاوز
وعدا من الوزير باستصدار مشروع قانون يمنح التزام الاستغلال
للشركة وهو وعد معلق على شرط واقف هو طلب الشركة للالتزام مع
وجود بئر واحدة على الأقل للبتروول في منطقة البحث ولما كان هذا
الشرط لم يتحقق الا في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ عندما تقدمت الشركة
بطلبها وكان هذا التاريخ لاحقا على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦
لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمهاجر فان حق الشركة في مطالبة
الحكومة بما وعدت لم ينشأ في ظل هذا القانون اذ كل ما كان للشركة
قبل ذلك لا يعدو ان يكون مجرد أمل لا يرقى الى مستوى الحقوق
المكتسبة .

فقانون المناجم والمحاجر اذن لا يراد تطبيقه على الماضي بل على مراكز قانونية نشأت بعد سريان أحكامه ومن القواعد المسلمة أن كل مركز قانوني ينشأ بعد نفاذ أحكام قانون يجب أن يخضع للأحكام التي يقررها هذا القانون ومن ثم يسرى القانون الجديد على كل مركز قانوني في دور التكوين متى كانت العناصر اللازمة لانشائه لم تستكمل وجودها قبل صدوره وهذا هو الأثر المباشر للقانون لا الأثر الرجعي .

(فنوى ١٦٢ في ١٨/٥/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

الآثار القانونية المترتبة لصالح الموظفين ، بالتطبيق لأحكام القانون ، تعتبر نافذة من تاريخ نفاذ القانون حتى ولو لم يتقرر الاعتماد المالى اللازم للتنفيذ طالما أن القانون صدر ناجز الاثر غير مطلق على واقعة معينة او على أجل معين .

ملخص الحكم :

القانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ اعتبر نافذاً من ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٠ طبقاً للمادة ٦٧ من الدستور المذكور ، ومن ثم فإن آثاره القانونية المترتبة لصالح الموظفين تعتبر نافذة كذلك من تاريخ نفاذ القانون حتى ولو لم يتقرر الاعتماد المالى اللازم للتنفيذ الا بعد ذلك طالما أن القانون صدر ناجز الاثر غير مطلق على واقعة معينة أو على أجل معين؛ اذ أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بالاجراءات اللازمة لتقرير الاعتماد المالى عن طريق ادراجه في الميزانية أو اتباع ما نصت عليه المادة ٣٣ من الدستور سالف الذكر فاذا تأخر تدبير ذلك الاعتماد والموافقة عليه فلا يؤثر هذا في المراكز القانونية التي رتبها القانون لذوى الشأن منذ نفاذ أحكامه .

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين في المركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمى — القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٣ تضمن اضافات لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ولا ينطوى على تفسير لتلك الاحكام كما خلا من اى نص صريح يقرر رجعيته بل على العكس من ذلك نص في المادة الثانية منه على أن يعمل به من تاريخ نشره — يترتب على ذلك أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٣ لا يسرى باثر رجعى فى اى من احكامه كما لا تصرف اية فروق مستحقة عن التسويات المترتبة عليه الا اعتبارا من تاريخ العمل به اى اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين فى المركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمى تنص على أنه « اذا كان لمساعد الباحث بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمى مدة خدمة سابقة متصلة أو منفصلة كطالب بحث حسبت هذه المدة ضمن مدة خدمته كمساعد باحث بحيث تسوى حالته ويسلسل مرتبه على هذا الأساس .» على ألا تصرف فروق مالية سابقة عن المدة السابقة لسريان أحكام هذا القانون « وأنه بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٧٣ صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون المشار اليه ونص فى مادته الأولى على أن « يستبدل بنص المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ النصان الآتيان :

مادة (١) اذا كان لمساعد الباحث بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث التابعة لرئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مدة خدمة

سابقة أو متصلة كطالب بحث أو كخصائي غنى من المعاملين بأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو من المعينين بمكافآت شامله ويقومون بأعمال بحوث بحته حسب هذه المدة ضمن مدة خدمته بحيث تسوى حالته ويسلسل مرتبه على هذا الاساس على الا تصرف فروق ماليه عن المدة السابقة لسريان احكام هذا القانون » .

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وهو الامر الذى تم في ٢٣ أغسطس ١٩٧٣ .

ومن حيث ان المادة ١٨٧ من الدستور تنص على أنه « لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقيم من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب » .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٣ قد تضمن اضافات لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ ولا ينطوى على تفسير لتلك الاحكام؛ كما خلا من أى نص صريح يقرر رجعيته بل على العكس من ذلك نص في المادة الثانية منه على أن يعمل به من تاريخ نشره ومن ثم فإنه لا يسرى بأثر رجعى فى أى من أحكامه كما لا تصرف أية فروق مستحقة عن التسويات المترتبة عليه الا اعتبارا من تاريخ العمل به أى اليوم التالى لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٣ أغسطس ١٩٧٣ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انعدام الأثر الرجعى للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٣ والى أنه لا تصرف أية فروق مالية عن مدة سابقة على تاريخ العمل به .

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية — التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به — لا يسرى بأثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت نتيجة لتطبيق التنظيم القديم على حالة الموظف الا بنص خاص فى قانون يرتب الاثر الرجعى — القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين — سريان حكمه بأثر مباشر فى شأن مرتب الموظف الموقوف ما دام لم يتحقق للموظف مركز ذاتى فى ذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومركز الموظف هو مركز قانونى عام يجوز تعديله وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ويتفرع عن ذلك أن التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى بأثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت نتيجة لتطبيق التنظيم القديم على حالة الموظف الا بنص خاص فى قانون يقرر الاثر الرجعى .

ومن حيث انه بلغاء القرار الصادر من مجلس التأديب العالى فى ٢٧ من يونيو ١٩٥٩ بحرمان المدعى من مرتبه عن مدة وقفه يعتبر هذا القرار كأن لم يصدر ويعتبر المدعى بالنسبة الى هذا المرتب فى مركز قانونى عام لعدم تحقق مركز ذاتى له فى شأنه وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حتى ألغى هذا القانون — ولا شك فى خضوع هذا المركز القانونى العام لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى يسرى

عليه بأثر مباشر — ولما كان المدعى قد برىء من التهمة المسندة اليه فإنه وفقا لأحكام المادة ٦٤ من هذا القانون الأخير أصبح يستمد حقه في مرتبه عن مدة وقفه من القانون مباشرة وبذلك انحسم مركزه المعلق في شأن هذا المرتب بحكم القانون مما يتعين معه اجابته الى طلبه الخاص بالحكم له بأحقية في صرف مرتبه عن مدة وقفه .

(ملف رقم ١٧٤٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

القواعد التنظيمية العامة ، قانون كانت أو لائحة ، قد تشيد الموظف بمزايا في الماضي — المراكز القانونية التي يكتسبها الموظف بقانون أو بلائحة لا يمكن المساس بها بأثر رجعي الا بنص خاص في قانون يقرر الاثر الرجعي وليس بأداة أدنى من قانون .

ملخص الحكم :

الأصل أن الموظف اذا كان قد اكتسب مركزا قانونيا ذاتيا في درجة أو مرتب بالتطبيق لقواعد تنظيمية عامة تسمح بذلك مقررة في قانون أو لائحة ، فلا يجوز المساس بهذا المركز القانوني الذاتي الا بنص في قانون يقرر الاثر الرجعي ، وليس بأداة أدنى من قانون . وقد بان للمحكمة من الأوراق أن المدعى بلغ درجته واستحق مرتبه بالترقية الحالية وبمنحه العلاوات الدورية ، وذلك قبل نفاذ قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وهذا القانون انما استهدف فيما استهدفه انصاف ذوي المؤهلات الدراسية بمنحهم الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم من التاريخ الذي عينه وبالشروط التي حددها ، ولم يتضمن أي نص يمس الدرجات أو المرتبات التي نالها ذوي المؤهلات ، سواء بطريق الترقية العادية أو بمنحهم العلاوات الدورية بالتطبيق للقواعد العامة التي كانت تسمح بذلك ، فلا يمكن — والحالة هذه — اصدار هذه المراكز القانونية الذاتية التي كانت تحققت لهم بالتطبيق لهذه القواعد ،

ما دام قانون المعادلات الدراسية لم يلغ بالذات هذه المراكز الذاتية ، والا كان ذلك تطبيقاً لهذا القانون بأثر رجعي بدون نص خاص فيه ، وهو ما لا يجوز طبقاً للأصل الدستوري المسلم ، وإنما قد يفيد حامل المؤهل من القانون المذكور فيما لم ينله من مزايا قررهما ولم يسبق للموظف أن حصل عليها فعلاً قبل نفاذه ، لأن القواعد التنظيمية العامة قانوناً كانت أو لائحة ، قد تنفذ الموظف بمزايا في الماضي ، ولكن لا يمكن المتعاضد بما اكتسبه من مراكز قانونية ذاتية بالتطبيق لقانون أو لائحة إلا بمنح خاص في قانون يمنح هذه المراكز في الماضي بأثر رجعي وليس بأداة أدنى من ذلك .

(طعن رقم ٦٦٨ — جلسة ١٩٥٨/٥/٢)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

سريان أحكام المادة ٣٧٣ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ — اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ — لايمتد حكم النص إلى الوقائع السابقة على تاريخ العمل به — تطبيق .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٣٧٣ مكرراً المضافة بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ — بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ — بأنه يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحياة على أن يعرض هذا الامر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الاكثر بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه . . . وقد عطلت باحكامه اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨٢ — وتطبق الأحكام المضافة للقانون لايمتد إلى الوقائع السابقة على تاريخ العمل به .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٧ في — جلسة ١٩٨٣/١/٨)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ونصه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على أن لا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له — ليس لهذا القانون من أثر رجعي على المخالفة التي ارتكبتها المطعون ضده وحوكم من أجلها قبل صدوره .

ملخص الحكم :

لا يغير من ذلك ما قد يقال — من أن الشركات المساهمة الثلاث المشار إليها أصبحت من شركات القطاع العام وقد صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي نص في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على أن « لا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له » ذلك أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وقد صدر وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ، فإنه ليس له من أثر رجعي على المخالفة التي ارتكبتها المطعون ضده وحوكم من أجلها بالحكم الصادر من المحكمة التأديبية بجلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٣ في ظل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ فهو الذي كان معمولاً به آنذاك ويتمين لذلك تطبيقه دون غيره .

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

لا وجه للنفي على الحكم بتوقيع جزاء الخلف إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة بقاله أن الواقعة المنسوبة للمتهم حدثت في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذي لم يتضمن هذه العقوبة .

ملخص الحكم :

لاوجه لذلك لأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذى يطبق بأثر مباشر على الموظفين المتهمين الذين لم تستقر مراكزهم الى وقت العمل به فى ١٩٧٨/٧/١ وهو الذى جميع الاحكام المخالفة لاحكامه وان مقتضى ذلك الا توقع عقوبة على الموظف فى ظل القانون الجديد لم يرد نص بشأنها فيه حتى ولو كان منصوص عليها فى قوانين سابقة كانت سارية وقت حدوث الفعل محل المحاكمة .

(طعن رقمى ١٢٩٤ ، ١٤٣٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ باضافة مادتين جديدتين برقمى ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا ثانيا الى قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — النص فيه على الا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول وجودهم فى الخدمة وان تسقط بعضى خمس سنوات من تاريخ ترك الخدمة لاي سبب كان وانقطاع هذه المدة باجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة — سريان احكامه بأثر حال ومباشر على المخالفات التأديبية مالم تكن قد سقطت بالتقادم فى ظل المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر بإنشاء مجلس تأديبى لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والمعمول به من ٤ ابريل سنة ١٩٥٧ قد ألغى بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بأن اضاف الى قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مادتين جديدتين برقمى ١٠٢ مكررا ، ١٠٢ مكررا ثانيا تنص الأولى منهما على أنه « لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول وجودهم فى الخدمة وتسقط بعضى خمس سنوات من

تاريخ تركهم انخدمه لأى سبب كان ، وتنقطع هذه المدة باجرائات التحقيق او الاتهام او المحاكمة » . وتنص المادة الثانية على أنه « يجوز إقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية من الموظف الذى يكون قد ترك الخدمة لأى سبب كان . . . » وهذا القانون وهو من قوانين النظام العام وقد نشر فى ١٩٥٧/٤/٤ فان أحكامه تسرى بأثر حال ومباشر على المخالفات التى نسبت الى المطعون ضدهم ما دام لم تكن قد سقطت بالتقادم فى ظل المرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ على النحو المذكور آنفا .

(طعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤)

قاعد رقم (٢٠٩)

المبدأ :

ترغب الفصل على الحكم الصادر على الموظف فى جنائية ولو بمقوبة اللجنة طبقاً لنص المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — صدور الحكم على الموظف فى جنائية وكذلك قرار فصله فى ظل هذا القانون — لا يبرى على الموظف بعد ذلك أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى ألغى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — المجال الزمنى للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يمتد الى ما سبق نفاذه من وقائع تمت وتحققت آثارها فى ظل القانون الاول والا كان فى ذلك تطبيق للقانون بأثر رجعى يقضى نص يجيز ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أن تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لأحد الأسباب الآتية : (١) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ، (٢) الحكم عليه فى جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف ، (٣) ومؤدى ذلك أن الحكم الجنائى يقضى وفقاً لأحكام هذا القانون التى هو الموظف العام اذا كان الحكم صادراً فى جنائية ، فتنتهى تمام هذه الوصف

بالفعل المنسوب الى الموظف العام . وانذى جوزى من أجله فلامر من أن يؤدي الحكم الصادر بادانته بسببه الى عزله سواء تضمن الحكم توقيع عقوبة جنائية أم تضمن توقيع عقوبة الجنحة في الحالات المعينة التي نص عليها القانون ، ذلك أنه وأضح أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المشار اليه لم يفرق بين الأحكام الصادرة في جنائية من حيث أثرها على مركز الموظف العام تبعاً لنوع العقوبة التي تتضمنها كما أنه كذلك لم يفرق بين جنائية وجنائية أخرى تبعاً لكونها مخطلة بالصرف أو غير مخطلة به ، فنتساوى في الأثر الأحكام الصادرة في جنائية القتل المعمد وجنائية هتك العرض وجنائية احراز سلاح نارى بغير ترخيص أو غيرها ، اذ جميعها أحكام صادرة في جنائيات وكلها تنهى حتماً وبحكم القانون العلاقة بين الموظف والدولة .

ولما كان الحكم الذى قضى بادانته المطعون عليه في جنائية احراز سلاح بغير ترخيص قد صدر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة آنف الذكر .

وبذا لزم أن تقترب عليه الآثار القانونية التي استتبعتها والتي نص عليها هذا القانون ، مادامت الواقعة التي انبثت عليها هذه الآثار، وهي صدور الحكم ، قد تحققت بالفعل قبل الغائه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، فليس من شأن صدور هذا القانون الأخير في أثناء نظر الدعوى ان ينقل الواقعة المذكورة من الماضي ليخضعها لسلطاته ، كما لا ينعصب حكمه عليها بأثر رجعى دون نص فيه على ذلك ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لأعمال القانون الجديد الذي اشترط لانتهاء الخدمة أن يكون للحكم على المعامل بمقومة جنائية ، لتعلق الأمر بواقعة لم تستجد من تاريخ نفاذه بل سابقة عليه وخاصة لحكم القانون القديم وحده الذى يبقى بعد الغائه ثنائياً في شأن الآثار التي تحققت بالفعل إبان نفاذه ، ومتى استبعد تطبيق القانون الجديد سقط بالتالى الاستناد الذى قام عليه الحكم المطعون فيه لتطبيق أحكام هذا القانون .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن العاملين المدنيين بالدولة —
نصه على أن يكون الفصل جوازياً للوزير في حالة الحكم مع وقف
التنفيذ — عدم سريان احكامه متى ثبت أن الحكم قد صدر قبل العمل به .

ملخص الحكم :

لئن كان قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد جعل
الفصل جوازياً للسيد الوزير في حالة الحكم بوقف التنفيذ — الا أن هذا
القانون لا يسرى على الوقائع السابقة على تاريخ العمل به وقد صدر
الحكم على الطاعن في تلك الجريمة المخلة بالشرف قبل العمل بالقانون
المذكور ، وفضلاً عن ذلك فإن هذا أمر مقصور على جهة الادارة أما
القضاء فعليه أن ينزل حكم الفصل استناداً الى الأصل المنصوص عليه في
حالة صدور حكم في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف .

(طعن رقم ١١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٥)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام هيئة البوليس —
مؤدى الاثر المباشر له أن يسرى حكم الفقرة الثالثة عشر من المادة ١٤
منه بعد العمل بهذا القانون .

ملخص الحكم :

إن حكم الفقرة الثالثة عشرة من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٣٤
لسنة ١٩٥٥ يتعلق بالوظائف التي يقرر وزير الداخلية ضمن
هيئة الشرطة بعد العمل بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام

هيئة البوليس ، وهذا هو المفهوم السليم للآثر المباشر لهذا القانون الأخير فضلا عن ان المشرع قد استعمل لفظ « يقرر » أى اللفظ الذى يدل على المستقبل ، ولا ينصرف البتة الى الماضى .
(طعن رقم ١٣٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٩)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

مجال سريان القانون بأثر مباشر هو الوقائع والمراكز القانونية التى تتم بعد صدوره . ولا يسرى القانون بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن الطاعن عين بشركة الطيران العربية فى أول ديسمبر سنة ١٩٦١ وقد كانت المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة الوطنية والعسكرية قبل تعديله بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ تشترط للإفادة من حكمها بارجاع اقدمية العامل الى تاريخ تعيين زميله فى التخرج أن يكون هذا الأخير قد عين فى إحدى الجهات التى حددتها تلك المادة على سبيل الحصر وهى وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة - وليس من خلاف فى أن شركة الطيران العربية وقت تعيين الطاعن كانت من شركات القطاع العام وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ولا تندرج تحت أى من المدلولات التى حددتها حصرا المادة المذكورة والتى تنصرف فيها الى أشخاص القانون العام وعندما رغب المشرع فى توسعة نطاق هذه المادة أصدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ حيث أضاف جهات أخرى هى « وحدات الادارة المحلية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام » وهذا التعديل يسرى بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تتم أو تقع بعد نفاذه أى على كل من عين بعد أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه .

(طعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

تنص المادة ٤٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على أن قرار التحكيم الطبي نهائياً غير قابل للطعن — إلغاء هذه المادة بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء موانع التقاضى لا يمس القرارات الحصينة بمولدها التى صدرت من قبل نتيجة ذلك : عدم جواز نظر الدعوى . أساس ذلك : أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ليس له أثر رجعى ولا يعمل به الا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية — المراكز القانونية التى نشأت وترتبت فى ظل قاعدة قانونية معينة تظل محكومة بهذه القاعدة رغم الغائها ولو كانت مشتملة على نص مانع من التقاضى ما لم تقضى المحكمة العليا بعدم دستورية هذا النص .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين والذي يقضى فى مادته الأولى بإلغاء كافة صور موانع التقاضى الواردة فى نصوص بعض القوانين — ومن بينها المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها — بنص فى مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، الذى تحقق فى ٨ من يونيه سنة ١٩٧٢ ، وفى ذلك فقد نصت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون على أنه « اقتصر المشروع المقترح على هذه النصوص المانعة للتقاضى فى القوانين القائمة ، أى التى لا تزال قابلة للتطبيق على حالات مستقبلية فمن ثم فقد كان من المتعين إزالتها نفاذاً لحكم الدستور الجديد » « وقد أثر المشروع هذه المعالجة للنصوص المانعة للتقاضى تجنباً لآحداث قلقلة فى العلاقات القانونية من شأنها المساس باستقرار المعاملات والأوضاع الاجتماعية السابقة » .

ومن حيث أن البادى فيما تقدم أن المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أضفت حصانة خاصة على قرارات التحكيم الطبي ونأت

بها عن التعميق القضائي وإن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ بالغاء هذه
انحصانة غير ذى أثر رجعي ولا يعمل به بصريح نفيه ومفاد مدركته
الايضاحية الا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فلا يمس القرارات
الحصينة بمولدها التي صدرت بذى قبل — مثل القرار الطعين — ذلك
أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية سريانها على ما يتم في ظلها من
الوقائع فإذا ما الغيت قاعدة ما واخلت مكانها القاعدة الجديدة ، فإن القاعدة
الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة
من تاريخ الغائها ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت
آثارها في ظل أى من القاعدتين القديمة والجديدة تخضع لحكمها فما نشأ
وترتبت آثاره في ظل القانون القديم يظل خاضعا له — كل ذلك ما لم
يقضى نص صريح بخلافه — هذا وقد جرى قضاء المحكمة العليا على أن
المراكز القانونية التي نشأت وترتبت في ظل قاعدة قانونية معينة تظل
محكومة بهذه القاعدة رغم الغائها ولو كانت مشتملة على نص مانع من
التقاضى مالم تقضى المحكمة العليا بعدم دستورية هذا النص . وإذا كان
من الثابت ان النص المانع من التقاضى بموجب المادة ٤٧ من قانون
التأمينات الاجتماعية المشار اليه لم تقضى المحكمة العليا بعدم دستوريته
وقد نكلت ادعية عن الدفع بعدم الدستورية بما لا مناص معه من أعمال
هذا النص ونفاذ حكمه على المنازعة الماثلة والتي يتعين من ثم القضاء
بعدم جواز نظرها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذا أخذ بغير هذا النظر وقضى
بالغاء القرار المطعون فيه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين
معه القضاء بالغائه وبعدم جواز نظر الدعوى وإلزام المدعية بالمصروفات .

(طعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٥١٤)

المبدأ :

ان القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض عن اصابات العمل هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخلف عن الاصابة — أساس ذلك — أثره — تطبيق .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد قرر حق العامل في انتعويض عن اصابات العمل . لا يترتب الحق في التعويض على مجرد وقوع الاصابة وانما يجعله رهنا بتخلف عجز عنها ، وهو يغير في مقدار التعويض بحسب نسبة العجز وآثاره ومن ثم فالواقعة القانونية التي يعتد بها مناطا لاستحقاق التعويض هي ثبوت العجز المتخلف عن اصابة عمل ، أما الاصابة ذاتها فلا تعدو في منطق تلك النصوص أن تكون واقعة مادية لا يترتب المشرع أثرا على مجرد حدوثها ، وانما يترتب هذا الاثر على تكامل الواقعة المنشئة للالتزام التي يلزم لقيامها توافر عنصر الاصابة والعجز معا .

وينطوى هذا النظر ، على تطبيق سليم لفكرة تنازع القوانين من حيث الزمان التي تقوم على قاعدة الاثر الفوري أو المباشر للقانون الجديد وعدم رجعيته بما يمس حقوقا ومراكز نشأت واكتملت في ظل قانون سابق . فيحكم كل قانون الوقائع أو المراكز القانونية التي اكتملت في ظله ، ولا يجوز ان تعقد احكام قانون قديم لتحكم وقائع ومراكز اكتملت في ظل العمل بقانون لا حق كما لا يجوز ، اذا ماصدر قانون جديد ان يرجع أثره الى الماضي ليحكم مراكز انتجت آثارها وفقا لاحكام قانون قديم ، وترتبطا على ذلك فان المركز القانوني الذاتي وهو نشوء الحق في التعويض لا يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة القانونية الشرطية التي نص عليها المشرع وجعل منها مناطا لتوافر هذا المركز بعنصرها وقوع الاصابة وتخلف عجز عنها ، كما يتفق هذا المنحى وطبائع الاشياء ، فالاصابة قد ينجم عنها عجز حال وقوعها مباشرة فتتعاثر الاصابة

والعجز في وقت الحدوث • وقد لا يتحقق هذا التعاصر فيتراخى ظهور العجز لفترة من الزمن ، وأحكام القانون تشمل الحاليتين معا وبالتالى لايسوغ اغفال العنصر الزمنى وما قد يطرأ فيه على الاحكام القانونية السارية من تغيير ، والقول بأن الواقعة التى يعتد بها هى الاصابة بحيث يرد العجز الناشئ عنها الى وقت حدوثها خلافا لمنطق النصوص التى تجعل الوانعة القانونية التى ترتب الحق فى التعويض هى الاصابة التى ينجم عنها عجز معين سواء حدث هذا العجز وقت حدوث الاصابة أم حدث بعد ذلك بسببها •

(غتوى ٢٤٧ فى ١٩/٣/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

المادة ١٠٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأنه اذا توفى صاحب المعاش كان للمستحقين الحق فى تقاضى المعاش وفقا لللائحة والاحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة — المقصود بهبارة أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة ان تقع الوفاة فى ظل العمل بالقانون المذكور والقول بغير ذلك يجعل للقانون المذكور اثرا رجعيا لا يستند الى نص صريح فى القانون — اثر ذلك — استمرار العمل بالانصبه المعمول بها للمستحقين وفقا للقوانين السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حتى تاريخ العمل به اذ يتمين تعديلها وفقا للجداول المرفقة به اعتبارا من هذا التاريخ دون سريان هذا التعديل على الماضى طالما ان الوفاة قد حدثت قبل العمل بالقانون المشار اليه •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين بنص فى المادة ٢٩ منه على أنه اذا توفى صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى المعاشات وفقا للانصبه والاحكام المقررة بالجدول رقم « ٣ »

المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة • ويقصد بالمستحقين ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ الارامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته وأخواته وطبقا للجدول رقم (٣) كانت البنت الوحيدة تستحق نصف معاش صاحب المعاش في حال عدم وجود أرملة أو أرامل ولو وجد معها والد صاحب المعاش وكان المعاش المستحق لوالد المدعية صاحب المعاش الاصلى ١٨٥ر٥٢ جنيه واعانه غلاء بواقع ٢٧٨ر٢٠ جنيه ولذلك فانه على اثروفاة والد المدعية في ١٨/١٢/١٩٦٩ سوى معاش المدعية بوصفها ابنته المستحقة الوحيدة في معاش والدها فاستحققت معاشا مقداره ١٩٢ر٢٦ جنيه طبقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ واحكام الجدول رقم ٣ المرافق للقانون وزيد معاش المدعية بواقع ١٠٪ اعتبارا من ١/١٠/١٩٧١ طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ كما صرف للمدعية المعاش المستحق لها وفقا لاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ عن ثلاثة أشهر بواقع ٣٩ر٥٥٠ جنيه من كل شهر • وبينما كانت المدعية تصرف المعاش المستحق لها عن المرحوم والدها صحيحا وطبقا لاحكام القانون الصحيحة بواقع النصف من معاش المرحوم والدها اقامت الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى في ١٣/٨/١٩٧٤ بطلب الحكم لها باحقيتها في كامل المعاش المستحق ، لوالدها بواقع ٣٦٠ر٥٥٠ جنيه شهريا وفي اثناء نظر الدعوى صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعى ونصت المادة ١٠٤ منه على انه اذا توفى صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى المعاش وفقا للانصبه والاحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة وتنص احكام الجدول رقم (٣) المرافق للقانون المذكور باستحقاق الولد الواجد — في حالة عدم وجود أرملة أو أرامل — ولو وجد معه والد أو والدين لصاحب المعاش ٢/٣ ثلثاى المعاش الذى كان مستحقا لصاحب المعاش وتقضى المادة السابعة من قانون اصدار القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالعمل به اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ نشره واذ نشر القانون المذكور في ٢٨/٨/١٩٧٥ فانه يعمل به اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ — ومؤدى ماتقدم ان المدعية تستحق ثلثاى المعاش المقرر للمرحوم والدها طبقا لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ • واعتبرا من تاريخ العمل به في ١/٩/١٩٧٥ وليس من ريب ان المدعية لا تستحق ثلثاى المعاش المقرر للمرحوم

والدها اعتباراً من أول الشهر الذي حدثت فيه وفاته كطلبها في الدعوى والنحن وذلك ان المقصود بعبارة أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة الواردة في المادة ١٠٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ان تنفع الوفاة في ظل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقول بغير ذلك يجعل للقانون المذكور اثرًا رجعيًا غير مستند الى حكم نص صريح في القانون وعلى ذلك تستحق المدعية نصف المعاش المقرر للمرحوم والدها من أول الشهر الذي حدثت فيه وفاته ثم تستحق ثلثا المعاش المقرر للمستحق الاصلى اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ اعمالاً للآثر الحال المباشر للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به لأول مرة في ١/٩/١٩٧٥ واذا لم يكن للمدعية اصل حق في طلبها صرف كامل المعاش المقرر للمرحوم والدها عند رفعها الدعوى في ١٣/٨/١٩٧٤ وقد تقرر أحقيتها في صرف ثلثا ذلك المعاش لأول مرة بمقتضى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اعتباراً من تاريخ العمل به في ١/٩/١٩٧٥ — فان ما قضى به الحكم المطعون فيه من الزام المدعية بالمصروفات يكون صحيحاً في حكم القانون اذ اجازت المادة ١٨٥ من قانون المرافعات الحكم بالزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصروفات متى كان الحق مسلماً به من المحكوم عليه أو كانت الدعوى بشأنه قد رفعت بلا موجب كما هو الشأن في هذه الخصومة حيث رفعت الدعوى قبل العمل بالقانون الذي انشأ الحق المقضى به لأول مرة وليس صحيحاً ما ذهبت اليه الطاعنة من انها كانت تصرف معاش والدها كاملاً لان الثابت من الاوراق انها منذ وفاة المرحوم والدها كانت تصرف نصف المعاش المقرر له على الوجه السابق بيانه بالارقام واذا قضى به الحكم المطعون فيه باحقية المدعية في ثلثا المعاش المستحق للمرحوم والدها باعتبارها ابنته والمستحقة الوحيدة في معاشه طبقاً لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مع الزامها بالمصروفات فان ذلك الحكم — في كل ما قضى به — يكون قد صادف وجه الحق وصحيح احكام القانون ويكون الظمن فيه في غير محله وعلى غير اسس سليم من القانون *

الفصل الثالث

سريان القانون من حيث المكان

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

التشريعات المعمول بها في كل من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة — بقاء كل ما قرره ساريا في النطاق الاقليمي المقرر وفقا لنص المادة ٦٨ من الدستور المؤقت — شرطه — أن تكون هذه التشريعات متفقة مع احكام هذا الدستور — مخالفة نص المادة ٦٧ من هذا الدستور لنص المادة ٨ من المرسوم التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ بتنظيم نشر القوانين في سورية — وجوب العمل بالنص الدستوري في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٦٨ من الدستور المؤقت على أن « كل ماقررت التشريعات المعمول بها في كل من اقليمي مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها ويجوز الغاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقا للنظام المقر بهذا الدستور » . وهذا النص لايعنى الابقاء على كافة التشريعات النافذة في كلا الاقليمين عند العمل بالدستور دون قيد ولا شرط وانما يفيد الابقاء على هذه التشريعات بشرط اساسي وهو ان تكون متفقة واحكام الدستور غير مخالفة لاي نص من نصوصه ، فاذا كانت المادة ٦٧ من الدستور قد رسمت لنشر القوانين وتحديد تاريخ العمل بها نظاما يخالف النظم المعمول بها في هذا الصدد في أي من الاقليمين ، اذ نصت على نشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ، وعلى العمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها ، وجواز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون بينما نصت المادة ٨

من المرسوم التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتنظيم نشر القوانين في سوريا على أنه فيما عدا الحالات التي نص عليها القانون خلافا لما سيأتي، فإن القرارات التشريعية والنظامية تصبح نافذة المفعول إجباريا في محافظة دمشق بعد انقضاء يومين كاملين من تاريخ استلام الجريدة الرسمية من قبل رئاسة ديوان مجلس الوزراء وفي جميع المحافظات السورية بعد انقضاء يومين كاملين من تاريخ استلام الجريدة الرسمية من قبل رئاسة ديوان المراسلات في المحافظة، فلا جدال في أن الدستور وقد خرج خروجاً صريحاً على هذه الأحكام يكون قد نسخها وألغاهها وتكون أحكامه هي الواجبة الاتباع دون سواها .

ولقد جرى المشرع منذ صدور الدستور المؤقت على ترك تحديد ميعاد نفاذ بعض التشريعات للقاعدة العامة المقررة في الدستور وحدد لنفاذ البعض الآخر تاريخاً قد يجاوز التاريخ المحدد في الدستور ، فالمشرع عندما ينص على أن يعمل بالقانون من تاريخ نشره أو من تاريخ صدوره فإن رغبته في هذه الحالة تنصرف الى المفهوم من ظاهر عبارته وليست مجرد عبارة جرى العمل على أن يذيل بها القانون . وما دام الدستور قد أجاز في المادة ٦٢ مد الميعاد الذي حددته أو تقصيره بنص خاص في القانون فلا ضير على المشرع إذا استعمل هذه الرخصة المخولة له بنص الدستور وبخاصة فإن مقتضيات الوحدة بين اقليمي الجمهورية قد اقتضت المبادرة الى العمل بكثير من التشريعات بمجرد صدورها أو فور نشرها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ازاء التعارض في قواعد نشر القوانين والعمل بها بين نص المادة ٦٧ من الدستور المؤقت ونص قانون تنظيم نشر القوانين في اقليم سورية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ ، يكون حكم المادة ٦٧ المشار اليه هو الاولى بالأعمال .

(نقول ٧٦٤ في ١٩٥٩/١١/٥)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

تسرى القوانين جميعها على مناطق الحدود اذا لم ينص على استثنائها وإذا ما تعارضت مع النظم القائمة في تلك المناطق وجب اعتبارها ملغية أو معدلة لها .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع السلطات التى يختص بها مدير مصلحة الحدود بجلسته المنعقدة فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٥١ وتبين أنه يتلخص فى أن مدير مصلحة الحدود يرغب فى اصدار أمر عمومى للعمل به فى محافظة الصحراء الجنوبية ينص على مراعاة الأمر العمومى رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٢٦ والعمل بالقواعد الخاصة بحفر الآبار .والتي كانت متبعة قبله اتباع مناطق الصحراء الى مصلحة الحدود وينص فى آخر هذا الأمر على العمل بالقواعد الجارى العرف عليها والتي نص القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتطبيق نظام القضاء العادى فى المنطقة التابعة لسلاح الحدود الملكى على مراعاتها .

ويستند مدير سلاح الحدود لتبرير حقه فى اصدار هذا الأمر الى أن المادة الثالثة من المرسوم الصادر فى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٢٢ أجازت لوزير الحربية والبحرية أن يصدر قرارات تتعلق بالمحافظة على النظام والأمن العام وأن يفرض عقوبات لا تتجاوز الحبس ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات . أما المدير العام لسلاح الحدود فمخول اصدار أوامر عامة استنادا الى المادة الثانية من المرسوم سالف الذكر التى تهمس على أن يستقر مدير مصلحة أقسام الحدود والموظفون بها على القيام بالوظائف التى يتولونها الآن كما يستمر العمل بالنظم الحالية للإدارة والقضاء .وذلك الى حين اصدار تشريع ملائم لها . ولما كان هذا التشريع لم يصدر حتى الآن وكلفت مسائل الأبار تتعلق بالنظام والأمن العام فانها تدخل فى اختصاص المدير العام للمصلحة وهو الذى

يصدر الأوامر العمومية المتعلقة بها ومن حقه أن يفرض معاملة للعقوبات الواردة في المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وذلك استنادا إلى الأمر رقم ٤٧ الصادر قبل المرسوم المذكور الذي ينص على أن كل شخص خاضع لقانون الصحراء ويخالف نص أي أمر ينشر من أوامر المصلحة يكون عرضة للجزاءات الآتية عندما تثبت أدانته أمام محكمة مختصة .

(أ) لمخالفته للأوامر العمومية يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ٩٠ يوما أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية .

(ب) لمخالفته أوامر المحافظة يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ٣٠ يوما أو بغرامة لا تزيد على ثلاثة جنيهات مصرية .

(ج) لمخالفته أوامر القسم يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تزيد على جنيتها مصرية واحدا .

فالأمر ٩٠٠ الصادر من المدير العام في ١٦/١/١٩٢٦ طبقا لما يراه مدير المصلحة انما صدر استنادا إلى الأمر رقم ٤٧ وأن المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ نص على استمرار هذا الحق قائما بالنسبة إلى المدير العام والموظفين التابعين له ومن ثم فإن من حقه أن يصدر ما شاء من الأوامر بعد هذا المرسوم وأن ينص فيها على عقوبات في حدود الأمر رقم ٤٧ المشار إليه .

وبيحت هذا الموضوع على ضوء الأوامر والقوانين الخاصة بتنظيم مصلحة الحدود وبيان اختصاص موظفيها تبين أنه في أثناء الحرب العظمى (سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨) حصرت أعمال الإدارة والقضاء في أقسام الحدود بمقتضى الأحكام العرفية في يد مدير عسكري .

وجعلت تلك الأقسام مصلحة أطلق عليها مصلحة أقسام الحدود وألحقت بوزارة المالية .

وفي ٤ مايو سنة ١٩١٧ أصدر القائد العام للقوات البريطانية في

مصر الى الكولونيل ج : ج : هنز الحاكم العسكري للصجراء الغربية
أمرا بتعيينه حاكما عسكريا لمصلحة أقسام الحدود ومنحه بمقتضى المادة
الثالثة من هذا الأمر السلطة في انشاء قوة بوليس على أن يعرض الأوامر
التي يرى إصدارها لهذه القوة لاعتمادها منه أى من القائد العام وأجاز
له بمقتضى المادة الرابعة من هذا الأمر سلطة انشاء مجاكم مدنية
وجنائية الا جميع الجرائم التي ترتكب ضد نصوص الاعلانات الصادرة
تحت الأحكام العرفية فتتظرها المحاكم العسكرية وأعطيت له السلطة
بمقتضى المادة الخامسة في تحصيل الضرائب اذا صدر قرار بذلك :
وبمقتضى المادة السادسة أعطيت له سلطة وضع قيود على التجارة وعلى
تحركات الأهالي في دائرة هذه الأقسام اذا لزم ذلك مراعاة احتياجات
الحالة الحربية وتنفيذا للقيود السارية في ذلك الوقت في مصر . كما
خول بمقتضى المادة السابعة منح السلطة اللازمة لضباط المصلحة وموظفيها
وأخيرا أوجب عليه في المادة الثالثة استشارة المندوب السامي عن النظام
المراد السير على مقتضاء في المواضيع السابق بيانها لاعطائه السلطة
اللازمة لتنفيذه .

واستمر الحال على ذلك مدة الحرب وما بعدها وقد صدرت في
خلال هذه المدة من سبتمبر سنة ١٩١٧ الى ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢ عدة
أوامر من بينهما الأمر رقم ٤٧ السالف الإشارة اليه وكانت هذه الأوامر
حسبما ورد في كتاب مدير عام مصلحة الحدود تصدر من الحاكم
العسكري لمصلحة الحدود ويعدّد من المدير العام لمصلحة الحدود .

وفي ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صدر مرسوم بالحاق مصلحة الحدود
بوزارة الحربية والبحرية أثير في ديماجته الي أن الظروف التي دعت
الي حصر حال الادارة والقضاء في أقسام الحدود في يد مدير عسكري
قد زالت وأنه رؤى تنظيم تلك المصلحة على أساس ثابت بالحقاها بوزارة
الحربية والبحرية وقد نص في المادة الثانية من هذا المرسوم على
ما يأتي :

« يستمر مدير مصلحة أقسام الحدود والموظفون بها على القيام
بالمهام التي يقولونها الآن . كما يستمر العمل بالنظم الحالية للإدارة

والقضاء والإجراءات المقبعة في الأراضي الواقعة في انقسام الحدود وذلك الى حين اصدار تشريع ملائم لها ويراعى فيما تقدم عدم الاختلال بأحكام الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وبأحكام المادتين الثالثة والرابعة من هذا المرسوم .

وتبين من صياغة هذه المادة أن المقصود باستمرار مدير مصلحة أقسام الحدود وموظفيها في القيام بالوظائف التي كانوا يتولونها عند صدور مرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ هو تنفيذ ما كان قائما في ذلك الوقت من أوامر أصدرها الحكام العسكريون في حدود السلطات التي كانت مخولة لهم في أمر تعيينهم قبل صدور المرسوم المذكور والتي تنظم الادارة والقضاء أما الأوامر التي تعطى مدير المصلحة وموظفيها بسلطات تشريعية فانها قد انقضت بصدور هذا المرسوم لأن المادة الثانية منه قصرت استمرار القوة القانونية للأحكام التي كانت قائمة في ذلك الوقت على ماكان فيها خاصا بالنظم المتعلقةبالادارة والقضاء ونصت فيعجزهاعلى مراعاة أحكام الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وأحكام المادتين الثالثة والرابعة من هذا المرسوم واللتين ألغيتا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ في المطلق التي تسرى عليها نظام القضاء العلدى والمادة الثالثة من المرسوم هي التي فوضت وزير الحربية والبحرية في اصدار تشريعات في سبيل المحافظة على النظم والأمن العام فكل تشريع يراد اصداره يخرج عن حدود اختصاص وزير الحربية والبحرية لعدم اعتباره لازما للمحافظة على النظم والأمن العام لا يدخل في اختصاص مدير مصلحة الحدود بل يكون من شأن الوزير المختص طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وهو الذى يباشر هذا الاختصاص في حدود الدستور فيصدر به قرارا أو يستصدر به قانونا وفقا لما يقضى به الدستور .

أما العرف الذى نص القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ على مراعاة المحاكم له فانما يتعرفه القاضى الذى تعرض عليه الدعوى للفصل فيها بالطريقة التى يراها ولا يجوز لمدير المصلحة تقنين هذا العرف في أوامر تلتزم المحاكم تطبيقها والا لخرجت القواعد المقررة فيها عن أن تكون عرفا وتصبح قانونا يخرج اصداره من اختصاص مدير المصلحة .

أما عن مدى تطبيق المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بعد صدور الدستور ومدى تطبيق التشريعات التي تصدر بعده فإنه نظرا إلى أن هذا المرسوم نص على استمرار العمل بالنظم القضائية والادارية في المناطق التابعة لمصلحة أقسام الحدود لحين صدور تشريع ملائم ولما يصدر هذا التشريع ومعنى ذلك أن الأوامر السارية في هذه المناطق التي تنظم الادارة والقضاء تعتبر في قوة القوانين إلى أن تعدل بتشريعات لاحقة وتعديلها — على هذا الاعتبار — لا يكون الا بالطريق الذي تعطل به القوانين لا بأوامر من مدير المصلحة الذي لا يعتبر من الناحية الدستورية سلطة تشريعية في هذه المناطق اذا أن المادة ٢٤ من الدستور قد نصت على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والتواب ولم تستثن من حكمها منطقة أقسام الحدود كما تنص المادة ٢٦ من الدستور على أن تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصرى بإصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها في الجريدة الرسمية

ولذلك فإن النظم القائمة في مناطق الحدود والتي نص المرسوم الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ على بقائها تعتبر ملغاة اذا ما تعارضت مع قانون علم لا ينص على استثناء تلك المناطق من سريانه عليها لأن هذه المناطق لا يمكن اعتبارها بهذا المرسوم مستقلة في ادارتها وقضائها عن سائر أنحاء المملكة المصرية وشرط استمرار نفاذ هذا المرسوم بعد صدور الدستور طبقا للمادة ١٦٧ منه أن يكون متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق العائها وتعديلها في حدود سلطتها •

لذلك انتهى رأى القسم الى أن الأمر رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٢٦ الصادر من مدير مصلحة الحدود غير دستوري لصدوره من غير مختص ولا يجوز إعادة العمل به بأمر يصدر من مدير مصلحة الحدود لخروج ذلك من سلطته وإذا ما أريد العمل بالقواعد التي تضمنها وجب أن يصدر بها قانون •

الفصل الرابع

تفسير القانون

الفرع الأول

التفسير التشريعي

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

تفسير تشريعي — العمل به من تاريخ تنفيذ القانون المفسر —
القرار التفسيري الصادر بتفسير المادة ٢٢ من القانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي — سريان حكمه من تاريخ العمل بالقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — أعمال الحكم الذي يتضمنه هذا القرار من
تاريخ صدوره لا يكون الا بقانون

ملخص الفتوى :

أن التفسير التشريعي يعمل به من تاريخ العمل بالقانون الذي
يفسره ، وأنه من ثم يسرى ما يقرره في عدم سريان حكم المادة ٢٣ من
قانون الإصلاح الزراعي فيما قضت به من تحديد الحد الأقصى لأجرة
الأراضي الزراعية بما لا يزيد على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة
عليها — على الأراضي المزروعة بالوز أو الشليك ، أو التي تزرع بالنباتات
الطبية والعطرية — اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المفسر فيحكم
ايجاز هذه الأراضي من ذلك التاريخ . على أنه إذا رُئي أن يكون العمل
بها يقتضيه هذا التفسير ، من تاريخ صدور القرار المتضمن له فإنه يكون
من المعلن في هذه الحالة استصدار قانون يتضمن النص على ذلك .

(متوى ٢٠٦٥ في ١٤/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

تفسير - التفسير التشريعي - عدم جواز الالتجاء لهذا التفسير التشريعي الا اذا شاب النص غموض يراد توضيحه او نقص يراد اكماله او تعارض يراد ازالته بحيث لا يلجأ اليه اذا كان النص صريحا سليما خاليا من العيوب - مثال *

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض اقساط الدين وفوائده على المنتفعين بقانون اصلاح الزراعى بمقدار النصف - وتنص المادة الاولى من هذا القانون على أن « يخفض الى النصف ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التي توزع على المنتفعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما كما تخفض الفوائد المستحقة عليهم بمقدار النصف » *

وقد استطلعت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى رأى إدارة الفتوى والتشريع للإصلاح الزراعى اذا كان التخفيض المنصوص عليه فى القانون المذكور يسرى على ما لم يؤد من الثمن والفوائد سواء كان مستحق الأداء قبل العمل بالقانون أو بعده أن هذا التخفيض يسرى فقط على الأقساط والفوائد التي تستحق بعد العمل بالقانون - وبعرض الموضوع على اللجنة الثالثة للقسم الاستشارى رأت بجلستها المنعقدة فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أنه « ما دام النص قد قضى بأن يخفض الى النصف ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التي توزع على المنتفعين بقانون اصلاح الزراعى فإنه ينصرف الى جميع أقساط الثمن التي لم يؤد سواء كانت هذه مستحقة الأداء قبل صدور القانون أو بعده فطلبا أنها تؤد فإنها تتدرج تحت النص وتصبح يحكم القانون مخفضة الى النصف » *

ونظرا الى أن المادة ١٢ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الاصلاح الزراعي خولت مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي صلاحية اصدار تفسيرات تشريعية للاحكام الواردة بهذا القانون — فقد قرر هذا المجلس، بجلسته الثانية والعشرين المنعقدة في ٥ يناير سنة ١٩٦٣ الموافقة على اصدار تفسير تشريعي للمادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بالنص الآتي :

مادة ١ — يسرى التخفيض المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بالنسبة الى ما لم يؤد من الأقساط التي تستحق اعتبارا من تاريخ العمل بذلك القانون في ٢٥ يولة سنة ١٩٦٢ من ثمن الأرض الموزعة أو التي توزع على المتقاعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وقد طلبت الهيئة العامة للاصلاح الزراعي من ادارة الفتوى والتشريع مراجعة مشروع هذا القرار وافراغه في الصيغة القانونية .

ولما كانت المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة تنص على اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمراجعة صياغة التفسيرات التشريعية فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تنص على أن « يخفض الى النصف ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التي توزع على المتقاعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما — كما تخفض الفوائد المستحقة عليهم بمقدار النصف » .

ومن حيث ان عبارة هذا القانون قد وردت صريحة الدلالة بحيث يندرج تحتها « كل ما لم يؤد من النص والفوائد » عند العمل بهذا القانون دون تفرقة بين المستحق منه قبل العمل بالقانون أو بعده — وبالتالي فلا يجوز الاجتهاد مع هذا الموضوع في الدلالة بدعوى أن النص غير عادل ذلك لان رعاية العدالة مهمة المشرع وليست مهمة من يفسر أو يطبق القانون .

ومن حيث ان الاصل ان التفسير التشريعي - كغيره من طرق التفسير لا يجوز الالتجاء اليه الا اذا شاب النص غموض يراد توضيحه أو نقص يراد اكماله أو تعارض يراد ازالته - بحيث اذا كان النص صريحا سليما من هذه الميوب فلا يجوز الالتجاء الى تفسيره تشريعا بما يعدل واضح احكامه لخروج ذلك عن وظيفة التفسير ايا كانت وسيلته - حيث لا يجوز تعديل التشريع الا بعد اصدار قانون معدل له يكون له اثره فقط على ما يجد من الوقائع بعد تاريخ العمل باحكامه - وذلك فضلا عما تتطلب عليه وسيلة الالتجاء الى التفسير التشريعي لتعديل احكام القانون من خطر سريان هذا التفسير بأثر رجعي يعود الى تاريخ العمل بالقانون المفسر مما يترتب عليه المساس بالحقوق المكتسبة للأفراد وزعزعة المراكز القانونية التي نشأت في ظل قانون واضح وصريح .

ومن حيث ان عبارات المادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ قد وردت صريحة في النص على سريان التخفيض الوارد به على كل « ما لم يؤد من ثمن الارض الموزعة التي توزع على المنتفعين » دون تفرقة بين ما يستحق من الثمن والفوائد قبل العمل بهذا القانون - أم بعده ، فلا يجوز - عن طريق اصدار تفسير تشريعي لهذا القانون - تعديل احكامه بحيث يقتصر التخفيض الوارد به على أقساط الثمن والفوائد التي تستحق بعد العمل به لان ذلك يعتبر تعديلا للقانون لايجوز اصداره الا بقانون جديد ينص صراحة على ذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقيام بالاستشارى الى ان التفسير التشريعي المقترح من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للمادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه انما يعتبر تعديلا لهذا القانون لا يجوز اصداره الا بقانون .

(ملف ١٦ ، ١٧ / ٣٤٠ / ٨٧١ - جلسة ١٩٦٣ / ٩ / ٢٥)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ١ من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المحلة بقرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٩ وقرار التفسير رقم ٤ لسنة ١٩٧١ الصادر من المحكمة العليا أن المشرع حرص على الحفاظ على مستوى معيشة العامل الذي يعاد تعيينه في فئة أو درجة أعلى في الجهاز الإداري للدولة أو في القطاع العام ففُضى باحتفاظه بمرتبه السابق متى كان هذا المرتب لا يجاوز نهاية مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها وبشرط ألا يكون ثمة فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة — هذه المحكمة تتحقق إذا كان العامل قد ارتضى إعادة تعيينه في فئة أدنى من تلك التي كان يشغلها أملا في تحسين حالته الوظيفية مستقبلا — مقتضى ذلك أنه يتعين القول بوجود احتفاظ هذا العامل بمرتبه الذي كان يتقاضاه في الوظيفة السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وبمراعاة ألا يكون ثمة فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة .

ماخض الفتوى :

ان المادة (١) من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المعدلة بقرار التفسير التشريعي رقم (١) لسنة ١٩٦٩ تنص على أن « العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها ويسرى حكم الفقرة السابقة على العمال المؤقتين أو المعيّنين بمكافآت شاملة عند إعادة تعيينهم على درجات بالميزانية ، كما أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت قرار التفسير رقم ٤ لسنة ١٩٧١ ونصت فيه على أن « العامل في القطاع العام الذي يعاد تعيينه في فئة أو درجة أعلى في القطاع العام أو في الجهاز الإداري للدولة يحتفظ بالمرتب الذي كان

يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئسة أو الدرجة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة ، والعامل في الجهاز الإداري للدولة الذي يعاد تعيينه في القطاع العام في فئة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة » .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن هذين القرارين سألغى الذكر حرصا على الحفاظ على مستوى معيشة العامل الذي يعاد تعيينه في فئة أو درجة أعلى سواء في الجهاز الإداري للدولة أو في مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها وبشرط ألا يكون ثمة فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة ، ولا ريب في أن هذه الحكمة نفسها تتحقق إذا كان العامل قد ارتضى إعادة تعيينه في فئة أدنى من تلك التي كان يشغلها مؤملا تحسين حالته الوظيفية مستقبلا ، ومن ثم فإنه يتعين القول بوجوب الاحتفاظ لهذا العامل بمرتبه الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها ومراعاة ألا يكون ثمة فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة .

ولما كان الثابت في خصوص الموضوع المعروض ان السيد / ٠٠٠ كان يشغل الفئة الثامنة المهنية بالهيئة المصرية العامة للطيران اعتبارا من ١/٥/١٩٦٦ بمرتب مقداره ١٥ جنيها شهريا ، ولقد عين دون فاصل زمني وبناء على امتحان مسابقة بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية في وظيفة من الفئة التاسعة المكتبية حيث منح أول مربوط هذه الفئة ، فمن ثم فإنه يحتفظ في وظيفته الجديدة بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته طالما أنه لا يجاوز نهاية مربوط الفئة المعاد تعيينه فيها .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

نشر التشريع التفسيري دون ان يتضمن تاريخا سابقا لنفاذه —
سريانه اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون الذى صدر القرار التفسيري
استنادا الى احكامه .

ملخص الحكم :

أنه وان كان القرار التفسيري المشار اليه قد نشر بتاريخ
١٧ من أغسطس سنة ١٩٦٧ ولم يتضمن نصا يقضى بنفاذه فى تاريخ
سابق على تاريخ نشره ، غير أنه ليس من شك فى سريانه اعتبارا من
تاريخ نفاذ القانون الذى صدر القرار التفسيري استنادا الى احكامه ،
ذلك لأن القرارات التفسيرية انما تصدر لتكشف عن غوامض القانون :
ولتزيل الابهام الذى قد يلابس بعض نصوصه ، فهي لا تخرج عن احكام
القانون أو تعدله أو تستحدث احكاما لم يتناولها .

الفرع الثاني

تفسير النصوص القانونية

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

المستفاد من نصوص قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع قد ناط بوزير العدل وحده الاختصاص بتقديم طلبات تفسير النصوص القانونية أمام المحكمة العليا إذا ما قدر توفر الاسانيد والمبررات القانونية التي تستدعي التفسير - مؤدى ذلك ان ما يقدمه بعض الافراد او الهيئات الى وزير العدل من طلبات لاتخاذ اجراءات تفسير نصوص قانونية ما لا تعدو في حقيقتها ان تكون مجرد مقترحات او رغبات يجوز للوزير ان يستجيب لها او ان يطرحها حسب تقديره - رفض الوزير صراحة او ضمنا لتلك الطلبات لا ينشئ مركزا قانونيا معينا لمقدم الطلب المرفوض ومن ثم فان هذا التصرف من جانب الوزير لا يعتبر قرارا اداريا لافتقاده ركنا جوهريا من اركان القرارات الادارية وهو ركن المحل الذي يتمثل في انشاء او تعديل او الغاء مركز قانوني معين لصاحب الشأن في القرار الاداري .

ملخص الحكم :

أنه يتعين بادی الأمر تحديد كنه العمل المطعون فيه ، وهو عدم استجابة السيد وزير العدل للطلب المقدم من المدعى باتخاذ اجراءات تفسير بعض النصوص القانونية ، فاذا ثبت توفر اركان ومقومات القرارات الادارية في التصرف المذكور ، كان قرارا اداريا ، ومن ثم تكون دعوى الالغاء مقبولة ، أما اذا ثبت أنه ليس قرارا اداريا فان الدعوى تكون غير مقبولة .

ومن حيث ان القرار الاداري هو عمل قانوني من جانب واحد ،

يصدر بقاء على الإرادة الملزمة لاحدى الجهات الادارية بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح : فى الشكل الذى يتطلبه القانون . بقصد انشاء مركز قانونى معين ، ابتغاء مصلحة عامة .

ومن حيث ان قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . ينص فى المادة الرابعة منه على المسائل التى تختص بها المحكمة ومنها « ١ — تفسير النصوص القانونية التى تستدعى ذلك بسبب ضيعتها أو أهميتها : ضمنا لوحدة التطبيق القضائى ، وذلك بناء على طلب وزير العدل ، ويكون قرارها الصادر بالتفسير ملزما » وتقتضى المادة ١٤ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا — الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ — على أنه « يجب أن يتضمن الطلب المقدم من وزير العدل الذى القانونى المطلوب تفسيره . ، وتقدم مع الطلب مذكرة توضح الأسانيد والمبررات التى تستدعى التفسير » . والمستفاد من هذه النصوص أن المشرع قد ناط بوزير العدل وحده الاختصاص بتقديم طلبات تفسير النصوص القانونية أمام المحكمة العليا ، اذا ما قدر توفر الأسانيد والمبررات القانونية التى تستدعى التفسير ، ومؤدى ذلك ان ما يقدمه بعض الأفراد أو الهيئات الى وزير العدل من طلبات لاتخاذ اجراءات تفسير نصوص قانونية ما لا تعدو فى حقيقتها أن تكون مجرد مقترحات أو رغبات يجوز للوزير أن يستجيب لها أو أن يطرحها حسب تقديره لذى توفر مبررات طلب التفسير التى أوردها قانون المحكمة العليا ، وينبنى على ذلك أن رفض الوزير صراحة أو ضمنا لتلك الطلبات لا ينشئ مركزا قانونيا معينا لمقدم الطلب المرفوض ومن ثم فان هذا التصرف من جانب الوزير لا يعتبر قرارا اداريا لافتقاده ركنا جوهريا من أركان القرارات الادارية — الايجابية أو السلبية — وهو ركن المحل الذى يتمثل فى انشاء أو تعديل أو الغاء مركز قانونى معين لصاحب الشأن فى القرار الادارى .

ومن حيث انه بانزال ما تقدم على واقعة المنازعة المطروحة يخلص ان عدم استجابة السيد وزير العدل لطلب المدعى الخاص باتخاذ اجراءات تفسير بعض نصوص قانون الجنسية المصرية امام المحكمة

العليا ، ليس قرارا اداريا في الفهم القانوني السليم ، وهذا ما ذهب اليه وبحق الحكم المطعون فيه ، الا انه كان يلزم معه أن يقضى بعدم قبول الدعوى وليس بعدم الاختصاص بنظرها ومن ثم يتعين تصويب النتيجة التي انتهى اليها ، والحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه بعدم قبول الدعوى مع الزام المدعى المصروفات .

(ملعن رقم ٢٤٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/١)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

النص في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ على اختصاص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية تفسيرا ملزما — مقتضى ذلك سلب الاختصاص الذي كان معهودا به الى بعض اللجان في اصدار تفسيرات تشريعية — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٩ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد في الاراضى الزراعية وما في حكمها وقد قضت المادة ٢١ منه بتشكيل لجنة تتولى تفسير احكامه « وتكون قراراتها في هذا الشأن تفسيرات تشريعية ملزمة وتنتشر في الجريدة الرسمية » .

وبتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٠ عقدت اللجنة المشار اليها أولى جلساتها حيث عرضت عليها المسائل المقترح اصدار تفسيرات تشريعية في شأنها فارتأت أنه فيما عدا مسألة واحدة لا محل لاصدار تفسيرات في هذه المسائل .

ولدى بحث الشكاوى التي تقدم بها بعض الخاضعين لاحكام القانون آنف الذكر من عدم موافقة اللجنة على اصدار تفسيرات في المسائل المنوه عنها ثار التسؤل عن مدى جواز استعوار لجان التفسير

المصوص عليها في بعض التشريعات ، ومن بينها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، في مباشرة أعمالها بعد صدور قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أن المادة الاولى من قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن « تنشأ محكمة عليا تكون هي الهيئة القضائية العليا بالجمهورية العربية المتحدة » كما تنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن « تختص المحكمة العليا بما يأتي (١) الفصل دون غيرها في دستورية القوانين اذا مادفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم . (٢) تفسير النصوص القانونية التي تستدعي ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائي وذلك بناء على طلب وزير العدل ، ويكون قرارها الصادر بالتفسير ملزما (٣) للفصل في طلبات وقف تنفيذ الاحكام الصادرة من هيئات التحكيم المشككة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع العام . (٤) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لاحكام المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من قانون السلطة القضائية » .

ومفاد ذلك ان المشرع اعاد تنظيم اصدار التفسيرات التشريعية بأن عهد بها الى المحكمة العليا . وبهذا يكون قد نسخ الاحكام الواردة في بعض القوانين بتشكيل لجان يناط بها هذا الاختصاص بالتطبيق لاحكام المادة الثانية من القانون المدني التي تنص على أنه « لايجوز الغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » .

ويغزى الأخذ بهذا النظر أمران أولهما ما أوردته المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة العليا وثانيهما طبيعة التفسيرات التشريعية .

فالمذكرة الإيضاحية للقانون المشار اليه أوردت ان المادة الرابعة « بنيت لفتحها للمحكمة العليا بما يشمل المسائل الآتية : (١) . . . (٢) تفسير النصوص القانونية التي تستدعي التفسير بسبب طبيعتها

أو أهميتها وذلك ضمان لوحدة التطبيق القضائي . وقد جعل القانون تفسير المحكمة العليا ملزما ولذلك لا تكون ثمة حاجة لى الالتجاء الى اصدار تشريعات تفسيرية أو انشاء لجان لهذا الغرض » .

وهكذا فان عبارات المذكورة قاطعة في ان اختصاص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية من مقتضاء « الا تكون ثمة حاجة » الى الالتجاء الى اصدار تفسيرات تشريعية ، والمقصود بذلك بطبيعة الحال عدم اصدار تفسيرات تشريعية من اللجان التى انشئت بمقتضى بعض القوانين حيث كانت تلك اللجان هى التى عهد اليها المشرع باصدار مثل هذه التفسيرات التشريعية .

كما ان المقصد من التفسيرات التشريعية هو بيان حكم القانون في مسألة معينة وتفسير ما غمض عن النص في شأنها وذلك باصدار قرار تفسيري ملزم تسيير كافة الجهات القائمة بتطبيق النص على مقتضاء منعا للتضارب من ناحية وتغاديا لكثرة تدخل المشرع بتعديل القانون من ناحية أخرى ، ولهذا كان طبيعيا ان يعهد المشرع الى جهة واحدة باصدار مثل هذه التفسيرات ، وكانت هذه الجهة هى المحكمة العليا باعتبارها « الهيئة القضائية العليا » والقول ببقاء اختصاص لجان التفسير التى نصت عليها بعض القوانين مع قيام المحكمة العليا بمباشرة هذا الاختصاص يؤدى ، بالاضافة الى تعارضه مع التطبيق الصحيح لقواعد الالكفاء الى نتيجة غير مقبولة ، اذ قد تتعارض التفسيرات الصادرة من المحكمة مع تلك الصادرة من اللجان مع أن كليهما ، بحكم النص ، هو تفسير تشريعي ملزم .

ويخلص من ذلك أن مؤدى النص فى القانون على اختصاص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية تفسيرا ملزما سلب الاختصاص الذى كان معمولاً به الى بعض اللجان فى اصدار تفسيرات تشريعية .

ولا يغير مما تقدم ان تكون المادة الرابعة آتفة الذكر قد نصت على اختصاص المحكمة العليا « دون غيرها » بالفصل فى دستورية القوانين بينما لم تورد عبارة « دون غيرها » هذه بالنسبة الى اختصاص المحكمة

بتفسير النصوص القانونية ، فهذه المعايير لا تعنى أن المشرع قصد الى الإبقاء على اختصاص اللجان في التفسير اذ ان مثل هذا القول ينطوى على تحمل للنص بأكثر مما يتحمل ، وسببان أورد المشرع العبارة المذكورة أو لم يوردها ، فالمسألة لاتعدو أن تكون مجرد تغيير في الصياغة دون أن يقصد من ورائها الى تغيير في الحكم القانوني .

ولهذا الوضع شبيه في بعض القوانين . من أمثلة ذلك قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فالمواد ٨ ، ٩ ، ١٠ منه نصت على اختصاص المجلس « دون غيره » بالفصل في المسائل الواردة فيها بينما جاءت المادة ١١ خلوا من هذه العبارة مع ان الاختصاص بنظر المسائل التي تضمنتها معقود للمجلس وحده .

بل ان قانون المحكمة العليا ذاته ينفض هذه الحجة ، فعبارة « دون غيرها » لم يرد ذكرها بالنسبة الى الاختصاص المنصوص عليها في البندين ٣ ، ٤ من المادة الرابعة المشار اليها وهما الاختصاص بالفصل في طلبات وقف تنفيذ الاحكام الصادرة من هيئات التحكيم والفصل في مسائل تنازع الاختصاص . وهذا الاختصاص الاخير كان منوطا طبقا لقانون السلطة القضائية بمحكمة التنازع ، وليس من القبول الادعاء بأن اختصاص هذه المحكمة مازال قائما لأن قانون المحكمة العليا لم ينص على اختصاصها دون غيرها بالفصل في تلك المسألة .

كما لايسوغ الاستناد الى عدم النص في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أو في مذكرته الايضاحية على إلغاء لجان التفسير المشار اليها في بعض التشريعات للقول ببقاء اختصاصها ، أو الاحتجاج بان المشرع في المذكرة الايضاحية « استعمل صيغة المستقبل بالنسبة للاستغناء عن انشاء اللجان التفسيرية مما ينبىء عن اتجاهه الى بقاء القائمة منها وقت صدوره وامكان انشائها في المستقبل والا لكان قد أورد مايدل على الانشاء بدلا من استعمال عبارة الاستغناء التي تؤدي الى الالتجاء الى الحظر » . لا يسوغ الاحتجاج بشيء من ذلك لأن للإلغاء ، حسبما سبق البيان ، صورا متعددة من بينها أن يعيد المشرع تنظيم الموضوع الذي سبق لتشريع قديم أن قرر قواعده ، ففي هذه الحالة ينطوى التشريع الجديد

على إلغاء للتشريع السابق . كما ان عبارات المذكر الايضاحية من الموموم بحيث تقصر الى الماضي والمستقبل ، فنلغى لجان التفسير القائمة . دون إلغاء ما صجر عنها من تفسيرات — ولا تنشأ لجان جديدة . وليس من شك في أن عبارة « لا تكون ثمة حاجة الى انشاء لجان لهذا الغرض » الواردة في المذكرة تعنى حظر انشاء اللجان فحظر الانشاء والاستغناء عن الانشاء تعبيران لمفهوم واحد .

وبالمثل لامحاجة في القول بأن « تخويل اللجنة المنشأة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ اصدار تفسيرات تشريعية » انما هو بمثابة تفويض من السلطة التشريعية للتي اصدرت القانون للجنة المذكورة في اصدار تفسيرات تشريعية له ، وإلغاء هذا التفويض يكون بالنص على ذلك صراحة أو ورود نص في قانون المحكمة العليا يتعارض معه وهو ما تقتقر اليه نصوص القانون الأخير فضلا عن ورود ديباجته خالية من الاثارة الى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي انشأ اللجنة — لامحاجة في هذا القول لأن اختصاص تلك اللجنة ، وما شابهها ، قد ألغى ضمنا بصور قانون المحكمة العليا ، واذا كانت ديباجة هذا القانون قد ظلت من الاشارة الى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فان هذا الاغفال لا يستفاد منه رغبة المشرع في الابقاء على لجنة التفسير المنصوص عليها فيه ، بل أن واقع الحال أن المشرع في قانون المحكمة العليا لم يكن في حاجة الى تلك الاشارة اكتفاء بالقواعد الاصولية في الالغاء سيما وان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ليس هو القانون الوحيد الذي قضى بتشكيل لجنة لتفسير احكامه ، وانما نصت قوانين أخرى متعددة على انشاء مثل هذه اللجان كالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن (معدلا بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣) وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقانون خفضي الديلات رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، وبالتالي كان الأمر سيمتد الى الاشارة لكثير من القوانين دون مقتضى .

وأخيرا لا يسوغ الاستناد الى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتعديل قانون تنظيم مجلس الدولة للقول ببقاء لجان التفسير . ذلك أن المادة ٤٤ من هذا القانون قد نصت بعد تعديلها على أنه « على كل وزارة

أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرار جمهورى ذى صفة تشريعية أو تشريع تفسيرى أو لائحة أو قرار تنفيذى للقوانين واللوائح والقرارات أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لصياغته • ويجوز لها أن تمهد اليه بأعداد هذه التشريعات » • كما نصت المادة ٤٧ معطلة على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبقا : (أ) • (ب) • (ج) • • • (د) • كما تختص بمراجعة مشروعات القوانين وكذا مشروعات التشريعات التفسيرية أو اللوائح أو القرارات التى يرى قسم التشريع إحالتها لأهميتها • • • » •

ولقد يقال أن النص على اختصاص قسم التشريع والجمعية العمومية بمراجعة « التشريعات التفسيرية » يستفاد منه أن المشرع بعد صدور قانون المحكمة العليا ينظر الى لجان التفسير باعتبارها قائمة ، وآية ذلك أنه استلزم عرض « التشريعات التفسيرية » على قسم التشريع لمراجعتها وإجازة للقسم إحالتها الى الجمعية العمومية اذا ما ارتأى مقتضى لذلك بسبب أهميتها • وليس من المقبول أن تكون هذه المراجعة توطئة لاستصداره من اللجان التى نصت بعض التشريعات على تشكيلها وتفويضها هذا الاختصاص •

غير أن هذا القول مردود بأن قانون تنظيم مجلس الدولة ، حتى بعد تعديله ، لم يعرض الى « التفسيرات التشريعية » التى كان الاختصاص بإصدارها منوطا ببعض اللجان ثم عهد به الى المحكمة العليا بصدور القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ • وتفصيل ذلك ان ثمة فارقا جوهريا بين « التشريع التفسيري » الذى اشار اليه قانون تنظيم مجلس الدولة ، وبين « التفسير التشريعي » الذى اشارت اليه النصوص الخاصة بتشكيل اللجان آنفة الذكر ثم قانون المحكمة العليا فالأول هو تشريع بالمعنى الفنى ، ولا يصدر الا من ذات الجهة التى اصدرت التشريع المفسر اذ قد يرد المشرع أن المحاكم أو الجهات القائمة على تفسير النص وتطبيقه لم تصل الى معرفة قصدة الحقيقي من قانون سبق له وضعه فيمهد عندئذ الى اصدار قانون جديد يفسر به القانون القديم ، ويطلق على القانون الجديد اسم « القانون التفسيري أو القانون المفسر » •

ومما يؤكد اعتبار هذه « التشريعات التفسيرية » تشريعات بالمعنى
الفنى صياغة المادة ٤٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة انفة الذكر .
اذ يعد أن اوجبت في فقرتها الاولى على كل وزارة أو مصلحة قبل
استصدار أى قانون أو قرار جمهورى ذى صفة تشريعية أو « تشريع
تفسيرى » أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لصياغته .
اضافت في فقرتها الثانية انه يجوز لها أن تمهد اليه باعداد « هذه
التشريعات » .

ومن أمثلة القوانين التفسيرية المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥
الذى صدر تفسيراً للأمر العالى المؤرخ ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن
السفر الإلزامى لأوراق البنكوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى .
والقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ بتفسير حكم المادة ٧٣ من قانون العمل
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ الذى صدر لتفسير
احكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص فى
الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة
سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فاكثر الا بقرار من رئيس
الجمهورية .

نفى هذه الأمثلة تصدر القوانين التفسيرية من المشرع ذاته ، وهذه
القوانين هى التى قصدها نصوص قانون مجلس الدولة عندما أوجبت
عرض مشروعاتها على قسم التشريع لمراجعتها واجازت للقسم أحوالها
الى الجمعية العمومية اذا ما ارتأى ذلك بسبب أهميتها . وتلك القوانين
أو التشريعات التفسيرية تختلف اختلافاً بينا عن « التفسيرات
التشريعية » ولذلك جاءت صياغة النصوص مختلفة ، فقانون تنظيم
مجلس الدولة أورد عبارة « التشريع التفسيرى » بينما أوردت النصوص
الخاصة بتشكيل لجان التفسير عبارة « التفسير التفسيرى » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يمحور القانون رقم ٨١
لسنة ١٩٦٩ أصبحت المحكمة العليا هى وحدها صاحبة الاختصاص
فى تفسير النصوص القانونية تفسيراً ملزماً .

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

ان الاصل في تفسير النصوص القانونية وتفهم مدلولها ان تحمل الفاظها على ما يقضى به الاصطلاح والعرف القانونيان لا ما تقضى به الأوضاع اللغوية — أسس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الاصل في تفسير النصوص القانونية وتفهم مدلولها ان تحمل الفاظها على ما يقضى به الاصطلاح والعرف القانونيان لا ما تقضى به الأوضاع اللغوية ، لأن الاصل أيضا ان المشرع يستعمل في صياغته للنصوص القانونية ، الالفاظ في معانيها القانونية الخاصة لا بمعانيها اللغوية العامة وذلك كله ما لم يقيم دليلا من النص على أن المشرع استهدف بلفظ معين معناه اللغوي لا معناه القانوني .

(طعن رقم ٢٦٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

اغراض التشريع ومجال تطبيقه — تلتبس أولا في التشريع ونصوصه عدم الالتجاء الى الأعمال التحضيرية الا عند غموض عنوان التشريع ونصوصه — مثال بالنسبة للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ باضافة بعض الشركات والمنشآت التموينية الى الجدول المرافق لقانون التأميم رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الحكم :

من المقرر أن مجال تطبيق التشريع وأغراضه إنما تلتبس أولا في عنوان التشريع وفي نصوصه قبل أن تلتبس في الأعمال التحضيرية ، فلا

يلجأ إلى الأعمال التحضيرية ومنها المذكرة الايضاحية — الا اذا اعوز إلى ذلك غموض عنوان التشريع أو نصوصه .

من الواضح بمكان أن عنوان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ وهو « إضافة بعض الشركات والمنشآت التموينية إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت » هذا العنوان لم يجعل الإضافة مقصورة على المطاحن والمخابز والصناعات التموينية الملحق بها أو المتداخلة فيها ، بل وسعت الإضافة بغير قيد أو تحديد ، الصنوف الأخرى من الشركات والمنشآت التموينية كما أن المادة الثانية من القانون المذكور اذ نصت على أن « يضاف إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الشركات والمنشآت التموينية المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ٥٠٠ » قد قضت في وضوح سافر ، بأن الإضافة ليست مقصورة على المطاحن والمخابز والصناعات التموينية الملحق بها أو المتداخلة فيها بل وسعت هذه الإضافة بغير قيد أو تحديد الصنوف الأخرى من الشركات والمنشآت أو المنشآت تحت حكم الإضافة إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، فانه فقط بحسب عنوان القانون ٥١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ونص المادة الثانية منه — كون الشركة أو المنشأة من الشركات والمنشآت التموينية . فيكفي أن تكون الشركة أو المنشأة المبينة في الجدول المرافق لذلك القانون ، من الشركات والمنشآت التموينية حتى تعتبر داخلة في مجال تطبيق القانون وفي دائرة اغراضه .

ولما كان مما كان لا ريب فيه أن مصانع سوهاج الكبرى من المنشآت التموينية ، فإن أذا رجعنا في الجدول المرافق للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ ، يلاحظ لما تقدم في مجال تطبيق القانون وفي دائرة اغراضه . ومن ثم لا يبين أن هذا الإدراج مشوب بعيب الانحراف ، فليس ثمة تجاوز لما استبان أن المشرع قيد به نفسه ، كما أن ما أثاره المدعي من أن اقتراح ادراج تلك المصانع كان لدوافع ذاتية ، ليس بهي أثر على صحة إدراجها من الناحية الدستورية .

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

تفسر — مصانع حربية — موظف — القانون الخاص أولى بالتطبيق من القانون العام — قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للمصانع الحربية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بترديد حكم المادة ٣١ من قانون موظفى الدولة قبل تعديله بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ — هو الذى يسرى دون التعديل سالف الذكر .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للمصانع الحربية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقرار ٨ ط لسنة ١٩٥٦ يردد حكم المادة ٣١ من قانون موظفى الدولة قبل تعديله بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أى أنه لا يوضح لجنة شؤون الموظفين سلطة مطلقة فى التعقيب على درجات الكفاية كما تقول الطاعنة ، واذا كان القانون الخاص أولى بالتطبيق من القانون العام فان نص هذا القرار وهو صادر بتفويض من القانون هو الواجب اعماله كما يقضى قانون المؤسسات العامة وقانون انشاء هيئة المصانع الحربية .

(طعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

مدى جواز الرجوع الى الاعمال التحضيرية للتشريع ومنها مذكرته الايضاحية لتفسير نصومه — عدم جواز الرجوع اليها الا عند غموض النص او وجود لبس فيه — لا سبيل الى تخصيص النص وتقيد اطلاقه بالرجوع الى المذكرة الايضاحية — مثال من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٧ ومذكرته الايضاحية .

ملخص الحكم :

انه لا وجه للنعمى على تأميم الشركة محل النزاع بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بأن هذا التأميم قد انطوى على خروج على الأهداف التي حددها هذا القانون استنادا الى أن المستفاد من مذكرات الايضاحية أن الشركات والمنشآت التي قصد تأميمها هي المتعلقة بالنقل والطرق أى التي تباشر نقل البضائع ومواد البترول أو تباشر نقل الاشخاص بصفة منتظمة كمرفق عام - لا وجه لذلك اذ الاصل هو اطلاق سلطة المشرع فى التشريع فى الحدود التى يرسمها الدستور فيقوم بتنظيم الروابط المختلفة ولا يتقيد فى هذا التنظيم بهيئ غير المصلحة العامة وهى مفترضة وليس من شك فى أن التماس التعرف على أغراض التشريع انما يكون أولا فى نصوصه قبل التماسها فى الأعمال التحضيرية ولا يلجأ الى الاعمال التحضيرية ومنها المذكرة الايضاحية الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه - أما اذا كان النص واضحا صريحا مطلقا فلا سبيل الى تخصيصه وتقييد اطلاقه بالرجوع الى المذكرة الايضاحية .

(طعن رقم ٥٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٦)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

الفرع الأول

نشر القانون والعلم به

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الأصل الدستوري هو عدم العمل بالقانون الا من تاريخ العلم به — اغتراض العلم من واقعة نشر القانون أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر — عدم دخول يوم النشر في المجال الزمني للقانون الجديد — بدء نفاذ القانون الجديد من أول اليوم التالي — لا محيص من اعتبار يوم النشر ذاته داخلا في المجال الزمني لنفاذ القانون القديم .

ملخص الفتوى :

من الأصول الدستورية المسلمة أن القوانين لا يعمل بها الا من تاريخ العلم بها وهذا العلم يفترض من واقعة نشرها في الجريدة الرسمية أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر ، والعلم — والحالة هذه — لا يفترض الا بعد تمام واقعة معينة هي واقعة النشر فلا يبدأ المجال الزمني الحقيقي لتطبيق القانون الجديد الا بعد اليوم المعين لتتمام هذا النشر لأن هذا اليوم هو فاصل زمني يمتد أربعاً وعشرين ساعة وقد يتم النشر في أي وقت فيه وقد يتراخى هذا الوقت لآخره ، فكيف يفترض علم الناس بالقانون الجديد من أوله ؟ ولذا كان الأصل المسلم في حساب المواعيد كافة أنه اذا كان الميعاد لا يبدأ قانوننا الا بحدوث أمر معين هو الذي يعتبره القانون مجرياً للميعاد فلا يحسب منه اليوم المعتبر في نظر القانون مجرياً لهذا الميعاد وانما يحسب اليوم الأخير وتطبيقاً لهذا الأصل

الطبعى ذاته فى شأن تحديد المجال الزمنى لكل من القانون القديم والقانون الجديد فما دام المجال الزمنى للقانون الجديد لا يبدأ الا بعد تمام الأمر المعين الذى يعتبره الدستور هو المجرى لهذا المجال وهذا الأمر هو تمام النشر فى الجريدة الرسمية وهذا النشر قد يتراخى لآخر اليوم كما تقدم فان هذا اليوم لا يدخل فى المجال الزمنى للقانون الجديد بل يبدأ هذا المجال من أول اليوم التالى وعلى ذلك فانه لا محيص من اعتبار يوم النشر ذاته داخلا فى المجال الزمنى لنفاذ القانون القديم وبهذا المبدأ قضت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسة ٢١ مارس سنة ١٩٥٩ فى الطعن رقم ١٢٥ س ٤ القضائية .

(متوى ١٠٦٢ فى ١٠/١/١٩٦٧)

الفرع الثانى

عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

قانون — نفاذه — مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون —
اساسه — عدم سريانه فى حالة القوة القاهرة .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ٢٦ من دستور سنة ١٩٢٣ تنص على أن « تكون القوانين نافذة فى جميع القطر المصرى باصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها فى الجريدة الرسمية . وتنفذ فى كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم باصدارها ويعتبر اصدار تلك القوانين مطبوعا فى جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يوما ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح فى تلك القوانين » وقد ردد هذا النص دستور سنة ١٩٣٥ فى المادة ٢٦ منه وأخيرا صدر دستور سنة ١٩٥٦ ونصت المادة ١٨٧ منه على أن « تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها .

ويجوز مد هذا المهاد أو تقصيره بنمى خاص فى القانون « ٠ وقد أبقي الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٥٨ على هذا النص فى المادة ٦٧ منه .

ويبين من مجموع هذه النصوص ان الاصل العلم المسلم فى هذه المسألة يقضى بأن الجهل بالقانون لا يصلح عذرا يبرر مخالفة أحكامه ، ومرد هذا الاصل الى قرينة قانونية اراد المشرع ان يضع بها حدا لادعاء الجهل بالقانون ذلك أنه لو افسح مجال الاعتذار بجهل القانون لاستحال تطبيقه تطبيقا منتجا ، ومن ثم لم يكن فى وسع المشرع الا أن يفترض علم الناس بالقانون بعد فوات مدة معينة من تاريخ نشره وتلك هى الوسيلة التى قرر انها تكفل العلم به ، على انه يرد على هذا الاصل استثناء فى حالة القوة القاهرة وهى الحالة التى تنتفى فيها القرينة المشار اليها بحيث يتمتع علم الناس بالقانون بسببها .

(فتوى ٧٨٨ فى ١٧/١١/١٩٥٩)

الفرع الثالث

القانون الواجب التطبيق (قواعد الاسماء)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

الشركات الاجنبية التى تباشر نشاطها الرئيسى فى مصر — يسرى على نظامها القانونى القانون المصرى — تصفية الشركة هى مجموع الاعمال اللازمة لتحديد حقوق الشركة للمطالبة بها ودفع ديونها للغير أو استئزال المبالغ اللازمة لذلك ثم تحديد موجودات الشركة المتبقية بعد ذلك وتحويلها الى مبالغ نقدية — فانص التصفية هو ما يتبقى بعد رد حصة كل شريك فى رأس المال ويوزع بنسبة نصيب كل منهم فى الارباح — فانص التصفية لايتحدد ، بذلك ، الا فى نهاية عمليات التصفية ، ويمتنع على الشركة توزيع اية مبالغ اثناء فترة التصفية — صدور قرار ادارة الرقابة على

كما أن قرار الجمعية العمومية الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٥٩ بحل الشركة وتعيين مصفئ لها لم يتضمن أية نصوص تتعلق بكيفية توزيع أموال الشركة أثناء فترة التصفية أو بعد انتهائها . وبناء عليه فإن احكام القانون المدنى تكون هى الواجبة التطبيق فى المنازعة المعروضة .

ومن حيث أن المادة ٥٣٦ مدنى تنص على أن « (١) تقسم أموال الشركة بين الشركاء جميعا وذلك بعد استيفاء الدائنين لحقوقهم ، وبعد استئزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التى لم تحل أو الديون المتنازع فيها ، وبعد رد المصروفات أو القروض التى يكون أحد الشركاء قد باشرها فى مصلحة الشركة .

(٢) ويختص كل واحد من الشركاء بمبلغ يعادل قيمة الحصة التى قدمها فى رأس المال ، كما هى مبينه فى العقد ، أو يعادل قيمة هذه الحصة وقت تسليمها اذا لم تبين قيمتها فى العقد ما لم يكن الشريك قد اقتصر على تقديم عمله أو اقتصر فيما قدمه من شئ على حق المنفعة فيه أو على مجرد الانتفاع به .

(٣) واذا بقى شئ بعد ذلك وجبت قسمته بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم فى الارباح .

(٤) أما اذا لم يكف صافى مال الشركة للوفاء بحصص الشركاء فإن الخسارة توزع عليهم جميعا بحسب النسبة المتفق عليها فى توزيع الخسائر » .

ومفاد ما تقدم أنه يقصد بتصفية الشركة مجموع الاعمال التى من شأنها تحديد حقوق الشركة قبل الشركاء وقيل الغير للمطالبة بها ، وكذلك دفع ديونها للغير واستئزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التى لم تحل أو الديون المتنازع فيها . ثم تحديد موجودات الشركة المتبقية بعد ذلك وتحويلها الى مبالغ نقدية ، ثم رد ما يعادل قيمة حصة كل شريك فى رأس المال ، وما تبقى بعد ذلك ويسمى « فائض التصفية » يقسم بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم فى الارباح .

ومؤدى ذلك أن فائض التصفية الذى يجوز توزيعه على الشركاء ،

لا يتحدد الا في نهاية عمليات التصفية وبعد الوفاء للدائنين بحقوقهم
ورد رأس المال الى الشركاء وتحديد الصافي المتبقى .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك فان مذهب اليه الحكم المطعون
فيه من أنه يتمتع على الشركة الطاعنه توزيع أية مبالغ على المساهمين
أثناء فترة التصفية وقبل انتهائها وتحديد صافي فائض التصفية يكون
قد اصاب وجه الحق والقانون .

ومن حيث أنه لاحجاج فيما ذكرته الشركة الطاعنه من أن ادارة
مراقبة النقد كانت قد درجت في السنوات السابقة على فرض الحراسة
على تحويل قيمة الكوبونات الخاصة بالمساهمين المقيمين بالخارج ذلك أن
هذه المبالغ كانت تحول للمساهمين في فترة سابقة على تصفية الشركة
التي صدر قرار تصفيته عام ١٩٥٩ . كذلك فان رد رأس المال بأكمله
للمساهمين لايعنى أن كل مايتحقق بعد ذلك يعتبر من قبيل فائض التصفية،
ذلك أن هذا الفائض — حسبما سبق بيانه — لا يتحدد الا بانتهاء اعمال
التصفية والوفاء للدائنين بحقوقهم واستئزال الديون التي لم يحل أجلها
أو المتنازع عليها .

ومن حيث أنه لامتنع فيما ذهبت اليه الشركة الطاعنه من أن استيفاء
الدائنين لحقوقهم قبل توزيع فائض التصفية هو أمر ليس لاحد ان يتمسك
به سوى الدائنين ومن ثم لايجوز لمراقبة النقد التمسك به كما لايجوز لها ان
تفرض رقبا على الشركاء أو وصيا على الدائنين لا مغير في ذلك لان مراقبة
النقد عندما أصدرت قرارها المطعون فيه برفض تحويل المبلغ المطلوب
تحويله الى الخارج ، انما اتخذت قرارها هذا بوصفها السلطة العامة
القائمة على شؤون النقد بمصر والعمليات الخاصة به ، وينصب قرارها
على رفض المبلغ المذكور لانتهاء صحة السبب أو الغرض المطلوب تحويل
المبلغ من أجله من الناحية القانونية . ومن ثم فان مراقبة النقد لا تدخل
موضوعيا في عملية التصفية لحماية الدائنين أو تقرض نفسها وجهه على
الشركاء ، وانما تمارس اختصاصها في الموافقة على تحويل النقد خارج
مصر اذ ما تحققت اسبابه ودواعيه واستوفت عملية التحويل شروطها
القانونية .

ومن حيث أنه في ضوء ما سبق يبين أن قرار مراقبة النقد برفض تحويل المبلغ المطلوب تحويله للخارج وفتح حساب مجمد مقيم باسم المستفيدين ، قد صدر في حدود اختصاصها المحول لها بمقتضى حكم المادتين ١٠٩ ، ١١٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣/١٩٦٠ بلائحة الرقابة على النقد اللتين أوجبتا عرض طلبات الترخيص لتحويل مبالغ مقابل خدمات أو استشارات فنية أو ماشابهها وكذا طلبات تحويل الأرباح التي تستحق لغير مقيمين ، على الإدارة العامة للنقد لدراستها والبت فيها وقد صدر القرار قائما على أسباب ومبررات سليمة بما ادلاها اليه القرار المشار اليه .

(طعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/١)

الفرع الرابع

مراجعة مجلس الدولة لمشروع القانون

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

• عدم عرض التشريع على مجلس الدولة — لا يترتب عليه البطلان .

• لخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يترتب على عدم العرض على مجلس الدولة بطلان القانون .

(طعن رقم ١١١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

(طعن رقم ١١١٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧)

(طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢١)

الفرع الخامس

الدافع الى اصدار قانون

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى املك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح — مفاد هذا النص والدافع الى اصداره ان بعض المحافظات تجاوزت حدود اختصاصها وتصرفت فى بعض املك الدولة الخاصة التى تدخل فى اختصاص جهات أخرى ويهدف الى تصحيح الاوضاع واضفاء الشرعية على التصرفات التى تمت حتى ١٩٨٢/١٠/٩ وذلك باعطاء المحافظات الحق فى ملكية الاراضى التى تم التصرف فيها حتى تزول العقبة التى كانت تقف أمام التصرف اليهم من عدم ملكية المحافظات لهذه الاراضى — اثر ذلك — تعتبر الأرض التى تم التصرف فيها مملوكة لمحافظة الجيزة فى تاريخ التصرف وتصبح اعتباراً من هذا التاريخ من الاراضى الداخلة فى نطاق اختصاص المحافظة التى يتولى المحافظ بالنسبة لها السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء طبقاً لنص المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى ويكون له السلطة المقررة لوزير الاصلاح الزراعى بالمادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

من حيث أنه صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى املك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح ، ونص فى مادته الأولى على أن « تعتبر الاراضى الواقعة فى املك الدولة الخاصة التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التى تصرف فيها المحافظات أو صندوق اراضى الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/٩ مملوكة لتلك المحافظات

أو الصندوق في تاريخ التصرف فيها » ويبين من استقراء مضبطة جلسة مجلس الشعب التي تمت فيها الموافقة على هذا القانون « الجلسة الثالثة والثلاثون في ٢٧/٢/١٩٨٤ » ان الدافع الى اصدار هذا القانون هو ان بعض المحافظات تجاوزت حدود اختصاصها وتصرفت في بعض أملاك الدولة الخاصة التي تدخل في اختصاص جهات أخرى ، وكانت هذه التجاوزات نتيجة تضارب الاختصاصات وتداخلها بين الأجهزة التنفيذية والمحافظات في شأن ملكية الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ، ويهدف هذا القانون الى تصحيح الأوضاع وإضفاء الشرعية على التصرفات التي تمت حتى ١٩٨٢/١٠/٩ وذلك باعطاء المحافظات الحق في ملكية الأراضي التي تم التصرف فيها حتى تزول العقبة التي كانت تقف أمام المتصرف لهم من عدم ملكية المحافظات لهذه الاراضى .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه الصادر من محافظ الجيزة في ١٥/٩/١٩٨٠ استهدف تخصيص مساحة من الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة وتسليمها لـ ٥٥٥ ٥٥٥ لتنفيذ المشروع المشار اليه عليها بناء على الطلب الذى تقدم به المذكور وتم تنفيذ هذا القرار بتسليم تلك المساحة من الارض التي ٥٥٥ ٥٥٥ بموجب محضر محرر في ١٨/٩/١٩٨٠ وتحددت هذه المساحة بصفة نهائية — بعد تعديلها — وفقا لقرار المجلس الشعبى المحلى للمحافظة في ٢٩/١١/١٩٨٠ ، وتقرر في ٣٠/١٢/١٩٨٠ اعتبار محضر التسليم الأول محضر التسليم المساحة المعدلة . ويتضح من ذلك أن ما تم في هذا الخصوص يعتبر — في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ — تصرفا في الأرض المشار اليها ، مما تلحقه أحكام هذا القانون ، ومن ثم تعتبر الأرض — التي تم التصرف فيها على النحو سالف الذكر مملوكة لمحافظة الجيزة في تاريخ التصرف وتصبح اعتبارا من ذلك التاريخ من الأراضي الداخلة في نطاق اختصاص المحافظة ، التي يتولى المحافظ بالنسبة اليها السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح طبقا لنص المادة ٢٧ من قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ويكون للمحافظ بمقتضى هذا النص السلطة المقررة لوزير الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى بموجب نص المادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠

لسنة ١٩٦٤ فيما يختص بالتصرف في الأرض المشار إليها بقصد تنفيذ مشروع من المشروعات التي تفيد في تنمية الاقتصاد القومي ، دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

(طعن ١٢٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢)

الفرع السادس

الجهة التي تفصل في دستورية القوانين

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

للمحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها اثناء نظر الدعوى ان نصا في قانون او لائحة لازما للفصل فيها « غير دستوري » وكان أحد الخصوم في الدعوى قد دفع بعدم الدستورية — للمحكمة الخيار بين ان توقف الدعوى وتحيل أوراقها الى المحكمة الدستورية متى تراءى لها في ذاتها عدم دستورية النص اللازم للفصل في الدعوى أو أن تؤجل نظر الدعوى وتحدد ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لمن ابدى هذا الدفع لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتي :

(أ) اذا تراءى لأحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع أووقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

(ب) اذ ادفع أحد الخصوم أثله نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أولائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لايجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

ومفاد هذه النصوص أن المحكمة اذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى أن نصا في قانون أولائحة لازما للفصل فيها ، غير دستورى ، أن توقف الدعوى وتحيل أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية ، ولا يحد من حق المحكمة في هذا الشأن أن يكون أحد الخصوم في الدعوى قد دفع بعدم الدستورية ، اذ لايتعين عليها في هذه الحالة تأجيل نظر الدعوى وتحديد ميعاد لايجاوز ثلاثة أشهر لمن ابدى هذا الدفع لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، مادام أن المحكمة قد تراءى لها هي ذاتها ، عدم دستورية النص اللازم للفصل في الدعوى المنظورة أمامها ، ومن ثم فلا تثريب على محكمة القضاء الادارى فيما قضت به في الحكم المطعون فيه ، من وقف الدعوى واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية ما بينه من نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باعتبارها المصدر الذى استند اليه القرار المطعون فيه ، ولايعدمها مخالفة لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

(طعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٤)

الفرع السابع

أثر انفصال سوريا عن مصر على الجنسية

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ظل قائما بعد انفصال سوريا عن مصر في ١٩٦١/٩/٢٨ — رعايا الجمهورية العربية المتحدة من السوريين لا يعتبرون من المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية بعد الانفصال في ١٩٦١/٩/٢٨ حتى صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ — منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن الجنسية ونصوص قوانين الجنسية المتعاقبة مضطردة على اعتبار من ولد في مصر من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له مصرية بحكم القانون — ورود ذات القاعدة في قانون الجنسية الاخير رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ سريان هذا الحكم ولو كان الميلاد قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

ملخص الحكم :

واذا كان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قد ظل قائما حتى صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ مثيرا بذلك اشكالات كثيرة الا ان القضاء الاداري قد بادر الى وضع الامور في نصابها القانوني السليم مقررًا أن رعايا الجمهورية العربية المتحدة من السوريين لا يعتبرون من المتمتعين بجنسية الجمهورية بعد انفصال سوريا في ١٩٦١/٩/٢٨ ، وأصبحت جنسية الجمهورية العربية المتحدة مقصورة فقط على من يعتبرون من المصريين في حكم قوانين الجنسية المصرية وأصبح السوريون معتبرون من الاجانب (المذكرو ايضا في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥) .

آية ذلك ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ نصت على أن المصريون هم :

أولا :

ثانيا : من كان في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ متمتعاً بالجنسية المصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية .

ثالثا : من كسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

(١) بالميلاد لاب أو لام يعتبرون مصريين طبقاً للبند ثانيا من هذه المادة أو ...

ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق أحكام القانون إذا اعتبر والد المدعى وبالتبعية المدعى — متمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة منذ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ ، غافلاً عن أن هذه الجنسية قد زالت منذ تاريخ الانفصال في ١٩٦١/٩/٢٨ عن رعايا الجمهورية من السوريين وأصبحت مقصورة فقط على من كان في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ متمتعاً بالجنسية طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية .

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك — إلا أن القدر الثابت من الأوراق أن المدعى كان قد تقدم ضمن حافظة مستنداته المقدمة إلى محكمة القضاة الإداري بالاسكندرية بجلسة التحضير المنعقدة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ بصورة من الشهادة رقم ٨٤/٥٦٢ الصادرة من قنصلية الجمهورية العربية السورية بالقاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١ تفيد أن والد المدعى وولديه (المدعى وشقيقه المدعو ...) لا زالوا مكتومى القيد في سجلات الأحوال المدنية في سوريا بما يفيد أنهم مجهولو الجنسية .

ومن أن جهة الإدارة لم تجد هذه الشهادة ولم تقدم ماثبت عكسها ، بل أنها بنت الوجه الثانى من الطعن على أساس التسليم بما ورد بها غاية الامر أنها ذهبت الى ضرورة النظر في شروط اكتساب الجنسية الاصلية الى لحظة الميلاد ذاتها أى لى أول يونيو سنة ١٩٤٤ .

ويضاف الى ذلك أن ظروف والد المدعى وملابسات حالته ترجح صحة ما ورد بهذه الشهادة ذلك أن البادى من الاوراق أنه نزع من سوريا الى مصر في سنة ١٩٢٧ واستمرت اقامته بمصر دون انقطاع تزوج من والدة المدعى المصرية الجنسية بتاريخ ١٣/٤/١٩٣٩ وأنجب منها المدعو ٠٠٠ بتاريخ ١/٦/١٩٤٤ وتوفي بوفدق بأرض مصر بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٥ كما وأن المدعى نفسه منذ ولادته في ١/٦/١٩٤٤ وهو يقيم في مصر وتزوج مصرية وأنجب منها ولدين وبياشر نشاطه الحرفى كحلاق للسيدات منذ ١/٤/١٩٦٢ .

ومن حيث أنه باستقراء احكام القوانين المتعاقبة الخاصة بالجنسية المصرية يبين أن المادة ٢ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على ان يكون مصرياً : — (١ —) ٢٠٠٠ ٠٠٠ من ولد في مصر من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له ٠٠٠ » .

وبتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ ونصت المادة ٢ منه على أن « يكون مصرياً أولاً : من ولد لأب مصري ثانياً : من ولد في الاراضى المصرية من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أولاً جنسية له ٠٠٠ »

ويسرى حكم البنود (ثانياً) و (ثالثاً) و (رابعاً) ولو كان ميلاده مؤلاً .
قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

ثم صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ ونصت المادة ٢ منه على أن يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة : — أولاً : — من ولد لأب يتمتع بهذه الجنسية ثانياً : — من ولد في الجمهورية العربية المتحدة من أم تحمل جنسية هذه الجمهورية وأب مجهول الجنسية أولاً جنسية له .
ثالثاً : ٠٠٠٠ رابعاً : ٠٠٠٠

ويسرى حكم هذه المادة ولو كان الميلاد قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

ثم صدر أخيراً القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ونصت المادة ٢ منه

على أن « يكون مصرياً ١) من ولد لآب مصري ٢) من ولد في مصر من أم
مصرية ومن أب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

ويفاد ماتقدم أنه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠
في ١٨/٩/١٩٥٠ ، ونصوص القوانين المتعاقبة الصادرة في شأن الجنسية
المصرية مضطردة على اعتبار من ولد في مصر من أم مصرية وأب مجهول
الجنسية أو لا جنسية له مصرياً بحكم القانون . وقد قطعت الفقرة
الآخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٣٩١ لسنة
١٩٥٦ بـسريان هذا الحكم ولو كان الميلاد قبل تاريخ العمل بهذا القانون
(أى قبل ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦) وهو الأمر الذى ينطبق على حالة
المدعى المولود في ١/٦/١٩٤٤ ، ويملك في ذات الوقت على عدم صحة
ماورد بتقرير الطعن من أنه يلزم لاكتساب الجنسية المصرية في هذه
الحالة توافر شروطها وقت الميلاد .

ومن حيث أنه بالبناء على ماتقدم فإن القدر المتيقن أن المدعى —
المطعون ضده — يعتبر مصرياً بحكم القانون اعتباراً من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه (أى اعتباراً من ٢٠ نوفمبر
سنة ١٩٥٦) تأسيساً على أنه قد ولد في أرض مصر من أم مصرية
وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له . وقد رددت المادة ٢ من القانون
رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ — المعمول به حالياً — ذات الحكم .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ولئن تناقض في أسبابه على
الوجه السابق بيانه إلا أنه قد انتهى الى هذه النتيجة ، ومن ثم ترى
هذه المحكمة تأييد ما أنتهى اليه الحكم المطعون فيه لغير ما قام عليه
من أسباب ، وعلى ذلك يغدو الطعن المائل حقيقاً بالرفض .

ومن حيث أن من خسر الدعوى ، تلزمه المصروفات عملاً بحكم
المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن رقم ٢٨٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٦)

الفرع الثامن

الحصانة التي أضفها القانون على الأموال العامة

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

المادتان ٨٧ من القانون المدني و ٣٦ من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ — نهر النيل وجسوره وفروعه من املاك الدولة العامة — التمدى عليها — سلطة جهة الادارة في ازالة التمدى عليها بالطريق الادارى — سلطة المحافظ في ازالة التمدى .

ملخص الحكم :

والقرار على هذا الوجه . يكون بحسب انظماهر من الأوراق في محله — اذ الارض التي تعلق بها ، هي من أملاك الدولة العامة ، حيث لاخلاف في أن منها نهر النيل وجسوره وفروعه (م ٨٧ من القانون المدني) ولايدللمدعى عليها . ولايقبلمنه الادعاء بذلك ، ولاترخيص له بالاستعمال الخاص لها أو البناء عليها ، بفرض جوازها ، فتعديه ظاهر ، ولا ينفيه ما أورده الحكم مما يتعلق بغير الارض مثار المنازعه ، مما لايصح تبعا الاعتماد عليه في ترتيب النتيجة التي انتهى اليها . واذ تكون للأرض التي وقع تعدى المدعى عليها الحصانة ، التي اسبغها القانون على الأموال العامة ، فان للإدارة ازالته بالطريق الادارى ، وهو ما نصت عليه أيضا المادة ٣٦ من قانون الاداره المحلية الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ السالف ذكرها والتي خولت المحافظ ذلك .

(طعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٤)

الفرع التاسع

إلغاء القانون

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

النص على إلغاء تشريع لا يفيد حتما افتراض صحة قيامه حتى وقت الإلغاء .

ملخص الحكم :

النص على إلغاء تشريع لا يفيد حتما افتراض صحة قيامه حتى وقت الإلغاء لاسيما إذا لم يكن لهذا التشريع وجود قانوني بعد أن صدر قانون استلزم بعد تعديله بقرار رئيس الجمهورية صدور هذا التشريع بقرار من رئيس الجمهورية وليس بقرار من مجلس الوزراء كما كان الحال في القانون الملغى .

(طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٩ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

إلغاء القانون وعدم النص في القانون اللاحق على اللوائح التنفيذية الصادرة تنفيذا للقانون السابق — اعتبارا اللوائح السابقة ملغاة دون أن يحل محلها شيء .

ملخص الحكم :

أن اللوائح التنفيذية إنما تستمد وجودها وقوتها من القانون الذي تصدر تنفيذا لأحكامه فإذا ما ألغى هذا القانون ، ولم ينص القانون

اللاحق على بقاء اللوائح التنفيذية الصادرة تنفيذاً للقانون السابق قائمة ومعمولا بها الى أن تعدل أو تلغى طبقاً للقانون الجديد ، فان ذلك يستتبع حتماً وبالضرورة اعتبار اللوائح السابقة ملغاة دون أن يحل محلها شيء لأنها انما تنبثق عن القانون ويتوقف مصيرها عليه وجوداً وعدمه .

(طعن رقم ١٥٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

النسخ الضمني — الخاص يقيد العام — النسخ الضمني للقاعدة القانونية لا يكون الا حيث يصدر تشريع لاحق على ذات المستوى حاسماً في استقائه للحكم السابق وذلك لتعارضه معه على نحو يجعل من غير الممكن التوفيق بينهما وأعمالهما معا — حيث يكون لكل من التشريعين مجال لأعماله يختلف عن الآخر فلا يكون هناك نسخ — عندما يورد المشرع تنظيمًا خاصاً بمسألة قانونية محددة وردت الإشارة إليها بصفة عامة في قانون آخر فإنه يتعين إخراج الإشارة العامة وتطبيق التنظيم الخاص — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

من الأمور المسلمة أن النسخ الضمني للقاعدة القانونية لا يكون الا حيث يصدر تشريع لاحق على ذات المستوى في مجال الخارج التشريعية ، وأن يكون التشريع اللاحق الذي توافر له الشرط المتقدم حاسماً في استقائه للحكم السابق وذلك لتعارضه معه بصورة تجعل من غير الممكن التوفيق بينهما وأعمالهما ، مما أما حيث يكون لكل من التشريعين مجال لأعماله يختلف عن الآخر فلا يكون هناك نسخ وإذا أورد المشرع تنظيمًا خاصاً بمسألة قانونية محددة وردت الإشارة إليهما بصفة عامة في قانون آخر فإنه يتعين إخراج الإشارة العامة وتطبيق التنظيم الخاص وذلك تطبيقاً لقاعدة أن الخاص يقيد العام .

(طعن رقم ١٢٨٣ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٢)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

نص تشريعى — الغاؤه صراحة أو ضمنا — صور الالغاء الضمنى .

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من القانون المدنى اذ قضت بأنه « لا يجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » ، انما قصدت — على ضوء المذكرة التفسيرية للقانون المدنى — الى تقرير صورتين للنسخ التشريعى، وهما النسخ الصريح ، والنسخ الضمنى ، وأن للنسخ الضمنى بدوره صورتين : فاما أن يصدر تشريع جديد يشتمل على نص يتعارض تعارضا تاما مع نص فى التشريع القديم ، وفى هذه الحالة يقتصر النسخ على الحدود التى يتحقق فيها التعارض ، واما أن يصدر تشريع جديد ينظم تنظيما كاملا وضعا من الأوضاع أفراد له تشريع سابق ، وفى هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخا جملة وتفصيلا اذا تعلق التعارض بين التشريع السابق والتشريع اللاحق بالمبدأ الذى أسس عليه التشريع السابق ، وفى غير هذه الحالة لا يتناول النسخ الا النصوص التى تتعارض تعارضا مطلقا مع نصوص التشريع الجديد .

قرار ادارى

الفصل الأول : تعريف القرار الادارى وتمييزه عن غيره .

الفرع الأول : تعريف القرار الادارى وتطبيقاته .

الفرع الثانى : التفرقة بين القرار الادارى والعمل المادى .

الفرع الثالث : التفرقة بين القرار الادارى والقرار القضائى .

الفرع الرابع : التفرقة بين القرار الادارى والمنشورات والتعليمات الداخلية .

المفصل الثانى : نهائية القرار الادارى .

المفصل الثالث : نفاذ القرار الادارى وسريانه من حيث الزمان .

الفرع الأول : شروط نفاذ القرار الادارى .

الفرع الثانى : ارتباط نفاذ القرار الادارى بالمصرف المالى .

الفرع الثالث : سريان القرار الادارى من حيث الزمان .

المفصل الرابع : تقسيم القرارات الادارية .

الفرع الأول : القرار التنظيمى العام والقرار الفردى .

الفرع الثانى : القرار الايجابى والقرار السلبى .

المفصل الخامس : اركان وعيوب القرار الادارى .

الفرع الأول : قرينة سلامة القرار الادارى وافتراس صحته .

الفرع الثانى : ركن النية وعيوبه .

الفرع الثالث : ركن الاختصاص وعيوبه .

- الفرع الرابع : ركن الشكل وعيوبه
- الفرع الخامس : ركن السبب وعيوبه
- الفرع السادس : ركن الغاية و عيب اساءة استعمال السلطة
- الفصل السادس : سحب القرار الادارى

- الفرع الأول : قرارات لايجوز سحبها
 - أولا : القرارات السليمة
 - ثانيا : القرارات التى تحصنت بإتقضاء الميعاد
- الفرع الثانى : قرارات يجوز سحبها دون تقيد بميعاد
 - أولا : القرارات المبنية عن سلطة مقيدة
 - ثانيا : القرارات المعهومة
- الفرع الثالث : ميعاد السحب
- الفرع الرابع : السحب الضمنى
- الفرع الخامس : آثار سحب القرار الادارى
- الفصل السابع : الرقابة القضائية على القرار الادارى
- الفرع الأول : نطاق الرقابة القضائية على القرارات الادارية
- الفرع الثانى : وقف تنفيذ القرار الادارى قضائيا
- الفرع الثالث : الغاء القرار الادارى والتعويض عنه
- الفصل الثامن : مسائل متنوعة

الفصل الاول

تعريف القرار الادارى وتمييزه عن غيره

الفرع الاول

تعريف القرار الادارى وتطبيقات له

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

• تعريف القرار الادارى

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى هو افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة للأفراد بناء على سلطتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح حين تتجه ارادة الادارة لانشاء مركز قانونى يكون جائزا وممكنا قانونا ويباعث من المصلحة العامة التى يبتغيها القانون •

(طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩ وطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

• قرار ادارى — تعريفه

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى هو افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين ابتغاء مصلحة عامة •

(طعن رقم ٦٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٩/٢)

(م ٢٧ — ج ١٩)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

قرار ادارى — متى يتوافر وجوده القانونى ؟

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى يتم بمجرد افصاح الادارة اثناء قيامها بوظائفها عن ارادتها الملزمة بقصد احداث أثر قانونى .

(طعن رقم ١٦١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

القرار باحالة الموظف الى التقاعد لبلوغه السن القانونية هو قرار ادارى منشئ لمركز قانونى — الطعن عليه يكون بدعوى الالغاء فى الميعاد القانونى دون دعوى التسوية .

ملخص الحكم :

أن ما ابداه المدعى أخيراً من أن قرار انهاء خدمته على أساس بلوغه السن القانونية — وهو القرار المظنون فيه — ليس قراراً ادارياً مما تقدره الادارة بسلطانها المطلقة بقصد انشاء مركز قانونى ، وأنه لا يعدو أن يكون قراراً تطبيقياً لا يتوافر فيه أركان القرار الادارى الذى لا يجوز التحلل من حكمه الا بدعوى الالغاء . هذا التكييف الذى ينتهى به المدعى الى اعتبار الدعوى الحالية من قبيل مازعات التسوية مردود بما هو مقرر من أن القرار الادارى هو عمل قانونى من جانب واحد ، يصدر بالارادة الملزمة لأحدى الجهات الادارية فى الدولة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين أو اللوائح ، فى الشكل الذى يتطلبه القانون ، بقصد انشاء وضع قانونى معين ابتغاء مصلحة عامة . كما أن القرار التنظيمى العام يولد

مراكز قانونية عامة أو مجردة ، بعكس القرار الفردى الذى ينشئ مركزاً قانونياً خاصاً لفرد معين ، وإذا صح أن القرار الفردى هو تطبيق لحكم القانون فإنه لا بد من اعتباره أيضاً منشئاً لمركز فردى خاص متميز عن الوضع القانونى المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا ينبغى أن ينفى عن العمل الإدارى الذى يكون تطبيقاً لنص عام مقيد صلاحيته لإنشاء مركز قانونى أو تعديله ، لأن كل قرار إدارى منشئ لمركز قانونى هو فى الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى وعلى هذا الأساس فإن إحالة المدعى الى التقاعد لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً صادراً بإنشاء مركز قانونى بالنسبة اليه سواء انطوى قرار الاحالة على خطأ فى تقدير السن أو لم يكن منظوياً على ذلك ولصاحب الشأن عند الاقتضاء تعقب القرار بالطعن عليه بدعوى الالغاء فى ميعادها القانونى .

(طعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٥)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

قرار ديوان الموظفين فى شأن تقدير مؤهلات الموظفين طبقاً للسلطة المخولة له بمقتضى المادتين ٩ ، ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — هو قرار إدارى .

ملخص الحكم :

أن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وهى الفقرة المعدلة بالقانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن « تحدد النظائر الأجنبية بقرارات من رئيس ديوان الموظفين بناء على اقتراحات لجنة تشكل لهذا الغرض بوزارة التربية والتعليم تمثل فيها الادارة العامة للبعثات والديوان والكليات الجامعية المصرية التى بها نوع الدراسة المطلوب تحديد نظيرها أو معادلة شهاداتها » كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ سالف الذكر على أن « تعين هذه المعادلات بقرار من ديوان الموظفين بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم » .

يؤخذ من هذين النصين أن القرار الصادر في ٤ من يونية سنة ١٩٥٥ من ديوان الموظفين في شأن تقدير مؤهل هو قرار اداري ، اذ هو افصاح من الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة في هذا الشأن بما لها من سلطة بمقتضى الفقرة الأخيرة من كل من المادتين ٩ ، ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة افصاحاً له أثره القانوني في تحديد المركز الوظيفي للمدعى سواء في الحال فيما يتعلق بتحديد السلك والدرجة والمرتب أو في المال فيما يتعلق بمنح العلاوات والترقية ومن ثم فان القضاء الاداري لا يملك — وهو في صدد دعوى تسوية — تسليط رقابته القانونية على ذلك القرار ولا سبيل أمامه سوى اعمال أثره القانوني مادام غير مطعون فيه بدعوى الالغاء ومع ذلك فقد ثبت لهذه المحكمة أن القرار المشار اليه قد أصبح حصيناً من الالغاء بفوات ميعاد الطعن فيه .

(طعن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٣)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٠ الخاص بمدارس معلمي الكتاتيب — اشتراطه لاعطاء شهادة الكفاءة للتعليم في الكتاتيب ، بعد الحصول عليها ، تمضية سنة بطريقة مرضية في التعليم باحد الكتاتيب الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف — قرار الوزير بحرمان أحد الطلبة من الحصول على هذه الشهادة لسوء سلوكه — هو قرار اداري مستند الى سلطة تقديرية وليس عملاً مادياً .

ملخص الحكم :

ان المادة الحادية عشرة من القانون ١١ لسنة ١٩١٠ الخاص بمدارس

معلمي الكتاتيب: كان يجري نصها بما يأتي «كل طالب نجح في امتحان شهادة الكفاءة وأمضى سنة في التعليم في أحد الكتاتيب الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف بطريقة مرضية يعطى شهادة الكفاءة للتعليم في الكتاتيب» ويبين من هذا النص ان ما قامت به وزارة المعارف في حق المطعون عليه لم يكن في حقيقته عملا ماديا هو مجرد الامتناع عن تسليم شهادة الكفاءة المطلوبة كما ذهب الى ذلك بفريق الحكم المطعون فيه وانما هو تصرف ارادى في حدود سلطة الوزير التقديرية اريد به انشاء مركز قانونى ضار به بعد أن تدبرت الوزارة أمره واطلعت على حالته في التدريس فوجدته غير جدير باستحقاق مؤهل الكفاءة للتعليم الأولى» فقرار الوزير الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ لم يكن مجرد تطبيق لقاعدة أمرة تنعدم بها سلطته من حيث الحرمان والاعطاء ، وانما هو تصرف ادارى ارادى لحمته وسداه ما قدره من أن المطعون عليه لم يقض في التدريس السنة التمرينية المشترطة بصورة مرضية يستأهل بموجبها أن يمنح شهادة الكفاءة للتعليم الأولى فقراره المشار اليه اذن يستند الى هذه السلطة التقديرية التى يملكها بحكم القانون ، فهو تطبيق لقاعدة تنظيمية عامة على حالة المطعون عليه بعد تقصى مدى تحقق شروطها في حقه واستخلاص الإدارة من واقع مسلكه في التدريس أمرا ثبت عليه تقديرها وهو انه لم يمض السنة التمرينية على وجه مرض يوليه استحقاق هذا المؤهل والقرار الوزارى بحرمان المطعون عليه من المؤهل لا ينطوى على حق استمده من القانون مباشرة ، وانما يتمخض من انشاء مركز قانونى ضار بالمدعى ، وافصح عن تقدير الإدارة عدم استحقاقه للمؤهل اعتبارا بأنه لم يتحقق فيه شرط يعلق عليه القانون هذا الاستحقاق ، فالتصرف يراد به بلا مراء انشاء مركز قانونى ضار به ، واحداث أثر مقصود لا يستفاد مباشرة من حكم القانون . فهو ان لم يكن قرارا اداريا صحيحا لعدم ثبوت أى انحراف في تقدير الإدارة ولعدم قيام الدليل على انتفاء سببه فلا أقل من أن يكون قرارا باطلا على فرض قيام ذلك الانحراف وانتفاء هذا السبب وهو في الحالين قرار ادارى بكل خصائمه وسماته ولا شبهة في أن تجرد القرار من سببه الذى يقوم عليه أو قيام عيب الانحراف به بفرض التسليم حدا ، بتحقيق أى من هذين العيين — ليس من شأن أيهما أن يسلب القرار قوامه وكيانه ويجعله منعما .

يؤكد ما سلف أنه لا ينبغي انهبوط بتصرف الادارة في تحققها من الشروط التي يعلق عليها القانون الانتفاع بحق من الحقوق الى مستوى العمل المادى ما دامت قد قدرت بما لها من سلطة تقديرية أن المدعى لم يستوف شرطا لازما لاستحقاق مؤهله هو تمضيته سنة في التدريس بصورة مرضية . ولا مرية في أن هذا القرار الذي انطوى فيه التطبيق الفردي لتلك القاعدة هو قرار ادارى لأنه لم ينشأ مباشرة ولزاما من القاعدة التنظيمية العامة التي ارستها المادة الحادية عشرة المشار اليها بل أسهم فيه تقدير الادارة لمدى توافر شروط استحقاق المؤهل في حق المطعون عليه وهو تقدير انبثق عن ارادة وقبول في قرارها بحرمانه من هذا المؤهل .

(طعن رقم ٥١٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

القرار الصادر من الادارة بالقبض على شخص لاعتبارات تتعلق بالأمن العام هو قرار ادارى — اختصاص القضاء الادارى بنظر دعوى التمييز عنه .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن القبض على المدعى كان تدبيراً من التدابير التي اتخذتها الادارة لاعتبارات تتعلق بالأمن العام ، بناء على حالة واقعية كانت قائمة ، هي السبب الذي دعا الادارة الى اتخاذ هذه التدابير ، فافضحت عن ارادتها بالقبض عليه هو وغيره ، فلن هذا التصرف له كل مقومات القرار الادارى ، كتصرف ارادى متجه الى احداث أثر قانونى ، هو القبض على الأشخاص بغاية من المصلحة العامة هي وقاية الأمن والنظام لسبب هو الحالة الواقعية التي كانت قائمة عندئذ ، وبهذه المثابة يختص القضاء الادارى بطلب التمييز عنه .

(طعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/١٣)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

قرار لجنة شئون الموظفين بالترقية المعتمد من الوزير — هو ادارى نهائى منبثق عن سلطة تقديرية فى إصداره — صدوره أثر قرار آخر اشارة مفوض الدولة بالفائه الفاء مجردا لا يجعل منه قرارا تنفيذيا — اثر ذلك صلاحية هذا القرار لان يكون موضع طعن امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا للمادة ٣/٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

ان قرار لجنة شئون الموظفين الذى اعتمده وزير الخزانة فى ٣/٢/١٩٥٩ موضوع تظلم المطعون ضده وموضوع دعواه هو قرار ادارى صدر نهائيا ممن يملكه واذ هو خاص بالترقية فهو من القرارات التى يعينها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن مجلس الدولة فى مادته الثامنة فقرة ثالثة ولو انه صدر من الجهة الادارية اثر قرارها الذى اصدرته فى ٢٩/٦/١٩٥٧ متضمنا نفس ما تضمنه القرار الأول الذى اشارة مفوض الدولة بالفائه مجردا كما سلف البيان الا أنه لا يعتبر قرارا تنفيذيا كما تقول جهة الادارة فى ردها على الدعوى اذ أن رأى مفوض الدولة ليس له من قوة ملزمة على الجهة الادارية بل لها أن تأخذ به أو لا تأخذ به فان اخذت به واصدرت قرارا برأيه فلا يعتبر هذا القرار تنفيذيا بل يعتبر قرارا منبثقا عن سلطتها التقديرية فى اصدار هذا القرار وأمثاله وبالتالي يكون له مقومات القرار الادارى النهائى الذى يصلح أن يكون موضع طعن واذا أوردته المادة آتفة الذكر من بين القرارات التى يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

(ملعن رقم ٥٩٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

تأثير مدير هيئة عامة على مذكرة مفوض الدولة بالموافقة على تعديل أقدمية أحد العاملين — هو قرار إداري ينشئ مركزاً قانونياً ذاتياً لا يجوز المساس به ولا يستلزم تنفيذه صدور قرار آخر .

ملخص الفتوى :

ان القرار الإداري هو افصح الادارة عن ارادتها الملزمة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين والنوائح بقصد احداث أثر قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً شرعاً وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة . وعلى ذلك فان تأشير مدير عام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد تكامل بها عناصر القرار الإداري وقد صدر هذا القرار صحيحاً في حدود القانون ممن يملك اصداره طبقاً لاحكام اللائحة الداخلية للهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة .

وقد انشأ هذا القرار للسيد . . . مركزاً ذاتياً لا يجوز المساس به ينفذ من تاريخ صدوره ولا يتطلب تنفيذه صدور قرار آخر بذلك اذ ان التنفيذ هو اجراء مادي يقرتب على القرار .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى ان تأثير مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على مذكرة مفوض الدولة بالموافقة على تعديل أقدمية السيد . . . في الدرجة السادسة الفنية العالية وفي الدرجة الخامسة الفنية للمالية هو قرار إداري صدر في حدود القانون ممن يملك اصداره ولا يستلزم تنفيذه صدور قرار آخر . وقد انشأ هذا القرار للمذكور مركزاً قانونياً ذاتياً لا يجوز المساس به .

(فتوى ٨٢٥ في ١٩٦٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

القرار الإداري هو عمل قانوني من جانب واحد يصدر بالارادة الملزمة لاحدى الجهات الادارية في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد انشاء وضع قانوني ابتغاء مصلحة عامة — قرار وزير الداخلية باعتماد قرار لجنة العمد والمشايع باعادة عملية انتخاب عمدة — يتمخض عن قرار بعدم تعيين المدعى في وظيفة عمدة للقرية على الرغم من فوزه في الانتخابات — توافر اركان القرار الإداري في هذه الحالة واختصاص المحاكم الادارية بالفصل فيه باعتباره من المنازعات المتصلة بالتعيين — الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة في هذه الحالة غير سديد — حقيقة الأمر أن الدفع يتعلق بعدم قبول دعوى الالغاء لعدم توافر أحد شروط قبولها ، وهو أن يكون القرار المطعون فيه نهائيا — رفض الدفع بعدم القبول في واقعة الحال لتعلق الدعوى بقرار إداري نهائي •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى يقوم على أساس أن القرار المطعون فيه ليس قرارا إداريا بالتعيين في وظيفة العمدة ، ولا يعدو أن يكون اجراء تمهيديا للقرار الإداري النهائي بالتعيين في تلك الوظيفة ، ومن ثم فلا يختص القضاء الإداري بنظر الدعوى بطلب الغائه •

ومن حيث أن القرار الإداري تنظيميا أو فرديا هو عمل قانوني من جانب واحد ، يصدر بالارادة الملزمة لاحدى الجهات الادارية في الدولة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، في الشكل الذي يتطلبه القانون ، بقصد انشاء وضع قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة •

ومن حيث أن المادة ١٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمد والمشايع تنص على أن « يتم انتخاب العمدة بالأغلبية المطلقة لعدد

الأصوات الصحيحة التي أعطيت .. ويعرض محضر لجنة الانتخاب على لجنة العمد والمشايع لتقرير تعيين المرشح الفائز» وتنص المادة ١٢ على أن « يرفع قرار لجنة العمد والمشايع بتعيين العمدة أو الشيخ الى وزير الداخلية لاعتماده بعد التحقق من سلامة الاجراءات ومطابقتها للقانون. وله اعادة الأوراق مشفوعة بملاحظات لتصحيح الاجراءات وعلى اللجنة حينئذ أن تعيد النظر في قرارها في ضوء هذه الملاحظات ، فاذا تمسكت اللجنة برأيها كان للوزير أن يتخذ ما يرى ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا . ويسلم مدير الأمن الى العمدة قرار تعيينه موقعا من وزير الداخلية » وتقضى المادتان ١٣ ، ١٤ بأن « نكل من تقدم للترشيح لوظيفة العمدة وقبلت اوراقه الحق في الطعن في انتخاب العمدة ... وتعرض هذه الطعون ونتيجة تحقيقها وأوراق التعيين على لجنة العمد والمشايع لاصدار قرارها وفقا لاحكام المادة ١٠ » ومقتضى ذلك أن القانون ناط بلجنة العمد والمشايع سلطة التحقق من سلامة اجراءات انتخاب العمد ومطابقتها للقانون وخولها على التفصيل السابق سلطة البت في هذا الشأن بقرارات تخضع لاعتماد وزير الداخلية ، كما خول القانون وزير الداخلية اتخاذ ما يراه محققا للمصلحة العامة بقرار نهائى دون التقيد برأى اللجنة المذكورة اذا ما تمسكت برأيها ولم تأخذ بما ارتآه من ملاحظات لتصحيح اجراءات الانتخاب .

ومن حيث أن قرار وزير الداخلية المطعون فيه الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٥ باعتماد قرار لجنة العمد والمشايع باعادة انتخاب عمدة القرية لما شاب اجراءاتها من مأخذ ، يتمخض عن قرار بعدم تعيين المدعى في وظيفة عمدة للقرية رغما عن فوزه في الانتخابات ، وهو بهذه المثابة قد توافرت له كل مقومات القرار الادارى كتصرف ادارى أفصحت به الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة في هذا الشأن بما لها من سلطة بمقتضى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، متجهة الى أحداث أثر قانونى هو عدم تعيين المدعى عمدة ، ومن ثم تختص المحاكم الادارية بالفصل فيه باعتباره من المنازعات المتعلقة بالتعيين وفقا لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة

والقوانين المعدلة له الذي صدر في ظله الحكمين مثار الطعن المائل .
ويكون طلب الغائه جائزا قانونا .

ومن حيث أن الحكم الصادر من المحكمة الادارية وقد ذهب هذا المذهب قضى بقبول الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب الغاء القرار المطعون فيه تأسيسا على أنه قرار غيرنهائي وانه لا يعدو أن يكون اجراء تمهيديا للقرار النهائي بالتعيين ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله في اعتبار القرار المذكور اجراءا تمهيديا وانه ليس قرارا اداريا ، كما خطاه أيضا في تكييف هذ الدفع - بفرض صحته - بأنه دفع بعدم الاختصاص ، والواقع من الأمر انه دفع بعدم قبول الدعوى لعدم توافر أحد الشروط التي يتطلبها القانون لقبول الدعوى وهو أن يكون القرار المطعون فيه قرارا اداريا نهائيا .

وترتبيا على ذلك فان السيد وزير الداخلية وقد أصدر قراره في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٥ باعتماد قرار لجنة العمد والمشايع باعادة الانتخاب لعمدية القرية وطعن المدعى على قرار وزير الداخلية المشار اليه طالبا الغاءه ، فان طعنه يكون موجها الى قرار ادارى مما يجوز الطعن فيه بالالغاء ، الأمر الذى يضمن معه قبول الدعوى ، وهو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه وان اخطأ في تكييف دفع الحكومة وذهب مذهبا في انه دفع بعدم الاختصاص وهو في الواقع من الأمر دفع بعدم القبول على ما سلف بيانه .

(طعن رقم ٣٨٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٢)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

تعيين الموظفين من درجة مدير عام والدرجات الاعلى منها - تمامه في شكل قرار يصدر من رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - يعد تنويجا لعمل يسال عنه الوزير المختص ، ولكنه لا يعنى ان رئيس الجمهورية هو المختص به والمسئول عنه -

التظلم من مثل هذا القرار — تقديمه يكون الى الوزير المختص باعتباره صاحب الصفة في نظره .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، تنص على أن تعيين وكلاء الوزارات ومن في درجتهم ومن في درجة أعلى منها ، ووكلاء الوزارات المساعدين ومن في درجتهم ورؤساء المصالح ومن يعين في درجة مدير عام يكون بمرسوم — ألا أن ذلك لا يعنى أن العمل أصبح غير منسوب الى الوزير ، وأن هذا الاخير اصبح منقطع الصلة بالتظلم في القرار ، بل يظل الوزير بحكم وظيفته وباعتباره الرئيس المسئول في الوزارة التي ينتسب اليها الموظف — يظل صاحب الصفة في نظر هذا التظلم . وهذا هو ما يتننى مع مسئولية كل وزير عن أعمال وزارته أما صدور القرار من رئيس الجمهورية فلا يعدو أن يكون تنويهاً للعمل المسئول عنه أساساً في شكل قرار يصدر من رئيس الجمهورية . ولا يعنى هذا أن يكون هذا الرئيس قد أصبح هو المختص والمسئول بمباشرة الاختصاص التنفيذي في هذا الشأن ، ولا يعدو أن يكون نذير التظلم من أى قرار عملاً تنفيذياً هو من اختصاص الوزير بقوله بهذه الصفة .

(طعن رقم ٨١٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

القرارات الصادرة من لجنة الاحوال المدنية المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ وبالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠ — تختص بنظره والفصل فيه محكمة القضاء الادارى لتطه بقرار ادارى نهائى صادر من لجنة الاحوال المدنية وهي بتشكيلها واختصاصاتها لجنة ادارية .

«لخص الحكم :

ومن حيث ان الدعوى على ماوجهتها المدعيه ، هي طعن بالالغاء في القرار الصادر من لجنة الاحوال المدنية المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ وبالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠ بتغيير اسم ابنها المشار اليه لما تقولبه من مخالفته القانون سببا وغاية ، ولايجوز تحويرها عن وجهتها التي تولتها ، واعتبارها طلب مبتدا بتغيير الاسم، فهي ليست كذلك ، اذ في طعن فيما تم من ذلك التغيير بالقرار المطعون فيه تستهدف بها المدعيه ابطاله ، واعادة الحال الى ما كانت عليه . ولا يعنى الامر كذلك لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه اذ هو مما لا تملكه المحكمة ، فليس لها أن تغير من مطلوب المدعيه فيها أو تبذل سببها بما يخالف واقع الامر على مابنى عليه الطلب الوارد في صحيفة ابتداء وهو الطلب الختامي أيضا . ولا أساس اذن لاعتبارها دعوى يطلب تغيير الاسم ، وهي في الواقع وحقيقة الامر اعتراض على ذلك وطلب لابطاله وفرق بين الموضوعين .

ومن حيث أن طلب المدعيه هذا هو مما تختص بنظره والفصل فيه محكمة القضاء الادارى : لتعلقه بقرار ادارى نهائى صادر من لجنة الاحوال المدنية ، وهي بتشكيلها واختصاصها لجنة ادارية لا أكثر ، في خصوص ذلك البيان من بيانات الاحوال المدنية « اسم ابنها » لما تقول به من بطلانه وهي منازعة لاثير بحسب ظاهر الاوراق شيئا مما يتعلق بما تختص به المحاكم العامة أولا : كالقيود المتعلقة باثبات النسب والولد وغيرها عند النزاع فيها ، فهي على هذا منازعة ادارية بحته اثارها مسلك تلك اللجنة باجرائها ذلك التغيير المطعون فيه من جهة المدعيه ، ومحل الطعن فيها قرارها بذلك وهو مما تختص المحكمة بالفصل فيه طبقا للمادة ١٠/ ثامنا من قانون مجلس الدولة .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

المجالس الطبية المتخصصة هي الجهة الادارية المختصة بتقرير الحالة الصحية لطالبي العلاج في الخارج على نفقة الدولة — ماتصدره من تقارير تنطوى على قرار ادارى نهائى يجوز الطعن عليه بالالغاء استقلالا — لامعقب من القضاء الادارى على ما قطعت به المجالس المتخصصة من أن حالة المدعى المرضية لا تقتضى سفره للعلاج في الخارج — لايحول دون ذلك تعارضه مع تقرير الخبير الاجنبى المعالج — اساس ذلك ان المجلس الطبيه بحكم تشكيلها الفنى المتخصص هي القادرة على تقرير حالة المدعى الصحية .

ملخص الحكم :

أن البادى من نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٥/٦٩١ في شأن علاج العاملين والمواطنين على نفقة الدولة انها قد استهدفت تنظيم العلاج في الخارج على نفقة الدولة تحقيقا لاهداف تتعلق بالمصلحة العامة وفي هذا السبيل نص القرار في مادته الثانية على أن « تشكل بقرار من وزير الصحة مجالس طبية متخصصة في فروع الطب المختلفة من بين أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب والاختصاصيين بوزارة الصحة والقوات المسلحة ... » .

ونص في المادة الثالثة على أن « تختص المجالس الطبية المذكورة بفحص الحالة الصحية لطالبي العلاج في الخارج من الفئات الآتية وتقدم تقاريرها وتوصياتها عنهم (٢)٠٠٠ العاملون بالدولة وهيئات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام ... » .

ونص في مادته الرابعة على أن « توصى المجالس بعلاج المريض في الخارج اذا لم تتوافر امكانياته في الداخل واقتضت حالته ذلك » ونص في مادته الخامسة على أن « تحول المجالس تقاريرها وتوصياتها

عن طالب العلاج في الخارج على نفغتهم الخاصة في حالة موافقتها على ذلك الى ادارة الجوازات والجنسية واداره النقد وغيرهما من الجهات المعنية تمهيدا لاتخاذ اجراءات سفرهم كما تحيل تقاريرها وتوصياتها في شأن العلاج على نفقة الدولة الى وزير الصحة لاستصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء في شأنها ، وللوزير ان يعيد عرض مايراه من توصيات المجالس عليها مرة أخرى اذا ما رأى ضرورة لذلك » ونص في مادته السادسة على أن « يكون العلاج على نفقة الدولة بقرار من رئيس مجلس الوزراء .. » .

ومن حيث نه يبين من هذه النصوص أن المجالس الطبية المتخصصة هي الجهة الادارية المختصة بتقرير الحالة الصحية لطالبي العلاج في الخارج على نفقة الدولة ومهمتها في ذلك لانتقصر على مجرد اثبات حالة المريض الصحية بل تتضمن كذلك على القول الفصل فيما اذا كانت حالته تقتضى علاجاً في الخارج لعدم توفر امكانياته في الداخل أم أنها لاستدعى ذلك لتوفر امكانيات علاجه في الداخل أو لان الحالة قد أصبحت مستعصية لا يجدى فيها العلاج في الداخل أو الخارج وتقديرها لكل ذلك مما تستقل به بلا معقب عليها من جهة ادارية أخرى، وهو مايجعل لتقاريرها وتوصياتها في هذا الشأن أثرها في حق طالب العلاج في الخارج وذلك أما على الوجه الذى تساهم به في اصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بالموافقة على علاجه وعلى نفقة الدولة في الخارج، أو على النحر الذى يؤدى الى عدم صدور هذا القرار كما لو قدرت أن حالة المريض لاتقتضى علاجاً في الخارج ، وبهذه المثابة تنطوى هذه التقارير والتوصيات متى استندت مراحلها على قرار ادارى نهائى يجوز الطعن فيه بالالغاء استقلالا .

ومن حيث أنه وقد ثبت ذلك فان المجالس الطبية المتخصصة (عيون) تكون قد قطعت بان حالة المدعى المرضية لاتقتضى سفره للعلاج في الخارج وذلك بناء على الاسباب المبينة التى ايدها في تقاريرها الطبية والتي تستقل بتقديرها بلا معقب عليها من القضاء الادارى . ولاينهض حجة على ماقررتة القول بأنه قد افترق الى الاسباب الصحيحة المعبرة

عن حالة المدعى الصحية كما تعارض مع تقرير طبيبة الامريكي المعالج في الخارج ذلك لان المجالس الطبية بحكم تشكيلها الفنى المتخصص في القدرة على تقرير حالة المدعى الصحية ومدى احتياجه للعلاج في الخارج وقد ناط بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٥/٦٩١ دون غيرها هذا الاختصاص كما أن هذه المجالس وهى بصدد قيامها بهذه المهمة ليست ملتزمة بالاذخ بتقارير طبية أعدها الطبيب الخاص لطالب العلاج في الخارج وذلك طالما انها اطلعت عليها وأبدت رأيها فيها باسباب فنية استخلصها استخلاصا سائفا من واقع فحص الحالة المعروضة عليها . واذ تحقق ذلك في خصوص الدعوى المنظورة فانها تكون غير قائمة على أساس سليم حقيقة بالرفض .

ومن حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب حين قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان وذلك لما تقدم من اسباب وبالتالي لم يقضى في موضوع الدعوى على نحو مايوجبه القانون ومن ثم فقد تعين القضاء بالغائه وبقبول الدعوى شكلا ورفضها موضوعا والزامه المصروفات .

(طعن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

ليس كل قرار يصدر من هيئة ادارية عامة يعد قرارا اداريا .

ملخص الحكم :

ليس كل قرار يصدر من هيئة ادارية عامة يعد قرارا اداريا مما يختص القضاء الادارى بطلب الغائه أو وقف تنفيذه ، اذ لا بد لتحقق وصف القرار الادارى أن يكون كذلك بحكم موضوعه ، فاذا دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة مال شخص معنوى خاص أو أريد به تطهير الوقف الخيري المشمول بنظارة وزارة

الأوقاف من حق من الحقوق المينية القائمة عليها كحق الحكر ، لم يعتبر هذا القرار من القرارات الادارية التى يختص بها القضاء الادارى ولو كان صادرا من هيئة ادارية هى وزارة الاوقاف .. ذلك أن استكناه الناحية التى يتكفل بها قرار انهاء الحكر الصادر من هذه الوزارة يقطع فى أنها تجرى فى تصرفاتها بشأن هذه الأوصاف على السنن التى يجرى عليها ناظر الوقف تماما من ناحية حرصه على حماية مصالح خاصة متعلقة بأعيان الوقف الخيرية ، لا أصابة غرض يتصل بالصالح العام .

وفضلا عن ذلك ، فإن النظرة الفاحصة لسلسلة التشريعات التى تماقبت على موضوع انهاء الاحكار الموقوفة — وهى القوانين ارقام ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ ، ٩٢ لسنة ١٩٦٠ تؤكد النظر القائل بأن هذا الانهاء يعتبر مقدمة لقسمة أعيان الوقف وتجنب نصيب الوزارة فى الرقبة . وقد جاءت أحكام القانون الأخير منها تنظم طريقة انهاء هذه الاحكار وعهدت فى مادته السادسة الى لجنة الاحكار العليا تقرير طرائق هذا الانهاء فقد ترى هذه اللجنة — كما جرى نص المادة المذكورة — التصرف فى ثلاثة أخماس الأرض بالاستبدال ، باعتبار كون هذه النسبة ممثلة لحقوق مالك الرقبة وهو الوقف الخيرى ... وقد تختار قرز وتجنب هذا النصيب ... فاذا رأت ذلك أحالت الأمر الى لجان قسمة الأعيان التى انهى فيها الوقف المشكلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ . وقد تؤثر هذه اللجان بيع العقار جميعه بالمزاد العلنى لعدم امكان قسمته بغير ضرر أو لتعذر هذه القسمة بسبب ضالة الأنسبة ... وهذه الطرائق يقصد بها ، بلا أدنى ريب ، مصلحة الوقف الخيرى ولا علاقة لها بالسلطة العامة وكان ينفرد القاضى الشرعى بانهاء الحكر طالما تبين له أن الحكر من شأنه الاضرار بالوقف .

ومما يظاهر هذا النظر ويعززه أن القانون المدنى فى المادة ٥٢ منه (البند ٣) قد أدخل فى صور الأشخاص الاعتبارية ، الأوقاف بعد أن عدد فى البند (١) الأشخاص الاعتبارية العامة ، كالدولة وكذلك المديرىات (المحافظات) والمدن والقرى .. والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة ... ويستفاد من هذه المقابلة أن الوقف الخيرى

لا يعدو أن يكون شخصا اعتباريا خاصا ، أريد له بعد انتهاء الوقف الأهلى أن تتولاه وزارة الأوقاف لتقوم على شئونه كما كان يقوم النظار ابتغاء مصلحة الوقف واشفاقا على ريعه من أن تمتد إليه أيد غير أمينة ولو كانت ادارة هذه الأوقاف من مسائل السلطة العامة لما كان لهذه الوزارة أن تمهد الى فرد أو أفراد من عائلة الواقف بادارة بعض أعيان الوقف الخيرية أو بتسليم غلتها لانفاقها في الأوجة التي حددها كتاب الوقف .. فتصريف شئون الوقف وانفاق غلاته في المصارف التي نص عليها كتاب الوقف وتطهيره من الاحكام القائمة عليه كل أولئك من الامور الحقوقية التي يحكمها القانون الخاص والتشريعات الوضعية باعتبارها مكملة لقواعد القانون المدنى في هذا الشأن ويكون الحكم المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص مستندا الى أساس مكين من القانون .

(طعن رقم ١٥٦٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

القرار الصادر بشأن مسألة من مسائل القانون الخاص أو يتعلق بإدارة شخص معنوى خاص ليس قرارا اداريا .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو افصاح الادارة في الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى متى يكون جائزا وممكننا قانونا ابتغاء تحقيق مصلحة عامة ، وغنى عن البيان أن مجرد صدور القرار من جهة ادارية لا يخلع عليه في كل الاحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الادارى بالمعنى المشار اليه ، وانما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فاذا دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة

شخص معنى خاص خرج بذلك من عداد القرارات الادارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الادارى .

(طعن رقم ٧٤٥ ، ٦٩٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)

الفرع الثانى

التفرقة بين القرار الادارى والعمل المادى

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

عمل مادى — تعريف القرار الادارى — التفرقة بينه وبين العمل المادى .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى يتوافر مقوماته وخصائصه اذا ما اتجهت الادارة أثناء قيامها بوظائفها الى الافصاح عن ارادتها الذاتية الملزمة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح فى الشكل الذى يتطلبه القانون يقصد احداث أثر قانونى معين متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة ، ويفترق القرار الادارى بذلك عن العمل المادى الذى لا تتجه فيه الادارة بارادتها الذاتية الى احداث آثار قانونية وان رتب القانون عليها آثارا معينة لأن مثل هذه الآثار تعتبر وليدة الارادة المباشرة للمشرع وليست وليدة ارادة الادارة الذاتية .

(طعن رقم ٩٣٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

القرار الإداري — التفرقة بينه وبين العمل المادي — مثال •

ملخص الحكم

ان محل العمل المادي الذي لا يختص به القضاء الإداري يكون دائما واقعة مادية أو اجراء مثبتا لها دون أن يقصد به تحقيق آثار قانونية معينة الا ما كان منها وليد ارادة المشرع مباشرة لا ارادة جهة الادارة • أما امتناع مأمورية الشهر العقاري عن التأشير على محرر المدعية بقبوله للشهر قبل محرر المدعى عليه الثاني صاحب الأسبقية اللاحقة على أسبقية محرر المدعية فانه يحدث أثرا قانونيا مخالفا لاحكام قانون الشهر العقاري بما تضار به المدعية اذ امتنع عليها شهر البيع وانتقال ملكية العقار المبيع اليها الى آخر ما يترتب على هذا الامتناع من اضرار قد تلحق بها بسبب ذلك •

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١١

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

القرار الإداري — ليس منه الاعمال المادية التي لا يقصد بها تحقيق آثار قانونية وان رتب القانون عليها آثار معينة — مثل هذه الآثار مدمرها ارادة المشرع لا ارادة الادارة •

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري هو افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة بما ليا من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانوني

معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا . وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة ومن ثم لا يكون من القرارات الادارية النهائية التي يختص مجلس الدولة بنظرها الأعمال المادية التي لا يقصد بها تحقيق آثار قانونية وان رتب عليها القانون آثارا معينة لأن هذه الآثار يكون مصدرها إرادة المشرع مباشرة لا إرادة الإدارة .

(طعن رقم ١٠٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٢)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

الاستيلاء على مصنع وان كان في حد ذاته فعلا ماديا ألا انه لا يتم الا تنفيذاً لقرار اداري تفصح به جهة الادارة ، المنوط بها تنفيذ قانون التأميم ، عن ان المصنع هو من بين المنشآت التي ينطبق عليها هذا القانون — لا يسوغ النظر الى واقعة الاستيلاء مستقلة عن القرار الذي وقعت تنفيذا له — أساس ذلك — أثره : اختصاص القضاء الاداري بنظر الدعوى — القول بان بحث ملكية المصنع يدخل في اختصاص القضاء المدني بقصد التوصل الى عدم اختصاص القضاء الاداري بنظر المنازعة في الاستيلاء — مردود بان النزاع ينصب حول مشروعية القرار بعد اثر قانون التأميم الى المصنع المستولى عليه — القول بأن قرارات لجنة التقييم غير قابلة للطعن مردود بانه لا يجوز لها أن تقوم بما لم يقصد المشرع الى تأميمه أو تستبعد بعض العناصر التي ادخلها المشرع في نطاق التأميم — الجزاء على مخالفة ذلك — لا يكون لقرار لجنة التقييم من اثر ويكون كالعدم سواء ولا يكتسب أية حصة .

ملخص الحكم :

انه وان كان من الأمور المسلمة أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري مقصور على النظر في طلبات الالغاء التي توجه الى القرارات الادارية النهائية ، اذا شابها عيب من العيوب التي نص عليها القانون، دون الأفعال المادية ، غير انه استبان لهذه المحكمة من الاطلاع على

أوراق الطعن أن الطاعنين يستهدفان بطعنهما القرار الذي صدر من المؤسسة المصرية العلة للتعاون الانتاجي بمد أثر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والذي قضى بتأميم شركة المداين المتحدة بالمكس الى مصنع الغراء المؤجر من الملاك الى الشركة التي يمثلها الطاعنان ، واذا كانت عملية الاستيلاء على المصنع هي في حد ذاتها عملا ماديا ، غير أن هذا العمل لم يتم الا تنفيذيا لقرار ادارى أفصحت به المؤسسة المختصة ، باعتبارها الجهة الادارية التي ناط بها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنفيذ أحكامه ، كما ان المصنع الذي يحوزه الطاعنان هو من ضمن المنشآت التي ينطبق عليها حكم ذلك القانون ، فلا يسوغ النظر الى واقعه الاستيلاء مستقلة عن القرار الذي وقعت تنفيذا له ، اذ هي ذات ارتباط وثيق به لأن كيانها القانوني مستمد منه ، وعلى هذا الوجه تكون الدعوى موجهة الى قرار ادارى نهائى استكمل كافة مقوماته ويدخل النظر في طلب الغائه في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . ولا اعتداد في هذا الشأن بما يستشف من الحكم المطعون فيه من أن النزاع انحصر في بحث ملكية مصنع الغراء موضوع الدعوى وهو أمر يدخل في اختصاص القضاء المدني — لا اعتداد بذلك — لان النزاع المطروح لم ينصب على تعيين المالك الحقيقي لمصنع الغراء المستولى عليه ، وانما ينصب حول مشروعية القرار الذي صدر من الجهة الادارية المختصة بمد أثر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الى مصنع الغراء الذي تحوزه الشركة التي يمثلها الطاعنان ، وهو لا شك قرار ادارى نهائى مما يجوز طلب الغائه . أما بالنسبة الى ما أثارته الجهة الادارية في دفاعها من أن قرارات لجان التقييم هي قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن ، وما تقصده الجهة الادارية من وراء ذلك من أن القضاء الادارى لا يختص بنظر المنازعة الحالية على أساس أن القاعدة المشار اليها من القواعد المعدلة للاختصاص فانه أيضا دفاع على غير أساس ، ذلك لأن اختصاص لجان التقييم مقصور على تحديد سعر أسهم شركات المساهمة المؤممة التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة ، أو مضى على آخر تعامل فيها أكثر من ستة شهور ، أو المنشآت غير المتخذة شكل شركات المساهمة ، وتتمتع اللجان المشار اليها في هذا الشأن بسلطة تقديرية واسعة لا تخضع فيها

لأى رقابة ادارية أو قضائية ، غير أنه من ناحية أخرى فإن التأميم في ذاته عمل من أعمال السيادة وتختص بإجرائه السلطة التشريعية وحدها ، فهي التي تتولى ، في القانون الصادر بالتأميم ، تحديد نطاقه وأحكامه وتعيين الشركات والمشروعات والمنشآت ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لها أن تقوم ما لم يقصد المشرع الى تأميمه أو تستبعد بعض العناصر التي أدخلها المشرع في نطاق التأميم ، فإن فعلت شيئاً من ذلك فلا يكون لقرارها من أثر ويكون كالمعدم سواء ، ولا يكتسب قرارها أية حصانة ، ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ويحق للجهة الادارية التي تتولى تنفيذ أحكام قانون التأميم ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أصحاب الشأن تصحيح وانقاذ أحكام القانون بصورة صحيحة .

ويترتب على ذلك كله أن المرجع في تحديد المنشآت المؤممة الى قانون التأميم ذاته والى القرار الذي تصدره الجهة الادارية المختصة تنفيذا لأحكامه وغنى عن البيان أن هذا القرار الأخير باعتباره قراراً ادارياً نهائياً هو الذي يجوز أن يكون محلاً للطعن ، وفي هذه الحالة يباشر مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري اختصاصه في بحث مشروعته وعلى هدى من الاحكام التي تضمنها قانون التأميم ، لمعرفة هل صدر القرار ملتزماً بأحكام القانون في شأن تحديد ما قصد المشرع الى تأميمه فجاء مطابقاً للقانون أم أنه جاوز ذلك فوقع باطلاً .

(طعن رقم ١٢٩ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

لجان تقدير القيمة الايجارية للعقارات المبنية — قراراتها قرارات ادارية ويتمين اختصاصها في المواعيد — خطأ اللجنة في تقدير القيمة الايجارية وشمولها مقابل ايجار ما ببعض الوحدات من اثاث ومفروشات بالاضافة الى الرسم الايجارى على الشاغلين — هذا الخطأ لا يهبط بقرارها الى مرتبة العمل المادى أو ينحدر به الى درجة الانعدام — اثر ذلك .

ملخص الحكم .

ان المشرع منح لجان تقدير القيمة الايجارية في سبيل تقدير القيمة الايجارية السنوية للعقارات السكنية التي يحدد على أساسها ودعاء الضريبة على العقارات المبنية ، حرية مراعاة جميع العوامل التي تؤدي الى تحديد هذه القيمة الايجارية وعلى وجه الخصوص الأجرة المتفق عليها اذا كان العقد خاليا من شبهة الصورية أو المجاملة ، ولم يقيد القانون اللجنة في أداء مهمتها بقيود محددة أو أسس ثابتة ، ومن ثم يكون القانون قد خولها سلطة تقديرية في تقدير القيمة الايجارية ويكون قرارها والحالة هذه قرارا اداريا منشئا لمركز قانوني يتعين اختصامه في المواعيد المقررة قانونا . واذا كان القانون يهدف الى تقدير القيمة الايجارية للعقار المبنى في ذاته . على ما يبين من سياق نصوصه ، وكانت لجنة تقدير القيمة الايجارية قد اخطأت في اعتماد القيمة الايجارية لوحدة عقار النزاع المثبتة في دفاتر حساب الحراسة العامة واتخاذها أساسا لها في تقدير القيمة الايجارية دون أن تتنبه الى أنها تشمل بالنسبة لبعض الوحدات مقابل ايجار ما بها من أثاث ومفروشات بالإضافة الى الرسم الايجارى على الشاغلين . وهو ما كان يتعين عليها خصمه وينتج عن هذا الخطأ في التقدير زيادة وعاء الضريبة على العقار ، فان هذا الخطأ وان كان يعد مخالفة قانونية تبرر طلب بطلان قرار فرض الضريبة ، الا أنه لا يهبط بالقرار الى مرتبة العمل المادى أو ينحدر به الى درجة الانعدام ومن ثم يصبح القرار حصينا اذا لم يختصم قضائيا خلال المواعيد المقررة قانونا ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من عدم قبول طلب الغاء القرار المطعون فيه لرفعه بعد الميعاد بما لا وجه للنمى عليه .

الفرع الثالث

انفارقة بين القرار الادارى وقرار انقضائى

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ .

نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ على انه لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ ان يحيل الى القضاء العسكرى أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر — مفاد ذلك ان المشرع عندما خول رئيس الجمهورية اذا ما أعلنت حالة الطوارئ احالة الجرائم المشار اليها فى الفقرة المذكورة الى القضاء العسكرى انما هدف من تخويله هذه السلطة وزن الاعتبارات وتقدير المناسبات التى يقدرها وتقتضى تلك الاحالة فى مثل هذه الظروف التى تستدعى من الاجراءات والقرارات الامنية ما يحقق المصلحة العامة — قرار رئيس الجمهورية الذى يصدر بتلك الاخالة قرار ادارى بماهيته ومقوماته المستقره لدى القضاء الادارى لانه يصدر عن السلطة التنفيذية بهدف انشاء مركز قانونى معين للطاعن يتمثل فى محاكمته امام القضاء العسكرى بدلا من القضاء الادارى — لا يسوغ وصف القرار بأنه عمل أو قرار قضائى تفتتح به اجراءات المحاكمة التى تبدأ بالتحقيق وتنتهى بالتصديق على الحكم مما يمتنع على القضاء الادارى التصدى له — لا حاجة للقول بأن القضاء العسكرى هو الجهة التى تقرر اختصاصه فيما يعرض عليه من اقضيه لان مثل هذا الاختصاص لا يحجب باية حال من الاحوال اختصاص القضاء الادارى الاصيل بالنظر فى مشروعية القرار والذى يتولى تكييفه — أساس ذلك — تطبيق .

ملخص الحكم .

من حيث أنه فيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى

بنظر الدعوى فان القرار المطعون فيه وهو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٧ ينص في مادته الأولى على أن « تحال الى القضاء العسكرى القضية رقم ٢٠٥ حصر أمن دولة عليا لعام ١٩٧٧ الخاصة بخطف وقتل الدكتور ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ وما ارتبط بها من جرائم أخرى وكذلك الجرائم المتصلة بتنظيم جماعة التكفير والهجرة ، وما ارتكبه أفرادها من جرائم لم يتم التصرف فيها » وقد صدر هذا القرار استنادا الى نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ وتنص تلك الفقرة على أنه « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ ان يحيل الى القضاء العسكرى أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر » ومفاد ذلك أن المشرع عندما خول رئيس الجمهورية اذا ما أعلنت حالة الطوارئ — احالة الجرائم المشار اليها فى الفقرة المذكورة الى القضاء العسكرى انما هدف من تحميله هذه السلطة وزن الاعتبار وتقدير المناسبات التى يقدرها وتتقضى تلك الاحالة فى مثل هذه الظروف الطارئة التى تستدعى من الاجراءات الأمنية ما يحقق المصلحة العامة .. وليس من ريب فى أن قرار رئيس الجمهورية الذى يصدر بتلك الاحالة هو قرار ادارى بماهيته ومقوماته المستقرة لدى القضاء الادارى لأنه يصدر عن رئيس السلطة التنفيذية بهدف انشاء مركز قانونى معين للطاعن يتمثل فى محاكمته أمام القضاء العسكرى بدلا من القضاء الادارى، وعلى ذلك فلا يسوغ وصف القرار بأنه عمل أو قرار قضائى تفتتح به اجراءات المحاكمة التى تبدأ بالتحقيق وتنتهى بالتصديق على الحكم مما يتمتع على القضاء الادارى التصدى له ذلك لان أثر هذا القرار يكمن فى تبيان أو تحديد الجهة القضائية التى تتولى محاكمة الطاعن جنائيا لتبدأ سلطة التحقيق عملها فى تحقيق ما نسب الى الطاعن لتقييم دعوائها الجنائية متى ثبت لديها أن فيما سلكه يوجب العقاب ومن ناحية أخرى فلا محاجة للقول بان القضاء العسكرى هو الجهة التى تقرر اختصاصه فيما يعرض عليه من أقضية ذلك لأن مثل هذا الاختصاص لا يجب بأية حال من الاحوال اختصاص القضاء الادارى الأصيل بالنظر فى مشروعية القرار — والذى يتولى هو تكييفه — ما دام يصدق فى حقه أنه قرار

ادارى ، وبذا يكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على سند القانونى
خليق بالرفض .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

قرار الاحالة الى القضاء العسكرى — قرار ادارى .

ملخص الحكم .

نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ على أنه لرئيس
الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل الى القضاء العسكرى
أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر
ومفاد ذلك أن المشرع عندما ما خول رئيس الجمهورية اذا ما أعلنت
حالة الطوارئ احالة الجرائم المشار اليها فى الفقرة المذكورة الى القضاء
العسكرى وقد هدف من تخويله هذه السلطة وزن الاعتبار وتقدير
المناسبات التى يقدرها وتقتضى تلك الاحالة فى مثل هذه الظروف التى
تستدعى من الاجراءات والقرارات الأمنية ما يحقق المصلحة العامة ويعتبر
قرار رئيس الجمهورية الذى يصدر بتلك الاحالة قرارا اداريا بماهيته
ومقوماته المستقرة لدى القضاء الادارى لأنه يصدر عن السلطة التنفيذية
بههدف انشاء مركز قانونى معين للطاعن يتمثل فى محاكمته أمام القضاء
العسكرى بدلا من القضاء الادارى — لا يسوغ وصف القرار بانه عمل
أو قرار قضائى تفتح به اجراءات المحاكمة التى تبدأ بالتحقيق وتنتهى
بالتصديق على الحكم مما يمتنع على القضاء الادارى التصدى له —
لا حاجة للقول بأن القضاء العسكرى هو الجهة التى تقرر
اختصاص القضاء الادارى الاصيل بالنظر فى مشروعية القرار والذى
يتولى تكيينه .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

قرارات مجلس القاديب بالجامعة قرارات ادارية .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس تأديب الطلاب بالجامعة هو قرار تأديبي صادر من جهة ادارية ذات اختصاص قضائي ومن ثم فهو قرار اداري وليس قرارا قضائيا والاثر المترتب على ذلك هو خروج الطعن فيه عن اختصاص كل من المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية المحدد على سبيل الحصر واختصاص محكمة القضاء الاداري باعتبارها المحكمة ذات الاختصاص العام بالمنازعات الادارية .

اطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢٩

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

التصرفات التي تباشرها النيابة العامة بوصفها سلطة ادارية خارج نطاق الاعمال القضائية — تعتبر قرارات ادارية تخضع لرقابة القضاء الاداري — مثال — قرارات النيابة العامة في منازعات الحيازة المدنية حيث لايرقى الامر الى حد الجريمة الجنائية — تطبيق .

ملخص الحكم :

أن التصرفات التي تباشرها النيابة العامة خارج نطاق الاعمال القضائية تصدر عنها بوصفها سلطة ادارية ، وتخضع بذلك لرقابة القضاء الاداري على مشروعية القرارات الادارية ، وأن القرارات التي تصدرها النيابة العامة بالتمكن في منازعات الحيازة المدنية — حيث لايرقى الامر الى حد الجريمة الجنائية — تعتبر قرارات ادارية بمفهومها القانوني ،

لصدورها من النيابة العامة بوصفها سلطة إدارية بقصد تحقيق أثر قانوني ملزم يتعلق بمراكز ذوى الشأن بالنسبة الى العين محل النزاع ، وهذه القرارات اذ تستهدف منع وقوع الجرائم وتحقيق استقرار الأمن والنظام العام ، انما تنصب على الحالة الظاهرة الى أن يفصل القضاء المختص في أصل الحق المتنازع عليه ، وفي هذا النطاق تخضع تلك القرارات لرقابة القضاء الإداري لاستظهار مدى مطابقتها لأحكام القانون .

(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/١٧)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

قرار النيابة العامة في منازعات الحيابة — وجوب اختصاص وزير العدل — اختصاص رئيس النيابة الكلية — اتصال ادارة قضايا الحكومة بالمتازعة وتقديمها بدفائها فيها لايجعل ثمة من جدوى للطعن في توافر الصفة لانعقاد الخصومة .

ملخص الحكم :

جرى قضاء محكمة القضاء الإداري على اختصاص وزير العدل في الطعن في قرارات النيابة العامة في شأن الحيابة باعتباره رئيسا لهذه الجهة الادارية ويمثلها قانونا . بيد أن اختصاص رئيس النيابة ، واتصال ادارة قضايا الحكومة بعد ان اعلنت بالخصومة وقدمت دافعها فيها وهذه الادارة هي التي تنوب قانونا عن الوزراء لدى القضاء ولم تدفع بما يقتضى تصحيح شكل الدعوى لتوجه الى وزير العدل بدلا من رئيس النيابة الكلية فلا تكون من جدوى للطعن في توافر الصفة لانعقاد الخصومه .

(طعن رقم ٩٨١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/١٩)

الفرع الرابع

التفرقة بين القرار الإداري والمنشورات والتعليمات الداخلية

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

الملاحظات التي يوجهها الرؤساء من الموظفين الى مرؤوسيم فيما يتعلق بأعمالهم والتي تودع ملفات خدمتهم — لا تعتبر من قبيل القرارات بتوقيع الجزاءات أو بتقدير كفاية الموظفين — انتفاء أركان القرار الإداري فيها إذ لا تعدو مجرد تحذير للموظف وتوجيهه في عمله .

ملخص الحكم :

الملاحظات التي يوجهها الرؤساء من الموظفين الى مرؤوسيم فيما يتعلق بأعمالهم والتي تودع ملف خدمتهم وفقا لحكم المادتين ٢٩ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون هذه الملاحظات لا تعدو وأن تكون من قبيل إجراءات التنظيم الداخلي للمرافق العامة لكفالة سيرها بانتظام واطراد وعلى وجه سليم عن طريق توجيه الرؤساء لمرؤوسيم في أعمالهم وتبصيرهم بالمزالي التي قد يقعون فيها أثناء تأديتها دون أن يكون الغرض منها توقيع جزاء عليهم أو تقدير كفايتهم إذ أن توقيع الجزاء إنما يتم بعد تحقيق توجه فيه التهمة الى الموظف على وجه يستتسر معه أن الإدارة بسبيل مؤاخذته إذ ما ترجحت لديها ادانته وبعد تحقيق دفاعه في شأنه ، كذلك فإن تقدير الكفاية منوط بالتقارير السرية السنوية التي رسم لها القانون إجراءات معينة تكفل ضبط درجة الكفاية وضمان عدم الشطط فيها ، وليس الأمر كذلك بالنسبة الى هذه الملاحظات التي لا تعدو في حقيقتها أن تكون مجرد رأي ينطوي على نذير مصلحي لتحذير الموظف وتوجيهه في عمله دون أن يكون القصد منه تقدير كفايته أو صلاحيته ولا يقبل من ثم الطعن فيها لانتفاء أركان القرار الإداري فيما تضمنته .

الفصل الثاني

نهائية القرار الإداري

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

لا يكفي لتوفر صفة النهائية للقرار الإداري أن يكون صادرا ممن يملك إصداره — يلزم بالإضافة الى ذلك أن يقصد مصدره تحقيق أثره القانوني فورا ومباشرة دون وجود سلطة إدارية للتعقيب عليه .

ملخص الحكم :

ليس يكفي لتوفر صفة النهائية للقرار الإداري أن يكون صادرا من صاحب اختصاص بإصداره بل ينبغي أن يقصد مصدره الذي يملك إصداره تحقيق أثره القانوني فورا ومباشرة بمجرد صدوره والا تكون ثمة سلطة إدارية للتعقيب عليه ، والا كان بمثابة اقتراح أو ابداء رأى لا يترتب عليه الأثر القانوني للقرار الإداري النهائي .

(طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

قرارات لجان تقييم رموس اموال المنشآت المشار اليها في المادة الاولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت — بعد صدور قرار وزير الاقتصاد باعتماد قرار إحدى هذه اللجان يصبح هذا القرار نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أو التعقيب عليه — لا ينال من نهائية قرار اللجنة أن يكون ما ورد في بعض اسبابه غير مطابق لوقائع الحال من ناحية التقدير .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت يقضى فى المادة (١) منه بأن « تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وتؤول ملكيتها الى الدولة ، وتكون المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الادارية المختصة بالاشراف على تلك المنشآت » كما تنص المادة (٢) من هذا القانون على أن « تتولى تقييم رؤوس أموال المنشآت المشار اليها فى المادة السابقة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن بأى وجه من أوجه الطعن » .

وبموجب هذا القانون قضى المشرع بانتقال ملكية محالج ومنشآت تصدير القطن الى الدولة على أن تتولى مؤسسة القطن الاشراف عليها، ولقد تقرر انشاء لجان لتقييم رؤوس أموال هذه المنشآت ، وتختص هذه اللجان بتقدير أصولها وخصومها ليتسنى تحديد مقدار التعويض الذى يستحق لأصحابها ، وفى سبيل ممارسة هذه اللجان مهمتها قد تلجأ الى وضع تقديرات جزائية للأصول وتخمين احتياطات لمواجهة الخصوم من واقع ما يقدم لها من عناصر وأوراق وبيانات — اذا ام يتيسر لها التوصل الى قيمتها الحقيقية ، ونص المشرع بأن تكون قرارات لجان التقييم نهائية لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن ؛ ومن المقرر أن هذه النهائية تثبت لقرار اللجنة بتحديد التعويض الذى تلتزم به الدولة قبل أصحاب المشروع المؤمم ولا تتجاوز ذلك الى حقوق الغير بالنظر الى أن لجنة التقييم لا تملك أن تثبت حقاً لغير مستحق كما لا يسوغ لها أن تحرم صاحب حق من استثناء حقه .

وحيث أن الثابت فى خصوص الموضوع المعروض أن لجنة تقييم محالج ورثة المرحوم قررت تحديد رأس مال هذا المحالج بمبلغ ٣٢٤٠ جنيها ثم صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٦٠ لسنة

١٩٦٤ باعتماد قرار اللجنة المشار اليه فمن ثم يعتبر هذا القرار نهائياً ولا يجوز الطعن فيه أو التعقيب عليه ، ولا يقدح في نهائية هذا القرار عدم استطاعة اللجنة خلال الفترة الوجيزة التي حددها المشرع لاداء مهمتها — الوصول الى التقدير الحقيقي لبعض أصول أو خصوم هذا المصلح فلجأت في ذلك الى تقديرها بتقديرها جزافياً ، وذلك لان ما ورد بتقديرات اللجنة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون من قبيل الأسباب لقرارها في خصوص تقدير التمويض المستحق لأصحاب الشأن . ومن ثم فانها بهذه المثابة لا تتال من قرار اللجنة ، الذي يتمتع المساس به أو سحبه اداريا ولو جاء في بعض أسبابه غير مطابق تماما لواقع الحال من ناحية التقدير وذلك نزولا على النهائية التي أضفاها الشارع على قرار التقييم الذي تصدره اللجنة وتحقيقا للحكمة التي قامت عليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار لجنة تقييم مصلح ورثة المرحوم هو قرار نهائي لا يقبل الطعن بأى وجه من أوجه الطعن .

(ملف ٢٢/٢/١٨ — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

المرکز القانونى للاعضاء المنتخبين ينشؤه قرار وزارة الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب دون اعلان رئيس لجنة الانتخابات عن اسماء الذين فازوا — نتيجة ذلك قرار وزير الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب هو القرار النهائى الذى يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى — وزارة الداخلية لدى اعتماد انتخاب اعضاء المجلس التى تسلط رقابتها على جميع اجراءات العمالية الانتخابية من بدايتها الى نهايتها — للوزارة أن تتحقق من استيفاء من أعلن فوزه من الاعضاء لشروط الصلاحية ومنها شرط عدم صدور حكم يمس بحسن السمعة — صدور حكمين بالحبس ضد العضو في جنحتي اصدار شيك بدون رصيد — مساس ذلك بحسن سمعته .

ملخص الحكم :

أن اللائحة النظامية لطائفة الارمن الارثوذكس تضمنت الاحكام الخاصة بانتخاب المجلس الملى للطائفة ، فنصت في البند (١٠) على أن لكل عضو من أعضاء الطائفة أن يكون ناخبا اذا توافرت فيه الشروط المحددة في هذا البند ، ومن بينها أن يكون متمتعا بالحقوق المدنية والا يكون قد صدر عليه حكم يمس بحسن السمعة ، كما نصت في البند (١١) على أنه يشترط فيمن ينتخب عضوا في المجلس الملى أن يكون حائزا لجميع الشروط اللازم توافرها في الناخب . وتناولت اللائحة — في البنود من ١٢ الى ٢١ — بيان الاجراءات المتعاقبة التى تمر بها عملية انتخاب أعضاء المجلس الملى للطائفة ، وتبدأ بقيد أسماء من تتوافر فيهم شروط الانتخاب في دفتر يحضره وكيل المطرانية ويعلن عن هذه الاسماء باللصق على دار المطرانية والنشر في احدى الصحف السيارة بالمدينة الواقع فيها الانتخاب وذلك قبل الانتخاب بشهرين (البند ١٢) ويجوز لكل ناخب لم يدرج اسمه أن يطلب ادراجه كما يجوز ان ادرج اسمه أن يطلب شطب من ادرج اسمه بغير وجه حق (البند ١٣) ويعتبر هذا الطلب طعنا في دفتر القيد ويقدم الى وكيل المطرانية خلال السبعة أيام التالية لتاريخ اللصق والنشر (البند ١٤) وتفصل فيه بحكم (قرار) نهائى خلال السبعة أيام التالية لتقديمة للجنة مؤلفة من وكيل المطران رئيسا وعضوين علمانيين ينتدبهما المجلس الملى من اعضاءه (البند ١٥) وتأتى بعد ذلك اجراءات الانتخاب ، وتتأط مهمة القيام بهذه الاجراءات باللجنة السابقة مضافا اليها عضوان ينتخبهما جمهور الناخبين الحاضرين بأغلبية الاصوات (البند ١٦) وتشمل هذه الاجراءات الكيفية التى يتم بها الانتخاب (البنود ١٧ ، ١٨) ثم اعلان رئيس لجنة الانتخابات أسماء الاعضاء الذين فازوا في الانتخاب وتحرير محضر بذلك (البند ١٩) ثم الطعن ضد المنتخبين أمام المجلس الملى في ظرف الثلاثة أيام التالية لاعلان نتيجة الانتخاب والفصل فيما يقدم من طعون خلال أسبوع من تاريخ تقديمها (البند ٢١) وأخيرا — وكما ينص البند ٢٤ من اللائحة — ترسل المطرانية لوزارة الداخلية صورة من محضر الانتخاب وأوراق الطعون والقرارات الصادرة فيها لاعتماد الاعضاء المنتخبين .

ومن حيث أنه يبين من تقصى اجراءات العملية الانتخابية السابق ايضاحها ، وبخاصة ماقتضى به البند (٢٤) من اللائحة المشار اليها ، أن قرار وزارة الداخلية باعتماد نتيجة انتخاب أعضاء المجلس الملى هو القرار الادارى الذى ينشئ المركز القانونى للأعضاء المنتخبين أما إعلان رئيس لجنة الانتخابات عن أسماء الذين فازوا فى الانتخاب فانه لايرتب بذاته أثر قانونيا معيناً ولا ينشئ المركز القانونى لهؤلاء الاعضاء ، اذ تظل نتيجة الانتخابات المعلنة غير نافذة وغير منتجة لاي أثر قانونى الى أن يتم اعتمادها بقرار من وزارة الداخلية . وعلى ذلك فان قرار وزارة الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب يكون هو القرار النهائى الذى يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى ، ولما كان المطعون ضده (المدعى) اقام دعواه أمام هذه المحكمة طاعنا فى قرار وزارة الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب النصفى لأعضاء المجلس الملى ، فانه يكون قد وجه طعنه الوجهة الصحيحة وسلك به المسلك السليم .

ومن حيث أن الواضح مما يقتضى به البند (٢٤) من اللائحة النظامية لطائفة الارمن الارثوذكس من الزام المطرانية أن ترسل الى وزارة الداخلية صورة محضر الانتخاب وأوراق الطعون والقرارات الصادرة فيها لاعتماد الاعضاء المنتخبين ، أن سلطة وزارة الداخلية فى اعتماد نتيجة انتخاب أعضاء المجلس الملى للطائفة لاتقف عند حد التصديق على النتيجة كما أعلنها رئيس لجنة الانتخاب دون أى تدخل ايجابى من جانبها — على النحو الذى يذهب اليه الطاعن — وانما يتعين على وزارة الداخلية أعمالا لسلطتها فى الاعتماد أن تسلط رقابتها على جميع اجراءات العملية الانتخابية من بدايتها الى نهايتها ، بما فى ذلك التحقق من استيفاء الاعضاء الذين أعلن فوزهم فى الانتخاب لجميع شروط الصلاحية المنصوص عليها فى البندين (١٠ ، ١١) من اللائحة المشار اليها ، ومنها شرط عدم سابقة صدور حكم يمس بحسن السمعة ، خاصة أن هذا الشرط يعتبر شرط صلاحية للاستمرار فى عضوية المجلس الملى .

ومن حيث أن المستفاد من الاوراق أن الطاعن ، سبق أن صدر ضده حكما بالحبس فى جنحتى اصدار شيك بدون رصيد ، كما طعن

بالتزوير على شيك صادر منه مدعيا أن التوقيع ليس له ، وقرر قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى أن التوقيع سليم . وقضت المحكمة برفض ادعائه وبتفريمه ٢٥ جنيها ، والظاهر من ذلك أن الطاعن المذكور تقرر الحكم عليه في واقعات تتعلق بإصدار شيكات بدون رصيد ، وبصرف النظر عن مناقشة الظروف التي أحاطت بكل واقعة منها ، وما إذا كان من شأنها أن تجعلها جريمة مخلة بالشرف أو لا تصل بها الى هذه الدلالة ، ومدى الاثر المترتب على وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها فيها ، فإنه مما لا شك فيه أن الاحكام الصادرة ضده هي أحكام تمس بحسن سمعته بما تلقيه حوله من ظلال الريب والشبهات التي يجب أن ينأى عنها من يطمح أن يكون عضوا في مجلس ملى لطائفة دينية ، وإذا كانت سمعة الشخص يمكن أن تتأثر بمسلك شخصي أو خلقي أو باتهام جدى وإن لم تقم به الدعوى العمومية أو التأديبية ، فإنها من باب أولى تتأثر بما يصدر ضده من أحكام جنائية خاصة إذا كانت من قبيل الاحكام الصادرة ضد الطاعن المذكور .

(طعن رقم ٣٥٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

قضاء محكمة القضاء الإدارى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعدم اليمادئم الطعن على هذا الحكم وسيرورة القرار المطعون عليه نهائيا أثناء نظر الطعن — يترتب على ذلك أنه كان يتعين على محكمة القضاء الإدارى أن تحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان — صيرورة القرار المشار اليه نهائيا والطعن مطروح على هذه المحكمة يحول دون الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان — متى كان موضوع للدعوى غير مهيا للفصل فيه يتعين إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى لنظرها والفصل في موضوعها .

ملخص الحكم :

أن مفاد ما تقدم أنه يبين من جميع ملايسات الموضوع والاوراق المتعلقة به ابتداء من الطلب الذي قدمه الطاعن الى الجمارك بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٦ السالف الذكر الى أن صدر قرار مراقب عام التعريفه في ذات التاريخ ، ان قرار الجمارك بضم نسبة ٢٠ ٪ زيادة في الاسعار الى قيمة الفاتورة الاصلية المقدمة من المستورد وتحصيل الرسوم الجمركية على هذه الزيادة ، هو قرار غير نهائي لان مصلحة الجمارك ذاتها — المراقبة العامة للتعريفه مصدرة القرار — علقت نهائية التقدير على ورود قائمة أسعار المصنع والتي تكشف الاوراق عن أن هذه المراقبة قد وعدت بالتحرير الى المصنع المنتج لموافاتها بقائمة الاسعار . آية ذلك أن القرار الصادر من مراقب عام التعريفه نص على تحصيل الرسوم بصفة أمانة لحين ورود قائمة أسعار المصنع ، وأن قيمة الرسوم الزائدة (ومقدارها ١٤٥٥٣٫٣٠٠ جنيه) قدم عنها خطاب ضمان مصرفي تحت رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٨ ، مما يفيد أن هذا القدر من الرسوم لم يسدد بصفة قطعية ، انما قدم عنه تأمين لحين البت النهائي في موضوع تقدير اسعار السيارات المستوردة .

ومتى استبان ذلك ، فانه غير صحيح ما ذهبت اليه جهة الادارة — وسائرها في ذلك الحكم المطعون فيه — من أن ميعاد رفع الدعوى بالفاء ذلك القرار يسرى اعتبارا من تاريخ علم المستورد به في ١٩٧٨/١١/٢٦ وطالما قد ثبت أنه في هذا التاريخ لم يكن القرار الصادر بتقدير الضريبة نهائيا ، وانما كان معلقا على ورود قائمة أسعار المصنع التي ستطلبها مصلحة الجمارك من المنتج ، وان سداد الزائد من الرسوم الجمركية انما تم بصفة أمانة الى حين ورود هذه القائمة .

ويقطع بصحة هذا النظر أن الشهادة المقدمة من الطاعن — في حافظة مستنداته المقدمة بجلسة ١٩٨٣/٦/١١ — والصادرة من بنك النيل بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٨٣ تقرر ما يفيد أن خطاب الضمان رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٨ الذي اصدره البنك بناء على طلب عميله — الطاعن —

في ٢٨/١١/١٩٧٨ ضمانا لسداد فرق الرسوم الجمركية التي قد تستحق على معمول شهادة الاجراءات رقم ٩٠٤١ م ٤ — والذي مد سريانه حتى ٢٦ ابريل سنة ١٩٨١ — قد طلبت مصلحة الجمارك الصادرة لخطابها المؤرخ ١١ ابريل سنة ١٩٨١ وقام البنك بإصدار الشيك المصرفي رقم ١٠٠٥٢ بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٨١ لصالح الجمارك بنفس قيمة خطاب الضمان .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أن قرار الجمارك بتقدير الضريبة الجمركية على السيارات المذكورة على أساس اضافة نسبة ٢٠ ٪ زيادة على الاسعار الواردة بالفاتورة المقدمة من الطاعن، ولم يصبح نهائيا يتحصن به المركز القانوني للطاعن ويثبت به موافقة على وجه نهائى الا اعتبارا من تاريخ مطالبة مصلحة الجمارك للبنك مصدر خطاب الضمان بالوفاء بقيمته . ومن هذا التاريخ يتحقق علم الطاعن بالقرار النهائى بتحصيل الضريبة الجمركية على الأساس الذى قدرته مصلحة الجمارك . ومن ثم بطلان سريان ميعاد رفع دعوى الالغاء اعتبارا من هذا التاريخ . طالما أن الاوراق تظل مما يثبت على الطاعن بهذا القرار النهائى قبل ذلك .

ومن حيث أنه اذا ما كان الطاعن قد بكر باقامة دعواه أمام المحكمة الابتدائية بالاسكندرية بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٩ ولما يصبح القرار المطعون فيه نهائيا بعد ، ثم أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٥/١/١٩٨١ ولا يزال القرار غير نهائى . فقد كان المتعين أن يحكم فى الدعوى بعدم قبولها لرفعها قبل الاوان .

واذ قضى الحكم المطعون فيه — بمكس ذلك — بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، يكون قد جانبه الصواب ، وأخطأ فى تطبيق صحيح أحكام القانون ، ما يتعين معه القضاء بالغاءه .

ومن حيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة مستقرا على قبول الدعوى اذا اكتسب القرار المطعون فيه صفة النهائية أثناء سير الدعوى . واذا كان الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يعيد طرح النزاع برمته عليها ، فتعتبر الدعوى لا تزال قائمة ومطروحة على القضاء ، لذا فان صيرورة

القرار المشار اليه نهائيا والظمن مطروح على هذه المحكمة . يحول دون الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان ومن ثم تستحيل الى دعوى مقبولة ، ومتى كان ذلك وكان موضوع الدعوى غير مهيا للفصل فيه ، كى تتصدى هذه المحكمة للموضوع ، فمن ثم يتعين اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية لنظرها والفصل فى موضوعها . مع ابقاء البت فى المصاريف .

(ظعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٣)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

قرارات مجلس جامعة الأزهر بآته ونهائية بمجرى صورها . ولرئيس الجامعة سلطة اصدار القرار التنفيذى فى هذا الشأن دون فضيلة الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر .

ملخص الفتوى :

ان مجلس جامعة الأزهر هو صاحب الاختصاص الأصل فىما يتصل بإدارة شئون الأزهر ، أما فضيلة الامام الأكبر شيخ الأزهر فولايته فى هذه الشئون قاصرة على ماورد فى نصوص صريحة فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها . وتعتبر قرارات مجلس جامعة الأزهر فى حدود الاختصاصات المنوطه به غير مرتبطة بتصديق سلطة أخرى . فهى قرارات بآته ونهائية يتم تنفيذها بقرار من رئيس الجامعة . وقد جاء كل من قانون اعادة تنظيم الأزهر المشار اليه ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ خلوا مما يفيد وجوب عرض قرارات مجلس جامعة الأزهر بانها خدمة اعضاء هيئة التدريس بالجامعة للاستقالة الصريحة أو الضمنية على فضيلة شيخ الأزهر بغرض التصديق عليها أو مايفيد ان لفضيلته سلطة اصدار القرار النهائى فى هذا الصدد . ومن ثم فان الاثر المترتب على ذلك هو اعتبار قرارات مجلس جامعة الأزهر بآته

ونهاية بمجرد صدورها ويكون لرئيس الجامعة وحده دون غيره سلطة
اصدار القرار التنفيذي في هذا الشأن .

(ملف ١٧٩/٢/٨٦ — جلسة ١٦/٥/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

قرارات عمداء كليات الأزهر بتوقيع عقوبات تأديبية على العاملين
من غير هيئة التدريس قرارات نهائية وباتة .

ملخص الحكم :

طبقا للمادة ١٣٦ من القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ باعادة تنظيم الأزهر
والهيئات التى يشملها لمعيد الكلية بالنسبة للعاملين بها من غير اعضاء
هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة لوكيل الوزارة المنصوص
عليها فى القوانين واللوائح وطبقا للمادة ٦٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة
١٩٦١ لمدير الجامعة سلطة الوزير فيما يختص بالعاملين فى الجامعة .
فاذا فوض مدير الجامعة اختصاصه فيما يتعلق بالتأديب الى عمداء
الكليات ، ولم يرد فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أو لائحته التنفيذية
ما يخضع القرارات التأديبية التى يصدرها عميد الكلية لتعقيب سلطة
أعلى . ومن ثم تعتبر قرارات عميد الكلية من القرارات النهائية التى يتقيد
الطعن فيها بالمواعيد المقررة فى قانون مجلس الدولة .

(طعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١)

الفصل الثالث

نفاذ القرار الإداري وسريانه من حيث الزمان

الفرع الأول

شروط نفاذ القرار الإداري

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

اثر القرار الإداري لا يتولد حالا ومباشرة الا حيث تتجه ارادة الادارة لاحدائه على هذا النحو ، ويكون ذلك ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك .

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري لا يولد أثره حالا ومباشرة الا حيث تتجه الارادة لاحدائه على هذا النحو ، كما أن أثر القرار لا يتولد على هذا الوجه الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك ، وهذا كله مستمد من طبيعة القرار الإداري باعتباره افصاح الجهة الادارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة .

(طعن رقم ٩٥٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٤)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

قرار ادارى « نشره » وجوب اذاعة النشرات المصلحية حتى يتحقق الطم بما تضمنته من قرارات — مثال •

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن المشرع وقد اعتد بالنشر فى النشرات المصلحية كوسيلة لاثبات وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن فقد وجب أن تذاع تلك النشرات على الوجه الذى يتحقق معه اعلام ذوى الشأن بما تضمنته من قرارات •

ومن ثم فان القرار المطعون فيه وان كان قد نشر بالعدد رقم ١٣ من نشرة الوزارة نصف الشهرية الصادرة فى أول مارس سنة ١٩٥٦ الا أن المدعية قدمت شهادة معتمدة فى ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ من مدرسة الجيزة المستقلة التى كانت تعمل بها وقت صدوره — تفيد أن النشرة المذكورة لم ترد اليها ولم تقدم جهة الادارة ما يدحض ما ورد بتلك الشهادة الأمر الذى لا محيص معه من التسليم بأن المدعية لم تعلم بالقرار المطعون فيه الا من تاريخ تظلمها منه فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ واذا كانت المدعية قد تقدمت بطلب اعفائها من الرسوم فى ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ ، فقبل طلبها فى ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦٥ واقامت دعواها فى ٨ من يونية سنة ١٩٦٥ بمراعاة المواعيد القانونية فان الدفع بعدم قبول طلب الغاء القرار المشار اليه يكون قد بنى على غير مسند سليم من القانون حريا بالرفض •

(طعن رقم ٢٣٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٣)

الفرع الثاني

ارتباط نفاذ القرار الإداري بالمصرف المالي

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

ترتيب القرار الإداري اعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة —
عدم تولد أثره حالا ومباشرة الا بوجود الاعتماد المالي — عدم كفاية
الاعتماد المقرر — وجوب التزام حدوده وعدم مجاوزتها •

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري اذا كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على
عاتق الخزانة العامة لا يتولد أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا
وجائزا قانونا ، أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي الذي يستلزمه
تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء ، فان لم يوجد الاعتماد أصلا كان تحقيق هذا
الأثر غير ممكن قانونا ، أما اذا وجد وكان غير كاف فانه يضمن التزام
حدوده وعدم مجاوزتها •

(لمن رقم ٥٥٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

ترتيب القرار الإداري لاعباء مالية على الخزانة — وجوب أن
يعتمد المال اللازم حتى يصبح القرار جائزا قانونا — اذا وضع من ظاهر
الاعتماد انه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة
تعين نفاذه على هذا الوجه •

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى باعتباره افصح الجهة الادارية المختصة في الشكل الذى يتطلبه القانون عن ادارة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة — ان القرار الادارى بهذه المثابة لا يتولد عنه اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك . فاذا كان القرار من شأنه أن يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة وجب لكى يصبح جائزا وممكنا قانونا أن يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الأعباء من الجهة المختصة بحسب الأوضاع الدستورية ، فاذا كان مجلس الوزراء يملك وحده بمقتضى هذه الأوضاع تقرير الاعتماد فيكفى أن يصدر القرار منه بفتح الاعتماد ، أما اذا كان تقريره يستلزم موافقة هيئة نيابية وجب على السلطة التنفيذية استئذان تلك الهيئة ، وفي الحالتين تكون الافادة من القرار التنظيمى العام في حدود اغراضه . وبحسب تخصيص الاعتماد الذى فتح من أجله وما اذا كان يهدف الى تسوية حالات معينة من يوم تقريره فقط أو تسوية هذه الحالات عن مدة سابقة عليه . فاذا كان ظاهر الاعتماد أنه لا يفيد منه الموظف الا من تاريخ تقريره فيعمل بذلك من التاريخ المذكور ، أما اذا كان واضحا أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة — كحالات الانصاف — تعين نفاذه على هذا الوجه .

اطعن رقم ٩٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

ترتيب القرار الادارى لاعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة — عدم تولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان نك ممكنا وجائزا قانونا أو أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى اللازم لتنفيذه .

ملخص الحكم ؟

ان القرار الادارى ، باعتباره افصح الجهة الادارية المختصة في

الشكل الذي يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احدث أثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة — ان القرار بهذه المثابة اذا كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا . أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى الذى يستلزمه تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء ، فان لم يوجد الاعتماد أصلا كان تحقيق هذا الأثر غير ممكن قانونا ، أما أن وجد من قبل — كما هو الحال في خصوصية النزاع — وكانت غاية الأمر أن أثر تنفيذ القرار من الناحية المالية يقتصر على تقصير أجل فترات الترقية وزيادة فئات العلاوة دون المساس بربط الوظائف ذاتها الذى يدرج في الميزانية على أساس المتوسط ، فان أعمال أثر القرار في حدود بداية هذا الربط ونهايته بما لا يحتاج الى اعتماد اضافى ، يكون والحالة هذه ممكنا قانونا .

(طعن رقم ٣٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

ترتيب اقرار الادارى أعباء مالية على الخزانة — عدم تحقق أثره الحال والمباشر الا بقيام الاعتماد المالى اللازم — ليس للوزارات والمصالح الارتباط بكفاة اضافية لموظفيها عند انعدام الاعتماد المالى قبل الحصول على الترخيص مقدما من وزارة المالية — قيام الموظف بهذه الأعمال بتكليف من الادارة لا ينشئ له مركزا ذاتيا قانونيا في شأن المكافاة ما لم يسدر اذن الصرف في حدود الاعتمادات المقررة ممن يملكه ، وهو أمر جوازى للادارة .

ملخص الحكم :

متى كان القرار الادارى من شأنه ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة ، فان أثره لا يكون حالا ومباشرة الا بقيام الاعتماد المالى اللازم لمواجهة هذه الأعباء . فان لم يوجد الاعتماد كان تحقيق هذا الأثر غير

ممكن قانونا . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للوزارات والمصالح الارتباط بشأن مكافآت اضافية للموظفين قبل الحصول على الترخيص مقدما من وزارة المالية . وتكليف الادارة للموظف بأداء أعمال اضافية وقيامه بهذه الاعمال لا ينشئ له مركزا قانونيا ذاتيا في شأن المكافأة عن هذه الأعمال ما لم يصدر الاذن بالصرف في حدود الاعتمادات المقررة ممن يملكه ، وهذا أمر جوازي للادارة متروك لتقديرها .

(طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٧)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

ثبوت أن القرار الإداري يترتب أعباء مالية على الخزانة — وجوب أن يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الأعباء حتى يصبح القرار ممكنا وجائزا قانونا — إذا كان واضحا من الاعتماد أنه قصد أن ينفذ من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة تمينفاذه على هذا الوجه — مثال .. حالات الانصاف .

ملخص الحكم :

أن القرار الإداري ، باعتباره افصاح الجهة الادارية المختصة في الشكل لذى يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة — أن القرار الإداري بهذه المثابة لا يتولد عنه أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا ، أو متى أصبح كذلك ، فإن كان القرار من شأنه أن يترتب أعباء مالية على الخزانة العامة وجب لكى يصبح جائزا وممكنا قانونا أن يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الأعباء من الجهة المختصة بحسب الأوضاع الدستورية . فاذا كان ظاهر الاعتماد انه لا يفيد منه الموظف الا من تاريخ تقريره ، فيعمل بذلك من التاريخ المذكور ، أما اذا كان واضحا أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة ، كحالات الانصاف ، تعين نفاذه على هذا الوجه .

(طعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٧)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

قرار ادارى — عدم تولد أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا او متى أصبح كذلك — مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٥/٥/٢٦ بانصاف خريجي المعلمين الثانوية والذي يقتضى اعماله استصدار قانون بفتح اعتماد اضافى .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى باعتباره افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة — ان القرار الادارى بهذه المثابة لا يتولد عنه أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا او متى أصبح كذلك . ومن ثم فان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ بموافقة على اقتراح اللجنة المالية فى شأن خريجي المعلمين الثانوية باعتبارهم فى الدرجة السادسة منذ تعيينهم بماهية أولية ٥٥٠٠ م و ١٠ ج — هذا القرار ما كان يمكن قانونا أن يتولد أثره حالا ومباشرة بمجرد صدوره ، لانه ما كان قد استكمل جميع المراحل التى تلزم قانونا فى هذا الصدد ، ذلك أن المادة ١٤٣ من الدستور الملغى النافذ وقتذاك كانت تقتضى بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » ، ولهذا فلئن كان مجلس الوزراء قد وافق على الاقتراح المشار اليه من حيث المبدأ ، الا أنه لما كان الامر يقتضى استصدار قانون بفتح اعتماد اضافى ، فقد سارت وزارة المالية فى الطريق الدستورى السليم فقدرت التكاليف بمبلغ ١٢٠٠٠ ج لمدة سنة ، وتقدمت الى البرلمان لاستصدار قانون بفتح اعتماد اضافى لهذا المبلغ ، فناقشت اللجنة المالية هذا الأمر ورأت ان يكون انصافهم على أساس التعمين فى الدرجة السابعة وترقيتهم الى الدرجة السادسة بماهية ٥٥٠٠ م و ١٠ ج بعد ثلاث سنوات من تاريخ التعمين الأول — مع

مراعاة مايو — وذلك حتى لا يكونوا أحسن حالا من حملة الشهادات العالية ، وقدرت اللجنة التكاليف على هذا الأساس بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه سنويا ، وقد اعتنقت وزارة المالية الرأي وقدمت مذكرة من اللجنة المالية بهذا المعنى الى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في أول يونية سنة ١٩٤٧ فوافق عليها . ويبين مما تقدم أن القرار الأخير هو الذى يولد أثره القانونى حالا ومباشرة بعد اذ أصبح ذلك جائزا وممكنا قانونا بفتح الاعتماد الاضافى المخصص لهذا الغرض من الجهة التى تملك الاذن به وهى البرلمان ، وقد طبق هذا القرار فى حق المدعى . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بتسوية حالته على أساس القرار الاول الصادر فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ باعتباره منتجا لهذا الأثر من يوم صدوره — أن الحكم المذكور يكون قد بنى على مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وبالتالي يتعين إلغاؤه والقضاء برفض الدعوى .
(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

عدم تولد أثر القرار الادارى حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك — مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٥/٢٦ بانصاف خريجي المعلمين الثانوية والذى يقتضى اعمانه استصدار قانون بفتح اعتماد اضافى — تولد الاثر بعد صدور قرار لمجلس الوزراء فى ١/١/١٩٤٧ .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى لا يولد أثره حالا ومباشرة . الا حيث تتجه الارادة لاحدائه على هذا النحو . كما أنه لا يتولد على هذا الوجه ، الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك ، وهذا كله مستمد من طبيعة القرار الادارى باعتباره افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة ، بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح . بقصد احداث أثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا

اكتفاء مصلحة عامة . وقرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ الخاص بانصاف حملة شهادة المعلمين الثانوية ما كان قد استكمل جميع المراحل اللازمة قانونيا في هذا الصدد ، لأن المادة ١٤٣ من الدستور الملغى — النافذ وقتذاك — كانت تقتضى بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » . ولهذا لم يكن مجلس الوزراء قد وافق على اقتراح اللجنة المالية حينذاك من حيث المبدأ ، الا أنه لما كان الأمر يقتضى استصدار قانون بفتح اعتماد اضافي فقد سارت وزارة المالية في الطريق الدستوري السليم فقدرت التكاليف بمبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه لمدة سنة ، وتقدمت الى البرلمان لاستصدار قانون بفتح اعتماد اضافي بهذا المبلغ ، فنوقش الموضوع وأعيد بحثه واستقر الرأي على أن يكون انصاف حملة هذا المؤهل على اساس التعيين في الدرجة السابعة وترقيتهم الى الدرجة السادسة بماهية ٥٥٠٠ م و ١٠ ج بعد ثلاث سنوات من تاريخ التعيين الأول — مع مراعاة مايو — حتى لا يكونوا أحسن حالا من حملة الشهادات العالية ، وقدرت التكاليف على هذا الأساس بمبلغ ١٥٠٠٠ ج ، واعتقدت وزارة المالية هذا الرأي وقدمت مذكرة بهذا المعنى الى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في أول يونية سنة ١٩٤٧ فوافق عليه ، وبذلك يكون القرار الأخير هو الذى يولد أثره بعد أن اتجهت ارادة الادارة الى اهدائه على هذا النحو، وبعد ان أصبح ذلك جائزا أو ممكنا قانونا بفتح الاعتماد الاضافي المخصص لهذا الغرض من الجهة التى تملك الاذن به ، وهى البرلمان بمجلسيه .

(ملحق رقم ١٧٥ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٤/٨/١٩٦٤ بإضافة وظائف العمال التابعين للهيئة العامة للإنتاج الزراعى الذين يعملون بمزرعة الجبل الاصفر ومشتل المنصورة وكفر الزيات الى الوظائف المعرضة لها لخطر العدوى مع النص على منحهم بدل العدوى

اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ بالفتك الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل العموى - قرار وزير الصحة المتأثر اليه يتضمن اثره يرتد الى الماضى دون أن يكون مرفعاً للوزير في تقرير الأثر الرجعى لقراره - إشارة القرار في ديباجته الى كتاب اللجنة المالية بوزارة الخزانة الذى يتضمن موافقتها وديوان الموظفين على أن يكون المصروف اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٢ ليس من شأنها أن يجيز صرفه المبدل عن التاريخ سلف الذكر طالما لم يدرج بميزانية الهيئة العامة للانتاج الزراعى عن سنة ١٩٦٢/١٩٦٤ اعتماد مالى لمواجهة صرف هذا المبدل - ادواج الاعتماد المالى في ميزانية سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ لا يجيز الأثر الرجعى لقرار وزير الصحة الا اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ -

ملخص الحكم :

١- أن قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ الذى اضاف وظيفة المدعى الى الوظائف التى يمنح شغلها بدل العموى بالفتكات الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ وقد صدر في ١٩٦٤/٨/١٤ ومع ذلك فقد حدد يوم ١٩٦٣/٧/١ بداية لمنح البدل دون أن يكون مرفعاً للوزير في تقرير الأثر الرجعى لقراره هذا ، وأنه وإن كان القنوط قد أشار في ديباجته الى كتليب اللجنة المالية بوزارة الخزانة رقم ١٤٣/١ حجة بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٨ المتضمن موافقتها وديوان الموظفين على أن يكون صرف هذا البدل ابتداء من أول يولية سنة ١٩٦٣ خضماً على الاعتمادات المدرجة بميزانيات الجهات المختلفة على أن يرجع الى الادارة العامة للميزانية بوزارة الخزانة لاتخاذ اللازم اذا ترتب على الصرف من ذلك التاريخ مجاوزة فى البنود ، الا أن هذه الإشارة ليس من شأنها أن تجيز صرف البدل من التاريخ السلف الذكر ، وذلك طالما ان الظبط من الأورق لأن ميزانية الهيئة العامة للانتاج الزراعى لعام سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ لم يدرج بهذا الصنف مالى لمواجهة هذا المبدل ، وإن كانت تلك الصنفية بالولاية بموجبها جاء ذمومة المصلحة التى جلاتت ختلالاً البنية المحسنية ١٩٦٤/٦/١٥ بعد منطوق قرار وزير الصحة فى

١٥/٨/١٩٦٤ والتي تمثل بدل العدوى للعاملين بمزرعة الجبل الاسمر ومشتل المنصورة ومشتل كفر الزيت انما وردت تحت عنوان « زيلده حتمية نتيجة فروق الصرف » في البند رقم « ٦٤ » الضامن بالموافق والبدايات في ميزانية السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ وذلك لصرف بدل العدوى عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ ، ولما كان هذا المبلغ الذي تمثله الزيادة الحتمية السالفة الذكر مساوياً للمبلغ الذي أدرج للغرض ذاته في ميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ، فإن إدراجه لا يجيز الأثر الرجعي لقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ الا من أول يولية سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بميزانية السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ ، وذلك اعتباراً بأن إدراج المبلغ المشار اليه يجعل تنفيذ القرار جائزاً وممكناً قانوناً ابتداء من ذلك التاريخ ، هذا والقول بارتداد التنفيذ الى ما قبل التاريخ المذكور من شأنه أعطال القرار الصالح من التوزيع في ١٤/٨/١٩٦٤ بأثر رجعي ، وبالتالي تحيل ميزانية السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ بإعفاء مالية لم يخرج لها اعتماد في الميزانية المفكوة ، وهو أمر غير جائز قانوناً على ما سلف بيانه .

(طعن رقم ١٢٢٤ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٦)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

نفذ القرار الإداري يتوقف على وجود الاعتماد المالي اللازم لجعل هذا القرار ممكن التنفيذ .

ملخص الحكم :

« إذا كان من شأن القرار الإداري ترتيب إعفاء مالية جديدة على مواطني الضرائب العامة فإن أثره لا يقول حالاً ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنًا . وتجاوزاً قانوناً لو اذا أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي الذي يستلزمه تنفيذه . لمواجهة هذه الاعباء فان لم يوجد الاعتماد أصلاً

كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا — عدم تهويل بعض الوظائف بموازنة بعض المؤسسات العامة يقترب عليه — عدم استحقاق شاغليها للفتيات المالية المقررة لهذه الوظائف .

(ضمن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/١/٢٥)

الفرع الثالث

سريان القرار الادارى من حيث الزمان

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

تقرير سريان القواعد القانونية على الماضي بما من شأنه المساس بالحقوق او بالمرائر القانونية — عدم جوازه الا اذا كانت القرارات صادرة بتفويض لقانون ، نص فيه على ذلك او رخص للادارة به .

ملخص الحكم :

الاصل طبقا للقانون الطبيعى هو احترام الحقوق المكتسبة فهذا ما تقتضى به العدالة ويستلزمه الصالح العام اذ ليس من العدل فى شئ أن تهدر الحقوق كما لا يتفق والصالح العام أن يفقد الناس الثقة والاطمئنان على استقرار حقوقهم لذلك جاء الدستور مؤكدا هذا الاهل الطبيعى ، فحظر المساس بالحقوق المكتسبة او بالمرائر القانونية التى تمت الا بقانون . ~~ان~~ تقرير الرجعية رهينا بنص خاص فى قانون أى جعل هذه الرخصة التشريعية من اختصاص السلطة التشريعية ~~للمتقاضي~~ للمتقاضي من ضمانات . ومن ثم لزم بحكم هذا الاصل الا تسرى القرارات الادارية بأثر رجعى حتى ولو نص فيها على هذا الاثر . واذا كان ثمة استثناء لقاعدة عدم رجعية القرارات الادارية فانه استثناء لا يخل بحكمة هذا الاصل وطلته فاذا كانت من المستثنيات حالة ما اذا كان القرار الادارى مضافا للقانون فانه يشترط فى هذه الحالة أن يكون هذا القانون قد نص فيه على الامر بالرجعى أو على الترخيص للادارة بتقرير الرجعية .

(ضمن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

مبدأ القرارات الإدارية من تاريخ صدورها كامل عام — مبدأها
بأثر رجعي استثناء — مثال بالنسبة للقرارات الصادرة تنفيذا
الحكم بالإنهاء — الرجعية في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

الأصل في نفاذ القرارات الإدارية أن تقتصر بتاريخ صدورها بحيث
تسري بالنسبة إلى المستقبل ولا تسري بأثر رجعي على الوقائع السابقة
على تاريخ صدورها وذلك احتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية
الذاتية التي تتم في ظل نظام قانون سابق ، ويرد على هذا الأصل بعض
الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي ومنها القرارات
التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإنهاء
قرارات إدارية ، ومبنى الرجعية في هذه الحالة أن تنفيذ الحكم بالإنهاء
يقضي من الإدارة موقفاً إيجابياً وذلك باتخاذ الإجراءات وأصدار
القرارات اللازمة لتنفيذ حكم الإنهاء وذلك كما يقتضي منها موقفاً سلبياً
بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو إصدار أي قرار استناداً إلى القرار
الملغى مما يتعارض مع مقتضى الحكم بإنهائه ، ومقتضى الموقف الإيجابي
المشار إليه أن تعيد جهة الإدارة النظر في الآثار التي ترتبت في الماضي
على القرار الملغى ، ومن هذه الآثار كافة القرارات التي ربطتها بالقرار
رابطة تبعية بحيث لا تقوم هذه القرارات وحدها دونها ، ومن ثم فهي
تلتزم من يوم إصدارها .

(فتوى ٨٦٥ في ١٢/٧/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

المبدأ عدم الرجعية — الأسس التي يقوم عليها هذا المبدأ — هي احترام المراكز القانونية الذاتية، التي تكون قد تكونت وتكاملت عناصرها في الماضي، واستقرار المعاملات، واحترام قواعد الاختصاص من حيث الزمان — تخلف هذه الأسس يجعل الأثر الرجعي مشروطاً بانتفاء العلة التي من أجلها قرر هذا المبدأ — مثال بالنسبة لمشروعية قرار ذي أثر رجعي لا يمس أية مراكز قانونية ذاتية ترتبت قبل صدوره بل يتمخض نفعاً للمستأجر في شأنها بما يربطه لهم من ميزات مالية في تاريخ أسبق .

ملخص الفتوى :

ان قاعدة الرجعية تقوم على أسس ثلاثة :

الأول — احترام المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تكونت وتكاملت عناصرها في الماضي .

الثاني — استقرار المعاملات .

الثالث — احترام قواعد الاختصاص من حيث الزمان ومن ثم فإذا تخلفت هذه الأسس فإنه في هذه الحالة لا يمكن أن يقال بعدم مشروعية هذا الأثر لانتهاء العلة التي من أجلها تقررت عدم الرجعية .

ويتفرع على ما تقدم أنه إذا كان القرار ذو الأثر الرجعي لا يقف عند حد عدم المساس بمراكز قانونية ذاتية قد ترتبت قبل صدوره بل أنه يتمخض عن نفع لمن صدر في شأنهم بما يربطه لهم من ميزات مالية في تاريخ أسبق فإنه ليس ثمة ما يمنع من إباحة الرجعية حسبما تضمنه القرار من أحكام .

(فتوى ٩٥٦ في ١٩٦٣/٨/٢١)

قاعدة رقم (٢٨٦) -

المبدأ :

القرار الإداري الصادر بمنح أحد المعايير النسبية من المرتب التي عينها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤/٨/١٩٥٥ - هو القرار المنشئ لهذا الحق - لا يمنع ذلك من صدور القرار الإداري يتضمن منح هذه النسبة عن فترة الاعارة السابقة لصدوره - علم تضمن هذا القرار أثرا رجعيا بالمعنى القانوني .

ملخص الفتوى :

متى كان حق الموظف في النسبة من المرتب التي عينها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤/٨/١٩٥٥ بتحديد المظلة المالية للمعاريين ، لا ينشأ الا من الوقت الذي تصدر الجهة الادارية التابع لها القرار الإداري بالمنح ، فان معنى ذلك أنه قبل صدور هذا القرار لا يكون للموظف المعار أصل حق في تلك النسبة يستمد من القانون مباشرة ، على أنه اذا صدر قرار المنح استحق الموظف النسبة الممنوحة له عن المدة التي يحددها القرار ولو كانت سابقة على صدوره ، لأنه اذا منح تلك النسبة عن فترة ماضية استغرقتها الاعارة لا يكون مخالفا للقانون في شيء ، حيث لا تلحق القرار في هذا الخصوص قاعدة عدم رجعية القرارات الادارية اذ أن مقتضى هذه القاعدة هو الا يكون للقرار أثر في الماضي يسى الى الأفراد عن طريق المساس بمراكز قانونية تكونت صحيحة لهم من قبل وليس ذلك الشأن في قرار المنح المشار اليه إذ يتضمن منح النسبة من المرتب عن فترة الاعارة السابقة على صدوره ، فمثل هذا القرار لا يتضمن أثرا رجعيا بالمعنى القانوني لأنه لا يسى الى أحد عن طريق المساس بمركز قانوني ثبت له في الماضي .

كذلك فان قصر استحقاق الموظف لتلك النسبة اعتبارا فقط من تاريخ صدور قرار منحها دون اعتداد بما يتضمنه القرار من منحها عن مدة الاعارة السابقة - وهو ما تذهب اليه مناقضة الجهاز المركزي للمحاسبات،

هذا النظر فضلا عن افتقاره لأساس يبرره من القانون على ما سلف ، فإنه يتضمن عتقا يوجب على الجهة الادارية أن تصدر قرار المنح - اذا قدرت - قبل بدء الاعارة والا استحالة عليها تقرير المنح عن كامل مدتها ، كما أنه يضير الموظف المعار من تراخي الجهة الادارية في اصدار قرار المنح. وذلك امر لا يسوغ على وجهيه .

وترتبطا على ما تقدم لا يكون ثمة مأخذ يمكن أن ينمى به على قرار السيد الدكتور مدير الجامعة الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بمنح الدكتور النسبة المشار اليها عن مدة اعازته من ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٢ ، ويكون هذا القرار سليما في القانون لا ملطن عليه ، فيما تضمنه من منح تلك النسبة عن كامل مدة الاعارة .

ومن حيث أنه مهما يكن من أمر قرار السيد الدكتور مدير الجامعة المشار اليه بما يمكن أن يرد عليه من سحب لقرار الاعارة (وتجديدها) فيما تضمنه من أنها بغير مرتب من الجامعة : فان قرار مدير الجامعة وقد صدر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ - بناء على سلطة تقديرية في منح تلك النسبة أو رفض منحها - يصبح بفوات ستين يوما على صدوره حصينا من السحب والالقاء ، طالما لم تتخذ أو يبدأ اتخاذ اجراءات سحبه خلال تلك المدة ، حيث لم يناقضه الجهاز المركزى للمحاسبات الا في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٤ أى بعد فوات ميعاد السحب المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار السيد الدكتور مدير الجامعة الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ آنف الذكر ، قد أصبح حصينا من السحب وأجب التنفيذ .

(ملف ١٧/٦/٨٦ - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

القرارات التي تصدرها إحدى الهيئات العامة بانتهاء فترة الاختبار ورد هذه القرارات الى تاريخ التعيين - اعتبارها قرارات كاشفة لا تنطوي على رجعية - أثر ذلك - اعتبار القرارات الصادرة بمنح علاوات دورية بعد انقضاء سنة من التاريخ المبين في قرار التثبيت صحيحة غير مخالفة للقانون - مثال بالنسبة لما ننتبه هيئة قناة السويس عند تثبيت موظفيها .

ملخص الفتوى :

تنص لائحة موظفي هيئة قناة السويس في المادة ٩ منها على أن : « استعين لأول مرة في ادنى الوظائف يكون تحت الاختبار لمدة ستة شهور على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر . ويجوز للهيئة في أي وقت خلال مدة الاختبار فصل الموظف اذا لم يحز رضاها » .

وتنص المادة ١٣ من اللائحة المذكورة على اختصاص لجنة شئون الموظفين في الهيئة بالنظر في تثبيت الموظفين المعينين تحت الاختبار وفي فصل غير الصالح منهم ٠٠٠ وقرع توصياتها في هذا الشأن الى عضو مجلس الادارة المنتخب .

وتنص المادة ٢٣ على استحقاق العلاوات الاعتيادية في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ التثبيت .

وقد لاحظ ديوان المحاسبات أن الهيئة تصدر قراراتها بتثبيت بعض الموظفين وتسحب آثارها الى تواريخ سابقة على صدور هذه القرارات وان كان يراعى أن تكون هذه التواريخ بعد مضي فترة الحد الأدنى للاختبار ، ومن ثم فقد استطلع رأى إدارة الفتوى والتشريع لديوان المحاسبات في مدى شرعية سحب أثر قرارات التثبيت على النحو المشعر اليه ، فرأت الادارة المذكورة أنه لايجوز سحب أثر قرارات تثبيت موظفي هيئة قناة السويس الى تواريخ سابقة على صدورها .

وبعزم الأمر على الجمعية العمومية لاحظت أن الاستفادة من نص

المادتين ٩ و ١٣ من لائحة هيئته قناه السوييس أن الموظف الذي يدين تحت الاختبار يكون صالحاً للتعين في الوظيفة إذا اجتاز فترة الاختبار — منذ تاريخ تعيينه وليس من تاريخ تنبئته ، كما يعتبر الموظف الذي كسفته فترة الاختبار عن عدم صلاحيته لتولي الوظيفة غير صالح لها منذ تعيينه فيها أيضاً ، فبهذه المثابة يعتبر تعين الموظف منطبقاً على شرط فائسح هو - تجوت عدم صلاحيته في الوظيفة ، ووفقاً للقواعد العامة إذا تخلف الشرط اعتبر التعين صحيحاً ونافذاً منذ صدوره ، أما إذا تحقق الشرط اعتبر التعين باطلاً منذ صدوره كذلك ، وإن كان المشرع راعيه لصالح الموظف يعتبره صحيحاً في هذه الحالة إلى أن يتم فصل الموظف ، وذلك خروجاً على القواعد العامة .

وعلى ذلك فإن القرار الذي يصدر بانتهاء فترة الاختبار لا ينشئ للموظف مركزاً قانونياً جديداً وإنما هو يكشف عن مركز قانوني ثابت له منذ التعين . فهو قرار يكشف وليس منشئاً . يكشف صلاحية الموظف لتولي الوظيفة في وقت تعيينه فيها ، والقول بغير ذلك من شأنه الإخلال بالمساواة بين مراكز الموظفين . ذلك أن قرار إنهاء فترة الاختبار قد يترأخى صدوره لأسباب خارجة عن إرادة الموظف كاتباع إجراءات معينة أو عدم تيسر عقد لجنة شؤون الموظفين لكل حالة فردية أو عدم إمكان عقدها في تاريخ معين .

وخلصت الجمعية العمومية إلى أن قرار إنهاء فترة الاختبار الموظف لا يعد قراراً منشئاً ، وإنما هو قرار يكشف ، يكشف عن المركز القانوني الثابت للموظف منذ تعيينه وهو أنه صالح للتعين في الوظيفة ، ويتربط على ذلك أن يسرى القرار الصادر بانتهاء فترة الاختبار ، منذ تاريخ تعين الموظف وليس منذ صدوره ولا يعد بذلك منطوقاً على أثر رجعي لأن الرخصة في هذه الحالة تكون قد اُملتتهت طيبة القرارات ، كما هو الحال بالنسبة إلى القرارات المؤكدة والخسرة والقرارات الصاحبة ، ومن مقتضى ذلك أنه يتربط على صدوره ذلك القرار استحقاق الموظف لمرتبة الوظيفة وبدلائله وتقديراته أقدميته في الدرجة هذه تاريخ التعين فيها واستحقاقه للملاوات

الدورية ، وصلاحيته للترقية إلى وظيفة أعلى وهذه الآثار تترتب للموظف منذ تاريخ التعيين في الوظيفة لا منذ صدور قرار التثبيت ، فيصبح بعد تثبيته كما لو كان موظفا مثبتا منذ تاريخ تعيينه من جميع الوجوه ، بل أن هذه الآثار لا تتعطل أصلا أثناء فترة الاختبار وإنما يتمتع بها الموظف رغم أن موقعه الوظيفي معلق ، ويمكن تبرير ذلك بأنه ما دام تعيينه مطلقا على شرط فاسخ فإنه يعتبر تعيينا صحيحا ونافذا إلى أن يتحقق الشرط ، ومن ثم تترتب آثار التعيين الصحيح جميعا منذ صدوره .

أما الآثار التي لا تترتب مباشرة وبقوة القانون على اعتبار الموظف صحيحا للتعيين في الوظيفة ، وإنما يحتاج استنادها إلى الموظف إلى تدخل من جهة الإدارة باصدار قرار تترخص فيه بسلطه تقديرية ، ومثال ذلك قرار الترقية ، هذا النوع من الآثار يتعطل أعماله خلال فترة الاختبار ، لأنه ما دام الموظف في مركز وظيفي معلق من حيث بقاءه أو عدم بقاءه في الوظيفة ، فإنه لا يسوغ والحال كذلك ترقيته إلى درجة أعلى .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم وترتبا عليه يكون القرار الذي تصدره هيئة قناة السويس بتثبيت موظف اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ صدور القرار ، والقرار الذي تصدره بمنح الموظف علاوة دورية اعتبارا من انقضاء سنة على تاريخ التثبيت المعلن في قرار التثبيت ، كل من هذين القرارين لا ينطوي على أثر رجعي ، ومن ثم لا يكون مخالفا للقانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القرارات التي تصدرها هيئة قناة السويس بانتهاء فترة الاختبار بالنسبة إلى بعض موظفيها اعتلتها ومن تاريخ ملحق على تاريخ صدور القرار ، تعتبر قرارات كائسفة ومن ثم فلا تنطوي بذلك على مخالفة للقانون ، وكذلك الحال بالنسبة إلى القرارات المصادرة منهم ، علاوة دورية بعد انقضاء سنة من تاريخ تثبيتهم .

١٨٧١/٨٢٢ في ١٤/١٢/١٩٤١

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

اصدار وزارة التربية والتعليم قرارات بالترقية على أساس اندماج الكادرين الفني العالي والاداري في فترة لم يكن فيها الكادران مدمجين — عدم مشروعية هذه القرارات — صدور القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ باندماج الكادرين باثر رجعي يشمل الفترة المشار اليها يصحح هذه القرارات .

ملخص الفتوى :

إذا كانت حركة الترقيات التي أجرتها وزارة التربية والتعليم في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ والحركة التكميلية لها التي تمت في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قد أجريتا على أساس اندماج الكادرين الفني العالي والاداري بالوزارة رغم انفصالهما في هذا الوقت فان كلا منهما تصبح صحيحة ومطابقة للقانون بصدور القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى باندماج هذين الكادرين بميزانية ١٩٦٤/٦٣ اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٣ أي من تاريخ سابق على تاريخ اجراء هاتين الحركتين .

انتهى ١١.٦ في ١٢/١٢/١٩٦٤

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

صدور القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ باندماج الكادرين الفني العالي والاداري في ميزانية ١٩٦٤/١٩٦٣ بوزارة التربية والتعليم اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٣ — اثره على قرارات الترقية التي أجريته على أساس انفصال الكادرين بعد هذا التاريخ — اعتبار هذه القرارات مخالفة للقانون رغم اتفاقها مع أوضاع الميزانية وقت صدورها .

ملخص الفتوى :

أن حركة الترقية التي أجرتها الوزارة اعتبارا من ٨ من يناير سنة ١٩٦٤ ، وإن كانت قد تمت وفقا للأحكام القانونية التي كانت قائمة وقت صدورها ، على أساس انفصال الكادر الفني العالي عن الكادر الإداري بما يتفق مع أوضاع الميزانية آنذاك ، إلا أنه وقد صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ مقررًا ادماج هذين الكادرين في ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٣ ، أى بأثر رجعي يمتد الى ما قبل اجراء تلك الحركة ، فإن القرار الإداري الذي تضمنها يصبح مشوبا بعيب مخالفة القانون مما يبطله .

(فتوى ١١٠٦ في ١٣/١٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن العاملة المالية المعارين الى اليمن — نصه على أن تجرى تسوية مرتبات العاملين المعارين لليمن اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٦ وفقا لأحكامه — مفاد ذلك تضمينه أثرا رجسيا فيما يفيدهم دون ما يضرهم — أساس ذلك أن ما استحقه العامل وفقا للأحكام السائدة وقت أدائه العمل قد أصبح حقا ذاتيا لا ينتقم الا بنص في قانون .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ نص في المادة ١٠ منه على أن تجرى تسوية مرتبات العاملين المعارين للجمهورية العربية اليمنية اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٦ وفقا لأحكامه ، ويكون للقرار — والحالة هذه — أثر رجعي ينمط به على ما استحقه هؤلاء المعارون من ذلك التكاليف ويستحق كل منهم ما يكون من فروق الزيادة المقررة على تسوية

مرتبته وفقا لاحكام هذا القرار ، أما اذا ترتب على تلك التسوية نقص في مرتب العامل المعار فان هذه التسوية تسرى من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري الذي فرض احكامها ، ولكن لا يسرى مقتضى هذه التسوية على ما استحقه العامل من مرتب قبل ذلك التاريخ ولا يرجع عليه بما جاوز تلك التسوية في الماضي ، وذلك أن كل ما استحقه للعامل وفقما للاحكام السارية وقت ادائه العمل قد أصبح من حقوقه الذاتية التي لا يجوز أن يفتقض الا بضم من قانون . والذي يبين من قراراته وزير الخزنة الثلاثة الصادرة سنقي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ في شأن فئات بدل السفر للموفدين التي اليمين انها خلت مما يفيد أن احكامها موقوتة ، أو أن ما يؤدي لاولئك العاملين هو تحت حساب التسوية التي صدرت من بعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ويكون ما استحقه العاملون قبل صدور هذا القرار حقا خالصا لهم لا يلحقه نقص في تطبيق ذلك القرار باثر رجعي .

(فتوى رقم ٣٨٧ في ١٨/٤/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

الاصل ان القرارات تسرى من تاريخ نفاذها ولا يجوز أن تنفذ باثر رجعي الا اذا نص فيها على ذلك — قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تحميل نوابر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل برواتب وتعويضات واجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الاخرى للمنتدبين منها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي أو للعمل بها وذلك طوال مدة انتدابهم في النص في المادة الثانية منه على نشره في الجريدة الرسمية دون تحديد موعد سابق لنفاذه — أثر ذلك أن ما استحدثه قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ من ميزات للمنتدبين لعضوية الاتحاد الاشتراكي طوال مدة انتدابهم لا يسرى الا على المادة اللاحقة على نفاذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية — أما بالنسبة للمدة السابقة على هذا القرار فانهم يحتفظون بما كان مقررا من قبل طبقا للقواعد العامة للمنتدبين من جهة الى اخرى .

ملخص الفتوى :

ان من البدلات ما كان يمنح للمنتدبين كل الوقت في حالة انتدابهم كبديل لطبيعة العمل الذي رأت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٠/٢٤/١٩٦٢ استحقاق المنتدب طول الوقت له خلافا للمعار ، ومن البدلات ما لا يمنح للموظف المنتدب طول الوقت لعدم قيامه بعمل الوظيفة التي تقرر من أجلها البديل كبديل الأشعة وبديل الإقامة وبديل للعدوى وما الى ذلك من بدلات متعلقة بأداء وظيفة بعينها .

ولقد استحدث القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تحمل دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الأخرى للمنتدبين منها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي أو العمل بها وذلك طوال مدة انتدابهم . حقا للمنتدبين لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي أو للعمل بها في الحصول على جميع هذه البدلات سواء منها ما كان مستحقا من قبل طبقا للقواعد العامة وما لم يكن مستحقا لتعلقه بأداء الوظيفة المنتدب منها دون تلك المنتدب اليها فنصت المادة الاولى منه على أن « تتحمل كل من دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الأخرى للمنتدبين منها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي أو للعمل بها وذلك طوال مدة انتدابهم » .

وقد أوردت المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهوري سالف الذكر الحكمة منه ، فجاء بها « لما كانت تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مختلف مستوياته قد احتاجت لعديد من العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات والشركات التابعة لها ، اقتضى تبنيها تنظيم سياسي تفرغهم لمهامه ندبا من جهاتهم الأصلية ، ولما كان اختيارهم لهذه المناصب قد تم على أساس ما يتمتعون به من كفاءة وقدره وجهين سلوك ، فانه لا يجوز أن يكون هذا النذب الذي تم على الأساس المتقدم ولاعمال تقتضى الجهد المستمر سببا في حرمانهم من أي تعويض أو بدل

أو مكافأة أو أى ميزة أخرى كانوا يتقاضونها في جهاتهم الأصلية التي ندبوا منها »

ومن حيث أن الأصل أن القرارات إنما تسرى من تاريخ نفاذها ولا يجوز أن تنفذ بأثر رجعي إلا إذا نص فيها على ذلك .

ومن حيث أن هذا القرار لم ينص فيه على نفاذه في تاريخ سابق على صدوره وإنما نص في المادة الثانية منه على نشره في الجريدة الرسمية دون أن يحدد موعداً سابقاً لنفاذه ففسرى أحكامه من تاريخ نشره بالنسبة للبدلات التي أصبح لهؤلاء المنتدبين الحق في الحصول عليها بناء عليه أما تلك التي كان لهم الحق في الحصول عليها طبقاً للقواعد العامة فانهم يستمرون في الحصول عليها من تاريخ انتدابهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ما استحدثه قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ من ميزات للمنتدبين لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي طوال مدة انتدابهم لا يسرى الا على المدة اللاحقة على نفاذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

على أن هذا لا يسلب حقاً كان مقرراً من قبل طبقاً للقواعد العامة للمنتدبين من جهة لأخرى بالنسبة للمدة السابقة على نفاذ هذا القرار

(ملف ٢/٢/٢ — جلسة ١٩٦٨/١٠/٩)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

النص في القرار الإداري على سريان أثره على الماضي لا ينتج أثراً قانونياً متى اكتملت شروط مبدأ عدم الرجعية .

ملخص الحكم :

القرار الإداري لا ينتج أثره إلا من تاريخ صدوره فإن الأصل

عدم المساس بالحقوق المكتسبة والمراكز القانونية التي تمت وتكاملت
الا بقانون وعدم رجعية القرارات الادارية تقتضى عدم سريانها بأثر
رجعى حتى ولو نص فيها على هذا الاثر .

(طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

صدور قرار مجلس القسم بكلية الآداب جامعة الاسكندرية بوضع
نظام جديد للقبول في شعبة الآثار المصرية المنبثقة عن هذا القسم بعد
ان تم قبول الطالب بها — لا يسرى على الماضى فلا يمس المراكز الذاتية
التي نشأت قبل صدوره — سريانه فحسب على حالات الطلبة الذين
لم يتم بعد قبولهم في الشعبة كآثر حال للتنظيم الجديد .

ملخص الحكم :

أنه أيا كان وجه النظر في مدى اختصاص مجلس قسم التاريخ
بكلية الآداب جامعة الاسكندرية بوضع واقرار شروط القبول في شعبة
الآثار المصرية المنبثقة من هذا القسم ، فان الثابت من الاوراق ان قراره
الذى تضمن اشتراط الا يكون الطالب متخلفا في مواد من السنة الاولى
كشرط للقبول في الشعبة المذكورة قد استمدت هذا الشرط بعد ان تم
قبول الطالب ابن المدعى في الشعبة ، ذلك أنه طبق لما هو مستفاد من
المذكور التى انبنى عليها هذا القرار لم يكن مطلوبا للالتحاق بالشعبة
سوى أن يكون الطالب قد حصل على التقديرات التى توفيه لمتابعة الدراسة
في هذا التخصص بالاضافة الى رغبته الملحة والصادقة في ذلك وقد تم
اختبار الطالب المذكور في هذه الشعبة على هذا الاساس وحصل على
موافقة صريحة على التحاقه بها ثم جاء قرار مجلس القسم المنوه عنه
باضافة الشرط الخاص بالا يكون الطالب متخلفا في مواد من السنة
الاولى وباستبعاد الطالب المذكور من الشعبة لعدم توافر هذا الشرط
بالنسبة له بناء على الاقتراح الذى تضمنته المذكرة المشار اليها والمقدمة

من اسناد التاريخ القديم المتفرغ الى رئيس القسم . ومتى كان ذلك هو الثابت فان قرار مجلس القسم قد أخذ بنظام جديد للقبول في شعبه الآثار المصرية بعد أن تم قبول الطالب المذكور بها وهو على هذا الوجه لايسرى على الماضى فلا يمس المراكز الذاتية التى نشأت قبل صدوره وانما يسرى فحسب على حالات الطلبة الذين لم يتم بعد قبولهم في الشعبة كأثر حال للتنظيم الجديد .

ومن حيث أنه على هذا الاساس فانه لوصح أن الشرط الذى استحدثه قسم التاريخ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٣ للقبول في شعبة الآثار المصرية على الوجه السالف بيانه قد صدر من جهة الاختصاص طبقا لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩/١٩٧٣ ولوائحه فانه لايسرى على الطالب ابن المدعى الذى كان وقت اقرار هذا الشرط قد اكتسب مركزا ذاتيا بمقتضاه استوى طالبا مقيدا في الشعبة وتعلق أمله ومستقبله بالحصول على اجازة التخصص في دراساتها ، ولا وجه لتطبيقه عليه بمقوله ان القرار قد صدر في بداية العام الدراسى وذلك طالما كان من شأن هذا التطبيق اهدار المركز القانونى الذى اكتسبه وهو مالا يجوز الا بنص في القانون طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور .

ومن حيث أنه لا وجه للتحدى بمقتضيات الصالح العام في مدد أعمال الشرط الجديد للقبول في الشعبة في حالة الطالب المذكور وذلك ما دام أن جهة الادارة لم تثبته الى هذه المقتضيات الا في وقت لاحق لقبوله في الشعبة اذ يقع عليها وحدها في هذه الحالة مغبة ماغاتها أما الطالب فليس عليه جناح ان تقدم للالتحاق بالشعبه وتم قبوله بها على مقتضى ما كان مطلبا لذلك من شروط . وغنى عن البيان أنه ليس لجهة الادارة لهما توافر لديها من أسباب أن تسحب قرارها بالموافقة على الالتحاق الطالب المذكور بالشعبة لما هو مقرر من أن السحب لايرد على القرارات المشروعه .

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

استمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠
الى ان يعطل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بتنظيم بدل العدوى .

ملخص الفتوى :

ان مفاد المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام
العاملين المدنيين بالدولة أن تظل القوانين والقرارات واللوائح السارية
وقت صدور هذا القانون نافذة فيما لا يتعارض مع احكامه . فاذا كان
البطل نافذا وقت صدور هذا القانون ولا يتعارض مع احكامه فانه يظل
ساري المفعول . ويترتب على ذلك استمرار العمل بالقرار الجمهوري
رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقدير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرّضة
لخطرها الى ان يصدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتنظيم هذا البطل
وغيره عملا بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وأساس ذلك أن قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ لا يتعارض مع أحكام القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بل يتوافق معه لقيامه على أسبيل تبرر قيامه
واستمراره .

الفصل الرابع

تقسيم القرارات الادارية

الفرع الاول

القرار التنظيمى العام والقرار الفردى

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

التفرقة بين القرار التنظيمى العام والقرار الفردى — القول بان
المعمل الادارى الذى يكون تطبيقا لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل
مركزا قانونيا ومن ثم لا يكون قرارا اداريا — مردود بأنه يتعين التفرقة
بين حال كون النص المقيد متعلقا بفرد معين وحالة كونه يضع قاعدة
عامة أو مجردة — تطبيق هذا النص فى الحالة الاولى لا يقتضى من
الادارة إلا التنفيذ المادى فى حين يستلزم صدور قرارات فردية تحدد
مجال انطباق النص فى الحالة الثانية — كون هذه القرارات الفردية
تطبيقا لنص عام لا يمنع من أنها هى التى تنشئ المركز القانونى
الفردى ، ومن ثم فهى قرارات ادارية وليست أعمالا مادية — مثال
بالنسبة للقرارات الصادرة تطبيقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية .

ملخص الحكم :

ان القرار التنظيمى العام يولد مركزا قانونيا عاما أو مجردا ، بعكس
القرار الفردى الذى ينشئ مركزا قانونيا خاصا لفرد معين واذا كان
صحيحا أن القرار الفردى تطبيق أو تنفيذ لقانون فانه فى الوقت ذاته

مصدر لمركز قانونى فردى أو خاص متميز عن المركز القانونى العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الفردى الإدارى الذى يكون تطبيقا لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزا قانونيا لأن كل قرار إدارى منشئ لمركز قانونى هو فى الوقت ذاته تطبيق تنفيذى لقاعدة قانونية أعلى فالقرار الفردى ينشئ مركزا قانونيا فرديا ، ولكنه فى الوقت ذاته تطبيق لقاعدة منشئة لمراكز قانونية عامة مجردة ، كما أنه عندما يكون اختصاص هذه الإدارة مقيدا يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان النص المقيد متعلقا بفرد معين وحالة ما إذا كان النص المقيد يضع قاعدة عامة أو مجردة لا تخص شخصا بذاته ، وفى الحالة الأولى يقتصر دور جهة الإدارة المكلفة بالتنفيذ على التنفيذ المادى ، لا لأن اختصاصها مقيد بل لأنها بصدد نص خاص بفرد معين استقر فيه الوضع القانونى فلم يبق بعد ذلك شيء إلا للتنفيذ . أما فى الحالة الثانية فانه لأبد أن يسبق التنفيذ المادى للقاعدة تحديد مجال انطباقها بتعيين الأفراد الذين تسرى عليهم ويكون ذلك بقرارات فردية تعين هؤلاء بأشخاصهم لا بصفاتهم .

وعلى هدى ما تقدم فإن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأعمال القانونية العامة التى تعتبر مصدرا لقواعد عامة مجردة ، فالمراكز القانونية المتولدة عنه مراكز قانونية عامة مجردة تشمل جميع من يتناولهم بالتطبيق بصفاتهم لا بأشخاصهم بما يقتضى عهد التطبيق والتنفيذ تعيين هؤلاء الذين ينطبق عليهم وتفاوتهم فيهم شروطه ، ولا يكون ذلك إلا بقرارات فردية تعين أشخاص هؤلاء الذين تتناولهم بأشخاصهم لا بصفاتهم وتكون المراكز القانونية الناشئة عن هذه القرارات الفردية خاصة بكل واحد من هؤلاء الذين ينطبق عليهم القانون ، وهذه القرارات الفردية هى التى تنشئ المركز القانونى الفردى لكل منهم ، وهى وإن كانت تطبيقا للقاعدة العامة المضمنة فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، إلا أنها فى الوقت ذاته مصدر لمركز قانونى ذاتى فردى أو خاص متميز عن المركز القانونى المتولد عن القانون المنشئ للمراكز القانونية العامة ، فإذا ما صدرت هذه القرارات الفردية تبعا للقياس بالعمل الإدارى ، أى بإصدار الرسم وهو تنفيذ مادى يعقب القرار الإدارى

الفردى المبلغ للشركة المطالبة بسداد الرسم ، لانطباق الشروط الواردة في القانون على حالتها .

وترتبيا على ذلك فان هيئة الاذاعة عندما تطالب الشركة المدعية بسداد الرسم عن شهور معينة وتكلفها بتركيب عدادات وبسداد الرسم في المستقبل لا يقتصر دورها على مجرد التنفيذ المادى للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ ، بل قد سبق هذا الاجراء التحقق من استيفاء الشركة للشروط المطلوبة ، ثم الامر بتحصيل الرسم فاذا حصل ان هيئة الاذاعة خالفت القانون عند اصدار قرارها بتحصيل الرسم والتكليف بتركيب العدادات وسداد الرسم في المستقبل ، وطعننت الشركة في هذا القرار فان طعننا يكون موجها الى قرار ادارى مما يجوز الطعن فيه بالالغاء ، الامر الذى يتعين معه قبول الدعوى . وهذا هو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه ، وان اخطأ في تكييف دفع هيئة الاذاعة بعدم قبوله الدعوى ووصفه بأنه دفع بعدم الاختصاص .

(طعن رقم ١٧٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

قرار تنظيمى عام وقرار فردى — التفرقة بينهما — القرار الفردى مصدر لمركز قانونى فردى أو خاص متميز عن المركز العام المتولد عن القانون .

ملخص الحكم :

ان القرار التنظيمى العام يولد مراكز قانونية عامة أو مجردة بعكس القرار الفردى الذى ينشئ مركزا قانونيا خاصا لفرد معين وانه اذا كان صحيحا ان القرار الفردى تطبيق أو تنفيذ للقانون فانه في الوقت ذاته مصدر لمركز قانونى فردى أو خاص متميز عن المركز القانونى العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بان العمل الادارى

الذى يكون تطبيقا لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزا قانونيا لأن كل قرار ادارى منشئ لمركز قانونى هو فى الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى .

(طمن رقم ٦٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٩/٢)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

القواعد التنظيمية العامة الصادرة من يملكها وتنسم بطابع العمومية والتجريد تكون بمثابة اللائحة الواجبة الاتباع فى حدود ما صدرت بشأنها طالما أنها صدرت متفقة واحكام القانون وقصد بها تحقيق المصلحة العامة .

ملخص الحكم :

انه من المقرر أن القواعد التنظيمية العامة الصادرة ممن يملكها متسمة بطابع العمومية والتجريد تكون بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع فى صدد ما صدرت بشأنها طالما أنها صدرت متفقة وأحكام القانون وقصد بها تحقيق المصلحة العامة التى تعلو على المصالح الفردية .

(طمن رقم ٨٧٥ لسنة ٦٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

قرارات ادارية — قاعدة تدرج القرارات الادارية — مؤداها — اخضاع القرارات الأدنى مرتبة لما يطوها من قرارات من حيث الشكل والموضوع ، واخضاع القرارات الفردية للقرارات التنظيمية .

ملخص الفتوى :

فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٧ صدر قراران جمهوريان أولهما قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧ يحظر صرف

مكافآت أو بدل حضور عن جلسات مجالس إدارات الشركات وينص في مادته الأولى على انه « لا يجوز صرف مكافآت أو بدل حضور عن جلسات مجالس إدارة الشركات والجمعيات والمنشآت التابعة للقطاع العام وذلك بالنسبة إلى الأعضاء المعيّنين والمختارين بهذه المجالس » كما تقضى مادته الثالثة بأن يعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وثانيهما قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١٦ لسنة ١٩٦٧ ويقضى في مادته الأولى بمنح السـيـديـن / ٠٠٠٠ مكافأة عن عضويتهم بمجلس إدارة شركة اسطوانات صوت القاهرة وذلك من تاريخ مباشرتهما العمل « » .

ومن حيث أن تدرج القرارات الإدارية كما يعنى أن القرارات الإدارية التى تصدرها الجهات الإدارية المختلفة ترتبط ببعضها ارتباطاً تسلسلياً بحيث يتعين إخضاع القرارات الأدنى مرتبة لما يعلوها من حيث الشكل والموضوع كذلك فإن من مقتضاء جعل القرارات التنظيمية فى مرتبة اسمى من القرارات الفردية التى تصدر تطبيقاً لها أى إخضاع القرارات الفردية للقرارات التنظيمية .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧ هو قرار تنظيمى عام يضع قاعدة عامة مجردة تحظر صرف مكافآت أو بدل حضور عن جلسات مجالس إدارات الشركات والجمعيات والمنشآت التابعة للقطاع العام فهو كما يلزم السلطات الأدنى من سلطة رئيس الجمهورية بتتقيده به السلطة التى وضعت فى التطبيق على الحالات الفردية فلا يكون قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١٦ لسنة ١٩٦٧ وهو قرار فردى يقضى بمنح مكافأة لبعض الأشخاص عن عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات من تاريخ مباشرتهم العمل إلا مقرر هذه المكافأة فى الفترة السابقة على ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ تاريخ العمل بالقرار التنظيمى العام رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه دون الفترة اللاحقة على العمل بالقرار الأخير ، والتى يلحقها هذا القرار بأحكامه فلا يتناولها القرار الفردى المخالف لقاعدة تنظيمية عامة اسمى له فى المرتبة والقوة القانونية .

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

التعليمات التي تعد بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونية الواجبة
الاتباع — ليس للرئيس الذي اصدرها أن يخالفها عند التطبيق على
الحالات الفردية .

ملخص الحكم :

ان القواعد التنظيمية العامة التي تصدر ممن يملكها ، كالمدير العام
للمصلحة ، متسمة بطابع العمومية والتجريد ، تكون بمثابة اللائحة
أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع في صدد ما صدرت بشأنه . فيلتزم
بمراعاتها لا المرعوسون وحدهم ، بل الرئيس نفسه كذلك في التطبيق
على الحالات الفردية ، طالما لم يصدر منه تعديل أو إلغاء لها بنفس
الاداة ، أي بقرار تنظيمي عام مماثل ، لا في تطبيق فردي قصرا عليه .
(طعن رقم ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

قرار اداري يتضمن قاعدة تنظيمية — نفاذه من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

ملخص الحكم :

من المسلم أنه ولئن كان النشر ليس لازما لصحة القرارات الادارية
التنظيمية أو اللائحية الا انها لا تنفذ في حق الأفراد الا اذا عملوا بها عن
طريق نشرها على وجه من شأنه أن يكون كافيا لافتراض علمهم اليقيني
بأحكامها وغنى عن البيان انه اذا كان القرار الاداري اللائحي ذا طابع

تتريعى فامه لا ينفذ فى حق الأفراد الا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ذلك أصل دستورى مقرر .

(طعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

لجهة الادارة ان نضع من القواعد التنظيمية ماتراه ملائما لحسن سير العمل بالمرفق — وان تحدد الوقت المناسب لتنفيذها كما ان لها ان تعملها أو تلغياها حسبما تراه محققا لمصالح العمل — لا محل للطعن على تصرفها بإساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

لا سند من القانون لما أثاره المدعى فى مذكراته من أن تأجيل جهة الادارة تطبيق نظام الامتحان للترقية ثم قصره على وظائف معينة من شأنه أن يجعل تصرفها مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة لأنه من المسلم أن لجهة الادارة أن تضع من القواعد التنظيمية ماتراه ملائما لحسن سير العمل بالمرفق وان تحدد الوقت المناسب لتنفيذها كما أن لها أن تعدل هذه القواعد أو تلغياها حسبما تراه محققا لمصالح العمل . ولا محل للطعن على تصرفها فى هذا الشأن مادام قد تم بناء على السلطة المخولة لها بمقتضى القانون ودون مجاوزة لحدودها أو الخروج عليها فى التطبيق الفردى كما أنه لا وجه لما ساقه المدعى من طعن على الامتحان بأن بعض أسئلته كانت هندسية محضة لا يجيب عليها الا مهندس خبير فى الأعمال الهندسية وذلك لان الأصل فى الترقية بالامتحان هو أفضلية المرشح من حيث المامه بالمعلومات اللازم توافرها فيمن يشغل الوظيفة المرقى اليها بما يضمن مواجهته الامور وحل المشكلات وتستقل جهة الادارة بتحديد هذه المعلومات على أساس من سلطتها التقديرية المخولة لها قانونا فى هذا الشأن .

ومادام لم يثبت أنها انحرفت بهذه السلطة عن جاده الصالح العام
كما هو الحال في الدعوى الراهنة فليس للقضاء أن ينصب نفسه مكانها
في أمر هو من صميم اختصاصها .

ومن حيث أنه تأسيسا على كل ما تقدم يكون قرار تخطي المدعى
في الترقية لرسوبه في الامتحان تطبيقا للقاعدة التي تقررت في هذا الشأن،
صحيا ولا مخالفة منه للقانون .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

قاعدة تنظيمية عامة — صدورها بأداة من درجة معينة — عدم جواز
الغائها أو تعديلها الا بأداة من ذات الدرجة أو من درجة أعلى — مثال
بالنسبة للقاعدة التيقررتها لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية
وصدق عليها الرئيس الأعلى للجامعات في شأن ضابط المفاضلة بين
المرشحين للترقية في وظيفة مدرس (ا) و (ب) عند تعددهم وتراحمهم
في الترقية الى استاذ مساعد (ب) — لا يجوز لجامعة القاهرة أن تنفرد
بتعديل هذه القاعدة .

ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٢١ الصادر في ٣٠ من ابريل
سنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وتأديهم
نصت على أن « يشترط فيمن يعين استاذًا مساعدًا أن يكون حاصلا
على درجة من الدرجات المذكورة في المادة السابقة ، وأن يكون قد شغل
وظيفة مدرس مدة أربع سنوات على الأقل في احدى كليات الجامعة
أو في مهده علمي من طبقتها ، وأن يكون قد قضى في خدمة الحكومة
ثمانى سنوات أو مضت عشر سنوات على حصوله على درجة بكالوريوس

أو ليسانس ٠٠٠ » ، ولم تضع هذه المادة ضابطاً للمفاضلة بين المرشحين للترقية من وظيفه مدرس بدرجةيتها الفرعيتين « أ » و « ب » عند تعدد هؤلاء المرشحين وتزاحمهم في الترقية الى أستاذ مساعد « ب » بسبب زيادة عددهم على عدد الوظائف الخالية المراد الترقية إليها ، لذلك قررت لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية بجلستها المنعقدة في ٢٨ من يولييه و ٢٤ و ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٨ وضع قواعد تنظيمية عامة في هذا الشأن من مقتضاها انه عند الترقية من وظيفة مدرس (أ) الى وظيفة أستاذ مساعد (ب) يرجح من كان أفضل في الانتاج العلمي ، فاذا تساوى المرشحون في الانتاج العلمى يفضل الأقدم في وظيفة مدرس (أ) فاذا تساوا في وظيفة مدرس « أ » يفضل الأقدم في وظيفة مدرس « ب » . وهذه القواعد التنظيمية التي وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية وافق عليها مجلسا الجامعتين وصدق عليها وزير التربية والتعليم بوصفه الرئيس الأعلى . وظلت منذ وضعها بمثابة اللائحة المرجعية باطراد في كل من الجامعتين . ومن ثم اذا قرر مجلس جامعة القاهرة بعد ذلك أنه عند الترقية الى وظيفة أستاذ مساعد اذا تساوى الانتاج العلمى تكون العبرة بالأقدمية في وظيفة مدرس عامة ، يكون قد خالف القانون ، اذ من المسلمات في فقه القانون انه اذا صدرت قاعدة تنظيمية عامة بأداة من درجة معينة فلا يجوز المغاؤها أو تعديلها الا بأداة من ذات الدرجة أو من درجة أعلى ، ومن ثم فما كان يجوز لجامعة القاهرة أن تنفرد بتعديل القاعدة التنظيمية العامة التي قررتها لجنة شئون التنسيق بين الجامعتين وصدق عليها الرئيس الأعلى الا بأداة من المستوى ذاته أو بأداة أعلى كقانون ، هذا الى أن هذه القاعدة انما تتمشى مع الاوضاع الادارية السليمة .

(طعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠)

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

قاعدة تنظيمية عامة — القواعد التي وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية — هذه القواعد تستمد قوتها من موافقة مجلس الجامعتين عليها — للمجلسين أن يعدلا عن تلك القواعد طالما أن العدول لا ينطوي على اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان القواعد التي وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية ليست بذاتها ملزمة لأى منهما باتباعها ، وانما هي تستمد قوتها ووجودها من موافقة مجلسي الجامعتين عليها ، فهما — والحالة هذه — المنشئان لتلك القواعد ، ومن ثم فان لهما بهذه المثابة أن يعدلا من تلك القواعد أو أن يلغيها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة . فاذا كان قد تبين لمجلسي الجامعتين — في ضوء التجارب وظروف الحال — أن للعمل بتلك القواعد التي أقرها لا يحقق تماما المصلحة العامة التي استهدفها عند اقرارها ، فلا تشريب عليهما اذا ما قررا قواعد جديدة تراءى لهما أنها أوفى بالغاية ، مادام لم يكن المقصود من ذلك التحايل في الخروج على هذه القواعد في التطبيق الفردي ، أى ليست هناك اساءة لاستعمال السلطة .

(طعن رقم ٩١٠ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

الجمعية العمومية لقضاء محكمة مصر — سلطتها في اصدار قواعد تنظيمية عامة بالنسبة للمسائل الماسة بشؤونها الادارية — مشروطة بعدم مخالفتها قانونا قائما — حقها في العدول عنها أو الغائها .

ملخص الحكم :

لا نزاع في أن للجمعية العمومية لقضاء محكمة مصر الابتدائية أن تصدر قواعد تنظيمية عامة فيما يتعلق بالمسائل الماسة بشئونها الادارية بشرط الا تخالف هذه القواعد قانونا قائما ، كما وأن لها أن تعدل في تلك القواعد أو تلغيها اذا ما رأت فيها شذوذا للمنطق السليم وحكم الواقع أو مجافاة لروح القانون وأن المصلحة العامة لا تقتضيها .

(طمن رقم ١٩١٦ لسنة ٦ ق ، — جلسة ١٠/٣/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٠٥)

المبدأ :

القاعدة التنظيمية العامة لاتعدل الا بقاعدة أخرى باداة من ذات المستوى الذى اصدر القاعدة الأصلية وهى لا يجوز مخالفتها في التطبيق الفردى — ولا يجوز القول ان جهة الادارة بمخالفة القاعدة التنظيمية العامة بتطبيق فردى انما تقصد تعديل القاعدة المذكوره .

ملخص الحكم :

ان القواعد التنظيمية العامة المتسمة بطابع العمومية والتجريد يلزم مراعاتها في التطبيق على الحالات الفردية كما أن تعديل أو إلغاء هذه القاعدة يكون بنفس الادارة أى بقرار تنظيمى عام مائل ، لا في تطبيق فردى قصرا عليه والا شاب الامر مخالفة للقانون ، وتطبيقا لذلك فان عرض نتيجة امتحان المدعى الذى أدين بتهمة ارتكاب الغش على مجلس الكلية ، وتقرير المجلس عدم تطبيق قواعد الرأفة عليه يتصف بامرين الاول عدم ورود هذه القاعدة ضمن قواعد الرأفة والثانى عدم اعتبار قرار المجلس هذا قرارا تنظيميا عاما بل هو تطبيق فردى على خلاف القاعدة العامة ، لما ادعاء الجامعة بوجود عرف ادارى جزى على الا يستفيد من الرأفة الطالب الذى صدر ضده حكم من مجلس تأديب الطلاب فهو تقييد مقنع لأن هذه القاعدة العرفية تخالف القواعد الصادرة

من مجلس الكلية التي خلت من شرط يحرم من ارتكب غشاً من قواعد الرأفة ، فإذا كانت ثمة قاعدة عرفية بهذا المعنى كان على مجلس الكلية أن يضمن قواعد الرأفة التي اصدرها تلك القاعدة المقول بها .
(طعن رقم ٥٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

ان القرار الاداري الصادر بتحديد درجات بعض الموظفين والعمال على هدى عناصر وظروف تختلف من حالة الى أخرى لا يستخلص منه قواعد تنظيمية عامة منضبطة يفيد منها غير من ورد اسمه بهذا القرار .

ملخص الحكم :

ان صدور قرار بتحديد درجات بنص الموظفين والعمال على هدى عناصر وظروف تختلف من حالة الى أخرى يتعلق بعضها بالمؤهلات والبعض الآخر بالخبرة والكفاية ومدد الخدمة دون أن تنتظمها قاعدة تنظيمية عامة موحدة ، يسوغ — والحالة هذه أن يستخلص من هذا القرار قواعد تنظيمية عامة منضبطة بفيد منها موظفون آخرون غير الذين وردت أسماؤهم بالكشوف الملحقة بالقرار المذكور وينبني على ذلك أنه ليس للمدعى أصل حق في الاغادة من القرار المشار اليه حتى يعد ضم مدد خدمته السابقة وارجاع أقدميته الى تاريخ سابق على تاريخ صدور القرار المذكور .

(طعن رقم ١٣ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٩)

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبدأ :

ان القرار الادارى الصادر بتحديد درجات بعض الموظفين والعمال على هدى عناصر وظروف تختلف من حالة الى أخرى لا يستخلص منه قواعد تنظيمية عامة منضبطة يفيد منها غير من ورد اسمه بهذا القرار .

ملخص الحكم :

ان صدور قرار بتحديد درجات بعض الموظفين والعمال على هدى عناصر وظروف تختلف من حالة الى أخرى يتعلق بعضها بالمؤهلات والبعض الآخر بالخبرة والكفاية ومدد الخدمة دون أن تنتظمها قاعدة تنظيمية عامة موحدة ، يسوغ — والحالة هذه — أن يستخلص من هذا القرار قواعد تنظيمية عامة منضبطة ، يفيد منها موظفون آخرون غير الذين وردت أسماؤهم بالكثوف الملحقة بالقرار المذكور وينبنى على ذلك أنه ليس للمدعى أصل حق فى الافادة من القرار المشار اليه حتى بعد ضم مدد خدمته السابقة وارجاع أقدميته الى تاريخ سابق على تاريخ صدور القرار المذكور .

١ طعن رقم ١٣ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٩

قاعدة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

قرار اللجنة بحصر تجار القطن والسماسة تمهيدا لتبني أعمال لهم — ليس قرار تعيين مما يجب التظلم منه قبل رفع دعوى الالغاء .

ملخص الحكم :

ان قرار اللجنة المطعون فيه قد انطوى — على ما سلف البيان —

على قواعد تنظيمية عامة في شأن حصر طوائف تجار ومسامرة القطن الذين يجرى تدبير أعمال لهم ، فهو بهذه المثابة لا يصدق عليه انه قرار ادارى نهائى صادر بالتعيين في الوظائف العامة ، كما لا يصدق عليه هذا الوصف اذا ما نظر اليه بحسب ما له لأنه لم يصدر متضمنا قواعد عامة في شأن حصر طوائف يجرى تعيينهم في وظائف عامة ، وانما صدر متضمنا قواعد عامة في شأن حصر طوائف يجرى — في ظروف استثنائية خاصة تدبير أعمال لهم ليست بالضرورة وظائف عامة ، ومن ثم فانه لا يندرج في عداد القرارات التى يوجب قانون مجلس الدولة القظم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرتها أو الى الهيئات الرئاسية قبل الطعن فيها أمام القضاء الادارى ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم سابقة التظلم من القرار المطعون فيه غير قائم على سند من القانون خليقا بالفرض .

(طعن رقم ١٧٠ ، ١٧١ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

القرار المنعزم — عدم التقيد ببيعاد — قرار نزع الملكية ليس قرارا تنظيميا عاما — لا يكفى نشره بالجريدة الرسمية لافتراض العلم به — وجوب اتباع اجراءات لصقه التى حددها القانون — القرار المنعزم لا تلحقه حصانة .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق لها أن قضت بأن قرار تقرير المنفعة العامة لمشروع معين بما يصاحبه ويترتب عليه من نزع ملكية الافراد المالكين أو الحائزين ليس في طبيعته قرارا تنظيميا عاما بحيث يكفى نشره في الجريدة الرسمية لتوفر القرينة القانونية على العلم به وانما هو اقرب الى القرارات الفردية لأنه يمس المركز القانونى الذاتى لكل مالك أو حائز لجزء من العقار الذى تنزع ملكيته كما يمس أيضا المراكز القانونية الذاتية لمن ترد اسماءهم بالكشف المرافق للقرار من الملاك الحقيقيين

الذين يكون لهم بعد الاطلاع على الكشف المذكور من ابداء اعتراضاتهم الى الجهة المختصة التي عينها القانون وعلى ذلك فان علم ذوى الشأن بأثر القرار المذكور على مراكزهم القانونية لا يتحقق بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ، اذ تطلب القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة الى جانب نشر القرار في الجريدة الرسمية بلصقه في المكان المعد للاعلانات بالمحافظة وفي مقر العمدة والشرطة أو في المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار مما يستفاد من أن مجرد نشر قرار المنفعة العامة لا يكفي في نظر المشرع لوصوله الى علم ذوى الشأن من الملاك والحائزين للعقار الذي يرد عليه القرار . ومن حيث أنه لما كان ذلك وكانت اجراءات اللصق لم يقم عليها دليل ، فان النشر في الجريدة الرسمية وحده لا يكون كافيا في اثبات علم المطعون ضده بالقرار محل الطعن في تاريخ سابق على رفع الدعوى ومن جهة أخرى فان الثابت ان القرار المطعون فيه — فيما تضمنه من نزع ملكية المنقولات المملوكة للمدعى والتي انصب عليها الطعن المائل — قد نزل الى حد غصب السلطة وانحدر بذلك الى مجرد الفعل المادى المنعدم الأثر قانونا الأمر الذى يزيح أية حصانة ويفتح الباب للطعن فيه دون التقيد بميعاد .

(طعن رقم ٨٢١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

قرار وزير الاقتصاد في ٢٢ من يونية سنة ١٩٦٠ وفي ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بسحب رخصة العمل بميناء بور سعيد بالنسبة للسيارة الذين يجمعون بين العمل بالمدينة والعمل بالميناء ، وبعدم اصدار رخص جديدة لمزاولة مهنة الصرافة — تضمن هذين القرارين قاعدة تنظيمية عامة مجردة من مقتضاها تطبيقها على كل صراف يجمع بين ترخيص العمل بالميناء والعمل بالمدينة — لا يقدح في عمومية الحكم أن تقرير لجنة وكلاء الوزارة في ٢٢ من يونية ١٩٦٠ الذى اعتمدته الوزير ذكر أن عدد هؤلاء الصرافة اثنان .

ملخص الحكم :

أن موافقة السيد وزير الاقتصاد في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ على ماتضمنته مذكرة السيد وكيل الوزارة لشتون التجارة الخارجية انما جاءت تأكيدا لقرار الوزير الصادر في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦٠ باعتماد محضر اجتماع لجنة وكلاء الوزارة القاضي بسحب رخص العمل بميناء بور سعيد بالنسبة للسيارة الذين يجمعون بين العمل بالمدينة والعمل بالميناء وقصر الترخيص لهم على العمل في المدينة .

وهذا القرار ينطبق على كل صراف يجمع بين ترخيص العمل في المدينة وترخيص العمل في الميناء ولم يميز بين صراف وآخر لصدور القرار عاما في صياغته وقد تضمن حكمين أولهما : تجسيد الموقف بالنسبة للجميع وذلك بعدم اصدار رخص جديدة لمزاولة مهنة الصرافة وقصر العمل على الصيارف المرخص لهم بالعمل في الميناء وهؤلاء المرخص لهم بالعمل في المدينة .

ثانيهما : سحب ترخيص العمل في الميناء من كل صراف يجمع بين ترخيص العمل في الميناء وترخيص العمل في المدينة ، وقصر الترخيص .
لمثل ذلك الصراف ذي الترخيصين على العمل في المدينة فقط .

وقصر العمل للصراف ذي الترخيص على العمل في المدينة فحسب هو النتيجة للحكم العام الذي تضمنه قرار الوزير بعدم الجمع بين العمل في المدينة والعمل في الميناء وقصره على العمل في المدينة ، ولا يقدح في عمومية الحكم ، أن تقرير لجنة الوكلاء ذكر أن عدد الصيارف المرخص لهم في العمل في كل من الميناء والمدينة اثنان وأن قرار الوزير صدر باعتماد ما انتهى اليه وكلاء الوزارة في لجنتهم بتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦٠ بحسبان أن العدد اثنان ، اذ لم يحدد تقرير لجنة الوكلاء وبالتالي قرار الوزير هذين الصرافين بأسمائهما أو بأشخاصهما ولم يعرفهما بذواتهما ، بل أن ماجاء بتقرير لجنة الوكلاء وما تضمنه قرار الوزير كان عاما يميز بين حالة فردية وحالة فردية أخرى ولم يحدد صرافا بالذات أو يمينه بالاسم ، بل صدر مجردا من

كل تحديد ، عاما في صياغته ينطبق على كل صراف يجمع بين ترخيص العمل في المدينة وترخيص العمل في الميناء سواء كان العدد اثنين كما تضمنه تقرير لجنة الوكلاء أو ستة كما ذكرت ادارة النقد ذلك ان تحديد عدد الصيارف الذين ينطبق عليهم القرار ، مسألة واقع لاشان لها بعمومية الحكم الذى أتى به القرار ، يؤكد ذلك أن مصلحة الجمارك قد طبقت على جميع الصيارف الذين كانوا يجمعون بين المهنتين وأن القرار الثانى للوزير الصادر فى ١١ من اكتوبر ١٩٦١ ، والمتضمن سحب تراخيص العمل بالبحر من الصيارف الذين يملكون مكاتب بالمدينة ، دون تحديد عدد أو تعيين أسماء ، هذا القرار الثانى جاء مؤيدا للقرار الاول مؤكدا له مقررا للحكم العام الذى تضمنته •

وبهذه المثابة يكون ما أورده وزير الاقتصاد فى قراره الصادر فى ٢٣ من يونية ١٩٦٠ وما اكده بقراره الصادر فى ١١ من أكتوبر ١٩٦١ ، قد تضمن قاعدة تنظيمية عامة مجردة من مقتضاها تطبيقها على كل صراف يجمع بين ترخيص العمل بالميناء وترخيص العمل بالمدينة بقصر الترخيص له على العمل فى المدينة •

(طعن رقم ٤١٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥)

الفرع الثانى

القرار الايجابى والقرار السلبي

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

قاعدة عدم تقييد دعوى الغاء القرار السلبي بالامتناع بالميعاد طالما أن الامتناع مستمر - قيامها على فكرة الاستمرار وعدم الانتهاء - انتهاء ذلك بتمام التنفيذ ويبدء ميعاد الطعن فيه من ذلك الوقت •

ملخص الحكم :

لما كان الأساس القانونى فى عدم التقييد بمواعيد الطعن فى القرارات

السلبية يقوم على فكرة استمرارها وعدم انتهائها فان الامر يكون كذلك اذا ما كان الوضع قد أخذ طريقة الى التنفيذ الفعلى بالنسبة الى القرار السلبي ، اذ أنه يتمام هذا التنفيذ يبدأ ميعاد الطعن فيه .
(طعن رقم ٣٥٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

امتناع وزارة عن تنفيذ حكم بغير حق واستمرار امتناعها عن تنفيذ مدة بلغت حوالى اربع سنوات — يعتبر بمثابة قرار ادارى سلبي مخالف للقانون يوجب لصاحب الشأن حقا في التعويض عما يلحقه بسببه من اضرار — شمول التعويض ما اصابه من اضرار مادية وأدبية .

ملخص الحكم :

يجب على الجهات الادارية المبادرة الى تنفيذ ما يصدر ضدها من أحكام حائزة لقوة الشيء المقضى به فان هى امتنعت دون حق عن تنفيذها فى وقت مناسب أو تعمدت تعطيل هذا التنفيذ اعتبر ذلك بمثابة قرار ادارى سلبي مخالف للقانون يوجب لصاحب الشأن حقا فى التعويض عما يلحقه بسببه من أضرار مادية وأدبية .

ولا شك أن فى امتناع الوزارة عن تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى فى الدعوى رقم ١١٧٨ لسنة ١٣ القضائية فى وقت مناسب بعد رفض طعنهما فيه واعلانها به فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ واستمرار امتناعها عن هذا التنفيذ مدة بلغت حوالى أربع سنوات ينطوى على خطأ من جانبها — وقد ترتب على هذا الخطأ أضرار مادية وأدبية لحقت بالمدعى تتمثل فى تأخير تسوية حالته وما فاتته نتيجة لذلك من فرض شغل المناصب الرئيسية والقيادية التى تتناسب مع أقدميته ودرجته — وحرمانه من الفروق المالية التى يستحقها طوال المدة التى امتنعت فيها الوزارة عن تنفيذ الحكم — واضطراره فى سبيل الزامها بهذا التنفيذ الى الالتجاء

الى القضاء وتكبد ما اقتضاه سلوك هذا السبيل من أعباء ونفقات وجهود وذلك بالإضافة الى ما أصابه من آلام نفسية بسبب تعنت الوزارة وأصرارها على القعود عن تنفيذ الحكم طوال المدة التي استغرقها نظر دعوى التعويض التي أقامها ضدها ونظر الطعن الذي أقامته في الحكم الصادر فيها وما انطوى عليه هذا المسلك من جانب الوزارة من امتحان لحقوقه وأهدار لمركزه بين زملائه الأحدث منه والذين تخطوه في الترقية الى درجة مدير عام .

(طعن رقم ١٤٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٣١٣)

البدا :

دعوى الالغاء توجه الى قرار ادارى — اذا تخلف القرار تخلف مناط قبول الدعوى — القرار الادارى قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا أو سلبيا — القرار الادارى السلبى يتحقق عندما ترفض الجهة الادارية أو تمتنع عن اتخاذ اجراء كان من الواجب عليها اتخاذه بحكم القانون — يتعين لقيام القرار السلبى ان يكون ثمة الزام على الجهة الادارية باتخاذ قرار معين — اذا لم يكن اصدار مثل هذا القرار واجبا عليها فان امتناعها عن اصداره لا يشكل قرارا سلبيا مما يقبل الطعن عليه بالالغاء — أساس ذلك : المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

أن من المسلم أن دعوى الالغاء انما توجه الى قرار ادارى ، فاذا انتفى وجود القرار تخلف مناط قبول الدعوى . والقرار الادارى قد يكون صريحا تعبر به جهة الادارة في الشكل الذى يحدده القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانونى معين ، وقد يكون القرار ضمنيا أو سلبيا وذلك عند ما ترفض الجهة الادارية أو تمتنع عن اتخاذ اجراء كان من الواجب عليها اتخاذه بحكم القانون بمعنى أنه يتعين لقيام القرار السلبى أن

يكون ثمة الزام على الجهة الادارية باتخاذ قرار معين، فاذا لم يكن اصدار مثل هذا القرار واجبا عليها فان امتناعها عن اصداره لا يشكل قرارا سلبيا مما يقبل الطعن عليه بالالغاء وفي ذلك تنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه « ويعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح » .

ومن أنه ليس ثمة نص سواء في الاتفاقية المصرية الفرنسية آنفة الذكر أو في غيرها يوجب على وزير العدل اصدار قرارات بتفسير أحكام تلك اللائحة أو بيان نطاق تطبيقها بناء على طلب أحد الافراد فمن ثم فان امتناع الوزير عن اصدار مثل هذا القرار لا ينهض قرار سلبيا بالامتناع .

ومن حيث أنه متى كان متقدما — وبغض النظر عن خضوع أو عدم خضوع الواقعة محل الدعوى الصادر فيها الحكم موضوع الطعن المائل لاحكام الاتفاقية المشار اليها — فليس ثمة قرار يقبل الطعن عليه أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى مما كان يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى لتخلف مناط قبولها .

(طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٤)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

نص القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية على اعفاء المستلزمات التي تستوردها تلك المنشآت لبنائها أو تجهيزها من الضرائب والرسوم الجمركية على أن يصدر بالاعفاء قرار من وزير المالية بناء على اقتراح وزير السياحة وثبوت أن وزارة السياحة قد وافقت على اعفاء المستلزمات التي أستوردها المظمون ضده وارسلت اقتراحها الى مصلحة الجمارك التي لا تختص بتقرير الاعفاء المطلوب ولا بعرضه على وزير المالية المختص بذلك — وزارة السياحة تكون قد خالفت القانون ولم تقم بعرض الطلب على وزير المالية لينظر في

اصدار قرار الاعفاء ويكون من ثم هناك قرار سلبي غير مشروع من وزارة السياحة يتعين الحكم بالغائه وليس من قرار صدر من وزير المالية ليمحص الحكم المطعون فيه مشروعيته ويقضى على وزارة المالية بشيء من مصروفات طلب الغائه — ألزام وزارة السياحة وحدها بالمصروفات دون وزارة المالية •

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية اعفى من الضرائب والرسوم الجمركية المستلزمات التي تستوردها تلك المنشآت لبنائها أو تجهيزها على أن يصدر بالاعفاء قرار من وزير المالية بناء على اقتراح وزير السياحة واذ ثبت ان وزارة السياحة قد وافقت على اعفاء المستلزمات التي استوردها المطعون ضده ولكنها ارسلت اقتراحها الى مصلحة الجمارك التي لا تختص بتقرير الاعفاء المطلوب ولا بعرضه على وزير المالية المختص بذلك ، فان وزارة السياحة تكون قد حادت عن صحيح القانون ولم تقم بعرض طلب المطعون ضده بعد ان وافقت عليه على وزير المالية لينظر في اصدار قرار الاعفاء بما يثبت لديه من توافر موجهه ، ويكون ثمت قرار سلبي غير مشروع من وزارة السياحة يتعين الحكم بالغائه وليس من قرار صدر من وزير المالية ليمحص الحكم المطعون فيه مشروعيته وليقضى على وزارة المالية بشيء من مصروفات طلب الغائه ، ويكون الحكم حقيقيا بالتعديل ليقصر قضاء الالغاء على قرار وزارة السياحة وتلزمها وحدها المصروفات من دون وزارة المالية •

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٥)

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

مقتضى نص المادة ١٠١٧ من التعليمات العامة للنيابات الصادرة في أول يوليو سنة ١٩٥٨ أن ثمة التزاما يقع على أقلام الكتاب كل في دائرة اختصاصه مؤداه اعطاء صورة الحكم الجنائي دوما ومباشرة لكل من يطلبها متى قام باداء الرسوم المقررة وذلك دون ما حاجة لاستئذان أية سلطة أو جهة أخرى وبصرف النظر عما اذا كان لطالب الصورة شأن في الدعوى الجنائية التي صدر فيها الحكم أو لم يكن خصما فيها — هذه التعليمات هي في حقيقتها توجيهات ملزمة اصدرها النائب العام الهولكلته وموظفى أقلام الكتاب ويتعين على هؤلاء وأولئك باعتبارهم مخاطبين بها العمل على تنفيذ ما تتضمنه من أوامر بصفة دائمة وبصورة منتظمة بشرط الا تخالف قانونا قائما — الحكم بالغاء القرار للسلبى بالامتناع عن اعطاء صورة حكم جنائى لمن طلبها .

دلخص الحكم :

بالرجوع الى التعليمات العامة للنيابات الصادرة في أول يوليو سنة ١٩٥٨ والتي حدثت في ظل تطبيق احكامها واقعة الامتناع عن اعطاء المطعون ضدهم صورة الحكم الجنائى المطلوبة ، يتضح ان المادة ١٠١٧ من هذه التعليمات نصت على أنه « لاتعطى صور محاضر التحقيق والاوراق القضائية الاخرى لطالبيها الا بناء على قرار من المحكمة المدنية بتقديم هذه الصور اليها ٥٠٠ أما صور الاحكام ومحاضر الجلسات فانها تعطى دائما ومباشرة لطالبيها بعد دفع الرسوم المستحقة » ومقتضى هذا النص ان ثمة التزاما يقع على أقلام للكتاب كل في دائرة اختصاصه مؤداه اعطاء صورة الحكم الجنائى دوما ومباشرة لكل من يطلبها متى قام باداء الرسوم المقررة وذلك دون ما حاجة لاستئذان أية سلطة أو جهة أخرى ، وبصرف النظر عما اذا كان لطالب الصورة شأن في الدعوى الجنائية التي صدر فيها الحكم او لم يكن خصما فيها .

ومن حيث ان التعليمات المشار اليها هي في حقيقتها توجيهات ملزمة اصدرها النائب العام الى وكلائه وموظفي اقسام الكتاب ، مستهدفا بها معالجة العديد من الامور القضائية والكتابية والمالية والادارية المتصلة بالنيابات ، ويتمين على هؤلاء واولئك باعتبارهم مخاطبين بها احترامها والعمل على تنفيذ ما تتضمنه من اوامر بصفة دائمة وبصورة منتظمة بشرط الا تخالف قانونا قائما .

ومن حيث ان ما نصت عليه هذه التعليمات خاصا بالالتزام باعطاء صورة الحكم الجنائي لطلابها بعد دفع الرسم المستحق ، لا يخالف أى قانون . ذلك أن النائب أن قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من نص في هذا الشأن . وأن قانون المرافعات الذي يعتبر القانون العلم في المسائل الاجرائية قد نص في المادة ١٨٠ منه على انه « يسوغ اعطاء صورة بسيطة من نسخة الحكم الاصلية لمن يطلبها ولو لم يكن له شأن في الدعوى وذلك بعد دفع الرسوم المقررة » . ثم ان اعطاء صورة الحكم الجنائي لمن يطلبها انما يتفق مع ما هو مقرر من ان الاحكام الصادرة في المواد الجنائية تحوز حجية مطلقة في مواجهة جميع الناس . هذا فضلا عن أن المادة ٩٨٣ من التعليمات العامة للنيابات الصادرة في سنة ١٩٧٩ (الكتاب الثانى - التعليمات الكتابية) قد اكدت الالتزام باعطاء صور الاحكام لطلابها رأسا حيث نصت على أن « صور الاحكام ومحاضر الجلسات ومحاضر جلسات المحاكم تعطى لطلابها مباشرة . . . » وبناء على ذلك يكون هذا الالتزام فرضا واجبا على اقسام الكتاب اتباعه في جميع حالات التطبيق الفردى فاذا خولف في شأن حالة بيمينها يكون ذلك مخالفا للقانون . ولايغير من هذا النظر ما اثارته الجهة الادارية من أن اعطاء صورة الحكم قد تكون وسيلة للتشهير أو النيل من المتهم ، فمما لاشك فيه ان من يحصل على الصورة ويستخدمها على وجه يخالف احكام القانون فانه يقع تحت طائلة العقاب .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك ، وكان المظنون ضدهم قد طلبوا الى قلم الكتاب المختص طالبين اعطاءهم صورة الحكم الصادر في الدعوى الجنائية رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٧٥ جنح قصر النيل بعد اداء

الرسم المقرر وذلك لتقديمها في احدى القضايا الماثلة الخاصة بهم والمنظورة أمام القضاء ، وان قلم الكتاب امتنع عن تسليمهم الصورة المطلوبة دون مبرر اللهم الا ما افصحت عنه جهة الادارة في الاوراق من أن قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من نص يجيز ذلك ، واذ سبقت الاشارة الى أن هذا المبرر مخالف للقانون فمن ثم يكون القرار السلبي بالامتناع عن اعطاء المطعون ضدهم صورة الحكم المطلوبة غير قائم على سببه المبرر له قانونا .

(طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

المادتان الاولى والتاسعة من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن النسخة العامة معدلا بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٢ — المادة ٩ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ لم تضع حدا أقصى لمدة التكليف — ليس مقتضى ذلك ان يرتبط المكلف بالعمل الذي كلف للقيام به برباط ابدى لا انفصام^٤ — التكليف يكون بالنسبة الى من تدعو الضرورة الى تكليفه للقيام بعمل من الاعمال المتعلقة بالمجهود الحربي — يشترط لاستمرار التكليف ان تتوافر حالة الضرورة التي تدعوا اليه في ظل اعلان التعبئة العامة سينتهى التكليف بحكم اللزوم بانتهاء حالة الضرورة التي كانت المسوغ القانوني لبقائه — امتناع جهة الادارة عن انتهاء التكليف بعد زوال حالة الضرورة يشكل قرارا سلبيا بالامتناع يصلح ان يكون محلا للطعن بالالغاء .

ملخص الحكم :

ولئن كانت المادة (٩) من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ — التي تم تكليف المطعون ضده استنادا اليها — لم تضع حدا أقصى لمدة التكليف، الا أنه ليس مقتضى ذلك أن يرتبط المكلف بالعمل الذي كلف للقيام به برباط ابدى لا انفصام له ، اذ أنه طبقا لنص المادة (٩) المذكورة فان التكليف يكون بالنسبة الى من تدعو الضرورة الى تكليفه للقيام بعمل من الاعمال المتعلقة بالمجهود الحربي ، ومن ثم فانه يشترط لاجراء

انتكليف أن تتوافر حالة الضرورة التي تدعو اليه ، وذلك في ظل إعلان التعبئة العامة نتيجة لتوتر العلاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو نشوب حرب ، وفقا لنص المادة (١) من القانون المشار اليه . ولما كانت الضرورة تقدر بقدرها ، وكان نظام التكليف — بحسب طبيعته والظروف التي تقتضيه وما يفرضه من قيود على الحرية الشخصية للأفراد في اختيار مناسبات العمل — هو نظام استثنائي ومؤقت فان استمرار التكليف يرتبط ببقاء حالة الضرورة وهو يدور معها وجودا وعدما ، بحيث ينتهى التكليف — بطريق اللزوم — اذا انتهت حالة الضرورة التي دعت اليه ، والا أصبح التكليف نظاما دائما على خلاف طبيعته ومقتضياته .

ومن حيث أنه يفرض التسليم بأن عمل المطعمون ضده بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — كمخطط برامج الكترونية كان يتصل بالجهد الحربى ، فان الظروف التي اقتضت اصدار قرار وزير الحربية رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٢ بتكليف المطعمون ضده هو وآخرين بالاستمرار في العمل بالجهاز بالصفة المدنية — حيث كانت مصر تمارس حرب الاستنزاف ترتبط لخوض معركة العبور الحاسمه — هذه الظروف تغيرت بعد ذلك حين بدأت مصر مسيرة السلام في عام ١٩٧٨ . وانتهت بذلك — الناحية الواقعية — حالة الضرورة التي كانت المسوغ القانونى لتكليف المطعمون ضده بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، واصبح استمرار تكليفه — على الرغم من تغير الظروف التي اقتضته وانتهاء حالة الضرورة التي دعت اليه — لا يقوم على سبب واضح يبرره ، ولا يكتفى لاستمرار تكليف المطعمون ضده أن يكون الجهاز في حاجة الى عمله طالما أن حالة الضرورة التي دعت الى تكليفه لم تعد — بحسب الظاهر قائمة .

وعلى ذلك فان امتناع 'الجهاز' عن انتهاء تكليف المدعون ضده لا يستند — بحسب الظاهر — الى أساس سليم من القانون . ولما كان هذا الامتناع يشكل قوازا سلبيا من جانب الجهاز يصلح أن يكون محلا للطعن بالالغاء فان الدعوى المقامه من المطعمون ضده بطلب الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار — ثم بالغائه تكون مقبولة ، ويكون الدفع بعدم قبولها لهذا السبب حقيقيا بالرفض .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن القرار المطعون فيه — بحسب الظاهر — قرار غير سليم ، الأمر الذي يرجح معه الحكم بالغائه عند الفصل في موضوع الدعوى ، فانه يكون قد توافر في طلب وقف تنفيذ هذا القرار ركن الجديه ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال في هذا الطلب نظر لما يترتب على هذا القرار من نتائج يتعذر تداركها فيما لو قضى بالغائه ، تتمثل في تفويت فرص العمل الحر على المطعون ضده ، مما يتعين معه الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب — ففرض بوقف تنفيذ هذا القرار — فانه يكون قد جاء صحيحا ومتفقا مع أحكام القانون ، ويكون الطعن عليه غير سليم قانونا ، ويتعين لذلك الحكم برفض هذا الطعن والزام جهة الادارة المصروفات .

(طعن رقم ٩٠٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١٥)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

تعويض صاحب الامتياز الذي يتنازل عن صحيفته طبقا للقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتنظيم الصحافة في الاقليم السوري — مقرر للصحيفة القائمة قانونا — صدور قرار بالغائها عملا بالمادة ٢٧ من قانون المطبوعات وعدم الطعن فيه في الميعاد — يؤدي الى عدم قبول طلب الغاء القرار السلبى بالامتناع عن بحث طلب التنازل عن الصحيفة وتقرير التعويض .

ملخص الحكم :

لما كانت الجهة الادارية قد أبانت أنها اغلقت البحث في تنازل المدعى عن مجلته ، لأن قرارا صدر بالغائها وفقا للمادة ٢٧ من قانون المطبوعات لعدم انتظام صدورها ، وكان قد استبان ان هذا القرار صدر فعلا في ١١ من يناير سنة ١٩٥٩ ولم يطعن عليه المدعى في الميعاد فانه من ثم قد أصبح حصينا من الالغاء ، وغدا عقبة قانونية في سبيل بحث

التنازل وبالتالي تقدير التعويض المقرتب على هذا التنازل ، ذلك أن القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتنظيم الصحافة في الاقليم السوري ، اذ قرر التعويض لصاحب امتياز أى صحيفة يومية لو دورية يتنازل صاحبها عنها في ميعاد معين ، انما يقرره بالنسبة للصحيفة القائمة قانونا ، بشرط توافر الشروط الواردة في القانون المذكور ، ومن ثم يكون طلب الغاء القرار السلبى بالامتناع عن بحث طلب التنازل عن المجلة وتقرير تعويض للمدعى غير مقبول أيضا ، تبعا لعدم جواز المطالبة بالغاء القرار الصادر بالغاء المجلة لفوات ميعاده وان كان للمدعى أن يطالب بتعويض عن هذا الالغاء أن كان له وجه حق .

(طعن رقم ١١٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

الفصل الخامس

أركان وعيوب القرار الإداري

الفرع الأول

قرينة سلامة القرار الإداري واقتراض صحته

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

اقتراض صحة القرار ما لم يتم الدليل على العكس .

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري يفترض فيه أن يكون محمولا على الصحة ما لم يتم الدليل على عكس ذلك . بفضل ما يحاط به من ضمانات تعين على ذلك ، كحسن اختيار الموظفين الذين يساهمون في اعداده وفي اصداره ، وتسليط الرقابة الرئاسية عليهم في ذلك ، ولأن القرار الإداري قد يجتاز مراحل تمهيدية قبل أن يصبح نهائيا .

(طعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ :

إذا انتزع من الأوراق وجود اعتبارات ترحزح قرينة الصحة المفترضة في قيام القرار الصادر بنقل سكرته ثا ن بوزارة الخارجية الى وظيفة بالدرجة الرابعة الادارية بوزارة الخزنة — انتقال عبء الاثبات على جلبت الحكومة .

ملخص الحكم :

انه وقد انكشف للمحكمة أن كفاية المدعى وفقا لصحيفته قد أهله خلال عمله في وزارة الخارجية للترشيح لعضوية العديد من المؤتمرات الدولية السياسية والاقتصادية والعلمية ولم تتوقف الاستعانة به في مثل هذه المؤتمرات بعد نقله الى وزارة الخزانة ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تقرر ندبه للعمل بمكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون العلمية بالإضافة الى عمله وهو مالا يتم دون تجربات واسعة ودقيقة عن ماضى الموظف وحاضره والتأكد بصورة قاطعة من أنه ليس ثمة ما ينلثم صلاحيته لهذه الأعمال التي تتطلب قدرا ملحوظا من الكفاية والثقة الكاملة في شخص من يقوم بها نظرا لصلتها الوثيقة بأمر لها حساسيتها وخطرها وهي في هذا لا تقل شأنًا عما يتطلبه العمل في وزارة الخارجية من اعتبارات خاصة . وبالإضافة الى ذلك فقد أشار المدعى الى أنه قد ترامى اليه أن انتدابه للسفر من نيويورك الى جنيف في الفترة من ١٨ — ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ لحضور اجتماعات اللجنة العلمية انما جاء تحت ضغط واصرار من جانب وزارة البحث العلمى مما لم يلق ترحيبا من جانب وزارة الخارجية واثار حفيظتها فجعلها تقدم على التخلص منه وحررت مذكرتها في هذا الشأن في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٢ وصدر بناء عليها القرار المطعون فيه دون بيان الأسباب . فان من شأن هذه الاعتبارات أن ترحزح قرينة الصحة المفترضة في قيام القرار المطعون فيه على اسبابه وتنقل عبء الاثبات على جانب الحكومة .

(ضمن رقم ٦٢٢ لسنة ١٢ قى — جلسة ١١/٢٣/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

انتخاب الوزارة معيارا للترقية هو سبق القيد على الدرجة ، لا يقوم هذا القيد على الدرجة في ذاته اسما سلبيا للمفاضلة عند اجراء الترقية استظهار المحكمة من اقدمية الطاعن في قرار الترقية مقرونة بالوظيفة التي يشغلها بالقياس الى الوظائف التي كان يشغلها بعض الرقنين

ما يشكل خطراً على الخطر قرار الترقية إلى أسبيل يقوم عليها أو إلى قاعدة مجردة في وزن كفاية الموضحين يزعزع قرينة النسخة المفترضة في القرار المطعون فيه ، وينقل عبء الإثبات على جانب الإدارة ، عجز الإدارة عن تبرير تصرفها يجعل القرار المطعون فيه مفتقراً إلى سبب صحيح ومقتوب يعيب أساءة استعمال السلطة — مثال :

ملخص الحكم

ان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن القرار الأول المطعون فيه وهو قرار الترقية إلى الدرجة الرابعة الصادر من وزير المعارف العمومية رقم ٨٤٨٨ في ١٩٤٩/٥/٢١ قد نص في مادته الأولى على ترقيته الموظفين الآتية أسمائهم بعد إلى الدرجة الرابعة الفنية السابق قيدهم عليها بالقرارات الوزارية الموضحة أرقامها وتاريخها أمام كل منهم لتمضيهم المادة القانونية في الدرجة الخامسة على أن تكون ترقيتهم اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٩ وتضمن القرار بعد ذلك أسماء ١٥٣ موظفاً من موظفي الوزارة وبيانا أمام كل موظف الوظيفة التي يشغلها وتاريخ أقدميته في الدرجة الخامسة وهو في يوم ١٥/٥/١٩٤٩ بالنسبة إلى جميع المرقين عدا الأخير منهم الذي ترجع أقدميته فيها إلى ١٩/١٠/٤٤ وبيانا برقم قرار القيد على الدرجة الرابعة وتاريخ صدوره ومن هذا البيان يتضح أن الموظف رقم ١ بالكشف قيد على الدرجة الرابعة بالقرار رقم ٧٧٦٢ بتاريخ ٢٩/٢/٤٨ والموظف رقم ٢ قيد عليها بالقرار رقم ٧٨٠٩ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٤٨ والموظفين من رقم ٣ إلى رقم ١٣٩ وكذلك الموظف رقم ١٥٣ قيدوا عليها بالقرار رقم ٨٠٦٩ الصادر بتاريخ ٣٠/٩/١٩٤٨ والموظفين من رقم ١٤٠ إلى رقم ١٥٣ قيدوا عليها بالقرار رقم ٨١١٢ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٤٨ .

وحيث أن مفاد ما ورد في ديباجة القرار السالف الذكر أن الوزارة قد اتخذت معياراً للترقية إلى الدرجة الرابعة أن يكون الموظف قد سبق قيده عليها ثم استوفى المادة القانونية للترقية بعد ذلك وإذا كانت الترقية التي أجريت بموجب القرار المذكور قد تمت قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة فإن أحكام هذا القانون

ومنها وجوب الالتزام بالأقدمية كأساس للترقية بحسب الأهمية لا تسرى على الترقيات موضوع القرار المشار إليه وبالمقابل وعلى ما ذهب إليه قضاء هذه المحكمة فإن ولاية الترقية في ظل القوانين واللوائح السابقة على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي ولاية اختيارية من سلطة الجدارة حسبما تقدرها جهة الإدارة وهي تمارس في ذلك سلطة تقديرية، فتفاضل بين المرشحين على أساس ما تضمه من قواعد تطمئن إليها في وزن كفاية الموظف وجدارته دون أن تقتيد بالأقدمية ولا معقب عليها في ذلك إلا أن يجيء تصرفها مشوبا بإساءة استعمال السلطة فالقرار الذي يصدر بالترقية على أساس اختيار الصالحين لها بالقياس إلى من تتخطاهم الإدارة في الترقية رغم أقدميتهم هو قرار محمول على الصحة ابتداء بافتراض مبنى على الأرجحية في الصلاحية بين المرشحين وأنه صادر عن مسلك إداري سليم إذا ما دحض دليل ما ينقض صحته المفترضة فإنه يصبح والحالة هذه قرارا معيبا أما لقيمه على غير سبب صحيح أو لكونه مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة .

وحيث أن الوزارة في إجراءات الترقيات إلى الدرجة الرابعة بموجب القرار الأول المطعون فيه قد التزمت قاعدة معينة في وزن الكفاية هي على ما سلف بيانه - سبق القيد على الدرجة المذكورة - غير أن الوزارة قد عجزت عن تبرير التزامها بتلك القاعدة كأساس للمفاضلة والترجيح بين موظفي الدرجة الخامسة بتراخي أعمال آثاره عند إجراء الترقية بعد استيفاء المدة المشروطة لذلك قانونا وقد منحت الوزارة الأجل الكافي لذلك ولكنها عجزت عن تبرير مسلكها في هذا الشأن وإذا كان المدعى يتركن في دعواه التي تساويه مع المرشحين في أقدمية الدرجة الخامسة بل أنه يسبق بعضهم في أقدمية الدرجة السادسة وإلى أنه عند صدور قرار الترقية المطعون فيه كان يشغل وظيفة مدرس أول مساعد بالتعليم الثانوي في حين أن بعض المرشحين بموجب القرار المذكور كان مدرسا بالتعليم الابتدائي وقد ثبتت صحة هذه الوقائع التي ساقها المدعى من الإطلاع على القرار المشار إليه ومن تسليم الجهة الإدارية بها فالمدعى حسبما ورد في كتاب مدير الشؤون القانونية بالوزارة المؤرخ ١٩٦٣/٤/١٢ عن الدرجة الخامسة من ١٩٣٠/٥/٢٢ في حين أن كلا من السيد /

٠٠ ٠٠ ٠٠ / والمسيد / ٠٠ ٠٠ ٠٠ يحصل على الدرجة السادسة في ١٩٣٠/١٠/٢ وشملت حركة الترقية كذلك فان المدعى عين في وظيفة مدرس أول مسيحية للغة الانجليزية اعتبارا من ١٩٤٨/١٠/١ في حين أن عددا ممن شملتهم حركة الترقية كانوا عند صدورهما مدرسين عاديين بالتعليم الابتدائي وعلى ذلك فانه اذا كانت الوزارة قد اتخذت معيارا للترقية سبق القيد على الدرجة فانه يبقى أن هذا القيد على الدرجة لا يقوم في ذاته أساسا سليما للمفاضلة عند اجراء الترقية بل أن أقدمية المدعى مقرونة بالوظيفة التي كان يشغلها اذ ذلك بالمعيار الذي للوظائف التي كان يشغلها بعض المرفقين تشكل هيكلا على افتتار الترقيات الى الدرجة الرابعة التي ينبغي تسجيها أو التي قلادة عامة مجردة في وزن كفاية المرشحين وهو الأمر الذي يزعم قرينة الصحة المفترضة في القرار المطعون فيه وينقل عبء الاثبات على جانب الادارة واذ عجزت الادارة عن تبرير تصرفها على ما سلف بيانه فكل من شأن ذلك أن يجعل القرار الأول المطعون فيه الصادر في ١٩٤٩/٥/٢١ برقم ٨٤٨٨ مفتقرا الى سبب صحيح ومشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة وبالتالي يتعين الغاؤه فيما تضمنه من تخفى المدعى في الترقية الى الدرجة الرابعة ، وبهذه المثابة يكون أيضا غير قائم على أسس سليم من القانون القرار الصادر في ١٩٥٣/٦/٤ برقم ١١٢٩٣ فيما تضمنه من تخفى المدعى في الترقية الى الدرجة الثالثة وذلك اعتبارا بأن القرار المذكور شمل بالترقية من ترجع أقدميته في الدرجة الرابعة الى ٠ ١٩٥٣/٤/١

(طعن رقم ١٠٦٢ ، لسنة ١١ ق ، ٢٦١ لسنة ١٢ ق) لجنة
(١٩٧٥/٤/١٣)

الفرع الثاني

ركن النية وعيوبه

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

ركن النية — فقد هذا الركن ينحدر بالقرار الى درجة الانعدام
فلا يكتسب أية حصانة ولو فلت المبدأ المحدد للظن بالانقضاء أو
السحب .

ملخص الحكم :

إذا كان وزير التربية والتعليم قد حدد من قبل نيته فيمن نتجه اليه
هذه النية بإحداثه الأمر القانوني ، فاشتراط في الأمر أن ترجع اقدميته
في الدرجة الثامنة الى ٦ فبراير سنة ١٩٤٤ أو بعبارة أخرى يكون
تحديد النية من قبل بحسب هذا الشرط هو الأساس لاصدار القرار
بتعيين الأشخاص المرشحين بذواتهم — فلا يعدو القرار الأخير والحالة هذه
أن يكون اجراء تطبيقيا لنية من قبل . ومن ثم فإذا رقي شخص بدون
حق على فهم انه يتوافر فيه شرط الاقدمية بينما هو فاقده ، فان قرار
الترقية بالنسبة اليه يكون في الواقع من الأمر قد فقد ركن النية على
وجه ينحدر به الى درجة الانعدام فلا يكتسب أية حصانة ولو فلت المبدأ
المحدد للظن بالانقضاء أو السحب بل يجوز الرجوع فيه والغاؤه في
أي وقت .

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

صور القرار الإداري بناء على إرادة معية — بطلانه — أساس
ذلك وآثره — مثال بالنسبة لترخيص بفتح صيدلية صادر بناء على غلط
في الوقائع الجوهرية .

ملخص الحكم :

إذا أبانت التحقيقات التي قام بها تفتيش صحة المديرية والنيابة
الإدارية والنيابة العامة وما انتهت إليه هذه التحقيقات من معاملة
تأديبية أدانت الموظفين المتهمين — أبان ذلك كله بجلاء مدى الذي
سلكه ذوو الشأن ممن يعينهم أمر الحصول على الترخيص بصيدلية
الامانة وأوضح الأساليب والوسائل التي اتبعت للحصول على الترخيص
واسفر عن الظروف والملابسات التي في ظلها أصدرت الإدارة الترخيص
مما يبين منه أن الإدارة أصدرت قرارها بناء على بيانات مزورة كما
يكشف عن مقدار ما ينضج به سخطها لإصدار الترخيص تحت هذه
الظروف والملابسات رغم عدم توافر شرط المسافة بين الصيدليتين ورغم
عدم استيفاء الاشتراطات الصحية في صيدلية الطاعن وذلك بمساعدة عدد
من موظفيها خرجوا على مقتضى الواجب في أعمال وظائفهم وكان لهم
شأن في انتزاع القرار بالترخيص دون سند من واقع أو قانون مما يدل
على أن الإدارة عندما قدرت فأصدرت قرارها بالترخيص كانت إرادتها
مشوبة لأنها لم تكن على بينة من الأمر لما وقعت فيه من غلط في الوقائع
الجوهرية ، كان للطاعن علم بها والتي لها اعتبار بمقتضى القانون ، فلم
تصبر الإدارة القرار بالترخيص عن رضا صحيح مما يعيب القرار
ويبطله ، إذ لا شبهة في أن الخطأ الذي وقعت فيه الإدارة خطأ قانوني
شاب إرادتها ذلك بجسبان أن القرار الإداري بوصفه عملاً قانونياً من
جانب واحد يجب أن يصدر عن رضا صحيح فيبطله مما يبطل الرضا
من عيوب ومنها الخطأ أن توافرت عناصره وشروطه القانونية .

خلافاً لأن من الأوراق أن القرار الصادر بالترخيص بصيدلية لأمانة

قد وقع باطلا فيكون والحالة هذه معدوم الأثر بحيث لا يجوز أن ينشئ.
حقا وان الإدارة اذ تقرر صواب الحكم المطعون فيه ، فهي انما تعلن عن
انعدام أثر قرارها الصادر بالترخيص .

(ملحق رقم ١٧٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

انزول الإكراه في صحة القرار الإداري — خضوعه لرقابة المحكمة
العليا في تعقيبها على الحكم المطعون فيه .

ملخص الحكم :

أن الإكراه باعتباره مؤثرا في صحة القرار الإداري يخضع لتقدير
المحاكم الإدارية في حدود رقابتها لمشروعية القرارات الإدارية ، كما
يخضع لرقابة المحكمة العليا في تعقيبها على أحكام تلك المحاكم .

(ملحق رقم ١٩٤ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

نزول القرار الإداري الى حد غصب السلطة — عدم تمتعه بأية
حصانة — إمكان الطعن فيه دون تقيد بميعاد ، وعدم قابليته للتنفيذ
المباشر ، وقبول طلب وقف تنفيذه ولو تعلق بشؤون الموظفين

ملخص الحكم :

انه وإن كان الأصل في القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين

هو عدم قبول طلبات وقف تنفيذها لانعدام ركن الاستعجال فيها ، إلا أنه التجدى بذلك لا يكون إلا في شأن القرارات الإدارية التي تعتبر بمثابة قانوناً ومنتجة لآثارها إلى أن يقضى بالغائها ، ذلك أن من هذه الآثار أن للقرار الإداري قوته الملزمة للأفراد ، وللإدارة تنفيذه بالطريق المباشر في حدود القوانين واللوائح ، وأن هذه القوة لا تزايله ، حتى ولو كان معيياً ، إلا إذا قضى بوقف تنفيذه أو بالغائه ، ولكن يلزم أن يكون القرار — وأن كان معيياً — مازال متصفاً بصفة القرار الإداري كتصرف قانوني ، أما إذا نزل القرار إلى حد غضب السلطة ، وانجدر بذلك أنه مجرد الفعل المادي المعنوم الأثر قانوناً ، فلا تلحقه أية حصانة ، ولا يزيل عيبه فوات ميعاد الطعن فيه ، ولا يكون قابلاً للتنفيذ بالطريق المباشر ، بل لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال ذوي الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة مما يمرر بذاته مطلبتهم إزالة تلك العقبة بصفة مستعجلة .

(طمى رقمى ٣٥ ، ٣٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١/١٤)

الفرع الثالث

ركن الاختصاص وعيوبه

قاعدة رقم (٣٢٥)

المبدأ :

مدور القرار الإداري معيياً بعب عدم الاختصاص — بطلانه —
التأوه الفاء كاملاً — مثال — مدور قرار من وزارة الحربية بترقية رئيس
قسم المستخدمين بمصلحة الجوائى والمنتر ، والعال أنه يعتبر تابصا
لديوان الموظفين — المادة ٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

سأن المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام

موظفي الحولة قد نصت على ان يعمل بهذا القانون من أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ونصت المادة الثالثة من الفصل الأول من الباب الأول من القانون المشار اليه على أن « يكون مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلائهم بالوزارات والمصالح ما عدا ديوان المحاسبة تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » . فإذا كان الثابت أن المظمون في ترقيته أصبح في عداد موظفي ديوان الموظفين منذ أول يولية سنة ١٩٥٢ (باعتبار أنه يشغل وظيفة رئيس قسم المستخدمين بمصلحة الموائم والمخائر) فما كان يجوز أن تشمل حركة الترقيات التي اجراها السلاح البحري في ابريل سنة ١٩٥٢ بصفاته ككلما له ، ويكون القرار الصادر من وزير الحربية في ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٢ بترقية المظمون في ترقيته الى الدرجة الخامسة المخصصة لموظفي السلاح البحري قد شاب عيب عدم الاختصاص ، ومن ثم يكون باطلا لفقدانه أحد مقوماته ، ويتمن من أجل ذلك القضاء بالغائه كائلا ، وبالتالي يكون الطعن قد قام على أساس سليم من القانون . ويكون الحكم المظمون فيه في قضاءه بالغائه القرار جزئيا فيما تضمنه من ترقية المدعى قد جاء مخالفا للقانون .

(طعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/١٦)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

مستند القرار من جهة غير منوط بها إصداره قانونا يصيبه عيب
جسيم ينجس به إلى حد العدم — أمكن الطعن فيه دون التقيد بعبارة .
ملخص الحكم :

إذا فقد القرار الإداري أحد أركانه الأساسية فإنه يعتبر معيبا
بفعل جسيم ينزل به إلى حد الانعدام ، والاتفاق متفق على أنه يسواء

اعتبر الاختصاص أحد أركان القرار الإداري أم أحد مقومات الإرادة التي هي ركن من أركانه ، فإن صدور القرار الإداري من جهة غير منوط بها إصداره قانوناً يعيب بعيب جسيم ينحدر به إلى حد العدم . طناً كان في ذلك افتتات على سلطة جهة أخرى لها شخصيتها المستقلة .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بأنه إذا كان العيب الذي يشوب القرار ينزل به إلى حد غصب السلطة فإنه ينحدر بالقرار إلى مجرد فعل مادي معدوم الإثر قانوناً لا تلحقه أية حماسة ولا يزيل عيبه فوات ميعاد الطعن فيه ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد المقرر في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة مثله مثل سابقة ، على غير أساس سليم من القانون .
(طعن رقم ١٣٦٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٣٢٧)

المبدأ :

قرار النيابة العامة باخلاء المدعى وتمكين آخر من العين محل النزاع —
صدوره في غير نطاق وظيفة النيابة العامة القضائية — انطواؤه على
غصب لسلطة القضاء الأدنى الذي يختص وحده بالفصل في منازعات
الحيازة — انعدام قرار النيابة العامة .

ملخص الحكم :

ان قرار النيابة العامة المظنون فيه باخلاء المدعى وتمكين المستشكل ضده الثاني من العين محل النزاع اذ صدر من النيابة العامة في غير نطاق وظيفتها القضائية لعدم تعلق الأمر بأحدى جرائم الحيازة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ عقوبات قد انطوى على غصب لسلطة القضاء الأدنى الذي يختص وحده بالفصل في منازعات الحيازة على — ما تقدم القول . ومن ثم يكون هذا القرار مشوباً بعيب عدم الاختصاص الجسيم

الذى ينحدر به الى درجة الانعدام ، مما يتعين معه الحكم بالغاء هذا القرار ، والزام الجهة الادارية بالمصاريف .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٠)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

البت في منح تراخيص الاشتغال بأعمال الوساطة في الحاق الفنانين بالعمل هو من اختصاص وزير الارشاد طبقا لاحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ — صدور قرار من مدير ادارة الرقابة على المصنفات الفنية برفض الترخيص في الاشتغال بأعمال الوساطة دون أن يكون مفوضا في ذلك من الوزير المختص يجعله مشوبا بعيب عدم الاختصاص — هذا الرفض ليس موقفا سلبيا وانما هو قرار ادارى سلبى .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ بنصه على عدم جواز الاشتغال بأعمال الوساطة الا بعد الحصول على ترخيص من السيد الوزير قد أسند سلطة البت في طلبات الترخيص في الاشتغال بالأعمال المذكورة سواء بمنح الترخيص أو برفضه للطلب الى الوزير ، فليس لغیره من موظفى الوزارة أن يباشر هذا الاختصاص دون تفويضه منه في الحدود التى تسمح بها أحكام التفويض . ولم يكن هناك تفويض من هذا القبيل ، فيتراجع صدور القرار محل الطعن . وطالما أن القرار برفضه الترخيص للمدعى في الاشتغال بأعمال الوساطة — اذ صدر من مدير ادارة الرقابة على المصنفات الفنية لا من الوزير — فانه يكون مشوبا بعيب عدم الاختصاص — ولا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القرار الصادر من المدير المذكور لا يعدو أن يكون اجراءا تمهيديا أو موقفا سلبيا بعدم عرض الأمر على الوزير للنظر في منح الترخيص أو برفضه

وأن اكتفاء هذا المدير بالوقوف عند حد المرحلة التمهيدية هو موقف سلبي لا قرار اداري وانه أدى في نتيجته الى موقف سلبي آخر من جانب الوزير بالامتناع عند منح المدعى الترخيص المطلوب وأنه لذلك فان القول بأن القرار المطعون فيه قد صدر من غير مختص يكون في غير محله اذ الطعن في حقيقته لا يرد على قرار المدير وانما على القرار السلبي الضمني بامتناع الوزير عن منح الترخيص المطلوب لا حجة في ذلك كله اذ أن مدير ادارة الرقابة على المصنفات الفنية لم يقف موقفا سلبيا ازاء طلب الترخيص المقدم من المدعى ولم يرفض أو يمتنع عن اتخاذ قرار في شأنه بل سار في بحث الطلب وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ والقرار المنفذ له وانتهى من هذا البحث الى اصدار قراره المؤرخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١ برفض الطلب المذكور وقد أفصح بهذا القرار عن ارادته بما كان يعتقد أنه يملكه من سلطة ملزمة وفقا لأحكام القانون المشار اليه والقرار المنفذ له — وقد صدر هذا الانصاح مقترنا بقصد تحقيق الأثر القانوني للقرار بمجرد صدوره — اذ بادر الى اعلان المدعى به في ذات تاريخ صدوره • كما بادر الى اخطار ادارة الأمن العام بمضمونه لتتخذ الاجراءات الكفيلة بمنع المدعى من ممارسة مهنة الوساطة ولئن كان القرار المذكور قد صدر من غير مختص الا أنه لا وجه للتحدي بأنه ليس قرارا اداريا أو أنه مجرد موقف سلبي أو اجراء تحضيرى أو تهيدى اذ تخلى في هذا القرار الذى تحقق أثره فعلا موقف الوزارة الايجابى ازاء طلب المدعى وما دامت الوزارة لم تقف موقفا سلبيا فانه لا محل للقول بأن هذا الموقف قد أدى الى موقف سلبي آخر من جانب الوزير •

(طعن رقم ١٦٦٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

تصحیح جهة الادارة لما شاب القرار من عيب عدم الاختصاص قبل صدور الحكم — جواره — بشرط الا يتضمن تغييرا في مضمون القرار أو ملاءمة إصداره .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فان الثابت ان النعى الوحيد للمدعى على القرار المطعون فيه هو ما تضمنه من عيب عدم الاختصاص الجسيم الذى صححته جهة الادارة قبل صدور الحكم بعرض الأمر على مجلس الادارة دون أن يكون من شأن ذلك تغيير ما فى مضمون القرار أو ملاءمة إصداره . وبما لا يجدى المدعى بعد ذلك الطعن فى ترقية السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ لأن السيد المذكور أصبح بعد التصحيح المشار اليه واعتبارا من تاريخ حصوله أحق بالترقية من المدعى الى وظيفة أخصائى أول بحوث وشئون قرارات مجالس ادارة الشركات للمامة ترقيته اليها دون المدعى ومن ثم تصبح دعواه غائقة سندها القانونى مما يتعين معه الغاء الحكم المطعون فيه والحكم برفض الدعوى على أن تلزم الجهة الادارية بالمصروفات لأنها لم تبادر بتصحيح العيب الذى شاب القرار المطعون فيه الا بعد اختتامه قضائيا برفع الدعوى .

(طعن رقم ٢٤١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

فقد القرار صفته الادارية وصيرورته معدوما — لا يكون الا اذا كان مشوبا بمخالفة جسيمة — تصدى مجلس المراجعة لتقدير القيمة الاجبارية بالنسبة الى باقى الوحدات السكنية التى لم يتظلم مستأجروها — مخالفة القانون فى هذه الحالة لا تنهدر بقرار مجلس المراجعة الى درجة الانعدام .

ملخص الحكم :

ان تصوى مجلس المراجعة لقرارات لجنة التقدير فيما يتعلق بالوحدات التي لم يتظلم شاغلوها من قرارات تلك اللجنة ، ليس من المنيوب التي من شأنها أن تتحدّر بالقرار إلى درجة الانعدام ، فمن الأمور المسلمة أن العمل الإداري لا يفقد صحته الإدارية ولا يكون معترفا الا اذا كان مشوبا بمخالفة جسيمة ، ومن صورها أن يصدر القرار من فرد عادي أو أن يصدر من سلطة في شأن اختصاص سلطة أخرى ، كأن تتولى السلطة التنفيذية عملا من أعمال السلطة القضائية أو التشريعية ، أما غير ذلك من العيوب التي تعتور القرار الإداري فإنها تجعله مشوبا بعيب مخالفة القانون بمعناها الواسع ولا تتحدّر به إلى درجة الانعدام .

(طعن رقم ٧٤٤ ، ٨٠٥ لسنة ١١١١ — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٥)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

إذا كان القرار الإداري قد صدر من غير مختص فإنه يتعين التفرقة بين عيب عدم الاختصاص البسيط وبين عيب عدم الاختصاص الجسيم — العيب الأول يصم القرار بالبطلان ومن ثم فإنه يتحصن بمرور ستين يوما على سنوره أما العيب الثاني فيصم القرار بالانعدام مما يسوغ معه سحبه في أي وقت دون التزام بالمدة المشار إليها — تطبيق : صدور قرار من منير أحد الصناع بترقية أحد العاملين بالمنع دون عرض الأمر على المؤسسة التي يتبعها المنع ودون عرضه على لجنة شئون العاملين بها يعتبر قرارا منعما يجوز سحبه في أي وقت .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن عيب عدم الاختصاص في القرار الإداري من العيوب التي تتيح سحب القرار الذي دفع به وذلك وفقا للاحكام والأوضاع المقررة في سحب القرارات الادارية وإذا كان عيب عدم الاختصاص

بسيطا فانه يتيح سحب القرار خلال ستين يوما على اختلاف من بدء حساب هذه المدة تبعا لما اذا كان السحب يتم من الجهة التي أصدرت القرار أو من الجهة الرئاسية لها ومع مراعاة ما قد يلحق تلك المدة من اسباب الانقطاع أما حيث يكون عدم الاختصاص جسيما فانه يصم القرار بالانعدام ويسوغ سحبه في أى وقت دون القرام بالمادة المشار اليها .

ومن حيث ان قرار ترقية الطاعن الذى صدر بسحبه القرار المطعون فيه اذ أصدره مدير المصنع الذى يملّ فيه بينما الاختصاص به من سلطة رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة التي يتبعها هذا المصنع عن طريق اعتماد مدوره من لجنة شئون عاملين مركزية على النحو السالف الاشارة اليه فان ذلك القرار بالترقية يكون المثابة مشوبيا بعيب عدم اختصاص جسيم لأن مدير المصنع عندئذ يكون قد حجب سلطته اللجئة ورئيس مجلس ادارة المؤسسة معا واحل نفسه محلها مسقطا مراحل تكوين القرار من حيث اسهام السلطات التي ناط بها القانونون اختصاص المشاركة في انشائه الى مراحل ومستويات تكوينه وبالتالي يكون القرار معدوما مما يجيز سحبه في أى وقت دون التقييد بميعاد الستين يوما المقرر لسحب القرارات الادارية المعيبة بعب عدم الاختصاص البسيط الذى لا يصل عواره من حيث الاختصاص الى ذلك الحد من الجسامه .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان القرار المطعون فيه بسحب قرار ترقية الطاعن لما كان الوقت الذى تم فيه هذا السحب متجاوزا بميعاد الستين يوما للسالف ذكره ، يكون مجعولا على سند صحيح في القانون وفوق مغالطة له باعتبار ما سبب قرار الترقية المسحوب من وجه الانعدام السابق بيانه

ومن حيث انه مهما يكن من أمر ما ساقه الطاعن حول ان قرار السحب لم يتخذ استنادا الى انعدام القرار المسحوب أو صدوره من غير مختص وإنما اتخذ بسبب ما نسب للترقية من مخالفات موضوعية للقانون هذا الذى يتنازع الطاعن مرفود بأنه يكفى لسطح قرار السحب ما تكفى ابرار الرقابة القضائية له وهى رقابة مشروعية من وقوع القرار

المسحوب مخالفا للقانون بحدوده معينا بعدم الاختصاص الجسيم مما يصلح مسوغا لقرار السحب وان كان غير المسوغ الذي على أساسه صدر لأنه اذا أمكن حمل القرار الإداري على وقائع كشفت عنها أوراق الدعوى غير تلك التي صدر على أساسها كفى ذلك لصحته .

ومن حيث أنه اذا فقد القرار احد أركانه الأساسية فلنه يعتبر معيبا سحب ترقيته غير قائمة على سند سليم من الثنائون ، خليفة لذلك بالرفض ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى القضاء برفضها قد صادف الحق فيما انتهى اليه من ذلك وبالتالي يكون الطعن عليه خليفا بالرفض وهو ما يتعين الحكم به مع الزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن رقم ٨٢٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

اذا فقد القرار احد أركانه الأساسية اعتبر معيبا — سواء اعتبر الاختصاص احد أركان القرار أو احد مقومات الارادة التي هي ركن من أركانه — صدور القرار من جهة غير منوط بها اصداره قانونا يعيب ركن الاختصاص لما في ذلك من افتئات سلطة على سلطة أخرى — عيب عدم الاختصاص من النظام العام — للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها حتى لو لم يثره اصحاب الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه في ضوء ذلك تكون دعوى المدعي بطلب إلغاء قرار والاتفاق منمقد على أنه سواء اعتبر الاختصاص أحد أركان القرار أم أحد مقومات الارادة التي هي ركن من أركانه فان صدور القرار من جهة غير منوطه اصداره قانونا بعبه ركن الاختصاص لما في ذلك من افتئات على سلطة جهة أخرى .

كما أن فقه القانون الإداري يذهب الى ان عيب الاختصاص يتجان

بالنظام العام ومعنى ذلك أن المحكمة تحكم به من تلقاء نفسها حتى لو لم يثرو أصحاب الشأن .

ومن حيث متى كان الثابت من الاوراق ان السيد
الطاعن الأول ، كان يشغل في تاريخ توقيع الجزاء الدرجة الثالثة —
حسبما أكده المستند المقيم من الشركة المطعون ضدها بجلسته ١٩٨٥/٤/٢٧
وان السيد / الطاعن الثاني ، كان يشغل في ذلك التاريخ
الدرجة الخامسة حسبما تنطبق به الاوراق وان هذا الجزاء المطعون عليه
قد تم توقيعه عليهما من مجلس ادارة الشركة حال كونهما من ساغلي
الوظائف الذين يختص بتوقيع هذا الجزاء عليهم رئيس مجلس الادارة
حسبما تقدم بيانه . وليس مجلس الادارة . فان هذا الجزاء والحالة
هذه يكون قد وقع ممن لا اختصاص له في توقيعه بالمخالفة لما هو مقرر
قانونا . ولا ينال من ذلك ماقرره الحكم المطعون فيه في هذا الشأن
من أن في صدوره من مجلس الادارة تحقيق ضمانات أوفر للطاعن . اذ
ان تحديد الاختصاص هو عمل المشرع وعلى من يناط به اختصاص
معين ان يلتزم بحدوده ، كما رسمها الشارع باعتبار هذا الأخير عند تحديدها
لايشترط تحقيق الضمانات فقط وانما المصلحة العامة بما ينطوي عليه من
تقاييله مسئوليات من يمارس الاختصاص لسلطاته وهو أمر يمثل حجم
الزامية في مجال تنظيم ادارة العمل . ومن ثم يكون هذا الجزاء قد
وقع باطلا لتوقيعه من غير مختص لايملكه بالمخالفة للقانون مما يقتضي
الحكم بالغائه على أن ذلك لايفل يد الشركة المطعون ضدها في اتخاذ
ما يدعو اليه مقتضى الحال بمراعاة الاوضاع المقررة قانونا . واذا ذهب
الحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب واخطأ في
تطبيق القانون ويكون الطعن عليه قائم على أساس صحيح من الواقع
والقانون .

قاعدة رقم (٣٣٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها —
قرار وزير الصناعة باعتماد توصيات اللجنة المشكلة لمعاينة مصانع
الصابون التي تعمل على البارد يدخل في حدود السلطة المخولة لوزير
الصناعة بمقتضى المادة ١٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن
تنظيم الصناعة وتشجيعها — القرار يتضمن تعديلا في مواصفات وخامات
انتاج الصابون وتبنيها الى الغاء التراخيص المتعلقة بالمصانع التي لا تسجيب
لهذا التعديل — القرار يتضمن كذلك تعديلا لشروط التراخيص — جواز ذلك
— الترخيص الصادر من جهة الادارة تصرف ادارى لا يكسب صاحبه
أى حق يتمتع معه على الادارة سحبه أو الطؤه أو تنظيمه أو الحد منه
طبقا لسلطانها التقديرية .

ملخص الحكم :

ان قرار وزير الصناعة باعتماد توصيات اللجنة المشكلة بناء على
قراره رقم ١٩٧٢/٢٠٦ لمعاينة مصانع الصابون التي تعمل على البارد
منذ عام ١٩٦٥ استنادا الى نص المادة ١٥ من القانون رقم ٢١ لسنة
١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ، هو قرار مما يدخل في حدود
السلطة المخولة لوزير الصناعة بمقتضى أحكام المادة المذكورة والتي
تخوله قانونا اتخاذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية بايجاد معايير
موحدة تطبقها في عملياتها الانتاجية أو بتحديد مواصفات المنتجات
والخامات المستخدمة في الصناعة ، ان تصوير هذا القرار تارة
بأنه امتناع أو توقف عن صرف الخامات المقررة لمصنع المطعون ضده
بعد انقضاء مهلة نهايتها شهر أكتوبر سنة ١٩٧٤ وتارة أخرى بأنه ينطوى
على تحديد للقدرات الانتاجية لهذا المصنع القائمة والمنتجة للصابون في
حدود الترخيص السابق قيام المصنع على مقتضاه مما ينعكس أثره على
كيان المنشأة ذاتها بما فيه من مساس بموجوداتها الامر الذي يتضمن
الغاء الترخيص الصادر باقامتها في غير الحالات المنصوص عليها في المادة

الرابعة رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ — هذا التصوير — لوجه له تأسيسا على أن القرار سالف الذكر لا يعدو أن يكون تعديلا في مواصفات وخامات انتاج الصابون وتنبيهها في ذات الوقت الى الغاء التراخيص المتعلقة بالمصانع التي لا تستجيب لهذا التعديل وأنه لم يقصد بهذا القرار سوى تحقيق اعتبارات المصلحة العامة على وجه يكفل تطوير صناعة الصابون في البلاد ، ومن ثم فإن كل ما يمكن أن يقال في شأن هذا القرار أنه تعديل لشروط التراخيص الخاصة بتصنيع الصابون على البارد وأنه تم بمقتضى السلطة المقررة لوزير الصناعة طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٩٥٨/٢١ لأغراض تتعلق بالصالح العام وما يليه من ضرورة النأي بصناعة الصابون عن مجال الجمود والتخلف ودفع عجلتها نحو النمو والتقدم ، ومن المبادئ المسلمة أن الترخيص الصادر من جهة الادارة هو تصرف ادارى يتم بالقرار الصادر بمنحه ولا يكسب صاحبه أى حق يتمتع معه على الادارة سحبه أو الغاؤ أو تنظيمه أو الحد منه طبقا لسلطانها التقديرية ووفقا لموجبات المصلحة العامة .

(طعن رقم ٤١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٥/١/١٢)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

غصب سلطة المشرع يترتب عليه انعدام القرار لاصابته بعيب جسيم — تأميم قرار ادارى ما لم ينص القانون على تأميمه قرار معدوم .

ملخص الحكم :

ان حدود اختصاص لجان التقييم المشكلة طبقا للقانونين رقمى ١١٨ لسنة ١٩٦١ و ٧٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن تأميم الشركات والمنشآت هو تحديد قيمة رأسمال الشركات والمنشآت التي اخضعها القانون للتأميم . ومن ثم يدخل في اختصاص تلك اللجان تقييم كل ما يدخل قانونا ضمن رأسمال المشروع المؤمم من عناصر متى التزمت هذا النطاق المحدد لاختصاصاتها وهي تتمتع في هذا المجال بسلطة تقديرية

بلا متعقب عليها وقراراتها في هذا المقام نهائية. أما اذا تناولت بالتقييم عنصرا لايعتبر من عناصر رأس مال المشروع فانها تكون بذلك قد اخضعتة للتأميم مالم يقضى المشرع بتأميمه ، وينطوى قرارها في ذلك على غصب لسلطة المشرع .

(طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

الفرع الرابع

ركن الشكل وعبويه

قائمة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

التصرف القانوني لا يولد معموما لعيب في الشكل الا اذا كان الشكل يعتبر ركنا لقيامه — اذا لم يكن الشكل ركنا ، فان كان جوهريا وجب استيفاؤه . اذا لم يكن الشكل جوهريا فلا يؤثر في صحة القرار وسلامته — القرار الاداري تصرف قانوني — تعريف القرار الاداري — نشر القرار الاداري — اجراء لاحق لا يرتد اثره الى ذات القرار ولا يمس صحته .

ملخص الحكم :

لئن كان نشر المرسوم الصادر بصرف المدعى من الخدمة قد اعتوره ما أشار اليه المدعى من أنه وقع باطلا لنشره في الجريدة الرسمية بمباراة تفيد نشره برسم رئيس الجمهورية لا نشره بسلطة مجلس الوزراء الا انه يجب التنبيه الى أن الاصل في التصرف القانوني أنه لا يولد معدوما لعيب في الشكل الا اذا كان الشكل معتبرا بحكم القانون ركنا لقيام هذا التصرف ، والقرار الاداري هو تصرف قانوني ، ولم يعتبر القانون الشكل ركنا في القرار موضوع النزاع . أما اذا كان الشكل ليس ركنا بل مجرد شرط متطلب في القرار فان كان هذا الشكل جوهريا كان لامعدي عن استيفائه وفقا لما نص عليه القانون ، أما في ذات القرار

وأما بتصحيح لاحق ، أما إذا كان غير جوهري فلا يعتبر مؤثرا في صحة القرار وسلامته . على أن ما يزعمه المدعى من عيب في هذا الشكل إنما يلحق عملية النشر ولا يمس كيان القرار ذاته ولا صحته كتصرف قانوني . ذلك أن القرار الإداري هو إفساح الجهة الإدارية المختصة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة ، بمقتضى القوانين واللوائح ، في الشكل الذى يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان هذا ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة . وقد قامت أركان القرار في هذا الخصوص ما دام لا يمارى أحد في أن مجلس الوزراء قد اتجهت إرادته الى إحداث هذا الأثر ، وهو صرف المدعى من الخدمة ، على الرغم من عدم اتفاق رئيس الجمهورية وقتذاك مع المجلس في هذا الشأن . وقد استوفى المرسوم المطعون فيه بالفعل شكله القانوني من الناحية الدستورية من حيث صدوره من مجلس الوزراء مشكلا تشكيلا صحيحا في حدود سلطته واختصاصه في هذه الخصوصية بذاتها ، وعرضه على رئيس الجمهورية ، وإصداره بعد اذ مضت عشرة أيام لم يوقعه خلالها الرئيس ولم يحله ضمن المدة نفسها الى المحكمة العليا ، فأعتبر نافذا طبقا للمادة ٨١ من الدستور ، أما عملية النشر في ذاتها فهي إجراء لاحق لا يعدو أن يكون تسجيلا لما تم ، فلا يرتد أثرها الى ذات القرار ولا يمس صحته . فإذا كان ثبت عيب فقد لحق بعملية النشر فقط ، على أن هذا العيب قد تداركته الإدارة وقامت بتصحيحة فيما بعد .

(ملغى رقم ٢ ، ٤ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

يُطلان القرار بسبب عيب في الشكل — لا يكون القرار باطلا في الشكل كإغفال إجراء ما الا اذا نص القانون على البطلان في هذه الحالة أو كان الإجراء جوهريا — مثال — إصدار إحدى اللجان الصحية بمركز ما قرارا إداريا يردم بئر مقامة في أرض بعض الأفراد نظرا لخطورته على الصحة العامة وذلك طبقا لأحكام القرار الوزاري الصادر في ١١ من مايو سنة ١٨٩٥ — عدم اشتراك ضابط البوليس في حضور اجتماع

هذه اللجنة لا يترتب عليه البطلان ، مادام القرار الوزاري لم ينص على البطلان في هذه الحالة ، كما أن حضور الضابط ليس اجراء جوهريا .

ملخص الحكم :

لا حجة في النعمى على قرار اللجنة الصحية الصادر بالتطبيق للقرار الوزاري الصادر في ١١ من مايو سنة ١٨٩٥ بالبطلان لعدم صحة اجتماع اللجنة بسبب عدم حضور ضابط البوليس ذلك ان القرار الاداري لا يبطل لغيب شكلى الا اذا نص القانون على البطلان عند اغفال هذا الاجراء أو كان هذا الاجراء جوهريا . ولم ينص القرار الوزاري الصادر في ١١ من مايو سنة ١٨٩٥ على البطلان اذا لم يحضر أحد اعضاء اللجنة الصحية . كما أن حضور ضابط البوليس ليس اجراء جوهريا ، لأن حضوره ليس بذى أثر في تغيير مضمون قرار اللجنة أو ملاءمة اصداره ، فالواضح — على أساس أن اللجنة لجنة صحية — أن المصو ذا الأثر الحاسم في مضمون قرار اللجنة وملاءمة اصداره هو مفتش الصحة وقد حضر اجتماع اللجنة واذا كان المقصود هو تمثيل سلطة الأمن في اللجنة فقد مثلت هذه السلطة في شخص مأمور المركز وهو رئيس لضابط البوليس . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان القرار الوزاري الصادر في ١١ من مايو سنة ١٨٩٥ لم يحدد نصا لصحة انعقاد اللجنة وانما صمت عن هذا التحديد . وأزاء هذا الصمت يلزم الرجوع الى الاصل في صحة انعقاد اللجان والمجالس . والأصل ان الانعقاد يصح اذا حضر الاجتماع اكثر من نصف الأعضاء . وقد حضر اجتماع اللجنة أربعة أعضاء من خمسة وصدر قرار اللجنة بالاجماع .

١ طعن رقم ٨٨١ . ١٤٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٥

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

بطلان القرار الاداري لاغفال اجراء معين — وجوب أن يكون البطلان منصوفا عليه في التشريع ، أو أن يكون الاجراء جوهريا .

ملخص الحكم :

أن القرار الإداري لا يبطل لعيب شكلي ، الا اذا نص القانون على البطلان عند اغفال هذا الاجراء او كان هذا الاجراء جوهريا في ذاته ، بحيث يترتب على اغفاله بطلان بحسب مقصود الشارع .
(طعن رقم ٩٦٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٣٣٨)

المبدأ :

عيب الشكل في القرار الإداري — تصور هذا العيب عن احداث اثره اذا قامت الادارة بتدارك ما فاتها من استيفاء الشكل دون أن يكون من شأن ذلك التدارك التأثير بتغيير ما في مضمون القرار الإداري او ملامة اصداره — مثال — مخالفة نص المادة الخامسة من احكام القرار الوزاري الصادر في ١١/٥/١٨٩٥ بعدم أخذ عينة وتحليلها قبل اصدار قرار الردم عيب يجبر بتداركه فيما بعد ما دامت نتيجة التحليل قد جاءت مؤيدة لقرار الردم هذا .

ملخص الحكم :

لا حجة في النعي على قرار اللجنة الصحية المطعون فيه بأن اغفال مراعاة ما تنص عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري الصادر في ١١ من مايو سنة ١٨٩٥ من أخذ عينة المياه وتحليلها قبل صدوره ذلك أن نتيجة التحليل جاءت مؤيدة للقرار . وعيب مخالفة الشكل يقصر عن احداث أثره ، اذا قامت الادارة بتدارك ما فاتها من استيفاء الشكل دون أن يكون من شأن ذلك التدارك التأثير بتغيير ما في مضمون القرار الإداري او ملامة اصداره .

(طعن رقم ٨٨١ ، ١٤٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٥)

قاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

القرار الإداري قد يكون مكتوبا كما يكون شفويا — الاصل ان جهة الادارة غير مقيدة بشكل معين للافصاح عن ارادتها ما لم يلزمها القانون بذلك .

ملخص الحكم :

ان جهة الادارة غير مقيدة بشكل معين تفصح فيه عن ارادتها الملزمة ما لم يحتتم القانون اتباع شكل خاص بالنسبة لقرار معين ولذلك فقد يكون القرار الإداري مكتوبا كما يكون شفويا .

(طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بفصل الموظف بغير الطريق التأديبي — لا يلزم له شكل معين — لجهة الادارة أن تثبت صدوره بكافة طرق الاثبات .

ملخص الحكم :

لما كان القانون لم يحدد شكلا معيناً لقرار رئيس الجمهورية بفصل الموظف بغير الطريق التأديبي فإنه يكفي أن تثبت جهة الادارة بكافة طرق الاثبات صدور هذا القرار .

(طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

القرار الإداري ليست له صيغ معينة لا بد من أنصباها في احداها بصورة ايجابية — ان ما ورد بأعمال محضر لجنة شئون الموظفين من حصر للوظائف الكتابية يكون منظويا على قرار ينقل من عداهم من أصحاب الدرجات الكتابية الى الدرجات الادارية المماثلة لها .

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري ليست له صيغ معينة لا بد من أنصباها في احداها بصورة ايجابية وانما يكون كل ما يحمل معنى اتجاه ارادة جهة الادارة في نطاق سلطتها الملزمة الى احداث أثر قانوني متى كان ذلك ممكنا وجائزا منظويا على قرار إداري واذ جرى توزيع درجات الكادر الكتابي — فيما ورد بأعمال محضر لجنة شئون الموظفين بجلستها المشار اليها — خلال المدة التي اجاز فيها القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ نقل الموظف من وظيفة فنية متوسطة أو كتابية الى وظيفة فنية عالية أو إدارية من الدرجة ذاتها فان ما ورد بتلك اللجنة من حصر انوظائف الكتابية يكون منظويا على قرار ينقل من عداهم من أصحاب الدرجات الكتابية الى الدرجات الادارية المماثلة لها واذ خلت محاضر تلك الجلسة من أسماء من رقوا بالاختيار في حركة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٣ وكل من يسبق الطاعن في الاقدمية من حملة المؤهلات المتوسطة لهذا فانهم يعتبرون جميعا قد نقلوا من ذلك التاريخ الى الكادر الإداري .

(طعن رقم ٣٢١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ :

ليس للادامر الادارية اشكال ولا انواع تحصرها — يتوفر للامر الإداري قوامه بمجرد صدوره بطريقة قاطعة وتنفيذية — قد يستنتج الامر الإداري من مجرد اعمال التنفيذ المالية .

ملخص الحكم :

ان الأوامر الادارية ليس لها أشكال ولا أنواع تحصرها ، بل هي مجرد تعبير من الموظف المختص عن ارادته في التصرف على وجه معين في أمر معين ولغرض معين من أغراض وظيفته وفي حدود اختصاصه .. ويكون للامر الادارى قوام بمجرد صدوره بطريقة قاطعة وتنفيذية ، ومن ثم فقد يستنتج الأمر الادارى من مجرد أعمال التنفيذ المادية .

١ طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٧٣٠ ق ٧٣٠ لسنة ٨٨ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٦

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ :

لا يبطل القرار الادارى لعيب شكلى الا اذا نص القانون على البطلان لدى اغفال الاجراء أو كان الاجراء جوهريا في ذاته يترتب على اغفائه تقويت المصلحة التى عنى القانون بتأمينها — أساس ذاك : قواعد الشكل في إصدار القرار الادارى هي اجراءات هدفها المصلحة العامة ومصلحة الأفراد على السواء — يجب التفرقة بين الشكليات انجوهريه التى تتال من تلك المصلحة والشكليات القانونية — تطبيق : القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة على عقار واحد معين بالذات — تضمنه تعيينا واضحا له في غير جهاله منحصا عن بياناته الجوهرية والاغراض التى خصص من أجلها — لا يترتب على هذا القرار بطلانه لعدم ارفاق مذكره ببيان المشروع أو رسم التخطيط الاجمالى التى تطلبته المادة الثانية من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قواعد الشكل في إصدار القرار الادارى ، ليست كأصل عام هدفها في ذاتها أو طقوسا لا مندوحة من اتباعها تحت جزاء البطلان الحتمى ، وانما هي اجراءات سداها المصلحة العامة ومصلحة

الأفراد على السواء ، يفرق فيها بين الشكليات الجوهرية التي تنال من تلك المصلحة ويقدر اغفالها في سلامة القرار وصحته وغيرها من الشكليات الثانوية ، وعليه لا يبطل القرار الإداري لعيب شكلي الا اذا نص القانون على البطلان لدى اغفال الاجراء . أو كان الاجراء جوهريا في ذاته يقرتب على اغفاله تقويت المصلحة التي عنى القانون بتأمينها ومن ثم بطلان القرار بحسب مقصود الشارع منه . اما اذا كان الاغفال متداركا من سبيل آخر دون مساس بمضمون القرار الإداري وسلامته موضوعيا وضمائناات ذوى الشأن واعتبارات المصلحة العامة الكامنة فيه ، فان الاجراء الذى جرى اغفاله لا يستوى اجراء جوهريا يستتبع بطلانا . واذ كان الثابت فيما تقدم ان القرار الطعين والصادر بتقرير المنفعة العامة انصب على عقار واحد معين بالذات وتضمن تعيينا واضحا له في غير جهالة مفصحا عن بياناته الجوهرية والاغراض التي خصص من أجلها فلا سبيل بعدئذ الى النعى عليه بمقولة انه لم يفرق بمذكرة بيان المشروع أو رسم التخطيط الاجمالى له على ما تتطلبه المادة الثانية من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، ذلك انه وعلى فرض ان الجهة الادارية غفلت عن هذا الاجراء فان القرار الطعين تدارك هذا الاغفال بما انطوى عليه من بيانات في صلبه تغنى عن ترديدها في مذكرة أو بيان آخر منفصل ومن ثم لا يستقيم النعى عليه بالبطلان بذريعة من هذا السبب .

(طعن رقم ٥٧١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٢)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

لا يولد القرار الإداري معدوما لعيب في الشكل الا اذا كان الشكل ركنا لقيامه — اقتراح اصدار القرار لا يعد ركنا من أركانه — تخلفه لا يؤثر في وجود القرار وأن كان يصمه بعيب مخالف للقانون لكونه اجراء جوهريا لازما لتحقيق القصد الصحيح من القرار — تطبيق : قرار وزير الثقافة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ بأخراج الاراضى المشتراة من هيئة تعمير الصحارى من نطاق منطقة تجميل الهرم دون عرض الامر

على مجلس إدارة هيئة الآثار قبل إصداره طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الآثار — يعد قرارا مخالفا للقانون لتخلف الاجراء الجوهري في شأنه — تحصنه بفوات الميعاد القانوني المقرر لسحب القرارات الادارية — على وزارة الثقافة أن تستكمل الشكل الذى استلزمه القانون لإصداره بعرض الامر على مجلس إدارة هيئة الآثار فان رأى استبعاد تلك الاراضى ظل الوضع على حاله وأن رأى اعادتها الى المنطقة وجب على الوزارة اصدار قرار جديد يكون من شأنه تحقيق ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الآثار تنص على أنه (يعتبر فى حكم الآثار الاراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى أوامر أو قرارات أو بمقتضى قرار يصدره وزير المعارف العمومية بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد الوطنى) .

ويجوز اخراج أى أرض من عداد الاراضى الأثرية بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على اقتراح المصلحة المختصة) .

كما ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للآثار المصرية فى المادة الأولى على أنه (تنشأ هيئة عامة تسمى هيئة الآثار المصرية ... وتضم ... مصلحة الآثار) .

وينص فى مادته الخامسة على أنه (مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المسئولة عن شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التى تدير عليها وتنقل اليه الاختصاصات المخولة الى المجلس الأعلى للآثار ...) .

ومن حيث أنه لما كان الاختصاص بتحديد المناطق الأثرية قد آل الى وزير الثقافة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وزارة الثقافة والارشاد القومى وكان الاختصاص باقتراح اخراج الاراضى من المناطق الأثرية قد آل الى مجلس إدارة هيئة الآثار المصرية

اعمالا لنصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة فقد كان يتعين على وزير الثقافة طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الآثار أن يعرض الأمر على مجلس ادارة هيئة الآثار قبل اصدار قراره رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ باستبعاد الاراضى التى باعتهى هيئة تعمير الصحارى من نطاق منطقة تجميل الهرم ، ومن ثم فان هذا القرار يكون قد خالف القانون لعدم اتباع مصدره للاجراءات المنصوص عليها بالمادة (٢) من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أنه ولئن كان العرض على مجلس ادارة هيئة الآثار فى مثل هذه الحالة يعد اجراء جوهريا ... فان اغفاله لا يصل بالقرار الى حد الانعدام . ذلك لان القرار الادارى كائى تصرف قانونى لا يولد معدوما لعيب فى الشكل الا اذا كان الشكل ركنا لقيامه ، ولما كان اقتراح اصدار القرار لا يعد ركنا من أركانه فان تخلفه لا يؤثر فى وجود القرار ، وان كان يعلمه بعيب مخالفة القانون لكونه اجراء جوهريا لازما لتحقيق القصد الصحيح من القرار فى ضوء الدراسة التى تقدم بها هيئة متخصصة علميا ناط بها القانون مهمة تمهيد السبيل أمام مصدر القرار حتى ينتج الآثار المرجوة منه .

ومن حيث أنه اذا كان قرار وزير الثقافة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ باخراج الاراضى المشتراة من هيئة تعمير الصحارى من نطاق منطقة تجميل الهرم — قرارا مخالفا للقانون اتخلف هذا الاجراء الجوهري فى شأنه ، الا أنه قد تحصن بفوات الميعاد القانونى المقرر لسحب القرارات الادارية فلا يجوز سحبه واعتباره كأن لم يكن بل يجب احترام آثاره ومرد ذلك أن هذا القرار أنشأ مراكز ذاتية وأوضاعا قانونية للأفراد الذين سبق لهم شراء الاراضى التى تناولها من هيئة تعمير الصحارى فبعد أن كانت يدهم عليها يد غاصب أضفى القرار على أوضاعهم مشروعية .

ومن حيث أنه غنى عن البيان أنه بالرغم من تحصن القرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فانه يتعين على الوزارة أن تستكمل الشكل

الذى استلزمه القانون لاصداره بعرض الأمر على مجلس إدارة هيئة الآثار ، والأمر بعد ذلك مرده إليهما عسى أن يقرره هذا المجلس المتخصص فان رأى استبعاد الاراضى سالفه الذكر من منطقة التجميل استكمل القرار شكله القانونى وظل الوضع على حاله ، أما اذا رأى اعادتها الى المنطقة أضحى على الوزارة فى هذه الحالة تحقيقا للمصالح العام ونزولا على رأى تلك الهيئة أن تصدر قرارا جديدا باعادة الاراضى التى استبعدتها القرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ الى منطقة تجميل الاهرامات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن قرار وزير الثقافة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ باستبعاد بعض الاراضى من منطقة تجميل الاهرامات قد تحصن بفوات ميعاد السحب — بيد أنه يتعين على الوزارة استكمالاً للشكل الذى استلزمه القانون لاصدار القرار أن تعرض الأمر على مجلس إدارة هيئة الآثار فان رأى استبعاد تلك الاراضى ظل الوضع على حاله وأن رأى اعادتها الى المنطقة وجب على الوزارة اصدار قرار جديد يكون من شأنه تحقيق ذلك .

١٠١/٣/١٢ — جلسة ١١/١/١٩٧٨

الفرع الخامس

ركن السبب وعيوبه

قاعدة رقم (٣٤٥)

المبدأ :

جهة الادارة غير ملزمة بذكر أسباب لقرارها أن لم يلزمها القانون بذلك — خلو القرار الادارى من أسبابه — حملة على القرينة العامة وافتراس قيامه على سبب صحيح — على من يدعى العكس اثبات ذلك .

ملخص الحكم :

ان الجهة الادارية ليست ملزمة بذكر أسباب لقرارها أن لم يلزمها

القانون بذكر هذه الأسباب وفي هذه الحالة تحمل قراراتها على القرينة العامة التي تقتضى بافتراض وجود الاسباب الصحيحة لهذه القرارات وعلى من يدعى العكس اثبات ذلك .

(طعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

الاصل انه لا الزام على الادارة بتسبب القرار الادارى — القرار غير المسبب يفترض قيامه على سببه الصحيح — عبء اثبات العكس يقع على مدعية بتسبب الادارة لقرارها — خضوع الاسباب لرقابة القضاء الادارى — حدود هذه الرقابة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبب قرارها . ويفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح وعلى من يدعى العكس أن يقيم الدليل على ذلك ، الا أنها اذا ذكرت أسبابا له فانها تكون خاضعة لرقابة القضاء الادارى للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى اليها القرار ، وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائما من أصول تنتجها مادي وقانونا ، فاذا كانت منترعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع — على فرض وجودها مادي — لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون كان القرار فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائما من أصول تنتجها مادي وقانونا ، فقد قام القرار على سببه ، وكان مطابقا للقانون .

(طعن رقم ٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٧)

قاعدة رقم (٣٤٧)

المبدأ :

الأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبب القرار الإداري — قيامها بتسببيه — خضوع الأسباب لرقابة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

انه وان كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها الا أنها اذا ما ذكرت أسبابا فانها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى اليها القرار .
(طعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدأ :

ليس ثمة ما يلزم جهة الإدارة بإبداء أسباب لقرارها — اقامة القرار الإداري على أسباب معينة — للقضاء في هذه الحالة تمحيص الأسباب وتبين مدى موافقتها للقانون .

ملخص الحكم :

من المسلمات أن الجهة الادارية غير ملزمة بإبداء أسباب لقرارها ولكنها أن اقامت قرارها على أسباب معينة فان للقضاء في سبيل أعمال رقابته على هذه القرارات أن يمحس هذه الأسباب لتبين ما اذا كانت تتفق وحكم القانون أم انها تخالفه .

(طعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٦ ق — جلسة ٣١/٣/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

إشارة مصدر القرار في نيابته الى اطلاعه على بعض المذكرات والأوراق — مفاد ذلك أنه إنما اتخذ منها أسبابا لقراره .

ملخص الحكم :

ان إشارة مصدر القرار في ديابته الى اطلاعه على مذكرة النيابة الادارية وملف تحقيقها وكتاب مكتب الامن الموجه الى مكتب الشكاوى يعنى أنه اتخذ منها أسبابا لقراره المطعون عليه ومن ثم يكون القول بعدم وجود أسباب لهذا القرار في غير موضعه ويتعين اطراحه .

اطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢

قاعدة رقم (٣٥٠)

المبدأ :

وجوب التفرقة بين تسبیب القرار الإداری كإجراء شكلي قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيامه على سبب يبرره — التسبیب لا يكون لازما الا حيث بوجه القانون — السبب يجب أن يكون قائما وصحيحا سواء كان التسبیب لازما أم غير لازم .

ملخص الحكم :

تجب التفرقة بين وجوب تسبیب القرار الإداری كإجراء شكلي قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيامه على سبب يبرره صدقا وحقا كركن من أركان انعقاد ، فلئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبیب قرارها الا اذا أوجب القانون ذلك عليها وعندئذ يتعين عليها تسبیب قرارها والا كان معيبا بعيب شكلي ، أما اذا لم يوجب القانون تسبیب القرار فلا يلزمها ذلك كإجراء شكلي لصحته ، بل ويحمل القرار على الصحة كما يفترض فيه ابتداء قيامه

على سبب صحيح ، وذلك كله حتى يثبت العكس — لئن كان ذلك كذلك :
الا ان القرار الادارى ، سواء اكان لازما تسببيه كاجراء شكلى أم لم يكن
هذا التسبيب لازما ، يجب أن يقوم على سبب يبرره صدقا وحقا ، أى
في الواقع وفي القانون ، وذلك كركن من أركان انعقاده ، باعتبار القرار
تصرفا قانونيا ، ولا يقوم أى تصرف قانونى بغير سببه ، والسبب في
القرار الادارى هو حالة واقعية أو قانونية تحمل الادارة على التدخل
بقصد احداث أثر قانونى هو محل القرار ، ابتغاء وجه الصالح العام
الذى هو غاية القرار . والقرار المطعون فيه هو قرار فصل بغير الطريق
التأديبى صدر بالاستناد الى الفقرة ٦ من المادة ١٠ من القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة ، وهو قرار لا تلزم
الادارة بتسببيه كاجراء شكلى ، الا أنه يجب أن يقوم على سبب يبرره .
وأن كان يفترض فيه ابتداء قيامه على سبب صحيح حتى يثبت العكس .
(طعن رقم ٥٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

قيام القرار الادارى على عدة اسباب — استبعاد أى سبب من
هذه الاسباب — لا يجعل القرار غير قائم على سببه طالما أن الاسباب
الأخرى تؤدى الى نفس النتيجة .

ملخص الحكم :

اذا قام القرار الادارى على عدة أسباب فان استبعاد أى سبب
من هذه الأسباب لا يبطل القرار ولا يجعله غير قائم على سببه طالما
ان الأسباب الأخرى تؤدى الى نفس النتيجة .

(طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٨)

(م ٢٥ — ج ١٩)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ:

سبب القرار الإداري — فكر الإدارة عدة أسباب لإصدار القرار — تختلف بعضها لا يؤثر مادام الباقي يكفي لحمل القرار على وجه صحيح — مثال .

ملخص الحكم :

لا محل لما ساقه الحكم المطعون فيه من أن الحكومة قد اتخذت في بادئ الأمر سببا للقرار المطعون فيه ، وهو اشتراك المدعى في عمية تهريب سبائك ذهبية ، وعندما تبين لها أن هذا القول غير صحيح ، ساقته سببا جديدا هو قرار وزير الاقتصاد ، ولا وجه للتحدى بذلك طالما أنه قد وضح أن السببين قائمان في ذات الوقت وإن أحدهما يكفي لحمل القرار على وجه صحيح وإذا تخلفت النسب الخاص بأجهزة الأمن وظل السبب الخاص بالنقد قائما فيكون قد توافر للقرار المطعون فيه سببه مما يجعل الحكم بالغائه في غير محله . ذلك أنه إذا أمكن حمل القرار الإداري على وقائع كشفت عنها أوراق الدعوى بالاضافة الى تلك التي كانت من ضمن الأسباب التي على أساسها صدر القرار فإن ذلك يكفي لصحته وينبني عليه بالتبعية سقوط حجة المدعى في النفي عليه أو تميميه بفقدان السبب .

(طعن رقم ٤١٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ:

إذا ثبت عدم صحة أحد الأسباب التي بنى عليها القرار الإداري وكانت الأسباب التي ثبتت صحتها كافية لحمل القرار على نتيجته فلا يجوز إلغاء القرار الإداري ويظل سليما محمولا على سببه الصحيح .

ملخص الفتوى :

من حيث ان من المقرر قانونا في فقه القانون الادارى وقضائه أنه يتعين ان يستوفى القرار الادارى اركانه حتى يكون بمنأى عن السحب أو الالغاء وفي خصوص ركن السبب فانه حالة واقعية تسبق العمل الادارى وتبرر قيامه • وانه اذا كانت الادارة في الاصل غير ملزمة بان تنصح عن السبب الذى اقامت عليه قرارها ، فانه ينبغى ان يقوم على سبب مشروع وفي حالة تعدد الاسباب ، فانه يكفى قيامه على سبب واحد يبرر اتخاذه ، فاذا تبين أن أحد الاسباب كان غير صحيح ، فان القرار لا يجوز الغاؤه متى كانت الاسباب التى ثبتت صحتها كافية لحمل القرار الى نتيجهته •

ومن حيث ان الثابت — في الحالة المعروضة ان لجنة المعاشات الاستثنائية قد عرضت لحالة طلب زيادة المعاش ، •

ومن ثم فقد حظيت هذه الوقائع بتقدير لجنة المعاشات الاستثنائية ومصدر قرارها في نطاق سلطتها التقديرية المخولة قانونا مستهدفة التخفيف عن ذوى الشأن ومساعدتهم لمواجهة آلام الحياة ، وعليه يكون قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بزيادة المعاش قد صدر سليما لأنه قام على سبب صحيح ومشروع قانونا مما يعصمه من السحب أو الالغاء •

ولا يثير في ذلك ما اثير حول موضوع تزوير في خطابى السيد وزير النقل والسيد أمين عام رئاسة الجمهورية ، ذلك ان هذين الخطابين المقضى بتزويرهما قد تضمننا موافقة رئيس الجمهورية على زيادة المعاش ، وتلك الموافقة لم تكن اللجنة تختص بنظرها لو انها أخذت في الاعتبار عند بحثها لزيادة المعاش • كما أن الخطابين اللذين عرضا على اللجنة لا يرقى أيا منهما سببا في القرار الصادر بزيادة المعاش — ذلك ان السبب هو الحالة الواقعية التى المت بأفراد الاسرة وهى تشكل سببا حقيقيا من الواقع والقانون لذا قد حاز تقدير جهة الادارة وموافقتها على زيادة المعاش •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
مشروعية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٩ بزيادة المعاش
الاستثنائي لورثة المرحوم ٥٥٥٥ ٥٥٥٥ الى خمسة عشرة جنيها شهريا
لكل منهم .

(ملف ٨٢٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

شرط حسن السمعة وطيب السيرة — تقدير توافر هذا الشرط —
من الأمور التي تترخص فيها الإدارة — وجوب أن تكون النتيجة التي
تصل اليها مستخلصة استخلاصا سائغا من وقائع صحيحة منتجة في
الدلالة على هذا المعنى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الأصل أن تقدير توافر شرط حسن السيرة والسمعة
أو عدم توافره فيمن يعهد اليهم بالقيام على شؤون التربية والتعليم من
الأمور التي تترخص الإدارة فيها الا أنه يتعين أن تكون النتيجة التي
تصل اليها مستخلصة استخلاصا سائغا من وقائع صحيحة منتجة في
الدلالة على هذا المعنى . والا كان قرارها فاقدا لركن من أركانه هو
ركن السبب ووقع مخالفا للقانون .

(طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٢)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

القرار التأديبي شأنه شأن أي قرار إداري يجب أن يقوم على
سبب يبرره — سببه بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو
انتياحه عملا من الأعمال المحرمة عليه .

ملخص الحكم :

ان القرار التأديبي شأنه شأن أى قرار ادارى آخر يجب أن يقوم على سبب يبرره وسبب القرار التأديبي بوجه عام ، هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التى تنص عليها القوانين أو اللوائح ، ويخرج على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفته المنوط به تأديتها ، أو سلك سلوكا ينطرى على اهمال أو تقصير فى القيام بواجباته أو خروج على مقتضيات الوظيفة أو اخلال بكرامتها ، انما يرتكب ذنبا اداريا يسوغ لجهة الادارة المختصة تأديبه .

(طعن رقم ٧٧٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

إذا قام القرار الادارى على اكثر من سبب واحد فان استبعاد أى سبب فيه لا يبطل القرار ولا يجعله غير قائم على سببه طالما كان السبب الآخر يؤدى الى النتيجة ذاتها فضلا عن تناسب الجزاء مع الذنب الادارى .

ملخص الحكم :

وقد تبين أن القرار التأديبي المطعون فيه قد بنى على سببين ، فانه وان كان قد ثبت للمحكمة عدم صحة السبب الثانى الذى قام عليه الجزاء محل هذه المنازعة وهو الخاص بمخالفة المطعون ضده التعليمات المالية ، الا أن هذا القرار يظل على الرغم من ذلك محمولا على سببه الأول ، الخاص بخروجه على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفته ، بتطاوله على رؤسائه بدون وجه حق ، وبذلك تكون النتيجة ، التى انتهى اليها القرار التأديبي فى هذا الشق منه ، مستخلصة استخلاصا سائغا من اصول تنتجها ماديا وقانونا ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببه الصحيح المبرر له ، وصدر مطابقا للقانون ، ولا يغير من هذه

النتيجة كون القرار المذكور غير صحيح في الشق الآخر منه ~~الذي~~ جرى قضاء هذه المحكمة على أنه اذا قام القرار الاداري على اكثر من سبب واحد ، فان استبعاد أى سبب منه لا يبطل القرار ، ولا يجعله غير قائم على سببه ، طالما كان السبب الآخر يؤدي الى النتيجة ذاتها فضلا عن تناسب الجزاء في الطعن الراهن مع الذنب الاداري الذي ثبت في حق المطعون عليه .

(طعن رقم ٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٣٥٧)

المبدأ :

تخلف احد السببين اللذين قام عليهما القرار وهو السبب المهم — بطلان القرار — ادراج اسم احد أعضاء هيئة التدريس السابقين بكلية الطب في قائمة المنوعين من السفر على أساس أنه تلاعب في درجات الطلبة — عدم استخلاص هذا السبب من أصول نتجته — بطلان .

ملخص الحكم :

يبين من مذكرة ادارة المباحث العامة المؤرخة ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ السالف الاشارة اليها أن رفض جهة الادارة الترخيص للمدعى بالسفر الى الخارج انما يقوم على سببين أولهما أن المدعى أعطى دروسا خصوصية لبعض طالبات الكلية بالمخافه لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التثديمية وثانيهما أن المدعى اتهم بالتلاعب في درجات هؤلاء الطلبة بالكنترول من واقع طلب أحد زملائه من هؤلاء الطلبة الاتصال بالمدعى لأخذ دروس خصوصية منه بوصفه عضوا في الكنترول وقد رددت هذه الأسباب مذكرة الجهة الادارية المقدمة لهذه المحكمة بجلسته ١٣ من مايو سنة ١٩٧٢ واذ كانت الواقعة محل السبب الأخير — وهو السبب الأهم — لم تنج من التحقيق الذي أجرته الكلية حسبما يبين من مذكرة السيد المحقق والتي لم يسند فيها هذه الواقعة الى المدعى وانما أسندت الى زمينه وحده فان هذا السبب يكون قد انقزع من غير أصول نتجته وليس عليه دليل في الأوراق .

متى كان ذلك ما تقدم ، وكان تقدير الجهة الادارية في عدم الترخيص للمدعى بالسفر الى الخارج قد قام على السببين مجتمعين ، فان خلف أحد السببين المذكورين — وهو الأهم — طبقا لما سلف الايضاح ، يعيب القرار المطعون فيه ويتمين لذلك القضاء بالغائه ، ولا وجه لما أثارته الجهة الادارية من أنه كان حتما على المدعى أن يوجه طعنه الى إلغاء القرار الصادر من المباحث العامة بإدراج اسمه في قوائم المنوعين من السفر بوصف أن قرار مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بعدم منحه جواز سفر وتأشيرة خروج قد قام على أساس القرار الأول ، ذلك لأن وضع المدعى في قوائم المنوعين من السفر انما جاء نتيجة لرفض طلبه التصريح له بالسفر وهو ما افصح عنه صراحة مذكرة المباحث العامة المؤرخة ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

(طعن رقم ١١١٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ :

تذرع الادارة في محضر جلسة مجلس الادارة بأن الفصل كان بناء على طلب الموظف — علم الموظف بذلك وتظلمه منه حتى قبل أن يخطر بالقرار على أساس أنه لم يقدم استقالته — ابلاغ الموظف بقرار الفصل بعد ذلك دون الاشارة الى أنه كان بناء على طلبه — محاولة الادارة اسناد هذا القرار الى اسباب اخرى ثبتت عدم صحتها — ذلك يدل على أن قرار الفصل قد صدر مفتقدا ركن السبب .

ملخص الحكم :

إذا تذرع الادارة بادىء الأمر في انهاء خدمة المدعى بأن ذلك بناء على طلبه على نحو ما هو ثابت بمحضر جلسة مجلس الادارة . وما ان علم المدعى بهذا القرار حتى بادر قبل أن يبلغ اليه بالتظلم منه ، واذا ايقنت الادارة أنه لن يسكت على حقه وأنه لابد لائذ بالقضاء لمخاضمتها لعدم تقديمه أية استقالة عمدت في كتاب التبليغ الموجه اليه الى اغفال

الإشارة الى أن ثمة طلباً منه باعتزال الخدمة وضمنت هذا الكتاب ان مجلس الادارة قرر الاستغناء عن خدماته ، ولم تفصح في هذا الكتاب عن الأسباب التي استندت اليها في اصدار القرار فمسلك الادارة على الوجه المتقدم ان دل على شيء فانما يدل على ان قرارها المطعون فيه قد صدر مفقداً ركن السبب وان الادارة كانت عليمه بذلك وانها ذهبت بعد صدوره تتلمس الاسباب التي يمكن أن تتذرع بها لحمل القرار .

(طعن رقم ١٥٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

قرار احالة ضابط الشرطة الى الاحتياط — من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها واعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وابقاؤه مدة لا تزيد على سنتين مترتباً اعادته الى الخدمة يحال بعدها الى المعاش بقرار من المجلس الاعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها اعادته الى الخدمة العاملة — هذا القرار يتعين ان تثبت ضرورته لاسباب جديّة تتعلق بالمصالح العام .

ملخص الحكم :

لا ممتنع في القول بأن قرار الاحالة الى الاحتياط اجراء مؤقت شبيه بالوقف عن العمل أو عمل ولائى ليس من شأنه أن يؤثر على صلاحية من اشترك في اصداره لعضوية مجلس التأديب الذى يتولى محاكمة الضباط عن ذات المسلك الذى كان من بين أسباب احواله الى احتياط — ذلك أن قرار الاحالة الى الاحتياط من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها واعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وابقاؤه مدة لا تزيد على سنتين مترتباً اعادته الى الخدمة يحال بعدها الى المعاش بقرار من المجلس الاعلى للشرطة ما لم يقرر هذا المجلس قبل نهايتها اعادته الى الخدمة العاملة — والقرار الذى يؤدى الى مثل هذه النتائج الخطيرة يتعين وفقاً لما تقتضيه المادة ٨٣ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ — ان تثبت ضرورته لأسباب جديّة

تتعلق بالصالح العام ، واذ قام قرار احالة الطاعن الى الاحتياط الى الأسباب السابق الإشارة إليها ، فان ذلك يتناول على اقصاح المجلس الأعلى للشرطة الذي عرض عليه الأمر عن اقتناعه بصحة تلك الأسباب وبشبه ما نسب الى الطاعن من مخالفات — وبأن في هذه المخالفات سلوكا مغلا بكرامة الوظيفة ومنافيا للروح النظامية •

(طعن رقم ٥٨٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

خروج الإدارة على الأسس أو الضوابط المحددة للمفاضلة بين المرشحين للترقية بالاقتدار — مخالفة قرارها للقانون — سلطة القضاء في الرقابة على السبب الذي أدى الى اصدار القرار من حيث قيام هذا السبب وصحته ومطابقته للقانون — تقدير أهمية السبب ، وخطورته ، من اطلاقات الإدارة •

ملخص الحكم :

اذا رسم المشرع ضوابط محددة ووضع أسسا معلومة للمفاضلة بين المرشحين للترقية بالاقتدار فان الانحراف عن هذه الضوابط والأسس يصم القرار بعيب مخالفة القانون ، ويسوغ للقضاء تسليط رقابته على السبب الذي أدى الى اصدار القرار من حيث قيام هذا السبب وصحته ومطابقته للقانون ، أما تقدير أهمية السبب وخطورته فمن اطلاقات الإدارة المتروكة لمحضر تقديرها واقتناعها حسبما تستقر عليه عقيدتها •

(طعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

رقابة القضاء الإداري لركن السبب — حدودها — لجهة الإدارة
حرية تقدير أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والتصرف التي تتخذها
حيالها .

ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التي
تكون ركن السبب تجدد حددها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت النتيجة
التي انتهى اليها القرار مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول موجودة
تنتجها ماديا أو قانونيا ، فاذا كانت مستخلصة من أصول موجودة أو
لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا لا تنتج النتيجة
التي يطلبها القانون كان القرار فاقدا لركن من أركانه وهو ركن السبب
ووقع مخالفا للقانون أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا
من أصول تنتجها ماديا وقانونيا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا
للقانون ، واذا كان للقضاء الإداري أن يراقب صحة الوقائع التي تكون
ركن السبب وصحة تكييفها القانوني الا أن لجهة الإدارة حرية تقدير
أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والتصرف الذي تتخذها حيالها .

(بطن رقم ٥٤٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

رقابة القضاء الإداري على القرارات الإدارية — لايسوغ أن يقوم
القضاء الإداري مقام الإدارة في احلال سبب آخر محل السبب الذي
قام عليه القرار .

ملخص الحكم :

ان دور القضاء الإداري يقتصر على مراقبة صحة السبب الذي

تذرت به جهة الادارة في اصدار قرارها ٥٥ ولا يسوغ له أن يتعداه الى ما وراء ذلك بافتراض اسباب أخرى يحمل عليها القرار .

(طعن رقم ٦٢٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٠/٢١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

مراقبة أسباب القرار متى ابدتها جهة الادارة — مراقبة قيام
الاسباب وتكييفها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة استقر على أنه ولئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبب قرارها ويفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح ، وعلى من يدعى العكس ان يقيم الدليل على ذلك الا أنه اذا ذكرت أسبابا من تلقاء نفسها ، أو كان القانون يازمها بتسبب قرارها فان ما تبديه من أسباب يكون خاضعا لرقابة القضاء الإداري وله في سبيل اعمال رقابته أن يمحس هذه الأسباب للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهت اليها القرار ، وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعي في التأكد مما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائما من أصول تنتجها مادي وقانونا ، فاذا كانت مفترعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مادي — لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار ناقدا بركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائما من أصول تنتجها مادي وقانونا فقد قام القرار على سببه . وكان مطابقا للقانون .

(طعن رقم ٣٦٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ٦/٢٤/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

صحة القرار الإداري تتحدد بالأسباب التي قام عليها ومدى سلامتها على أساس الأصول الثابتة في الأوراق وقت صدور القرار ومدى مطابقتها للنتيجة التي انتهت إليها — بحث ذلك من صميم اختصاص القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ان صحة القرار الإداري تتحدد بالأسباب التي قام عليها ومدى سلامتها على أساس الأصول الثابتة في الأوراق وقت صدور القرار ومدى مطابقتها للنتيجة التي انتهت إليها وبحث ذلك يدخل في صميم اختصاص المحكمة للتحقق من مطابقة القرار للقانون والتأكد من مشروعيته .

(طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٧ ق ٠ ٧٣٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

انقرار الذي يصدره الوزير المختص أو من ينوب عنه بالاكفاء بمصادرة السلع المستوردة بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ هو قرار ادارى — وجوب قيامه على سببه المبرر له — للقضاء الإداري سلطة مراقبة صحة الوقائع التي يقوم عليها وصحة تكييفها القانوني نزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون .

ملخص الحكم :

ان القرار الذي يصدره الوزير المختص أو من ينوب عنه بالنظر الى الظروف وبمراعاة الملبسات والاكفاء بمصادرة السلع المستوردة

بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد هو في حقيقته قرار إداري لا قضائي وبهذه المثابة يلزم — شأنه في ذلك شأن أي قرار إداري آخر — أن يقوم على سببه المبرر له فلا تتدخل الإدارة بإجراء المصادرة الإدارية إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخلها هي ثبوت وقوع المخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ، وللقضاء الإداري سلطة مراقبة صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانوني نزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون .

(طعن رقم ١٤٦٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٣)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ .

في الحالات التي لا يشترط في القانون وجوب قيام سبب أو أسباب معينة لإصدار القرار يكون للإدارة الحرية في اختيار السبب الذي تراه صالحا لبناء قرارها — عدم إعلان جهة الإدارة عن سبب إصدار قرار معين لعدم وجود نص يلزمها بذلك — افتراض أن القرار قام بسببه الصحيح ما لم يثبت من يدعي العكس أنه مشوب بعيب انحراف السلطة — إيضاح جهة الإدارة عن السبب في مرحلة لاحقة — رقابة المحكمة في صحة قيام هذا السبب — أساس ذلك — تطبيق : صدور قرار بفصل العامل بغير الطريق التأديبي في ظل سريان القواعد القانونية التي كانت قائمة عند صدوره بغير الزام على جهة الإدارة بتسبيبه — عدم إفصاح جهة الإدارة أمام محكمة القضاء الإداري عن سبب إصدارها القرار — افتراض أن القرار قد قام على سببه المبرر له ما لم يثبت من يدعي العكس الدليل على انحراف جهة الإدارة بسلطانها — إفصاح جهة الإدارة بعد ذلك عن سبب إصدارها القرار في عريضة الطعن — رقابة المحكمة في صحة قيام هذا السبب .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت في الأوراق أن السيدة / حصلت

على ليسانس الآداب في سنة ١٩٤٩ وعينت مدرسة بوزارة التربية والتعليم في الأول من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في الدرجة (٣٠٠/١٨٠) في السنة ، وفي الأول من مارس سنة ١٩٥٨ رقيت للدرجة الخامسة الفنية العالية ، وفي الأول من أبريل سنة ١٩٥٩ أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٩ بناء على مذكرة مصلحة الأمن العام لوزارة الداخلية وقضى بفصل المدعية اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٩ مع احتفاظها بحقها في المعاش أو المكافأة التي تستحقها في حدود القوانين المنظمة للمعاشات والمكافآت .

وفي ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ أصدر وكيل وزارة التربية والتعليم القرار رقم ٥٥ (مسلسل تعينات) بعد الاطلاع على نشرة الوزارة رقم ٧٤ بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٤ بخصوص إعادة تعيين من سبق فصلهم بقرارات جمهورية لاسباب سياسية بتهمة الشيوعية ، وقضى في مادته الاولى باعادة تعيين السيدة المذكورة في وظيفة عضو فني بمديرية التربية والتعليم بجنوب القاهرة بالدرجة السادسة وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وكما قضى في مادته الثانية بتنفيذ هذا القرار مع مراعاة أن يكون مرتبها على أساس آخر مرتب كانت تتقاضاه قبل الفصل مع اعادة الغلاء ومع مراعاة القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ في ١٣ من يولية سنة ١٩٦٤ (بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات، المعادلة لدرجاتهم الحالية) وبصرف هذا المرتب اعتباراً من تسلمها العمل احتساباً على ميزانية الباب الاول للسنة المالية الحالية ويراعى أن لها مدة خدمة سابقة موضحة بالاستمارة ع ٠ ح وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ صدر القرار رقم ١٦٦ بتسوية حالة السيدة المذكورة طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ومنحت الدرجة السادسة وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتباراً من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بمرتب ٠٢٩ر٠٤٩

ومن حيث أن المدعية وقد صدر القرار الجمهوري المطعون فيه بفصلها من الخدمة بغير الطريق التأديبي في الأول من أبريل سنة ١٩٥٩ في خارج النطاق الزمني الذي حدده القانون رقم ٧٤/٢٨ بشأن إعادة العاملين المدنيين المفسولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم وهو في

تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى بتاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ فمن ثم فانها لا تخضع لاحكام هذا القانون وبالتالي لا تفيد من مزاياه ولا تضار بالتزاماته وقيوده .

ومن حيث أنه في الحالات التي لا يشترط فيها القانون وجوب قيام سبب أو أسباب معينة لاصدار قرار معين يكون للإدارة الحرية في اختيار ما تشاء من الاسباب التي تراها صالحة لبناء قرارها فان هي أفصحت عن سبب قرارها بارادتها فان المحكمة تراقب صحة قيام هذا السبب ، فان لم تعلن عن السبب ولم يكن هناك نص يلزمها بالاعلان عنه فانه يفترض في القرار أنه قام على سببه الصحيح ما لم يثبت من يدعى العكس أنه مشوب بعيب الانحراف بالسلطة .

ومن حيث أن الجهة الادارية كانت غير ملزمة بتسبيب قراراتها بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي في ظل سريان القواعد القانونية التي كانت قائمة عند صدور القرار المطعون فيه وبالتالي فان قراراتها في هذا الشأن يفترض فيها أنها قامت على سببها المبرر لها ما لم يقم المدعي الدليل على انحراف جهة الادارة بسلطتها — ولما كانت الجهة الادارية لم تفصح أمام محكمة القضاء الاداري عن سبب فصل المدعية من الخدمة ولم تقم المدعية باثبات انحراف الادارة بسلطتها فمن ثم فانه لذلك ماكان يجوز للمحكمة أن تقضى باعتبار هذا القرار باطلا لفقدان سببه ويكون الحكم والأمر كذلك قد صدر مخالفا للقانون .

ومن حيث أن الجهة الادارية قد أفصحت في عريضة طعنها عن سبب فصل المدعية بالقرار الجمهوري رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٩ حيث قالت أن المدعية اعترفت انها عند صدور هذا القرار في الاول من ابريل سنة ١٩٥٩ كانت معتقلة منذ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٩ حتى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وان واقعة الاعتقال في ذاتها كافية لتبرير قرار انهاء خدمتها، ذلك ان الاعتقال مرده الى خطورة المعتقل على أمن الدولة ومن كان هذا شأنه فقد أسباب الصلاحية للبقاء في الوظيفة العامة وزال الاطمئنان الى

بقائه فيها ، ومتى فقد الموظف أسباب الصلاحية للبقاء في الوظيفة والاطمئنان الى بقاءه فيها وذلك لخطورته على الامن فان قرار انهاء خدمته بغير الطريق التأديبي يكون قائما على سبب يبرره قانونا ، واذا افصحت جهة الادارة عن سبب قرارها فان هذا السبب يخضع لرقابة المحكمة للتعرف على مدى مشروعية قرار انتهاء خدمة المدعية بغير الطريق التأديبي .

(طعن رقم ٨٣٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ .

فصل الموظف بغير الطريق التأديبي — سببه — رقابة القضاء الادارى له — حدودها .

ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الادارى لقيام السبب في القرار بالفصل غير التأديبي لا تعنى أن يحل نفسه محل جهة الادارة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل وبيانات وقرائن أحوال اثباتا ونفيا في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعة التي تكون ركن السبب أو يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن قترئيه عليه من آثار وانما الرقابة التي لهذا القضاء تجد حدها الطبيعي كرقابة قانونية في التحقق مما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها أم لا وما اذا كان تكييف الوقائع بفرض وجودها ماديا صحيحا أو خاطئا .

(طعن رقم ٤٠٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

اخفاء الجهة الادارية للسبب الحقيقى لقرارها بنقل الموظف وهو عدم صلاحيته لتولى وظائف السلك الدبلوماسى واعلانها سببا وهميا هو كونه زائدا عن حاجة العمل - جائز ما دامت تبتغى بذلك مصلحة مشروعة للموظف - رقابة المحكمة مناطها السبب الحقيقى .

ملخص الحكم :

لا جناح على الجهة الادارية أن هي أعلنت سببا وهميا للقرار الادارى الصادر بنقل المظمون ضده من السلك الدبلوماسى الى هيئة البريد هو كونه زائدا عن حاجة العمل بالوزارة اخفاء للسبب الحقيقى وهو عدم صلاحيته لتولى وظائف السلك الدبلوماسى ما دامت تبتغى بذلك تحقيق مصلحة مشروعة للموظف المنقول تتمثل فى حرصها على سمعته الوظيفية فى الهيئة المنقول اليها حتى يبدأ فيها صفحة جديدة منبئة الصلة بماضيه فى الوظيفة المنقول منها وعلى المحكمة أن تسلط رقابتها على السبب الحقيقى للقرار دون السبب الظاهرى ولا يعد ذلك منها من قبيل احلال سبب مكان آخر لأن السبب الواقع من الأمر سبب واحد لم يتبدل هو عدم الصلاحية لتولى وظائف السلك الدبلوماسى أما الآخر وهو كون المظمون ضده زائدا عن حاجة الوزارة فلا يعدو أن يكون سببا ظاهريا أو سوريا للقرار الادارى قصدت الوزارة بإبرازه رعاية مصلحة الموظف المنقول .

(طعن رقم ٢٧٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٦)

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ .

أعضاء السلكين البلوماسى والتقضى — نقل — صدور قرار رئيس الجمهورية ينقل أحد أعضاء السلكين البلوماسى والتقضى إلى مصلحة الضرائب — تقديم الجهة الإدارية للوقائع الواردة بتقرير مكتب المخابرات العامة كسبب لإصدار قرار رئيس الجمهورية بالنقل — خضوع هذه الوقائع للرقابة القضائية التى تسلكها المحكمة لوزن القرار بميزان المشروعية — إذا ثبت أن هذه الوقائع لم يجرى أى تحقيق فيها وكان من الواجب قانونا سماع أقوال شهود هذه الوقائع وادفاع المدعى فإن ما ذكره في التقرير لا يعدو مجرد أقوال مرسله — تضمن ملف الخدمة ما يدل على كفاية المدعى فى عمله وجسـن سلوكه — مؤدى ذلك أن سبب القرار يكون غير مستمد من أصول صحيحة تنتجها ماديـا وقانونا .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه ولئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها ويفترض فى هذا القرار غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح وعلى من يدعى العكس أن يقيم الدليل على ذلك ، إلا أنه إذا ذكرت أسبابا فإنها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإدارى للتحقق من مدى مطابقتها وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعى فى التحقق مما إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديـا وقانونا فإذا كانت منترعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها ، أو كان تكييف الوقائع — على فرض وجودها ماديـا — لا ينتج النتيجة التى يتطلبها القانون كان القرار فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون . أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديـا وقانونا ، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون .

ومن حيث ان الجهة الادارية المدعى عليها قدمت لهذ المحكمة بجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ حافظة انطوت على تقرير مكتب المخابرات العامة بالسفارة المصرية ببون غير مؤرخ نسب فيه الى المدعى وجود صلة غير مشروعة بينه وبين سيدة ألمانية تدعى وجاء بهذا التقرير انها شوهدت معه فى أوضاع شائنة بواسطة بعض العاملين بالسفارة وانه يحتمل وجود صلة بين السيدة واحدى أجهزة المخابرات الأجنبية ، وقد انتهى التقرير الى التوصية بنقل المدعى من وزارة الخارجيه لما هو معروف من ميله الى النساء وضعفه أمتهن وانه لا يؤدى واجبات وظيفته على الوجه الاكمل ، وقد أرسل هذا التقرير بكتاب مؤرخ فى ١٠/١٠/١٩٦٣ من السيد / مدير مكتب رئيس المجلس التنفيذى الى السيد مدير مكتب نائب وزير الخارجية جاء به أن السيد رئيس المجلس التنفيذى وافق على المقترحات الواردة بالتقرير ، ويرى ضرورة تنفيذ نقل المدعى فى الميعاد والمهلة المحددة له والا يعتبر غلثا عن وظيفته ويفصل، كما أرسل التقرير المشار اليه كذلك الى السيد سكرتير السيد / رئيس الجمهورية للمعلومات . ولما كان القرار الجمهورى المطعون فيه الذى قضى بنقل المدعى من وزارة الخارجية الى مصلحة الضرائب قد صدر فى ١٢/٢/١٩٦٤ أى فى تاريخ لاحق لكتاب السيد رئيس المجلس التنفيذى بالموافقة على تقرير المخابرات العامة بنقله والمرسل لوزارة الخارجية فى ١٠/١٠/١٩٦٣ مما يفيد أن سبب هذا النقل هو ما جاء بهذا التقرير ، واذا قدمت الجهة الادارية لهذه المحكمة الوقائع الواردة بالتقرير كسبب لاصدار القرار الجمهورى المطعون فيه ، فانها تخضع للرقابة القضائية التى تسطها هذه المحكمة لوزن هذا القرار بميزان المشروعية لتبين ما اذا كان هذا السبب مستمدا من أصول موجودة أم غير موجودة ، وما اذا كان مستخلصا استخلاصا سائغا من أصول تنتحه ماديا أو قانونا أم لا .

ومن حيث أن الثالث من الاوراق أن الوقائع الواردة بتقرير المخابرات العامة المشار اليه والتى كانت سبب نقل المدعى من وزارة الخارجية ، لم يجر أى تحقيق فيها رغم خطورتها وكان من الواجب قانونا سماع أقوال شهود هذه الوقائع ودفاع المدعى للتحقق من صحة ما نسب

اليه ، ومن ثم فان ما ذكر في هذا التقرير لا يعدو مجرد أقوال مرسله غير مؤيدة بأى دليل ، خاصة وان السيد المدعى قد ذكر في دفاعه أن سبب نقله هو الخلاف الذى كان قائما بينه وبين السيد المحقق العسكرى بسفارة بون فى وقت معاصر لكتابة تقرير المخابرات وان السيد المحقق العسكرى كان على صلة وثيقة بمراكز القوى فى ذلك الوقت على التفصيل المبين فى تقرير طعنه ومذكرة دفاعه وهو ما لم تنتقضه الجهة الادارية .

ومن حيث أنه بالاطلاع على ملف خدمة السيد المدعى باعتبار ، الوعاء الطبيعى للوظيفة والعنصر الاساسى الذى يستهدى به فى تقرير كفايته وسلوكه فى عمله — تبين أنه بدأ خدمته بالحكومة سنة ١٩٤٣ مأمور مساعدا بمصلحة الضرائب وتدرج بالترقية فى وظائف هذه المصلحة حتى رقى فى ١٩٥٦/٣/٣١ الى الدرجة الثالثة بالكأذ الفنى العالى بالاختيار وفى ١٩٥٧/٥/٢٧ عين سكرتيرا أول بوزارة الخارجية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٧ ورقى الى درجة مستشار بهذه الوزارة فى ١٩٦١/٦/١٠ بالقرار الجمهورى رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٦١ ، وان ما ورد بملف الخدمة يدل على كفاءة المدعى فى عمله وحسن سلوكه وقد أوصت التقارير السرية المودعة بالملف بترقيته فى نسبة الاختيار لامنته وكفاءته وأخلاقه الحميدة ولم يوجد بملفه ما يدل على اجراء أى تحقيقات معه أو توقيع جزاءات عليه . كما تبين أن المدعى عين فى ١٩٧٤/٧/٧ بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٧٤ فى وظيفة من الفئة العالية (١٨٠٠/١٤٠٠ جنيها) بوزارة المالية مع منحه بدل التمثيل المقرر لوظيفة وكيل وزارة وقد قدم المدعى حافظة انطبوت على وثيقة صادرة فى ١٩٦٣/٧/٥ معتمدة من سفارة ألمانيا الغربية تفيد منحه ميدالية الشرف الذهبية « ميركاتور » لمدينة دويسبورج تقديرا للمجهود الجليل الذى قام به لانجاح أسبوع الجمهورية العربية. الذى أقيم فى هذه المدينة فى المدة من ٦/٢٩ الى ١٩٦٣/٧/٧ . كما قدم نسخة من الجريدة الرسمية المصرية الصادرة فى ١٩٦٤/٣/١٤ أى بعد أقل من شهر ونصف من تاريخ صدور القرار المطعون فيه تفيد موافقة السيد / رئيس الجمهورية على الاذن للمدعى فى قبول وحمل وسلم الاستحقاق لجمهورية ألمانيا الاتحادية من طبقة كومندور الذى منحه عام

١٩٦١ بمناسبة نقله من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بون .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم يكون السبب الذي استندت إليه الجهة الادارية المدعى عليها لنقل المدعى الى مصلحة الضرائب في وظيفة من الدرجة الثانية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٦٤ غير مستمد من أصول صحيحة تنتج مادياً وقانوناً ، وينفيه الثابت من ملف خدمة المدعى والمستندات المقدمة منه على ما سبق بيانه ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه فاقداً لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون مما يتعين معه القضاء بالغاءه .

(طعن رقم ٨٦٣ - ١٢٧٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/١)

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ .

مناطق تحديد تدابير الضبط الإدارى - هو استظهار سببها والغاية منها من الظروف والملابسات التى أحاطت بصور القرار الذى يتضمنها - صدور قرار ادارى قصد به تحقيق غرض رئيسى من أغراض تدابير الضبط الإدارى مما يختص القضاء الإدارى بالنظر فى الطعن عليه .

ملخص الحكم :

انه يبين مما تقدم سرده فى معرض تحصيل وقائع النزاع واستظهار الظروف والملابسات التى أحاطت به أن السبب الدافع لإصدار القرار المطعون فيه هو ما كشفت عنه تحريات رجال الأمن ، من انه قد يتقرب على نزع ملكية الأرض المحجوز عليها من ورثة المدين وتسليمها للمدعين الراسى عليهما مزادها ، اخلال بالأمن لما بين عائلتيهما من ضغائن قديمة بناء على ما كشفت عنه التحريات ، أصدر السيد المحافظ قراره بالغاء اجراءات البيع مفصلاً عن الغاية التى تنياها من اتخاذها وهى صيانة الأمن ، ومن ثم يكون واضحاً أن هذا التصرف بحسب سببه الذى قام

عليه والغاية التي استهدفها ، هو قرار ادارى قصد به الى تحقيق غرض رتبى من اغراض تدابير الضبط الادارى مما يختص انقضاء الادارى بالنظر فى الطعن عليه .

(طعن رقم ٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٣٦٧/١٢/٤)

قاعدة رقم (٢٧١)

المجسدة .

قيام القرار الادارى على عدة اسباب — توافر سبب واحد يبرر انخاذه قرار متروك حتى ولو كان أحد الاسباب التى استند اليها غير صحيح — أساس ذلك — أنه متى كانت الاسباب التى ثبتت صحتها كافية لحمل القرار الى نتيجته فإن القرار لا يجوز انفاؤه — تطبيق — مشروعية القرار الصادر من رئيس الجمهورية بزيادة المعاش الاستثنائى لورثة أحد العاملين بعد موافقة اللجنة المختصة تأسيسا على الكارثة التى املت بالأسرة والتى ثبتت صحتها ، وذلك رغم ثبوت تزوير بعض الكتب الملقة للجنة والتى تفيد موافقة رئيس الجمهورية على زيادة المعاش .

مخلص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ — بحيل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية تقص على انه « يجوز منح معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادات فى المظالم للموظفين أو المستقدمين والعمال الحفنين والعسكريين الذين انتهت خدمتهم فى الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العلمية أو الاسرى من يتوفى عنهم » كذا يجوز منحها أيضا لغيرهم ممن يؤثرون خدمات جليلة للبلاد أو للأمير من يتوفى عنهم وكذلك الأسرى من يتوفى فى حارب يعتبر من قبيل الكوارث العامة » .

كما نصت المادة الثانية منه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة

١٩٧٤ — على أن « تختص بالنظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية لجنة مشكلة برئاسة وزير الخزانة وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية ويستثنى من ذلك الموظفين والمستخدمون من اعمال الذين يقرر انتهاء خدمتهم قبل بلوغ السن القانونية فيحق منحهم معاشات استثنائية أو مكافآت استثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص » .

ومن حيث أنه من المقرر قانونا في حقه القانون الادارى وقضائه انه يتعين أن يستوفى القرار الإدارى اركانه حتى يكون بضائى عن السحب أو الالغاء ولنه فى خصوص ركن السبب فانه حالة واقعية تسبق العمل الادارى وتبرر قيامه ، وانه اذا كانت ، الادارة فى الاصل غير ملزمة بان تفصح عن السبب الذى قام عليه قرارها فانه ينبغى أن يقوم على سبب مشروع وانه حال تعدد الاسباب فانه يكفى توافر سبب واحد يبرر اتخاذها فاذا ما تبين أن أحد الاسباب كان غير صحيح فلن القرار لا يجوز الغاؤه متى كانت الاسباب التى ثبتت صحتها كافية لحمل القرار الى نتيجه .

ومن حيث أن المأهات من الوقائع المطروحة أن لجنة المعاشات الاستثنائية قد عرضت لحالة طلب زيلدة المعاش ، وما أوضحه السيد محافظ الشرقية بتاريخ ١/١/١٩٦٧ من وقوع كارثة تمثلت فى انهيار المنزل على الاسرة و وفاة ستة اخوة وما اصاب السباع من شلل نصفي وفى حاجة الى علاج نتيجة للحادث وما اوضحه الابن ٠٠٠ من أن الاسرة لم يبق منها الا اخ واحد مشلول وفى حاجة الى علاج وان والدته مريضة بالسكر وضغط الدم علاوة على أنه مريض بالقلب وانه فى حاجة الى مصاريف علاج تزيد على ثلاثين جنيها شهريا ، وان المعاش المقرر لهم ضئيل والتمس تحسين معاشهم عوضا على فقد أفراد الاسرة ، وحتى يتمكن من مواجهة مصاريف العلاج ، ولقد ورد بالمذكرة الايضاحية للقرار أن لجنة المعاشات الاستثنائية قررت الموافقة على زيادة المعاش استنادا الى احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح المعاشات

والمكافآت الاستثنائية ، وصدر قرارها ومن ثم فقد حظيت هذه الوقائع بتقدير لجنة المعاشات الاستثنائية ، وصدر قرارها في نطاق سلطتها التقديرية الممنوحة قانونا ، مستهدفا التخفيف عن ذوى النسان ومساعدتهم لواجهه الام الحياه ، وعليه يكون قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بزيادة المعاش قد صدر سليما لانه قام على سبب صحيح ومشروع قانونا مما يعصمه من السحب أو الالغاء .

ولا يؤثر في ذلك ما اثير حول وقوع تزوير في خطابى السيد وزير النقل والسيد أمين عام رئاسة الجمهورية ذلك أن هذين الخطابين المقضى بتزويرهما قد تضمننا موافقة رئيس الجمهورية على زيادة المعاش وتلك الموافقة لم تكن اللجنة تختص بنظرها لو أنها اخذت في الاعتبار عدد بحثها لزيادة المعاش ، كما أن الخطابين اللذين عرضا على اللجنة لا يرقى أى منهما سببا في القرار الصادر بزيادة المعاش — ذلك أن السبب هو الحالة الواقعية التى ألت بأفراد الاسرة وهى تشكل سببا صحيحا من الواقع والقانون . قد حاز تقدير جهة الادارة بموافقتها على زيادة المعاش ..

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى تأييد ما انتهى اليه رأى ادارة الفتوى لوزارة التأمينات والمالية والتموين والتجارة بفتواها رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧ من مشروعية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بزيادة المعاش الاستثنائى لورثة المرحوم ٠٠٠٠ الى خمسة عشر جنيتها شهريا لكل منهم) .

(ملف ٨٦/٤/٨٢٢ — جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

انتفاء ركن السبب يبطل القرار الإداري ، ولا يفسى عليه المشروعية والسلامة اختفاء الجهة الإدارية بالأدلاء بأقوال مرسله في دعم قرارها .

ملخص الحكم :

تسبب جهة الإدارة لقرارها بتخطي الطاعن في الترقية بالاختيار والوارد بمذكرة دفاعها أمام المحكمة بأن ثمة تحريات وشكاوى قدمت ضد الطاعن مما يعكس اثره على سير العمل وانتظامه دون تقديم أوراق الشكاوى والتحريات للمحكمة رغم تأجيل الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري لأكثر من مرة بناء على طلب الجهة الإدارية لتقديم ما لديها من مستندات تؤيد قرارها يستوجب إلغاء القرار لانتفاء ركن السبب الذي بنى عليه القرار الإداري المطعون فيه أما ما ساقته جهة الإدارة سببا لقرارها من أقوال مرسله غير مدعمة بأية واقعة محددة أو قرينة مؤيدة فلا يعتد به ، ولا يجدى في إضفاء السلامة على القرار المطعون فيه لانتفاء ركن السبب .

(طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

حل رابطة مرشدى هيئة قناة السويس لا ثبت من اشتراك أعضائها في الاضراب وممارسة الضغوط على الزملاء منحرفين بذلك عن الهدف الاجتماعى المحدد للرابطة يكون قرارا قائما على سبب سليم مستخلص استخلاصا سائما من الأوراق .

ملخص الحكم :

نصت الفقرة ٤ من المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤

بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة على جواز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشؤون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص اذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو اذا آخلت الجمعية بالنظام العام أو الآداب وقد صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية بحل رابطة مرشدى هيئة قناة السويس بالإسماعلية وهو القرار المطعون فيه استنادا الى نص تلك الفقرة . ولما كان قد ثبت اضراب مرشدى هيئة قناة السويس اعضاء هذه الرابطة ومارست من خلاله بحكم انتمائها للرابطة ضغوطا على زملائهم منحرفين بالرابطة عن هدفها الاجتماعى الذى حدده لها نظامها الاساسى فاضحت موطن خطر على حسن سير العمل بالرفق ، فان القرار المطعون فيه الصادر بحل الرابطة يكون قد قام على سبب صحيح مطابق للقانون ، ولاينال من سلامته النعى عليه بعدم التسبب أو عدم أخذ رأى الاتحاد المختص قبل اصداره لما ثبت من ان هذا القرار قد اثار فى ديباجته الى كتاب وزير الشؤون الاجتماعية المتضمن اسباب الحل وهو ما يعد تسببا فى صدد تشكيلات القرار التى تطلبها القانون وما تبين من الاوراق من عدم وجود اتحاد نوعى لروابط وجمعيات المرشدين فى الجمهورية .

(طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/١٩)

الفرع السادس

ركن الغاية وعيب اساءة استعمال السلطة

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

عيب اساءة استعمال السلطة المجرر لالغاء القرار الادارى أو التعميضي عنه — وجوب أن يشوب الغاية منه — بأن تتعكب الادارة وجه المصلحة العامة التى يجب أن يتغياها القرار .

ملخص الحكم :

ان عيب اساءة استعمال السلطة المجرر لالغاء القرار الادارى

أو التعويض عنه يجب أن يشوب العاية منه ذاتها ، بأن تكون الادارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتغيها القرار وأصدرته بباعث لا يمت لتلك المصلحة . فاذا كان الثابت عن المذكرة المقدمة من الوزير الى مجلس الوزراء لفصل المدعى أن الباعث على هذا الفصل هو الرغبة في رفع شأن للمصلحة الحكومية التي يرأسها على ما قدرته الادارة من تزويد هذه المصلحة بعناصر جديدة قادرة على النهوض بها الى المستوى المرجو منها . وليس من شك في أن هذه الغاية التي يتغيها القرار المطعون فيه تمت للمصلحة العامة : فانه يكون قد صدر صحيحا مبررا من عيب اساءة استعمال السلطة : مما لا وجه معه لمساءلة الحكومة بتعويض عنه .

(بطمن رقم ١٥١٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٥)

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

عيب اساءة استعمال السلطة - قوامه - أن يكون لدى الادارة قصد اساءة استعمال السلطة بباعث من هو أو تعد أو انتقام - كون القرار يلقي الغرم كله على فرد معين ويعطى الغرم كله لآخر - ليس دليلا على اساءة استعمال السلطة - أساس ذلك - أن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازن في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الادارة والافراد .

ملخص الحكم :

ان كون المشروع الذي وافق عليه مجلس المدينة يجعل الغرم كله على عاتق المدعيات والغرم كله للطرف الآخر ، فليس في ذلك دليل على قصد اساءة استعمال السلطة ، لأن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازن في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الادارة والافراد ، ولأن عيب اساءة استعمال السلطة إنما يشوب الغاية من القرار ذاتها بأن تكون الادارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة وأصدرت قرارها بباعث

لا يمت لتلك المصلحة ، فعيب اساءه استعمال السلطة هو من العيوب
القصدية ، قوامه أن يكون لدى الادارة قصد اساءة استعمال السلطة
فاذا لم يكن لدى الادارة هذا القصد بباعث من هوى أو تعد أو انتقام .
فلا قيام لعيب اساءة استعمال السلطة ، مهما تكن الاضرار التي تصيب
المصلحة الفردية من القرار والذي يبدو — بحسب الظاهر من الاوراق —
أن المشروع الذي وافق عليه مجلس المدينة ، هو ذلك الذي انشأته الادارة
العامة للتخطيط والاسكان — البعيدة الصلة بالملك أصحاب الشأن جميعا
— في وقت لم يكن قد شجر فيه أى نزاع بين هؤلاء الملك حول كيفية
شق امتداد الشارع ، كما يبدو — بحسب الظاهر من القرار المطعون
فيه — أن عضو مجلس المدينة ، الذي تتنعى عليه المدعيات أن له مصلحة
خاصة في النزاع .. تتفق مع مصلحة المتدخلين في الخصومة ، لم يشترك
في اجتماع المجلس الذي عرض فيه الموضوع الذي صدر فيه القرار
المطعون فيه ، ويكنى — والمحكمة في صدد طلب وقف التنفيذ — أن يكون
ذلك هو الظاهر ، كى تقدر عدم الجد في النعى على مجلس المدينة أنه قصد
اساءة استعمال السلطة في اصداره القرار المطعون فيه .

(طعن رقم ٩٧٣ ، ١٨٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

عيب الانحراف واساءة استعمال السلطة — مجرد الزعم بصور
القرار بدافع حقد شخصي — لا يعتبر دليلا على هذا العيب ما لم يؤيد
صحته دليل من الاوراق .

ملخص الحكم :

لا ينهض دليلا على الانحراف واساءة السلطة في القرار الصادر
بتسريح المدعى في خلال فترة التمرين ، مجرد زعمه أن المفتش الدينى
كان متحاملا عليه بدافع حقد شخصي ، زعما لم يقدم دليلا على اثباته ،
ولم يؤيد صحته دليل من الاوراق ، بل يقصر عن تخريج تقرير رئيس

الهيئة التفتيشية ، أو قرار السيد وزير التربية والتعليم اللذين لم يوجه لأيهما مطعنا ما .

(طعن رقم ٩٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

عيب الانحراف هو عيب من العيوب القصدية في السلوك الإداري قوامه أن يكون لدى الإدارة قصد أساء استعمال السلطة — عرض الاستقالة على موظف وتبصيره بأحكام القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ — اعتقاد الإدارة وقتئذ أنه غير صالح — مشروعية هذا المسلك .

ملخص الحكم :

القول بأن الإدارة اذا عرضت على الموظف اعتزال الخدمة ولوحت بتطبيق القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ في شأنه يكون مسلكها مشروعاً اذا تبين للمحكمة فيما بعد أن الموظف غير صالح ، ويكون غير مشروع اذا تبين لها أنه صالح — هذا القول لا يستقيم الا اذا كانت الإدارة حين سلكت هذا المسلك تعتقد بأن الموظف صالح ومع ذلك حملته على اعتزال الخدمة بالتهديد بتطبيق القانون عليه . إذ يكون مسلكها عندئذ معيباً بأساء استعمال السلطة والانحراف بها ؛ باستعمال أداه قانونية في غير ما شرعت له ، أما اذا كانت تعتقد وقتئذ أنه غير صالح فلا يكون مسلكها معيباً بمثل هذا العيب الخاص . إذ غنى عن البيان أن أساء استعمال السلطة أو الانحراف بها هو من العيوب القصدية في السلوك الإداري قوامه أن يكون لدى الإدارة قصد أساء استعمال السلطة أو الانحراف بها .

(دلعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣ ق — جلسة ٩/١١/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

إساءة استعمال السلطة — سلطة الإدارة التقديرية في صرف الموظفين من الخدمة وفقا للمادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى — لامعقب عليها في ذلك الا اذا أساءت استعمال سلطتها بأن تغت في اصدار قرارها غير وجه المصلحة العامة — صدور قرار الصرف من الخدمة لغاية حزبية يصمه بعيب إساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى قد أطلقت يد الإدارة في صرف الموظفين من أية مرتبة كانت من الخدمة الا من استثنى منهم بنص خاص للأسباب التى تترخص في تقديرها ، فلا معقب عليها والحالة هذه الا اذا ساءت استعمال سلطتها في هذا الشأن بأن تنكبت الجادة وتغت في اصدار قرارها غير وجه المصلحة العامة .

فاذا كان الثابت من ظروف الدعوى وملابسات اصدار قرار صرف المدعى من الخدمة المطعون فيه أنه صدر بصورة غيرعادية تنم عن الخلاف في شأنه بين الوزارة وبين رئيس الجمهورية وقتذاك ، اذ رفض توقيع هذا القرار فأصدرته الوزارة بنفسها فان هذا يؤيد صدق ماينعاه المدعى على القرار المذكور من أنه صدر بباعث حزبي ، ولم تقدم الجهة الادارية ما ينفى ذلك على الرغم من اتاحة المواعيد الكافية لها لهذا الغرض ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة ، لانحرافه عن الجادة ، ولصدوره بباعث حزبي لا لغاية من المصلحة العامة ، وبالتالي يكون قد وقع باطلا ويتمين الغاؤه .

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

إساءة استعمال السلطة — مطاحن — حظر تشغيلها ليلا — لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم يجب أن يكون في شكل قرار تنظيمي عام يسرى على المطاحن كافة — حظر تشغيل مطحنة بذاتها ليلا بقرار فردى قبل أن يصدر هذا التنظيم العام — يصمه بعيب إساءة استعمال السلطة — مثال .

ملخص الحكم :

لئن كان حظر تشغيل المطحنة ليلا لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم حتى لا يسبب تشغيلها في هذا الوقت قلقا وإزعاجا للسكان ، وبهذه المثابة لا يعتبر في حقيقته إلغاء جزئيا للرخصة بالمعنى المقصود من المادة ١٤ من المرسوم التشريعي ٣٨٢ الصادر في ١٩٤٦/٤/٢ ، إلا أن المحكمة تسارع الى التنبيه بأن مثل هذا التنظيم يجب أن يصدر من المحافظ في شكل قرار عام يسرى على المطاحن كافة في حدود الصلاحيات المخول إياها بموجب المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩٦ الصادر في ١٩٥٧/١٢/٢١ بشأن التنظيمات الإدارية والتي تنص على ما يأتي :

« للمحافظ أن يتخذ قرارات تنظيمية في الأمور الآتية :

(١) الأمن العام والسلامة العامة والراحة العامة .

(ب)

(ج) ... الخ » .

فإذا ما أصدر المحافظ مثل هذا التنظيم بقرار عام وجب على جميع المطاحن التزامه والا استهدفت للجزاءات التي ينص عليها القانون ، أما أن يقيد المحافظ مطحنة بذاتها ليحظر عليها التشغيل ليلا بقرار فردى

قبل أن يكون مسبوقا بهذا التنظيم العام الذى يسرى على الكافة فيما لو صدر ، ففيه مجاوزة لحدود السلطة .

فإذا كان الثابت مما تقدم أنه لم يسبق صدور تنظيم عام من المحافظ بمقتضى السلطة المخول أياها فى إصدار مثل هذا التنظيم ليسرى على المطاحن كافة حتى يوسد لتطبيقه على مطحنة الشركة المدعية ، بل على العكس من ذلك فإنها وحدها التى حظرت عليها التشغيل ليلا رغم أن حالتها كحالة سائر المطاحن تماما ، وإن هذه الحالة قديمة منذ عشرات السنين وإن الإدارة لم تسلك هذا المسلك قبلها إلا مسيطرة لشكاوى تقرر فى الوقت ذاته أنها بتدبير أيد مستقرة ونوايا غير حسنة . ومما يؤيد هذه التدابير والنوايا الشكاوى المرفقة بالأضرار التى يطلب مقدموها وقف العمل فى هذه المطحنة وقت القيولة أيضا — إذا ما ثبت هذا كله ، وكان مما لآنزاع عليه أن حظرت تشغيل المطحنة ليلا وقصر ذلك على الشركة المدعية وحدها يضر بها ضررا بليغا إذ يجعلها غير قادرة على الصمود أمام منافسة المطاحن الأخرى التى تعمل ليلا ونهارا ، فإن الدعوى والحالة هذه تكون على أساس من القانون ويتمتع الغاء القرار المطعون فيه لصدوره مخالفا للقانون منطويا على مجاوزة السلطة ، والمحافظة وشأنها فى اتخاذ ما تراه من تنظيم لمواعيد تشغيل المطاحن بحلب بقرار عام يصدر ليسرى على جميع المطاحن على حد سواء ، أن قدرت وجه الملاءمة فى نظر ذلك .

الطعن رقم ١٦ - لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٠

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

إساءة استعمال السلطة من العيوب القصدية فى السلوك الإدارى —
يجب إقامة الدليل عليه لأنه لا يفترض .

ملخص الحكم :

إن إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها هما من العيوب

القصدية في السلوك الإداري ، قوامها أن يكون لدى الإدارة قصد إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ، فعيب إساءة استعمال السلطة الذي يبرر إلغاء القرار الإداري أو التعويض عنه يجب أن يشوب الغاية منه ذاتها ، بأن تكون جهة الإدارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتفياها القرار ، أو أن تكون قد أصدرت القرار بباطل لا يمت لطلب المصلحة ، وعلى هذا الأساس فإن عيب إساءة استعمال السلطة يجب إقامة الدليل عليه لأنه لا يفترض ، ولم يقم هذا الدليل .

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

عيب إساءة استعمال السلطة — من العيوب القصدية في السلوك الإداري .

ملخص الحكم :

أن عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها هو من العيوب القصدية في السلوك الإداري قوامه أن يكون لدى الإدارة قصد إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها فإذا كانت في مسلكها توقن أنها تحقق صالح العمل فلا يكون مسلكها معيباً بهذا العيب الخاص .

(طعون أرقام ١٢٧٢ . ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

انعدام السبب المعقول المبرر للقرار الإداري وانطواء تصرف الإدارة على تمييز بعض الناس على حساب البعض الآخر دون مسوغ مقنع وأساس من الصالح العام — صورة من صور مشوبة القرار الإداري بالانحراف — مثال .

ملخص الحكم :

ان الملاحظات التي اكتنفت اصدار القرار محل الطعن تفصح بجلاء عن أن الإدارة تذرعت بالادعاء باخلال المطعون ضده ورفاقه بالتزاماتهم بالبناء والتسوير بقصد الاستيلاء على الجانب الاكبر من القطعة المخصصة لهم لتوزيعها على آخرين غيرهم بمقولة ان في ذلك تحقيقا لمصلحة عامة هي تفريج أزمة المقابر وذلك حجة داحضة فالثابت أن الجبانة غمت بالمساحات التي سبق تخصيصها للمتفعين ولم يعد فيها مقسع لمساحات أخرى وأن المساحات التي سبق أن خصصت روعى في تخصيصها حاجة المتفعين بها وليس في اقتطاع اجزاء من القطع التي خصصت لأربعة ممن سبق الترخيص لهم ما يعتبر حلا للزمة التي صورتها المحافظة ولا اجراء عاما يدعو اليه الصالح العام ويجعل الناس امامه سواسيه في التفضيحات والمنافع فاذا اضيف أن الاتجاه الى اقتطاع هذه الاجزاء لم يكن وليد بحث جدى لتفريج هذه المشكلة سواء فيما يتعلق باحتياجات المقتطم منهم من جهة أو كفاية الاجزاء القليلة المقتطعة في سد حاجة المواطنين الذين قيل ان طلباتهم انهالت للحصول على مساحات بأرض الجبانة من جهة أخرى واذا روعى أيضا أن المحافظة لم تلق بالا الى ما اقترح من تخصيص قطعة أرض لاقامة جبانة جديدة تفي بحاجة المتفعين ، دل ذلك في مجموعه على انعدام السبب المعقول المبرر للقرار والمؤدى الى صحة النتيجة التي انتهى اليها .

(طعن رقم ١٣٦٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

اتجاه نية جهة الادارة الى ترقية من ترجع اقدميته الى تاريخ معين — ترقية عامل على فهم انه يتوافر فيه هذا الشرط بينما هو فاقده — اعتبار قرار الترقية معموماً لتخلف ركن النية فيه .

ملخص الحكم :

اذا كانت جهة الادارة قد حددت من قبل نيتها فيمن تنتجه اليه

هذه النية باحداث الأثر القانوني ، فاشتترطت في المرقى أن ترجع أقدميته في الدرجة المرقى منها الى تاريخ معين ، وكان تحديد النية من قبل بحسب هذا الشرط هو الأساس لاصدار القرار بتعيين الاشخاص المرقين بذواتهم فلا يمدو قرار الترقية والحالة هذه أن يكون اجراءا تطبيقيا لنية من قبل ومن ثم فاذا رقى شخص بدون حق على فهم أنه يتوافر فيه شرط الأقدمية بينما هو غافدة فان قرار الترقية بالنسبة اليه يكون في الواقع من الامر قد فقد ركن النية على وجه ينحدر به الى درجة الانعدام فلا يكتسب أية حصانة ولو فات الميعاد المحدد للطعن فيه بالالغاء أو السحب بل يجوز الرجوع فيه والغاؤه في أى وقت .

(طعن رقم ٨٢٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

صدور قرار بترقية المدعى بالجهة المنقول اليها دون مراعاة القيد الزمنى اوارد بالمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — قرار باطل وليس منعما — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان العيب الذى شاب قرار ترقية المدعى ينحصر فقط في عدم توفر شرط النصاب الزمنى الذى استلزمه القانون لترقية الموظف المنقول في الجهة المنقول اليها ، وكان سبب هذا العيب هو الخطأ في فهم القانون وفي انزال حكمه على الوجه الصحيح فان قضاوى ما يمكن أن بترتيب على تخلف هذا الشرط في حالة المدعى هو فقدان قرار ترقيته لشرط من شروط صحته دون القول بانعدامه لفقدان ركن النية فيه ، لما هو واضح من أن نية الادارة مصدرة القرار قد اتجهت فعلا الى ترقية المدعى بسلطانها التقديرية على الرغم من علمها على وجه اليقين بعدم توفر الشرط الزمنى للترقية فيه .

(طعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

يعتبر إساءة لاستعمال السلطة أن تنهى اللجنة التنفيذية للبعثات بعثة مواطن رغم التقارير المؤيدة لامكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة .

ملخص الحكم :

أن مؤدى نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح أن اللجنة التنفيذية هي صاحبة السلطة في تحديد مدة البعثة ومد مدتها وانهاؤها . على أن قراراتها في هذا الشأن لا بد أن تكون مستندة الى سبب مشروع وبمناى عن إساءة استعمال السلطة ومحقة للمصالح العام والا وقعت باطلاً جديرة بالالغاء . ومن ثم فإن قرار إنهاء بعثة المدعى بالرغم من التقارير التى تفيد امكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة يكون مخالفا للقانون .

(طعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

مفاد المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن الاجازة الخاصة لمرافقة الزوج حق للعامل متى توافرت في شأنه الشروط المنصوص عليها فيها — لاستئثار العامل بهذا الحق واقتضائه يتعين ان يتم بعد موافقة الادارة على الطلب المقدم في هذا الشأن — انقطاع العامل بعد تقديمه طلب للحصول على هذه الاجازة لاينفى عنه جريمة الانقطاع بدون انن طالما لم يسبق هذا الانقطاع موافقة الجهة المختصة على الطلب المقدم منه للحصول على الاجازة — ذلك لان لجهة الادارة تقدير ملاءمة اصدار القرار ووقت اصداره

وليس ثمة ما ينفي عنها هذه السلطة التقديرية أو ينتقص أو يضيق منها سواء في قانون أو لائحة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المادة ٦٩ من نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله — قد جعلت من الاجازة الخاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج حقا للعامل المخاطب بأحكامها متى توافرت في شأنه الشروط المنصوص عليها فيها وذلك على خلاف ما كان عليه الوضع في ظل احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، الا أن استئنار العامل بهذا الحق واقتضائه يتعين أن يتم بعد موافقة جهة عمله على الطلب المقدم منه في هذا الشأن واستئنافها من توافر شرائط منحها فيه وذلك حتى يتأتى لها ، باعتبارها القوامة على حسن سير المرفق بانتظار واطراد ، أن تهتم على تنظيمه واحوال عماله بما يكفل تحقيق سيره على هذا النحو . ومن ثم فإن انقطاع العامل عن عمله ارتكانا الى انه قد قدم طلبا للحصول على هذه الاجازة بعد ان انس تحقيق شروطها في حالته لاينفي عنه جريمة الانقطاع عن العمل بدون اذن طالما تسبق هذا الانقطاع موافقة الجهة المختصة على الطلب المقدم منه للحصول على الاجازة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان مفاد الاوراق ان السيدة / . . . قد قدمت طلبا بتاريخ الاول من يوليو ١٩٧٦ لجهة عملها لتجديد الاجازة الخاصة بدون مرتب المرخص لها بها لمرافقة زوجها ، فلم توافق عليه واخطرتها في ١٦ من اغسطس ١٩٧٦ برفض الطلب الا أنها لم تعد الى عملها وانقطعت عنه اعتبارا من ٩ من سبتمبر ١٩٧٦ حتى ٣٠ من سبتمبر ١٩٧٨ فانها بهذه المثابة يكون قد خالفت واجبات وظيفتها لانقطاعها عن العمل بدون اذن ومن ثم تكون قد ارتكبت ذنبا اداريا يسوغ مسامحتها عنه بما يستتبع توقيع الجزاء الذي يقتاسب مع ما ثبت في حقها والذي تقدره المحكمة بخمسة شهر من اجرها بمراعاة أنه بتاريخ ١٨ من يونيو سنة ١٩٧٨ صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — الذي صدر الحكم المطعون عليه في ظله — وطبقا لحكم المادة ٦٩ منه لم تعد الاجازة

الخاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج حال توافر شروطها في العامل الذي يطلبها أمرا جوازيا مرده السلطة التقديرية للجهة المختصة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى براءة المتهم مما منسب اليها يكون قد استخلص النتيجة التي انتهى اليها استخلاصا غير سلخ من الاوراق حقيقا بالالغاء .

(طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٣)

تعليق :

راجع المبدأ التالي وينطوي على حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٦ ق بجلسته ١٩٨٤/١٢/٢٩ وهو يقضى بخلاف ما ذهب اليه حكموا في الطعن ٣٠٥ لسنة ٢٥ ق .

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — الاجازة الخاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج المعار للعمل بالخارج حق للعامل اذا ماتوافرت شروط الحصول عليها — استعمال هذا الحق لا يتأتى الا من خلال الجهة الادارية وبترخيص منها بعد ان تتحقق من توافر ما تطلبه القانون من شروط — اذا قدمت العاملة طلبا بتجديد اجازتها الخاصة لمرافقة الزوج للسنة الثالثة قبل انتهاء مدة الترخيص السابق فان عدم افصاح الادارة عن ارادتها برفض هذا الطلب لسبب مشروع واخطار العاملة به ينفي عنها مخالفة واجبات الوظيفة — عدم جواز المسالة التأديبية عن انقطاعها عن العمل — تطبيق .

ملخص الحكم :

انه وان كانت الاجازة بدون مرتب لمرافقة الزوج المعار للعمل

بالخارج طبقا لنص المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه حقا للعامل اذا ماتوافرت شروط الحصول عليها ، الا ان استعمال هذا الحق لايتأتى الا من خلال الجهة الادارية وبترخيص منها بعد ان تتحقق من توافر ما تطلبه القانون من شروط في هذا الشأن وذلك حتى يتسنى لها للهيمنة على المرفق الذى تقوله ، فلايكفى في هذا الصدد أن يقدر العامل توافر الشروط التى تكسبه حقا في مواجهة جهة الادارة ، فينقطع عن عمله ملتفتا عن صالح المرفق والمصلحة العامة التى يتعين ان تسمو على المصلحة الخاصة ، فاذا ماتقدم العامل بطلب للحصول على اجازة خاصة لمرافقة الزوج وتوافر ما تطلبه القانون من شروط تمنح على جهة الادارة الا استجابة الى طلبه دون ما سلطة تقديرية في هذا الشأن ، فان لم تفعل كان قرارها مخالفا للقانون يحق للعامل المنازعة فيه بالوسائل التى رسمها القانون .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على مذكرة النيابة الادارية المؤرخة ٧ من فبراير سنة ١٩٧٩ فى القضية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ انها تضمنت أن العاملة المذكورة لم تتقدم بطلب لمنحها اجازة بدون مرتب لمدة سنة ثالثة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق ان العاملة المذكورة قد منحت اجازة خاصة لمرافقة زوجها المعار للعمل بالجزائر اعتبارا من ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٦ لمدة سنتين ، وبتاريخ ١٧ من يولية سنة ١٩٧٨ تقدمت بطلب لمنحها اجازة لسنة ثالثة — وعلى عكس ما تضمنته مذكرة النيابة الادارية فاخطرتها مديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية بكتابتها رقم ٢٩٨٥ المؤرخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٧٨ على محل اقامتها بالجزائر بموافقتها بطلب آخر مستوفى التحقيقات المقرر وما يفيد تجديد أعارة الزوج من ادارة البعثات الاسلامية بالازهر ، وقد قدمت العاملة المذكورة للوزارة شهادة من بعثة الازهر التعليمية مؤرخة ٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ تفيد أن السيد/ ٠٠٠ ٠٠٠ عضو البعثة الازهرية المعار للتدريس بالجزائر في العام الدراسى ١٩٧٨/١٩٧٩ ولا يزال مستمرا في العمل حتى تاريخ صدور الشهادة ورفاقه بالجزائر السيدة حرمه / ٠٠٠ ٠٠٠

وقد افادت العاملة المذكورة الجهة الادارية باستحالة استيفاء الطلب
المقدم منها للمدفوعات المقررة نظرا لاقامتها بالجزائر .

ومن حيث أن الأوراق قد جاءت خلوا مما يفيد أن جهة الادارة قد
رفضت الطلب المقدم منها واطهرتها بهذا الرفض في محل اقامتها في
الخارج .

ومن حيث أنه لما تقدم وكان حق العامل في الحصول على الاجازة
الخاصة لمرافقة زوجه الذى يعمل بالخارج منوط بترخيص من الجهة
الادارية التابع لها حرصا على سير المرافق العامة بانتظام واطراد الا
أن وجود العامل بالخارج بناء على ترخيص سابق من الجهة الادارية ،
وتقدمه بطلب للحصول على الاجازة في تاريخ يسبق انتهاء العمل
بالترخيص الاول ، فان عدم افصاح الادارة عن ارادتها برفض هذا
الطلب لسبب مشروع تبينه وتخطر به العامل ، ينفى عن العامل مخالفة
واجبات الوظيفة مما يستتبع عدم جواز مساعلته تأديبيا في حالة انقطاعه
عن العمل .

ومن حيث أنه متى كان الامر كما تقدم ، وكانت جهة الادارة لم
ترفض التصريح للعاملة المذكورة بعد اجازتها الخاصة بدون مرتب
لمرافقة زوجها ، فانه لايجوز مساعلتها عن انقطاعها عن العمل ، ويكون
الحكم المطعون فيه والقاضي ببراعتها سليم حينما انتهى اليه للأسباب
السابقة ومن ثم فان الطعن عليه يكون غير مستند لاساس قانوني .

(طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٩)

تطبيق :

راجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقمى ٣٧٥ لسنة
٢٥ ق بجلسته ١٩٨٤/١١/٣ وقد ذهبت المحكمة الى خلاف ذلك .

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

المادة ٧٢ ن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — يجوز احالة العامل المعين على وظيفة دائمة الى الاستيداع في الاحوال الآتية : ١ — اذا طلب ذلك لاسباب يكون تقديرها موكولا لرئيس الجمهورية. ٢ — لاسباب تتعلق بالصالح العام — اذا كان لجهة الادارة تقدير الاسباب التي تتعلق بالصالح العام الا ان حقها لا يكون مشروعا اذا خالطه عيب اساء استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر القرار المطعون فيه في ظل العمل باحكامه تقتضى بأنه « يجوز احالة العامل المعين على وظيفة دائمة الى الاستيداع في الاحوال الآتية :

١ — اذا طلب ذلك لاسباب يكون تقديرها موكولا الى رئيس الجمهورية .

٢ — لاسباب تتعلق بالصالح العام .

ويصدر قرار الاحالة الى الاستيداع من رئيس الجمهورية .

ومن حيث انه متى كان الثابت ان صدور قرار رئيس الجمهورية باحالة السيد / . . . الى الاستيداع لم يكن بناء على طلبه فمن ثم فان صدور هذا القرار يكون قد بنى على اسباب تتعلق بالصالح العام .

ومن حيث انه وان كان لجهة الادارة تقدير الاسباب التي تتعلق

بالمصالح العام وتبرر احالة العامل الى الاستيداع غير ان حقها في ذلك لا يكون مشروعا الا اذا كانت الاحالة الى الاستيداع باعثها المصلحة العامة واستندت الى اسباب جدية وخاصة قائمة بذات العمل ودون أن يشوب قرار الجهة الادارية في هذا الشأن عيب اساء استعمال السلطة.

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكانت الجهة الادارية قد استندت في اصدار قرارها المطعون فيه باحالة السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ الى الاستيداع الى المخالفة التي نسبت اليه بشأن صرف مبلغ ٣٧٢٦٠٥ جنيها الى احد العمال دون وجه حق . واذ كانت مسؤوليته عن هذه المخالفة تبرر مساءلته تأديبيا الا أن تلك الواقعة لا تصلح في حد ذاتها سببا من الاسباب التي تتعلق بالمصالح العام يستدعي اقصاءه عن وظيفته باحالته الى الاستيداع ، طالما ان جهة الادارة لم تفصح عن أسباب اخرى غير هذا السبب لاصدار قرارها المطعون فيه ، وكان ملف خدمته الذي اودعته الادارة ملف الطعن المائل خاليا مما يشينه أو يلحق به من اعتبارات تتأذى معها المصلحة العامة بوجوده في وظيفته . الامر الذي يكون معه القرار المطعون فيه غير قائم على أساس سليم من القانون ويتعين لذلك الحكم بالغاء ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب حقيقا بالالغاء .

ومن حيث انه وقد ثبت خطأ الجهة الادارية باصدارها القرار المطعون فيه وترتب على هذا الخطأ ضرر بالطاعن وقامت علاقة السببية بين خطأ الادارة وما اصاب الطاعن من ضرر فمن ثم فقد تكاملت اركان مسؤولية الجهة الادارية عن تعويض الطاعن .

(طعن رقم ٥٧٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٤)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

شواهد الانحراف بالسلطة بحسبانه عيب قصدى يقوم بمصدر القرار — ينبغى ان توجه الى ما شاب مسلكه فى اصدار القرار المطعون فيه دون أن يجاوزه الى تقويم سلوك مصدر القرار — اساس ذلك ، لايجوز مجاوزة القضاء الادارى حدود اختصاصه فى الرقابة على القرارات الادارية الى التعويل فى اختصاص السلطة التنفيذية فى اداء وظائفها الدستورية — بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اصبح القضاء الادارى يختص بكافة المنازعات الادارية ومن بينها القرارات الصادرة بنقل العاملين وندبهم من وحدة ادارية الى وحدة ادارية أخرى — رقابة القضاء الادارى تجد حدها الطبيعى فى التأكد مما اذا كانت هذه القرارات قد صدرت من الجهة المختصة فى حدود السلطة المخولة لها ولا تحركها فى اصدارها سوى حوافز الصالح العام وحق التنظيم المرفقى المبرر لاعادة توزيع عمال المرافق العامة أو ما اذا كانت الجهة الادارية ترمى من وراء اصدارها الى غمط حقوق اصحاب الشأن بالحاقهم بوحدة ادارية للتزليل عن وظائفهم أو التهوين من مراكزهم أو استبعادهم من دائرة المتطلعين للترقية أو زعزت الثقة فى قدراتهم — اذا اساءت الادارة سلطتها كان قرار النقل أو النذب معيبا بحسبانه وسيلة مستوره للاضرار باصحاب الشأن وحرمانهم من المزايا المادية او الادبية •

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كانت رقابة القضاء الادارى قد اصبحت بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقتصرة على كافة المنازعات الادارية ومن بينها القرارات الصادرة بنقل العاملين وندبهم من وحدة ادارية الى وحدة ادارية أخرى ، الا ان هذه الرقابة لاتزال تجد حدها الطبيعى فى التأكد مما اذا كانت هذه القرارات قد صدرت من الجهة المختصة فى حدود السلطة المخولة لها لاتحركها فى اصدارها سوى حوافز الصالح العام وحسن التنظيم المرفقى المبرر لاعادة توزيع عمال المرافق العامة أو ما اذا كانت

الجهة الادارية ترمى من وراء اصدارها الى غمط حقوق اصحاب الشأن من العاملين بالحاقهم بوحديات ادارية للتنزل من وظائفهم أو التوهين من مراكزهم أو استبعادهم من دائرة المقتلعين للترقية أو زعزعة الثقة فى قدرتهم على الاضطلاع بوظائفهم تجاه المجتمع وفى هذه الاحوال يكون قرار النقل أو النذب معيبا بحسبانه وسيلة مستورة للاضرار باصحاب الشأن وحرمانهم من المزايا المادية أو الادبية التى يحصلون عليها فى وظائفهم وما يتمتعون به من ثقة لا يجوز النيل منها اما اذا تم النقل وفقا لمقتضيات الصالح العام ومتطلبات العمل فان للادارة الحق فى ان تجرى بما تتمتع به من سلطة تقديرية بغير معقب عليها فى ذلك مادامت قد تغيب عند اصدار القرار وجه الصالح العام ولم تتعسف فى استعمال سلطتها أو تخالف القانون .

ومن حيث ان الثابت فى خصوصية هذه المنازعة ان كل من وزير الدولة لشئون السودان ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء قد رفعوا مذكرة فى ١٨/٧/١٩٧٨ الى السيد رئيس الوزراء ذكرا فيها انه تحقيقا لصالح العمل فى الامانة العامة لمجلس الوزراء والامانة العامة لشئون السودان سبق أن وافق السيد رئيس الوزراء من حيث المبدأ على اتخاذ اجراءات نقل السيد وكيل أول الوزراء للمعلونه فى أعمال الامانة العامة لشئون السودان خاصة وأنه توجد بموازنة رئاسة مجلس الوزراء اربع فئات وكيل أول وهى تزيد عن حاجة العمل الفعلى بالمجلس كما ارسل السيد وزير الدولة لشئون التنمية الادارية خطابا الى السيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء يفيد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة على هذا النقل كما ارسل السيد وزير المالية فى ذات التاريخ خطابا يفيد موافقته على نقل السيد الى الامانة العامة لشئون السودان تبعا لنقل درجته طبقا للمادة ١٤ من التأثيرات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة واستنادا الى هذه الاجراءات صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٧٨ المعلن فيه مضمنا نقل الطاعن بفتته المالية من الامانة العامة لمجلس الوزراء الى وظيفة من الفئة الممتازة وكيل أول وزارة بالامانة العامة لشئون السودان .

ومن حيث انه يبين من الاجراءات والضمانات التى احاطت بها
الجهة الادارية قرارها الطمين أن رئيس مجلس الوزراء لم يستهدف
من قرار النقل الاضرار بحقوق الطاعن المشروعة وحيث تم النقل الى
وظيفة لا تنقل عن درجة وظيفته ، وروعت في اصداره كافة الاجراءات
والقيود الواردة في شأن النقل بقسانون العاملين ، للاستفادة بخبراته في
الامانة العامة لشئون السودان بعد نقل وظيفته الى موازنة الامانة المذكورة
لزيادته عن حاجة مجلس الوزراء الامر الذي يشكل السبب الصحيح
للمقرر المذكور وينفى عن مصدر القرار قصد الاضرار بالطاعن اذ لا يكفي
لاثبات هذا القصد في حق مصدر القرار الادعاء بسرعة اتخاذ الاجراءات
الخاصة باصداره حتى يصدر قبل نشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي فرض قيودا جديدا على نقل العاملين
من وحدة ادارية الى وحدة ادارية اخرى ، مادامت الجهة الادارية قد
حرصت على اتباع كافة الاجراءات الواردة في القانون الجديد ومن بينها
الحصول على موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الامر الذى
يجعل قرارها طبقا للقانون الملغى أو القانون المعمول به سليما ومطابقا
للقانون وينفى عنها أى رغبة في الافلات من أحكام القانون أو الاساءة
للطاعن سيما وقد ثبت من الاوراق ان الاجراءات التى اتخذت لاصدار
القرار قد تمت بعد موافقة سابقة من السيد / رئيس الوزراء على نقل
الطاعن تبعا لنقل وظيفته الى الامانة العامة لشئون السودان ، فما كانت
السرعة في اتخاذ الاجراءات أو اصدار القرارات بذاتها سببا في بطلان
أو مؤثرا يصمم مصدرها بالانحراف أو اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان القرار المطعون
فيه قد صدر سليما مطابقا للقانون قائما على سببه الذى يبرره قانونا
وهو زيادة وظيفة الطاعن عن حاجة العمل بمجلس الوزراء فانه يكون قد
اصاب فيما انتهى اليه من رفض الطلب المدعى بالغائه ولا يكفي الطاعن
للنعمى عليه التحمل في ان رئيس الوزراء قد اصدر القرار المطعون فيه
في الوقت الذي اصدر فيه قرار آخر بمد مدة خدمة السيد ...
وكيل اول الوزراء برئاسة مجلس الوزراء بعد بلوغه سن الستين وذلك
انه فضلا عن أن هذا القرار لم يكن مطعونا فيه أمام المحكمة فإن مد

خدمة المذكور لا يتضمن تناقضا مع القرار المطعون فيه لتعلقه بصميم اختصاص الاداره في استبقاء العامل الذي يتوافر في حقه خبرات خاصة قد لا تتوافر في باقى العاملين وتجد الادارة انها في حاجة اليها مادامت نم تجد في خبرات الطاعن أو غيره من العاملين ما يعوضها عن هذه الخبرات التى أفصحت عن بعضها في المذكرة الايضاحية المرافقة لقرار مد خدمته وهى على اية حال لا تنتهض دليلا على انحراف السلطة المختصة أو اسائها لاستعمال سلطتها ذلك ان شواهد الانحراف بحسبانها عيب قصدى يقوم بمصدر القرار ينبغى ان توجه الى ما شاب مسلكه فى اصدار القرار المطعون فيه دون ان يجاوزه الى تقويم سلوكه فى اصدار القرارات الادارية والا يجاوز القضاء بذلك حدود اختصاصه فى الرقابة على القرارات الادارية وتغول على اختصاص السلطة التنفيذية فى اداء وظائفها •

ومن حيث أنه لا وجه لما ينعاه الطاعن من أن الحكم الطعن قد اغفل تحقيق أوجه دفاعه الجوهرية ومن بينها الاطلاع على سجل قرارات رئيس مجلس الوزراء للتأكد من مدى سلامة القرار الصادر بمد مدة خدمة السيد / ... بعد بلوغه السن القانونية وذلك ان المحكمة غير ملزمة بتعقيب دفاع الطاعن والمبادره الى تحقيق ما تشتهيه من طلبات ولو كانت غير منتجة فى الدعوى والا تكون قد تركت زمام المبادرة للفصوم بل ان للمحكمة ان توجه اجراءات الدعوى الادارية على النحو الذى يكشف عن مقطع النزاع فيها ويجلوا لها وجه الحق كاملا بما يطمئن اليها وجدانها وبطرح عنه ما يتطرق اليه الشك فيها •

ومن ثم فان المحكمة تكون قد اصابته فى عدم الافصاح الى طلبات المدعى فى ضم سجلات لاجدوى من ورائها يفيد التزامها بالبحث فى سلامة قرار غير مطروح عليها وغير مؤثر فى سلامة القرار المطعون فيه •

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر — يلزم الحصول على ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينييه للتجار في الاسلحة والذخائر — سلطة الادارة في منح هذا الترخيص سلطة تقديرية حماية للمجتمع ورقابة للامن العام فلا معقب عليها طالما خلت من اساءة استعمال السلطة واستهدفت الصالح العام — قرار رفض منح الترخيص لتخلف شروط الامن العام — مطابقتها للقانون .

ملخص الحكم :

ان المستفاد من هذا النص أن المشرع استلزم الحصول على ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينييه للتجار في الاسلحة والذخائر وانه خول جهة الادارة سلطة تقديرية واسعة في هذا المجال تقديرا منه لخطورة هذا النوع من التجارة وذلك حماية للمجتمع ووقاية للامن العام وذرا للمخاطر قبل وقوعها ، ومن ثم فان هذه السلطة التقديرية لا معقب عليها طالما خلت من اساءة استعمال السلطة واستهدفت الصالح العام .

ومن حيث أن الثابت من واقعات النزاع المائل أن ثمة لجنتين شكلتا لمعاينه المحل الذي طلب المدعى الترخيص له بفتحه للتجار في الاسلحة والذخائر ، وأن هاتين اللجنتين اتفق رايهما على تخلف شروط الامن العام وأمن الحريق في المحل للأسباب السابق ايرادها تفصيلا ، وهي أسباب سائغة ومقبولة دون أن ينال منها أن يكون هذا المحل على مسافة سبعة أمتار ، وليس خمسة أمتار فحسب ، من المقلل لان مجرد توافر شرط المسافة لايعنى وجوب الموافقة على الترخيص وانما تصدر هذه الموافقة في ضوء عدة اعتبارات تحيط بموقع المحل من ناحية الامن والحريق .

قاعدة رقم (٣٩١)

المبدأ :

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاسلحة والذخائر معدلا بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ — المشرع خول جهة الادارة سلطة تقديرية واسعة النطاق في مجال الترخيص في حيازة الاسلحة النارية — يجوز لجهة الادارة رفض منح الترخيص أو تجديده أو سحبه أو الغاءه — اساس ذلك : الملاحظات المتروكة لتقدير جهة الادارة حسبما تراه كفيلا بحماية المجتمع واستتباب الامن العام — لايقيد جهة الادارة في اعمال سلطتها التقديرية سوى وجوب تسبيب قراراتها في هذا الشأن مادامت مطابقة للقانون وخالية من التعسف في استعمال السلطة — الحالات الواردة في المادة ٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ قيدت جهة الادارة ووجب عليها رفض الترخيص أو رفض تجديده — لجهة الادارة سلطة تقديرية في هذا الشأن — مثال أن يكون طالب الترخيص أو التجديد قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الاقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .

ملخص الحكم :

ان المادة (١) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ — تنص على أن « يحظر بغيرترخيص من وزير الداخلية أو من ينوبه عنه حيازة أو احراراز أو حمل الاسلحة النارية .. » وتنص المادة (٤) من هذا القانون على أن « لوزير الداخلية أو من ينوبه عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قهره على أنواع معينة من الاسلحة تقييده بأى شرط يراه ، وله سحب الترخيص مؤقتا أو الغاءه ، ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الغاءه مسببا .. » وتنص المادة (٧) من القانون المذكور على أنه « لايجوز منح الترخيص المنصوص عليه في المادة الاولى الى : (أ) (ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الاقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .. » .

ومن حيث أن المستفاد من اطلاق عبارة المادة (٤) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وشمولها ، أن المشرع خول جهة الادارة سلطة تقديرية واسعة النطاق في مجال الترخيص في حيازة أو احرار أو حمل الاسلحة النارية ، فاجاز لها رفض منح الترخيص أو تجديده أو سحبه مؤقتا أو الغاؤه بحيث يعتبر ذلك من الملامات المتروكة لتقدير الادارة تترخص فيها حسبما تراه كفيلا بحماية المجتمع واستتباب الامن العام ، بناء على ماتطمئن اليه من الظروف والاعتبارات التي ترزنها ومن البيانات والمعلومات التي تتجمع لديها من المصادر المختلفة ، ولا يقيدها في أعمال سلطتها التقديرية في هذا الخصوص سوى وجوب تسبيب القرارات التي تصدرها برفض منح الترخيص أو بسحبه أو بالغائه ، ولا معقب على قراراتها في هذا الشأن ما دامت مطابقة للقانون وخالية من التعسف واساءة استعمال السلطة . على أنه ولئن كان ذلك هو الاصل في منح الترخيص أو رفضه أو سحبه أو الغائه ، الا أن هناك حالات قيد فيها القانون سلطة الادارة واوجب عليها رفض منح الترخيص أو رفض تجديده ، وهي الحالات المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، فاذا ما قامت بطلب الترخيص أو التجديد احدى هذه الحالات تعين رفض طلبه ، دون أن يكون لجهة الادارة أية سلطة تقديرية في هذا الشأن ، ومن بين هذه الحالات أن يكون طالب الترخيص أو التجديد قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الاقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده كان مرخصا له في احرار وحمل مسدس بموجب الترخيص رقم ٢٨/٥٠٧٠٥ الصادر في ٢٤/١٢/١٩٤٨ ، واستمر في تجديد هذا الترخيص حتى ٣١/١٢/١٩٧٢ وعلى أثر اتهام المطعون ضده — في ٢/٨/١٩٧٢ — في قضية ارتكاب جناية القتل رقم ٢٥٠٤ لسنة ١٩٧٢ جنابات الظاهر ، لقيامه باطلاق عيارين ناريتين من مسدسه المرخص به على المجنى عليه أثر مشادة كلاميه بينهما ، واعتراه بارتكاب الحادث وضبط المسدس المستعمل في هذا الحادث على ذمة القضية ، واهالة المطعون ضده الى محكمة الجنابات

وبناء على تقرير وحدة المباحث بقسم شرطة الظاهر ، ومذكرة وحدة
الرخص بمديرية أمن القاهرة في شأن هذا الموضوع ، فقد اصدر مدير
أمن القاهرة في ٢/٢/١٩٥٣ قرار بالغاء الترخيص المشار اليه ، لاساءة
استعمال السلاح واتهام المرخص له (الماطون ضده) في قضية جنائية
قتل ، ويتضح من ذلك أن هذا القرار صدر قائما على سببه المستخلص
استخلاصا سائما عن أصول ثابتة تتجبه وفي نطاق السلطة التقديرية
المقرره لجهة الادارة المختصة بمقتضى نص المادة (٤) من القانون رقم
٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ومن ثم فإن هذا القرار يكون سليما ومطابقا لاحكام
القانون .

ومن حيث أنه لاوجه للقول بأن الماطون ضده استمر في أداء رسوم
تجديد الترخيص في مواعيدها عن طريق الحوالات البريدية التي كان
يرسلها الى جهة الادارة عاما بعد عام ، ذلك ان الثابت من الاطلاع على
ملف الترخيص الخاص بالماطون ضده أن جهة الادارة لم تقبل الحوالات
المشار اليها ، وانما تعذر عليها اعادة تسليمها الى الماطون ضده في حينه ،
نظرا الى أن سكنه كان مغلقا نتيجة تغيبه عنه ، ومن ثم فان جهة الادارة
لم تستجب لطلب الماطون ضده تجديد الترخيص بعد أن كانت قد الغته
بقرارها المشار اليه .

ومن حيث أنه لا محل للاستناد الى ماورد في أسباب حكم جنائيات
القاهرة الصادر في الجنائية المشار اليها ، من أن الماطون ضده تعدى
بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يكون قاصدا احداث ضرر
أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ، وذلك للقول بأن هذا الحكم قد نفى
نسبة أية نية اجرامية للماطون ضده ولايكشف عن أية خطوره على الامن
العالم ، لا محل لذلك ، اذ أنه فضلا عن أن هذا الحكم صدر في تاريخ
لاحق لتاريخ صدور قرار الغاء الترخيص ولم يصدر هذا القرار تنفيذا
له ، فإن الامر في مجال الترخيص لايتوقف عند نية الماطون ضده وما
اذا كانت اجرامية أو غير اجرامية وانما تكمن خطورة الموقف وأثر ذلك
على الامن العام في تجاوز الماطون ضده حدود حق الدفاع الشرعى ،
حيث أن استعمال هذا الحق ولم يحسن استغلاله السلاح المرخص

له به في حدود القدر اللازم للدفاع به عن نفسه ، مما ترتب عليه ازهاق روح المجنى عليه ، وهو ما يودى بذاته الى الاخلال بالامن العام ، فاذا ماتدخلت جهة الادارة المختصة - باعتبارها القوامه على حماية المجتمع وصيانة الامن العام - فالغت ترخيص السلاح الذي كان الاداة الفعالة في ارتكاب جناية القتل سائلة الذكر والتي اعترف المظعون ضده بارتكابها وتم ضبط السلاح المستخدم فيها ، فانها تكون قد اعملت سلطتها التقديرية المخولة لها طبقا لاحكام القانون ، دون تجاوز أو تعسف في استعمال هذه السلطة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بما يطلبه المظعون ضده من الغاء قرار جهة الادارة السلبى بعدم الترخيص له في حمل السلاح الذى أمرت نيابة شرق القاهرة بتسليمه اليه لمخالفة هذا القرار للقانون ، فانه لما كانت المادة (٧) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ تقضى بعدم جواز منح الترخيص الى من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الاقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال ، وكانت محكمة جنايات القاهرة قد قضت بجلسة ١١/٣/١٩٧٨ في الجنائية رقم ٢٥٠٤ لسنة ١٩٧٢ الظاهر سائلة الذكر وهى من جرائم الاعتداء على النفس - بمعاينة المظعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بايقاف تنفيذ العقوبة ثلاث سنوات ، فانه - طبقا لنص المادة (٧) المذكورة - لايجوز منح ترخيص للمظعون ضده بحمل السلاح المنوه عنه - وسلطة جهة الادارة في هذه الحالة سلطة مقيدة ، اذ يتحتم عليها رفض منح الترخيص ، وذلك بغض النظر عن مدى مايكشف عنه هذا الحكم من وجود نية اجرامية لدى المظعون ضده أو خطورة على الامن العام ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة أمرت بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات ، اذ أن الآثار المترتبة على الحكم - فيما عدا تنفيذ العقوبة - تبقى قائمة طيلة مدة ايقاف التنفيذ - ومن هذه الآثار مايتعلق بعدم جواز منح الترخيص وفقا للمادة (٧) المشار اليها التى جاء نصها مطلقا دون أن يرد عليه استثناء خاص بحالة ايقاف تنفيذ العقوبة ، على نحو ماورد في بعض القوانين الاخرى ، والقاعدة أن المطلق يؤخذ على إطلاقه ما لم يرد عليه استثناء أو قيد يقيدده ، واذا كان يترتب على انقضاء

مدة ايقاف التنفيذ دون أن يصدر خلالها حكم يلغى الايقاف — اعتبار الحكم الصادر بالعقوبة كأن لم يكن ، الا ان العبرة في تقدير مدى مشروعية القرار الادارى هي بوقت صدوره أو بالوقت الذى كان يجب أن يصدر فيه بالنسبة الى القرار السلبي ، والثابت أن المطعون ضده اقام دعواه بطلب إلغاء القرار السلبي بعدم الترخيص له في حمل السلاح قبل انقضاء مدة ايقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه ، أى في وقت كان يتمتع فيه على جهة الادارة منحه الترخيص طبقا للمادة (٧) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وعلى ذلك فان امتناع جهة الادارة عن الترخيص للمطعون ضده في حمل السلاح ، بسبب الحكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس ، يكون قائما على سبب صحيح وتطبيقا سليما لاحكام القانون .

(طعن ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١٥)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

السلطة التقديرية للادارة في حالة الظروف الاستثنائية — لا يطلب منها مايتطلب في الظروف العادية من الحيطة والحذر .

ملخص الحكم :

للحكومة عند قيام حالة استثنائية تمس الأمن والطمأنينة سلطة تقديرية واسعة لتتخذ من التدابير السريعة الحاسمة ماتواجه به الموقف الخطير ، اذ يقدح الخطر الذى يهدد الأمن والطمأنينة بقدر ماتطلق حريتها في تقدير مايجب اتخاذه من اجراءات وتدابير لصون الأمن والنظام ، وليس يتطلب من الادارة في مثل هذه الظروف الخطرة ما يتطلب منها في الظروف العادية من الحيطة والدقة والحذر ، حتى لايفلت الزمام من يدها .

(طعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/١٣)

الفصل السادس

سحب القرار الإداري

الفرع الأول

قرارات لا يجوز سحبها

أولا : القرارات السليمة :

قاعدة رقم (٣٩٣)

المبدأ :

القرار الإداري المطابق للقانون — امتناع سحبه •

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري قد صدر مطابقا للقانون لم يكن جائزا سحبه
ويقع القرار الصادر بسحبه والحالة هذه مخالفا للقانون •

(طعن رقم ١٧١٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٨)

قاعدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

سحب — عدم سريانه على القرارات الادارية الصحيحة — القرار
الصادر بسحب قرار اداري صحيح يعد قرارا مخالفا للقانون ينبغي
سحبه خلال المواعيد الجائز فيها السحب والا ظل منتجا لاثاره القانونية
— مثال بالنسبة لتحصن قرار فصل مساعدة المعرضة الصحيح بمضى

الميعاد — لا يخل بحق الإدارة وسلطانها في إعادة النظر في شأنها ما دام
مرد الالغاء الى عيب في الاجراءات •

ملخص الحكم :

ان القرار الذي اتبني عليه ~~مجلس~~ ^{المندوبين} من الخدمة — بحسب
الظاهر من الاوراق المقدمة — قد صدر من يملكه الوزير وكقاعدة أصلية
فان القرارات الصحيحة لا يجرى عليها السحب ، ومن تم فاذا كان الوزير
قد سحب القرار المطعون فيه بالدعوى الحالية لانه انطوى على مخالفة
القانون بحسب فتوى مفوض الدولة الاولى فان قزلجر السحب على هذه
الصورة لا يعدو أن يكون قرارا مخالفا للقانون ولإزالة الآثار المترتبة
عليه كان يجب أن يصدر قرار من السلطة المختصة بسحبه فالى أن يصدر
هذا القرار أو ينقضى الميعاد الجائز فيه السحب فان قرار السحب يظل
منتجا لآثاره القانونية ، وما دام أنه لم يبين من الاوراق المقدمة بدوسية
الطعن ولاحتي من القول المجرد ، صدور قرار بالعدول عن سحب القرار
موضوع الطعن الحالي فان القرار الذي اتبني عليه فصل المدعية من
الخدمة وقد سحب على النحو السابق ذكره لم يعد له كيان قانوني وبالتالي
لم يعد منتجا لآثاره التي رتبها هذا القرار ومن ثم يكون فصل المدعية
من الخدمة قد تم بناء على قرار قد عدل عنه بقرار السحب الذي تحصن
بفوات المواعيد المقررة للسحب وهي ستون يوما من تاريخ صدوره •

وعلى مقتضى هذا النظر يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء
القرار المطعون فيه والآثار المترتبة عليه ~~قد أجاب~~ ^{قد أجاب} وجه الحق والقانون
في المنطوق للأسباب المتقدمة دون الأسباب التي أوردها ، والالغاء على
الصورة المتقدمة انما مرده الى عيب في الاجراءات مما لا يخل بحق
الحكومة وسلطانها في معاودة النظر في شأن المدعية واتخاذ مآثره في
شأنها طبقا للقانون

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

لا يجوز لجهة الادارة أن تسحب القرار التأديبي المشروع لتوقيع
جزاء أشد منه — أساس ذلك •

ملخص الحكم :

ان الاستفادة من الاوراق أن القرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٥ بمجازاة
المدعى بخمسة عشر يوما من مرتبه قد صدر من نائب مدير المؤسسة
للمشؤون المالية في حدود الاختصاص الذي فوضه فيه رئيس مجلس
الادارة — واذا صدر هذا القرار من رئيس مختص باصداره وبما له من
سلطة تقديرية في تحديد الجزاء المناسب لما ثبت في حق المدعى من
مخالفات ودون أن يشوب هذا التقدير غلو في الشدة أو إفراط في
اللين — فان القرار المذكور يكون سليما ومطابقا للقانون ومن غير الجائز
سحبه — اذ أن مشروعية سحب القرارات التأديبية تقوم أساسا على
تمكن الجهة الادارية من تصحيح خطأ وقعت فيه ، ويقضى ذلك أن
يكون القرار المراد سحبه قد صدر مخالفا للقانون — أما اذا قام الجزاء
على سبب صحيح مستوفيا شرائطه القانونية فانه يمتنع على الجهة
الادارية سحبه لتوقيع جزاء أشد منه •

(طعن رقم ١٤٩٢ ، ١٤٩٤ لسنة ١٣١٢ — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

لا يجوز لجهة الادارة سحب القرار الصادر بإنهاء الخدمة استنادا
الى الاستقالة الصريحة أو الضمنية — لا يجوز القياس في هذه الحالة
على ما هو مقرر بالنسبة الى القرارات الصادرة بالفعل • أساس ذلك •

ملخص الحكم :

لا يسوغ لجهة الادارة سحب القرار الصادر بانهاء الخدمة استنادا الى الاستقالة الصريحة أو الضمنية لأن سحب قرار انهاء الخدمة في هذه الحالة ينطوى على اهدار الادارة للضوابط والشروط التي فرضها المشرع على الادارة عند اعادة العامل الى الخدمة وحساب المدة التي قضاه خارج الوظيفة .

ولا يجوز في هذه الحالة القياس على ما هو مقرر بالنسبة الى القرارات الصادرة بالفصل لانه ولئن كان الاصل في السحب أو الرجوع في القرارات الادارية الا يقع ايها اعمالا لمسلطة تقديرية أو لاعتبارات الملائمة الا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على جواز اعادة النظر في قرارات الفصل من الخدمة سواء اعتبر قرار الفصل صحيحا أو غير صحيح فسحبه جائز لاعتبارات انسانية تقوم على العدالة والشفقة اذ المفروض أن تنفصم صلة العامل بالوظيفة بمجرد فصله ويجب لاعادته الى الخدمة أن يصدر قرار جديد بالتعيين كما يجب احتساب المدة التي قضاه خارج الوظيفة في أقدميته أو يتم كل ذلك وفقا للقيود والاوضاع التي فرضها القانون .

(طعن رقم ٤٣ لسنة ١٣ ق ، ٩١٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

سلطة مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في التصديق على قرارات اللجان القضائية — سلطة تقديرية — عدم جواز سحب قرار التصديق الا اذا بنى على غش — القرار الساحب للتصديق في غير حالة الغش يعتبر معذوما — اعتبار قرار اللجنة القضائية ساري المفعول — أساس ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

لما كان مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي هو الجهة المختصة قانونا بالتصديق على القرارات الصادرة من اللجان القضائية فهو مختص بسحب القرارات التي تصدر منه ولكن بشرط أن يكون هذا السحب في اطار القواعد القانونية المتقدمة دون الخروج عليها .

ومن حيث أن مجلس ادارة الهيئة حين أصدر قراره في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ بالتصديق على قرار اللجنة القضائية انما كان في صدد استعمال سلطة تقديرية له فمن ثم فانه انزالا للقواعد المستقرة ما كان يجوز له سحب هذا القرار الا اذا كان ثمة غش من جانب صاحب الشأن من شأنه أن يفسد ارادة الجهة الادارية اذ الغش يفسد كل شيء .

ومن حيث أنه وقد ثبت من الاوراق ومن كتاب الاصلاح الزراعي الى ادارة الفتوى أن المعارضين كانوا قد أودعوا في ملف الاعتراض أمام اللجنة القضائية عقد الهيئة رقم ٣٠٤٩ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ومعنى ذلك أنهم وضعوا هذا المستند تحت نظر اللجنة ومن بعدها مجلس ادارة الهيئة وكان في مكنة كلاهما الاطلاع عليه ودراسته واعمال سلطته التقريرية في ضوءه وهو يصدر قراره بالاعتداد بالتصرف أو بالتصديق على القرار الصادر في هذا الشأن وعلى ذلك فان شبهة الغش من جانب الخاضع باخفائه مستندات عن اللجنة تكون منقضية فضلا عن ذلك فان تقديمه طلبات لاحقة للطلب الاصلى رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٥٥ بقصر الشهر على مساحات أقل من المتصرف فيها في العقد الاصلى فان المحكمة لا ترى أن ذلك يعنى بالضرورة عدولا عن التصرف وانما يلجأ المشتري الى شهر اجزاء من الصفقة يترتب بالنسبة للباقى منها لسبب أو لآخر وعلى ذلك فان اغفال الاشارة اليها لا يعد غشا من جانبه لا سيما وأن هذه الطلبات اتصلت بعقد الهيئة المذكور الذي قدم الى اللجنة وكان تحت نظرها واعتد به القرار المطعون فيه ذاته .

ومن حيث أن الامر يخلص مما تقدم جميعه في أن مجلس ادارة الهيئة حين أصدر قراره بالتصديق على قرار اللجنة القضائية كان يستعمل

سلطة تقديرية وكانت جميع عناصر النزاع أمامه بما في ذلك ورقة الهبة سالفة الذكر فاذا ما اصدر قراره بالموافقة على قرار اللجنة القضائية وكانت جميع الاوراق تحت يده وفي مقدوره الاطلاع عليها فانه يكون قد استعمل سلطته التقديرية كاملة ويكون قد استنفذ حقه وولايته في هذا المجال ولم يعد يملك بعد ذلك أن يعاود النظر في قراره الا اذا كان ثمة غش من جانب المستفيد من القرار الامر الذي انتفى ومن ثم فان القرار الصادر من مجلس الادارة بسحب قراره السابق جزئيا يكون صادرا ممن لا ولاية له في اصداره وبالتالي فهو قرار معدوم لايمثل أكثر من عقبة مادية فلا تلحقه الحصانة المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر المشار اليها وبالتالي يكون متعين الالغاء وفي هذه الحالة يكون القرار المسحوب جزئيا والسابق صدوره من مجلس الادارة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ بالتصديق على قرار اللجنة القضائية الصادر في ١٧ من يونية سنة ١٩٦٢ سارى المفعول بأكمله وبجميع آثاره ولا يمكن المساس به .

(طعن رقم ٨٢٤ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

الاصل عدم جواز سحب القرارات الادارية متى صرت مشروعة — استثناء قرارات الفصل من هذا الاصل فيجوز سحبها في خلال ستين يوما من تاريخ صدورها ولو تمت صحيحة ولو كان السحب قبل انشاء قضاء الالغاء في مصر — القرار الساحب لقرار الفصل يجعله كأنه لم يكن — وجوب اعتبار خدمة المفصول الذي سحب قرار فصله متصلة مع ما يترتب على هذا من آثار .

ملفص الحكم :

اذا كان الثابت أن الجهة الادارية قد سحبت في ٢١ من يونية سنة ١٩٤٣ قرار فصل المدعى من الخدمة خلال الستين يوما التالية لتاريخ صدوره واكتفت في شأنه بجرمانه من أجره خلال مدة الفصل

جزاء وفقا لما بدر منه فانه وسواء اعتبر قرار الفصل من الخدمة صحيحا أو غير صحيح فسحبه جائز على كلا الحالين ولو تم ذلك قبل انشاء قضاء الالغاء في مصر ، اذ لو اعتبر الفصل مجافيا لحكم القانون فلا شبهة في جواز الرجوع فيه وسحبه ولان السحب يكون مقصودا به ازالة آثار هذا البطلان أما اذا اعتبر مطابقا للقانون فالسحب هنا جائز استثناء اذ ولئن كان الاصل في السحب أو الرجوع في القرارات الادارية ألا يقع أيهما أعمالا لسلطة تقديرية أو لاعتبارات الملاءمة الا أنهم سوغوا اعادة النظر في قرارات الفصل من الخدمة الحكومية وسحبها لنوازع انسانية تقوم على العدالة اذ المفروض أن تنفصم صلة العامل بالوظيفة بمجرد فصله ويجب لا عادته الى الخدمة أن يصدر قرار جديد بالتعيين ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتعيين وقد بغدو أمر التعيين مستحيلا أو قد يؤثر الفصل تأثيرا ضارا في مدة خدمة العامل أو في اقدميته وقد تتغير الجهة التي تختص بالتعيين فتصبح غير تلك التي فصلت العامل وقد لا يكون لدى الجهة الجديدة الاستعداد لاصلاح الاذى الذي حاق بالعامل من جزاء فصله أو غير ذلك من اعتبارات العدالة التي توجب معالجة هذه النتائج الضارة وعلى هذا النظر اطرد القضاء الادارى الفرنسى •

وتطبيقا لذلك ، فانه اذا كانت الجهة الادارية — وهى الحريصة على تجنب المدعى هذه النتائج الضارة كلها أو بعضها — قد عمدت بحكم هذه القيم الى سحب القرار الصادر بفصله مكتفية بحرمانه من الاجر خلال مدة الفصل لكونه لم يؤد لها عملا يستحق عنه هذا الاجر ، فان قرارها يكون صحيحا ويكون قرار الاعادة الى الخدمة الصادر في ٢١ من يونية سنة ١٩٤٣ منطويا في الحقيقة على قرار السحب المشار اليه من حيث خصائصه وآثاره القانونية ويكون من مقتضاه اعتبار القرار المسحوب الخاص بفصل المدعى كأنه لم يكن ويتمين من ثم اعتبار خدمة المدعى بالوزارة متصلة غير منقطعة مما يتمين معه تدرج أجره اليومي بالعلاوات الدورية في حدود ربط الدرجة المقررة لوظيفته التي اسندت اليه عند بدء التعيين •

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

جواز سحب قرار فصل الموظف سواء أكان صحيحا أم غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان قرار الفصل سواء اعتبر صحيحا أو غير صحيح فسحبه جائز على أى الحالين ، لأنه اذا اعتبر مخالفا للقانون فلا جدال فى جوازسحبه اذ السحب يكون مقصودا به مفاداة الالغاء القضائى ، ولانه اذا اعتبر مطابقا للقانون فالسحب هنا جائز استثناء ، اذ ولو أن الاصل أن السحب لا يتم اعمالا لسلطة تقديرية ، الا أنه من الجائز اعادة النظر فى قرارات فصل الموظفين وسحبها لاعتبارات تتعلق بالعدالة ، لان المفروض أن تنقطع صلة الموظف بالوظيفة بمجرد فصله ، وأنه يجب لاعادته الى الخدمة صدور قرار جديد بالتعيين ، ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتعيين ، وقد يغدو أمر التعيين مستحيلا أو قد يؤثر الفصل تأثيرا سيئا فى مدة خدمة الموظف أو فى اقدميته ، ومن جهة أخرى قد تتغير الجهة التى تختص بالتعيين فتصبح غير تلك التى فصلت الموظف ، وقد لا يكون لديها الاستعداد لاصلاح الاذى الذى أصاب الموظف بفصله ، أو غير ذلك من اعتبارات العدالة التى توجب علاج هذه النتائج الضارة .

(طعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

سحب القرار الادارى المصيب بعد مضى المدة القانونية المقررة

للسحب يجعل القرار الساحب باطلا — ليس من شأن البطلان في هذه الحالة أن ينحدر بالقرار الساحب الى مرتبة العدم أثر ذلك .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على الاوراق أنه في ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤ صدر قرار وزير العمل رقم ٦١ بترقية المدعى وآخرين الى الدرجة الاولى بالاختيار اعتبارا من ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي أوجبت اخطار المتخطين في الترشيح في الترقية الى الدرجة الاولى وما يعلوها من الدرجات كي يتسنى لهم التظلم الى الوزير خلال شهر من تاريخ ذلك الاخطار ، وفي ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ وبناء على اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات وما ارتأته ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة — صدر القرار الوزاري رقم ٩٢ بتعديل القرار رقم ٦١ سالف الذكر بأن جعل الترقية من ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤ بدلا من ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ ، وقد تظلمت المدعية في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ من القرار رقم ٩٢ المشار اليه وأقامت دعواها في ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٦ طالبة الحكم بالغاء تأسيسا على أنه صدر بعد أن أصبح القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ حصينا بمضى المدة المقررة لسحب القرارات الادارية ومن ثم يكون عديم الاثر .

ومن حيث أنه ولئن كان القرار الاداري المعيب يكتسب حصانة تعصمه من السحب بمضى المدة القانونية المقررة لسحب القرارات الادارية وان سحب هذا القرار بعد مضي تلك المدة لازالة ما شابته من عيب يجعل القرار الساحب باطلا لمخالفته القانون ، الا أنه ليس من شأن البطلان في هذه الحالة أن ينحدر بهذا القرار الى مرتبة العدم ومن ثم فانه متحصن بعدم الطعن عليه في الميعاد القانوني وتأسيسا على ذلك فانه ولئن كان القرار رقم ٩٢ قد صدر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بسحب القرار رقم ٦١ بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤ فيما تضمنه من اجراء الترقية من ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ وجعلها من ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤ وذلك بعد فوات الميعاد القانوني لسحب القرارات الادارية ، الا انه — مع ذلك — لا مناص من الاعتداد به على الرغم من مخالفته للقانون

حسبما نوهت المحكمة فقد فات المدعية أن تطعن فيه بسبب المخالفة المذكورة بحسب الاجراءات وفي المواعيد المقررة لدعوى الالغاء ، اذ انه بالرغم من تظلمها من هذا القرار في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ فلم ترفع الدعوى الا في ١٥ من يونية سنة ١٩٦٦ ولا يوجد في الاوراق ما يفيد أن ثمة استجابة قد بدرت من الوزارة الى تظلمها وبذلك تكون الدعوى قد رفعت بعد الميعاد الامر الذى يتعين معه القضاء بعدم قبولها شكلا .

(طعن رقم ٢٩٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٥)

ثانيا : القرارات التى تحصنت بانتقضاء الميعاد :

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

القرار الادارى بترقية الموظف — تحصنه بفوات ميعاد السحب ، حتى ولو كان قد بنى على تسوية خاطئة مما يجوز سحبها فى أى وقت .

ملخص الحكم :

ان قرار الترقية وان كان قد انبنى على هذه التسوية الخاطئة الا انه يشكل قرارا اداريا انشأ مركزا قانونيا ذاتيا شأنه شأن القرارات الادارية الفردية التى لا يجوز سحبها الا فى المواعيد القانونية المقررة للطعن القضائى ويتحصن بفوات هذه المواعيد .

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

امتناع السحب بغوات الميعاد القانونى — مناط ذلك أن يكون القرار قد أنشأ مركزا ذاتيا يتعلق به حق ذى الشأن فيه .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى الذى يمتنع سحبه الا فى الميعاد القانونى المقرر للسحب هو ذاك الذى ينشئ مركزا ذاتيا يتعلق به حق ذى الشأن فيه .
(طعن رقم ٥٤٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

سحب القرارات الادارية — مخالفة للقانون — ميعاد سحب القرارات الادارية — تحصن القرار بعد فوات الميعاد — عدم المساس بالمرآة القانونية المكتسبة .

ملخص الحكم :

الاصل أن القرارات الادارية الفردية المخالفة للقانون لايجوز سحبها بمعرفة الادارة الا خلال الميعاد المقرر قانونا للطعن فيها بالالغاء أمام القضاء الادارى وخلال نظر الدعوى بطلب الغائه أن رفعت بمراعاة الاجراءات والمواعيد القانونية ، وتكتسب هذه القرارات حصانة تعصمها من السحب والالغاء بانقضاء ميعاد الطعن فيها بالالغاء دون طعن .

والقرار الادارى الذى يمتنع سحبه الا فى الميعاد القانونى المقرر للسحب هو القرار الذى ينشئ مركزا قانونيا ذاتيا يتعلق به حق ذى

الشأن فيه ، مادام أن القرار لم يصدر بناء على غش أو تدليس من جانب المستفيد أو صاحب الشأن .

(طعن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

القرارات الادارية التي تولد حقا او مركزا شخصيا للأفراد لايجوز سحبها في أى وقت متى صدرت سليمة ومطابقة للقانون — أساس ذلك : دواعى المصلحة العامة التي تقتضى باستقرار تلك القرارات — القرارات الفردية غير المشروعة يجب على جهة الادارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للأوضاع المخالفة له — استقرار القرار غير المشروع بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح — فوات ستون يوما على تاريخ نشر القرار غير المشروع أو اعلانه تكسبه حصانة من أى إلغاء أو تعديل — اذا صدر قرار صاحب لقرار ادارى سليم أو قرار ادارى مخالف للقانون فأت ميعاد سحبه فان القرار الساحب يكون باطلا — ليس من شأن بطلان القرار الساحب أن ينحدر به الى مرتبه العدم بل يتحصن بعدم الطعن عليه أو سحبه خلال الستين يوما — تحصن القرار الساحب بفوات ميعاد الطعن أو السحب ولو كان مخالفا للقانون .

ملخص الحكم :

أن القاعدة المستقرة هي أن القرارات الادارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبها في أى وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعى المصلحة العامة التي تقتضى استقرار تلك الاوامر وأما بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك اذ يجب على جهة الادارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للأوضاع المخالفة له الا ان دواعى المصلحة العامة تقتضى انه اذا صدر قرار ادارى معيب من شأنه ان يولد حقا فان هذا القرار يجب ان يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه مايسرى على القرار الصحيح وقد

استقر القضاء الإداري على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي بحيث إذا انقضت هذه الفترة اكتسبت هذا القرار حصانة تعصمه من أي الغاء أو تعديل.

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكان القرار الإداري السليم لايجوز سحبه كذلك فانه لايجوز سحب القرار الإداري المخالف للقانون بغوات الميعاد المشار اليه الا انه اذا ما صدر قرار ادارى سليم أو قرار ادارى مخالف للقانون فات عليه ميعاد السحب فان هذا القرار وهو القرار الساحب يكون باطلا لمخالفته للقانون الا انه ليس من شأن هذا البطلان ان ينحدر بهذا القرار الى مرتبة العدم ومن ثم فانه يتحصن بعدم الطعن عليه خلال المواعيد القانونية أو عدم سحبه من جانب جهة الادارة وبذلك يستقر المركز القانونى لصاحب الشأن على أساس القرار الساحب بعد تحصنه حتى ولو كان هذا القرار مخالفا للقانون كما سلف القول .

ومن حيث انه متى كان الثابت من الاوراق انه صدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ متضمنا انتهاء خدمة الطاعن وقد تم سحب هذا القرار بقرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ومن ثم وأيا كان رأى فى القرار الاخير وسواء اعتبر صحيحا لاشائبه فيه أو معيبا لوروده على قرار قرار انتهاء الخدمة السليم أو لصدوره بعد الميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية فان هذا القرار الساحب فى جميع الاجوال وبدون قطع فى صحته أو بطلانه قد اصبح قرارا منتجا لجميع آثاره حصينا من السحب أو الالغاء .

ومن حيث انه يتحصن قرار سحب قرار انتهاء خدمة الطاعن فانه يرتب جميع الآثار القانونية المترتبة عليه فيعدم قرار انتهاء الخدمة بأثر رجعى ويمنعه من ان يرتب أى اثر فى الحياة الوظيفية للطاعن بما تعتبر معه مدة خدمته متصله وكان لم تنته خدمته .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان رئيس الجهاز

المركزي للتنظيم قد ارسل مذكرة الى نائب رئيس مجلس الوزراء مؤرخه ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ أورى فيها ان الطاعن منح اجازة خاصة لرافقة زوجته المعاره للعمل بحولة الامارات العربية المتحدة بدأت من ٢٨ أغسطس سنة ١٩٧٥ وانتهت في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٧ ونظرا لعدم عودته لاستلام عمله فقد صدر قرار رئيس الجهاز برقم ٩٧ لسنة ١٩٧٧ متضمنا انتهاء خدمته اعتبارا من ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٧ وقد تقدم المذكور بالتماس لاعادته الى عمله وكان آخرتقريرين دوريين وخضا عنه وقت ان كان خاضعا لنظام التقارير الدورية بمرتبة ممتاز وانتهى رئيس الجهاز المركزي الى طلب الموافقة على اعادة تعيينه في وظيفة مدير عام طبقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين الدنيين بالحولة وارفق بالمذكرة المشار اليها مشروع قرار في هذا الشأن اصدره نائب مجلس الوزراء رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٨١ •

ومن حيث انه يبين من ذلك ان رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة قد حجب عن نائب رئيس مجلس الوزراء واقعة أنه سبق ان صدر قرار بسحب قرار انتهاء خدمة الطاعن في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ وان الطاعن قد استلم عمله بالجهاز اثر ذلك وانه كان قائما بالعمل وقت ارسال المذكرة المشار اليها وترتب على ذلك ان غم على نائب رئيس مجلس الوزراء — فاصدر قراره المطعون فيه واتجهت ارادته الى اسناد مركز قانوني للطاعن باعتبار انه موظف سبق ان انتهت خدمته بالجهاز منذ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ وذلك باعادة تعيينه طبقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ومن ثم فان واقع الامر ان ارادة نائب رئيس مجلس الوزراء عندما اصدر القرار المطعون فيه كانت مشوبه — لانه لم يكن على بينه من حقيقة المركز القانوني للطاعن — لما وقع فيه من غلط في الوقائع الجوهرية والتي لها اعتبار — بمقتضى القانون وهي ان قرار انتهاء خدمة الطاعن قد سحب وان خدمته بالجهاز متصلة تبعا لذلك وانه كان قائما بالعمل شاغلا للموظفة العامة من قبل صدور القرار المطعون فيه ومن ثم فلم يصدر هذا القرار عن ارادة سليمة مما يعيب القرار ويعدمه واذ مما لا شك فيه ان الخطأ الذي اوقع قد ترتب عليه خطأ قانوني شاب ارادته بحسبان ان القرار الاداري بوصفه عملا قانونيا من جانب واحد يجب ان يصدر عن ارادة سليمة ومن ثم

بيطله ما يبطل الرضا من عيوب ومنها الغلط ان توافرت عناصره وشروطه القانونية وعلى هذا الوجه يكون القرار المطعون فيه قد صدر معيبا الى حد ينحدر به الى درجة الانعدام ، واذا كان القرار الادارى الملزم لاتلحقه اية حصانة فيجوز سحبه أو الغاءه فى أى وقت دون تقيد دعوى الغائه بكفاءة عامة بالمواعيد والاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة ومن ثم لايشترط التظلم منه قبل اقامة الدعوى بالمطالبة بالغائه .

ومن حيث انه لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بغير ذلك فانه يكون حقيقا بالالغاء والحكم بطلبات الطاعن .
(طعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

قرار ادارى — سحبه — الطعن فى قرار الفصل امام لجنة شئون الموظفين — يمتنع معه على من اصدره سحب هذا القرار .

ملخص الفتوى :

رسم القانون طريقا للتظلم من قرارات الفصل التى تصدر من رئيس المصلحة أو وكيل الوزارة حسب الاحوال ، ومتى استنفذ المستخدم الفصول هذا الطريق بالطعن فى قرار الفصل أمام لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ١٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فانه يمتنع على من أصدر هذا القرار سحبه أو تعديله مهما كانت الاسباب ، لأن الأمر بذلك يكون قد انتقل لسلطة أخرى خولها القانون سلطة مراجعة هذا القرار للنظر فى الغائه ، كما لا يجوز للجنة شئون الموظفين ، متى أصدرت قرارها فى التظلم المرفوع اليها من قرار الفصل ، الرجوع فى هذا القرار، لانها تكون قد استنفذت سلطاتها بالبت فيه .

(فتوى ١٠٦ فى ١٩٥٤/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

إعادة الموظف المفضل إلى الخدمة إنما هو استثناء من أصل
فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء وقياس الاستقالة عليه - الفارق
بين الاستقالة والفصل .

ملخص الحكم :

إن إعادة الموظف المفضل إلى الخدمة إنما هو استثناء من أصل
فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء وقياس الاستقالة عليه هذا بالإضافة
إلى وضوح الفارق بين الاستقالة والفصل فالاستقالة صريحة كانت
أو ضمنية إنما تستند إلى إرادة الموظف الصريحة أو الضمنية والقرار
الإداري الصادر بإنهاء خدمة الموظف استناداً إلى الاستقالة الصريحة إنما
يصدر بناءً على طلب صريح من الموظف برغبته في إنهاء خدمته وهذه
الرغبة الصريحة تمثل ركن السبب في القرار الإداري الصادر بإنهاء
الخدمة كما أن الاستقالة الضمنية والتي يفرضها المشرع بنص المادة ٨١
من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة (والتي تقابل المادة ١١٢ من القانون القديم) قد اعتبرت العامل
مقدماً استقالته إذا انقطع عن عمله بغير إذن خمسة عشر يوماً متتالية
ولو كان الانقطاع عقب إجازة مرخص له بها ٥٥ فقرار إنهاء الخدمة في
هذه الحالة يصدر بناءً على إرادة الموظف الضمنية في إنهاء خدمته وهذه
إرادة تمثل ركن السبب في قرار إنهاء الخدمة ومن ثم لا يجوز سحبه
لأن مبناه في الحالتين إرادة الموظف في إنهاء خدمته أما الفصل فيتم
بإرادة الجهة الإدارية وحدها يكون سحبه استثناء من الأصل إذا ما قدرت
الإدارة أن قرارها بالفصل وإن صدر مطبقاً للقانون إنما ينطوي على
خطأ في التقدير أو الملاءمة .

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

لا يجوز سحب القرار الذي صدر بناء على ما للجهة الادارية من سلطة تقديرية بمنح علاوات لبعض الموظفين مخالفة بهذا المنح احكام القانون متى انقضى الميعاد المنصوص عنه في قانون مجلس الدولة للطعن القضائي في هذا القرار وبالتالي فانه لايجوز بعضّد احلال هذه العلاوات محل علاوات استحققت لهؤلاء الموظفين في سنين لا هقة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلستيّه المنعقدتين في ١٠ من فبراير و ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٢ موضوع العلاوات التي منحت خطأ لبعض الموظفين بمصلحة الموانى والنائر الذي يخلص في أن وزارة المواصلات منحت بعض الموظفين في مصلحة الموانى والنائر علاوة في أول مايو ١٩٤٦ والبعض في أول مايو سنة ١٩٤٧ والبعض الآخر في أول مايو سنة ١٩٤٨ ثم تبين أن هذا المنح مخالف للقواعد الواردة بكتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٣٣٤ - ٤/٥ م ١٣ المؤرخ ٣ من ابريل سنة ١٩٤٧ والتي تنقضى بعدم منح العلاوة للموظفين أو المستخدمين الذي أمادوا تحسينا في مرتباتهم نتيجة تطبيق قواعد الانصاف وتستطلع الوزارة الرأى فيما اذا كان من الجائز سحب هذه العلاوات أو احلالها محل العلاوات التي يستحقها هؤلاء الموظفون في أول مايو سنة ١٩٤٩ وأول مايو سنة ١٩٥٠ .

والذى يبين من استقراء احكام القضاء الادارى في مصر واحكام مجلس الدولة في فرنسا أن القضاء مستقر على أن القرار الادارى المنشىء لمركز قانونى في مصلحة أحد الافراد لايجوز سحبه الا بشرطين :

الأول : أن يكون القرار مخالفا للقانون .

ثانيا : ألا تكون المدة المقررة للطعن فيه قد انقضت .

فيجب أن يحصل السحب في الميعاد المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة فإذا فات هذا الميعاد دون أن تسحب الإدارة قرارها المخالف للقانون اكتسب القرار حصانة تعصمه من أى الغاء أو تعديل وأصبح لصاحب الشأن — حق مكتسب فيما تضمنه بحيث يعتبر الاخلال بهذا الحق بقرار لاحق مخالفة للقانون — تعيب القرار الأخير وتبطله .

وحكمة هذه القاعدة ضرورة التوفيق بين حق الإدارة في اصلاح ما انطوى عليه قرارها من مخالفة للقانون وبين استقرار للحالة القانونية القائمة على هذا القرار استقرارا يعصمها من كل تغيير أو تعديل .

وقد فرقت محكمة القضاء الادارى في أحكامها الأخيرة بين القرارات الصادرة بناء على سلطة مقيدة وتلك الصادرة بناء على سلطة تقديرية فقضت في ٣ من ابريل سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٥٥٨ لسنة ٤ القضائية وفى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٣٤٥ لسنة ٤ ق أن قاعدة عدم جواز السحب بعد فوات ميعاد الطعن انما تتدلى على القرارات الصادرة بناء على سلطة تقديرية أما الصادرة بناء على سلطة مقيدة فيجوز سحبها دون تقييد بميعاد السحب .

والحكمان المذكوران صادران في موضوع خاص بقرار الاعفاء من التجنيد ويستفاد منهما أن المحكمة ترى أن الموظف اذ يطبق نصوصا قانونية معينة على أحوال مادية معينة انما يتصرف عن اراده مقيدة بتلك النصوص فاذا ثبت أن تطبيقه هذا غير صحيح فلا يكون ثمة قرار ادارى مما يترتب عليه للأفراد حقوق مكتسبة أو مراكز قانونية ذاتية وعندئذ يتحتم على الموظف المختص اسعاف المصلحة العامة بإعلان هذه الحقيقة لازالة الصورة الظاهرة لقراره الاول وهو اذ يفعل ذلك لايعتبر فعلة سحبا للقرار الاول — بالمعنى المتعارف عليه في الفقه والقضاء الادارى .

ومؤدى ماذهبت اليه محكمة القضاء الادارى في هذا المجدد أنه اذا كان المركز القانونى الذاتى انما نشأ من القاعدة القانونية العامة مباشرة ويقتصر عمل الموظف المختص على تطبيق هذه القاعدة على الوقائع المادية المعروضة عليه فإن عمله هذا لا يعتبر قرارا اداريا بالمعنى

الصحيح بل أنه في حكم العمل المادى الذى لاينجم عنه نشوء المركز القانونى للفرد وما ذلك الا لأن هذا المركز انما ينشأ مباشرة من القاعدة ذاتها • وعمل الموظف لا يعدو وأن يكون كاشفا لا منشئا للمركز القانونى •

أما اذا كان المركز القانونى لا ينشأ مباشرة من القانون ذاته بل من القرار الادارى الذى يتخذه الموظف المختص استنادا الى القانون فان القرار عندئذ يكون قرارا اداريا بالمعنى القانونى الصحيح لا يجوز سحبه لمخالفته للقانون الا خلال المدة المقررة للطعن فيه ولو كان القانون المستند اليه قد وضع قواعد يلتزمها الموظف المختص عند اصدار القرار •

وهذا الذى ذهبت اليه محكمة القضاء الادارى يتفق كل الاتفاق مع تعريف القرار الادارى اذ هو افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ذلك ممكنا •

فقصده احداث المركز القانونى وامكان حدوثه ركنان اساسيان لوجود القرار الادارى وبغيرهما لا يكون العمل قرارا اداريا •

فاذا كان المركز القانونى موجودا فعلا بقوة القانون أو القاعدة التنظيمية العامة فان العمل الذى يأتية الموظف أو المستخدم المختص لا يكون قرارا اداريا لفقده ركننا أساسيا ومن ثم لا يكون الا اجراء مقررًا لمركز موجود بالفعل •

وبتطبيق هذه القواعد على الحالة المعروضة — حالة منح علاوات لموظفين • يتبين أن أحكام كادر سنة ١٩٣٩ تقضى بان تمنح العلاوات من وفر متوسط الدرجات وأن يكون المنح هو الأصل ما لم يصدر من الموظف أو المستخدم ما يدعو الى حرمانه منها أو تأجيلها ولا يكون الحرمان أو التأجيل الا بقرار يصدر به ، ومؤدى ذلك أن الموظف لا يستحق العلاوة من أحكام هذا الكادر بذاتها بمجرد مضي فترة معينة بل يجب أن يصدر بمنح العلاوة قرار يصدره الوزير بعد أن تعرض عليه حالة الموظف ليرى ما اذا كان هناك ما يدعو الى حرمانه منها أو تأجيلها فان

وجد ما يدعو الى ذلك قرر الحرمان أو التأجيل وألا أصدر قرار المنح وبهذا القرار وحده ينشأ الحق في العلاوة .

وقرار منح العلاوة على هذا الوجه هو قرار ينشئ مركزا قانونيا معينا لصالح أحد الأفراد ومن ثم فهو قرار اداري من القرارات التي لايجوز سحبها لمخالفتها للقانون الا في الميعاد المقرر للطعن فاذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانه تعصمه من الالغاء .

وقد قضت محكمة القضاء الاداري في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣٥٣ سنة ٣ ق بأن القرار الصادر بمنح علاوة تكميلية على فرض عدم صحته لايجوز سحبه والغاء العلاوة الممنوحة بمقتضاه الا خلال ميعاد الطعن .

أما احلال العلاوات السابقة محل العلاوات التي تستحق لهؤلاء الموظفين في سنة ١٩٤٩ أو سنة ١٩٥٠ فانه يتضمن اما حرمانا من العلاوات الاخيرة لايجوز لمجرد سبق حصولهم على علاوات غير قانونية اذ لا يجوز الحرمان من العلاوة بمقتضى احكام كادر سنة ١٩٣٩ الا اذا كان قد صدر من الموظف أو المستخدم ما يدعو الى حرمانه منها أو سحبا للعلوات الاولى وهو غير جائز كذلك لفوات ميعاد الطعن فيها .

ولا وجه للاحتجاج بأن قرار العلاوة - بحكم طبيعته - لا يتصور أن يكون محلا للطعن ومن ثم تنقيد الادارة في سحبه بميعاد لأن قواعد السحب السابق بيانها تسرى على القرارات الادارية حتى لو كانت متمخضة عن نفع خالص لفرد من الافراد بحيث لا يكون لآخر مصلحة في الطعن فيها لأن الحكمة متوافرة فيها اذ السحب اجراء يقصد به التوفيق بين احترام القانون من ناحية واستقرار الاوضاع من ناحية أخرى .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه لايجوز سحب القرار الصادر بمنح علاوات لبعض الموظفين بمصلحة الموانى والمناشير في سنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ لفوات الميعاد المقرر للطعن .

وأنة لايجوز احلال هذه العلاوات محل العلاوات التى تستحق
لهؤلاء الموظفين فى سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ .

(فتوى ٢٣٨ فى ١٩٥٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

لاتنطبق قاعدة عدم جواز سحب القرارات الادارية الفردية بعد
مضى الستين يوما المقررة قانونا ، الا حيث يرتب القرار مركزا قانونيا
ذاتيا .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٣ من ديسمبر
سنة ١٩٥١ أثر القرار الصادر من أحد حضرات الوزراء فى ٣ من مايو
سنة ١٩٥١ والمتعلق بترقية ستة موظفين فى وزارته من درجة مدير عام
اذ تبين أن الموضوع يتلخص فى أن الوزير أصدر قرارا فى ٤ من نوفمبر
سنة ١٩٥٠ بترقية ستة من المديرين العاملين من الدرجة ب الى الدرجة
أ اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ وفى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠
إصدر قرارا آخر بسحب هذا القرار على أساس مخالفته للقانون من
ناحية أن الترقية من درجة مدير عام ب الى درجة أ يجب ان تكون
بمرسوم ولما عرض الامر على قسم الرأى مجتمعا أفتى بجوازها بقرار
لأن الوظائف التى يشغلها المرقون قد رفعت درجاتهم فى الميزانية فالترقية
الى هذه الدرجات المرفوعة ان هى الا تنفيذ للميزانية مادام أن الوظيفة
لم تتغير .

وبناء على ذلك أصدر الوزير قرارا فى ٣ من مايو سنة ١٩٥١ ينص
على ما يأتى :

المادة الأولى : إلغاء القرار رقم ٢٢١٤ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٠ .

المادة الثانية : اعتبار القرار الوزاري رقم ١٥٣٣ المؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قائما وبالتالي نافذ المفعول من تاريخ صدوره .

فاستطلعت الوزارة الرأي في سريان هذا القرار الأخير بأثر رجعي وفيما اذا كان يجوز صرف المرتب عن المدة من ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أم لا .

ويلاحظ القسم أن القرار الصادر في ٣ من يوليو سنة ١٩٥١ هو سحب لقرار السحب الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ . وهذا السحب صحيح لانه وان كان قد حدث بعد مضي السنتين يوما المقررة لسحب القرارات الادارية الفردية ، الا أن هذا المبدأ لاينطبق الا بالنسبة للقرارات الادارية الفردية التي ترتب للأفراد مركزا قانونيا في مصالحتهم .

والقرار الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بسحب قرار الترقية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا تتوافر فيه هذه الصفة .

ولما كان قرار ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لم يكن مخالفا للقانون فما كان يجوز سحبه ولذلك فان قرار ٣ يوليو سنة ١٩٥١ اذ سحب قرار ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ انما صحح الوضع فيكون بذلك مطابقا للقانون .

وما دام الامر كذلك فان مقتضى قرار ٣ يوليو سنة ١٩٥١ هو سحب قرار السحب واعتبار القرار الاول الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قائما منتجا لاثره بالنسبة الى الترقية واستحقاق المرتب من التاريخ المنصوص عليه فيه .

لذلك انتهى قسم الرأي الى أن القرار الصادر من الوزير في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بترقية ستة موظفين من درجة مدير عام ب الى درجة مدير عام أ يعتبر نافذا من تاريخ صدوره . ومن ثم يستحق المرقيين فرق المرتب على أساسه اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة حدد الفئات المالية والمدة البيئية اللازمة لشغل كل منها ومن ثم فإن هذا الجدول يشكل قاعدة عامة مقتضاها عدم جواز تعيين العامل الا في أدنى فئات التعيين — صدور قرار بتعيين عامل في غير أدنى درجات التعيين — بطلان القرار — تحصنه بمرور ستين يوما عليه .

ملخص الفتوى :

ان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ :
بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى عينت العاملة المعروضة حالتها في ظلّه بالفئة الرابعة تضمن فئات التعيين وحدد مدة بقاء معينة في كل فئة يجب قضاءها لشغل الفئة الاعلى منها وتبعا لذلك فان احكام هذا الجدول تملى قاعدة عامة من مقتضاها الا يتم تعيين العامل الا في أدنى فئات التعيين وتلك القاعدة تمثل النتيجة الحتمية والاثّر المباشر لاشتراط هذا الجدول قضاء مدد بينية معينة لشغل الفئات الاعلى .

وبناء على ذلك فان قرار الجامعة رقم ٨٤٤ — المؤرخ ١٢/٣١/١٩٧٥ بتعيين العاملة المعروضة حالتها بالفئة الرابعة بالمستوى الاول في غير أدنى فئات التعيين يكون قد صدر مشوبا بعيب مخالفة القانون بيد أنه وقد اسفرت تلك المخالفة عن اسناد مركز قانوني لها فان القرار المشار اليه الصادر بانشاء هذا المركز تحصن بمضى المدة القانونية .

(فتوى ٢٧١ في ٢/٣/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

سحب القرارات الصادرة بإنهاء خدمة بعض العاملين بالمطابع
الأميرية — عدم جواز سحب القرارات السالبة لفوات الميعاد المقرر
لذلك — أثره — تحصن هذه القرارات .

ملخص الفتوى :

ان قرارى سحب قرارات انتهاء خدمة هؤلاء العاملين صدرا فى
١٩٧٨/١٠/٤ ، ١٩٧٨/١١/١٩ وترتب عليهما اعادتهم الى الخدمة قبل
بلوغهم السن المقررة أصلا لاحتلهم الى المعاش ، واذ صدر هذان
القراران ، وانقضت المدة المقررة لتحصن القرارات الادارية عليهما بغير
أن تتخذ جهة الادارة اجراء يكون من شأنه زعزعة استقرار المراكز
القانونية المترتبة على صدورهما ، فانهما يتحصنان بفوات الميعاد المقرر
لسحب القرارات الادارية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
تحصن القرارين رقمى ٢٢٧ المؤرخ ١٩٧٨/١٠/٤ و ٣٢٠ المؤرخ
١٩٧٨/١١/١٩ باعادة العاملين المعروضة حالاتهم الى الخدمة .
(ملف ٥٢٥/٢/٣٦ — جلسة ١٩٨١/١١/٤)

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

قرار ادارى — سحبه — تسوية — القرارات الصادرة بضم
مدد بحث سابقة فى اقدمية وظيفة باحث على خلاف القانون — يجوز
سحبها فى أى وقت دون تقيد بميعاد الستين يوما باعتبارها قرارات
تسوية لا تتحصن بمضى الميعاد المذكور — قرارات الترقية الصادرة
استنادا الى قرارات الضم المخالفة للقانون — تحصينها بفوات ستين

يوما — عدم جواز سحبها بعد الميعاد رغم سحب التسويات التي كانت أساسا لها .

ملخص الفتوى :

ان القرارات التي صدرت بضم مدد بحث سابقة في الاقدمية في وظيفة باحث على خلاف أحكام القانون تعتبر مخالفة للقانون ، ويجوز سحبها في أى وقت دون تقيد بميعاد الستين يوما ، اذ أنها من قبيل قرارات التسوية التي لا تتمتع بالحصانة بمضى هذا الميعاد الا أنه بالنسبة الى قرارات الترقية الى وظيفة أستاذ باحث مساعد التي صدرت بالاستناد الى قرارات ضم مدد البحث المخالفة للقانون فانها تعتبر — بدورها — مخالفة للقانون ، ومن ثم تعتبر باطلة ، الا أنها تتحصن بانقضاء ميعاد الستين يوما بحكم كونها قرارات ادارية صادرة بالترقية لقرارات تسوية ، ولا يجوز — بعد انقضاء هذا الميعاد — سحبها ، حتى ولو تم سحب قرارات ضم مدد البحث التي بنيت عليها .
(فتوى ٣٥٩ في ١٩٦٦/٤/٩)

الفرع الثاني

قرارات يجوز سحبها دون تقيد بميعاد

اولا : القرارات المبنية على سلطة مقيدة :

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

اجراء تسوية للموظف بالمخالفة للقانون — حق الادارة في الرجوع عنها دون تقيد بميعاد — الموظف لا يستمد حقه من هذه التسوية ، بل من القانون مباشرة أن كان له أصل حق فيه .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن التسوية التي أجرتها الادارة قد تمت بالمخالفة للقانون

فانها لا تتمتع بالحصانة ، ويحق لها الرجوع فيها دون التقيد بمواعيد المسحب في القرارات الادارية الباطلة ، لان من سويت حالته لا يستمد حقه من تلك التسوية ، وانما يستمده مباشرة من القانون ان كان له أصل حق بموجبه •

(طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١١)

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

القرار الصادر بمنح الدرجة العلمية للطلاب — سلطة الجهة الادارية في اصداره — سلطة مقيدة — اقتران صدورهِ بمسلك غير قويم من المدعى ومخالفته للقانون في أمر يتصل بالنظام العام — جواز سحبه دون تقيد باليعاد •

ملخص الحكم :

انه لما كان القرار الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن منح المدعى شهادة البكالوريوس قد صدر أعمالاً لسلطة مقيدة بأحكام اللائحة الداخلية لكائتي الفنون الجميلة بالقاهرة والاسكندرية واقتران صدورهِ بمسلك غير قويم من جانب المدعى يكاد يقارب الغش وانطوى على مخالفة للقانون في أمر وثيق الصلة بالنظام العام — فانه يجوز سحبه متى استبان وجه الخطأ فيه دون التقيد باليعاد المقرر للطعن القضائي •

(طعن رقم ٤٢١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٨)

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

القرار الصادر باختيار موقع وحدة مجمعة — عدم ترتيبه مراكز قانونية ذاتية — جواز تعديله في كل وقت وفقاً لاعتقادات الصالح العام

— عدم جواز الطعن في مثل هذا القرار الا اذا شابته عيب اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ما من شك في أن اختيار أى من المكانين لاقامة الوحدة المجمعة هو من الملاءمات المتروكة لتقدير الادارة بما لامعقب عليها في هذا الشأن وان قراراتها في مثل هذه الأمور هي من القرارات العامة التي لا يترتب عليها مراكز ذاتية ويجوز تعديلها في كل وقت طالما كانت هناك مصلحة عامة تقتضى بهذا التعديل ، ولا وجه للطعن على هذه القرارات الا اذا شابها عيب اساءة استعمال السلطة .

فاذا كان الثابت أن الجهة الادارية كشفت عن سبب عدولها عن قرارها الاول وهو اتصال المكان الجديد الواقع بالجهة الشرقية بمصرف عام وبطريق المواصلات العامة وبأنه يخدم أكبر عدد من المواطنين سواء في ناحية ششت الانعام أو البلاد القريبة منها وأنه أكثر موافقة من ناحية التأسيس على خلاف المكان الواقع في الجهة الغربية وأضيف الى هذا أن الموقع الاول لم يكن قد صدرت اجراءات نزع الملكية عنه وان الموقع الثانى بالجهة الشرقية لم يكن موقعا جديدا وقع عليه الاختيار وانما كان أحد مكانين وقع عليهما الاختيار من بادئ الامر ، فان قرارها في هذا يكون سليما مبرءا من عيب اساءة استعمال السلطة لأنها تفتيت في قرارها وجه الصالح العام ، ولا يطن على ذلك بأن الحكومة تكلفت ثمن الارض في الجهة الشرقية وما كانت لتحمله الجهة الغربية اذ أن الاصل أن الحكومة تعوض كل مالك نزع ملكيته ، وسلوكها هذا المسلك لا يمكن أن يطن عليه باساءة استعمال السلطة .

ولما سبق جميعه يكون القرار الصادر بتعديل موقع الوحدة المجمعة بناحية ششت الانعام من الناحية الغربية الى الناحية الشرقية الحالية لا ينطوى على اساءة استعمال السلطة وبالتالي يكون قرارا سليما مبرءا من كل عيب .

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ،
انه يتعين التفرقة بين نوعين من القرارات • (١) قرارات الترقية (٢)
قرارات تعيين الاقدمية • فبينما تصدر قرارات ترقية الضباط بناء على
سلطة الجهة الادارية التقديرية ، وبالتالي لا يجوز سحبها لمخالفتها
لل قانون الا خلال المدة المقررة للطعن ، بعكس القرارات الاخرى اذ
تحدد اقدمية الضباط بالقانون مباشرة ، ويصدر القرار بها ، بناء على
اختصاص مقيد بهذا القانون فهو اذا في حكم الاعمال المادية التي تتخذ
تنفيذا له ، فان خالفته الجهة الادارية ، لا يكتسب القرار المخالف اية
حصانة •

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلساته المنعقدة في ٢٤ من فبراير و ٩ و
٢٣ من مارس سنة ١٩٥٢ طلب بعض ضباط البوليس تسوية اقدميتهم
وتبين أنهم كانوا قد رقوا في غير دورهم الى رتبة البكباشى في سنتى
٩٤٣ و ١٩٤٤ وذلك بصفة استثنائية وقد طلبوا تسوية اقدميتهم على
اساس تاريخ هذه الترقية بتقديمهم على جميع الضباط الذين كانت
القواعد المعمول بها وقتذاك تقضى باعتبار اقدميتهم في رتبة البكباشى
على اساس تاريخ التعيين في وظيفة مأمور لمن عين فيها وتاريخ حلول
الدور للتعين في هذه الوظيفة بالنسبة الى من احتفظ به في السلك
المسكرى •

ولما عرض الموضوع على قسم الرأى مجتمعا رأى بجلسته المنعقدة
في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥١ أن الأقدمية في الرتبة تكون من تاريخ العريضة
بمنحها الا أنه لا يمكن الآن تسوية حالتهم بالنسبة الى من تخطوهم في
الترقية على أساس هذه الأقدمية لأن القرارات المتعلقة بذلك قد أصبحت
معصومة من كل الغاء لفوات ميعاد الطعن فيها •

ولما عرض أمر هؤلاء الضباط على مجلس البوليس الأعلى قرر
بجلسته المنعقدة في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حفظ الشكاوى المقدمة
منهم ومعاملتهم على أساس تاريخ آخر رتبة رقبوا إليها تمثيا مع الفتوى
الصادرة من قسم الرأي مجتمعاً •

وقد اطلع القسم على كشف الأقدميات الخاص بحضرات ضباط
البوليس من رتبة الأميرالاي فلاحظ أن تحديد الأقدمية في هذا الكشف
تخالف ما استقر عليه رأي محكمة القضاء الإداري ورأي هذا القسم
من أن الأقدمية في الرتبة تكون من تاريخ منحها طبقاً للقواعد
العامة في الأقدمية وللمادة العاشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤
فقد وضع بعض من رقبوا في سنة ١٩٥٠ قبل بعض من رقبوا في سنة
١٩٤٩ مثلاً بناء على قرارات صادرة من المجلس الأعلى للبوليس •

وللنظر في امكان تعديل أقدمية الضباط الشاكين وتسويتها على
الاساس القانوني الصحيح السابق بيانه يتعين بحث امكان سحب
قرارات المجلس الأعلى للبوليس أو عدم امكان ذلك وإلى أي مدى
يمكن تصحيح هذه الأقدميات •

والذي يبين من استقراء أحكام محكمة القضاء الإداري في مصر
وأحكام مجلس الدولة في فرنسا أن القضاء مستقر على أن القرار الإداري
المنشئ لمركز قانوني في مصلحة أحد الأفراد لا يجوز سحبه الا بشرطين:

الأول : أن يكون القرار مخالفاً للقانون •

الثاني : ألا تكون المدة المقررة للطعن فيه قد انقضت •

فيجب أن يحصل السحب في الميعاد المنصوص عليه في قانون
مجلس الدولة فإذا فات هذا الميعاد دون أن تسحب الإدارة قرارها
المخالف للقانون اكتسب القرار حصانة تعصمه من أي إلغاء أو تعديل
وأصبح لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه بحيث يعتبر الإخلال
بهذا الحق بقراره لاحقاً مخالفة للقانون تعيب القرار الآخر وتبطله •

وحكمة هذه القاعدة ضرورة التوفيق بين حق الادارة في اصلاح
ما انطوى عليه قرارها من مخالفة للقانون وبين استقرار الحالة القانونية
القائمة على هذا القرار استقرار يعصمها من كل تغيير أو تعديل .

وقد فرقت محكمة القضاء الادارى في أحكامها الاخيرة بين القرارات
الصادرة بناء على سلطة مقيدة وتلك الصادرة بناء على سلطة تقديرية
فقضت في ٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٥٥٨ لسنة ٤ القضائية
وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٣٤٥ لسنة ٤ القضائية
أن قاعدة عدم جواز السحب بعد فوات ميعاد الطعن انما تنطبق
على القرارات الصادرة بناء على سلطة تقديرية أما القرارات الصادرة
بناء على سلطة مقيدة فيجوز سحبها دون تقييد بميعاد السحب
والحكمان المذكوران صادران في موضوع خاص بقرار الاعفاء من
التجنيد ويستفاد منهما أن المحكمة ترى أن الموظف اذ يطبق نصوصا
قانونية معينة على أحوال مادية معينة انما يقتصر عن ارادة مقيدة بتلك
النصوص فاذا ثبت أن تطبيقه هذا غير صحيح فلا يكون ثمة قرار ادارى
مما يترتب عليه للأفراد حقوق مكتسبة أو مراكز قانونية ذاتية وحينئذ
يتحتم على الموظف المختص اسعاف المصلحة العامة باعلان هذه الحقيقة
لازالة العورة اللاصقة بقراره الاول وهو اذ يفعل ذلك لا يعتبر فعله
سحباً للقرار الاول بالمعنى المتعارف عليه في الفقه والقضاء الادارى .

ومؤدى ماذهبت اليه محكمة القضاء الادارى في هذا الصدد أنه
إذا كان المركز القانونى الذاتى انما ينشأ من القاعدة القانونية العامة
مباشرة ويقتصر عمل الموظف المختص على تطبيق هذه القاعدة على الوقائع
المادية المعروضة عليه فان عمله هذا لايعتبر قرارا اداريا بالمعنى الصحيح
بل أنه في حكم العمل المادى الذى لا ينجم عنه نشوء المركز القانونى
للفرد وما ذلك الا لأن هذا المركز انما ينشأ مباشرة من القاعدة القانونية
ذاتها . وعمل الموظف لايعدو أن يكون كاشفا لا منشئاً للمركز القانونى .

أما إذا كان المركز القانونى لاينشأ مباشرة من القانون ذاته بل
من القرار الادارى الذى يتخذه الموظف المختص استنادا الى القانون

فان القرار عندئذ يكون قرار اداريا بالمعنى القانونى الصحيح لايحوز
سحبه لمخالفته للقانون الا خلال المدة المقررة للطعن فيه ولو كان القانون
المستند اليه قد وضع قواعد يلتزمها الموظف المختص عند اصدار
القرار .

وهذا الذى ذهبت اليه محكمة القضاء الادارى يتفق كل الاتفاق
مع تعريف القرار الادارى اذ هو افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة
بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانونى
معين متى كان ذلك ممكنا .

فقصد احداث المركز القانونى وامكان حدوثه ركنان أساسيا
لوجود القرار الادارى وبغيرهما لا يكون العمل قرارا اداريا .

فاذا كان المركز القانونى موجودا فعلا بقوة القانون أو القاعدة
التنظيمية العامة فان العمل الذى يأتيه الموظف المختص لا يكون قرارا
اداريا لفقده ركننا أساسيا ومن ثم لا يكون الا اجراءا مقررًا لمركز
موجود بالفعل .

وبتطبيق هذه المبادئ على الحالة المعروضة يتعين التفرقة بين
نوعين من القرارات :

١ — قرارات الترقية .

٢ — قرارات تعيين الاقدمية .

أما بالنسبة الى الترقية فان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ينص
في المادة الثانية منه على أن تمنح الرتب بأمر من الملك بناء على طلب
وزير الداخلية ، وتقضى المادتان العاشرة والحادية عشرة بأنه يجب في
الترقيات ابتداء من رتبة ملازم أول أن تكون الترقية من رتبة الى الرتبة
التي تليها مباشرة بحسب الاقدمية ولا يجوز تخطي الضابط في الترقية
عند حلول دوره الا بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الاعلى
للبوليس وبعد سماع أقوال الضابط أمام المجلس .

وواضح من ذلك أن الترقية لا تتبع من القانون ذاته بل يجب أن يصدر بها قرار ويجوز تخطي الضابط في الترقية على الوجه الموضح في القانون ، فالقرار الصادر بالترقية هو قرار ادارى ينشئ مركزا قانونيا جديدا لصالح أحد الافراد ومن ثم لايجوز سحبه لمخالفته للقانون الا خلال المدة المقررة للطعن ، فان كانت هذه المدة قد انقضت اكتسب القرار حصانة تعصمه من الالغاء أو التعديل .

وأما الاقدمية فان القانون قد حددها على أساس ثابت متفق مع قواعد الاقدمية العامة فقرر في المادة العاشرة أن الاقدمية في الرتبة تعتبر من تاريخ منحها ومنح الرتبة يكون بأمر من الملك طبقا للمادة الثامنة .

ومن ذلك يبين أن القانون لم يخول أية سلطة في تحديد الاقدمية بل قلم هو بتحديددها ولم يتطلب أن يصدر بالتحديد قرار فان صدر مثل ذلك القرار فانه لا يكون منشئا لمركز قانونى جديد اذ أن المركز موجود فعلا بناء على القانون ذاته ، وعلى ذلك فان قرارات المجلس الأعلى للبوليس لاتعتبر قرارات ادارية بالمعنى الصحيح بل هي في حكم الاعمال المادية التي تتخذ تنفيذا للقانون فان هي خالفته لا تكتسب أية حصانة ويجوز سحبهها وتعديلها في أى وقت .

أما اختصاص المجلس الأعلى للبوليس بالفصل في الشكاوى الخاصة بالأقدمية ، فانه اختصاص مقيد بنص القانون لا يجوز له الخروج عليه . فيجب أن يكون فصلة في الشكاوى التي تقدم له على أساس تحديد الاقدمية بتاريخ منح الرتبة ولا يملك هذا المجلس أن ينشئ أقدميات على أساس آخر .

وعلى ذلك فانه يتعين تصحيح كشف الاقدميات على أساس تعيين الاقدمية بتاريخ الحصول على الرتبة الاخيرة ولو كان قد سبق صدور قرار مخالف من المجلس الأعلى للبوليس .

ويكون تحديد الاقدمية في الرتبة الاخيرة على أساس تاريخ القرار .

الصادر بمنحها فان اتفق اثنان أو أكثر في هذا التاريخ ترجع الى تاريخ منح الرتبة السابقة وهكذا .

أما الترقيات التي سبق حصولها ومضت على القرارات الصادرة بها مدة الطعن فلا يجوز سحبها أو تعديلها ولو كانت قد أسست على أقدميات غير صحيحة .

لذلك انتهى رأى القسم أن الاقدمية في الرتبة تعتبر من تاريخ منحها دون نظر الى تاريخ التعيين في وظيفة مأمور مركز .

وانه بالنسبة الى الضباط الذين في وظيفة الأميرالاي الآن يتعين تصحيح أقدميتهم في هذه الرتبة الأخيرة على أساس تاريخ الأمر بالتعيين فيها فاذا اتحد التاريخ نرجع الى الرتبة السابقة فالسابقة دون اعتبار لتاريخ التعيين في وظيفة مأمور مركز ، وهذا التصحيح لا يقتيد بميعاد السحب متى لو كانت قد صدرت قرارات من المجلس الأعلى للبوليس في هذا الشأن .

(فتوى ٢٢٣ في ١٩٥٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٤١٦)

المبدأ :

العامل يستمد حقه في تسوية حالته من القوانين واللوائح - القرار الصادر في هذا الشأن لا يعدو أن يكون قرارا كاشفا للمركز القانوني مباشرة - التسوية الوجوبية لا تتوقف على مشيئة جهة الادارة ومن ثم لا يكون لوقفها من التسوية اى اثر ينعكس على صاحب الحق فيها .

ملخص الفتوى :

في ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن مرتبات صولات وظيف ضباط وعساكر القوات

المسلحة ونص في مادته الاولى على أن «تتبع فيما يتعلق بمرتبات صولات وصف ضباط وعساكر القوات المسلحة وبترقياتهم وعلاواتهم الاحكام المرافقة» . ونص في مادته الثانية على أنه «على وزيرى الحربيه والبحريه والماليه والاقتصاديه كلغياها يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٢» وفى ٩ ابريل سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ بسريان أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ على خريجي مدارس الجيش (الكتاب العسكري) وقضى في مادته الاولى بأن تسرى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه في شأن مرتبات صولات وصف ضباط وعساكر القوات المسلحة على الكتاب العسكريين خريجي مدارس الجيش الذين يعينون في وظائف كتابية بوزارة الحربيه والبحريه بعد انتهاء مدة تطوعهم ويعامل من حيث المرتب والعلاوة بالفئات المقررة لزملائهم بالجدول المرافق للمرسوم بقانون المشار اليه، وتسوى حالة الموجودين منهم في الخدمة المدنية بوزارة الحربيه والبحريه على هذا الاساس مع عدم صرف فروق عن الماضى ، وقد اصبح هذا القانون نافذ المفعول اعتبارا عن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٩ من ابريل سنة ١٩٥٣ . ثم صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٤ قاضيا بالغاء القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه اعتبارا من ١١ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وفى عام ١٩٦٣ تقدم السيد / ٠٠٠ وهو من خريجي مدرسة الكتاب العسكريين بطلب تسوية حالته طبقا للقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر ووافق ديوان الموظفين على تسوية حالته بكتابه المؤرخ فى ١٩٦٤/١/٤ وصدر بذلك القرار الوزارى رقم ١١٧٩ لسنة ١٩٦٤ . وعلى أثر ذلك تقدم بعض زملاء المذكور بطلب لتسوية حالتهم اسوة بما اتبع فى شأن المذكور الا أن ادارة الفتوى لوزارة الحربيه افقت بكتابها المؤرخ فى ١٩٦٤/١٠/١٠ بعدم جواز تسوية حالات هؤلاء استنادا الى أن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ قد الغيت احكامه بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٤ ، بيد ان اللجنة الأولى لقسم الفتوى رأت بجلستها المنعقدة فى ١٤ من مارس سنة ١٩٦٧ تسوية حالة جميع العاملين الذين تتوافر فيهم شروط التسوية المستمدة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه خلال الفترة الزمنية لسريانه ولا يغير من ذلك قراخى جهة الادارة فى تسوية حالاتهم حتى الان وذلك كله ما لم

تر الجهة الادارية معالجة الامر بتشريع يقرر الغاء القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر بأثر رجعى مع احترام التسويات التى تمت تنفيذا له أثناء مدة العمل به .

وبذلك ثار الخلاف حول مدى جواز تسوية حالات العاملين الذين توافرت فيهم شروط القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ المتقدم ذكره خلال مدة سريانه ولم يتم تسوية حالاتهم حتى تاريخ الغاء هذا القانون اعتبارا من ١١ مارس سنة ١٩٥٤ .

ومن حيث ان العامل يستمد حقه فى تسوية حالته من القوانين واللوائح ولا يعدو القرار الصادر فى هذا الشأن ان يكون قرارا كاشفا للمركز القانونى الذى يستمده صاحب الشأن من القانون مباشرة فلا يكون للجهة الادارية سلطة تقديرية تترخص بمقتضاها فى الامر بمنح التسوية أو منعها حسبما تراه وانما يتعين عليها فى حالة توافر الشروط المطلوبة اجراء التسوية على الوجه المنصوص عليه فى القانون .

ومن حيث أنه على مقتضى ماتقدم فان جميع العاملين الذين توافرت فيهم شروط التسوية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ فى المدة من تاريخ نفاذه فى ٩ من ابريل سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الغائه فى ١١ من مارس سنة ١٩٥٤ — يستحقون هذه التسوية ، دون ان يؤثر على حقهم فى الافادة منها تراخى جهة الادارة فى اجرائها حتى تاريخ الغاء هذا القانون ، فالتسوية الوجوبية لاتعلق على مشيئة جهة الادارة ومن ثم لا يكون لموقفها من التسوية اثر ينعكس على صاحب الحق فيها ذلك الحق المستمد مباشرة من القانون وفى مجال تنعدم فيه سلطة التقدير لجهة الادارة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين الذين توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه خلال مدة سريانه — فى تسوية حالتهم وفقا للاوضاع المنصوص عليها فيه ولو تم ذلك فى تاريخ لاحق على الغاء العمل بهذا القانون .

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

جواز سحب القرارات الادارية الصادرة بناء على سلطة مقيدة دون التقيد بميعاد الستين يوما — القرارات الادارية التي تكسب الحصانة بفوات مواعيد طلب الغائها هي القرارات المنسنة لمراكز قانونية والصادرة في حدود السلطة التقديرية — القرارات الصادرة بزيادة مرتبات المعيّدين بمعهد الادارة العامة من ٢٠ الى ٢٥ جنيها شهريا قبل مضي سنة على تاريخ تعيينهم في وظائف المعيّدين تعتبر من قبيل التسويات ويجوز سحبها في أى وقت متى استبان مخالفتها للقانون .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان الفقه قد استقر على جواز سحب القرارات الادارية الصادرة بناء على سلطة مقيدة دون التقيد بميعاد الستين يوما المقررة قانونا لسحب هذه القرارات وذلك اذا ما كان المشرع قد رتب حكما قانونيا معيناً على مجرد توافر شروط معينة أو حالة واقعية أو قانونية مصددة بحيث تفقد جهة الادارة سلطتها التقديرية في ملائمة اصدار قرارها على نحو معين واختيار الحكم القانونى الذى تنزله في حالة توافر هذه الشروط أو قيام تلك الحالة الواقعية أو القانونية وتكون ملزمة بالنزول على ما فرضه عليها المشرع من اتخاذ قرار معين متى قامت هذه الحالة مستوفية للشروط التى استلزمها المشرع بترتيب ذلك الحكم القانونى عليها ومن ثم اذا أصدرت جهة الادارة قرارا على خلاف هذا الحكم رغم توافر شروط انطباقه مخالفة بذلك ما فرضه القانون ، كان لها اذا تنبعت الى فساد قرارها ومخالفته للقانون أن تقوم بسحبه دون التقيد بميعاد الستين يوما .

ومن حيث ان القضاء المصرى قد استقر في العديد من أحكامه على انه يشترط لصحة الاستناد الى الضمانة التى تكسبها القرارات الادارية بفوات مواعيد طلب الغائها أن تكون تلك القرارات منشئة لمراكز قانونية

لأصحاب الشأن فيها صادرة في حدود السلطة التقديرية المخولة للجهات الادارية بمقتضى القانون . أما اذا كانت تلك القرارات ليست الا تطبيقا لقواعد أمرة مقيدة تنعدم فيها سلطتها التقديرية من حيث المنح أو الحرمان فانه لا يكون ثمة قرار ادارى منشئ لمركز قانونى وانما يكون القرار مجرد تنفيذ وتقرير للحق الذى يستمد من القانون مباشرة ومن ثم يجوز للجهة الادارية سحب قراراتها التى من هذا القبيل فى أى وقت متى استبان لها مخالفتها للقانون اذ ليس هناك حق مكتسب فى هذه الحالة يمتنع على الجهة الادارية المساس به .

ومن حيث ان القرارات الصادرة بزيادة مرتبات المعيّدين المشار اليهم من ٢٠ الى ٢٥ جنيتها شهريا قبل مضى سنة على تاريخ تعيينهم فى وظائف المعيّدين تعتبر من قبيل التسويات التى يستمد الحق فيها من القانون مباشرة ، والقرارات الصادرة فى هذا الشأن يجوز سحبها فى أى وقت متى استبان مخالفتها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز سحب القرارات الصادرة بتكملة مرتبات المعيّدين بمعهد الادارة العامة الى ٢٥ جنيتها شهريا قبل مضى سنة على تعيينهم فى وظائف المعيّدين .
(ملف ٧٠/١/٥٩ — جلسة ١٩٦٩/١٠/٨)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

تسوية حالة العامل وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ وارجاع أقدميته فى درجة بداية التعيين الى تاريخ سابق مع ما ترتب عليه من ترقيته وفقا لقواعد الرسوب الوظيفى اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ — هذه التسوية وما تضمنته من ترقية وفقا لقواعد الرسوب الوظيفى يجوز سحبها فى أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما المقررة لسحب القرارات الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ماورد في تقرير الطعن وحاصله ان الحكم المطعون فيه خالف القانون لان القرار المسحوب صدر بتسوية منعقدة لاسند لها من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وان تصرف جهة الادارة عملا ماديا يحق لها الرجوع فيه في أى وقت وقد تمت التسوية طبقا لفتوى خاطئه ولم يكن القرار قرار ترقية بل كان تسوية مقيدة بحكم القانون فسلطة الادارة في شأنها سلطة مقيدة وليست تقديرية .

ومن حيث ان مقطع النزاع في الطعن المعروض وهو ماذا كان القرار المسحوب قد تم عن سلطة مقيدة للجهة الادارية مما يجيز للادارة سحبه في أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما أم أنه صدر بناء على سلطتها التقديرية فيتعين التزام هذا الميعاد ولا يجوز لها بعد فواته المساس به لما يترتب من آثار قانونية ومراكز ذاتية انشأها وكانت وليده صوره .

ومن حيث ان الاصل ان القرارات الادارية المنشئة هي تلك التي تصدر بناء على سلطة تقديرية فلا يوجد المركز القانوني لصاحب الشأن الا من تاريخ صدور القرار الادارى ويكون هذا القرار هو الذى انشأ ذلك المركز وأما القرارات غير المنشئة فهي الاعمال والاجراءات التنفيذية التى تقوم بها الجهة الادارية لتبليغ الحق الذى قرره القاعدة التنظيمية العامة لصاحبه ففى هذه الحالة يكون المركز القانوني قد نشأ عن القاعدة التنظيمية وليس عن العمل أو الاجراء التنفيذى الذى تم فعلا طبقا للقاعدة التنظيمية .

ومن حيث انه وفي ضوء هذا النظر وفي خصوص الحالة المعروضة يبين ان سلطة جهة الادارة في اجراء التسوية للعامل طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ هي سلطة خالية من عناصر التقدير ومجرد تطبيق للاحكام الواردة في القانون أى التحقق من توافر الشروط والاستحقاق في رد الاعدمية أو الترقية الفرضية فتجرد قرارها من صفة القرار الادارى

النشئ للمركز القانوني ونزل به الى مرتبة العمل التنفيذي وغنى عن البيان أن الترقية التي تمت للمدعى للدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي لم يكن بدورها منشئة لمركز قانوني ذاتي من تاريخ صدوره وانما كان ذلك ضمن اجراءات التسوية التي تمت له طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فتدخل في عمومها وبالتالي تكون جهة الادارة قد اصدرتها بمقتضى سلطتها المقيدة وعليه فيجوز سحب التسوية مادام . قد ثبت مخالفتها للقانون دون التقيد بميعاد الستين يوما ، وهو ما قامت به جهة الادارة بحق عند اصدارها للقرار محل الطعن .

ومن حيث انه صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - وتضمن تنظيميا جديدا لتسوية حالات العاملين المخاطبين باحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة ١٤ على أن « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ايهما اقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور .. » ونص في المادة التاسعة من مواد اصداره على العمل باحكامه اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ ومقتضى ذلك الا يطبق حكم المادة ١٤ المشار اليها الا على العاملين الموجودين في الخدمة في ذلك التاريخ كما ان المادة الثانية من مواد اصداره جرت كالاتى « لا يجوز ان يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق ٥٠٠ (ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يولية سنة ١٩٧٥ أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ومقتضى ذلك فانه يجب تسوية حالة العاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط تطبيق المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن تصرف لهم الفروق المالية اعتبارا من أول من يولية

سنة ١٩٧٥ اما بالنسبة الى المبالغ التي صرفت لهؤلاء العاملين بناء على التسويات الباطلة السالف الاشارة اليها فانه لايجوز استردادها منهم طالما ان واقعة الصرف تمت قبل الحادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مخالفا لصحيح حكم القانون وبالتالي بتعين الغاءه وبتسوية حالة المدعى اعمالا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الوجه المبين فى هذه الاسباب ورفض ماعدا ذلك من الطلبات مع الزام المدعى المصروفات عن الدرجتين .
(طعن رقم ٦٣٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

صدور قرارات من لجنة شئون الموظفين بمنح بعض الموظفين علاوات دورية فى السنة التالية للسنة التى حصلوا فيها على تقرير بدرجة ضعيف — بطلانها لمخالفتها لنص المادة ٢/٣١ من قانون التوظيف — جواز سحب هذه القرارات حتى بعد ميعاد الستين يوما لصدورها بناء على سلطة مقيدة .

ملخص الفتوى :

ان لجنة شئون الموظفين انما تباشر اختصاصها مقيدا فى حالة الحرمان من العلاوة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون نظام موظفى الدولة ، فانه يثور التساؤل عن مدى تحصن قرار اللجنة الذى يصدر بالمخالفة لحكم هذه الفقرة بمنح موظف علاواته الدورية بينما هى أول علاوة دورية استحققتله بعد أن قدم فى شأنه تقرير بدرجة ضعيف .

وحيث ان رأى قد استقر على جواز سحب القرارات الادارية

الصادرة بناء على سلطة مقيدة دون التقيد بميعاد الستين يوما المقرر قانونا لسحب هذه القرارات ومن ثم فانه يجوز سحب هذه القرارات متى كانت معيبة دون التقيد بهذا الميعاد ، وذلك اذا ما كان المشرع قد رتب حكما قانونيا معينا على مجرد توافر شروط معينة أو حالة واقعية أو قانونية محددة بحيث تفقد جهة الادارة سلطتها التقديرية في ملاءمة اصدار قرارها على نحو معين واختيار الحكم القانوني الذي تنزله في حالة توافر هذه الشروط أو قيام تلك الحالة الواقعية أو القانونية المحددة بل يكون عليها النزول على ما فرضه عليها المشرع من اتخاذ قرار معين اذا ما قامت هذه الحالة مستوفية للشروط التي استلزمها المشرع بترتيب ذلك الحكم القانوني عليها ، ومن ثم فاذا ما أصدرت جهة الادارة قرارا على خلاف هذا الحكم رغم توافر شرائط انطباقه مخالفة بذلك ما فرضه القانون كان لها اذا تنبعت الى فساد قرارها ومخالفته للقانون أن تقوم بسحبه دون التقيد بميعاد الستين يوما .

وبتطبيق الاحكام المتقدمة على الحالة المعروضة فانه لما كان الثابت أن لجنة شئون الموظفين بمصلحة الاحصاء قد أصدرت قرارات بمنح بعض موظفي المصلحة علاواتهم الدورية وذلك بالرغم من كونها أول علاوات دورية تستحق لهم بعد أن قدمت في شأنهم تقارير بدرجة ضعيف وذلك استنادا الى ما ارتآه ديوان الموظفين من عدم تأثير هذه التقارير على العلاوات الدورية وعدم حرمان الموظفين منها ما دام قد فصل بين تاريخ تقديمها وتاريخ استحقاق العلاوات تقارير أخرى بدرجة أعلى من ضعيف وهو ما أظهرت الجمعية العمومية فساده بغتواها رقم ٧٥ في ١٥/١/١٩٦٣ الى المصلحة السالف الاشارة اليها الامر الذي يصم قرارات لجنة شئون الموظفين الصادرة بمنح العلاوات بمخالفتها للقانون لخروجها على ما أوجبه الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون نظام موظفي الدولة من ترتيب حكم قانوني معين على مجرد تقديم تقرير بدرجة ضعيف هو حرمان الموظف من أول علاوة دورية حرمانا وجوبيا وهو ما يجعل قرار اللجنة الصادر بالحرمان قرارا صادرا بناء على سلطة مقيدة لا تترخص اللجنة في تقدير ملاءمة اصداره . ومن ثم

لا يتحصن بفوات ميعاد الستين يوما على صدوره ويتمين سحبه ولو
انقضى هذا الميعاد .
(غتوى ١٠٣١ فى ١٩٦٢/٩/٢٤)

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

القرارات الصادرة بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة ١٣٥ من
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — من قبيل التسويات — جواز سحبها
دون تقيد بمواعيد السحب .

هلخص الفتوى :

ان القرارات التى اصدرتها مصلحة الضرائب تطبيقا للفقرة
السادسة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفى الدولة المدنيين ، بقبول ماطلبه الموظفون الذين كانوا قد اختاروا
الزيادة المكملة لاول مربوط الدرجة من العدول عن هذه الزيادة الى
طلب العلاوة الدورية ، وكذلك القرارات الصادرة بقبول ماطلبه الموظفون
الذين لم يستعملوا حقهم فى الاختيار ومنحوا العلاوة على أساس
الزيادة ، لن طلب العلاوة الدورية بعد ذلك دون الزيادة ، هذه القرارات
لاتعدو ان تكون من قبيل التسويات المخالفة للقانون ، ومن ثم يجوز
سحبها فى أى وقت دون تقيد بمواعيد السحب .

(غتوى ٧١٠ فى ١٩٦٠/٨/٣٠)

ثانيا : القرارات المنعقدة .

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

عدم جواز سحب القرار الإدارى بعد فوات ميعاد الطعن فيه
بالإلغاء دون حصول طعن فيه — استثناء القرارات المنعقدة من ذلك .

ملخص الحكم :

ان انقضاء ميعاد الطعن بالإلغاء بمعنى صيرورة القرار الإدارى محل الطعن بالإلغاء حصينا ضد الإلغاء وهو ما يجعله فى حكم القرار المشروع ، مما يجعله لنفس السبب مصدرا يعتد به شرعا لمراكز قانونية صحيحة ولحقوق مكتسبة لذى المصلحة فيه ، بحيث لا يكون من المقبول والحالة هذه أن يباح للإدارة اغتصاب هذه الحقوق بأى شكل كان ، وذلك مهما يكن القرار مصدر هذه الحقوق خاطئا أو مخالفا للقانون ما لم تصل المخالفة لقواعد الشرعية بالقرار الإدارى الى حد الانعدام مما يفقده صفة القرار الإدارى ويهبط به الى مجرد الاعمال المادية التى لا تتمتع بشئ من الحصانة المقررة للقرارات الإدارية عادة .

(طعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

ميعاد سحب القرارات الإدارية — تحصن القرار بعد فوات الميعاد — الاستثناءات على هذه القاعدة — حالة انعدام القرار الإدارى ، وحالة صدوره بناء على غش أو تدليس — خطأ الإدارة وهى بصدد استعمال سلطاتها التقديرية لا يبرر لها سحب القرار .

ملخص الحكم :

ان القاعدة المستقرة هي أن القرارات الادارية التى تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبها فى أى وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعى المصلحة العامة التى تقتضى استقرار تلك الاوامر أما بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك اذ يجب على جهة الادارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للأوضاع المخالفة له الا أن دواعى المصلحة العامة أيضا تقتضى أنه اذا صدر قرار معيب من شأنه أن يولد حقا فان هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذى يصدر فى الموضوع ذاته وقد اتفق على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي بحيث اذا انقضت هذه الفترة اكتسب القرار حصانة تعصمه من أى الغاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار وكل اخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمرا مخالفا للقانون يعيب القرار الاخير ويبيطله الا أن ثمة استثناءات من موعد الستين يوما هذه تتمثل أولا فيما اذا كان القرار المعيب معدوما أى لحقت به مخالفة جسيمة للقانون تجرده من صفته كصرف قانونى فتنزل به الى حد غصب السلطة وتنحدر به لى مجرد الفعل المادى المنعدم الأثر قانونا فلا تلحقه أية حصانة وثانيا فيما لو حصل أحد الأفراد على قرار ادارى نتيجة غش أو تدليس من جانبه اذ أن الغش يعيب الرضاء ويشوب الارادة والقرار الذى يصدر من جهة الادارة نتيجة هذا الغش والتدليس يكون غير جدير بالحماية فهذه الأحوال الاستثنائية توجب سحب القرار دون التقيد بموعد الستين يوما فتصدر جهة الادارة قرارها بالسحب فى أى وقت كان حتى بعد فوات هذا الموعد كل ذلك مع مراعاة أن خطأ الادارة وهى بصدد استعمال اختصاص تقديرى لا يمكن أن يكون مبررا لها لسحب القرار .

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

انعدام القرار — اسبابه — القرار الصادر من جهة الادارة نتيجة غش أو تليس من جانب الافراد لا يكتسب حصانة تعصمه من الالغاء — جواز السحب دون التقيد بميعاد الستين يوما — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان القاعدة المستقرة هي أن القرار الإداري يجب أن يقوم على سبب يبرره في الواقع وفي القانون وذلك كركن من أركان انعقاده ، والسبب في القرار الإداري هو حالة واقعية أو قانونية تحمل الادارة على التدخل بقصد احداث أثر قانوني هو محل القرار ابتغاء المصالح العام الذي هو غاية القرار ، وأنه ولئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبب قرارها ويفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح الا أنها اذا ذكرت أسبابا له فانها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى اليها القرار ، وأن القرارات التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبها في أي وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعي المصلحة العامة التي تقتضى استقرار تلك الأوامر أما بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك اذ يجب على جهة الادارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للاوضاع المخالفة له ، الا أن دواعي المصلحة العامة أيضا تقتضى أنه اذا صدر قرار فردي معيب من شأنه أن يولد حقا فان هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذي يصدر في الموضوع ذاته وقد استقر الرأي على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي ، بحيث اذا انقضت هذه الفترة اكتسب القرار حصانة تعصمه من أي الغاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار ، وكل اخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمرا مخالفا للقانون يعيب القرار الاخير ويبطله ، الا أن

ثمة استثناءات من موعد الستين يوما هذه تتمثل أولا فيما اذا كان القرار المعيب معدوما أى لحقت به مخالفة جسيمة للقانون تجرده من صفته كتصرف قانوني لقتل به الى حد غضب السلطة وتحدرد به الى مجرد الفعل المادى المنعدم الاثر قانونا ولا تلحقه أى حصانة وثانيا فيما لو حصل أحد الأفراد على قرار ادارى نتيجة غش أو تدليس من جانبه اذ أن الغش يعيب الرضاء ويشوب الارادة — والقرار الذى يصدر من جهة الادارة نتيجة الغش والتدليس يكون غير جدير بالحماية بهذه الاحوال الاستثنائية التى توجب سحب القرار دون التقيد بموعد الستين يوما فتصدر جهة الادارة قرارها بالسحب فى أى وقت كان حتى بعد فوات هذا الموعد .

(طعن رقم ٤٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

قرار التعيين على درجة مشغولة — عدم امكان تحقيق اثره قانونا — انعدام المركز القانونى الذى يمكن أن يرد عليه التعيين — اثر ذلك — عدم تقيد الادارة بالميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى ، هو افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون ، عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة ولما كان الثابت من رد الوزارة المطعون عليها على الدعوى ان منطقة بورسعيد التعليمية قامت بتعيين بعض المدرسين والمستخدمين . ومن بينهم المدعية ، على درجات الباب الاول من الميزانية بينما كانت هذه الدرجات مشغولة فى ذلك الوقت ، وقد جوزى المسؤولون عن هذا الخطأ ، فان تحقيق أثر قرار تعيين المدعية يكون غير ممكن قانونا لأنه لم يصادف محلا ، لانعدام المركز القانونى الذى يمكن أن يرد عليه

هذا التعيين الذى لا يزدوج فى الدرجة الواحدة ، ومن ثم فلا نتقيد
الوزارة بالميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية .

(طعن رقم ١٠٦١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

التأثيرات العامة لميزانية السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ اجازت فى البند
٢٠ منها انشاء درجات أو تعديلها اثناء السنة المالية وذلك فى حدود
التكاليف الفعلية للدرجات الخالية وبشرط عدم المساس بأحدى درجات
التعيين الخالية — انشاء بعض الدرجات نتيجة الغاء عدد من درجات
بداية التعيين الحالية بموازنة الجهة واجراء حركة ترقية على الدرجات
المنشأة يؤدى الى انعدام قرار الترقية لعدم قيام هذه الدرجات قانونا
وبالتالى تعتبر الترقية اليها واردة على غير محل مما يجوز معه سحبها
دون تقيد بميعاد الستين يوما المقرر لسحب القرارات الادارية الباطلة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن ينمى على الحكم أنه أخل بحق الدفاع اذ لم
يتناول بالرد المذكرة التى قدمتها ادارة قضايا الحكومة فى فترة حجز
الدعوى للحكم وقد تضمنت دفعا جوهريا ، كما عاب الحكم فساد فى
الاستدلال وقصور فى التسبيب ، ذلك أن قرار ترقية المدعى قد جاء مخالفا
أحكام قانون ربط الميزانية ، وقضاء المحكمة الادارية العليا مستقر على
انعدام القرار الادارى الذى يشوبه انعدام فى المحل ، ولم يطبق لحكم
هذه المبادئ على واقعة الدعوى فأخطأ اذ اعتبر قرار الترقية باطلا
وليس معدوما مما لا يتحصن بفوات ميعاد الالغاء .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق قضاؤها بأن التأثيرات العامة
لميزانية السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ قد نصت فى البند ٢٠ منها على أنه

يجوز انهاء درجات أو تعديل في الدرجات القائمة ولو كانت مشغولة في حدود التكاليف الفعلية للدرجات الخالية وبشرط عدم المساس بأدنى درجات التعيين الخالية ، وذلك كله بغرض تحقيق الاصلاح الوظيفي وبناء على اقتراح الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . وقد تضمن هذا النص قيدين اثنين على ما رخص فيه ابتغاء اصلاح التنظيم الوظيفي في الحكومة والمؤسسات العامة ، أولهما الا يترتب على تعديل الدرجات أو انتهائها زيادة في التكاليف الفعلية للدرجات الخالية ، والثانى ألا يمس تعديل أدنى درجات التعيين الخالية بنقص . وينبغى من القيدين مقاصد قررت السلطة المختصة بوضع الميزانية سبقتها على دواعى الاصلاح في وظائف المؤسسة ، وتبدو هذه المقاصد على الترام القصد في نفقات الوظائف والحفاظ على الفرص التى تتيحها الميزانية للاحاق من يبتغى العمل ابتداء ويفضى أعمال القيدى الى قصر مجال التعديل فى الوظائف فى حدود التكاليف الفعلية للدرجات الخالية التى تعلو درجات بداية التعيين . ويكون التعديل الذى يشتمل على نقص فى أدنى درجات التعيين كالذى يجاوز التكاليف الكلية للدرجات الخالية منطويا على انشاء درجات لم يعتمد تمويلها من السلطة المختصة باعتماد الميزانية ، فلا تقوم هذه الدرجات قانونا وتكون الترقية عليها واردة على غير محل ، فلا يثبىد فى سحبها بميعاد الطعن بالالغاء ، ويكون القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ لم يعرض بالحجب لقرار ترقية تحصن ، ولا يكون صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من الغائه ، ويتعين الحكم بالغاء ذلك الحكم وبرفض الدعوى والزام رافعها المصروفات .

١ طعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٤

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

اتجاه الادارة عند التعيين فى وظيفة ملاحظى مراجعة الى اشتراط الحصول على شهادة الدراسة الثانوية — أثر فقدان هذا الشرط فى احد ممن شملهم التعيين — اعتبارا لقرار منعهما لتخلف ركن النية فيه —

عدم اكتسابه أية حصانة وجواز سجنه أو الغائه في أى وقت .

ملخص الحكم :

متى كانت هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية قد حددت من قبل من تتجه اليه نيتها للتعين في وظائف ملاحظي المراجعة فاشتترطت في المعين أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها أو بعبارة أخرى كان تحديد النية من قبل بحسب هذا الشرط هو الأساس لاصدار القرار بتعيين أشخاص المعينين بذواتهم . فلا يعدو اذا أن يكون قرار التعيين اجراء تطبيقا لنية حددت من قبل . ومن ثم فانه اذا تضمن قرار التعيين شخصا عين على زعم انه يتوافر فيه شرط المؤهل على حين أنه فاقده وجب اعتبار قرار التعيين بالنسبة اليه فاقدا ركن النية على وجه يهبط به الى درجة الانعدام فلا يكتسب أية حصانة ويجوز سجنه أو الغاؤه في أى وقت .

(طعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٨ قى — جلسة ١٩٦٦/٦/١٢)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلا بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ — فرضه على اموال التركة التى تؤول الى الورثة أو من فى حكمهم بسبب الوفاة — انتفاء وجود التركة وبالتالي انتفاء ايلولتها يمنع فرض الرسم لانعدام محله — ترتيب ذات الحكم فى حالة انتفاء أحد عناصر التركة التى فرض عليها الرسم — صدور قرار بفرض الرسم رغم ذلك يجعله منعذما ولا يتحصن بفوات مواعيد الطعن — القرارات الاخرى الصادرة بربط رسم ايلولة على عناصر موجودة فعلا — صدورها بالمخالفة للقانون فيما يختص بكيفية تقدير الرسم لا يؤدى الى ائعدامها — تحصنها بفوات ميعاد الطعن لا يمنع مصلحة الضرائب من سحبها لصالح الممول تحقيقا للمدالة أن رأت لذلك محلا — مثال

بالنسبة الى قرار ربط رسم الايلولة فيما يجاوز التقدير الذى حددته
القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم
ايلولة على التركات معدلة بالرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢
وبالرسوم بقانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على ان « يفرض على
ايلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافي
نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية ٠٠ » كما تنص المادة (٣٦) من هذا
القانون على انه « اذا اتصل بعلم صاحب الشأن فى أى وقت بعد تقديم
الاقرار أو قائمة الجرد المنصوص عليها فى المادتين ١٩ ، ٢٠ وبأية طريقة
من الطرق معلومات جديدة يترتب عليها تعديل ماورد فى الاقرار أو
القائمة من البيانات الخاصة بما للتركة أو ما عليها وجب عليه فى خلال
سبعة ايام من تاريخ علمه بذلك ان يقدم بها اقرارا تكمليا والا عوقب
بالمعقوبات المنصوص عليها فى المادتين ٢٤ و ٢٥ حسب الاحوال » .

وتنص المادة ٣٧ من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة
١٩٥١ على أن يمهد بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الايلولة الى
المأمورين المختصين ويجرى التقدير على الاسس المقررة فى المادة السابقة
فيما يتعلق بالاموال والحقوق المبينة فيها — أما ماعدا ذلك فيكون تقديره
بعد الاطلاع على ما يقدمه اصحاب الشأن من أوراق ومستندات وبيانات
فى المواعيد وطبقا للاوضاع التى تقررها اللائحة التنفيذية وللمأمورين
المختصين عند الاقتضاء اجراء تحقيقات أو ندب خبراء ترتب اتعابهم
حسبما تقرره اللائحة المذكورة — ويجب عند التقدير قبل اعلانه الى
ذوى الشأن من مصلحة الضرائب بالكيفية التى تنص عليها اللائحة
التنفيذية ، ويكون الاعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول تبين
فيه الأسس التى قام عليها تقدير قيمة التركة — ولذوى الشأن خلال
شهر من اعلانهم بالتقدير ان يخطرخوا المصلحة بملاحظاتهم عليه بكتاب
موصى عليه مصحوب بعلم وصول . فاذا قبلوه أو انقضت هذه المدة

ولم ترد ملاحظاتهم اعتبر التقدير نهائيا وأصبحت الرسوم واجبة الأداء.

ويستفاد مما تقدم أن رسم الايلولة على التركات يفرض على أموال الشركة التي تؤول الى الورثة أو من في حكمهم بسبب الوفاة فاذا انتفى وجود الشركة وبالتالي انتفت ايلولتها امتنع فرض الرسم لانعدام محله فان صدر قرار بفرض الرسم فانه يكون منعدما لانعدام محله ولايتحصن بفوات مواعيد الطعن ويجوز لكل ذى شأن ان يطلب بطلانه في أى وقت كما يجوز لمصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن ان تقرر بطلانه . وكذلك الشأن اذا كان أحد عناصر الشركة التي فرض عليها الرسم لوجود له في الحقيقة فان قرار ربط الرسم على هذا العنصر غير الموجود يكون منعدما .

ولئن كان هذا البطلان يقع بالنسبة للقرارات المنعقدة لانعدام محلها الا أنه لا يقع بالنسبة للقرارات التي تصدر بربط رسم الايلولة على عناصر موجودة فعلا وصدرت هذه القرارات مخالفة لنصوص القانون بالنسبة لكيفية تقدير الرسم فان هذه القرارات لاتعتبر منعقدة وانما هي قرارات قائمة مخالفة للقانون ويجوز لصاحب الشأن ان يطعن فيها في الميعاد الذى حدده القانون ووفقا للإجراءات التي نظمها فان استعلق عليه ميعاد الطعن القضائى بفوات الميعاد فليس ثمة ما يمنع مصلحة الضرائب تحقيقا للمعالة ان رأت لذلك محلا أن تسحب لصالح الممول قرار ربط الضريبة المخالف للقانون حتى ولو استعلق عليه باب الطعن لفوات ميعاده .

وغنى عن البيان أنه يجب على مصلحة الضرائب أن تضع من الضمانات ما يكفل عدم اساءة استعمال حق ابطال القرارات المتقدمة أو سحب القرارات المخالفة للقانون بعد فوات مواعيد الطعن فيها .

وينبنى على ما تقدم أنه يتعين على مصلحة الضرائب ان تسحب جزئيا قرارها بربط رسم الايلولة على تركة المرحوم . . . اذا تبين لها أن أحد عناصر الشركة التي ربط عليها الرسم لم يكن له وجود وقت وفاته

وذلك باستبعاد هذا العنصر من عناصر التركة وذلك لانتفاء واقعة وجود المال وبالتالي محل فرض الرسم .

ويجوز لها أن تسحب جزئيا قرارها بربط رسم الأيلولة على تركة فيما يجاوز التقدير الذي حدده القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض اصحاب اسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا قدره ١٥ ألف جنيه ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع . وذلك بالنسبة لتقدير عنصر أسهم شركة الاقطان (خورى) التي أمتت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ — ان قرار ربط الضريبة لا يكتسب أية حصانة اذا تبين أنه وقع على غير محل ويكون في هذه الحالة منعدما ولا يتحصن بفوات مواعيد الطعن ويجوز لكل ذى شأن أن يطلب بطلانه في أى وقت كما يجوز لمصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن أن تقرر بطلانه .

٢ — ليس ثمة ما يمنع مصلحة الضرائب من أن تسحب لصالح الممول قرار ربط الضريبة حتى ولو استعلق عليه باب الطعن لفوات ميعاده اذا تبين أن قرار ربط الضريبة قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون .

٣ — وعلى ذلك فانه يتعين على مصلحة الضرائب أن تسحب جزئيا قرارها بربط الضريبة على تركة اذا تبين لها أن أحد عناصر التركة التي ربطت عليها الضريبة لم يكن له وجود وقت وفاة المورث وذلك باستبعاد هذا العنصر من عناصر التركة كأساس لتقدير الضريبة .

ويجوز لها ان تسحب جزئيا قرارها بربط الضريبة على تركة

..... أرملة فيما يجاوز التقدير الذى حدده القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لتقدير عنصر أسهم الشركة التى أمت طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ .
(فتوى ٨٤١ فى ١٩٦٧/٧/٨)

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

صدور قرار من المجلس الطبى بمصلحة السكة الحديد باعتبار خدمة الموظف (المتوفى) منتهية لعدم اللياقة الطبية — قرار معدوم — جواز سحبه فى أى وقت .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣٠ من قانون نظام الموظفين تنص على أن « تنتهى خدمة الموظف الخارج عن الهيئة لأحد الأسباب الآتية :

(٢) عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الهيئة الطبية المختصة .

(٨) الوفاة .

ويؤخذ من هذا النص أن المشرع قد جعل من عدم اللياقة الصحية، ومن الوفاة سببين منفصلين لانتهاء الخدمة ، بحيث تنتهى خدمة الموظف بتحقيق أيهما قبل الآخر ، كما أن المشرع اشترط تفسير عدم اللياقة الصحة أن تكون صادرة بقرار من الهيئة الطبية المختصة وهى — فى الحالة المعروضة — المجلس الطبى ، بحيث لا يتحقق عدم اللياقة كسبب من أسباب انتهاء الخدمة الا بصدور قرار من هذه الهيئة بذلك بعد توقيع الكثف الطبى على الموظف . فاذا كان الثابت أن أحد المستخدمين خارج الهيئة بمصلحة السكك الحديدية قدم طلبا لتقرير عدم لياقته فى ١٥/١/١٩٥٤ ، وقرر المفتش الطبى أن حالته لا تمكن من الاستمرار فى

العمل وأوصى بتشريكه الا أنه توفى في ٢٢/١/١٩٥٤ قبل عرضه على المجلس الطبي الذي كان مقررا له يوم ٢٦ من هذا الشهر، فلما عرضت أوراؤه على المجلس وافق على رأى المفتش الطبي واعتبره مفصولا لعدم اللياقة الطبية اعتبارا من ١٧/١/١٩٥٤ التاريخ التالى ليوم تقديم طلبه — اذا كان ذلك فان هذا القرار الأخير الذى صدر بعد وفاة الموظف هو قرار معيب بعيب جسيم ينزل به الى مرتبة القرار المعدوم لانه من الناحية القانونية لم يستوف عناصره وأركانها . فالمرکز القانونى الذى يرمى اليه قرار المجلس الطبي هنا ، وهو اعتبار المستخدم المتوفى قد انتهت خدمته لعدم اللياقة الطبية ، هو مركز غير ممكن قانونا لوفاة المستخدم قبل صدور قرار المجلس الطبي ، وبمجرد وفاته تعتبر خدمته منتهية بسبب الوفاة بقوة القانون تطبيقا للبند الأخير من المادة ١٢٠ من قانون نظام موظفى الدولة المشار اليها . وأى قرار يصدر بعد ذلك بانتهاء خدمة الموظف انما يرد على غير محل لأن خدمة الموظف قد انتهت فعلا قبل ذلك وتحدد سببها بقوة القانون .

(متوى ٤٩٦ في ٧/٩/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

التفرقة بين الاختصاص البسيط وعيب الاختصاص الجسيم .
على العيب الجسيم انعدام القرار وجواز سحبه فى أى وقت دون تقيد بميعاد الستين يوما .

ملخص الحكم :

اذا كان القرار الادارى قد صدر من غير مختص فانه يتعين التفرقة بين عيب عدم الاختصاص البسيط وبين عيب عدم الاختصاص الجسيم . والعيب الأول يصم القرار بالبطلان ومن ثم فانه يتحصن بمرور ستين يوما على صدوره أما العيب الثانى فيصم القرار بالانعدام مما يسوغ

معه سحبه في أى وقت، دون التزام بالمدة المشار إليها . وتطبيقا لذلك فان صدور قرار من مدير أحد المصانع بترقية أحد العاملين بالمصنع دون عرض الأمر على المؤسسة التى يتبعها المصنع ودون عرضه على لجنة شئون العاملين بها يعتبر قرارا معدوما يجوز سحبه في أى وقت ذلك انه وقد انعدم القرار المطعون فيه فانه يعتبر كأن لم يكن ولا تلحقه أية حصانة ولايزيل انعدامه فوات ميعاد الطعن فيه اذ لا يتقيد الطعن فيه بالاجراءات والمواعيد القانونية المقرره لدعوى الالغاء ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد في غير محله واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بعدم قبول الدعوى شكلا فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تأويله وتطبيقه .

(طعن رقم ٨٢٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٤ وطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

صدور قرار ادارى بنقل موظف من الدرجة السادسة الكتابية الى الادارية في غير الحالات الاستثنائية التى نص عليها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اعتباره قرار باطلا وليس منعما لصدوره بناء على خطأ في تفسير القانون وتأويله — تحصنه بفوات مواعيد السحب والالغاء .

ملخص الفتوى :

اذا كان الثابت أن الموظف كان يشغل وظيفة من الدرجة السادسة المتوسطة بالتعليم الزراعى وبمقتضى قرار وزارى نقل منها الى وظيفة كتابية بالمعهد العالى للصحة العامة ثم نقل الى الدرجة السادسة الادارية بهذا المعهد . وهذا النقل من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى قد تم في غير الحالات الاستثنائية الواردة على سبيل الحصر والتى اجاز فيها

المشرع النقل من كادر الى آخر ، ومن ثم يعتبر مخالفا للاصل العام الذى قام عليه قانون نظام موظفى الدولة فى تقسيم الوظائف والفصل بين الكادرات .

ويتضح من ذلك أن القرار الصادر بنقل هذا الموظف من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى قد جاء مخالفا للقانون . غير أنه فى مجال البحث فيما اذا كانت المخالفة التى شابته هذا القرار تقف به عند حد البطالان فتلحقه الحصانة بفوات المواعيد المقررة للسحب والالغاء أو أنها من الجسامة بحيث تنحدر به الى درجة العدم فلا تلحقه الحصانة مهما مضى عليه من وقت — فى مجال هذا البحث تجدر الاشارة الى أن فكرة انعدام القرار الادارى فى القانون الادارى قد أثارت جدلا وتشعبت فيها الآراء الى حد كبير ادى ببعض الى انكارها انكارا تاما مع التشكيك فيها وفى أساسها القانونى .

ومع التسليم بقيام فكرة الانعدام . فقد اتجه الرأى الغالب فقها وقضاء الى التضييق من هذه الفكرة والى عدم التوسع فى استعمالها أو تطبيقها ، وذلك لما تؤدى اليه من تهديد للمراكز والأوضاع الثابتة واحتراما لما يكون قد استقر من هذه المراكز أو الأوضاع ، وعلى هذا الأساس فقد سلم بأن القرار الذى يصدر بالمخالفة للقانون لا يعتبر قرارا منعما الا اذا تضمن خروجاً صارخاً على القانون وبلغ عيب عدم الشرعية فيه حداً ينحدر به الى درجة العدم .

ولئن كان القرار الصادر بنقل الموظف من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى قد جاء مخالفاً للقانون ، إلا أن العيب فيه لم يبلغ حد الانعدام ، ذلك أنه قد صدر عن خطأ فى تفسير القانون وتأويله ولم تنتكز فيه جهة الادارة للقاعدة القانونية المتعلقة بالفصل بين الكادرات وانما أعطتها معنى غير المعنى الذى قصده المشرع منها وبذلك وقعت فيما يسمى بالخطأ القانونى Erreur de droit وهو أقل الأوضاع جسامة فى مخالفة القانون .

ويخلص من ذلك ان القرار المشار اليه لا يعتبر من قبيل القرارات المنعدمة ، وانما هو من قبيل القرارات الباطلة ، فتسرى في شأنه سائر القواعد التى تحكم هذه القرارات الأخيرة .

(فتوى ١١٦ فى ١٠/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

قرار تعيين موظف — الغش الذى يستتبع بطلان القرار ويجعله منعدما — ضرورة اخفاء واقعة كانت تمنع قانونا من تعيين الموظف — اغفال ذكر واقعة لا تمنع من التعيين لا يستوجب اعتبار قرار التعيين معدوما ولا يجوز سحبه — قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بفصل الموظف — لا يعتبر من قبيل الاحكام التأديبية التى تمنع من اعادة التعيين الا بعد فوات المدة التى حددها القانون وانما هو من قبيل الفصل غير التأديبى الذى لا يمنع من اعادة التعيين فى وظائف الحكومة .

ملخص الفتوى :

من حيث أن سبب فصل المذكور بقرار من مجلس قيادة الثورة لا يمنع تطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتبة والاقدمية ، متى توافرت فيه الشروط التى حددها القرار المذكور وقدم الطلب بها فى المدة القانونية .

ومن حيث ان اغفال المذكور لواقعة سبق خدمته فى البلديات وفصله منها بقرار من مجلس قيادة الثورة وما اذا كان هذا يعتبر غشا يستتبع بطلان قرار تعيينه واعتباره معدوما مما يجيز سحبه فى أى وقت فان الغش الذى يستتبع بطلان القرار ويجعله منعدما هو اخفاء واقعة كانت تمنع قانونا من تعيينه وان قرار مجلس قيادة الثورة لا يعتبر من قبيل الاحكام التأديبية التى تمنع من اعادة التعيين الا بعد فوات المدة

التي حددها القانون ، وإنما هو من قبيل الفصل غير التأديبي الذي لا يمنع من إعادة التعيين في وظائف الحكومة ، وعلى ذلك فإن اغفال ذكر هذه المدة في استمارة مدة الخدمة السابقة لا يستوجب اعتبار قرار تعيينه معدوماً ومن ثم فإنه لا يجوز سحبه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه لايجوز سحب القرار الصادر بتعيين السيد ولا يمنع القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة بفصله من ضم مدة خدمته السابقة متى توافرت الشروط والاوزاع التي استلزمها القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

(فتوى ٦٢٩ فى ١٩٦٧/٥/٢١)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

الغاء اللائحة المالية ولائحة التوظيف المنظمتين لشئون موظفى مديرية التحرير بالغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ الصادر بإنشائها بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٧ الذى ادمج مديرية التحرير فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى فسرت على موظفى المديرية نظم موظفى الهيئة - صدور القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٦١٣ لسنة ١٩٥٧ بالغاء قانون انشاء الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى - تخويله مجلس ادارة الهيئة وضع لائحة لها تصدر بقرار جمهورى تتضمن نظام موظفيها - صدور هذه اللائحة بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٧٠ لسنة ١٩٦٠ - اصدار مجلس ادارة الهيئة قرارا قبل صدور اللائحة المذكورة يقضى بتطبيق كادر موظفى الهيئة العامة للاستصلاح الزراعى على موظفى مديرية التحرير - اعتباره قرارا منعدا - التزام الموظفين برد ما قبضوه بناء على تطبيق الكادر المذكور .

ملخص الفتوى :

ان اللائحة المالية ولائحة التوظيف اللتين كانتا تنظمان شئون موظفى مديرية التحرير قد الغيتا بالغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ الصادر بانشاء هذه المديرية ، ولما أدمجت المديرية فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى بالقرار الجمهورى رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٧ ، سرت فى شأن موظفى المديرية الاحكام المنظمة لشئون موظفى الهيئة المشار اليها ، ثم الفى قانون انشاء هذه الهيئة بمقتضى القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ .

وقد ناط القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه معدلا بالقانون رقم ٦١٣ لسنة ١٩٥٧ بمجلس ادارة الهيئة اعداد لائحة للهيئة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن النظم والقواعد التى تسير عليها وتنظيم اعمالها وحساباتها ونظام موظفيها ويشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم والمكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندوبون أو يعارون اليها — ولم تصدر هذه اللائحة الا بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ومن ثم تكون الهيئة الدائمة قد ظلت بدون قواعد تحكم شئون موظفيها وموظفى مديرية التحرير منذ ذلك الحين أى منذ الغاء اللائحة القديمة حتى صدور اللائحة الجديدة فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

وعلى مقتضى ماتقدم يكون القرار الصادر من مجلس الادارة خلال الفترة المشار اليها بتطبيق كادر موظفى الهيئة العامة للاستصلاح الزراعى على موظفى مديرية التحرير قد صدر من جهة غير مختصة وكان يتعين أن يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية ومن ثم يكون قد شابه عيب جسيم يجعله قرارا منعدما عديم الأثر . ويلتزم المهندسون تبعاً لذلك برد ماقبضوه استنادا الى احكامه .

وعنى عن البيان ان القرار الجمهورى رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٦١ الذى أجاز لمجلس ادارة الهيئة اصدار اللوائح الداخلية بالنظم والقواعد التى

تسير عليها الهيئة في تنظيم اعمالها الادارية والمالية وشئون موظفيها بعد أن كان اصدارها من اختصاص رئيس الجمهورية — هذا القرار لا ينتج أثره الا من تاريخ صدوره ، ومن ثم فلا يجوز لمجلس الادارة استنادا الى هذا القرار أن يعتبر صرف المكافآت التي قبضها المهندسون قبل صدوره صحيحا ، على أنه اذا كان ثمت وجه لاجازة صرف هذه المكافأة فيتمتعين صدور تشريع يجيز ذلك .

(فتوى ٣٨ في ١/٨ / ١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ :

العاملون بالمؤسسات العامة — سلطة مجلس ادارة المؤسسة في ظل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ في تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بها — سلب هذا الاختصاص من مجلس الادارة وانعقاده لرئيس الجمهورية وحده بمقتضى التعديل الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — اثر هذا التعديل على قرارات تقرير البديل الصادرة قبله — نص المادة الثانية من هذا القرار على الغاء جميع القرارات التي اصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لما سبق — اصدار بعض المؤسسات قرارات مجلس ادارتها بعد هذا التعديل بتقرير طبيعة عمل — يجعل قراراتها منعدمة لانطوائها على غصب للسلطة — وجوب استرداد ما صرف بعد التعديل استنادا للقرارات التي اعتبرت ملغاة او القرارات المنعمة — الاستناد الى ما قرره الجمعية في فتوى سابقة من عدم تأثير القرارات القائمة لمجالس ادارة الشركات بنقل اختصاص تقرير البديل منها الى رئيس الجمهورية — مردود بصراحة نص القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ في الغاء القرارات القائمة وخلق لائحة العاملين بالشركات من نص مماثل .

ملخص الفتوى :

أن المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة كانت تنص على اختصاص مجلس إدارة المؤسسة بما يأتي « ١ - ٢٠٠٠٠ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي المؤسسة وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافأاتهم ومعاشهم وفقا لاحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة » ٠٠٠ كما كانت المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل يحد أقصى قدره ٤٠٪ من المرتبات المقررة للوظائف التي يشغلونها ويشمل بدلات الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش .
يجوز بقرار جمهوري أن تزيد النسبة عن الحد الأقصى المشار اليه .

الا أنه صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ناصا على أن « يستبدل بنصوص المواد ٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٣٣ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ١٦ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية وبناء على اقتراح المجلس الأعلى للمؤسسات العامة منح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل ويشمل هذا البديل على وجه الخصوص بدلات الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش » وبذلك أصبح لا اختصاص لمجلس إدارة المؤسسة في تقرير بدلات طبيعة عمل العاملين بها وانعقد هذا الاختصاص لرئيس الجمهورية وحده أيا كانت طبيعة هذا البديل ومقداره ، وواقع الامر ان بدلات السماعه والآلة الكاتبة والقيادة التي سبق منحها للعاملين بمؤسسة مصر لا تعدو أن تكون في حقيقتها من قبيل بدلات طبيعة العمل وان اختلفت تسمياتها اذ تمنح مقابل ما يتحملة العامل من أعباء ونفقات اضافية بسبب ما تقتضيه طبيعة العمل وظروفه .

ومن حيث أن القرارات الصادرة من مجلس ادارة مؤسسة مصر بمنح هذه البدلات بغرض استمرار الظروف التي دعت الى منحها ماكان يمكن أن يستمر سريانها في ظل تعديل المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بعد الذي نصت عليه المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذي استحدث هذا التعديل أن « تلغى جميع القرارات التي أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لأحكام المادتين ١٦ و ١٧ المشار اليهما » لتغير الاداء القانونية اللازمة لتقرير البدلات المذكورة .

ومتى كان الامر كذلك وكامت مؤسسة مصر وكذا المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى التي نقل اليها موظفو المؤسسة الاولى وعملها بعد تصفيتهما ونقل موظفيها وعملها الى المؤسسات النوعية الجديدة تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ، تعتبر كليهما من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وفقا للمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٢٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم المؤسسة العامة لاستصلاح الاراضى . وبهذه المثابة تسرى في شأن العاملين بهما أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والمعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٣ وفقا لنص المادة الاولى من قرار اصدار هذه اللائحة فان القرارات الصادرة من مجلس ادارة مؤسسة مصر بالمخالفة لاحكام المادة ١٢ من اللائحة المذكورة معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ تكون ملغاة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا التعديل ، كما أن قرارات مجلس ادارة المؤسسة العامة لاستصلاح الاراضى الصادرة بجلسته المنعقدة في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٢ — أى بعد التاريخ المشار اليه — باستمرار منح العاملين المنقولين من مؤسسة مصر بدلات طبيعة العمل التي كانوا يتقاضونها تعتبر منعقدة لانطوائها على غصب للسلطة والاختصاص بقيامها على مخالفة لاحكام اللائحة سالفة الذكر التي توجب استصدار قرار من رئيس الجمهورية بذلك بناء على اقتراح المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

وتأسيسا على ماتقدم فانه ما كان يجوز الاستمرار في منح البدلات المشار اليها للعاملين المنقولين من مؤسسة مصر الى المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، واذا كان صرفها قد تم دون سند من القانون فانه يتعين استردادها ممن صرفت لهم بغير وجه حق . ولا يغير من هذا النظر ما سبق أن ارتأته الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ في شأن قرارات ادارة الشركات الصادرة في ظل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بمنح العاملين بها بدل طبيعة عمل لخلو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات من نص مماثل لنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ فيما قضى به من الغاء جميع القرارات التى أصدرتها مجالس ادارات المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بعد تعديلها على النصوص السالف بيانه ، فضلا عما هو مقرر من اختلاف المراكز القانونية للعاملين في المؤسسات العامة عن المراكز القانونية للعاملين في الشركات لكون الاولى مراكز تنظيمية لائحية بينما الثانية تعاقدية .

لذلك انتهى الرأى الى أنه كان يتعين وقف صرف بدلات الآلة الكاتبة وسماعة التليفون والقيادة للعاملين المنقولين من مؤسسة مصر الى المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر ، واذا تم صرف هذه البدلات بالمخالفة لذلك فانه يتعين استرداد ما صرف لهؤلاء العاملين ودون وجه حق .

قاعدة رقم (٤٣٤)

المبدأ .

قرار ادارى — انعدام — القرار الصادر من المحافظ باعفاء احدى الجمعيات الخيرية من ضريبة الملاهي المستحقة عن بعض الحفلات التى تقيمها — قرار معدوم — أساس ذلك صدوره مشوباً بعيب اغتصاب السلطة .

ملخص الفتوى :

ان القرار الصادر من السيد محافظ السويس بالموافقة على اعفاء جمعية الاخوة المسيحيين من ضريبة الملاهي المستحقة عن الحفلين اللذين اقامتهما — قد صدر من غير مختص ، وبالتالي يكون هذا القرار مشوباً بعيب اغتصاب السلطة ، مما ينحدر به الى درجة الانعدام ، ويجعله مجرد فعل ماذى عديم الاثر قانوناً ، فلا يترتب عليه أى أثر ولا يعطل من تنفيذ قرار الجهة المختصة بربط وتحصيل الضريبة المستحقة على الجمعية سائلة الذكر عن الحفلين المشار اليهما .

١ نونى ٢٨ فى ١٤/١/١٩٦٤

قاعدة رقم (٤٣٥)

المبدأ :

قرار ادارى — انعدامه — قرار نقل الموظف من الدرجة السادسة الكتابية الى الدرجة الخامسة الادارية — قرار معدوم — أثر ذلك واساسه — مثال بالنسبة لاحد موظفى المعهد العالى للصحة العامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن انشاء المعهد العالى للصحة العامة على أن « ينشأ بمدينة الاسكندرية

معهد يطلق عليه اسم المعهد العالى للصحة العامة يكون هيئة مستقلة له الشخصية الاعتبارية ٠٠ » وتنص المادة الثانية على أن « يقوم المعهد بالدراسات العالية في الصحة العامة على اختلاف شعبها وما يتعلق بها من ابحاث وتدريب » . ويستفاد من هذين النصين أن المعهد المذكور يعتبر مؤسسة عامة ذلك أنه يجمع بين عنصرى المؤسسات العامة وهما المرفق العام والشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة .

وتقضى المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة بمرين احكام قانون الوظائف العامة على موظفى المؤسسات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة .

ولما كان القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٦ لم يتضمن احكاما مغايرة لاحكام قانون نظام موظفى الدولة المنعلقة بالنقل من كادر لآخر ، ومن ثم يتعين تطبيق هذه الاحكام على موظفى المعهد ومستخدميه .

فاذا كان الثابت أن السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ حصل على مؤهل متوسط وعين فى وظيفة من الدرجة السادسة الفنية المتوسطة بالتعليم الزراعى ، ثم صدر القرار الوزارى رقم ٤ لسنة ١٩٥٧ بنقله الى المعهد العالى للصحة فى الدرجة السادسة الكتابية وتعيينه فى وظيفة مسجل بالمعهد مع نقله الى الدرجة السادسة الادارية وترقيته الى الدرجة الخامسة الادارية بمابهية قدرها ٣٣٤ جنيها — وهذا القرار الاخير يقضى بنقله مع ترقيته من الدرجة السادسة الكتابية الى الدرجة الخامسة الادارية أى أنه يقضى بنقله من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى فى غير الحالات الاستثنائية التى أجاز القانون فيها هذا النقل وهو أمر مخالف لاصل جوهرى من الاصول العامة التى قام عليها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وهو الاصل الخاص بالفصل بين الكادرات وشروط التعيين فيها ، ومن ثم يكون القرار المذكور باطلا بطلانا جوهريا يبلغ حد الانعدام ويجوز سحبه تصحيحا للاوضاع فى أى وقت دون تقيد بالمواعيد القانونية المقررة لسحب القرارات الادارية .

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

قرار ترقية تشوبه مخالفة قانونية جسيمة تتحدر به الى درجة
العدم لا يتحصن من السحب في أى ميعاد .

ملخص الفتوى :

المشرع سواء في قانون العاملين المدنيين بالدولة أو قانون الادارات
القانونية وضع سلما وظيفيا للفئات والوظائف ولم يجز شغل احدى الفئات
أو الوظائف الا من الفئات والوظائف التى تسبقها مباشرة ، ولقد نص
على ذلك صراحة في المادة ١٤ من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ وفي المادة ١٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بل اتخذ من
هذا الحكم مناهجا وركنا اساسيا في النظام الذى تضمنه القانون الاخير
اذ اوجب بقاء العامل مدة محددة في الوظيفة التى يشغلها حتى يصلح
لتقلد الوظيفة الاعلى منها ومن ثم فانه لا يجوز على وجه الاطلاق تعيين
العامل في وظيفة أعلى من الوظيفة التالية للوظيفة التى يشغلها مباشرة
لتعارض ذلك مع النظام القانونى للوظائف في كل من نظام العاملين
المدنيين بالدولة وقانون الادارات القانونية ولا وجه للخلط في هذا الصدد
بين الترقية والتعيين لان الترقية انما تصدق على تقلد العامل لوظيفة
أعلى في مدارج السلم الوظيفى الذى ينخرط فيه ، أما التعيين فهو دخول
العامل الخدمة لأول مرة .

ومن حيث أن القرار الصادر بتعيين المذكور بوظيفة محام ممتاز من
الفئة الثالثة في حقيقته قرار بترقيته الى تلك الفئة ولما كان شاغلا للفئة
الخامسة فان قرار الترقية المشار اليه يكون مشوبا بعيب جسيم ينحدر به
الى درجة الانعدام لكونه قد تناول عاملا غير قابل أصلا للترقية الى الفئة
الثالثة لان الترقية الى تلك الفئة لا يمكن أن تشمل الا من كان شاغلا للفئة

الرابعة ، وبذا فان هذا القرار لا يتحصن ويصح سحبه في أى وقت .

ولا يغير مما تقدم ان المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد أجازت تعيين العامل في ذات فئته أو في فئة أعلى لأن المقصود بالفئة الأعلى في هذا النص يتحدد وفقا للنظام القانونى الذى تضمنه ، ومن ثم تتحدد بالفئة الأعلى مباشرة لتلك التى يشغلها العامل وليس بالفئة الأعلى بصفة مطلقة .

وكذلك فانه لا يؤثر في تلك النتيجة أن المادة ١٥ من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أجازت التعيين رأسا في الوظائف المنشأة بالادارات القانونية عند شغلها لأول مرة ذلك لان مثل هذا التعيين لا يكون الا على سبيل الاستثناء وبمناسبة انشاء وظائف ودرجات مالية للادارة القانونية وهو مالا يتوافر في الحالة المعروضة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن القرار الصادر باسناد وظيفة من الفئة الثالثة للعامل المذكور هو قرار ترقية شابه مخالفة جسيمة تتحدر به الى درجة العدم فلا يتحصن ومن ثم فان القرار الصادر بسحبه يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

(ملف ٤٩٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢)

قاعدة رقم (٤٣٧)

البدا :

اصدار جهة الادارة قرارها بفصل العامل الذى يفيد من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ باجازة استثنائية بمرتب كامل يعتبر قرارا معدوسا ولايتقيد بميعاد الطعن بالالغاء حتى لو كان قد بنى على قرار من القوسيون الطبى بعدم اللياقة الصحية للبقاء في الخدمة .

ملخص الحكم :

منحت المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو بأحد الامراض المزمنة اجازة استثنائية بمرتب كامل . وقد وضع المشرع تنظيما خاصا لمنح الاجازات المرضية فى أحوال الاصابة بأحد الامراض المشار اليها فى النص المذكور . وقد جاء هذا التنظيم استثناء من الاحكام العامة التى تنظم الاجازات المرضية . ومناطق منح الاجازة وشروط منحها هو قيام حالة المرض . أما مدة الاجازة فتستمر الى ان يثبت بقرار من القومسيون الطبى ان المريض قد شفى أو أن حالته المرضية قد استقرت على نحو يمكنه من العودة الى عمله . فاذا لم يتحقق أحد الشرطين ظل حق المريض فى الاجازة قائما ويتمين منحه اياها . وتتحدد المهمة الفنية للقومسيون الطبى بأحد الامرين ، فلا يجوز له أن يتعداها الى التوصية بعدم صلاحية المريض صحيا للبقاء فى الخدمة بسبب اصابته بأحد الامراض المشار اليها مهما طاللت مدة العلاج . فاذا تعدى القومسيون الطبى اختصاصه باصدار مثل هذه التوصية كان قراره معدوما . وعلى ذلك فان قرار الجهة الادارية بفصل العامل المقرب على قرار القومسيون الطبى يعتبر قرارا منعما بدوره ، فلا يتقيد الطعن فى هذا القرار بالمواعيد المقررة للطعن بالالغاء .

(طعن ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

الفرع الثالث ميعاد السحب

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

سحب القرار الإداري الباطل يكون خلال المدة المحددة لطلب
الالغاء — ليس بلامزم أن يتم السحب كلياً أو جزئياً خلال هذه المدة
المقررة له — يكفي أن تكون إجراءات السحب قد بدأت خلال الميعاد
المذكور — استمرار حق السحب قائماً آنذاك طوال المدة التي يستمر
فيها فحص الإدارة لشرعيته .

ملخص الحكم :

ان القرارات الباطلة لمخالفتها القانون يجوز للإدارة الرجوع فيها
وسحبها بقصد ازالة آثار البطلان وتجنب الحكم بالغائها قضائياً شريطة
أن يتم ذلك في خلال المدة المحددة لطلب الالغاء ، ومرد ذلك الى وجوب
التوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة من حق في اصلاح ما انطوى عليه
قرارها من مخالفة قانونية وبين ضرورة استقرار الاوضاع القانونية
المرتتبة على القرار الإداري من مراعاة الاتساق بين الميعاد الذي يجوز
فيه لصاحب الشأن طلب الالغاء بالطريق القضائي وبين انيعاد الذي
يجوز فيه للإدارة سحب القرار تقريراً للمساواة في الحكم ومراعاة
للمعادلة بين مركز الإدارة ومركز الافراد ازاء القرار الإداري حتى يكون
للقرار حد يستقر عنده المراكز القانونية الناشئة عنه حصانة تعصمها من
كل تغير أو تعديل لئن كان الأمر كذلك الا أنه مما تجب المبادرة الى التنبية
اليه أنه ليس بلامزم أن يتم السحب كلياً أو جزئياً خلال المدة المقررة له،
وانما يكفي لتحقيق مقتضى الحكم المتقدم بأن تكون إجراءات السحب
بإفصاح الإدارة عن ارادتها في هذا الخصوص قد بدأت خلال الميعاد
المذكور فيدخل القرار بذلك في طور من الزعزعة وعدم الاستقرار ويظل
بهذه المثابة طوال المدة التي يستمر فيها فحص الإدارة لشرعيته طالما انها
سلكت مسلكاً ايجابياً نحو التحقق من مطابقته أو عدم مطابقته للقانون
الى أن تحدد موقفها منه نهائياً ، والقول بغير هذا النظر ينطوى على

تكليف للإدارة بما يجاوز السعة ويؤدي إلى إضرعها على وجه مبتسر
تفاديا لنتائج إلى سحب القرار دون استكمال البحث الصحيح مما
يتعارض مع مصلحة ذوي الشأن فيه • بل ومع المصلحة العامة •

(طعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

التنظيم من القرار الإداري يخول للجهة الإدارية سحبه بشرط أن
يتم السحب خلال المدة المقررة لطلب الإلغاء — يكفي أن تكون إجراءات
السحب بإفصاح الإدارة عن إرادتها في هذا الخصوص قد بدأت خلال
الميعاد المذكور بأن تكون الهيئة الإدارية قد قامت ببحث التنظيم بحثا
جديا أو سلكت مسلكا ايجابيا نحو التحقق من مطابقة أو عدم مطابقة
القرار الإداري للقانون إلى أن تحدد موقفها منه نهائيا — ثبوت أن
الجهة الإدارية لم تنشط لاتخاذ إجراء ايجابي للوقوف على مدى
مشروعية القرار الذي أصدرته خلال ستين يوما من تقديم التنظيم وعدم
شروعها في بحث التنظيم إلا باستطلاع رأي إدارة الفتوى المختصة بعد
أكثر من تسعة أشهر من تقديم التنظيم — اعتبار ذلك بمثابة قرار ضمنى
برفض التنظيم من القرار الإداري •

ملخص الحكم :

إذا تظلم ذو مصلحة من هذا القرار فإن ذلك يخول للجهة الإدارية
الحق في بحث تظلمه والرجوع في قرارها وسحبه بقصد إزالة آثار البطلان
لتجنب الحكم بالغائه قضائيا ، بشرط أن يتم ذلك خلال المدة المقررة
لطلب الإلغاء وهو ستون يوما من تاريخ تقديم التظلم ، فإذا انقضت
هذه المدة دون أن تجيب عنه الجهة الإدارية فإن ذلك يعتبر بمثابة رفضه ،
وذلك حسبما قضت به المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ ولكن لأن كان ذلك كذلك إلا أن هذه المحكمة قد سبق أن قضت بأنه
ليس بلامزم أن يتم السحب كليا أو جزئيا خلال المدة المقررة له ، وإنما
يكفي لتحقيق مقتضى الحكم المتقدم أن تكون إجراءات السحب بإفصاح
الإدارة عن إرادتها في هذا الخصوص قد بدأت خلال الميعاد المذكور، بأن

قامت ببحث التظلم بحثا جديا للتأكد من مدى شرعية قرارها محل التظلم. أو تكون قد سلكت مسلكا ايجابيا نحو التحقق من مطابقة أو عدم مطابقته للقانون الى أن تحدد موقفها منه نهائيا .

ومن حيث أن الثابت أن ترقية المدعى الى الدرجة الخامسة الكتابية قد تمت بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر فى ١٩٦٤/١/٥ ، ثم تظلم السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ من هذا القرار فى ١٩٦٤/٢/٥ أى خلال ستين يوما التالية لصدوره ومع ذلك لم تصدر محافظة أسوان القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٦ بسحبه الا فى ١٩٦٦/٨/١٠ بعد أكثر من سنتين وانه رغم أن الحكم المطعون فيه قد قضى بأن قرار ترقية المدعى المشار اليه قد تحصن لعدم اقامة المتظلم دعوى بالظمن فيه بالالغاء فى الميعاد وبعدم اتخاذ الجهة الادارية خطوات ايجابية خلال المدة المقررة قانونا لسحبه ، فان المحافظة حينما طعنت فى هذا الحكم لم تقدم الدليل على ما ينقض ما استند اليه الحكم فى هذا الشأن كما أن هذه المحكمة فى سبيل التأكد مما اذا كان القرار المطعون فيه قد سحبهت انجهة الادارية فى الميعاد القانونى قد طلبت منها تقديم ملف تظلم السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فى هذا القرار أو أية أوراق يستدل منها على ذلك . وقد أفسحت المحكمة صدرها لتمكين هذه الجهة من تقديم ذلك الا أنها لم تفعل رغم تأجيل الطعن عدة جلسات بلغت ثلاث عشرة جلسة ، سواء أمام دائرة فحص الطعون أو أمام هذه المحكمة وقد تداول نظره خلال المدة من ١٩٧٣/١١/١٧ حتى ١٩٧٥/١٢/٢١ لهذا السبب أى أكثر من سنتين الأمر الذى من أجله اضطرت المحكمة الى الفصل فى الطعن بحالته .

ومن حيث أن القدر المتبقن من الاوراق المرفقة بملف الدعوى أن محافظة أسوان لم تنشط لاتخاذ اجراء ايجابى للوقوف على مدى مشروعية القرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ خلال ستين يوما التالية لتقديم السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ لتظلمه من هذا القرار ، اذ انها لم تشرع فى بحث هذا التظلم الا حينما بدأت فى استطلاع رأى ادارة الفتوى والتشريع للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات فى ١٩٦٤/١١/١٩ بكتابها رقم ٤٢١٩٧ أى بعد أكثر من تسعة أشهر من تقديم التظلم ، أى بعد أن انقضى الميعاد المقرر قانونا للطعن فى القرار الادارى أو سحبه

وعلى ذلك فإن المحافظة اذ التزمت الصمت ولم تحرك ساكنا وكان مسلكتها خلال هذه المدة مسلكتا سلبيا ، فلم تجب المتظلم على تظلمه فان ذلك يعتبر بمثابة قرار ضمنى بالرفض وكان على المذكور أن يلجأ الى طريق التقاضي بمخاصمة القرار المتظلم منه ، كما أن المحافظة اذ أصدرت القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٦ وهو القرار المطعون فيه في ١٠/٨/١٩٦٦ بسحب ترقية المدعى الى الدرجة الخامسة فانه يكون قد صدر بعد أن أصبحت هذه الترقية نهائية وحصينة ورقبت آثارها القانونية ولا يجوز المساس بها ، ومن ثم يكون هذا القرار معييا لمخالفته القانون .

(طعن رقم ٢٨٦ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١)

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

حق الادارة في سحب القرارات الادارية غير المشروعة مرهون بأن تنتشط الادارة في ممارسة هذا الحق خلال ميعاد الطعن القضائي وهو ستون يوما من تاريخ صدور القرار الاداري المعيب أو الى ما قبل صدور حكم في دعوى طلب الغائه — من الاستثناءات التي ترد على هذه القاعدة حالة حصول أحد الافراد على قرار اداري نتيجة تدليس فلا يكتسب هذا القرار أي حصانة تعصمه من السحب بعد انقضاء المواعيد القانونية — الشروط التي يجب توافرها في التدليس الذي يترتب عليه الاثر المتقدم .

ملخص الحكم :

ان حق الادارة في سحب القرارات الادارية غير المشروعة وتصحيح الاوضاع المخالفة للقانون أصل مسلم به احتراماً لمبدأ سيادة القانون وهو مرهون بأن تنتشط الادارة في ممارسته خلال ميعاد الطعن القضائي وهو ستون يوما من تاريخ صدور القرار الاداري المعيب أو الى ما قبل صدور حكم في دعوى طلب الغائه وذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة تتمثل في استقرار المراكز القانونية التي تتولد عن هذه القرارات ويرد على هذه القاعدة بعض الاستثناءات التي تملئها المصلحة العامة أيضا

ومنها حالة ما اذا حصل أحد الافراد على قرار ادارى نتيجة تدليس
فلا يكتسب هذا القرار أية حصانة تعصمة من السحب بعد انقضاء
مواعيد السحب القانونية لان التدليس عيب من عيوب الارادة التى اذا
شابت التصرف أبطلته وما يترتب عليه من آثار اذ الاصل أن الغش
يفسد كل شيء . والتدليس الذى يصاحب مراحل اصدار القرار الادارى
عمل بطبيعته قصدى يتوافر باستعمال صاحب الشأن طرقا احتيالية بنية
التضليل للوصول الى غرض غير مشروع تدفع الادارة فعلا الى اصدار
قرارها . وقد تكون هذه الطرق الاحتيالية التى استهدف بها صاحب
الشأن التأثير فى ارادة الادارة طرقا مادية كافية للتضليل واخفاء
الحقيقة وقد تكون عملا سلبيا محضا فى صورة كتمان صاحب الشأن
عمدا بعض المعلومات الاساسية التى تجهلها جهة الادارة ولاستطيع
معرفة عن طريق آخر ويؤثر جهلها بها تأثيرا جوهريا فى ارادتها وذلك
مع علم صاحب الشأن بهذه المعلومات وبأهميتها وخطورها وان الادارة
تعول عليها فى اصدار قرارها ولم تطلبها منه صراحة على ان مناط
انزال حكم قياس التدليس أن يكون صادرا من المستفيد أو يثبت أنه
كان يعلم به أو كان من المفروض حتما أن يعلم به فاذا ثبت ان المدلس
شخص آخر خلاف المستفيد ولم يثبت أن الاخير عالم بالتدليس أو
كان من المفروض حتما أن يعلم به فلا يضر المستفيد من عطل غيره لأن
أساس فكرة التدليس هى معاقبة المدلس ذاته وحرمانه من الاستفادة
من نتائج عمله . وهذه القواعد وان كانت تستمد أصولها من أحكام
المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ من القانون المدنى الا أنها تتسق مع روابط القانون
العام ولا تتنافر معه وتتحقق معها مقتضيات الصالح العام ويجدر
لذلك تطبيق مقتضاها .

١ ضمن رقم ٢٦٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

السلطة التى تملك سحب القرار الادارى النهائى المشوب - هى
الجهة التى اصدرته او الجهة الرئاسية لها - سحب القرار الادارى
للباطل بهوجب قرار آخر من مصدره خلال الميعاد المقرر للطعن القضائى

— صحيح — لا يحول دون ذلك انقضاء ميعاد الشهر المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ دون أن يستعمل الوزير حقه في التعقيب — لا وجه للنمى على القرار الساحب بأنه مشوب بعدم الاختصاص بمقولة أن الفصل في التظلمات من اختصاص وكيل الوزارة .

ملخص الحكم :

أن قرار الحفظ قد صدر من مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٢ وأنه أصدر قراره بسحبه في ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٢ — وبذلك يكون السحب قد تم خلال الميعاد المقرر للطعن القضائي ولا وجه للنمى عليه بمخالفته لاحكام المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بمقولة أنه بمضى ثلاثين يوما على صدور قرار الحفظ دون أن يعقب عليه الوزير يكون قد اكتسب حصانة تعصمه من الالغاء ذلك أن انقضاء ميعاد الشهر المنصوص عليه في تلك المادة دون أن يستعمل الوزير حقه في التعقيب لا أثر له على حق مصدر القرار في سحبه خلال الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء .

وانه من المقرر أن السلطة التي تملك سحب القرار الإداري النهائي المشوب هي الجهة التي أصدرته أو الجهة الرئاسية بالنسبة اليها فلا وجه للنمى على القرار الساحب الصادر من ذات الجهة التي أصدرت قرار الحفظ بأنه مشوب بعدم الاختصاص بمقولة أن الفصل في التظلمات بالنسبة الى موظفى وزارة التربية والتعليم من اختصاص وكيل الوزارة . . ذلك أن لمصدر القرار المشوب أن يسحبه من تلقاء نفسه دون انتظار لتظلم ذى الشأن منه .

١ طعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٨

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

صدور قرار ادارى مخالف للقانون واعتراض الجهاز المركزى للتنظيم والادارة عليه — الميعاد المقرر لاعتراض الجهاز في هذه الحالة لا يبدأ من تاريخ صدور القرار وانما من تاريخ علم الجهاز به — تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان اعتراض الجهاز المركزى للتنظيم والادارة على القرارات الادارية التى يجد فيها من مخالفة القانون ما يقتضى طلب الغائها لا يبدأ الميعاد القانونى بالنسبة اليه الا من تاريخ علم الجهاز بالقرار الادارى ، ولا يبدأ ميعاد هذا الاعتراض من تاريخ صدور القرار الذى يبدأ منه ميعاد السحب المقرر لجهة الادارة التى أصدرت القرار بما يتحقق لها من تمام الاحاطة بمحتواه وسنده القانونى من يوم تصدره ، ولايتاح لاحد من الجهاز من علم بالقرار فى ذلك اليوم لاستقلال الجهاز فى الواقع والقانون عن مختلف جهات الادارة وبعده عنها حين تصدر قراراتها واذ ثبت أن قرار تسوية حالة المطعون ضده لم يسلم الى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الا يوم ١٣/٤/١٩٧١ ، وان اعتراض هذا الجهاز قد وصل الهيئة التى أصدرت ذلك القرار بتاريخ ١٣/٦/١٩٧١ ، فان هذا الاعتراض يكون مقدما فى الميعاد من قبل ان يتحصن من الالغاء القرار الذى ورد عليه واذ الثابت أن الترقيات التى تضمنها هذا القرار يخالف عن صريح نصوص القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيبقى القرار غير مشروع لا يمتنع على السحب مادام الاعتراض عليه أو التظلم منه قائما ويكون صحيحا القرار الصادر بسحبه من القوائم على الهيئة عند اجراء هذا السحب احقاقا للمشروعية فى تصرفها ، واذ تنص المادة ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة على أن تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا ، قيد المشرع فى المادة ٧ سلطة هذه الادارة فى عدم رفع الدعوى أو الطعن ونص على أنه لا يجوز للجهة الادارية صاحبة الشأن مخالفة هذا الرأى الا بقرار مسبب من الوزير المختص ، وبنت المذكرة الايضاحية حكمة هذا القيد وهو ما لوحظ من أن جهة الادارة تصر فى بعض الاحيان على رفع الدعوى أو الطعن بالمخالفة لرأى ادارة قضايا الحكومة مما يترتب عليه الحكم ضدها غالبا لهذا رؤى تنظيم هذا الوضع بتقرير حكم المادة ٧ وهذا الحكم المقيد لسلطة ادارة قضايا الحكومة لا يمت الى الحال التى ترى فيها ادارة قضايا الحكومة الطعن حفاظا على مصالح الدولة واحقاقا فى مشروعية تصرفاتها فلا يعتد بما تراه جهة الادارة من رأى يخالف ما ارتأته ادارة

القضايا في هذا الشأن . ويكون الطعن في الحكم قائما ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء القرار الصادر بهذا السحب قد أخطأ صحيح القانون ويتمين الحكم بالغائه ويرفض الدعوى والزام المطعون ضده المصروفات .

(طعن رقم ٦٩٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

اذا كان الثابت ان المدعى قد تظلم من قرار الترقية فيما تضمنه من تخطيه ثم تلا ذلك صدور قرار تضمن صراحة سحب قرار الترقية المتظلم منه فان ذلك مؤداه ان القرار الساحب يعتبر قرارا جديدا انشا مراكز قانونية جديدة فيحق للمدعى ان يتظلم منه اذا تضمن مساسا بمركزه القانوني — اساس ذلك أن القرار الساحب هو قرار آخر خلاف القرار المسحوب — لا يعتبر تظلم المدعى من القرار الساحب تظلما ثانيا بل هو تظلم أول بالنسبة للقرار الجديد .

ملخص الحكم :

ان الثابت ان المدعى قد تظلم في ١٩٦٥/٦/٦ من القرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥/٦٤ فيما تضمنه من ترقية السيد / الى الدرجة الرابعة ولتخطيه في هذه الترقية وذلك بعد أن نشر هذا القرار بنشرة الوزارة عن شهر مايو ١٩٥٦ ، وكان السيد الوزير قد قرر بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢ سحب التسويات والترقيات التي صدرت بالمخالفة للنمبدأ الذي أصدرته المحكمة الادارية العليا بجلسته ١٩٦٥/٥/١٦ في الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ١٨ القضائية ، ولكن المدعى لم يعلم بذلك الا بعد صدور القرار رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٥/٦٤ في ١٩٦٥/٦/١٥ ، ثم تلاه بعد ذلك القرار رقم ٧١٥ لسنة ١٩٦٥/٦٤ الصادر في ١٩٦٥/٦/٢٤ الذي تضمن صراحة سحب القرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥/٦٤ السالف الذكر واعادة حالة المطعون في ترقيتها الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المذكور ، فأصبح السيد / في

الدرجة الخامسة من ١٩٦٣/١/٣١ والسيد / ٠٠٠ ٠٠٠ في هذه الدرجة من ١٩٦٣/٣/٣١ بعد أن كانا في الدرجة الرابعة ١٩٦٢/١٢/٦ قبل صدور القرار الساحب ، الا أنه لم يثبت من الاوراق أن المدعى قد علم بهذا القرار الا عندما تنظم منه في ١٩٦٥/١٠/١٢ ، ولا شك أن القرار المذكور يعتبر قرارا جديدا انشأ مراكز قانونية جديدة فتحت للمدعى أن يتنظم منه اذا تضمن مساسا بمركزه القانوني .

ومن حيث أنه لا وجه بعد ذلك لما تدعيه الوزارة من أنها اذ أخطرت المدعى في ١٩٦٥/٨/١٩ برفض تنظمه الاول الذي قدمه في ١٩٦٥/٦/٦ فكان يتعين عليه أن يلجأ الى القضاء في ميعاد اقصاه ١٩٦٥/١٠/١٨ ولكنه اقام دعواه في ١٩٦٥/١١/٢٣ بعد الميعاد — لوجه لذلك لان القرار الساحب رقم ٧٣٥ لسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ يصلح — على النحو الذي سلف بيانه — أن يكون محلا لتنظم جديد ، لانه قرار آخر خلاف القرار المسحوب وذلك متى تضمن — في نظر المدعى — اغفالا لترقيته الى احدى الدرجتين اللتين قد خلقتا بسحب ترقية المطعون فيهما الى الدرجة الرابعة، وبهذه المثابة لا يعتبر تنظما ثانيا كما اشارت الوزارة — بل هو في الحقيقة تنظم أول بالنسبة للقرار الجديد ، واذا قدم المدعى هذا التنظم في ١٩٦٥/١٠/١٢ على النحو السالف ايضاحه ، ثم اقام دعواه في ١٩٦٥/١١/٢٣ فانها تكون قد أقيمت في الميعاد القانوني متعينا قبولها، واذا ذهب الحكم المطعون فيه مذهبها مخالفا فانه يكون قد جانب الصواب وخطأ في تأويل القانون وتطبيقه حريا بالالغاء وذلك فيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٢)

قاعد رقم (٤٤٤)

المبدأ :

تقلقل قرار الترقية المخالف للقانون باعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات عليه في الميعاد وعرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري — انتهاء حالة القلقله باتخاذ اجراء في شأن قرار الترقية او استبقائه — استفادة هذا الاستبقاء من اصدار الادارة قرارا

بنقل المرقين وتضمن النقل اثرا رجعيا بقصد تصحيح الترقية — لا يؤثر في استقرار قرار الترقية مخالفة هذا الاثر الرجعي للقانون .

ملخص الفتوى :

ولئن كان قرار جامعة أسيوط الذى اعتمدته مدير الجامعة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٦٦ بنقل العاملين موضوع اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات على ترقيةهم مخالفا فيما تضمنه من ارجاع تاريخ النقل الى تاريخ الترقية المعترض عليها . الا أن مخالفة رجعية قرار النقل للقانون لا يترتب عليها امكان سحب قرار الترقية سالف الذكر اذ أنه اكتسب حصانة تعصمه من السحب بمضى الميعاد المقرر لذلك — ذلك أنه وان كان قرار الترقية قد تقلقل باعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات عليه فى الميعاد ومبادرة الجامعة الى اتخاذ موقف ايجابى من هذا الاعتراض بعرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة الا أن هذه القلقة لا يمكن أن تستمر الى مالا نهاية وتنتهى حالة عدم الاستقرار هذه باتخاذ الجامعة اجراء فى شأن قرار الترقية بسحبه أو استبقائه وهو ما فعلته الجامعة باصدارها قرار النقل سالف الذكر اسقيفاء لقرار الترقية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار جامعة أسيوط الصادر فى ١٩٦٦/٣/٧ بنقل الموظفين المرقين فى الكادرين الفنى العالى والمتوسط والذين تمت ترقيةهم بالقرار الصادر فى ١٩٦٤/٤/٢٧ الى الجهات التى رقوا فى وظائفها هو قرار مخالف للقانون فيما تضمنه من ارجاع تاريخ النقل الى تاريخ قرار الترقية ولكن لا يترتب على هذه المخالفة للقانون فى رجعية قرار النقل امكان سحب قرار الترقية لانقضاء ميعاد سحبه باصرارها على استبقاء قرار الترقية بعد ابلاغها بمخالفتها للقانون وانقضاء أكثر من ستين يوما على ذلك .

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

تحصن القرار بفوات ميعاد السحب — يمنع من تحقيقه اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات عليه خلال الميعاد واتخاذ الادارة مسلكا ايجابيا نحو القرار باستطلاع رأى الجمعية العمومية فى مدى صحته .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن الجهاز المركزى للمحاسبات بوصفه مختصا بمراجعة القرارات الخاصة بالتعيين والترقية — قد اعترض على الترقيات محل البحث فى ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٤ أى فى خلال الميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية — كما اتخذت الجامعة مسلكا ايجابيا فى صدد الترقيات المذكورة بأن استطلعت رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فى مدى صحتها — فانه يتعين سحبها ولا يكون ثمة محل للقول بتحصن تلك القرارات بمضى المواعيد القانونية المقررة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الترقية فى ظل العمل بميزانيتهى جامعة اسيوط فى السنتين المائيتين ١٩٦٣/٦٢ . ١٩٦٤/٦٣ فى نطاق الكادرين الفنى العالى والفنى المتوسط تتم على أساس النظر الى كل من الادارة العامة للجامعة وكذلك الى كل كليه من كليات الجامعة على حده باعتبار أن كلا منها وحدة مستقلة فى الميزانية — وأن الترقية فى نطاق وظائف الكادرين الادارى والكتائى تتم على أساس اعتبار الادارة العامة للجامعة وكذلك الكليات جميعا وحدة واحدة .

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

قرار ادارى — سحبه — وقفه — وقف القرارات التى لم يمر عليها ميعاد الستين يوما أو التى قدم عنها فى الميعاد تظلمات محل بحث الادارة أو لا يزال ميعاد الطعن القضائى فيها مفتوحا — يعتبر اجراء كاشفا عن اتجاه الادارة الى سحبها اذا اتضح لها عدم مشروعيتها — بدء سريان الميعاد الذى تصبح بانقضائه حصينة من السحب من تاريخ انتهاء حالة الزعزعة المترتبة على الوقت .

ملخص الفتوى :

ان قرارات الترقية التى قرر المركز القومى للبحوث وقف العمل بها مؤقتا والتى لم يكن قد مضى بالنسبة اليها ميعاد الستين يوما أو كانت قد قدمت عنها فى الميعاد القانونى تظلمات هى محل نظر الجهة الادارية أو كان ميعاد الطعن القضائى فيها مازال مفتوحا فان هذا الوقف يعتبر اجراءا من جانب جهة الادارة كاشفا عن اتجاهها الى سحب تلك القرارات اذا ما اتضح لها عدم مشروعيتها . ويترتب عليه ادخال هذه القرارات فى طور من الزعزعة وعدم الاستقرار حتى ينجلي الموقف نهائيا فى مدى صحتها ، ومن ثم فانه يجوز سحبها ، ولا يبدأ ميعاد الستين يوما — الذى تصبح بانقضائه حصينة من السحب — الا اعتبارا من تاريخ انتهاء حالة القلقلة المترتبة على وقفها ، وذلك بابلاغ المركز بالرأى القانونى الذى تنتهى اليه الجمعية العمومية فى هذا الخصوص .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدد المحث التى تقضى فى غير وظيفة مدرس فى احدى الجامعات بالجمهورية أو فى معهد علمى من طبقته . أو وظيفة باحث بالمركز القومى للبحوث أو احدى مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعى فى الخارج ، هذه المدة لا تحسب ضمن مدة الخمس السنوات اللازم قضاؤها كشرط للتعين فى وظيفة استاذ باحث مساعد بالمركز المذكور . ويتعين لذلك سحب قرارات ضم مدد البحث التى قضيت فى غير الوظائف المشار اليها ، دون التقيد

بميعاد الستين يوما ، أما قرارات الترقية التي صدرت بالاستناد إليها ، فإنها تتحصن ولا يجوز سحبها إذا ما انقضى بالنسبة إليها هذا الميعاد وإنما يجوز سحب ما تقرر وقفه منها ولما يكن قد تحصن . وتعتبر الاجراءات المؤقتة التي اتخذها المركز في خصوص هذه القرارات سليمة من الناحية القانونية .

(ملف ٢١٤/٢/٨٦ — جلسة ١٦/٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

القرارات الادارية المعيبة — حق الادارة في سحبها حتى بعد فوات الستين يوما من تاريخ صدورها إذا ما اعترض عليها من جهة ادارية مختصة بشرط حصول الاعتراض في الميعاد القانوني — مثال بالنسبة لاعتراض ديوان المحاسبات على قرارات الترقية .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن قرار ترقية الموظف قد خالف القانون ومن ثم فهو قرار معيب يتعين سحبه .

ولا وجه للقول بعدم جواز سحب هذا القرار استنادا الى انقضاء الميعاد المقرر قانونا لسحبه وهو ستون يوما منذ تاريخ صدوره . وذلك لأن سقوط حق الجهة الادارية في سحب قراراتها المعيبة بعد انقضاء هذا الميعاد مقيس على سقوط حق الافراد في طلب الغائه لانقضاء الميعاد ذاته . ومن ثم فان القياس يقتضى بوجه التقابل أن ينقطع ميعاد السحب إذا اعترضت جهة مختصة على القرار لان هذا الاعتراض يقابل التظلم المقدم من الأفراد . فاذا كان الثابت من الأوراق أن ديوان المحاسبات — وهو الجهة المختصة بابداء ملاحظاتها على مدى مطابقة قرارات الترقية للميزانية — قد اعترض على قرار الترقية بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قبل انقضاء ستين يوما على صدور هذا القرار وقد ترقب على هذا الاعتراض انقطاع ميعاد السحب وبدء

ميعاد جديد يظل قائما الى أن يستقر الرأى على أمر نهائى فى شأن هذا القرار .

(فتوى ١٠٣٤ فى ١٠/٢٦/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

امتناع سحب القرار الادارى بعد فوات ميعاد الستين يوما —
وقف ميعاد السحب اذا اعترضت جهة ادارية مختصة على القرار خلال
الميعاد قياسا على وقف ميعاد الالفاء المقرر للأفراد نتيجة النظم —
اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات على القرار خلال الستين يوما واتخاذ
الوزارة مصدرة القرار مسلکا ايجابيا نحو بحث القرار — يوقف
سريان الميعاد .

ملخص الفتوى :

ان القرارات الادارية المخالفة للقانون يتمتع سحبها بعد فوات
الميعاد المقرر للسحب وهو ستون يوما من تاريخ صدورها ، الا أن المحكمة
الادارية العليا قضت بأن الكشف عن النية الواضحة فى اختصاص القرار
تجعله مقلقا قابلا للسحب من جانب الادارة استثناء بالمبدأ المستقر
عليه قضاء . فى الحالات التى يطول فيها بحث التظلم ، من عدم سريان
الميعاد فى حق المتظلم الا من التاريخ الذى تنكشف فيه نية الادارة واضحة
بحيث يستطيع أن يحدد طريقه فى الطعن من عدمه (المحكمة العليا —
السنة الثالثة — ص ٨٩١) .

وعلى ذلك فان سقوط حق الادارة فى سحب القرار الادارى لفوات
الميعاد — وقد قيس على زوال حق الأفراد فى طلب الالفاء لانقضاء ذات
الميعاد فان القياس يقتضى ، بوجه التقابل ، أن يقف الميعاد اذا اعترضت
جهة ادارية مختصة على القرار ، اذ أن مثل هذا الاعتراض يقابل التظلم
من الأفراد (فتوى الجمعية العمومية بجلسة ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٣) .

فاذا كان الجهاز المركزى للمحاسبات ، بما له من سلطة مراجعة

القرارات الخاصة بالتعيين والترقية في سبيل التحقق من مطابقتها للاوضاع المالية والحسابية والقواعد التي تحكم تنفيذ الميزانية ، قد اعترض على قرار الترقية الصادر اعتبارا من ٨ من يناير سنة ١٩٦٤ والذي أصبح مخالفا للقانون من تاريخ نشر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ بالجريدة الرسمية في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ ، وكان اعتراضه في ١٥ من ابريل سنة ١٩٦٤ ، أى قبل فوات سقين يوما على التاريخ الذى أصبح القرار مخالفا للقانون اعتبارا منه ، فان مقتضى ما تقدم أن يقف ميعاد الستين يوما عن السريان بالفسبة الى الوزارة ، على أساس أن الجهاز المركزى للمحاسبات كشف عن نيته الواضحة في مخاصمة قرار الترقية ، ثم اتخذت الوزارة مسلكا ايجابيا نحو القرار بأن استطلعت رأى ادارة الفتوى والشريع فيما يطلبه الجهاز المركزى ، بعد رد الادارة عليها بما يؤيد رأى الجهاز ، طلبت الوزارة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى . وكل ذلك يؤكد أن القرار المشار اليه دخل في طور من القلق وعدم الاستقرار بدأ باعتراض الجهاز واستمر طوال فترة بحث الموضوع ، بما يجعل الميعاد مفتوحا أمام الوزارة لسحب هذا القرار .

(ملف ١٩٣/٣/٨٦ — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢)

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

ان وقف القرار الادارى من جانب الجهة الادارية المختصة يقابل تظلم الافراد من هذا القرار ، وعلى ذلك فمن مقتضى التمشى مع هذا القياس الى نهايته ، ان يكسب قرار ترقية الموظف محل النظر — حصانه تحول دون سحبه ولو أوقفته الجهة الادارية خلال مدة الطعن القضائى ، مادام قد انقضت عليه الحدين المكملتين لها ولم تحسم هذه الجهة الموقف ، وتسحبه .

ملخص الفتوى :

تبين القسم من مراجعة أحكام محكمة القضاء الادارى وعلى

الأخص الحكيمين الصادرين في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣٧٨ سنة ثالثة قضائية و ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ١٠٨ سنة ثالثة قضائية أن محكمة القضاء الإداري قد استقرت على أنه إذا مضت مدة الستين يوما المقررة للأفراد للطعن في القرار الإداري فإن الإدارة لا تستطيع أن تسحب هذا القرار إذا اتضح لها مخالفته للقانون وذلك حتى تستقر المراكز القانونية استقرارا يعصمها من كل تغيير أو تعديل ، ولكن المحكمة ترى أيضا أنه لا يتحتم أن يتم سحب القرار في خلال المدة « بل يكفي لتحقيق مناط هذا الحكم أن تكون إجراءات السحب قد بدأت خلاله فيدخل القرار بذلك في طور من الزعزعة وعدم الاستقرار » وبذلك اعتبرت المحكمة أن وقف القرار الإداري يقف سريان مدة الطعن على أساس أن اعتراض جهة مختصة يقابل التظلم المقدم من الأفراد ومن شأنه أن يقف الميعاد .

والقسم يؤكد ما ذهب اليه المحكمة في هذا الشأن في جملة الأسباب الآتية : —

أولا — أن عدم جواز سحب القرار الإداري بعد مضي ميعاد الطعن مبدأ قرره القضاء الإداري في فرنسا وفي مصر هو الذي يحدد نطاقه ويضع ضوابطه .

ثانيا — إذا قلنا بأن الإدارة لا تستطيع أن تقف القرار وبأن وقف القرار لا يؤثر في ميعاد السحب فإن الإدارة ستضطر إلى المبادرة إلى سحب هذا القرار دون استكمال البحث وليس هذا من مصلحة الأفراد في شيء .

ثالثا — أن وقف القرار لا يؤثر في حقوق الأفراد إذ أن الإدارة بعد أن تنسحب من بطلان القرار أو صحته فإنها ستسحب هذا القرار أو تلغي قرار الوقف وفي كلتا الحالتين يظل حق الأفراد في الطعن القضائي موجودا مباشرونه إذا رأوا في القرار مخالفة للقانون أو اضرارا بحقوقهم .

الا أن القسم يلاحظ أن ماسمته المحكمة وقفا لميعاد الطعن ليس من الواقع وقفا بالمعنى القانوني بل هو انقطاع له .

كما يلاحظ أن المحكمة لم تضع ضابطا للمدة التي يظل فيها القرار عرضه للسحب بعد وقفه اذ من غير المعقول أن تقف الادارة القرار ثم تتركه مدة لا نهاية لها دون أن تبث فيه بتأييد أو سحب .

ولما كانت المحكمة قد أخذت فكرة انقطاع الميعاد في حالة الوقف من الانقطاع المنصوص عليه كاشر للتظلم من القرار الادارى . فانه لابد من السير في هذا القياس الى نهايته .

ولما كانت الادارة ملزمة بأن ترد على التظلم المرفوع اليها خلال أربعة أشهر فاذا مضت هذه المدة اعتبر أن هناك قرارا ضمنا برفض التظلم يبدأ من تاريخه ميعاد طعن جديد فانه يتعين القول كذلك بأنه اذا لم تقرر الادارة سحب القرار الذي وقفته خلال أربعة أشهر من تاريخ هذا الوقف فانها تكون بذلك قد صرفت النظر عن سحبه عند ذلك يفترض أن شخصا كانت له مصلحة في أن تسحب الادارة القرار ولم يطعن فيه انتظارا لانتهاء اجراءات السحب فاذا انتهى الأمر الى عدم سحبه خلال أربعة أشهر من تاريخ الوقف كان لهذا الشخص أن يطعن في القرار خلال ستين يوما أخرى وفي خلال هذه المدة أيضا يجوز للادارة أن تقوم بالسحب من جانبها .

ويخلص من ذلك الى انه اذا وقفت الادارة قرارا تمهيدا للنظر في سحبه وكان هذا الوقف خلال المدة الجائز فيها كان هذا الوقف قاطعا للميعاد .

ويمكن للادارة بعد ذلك أن تسحبه خلال أربعة أشهر من تاريخ الوقف ثم خلال ستين يوما من تاريخ انقضاء هذه والا أصبح للقرار حصانة تعصمه من كل الغاء .

وبتطبيق هذا المبدأ على الحالة المعروضة يتبين أن الوزارة قد تحققت من عدم صحة قرار الترقية الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ فوقفته في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أى قبل انقضاء ميعاد الطعن وكان لها أن تسحبه خلال أربعة أشهر من هذا التاريخ الأخير ثم خلال ستين يوما من انقضاء هذا الميعاد أما وهي لم تسحبه خلال هاتين المديتين فان

القرار يكون قد اكتسب حصانة تعصمه من كل الغاء فلا يجوز سحبه بعد ذلك •

لذلك انتهى رأى القسم الى أنه لايجوز الآن سحب قرار ترقية الموظف المذكور الى الدرجة الثالثة لانقضاء الميعاد الذى يجوز فيه للادارة سحب القرار المخالف للقانون على الوجه المتقدم •

(فتوى ٦١٧ فى ٢٩/١١/١٩٥١)

الفرع الرابع

السحب الضمنى

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ :

جواز سحب القرار الادارى ضمنا •

ملخص الحكم :

انه من المقرر قانونا أنه ليس شرطا كى تسحب الادارة قرارا لها غير مشروع أن يكون السحب صريحا وانما يكفى أن يكون ضمنيا بأن تتخذ الادارة قرارا لا يقوم الا على أساس الرجوع فى القرار غير المشروع وسحبه وواضح من استعراض الوقائع أن جهة الادارة وقد كانت تهدف الى السحب — كما تدل على ذلك مذكرة ٢٠ من يونية سنة ١٩٦٥ وكتاب ٢٨ من يونية سنة ١٩٦٥ ، وكما أوردت بحق أسباب الحكم المطعون فيه— قد حققت مرادها باجراء السحب بطريق ضمنى وذلك بموافقة الوزير مصدر القرار المراد سحبه وفى الميعاد القانونى للسحب ، دون أن تجد حاجة بعد ذلك لاصدار قرار صريح به ، ذلك ، أنها فى حركة الترقيات الى الدرجة الخامسة التى تمت فى ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٥ قبل انقضاء ستون يوما على القرار المراد سحبه رفضت اعتبار أقدمية المدعى فى الدرجة السادسة راجعة الى ٣١ من يولية سنة ١٩٦٠ (وهو ما كان يقضى

به القرار المذكور) فامتنتعت عن أن تورده اسمہ — رغم أن الترقية كانت بالأقدمية وتناولت أصحاب الدور واحدا بعد آخر — امتنتعت عن أن تورده اسمہ بين من كانت أقدميتهم في الدرجة السادسة ترجع الى ذلك التاريخ أى الى ٣١ من يولييه سنة ١٩٦٠ ، بل انها رقت في الدرجات الباقية بعد استيعابهم ثلاثة كانت أقدميتهم في هذه الدرجة ترجع الى تاريخ لاحق هو ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وهذا الاجراء بما تكشف عليه الاوراق عن مراميه ، فيما ينطوى عليه من تنكر واضح ومقصود لقرار الوزير الصادر في ٧ من يونيه سنة ١٩٦٥ ، أن هو الاقرار سحب ضمنى له : له نفس الآثار القانونية للسحب الصريح ما دام قد تم وأقر خلال المدة القانونية للسحب من الوزير مصدر القرار الاول المستهدف سحبه .

(طعن رقم ٦٤٩ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣)

الفرع الخامس

آثار سحب القرار الادارى

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

السحب قد يكون جزئيا أو كليا حسبما تتجه اليه نية الادارة — متى تكشفته هذه النية للمحكمة وجب على مقتضاها تحديد مدى السحب وانزال اثره القانونى .

ملخص الحكم :

أن سحب القرار الادارى قد يكون كليا شاملا لجميع محتوياته وآثاره ، وقد يكون جزئيا مقصورا على بعضها مع الابقاء على بعضها الآخر ، كل ذلك حسبما تتجه اليه نية الادارة فعلا ، ومتى تكشفته هذه النية للمحكمة وجب على مقتضاها تحديد مدى السحب وانزال أثره القانونى .

فاذا بان للمحكمة من الظروف وقرائن الاحوال التى لابتست القرار

الصادر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ متضمنا حركة التعيينات والترقيات بالسلكين السياسى والقنصلى وماتعرض له من شكاوى من اصحاب الدور الذين تركوا في الترقية مما حدا بمجلس قيادة الثورة الى اصدار قرار بوقف نفاذ تلك الحركة أعقبه قرار مجلس الوزراء في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٥ بسحبها وردھا لوزارة الخارجية لاعادة النظر فيها على أساس القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، ان النية اتجهت الى سحب الحركة المذكورة سحبا جزئيا مقصودا على ماكان منها محلا للشكوى ، وقد كان ذلك بوجه خاص في شأن من تركوا في الترقية ، وليس من شك في أن النية لم تتجه الى سحب تعيين من عينوا من خارج الوزارة في مثل درجاتهم (كالدعى) فان هذا يستتبع بطريق اللزوم الاحتفاظ لهم بأقدميتهم بين زملائهم بوضعهم في عداد موظفى وزارة الخارجية منذ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، الأمر الذى يؤدى الى مراعاة هذه الاقدمية بالنسبة للمدعى عند الترقية الى مستشار من الدرجة الثانية في حركة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، وقد بان من الكثوف المقدمة من الوزارة ان ترقية الأول بين السكرتيرين الاول بالوزارة قبل اجراء الحركة الأخيرة .

١ طعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢٣

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ :

سحب القرار الادارى سحبا كليا بغية اعادة اصداره على الاساس السليم — اعتبار القرار المسحوب كان لم يكن — ترخص جهة الادارة في تقدير الوقت اللائم لاصدار القرار الجديد — المراكز القانونية الناشئة عن هذا القرار الجديد تتحدد من تاريخ العمل به وليس من تاريخ سلبه .

ملخص الحكم :

تجب التفرقة بين حالتين ، في الاولى اذا سحبت الادارة القرار

الصادر منها سحبا كليا لتعيد اصداره على الاساس القانونى السليم وفى هذه الحالة يصبح القرار المسحوب وكأنه لم يكن ، وتترخص الادارة ثانية فى الوقت الذى تراه ملائما لاصدار القرار الجديد طبقا للاوضاع القانونية الصحيحة التى انشأها هذا القرار ، بما يترتب على ذلك من آثار . ومن تاريخ العمل بهذا القرار الجديد وليس من تاريخ سابق تتحدد المراكز القانونية أما الحالة الثانية فهى التى تسحب فيها الادارة القرار سحبا جزئيا يظل بموجبه القرار المسحوب قائما فى بعض اجزائه التى لم يتناولها قرار السحب .

(طعن رقم ١٧١٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٨)

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

• سحب القرار الادارى أو الغاؤه قضائيا — اثره : انتهاء القرار
بأثر رجعى من تاريخ صدوره .

ملخص الحكم :

ان السحب الادارى والالغاء القضائى كليهما جزاء لمخالفة مبدأ
المشروعية يؤدى الى انتهاء القرار بأثر رجعى اعتبارا من تاريخ صدوره .
(طعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢)

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

قرار ادارى — سحبه — قد يكون كليا أو جزئيا — آثار السحب
فى كل من الحالتين — سحب قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى أحد
الموظفين — هو سحب جزئى — آثار السحب فى هذه الحالة وجوب الغاء
ترقية التالى فى ترتيب الاقدمية واصدار قرار بترقية المتخطى فى دوره
بحيث ترجع اقدميته الى تاريخ نفاذ القرار المسحوب سحبا جزئيا —

ليس ما يمنع الادارة من الابقاء على الترقية الملغاء وترقية المسحوب
لصاحبه على أية درجة خالية عند تنفيذ مقتضى السحب مع ارجاع اقدميته
الى تاريخ الحركة التى اصابها السحب .

ملخص الفتوى :

ان من المسلم أن السحب الادارى لا يعدو أن يكون بديلا للالغاء
القضائى ومن ثم فقد تماثلت وتوافقت احكامها فيما يتعلق بنطاق كل
منهما وما يترتب من آثار فكما أن الالغاء القضائى يختلف مداه بحسب
الاحوال ، فقد يكون شاملا لجميع اجزاء القرار ، وهذا هو الالغاء
الكامل ، وقد يقتصر على جزء من القرار دون باقيه وهذا هو الالغاء
الجزئى فان السحب الادارى شأنه فى ذلك شأن الالغاء القضائى يختلف
أيضا مداه بحسب الاحوال . فقد يكون كليا شاملا لجميع محتويات
القرار وآثاره وقد يكون جزئيا مقصورا على بعضها مع الابقاء على
البعض الآخر ، وذلك حسبما تتجه اليه نية الادارة .

ومن حيث أن سحب قرار ترقية الدكتور / هو سحب
جزئى انصب على ما تضمنه هذا القرار من تخط للدكتور
ومن ثم فان آثاره تتحدد ولا تجاوز ما يترتب على الالغاء الجزئى من
آثار . واذا كان هذا النوع من الالغاء يتحدد مداه أصلا على أساس
الغاء ترقية التالى فى ترتيب الاقدمية : ووجوب صدور قرار لترقية من
تخطى فى دوره بحيث ترجع أقدميته فى هذه الترقية الى التاريخ المحدد
للقرار الذى الغى جزئيا ، وأن من الغيت ترقيته يعتبر وكأنه لم يرق
فى القرار الملغى ، الا أن هذا لا يخل بحق الادارة فى الابقاء على الترقية
المطعون فيها وترقية المحكوم لصالحه على درجة تكون قد خلت عند
تنفيذ الحكم ، مع ارجاع أقدميته فيها الى التاريخ المعين فى القرار
الملغى وذلك حرصا على عدم زعزعة المراكز القانونية التى استقرت
لذويها .

الفصل السابع

الرقابة القضائية على القرار الإداري

الفرع الأول

• نطاق الرقابة القضائية على القرارات الإدارية

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبدأ :

القوانين المانعة من اختصاص القضاء الإداري من رقابة بعض القرارات الإدارية قوانين استثنائية تفسر في أضيق الحدود .

ملخص الحكم :

لما كان الأصل طبقاً لمبدأ المشروعية هو تسليط رقابة القضاء الإداري على جميع القرارات الإدارية التي يختص بالغائها والتعويض عنها فإنه إذا صدر قانون باستثناء طائفة من القرارات من الخضوع لتلك الرقابة لحكمة تغياها المشرع وغاية قصد حمايتها — وجب عدم التوسع في تفسير النص المتضمن لهذا الاستثناء بحيث لا يطبق إلا في خصوص ما صدر في شأنه وفي حدود الهدف التي قصد المشرع إصابته وبلوغه .

١ طعن رقم ٤٠٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦

قاعدة رقم (٤٥٦)

المبدأ :

مهمة القاضي الإداري تقف عند حد إلغاء القرار الإداري غير المشروع ، أما تنفيذ مقتضى هذا الإلغاء فتختص به جهة الإدارة .

ملخص الحكم :

أما ما قضى به الحكم المطعون فيه من استحقاق المدعى للترقية للدرجة الرابعة الادارية فان مهمة القاضي الادارى تقف عند حد الغاء القرار الادارى غير المشروع ، أما تنفيذ مقتضى هذا الالغاء فانه مما تختص به الجهة الادارية بالقرار الذى يصدر منها مراعية فيه التنفيذ الكامل للحكم الصادر فى هذا الشأن .

(طعن رقم ٢٨٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٤٥٧)

المبدأ :

رقابة القضاء الادارى للقرارات الادارية المدومة تعتمد الى القرارات التى تخرج عن دائرة اختصاصه ليزيل أثرها باعتبارها مجرد عقبة مادية فى سبيل استعمال ذوى الشأن لمراكزهم القانونية — لا ينطوى هذا على المساس باختصاص الجهة الادارية الاخرى التى اولاهها المشرع استثناء من احكام قانون مجلس الدولة سلطة الفصل فى المنازعات التى تتمتع ببعض القرارات الادارية .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى المدوم حكمه فى ذلك حكم الاحكام المدومة ليس من شأنه أن يرتب أى أثر قانونى قبل الافراد أو يؤثر فى مراكزهم القانونية ويعد مجرد واقعة مادية لا يلزم الطعن فيه أمام الجهة المختصة قانونا للحكم بتقرير انعدامه وانما يكفى انكاره عند التمسك به وعدم الاعتداد به . وبهذه المثابة فان حق القضاء الادارى ، فى التصديق لتقدير مشروعية القرارات الادارية المدومة عند التمسك أمامه بما انطوت عليه من أحكام ليس مقصورا فقط على القرارات التى يختص قانونا بالفصل فيها بل يتعداها الى تلك التى تخرج عن دائرة اختصاصه ، ويزيل أثرها باعتبارها مجرد عقبة مادية فى سبيل استعمال ذوى الشأن لمراكزهم

القانونية . ولا ينطوى هذا على المساس باختصاص الجهة القضائية الاخرى التي أولاها المشرع استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة سلطة الفصل في المنازعات التي تتصل ببعض القرارات الادارية ، لأن هذا الاختصاص يجد حده في القرارات التي تتسم بالبطلان و لا تنحدر الى الانعدام وترتيباً على ذلك فان التمسك بانعدام قرار لجنة قبول المحامين باستبعاد اسم المدعى من جدول المحامين آف الذكر لا يخرج أمر الفصل فيه عن اختصاص القضاء الادارى اذا كان منعداً ولا يحول دون ذلك أن المشرع أخرج الطعن في قرارات لجنة قبول المحامين من اختصاص القضاء الادارى ، وناطه بمحكمة النقض . ولما كان الأمر كذلك وقد انتهت هذه المحكمة في مجال بحث موضوع الدعوى الى انعدام هذا القرار ، فانه ما كان يجوز وقف الدعوى وأذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكوؤ قد خالف حكم القانون جديراً بالالغاء .

(ملعن رقم ١١٩١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٢٣ / ١٩٦٨)

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبدأ :

الدعوى بطلب الغاء قرار صادر من اللجنة الادارية المنصوص عليها في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بتغريم اثنين — ليس من شأنها ما دامت قد رفعت من واحد منهما أن تثير المنازعة بالنسبة الى الآخر، حتى كان القرار محلها يتكون من شقين منفصلين .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان القرار المطعون فيه . الصادر من اللجنة الادارية بمديرية كفر الشيخ ، والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ قد صدر بادانة كل من المدعى ، والخصم المنضم له ، وبتغريم كل منهما خمسة مئذيات والمصاريف بالتضامن ، الا أن محله يتكون من شقين منفصلين أحدهما ينطوى على ادانة المدعى والآخر ينطوى على ادانة الخصم المتدخل فطعن أى منهما على الشق الخاص به من القرار ليس من شأنه أن يثير المنازعة في شقه الخاص

بالآخر وليس هناك ما يمنع قانونا من أن يسفر الطعن عن ثبوت سلامة القرار أو بطلانه في أحد شقيه دون الشق الآخر .

(طعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

ليس للقضاء الإداري استئناف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الإدارة من اعتبارات ملائمة إصدار قرارها .

ملخص الحكم :

ليس من حق القضاء الإداري أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الإدارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملائمة إصدار القرار ما دام هذا التقدير قد استخلص استخلاصا سائغا مما هو ثابت بالأوراق ، والا كان ذلك مصادرة للإدارة على تقديرها وغلا ليدها عن مباشرة وظيفتها في الحدود الطبيعية التي تقتضيها هذه الوظيفة وما يستلزمه من حرية في وزن مناسبات القرارات التي تصدرها وتقدير ملائمة إصدارها .

(طعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٤/٢٢)

(في نفس المعنى طعن رقم ٥١٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٤٦٠)

المبدأ :

رقابة القضاء الإداري في مجال القرار الإداري تجد حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار مستمدة من أصول موجودة أو غير موجودة ومستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا أو قانونا أم لا .

ملخص الحكم :

أن رقابة القضاء الإداري تجد حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار مستمدة من أصول موجودة أو غير موجودة ، وما إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائماً من أصول تنتجها مادياً أو قانوناً أم لا ، إذ يقوقف على وجود هذه الأصول أو عدم وجودها وعلى سلامة استخلاص النتيجة التي انتهى إليها القرار من هذه الأصول أو فسادها ، وعلى صحة التكييف القانوني للوقائع بفرض وجودها مادياً أو عدم صحة هذا التكييف يتوقف على هذا كله قيام أو عدم قيام ركن السبب في القرار الإداري ومطابقته أو عدم مطابقته للقانون .

(طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣)

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

رقابة القضاء الإداري للقرار الإداري — وقوفها عند حدود المشروعية — عدم امتدادها إلى نطاق الملاءمة التقديرية — الحد الفاصل بين نطاق الرقابة القانونية ونطاق الملاءمة التقديرية — يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

أن نشاط القضاء الإداري في وزنه للقرارات الإدارية ينبغي أن يقف عند حدود المشروعية أو عدمها في نطاق الرقابة القانونية ، فلا يجاوزها إلى وزن مناسبات القرار وغير ذلك مما يدخل في نطاق الملاءمة التقديرية التي تملكها الإدارة بغير معقب عليها فيها . وتعيين الحد الفاصل بين النطاقين مما يخضع لرقابة هذه المحكمة .

(طعن رقم ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

الحكم بالغاء أو وقف تنفيذ القرار الإداري — رقابة القضاء الإداري له في الحالتين رقابة قانونية — تجد حدها الطبيعي عند استظهار مشروعية أو عدم مشروعية القرار طبقا للقانون .

ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الإداري للقرارات الادارية ، سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال الغائها ، هي رقابة قانونية تسلطها في الحالتين على هذه القرارات ، لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا ، فينبغي الا تلغى قرارا ادريا الا اذا شاب عيب من هذا القبيل ، والا توقف قرارا الا اذا كان ، على حسب الظاهر من الاوراق ، يتسم بمثل هذا العيب ، وقامت الى جانب ذلك حالة الاستعجال ، بأن كان يقترب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . فالرقابة في الحالتين تجد حدها الطبيعي عند استظهار مشروعية أو عدم مشروعية القرار . طبقا للقانون ، والفارق بينهما منحصر في أثر الحكم ، هذا يقف تنفيذ القرار مؤقتا لحين الفصل في طلب الالغاء . وذلك يعدمه اذا قضى بالغاء فليس لحكمة القضاء الإداري ، في صدد طلب وقف تنفيذ القرار الإداري رقابة تختلف في حدودها عن تلك الرقابة القانونية . تقتصر عنها سلطة المحكمة الادارية العليا ، بل النشاطان متماثلان في الطبيعة وان اختلفا في المرتبة ، اذ مردهما في النهاية الى مبدأ المشروعية ، تلك سلطة على القرارات الادارية ، سواء في مجال وقف تنفيذها أو الغائها ، وهذه سلطة عليها في الحالتين ثم على الاحكام .

قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

مشروعية القرار تبحث على أساس الاحكام المعمول بها عند صدوره .

ملخص الحكم :

ان القول بأن فرص الترقى كانت متاحة امام المطعون اليه في وزارة الخارجية وان بعض زملائه الذين يلونه في ترتيب الاقدمية قد رفقوا بعد صدور قرار تعيينه أو حصلوا على زيادات في مرتبتهم نتيجة لتسوية حالتهم طبقا للكادر الجديد الذى طبق على موظفى السلكين الدبلوماسى والقنصرى اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ فانه ليس من شأن ذلك كله أن ينال من صحة القرار المطعون فيه أو يؤثر على سلامته لأن مشروعية ذلك القرار انما تبحث على أساس الاحكام القانونية المعمول بها عند صدوره وعلى ضوء الظروف والملاسات التى كانت قائمة آنذاك دون أن يدخل في الاعتبار ما جد منها بعد ذلك .

(طعن رقم ١٠٨١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

للقضاء الادارى التعقيب على تصرف الادارة من الناحية القانونية وان يبين من هو الاولى قانونا بالترشيح للترقية — الحكم الصادر بالغاء نقل موظف الى الوظيفة ذات الدرجة المتنازع عليها — تضمنه ان الترشيح للترقية الى هذه الدرجة يجب أن يقتصر على المدعين — صحيح — احالة المدعين الى المعاش لا يضيع عليهما حقا يكون لهما في الفترة بين اصدار القرار محل الطعن وتاريخ الاحالة الى المعاش .

ملخص الحكم :

ان القضاء الادارى ، وان كان لا يملك أن يطل محل الادارة في اجراء أمر هو من اختصاصها ، الا أنه يملك أن يعقب على تصرف الادارة من الناحية القانونية ، وأن يبين حكم القانون فيما هو متنازع عليه بين ذوى الشأن ، فيضع الامور في نصابها القانونى الصحيح ، وله بهذه المثابة أن يبين من هو الاولى قانونا بالترشيح للترقية . واذا ما أبان ذلك فليس معنى هذا أنه حل محل الادارة في ترقيته ، بل مفاده تنبيه الادارة الى حكم القانون لتجرى الترقية بقرار منها على هذا الاساس ، والا كان قرارها على خلاف ذلك — مخالفا للقانون . وقد أبان حكم القضاء الادارى — بعد أن النى نقل السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ الى الوظيفة ذات الدرجة المتنازع عليها استنادا الى أن هذا النقل كان حائلا دون ترقية أى من المدعين — أن الترشيح للترقية الى هذه الدرجة يجب أن يقتصر عليهما . كما أن ما أثاره الطعن من جهة أخرى ، من أن ترقية أى من المدعين قد أصبحت الآن غير ذات موضوع بعد أن أحيل الى المعاش مردود بأن هذا الأمر اللاحق لا يضيع على ذى الشأن حقا قد يكون له قبل ذلك فيما بين اصدار القرار الأول الذى كان محل الطعن وتاريخ الاحالة الى المعاش ، لأن الاحكام مقررة لا منسئة . فالمفروض في القرار الادارى الذى يصدر تنفيذا لمقتضى الحكم أن ينسحب الى التاريخ الذى ينسحب اليه الحكم في قضائه ، وهو مقرر وراجع الى الماضى كما سلف الذكر .

فاذا ما صدر القرار الادارى مثلا بالترقية تنفيذا لهذا المقتضى ، فالمفروض أن تعتبر الترقية في مبدئها مستندة في الماضى الى تاريخ أسبق ومنتقبة بتاريخ الاحالة الى المعاش الذى طرأ خلال نظر الدعوى أو بعده وقبل اصدار القرار الادارى تنفيذا لمقتضى الحكم . وغنى عن القول أن لذلك آثاره المالية في حساب المعاش .

قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

ولاية المحكمة مقصورة على الرقابة على القرارات الادارية —
لايسوغ لها أن تحل نفسها محل جهة الادارة في عمل أو إجراء هو من
صميم اختصاصها — رقابة المحكمة لا تسلط الا بعد اتخاذ الادارة
قرارها بعد اعمال الاختيار بين المدعى والمرقن بالقرار المطعون فيه —
على جهة الادارة في ضوء ما تكشف عنه أقدمية الطاعن في المنازعة أن
تجرى المفاضلة لاختيار من تراه جديرا بالترقية طبقا للقانون .

ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بطلب المدعى الغاء القرار رقم ٨٩ الصادر في ١٩ من
يناير سنة ١٩٥٦ (والمقصود القرار رقم ٨٨٤ في ١١ من ديسمبر
سنة ١٩٥٥) بإجراء ترقية الى الثالثة فيما تضمنه من تخطي الطاعن
في الترقية الى هذه الدرجة بالاختيار فقد سبق لهذه المحكمة أن قضت
بأن ولايتها انما تقتصر على الرقابة على القرارات الادارية ، فلا يسوغ
لها أن تحل نفسها محل جهات الادارة في عمل أو إجراء هو من صميم
اختصاصها ، وينبنى على ما سلف أن رقابة هذه المحكمة لا تسلط الا بعد
اتخاذ الادارة قرارها بعد اعمال الاختيار بين المدعى والمرقن بالقرار
المطعون فيه — وعلى هذا يتعين رفض طلب المدعى في هذا الشق من طلباته
الا أنه على جهة الادارة في ضوء ما تكشف عنه أقدمية الطاعن في هذه
المنازعة أن تجرى المفاضلة بين أقدمية الطاعن وأنداده ممن رفقوا بالقرار
رقم ٨٩ الصادر في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٦ لاختيار من تراه جديرا بالترقية
الى الدرجة الثالثة طبقا لما تقتضى به أحكام القانون .

(طعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

مناسبة اصدار القرار ليست شرطا من شروط صحته ولا ركنا من أركان انعقاده .

ملخص الحكم :

ان مناسبة اصدار القرار الادارى الذى هو افصاح الادارة بها لها من سلطة عن ارادتها الملزمة بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ذلك جائزا وممكنا قانونا ابتغاء مصلحة عامة ، ليست شرطا من شروط صحة القرار ولا ركنا من أركان انعقاده .

(طعن رقم ٨٢٨ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

ملاءمة اصدار القرار ووزن مناسبت اصداره — دخولها فى صميم اختصاص الادارة وتقديرها — مقتضى ذلك : ليس للقضاء الادارى أن يحل نفسه محل الادارة فى هذا الشأن — ليس لهذا القضاء أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الادارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملاءمة اصدار القرار الادارى ، مادام تقديرها قد استخلص استغلالا سائقا من الوقائع الثابتة فى الاوراق .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه قد خرج عن مجال التعقيب القانونى الصحيح على القرار واتجه وجهة أخرى قوامها مراجعة الادارة فى وزنها لمناسبات القرار وملاءمة اصداره ، فاحل نفسه بذلك محلها فيما هو داخل فى

صميم اختصاصها وتقديرها ، بدعوى أن الاسباب التي أخذت بها الادارة لا تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، مع أن وزن الادارة لمناسبات قرارها قد كان وزنا معقولا مستخلصا استخلاصا سائغا من الوقائع التي فصلتها بشأن ما قدرته خاصا بحيازة المدعى لبعض المستندات وتصويره أياها وان ذلك يشكل ذنبا اداريا ولا ينقص من هذا التقدير، صفة هذه الاوراق وكونها ذات أهمية أم هي أوراق عادية خصوصا اذا ما أخذ في الاعتبار أن المدعى يعمل في مرفق ذي خطر هو مرفق الدفاع وفيه يقتضى الامر اليقظة التامة وعدم السكوت عن أى فعل أو عمل ولو كان يبدو تافها حتى يكون المرفق في الوضع المرجو منه . وما قد يترتب على ذلك — في نظر الادارة — من اضطراب العمل في المرفق وهي صاحبة التقدير الاول في هذا الشأن ، كما يجب التنبيه في هذا المقام الى أنه ليس من حق القضاء الادارى أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى جهة الادارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملائمة اصدار القرار ، ما دام هذا التقدير قد استخلص استخلاصا سائغا من الوقائع الثابتة في الاوراق والا كان في ذلك مصادرة للادارة على تقديرها وغلا ليدها عن مباشرة وظيفتها في الحدود الطبيعية التي تقتضيها هذه الوظيفة وما تستلزمه من حرية في وزن مناسبات القرارات التي تصدرها وتقدير ملائمة اصدارها .

طعن رقم ١١٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٦

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

مهمة القضاء الادارى — الغاء القرارات الادارية دون تعديلها — لا يملك الحلول محل الادارة في اصدار قرار الترقية — امتناع توجيه طلب الالغاء الى وصف القرار الادارى دون موضوعه وجوهره بما يقضى الى تعديله دون الغائه .

ملخص الحكم :

انه اذا كان نوع الدرجة أو ماهية الكادر الذى تنتمى اليه يعد كلاهما لازما من لوازم الدرجة ووصفا من أوصافها غير منفك عنها ، فان انصباب طعن المدعى على هذا الوصف وحده فضلا عن تمشيه مع حقيقة وضعه السابق على الترقية يتمحض الى أن يكون طلبا بتعديل قرار الترقية الى الدرجة الرابعة الكتابية وهو مالا يملكه قضاء الالغاء ، وغنى عن البيان أن هذه المحكمة لاتملك فى منازعات الترقية الا الغاء للتخطى عند الاقتضاء والمدعى لايقول بالتخطى ولا يدعيه بالنسبة الى قرار الترقية موضوع دعواه وانما يطلب تعديل وصف هذا القرار أو انشاء درجة رابعة ادارية يطلب ترقيته عليها عوضا عن الدرجة الرابعة الكتابية وكلا الأمرين يخرج عن سلطة هذه المحكمة ، وعما يجوز أن تلزم به جهة الادارة لان مهمتها مقصورة على القرارات الادارية دون تعديلها . ولانها لا تملك الحلول محل الادارة فى اصدار قرار الترقية ولا الزامها باتخاذ اجراء يقتضيه مثل هذا القرار ، واذن فجماع القول فى الدعوى الحاضرة أنها مرفوضة لانعدام أساسها ، ولامتناع أن يوجه طلب الالغاء الى وصف القرار الادارى ، دون موضوعه وجوهره بما يفضى الى تعديله دون الغائه .

(طعن رقم ١٤٣٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

سلطة وزارة الداخلية فى المحافظة على الامن وتوقى الاخلال به — تقيدها فى اصدار قراراتها بما يحقق هذه الاغراض — خضوع قراراتها فى هذا الشأن لرقابة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان وزارة الداخلية قد أولاهها القانون السلطات الكفيلة بالمحافظة على الامن وتوقى الاخلال به ويجب أن تصدر قراراتها بما يحقق تلك الاغراض

دون انحراف أو خطأ في التقدير والا كانت خاضعة فيما يتعلق بتلك القرارات لرقابة القضاء الإداري .

(طعن رقم ١٤١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

السلطة التقديرية ليست سلطة مطلقة - الرقابة القضائية موجودة على جميع التصرفات الإدارية لاختلاف في طبيعتها وان تفاوتت في مداها - مجال السلطة التقديرية تنصب الرقابة القضائية على قيام الاسباب وصحتها ، واستهداف المصلحة العامة - مثال .

ملخص الحكم :

انه يبين من الاطلاع على الاوراق من أنه بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ وقضى بإسقاط كافة الالتزامات والتراخيص التي كانت ممنوحة لشركات الاتوبيس في مدينة القاهرة وبأيلولة المرافق التي كانت تتولاها الى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لإدارتها واستغلالها وفقا لقرار انشائها ونص في المادة ١٣ منه على أن ينقل الى المؤسسة جميع عمال الشركات المشار اليها أما بالنسبة الى الموظفين فقد نصت المادة المذكورة في فقرتها الثانية على أن « يعين في المؤسسة الموظفون القائمون بالعمل في هذه الشركات الذين تختارهم وتحدد مرتباتهم لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون ويعتمد الوزير قراراتها ... » وتنفيذا لذلك صدر قرار بتشكيل اللجنة المنوه عنها .

وبناء على ما قررته هذه اللجنة أصدر وزير الشؤون البلدية والقروية بتاريخ ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٦٠ القرار رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتعيين الموظفين الذين وقع عليهم الاختيار للتعيين في مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، وكان ان تظلم الموظفون الذين لم يشملهم هذا القرار وبعد بحث حالاتهم اصدر الوزير بتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦٠ القرار رقم ٢١١٦ لسنة

١٩٦٠ بتعين عدد غير قليل منهم وبسحب القرار السابق فيما تضمنه من اغفال تعيينهم وبقي الذين لم يكن لهم حظ التعيين في أى من هذين القرارين وظهر أن عددهم ستون موظفا بلا عمل يلجون كل باب وعنت الإدارة بأمرهم وشكلت العديد من اللجان لدراسة حالاتهم منها اللجنة المشكلة بناء على قرار مجلس إدارة المؤسسة بجلسته المنعقدة في ٩ من يونية سنة ١٩٦٢ لبحث ودراسة حالات هؤلاء الموظفين الذين لم يشملهم التعيين بالمؤسسة بموجب القرارين الوزاريين سالفى الذكر وبيان أسباب اغفال تعيينهم وكان المدعى ضمن من بحثت حالاتهم وأبدت اللجنة رأيها في شأنه فأوصت بتعيينه ، وأصدر مجلس الإدارة قرارا بجلسته المنعقدة في ١٩ من يولية سنة ١٩٦٢ بتعيين المدعى ضمن من أوصت اللجنة المشار اليها بتعيينهم اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ •

ومن حيث أن قوام دفاع الإدارة أنه ليس ثمة ما يلزمها قانونا بتعيين المدعى في المؤسسة بعد اسقاط الالتزام عن الشركة التي كان يعمل بها ذلك أنها تمارس في هذا الصدد سلطتها التقديرية التي لا معقب عليها فيما تصدره من قرارات في مجالها ما دام تصرفها قد خلا من اساءة استعمال السلطة •

ومن حيث أن هذا القول من جانب الإدارة ينقصه الكثير من التحديد ذلك أن الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة ليست حقيقة على قدر واحد بالنسبة لجميع التصرفات الادارية بحسب المجال الذي تتصرف فيه ومدى ما تتمتع به من حرية وتقدير في التصرف ، وهي تضيق حقيقة في مجال السلطة التقديرية حيث لا يلزم القانون الادارة بنص يحد من سلطتها أو يقيد من حريتها في وسيلة التصرف أو التقدير الا أن هذا لا يعنى أبدا أنها سلطة مطلقة وأن الرقابة القضائية تكون في هذه الحالة منعقدة ، بل أن الرقابة القضائية موجودة دائما على جميع التصرفات الادارية لا تختلف في طبيعتها وأن تفاوتت فقط في مداها وهي تتمثل في هذا المجال التقديرى في التحقق من أن التصرف محل الطعن يستند الى سبب موجود ماديا وصحيح قانونا وأنه صدر مستهدفا الصالح العام ، ومن ثم فإنه في ضوء هذه المبادئ المسلمة يتعين للنظر في مشروعية القرار محل الطعن •

ومن حيث أن الإدارة لم تذكر سببا لاغفال تعيين المدعى في القرار

الاول محل الطعن وكانت الظروف والملابسات التى أحاطت بهذا النزاع وما كشفت عنه اللجنة التى شكلت بالمؤسسة لبحث ودراسة حالات المتخلفين عن التعمين وتقصى أسباب ذلك والتى انتهت الى تعيين المدعى اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ بناء على توصية اللجنة المذكورة — كلها قاطعة فى أن عدم اعادة تعيين المدعى لم يكن قائما على سبب صحيح يبرره ، ولما كان الوضع فى شأن اعادة التعمين فى المؤسسة المشار اليها وظروف الحال ناطقة بأن جل الموظفين المفصولين من الشركة قد أعيد تعيينهم فى تلك المؤسسة وبجعل هذه الاعادة مختلفة عن قرار التعمين المبتدأ من جهة تقيد السلطة المختصة لهذه الاعادة بقواعد تلتزمها الا فى القليل النادر من العاملين الذين يتأكد لها قيام ما يبرر الاستغناء عن خدماتهم ، واذا فالأمر هنا يخرج عن الترخيص التقديرى الذى يصاحب قرارات التعمين عادة ، ويتعين من ثم مراقبة السلطة المخوط بها هذه الاعادة فاذا ما تحققت المحكمة من أن عدم اعادة تعيين الموظف لا يقوم على سبب صحيح يبرر عدم الاعادة تعين عليها الغاء قرار المؤسسة بعدم تعيين الموظف المذكور ومن ثم يكون هذا القرار فيما تضمنه من عدم اعادة تعيين المدعى بالمؤسسة ضمن من عينوا من موظفى الشركات التى أسقط الالتزام عنها قد صدر مخالفا للقانون لعدم قيامه على سبب صحيح ويتعين لذلك الغاؤه فى هذا الخصوص ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم الحكم بالغائه وبالغاء القرار المطعون فيه مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن رقم ٧٤٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٥)

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

الرقابة القضائية على تصرفات الادارة — يختلف مداها بحسب المجال الذى تتصرف فيه الادارة ومدى ما تتمتع به من حرية وتقدير فى التصرف — اذا كانت هذه الرقابة تضيق فى مجال السلطة التقديرية الا أن هذا لا يعنى أنها سلطة مطلقة أو أن الرقابة منعدمة — وجود الرقابة فى حالة السلطة التقديرية كما هو الشأن فى حالة السلطة المفيدة ، وأن اختلف مداها فى كل حالة .

ملخص الحكم :

ان الرقابة القضائية على تصرفات الادارة ليست حقيقة على قدر واحد بالنسبة لجميع التصرفات الادارية بحسب المجال الذي تتصرف فيه ومدى ما تتمتع به من حرية وتقدير في التصرف وهي تضيق حقيقة في مجال السلطة التقديرية حيث لا يلزم القانون الادارة بنص يحد من سلطتها أو يقيد من حريتها في وسيلة التصرف أو التقدير الا أن هذا لا يعنى أبدا أنها سلطة مطلقة وأن الرقابة القضائية تكون في هذه الحالة منعقدة ، بل أن الرقابة القضائية موجودة دائما على جميع التصرفات الادارية لا تختلف في طبيعتها وأن تفاوتت فقط في مداها وهي تتمثل في هذا المجال التقديرى في التحقيق من أن التصرف محل الطعن يستند الى سبب موجود ماديا وصحيح قانونا وأنه صدر مستهدفا الصالح العام .

اطعن رقم ٣٧٤ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

حصر بعض تجار القطن والسماسرة المدينين يقتضى الأمر تدبير أعمال لهم — استبعاد البعض الآخر . — لا مخالفة فيه للقانون لانه من الملاءمات المتروكة لتقدير الادارة .

ملخص الحكم :

ان المدعين أقاموا دعواهم طعنا على القرار الصادر من اللجنة المشكلة بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، بمقولة أن القواعد التي تضمنها في شأن حصر طوائف تجار وسماسرة القطن الذين يجرى تدبير أعمال لهم ، قد مست مراكزهم القانونية الثابتة لهم بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تجارة القطن في الداخل والذي قيدوا به مقتضى احكامه في سجلات طوائف تجارة وسماسرة القطن .

ومن حيث أن مهمة حصر تجارة وسماصرة القطن . التي أنيطت
باللجنة المشار إليها ، لا يمكن أن يكون المقصود منها حصر جميع تجار
وسماسر القطن الذين وردت أسماؤهم في السجلات الخاصة بهذه الطوائف
والمعدة لتنفيذ الأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ ، لأن هؤلاء التجار
والسماصرة محصورون فعلا لقيدهم في هذه السجلات ، ولو كان هذا
هو المقصود ، لما كانت هناك حاجة الى تكليف اللجنة باعادة حصرهم
ولنص صراحة في قرار تشكيلها على أن مهمتها تدبير أعمال لتجار
وسماصرة القطن المقيدين بالسجلات الخاصة بهذه الطوائف طبقا لأحكام
القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ ولكن الأمر كان مغايرا لذلك فقد كان
المقصود من تكليف اللجنة حصر تجار وسماصرة القطن ، حصر من ترى
أنهم يستحقون تدبير عمل لهم من تجار وسماصرة القطن نتيجة تعميم
نظام التسويق التعاوني ، ومن ثم فقد كان طبيعيا أن تضع اللجنة قواعد
تنظيمية عامة يتم وفقا لها حصر تجار وسماصرة القطن الذين يتضح
بمراجعة مختلف الظروف التي أحاطت بنظام التسويق التعاوني للقطن
أنهم يستحقون فعلا تدبير أعمال مناسبة لهم . فليس فيما وضعته اللجنة
من قواعد لحصر تجار وسماصرة القطن الذين يجري تدبير أعمال لهم
أى مساس بالماراكر القانونية الثابتة لتجار وسماصرة القطن بموجب
أحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ . إذ أن لكل من الحصر الذي كان
قائما فعلا تنفيذيا لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر
والحصر الذي أنيط باللجنة مجاله المختلف تماما عن مجال الآخر .
فالحصر الاول مجاله بيان من له حق مزاولة المهنة من التجار والسماصرة
والحصر الثانى مجاله تدبير أعمال لمن رؤى ملائمة تدبير أعمال لهم من
هؤلاء التجار والسماصرة نتيجة غل يدهم عن مزاولة نشاطهم نتيجة
تعميم نظام التسويق التعاوني . ومن ثم فليس صحيحا أن اللجنة
خرجت عن اختصاصها وأغتصبت لنفسها سلطة التشريع فيما لا تملكه
حين وضعت قيودا من شأنها استبعاد فريق من تجار وسماصرة القطن
من الحصر الذى وضعت أسسه وقواعده ، لأن ذلك كان من صميم عمل
اللجنة اذا ما فهمت مهمتها على الوجه السابق بيانه والذي ولا يمكن أن
يستقيم تكليفها بحصر تجار وسماصرة القطن الذين يجري تدبير أعمال
لهم الا على أساسه .

ومن حيث ان ما ينعاه المدعون على القرار المطعون فيه من أنه استبعدهم من طوائف تجار وسماسرة القطن الذين رؤى تدبير عمل لهم، دون وجه حق ، ليس له سند من القانون ذلك أنه لا يوجد ثمة نص يلزم جهة الادارة بتدبير عمل لتجارة وسماسرة القطن الذين غلت يديهم من ممارسة نشاطهم نتيجة تعميم نظام التسويق التعاونى ، واذ كانت جهة الادارة قد اتجهت الى تدبير عمل لمن رأت استحقاقهم فقد كان ذلك بمحض ارادتها دون أى التزام من قبلها ، فلا تثريب عليها أن هى وضعت من القواعد ما يكفل أن يكون حصر طوائف التجار والسماسرة الذين يجرى تدبير عمل لهم مقصورا على من قدرت أنهم جديرون به فعلا نتيجة تعميم نظام التسويق التعاونى بأن كانوا مقيدين فى سجلات تجار وسماسرة القطن قبل أول أغسطس سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ السابق الاشارة اليه ، فالامر كله مرجعة الى الملاءمات المتروك تقديرها لجهة الادارة فى حدود الامكانيات المتاحة لها بما لا معقب عليها فى هذا الشأن .

(طعن رقم ١٧٠ - ١٧١ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

سلطة الجهة الادارية فى إعادة تعيين موظفى شركات الاتوبيس فى مدينة القاهرة التى اسقط عنها الالتزام طبقا للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ وفقا للمادة ١٣ منه فى مرافق النقل العام ادينة القاهرة تختلف عن سلطاتها فى التعيين المبتدأ للعاملين .

ملخص الحكم :

ان الوضع فى شأن إعادة التعيين فى المؤسسة الماثار اليها وظروف الحال ناطقة بأن جل الموظفين المفصولين من الشركة قد أعيد تعيينهم فى تلك المؤسسة تجعل هذه الاعادة مختلفة عن قرار التعيين المبتدأ من جهة تقيد السلطة المختصة لهذه الاعادة بقواعد تلزمها الا فى قليل

النادر من العاملين الذين يتأكد لها قيام ما يمرر الاستغناء عن خدماتهم واذن فالأمر هنا يخرج عن الترخيص التقديرى الذى يصاحب قرارات التعيين عادة ويتعين من ثم مراقبة السلطة المنوطة بها هذه الاعادة فان هى أفصحت عن سبب دعاها الى عدم اعادة العامل الى الخدمة وتحققت هذه المحكمة من صحة السبب أو أنه لاينھض سببا كافيا لعدم الاعادة تعين عليها الغاء قرار المؤسسة بعدم تعيين الموظف المذكور ومن ثم يكون هذا القرار فيما تضمنه من عدم اعادة تعيين المدعى بالمؤسسة ضمن من عينوا من موظفى الشركات التى اسقط الائتزام عنها قد صدر مخالفا للقانون لقيامه على سبب غير صحيح ويتعين لذلك الغاؤه فى هذا الخصوص .

(طعن رقم ٢٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

قرار ادارى بالتعيين — بيان حقيقة الوظيفة المراد التعيين فيها — وجوب تقصى قصد مصدر القرار فى ضوء الظروف التى لايست أصدره ، وحدود السلطة التى يملكها ، وتوافر أو عدم توافر الشروط اللازمة لاصدار القرار على وجه معين — مثال بالنسبة لقرار نص فيه على تعيين عامل فى وظيفة مبخر حال عدم توافر الشروط اللازمة للتعيين فى هذه الوظيفة — وجوب حمل القرار على أنه خاص بالتعيين فى وظيفة مساعد مبخر وبخاصة متى كانت الظروف التى احاطت به تدل على اتجاه الادارة الى ذلك — تحول القرار الادارى .

ماخض الحكم :

إذا دفعت الجهة الادارية بوقوع خطأ مادى فى قرار التعيين ، فانه يتعين تقصى حقيقة مصدر القرار واستنباط هذا القصد فى الظروف التى لايست أصدره ، وتبين حدود السلطة التى تملكها فى هذا الشأن ، وتوافر أو عدم توافر الشروط اللازمة لامكان اصدار القرار على وجه

معين ، ذلك أن القرار الإداري هو إفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة . فإذا كان الثابت من ميزانية مصلحة العامل بوزارة الصحة العمومية أن عدد المبحرين المدرجة بها منذ مايو سنة ١٩٤٩ هو أربع وظائف ، وأن هذه الوظائف الأربع كانت مشغولة جميعها وقت تعيين المدعى في أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد فصله من وظيفة عامل عادى بمعمل المصل واللقاح ، وأنه لم تنشأ بالميزانية المذكورة وظيفة لمبخر بادماج وظيفتي عامل عادى ، وأن هذا لم يكن خافيا على المصلحة وقت تعيينه ، فإن تحقيق أثر قرار التعيين يكون غير ممكن قانونا لو أنه قصد به وضعه في وظيفة مبخر . وهي وظيفة لم تكن خالية بالفعل ولم تكن أوضاع الميزانية لتسمح بتعيينه فيها وقتذاك وما كان التعيين فيها ليصادف محلا لانشغال هذا المحل بسواه . ومما يؤيد اتجاه القصد الى تعيين المدعى في وظيفة مساعد مبخر لامبختحديد الاجر في قرار تعيينه بما يوازى أجر مساعد المبخر ، وتواتر جانب من المكاتبات الخاصة به بعد ذلك بوضعه مساعد مبخر ، بل وإقراره هو بهذا الوصف في الطلب المقدم منه في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، وما تقرره المصلحة من أنه منذ تعيينه في هذه الوظيفة لم يقيم بعمل مبخر . ومنح علاواته الدورية على أساس وظيفة مساعد مبخر هذا الى أن التعيين في وظيفة مبخر — وهي في وظائف الصناع أو العمال الفنيين التي تحتاج الى دقة — يتطلب بحسب كادر العمال تأدية امتحان أمام لجنة فنية خاصة ، اذ نص الكادر المذكور على أن « يعين عامل من الخارج الا بعد اجتيازه امتحانا أمام لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وتحدد هذه اللجنة وظيفته ودرجته . ولا يجوز أن يتقاضى اجرا عند تعيينه ازيد من أول مربوط الدرجة التي حددت له » . فترط التعيين — كما هو الحال في شأن المدعى بعد فصله من وظيفة عامل عادى — هو اداء امتحان أمام اللجنة الفنية المشار اليها ، وهي التي يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص . ولا تقوم مقامها أية هيئة أخرى ، وحكمة ذلك ضمان الخبرة والتخصص في أعضائها ، واتحاد معيار التقدير لديها بالنسبة الى من يمتحنون أمامها كافة ، والوثوق من الصيدة والبعد عن التأثير . وشرطه كذلك النجاح في هذا الامتحان نجاحا تتضح منه صلاحية الصانع أو العامل للحرفة

التي سيعين فيها ، وتتحدد على أساسه وظيفته ودرجته حسبما تراه اللجنة ، وبالتالي أجره الذي لايجوز أن يزيد عند التعيين على أول مربوط الدرجة التي تثبت صلاحيته للتعين فيها . وإذا كان الظاهر من الأوراق أن المدعى أدى امتحانا محليا لو وظيفة عامل فنى بالمعمل ، وهو امتحان يختلف عن الامتحان المقرر لو وظيفة مبخر لتباين طبيعة العمل في كل من الوظيفتين ، وأنه لم يؤد هذا الامتحان أمام اللجنة الفنية المنصوص عليها في كادر العمال بل أمام ممتحن فرد ، ولم يؤد امتحانا بما لو وظيفة مبخر بالذات ، فإن هذا كاف لتأييد ما تذهب اليه المصلحة من أن المذكور إنما عين في وظيفة مساعد مبخر ، وما كان في مقصودها أو في سلطتها ولا من الممكن قانونا لما تقدم من أسباب تعيينه في وظيفة مبخر التي إنما ورد ذكرها في قرار تعيينه من قبيل التجوز وعدم الدقة في التعبير ، وفي هذا حمل للقرار على محل الصحة ، فيتحول من قرار باطل لفقدانه شروط صحته ومخالفته للقانون في أحد الفرضين ، إلى قرار صحيح مطابق للقانون في الفرض الآخر ، ما دام يحتمل الصحة في تأويل له على وجه من الوجوه بما لا يعطل أثره كلية .

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٨

قاعدة رقم (٤٧٥)

المبدأ :

آثار القرار الباطل — تحصن قرار تحديد الاقدمية لصدوره قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة — مانع من الطعن فيما أسس عليه من قرارات ترقية مشروعة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إذا امتنع زعزعة أقدمية الدرجة السابعة فيما بين موظفي مخابر الاستئناف باعتبارها مستقرة مفروغا منها وبوصفها منشأة بقرار إداري شملته حصانة القرارات الإدارية الصادرة قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة بأن ما أسس على هذه الاقدمية المستقرة من ترقيات لاحقة إلى الدرجة السادسة (كالترقيات الخاصة بالقرارين المطعون فيهما أصليا

واجتياطيا والصادرين في ٢١ من أغسطس و ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩) ما أسس على ذلك يكون من القرارات المشروعة التي يمتنع الطعن فيها ومن ثم فلا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من إلغاء القرار الوزاري الصادر في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى الدرجة السادسة وما يترتب على ذلك من آثار ولا وجه لذلك بعد أن ثبت بيقين أنه بنى على أسبقية من رقوا بالقرار المذكور على المدعى في أقدمية الدرجة السابعة طبقا لتعدد القرار الاداري الحصين ، وهي أسبقية ليست محل مجادلة بعد أن توطدت واستقرت استقرارا حصينا في تاريخ سابق على انشاء مجلس الدولة ومع وضوح هذا لا يبقى محل لما أورده المدعى في مذكراته من أنه يطالب أيضا بإلغاء القرار الاداري الصادر في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من تخطية في الترقية الى الدرجة الخامسة لان الترقيات التي اتى بها هذا القرار قائمة على أسبقية من شملتهم في الاقدمية وهي أسبقية استمدت أساسها من تحديد أقدمية الاول الذي تضمنه القرار الوزاري الصادر في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٧

الفرع الثاني

وقف تنفيذ القرار الاداري قضائيا

قاعدة رقم (٤٧٦)

المبدأ :

الاصل في القرارات الادارية أن تكون واجبة النفاذ على الرغم من طلب المغائنا قضائيا — استثناء من ذلك يجوز للمحكمة أن تقضى بوقف التنفيذ اذا توافرت الشروط التي يتطلبها القانون — الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار الاداري هو حكم مؤقت بطبيعته — نتيجة ذلك — ينقضي الوجود القانوني للحكم ويؤول كل أثر له اذا قضى برفض الدعوى موضوعا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الاصل في القرارات الادارية أن تكون واجبة النفاذ ، ولا يترتب على الطعن فيها بالالغاء وقف تنفيذها ، الا أنه استثناء من هذا الأصل يجوز للمحكمة اذا ما طلب ذلك في صحيفة الدعوى أن تقضى بوقف تنفيذ القرار اذا ما قام هذا الطلب على أساس من الجدية وتعذر تدارك نتائج تنفيذه — وبهذه المثابة فان الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار في طلب الالغاء فينقضى وجوده القانونى ويزول كل أثره اذا قضى برفض الدعوى موضوعا .

ومن حيث أن محكمة القضاء الادارى وقد قضت في طلب الالغاء بجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٤ بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى ، والزمته المصروفات ، ثم أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه فانه ترتبنا على ذلك يسقط الحكم المطعون فيه الصادر بوقف تنفيذ القرار الادارى المشار اليه ، ويعتبر كأن لم يكن ، ومن ثم يتمم تقرير ذلك والقضاء بالغائه مع الزام المطعون ضده المصروفات .

(طعن رقم ٥٥٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٦)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

طلب وقف تنفيذ قرار التجنيد — توافر ركن الجدية فيه والاستعمال
— أساس ذلك — تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه وقد توافر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ركن الجدية وكان تنفيذ هذا القرار بتجنيد المدعى يؤثر على استقراره في عمله وتدير موارد رزقه ويوقعه تحت طائلة العقاب اذا ما تخلف عن الاذعان له وهى من الأمور التى يتعذر تدارك نتائجها ويكون ركن

الاستعجال والامر كذلك قائما — ومن ثم فان طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه يكون جديرا بالاجابه .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ولذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزم جهة الادارة بالمصارف .

(طعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ :

ركن الاستعجال شرط من شروط وقف تنفيذ القرار الادارى — القرار برفض الترخيص بتقييم الخمور لنزلاء الفندق — عدم توافر شرط الاستعجال — رفض طلب وقف التنفيذ .

ملخص الحكم :

ان المشرع اذ خول القضاء الادارى صلاحية وقف تنفيذ القرارات الادارية المطعون فيها بالالغاء انما استهدف تلافى النتائج الخطيرة التي قد تترتب على تنفيذها مع الحرص في الوقت نفسه على مبدأ افتراض سلامة القرارات الادارية وقابلتها للتنفيذ فنص في المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغائه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج القرار قد يتعذر تداركها » على أنه يلزم لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، بالاضافة الى ركن الاستعجال — أن يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية يرجح معها الغاء القرار ، وكل من ركن الاستعجال وجدية الاسباب هو من الحدود القانونية التي تحدد سلطة محكمة القضاء الادارى وتخضع بالتالى لرقابة المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان المبادئ انه ليس من شأن تنفيذ القرار برفض الترخيص للطاعن بتقديم الخمر لرواد فندقه أن يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها ، ومن ثم فإن طلب وقف التنفيذ يكون فاقدا أحد ركنيه اللذين ينبغى أن يقوم عليهما ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في رفضه لهذا الطلب دون حاجة الى استظهار جديده أو عدم جدية الاسباب التى تستند عليها الدعوى .

(طعن رقم ٧٨٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

وجوب توافر ركن الاستعجال والجديده — نقل التلاميذ من منازلهم الى مدارسهم بالسيارات أمر مألوف لا يرتب ضررا يخشى تداركه —
الحاق تلاميذ مدرسة بمدرسة أخرى توفيراً للنفقات أمر يبدو مشروعا —
رفض وقف تنفيذ القرار — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن سلطة وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها ، مردهما الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الادارى الا يوقف قرارا اداريا الا اذا تبين له — على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الالغاء عند الفصل فيه — ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين : الاول قيام الاستعجال ، بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . والثانى يتصل بمبدأ المشروعية ، بأن يكون ادعاء الطالب فى هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جديده . وكلا الركنين من الحدود القانونية التى تحد سلطة القضاء الادارى وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالركن الاول ، فهو غير قائم ، ذلك أن الحاق تلاميذ مدرسة كالوسيديان مثار المنازعة والكائنة بشارع الجلاء ببولاق بالقاهرة ، بمدرسة لوباريان بمصر الجديدة ليس من شأنه ان يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها بمراعاة أن البطيريركية قد تمهدت بنقلهم بسياراتها من منازلهم الى مدرسة لوباريان في الذهاب والعودة وذلك على حسابها الخاص دون أن تكبد أولياء أمور التلاميذ أية أعباء اضافية أو زيادة في المصاريف المدرسية ، وأخذوا في الحسبان أن انتقال صغار التلاميذ الى مدارسهم الفائتة بالسيارات العامة أو الخاصة أمر مألوف لا ينطوى على ثمة مشقة غير عادية أو اضرار بالغة يتعذر تدارك نتائجها كما ذهب الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالركن الثاني - فالثابت من ظاهر الاوراق أن بطيريركية الأرمن الأرثوذكس هي صاحبة الارض المقام عليها مدرسة كالوسيديان بشارع الجلاء رقم ٢٠ ببولاق القاهرة ومكلفة باسمها على ما يبدو من صورة العقد الصادر من ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ الى البطيريركية المذكورة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٠٥ وصورة الكشف الرسمي المستخرج من سجلات بلدية القاهرة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ ، المقدمتين من البطيريركية ، كما أن الثابت أيضا أن مبنى هذه المدرسة رغما عن اتساعه واحتوائه على ٢٤ حجرة تشمل الفصول والمرافق فانه لا يضم إلا ١٦١ تلميذا فقط في فصول الحضانة والابتدائي والاعدادي البالغ عددها اثني عشر فصلا ويتراوح عدد تلاميذ كل فصل بين ستة تلاميذ وعشرين تلميذ فقط . وازاء ذلك ونظرا لان البطيريركية تكبدت في ادارة هذه المدرسة خسائر فادحة بلغت في سنة ١٩٧٠ (٧٦١٧ جنيها) وفي سنة ١٩٧١ (١١١٥٨ جنيها) وفي سنة ١٩٧٢ (٨٦٦٠ جنيها) وكانت مدرسة لوباريان بمصر الجديدة تتسع لتلاميذ المدرستين معا ، فقد رأت بطيريركية الأرمن الأرثوذكس التي تقولى أمر المدرستين وضع حد لهذه النفقات التي تتحملها دون مبرر مقبول ، وذلك بالحاق تلاميذ مدرسة كالوسيديان بمدرسة لوباريان على أن تقوم بنقلهم بالسيارات دون مقابل ودون أية زيلدة في المصروفات المدرسية التي يدفعونها وعدم الاستغناء عن أى من العاملين بالمدرسة وتأجير مبناها لادارة غرب القاهرة التعليمية للإفادة منه في تفريغ أزمة المدارس التي تعاني منها . ولما كان الامر كذلك وكانت

جهة الادارة قد استجابت الى رغبة البطيركية هذه مستهدفة في ذلك مصلحة البطيركية المذكورة والمصلحة العامة ، فان القرار المطعون فيه يكون قد قام على حسب الظاهر من الاوراق — على أسباب تبرره دون ثمة انحراف بالسلطة .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٥)

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

قرار احتجاز مواطن — تمكنه من السفر خلسة الى خارج البلاد — تخلف ركن الاستعجال — عدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الاولى من المادة (٢١) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ (ويقابلها الفقرة الاولى من المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة ان طلب وقف التنفيذ يجب أن يقوم على ركنين .

الأول — قيام الاستعجال بان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

والثاني — ان يكون ادعاء الطالب في طلب وقف التنفيذ قائماً بحسب الظاهر على أسباب جديده ، ففيما يختص بالركن الاول ، فان الأصل في القرار الاداري هو نفاذه وسريان حكمه الى أن تبطله الادارة نفسها أو تسحبه بسحب الاحوال ، أو يقضى بالغائه وبهذه المثابة فان

وقف تنفيذ القرار ينطوى على خروج عن هذا الأصل ومن ثم لا يسوغ الا حيث تدعو ضرورة ملحه لتفادى نتائج يتعذر تداركها لو لم يقض بوقف تنفيذه ، ولما كان الثابت من الاوراق حسبما أوضح الحاضر عن الجهة الادارية بجلسة هذه المحكمة المنعقدة في ٢٢ من يونية سنة ١٩٧٤ ان المدعى تمكن من الهرب خلسة الى خارج البلاد ، فان طلب المدعى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والحالة هذه يكون قد افتقد أحد ركنيه اللذين يجب ان يقوم عليهما مما يتعين معه رفضه دون ما حاجة الى استظهار جدية أو عدم جدية الاسباب التى تستند اليها الدعوى ، وبطبيعة الحال دون مساس بطلب الالغاء ذاته الذى يبقى سليما حتى يفصل فيه موضوعا ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك الحكم بالغائه ورفض طلب المدعى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزامه بالمصروفات .

(ضمن رقم ١٢٣٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

الاصل انه لايسوغ الحكم فى الدعوى الادارية الا بعد ان تقوم الهيئة بتحضيرها وابداء رأيها القانونى مسبقا فيها — يترتب على الاخلال بهذا الاجراء الجوهري بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى — هذا الاصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الادارى المطلوب الغاؤه — ارجاء الفصل فى الطلب لحين الانتهاء من تحضير الدعوى ينطوى على اغفال لطبيعته واهدار لطابع الاستعجال الذى يتسم به ويقوم عليه — اثر ذلك فى طلب وقف التنفيذ لا يستلزم اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة .

ملخص الحكم :

ان ان هيئة مفوضى الدولة تعتبر وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة أمينة على المنازعة الادارية وعاملا اساسيا فى تحضيرها وتهيتها للمرافعة وابداء الرأى القانونى المحايد فيها ، ومن ثم فالاصل انه لا يسوغ الحكم

في الدعوى الادارية الا بعد أن تقوم الهيئة بتحضيرها وابداء رأيها القانونى مسببا فيها بحيث يترتب على الاخلال بهما الاجراء الجوهري بطلان الحكم الذى يصدر في الدعوى غير أن هذا الاصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الادارى المطلوب الغاؤه . ذلك أن ارجاء الفصل في هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوى على اغفال لطبيعته وتفويت لاغراضه واهدار لطابع الاستعجال الذى يتسم به ويقوم عليه . وبناء على ذلك فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أقرار ما اطردت عليه أحكام القضاء الادارى من الفصل في طلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة أدراكا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر في شأنه .

(طعن رقم ١٩٥٣ / ٢٠١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٨٥)

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ :

الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ القرار ، وان كانت له مقومات الاحكام وخصائصها بالنسبة الى وجوب تنفيذه وجواز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الادارية العليا - طبيعته - هو حكم وقتى يستنفذ غرضه وينتهى أثره من تاريخ صدور حكم فاصل في موضوع الدعوى .

ملخص الحكم :

أنه فيما يتعلق بالطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ القضائية ، فإنه لما كان الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وان كانت له مقومات الاحكام وخصائصها بالنسبة الى وجوب تنفيذه وجواز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الادارية العليا ، الا أنه حكم وقتى بطبيعته يستنفذ غرضه وينتهى أثره من تاريخ صدور حكم فاصل في موضوع الدعوى . ولما كانت محكمة القضاء الادارى أصدرت بجلسته ٢٥ / ٥ / ١٩٨٢ حكما في موضوع الدعوى رقم ١١١ لسنة ٣٤ ق قضت فيه بالغاء القرار المطعون فيه - وهو الحكم المقام بشأنه الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٢٨

القضائية — فان الحكم الصادر من المحكمة بجلسة ٢٥/١١/١٩٨٠ في الشق المستعجل من الدعوى المذكورة ، والقاضى بوقف تنفيذ القرار المشار اليه ، يكون قد استنفذ غرضه وانتهى اثره ، ومن ثم يكون الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ القضائية المقام بشأنه قد أصبح غير ذى موضوع بعد أن انقضى عنصر النزاع فيه ، الامر الذى يتعين معه الحكم باعتبار الخصومه منتهية فى هذا الطعن ، والزام جهة الادارة مصروفاته .

(طعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٤٨٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة — الجمعية هي كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين وتقوم بنشاط أهلى فى أحد مجالات الرعاية الاجتماعية أو الثقافية — نشاط الجمعية — طبيعته — لا يلبي مطالب عامة ولا يقوم وحده وبصفة اساسية على اشباع حاجات اساسية للأفراد — رفض الجهة الادارية المختصة شهر جمعية لسبب من الاسباب لا يترتب عليه اضرار حالة يتعذر تداركها فيما لو رفع الامر للقضاء واستفرق نظر النزاع بعض الوقت وانتهى الحكم لصالح الجمعية بالفاء قرار رفض شهرها — تخلف ركن الاستعجال .

ملخص الحكم :

ان المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » .

وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان سلطة وقف تنفيذ القرارات

الادارية مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها ، مودهما الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الادارى على القرار ، على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الادارى الا يقف قرارا اداريا الا اذا تبين له — على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الالغاء عند الفصل فيه — أن طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين الاول قيام الاستعجال بان كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها • والثانى يتصل بمبدأ المشروعية بان يكون ادعاء الطالب فى هذا الشأن قائما بحسب الظاهر من الاوراق على اسباب جديده •

وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الادارى فى وقف تنفيذ القرار الادارى وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا •

ومن حيث أن المادة الاولى من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تعتبر جمعية فى تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمره لمدة معينه أو غير معينه تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتباريين بغرض غير الحصول على ربح مادى » •

وقد عرفت المادة السابعة من القانون الجمعية الثقافية فنصت على أنه « وتعتبر جمعية ثقافية كل جمعية الغرض من تكوينها النهوض بالعلوم أو الفنون أو الاداب » •

وخولت المادة ١٢ من القانون الجهة الادارية المختصة — بعد أخذ رأى الاتحاد المختص — حق رفض شهر نظام الجمعية للاسباب المتعارف اليها فى هذه المادة •

وحددت المادة الاولى من اللائحه التنفيذية للقانون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٦٦ (والمعدله بالقرار رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٦٧) الميادين الرئيسية التي تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة بما يأتى : ١ — رعاية الطفولة والامومه •

٢ — رعاية الاسرة • ٣ — المساعدات الاجتماعية •

- ٤ — رعاية الشيوخة • ٥ — رعاية الفئات الخاصة والمعوقين •
٦ — الخدمات الثقافية والعلمية والدينية • ٧ — تنمية المجتمعات المحلية •

ويجوز لوزير الاوقاف والشئون الاجتماعية ان يضيف بقرار منه
ميادين عمل جديده ، للجمعيات والمؤسسات الخاصة ... الخ •

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن الجمعية هي كل جماعة ذات
تنظيم مستمر تتألف من اشخاص طبيعيين أو اعتباريين وتقوم بنشاط
اهلى في أحد مجالات الرعاية الاجتماعية أو الثقافية المنصوص عليها في
المادة الاولى من اللائحة التنفيذية السالفة الذكر ولا تستهدف في نشاطها
الحصول على ربح مادي •

وهذا النشاط طبيعته — لايبلى — كأصل عام — مطالب ملحه
ولا يقوم وحده وبصفه اساسية على اشباع حاجات اساسية للأفراد
سواء القائمين بانشاء الجمعية أو المستفيدين من نشاطها — ومن ثم
لايتصور في حالة رفض الجهة الادارية المختصة شهر جمعية لسبب من
الاسباب وقوع اخطار محدقه أو ترتب اضرار في المجال الاجتماعى أو
الثقافى الذى كانت الجمعية ستمثل فيه ، يتعذر تداركها فيما لو رفع
الامر للقضاء واستغرق نظر النزاع بعض الوقت وانتهى الحكم لصالح
الجمعية بالغاء قرار رفض شهرها •

واذا عرج هذا النظر بوجه عام بالنسبة الى الجمعيات ايا كل
نوعها ، فإنه يصح خاصة بالنسبة الى الجمعيات الثقافية التى يكون
الغرض منها النهوض بالعلوم أو الآداب ، كما يصدق — من باب أولى
على الجمعية الطاعنه بحسبان أن اغراضها — كما حددتها — تتعلق
بدراسات واهتمامات في مجالات دولية تخص دول العالم كافة ، وتتصل
بآفاق اوسع من المجالات المحلية •

ومن ثم فلا ريب ان النزاع الماثل يختلف عنه وجه الاستعجال الذى
يتمثل في ترتيب نتائج يتعذر تداركها فيما لو أرجى الفصل في طلب وقف
التنفيذ حتى يفصل في موضوع النزاع •

ومن حيث انه متى تخلف ركن الاستعجال ، وتعين الحكم برفض طلب تنفيذ القرار المطعون فيه دون حاجة لبحث ركن الجدية فيه .
ومن ثم فلا حاجة لناقشة أسباب الحكم المطعون فيه .
(طعن رقم ٢٦٧٧ لسنة ٣٠ قى - جلسة ١٩٨٥/٤/٦)

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبدأ :

دعوى اثبات الحالة دعوى مستقلة قائمة بذاتها لاغنى عن وجوب تخضيرها وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضى الدولة - لا سبيل الى الخلط بينها وبين طلب وقف تنفيذ القرار الادارى ذلك انه لئن جمعت بينهما ظروف الاستعجال التى لا محيص عن وجوب توافرها فى كليهما الا ان طلب وقف التنفيذ لايتخصص أبدا دعوى مستقلة قائمة بذاتها صدور حكم فى دعوى اثبات الحالة قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهيئتها للمرافعة وتقديم تقريرها فيها - الحكم قد شابه بطلان جوهرى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تعتبر امينة على المنازعة الادارية وعاملا اساسيا فى تخضيرها وتهيئتها للمرافعة وفى ابداء الراى القانونى المحايد فيها اذ ناط قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالهيئة تخضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة على أن يودع المفوض تقريراً فيها يحدد وقائع الدعوى والمسائل التى يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً ، ويتفرع عن ذلك ان الدعوى الادارية لا يسوغ الحكم فيها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتخضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالراى القانونى مسبباً فيها ، ومن ثم فان الاخلال بهذا الاجراء الجوهرى على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى .

ومن حيث أن دعوى اثبات الحالة دعوى مستقلة قائمة بذاتها لاغنى

عن وجوب تحضيرها وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضى الدولة ، ولا سبيل الى الخطأ بينها وبين طلب وقف تنفيذ القرار الادارى ، ذلك انه لئن جمعت بينهما ظروف الاستعجال التى لامحيص عن وجوب توافرها فى كليهما ، الا أن طلب وقف التنفيذ لا يتمحض ابدا دعوى مستقلة قائمة بذاتها ولا يقبل الادعاء به بصريح نص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ما لم يرتبط بدعوى موضوعية يطلب فى صحتها وقف التنفيذ وهذه الدعوى الاصلية دون طلب وقف التنفيذ المقترن بها هى التى تستلزم لها اجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة المفوضين . أما دعوى اثبات الحالة كدعوى مستقلة لم يرد فى شأنها مثل القيد المنصوص عليه فى المادة ٤٩ المشار اليها فلا معدى عن وجوب تحضيرها — شأن سائر الدعاوى — من قبل هيئة مفوضى الدولة تحضيراً يوائم طبيعتها ولا يخل بطابع الاستعجال الذى لا ينفك عنها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الحكم الطعين صدر فى الدعوى قبل ان تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهيئتها للمرافعة وتقديم تقريرها فيها ومن ثم شبهه بطلان جوهرى على وجه يقتضى القضاء بالغاء واعادة الدعوى للفصل مجدداً من دائرة اخرى من دوائر محكمة القضاء الادارى بعد ان تقدم هيئة مفوضى الدولة بتقريرها فيها .

١ ـ من رقم ٥٠٢٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٨ .

الفرع الثالث

الغاء القرار الادارى والتعويض عنه

قاعدة رقم (٤٨٥)

المبدأ :

قرار ادارى — الغاؤه — التعويض عنه — لاتلازم بين الطالبن — لنوى الشأن اختيار اقامة الطالبن دعوى واحدة أو اقامة كل منهما استقلالاً أو اقامة أحد الطالبن دون الآخر — التقاعس فى طلب الالغاء لا ينطوى على خطأ يؤثر فى الضرر المترتب على خطأ الجهة الادارية أو يساهم فى وقوع هذا الضرر .

ملخص الحكم :

أن قانون مجلس السحولة خول الافراد والهيئات في الفقرة السادسة من المادة الثامنة منه حق الطعن بالالغاء في القرارات الادارية المعيبة ، كما خولها في المادة التاسعة منه حق طلب تعويض الاضرار التي تلحقهم من تنفيذ هذه القرارات المعيبة . واذ خول القانون ذوى الشأن حق طلب الغاء القرارات الادارية المعيبة وحق طلب التعويض عنها دون ايجاد ثمة تلازم بين الطلبين ، فان من مقتضى ذلك أن يفسح مجال الاختيار أمام ذوى الشأن ، اذا شاءوا أقاموا طلب الالغاء مع طلب التعويض في دعوى واحدة أو اقامة كل منهما على استقلال أو اقامة أحد الطلبين دون الآخر ، وذلك حسبما تمليه عليهم مصالحهم وما يروونه كفيلا بتحقيقها . وأمام هذا الاختيار الذي أتاحه القانون لذوى الشأن دون ثمة قيد ، ينتفى كل قول بأن التقاعس في طلب الغاء القرار الاداري المعيب ينطوى على خطأ يؤثر في الضرر المترتب على خطأ الجهة الادارية أو يساهم في وقوع هذا الضرر .

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٠)

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

عيب الشكل أو الاختصاص في القرار الاداري لا يستوجب لزاما الحكم بالتعويض .

ملخص الحكم :

عيب عدم الاختصاص أو الشكل الذي قد يشوب القرار فيؤدى الى الغائه لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار ، فاذا كان القرار سليما في مضمونه ، محمولا على أسبابه المبررة له رغم مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فانه لا يكون ثمة مجال للقضاء بالتعويض نظرا لان القرار كان سيصدر على أى حال بذاته المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت .

(طعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

الفصل الثامن

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

حجية القرار الإداري الذي تحصن من الالغاء .

ملخص الحكم :

متى تحصن القرار الإداري فإنه يصبح حجة على ذوى الشأن فيما انشأه أو رتبته من مراكز أو آثار قانونية — لا تقبل أية دعوى يكون القصد فيها تجريده من قوته التنفيذية في مواجهتهم .

(طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩)

قاعدة رقم (٤٨٨)

المبدأ :

تحصن القرار الإداري الخاطيء لا يعنى تحوله الى قرار صحيح من جميع الوجوه — مثل هذا القرار لا ينتج الا الآثار التي تنشأ عنه مباشرة وبصفة تلقائية دون حاجة الى تدخل جديد من الادارة في صورة تصرف اداري جديد — عدم جواز اتخاذ هذه الآثار اساسا لقرار اداري آخر أو ادخالها كعنصر من عناصره .

ملخص الفتوى :

ان تحصن القرار الخاطيء لا يعنى تحوله الى قرار صحيح من جميع الوجوه اذ أن القرارات الادارية المشوبة بعيب مخالفة القانون التي تتحصن بفوات ميعاد الطعن فيها بالالغاء لا تنتج غير الآثار التي

تنشأ عنها مباشرة وبصفة تلقائية دون حاجة الى تدخل جديد من جانب السلطة الادارية في صورة تصرف ادارى جديد ومن ثم لا يجوز اتخاذها أساسا لقرار ادارى آخر أو ادخالها كعنصر من عناصره لأن تحصنها لا يسبغ عليها المشروعية ولا يطهرها من العيوب التى شابتها مما يلزم الجهة الادارية بالاعتداد بها ، لأن القول بذلك معناه الزام الادارة باحترام الخطأ الامر الذى يقتضى مع حسن سير الادارة ومبدأ المشروعية.

(ملف ١٦٧/١/٨٦ فى ١٩٦٦/٣/٦)

قاعدة رقم (٤٨٩)

المبدأ :

ان عدول الوزارة عن قرار باطل يعتبر عدولا صحيحا خصوصا وانه صادر قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ولايسرى بالنسبة اليه الموعد المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من هذا القانون .

ملفمى الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ موضوع التظلم المرفوع من سكرتير معهد الفنون الجميلة للبنات يلتمس فيه العدول عن قرار الغاء تثبيته الذى يتلخص فى أن وكيل وزارة المعارف العمومية المساعد أصدر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ قرارا بتثبيته ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ وخضم الاحتياطى منه شهريا ٥٠٠٠ الخ . وذلك استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ الخاص بتثبيت موظفى مدارس مجالس المديرىات .

وانه ظهر بعد ذلك أن قرار مجلس الوزراء المشار اليه لا ينطبق فى هذه الحالة اذ أن هذا القرار خاص بموظفى مجالس المديرىات والموظف السابق ذكره كان فى مجلس شبين القناطر المحلى ، كما أن درجته بالمجلس

المحلى كانت ثلاثة خدم ولايجوز التثبيت الا لمن كان فى الدرجة الثامنة أو ما يعادلها على الأقل فى مجالس المديریات •

واستنادا على ذلك أصدر معالى وزير المعارف العمومية قرار فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بالغاء قرار التثبيت الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ وبزوال صفة الموظف الدائم عن الموظف المذكور ورد ماخصم منه •

وأن الموظف المذكور تظلم من هذا القرار فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ولم ترد الوزارة على هذا التظلم الى الآن •

وقد انتهى رأى القسم الى أن القرار الصادر من وكيل وزارة المعارف العمومية المساعد فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ القاضى بتثبيت الموظف المذكور قرار باطل لمخالفته أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ الخاص بتثبيت موظفى مدارس مجالس المديریات نظرا الى أن الموظف المذكور لم يكن موظفا باحد مجالس المديریات بل باحد المجالس المحلية ، كما أن درجته كانت ثلاثة (خدم) والتثبيت لايجوز الا لمن كان فى الدرجة الثامنة أو مايعادلها فى مجالس المديریات •

وأن عدول الوزارة عن هذا القرار فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ صحيح خصوما وأن القرار الأول صادر قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بانشاء مجلس الدولة ولايسرى بالنسبة اليه الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من هذا القانون حتى على أساس ما ذهبت اليه محكمة القضاء الادارى من أن فوات هذا الميعاد يجعل القرار نهائيا لايجوز للادارة الرجوع فيه •

قاعدة رقم (٤٩٠)

المبدأ :

نظام وجوبى — اشترط قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وجوب هذا التظلم لا يصدق الا بالنسبة للقرارات الادارية القابلة للسحب والصادرة فى شأن الموظفين — لا وجه لتطلب التظلم اذا امتنع على الادارة اعادة النظر فى القرار لاستنفاد ولايتها باصداره ، أو لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعقيب على الجهة الادارية التى اصدرته — أساس ذلك — هو عدم جدوى التظلم حينئذ — مثال : استثناء القرارات الصادرة من مجالس تأديبية من التظلم الوجوبى بنص المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية : أولا . . . ثالثا : الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالظمن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو بمنح علاوات . رابعا : الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية . خامسا : الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الصادرة باحالتهم الى المعاش . . . الخ » . وتنص المادة ١٢ على أنه « . . . ولا تقبل الطلبات الآتية : ١ — ٢٠٠٠ — الطلبات المقدمة رأسا بالغاء القرارات الادارية المنصوص عليها فى البندين « ثالثا » و « رابعا » عدا ما كان صادرا من مجالس تأديبية والبندين « خامسا » من المادة ٨ وذلك قبل التظلم منها للى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم . . . » .

ومفاد هذين النصين أن المشرع قد اشترط وجوب التظلم الادارى من القرارات القابلة للسحب والصادرة فى شأن الموظفين واستهدف من

ذلك تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق أيسر للناس بانتهاء المنازعات في مراحلها الاولى وان رأت الادارة أن المتظلم على حق في تظلمه فان رفضته أو لم تثبت فيه خلال الميعاد المقرر فله أن يلجأ الى طريق التقاضى ، ومن ثم فان التظلم الوجوبى السابق — سواء الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أن كانت هى التى تملك سحبه أو الرجوع فيه أو الى الهيئات الرئيسية أن كان المرجع اليها في هذا السحب وهو الذى جعله المشرع شرطاً لقبول الغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها وقرنه بوجوب انتظار المواعيد المقررة للبت فيه — لا يصحق الا بالنسبة الى ما كُن قايلاً للسحب من هذه القرارات للحكمة التى قَامَ عليها لستلزام هذا التظلم وهى الرغبة في تقليل المنازعات على النحو المشار اليه أما اذا امتنع على الادارة اعادة النظر في القرار لاستنفاد ولايتها باصداره أو لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعقيب على الجهة الادارية التى أصدرته فلا يكون ثمت جدوى من التظلم في هذه الحالة لأن الجهة الادارية مهما كان ايمانها بأحقية المتظلم فلن تستطيع الاستجابة الى طلبه ، يؤيد هذا النظر نص المادة ١٢ استثناء القرارات الصادرة من مجالس تأديبية من التظلم الوجوبى لأن الجهات الادارية لا تملك سلطة التعيب على هذه القرارات بالتعديل أو الالغاء .

(فتوى ١٠٤٤ في ١٩٦٣/٩/٢٩)

قاعدة رقم (٤٩١)

المبدأ :

قرار ادارى — مضمونه — يتعين لاستظهار حقيقته تقمى قصد مصدر القرار في ضوء الظروف التى لابتست اصداره ، وحدود السلطة التى يملكها ، ومدى توافر الشروط اللازمة لاصداره — مثال : قرار التمين في وظيفة ملاحظ .

ملف من الحكم :

يتعين لاستظهار حقيقة ما تضمنه القرار تقمى قصد مصدره في

ضوء الظروف التي لا يست اصداره وحدود السلطة التي يملكها وتوافر
أو عدم توافر الشروط اللازمة للتميين في وظيفة (ملاحظ) .

(طعن رقم ٥٥٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣١)

قاعدة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

لايسوغ في مقام الحكم على مشروعية القرار وسلامته جعل أثر
الظروف اللاحقة المستجدة ينمطف على الماضي لابطال قرار صدر
صحيحا أو تصحيح قرار صدر باطلا في حينه — لا ينال من صحة القرار
منظورا اليه في ظل ما لابس من ظروف أن تتطور هذه الظروف أو يجد
فيها فيما بعد ما يغير وجه الحكم عليه فيما لو كانت قائمة وقت صدوره
— العبرة في تقدير ما اذا كان القرار صحيحا أو غير صحيح هي بكونه
كذلك وقت صدوره — تحقق شرط حسن السمعة أو تخلفه لدى المرشح
لوظيفة العممية انما يجرى تقديره في ضوء الحالة الواقعة عند أعمال
هذا الشرط أي التي تكون قائمة بالشخص وقت صدور القرار الإداري
باستبعاد اسمه من كشف المرشحين للعممية .

ملخص الحكم :

أن ماينبنى الاعتراف به في تقدير تحقيق شرط حسن السمعة
أو تخلفه لدى المرشح لوظيفة العممية انما هو الحالة الواقعة عند أعمال
هذا الشرط أي التي تكون قائمة بالشخص وقت صدور القرار الإداري
باستبعاد اسمه من كشف المرشحين للعممية ، بحيث ينظر في تقدير
مشروعية القرار الى الملابسات التي أحاطت به وقت صدوره ومدى
تأثيرها في تصرف الإدارة حينذاك ، فان كانت تبرر هذا التصرف وتفضي
ماديا وقانونا الى النتيجة التي انتهت اليها الإدارة ، كان القرار سليما
وقائما على سببه الصحيح ، والا كان معيبا . ولا ينال من صحة القرار
منظورا اليه في ظل ما لابس من ظروف أن تتطور هذه الظروف أو يجد
عليها فيما بعد ما يغير وجه الحكم عليه فيما لو كانت قائمة وقت صدوره ،
لأن العبرة في تقدير ما اذا كان القرار صحيحا أو غير صحيح هي بكونه

كذلك وقت صدوره ، لا بما قد يجد بعد ذلك من إحداث من شأنها أن تغير وجه الحكم عليه ، إذ لا يسوغ في مقام الحكم على مشروعية القرار وسلامته جعل أثر الظرف اللاحقة المستجدة ينعطف على الماضي لابطال قرار صدر صحيحاً أو تصحيح قرار صدر باطلاً في حينه .

(طمن رقم ١٩٢١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٠)

قاعدة رقم (٤٩٣)

المبدأ :

قرار مجلس الكلية بالموافقة على قرار اللجنة العلمية الدائمة باعتبار البحوث المقدمة اليها دون المستوى للحصول على لقب استاذ —
يتعين التنازل منه قبل رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

هذا القرار من القرارات التي تتعلق مآلاً بالتعيين فيتمتع بالتظلم منه قبل رفع الدعوى — أن ما ذهب اليه الطعن من اعتبار القرار بمنح اللقب العلمي لوظيفة استاذ أو رفضه ليس قراراً نهائياً لا وجه له لأن منح اللقب العلمي لهذه الوظيفة هو ترقية لها وهي أعلى من وظيفة استاذ مساعد وهذا بذاته كاف لاعتبارها كذلك إذ الترقية بمعناها الأعم هي ما يطرأ على الموظف من تغيير في مركزه القانوني يكون من شأنه تقديمه على غيره وصعوده في مدارج السلم الوظيفي ولو لم يصباحب ذلك نفع مادي .

(طمن رقم ٦٦٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

مبدأ التظلم من القرارات الادارية — بدؤه من تاريخ اعلان القرار أو نشره أو العلم به طمأ يقينياً — النشر الذي يعتد به في هذا الخصوص هو النشر في الجريدة الرسمية أو النشرة المصطنعية التي

تصدرها احدى الوزارات أو المصالح أو الهيئات وتوزعها على الادارات والاقسام والفروع المختلفة — ابلاغ القرارات الادارية الى هذه الجهات أو المصالح بلوحة الاعلانات لا يعتبر من قبيل النشر في النشرات المصلحية ولا يعتد به في سريان الميعاد .

ملخص الفتوى :

ان ميعاد التظلم من القرارات الادارية هو بذاته ميعاد طلب الغائها قضاء . وأن مايبداً به سريان الميعاد الاول هو نفسه مايبداً معه سريان الميعاد الثانى .

ومن حيث ان المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة السابق — التى رددت المادة ٢٢ من قانونه الحالى نصها — حددت الامور التى يبدأ منها سريان ميعاد طلب الالغاء — وتبعاً ميعاد التظلم — وهذه الامور هى:

١ — النشر في الجريدة الرسمية ٢ — الاعلان — ٣ — النشر في النشرات التى تصدرها المصالح .

وهذه الامور تتفق فى انها الوسائل التى اعتد بها المنرع لتقرير العلم بالقرار الادارى ، ومن ثم لحساب بدء ميعاد الطعن فيه ، واذ هى وسائل علم فانه يحل محلها العلم عن غير طريقها الذى يؤدي وظيفتها ، وهو العلم اليقيني بالضوابط والحدود التى رسمها له القضاء الادارى، والنشر في الجريدة الرسمية انما يكون بالنسبة الى القرارات التنظيمية بينما يكون الاعلان والنشر في النشرات المصلحية والعلم اليقيني للقرارات الفردية .

والنشرة المصلحة التى يجرى من تاريخ صدورها ميعاد الطعن فيما تتضمنه من قرارات هى التى تصدرها احدى المصالح ويتم نشرها وتوزيعها على الادارات والاقسام والفروع المختلفة ، ولا يعتبر من قبيل ذلك تبليغ القرار الى الادارات أو الاقسام أو الفروع ، ولا المصالح أو مجرد الصاق النشرة بلوحة اعلانات الوزارة أو المصلحة — وذلك على النحو المستخلص من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من ابريل

سنة ١٩٥٥ بشأن النشرات المصلحية والتظلمات الادارية ، ومن استقرار
أحكام القضاء في هذا الشأن .

ويخلص من ذلك أن نشر القرار المتظلم منه بلوحة اعلانات الوزارة
لا يعتبر نشرًا له في نشرة مصلحية حتى يحسب ميعاد التظلم منه من
تاريخ هذا النشر ، ومن ثم فلا يبدأ ميعاد التظلم في هذه الحالة الا من
تاريخ علم صاحب الشأن بالقرار المتظلم منه علما يقينيا .

فاذا كان الثابت في وقائع الموضوع أن المتظلم كان بعيدا عن مبنى
الوزارة التي تم نشر القرار المتظلم منه بلوحة اعلاناتها ، ولم يرد بتلك
الوقائع ما ينفي ذلك أو يشكك فيه ومن ثم يتعين الالتفات عن مدى
اعتبار هذا النشر عنصرا كافيا أو غير كاف لعلم المتظلم بالقرار علما
يقينيا .

ويخلص من جميع ماتقدم انه لاوجه لحساب ميعاد تظلم المذكور
من القرار المشار اليه من تاريخ نشره في لوحة اعلانات الوزارة ولايبدأ
هذا الميعاد الا من التاريخ الذي يثبت فيه علم المتظلم بالقرار علما
يقينيا .

(فتوى ٢٨٩ في ١٦/٣/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

التنفيذ الادارى المباشر — التزام الموظف بدفع مبلغ من النقود
للحكومة — مشروعية وصحة التنفيذ الادارى المباشر بخضم جزء من
راتبه لاقتضاء هذا الحق طبقا للقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الحكم :

إذا كان الالتزام بدفع مبلغ من النقود قابلا للتنفيذ العيني في جميع
الاحوال ، فالتنفيذ الادارى المباشر في صورة خضم جزء من راتب الموظف

لاقتضاء حقوق الحكومة قبله طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦
يكون مشروعاً وصحيحاً وتكون مجادلته فيما اتخذته الحكومة من ذلك
غير قائمة — والحالة هذه — على أساس سليم من القانون .
(طعن رقم ٩٦٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

الغاء الأمر الإداري -- يكون بأمر إداري آخر بنفس أداة الأمر
الأول .

ملخص الحكم :

ان الأمر الإداري لا يُلغى إلا أمر إداري آخر بنفس أداة الأمر
الأول وهي الكتابة .

(طعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ :

القرار الصادر بفصل العامل من الخدمة بسبب القبض عليه تنفيذاً
لعقوبة الحبس المحكوم بها — عدم اعتباره سبباً لقرار التعيين .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة لا ترى محلاً للخوض فيما اذا كانت ارادة الادارة
مشوبة بميب من العيوب أفسد ارادتها ورضاءها بالنسبة الى ركن
جوهرى توقف عليه قرارها الصادر بتعيين المطعون عليه على اعتبار انه
كتم أمراً لو انكشف لها لما أقدمت على هذا التعيين ، لا ترى هذه المحكمة
وجهاً للخوض في هذا البحث لأن القرار المطعون فيه بحكم مضمونه

وملابسات اتخاذها لا يستطاع تأويله على معنى سحب القرار المتشى،
للنميين ، حتى يسوغ ، من أجل مراقبته البحث في مدى صحة قرار التعيين
أو بطلانه ومدى مطاويعته للسحب أو عدم استجابته لذلك . لا محل لهذا
كله بعد أن وضح من ملابسات صدور القرار المطعون فيه ، أن الإدارة
لم تقصد الى جعل آثار الفصل من الوظيفة منسحبة على بداية الخدمة
حتى يصح القول بأنه أريد به سحب قرار التعيين لبطلانه ، وإنما ربطت
قرارها بواقعة منشئة للمانع من موانع البقاء في الخدمة وهي واقعة
القبض على المدعى في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ لتنفيذ عقوبة الحبس
عليه ، وهذه الواقعة تكشف عن نية الإدارة في أنها لم تقم قرارها على
سبب يتعلق بقرار التعيين من حيث فقد أحد شروط صحته أو أركان
وجوده وإنما أقامته على ما يصح اعتباره مانعا من موانع البقاء في الخدمة،
وذلك أن القرار المطعون فيه ذكر القبض على المطعون عليه وأراد ما هو
تابع له ومسبب عنه ، وهو الانقطاع عن العمل . فدل هذا على أنه أراد
الفصل من الخدمة على ما رآه محققا لقيام المانع من البقاء في خدمة
بدأت صحيحة .

(طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٥)

قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ :

قرار إداري — نشر القرار بالجريدة الرسمية — تكاليف النشر —
الأصل أن تتحملها الجهة طالبة النشر — صدور تفويض من وزير الزراعة الى
المحافظة بالتطبيق لاحكام قانون الادارة المحلية في اصدار القرارات
المتعلقة بالجمعيات التعاونية الزراعية — آثار قرار المحافظ ترتد الى
الوزير وتتحمل ميزانية وزارة الزراعة بتكاليف النشر — الاشراف على
الحركة التعاونية منوط بالوزارة التي رصدت ميزانيتها للقيام
بأختصاصاتها .

ملخص الفتوى :

ان الأصل هو تحمل الجهة طالبة نشر القرارات وبمصرفات هذا

النشر لأنها بذلك الطلب انما تتعاقد مع الجهة القائمة على اصدار الجريدة الرسمية على نشر ما يتطلب الامر نشره مقابل التزامها اداء النفقات المقررة . . الا أنه اذا ما صدر تفويض من وزير الزراعة الى المحافظ — بالتطبيق لحكم المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية التي أجازت لكل وزير أن يعهد بقرار منه الى المحافظ ببعض اختصاصاته — في اصدار القرارات المتعلقة بالجمعيات التعاونية الزراعية وفي حدود ما يختص به قانونا ، فان مثل هذا التفويض يترتب عليه أن يكون المحافظ في مباشرته للاختصاص المفوض فيه نائبا عن الوزير ، وبالتالي ترتد آثار القرار الصادر من المحافظ الى الوزير بحيث تتحمل ميزانية وزارة الزراعة بتكاليف النشر .

وأنه مما يميز هذا النظر أن الاختصاص باصدار القرارات المتعلقة بالجمعيات التعاونية يقصد به تحقيق مصلحة الحركة التعاونية ، ويقوم الوزير أو من يفوضه باصدار هذه القرارات باعتبارها مشرفا على الحركة التعاونية في مجال نشاط وزارته أو مشرفا على الحركة التعاونية الزراعية في الحالة محل البحث . وهذا النشاط يدخل اساسا في اختصاص وزارة الزراعة التي رصدت في ميزانيتها القيام باختصاصاتها مما يتعين معه تحميل هذه الوزارة بمصروفات نشر القرارات المشار اليها سواء صدرت من الوزير أو من المحافظ باعتباره مفوضا من الوزير .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تكاليف نشر القرارات الصادرة من المحافظين في شأن الجمعيات التعاونية الزراعية اذا ما فوضوا من السيد وزير الزراعة فيما هو من اختصاصه تقع على عاتق وزارة الزراعة .

١ ملك ٢١٤/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٠/١٠/٧

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وكذلك قرار وزارة الاسكان رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٦٢ ليس فيهما ما يوجب اخطار مالك العقار بأن تظلما قد رفع

من المستأجر عن قرار لجنة التقدير - هذا الاخطار لا يعتبر اجراء
جوهريا في ذاته بحيث يترتب على مجرد اغفاله انعدام قرار مجلس
المراجعة .

ملخص الحكم :

أن أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكذلك نصوص قرار
وزارة الاسكان رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٤٠ لسنة
١٩٦٣ المنظم لاجراءات التظلم من قرار لجنة التقدير والفصل في التظلم
بوساطة مجلس المراجعة ، قد خلت مما يوجب اخطار ملك العقار بأن
تظلمه قد رفع من المستأجر عن قرار لجنة التقدير أو مما يوجب ابلاغه
كذلك بالجلسة المعنية أمام مجلس المراجعة لنظر هذا التظلم ، بل ان هذه
النصوص قد خلت جميعا مما يؤخذ منه ان هذا الاعلان يعتبر اجراء
جوهريا في ذاته ، بحيث يترتب على مجرد اغفاله بطلان القرار بحسب
مقصود الشارع ، ولما كان الاعلان غير لازم قانونا على هذا الوجه فان
اغفال اجرائه لا يلحق بالتالى بقرار مجلس المراجعة أى بطلان أو
انعدام . ذلك أن التظلم المقدم لمجلس المراجعة لا يختمه المالك بل
يختصم قرار لجنة التقدير ذاته .

(طعن رقم ٧٠٨ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢١)

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

عدم انعقاد اللجنة الفنية لشئون عمال اليومية - صدور قرارها
بطريق التمرير لا يؤدي الى بطلان القرار ما دام قد صدر بالاجماع .

ملخص الحكم :

ان ما ذهب اليه المدعى من أن اللجنة لم تتعقد بل اتخذت قرارها
بطريق التمرير ليس من شأنه أن يؤدي الى بطلان القرار المذكور مادام
قد صدر بالاجماع حسبما هو ثابت من الاوراق .

(طعن رقم ٣٥٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٧)

قاعد رقم (٥٠١)

المبدأ :

حالة الضرورة — طريق استثنائي محض لا يلجأ اليه الا في حالات محددة على سبيل الحصر — حالات ذلك هي وجود نص في القانون يبيح اتخاذ هذا السبيل أو قيام حالة الضرورة — أركان حالة الضرورة .

ملخص الحكم :

ان التجاء الادارة الى تنفيذ أوامرها على الأفراد بانقوة الجبرية دون حاجة الى اذن سابق من القضاء — وهو ما يسمى بالتنفيذ المباشر — هو طريق استثنائي محض ، لا تستطيع الادارة أن تلجأ اليه الا في حالات محددة على سبيل الحصر اذ أن الاصل الذي يحكم هذا الموضوع هو الاصل العام الذي يخضع له الأفراد ، والذي يقتضى أن تلجأ الادارة الى القضاء لتحصل على حكم بحقوقها ان كان لها ثمة وجه حق اذا مارفض الأفراد الخضوع لقراراتها ، ومن ثم فقد استقر الرأي فقها وقضاء على أن لا يسوغ للادارة في مصر أن تلجأ الى هذا الطريق الا في احدى حالتين :

الحالة الأولى : اذا وجد نص في القانون يبيح للادارة اتخاذ هذا السبيل والأمثلة على ذلك واضحة من استقراء نصوص القوانين المختلفة .

الحالة الثانية : وهي حالة الضرورة مقتضاها أن تحدد الادارة نفسها أمام خطر داهم ، يقتضى أن تتدخل فورا للمحافظة على الامن والسكينة أو الصحة العامة بحيث لو تريثت الى حين صدور حكم القضاء لترتب على ذلك اخطار جسيمة ومن ثم قد جرى القضاء الادارى في مصر على انه لا تقوم حالة الضرورة الا بتوفر أركان أربعة :

- أولا : أن يكون هناك خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام والأمن .
- ثانيا : أن يكون عمل الضرورة الصادر من الادارة ، هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر .

ثالثا : أن يكون العمل لازما حتما فلا يزيد على ما تقتضى به الضرورة .

رابعا : أن يقوم بهذا العمل الموظف المختص فيما يقوم به من أعمال وظيفته .

وهذه الأركان جميعها ترجع الى أصليين معروفين من أن الضرورات تبيح المحظورات وأن الضرورة تقدر بقدرها .

(طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٧ ق ، ٧٣٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٥٠٢)

ابدا :

آثار الالغاء المجرد — كيفية تنفيذ الحكم بالغاء قرار الترقية —
وجوب تصحيح الاوضاع بالنسبة للقرارات التالية .

ملخص الفتوى :

ان آثار الالغاء الجرد تحكمها قاعدة عامة مؤداها ان تعود الحالة الى ماكانت عليه قبل صدور القرار الملغى ، على اعتبار انه لم يصدر أصلا ، ويةتقضى هذا ترتيب آثار سلبية واخرى ايجابية على عاتق الادارة ، وبعبارة أخرى فان الادارة تلتزم بالامتناع مستقبلا عن تنفيذ القرار المحكوم بالغاء ، على أى وجه ، كما تلتزم باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة المراكز الى أصلها على نحو ماكانت عليه قبل صدور القرار الباطل .

والقرار الصادر بانقرية ينتسب الى المركز القانونى فيها بآثاره المختلفة من نواح عدة ، سواء من ناحية تقديم الموظف الى الدرجة التالية أو من ناحية الموازنة فى ترتيب الاقدمية فى الترقية بين ذوى الشأن ، ومن ثم يتعين عند تنفيذ حكم الالغاء ان يكون تنفيذه منسقا وحكم القانون ، فكافة تلك النواحي والآثار ، وذلك وضعا للامور فى نصائها السليم ولعدم الاخلال بالحقوق أو المراكز القانونية بين ذوى الشأن .

ومن حيث أن الحكم بإلغاء القرار الإداري يقتضى إلغاء كافة الآثار المترتبة عليه في الخصوص الذي انبنى عليه الحكم وعلى الأساس الذي تأسس عليه قضاءه ، ومن ثم فإن أثر هذا الحكم يقتضى تصحيح الأوضاع بالنسبة الى القرارات التالية ، ذلك ان كل قرار منها يتأثر حتما بإلغاء القرار السابق عليه مادامت الترتيبات فيها جميعا مناطها الدور في ترتيب لاندميمه عند النظر في الترقية .

(فتوى ٥ في ١٩٦٠/١/٣)

قاعدة رقم (٥٠٣)

المبدأ :

قرار إداري — الغاء — حجية الحكم بالإلغاء — حجية على الكافة .

ملخص الفتوى :

من المسلم أن الحكم بإلغاء قرار إداري يكون حجة على الكافة ولا تقتصر حجتيه على طرفي الدعوى وإنما هي حجة مطلقة تتعدى الى الغير أيضا . • وعلة ذلك أن الخصومة الحقيقية في الغن بإلغاء تنصب على القرار الإداري ذاته وتستند الى أوجه عامة حددها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن مايدع القرار المطعون فيه باطلا لا بالنسبة الى المدعى وحده بل بالنسبة الى الكافة، ومن ثم فهو بطلان مطلق .

(فتوى ٥ في ١٩٦٠/١/٣)

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ :

قرار إداري — الغاء — مداه — قد يكون الغاء جزئيا أو كاملا .

ملخص الفتوى :

إن إلغاء القرار قد يكون الغاء جزئيا يقتصر على شطر منه أو أثر

من آثاره وقد يكون الغاء كاملاً حيث يكون بطلان القرار لميب في ذاته من العيوب التي تنص عليها المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة وهي عيوب الاختصاص والشكل ومخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويقضى الغاء القرار مجرداً إداره بكافة ما ترتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن في الماضي والمستقبل .

(فتوى ٨٦٥ في ١٢/٧/ ١٩٥٩)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

سريان مواعيد الطعن بالالغاء من تاريخ العلم بالقرار — نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية — تظلم المدعى من هذا القرار بعد مرور أكثر من ستين يوماً من تاريخ النشر بمناسبة توزيع الاختصاصات بين وكلي الوزارة — تظلم مقدم بعد المواعيد المقررة قانوناً — الاثر المترتب على ذلك : عدم قبول الدعوى شكلاً .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الجهة الادارية أصدرت بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٤ القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ بتعيين السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ في فئة وكيل وزارة ذات الربط المالي ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنوياً بهيئة صندوق استثمار الودائع والتأمينات . وبتاريخ ١٩٧٧/٧/١٦ أصدرت القرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٧ بندب السيد ٠٠٠ ٠٠٠ وكيل الوزارة بهيئة صندوق استثمار الودائع والتأمينات وكيلاً للوزارة لشئون مكتب الوزير . وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٣ أصدرت القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ بتعيين السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ وكيلاً لوزارة المالية لشئون مكتب الوزير بمستوى الادارة العليا (١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنوياً) . وبتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٥ أصدرت القرار رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ ونص في المادة الاولى منه على أن يتولى السيدان / ٠٠٠ ٠٠٠ و ٠٠٠ ٠٠٠ وكيلاً الوزارة الاختصاصات الموضحة قرين اسم كل منهما .

كما نص في المادة الثانية على نذب السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ وكيل الوزارة
لشئون موازنة الهيئات والوحدات الاقتصادية وكيلا للوزارة لشئون
مكتب الوزير بالإضافة الى عمله .

ومن حيث ان مؤدى تعاقب المراكز القانونية التى أنشأتها هذه
القرارات للسيد / ٠٠٠ ٠٠٠ أن جهة الادارة صورت قرارها رقم
١٢٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه تعيين له فى فئة وكيل وزارة بهيئة صندوق
استثمار الودائع والتأمينات ، الا أن نذبه بعد يومين من صدور هذا
القرار بشغل وظيفة وكيل الوزارة لشئون مكتب وزير المالية ، ثم تعيينه
فى هذه الوظيفة بعد خمسين يوما من تعيينه بالصندوق المذكور يكشف عن
الارادة الحقيقية لجهة الادارة وهى أنها قصدت من قرارها رقم ١٢٢
اسنة ١٩٧٧ ترقية السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ الى فئة وكيل بوزارة المالية ذاتها
تحت ستار التعيين فى صندوق استثمار الودائع لكى نحل نفسها من أحكام
الترقية المنصوص عليها فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من جهة
واحدة يكون قرارها هذا بمثابة عن الطعن فيه من جنب من هم أحق منه
بالترقية الى هذه الفئة من بين العاملين بالوزارة . وليس صحيحا مادعته
الجهة الادارية أمام محكمة القضاء الادارى من أنها ألغت القرار رقم
١٦٦ لسنة ١٩٧٧ بتعيين السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ وكيلا لوزارة المالية لشئون
مكتب الوزير لأن هذا الادعاء لو كان صحيحا لقرتب عليه إلغاء قرار توزيع
الاختصاصات بينه وبين وكيل الوزارة الآخر وعودته الى صندوق استثمار
الودائع لشغل الوظيفة التى عين فيها بالقرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ وهو
ما لم يحدث .

ومن حيث أن القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ يعتبر — وفقا للارادة
الحقيقية لجهة الادارة — قرار بالترقية الى وظيفة وكيل وزارة بوزارة
المالية ، فمن ثم فان المواعيد والاجراءات المقررة الطعن بالالغاء لا تسرى
فى حق المدعى الا من تاريخ افصح جهة الادارة عن هذه الارادة واتصال
هذا الافصح بطلم المدعى .

ومن حيث أن جهة الادارة أفصحت عن ارادتها الحقيقية بقرارها
رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ بتعين السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ وكيلا لوزارة المالية
لشئون مكتب الوزير ، فمن ثم فانه اعتبارا من تاريخ علم المدعى بهذا

القرار تسرى في حقه مواعيد الطعن بالالغاء في القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

ومن حيث ان القرار ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ نشر في الجريدة الرسمية / العدد رقم ٤٣ (الصادر بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٧٧ ولم يتقدم المدعى بتظلمه الا بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٧٨ — بمناسبة صدور هذا القرار رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بتوزيع الاختصاصات بين وكيلى الوزارة — فمن ثم فانه يكون قد تقدم بتظلمه بعد تخطيه في الترقية الى فئة وكيل وزارة بعد المواعيد المقررة قانونا وتبعاً لذلك تكون دعواه غير مقبولة شكلاً بالنسبة الى طلب الغاء القرارين رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ ورقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير ما تقدم فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، مما يتعين معه الحكم بالغاء فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب الغاء القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ لانقضاء شرط المصلحة ، وباعتبار الخصومة منتهية بالنسبة لطلب الغاء القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ والزام الجهة الادارية مصروفات هذا الطلب . وبعدم قبول الدعوى شكلاً بالنسبة لطلب الغاء هذين القرارين لتقديمه بعد الميعاد .

ومن حيث انه بالنسبة الى طلب المدعى الغاء القرار رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بتوزيع الاختصاصات بين السيد / وبين وكيل الوزارة الآخر ، فالثابت أن هذا القرار ، باعتباره من قرارات توزيع العمل الداخلى بين وكيلى الوزارة ، يعد أثراً من آثار ترقية السيد / الى وظيفة وكيل وزارة المالية بقرار أصبح حصيناً من الالغاء وتبعاً لذلك يكون المدعى غير محق في طلب الغائه ، ومن ثم كان يتعين الحكم المطعون فيه أن يقضى برفض هذا الطلب وليس بعدم الاختصاص باعتبار أن هذا الطلب من قبيل المنازعات الادارية التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظرها الامر الذى يتعين معه القضاء بالغاء ما قضى به الحكم في هذا الخصوص وبرفض الدعوى بالنسبة لهذا الطلب والزام المدعى مصروفاته .

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ :

من المقرر قانوناً أن العلم بالقرار الذى يبدأ من سريان ميعاد الطعن فيه بالالغاء هو العلم اليقيني والتام بمضمون القرار ومحتوياته وأسبابه والذى به يستطيع أن يحدد من صدر القرار فى شأنه مركزه القانونى حيال القرار .

ملخص الحكم :

انه من المقرر قانوناً أن العلم بالقرار الذى يبدأ منه سريان ميعاد الطعن فيه بالالغاء ، هو العلم اليقيني والتام بمضمون القرار ومحتوياته وأسبابه والذى به يستطيع أن يحدد من صدر القرار فى شأنه حقيقة مركزه القانونى حيال القرار .

رأى كان البادئ من سيان التوائع — وهو ما لم تجرده جهة الإدارة — أن اعلان نتائج الامتحان بانكلمه بداءة يتم باعلان كسب التقديرات بالنسبة لكل مادة والتي تتراوح ما بين ضعيف وممتاز ثم بيان التقدير العام لمجموع المواد . ويعقب ذلك اعلان كشف آخر ببيان الدرجات متضمناً بيان كل مادة والدرجة التي حصل عليها الطالب فى كل منها على وجه مجمل دون تفصيل الدرجات فى الامتحان التحريرى والشفوى والعملى لكل مادة . لذا فان الطاعن لا يستطيع من مجرد اعلان نتيجة الامتحان على هذا الوجه أن يتبين الاساس الخاطىء الذى اتبعته الكلية فى تصحيح ورقة التحريرى فى مادة الرمد والاذن والانف والحجرة بفصل مادة الرمد على حده — واعتبارها مادة مستقلة وتطلب حد أدنى من درجات للنجاح فى الامتحان التحريرى فيها وذلك على خلاف حكم اللائحة الداخلية للكلية ، كى يتمكن من تحديد مركزه القانونى وينشط لرفع دعواه بالطعن على هذه النتيجة . ولا يسوغ القول بأنه كان بوسع الطاعن أن يطلع لدى ادارة الكلية أو مراقبة الامتحان « الكنترول » على تفاصيل الدرجات التى حصل عليها فى هذه المادة فى كل من الامتحان التحريرى والشفوى والعملى ، ذلك أن فى هذه القول لزوم بما لايلزم،

ومن شأنه ربط الميعاد رفع دعوى الالغاء بوقائع غير منضبطة ، وتوقف سريان هذا الميعاد على سعى الافراد واجتهادهم في الجرى وراء تحصيل معلومات عن القرارات الادارية لصادره في شأنهم بينما أن الاصل وهو وجوب اعلان الأفراد بالقرارات الادارية الفردية اعلانا يكفل علمهم بها علما يقينيا شاملا بحيث يستطيعون به ان يحددوا مراكزهم القانونية ويباشرون حقوقهم في الطعن عليها ما عن لهم ذلك .

ومن حيث أن جهة الادارة لم تدفع أن الطاعن قد علم بتفاصيل موقفه واسباب رسويه في امتحان سبتمبر سنة ١٩٨١ في المادة المذكورة ، ولم يثبت من الاوراق شيئاً من ذلك ، ومن ثم فان ادعاءه بعدم علمه بحقيقة هذا الامر الا عند اعلان نتيجة البكالوريوس في ١٩٨٣/٢/٢١ وتبينه أنه لم يحسب له من الدرجات التي حصل عليها في هذه المادة سوى ٩٠ درجة (الحد الأدنى لدرجات النجاح) بينما هو حاصل فيها على ١٠٨ درجة ، وأن سبب ذلك هو الخطأ القانوني الذي وقعت فيه الكلية في تصحيح ورقة الامتحان التحريري في مادة الرمد والانف والأذن والحنجرة ان هذا الادعاء يغدو مقبولا ولا دليل على عدم صحته .

ومن حيث أنه متى ثبت ماتقدم . وكانت نتيجة البكالوريوس التي علم الطاعن منها حقيقة مركزه القانوني واسباب القرار المطعون فيه — قد اعلنت في ١٩٨٣/٢/٢١ ، وأن الدعوى المسائله أقيمت في ١٩٨٣/٣/٢٨ ، لذا فان الدعوى تكون مرفوعة في الميعاد مقبولة شكلا .
(طعن رقم ٣١٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٦)

قاعدة رقم (٥٠٧)

المبدأ :

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نظمت ميعاد رفع الدعوى فيما يتعلق بطلبات الالغاء — انتهاء بعثة المدعى في المنيا الغربية اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/٦ قبل الحصول على الدكتوراه — علم المدعى بالقرار وتظلمه منه في تاريخ معاصر لصدوره — اقامة المدعى

للدعواه في ١٩/٢/١٩٨٣ — قضاء الحكم المطعون بعدم قبول الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢٤ المشار إليها — الحكم المذكور أغفل ما هو ثابت بالأوراق من أن جهة الإدارة والأجهزة المعاونة لها قد سلكت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل الاستجابة إلى تنظلم المدعى وطلب مد بعثته للحصول على الدكتوراه الموقد من أجلها — ومن ثم يمتد ميعاد البحث في التنظلم — أخذاً بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — ريثما يتبين ما ينبىء عن العدول عن هذا المسلك ويعلم به صاحب الشأن : طلب المكتب الثقافي بالمانيا الغربية مراراً إعادة النظر في قرار إنهاء البعثة للظروف التي شرحها عن حالة العضو — استجابة الإدارة العامة للبعثات لهذا الطلب وتكرار العرض من جانبها على اللجنة التنفيذية في الجلسات التي عقدتها لهذا الغرض خلال السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ — طلب الجامعة الموفدة الاستجابة لظلامة المدعى — مع كل هذه الظروف لا ينبغي حساب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ علم المدعى بالقرار الصادر بإنهاء بعثته في عام ١٩٨٠ — قبول الدعوى — مؤدى نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح أن اللجنة التنفيذية هي صاحبة السلطة في تحديد مدة البعثة ومد مدتها وانهاؤها — قراراتها في هذا الشأن لا بد أن تكون مستنده إلى سبب مشروع وبمضاي عن أساءة استعمال السلطة ومحقة للصالح العام والا وقعت باطلة جدية بالإنهاء — قرار إنهاء بعثة المدعى بالرغم من التقارير التي تفيد أمكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة — مخالفته للقانون .

ملخص الحكم :

ان واقع الامر في هذه المنازعة أن المكتب الثقافي الذي تتبعه البعثة والإدارة العامة للبعثات كلاهما قد استشعر معه المدعى في مد بعثته إذ طلب المكتب مراراً إعادة النظر في قرار اللجنة التنفيذية للبعثات الصادر بإنهاء البعثة للظروف التي شرحها عن حالة العضو من واقع ما كان يرد من تقارير عن دراسته وكان لذلك أثره المبين في استجابة الإدارة العامة للبعثات لهذا المطلب فكان العرض المتكرر من جانبها على اللجنة التنفيذية في الجلسات اتى عقبتها لهذا الغرض بتاريخ ١٩٨١/١/٣١ ، ١٩٨١/٤/٤ ، ١٩٨١/٩/٢٤ ، ١٩٨٢/١/٢٣ ، ١٩٨٢/٥/٨ ،

١٣/٩/١٩٨٢ ، ١١/١٢/١٩٨٢ وتابعت الادارة العرض على اللجنة بعد رفع الدعوى مثار الطعن. والحكم فيها ففى ٧/٥/١٩٨٣ عرضت الادارة العامة للبعثات مذكرو برأيها فى الموضوع خلصت الى طلب النظر فى الموافقة على استمرار العضو فى الدراسة للدكتوراه مع تجديد بعثته عاما يمدد بعده فى ضوء تقدمه وصدر قرار اللجنة فى هذا الشأن بأن تعد مذكرو للعرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس اللجنة العليا للبعثات فى شأن التظلم وفضلا عن ذلك فان الجامعة المؤفدة وهى الجهة صاحبة الشأن الاول فى البعثة استجابت هى الاخرى لظلامة المدعى فكتبت الى الادارة العامة للبعثات فى أكتوبر ١٩٨٢ طالبة مد البعثة لتحقيق الغرض منها وحتى لاتتضر المصلحة العامة ، ولم تكن اللجنة التنفيذية ذاتها بمنأى عن هذه الاستجابة فقد اتخذت فى هذا الصدد قرارها الصادر فى ٢٣/١/١٩٨٢ الذى استفسرت فيه عن التاريخ المتوقع لحصول العضو على الدكتوراه فى وقت كانت قد أصدرت فيه قرارات عديدة بالتمسك بقرارها السابق بانهاء البعثة . ولا ريب مع كل هذه الظروف لاينبغى حساب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ علم المدعى بالقرار الصادر بانهاء بعثته فى عام ١٩٨٠ طالما أن هذا القرار ظل محلا للدراسة والتحقيق والعرض على اللجنة التنفيذية على ضوء ما كانت تبديه الجهات الادارية المعنية من آراء تركزى فى البعثة حتى تاريخ اقامة الدعوى مثار الطعن فى ١٩/٢/١٩٨٣ .

ومن حيث ان المادة ٢٤ من قانون مجلس السدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئات الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ويجب أن يبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا . ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عليه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

ومن حيث أنه ولئن كان صحيحا ماذهب اليه الحكم المطعون فيه من

أن أنهاء بعثة المدعى اعتباراً من ١٠/٦/١٩٨٠ قد قُرب على قرار اللجنة التنفيذية الأول الصادر في تاريخ سابق (١٩٨٠/٣/٢٥) وأن المذكور علم بالقرار الصادر بإنهاء بعثته وتظلم منه في تاريخ معاصر لصدوره إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل ما هو ثابت في الأوراق من أن جهة الإدارة والأجهزة المعاونة لها قد سلكت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل الاستجابة إلى تظلم المدعى وطلبه مد بعثته للحصول على الدكتوراه الموفد من أجلها ومن ثم يمتد ميعاد البحث في التظلم — أخذاً بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — ريثما يتبين ما ينبئ عن العدول عن هذا المسلك ويعلم بذلك صاحب الشأن .

ومن حيث أنه لما كانت الدعوى الماثلة مهية للفصل فيها موضوعاً فلا يكون ثمة وجه لاعادتها إلى محكمة القضاء الإداري لكي تفصل فيها .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٢/١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح قد نص في المادة ١٣ على أن تتولى اللجنة التنفيذية اختيار طلاب البعثة بعد المفاضلة بينهم وكذلك تحديد مدة البعثة ونص في المادة ٢٣ على أن على عضو البعثة أن يتم بعثته في المدة المقررة لها وأن يواظب على حضور الدراسة أو التمرين ٥٠٠ ونص في المادة ٢٤ على أن على اللجنة التنفيذية أن تقرر بصفه استثنائية مد مدة البعثة بعد التأكد من أن العضو قام بدراسته على وجه مرض . ونص في المادة ٢٨ على أن للجنة التنفيذية بعد أخذ رأي الجهة الموفدة أن تقرر إنهاء بعثة العضو الذي يتضح من التقارير الواردة عنه أن حالته تنبئ بعدم إمكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة وللعضو أن يتظلم من هذا القرار خلال ١٥ يوماً من تاريخ إعلانه به برقياً إلى رئيس اللجنة العليا للبعثات الذي يفصل في التظلم بصفة نهائية ٥٠٠ ٥٠٠ .

ومن حيث أنه ولئن كان يؤدي هذه النصوص أن اللجنة التنفيذية هي صاحبة السلطة في تحديد مدة البعثة ومد مدتها وإنائها إلا أن

قراراتها في هذا الشأن كأي قرار إداري لا بد أن تكون مستندة الى سبب مشروع بمنأى عن أساء استعمال السلطة ومحققه للمصالح العام والا وقعت باطلاً قديره بالالغاء .

ومن حيث أنه في الدعوى المنظورة يبدو واضحاً وجه مخالفة القانون وأساءة استعمال السلطة في القرار الذي أصدرته اللجنة التنفيذية بإنهاء بعثة المدعى اعتباراً من ١٠/٦/١٩٨٠ المعلوم فيه اذ الثابت من أوراق الطعن أن اللجنة سبق أن وافقت على ترشيح المذكور للبعثة الى ألمانيا الغربية وقد سافر العضو الى مقر بعثته ٧/١٠/١٩٧٤ وبدء في دراسة اللغة الألمانية واستغرق ذلك منه حوالي ستة أشهر ثم سجل للحصول على الدبلوم المشترك للدكتوراه في جامعة ماينز اعتباراً من الفصل الدراسي ٧٥/١٩٧٦ وجاءت تقارير استاذ المشرف بأن دراسته في تلك الجامعة تعد أعلى مرتبة من أي جامعة أخرى بألمانيا اذ يعطى الطالب مقررات اضافية على مستوى عال يحتاج الى مدة لا تقل عن ست سنوات للطلاب الألمان والاجنبي وأن العضو قطع شوطاً وحقق تقدماً في هذه الدراسة وهو الأمر الذي دعى مكتب البعثات الى تقرير طلب المدعى إعادة النظر في قرار اللجنة المشار اليه واعطى هذا الموضوع اهتمامه بغية التوصل الى عدول اللجنة ثم كان أن حصل المدعى على الدبلوم المطلوب فعلاً في ١٤/٦/١٩٨٢ وفي هذا الصدد أفادت الجامعة الموفدة الادارة العامة للبعثات بأن حصول الطالب على الدبلوم من ألمانيا الغربية كان لازماً وأنه حقق هذا الهدف في المدة المقرره بالضبط مما يشير الى استعداده العلمي وامكانه الحصول على الدكتوراه - وهي الغرض الاساسي من البعثة في مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات على أقصى قدر ومن ثم ترى الجامعة استمرار الطالب في بعثته خاصة وان الاستاذ المشرف يفيد بأن الطالب يبشر علمياً بالخير ، ومع هذه الوقائع والظروف جميعها يكون قرار اللجنة التنفيذية الصادر بإنهاء بعثة المدعى قد انطوى على مخالفة صريحة لنص المادة ٢٨ من

القانون رقم ١١٢/١٩٥٩ الذي حدد السبب المبرر لانتهاء بعثة العضو بالتطبيق له بأن تكون التقارير الواردة تفيد بأن حالته تنبئ بعدم إمكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة وهو الأمر الذي يثبت عكسه في حالة المدعى من واقع التقارير الواردة عنه من مكتب البعثات المختص والاستاذ المشرف على دراسته فضلا عن أن اصرار اللجنة على قرارها المطعون فيه بعد أن احيطت علما بجميع الظروف على الوجه الذي تضمنته أوراق الطعن يصمه باساءة استعمال السلطة والتجنى على المصلحة العامة بما يقضى الى بطلانه والحكم بالغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٩)

قروض مسلم

قرض علم

قاعدة رقم (٥٠٨)

المبدأ :

تمهد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة — الاحكام الدستورية المنظمة لهذا النوع من القروض والتمهيدات — رقبة السلطة التشريعية في هذا الشأن — الحكمة منها — ضمان الحكومة للهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة لدى البنك الاهلى فيما يصدره من خطابات ضمان لصالح الشركات المتعاقدة مع هذه الهيئة يستلزم موافقة السلطة التشريعية على هذا الضمان .

ملخص الفتوى :

يبين من تنصى الاحكام المنظمة للقروض العامة في القوانين الدستورية المختلفة أن دستور سنة ١٩٢٣ كان ينص في المادة ١٣٧ منه على أنه «لايجوز عقد قرض عمومى ولا تمهد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان » . وقد ردد دستور سنة ١٩٣٠ هذا في المادة ١٢٦ منه ، وينص دستور سنة ١٩٥٦ في المادة ٦٦ على أنه :

« لايجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة » .

وحكمة هذه النصوص أن القرض التزام خطير بالغ الأثر في أموال الدولة ، وله ارتباط وثيق بمبدأ فرض الضرائب ، ذلك أن كل قرض عام يقتضى في الغالب فرض ضرائب لادائه ، وكذلك الحكم بالنسبة الى الالتزامات التى يترتب عليها اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة فمثل هذه الالتزامات ينطوى على معنى الاستدانة — ويجب

اعمالا لبدء رقابة السلطة التشريعية في الشؤون المالية أن توافق هذه السلطة على تلك الالتزامات وذلك سواء ارتبطت الحكومة بنفسها مباشرة بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة العامة في سنوات مقبلة أو كان الارتباط بطريق غير مباشر في حالة ارتباط بعض الهيئات العامة بمشروعات مستقلة تضمن الحكومة الوفاء بالتزاماتها .

ولما كانت الهيئة العامة بتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة تعتبر طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ الصادر بانشائها ، مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة وتكون أموالها من الاموال التي تخصصها الدولة لتنفيذ البرنامج ومن أية حصيله أخرى نتيجة لنشاطها ولها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، وتتبع انظمتها المالية والادارية طرق الادارة والاستغلال المناسبة وفقا لما هو متبع في المشروعات التجارية والصناعية .

ولما كان يترتب على الضمان المطلوب أداء مبالغ من خزانة الدولة اذا استحق الدين المضمون وأخطر البنك الاهلى المصرى للوفاء والرجوع على الحكومة بما وفى ، ومن ثم يتعين تطبيقا للقاعدة الدستورية المشار اليها موافقة السلطة التشريعية على مثل هذا الضمان دون أن يحتاج في هذا الخصوص بأن الهيئة المذكورة مؤسسة عامة تعرض ميزانيتها على السلطة التشريعية لاقرارها ، وأن ارتباطها بمشروع من المشروعات في حدود هذه الميزانية يترتب عليه بمجرد اتمامه التزام الدولة ذاتها ، ذلك أن استقلال ميزانية الهيئة عن ميزانية الدولة من شأنه أن تستقل الهيئة — كما سلف القول — بايراداتها ومصروفاتها عن إيرادات الدولة ومصروفاتها ، فلا يجوز أن ترتب أحدهما عبئا على الأخرى الا في حدود القانون . وقد حظر المشرع الدستورى ارتباط الدولة بمشروعات يترتب عليها انفاق أموال في بعض السنوات المقبلة الا بموافقة السلطة التشريعية .

على أنه نظرا الى عدم قيام مجلس الأمة في الوقت الحاضر ، ونظرا لان المادة ٥٣ من الدستور المؤقت تخول رئيس للجمهورية حق إصدار أى تشريع أو قرار مما يدخل أصلا في اختصاص مجلس الأمة اذا دعت

الضرورة التي اتخذها في غياب المجلس ، فانه يكفي في الضمان المطلوب استصدار قرار من رئيس الجمهورية بالموافقة عليه — فالضمان والقرض شأنهما شأن الميزانية يصدران أصلا بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة السلطة التشريعية .

(فتوى ٢٦٣ في ١٩٥٩/٤/٢١)

قاعدة رقم (٥٠٩)

المبدأ :

نص الدستور على حظر إبرام عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ بدون موافقة مجلس الأمة — عدم جواز قياس عقد الضمان على عقد القرض أو الارتباط بمشروع — استناد هذا الضمان الى وزير الخزانة — جائز ويكفي فيه قرار من رئيس الجمهورية استنادا الى سلطته الدستورية في ترتيب المصالح .

ملخص الفتوى :

ان دستور سنة ١٩٢٣ كان يحظر انفراد السلطة التنفيذية باجراء عقد قرض أو تعهد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة السلطة التشريعية ، الا أن الدساتير التي جاءت بعد دستور سنة ١٩٢٣ قد غايرت في صياغة نص الحظر الواردة في المادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ وجاءت بصيغة جديدة لهذا الحكم فقضت المادة ٧٢ من دستور ٢٥ من مارس سنة ١٩٣٤ بأنه لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة — والذي يستقضى النظر في هذا المقام أن المشرع الدستوري استبدل بعبارة « ولا تعهد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة » التي وردت في المادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ العبارة الآتية « أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق ٠٠ » وهذه العبارة لها دلالتها في اختلاف الحكم إذ أن المذكور في دستور سنة ١٩٢٣ يشير الى التصرفات التي يترتب عليها التزام السلطة التنفيذية بدين لها في حين أن « المشروع »

المشار اليه في المادة ٧٢ من الدستور الحالي انما يشير الى انشاء عمل له في الغالب كيان ملموس .

ولما كان عقد القرض من عقود القانون المدني له اركانه الخاصة التي تميزه عن الضمان الذي هو نوع من عقد الكفالة — لذلك كان من المتعين الوقوف عند صراحة نص المادة ٧٢ من الدستور الحالي — واذا كان المحظور ابرامه بدون موافقة مجلس الامة هو عقد القرض فلا يجوز قياس الضمان عليه والا لكان من السهل على المشرع الدستوري في سنة ١٩٦٤ أن يتخذ نفس نص المادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ وهو لم يفعل فخرج بذلك الضمان الذي تعطيه وزارة الخزانة على نص المادة ٧٢ من دستور سنة ١٩٦٤ فلا محل للمرض — والحالة هذه — على مجلس الامة — وقد أخذت بهذا الرأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في أول أغسطس سنة ١٩٦٤ .

ولما كانت المادة ١٢١ من الدستور الصادر في مارس سنة ١٩٦٤ تنص على أن « يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة » .

ولما كان القصد بعبارة « ترتيب المصالح العامة » بحسب الرأي الراجح في الفقرة الدستورية انشاء الوزارات ووكلات الوزارات والمصالح العامة وكذلك الغاؤها وتنظيمها وتحديد أعمالها واختصاصاتها ونقل هذه الاختصاصات من جهة الى أخرى وغير ذلك مما يستتبعه التنظيم والترتيب وأن ضمان الحكومة للهيئات والمؤسسات العامة فيما تعقده عن قروض يعتبر داخلا في مهام السلطة التنفيذية بوجه عام ومن ثم يجوز لرئيس الجمهورية استنادا الى سلطته في ترتيب المصالح العامة وتحديد اختصاصاتها أن يمهّد بالاختصاص المشار اليه الى وزارة الخزانة ممثلة في وزيرها باعتبار أن هذا هو الذي يتفق مع التخصص النوعي لهذه الوزارة — وقد أخذت بهذا الرأي أيضا الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من يونية سنة ١٩٦٦ .

اذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى

والتشريع الى أن الضمان لا يقاس على القرض وعلى الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ ووافقت الجمعية على الاكتفاء في هذا الخصوص باسناد هذا الضمان الى وزير الخزانة بقرار من رئيس الجمهورية استنادا الى سلطته الدستورية في ترتيب المصالح .

(فتوى ١١٦٤ في ١١/٩/١٩٦٧)

(بهذا المعنى ايضا فتوى الجمعية بجلسة ١٩٦٤/٨/١ والصادرة برقم ٧١٣ في ١٩٦٤/٨/١ وكذلك فتواها الصادرة بجلسة ١٩٦٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٥١٠)

المبدأ :

نص المادة ١١ من دستور سنة ١٩٧١ على انه لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب — القصد من هذا الحظر تحقيق مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصرفاتها — يخرج من نطاق الحظر العقود التي تبرمها السلطة التنفيذية للقيام بمشروع سبق ان وافق مجلس الشعب عليه — الارتباطات التي لم يسبق للمجلس الموافقة عليها يتعين عرض عقودها ايا كان نوعها طالما انها تترتب فور ابرامها التزاما باتفاق مبالغ في سنة او سنوات لاحقة — التفرقة بين عقود التوريد التي يلتزم المورد بمقتضى العقد ذاته بتوريد — كمية محددة على عدد من السنوات مقابل اداء قيمة ما يتم توريده وعقود التوريد التي يلتزم فيها المورد بالتوريد دون تحديد كمية ما يتم توريده وترك ذلك لاوامر التوريد — يجب موافقة مجلس الشعب على النوع الاول دون الثاني — أساس ذلك — الالتزام باداء الثمن لا ينشأ الا بصور امر التوريد الذي يصدر في سنة معينة وفي حدود احتياجات هذه السنة — تطبيق .

ملخص الفتوى :

ان دستور سنة ١٩٢٣ كان ينص في المادة ١٣٧ على أنه « لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة العامة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان » .

وكانت المادة ٩٦ من دستور سنة ١٩٥٦ تنص على أنه « لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة » .

وقد تكرر نص هذه المادة في المادة ٣١ من دستور ١٩٥٨ ثم في المادة ٧٢ من دستور سنة ١٩٦٤ .

وأخيرا نصت المادة ١٢١ من دستور سنة ١٩٧١ على أنه « لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب » .

وينص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة في المادة (٢٥) على أنه « لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروعات غير واردة في الخطة أو في الموازنة العامة الحولة يترتب عليها انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب — وفي غير هذه الاحوال تكون التصرفات التي من شأنها ترتيب التزام على الموازنة العامة لسنة أو سنوات مقبلة طبقا للشروط والاوزاع التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

ولم تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون ولم تنشر حتى الآن (كُتَاب وزارة المالية رقم ١٦٠/٧٧/١ — المؤرخ ١٩٧٧/٦/٤) .

وتخص المادة ٧٩ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ على أنه « لا يجوز التعاقد على توريد الاصناف التي يتعذر توريدها سغويا بموجب المقاييس المتعمدة لمدة تجاوز السنة المالية التي أبرمت عنها العقود الا بعد موافقة

الادارة العامة للميزانية بوزارة المالية والاقتصاد » وبالنسبة الى وزارة الحربية يكون بموافقة المراقب المالى لها وبعد بيان الأسباب الموجهة لذلك مع استثناء الاصناف الموسمية التى يتدخل توريدها فى سنتين متتاليتين .

أما بالنسبة الى التوريدات الأخرى أو الأعمال فإنه يمكن أبرام العقود الخاصة بها لمدة تتجاوز السنة المالية المتعاقد عليها بشرط الا يترتب على ذلك زيادة اعتمادات البنود المختصة فى السنوات التالية بالنسبة الى بنود الباب الثانى ولا زيادة التكاليف الكلية المعتمدة بالنسبة الى الاعمال أو التوريدات التى تدخل ضمن مشروعات الباب الثالث .

وتنص المادة ١٦ من القسم الأول الخاص بالميزانية فى اللائحة المالية للميزانية والحسابات على أنه « لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة فى سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة ومع ذلك فعقود الاستخدام والايجارة والصيانة والتوريدات يجوز ابرامها لمدة تتجاوز السنة المالية بشرط الا يترتب عليها زيادة اعتمادات البنود الخاصة فى السنوات المالية التالية وبشرط الا تتجاوز مدة التعاقد ثلاث سنوات الا اذا استؤذن وزير الخزانة فى ذلك التجاوز » .

ولقد خول قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/٩/٣٠ لجنة الامدادات العليا والاشغال العامة بالقوات المسلحة سلطة الموافقة على التعاقد لمدة تزيد على ثلاث سنوات .

ومن حيث أن الهدف من الحظر الوارد فى المادة ١٢١ من دستور سنة ١٩٧١ وما سبقه من دساتير تحقيق مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصروفاتها ذلك لأن ارتباط الحكومة بقرض أو مشروع بغير موافقة مجلس الشعب سيؤدى الى اجباره على ادراج الاعتمادات اللازمة للتنفيذ فى ميزانيات السنوات المقبلة أن كان القرض أو المشروع يستلزم انفاق مبالغ فى سنوات لاحقة ، ومن ثم

تحرم السلطة التشريعية من حقها في مناقشة اعتماد في الميزانية ومن حقها في قبول المشروع أو القرض أو رفضه أو تعديله .

ومن حيث أنه يتضح من المقارنة بين المادة ١٣٧ من دستور ١٩٢٣ والمادة ١٢١ من دستور سنة ١٩٧١ أن الحظر الوارد بالأولى ينصرف الى أبرام العقد في ذاته ان كان يترتب عليه اتفاق مبالغ في سنوات مقبلة على حين أثر الدستور الحالي في المادة الثانية استعمال اصطلاح آخر فحظر الارتباط بمشروع ان كان من شأنه اتفاق مبالغ في سنوات لاحقة بغير موافقة مجلس الشعب وبذلك اخرجها من نطاق الحظر العقود التي تبرمها السلطة التنفيذية للقيام بمشروع سبق أن وافق مجلس الشعب عليه ، وتبعاً لذلك فإنه اذا كان المجلس لم يسبق له الموافقة على الارتباط بمشروع معين فإنه يتعين عرض العقود عليه أيا كان نوعها طالما أنها تترتب فور ابرامها بانفاق مبالغ في سنة أو سنوات لاحقة .

ومن حيث أنه يجب التفرقة في هذا الصدد بين عقود التوريد التي يلتزم المورد بمقتضى العقد ذاته بتوريد كمية محددة على عدد من السنوات وتلتزم الادارة بموجبه بأداء قيمة ما يتم توريد وبين عقود التوريد التي يلتزم فيها المورد بالتوريد دون تحديد كمية ما يتم توريده مع ترك تحديد هذه الكمية لأوامر التوريد اذ يجب موافقة مجلس الشعب على النوع الأول من عقود التوريد دون النوع الثاني لأن التزام الادارة بأداء الثمن فيها لا ينشأ الا بصور أمر التوريد الذي يصدر في سنة معينة وفي حدود احتياجات هذه السنة .

ومن حيث أنه اذا كان ذلك هو حكم الدستور فإنه لا يسوغ أعمال الأحكام التي تجيز التعاقد عن سنوات لاحقة دون أن تقيد هذا التعاقد بموافقة مجلس الشعب سواء في ذلك الحكم الوارد بالمادة ٧٩ من لائحة المناقصات والمزايدات والحكم الوارد بالمادة ١٦ من القسم الأول من اللائحة المالية للميزانية والحسابات والحكم الذي قرره مجلس الوزراء في ٣٠/٩/١٩٥٢ — لسمو النص الدستوري .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على العقود المعروضة فإنه لما كان التوريد سيتم بمقتضاها خلال عدة سنوات مقبلة مع اداء الثمن على اقساط سنوية من اعتمادات ستدرج في موازنات سنوات لاحقة فان هذه العقود ستترتب فور ابرامها التزاما على عاتق الادارة بالانفاق من خزانة الدولة في سنوات مقبلة ومن ثم تخضع لحكم المادة ١٢١ من دستور سنة ١٩٧١ •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع عقود التوريد التي تبرمها القوات المسلحة ويترتب عليها الانفاق من خزانة الدولة في فترة مقبلة لحكم المادة ١٢١ من دستور سنة ١٩٧١ لذلك يتعين موافقة مجلس الشعب عليها قبل ابرامها •

(ملف ٥٤/٢٢/٥٨ — جلسة ١٩٧٨/٥/٣)

قاعدة رقم (٥١١)

المبدأ :

حظر المشرع الدستوري على السلطة التنفيذية ابرام عقد قرض يرتب التزامات في سنوات مالية لاحقة أو الارتباط بمشروع يرتب ذات الأثر الا بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب — أساس ذلك — أن ارتباط الحكومة بقرض أو مشروع دون هذه الموافقة سيؤدي الى اجبار المجلس على ادراج الاعتمادات اللازمة للتنفيذ في ميزانيات السنوات المقبلة مما يحرم السلطة التشريعية من الرقابة على موارد الدولة ومصروفاتها •

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢١ من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أنه (لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب) •

ومفاد هذا النص أن المشرع الدستوري، حظر على السلطة التنفيذية إبرام عقد قرض يرتب التزامات في سنوات مالية لاحقة كما حظر عليها كذلك الارتباط بمشروع يرتب ذات الأثر إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب وذلك بقصد تحقيق مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصروفاتها إذ أن ارتباط الحكومة بقرض أو مشروع دون موافقة مجلس الشعب سيؤدي إلى إجباره على إدراج الاعتمادات اللازمة للتنفيذ في ميزانيات السنوات المقبلة إن كان العقد أو الارتباط يستلزم إنفاق مبالغ في سنوات لاحقة فتحرم بذلك السلطة التشريعية من حقها في مناقشة اعتماداته في الميزانية ومن حقها في قبول الالتزام بالقرض أو المشروع أو رفضه أو تعديله ، ومن ثم يتعين عرض عقود القروض التي تبرم لتنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة رغم موافقة مجلس الشعب عليها وعلى تكاليفها الإجمالية باعتبار أن رقابة المجلس لا تنصب فقط على التمويل الإجمالي للمشروع وإنما تمتد لتشمل طرق التمويل وكذلك شخص المقرض وطرق الدفع وتكاليف خدمة القرض وغير ذلك من الالتزامات التي تقع على عاتق الدولة بموجب نصوص عقد القرض . وإذا كان المشرع الدستوري قد أودع رقابة المشروع برقابة عقد القرض فإن الموافقة على المشروع التي تغني عن الموافقة على عقد القرض المبرم لتمويله يتعين أن تشمل العقد ابتداء بكافة تفاصيله وإذا يتخلف هذا التمويل في الحالة الثالثة لاقتصار موافقة مجلس الشعب على المشروع بصفة إجمالية كما ورد بالخطة فإنه يتعين عرض عقد القرض المبرم لتمويله على مجلس الشعب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى الترام هيئة كهرباء مصر بعرض عقد القرض المائل على مجلس الشعب .

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

موافقة مجلس الشعب ضرورية بالنسبة لكل قرض تبرمه جهة
من جهات الحكومة •

ملخص الفتوى :

ان نص المادة ١٢١ من دستور ١٩٧١ يفرض على السلطة
التنفيذية وجوب الحصول على موافقة مجلس الشعب في حالتين :

أولاً - ابرام عقد قرض حتى ولو كان الالتزام بسداده في خلال
ذات السنة دون تحميل خزانة الدولة أى التزامات في فترة مقبلة ،
وحتى ولو تعلق بمشروع سبقت موافقة مجلس الشعب عليه ، كما
يتمين اقرار مجلس الشعب لكل تعديل يرد على عقد القرض •

ثانياً - الارتباط بمشروع يترتب عليه الانفاق من خزانة الدولة
في فترة مقبلة حتى ولو تم تمويله من خزانة الدولة ودون اللجوء الى
أى نوع من أنواع التمويل من خارجها •

ومقتضى ما تقدم أنه يتمين عرض عقد القرض على مجلس
الشعب للموافقة سواء كان هذا القرض داخلياً أو خارجياً أو دولياً
وسواء كان الالتزام بسداده في خلال ذات السنة التي تم ابرامه فيها
أو في سنة أو سنوات مقبلة وحتى لو كان مكملًا لعقد قرض سابق
اقراره من مجلس الشعب لذات القطاع •

لهذا يتمين الحصول على موافقة مجلس الشعب على عقد القرض
المراد ابرامه بين محافظة بورسعيد وبنك التعمير والاسكان بمبلغ
٢٤١٩٢٠٠٠ لبناء اسكان اقتصادى ومتوسط اعمالاً للمادة ١٢١ من
الدستور •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
خضوع عقد القرض المذكور للمادة ١٢١ من الدستور .

(ملف ١١/١٤/٥٤ — جلسة ١٩٨٤/٨/١)

قاعدة رقم (٥١٣)

المبدأ :

تسهيلات الموردين ليس من شأنها ان تقلب عقد التوريد الى عقد
قرض بالنسبة لباقي الثمن المؤجل سداداه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢١ من دستور ١٩٧١ تفرض على السلطة التنفيذية
وجوب الحصول على موافقة مجلس الشعب في حالتين : أولا — ابرام
عقد قرض ، حتى ولو كان الالتزام بسداداه في خلال ذات السنة دون
تحمل خزانة الدولة أية التزامات في فترة مقبلة وحتى لو تعلق بمشروع
سبقت موافقة مجلس الشعب عليه . وثانيا — الارتباط بمشروع
يترتب عليه الانفاق من خزانة الدولة في فترة مقبلة حتى ولو تم تمويله
من خزانة الدولة ودون الالتجاء الى أى نوع من انواع التمويل من
خارجها ومن ثم يفرج عن نطاق الحظر العقود والاتفاقات التي تبرمها
السلطة التنفيذية لمشروع سبق ووافق مجلس الشعب على الارتباط به
ذلك أنه متى وافق مجلس الشعب على الارتباط بمشروع في ضوء
ما تعرضه عليه السلطة التنفيذية من التكاليف الاجمالية للمشروع فانها
وهي بصدد ابرام العقود والاتفاقات اللازمة لتنفيذ المشروع تقوم بذلك
دون حاجة الى عرض هذه العقود والاتفاقات على مجلس الشعب
لسبق موافقته على الارتباط بالمشروع برمته اذا كانت قيمة هذه العقود
في حدود التكاليف الاجمالية للمشروع . واذا كان يجب عرض
الاتفاقيات التي تتطوى على قرض على مجلس الشعب اذ ان عقد
القرض يتعين موافقة مجلس الشعب عليه استقلالا في جميع الاحوال
أيا كان سبب القرض أو مدته ، الا أن تسهيلات الموردين والتي
لا تخرج عن ان تكون ائتمانا قدمه البائع المورد الى المشتري عن قيمة

المبالغ المستحقة له بمقتضى العقد بدلا من اداؤها فور العقد أو التوريد في مقابل حصول البائع عادة على ما يوازي سعر الخصم المقرر ليس من شأنها ان تقلب عقد التوريد الى عقد قرض بالنسبة لباقي الثمن المؤجل سداده فعقد التوريد المتضمن تأجيل دفع الثمن كله أو بعضه لفترة مقبلة لا يخرج عن كونه عقد توريد ، ولا يتحول الى عقد قرض ونتيجة لذلك لا يسري عليه ما تضمنته المادة ١٢١ من الدستور من أساس ذلك لانتفاء وصف القرض عنه .

(ملف ٣٦/١/٨٨ — جلسة ١٩٨٥/١/٩)

قاعدة رقم (٥١٤)

المبدأ :

شركات القطاع العام لا تعرض عقود القرض التي تبرمها لتنفيذ مشروعاتها على مجلس الشعب للحصول على موافقته طبقا للمادة ١٢١ من دستور ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢١ من دستور ١٩٧١ توجب حصول السلطة التنفيذية على موافقة مجلس الشعب قبل عقد القروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة . على ان شركات القطاع العام هي من اشخاص القانون الخاص ولا تعد عضوا في السلطة التنفيذية . لذلك فان ما تبرمه من قروض لتنفيذ مشروعاتها يخرج عن نطاق القروض التي تبرمها السلطة التنفيذية ولا تخضع للتقيد الدستوري المنصوص عليه في المادة ١٢١ من الدستور .

(ملف ٣٦٢/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨٥/٦/١٢)

قاعدة رقم (٥١٥)

المبدأ :

عقود التوريد المبرمة مع جهات أجنبية و يترتب عليها تحميل الميزانية بمبالغ مستقبلية يتمين عرضها على مجلس الشعب لمناقشتها قبل إبرامها . ومثل هذه العقود لا تختلط بالاتفاقيات الدولية التي تبرمها الدولة كطرف ذي سيادة وتخضع لاحكام القانون الدولي العام .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ١٢١ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أنه « لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب » .

كما تنص المادة ١٥١ من ذات الدستور على ان « رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة تجب موافقة مجلس الشعب عليها » .

ومفاد ذلك ان المشرع الدستوري الزم السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة مجلس الشعب على القروض التي تعقدها ، كما ألزمها بالحصول على موافقته على ارتباطها بأية مشروعات اذا ترتب على عقد القرض أو المشروع انفاق مبالغ في سنوات مالية قادمة ، وذلك بهدف تحقيق رقابة السلطة التشريعية على اعتمادات الميزانية فلا تكون مضطرة الى الموافقة على اعتماد لم يتيح لها مناقشته ، كما ألزم المشرع السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة المجلس قبل إبرام المعاهدات الدولية

التي يترتب عليها انفاق مبالغ غير مدرجة بالموازنة لتمكين مجلس الشعب من مناقشتها ، ولما كانت المعاهدة اتفاقا يبرم بين دولتين لما لهما من سيادة فانه لا تختلط بالعقود التي تبرمها الدولة مع غيرها من الدول والتي تظهر فيها كطرف ذي سيادة ، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقات التي تبرم لشراء بعض المواد أو السلع أو توريد المواد الخام والمهمات أو تلك التي يكون محلها الانتفاع بشيء أو خبرة اذ ان تلك العقود تخضع لاحكام القانون الداخلي لكل دولة في حين تخضع المعاهدات لاحكام القانون الدولي العام ، وتبعا لذلك فانه وقد افرغ الاتفاقي المائل في صورة عقد توريد فانه ينسدرج في مفهوم لفظ المشروعات المنصوص عليها بالمادة ١٢١ من الدستور والذي ينمل بعمومه كافة الارتباطات أيا كان مضمونها . وتبعا لذلك فانه وقد تضمن هذا العقد احكامها تفصيلية في شأن توريد اليورانيوم لم ترد باتفاقية التعاون سائلة الذكر ، وحدد جدولا للتوريد وما يقابله من التزامات مالية تمتد لسنوات تالية فانه يتعين عرضه على مجلس الشعب للموافقة عليه اعمالا لحكم المادة ١٢١ من الدستور اذ لا يجوز والأمر كذلك اعتباره مجرد تنفيذ لاتفاقية التعاون .

واذا كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تمويل مشروعات الطاقة البديلة قد الزم الهيئة المصرية العامة للبترول بحجز نسبة من ارباحها لتمويل مشروعات الطاقة البديلة بما في ذلك الطاقة النووية فان ذلك لا يخرج عن كونه تخصيصا لمورد من موارد الدولة لغرض معين وذلك أمر لا يرتبط بالعقد المائل ، وعليه لا يمكن حمل هذا القانون على أنه موافقة من مجلس الشعب على اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروع المتعلق بهذا العقد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب عرض مشروع العقد المائل على مجلس الشعب بالتطبيق لحكم المادة ١٢١ من الدستور .

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ :

يتعين عرض عقد القرض المبرم مع هيئة اجنبية على مجلس الشعب ولو كان المشروع محل التوريد مدرج بالخطة التي سبق ان وافق عليها المجلس المذكور .

ملخص الفتوى :

بموجب المادة ١٢١ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ فان المشرع الدستوري حظر على السلطة التنفيذية ابرام عقد قرض يرتب التزامات في سنوات مالية لاحقة كحظر عليها كذلك الارتباط بمشروع يرتب ذات الاثر الا بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب وذلك بقصد تحقيق مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصرفاتها اذ ان ارتباط الحكومة بقرض أو مشروع دون موافقة مجلس الشعب سيؤدي الى اجباره على ادراج الاعتمادات اللازمة لتنفيذ في ميزانيات السنوات المقبلة ان كان العقد أو الارتباط يستلزم اتفاق مبسّغ في سنوات لاحقة فتحرم بذلك السلطة التشريعية من حقها في مناقشة اعتماده في الميزانية ومن حقها قبول الالتزام بالقرض أو المشروع أو رفضه أو تعديله ومن ثم يتعين عرض عقود القروض التي تبرم لتنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة رغم موافقة مجلس الشعب عليها وعلى تكاليفها الاجمالية باعتبار ان رقابة المجلس لا تقتصب فقط على التمويل الاجمالي للمشروع . وانما تمتد لتشمل طرق التمويل وكذلك شخص القرض وطرق الدفع وتكاليف خدمة القرض وغير ذلك من الالتزامات التي تقع على عاتق الدولة بموجب نصوص القرض .

واذا كان المشرع الدستوري قد اردف رقابة المشروع برقابة عقد القرض فان الموافقة على المشروع التي تغني عن الموافقة على عقد القرض المبرم لتمويله يتعين ان تشمل العقد ابتداء بكافة تفاصيله ، واذا يتخلف هذا الشمول في الحالة الماثلة لاقتصار موافقة مجلس الشعب

على المشروع بصفة اجمالية كما ورد بالخطة ، فانه يتعين عرض عقد القرض المبرم لتمويله على مجلس الشعب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى التزام هيئة كهرباء مصر في الحالة المعروضة بعرض عقد القرض المذكور على مجلس الشعب .

(ملك ١٣/٧/١ — جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ :

أعمال حكم المادة ١٢١ من الدستور على كل عقد قرض يبرم مع جهة تمويل أجنبية — ولا يغير من ذلك ان يكون مجلس الشعب سبق ان وافق على اتفاقية المشروع بين الجمهورية العربية المتحدة ودولة أجنبية التي يبرم القرض للصرف على أعراض ذلك المشروع مادام ان الاتفاقية السابق اموافقة عليها لم تتضمن قيمة القرض .

ملخص الفتوى :

ان موافقة مجلس الشعب على اتفاقية ما أو معاهدة تبرم بين الحكومة المصرية وأية حكومة أجنبية لا يمكن ان تجب ضرورة الحصول على موافقة مجلس الشعب مرة أخرى على ما عساه أن يبرم من عقد قروض تنفيذها لما جاء بهذه الاتفاقية أو المعاهدة مادام أن هذه أو تلك لم تتضمن قيمة القرض ، ذلك أن عقد القرض من شأنه أن يرتب التزاما على عاتق الحكومة في سنوات مقبلة ومن ثم فانه ينبغي الحصول على موافقة مجلس الشعب بشأنه حتى يحاط المجلس علما بما سوف يرتبه العقد من التزامات في ذمة الحكومة ويمارس سلطته في الرقابة على موارد الدولة قبل اقرارها .

ومن حيث ان الثابت بالنسبة للحالة المعروضة — ان الاتفاقية المبرمة بين حكومتى مصر وبريطانيا المشار اليها قد خلت — وبالمثل المذكرة

الايضاحية لها — من تحديد اقيمة القرض المزمع ابرام عقد بشأنه مع بنك ميدلاند ببريطانيا ومن ثم فلا بد من الحصول على موافقة مجلس الشعب على مشروع العقد المشار اليه اعمالا لحكم المادة ١٢١ من الدستور المشار اليهما •

هذا ولا يجوز الحجاج في هذا الصدد بسبق موافقة مجلس الشعب على اتفاقية التعاون الموقعة بين حكومتى مصر وبريطانيا سالف الاشارة اليها ذلك أن هذه الموافقة انصرفت الى الارتباط بمقدار القرض الحكومى المحدد سلفا ٨٠ ٪ من المكون الاجنبى للمشروع المشار اليه في هذه الاتفاقية والتي تشير فقط الى عقد القرض مع البنك فلم يسبق أن حدد مقداره أو التكاليف الاجمالية للمشروع في اتفاقية التعاون سالف الذكر ومن ثم فلا يجوز ابرام هذا العقد الا بعد موافقة مجلس الشعب عليه • ليمارس بشأنها رقابته المنصوص عليها في الدستور • وهذا يتفق مع ما ذهبت اليه الجمعية العمومية في فتاها رقم ٧١٣ بتاريخ ١٠/٨/١٩٦٤ من أنه « متى وافق مجلس الامة على الارتباط بالمشروع فلا يلزم عرض العقود والاتفاقات على مجلس الامة اذا كانت قيمة هذه العقود في حدود التكاليف الاجمالية للمشروع ولايجوز ابرام هذه العقود الا بعد أن يكون مجلس الامة قد وافق على تلك المشروعات بعد عرضها عليه ببيان يتضمن تكاليفهما الاجمالية وغيرها من البيانات » •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ضرورة الحصول على موافقة مجلس الشعب على عقد القرض المزمع ابرامه بين المؤسسة العلاجية بالقاهرة وبنك « ميدلاند » ببريطانيا أعمالا لحكم المادة ١٢١ من الدستور •

قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ :

قروض الجزية — قروض الدولة العثمانية التي التزمت مصر بتسديدها وفاء من الجزية المفوضة عليه للباب العالي — سقوط هذا الالتزام بسقوط الجزية عن مصر لانفصالها عن تركيا سنة ١٩١٥ — استمرار مصر في الدفع رغم ذلك نزولا على حكم استصدره الدائن في مواجهتها من المحاكم المختلطة — حقها حينئذ في الرجوع على تركيا بما دفعته من مبالغ ابتداء من تاريخ انفصالها عنها — لا يقدح في هذا أن قواعد الميراث الدولي تقضى بالزام الاقليم المنفصل بجزءه من ديون الدولة الموروثة لأن هذا يقتضى أن يكون الاقليم المنفصل قد استفاد من هذه الديون والثابت في هذه الخصوصية أن القروض المشار إليها عقدتها تركيا لتسديد قروض أخرى كانت ترزح تحت أعبائها — لا تأثير لنص معاهدة لوزان سنة ١٩٢٤ على الزام مصر بتسديد قروض الدولة العثمانية لأن مصر لم تكن طرفا فيها رغم استقلالها عن تركيا — إثارة الدفع بالتقادم — لا محل له نظرا لقيام العلاقات الدولية على أساس من الثقة واحترام الحقوق مما يخلط بين الالتزام الطبيعي والالتزام المسنى .

ملخص الفتوى :

ان حكومة الامبراطورية العثمانية القديمة كانت قد اقترضت في سنتي ١٨٩١ و ١٨٩٤ قرضين من بنك روتشيلد بانجلترا واتفق على أن يؤدي خديو مصر أقساط هذين القرضين من الجزية المفروضة على مصر ، وعلى هذا اصدر خديو مصر أمرين أولهما في ٢٠ من مارس سنة ١٨٩١ وثانيهما في ٣٠ من مايو سنة ١٨٩٤ ، نصا على قبول الخديو دفع قيمة هذين القرضين من ويركو مصر الواجب عليه وعلى خلفائه في الحال والاستقبال دفعة التي الحكومة الشاهانية للعثمانية واستمرت مصر في اداء أقساط الدينين الى سنة ١٩١٦ حين سقطت الجزية عنها بزوال السيادة العثمانية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ الا أن حكومة مصر ظلت ،

رغما عن ذلك ، تدفع هذه الأقساط الى أن تنبته سنة ١٩٢٤ حين قرر البرلمان بأن مصر لم تعد ملزمة اعتبارا من ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بالاستمرار في دفع الاموال اللازمة للوفاء بهذين القرضين وعلى الحكومة ان تكف عن دفع أى قسط بعد القسط المستحق في ١٣ من يولية سنة ١٩٢٤ .

غير أن البنك المذكور رفع دعوى أمام محكمة مصر المختلطة مطالبا الحكومة بأداء أقساط القرضين ، وبجلسة ١٥ من يونية سنة ١٩٢٥ قضت المحكمة بالزام الحكومة بدفع جميع أقساط القرضين حتى تمام الوفاء فاستأنفت الحكومة هذا الحكم ولكن محكمة الاستئناف المختلطة ايدته بحكمها الصادر بجلسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٢٦ ٥٥٥٥ . وتنفيذا لهذا الحكم استمرت الحكومة في دفع اقساط الدينين حتى سنة ١٩٥٥ ويبلغ ما دفعته بعد سقوط الجزية مبلغ ٢٣١٧٤٩٨٤ ر. ٢٣ جنيها ، وحينما تم الوفاء بدأت الوزارة في مراجعة مستندات القرضين وتبين لها أن لمصر حق الرجوع على تركيا بهذا المبلغ .

يبين مما تقدم أن الوفاء بقيمة الدينين المشار اليهما قد استند الى الأمرين اللذين اصدرهما خديو مصر في سنتي ١٨٩١ و ١٨٩٤ والذي جاء فيهما « أنه يقبل أن يدفع هذا المبلغ من ويركو مصر الواجب عليه وعلى خلفائه في الحال والاستقبال دفعه الى الحكومة الشاهانية العثمانية » أى أن وعاء الوفاء بهذين الدينين كان محددا بالذات ومربطاً بدفع الجزية ارتباطا لا يقبل التجزئة ويدور معه وجودا وعدما فإذا ما اسقط التزام مصر بدفع الجزية فانه يكون من الطبيعي والحالة هذه أن يرفع التزامها هذا الوفاء .

ولما كانت مصر قد انفصلت عن تركيا في من نوفمبر سنة ١٩١٤ بإعلانها الحرب ضد هذه الأخيرة ولم تعد مصر تدفع تلك الجزية من هذا التاريخ فانها تتحلل بذلك من الاستمرار في الوفاء بقيمة الأقساط المستحقة من هذين القرضين بسقوط التزامها بدفع الجزية ، ويعتبر ما ادته منها حينئذ قد تم بدون وجه حق .

وقد يقال في هذا الصدد انه من المقرر في فقه القانون الدولي طبقا

لقاعدة الميراث الدولي أنه في حالة انفصال جزء من اقليم دولة واستقلاله بأمر نفسه يتحمل هذا الاقليم المستقل نصيبا من الديون العامة التي تكون الدولة الموروثة قد اقترضتها باعتبار أن ديون الدولة انما اقترضت لفائدة اقليمها بأجمعه ، ولذا كان من الطبيعي أن تتحمل الدولة الوارثة نصيبا من تلك الديون تأسيسا على أنها قد استفادت منها الى حد ما . وفي معرض بيان القاعدة التي تدير عليها الدولة في كيفية تحديد هذا النصيب أخذ بعضها بمعيار نسبة عدد السكان والبعض الآخر بنسبة ضريبة المساحة ، والرأى الراجح بنسبة الضرائب التي يدفعها الاقليم المستقل الى مجموع الضرائب العامة التي تدفعها الدولة .

ومن حيث أن أساس الأخذ بذلك المعيار أو غيره افتراض أن تكون الديون التي اقترضتها الامبراطورية العثمانية القديمة انما انفقت على اراضي الامبراطورية بأجمعها بما فيها مصر أي أن تكون مصر قد استفادت بالفعل من هذين القرضين في أية صورة من الصور وبأى شكل من الأشكال وهو الأمر الذي تتحمل تقريره وبيانه الحكومة التركية .

ويضاف الى ذلك ، انه وان كانت معاهدة لوزان المعقودة في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٢٤ قد ورد فيها بأن تلتزم مصر بسداد ديون الامبراطورية العثمانية المضمونة بالجزية ٥٠٠٠ الا أنه يلاحظ أن هذه المعاهدة ليس لها في حد ذاتها تأثير على مصر ولا تلتزم بنصوصها ذلك لأن مصر لم تكن طرفا في تلك المعاهدة من جهة ، كما انها لا تعتبر من البلاد التي انفصلت عن تركيا بحكم هذه المعاهدة من جهة أخرى ، إذ أن مصر قد انفصلت فعلا عن تركيا قبل تاريخ ابرام هذه المعاهدة (عندما أعلنت الحرب ضد تركيا في ٥ من نوفمبر سنة ١٨١٤ ، وكما صدر تصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٨ باعلان استقلال مصر ٥٠٠ فضلا عن ذلك فان مصر كانت مستقلة في نظر الدول ويقوم بتمثيلها في الخارج ممثلوها الدبلوماسيون قبل توقيع هذه المعاهدة بين تركيا والخلفاء ٥٠٠ وليس أدل على ذلك بأن واضعي المعاهدة أنفسهم لم يفعلوا تلك الحقيقة ذاتها فقد نصوا في المدة ١٩ منها على أن الاحكام الواردة في هذه المعاهدة بخصوص الاقاليم المنفصلة عن تركيا لا تسري على مصر ٥٠٠ وتركوا كل المسائل الناشئة عن الاعتراف بالدولة المصرية لتنظيمها اتفاقات تحدد فيما بعد بين الدول صاحبة الشأن . وقد

سلكت مصر فعلا هذا السبيل عندما أبرمت مع تركيا بتاريخ ٧ من ابريل سنة ١٩٣٧ اتفاقا في شأن الجنسية لبيان من يعتبر مصرى الجنسية ومن يعتبر تركى الجنسية ، وان كثيرا من المسائل الاخرى لم يتم الاتفاق عليها بعد ويمكن أن يكون موضوع هذا القرض من ضمن المسائل التى يجوز الاتفاق عليها باعتبار أنها لازالت معلقة ولم يفصل فيها .

ولا يعترض على هذه النتيجة بمقولة سقوط الحق فى المطالبة بهذه المبالغ بالتقادم اذ أن التقادم فى مجال القوانين المحلية يقوم اما على قرينة وفاء المدين بدينه أو تحقيقا لمبدأ حسم المنازعات وعدم تأييدها استقرارا للاوضاع والمعاملات ، ويتخلف عن سقوط حق الدائن فى الرجوع على مدينه التزام طبيعى .. أما فى المجال الدولى فيلاحظ أن العلاقات بين الدول — وهى علاقات مستمرة مؤبدة — لا يقطعها مؤقتا الا ظروف دولية محددة يزول الوقف بين هذه العلاقات بزوالها .. ومما لا شك فيه أن المعاملات بين الدول يحتلظ فيها الالتزام المدنى بالالتزام الطبيعى اختلاطا وثيقا لا يقبل التجزئه لانه التزام قائم على اساس حسن المعاملة والثقة الدولية واحترام الدولة لالتزاماتها وبالتالى لا يكون هناك مجال للقول بسقوط حق الجمهورية العربية المتحدة فى المطالبة بحقوقها سالفه الذكر .

(فتوى ١٣٢١ فى ١١/٢٠ / ١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ :

قرض عام جبرى — فرض الاكتمال فى اسناد مخصصة من الدين العام بنسبة معينة من اموال اشخاص اعتبارية معينة ، وذلك طبقا للمرسوم السورى رقم ١٨٥ بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٧ وقرارات وزير الخزانة — سلطة البنك المركزى فى تحريك حسابات الاشخاص المعنويين ليمه تنفيذ هذا القرض — يلزم فيها موافقة الجهات الادارية والمالية صواب تلك الحسابات أولا فلا يحرك رغما عنهم .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من المرسوم رقم ١٨٨٥ تاريخ ١٦/٧/١٩٥٧ على أن « يسمح لوزير المالية (صندوق الدين العام) بأن يصدر اسناد دين عام لتأمين الاموال اللازمة لمؤسسة النفط السورية وذلك وفق احكام هذا المرسوم » وتنص المادة الثانية منه على أن « توظف اسناد الدين العام المذكورة في المادة الاولى من هذا المرسوم لدى الادارات والمؤسسات العامة وجميع المؤسسات المالية التي تخضع لاحكام قانونية خاصة أو التي تتمتع بضمانة الدولة وذلك وفق احكام المادة ١٧ من قانون الدين العام رقم ٧١ تاريخ ١٣/٧/١٩٥٥ ، كما يجوز للمصارف الاكتتاب بهذه الاسناد » وتنص المادة الثامنة من ذات المرسوم على أن « يكون الاكتتاب بسندات الدين العام المصدرة وفق احكام هذا المرسوم اختياريا للمصارف والادارات والمؤسسات العامة وسائر المؤسسات المذكورة في المادة ٢ من هذا المرسوم . غير أنه يحق لوزير المالية تطبيقا لاحكام المادة ١٧ من قانون الدين العام أن يفرض عند الاقتضاء بقرار منه هذا الاكتتاب على نسبة معينة من الاموال الجاهزة والخاصة بالادارات والمؤسسات المذكورة لا تتجاوز ٣٥ ٪ ، وفي هذه الحالة لايجوز أن تتجاوز آجال السندات سنة واحدة » وتنص المادة ١٧ من قانون احداث صندوق الدين العام رقم ٨١ تاريخ ١٣/٧/١٩٥٥ سالف الذكر على أنه « يجوز بقرار من وزير المالية أن يفرض على الادارة العامة والمؤسسات العامة وعلى جميع المؤسسات المالية التي تخضع لاحكام قانونية خاصة أو التي تتمتع بضمانة الدولة » .

٢ - توظيف نسبة من أموالها الجاهزة لا تتجاوز ٣٥ ٪ من هذه الاموال في اسناد الدين العام التي لايتعدى أجلها سنة واحدة .

وقيام المؤسسات المشار اليها بتوظيف نسبة من أموالها في اسناد الدين العام يعتبر عقد قرض طرفاه هما الدولة بوصفها مقترضا والمؤسسة المكتتية في الاسناد بوصفها مقرضا .

ومن حيث أن الاصل في عقد القرض - وهو عقد رضائي - أن يتم ابرامه برضا الطرفين المتعاقدين ، وقد أشارت الى ذلك المادة الثامنة

من المرسوم رقم ١٨٨٥ تاريخ ١٦/٧/١٩٥٧ في صدرها ، إلا أن الشارع خرج على هذا الأصل على سبيل الاستثناء فأجاز لوزير الخزانة وهو يمثل الطرف المقرض أن يجذ الطرف الآخر على اقراضه بشروط وأوضاع معينة ، وقد اشارت الى ذلك المادة الثامنة المشار اليها .

وتتميز التفرقة بين علاقتين قانونيتين مستقلتين أحدهما عن الاخرى الاولى : هي العلاقة القائمة بين المقرض (وزير المالية) والمقرض (المؤسسة العامة الخ) والثانية : العلاقة القائمة بين المؤسسة العامة وبين مصرف سوريا المركزي .

والعلاقة الاولى وهي القائمة بين وزارة الخزانة وبين المؤسسة المكتبة في اسناد الدين العام تحميها النصوص القانونية المشار اليها وعلى الخصوص نص المادة ١٧ من قانون الدين العام والتي لايتعدى اثرها مجرد الزام المؤسسات المنصوص عليها فيها الاككتاب بالشروط والايضاح المبينة فيها .

والعلاقة الثانية وهي القائمة بين المؤسسات العامة وما في حكمها وبين مصرف سوريا المركزي تحكمها المادة ١٧ من قانون احداث صندوق الدين العام التي تنص على أن « يتولى مصرف سوريا المركزي — مالم يسمح وزير المالية بخلاف ذلك — القيام بوظيفة العمل المالي للادارات والمؤسسات العامة ولجميع المؤسسات المالية التي تخضع لاحكام قانونية خاصة ، والتي تعمل تحت مراقبة الدولة وضمانتها فيقوم بأفراد جميع عمليات الصندوق والتسليف والعمليات المصرفية المعتمدة لهذه الادارات والمؤسسات وفقا للاتفاقيات المعقودة معها لهذه الغاية .

ولما كانت المادة ٦١ من المرسوم التشريعي رقم ٨٧ سنة ١٩٥٣ بشأن النقد الاساسي واحداث مصرف سوريا تنص في الفقرة الثانية على أن « يتمتع مصرف سوريا المركزي بالشخصية الاعتبارية ، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير ، ولا يخضع لقوانين وانظمة محاسبة الكولة العامة » وعلى مقتضى ذلك تخضع تلك العلاقات لاحكام القانون الخاص المنصوص عليها في القانونين المدني والتجاري ، ومن هذه الاجكام أن التصرف لا يكون نافذا في الاموال المودعة في البنك الا اذا كان صادرا من

يملكه ، أى من الشخص الذى أودعت تلك الاموال باسمه
أو ممن ينوب عنه قانونا •

وبما أن القرار الصادر من وزير الخزانة بالزام بعض المؤسسات
الاكتتاب فى اسناد الدين العام وفقا للمادة ١٧ من قانون احداث صندوق
الدين العام يقتصر أثره على الزام تلك المؤسسات بالاكتتاب ، ولا يقوم
مقام موافقة تلك المؤسسات أو مقام التفويض الذى يتعين صدوره منها
لامكان التصرف فى أموالها المودعة فى المصرف المركزى ، ومن ثم لايجوز
للمصرف المركزى استنادا الى ذلك القرار تحريك حسابات الأشخاص
المعنويين الذين يفرض عليهم الاكتتاب باسناد الدين العام دون
موافقة منهم •

لهذا انتهى رأى الى أنه لايجوز لمصرف سوريا المركزى تحريك
حسابات الأشخاص المعنويين الذين يفرض عليهم الاكتتاب فى اسناد
الدين العام وفقا لحكم المادة ١٧ من قانون احداث صندوق الدين
العام دون تفويض من أصحاب تلك الحسابات •

(فتوى ٥٣٢ فى ١٩٦١/٧/٢٧)



قِسْمَة

قاعدة رقم (٥٢٠)

المبدأ :

ليس مایمنع من أن تقتصر القسمة على الفرز والتخصيص الجزئي
واحد أو أكثر مع بقاء الآخرين في حالة شیوع .

ملخص الحكم :

القسمة رضائية كانت أو قضائية كما عند تكون بتقسيم جميع
الاطيان الشائعة فانها قد تقتصر على الفرز والتخصيص الجزئي لواحد
اكثر مع بقاء الآخرين في حالة شیوع .

(طعن رقم ٨٤٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

قسم قضايا الأوقاف

قسم قضايا الأوقاف

قاعدة رقم (٥٢١)

المبدأ :

انطباق الاحكام الخاصة بالاعضاء الفنيين بمجلس الدولة على أعضاء قسم قضايا الأوقاف — مقصور على احكام المرتبات وشروط التعيين — لا يجوز القياس فيما عدا ذلك من الاحكام الخاصة بانتقاء خدمة أعضاء مجلس الدولة الفنيين — سريان أحكام قانون الموظفين في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

أن ما يطبق على أعضاء قسم قضايا الأوقاف من أحكام خاصة بالاعضاء الفنيين بمجلس الدولة هو فقط ما يتعلق بالمرتبات وشروط التعيين ولا يجوز القياس فيما عدا ذلك من الاحكام الخاصة بانتقاء خدمة أعضاء الهيئة الفنية بمجلس الدولة . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه الصادر باحالة أحد مستشاري قسم قضايا الأوقاف الى المعاش عن غير الطريق التأديبي قد جاء تطبيقاً للبند ٦ من المادة ١٠٧ من قانون التوظيف .

(طعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

مستشار بقسم الأوقاف — صلاحية البقاء في هذه الوظيفة ينبغي أن توزن بحسب أرفع مستويات الاخلاق والسلوك وبحسب ما تستوجبه من أبلغ الحرص على اجتناب مواضع الشبهات .

ملخص الحكم :

أن المدعى ليس موظفا عاديا وإنما هو في درجة مستشار • ويلبغى أن توارن صلاحيته للبقاء في وظيفته بحسبه أرفع مستويات الاخلاق والسلوك التي تتطلبها هذه الوظيفة وبحسب ما تستوجبه من أبلغ الحرص على اجتناب مواضع الشبهات •

(ضمن رقم ١٧٢٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٥٢٣)

المبدأ :

ادارة قضايا الاوقاف وظيفه « نائب بها » — معدلة للدرجة الثانية من درجات الكادر العام •

ملخص الحكم :

ليس مقبولا • بعد أن سنكت درجات مالية ثلاث في درجة النائب (١٠٨٠/٥٤٠) أن يعتد بانحد الاعلى لمربوط هذه الدرجة معيارا تجرى على أسسه المعادلة بينها وبين درجات الكادر العام • لأن التزام هذا المعيار يفضى الى نتائج لا يمكن تقبلها • فإرتقى حديثا الى وظيفة «نائب» وقد كان الى عهد قريب في وظيفة « مندوب » لا يجاوز ربطها المالى حدود الدرجة الرابعة (٥٤٠/٣٦٠) لا تقبل منه المطالبة بالدرجة الاولى لو صار تعيينه بعد ذلك خارج قسم القضايا طبقا للفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا وزارة الاوقاف الى ادارة قضايا الحكومة • ولو جاز على الفرض الجدلى تعيين مثل هذا النائب في الدرجة الاولى رغم أن نهاية هذه الدرجة أعلى من نهاية مربوط وظيفته الفنية السابقة بقسم القضايا لكان في هذا التعيين طفرة صارخة لا يسيغها العدل ويأبأها الحرس على تحقيق التعادل بين الدرجتين • ولا ريب أن الاخذ بمعيار متوسط الدرجة هو أقرب الى الحق وأبعد من الشطط • إذ به يفضبط مفهوم التعادل المنشود وليس فيه حيف على وضع سابق • ولا اعتداء على حق مكسوب • سخيا وهو ينطوى في

الغالب على مزايا يستفيد منها النائب المعين فخرج قسم القضايا ، ومتى انتفى المساس بالوضع الوظيفي السابق ، فإنه لا وجه لجأرة المدعى في طلب المزيد من المزايا التي يخلل التعادل ولا تقرها روح المادة الثالثة من القانون آنف الذكر ، وعلى ذلك لا يتعلق حق المدعى بغير الدرجة الثانية ، وهي الدرجة التي عينته الوزارة فيها بأول مربوطها الذي لم يكن قد بلغه راتبه في وظيفة نائب واعتبارا من تاريخ نفاذ القرار المطعون فيه .

(طعن رقم ١١١٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٥٢٤)

المبدأ :

قسم قضايا الاوقاف — أعضاؤه — اخضاعهم بنص المادة ٣٥٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بلائحة وزارة الاوقاف ، للقواعد المطبقة على التعيين بإدارة قضايا الحكومة — لا يستفاد منه ترتيب اقدمياتهم بالنسبة لاقدميات نظرائهم من رجال هذه الادارة على نحو من الانتفاء عند تعيينهم بها .

ملخص الحكم :

أن اخضاع القانون ٣٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بلائحة اجراءات وزارة الاوقاف في المادة ٣٥٤ منه ، الهيئة القضائية بوزارة الاوقاف للقواعد المطبقة على الفنيين بإدارة قضايا الحكومة ، لا يستفاد منه ترتيب اقدمياتهم بالنسبة لاقدميات نظرائهم من رجال ادارة القضايا على نحو من الانتفاء في حال تعيين بعضهم في هذه الادارة وهو يعد لا يرفع عن منازعاتهم الجطر المانع من سماع الدعوى بالنسبة لقرارات تعيينهم بإدارة القضايا وتحديد اقدمياتهم بالنسبة لزملائهم في هذه الادارة اذ تحريم التقاضي في شأن هذه المنازعات بللذات أصبح أمرا مفروغا منه بعد النص المانع (المادة الرابعة في القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٥) .

(طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢١)

(م . ٥٠ — ج ١٩)

قاعدة رقم (٥٢٥)

المبدأ :

وظيفة محام من الدرجة الثالثة - تعيين المحامي البالغ أكثر من ثلاثين سنة وقبل مضي سنة على قبوله للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية في هذه الوظيفة - يعتبر تعيينا استثنائيا - انطبق المرسوم رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الترقيات والملاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

انه أيا كان الوضع بالنسبة للموظفين الفنيين بقسم قضايا وزارة الأوقاف في تاريخ القرار الصادر بتعيين المطعون ضده في وظيفة محام درجة ثلاثة براتب قدره عشرون جنيها في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٤٤ اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل في ٣ من مايو سنة ١٩٤٤ ، وسواء كانت تحكم قواعد الكادر العام للموظفين تعيين الموظفين الفنيين بقسم قضايا وزارة الأوقاف أو تحكم تعيينهم حينذاك أحكام وقواعد قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، فان تعيين المدعى في ذلك الحين بهذه الوظيفة والراتب مخالف لقواعد الكادر العام التي تمنع تعيين أى موظف في الدرجة السادسة تزيد سنة عن ثلاثين سنة أو براتب يزيد عن اثني عشر جنيها ، كما أنه مخالف لاحكام قانون استقلال القضاء التي توجب تعيين معين في درجة وكيل نيابة درجة ثلاثة أن يكون قد مضى على قيد اسمه في جدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية سنة على الأقل، وهذه الدرجة هي المعادلة لدرجة محام ثلاثة براتب قدره عشرون جنيها في أقسام القضايا ، وقد صدر قرار مجلس الاوقاف بتعيين المطعون ضده في هذه الوظيفة وبهذا الراتب في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٤٤ وهو ذات اليوم الذي قبل فيه للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، وقرار مجلس الاوقاف الاعلى بتعيين المطعون ضده على النحو المذكور يعتبر تعيينا استثنائيا مما ينطبق عليه المرسوم بقانون رقم ١٤٨ الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بشأن الترقيات والملاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية .

قضاء شرعی

قضاء شرعى

قاعدة رقم (٥٣٦)

المبدأ :

تطور القضاء الشرعى فى مصر — النظم القانونية المتعاقبة بشأن تنظيم هذا القضاء — شروط تعيين القضاة الشرعيين طبقا لهذه النظم والتطور الذى طرأ عليها خلال المراحل المختلفة — ليس من بين هذه الشروط أن يكون المرشح حنفى المذهب .

ملخص الحكم :

ان تخصيص القضاء الشرعى بمذهب أبى حنيفة لا يستطیع الا يولى القضاء الشرعى الا الاحناف وحدهم ، فاشتراط مذهب معين للقضاء به لا يستلزم أن يكون القاضى من أرباب هذا المذهب ، ومرد ذلك الى تقصى أصل السلطة القضائية فى الاسلام ، فانها لم تكن مستقلة عن السلطة التنفيذية ، اذ كان الخليفة يجمع بينهما وهو الذى يولى القضاء ويعزلهم ويجوز أن يلى القضاء بنفسه . فلما اتسعت شؤون الملك وكثر عمال الخليفة صار الخلفاء يولون القضاة فى الامصار والاقاليم ، وصار القضاء مستقل شيئا فشيئا حتى كسب له وجودا متميزا عن نطاق السلطة التنفيذية ، ولما اندمجت مصر فى الدولة الاسلامية بالفتح العربى حلت الشريعة الاسلامية فيه محل الشريعة الرومانية فازداد عدد الفقهاء وتضاعف المجتهدون . وكان القضاء على المذهب السائد فى الاقليم ، فعفى مصر سناد المذهب الشافعى باذى الامر وذلك الى أن تملك الفاطميون الامر ، فساد مذهب الشيعة ، وعاد المذهب الشافعى بزوال الدولة الفاطمية ، ولما ولى الظاهر بيبرس عين أربعة قضاة من المذاهب الاربعة وأصبح لكل قاض منهم نواب فى الاقاليم بمذهبه ، فلما جاء الحشاشيون حصروا القضاء الشرعى فى مذهب أبى حنيفة وولوا قاضيا شرعيا منهم تنقبة حكومة الامتانة فى هذه الديار حتى أغلقت مصر من جانبها فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ الانفصال عن تركيا ونسملت تركيا

واعترفت بهذا الانفصال في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٢٤ تاريخ نفاذ معاهدة لوزان .

وعلى مقتضى ذلك الذي كان سائدا على النحو السالف عرضه ، كان من المنطقي ان تنص المادة العاشرة من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ١٧ من يونية سنة ١٨٨٠ على انه « يجب ان تكون الاحكام مبنية على ارجح الاقوال في مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان رضي الله عنه ولا يعدل عنه الى غيره » . وظهر من النص المذكور انه لم يتعرض لمذهب للقاضي . اما طريقة اختيار القضاء الشرعي فليست أخذت اطوارا مختلفة باختلاف الأزمنة والظروف . فلم يكن بلائحة يونية سنة ١٨٨٠ ما يشير الى ضرورة ان يكون القاضي الشرعي من الاحناف ، وليس في قوانين الجامع الازهر الشريف القديمة منذ اول فبراير سنة ١٨٧٢ لغاية اول نوفمبر سنة ١٨٩٦ ما يفيد ذلك اذ لم تتعرض هذه القوانين لشيء سوى بيان من يكون اهلا للتدريس في الجامع الازهر .

وفي ١٠ من ديسمبر سنة ١٨٩١ صدر اول نص تشريعي يوجب ان يكون القاضي الشرعي حنفيا ، وذلك هو القرار الصادر من ناظر الحقانية — المنشور في ص ٥٣ جزء ثالث من قاموس الادارة والقضاء — ولكن هذا القرار قد الغته اللائحة الصادرة في سنة ١٩١٠ والتي الغت كذلك لائحة سنة ١٨٨٠ لتحل محلها ، وبذلك ما لبث ان اندثر اول نص تشريعي كان يقضي بأن يكون القاضي الشرعي حنفيا المذهب .

وقد صدرت اول لائحة بترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها بمقتضى دكريتو ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ وجاءت خالية من أي نص صريح أو ضمني يوصي بضرورة ان يكون القاضي الشرعي من الاحناف ، على انه في عام ١٩٢٠ صدر القانون رقم (٢٤) فأدخل تعديلا في نص المادة (٢٨٠) من هذه اللائحة القديمة فصارت على النحو الآتي : « يجب ان تكون الاحكام بأرجح الاقوال من مذهب ابي حنيفة ، وبما دون هذه اللائحة ويمذهب ابي يوسف عند اختلاف الزوجين في تقدير المهر ومع ذلك فان المسائل المنصوص عليها في

القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية يكون الحكم فيها طبقا لأحكام ذلك القانون » .
وعلى الرغم من أن المادة ١٣ من لائحة سنة ١٨٩٧ قد بينت المقومات اللازمة في القاضى الشرعى ومنها الدعاية الكافية بالأحكام الشرعية ، وأن يكون حائزا لشهادة العالمية من الجامع الأزهر أو من إحدى الجعات المصرح بها من مشيخة الجامع الأزهر باعطاء الشهادات المذكورة أو أن يكون حائزا لشهادة اللياقة للقضاء أو الإفتاء من مدرسة دار العلوم ولم تشترط هذه المادة على الإطلاق أن يكون القاضى الشرعى حنفيا . ومع ذلك فقد نصت المادة ١٩ من هذه اللائحة لسنة ١٨٩٧ على وجوب مراعاة شروط مخصوصة فيمن يرشح للدخول في وظيفة القضاء الشرعى ويصدر بها حكريته . وثابت أن هذا الدكريته لم يصدر الى الآن . وكان يتمين صدور مثل هذا الدكريته لوضع ضابط يرد الأوضاع الى سند من القانون سليم كما جرى عليه الحال في شأن قضاة المحكم الأهلية المصرية وأعضاء النيابة فيها . ولما كان حكم المادة ١٩ من لائحة ١٨٩٧ لم ينفذ حتى صدرت لائحة سنة ١٩٣١ وألغت اللائحة القديمة بأسرها فقد ظل حكم المادة ١٣ قائما سارى المفعول في صفات ومقومات المرشحين للقضاء الشرعى الى أن لحق هذه المادة أيضا الإلغاء وذلك بصور المرسوم بقانون رقم ٧٨ في ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ مشتملا على اللائحة الجديدة بترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها . ونصت المادة الأولى منه على إلغاء لائحة ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ والقوانين المعدلة لها . ومن عجب أن المادة ١٩ من هذه اللائحة الجديدة لسنة ١٩٣١ قد نصت من جديد أيضا على أن « شروط التعيين في وظيفة القضاء الشرعى تبين بقانون » ولم يصدر هذا القانون حتى الآن ، بل لم يعد اليوم محل لإصداره بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

وحاصل هذا التقصى الدقيق لتطور التشريع الخاص بالمحاكم الشرعية حتى يوم الغائها سنة ١٩٥٥ أنه لا يوجد تشريع ينص على اشتراطات خاصة في من يعين قاضيا بالمحاكم الشرعية . وما يجرى عليه العمل منذ عام ١٨٩٧ من تعيين الحاصلين على شهادة العالمية حتى يومنا هذا مرده القانونى الى استمرار قيام المادة ١٣ من لائحة سنة

١٨٩٧ لغاية ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ كما ان مرده كذلك الى تقاعس
المشرع عن تنفيذ ما أمرت به المادة ١٩ من لائحة المحاكم الشرعية
القديمة والحديثة . وظل حكم المادة ١٣ سارى المفعول على الرغم من
قيام قوانين الجامع الازهر الصادرة سنة ١٩٠٨ ثم سنة ١٩١١ ثم سنة
١٩٢٣ وفي ذلك دلالة كل الدلالة على أن ما ورد ذكره بقوانين الازهر
عما تؤهل له شهادة العالمية أو حتى شهادة العالمية مع التخصيص أو
الاجازة لم يكن المقصود منه قصر وظائف القضاء الشرعى على حامل
شهادة العالمية مع التخصيص أو الاجازة ولم يكن المقصود منه قصور
هذا القضاء على أصحاب المذهب الحنفى ، وانما الحق هو أنه سبقت
قوانين الازهر ونصوصه التى تعرضت للقضاء الشرعى ومن يشغل
وظائفه ، سبقت لجرد بيان ما تؤهل له تلك الشهادات .

(طعن رقم ١١٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤)

قطاع عام

الفصل الأول : العاملون بالقطاع العام .

الفرع الأول : التعمين وإعادة التعمين .

الفرع الثاني : مدد الخدمة والخبرة السابقة .

الفرع الثالث : رواتب وبدلات وعلاوات ومكافآت .

الفرع الرابع : لجان شئون العاملين والتقارير عنهم .

الفرع الخامس : تسوية الحالة .

الفرع السادس : الترقية .

الفرع السابع : النقل والندب والاعارة .

أولا : النقل .

ثانيا : الندب .

ثالثا : الاعارة .

الفرع الثامن : الاجازة .

أولا : اجازة مرضية .

ثانيا : اجازة وضع .

ثالثا : الاجازة الاستثنائية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣

رابعا : اجازة دوامية .

خامسا : المقبل النقص للاجازات .

الفرع التاسع : التقصيب .

أولا : التحقيق .

ثانيا : المخالفات التأديبية .

ثالثا : الجزاءات التأديبية .

رابعا : القرار التأديبي .

خامسا : الموقف عن العمل .

سادسا : الدعوى التأديبية .

الفرع العاشر : انتهاء الخدمة •

أولا : الاستقالة •

ثانيا : الانقطاع عن العمل •

ثالثا : الفصل •

الفصل الثانى : شركات القطاع العام •

الفرع الأول : تأسيس الشركة وأهليتها للتعاقد وانقضاؤها •

الفرع الثانى : شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص

الفرع الثالث : طبيعة العلاقة بين العاملين وشركة القطاع العام •

الفرع الرابع : حصة العاملين في أرباح الشركة •

الفرع الخامس : اسكان العاملين بالشركة •

الفرع السادس : نشاط اجتماعى ورياضى •

الفرع السابع : جداول ترتيب الوظائف •

الفرع الثامن : تغيير غرض الشركة •

الفرع التاسع : ترحيل الأرباح الى رأس المال •

الفرع العاشر : شركة قطاع عام زراعية •

الفرع الحادى عشر : شركات مقاولات القطاع العام •

الفرع الثانى عشر : مجالس الإدارة •

أولا : التعيين في وظيفة رئيس مجلس الإدارة •

ثانيا : نقل رئيس مجلس الإدارة •

ثالثا : وظيفة نائب رئيس مجلس الإدارة •

رابعا : رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المتفرغون •

خامسا : الاشتراك في عضوية أكثر من مجلس إدارة •

سادسا : اشتراك العمال في مجلس الإدارة •

سابعا : تخفيض أعضاء مجلس الإدارة •

ثامنا : رواتب وبدلات ومكافآت لرؤساء وأعضاء مجالس

الإدارة •

تاسعا : تمثيل رأس المال الخاص في مجالس الإدارة •

عاشرا : تنحية أعضاء مجالس الإدارة •

الفرع الثالث عشر : مسائل متنوعة •

الفصل الأول

العاملون بالقطاع العام

الفرع الأول

التعيين وإعادة التعيين

قاعدة رقم (٥٢٧)

المبدأ :

المادة السابعة من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - النص في نهاية الفقرة الاولى منها على أن يكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ، يعنى التعيين على خلاف القاعدة الواردة في الفقرة المذكورة سواء فيما يتعلق بوجوب ترك الخدمة أو وجوب التعيين في نفس الفئة أو بنفس المرتب - القصد من القيود الواردة في الفقرة الاولى من المادة السابعة مسانعة الذكر .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على الآتى :

« مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين لا يجوز التعيين بوظائف المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من العاملين الذين تركوا الخدمة في الحكومة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الا في وظائف ذات فئات لا تتجاوز فئاتهم الاصلية وبمرتبات لا تتجاوز مرتباتهم الاصلية ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية .

أما العاملون الذين لم يتركوا الخدمة فيجوز نقلهم وفقا لقواعد النقل المقررة في هذا الشأن » •

ومن حيث ان المادة سالفه الذكر تتضمن قاعدة عامة مؤداها عدم جواز تعيين العاملين الذين تركوا الخدمة في الجهات المبينة في النص في وظائف المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الا في وظائف ذات غنائ لا تجاوز غنائهم الاصلية وبمرتبات لا تجاوز مرتباتهم الاصلية، كما تتضمن استثناء على هذه القاعدة العامة مؤداء جواز تعيين العامل في فئة أعلى من الفئة التي كان يشغلها وبمرتب أعلى من المرتب الذي يتقاضاه بشرط أن يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية •

ومن حيث ان عبارة (ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية) الواردة في نهاية الفقرة الاولى من المادة السابعة سالفه الذكر ، تعنى التعيين على خلاف حكم القاعدة الواردة في الفقرة المذكورة سواء فيما يتعلق بوجوب ترك الخدمة أو وجوب التعيين في نفس الفئة أو بنفس المرتب •

ومن حيث ان قصد المشرع من القيود الواردة في الفقرة الاولى من المادة السابعة سالفه الذكر هو القضاء على شبهة الاضرار بالمصلحة العامة أو على الاقل شبهة تحقيق مصلحة خاصة . وقد رأى المشرع انتفاء هذه الشبهة متى تم التعيين بقرار من رئيس الجمهورية •

وفضلا عن ذلك فان المشرع لا يمكن أن يكون قد قيد سلطة رئيس الجمهورية في التعيين في فئة أو بمرتب أعلى بأن يكون التعيين من بين العاملين الذين تركوا الخدمة طالما أن القرار الجمهوري الصادر بالتعيين ينطوي في الوقت ذاته على انتهاء خدمة العامل في وظيفته الاولى وفقا لما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للمفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من يناير سنة ١٩٦٤ •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز بقرار من

رئيس الجمهورية تميم السيد الصيغلى م م م أعمال من الفئة الثانية
بالمؤسسة المصرية العامة للأهوية في وظيفة مدير إنتاج من الفئة الاولى
شركة تنمية المصانع الكماوعة

(ملف ٢٢٠/١/٨٦ - جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

التمتعين بصفة مؤقتة ويعتقد محددة المدة هو أمر يجيزه قانون العمل رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ - الاعارة الروتينية لم يتم تمييزها - تحديد مرتب المعارفياً بمرتبه الاصلى وملحقته المقررة بالجهة المعار فيها مضافاً اليه ٣٠ ٪ من مرتبه الاعطى كمرتب اعارة - جوازہ .

ملخص الفتوى :

ان السيد الدكتور / ٥٠٠ المستشار المساعد بمجلس الدولة كان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧٦ لسنة ١٩٦٤ بإعارته للعمل مستشارا قانونيا ومدير للإدارة العامة للشؤون القانونية بالمؤسسة المذكورة لمدة سنة بدأت من تاريخ تسلم العمل اعتبارا من ١/٨/١٩٦٤ ولم يكن قد تم تقييم الوظيفة التي اُعير اليها كما لم يحدد القرار الجمهوري للصادر بإعارته مرتبه فأصدر السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ ويقضى في مادته الاولى بأن يمنح سيادته من المؤسسة مرتبا يوازي مرتبه الاصلية وملحقاته المقررة بمجلس الدولة مضلفا اليه ٣٠٪ من مرتبه الاصلية كمرتبه اعارة ، وقد تم اعتبارا من ١/٧/١٩٦٥ تقييم للوظيفة التي اُعير اليها الا أنه لم يدرج لها اعتماد مالي في ميزانية المؤسسة حتى انتهاء مدة الاعارة .

ومن حيث ان الاعارة المذكورة قد تمت اعتبارا من ١/٨/١٩٦٤ أي في ظل العمل بلائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تطبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣، مبرران احكام لائحة نظام للعاملين بالشركات التابعة

للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة والذي ينص في مادته الاولى على أن «تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ...» .

كما يقضى في مادته الخامسة بالعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٩ مايو سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن المادة الاولى من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يسرى على العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم . ويعتبر هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل » .

ومن حيث أن التعيين بصفة مؤقتة وبمقود محددة المدة هو أمر يجيزه قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولما كانت الاعارة هي طريقة من طرق شغل الوظائف بصفة مؤقتة فان تحديد رئيس مجلس ادارة المؤسسة بقراره رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٤ ما يحصل عليه السيد الدكتور / ... أثناء اعارته بمرتبة يوازي مرتبة الاصلى وملحقاته المقررة بمجلس الدولة مضافا اليه ٣٠٪ من مرتبه الاصلى كمرتبة اعارة هو تحديد لمكافأة شاملة يستحقها سيادته يدخل في عناصرها المرتب الاصلى له بمجلس الدولة وملحقاته من اعانة غلاء المعيشة وبدل طبيعة عمل مضافا اليه ٣٠٪ من المرتب الاصلى كمرتبة اعارة ، وهذه العناصر مجتمعة تعتبر كلا لا يقبل التجزئة وتتجرد من وضعها الاصلى كبدايات تقررت لظروف معينة أو لقاء جهد خاص أو طبيعة عمل معينة فيكون حصوله عليها كجزء من المكافأة الشاملة التي تقررت له وكمعيار تحددت بمقتضاها تلك المكافأة .

من أجل ذلك انتهي رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتعلمون

الاتجاهي والصناعات الصغيرة رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ فيما تضمنه من تحديد مكافأة شاملة للسيد الدكتور / ٥٥٥ أثناء اعارته للعمل مستشارا قانونيا ومديرا للإدارة العامة للشئون القانونية بالمؤسسة بكامل مشتملات هذه المكافأة المحددة في هذا القرار .

(ملف ٤٧٩/٤/٨٢ — جلسة ١٩٧٠/٣/١١)

قاعدة رقم (٥٢٩)

المبدأ :

اعادة تصنيف العامل في ذات الجهة التي يعمل بها في وظيفة ذات فئة أعلى من وظيفته السابقة بعد حصوله على مؤهل جامعي وترشيح اللجنة الوزارية للقوى العاملة — اعادة تصنيف للعمل بالمؤسسة في مؤسسة أخرى في وظيفة من ذات وظيفته السابقة بعد اجتياز امتحان مسابقة — يعتبر جديدا في خصوص تحديد المرتب وموعد استحقاق العلاوة الدورية .

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة للحالة الثانية الخاصة بالعمل الذي أعيد تعيينه في ذات المؤسسة في وظيفة ذات فئة أعلى من وظيفته السابقة وذلك بعد حصوله على مؤهل جامعي وبناء على ترشيح اللجنة الوزارية للقوى العاملة ، وكذلك بالنسبة لحالة السيد / ٥٥٥ الذي كان معينا بمؤسسة الصوامع والتخزين في وظيفة من الفئة التاسعة ثم عين بمؤسسة الكهرباء بذات الفئة التاسعة بعد اجتياز امتحان مسابقة واستلم عمله في مؤسسة الكهرباء في اليوم التالي لتركه العمل في مؤسسة الصوامع والتخزين ، فان كلا منهما ..

لا يعتبر في الحالتين المذكورتين منقولاً أو مرقى الى الفئة الأعلى، وانما يعتبر تعيينا جديدا بما يترتب عليه من آثار في خصوص تحديد المرتب الذي يتقاضاه وموعد علاوته الدورية ، ذلك أنه وان كانت خدمة هذا العامل مستمرة الا أنه باتباع اجراءات التعيين من جديد وفقا

للقواعد العامة أو يفاء على ترشيح اللجنة الوزارية للقوى العامة، يفترض أن هذا العامل قد استقال ضمنا من وظيفته السابقة وينشأ له مركز قانوني جديد ابتداء بتعيينه في الوظيفة الحالية ، ولا يغير من ذلك استثناء العامل من شرطى الاعلان والمسابقة في حالة التعميم بناء على ترشيح القوى العاملة لأنه لا يغير من التكيف القانوني الصحيح للالتحاق بالخدمة وكونه تعيينا جديدا ، ولا يصح القياس في الحالتين المذكورتين على حالة موظفى الحكومة الذين كانوا معاملة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة والذي استقر الرأى في ظله على أن النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى لا يعتبر تعيينا مبتدأ في خصوص استحقاق العلاوة الدورية ، لان لائحة نظام العاملين بالقطاع العام تتخذ بنظم للكاهين المتوسط والعالى ، ولا يجوز الاحتجاج بأن هذا التعميم للجديد وان جاز ألا يزيد منه العمل فلا يجوز أن يضار منه بخص من المرتبه أو تأخير موعد العلاوة الدورية ، لأن هذا العامل عند تركه العمل في وظيفته السابقة أو في جهة عمله السابق ، قدر أن التعميم للجديد سيمر عليه بفاصل أو مزايا مالية أو أدبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما لو كانت الوظيفة الجديدة قريبة من محل سكته وستوفر له مصاريف الانتقال أو كانت لها مزايا في خصوص بدل السفر ومصاريف الانتقال أو في خصوص البدلات المقررة أو في خصوص العمل ومدى علاقته بشقافته أو مؤهله أو استعداده الشخصى أو في خصوص امكانية الترقى في المؤسسة أسرع من الترقى في الجهة التى كان يعمل بها خارج المؤسسة أو غير ذلك من الاعتبارات التى يضعها العامل في الحسبان عندما يقرر العامل ترك عمله السابق والالتحاق بالوظيفة الجديدة ، كما لا يجوز الاحتجاج بالتفسير التشريعى للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالتفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٩ والذي يقضى في مادته الاولى بأن « العامل الذى يعاد تعيينه في الكادر العالى أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتبة الذى كان يتقاضاه في الكادر والدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول موبوط الدرجة المعدل تعيينه فيها وبشط ألا يجاوز نهاية موبوطها » ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين الذين يتعمم عليهم في إحدى الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة ما لم يكن هناك فاصل زمنى بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة » ذلك أن

مجال أعمال التفسير التشريعي سالف الذكر هو الوظائف الخاضعة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦ والقوانين الخاصة التي يعتبر القانون المذكور هو القانون العام بالنسبة لها ، وليس من بينها الوظائف الخاضعة لنظام العاملين بالقطاع العام ، ولا يصح القول بأن التفسير التشريعي سالف الذكر يقرر أصلا مسلما في مجال الوظائف العامة مقتضاء عدم انقاص مرتب العامل لاي سبب عند اعادة تعيينه ، ويعمل في نطاق وظائف القطاع العام دون حاجة الى نص يقرره ، لأنه كان أصلا مسلما في مجال الوظائف العامة لما كانت بالمشروع حاجة للتدخل لتقريره عن طريق التفسير التشريعي المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية في الحالات الثلاث المعروضة وما يماثلها الى أن العامل المعاد تعيينه يعتبر معينا تعيينا جديدا في خصوص استحقاق المرتب والعلوة الدورية فيستحق بداية مربوط الفئة المعين عليها ولو قل عن مرتبه السابق مع جواز تحديد المرتب بما يجاوز بداية مربوط في الحالات التي تريد فيها مدة الخبرة من المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ، ويستحق العلوّة الدورية في أول يناير التالي لانقضاء سنتين على تاريخ اعادة التعيين .

١ ملف ٢٥٨/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١٠/٧

قاعدة رقم (٥٣٠)

المبدأ :

اعلان احدى شركات القطاع العام عن وظيفة شاغرة بها وتقدم احد العاملين بمؤسسة عامة لشغل هذه الوظيفة واجتياز الاختبار المقرر بنجاح — اتحاقه بخدمة الشركة في هذه الحالة عن طرأق التعيين وليس عن طريق النقل اليها من المؤسسة العامة التي كان يعمل بها — لا يحول دون ذلك عدم وجود فاصل زمني بين رفع اسمه من المؤسسة العامة باعتباره مستقيلا وبين تسلمه لعمله الجديد بالشركة — العبرة بالاجراءات التي اتبعت في شغل الوظيفة وما اذا كانت اجراءات التعيين أو اجراءات النقل — جواز منح العامل المذكور أجره السابق مضافا

اليه ١٠٪ منه بالتطبيق لنص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

ملخص الفتوى :

أن نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي يحكم الحالة المعروضة كان ينص في المادة ٦ منه على أنه « يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة » ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد / . . . كان يعمل بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية ، وأنه بناء على إعلان من الشركة التجارية الاقتصادية عن وجود وظائف شاغرة بها تقدم لشغل وظيفة مراقب المكاتب الخارجية من الفئة الثانية واختبر لهذه الوظيفة واجتاز الاختبار بنجاح . ثم قدم استقالته من خدمة المؤسسة التي يعمل بها فقبلت بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ على أن يرفع اسمه من عداد العاملين بها اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ وقد عينته الشركة في الوظيفة المذكورة اعتباراً من التاريخ الأخير ذاته بمرتبه الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة مضاعفاً اليه ١٠٪ طبقاً لنص المادة السادسة المشار إليها .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن السيد المذكور قد التحق بخدمة الشركة عن طريق التعيين وليس عن طريق نقله إليها من المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية إذاً اتبعت جميع إجراءات التعيين وأخضعها للاختبار المقرر لشغل الوظيفة ، ولم تتبع إجراءات النقل كما لم تتجه إليها إرادة الشركة حين عينته بها ولم تقصده المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية حين أنهت خدمته بها إذ هي قبلت الاستقالة المقدمة منه فأنهت خدمته بذلك ولم تقرر نقله إلى الشركة ، ومن ثم يعتبر القرار

العامل المذكور بالشركة تعيينا وليس نقلا .. ولا يميز من ذلك عدم وجود فاصل زمني بين ترك الخدمة في الوظيفة السابقة وبين الالتحاق بالوظيفة الجديدة ، اذ العبارة بالاجراءات التي اتبعت في شغل الوظيفة الأخيرة وما اذا كانت اجراءات التعيين أو اجراءات النقل .. ومن ثم فان منح العامل المذكور أجره السابق مضافا اليه ١٠ ٪ منه اجراء متفق منسج أحكام القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد / .. يعتبر معينا بالشركة التجارية الاقتصادية في مفهوم المادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم يستحق الزيادة التي منحتها له الشركة بالاضافة الى مرتبه السابق .

(ملف ٢٣٨/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٥٣١)

المبدأ :

الحظر الذي أورده القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن التعيين في وظائف الشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها حظر عام وردت عبارة منه مطلقة — سريانه على جميع أعضاء مجلس ادارة الشركة دون تمييز بين الاعضاء المعينين والاعضاء المنتخبين لان جميعهم تجمعهم صفة واحدة حتى عضوية مجلس الادارة .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تنص على أنه : « لا يجوز أن يعين في شركات المساهمة التي تساهم الحكومة أو الاشخاص الاعتبارية العامة في رأس مالها أى موظف تكون له بأحد أعضاء مجلس ادارة الشركة أو المدير العام بها أو أحد كبار موظفيها الذين يدخل في اختصاصهم اختيار الموظفين أو تعيينهم صلة قرابة أو مصاهرة الى الدرجة الرابعة .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن الحظر الذي أورده المشرع في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ حظر عام اذ وردت عبارة النص مطلقة والقاعدة أن المطلق يؤخذ على إطلاقه ، ومن ثم فإنه يسرى على جميع أعضاء مجلس ادارة الشركة دون تمييز بين الاعضاء المعينين والاعضاء المنتخبين منهم لان جميعهم تجمعهم صفة واحدة هي عضوية مجلس الادارة - واذا كان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام يوجب أن يشكل مجلس ادارة الشركة من أعضاء بعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة ، فليس معنى هذا أن العضو المنتخب يعد في مركز قانوني مختلف عن العضو المعين ، ذلك أنه بعد أن تقسم اجراءات التعيين أو الانتخاب يصبحون جميعا أعضاء في مجلس الادارة متساوين في الحقوق والواجبات .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن الحظر المقرر في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ يسرى على مجلس ادارة الشركات المعينين والمنتخبين .

(ملف ٢٨٣/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/١/١)

قاعدة رقم (٥٣٣)

المبدأ :

العاملون بالقطاع العام - القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بالعفو عن بعض العقوبات وإجازة إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في قضايا سياسية الى خدمة الدولة - سريان أحكامه على العاملين في شركات القطاع العام تأسيسا على أن الاحكام القانونية التي تسرى على العاملين في المؤسسة العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها واحدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بجواز إعادة

بعض المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في القضايا السياسية الى خدمة الدولة تنص على أنه « يجوز أن يعاد الموظف العمومي المحكوم عليه بعقوبة جنائية في القضايا السياسية الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه أو الى أية وظيفة أخرى مماثلة أو غير مماثلة اذ كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة أو كان ممن يدخل في حكم المادة السابقة ، أو كان قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك بالشرطين الآتين ويقصد بالموظف العمومي في حكم هذا القانون الموظف أو المستخدم أو العامل الذي كان في خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو في مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو أية مؤسسة عامة ، ويعتبر العفو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها » .

ومن حيث أن الواضح من هذا النص أن المشرع أجاز إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في القضايا السياسية الى الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل الحكم عليهم أو الى أية وظيفة أخرى مماثلة أو غيرمماثلة وذلك بالشروط المنصوص عليها فيه ، وقد حدد المقصود بالموظفين الذين يعينهم تطبيق هذا القانون عليهم ، فأوضح صراحة أنه يقصد به العاملون (الموظف أو المستخدم أو العامل) الذين كانوا في خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو في المجالس المحلية (مجالس المديریات أو المجالس البلدية) أو في أية مؤسسة عامة .

وترتبياً على ذلك فان تحديد صفة العامل في المؤسسة العامة الذي ينطبق عليه حكم هذا القانون يرجع الى التشريع الذي ينظم علاقة العاملين بالمؤسسة العامة ، اذ على ضوءه يمكن تكييف الرابطة الناشئة عن هذه العلاقة والمركز القانوني المترتب عليها .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في هذا النظام » ومؤدى هذا النص أن النظام القانوني سواء على العاملين بالمؤسسات العامة أو على العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة لها هو نظام قانوني واحد ينظمهم

جميعها بحيث اذا خلا هذا النظام من نصوص خاصة فان احكام قانون العمل تسرى على هؤلاء العاملين .

وباستقراء احكام هذا النظام القانوني يتضح أنه قد وضع احكاما عامة تسرى على المؤسسة العامة والوحدة الاقتصادية سواء فيما يتعلق بالوظائف الواردة بالهيكل التنظيمي لكل منهما ، أو شروط التعيين والترقية (المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من هذا النظام) أم لجان شئون العاملين وتقارير النشاط الدورية الخاصة بالعاملين في أى منهما (المواد ١١ وما بعدها) أم فيها يتعلق بالمرتبات والاجور والبدلات (المواد ٢٢ وما بعدها) بل قد وردت احكاما عامة تسرى في النقل والندب سواء فيما يتعلق بجواز نقل العامل من أى جهة حكومية مركزية أو محلية الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أم نقله الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو الى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية (المادة ٢٦ منه) وقرر ذات الاحكام بالنسبة الى الندب (المادة ٢٧ منه) الى غير ذلك من احكام اخرى وردت مؤكدة لخصوع العاملين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها لاحكام واحدة تنطبق عليهم .

ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام قد نصت على أن تعتبر وحدة اقتصادية تابعة فيحكم هذا القانون شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تتبع للمؤسسة العامة والمشروعات تحت التأسيس التي تنشئها وتمتلكها بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها ، كما نصت المادة الخامسة على أن يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما يتبع كل مؤسسة عامة من وحدات اقتصادية .

والمستفاد من هذين النصين ان الوحدة الاقتصادية التي تتبع للمؤسسة العامة بقوار من رئيس الجمهورية هي شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت والمشروعات تحت التأسيس التي تنشئها وتمتلكها بمفردها المؤسسة العامة أو بالاشتراك مع غيرها .

ومن حيث أنه يخلص ، مما تقدم أن النظام القانوني الذي يسري على العاملين سواء في المؤسسات العامة أو في الوحدات الاقتصادية هو نظام قانون واحد يطبق على جميع العاملين في هذه الجهات ، ومن ثم فإنه إذا كان القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ قد حدد الفئات التي تفيد من أحكامه ومن بينهم العاملون في أية مؤسسة عامة ، وكان الثابت مما سبق أن الأحكام القانونية التي تسري على العاملين في المؤسسة العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها واحدة ، فإن مقتضى ذلك هو سريان أحكام هذا القانون على هؤلاء العاملين سواء كانوا يعملون في المؤسسة العامة أم في إحدى شركات القطاع العام التابعة لها .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان احكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تسري على العاملين في شركات القطاع العام ، وانه يجوز تبعا لذلك اعادة السند / ٠٠٠ ٠٠٠ الى عمله السابق طبقا لاحكام هذا القانون .

(ملف ١٥١/٢/٨٦ — جلسة ١٨/١٠/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٥٣٣)

المبدأ :

احتفاظ العامل بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة بشرط الا يجاوز نهاية مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الخدمة في الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة — شركة المقاولون العرب تعتبر من شركات القطاع العام ولئن كان المشرع قد خصها ببعض التنظيمات الخاصة استثناء على التنظيم العام ، وهذا لا يفقدها صفتها كشركة قطاع عام — من كان يعمل بهذه الشركة ثم أعيد تعيينه معيدا بكلية الفنون الجميلة يحتفظ بمرتبه الذي كان يتقاضاه بالشركة طالما قد توافرت بشأنه الشروط الواردة بالتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٧١ الصادر من المحكمة العليا — يتبع ذلك صرف ما يستحق له من فروق نتيجة احتفاظه بالمرتب المشار اليه من تاريخ إعادة تعيينه — أثر القاعدة رقم (٣) من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات الملحق بقانون تنظيم الجامعات الصادر

بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ على مدى استحقاق هذه الفروق — هذه القاعدة تتضمن حكيم — حكم مقرر أو مؤكد لاحتفاظ من أعيد تعيينهم دون فاصل زمني بالرتب السابق ومن ثم لا يصح حرمان هؤلاء من الفروق عن الفترة السابق وحكم ينشأ أو يستحدث لافادة المعاد تعيينهم بعد فترة زمنية من تاريخ الخدمة وهؤلاء ما كانوا يفيدون من هذا الحكم قبل صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ومن ثم فهم لا يستحقون فروق عن الماضي .

ملخص الفتوى :

أنه فيما يتعلق بمدى اعتبار شركة « المقاولون العرب » من شركات القطاع العام فانه يبين من تتحى القواعد المنظمة لهذه الشركة أنها بدأت كشركة مساهمة من شركات القطاع الخاص فقد صدر قرار رئيس الوزراء فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٥ بتأسيس شركة مساهمة باسم « الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات — عثمان أحمد عثمان وشركاه سابقا — شركة مساهمة مصرية وفى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ خضعت هذه الشركة للتأميم الجزئى اذ وردت فى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت بنسبة ٥٠٪ من رأس مالها وفى ٨ من مارس سنة ١٩٦٤ أمتت هذه الشركة تأميما كلياً بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ الذى أضافها الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ثم أخيراً ، خضعت هذه الشركة للاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات للقطاع العام وذلك بمقتضى قرار وزير الاسكان رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى بتعديل اسمها الى « المقاولون العرب عثمان أحمد عثمان وشركاه » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن شركة « المقاولون العرب » أصبحت بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ مملوكة بالكامل للدولة ، ومن ثم واذ كانت المادة (٣٣) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ (وهو القانون الذى كان قائماً وقت تعيين السيد فى وظيفة معيد) تنص على أن «تعتبر شركة قطاع عام : (١) كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غير من

الأشخاص العامة ٠٠٠ » فان شركة « المقاولون العرب » تعتبر من شركات القطاع العام .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أنه ينص في المادة (١) على أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق الترخيص لشركات مقاولات القطاع العام بممارسة نشاط لها خارج الجمهورية . وللوزير تعديل اسم وغرض الشركة بما يتلاءم مع نوع النشاط الذي ستمارسه » وتنص المادة (٢) على أن « يتولى وزير الاسكان والمرافق الاشراف المباشر على هذه الشركات ويمارس بالنسبة الى هذه الشركات الاختصاصات المخولة لمجلس ادارة المؤسسة بالنسبة الى الشركات التابعة لها والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه » وتنص المادة (٤) على أن « مجلس ادارة الشركة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ٠٠٠ وله على الاخص : (١) اصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والادارية والفنية للشركة دون التقيد بالنظم والاورضاع المقررة لشركات القطاع العام . على أن تعتمد هذه القرارات من وزير الاسكان والمرافق . (٢) وضع لائحة خاصة للعاملين في الشركة تحدد كيفية تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم ومعاشاتهم والجزاءات التي توقع عليها دون التقيد بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وتعتمد هذه اللائحة بقرار من وزير الاسكان والمرافق ٠٠٠ » وتنص المادة (٨) على أن « يؤول صافي أرباح الشركة بعد توزيع الحصة المقررة للعاملين بها الى الميزانية العامة للدولة .

ومن حيث أن الواضح من هذه النصوص أن شركات مقاولات القطاع العام الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لا تعدو أن تكون شركات قطاع عام اختصها المشرع ببعض التنظيمات الخاصة استثناء على التنظيم العام لشركات القطاع العام ، وهذا التنظيم الخاص لا يفقدها صفتها كشرركات قطاع عام ولا يخرجها من عداد هذه الشركات .

ومن ثم : فان خضوع شركة « المقاولون العرب » للقانون رقم ١٣٩

لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يفقدها صفقتها كشركة قطاع عام ما دامت الدولة تملكها بالكامل ومادامت هذه الملكية تدخلها في عداد شركات القطاع العام وفقا لحكم المادة (٣٣) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وهو ما يماثل نص المادة (٢٩) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى جواز احتفاظ المعيد بمرتبه السابق بشركة القطاع العام فان هذا الموضوع سبق عرضه على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٧٢ في خصوص مدى احتفاظ احدى المعيدات بمرتبتها السابق بالبنك الاهلى المصرى . قرأت الجمعية العمومية أن هذه المعيدة من حقها أن تحتفظ بالمرتبة الذى كانت تتقاضاه فى البنك الأهلى المصرى مادام تعيينها بالجامعة قد تم عقب تركها الخدمة بالبنك الأهلى دون فاصل زمنى بينهما ، وما دام المرتب الذى كانت تتقاضاه لا يجاوز نهاية مربوط درجة معيد وذلك تطبيقا للتفسير التشريعى رقم ٤ لسنة ١٩٧١ الصادر من المحكمة العليا . بجلستها المنعقدة فى أول مايو سنة ١٩٧١ والذى ينص على أن : « العامل فى القطاع العام الذى يعاد تعيينه فى فئة أو فى درجة أعلى فى القطاع العام أو فى الجهاز الإدارى للدولة يحتفظ بالمرتبة الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة أو الدرجة التى أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمنى بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين فى الوظيفة الجديدة .

ومن حيث أنه بتطبيق هذا الرأى على الحالة المعروضة يبين أن السيد / كان يعمل بشركة (المقلولون العرب) وهى كما قدمنا شركة من شركات القطاع العام ثم عين معيدا بكلية الفنون الجميلة دون فاصل زمنى بين تركه الخدمة بالشركة المشار اليها وتعيينه معيدا ، كما أن مرتبه ومقداره ٤٤ جنيها و ٧٥٠ مليما الذى كان يتقاضاه بالشركة المذكورة لا يجاوز نهاية مربوط درجة معيد التى أعيد تعيينه بها ، ومن ثم فانه يكون مستوفيا للشروط الواردة فى القرار التفسيري رقم ٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيحق له الاحتفاظ بمرتبه الذى كان يتقاضاه بتلك الشركة .

ويطبيعة الامور فان تسوية حالته على النحو المتقدم تستتبع صرف ما يستحق له من فروق نتيجة احتفاظه بالمرتب المشار اليه من تاريخ اعادة تعيينه في وظيفة معيد وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٧١ حتى تاريخ اجراء التسوية .

ومن حيث انه على اثر صدور فتوى الجمعية العمومية المشار اليها صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ونص في القاعدة رقم (٣) من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات الملحق به على انه « عند تعيين أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين أو معيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام ، فانهم يحتفظون بأخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف اذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعينون بها وبشرط الا يتجاوز المرتب المحتفظ به عن نهاية الربط المقررة للدرجة واعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون تسوى طبقا لهذا الحكم مرتبات اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين الحاليين من موظفي الهيئات العامة أو القطاع العام . وذلك دون صرف أى فروق عن الماضي » ويلاحظ على هذا النص : أولا - أنه قنن الرأي الذي انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الذي سلف بيانه وهو أحقية المعيد في الاحتفاظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام بشرط الا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة التي أعيد فيها على أنه اسقط شرطا من شروط تطبيق التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه اذ لم يستلزم أن تكون اعادة التعيين لاحقة لترك الخدمة دون فاصل زمني ، فأصبح الاحتفاظ بالمرتب حقا للمعيد ولو تمت اعادة تعيينه بعد فترة زمنية من تاريخ تركه الخدمة . ثانيا - أنه نص على سريان هذا الحكم على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين الحاليين بأثر رجعي فأوجب تسوية حالاتهم اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون على أساس الاحتفاظ بالمرتب الذي كانوا يتقاضونه في الهيئات العامة أو القطاع العام ، دون صرف فروق عن الماضي ، ويثور التساؤل عن مدى سريان هذا الحكم الاخير على حالات اعادة التعيين التي تمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وكان من حق أصحابها الاحتفاظ بمرتباتهم السابقة في الهيئات أو القطاع العام مع

صرف الفروق المستحقة لهم في ظل القوانين التي كانت قائمة ووفقا للتفسير التشريعي الذي أصدرته المحكمة العليا والرأي الذي انتهت اليه الجمعية العمومية : هل يتمتع صرف الفروق لهم تطبيقا للحكم المشار اليه ، أو يظلون مستحقين لهذه الفروق رغم الحكم المشار اليه ؟

ومن حيث أن القاعدة التي اشتمل عليها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تتضمن حكمتين مختلفتين (أحدهما) حكم مقرر أو مؤكد ، وهو الحكم الخاص بالاحتفاظ بالمرتب لمن أعيد تعيينهم في الجامعة دون فاصل زمني بين ترك الخدمة واعادة التعيين ، ف هؤلاء كان احتفاظهم بالمرتب مقررًا في القواعد السابقة على العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه دون حاجة الى نص آخر ، ومن ثم فان نص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه لا يكون بالنسبة لهم الا مؤكدا لحقهم الثابت بقاعدة سابقة . ولهذا فانه لا يصح حرمانهم من حرف الفروق عن الفترة السابقة على العمل بهذا القانون والا لكان القانون سببا في الاضرار بهم رغم أنه لم يقصد الا افادتهم . (وثانيهما) حكم منشيء أو مستحدث ، هو الحكم الخاص بافادة المعاد تعيينهم بعد فترة زمنية من تاريخ تركهم الخدمة من قاعدة الاحتفاظ بالمرتب . ف هؤلاء ما كانوا يفيدون من هذا الحكم في ظل القوانين السابقة على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه التي كانت تشترط صراحة عدم وجود فاصل زمني بين ترك الخدمة واعادة التعيين ، ولهذا فان افادتهم من هذا الحق يعتبر حكما مستحدثا فيتقيد بعدم صرف فروق عن الماضي ، وعلى ذلك فان قاعدة عدم صرف فروق عن الماضي لا تسري الا على من أعيد تعيينهم بعد فترة زمنية من تاريخ تركهم الخدمة ، أما من أعيد تعيينهم دون فاصل زمني بين اعادة التعيين وترك الخدمة وهم من كان يحق لهم الاحتفاظ بالمرتب وفقا لتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وفتوى الجمعية العمومية المشار اليها ، فانه لا يصح المساس بحقهم في صرف الفروق المستحقة عن التسوية .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كان السيد / ... قد أعيد تعيينه دون فاصل زمني بين تركه الخدمة بشركة المقاولون العرب وتعيينه في كلية الفنون الجميلة واستوفى سائر شروط تطبيق التفسير

التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، فان حقه في الاحتفاظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه بشركة المقاولون العرب » يكون قد نشأ في ظل القواعد السابقة على العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فلا يصح حرمانه من الفروق المستحقة عن تسوية مرتبه على هذا الاساس .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيد في الاحتفاظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في شركة « المقاولون العرب » فتسوى حالته على هذا الاساس وتصرف له الفروق المستحقة عن هذه التسوية من تاريخ تعيينه معيدا بكلية الفنون الجميلة حتى تاريخ التسوية .

(ملف ٥٥٨/٤/٨٦ — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٥٣٤)

المبدأ :

جواز تحديد أجر العامل في الحالات التي تزيد فيها مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ببداية مربوط الفئة مضافا اليها علاوة أو نسبة منها عن كل سنة زيادة بعد أقصى مقداره خمس علاوات — لا يجوز أن يضاف الى من يحدد أجره على النحو المتقدم علاوة على سنة لم تصرف فيها الشركة علاوة أو صرفت بالتطبيق الخاطئء لحكم القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٥ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — وهي التي كان معمولا بها وقت تعيين السيدين المذكورين — تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧) من هذا النظام يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الفئة التي يعين فيها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلم العمل — ويجوز

تحديد الاجر بما يجاوز بداية المربوط في الحالات التي تزيد فيها مدة خبرة العامل الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك بالشروط والاوزاع الآتية : — أ — تضاف الى بداية المربوط عن كل سنة من السنوات التي تزيد بها مدة خبرة العامل عن المدة الواجب توافرها لشغل الوظيفة علاوة أو نسبة منها تحدد على أساس ما صرف من علاوات خلال هذه المدة • ب — يكون الحد الاقصى للعلاوات التي تمنح وفقا للبند السابق خمس علاوات من علاوات فئة الوظيفة • ج — يكون تحديد الاجر على هذا الوجه بقرار من الجهة المختصة بالتعيين » •

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أنه يجوز تحديد أجر العامل في الحالات التي تزيد فيها مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ببداية مربوط الفئة مضافا اليها علاوة أو نسبة منها عن كل سنة من السنوات التي تزيد بها مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ، وذلك على أساس ما صرف من علاوات خلال هذه المدة ، على أن يكون الحد الاقصى للعلاوات التي تمنح على هذا الاساس خمس علاوات من علاوات فئة الوظيفة •

ومن حيث أن الشركة العائمة للانشاءات لم تصرف علاوات للعاملين بها عن عام ١٩٦١ ، فإنه لا يجوز أن يضاف الى من يحدد أجره بالتطبيق لنص المادة ٢٥ من لائحة العاملين بالقطاع العام المشار اليها أية علاوة عن هذه السنة باعتبار أن علاوة هذه السنة لم تصرف ، كما أنه لا يجوز أن يكون العامل الاحدث في التعيين في وضع أفضل من العامل المعين عام ١٩٦١ •

ومن حيث أن المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات المصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار • ولا يترتب على حصول العامل على الاجر الذي يمنح له بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف طبقا للتنظيم الادارى في كل شركة • ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة

المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي ، ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ... » .

ومن حيث ان الشركة المشار اليها قد اعتمدت جداول تعادل وظائفها من مجلس الوزراء في ٢١/١٢/١٩٦٤ ، ومن ثم فان العاملين بهذه الشركة يستحقون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية أى اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٥ ، أما العلاوات فلا يستحقونها الا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ . وبالتالي يكون منح العاملين بهذه الشركات علاوات على السنوات ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ مخالفا لحكم القانون .

ومن حيث أن المشرع عندما يحدد الاجر بالتطبيق لحكم المادة ٢٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أساس بداية مربوط الفئة مضافا اليه علاوة أو نسبة منها عن كل سنة من السنوات انتى تزيد على مدة الخبرة المطلوبة لشغل الوظيفة على أساس ما صرف من علاوات خلال هذه المدة ، انما يفترض أن ثمة علاوات قد صرفت للعاملين بالشركة بالتطبيق السليم لحكم القانون ، بحيث أنه اذا كانت لم تصرف للعاملين في الشركة علاوات أو صرفت اليهم بالتطبيق الخاطيء لحكم القانون ، فانه لايجوز أن يحدد للمعين تعيينا جديدا مرتبا على أساس منحه علاوات بالاضافة الى بداية ربط الفئة الوظيفية ، طالما أن هذه العلاوات لم تمتح أصلا أو منحت بالمخالفة لحكم القانون .

ومن حيث أن مجلس ادارة الشركة العامة للإنشاءات قد وافق في ٢٧/١١/١٩٦٦ على تعيين السيدين المذكورين في الفئة الثانية مع تحديد مرتب كل منهما على أساس حكم المادة ٢٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر .

ومن حيث أن العلاوات التي منحت للعاملين بالشركة المذكورة عن

السنوات ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ قد منحت بالمخالفة لحكم القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مرتب السيدين المهندس ٠٠٠ ٠٠٠ في الشركة العامة للانشاءات يتحدد على أساس منح كل منهما بداية مربوط الفئة الثانية دون اضافة أية علاوات .

(ملف ٢٤٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/١/٢٤)

قاعدة رقم (٥٣٥)

١٣١ :

اعادة تعيين — لا تجوز خلال سنتين من تاريخ ترك العاملين الخدمة في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها الا في وظائف من ذات مستويات ووظائفهم الاصلية وبمرتبات لا تتجاوز مرتباتهم الاصلية ما لم يكن التعيين بقرار من الوزير المختص — هذا القيد لا يشمل من كان مينا بمكافأة شاملة .

ملخص الفتوى :

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اذ نص في مادته الرابعة على ان « لا يجوز التعيين في وظائف المؤسسة العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها من العاملين الذين تركوا الخدمة في الحكومة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في خلال سنتين من تركهم الخدمة الا في وظائف من ذات مستويات ووظائفهم الاصلية وبمرتبات لا تتجاوز مرتباتهم الاصلية ، ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من الوزير المختص » وقد أبانت المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن علة هذا النص وهي « عدم اتاحة الفرص للتنقل من جهة الى أخرى جريا وراء اغتنام مستوى أو مرتب أعلى » .

ومن حيث انه يتضح مما سبق أن النص يهدف الى منع التحايل

باتخاذ التعيين أو إعادة التعيين سلما للوصول الى ترقية خلال للقواعد المقررة وقفزا على اكتاف العاملين بالمؤسسات والشركات الاخرى ، الامر الذى يتعين معه تخصيص هذا الفص بعلته التى بنى عليها ، بحيث يقتصر تطبيقه حيث يتوافر هذا الاعتبار ، ويمتنع تطبيقه من جهة أخرى حيث تنتفى هذه الشبهة بأن يكون العامل المعاد تعيينه فى حكم من يبحث عن وظيفة ويعين من خارج نطاق العاملين السابقين ، كما هو الامر بالنسبة للعامل المعين وفق نظام المكافأة ، اذ يتميز وضعه بالزعزعة وعدم الاستقرار أو خضوعه أصلا لقواعد الترتقيات ، مما يجعله أقرب ما يكون الى مركز المتقدم الى الوظيفة من غير العاملين السابقين .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى صحة تعيين السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ فى الشركة المصرية لتجارة المعادن ، بمرتة يزيد عن المكافأة التى كان يتقاضاها فى القطاع العام .

(ملف ٢١٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٥٣٦)

المبدأ :

إعادة تعيين العامل بعد انتهاء خدمته — إعادة التعيين فى وظيفة من ذات مستوى الوظيفة التى كان يشغلها قبل انتهاء خدمته — صرف مرتبه كاملا عن فترة فصله — اعتباره محبا لقرار إنهاء الخدمة — اعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

ان قرار وزير الصناعة رقم ٣٧٠ الصادر فى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٢ وقد نص على إعادة تعيين المدعى فى وظيفة مدير الادارة المالية بمستوى الادارة العليا (١٢٠٠ — ١٨٠٠ جنية) بالشركة العربية للراديو والترانزيستور والاجهزة الالكترونية وعلى ان يتقاضى مرتبه السابق بالشركة التى انتهت خدمته فيها — وكلتاها تتبع المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية وان يمنح بدل تمثيل قدره ٣٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الادارة ، فان هذا القرار وقد صدر

مستندا الى حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام التي تخول الوزير المختص سلطة التعيين في وظائف الادارة العليا ، و اشار في ديباجته الى قرار رئيس الجمهورية الصادر بانهاء خدمة المدعى فضلا عن ان الشركة صرفت اليه مرتباته عن فترة فصله كل ذلك يقطع بأن القرار المطعون فيه تم سحبه — وانها ، ما ترتب عليه من آثار دون حاجة الى الافصاح عن ذلك بعبارة صريحه .

ومن حيث ان ما ذهب اليه المدعى من ان القرار المذكور قد عينه في وظيفة أدنى من وظيفته السابقة فإنه مردود بأنه يجوز طبقا للمادة ٢٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه نقل العامل الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو الى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى ، وان نقل أعضاء مجلس الادارة المعينين يكون بقرار من الوزير المختص ، وانه لما كان الثابت ان المدعى نقل الى وظيفة من مستوى الادارة العليا وهو ذات مستوى وظيفته السابقة وتقرر له فيها ذات المرتب الذي كان يتقاضاه وبديل التمثيل الذي كان يحصل عليه فانه لا وجه لما يدعيه من أن الوظيفة التي عين فيها أدنى مستوى من وظيفته السابقة ، كذلك فانه لا سند لما يذهب اليه من انه كان يجب لازالة أثر قرار انهاء الخدمة أن يعين عضوا بمجلس ادارة الشركة التي نقل اليها . ذلك ان عضوية مجلس الادارة ليست من مزايا الوظيفة أو توابعها .

ومن حيث انه عرّض مرتب المدعى وحقوقه المالية عن الفترة الواقعة بين قرار انهاء خدمته وقرار وزير الصناعة بتعيينه فانه وان كانت الثابت انها لم تسدد اليه الا بعد صدور الحكم المطعون فيه الا ان الطاعنين اقرروا في مذكرات دفاعهم باحقية المدعى لهذه المبالغ وانها صرفت اليه تنفيذيا لقرار تعيينه . وازالة لما تبقى من آثار قرار انهاء خدمته المطعون فيه .

ومن حيث انه يظلم مما تقدم ان ما نص عليه قرار وزير الصناعة من اعادة تعيين المدعى على التفصيل سابق البيان ، وما اتخذه المطعون ضدهم من اجراءات لتنفيذه ويأثر رجعي السحب على فترة فصل المدعى ؛ انما ينطوي على سحب كامل لقرار انهاء خدمته ، شمل الآثار المادية

والادبية التى تولدت عنه ، الامر الذى يتعين معه الحكم باعتبار
الخصومة منتبهة .

(طعن رقم ١١١٦ لسنة ١٩ ق ، ٥٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة
١٩٧٥/١/١٨)

قاعدة رقم (٥٣٧)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ انه يلزم لاجراء الترقية أن يكون العامل مستوفيا
لاشتراطات شغل الوظيفة المرشح للترقية اليها — هذا المبدأ يمثل أصلا
عاما لا يجوز الخروج عليه أو الاستثناء منه في مجال الترقيات وهو
ما يفتقد في هذا المقام — لوجه للاستناد في تبرير وجود هذا الاستثناء
الحكم الوارد في المادة ٣ من القانون المشار اليه — أساس ذلك أن هذا
الاستثناء ورد في صدد التعيين فيقتصر عليه ولا يتعداه الى باقى صور
شغل الوظائف لانه من المقرر أن الاستثناء لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس
عليه لا سيما وأن المشرع قد أفرد احكاما خاصة لكل من التعيين والترقية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم
٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « لا تجوز الترقية الا لوظيفة خالصة
بالهيكل التنظيمى ٠٠٠ أو الوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الاعلى مباشرة
وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة » .

ومفاد ما تقدم أنه يلزم لاجراء الترقية أن يكون العامل مستوفيا
لاشتراطات شغل الوظيفة المرشح للترقية اليها ، وهذا المبدأ يمثل أصلا
عاما لا يجوز الخروج عليه أو الاستثناء منه في مجال الترقيات ، اذ من
المعلوم انه لا استثناء الا بذص صريح يقرره وهو ما يفتقد في هذا المقام ،
ولا وجه للاستناد في تبرير وجود مثل هذا الاستثناء للحكم الوارد في

نهاية البند ٧ من المادة ٣ من القانون المشار اليه والتي تنص على أن
« يشترط فيمن يعين عاملا ما يأتي : ... »

٧ — أن يكون مستوفيا لمواصفات الوظيفة المطلوب شغلها وفقا
لجداول التوظيف ويجوز الاعفاء من هذا الشرط بقرار من مجلس
الادارة . » • إذ أن هذا الاستثناء ورد في صدد التعيين فيقتصر عليه
ولا يتعداه الى باقى صور شغل الوظائف ، لانه من المقرر أن الاستثناء
لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه لا سيما وان المشرع قد افرد احكاما
خاصة لكل من التعيين والترقية ، بل انه عندما قرر سريان الاحكام الحالية
على الآخر نص على ذلك صراحة كما فعل عند تحديد الاداة التى
تصدر بها الترقية وذلك على النحو الموضح بالمادة ٩ من ذلك القانون
وهذا يكشف صراحة عن قصد المشرع في عدم امتداد الاستثناء الذى
أورده في خصوص التعيين الى نطاق الترقية . ومن ثم يكون اجراء
الترقية على مقتضى هذا الاستثناء مخالفا لصحيح احكام القانون .
ولا وجه للقول بأن مؤدى هذا الرأى ان من يعين بالاستثناء من شروط
شغل الوظيفة سيظل طوال حياته الوظيفية دون ترقية فان هذا القول
مردود بأن الترخيص فى الاستثناء من شروط شغل الوظيفة عند التعيين
ليس من شأنه أن يكسب العامل حقا يخوله التمتع به عند الترقية الى
الوظائف الاعلى والا كان في وضع يتميز به عن سائر العاملين وذلك أمر
لم يهدف اليه المشرع كما انه قد يتخذ ذريعة لمحاباة غير الصالحين من
العاملين باستثناءهم عند التعيين من مواصفات الوظيفة فيظلون يتمتعون
بهذه الميزة طوال بقائهم فى الخدمة وهو ما لم يقصد اليه المشرع من
ايراده الاستثناء المنوه عنه فى صدد التعيين دون سواء . » •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى بطلان الترتيبات
المشار اليها .

(بلف ٢٩٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)

قاعدة رقم (٥٣٨)

المبدأ :

إعادة العامل الى الخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لا يرتب له حقا في التعويض عن مدة فصله — أساس تلك الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التي تقضى بعدم صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به وحكم المحكمة العليا في الدعاوى أرقام ١٤ ، ١٥ لسنة ٥ ق ، ٣ لسنة ٧ ق الصادر بجلسة ١١/١٢/١٩٧٦ والذي قضى بدستورية نص الفقرة الثانية المشار اليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة لطلب المدعى القضاء له بتعويض مؤقت عن الاضرار الادبية التي لحقت من القرار المطعون فيه ، فقد سبق البيان بأن احكام الاسس والقواعد الموضوعية التي أوردها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه تقضى بعدم صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به حيث تنص المادة العاشرة منه في فقرتها الثانية على أنه « لا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن الماضي ولا رد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل باحكامه ، وقد قضت المحكمة العليا بجلسة ١١ من ديسمبر ١٩٧٦ في الدعاوى ارقام ١٤ ، ١٥ لسنة ٥ القضائية ورقم ٣ لسنة ٧ القضائية « دستورية » برفض الدفع بعدم دستورية الفقرة المذكورة وجاء باسياب حكمها « ان تقدير التعويض على النحو الذي أورده القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ أمر تملكه السلطة التشريعية بما لها من سلطة في تقدير ما تراه مجزيا في تعويض العاملين المفصولين بغير أسباب تبرر فصلهم عما أصابهم من أضرار بسبب هذا الفصل » ، وعلى ذلك يكون طلب المدعى القضاء له بالتعويض على غير أساس سليم من القانون حقيقيا بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح حكم القانون اذ قضى برفض هذا الطلب استنادا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ومن حيث أنه بالنسبة لما دفع به المدعى من عدم دستورية القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بدعوى مصادرتة حقه في التعويض فإن المحكمة ترى الالتفات عنه لعدم جديته ازاء ما قضت به المحكمة العليا من رفض الدفع بعد دستورية الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المذكور على النحو السالف بيانه .

(طعن رقم ٩٢٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٨)

قاعدة رقم (٥٣٩)

المبدأ :

المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ناطت بمجلس ادارة الشركة اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة وكذا جداول توصيف وتقييم الوظائف وله أن يعيد النظر فيها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك — صدور قرار من مجلس الادارة بتقييم وظيفة معينة او برفع مستوى تقييمها لا يؤدي بذاته الى تقلد شاغلها للوظيفة بعد رفع مستواها وانما يتعين صدور قرار بذلك من السلطة المختصة المنصوص عليها في المادة ١٢ من ذات النظام .

ملخص الفتوى :

ان الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام الجديد قسم الدرجات المسالية للوظائف الى جزئين يضم أولهما الدرجات المالية للوظائف من الدرجة السادسة حتى الدرجة الاولى ويضم الثانى درجات الوظائف العليا التى تشمل درجة مدير عام والدرجة العالية والدرجة الممتازة ، وتنص المادة الثامنة من هذا القانون على أن « تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون » .

يعتمد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم من مجلسي

الادارة • ولجلس الادارة أن يعيد النظر في الهيكل التنظيمي وفي الجداول المشار اليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك •

وفي كل الاحوال يشترط الالتزام بالنسبة المقررة للاجور الى رقم الانتاج أو رقم الاعمال •

كما يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء •

وينص القانون في مادته العاشرة على أن « يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو النذب أو الاعارة اليها وذلك طبقا للقواعد والضوابط والاجراءات التي يضعها مجلس الادارة في هذا الشأن » •

وتنص المادة ١٢ من ذات القانون على أنه « فيما عدا وظائف رئيس وأعضاء مجلس الادارة التي تشغل بقرار من رئيس الوزراء يكون التعيين في الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على ترشيح مجلس الادارة • ويكون التعيين في باقى الوظائف بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون » •

ولقد أوجبت المادة (٣٣) من القانون مراعاة حكم المادة (١٢) عند الترقية الى وظائف الشركة وقررت المادة (٥٢) منه اجراء النقل بقرار من السلطة المختصة بالتقييم وخولت المادتين (٥٥ و ٥٦) رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه سلطة نذب واعارة العاملين بالشركة •

وبين مما تقدم أن المشرع ميز بين توصيف وتقييم الوظائف وبين التعيين فيها وذلك بأن حدد لكل منهما اداته والسلطة المختصة باجراءه ، فحول مجلس الادارة الاختصاص باجراء التوصيف والتقييم وفي اعادة النظر فيه وفقا لاسس قوامها واجبات الوظيفة ومسئولياتها

والأجر المحدد لها بمراعاة جدول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، أما الاختصاص بالتعيين في الوظائف والترقية إليها فتد ربط المشروع بينه وبين الدرجة المحددة لكل وظيفة ووزعه بين جهات ثلاث أولها : — رئيس الوزراء الذي يختص بالتعيين في وظائف رئيس واعضاء مجلس الادارة ، وثانيها رئيس الجمعية العمومية للشركة وهو الوزير المختص طبقا لحكم المادة (٥٥ مكررا ١) من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، ويختص بالتعيين في الوظائف العليا بناء على ترشيح من مجلس الادارة وثالث تلك الجهات رئيس مجلس الادارة الذي يختص بالتعيين في الوظائف المقرر لها الدرجات من السادسة حتى الاولى مع مراعاة توصيات لجنة شئون العاملين بالشركة وفقا لحكم المادة الرابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

واذا كان الامر كذلك فان اعمال سلطة التقييم لاختصاصها بتحديد الدرجة المالية لاحدى الوظائف أو برفع الدرجة المالية لوظيفة سبق تقييمها لا يؤدي بمفرده الى تقلد العامل للوظيفة وانما يتعين أن يصدر بذلك قرار من السلطة المختصة بالتعيين والترقية فان كانت الوظيفة من وظائف رئيس وأعضاء مجلس الادارة صدر بشغلها قرار من رئيس الوزراء وان كانت تدخل في نطاق الوظائف العليا صدر بشغلها قرار من الوزير المختص بوصفه رئيسا للجمعية العمومية للشركة ، أما اذا كانت الوظيفة من الوظائف المحدد لها الدرجات من السادسة الى الاولى صدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الادارة ومرد ذلك أن شروط شغل الوظيفة لا تكتمل في العامل الا اذا كان شاغلا للدرجة المالية المحددة لها وذلك أمر لا يتم الا بالاداء التي حددها القانون أى بقرار يصدر من السلطة المختصة بالتعيين أو بالترقية .

وترتبيا على ذلك فانه لما كان تقلد العامل للوظيفة يقوم على توافر شروطها ومواصفاتها في شأنه ومن بينها شغله للدرجة المالية المحددة لها فان رفع الدرجة المالية للوظيفة التي يقوم العامل بأدائها الى درجة أعلى من تلك التي يشغلها العامل ينزع عنه المركز القانوني المقرر لشاغل الوظيفة وللدرجة الجديدة التي قدرتها ويضفى عليه

صفة القائم بأعبائها ولا يعتبر شاغلا لها اذا صدر قرار من السلطة المختصة بالتعيين بتعيينه في الوظيفة أو ترقيته اليها ووضعها على درجتها الجديدة ، ولا شك أن القول بغير ذلك سيؤدي الى مصادرة اختصاص سلطة التعيين والى شغل الوظائف والدرجات المالية المقدرة لها بناء على القرارات الصادرة من السلطة المختصة بالتقييم والتوصيف الامر الذي يتعارض مع صريح نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

وتطبيقا لما تقدم فان اعمال مجلس ادارة شركة مضارب البحيرة لاختصاصه في التقييم برفع الدرجات المحددة لبعض الوظائف من درجة مدير عام الى الدرجة العالية ليس من شأنه أن يؤدي الى تسكين من كان شاغلا لتلك الوظائف عليها واعتباره مرقى الى الدرجة العالية وانما يتعين أن يصدر بذلك قرار من الوزير المختص بوصفه رئيسا للجمعية العمومية للشركة .

وإذا كان المشرع قد خول مجلس ادارة الشركة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سلطة نهائية في اعداد جداول التوصيف والتقييم ولم يعلق تطبيق تلك الجداول على اعتماد سلطة أخرى ، في حين أنه كان يعلق تطبيق تلك الجداول في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الملغى على اعتماد الوزير المختص ، فان ذلك لايعنى امكان شغل العامل للوظيفة بمجرد صدور قرار من مجلس الادارة بتقييمها وتحديد الدرجة المالية المحددة لها ، لأن المشرع اتخذ في القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ذات المسلك الذي سار عليه في القانون القديم وهو التمييز بين الاختصاص بالتقييم وبين الاختصاص بالتعيين ولم يدمجها في سلطة واحدة ، ومن ثم فان استقلال مجلس الادارة باختصاص التقييم والتوصيف في القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يمكن أن يؤدي الى ايلولة الاختصاص بالتعيين والترقية اليه مع وجود نصوص صريحة تخول هذا الاختصاص لسلطات أخرى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص مجلس ادارة شركة مضارب البحيرة بتسكين العاملين في

الوظائف التى تم رفع الدرجات المالية المحددة لها من درجة مدير عام الى الدرجة العالية وانه يلزم لشغل هذه الوظائف التى أعيد تقييمها صدور قرارات بالتعيين فيها من الوزير المختص بصفته رئيسا للجمعية العمومية للشركة .

(ملف ٥١٨/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٣/١٩)

قاعدة رقم (٥٤٠)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ جواز شغل الوظائف المخالفة في غير أدنى درجات المجموعة النوعية وفي غير أدنى درجاتها — سريان هذا الحكم على المتقدمين لشغل الوظيفة سواء كانوا من خارج الشركة أو من بين العاملين بها شريطة أن يتم التعيين في هذه الحالة في مجموعة وظيفية أخرى غير المجموعة التى ينتمى اليها العامل المرشح للتعيين — لا يشترط في هذه الحالة توافر مدد الخبرة البينية المشترطة الى هذه الوظيفة بل يكفي باستيفاء العامل مدد الخبرة الكلية المساوية لمدد الخبرة البينية المشترطة للترقية فيما بينها وبين الوظائف الأدنى وذلك كله مشروط بأن يكون التعيين في الدرجات التالية مباشرة للدرجات التى كان يشغلها المرشحون للتعيين — شغل الوظيفة الأعلى داخل المجموعة النوعية من بين العاملين بذات المجموعة انما يتم عن طريق الترقية من الدرجات الأدنى مباشرة بشرط توافر مدد الخبرة البينية اللازمة للترقية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام ينص في المادة (٨) على أن « تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف الوظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ... » .

وينص القانون في المادة التاسعة على ان (نقسم وظائف كل شركة الى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة) .

وتنص المادة العاشرة على أن (يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو الندب أو الاعارة اليها ... ») .

وتنص المادة (١٦) على أن (يشترط فيمن يعين في احدى الوظائف ... (٥) أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة وفقا لجدول الوظائف وبطاقات وصفها ...) .

وتنص المادة ١٩ على أنه (استثناء من حكم المادة ١٣ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات اجره الاصلى الذى كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التى قضاهها في وظيفته السابقة في الأقدمية ...) .

وتنص المادة (٢٠) على أنه (اذا كان للعامل المرشح للتعين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية مدة خبرة كلية فانه يجوز تعيينه باحتساب هذه المدة بمراعاة المدد التى يحددها مجلس الادارة بحيث لا تقل عن مجموع المدد البينية الواردة في بطاقات وصف الوظائف الأدنى من الوظيفة المرشح للتعين بها) .

وتنص المادة ٢١ على ان (تعتبر الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها فاذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل اعتبرت الاقدمية كما يلي :

١ — ٢٠٠٠ ٠٠٠ — ٣٠٠٠ ٠٠٠ — اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هذه الحالة من تاريخ اعادة تعيينه ...) .

وتنص المادة ٢٢ على أن « يستحق العامل الأجر المقرر للوظيفة طبقا لجدول الاجور رقم (١) المرافق لهذا القانون ووفقا لما يرد بجدول

توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة وذلك من تاريخ تسلمه العمل ما لم يكن مستقبلي بالقوات المسلحة فيستحق أجره من تاريخ تعيينه •

واستثناء من ذلك اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى بنفس الشركة أو شركة أخرى احتفاظ له بالاجر الذى كان يتقاضاه في وظيفته السابقة •

ويجوز لرئيس مجلس الوزراء في الحالات التى يقررها أن يقرر احتفاظ العامل بما كان يتقاضاه من أجر ولو تجاوز الاجر المقرر للوظيفة المعين بها • »

وتنص المادة ٢٢ على أنه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية اليها من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى الدرجة والمجموعة والنوعية التى تنتمى اليها •

ولا يجوز ترقية العامل المنقول الا بعد مضى سنة على الاقل»

وتنص المادة (٥٢) على أنه « يجوز لدواعى العمل نقل العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها داخل الشركة ولا يجوز بغير موافقة العامل نقله الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها فى شركة أخرى داخل القطاع أو فى قطاع آخر أو تابعة للجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة وذلك بموافقة الوحدتين المنقول منها والمنقول اليها • »

ويبين مما تقدم أن المشرع خص كل شركة من شركات القطاع العام بجداول تقييم وتوصيف وظائفها تتضمن واجبات كل وظيفة ومسئولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وقسم هذه الوظائف الى مجموعات نوعية وجعل كل مجموعة وحدة متميزة فيما يتعلق بكيفية أداء شغل وظائفها سواء بالتعيين أو الترقية أو النقل أو الذنب أو الاعارة ، واشترط للتعيين توافر شروط شغل الوظائف وفقا لجداول التقييم والتوصيف ، وأجاز اعادة تعيين العامل فى وظيفته السابقة أو فى وظيفة مماثلة بذات الشركة أو فى شركة أخرى وبذات أجره الاصلى ، كما أجاز فى المادة ٢٠

من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بعبارات عامة مطلقة للتعين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية اذا توافر للعامل مدة خبرة كلية لا تقل عن مدد الخبرة البينية المشترطة للترقية فيما بين الوظائف الأدنى ، وبين في المادة (٢١) كيفية تحديد أقدمية العامل الذي يعاد تعيينه في وظيفة من مجموعة أخرى بذات درجته أو في درجة أخرى فأوجب تحديدها اعتباراً من تاريخ إعادة تعيينه : كما عني المشرع في المادة (٢٢) ببيان مستحققات العامل الذي يعاد تعيينه في وظيفة من مجموعة أخرى في ذات درجته أو في درجة أخرى بذات الشركة أو في شركة أخرى فاحتفظ له بأجره الذي كان يتقاضاه من وظيفته السابقة على الا يتجاوز الاجر المقرر للوظيفة وأجاز استثناء تجاوز هذا الاجر بقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء في كل حالة على حدة ، ولم يجز المشرع الترقية داخل المجموعة النوعية التي ينتمي اليها العامل الا الى الوظيفة التالية مباشرة كما لم يجز ترقية العامل المنقول الا بعد سنة من تاريخ نقله ، وأجاز النقل داخل الشركة ولم يجز النقل الى خارجها الا بموافقة العامل .

ولما كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أجازت بصفة مطلقة للتعين في غير أدنى وظائف المجموعات النوعية بشرط توافر مدة خبرة كلية لا تقل عن مجموع المدد البينية المشترطة للترقية فيما بين الوظائف الأدنى وكانت المادة ٢١ ، ٢٢ قد تناولتا تحديد أقدمية وأجر العامل الذي يعاد تعيينه بوظيفة أخرى من مجموعة أخرى في درجة أخرى بذات الشركة فان العاملين بالشركة يدخلون في عداد المخاطبين بحكم المادة (٢٠) فيجوز إعادة تعيينهم في غير أدنى وظائف مجموعة نوعية أخرى غير تلك التي ينتمون اليها دون اشتراط المدة البينية اللازمة للترقية اكفاء بتوافر الخبرة الكلية ولا يجوز اعمال هذا الحكم عند شغل الوظائف الاعلى داخل ذات المجموعة النوعية لان المشرع عندما نظم إعادة تعيين العامل بذات الشركة فيما يتعلق بالأجر وتحديد الاقدمية لم يتناول سوى حالة تغيير المجموعة النوعية التي ينتمي اليها العامل ولانه لم يجز في المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ شغل الوظائف داخل المجموعة النوعية الا بطريق الترقية .

واذا كانت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد بينت أن المقصود من المادة ٢٠ من هذا القانون تمكين شركات القطاع العام

من تعيين ذوي الخبرة من خارج الشركة فان ذلك لا يعنى قصر تطبيق الحكم الوارد بتلك المادة عليهم وحدهم دون العاملين بالشركة اذ لو أراد المشرع ذلك لما عنى بتحديد أقدمية ومرتب العامل الذى يعين بذات الشركة فى مجموعة أخرى وفى درجة أخرى ولنص صراحة فى المادة ٢٠ على « التعيين من الخارج » فضلا عن ذلك فان ما جاء بالمذكرة الايضاحية لا يمكن أن يترتب عليه تخصيص النص العام الوارد بالقانون ذلك لأنه تضمن تنظيم لحالات التعيين فى الدرجات الاخرى فى غير المجموعة النوعية بذات الشركة ، لذلك فلا وجه للاستعانة بالمذكرة الايضاحية لتفسير هذه الاحكام طالما انها لم تشب بغموض أو ابهام وعلى ذلك فلا يكون هناك مجال للقول بقصر حكم المادة ٢٠ على المعينين من الخارج وحدهم .

وبناء على ما تقدم فانه يكون لشركة القطاع العام اعمالا لاحكام المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن تشغل الوظائف الخالية بالمجموعة النوعية وفى غير أدنى الدرجات من الخارج كما يكون لها أن تشغل هذه الوظائف بالعاملين بالشركة أو الحكومة أو شركات القطاع العام الاخرى بشرط أن يتم التعيين فى مجموعة وظيفية أخرى غير تلك التى ينتمون اليها ولايجوز القول فى هذا الصدد بعدم جواز تعيين العاملين بالحكومة وشركات القطاع العام على هذا النحو بحجة أن تغيير الجهة التى يتبعونها لا يمكن أن يتم الا عن طريق النقل الذى لا يكون الى درجة مساوية للدرجة التى يشغلها العامل ذلك لان التعيين فى هذه الحالة يتم فى مجموعة نوعية أخرى وهو أمر لا يتحقق الا بطريق التعيين لانه يتضمن تغييرا فى نوعية العمل الذى يمارسه العامل أصلا فى المجموعة التى ينتمى اليها والوظيفة التى كان يشغلها ، بيد أنه يتعين التقييد عند تعيين عاملين من ذات الشركة أو من الشركات الاخرى أو من الحكومة على هذا النحو بالدرجة التالية مباشرة للدرجات التى يشغلونها لان اطلاق التعيين فى الدرجات الاعلى فى هذه الحالة انما يتعارض مع مسلك المشرع الصريح فى ترتيب الدرجات داخل سلم وظيفى يبدأ بأدنى درجة ويثنى بالتى تعلوها وهكذا وذلك على النحو الوارد بالجدولين الملحقين بالقانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالحكومة ،

و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام ، كما انه يتناقض مع التعادل بين درجات هذين القانونين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن شغل الوظائف الخالية داخل المجموعة النوعية الواحدة بالعاملين المنتمين لتلك المجموعة يكون عن طريق الترقية من الدرجات الأدنى مباشرة بشرط توافر مدة الخبرة البينية اللازمة للترقية ، وانه في تطبيق حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه يجوز تعيين العاملين بذات الشركة الذين لا تتوافر لهم مدد الخبرة البينية المشترطة للترقية في غير المجموعات الوظيفية التي ينتمي اليها كل منهم وفي الدرجات التالية مباشرة للدرجات التي يشغلونها بشرط اكمالهم مدة خبرة كلية مساوية لمدد الخبرة البينية المشترطة للترقية فيما بين الوظائف الأدنى .

(ملف ٥٢١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٦/١١)

قاعدة رقم (٥٤١)

المبدأ :

وفقا لاحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فان الترقية من احدى درجات التعيين لاتباع الا بعد انتهاء فترة الاختبار وثبوت صلاحية العامل — يستثنى من هذه القاعدة من يعين وتضم له مدة خدمة سابقة شريطة أن يكون العامل قد خضع خلالها لنظام فترة الاختبار وثبت صلاحيته خلالها اذ يعتبر تعيينه في هذه الحالة استمرارا لخدمته السابقة التي ثبتت خلالها صلاحيته .

هلخص الحكم :

ومن حيث انه عن الموضوع فان الترقية الى الفئة السادسة بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٤ الذي طُلبت المطعون ضده اصليا الغاء فيما تضمنه من تخطيها وبالقرارين رقمي ٢٥ و ٣٧ لسنة ١٩٦٥ اللذين طلبت احتياطيا الغاء ايها للسبب ذاته تحكمها الاحكام الواردة في لائحة نظام

العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي سرت على موظفي المؤسسات العامة ايضا بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وطبقا لهذه الاحكام « يوضع العامل تحت الاختبار لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ تسلمه العمل ويقرر صلاحيته في خلال مدة الاختبار وفقا للنظام الذي يقرره مجلس ادارة الشركة (أو المؤسسة) م ٨ ويشترط في الترقية أو منح العلاوة ان يكون العامل حاصلا على تقدير مقبول على الاقل في متوسط التقارير الدورية لآخر السنة وان يكون قد مضى على تعيينه في خدمة الشركة سنة كاملة بما فيها فترة الاختبار (م ٢٥) وعلى ذلك فلا تجوز الترقية من الفئة السابعة التي عينت فيها المطعون ضدها قبل انتهاء فترة الاختبار التي تخضع لها ولا يغني عنها ارتداد تاريخ تعيينها من ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ الى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ نتيجة الحكم لها بضم مدة خدمتها السابقة اذ أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة فان الترقية الى الدرجة التالية لادنى درجات التعيين غير جائزة خلال فترة الاختبار الدرجة بضم مدة سابقة ليتوصل الى وجوب ترقيته على أساس اقدميته وليس للموظف الذي مازال في فترة الاختبار ان يتحدى باقدميته في بعد هذا الضم — ذلك انه خلال الفترة المذكورة لا يعتبر صالحا للترشيح للترقية قبل قضائه تلك الفترة على مايرام وثبوت صلاحيته لها ، ولا يستثنى من الوضع تحت الاختبار عند التعيين في أدنى الدرجات الا من ضمت له مدة خدمة سابقة تخضع خلالها للاختبار وثبتت صلاحيته خلالها وفقا لاحكام ذاتها اذ الامر هنا يكون استمرار للخدمة السابقة في حقيقته وليس هذا هو الحال ، بالنسبة الى المطعون ضدها اذ هي لم تخضع خلال مدة خدمتها السابقة للاختبار حيث قضتها مدرسة على غير درجة بفضول الاتحاد ومن أجل ذلك يكون طعننا على القرار رقم ٨٠ الصادر في ١٩٦٤/٥/٦ المتضمن ترقية زميلتها ٠٠٠ ٠٠٠ الاحدث منها في اقدمية الفئة السادسة حيث ترجع اقدميته هذه الى ١٩٥٩/١٢/٢٢ في غير محله لان هذه الترقية حاصلة خلال فترة الاختبار ، فلا تعتبر صالحة لها على الاساس المتقدم ومن ثم يكون طلبها الاصلى بالنسبة الى هذه الفئة خليقا بالرفض ويتعين لذلك بحث الطلب الاحتياطي وفي خصوصه فانها تكون على حق في طعننا على القرار رقم ٢٥ الصادر في

١٩٦٥/٢/٢٥ بالترقية الى الفئة المذكورة . لانها وقد اجتازت فترة الاختبار بنجاح بحسب تقاريرها عن الثلاثة الاشهر التسالية لتاريخ تسلمها العمل بالمؤسسة (جيد) اذ ثبتت صلاحيتها خلالها واستمر تقديرها بالدرجة ذاتها حتى مارس ١٩٦٥ ، وهو ما يزيد على مدة الاختبار والقرار الصادر في ١٩٦٥/٦/٢٤ بانتهاء فترة الاختبار يرتد بأثره قانونا لتاريخ انتهاء تلك المدة وفقا للمادة ٨ من اللائحة المطعون ضدها بحسب تقدير كفايتها التقرير السنوى عن سنة ١٩٦٤ - ٧٥ درجة من مائه وبحكم قضائها اكثر من سنة بالخدمة وبمراعاة تاريخ التعيين فضلا عن المدة المضمومة تكون صالحة للترقية بهذا القرار التى تمت بالاقدمية ومن ثم لا يجوز تخطيها من رقوا به لانهم احدث ، ومن ثم يتعين اجابتها الى طلب الغائه فيما تضمنه من تخطيها فى الترقية به ولا حاجة بعد ذلك ، لبحث طعنها على القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ لانه احتياطي للطلب المتعلق بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ وقد اجيب له .

(طعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٥٤٢)

البدا :

لا يعتبر رجعية فى القرار الادارى بالتعيين ان ينص على ان تكون اقدمية المعين من تاريخ استلام العمل السابق على تاريخ صدور قرار التعيين ، مادام ان هذا القرار الصريح بالتعيين قد جاء تأييدا لقرار الادارة الضمنى وقت استلام العمل بعد اجتياز الامتحان بنجاح بان التعيين فى قصدها سوف يكون من ذلك التاريخ .

ملخص الفتوى :

وتخلص وقائع الموضوع ان السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ قد عين فى وظيفة مهندس مبتدئ من الفئة السابعة بالمستوى الثانى بشركة القاهرة للتلاج والتبريد بموجب القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ م الصادر فى ١٩٧٨/١/٧ متضمنا تعيين المذكور اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل فى ١٩٧٨/١/١ وذلك بعد نجاحه فى اختبارات التعيين وفور اخلاء طرفه من شركة

الجمهورية للادوية بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ حيث كانت هناك موافقة
ضمنية من مجلس ادارة الشركة على تعيين جميع الناجحين في الاختبارات
لحاجة العمل الملحة اليهم .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
ارتأت ان قبول الشركة استلام المهندس المذكور عمله بها اعتبارا من
أول يناير ١٩٧٨ بعد نجاحه في الامتحان واخلاء طرفه من شركة الجمهورية
للادوية التي كان يعمل بها يعد بمثابة افصح عن ارادتها تعيين المذكور
بالشركة اعتبارا من هذا التاريخ ، واذ صدر قرار التعيين في تاريخ لاحق
متضمنا قصد الشركة قيام الرابطة الوظيفية اعتبارا من تاريخ استلام
العمل فان هذا القرار يعد سليما من الناحية القانونية لما افصح به عن
المركز الحقيقي للعامل وبالتالي يكون تاريخ استلام العمل الوارد بقرار
التعيين هو الذى يعول عليه في تحديد المركز القانونى للعامل وبدء أقدميته
في الدرجة وذلك دون تاريخ صدور التعيين ، ولا يعد ذلك رجعية للقرار
الصادر بالتعيين اذ لايعدو ان يكون مقررًا لما انتهت اليه الشركة في
فرارها المعنى تعيينه فور استلام العمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
أن أقدمية السيد / المهندس بشركة القاهرة للنلج والتبريد
تحدد اعتبارا من تاريخ استلامه العمل في أول يناير ١٩٧٨ .
(ملف ٦٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١١/١٦)

الفرع الثانى

مدد الخبرة والسابقة

قاعدة رقم (٥٤٣)

المبدأ :

مدد الخبرة السابقة — التاريخ الذى يجوز فيه الاعتدال بهذه
المدة بالنسبة للمعينين عن طريق القوى العاملة — يجوز حساب مدة
الخبرة السابقة للعاملين المعينين وفقا لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٦٤ بوضع استثناء وقى من بعض احكام قانون التوظيف خلال
السنة التالية لتاريخ تعيينهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بوضع استثناء وقتي من بعض أحكام قانون التوظيف تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه يجوز خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون تعيين خريجي الجامعات والأزهر والمعاهد العليا والمحافظات دون اجراء امتحان المسابقة المنصوص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليها على أن يتلقوا في الجهات التي يعينون بها التدريب اللازم ويكون الاختيار للتعين في هذه الوظائف طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس المجلس التنفيذي . ويجوز استيفاء مسوغات التعيين خلال السنة التالية للتعين بما في ذلك شهادة التجنيد وثبوت اللياقة الطبية المهنية دون استيفاء المسوغات » وقد مد العمل بهذا القانون بمقتضى القوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ ورقم ٢ لسنة ١٩٧٨ ورقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ الذي مد العمل به حتى ٦ من يناير سنة ١٩٧٢ .

ومن حيث انه يبين من هذا النص أن المشرع وضع نظاما استثنائيا لتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا قصد به رعاية هذه الطائفة وتجنب تعطيلهم عن الحصول على الوظيفة التي كفلا لهم النظام الاشتراكي ، فأجاز تعيينهم بغير اجراء مسابقة كما أجاز لهم تقديم مسوغات التعيين خلال سنة من تاريخ التعيين وذلك خلافا على الاصل العام الذي يستوجب تقديمها عند التعيين ، ومن ثم ولما كان ثبوت الخبرة السابقة للعامل يتوقف ولاشك على تقديم المسوغ الدال عليها ، فان ارجاء تقديم هذا المسوغ مدة سنة من تاريخ التعيين يستتبع بالضرورة امكان النظر في الاعتداد بهذه المدة خلال السنة المشار اليها والا كان هذا الارجاء الذي قصد به التيسير على الخريجين سببا للاضرار بهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز حساب مدة الخبرة السابقة للعاملين المعينين وفقا لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه خلال السنة التالية لتاريخ تعيينهم .

قاعدة رقم (٥٤٤)

المبدأ :

قرار ضم مدة الخدمة السابقة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا تنطبق إلا على العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ —
سرد للمراحل التشريعية لتنظمة العاملين بالمؤسسات العامة —
خلو لوائح العاملين بالقطاع العام من نصوص تنظم ضم مدد الخدمة السابقة — عدم سريان هذه القواعد على العاملين بالقطاع العام .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ قد نص في المادة ١٣ على أن « تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة » .

كما نصت لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ في مادتها الاولى على أن « يسرى على موظفي المؤسسات العامة الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة » — ولئن كان ذلك إلا أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة قد نص في مادته الثانية على أن يلغى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، كما حدد هذا القانون في مادته السابقة اختصاصات مجلس إدارة المؤسسة ومنها اصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لأحكام هذا القانون وفي حدود اللائحة العامة للمؤسسات ، وفي ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ صدر القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ونص في مادته الاولى على أن

« تسرى أحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ونص في المادة الرابعة على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار » ونص في المادة الخامسة على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ٨ من مايو سنة ١٩٦٣ . ومفاد هذه النصوص أن أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد سرت على العاملين بالمؤسسات العامة اعتباراً من ٦ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وذلك طبقاً لصريح نص المادتين الأولى والخامسة من هذا القرار ، كما أنه اعتباراً من التاريخ سالف الذكر ألغى القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة . كما ألغى كل حكم يخالف أحكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم لا تسرى في شأن العاملين بالمؤسسات العامة اعتباراً من التاريخ المذكور — أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المشار إليها ، وما يكملها من الأحكام المطبقة في شأن العاملين المدنيين بالدولة سواء في ذلك أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومن ثم فإنه ليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أعمال قواعد نظام موظفي الدولة في شأن العاملين بالمؤسسات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص ذلك أن أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات التي كانت تقضى بسريان تلك القواعد على العاملين بالمؤسسات العامة قد ألغيت بمقتضى نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ حسبما نوهت المحكمة وأن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد خلت من نصوص تنظم ضم مدد الخدمة السابقة كما أن قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ لم يتضمن نصاً يحيل إلى القواعد المطبقة في شأن موظفي الدولة فيما لم يرد فيه نص خاص في القواعد المنظمة لشئون العاملين بالمؤسسات العامة على نحو ما ورد في قانون

الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، وما كان منصوصا عليه في قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الملغى .

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٩٥١ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة انما صدر استنادا الى نص المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فلا يطبق الا على العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون ولا يسرى على العاملين بالمؤسسات العامة ، ومن ثم فلا يكون ثمة اساس قانوني لضم مدة خدمة المدعى السابقة على تعيينه بالمؤسسة العامة للدواجن الحاصل في ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٤ والتي قضاه بالمؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ وتكون الدعوى غير قائمة على اساس سليم من القانون متعينا رفضها ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم الحكم بالغائه وبرفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .

(ملعن رقم ٩٠٩ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٥٤٥)

المبدأ :

الشهادات المقدمة من العامل لاثبات مدة عمله السابق لا تعو ان تكون دليلا تقديريا يحمل الصدق كما يحمل الكذب ومن ثم تكون جهة الادارة هي صاحبة الراى في تقدير ضمها فاذا لم تقنع بصحة هذه الشهادات كتحليل لاثبات مدد العمل السابقة فان قرارها يكون سليما وليس للقضاء الادارى ان يعيد النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل وشواهد في خصوص صحة أو عدم صحة الواقعة المراد التقليل عليها بهذه الشهادات — طالما ان قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة والانحراف بها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بوضعه السلطة التى ناط بها قانون انشاء البنك وضع القواعد المتعلقة بشئون العاملين به قد وافق على تسوية حالاتهم وفقا للقواعد التى أقر بها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التشريعية فى شأن ، تسوية حالات العاملين الخاضعين لللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقواعد التكميلية لتسوية حالات العاملين بالبنوك التابعة للبنك المركزى ، كما أصدر مجلس إدارة البنك قواعد خاصة فى شأن تسوية حالات العاملين به .

ومن حيث أنه ولئن كان مجلس إدارة البنك المركزى قد وافق بمجلسه المنعقدة فى ٢٦/٢/١٩٧٠ على أن يترك للجنة بحث التظلمات أمر تقدير جدية الدليل المقدم من الناقلين عن مسدة خبرتهم بمكاتب المحاسبة ، وعن مدى اتفاق هذه الخبرة مع طبيعة العمل بالبنك ، وكانت القواعد التى أقرتها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التشريعية لتسوية حالات العاملين الخاضعين لللائحة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن تكون قرارات لجان التظلمات نهائية — لئن كان ذلك الا أنه ليس من شأنه أن يحول بين العاملين وبين الطعن على قرارات هذه اللجان أو فعل يد السلطة الرئاسية فى البنك فى التعقيب عليها .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق أن المدعى طلب ضم مدة خبرته السابقة وقدم اثباتا لها .

١ — شهادة من المحاسب ٥٥٥ ٥٥٥ مؤرخه ١٢/٢/١٩٦٩ بأن — المدعى كان يعمل لديه لمدة ثلاثة أشهر من أول يولية الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٥ كمحاسب تحت التمرين .

٢ — شهادة من مأمورية الضرائب المهن غير التجارية بأن اسم

المدعى قد ورد في كشوف المصروفات المقدمة من المحاسب المذكور ع.
سنة ١٩٦٠ .

٣ — ترخيص دخول المنطقة الجمركية أعمال شركة لا يتريح
ببوزسعيد موفدا من قبل المحاسب المذكور .

ومن حيث أن لجنة تسوية حالات العاملين بالبنك المركزى قد
استبعدت مدة عمل المدعى بمكتب المحاسب ٠٠٠ ٠٠٠ ، فتظلم المدعى
الى لجنة التظلمات التى قررت الاعتداد بهذه المدة ، وعرض الامر على
محافظ البنك فلم يوافق على ذلك لعدم وجود دليل قاطع على سلامة
الشهادات المقدمة أصلا عن مدة خدمتها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الشهادات المقدمة
من الموظفين العموميين لاثبات مدد عملهم السابقة لا تعدو أن يكون
دليل تقديريا يحمل الصدق من عدمه ، وهى لا تنهض بذاتها قرينة
قاطعة فى اثبات صحة ما تضمنته طالما لا توجد — قاعدة تلزم بموجبها

ومن ثم تكون جهة الادارة هى صاحبة الرأى فى تقرير ضمها ،
فاذا ما تطرق الى وجدانها الارتياح فى أمرها ولم تقنع بصحة هذه
الشهادات كدليل لاثبات مدد العمل السابقة فان قرارها فى هذا الشأن
الذى هو متروك لوزنها وعقيدتها يكون سليما ، وليس للقضاء الادارى
أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل وشواهد
فى خصوص صحة أو عدم صحة قيام الواقعة المراد التدليل عليها بهذه
الشهادات ، وبناء على ذلك واذا كان محافظ البنك المركزى بوصفه
السلطة الرئاسية للجنة التظلمات لم يعتد بمدة العمل السابقة للمدعى
لعدم اطمئنانه الى ما جاء بالشهادات المقدمة باعتبارها دليلا تقديريا
المرجع فيه اليه وحده ما دام لم ينحرف أو يسئ استعمال سلطة . فان
قراره فى هذا الشأن يكون سليما وتكون الدعوى غير قائمة على أساس
سليم من القانون واجبة الرفض .

قاعدة رقم (٥٢٦)

المبدأ :

مشروعية قرار مجلس ادارة شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح
المعتمد من وزير الاسكان والذي اشترط لشغل الوظائف مدد خبرة تقل
عن المدد الواردة بالقانون رقم ٦١ / ١٩٧٠ .

ملخص الفتوى :

وضع المشرع تنظيما خاصا لشركات المقاولات التي تعمل بالخارج
والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير الاسكان وبمقتضى هذا التنظيم
خول مجلس ادارة كل شركة من هذه الشركات سلطة وضع لائحة خاصة
تنظم جميع جوانب الحياة الوظيفية للعاملين بها بغير حدود ، فلها ان
تتناول التعمين والترقية والنقل والفصل والمرتببات والمكافآت والبدلات
والمعاشات والجزاءات وذلك دون التقيد باحكام النظام العام المطبق
على العاملين بسائر شركات القطاع العام ، على أن تعتمد هذه اللائحة من
وزير الاسكان فاذا تم ذلك تصبح احكامها هى الواجبة التطبيق على
العاملين بالشركة دون تلك الواردة بالنظام العام للعاملين بالشركات
ولو خالفتها .

ومن حيث أن شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح قد خضعت لاحكام
القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اعتبارا من ١/١/١٩٧٤
بموجب قرار وزير الاسكان رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ فان قرار مجلس ادارتها
الصادر فى ٢١/٥/١٩٧٣ والمعتمد بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٤ من وزير الاسكان
بمدد الخبرة اللازمة لشغل الوظائف بالشركة يكون قرار سليما ومطابقا
للقانون وذلك على الرغم من تحديده مددا تقل عن مدد الخبرة المشترطة
فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ومن ثم فسيكون صحيحا القرار بترقية العاملة المعروضة حالتها
اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ بمدد خبرة قدرها عشر سنوات وفقلا لقرار
مجلس الادارة سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
مشروعية قرار مجلس ادارة شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح بتحديد
مدد الخبرة اللازمة لشغل الوظائف بالشركة والمعتمد من وزير الاسكان
في ١٩٧٤/١٢/٣١ وصحة ترقية العاملة المعروضة حالتها وفقا للمدد
الواردة بهذا القرار .

(ملف ٤٩٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٥٤٧)

المبدأ :

فترة الاعتقال السابقة على التعيين لاتعتبر مدة خبرة للعامل
بالبقطاع العام .

ملخص الفتوى :

تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن
حساب مدد الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم
تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون
الى الخدمة بعد انتهائها نتيجة للحكم عليهم في قضايا سياسية ، ولكن
لايجوز حساب مدة الاعتقال السابقة على التعيين مدة خبرة للعامل
بالبقطاع العام للترشيح لوظيفة أعلى .

(ملف ٦٢٨/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١)

الفرع الثالث

رواتب وبدلات وعلاوات ومكافآت

قاعدة رقم (٥٤٨)

المبدأ :

شركات عامة — منح علاوات استثنائية أو زيادة في المرتبات والأجور لبعض العاملين بها — ليس من سلطة مجلس إدارتها في ظل سريان أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظم موظفي وعمل الشركات — أساس ذلك : عدم ورود نص في هذه اللائحة يفول مجلس الإدارة هذا الحق ، وتحديد سلطة مجلس الإدارة في تقرير منح المكافآت التشجيعية ، ومنح الانتاج السنوية ، وتقرير مبدأ منح العلاوات ، في ختام السنة الى جميع موظفي وعمل الشركة .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء أحكام لائحة موظفي وعمل الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ ، ان المشرع قد تغيا من اصدار هذه اللائحة وضع نظام خاص بموظفي وعمل الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وذلك لاستقرار أوضاع العاملين في تلك الشركات ، ولتوحيد المعاملة فيما بينهم للقضاء على الفوارق بين الموظفين والعمال في مختلف الشركات المذكورة ، وذلك بأن ضمن هذه اللائحة أحكام التعيين والترقية وتحديد المرتبات والأجور والمكافآت والعلاوات ، وغير ذلك مما يتعلق بشئون الموظفين والعمال في الشركات المشار اليها .

ولما كان المشرع قد نظم — في اللائحة المذكورة — حالات منح المكافآت والعلاوات لموظفي وعمل الشركات ، فأجاز في المادة ١٥ من اللائحة لمجلس إدارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للموظفين

والعمال الذين يؤدون خدمات ممتازة. أو أعمال تساعد على زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه ، وكذلك لمن يقوم بأعمال أو بحوث دراسات تؤدي الى تحسين الانتاج أو ابتكار أنواع جديدة فيه . وأجاز في المادة ١٦ لمجلس إدارة الشركة الموافقة على منح موظفيها وعمالها منح انتاج سنوية ، اذا حققت الشركة أرباحا يرجع الفضل الأكبر في تحقيقها الى مجهودات موظفي الشركة وعمالها . كما خول في المادة ٢٠ مجلس إدارة الشركة سلطة تقرير مبدأ منح العلاوات أو عدم منحها . في ختام كل سنة مالية ، بالنسبة الى جميع الموظفين والعمال . وعلى ذلك يكون المشروع قد أجاز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر منح مكافآت تشجيعية للموظفين والعمال الذين يؤدون خدمات أو أعمال ممتازة . ومنح انتاج سنوية اذا حققت الشركة أرباحا يرجع الفضل فيها لموظفيها وعمالها ، كما خوله سلطة منح العلاوات في ختام كل سنة مالية ، وذلك بالنسبة الى جميع موظفي وعمال الشركة .

ومن حيث أنه لذلك تكون سلطة مجلس إدارة الشركة — في تقرير منح المكافآت والعلاوات — قد تحددت — طبقا لأحكام اللائحة سالفة الذكر — في منح المكافآت التشجيعية ، ومنح الانتاج السنوية . وكذلك العلاوات في ختام السنة المالية ، ومن ثم فانه وفقا لأحكام هذه اللائحة ، لا يجوز لمجلس الادارة تقرير منح علاوات استثنائية أو زيادة المرتبات أو الأجور لبعض العاملين في الشركة ، اذ لم يرد نص في اللائحة المذكورة يخول مجلس إدارة الشركة هذا الحق ، والقول بغير ذلك يؤدي الى الخروج على مقتضى أحكام اللائحة ، وما تنغياه المشرع باصدارها ، من القضاء على التفرقة في المعاملة بين موظفي وعمال سائر الشركات التابعة للمؤسسات العامة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم أحقية مجلس إدارة شركة الطيران العربية المتحدة في تقرير منح علاوات استثنائية أو زيادة المرتبات أو الأجور لبعض العاملين بالشركة ، وذلك في ظل تطبيق أحكام لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ .

قاعدة رقم (٥٤٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت — نطاق سريانه — يتناول العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة أيما كان القانون العاملون به، عدا الهيئة العامة للسد العالي — لا يغير من ذلك اعارتهم أو ندبهم أيما كانت الجهة التي يمارون أو ينتدبون لها — هذا القرار أصبح يسرى على جميع العاملين بالقطاع العام بمقتضى المادة ٣٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت تنص على أن « يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية) والهيئات العامة — عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي — سواء العاملون منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة ، وذلك بالنسبة الى مايتقاضونه من البدلات أو الأجور أو المكافآت فى الداخل » وان نصها من العموم والشمول بحيث يتناول العاملين بالجهاز الإداري للدولة وبالهيئات العامة عدا الهيئة العامة للسد العالي . وأيما كان القانون العاملون به سواء أكان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو غيره من القوانين أو اللوائح الخاصة مثل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة وان هذا القرار قد خاطب العاملين فى الجهات التى أشار إليها بوصفهم هذا ، ويظل هذا الوصف قائما بهم ولو أعيروا أو انتدبوا الى غير وظائفهم الأصلية أيما كانت الجهة التى يمارون أو ينتدبون لها ولو كانت من المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة

لها ، وغضلا عن هذا فان القرار المذكور قد أصبح يسرى على جميع العاملين في القطاع العام بمقتضى المادة ٣٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التى تنص على أنه « فيما عدا المكافآت التشجيعية المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من هذا النظام يسرى على العاملين الخاضعين له أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٣٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليها » .

(فتوى ١٠٤٣ فى ١٢/١٠/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٥٥٠)

المبدأ :

سلطة مجلس الادارة فى منح علاوة استثنائية واحدة خلال السنة الواحدة للعامل الذى يبذل جهدا خاصا يحقق للشركة ربحا أو اقتصادا فى النفقات أو زيادة فى الانتاج — شرط منح هذه العلاوة هو هذا الجهد الخاص بصرف النظر عن الارقام التى تسفر عنها الميزانية — قيام الاعتماد المالى اللازم لمواجهة اعباء العلاوات الاستثنائية أمر لازم سواء فى ظل العمل بلائحة العاملين بالشركات أو فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام .

هـلخص الفتوى :

ان المادة ١٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كانت تنص على أنه « يجوز لمجلس ادارة الشركة منح علاوة استثنائية واحدة خلال السنة المالية الواحدة للعامل الذى يبذل جهدا خاصا يحقق للشركة ربحا أو اقتصادا فى النفقات أو زيادة فى الانتاج ، ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة العادية » وكانت هذه اللائحة تسرى على العاملين فى المؤسسات العامة بمقتضى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الى ان صدر نظام العاملين بالقطاع العام بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذى سرت أحكامه طبقا للمادة

الاولى من هذا القرار على العاملين باؤسسات العامة والوجـهـدات الاقتصادية التابعة لها وتنص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ منه على انه « يجوز لمجلس الادارة في حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية منح علاوة استثنائية واحدة بغئة العلاوة الدورية للعامل بالمؤسسة أو بالوحدة الاقتصادية التابعة لها اذا بذل جهدا خاصا يحقق ربحا أو اقتصادا في النفقات أو زيلدة في الانتاج ، ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوات الدورية » .

ومفهوم هذين النصين ان شرط منح العلاوة الاستثنائية ان يتحقق مجلس الادارة ان العامل قد بذل جهدا خاصا يحقق للشركة ربحا أو اقتصادا في النفقات أو زيادة في الانتاج وان هذا الجهد الخاص الذي من شأنه ان يحقق ماتقدم هو مناط منح العلاوة الاستثنائية بصرف النظر عن الارقام التي تسفر عنها الميزانية سواء بالنسبة للارباح أو النفقات أو الانتاج ، فقد يبذل العامل جهدا خاصا يؤدي الى اقتصاد في النفقات أو زيادة في الانتاج يقف دون ظهور اثرهما في الميزانية تقاعس أو اهمال باقى العاملين أو ظروف الانتاج والتسويق ، ولا يشترط لمنح العلاوة الاستثنائية ان تنتهى السنة المالية ونتيجة لذلك فانه يجوز منح العلاوة الاستثنائية خلال السنة المالية وليس بعد انتهائها متى تحقق مجلس الادارة بما له من سلطة تقديرية من توافر شروط منحها وفي حدود الاعتمادات المقررة . وان شرط قيام الاعتماد المالى اللازم لمواجهة اعباء منح العلاوات الاستثنائية هو شرط لازم سواء في ظل العمل بلائحة العاملين بالشركات وحتى قبل صدور كتاب دورى وزارة الخزانة أو في ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام لانه من المقرر انه متى كانت القرارات الادارية في شأن العاملين من شأنها ترتيب اعباء مالية فان اثرها لا يكون حالا إلا بقبيلم الاعتماد المالى اللازم لمواجهة هذه الاعباء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه يشترط في القرارات الصادرة من مجلس ادارة الشركة أو المؤسسة بمنح العاملين بها علاوات استثنائية طبقا للمادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والسارية احكامه على المؤسسات العامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وكذلك العلاوات الاستثنائية

التي تمنح طبقا للمادة ٣٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن يثبت لمجلس الادارة بما له من سلطة تقديرية في تقييم عمل العامل وما بذله من جهد ان عمله من شأنه ان يحقق ربحا أو اقتصادا في النفقات أو زيادة في الانتاج دون توقف على نتيجة الميزانية .

وعلى ذلك فان القرارات الصادرة من مجلس ادارة الثروة المائية بمنح علاوة استثنائية لبعض العاملين بها في السنوات ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ يدخل في حدود السلطة التقديرية لمجلس ادارة المؤسسة التحقق من توافر الشروط الخاصة بمنحها متى توافر الاعتماد المالى اللازم لها .

(فتوى ١٠٣٨ فى ١٩٦٧/٩/٢٥)

قاعدة رقم (٥٥١)

المبدأ :

المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — سلطة مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فى تقرير منح العاملين البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة — لا يندرج ضمن هذه البدلات الرواتب الاضافية المقررة لمؤهلات معينة كراتب الماجستير أو الدكتوراه — تأكيد هذا المضى بتعديل المادة ٢٧ بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ .

ملخص الفتوى :

يؤخذ من نص المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ أن لمجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها أن تقرر منح العاملين بالمؤسسة أو الوحدة البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، وقد قيد المشرع منح هذه البدلات بالتحقق من توافر الشروط والايضاح المقررة لتقرير البدل بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية مما يضع قيда على البدلات التى تدخل فى سلطة مجلس الادارة وهى أن تكون من البدلات المتصلة بنوع العمل

وطبيعته بأؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ، فلا يندرج في هذه البدلات الرواتب الاضافية المقررة لمؤهلات معينة كالرواتب التى قرررها للعاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الرواتب الاضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ ، اذ أن الزايا المالية التى تقررت بموجب هذا القرار للحاصلين على مؤهلات معينة هى رواتب اضافية لا تندرج فى حلول البدلات عموما فضلا عن مدلول البدلات التى عنتها المادة ٢٧ سالفه الذكر .

وقد أكد المشرع هذا المعنى حين عدل نص المادة ٢٧ سالفه الذكر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ بحيث أصبحت تنص على أنه « يجوز لمجلس الادارة منح العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام البدلات المهنية بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة بالشروط والأوضاع التى يقررها المجلس على أن تعتمد من الوزير المختص » .

كما يجوز للمجلس وضع نظام لمنح بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل أو مكانه على أن يعتمد هذا النظام من الوزير المختص » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن راتب الماجستير أو الدكتوراه المقرر للعاملين المدنيين بالدولة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ هو راتب اضافى مقرر لمؤهل معين ولا يعتبر من البدلات التى نصت عليها المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سواء قبل تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ أو بعده .

(انتهى ١٠٢٣ فى ٢٤/٩/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٥٥٢)

المبدأ :

الاصل أن كل من يعين في احدى الوظائف الدائمة بمؤسسة عامة أو وحدة اقتصادية أن يشغل الفئة المالية المقررة لها ويكون أجره في حدود مربوط هذه الفئة — نص المادة ٢٩/٣ من نظام العاملين بالقطاع العام لم يتضمن خروجاً على هذا الاصل وانما يضع نظاماً بديلاً لنظام العلاوة الدورية من مقتضاه منح العامل اجرا ثابتاً لا يقل عن بداية مربوط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها وجزء آخر متغيراً بتغير انتاج العامل — لا محل للفرقة بين من يعمل بالقطعة أو بالانتاج وبين من يعمل بالعمولة في وجوب أن يشغل العامل فئة معينة •

ملخص الفتوى :

ان لائحة نظام العاملين بالقطاع العام تنص في المادة الثالثة منها على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها .. » ، مما يدل على ان المشرع أوجب على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن تقوم بتوصيف وتقييم كل وظيفة من وظائفها باحدى الفئات المالية الاثنتى عشرة المحددة بالجدول المرفق باللائحة ، ومن ثم فان الاصل وفقاً لاحكام هذا النص هو ان كل من يعين في احدى الوظائف الدائمة بمؤسسة عامة أو بوحدة اقتصادية ، يتعين أن يشغل الفئة المالية المقررة لوظيفته مما يستتبع بالضرورة منحه اجراً في حدود مربوط هذه الفئة لا يجوز أن يقل عن بدايته •

وان نص المادة ٢٩/٣ سالف الذكر لم يرد ضمن نصوص الفصل الاول من الباب الاول من اللائحة الذي يتضمن الاحكام الخاصة بالتعيين في الوظائف المختلفة والترقية اليها ، ولم يشتمل على مايفيد أن أحكامه استثناء من الاصل الذي قرره المادة الثالثة المشار اليها ، ومن ثم فان نص المادة ٢٩/٣ بقصد وضع نظام بديل لنظام العلاوات الدورية ، مقتضاه

منح العامل اجرا ثابتا لا يقل عن بداية مربوط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها ، وجزءا آخر متغيرا يتحدد عن طريق وضع حد أدنى لما يتعين أن ينتجه كل عامل ومقدار الزيادة في أجره اذا زاد انتاجه على هذا الحد ، أو عن طريق منحه عمولة عما يحققه للجهة التي يعمل فيها من ارباح . وذلك كله كحافز للعاملين على زيادة انتاجهم حتى يرتفعوا بمستوى أجورهم بأكثر مما يحققه لهم نظام العلاوات الدورية.

ولو اراد المشرع بهذا النظام بديلا لنظام التعيين لنص على ذلك صراحة مثلما نص على عدم جواز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية ، ولكان أورد نص المادة ٣/٢٩ ضمن نصوص الفصل الاول من الباب الاول التي تنظم التعيين والترقية ، وليس ضمن نصوص الفصل الخامس من هذا الباب التي تنظم الجوائز وربط الاجور بالانتاج .

وانه لا محل للترقية بين من يعمل بالقطعة أو بالانتاج وبين من يعمل بالعمولة في وجوب أن يشغل العامل فئة معينة ، فما يصدق على طائفة يصدق على الاخرى ، ومن ثم يجب ان يمينوا جميعا على الفئات المقررة لوظائفهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن من يعين للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة يجب أن يعين في ذات الوقت على الفئة المقررة لوظيفته ويمنح مرتبا لا يقل عن بداية مربوطها .

(ملف ١٦٢/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٩/٢٣)

قاعدة رقم (٥٥٣)

المبدأ :

من يعين للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة يجب أن يعين في ذات الوقت على الفئة المقررة لوظيفته ومنحه مرتبا لا يقل عن بداية مربوطها .

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة لمدى جواز الجمع بين العمل بالقطعة أو بالانتاج أو

بالعمولة. وشغل فئة معينة في ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فقد سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٠/٩/٢٣ الى أن من يعين للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة يجب أن يعين في ذات الوقت على الفئة المقررة لوظيفته ويمنح مرتبا لا يقل عن بداية مربوطها ، وذلك تأسيسا على أن لائحة نظام العاملين بالقطاع العام تنص في المادة الثالثة منها على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة لتوافرها فيمن يشغلها ٠٠٠ » مما يدل على أن المشرع أوجب على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن تقوم بتوصيف وتقييم كل وظيفة من وظائفها باحدى الفئات المالية الاثنتي عشرة المحددة بالجدول المرفق باللائحة ، ومن ثم فإن الاصل وفقا لاحكام هذا النص أن كل من يعين في احدى الوظائف الدائمة بمؤسسة عامة أو بوحدة اقتصادية ، يتمين أن يشغل الفئة المالية المقررة لوظيفته مما يستتبع بالضرورة منحه اجرا في حدود مربوط هذه الفئة لا يجوز أن يقل عن بدايته ، وان نص المادة ٣/٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام وان لم يرد ضمن نصوص الفصل الاول من الباب الاول من اللائحة الذي يتضمن الاحكام الخاصة بالتعيين في الوظائف المختلفة والترقية اليها ولم يشتمل على ما يفيد أن احكامه استثناء من الاصل الذي قررته المادة الثالثة المشار اليها فانه يقصد وضع نظام بديل لنظام العلاوات الدورية مقتضاه منح العامل اجرا ثابتا لا يقل عن بداية مربوط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها وجزاء آخر متغيرا يتحدد عن طريق وضع حد أدنى لما يتعين أن ينتجه كل عامل ومقدار الزيادة في أجره اذا زاد انتاجه على هذا. بلخذ أو عن طريق منحه عمولة عما يحققه للجهة التي يعمل فيها من ارباح وذلك كله كحافز للعاملين على زيادة انتاجهم حتى يرتفعوا بمستوي أجورهم باكثر مما يحققهم لهم نظام العلاوات الدورية -، وكو أراد المشرع بهذا النظام بديلا لنظام التعيين لنص على ذلك صراحة مثلما نص على عدم جواز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية ولكن أورد نص المادة ٣/٢٩ ضمن نصوص الفصل الاول التي تنظم التعيين والترقية

وليس ضمن نصوص الفصل الخامس من هذا الباب التى تنظم الحوافز وربط الاجر بالانتاج .

ومن حيث أنه بالنسبة لجواز ضم العمولة التى يتقاضاها العامل الى مرتبه عند نقله الى عمل آخر لا يخضع لنظام العمولة ، فان المادة ٣/٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام معدلة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ تنص على أنه « يجوز لمجلس الادارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة بحيث يتضمن ... كما يتضمن النظام كيفية حساب الاجر عند القيام بالاجازات والمعطلات الرسمية أو النقل الى وظيفة لا تعمل بنظام الاجر بالانتاج ولا يجوز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات ويعتمد هذا النظام بقرار من الوزير المختص » وطبقا لهذا النص فان النظام الذى يضعه مجلس الادارة ويعتمده الوزير المختص هو الذى يتضمن كيفية حساب الاجر عند نقل العامل الى وظيفة لا تعمل بنظام العمولة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

أولا — أن من يعين للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة يجب أن يعين فى ذات الوقت على الفئة المقررة لوظيفته ويمنح مرتبا لا يقل عن بداية مربوطها .

ثانيا — أن النظام الذى يضمه مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية طبقا للمادة ٣/٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام ويعتمده الوزير المختص هو الذى يتضمن كيفية حساب الاجر عند النقل الى وظيفة لا تعمل بنظام العمولة .

قاعدة رقم (٥٥٤)

المبدأ :

ضم المنح الى مرتبات العاملين بشركات القطاع العام بالتطبيق لحكم المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — يشترط لضم هذه المنح أن يكون صرفها اليهم سابقا على ١٩٦٢/١٢/٢٩ ، تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — ضم متوسط المنحة الشهرى الى مرتب العامل اذا استمر صرفها اليه لمدة ثلاث سنوات سابقة على هذا التاريخ — اذا كانت مدة الصرف لم تبلغ ثلاثة سنوات ضم الى المرتب متوسط المنح التى حصل عليها العامل على أساس مجموعها مقسوما على ٣٦ — عدم جواز ضم المنح التى تقرر بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — مثل : المنحة التى تقرر للعاملين بشركة دار الكاتب العربى فى اول يوليو سنة ١٩٦٤ — عدم ضمها الى مرتباتهم •

ملخص الفتوى :

أصدر مجلس ادارة شركة دار الكاتب العربى فى اول يوليو سنة ١٩٦٤ قرارا بتقرير منحه تصرف الى بعض العاملين بالشركة كتمويض لهم عن الاجر الاضافى الذى كانوا يتقاضونه قبل هذا التاريخ ، ثم ضمت هذه المنحة الى مرتباتهم عند تسوية حالاتهم فى ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ وذلك حتى يبلغ المرتب اول مربوط الفئات التى سكتوا عليها ، وما زاد على ذلك اعتبر بمثابة منحه تعويضية تستهلك من علاوات الترقية • وفى اول يوليو سنة ١٩٦٩ نقل هؤلاء العاملون الى هيئة التأليف والنشر بمقتضى قرار وزير الثقافة رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٩ تنفيذا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة المشار اليها ثم نقل هؤلاء العاملون بعد ذلك الى وزارة التربية والتعليم تبعا لنقل درجاتهم بميزانية عام ١٩٧١/٧٠ • وقد استطلعت الوزارة رأى وزارة الخزانة عن البند الذى يخضع عليه بقية هذه المنحة فافادت الوزارة

الآخيرة بأنه يمكن الخصم بقيمتها على درجات إذا كانت تأخذ حكم المرتب .

ومن حيث أن المادة ٩٠ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط الشهري للمنح التي صرفت إليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة العاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة » .

وفي حساب مدة الثلاث سنوات يجوز استكمال هذه المدة إذا كان للعامل مدة خدمة تقاضى عنها منحة في شركة أو مؤسسة خلاف تلك التي كان يقوم بالعمل فيها وقت العمل بالقرارين سالفى الذكر . فإذا لم تبلغ مدة العامل ثلاث سنوات ضم إلى مرتبه الشهري متوسط المنح التي حصل عليها على أساس مجموعها مقسوما على ٣٦ . ولا يدخل في حساب المنحة المشار إليها المكافآت التشجيعية أو المنح العامة التي صدرت بقرار من رئيس الجمهورية ويحتفظ للعامل بصفة شخصية بما أضيف إلى مرتبه من منح على غير الأساس الوارد في المادة السابقة على أن تستهلك هذه الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

« كما يحتفظ للعامل بصفة شخصية بما يحصل عليه وقت صدور هذا النظام من بدلات ثابتة إذا كان منصوبا عليها في عقد عمله أو في لائحة النظام الأساسي للعمل طالما لم تغير طبيعة عمله » .

وعن حيث أن مؤدى هذا النص أنه يشترط لضم المنح إلى مرتب العاملين بمشركات القطاع العام أن يكون صرفها إليهم سابقا على ٢٩/١٢/١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فيضم متوسطها الشهري إلى المرتب إذا استمر صرفها إليهم لمدة ثلاث سنوات سابقة على هذا التاريخ ، فإن لم تبلغ مدة الصرف

ثلاث سنوات ضم الى مرتبه متوسط المنح التى حصل عليها على أساس مجموعها مفسوما على ٣٦ •

ومن حيث انه بانزال الاحكام المتقدمة على الحالة المعروضة فانه يبين أن المنحة التى كان يتقاضاها هؤلاء العاملون لا تتوافر فيها الشروط اللازمة لضمها الى المرتب ، فهى لم تكن تصرف اليهم خلال الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل باللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وانما قررت هذه المنحة ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٤ أى بعد التاريخ المذكور وفى ظل العمل باللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية سالء الذكر وبالمخالفة لاحكامها اذ قد حددت اللائحة المشار اليها الحقوق المالية للعاملين بالقطاع العام بما لا يسمح بتقرير منح بعد العمل بها •

ومن ثم فان ضم المنحة المشار اليها الى مرتبات هؤلاء العاملين أبان تبعيتهم لشركة دار الكاتب العربى يكون قد تم بالمخالفة لحكم المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٢ •

ولا يغير من ذلك مانصت عليه الفقرة قبل الاخيرة من المادة ٩٠ المشار اليها من أن « يحتفظ العامل بصفة شخصية بما أضيف الى مرتبه من منح على غير الأساس الوارد فى المادة السابقة » ، ذلك أن الواضح من صياغة هذه الفقرة ان الحكم الذى تضمنته مقصور التطبيق على المنح التى تم ضمها فعلا قبل تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه الذى عمل به فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ فهذا الضم هو الذى يلحقه التصحيح الوارد بتلك الفقرة فيحتفظ به العامل بصفة شخصية حتى يستهلك من البدلات وعلاوات الترقية ، أما المنح التى تم ضمها بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فالمفروض ان تلتزم احكامه ولا تخرج عنها ، فان هى خرجت عنها فلا يلحقها أى تصحيح ويتميز اعادة تسويتها على الوجه الذى حددته القاتون ، والقول بغير ذلك فضلا عن أنه يناهى صريح نص المادة ٩٠ فانه يجعل من حكم هذه الفقرة ترخيصا بالخروج على احكام المادة ٩٠ مما يجعل اميرادها عبثا •

كما يسوغ الاحتجاج في هذا المقام أيضا بحكم الفقرة الأخيرة من لك المادة التي نصت على أن « يحتفظ العامل بصفة شخصية بما يحصل له وقت صدور هذا النظام من بدلات ثابتة إذا كان منصوصا عليه في قد عمله أو في لائحة النظام الأساسي للعمل طالما لم تتغير طبيعة عمله » لك أن هذه المنحة كما هو واضح من ظروف تقريرها ليست من قبيل بدلات الثابتة المقصودة في تلك الفقرة . وإنما هي قررت كبديل للاجر الإضافي الذي كان يتقاضاه العاملون قبل أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، فضلا عن أن تقرير البدلات في ذلك الوقت لم يكن جائزا في ظل العمل بلائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الا بقرار من رئيس الجمهورية اذ نصت المادة ٩٠ من هذه اللائحة على أنه « يجوز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركة بقرار من رئيس الجمهورية ، ومن ثم فإن ماقدرته شركة دار الكاتب العربي من منح يمكن تكيفه على أنه بدل طبيعة عمل والا كان حادرا ممن لا يملك تقريره .

أما ما نصت عليه المادة (١٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر من أن « ينقل العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر الى الهيئة الجديدة . كما يتم نقل من يرى وزير الثقافة من العاملين الذين تتطلبهم حاجة العمل من شركة دار الكاتب العربي والشركة القومية للتوزيع الى الهيئة الجديدة بالاتفاق بين وزارة الخزانة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وتسرى على العاملين بالهيئة الجديدة النظم واللوائح والأوضاع التي كانوا يخضعون لها في المؤسسة الملقاة وشركتها وذلك الى أن يضع مجلس إدارة الهيئة من النظم واللوائح ما يراه مناسبا لطبيعة نشاطهم وذلك بالاتفاق مع وزارة الخزانة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة» . أما ما نصت عليه هذه المادة لا يقوم سندنا للقول بأنه ما دامت المنحة محل البحث قد تقررت للعاملين بشركة دار الكاتب العربي فانهم يحتفظون بها عند نقلهم الى الهيئة العامة للتأليف والنشر ، ثم يحتفظون بها أيضا عند نقلهم الى وزارة التربية والتعليم ، ذلك أن القصد من هذا النص هو تحديد النظام الذي يخضع له العاملون المنقولون من الشركات الى هيئة التأليف والنشر ومفهومه أن يظلوا خاضعين للنظم التي كانوا خاضعين لها في

شركاتهم التي نقلوا منها ، وتفريعا على ذلك فإن ما كانوا يتمتعون به من مزايا مقرره وفقا لانظمة الشركات التي نقلوا منها ، يظلون متمتعين به في الهيئة الجديدة ، أما ما كان مقررا على خلاف تلك الانظمة فانه لا يكون لهم ثمة حق في تقاضيه أو في الاستمرار في تقاضيه ، واذ بان مما تقدم أن المنحة محل البحث كانت مفررة على غير أساس من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام التي كانوا خاضعين لها في الشركة المنقولين منها ، فانه لا يكون لهم حق في طلب الاحتفاظ بها في الهيئة المنقولين اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المنحة التعويضية التي ضمت الى مرتبات العاملين بوزارة التربية والتعليم المنقولين اليها من الهيئة العامة للتأليف والنشر لا تعتبر من المنح التي تضم الى المرتب وفقا لحكم المادة (٩٠) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ ومن ثم يكون ضمها الى مرتبات هؤلاء العاملين غير مستند على أساس سليم من القانون .

(ملف ٥٠٦/٤/٨٦ — جلسة ١٢/١/١٩٧١)

قاعدة رقم (٥٥٥)

المبدأ :

الأصل أن يشغل من يعين في احدى الوظائف الدائمة بالقطاع العام الفئة المالية المقررة لوظيفته ويتقاضى أجرا في حدود مربوط هذه الفئة — المادة ٣/٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام لا تخرج عن هذا الأصل بل تضع نظاما بديلا لنظام العلاوات الدورية مقتضاه منح العامل أجرا ثابتا لا يقل عن بداية مربوط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها وجزءا آخر متغيرا بتغير احتياج العامل وما يحققه للجهة التي يعمل فيها من أرباح — عدم استحقاق العاملين بالمؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة الخاضعين لنظام المعولة المقرر بقرار وزير الحربية رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٦٤ للعلاوات الدورية — لا وجه للمحاجة في ذلك بأن هذا النظام يفتقد بعض عناصره ومقوماته

أو أنه غير ممكن أو أنه يعتبر مجرد حلف من حوافز الانتاج وليس نظاما للعمل — أحقية المؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة في استرداد ما صرف لهؤلاء العاملين من العلاوات الدورية دون وجه حق .

هـ لخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين في ٢٣ من سبتمبر و٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ أن أنهت الى ان من يعين للعمل بالنقطة أو بالانتاج أو بالعمولة يجب أن يعين في ذلك الوقت على الفئة المقررة لوظيفته ويمنح مرتبا لا يقل عن بداية مربوطها ، وذلك تأسيسا على أن لائحة نظام العاملين بالقطاع العام تنص في المادة الثالثة منها على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها » . مما يدل على أن المشرع أوجب على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن تقوم بتوصيف وتقييم كل وظيفة من وظائفها باحدى الفئات المالية الاثنتي عشرة المحددة بالجدول المرفق باللائحة ومن ثم فإن الأصل وفقا لأحكام هذا النص هو أن كل من يعين في احدى الوظائف الدائمة بمؤسسة عامة أو بوحدة اقتصادية يتعين أن يشغل الفئة المالية المقررة لوظيفته مما يستتبع بالضرورة منحه أجرا في حدود مربوط هذه الفئة لا يجوز أن يقل عن بدايته ، وأن نص المادة ٢٩/٢ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام وإن لم يرد ضمن نصوص الفصل الأول من الباب الأول من اللائحة الذي يتضمن الأحكام الخاصة بالتميين في الوظائف المختلفة والترقية اليها ولم يشتمل على ما يفيد أن أحكامه استثناء من الأصل الذي قرره المادة الثالثة المشار اليها فإنه يقصد وضع نظام بديل لنظام العلاوات الدورية مقتضاه منح العامل أجرا ثابتا لا يقل عن بداية مربوط الفئة المقررة للوظيفة التي يشغلها وجزء آخر متغيرا يتحدد عن طريق وضع حد أدنى لما يتعين أن ينتجه كل عامل ومقدار الزيادة

في أجره إذا زاد إنتاجه على هذا الحد . أو عن طريق منحه عمولة عما يحققه لنجته التي يعمل فيها من أرباح ، وذلك كنه كحافز للعاملين على زيادة انتاجهم حتى يرتفعوا بمستوى أجورهم بأكثر مما يحققه لهم نظام العلاوات الدورية ، ولو أراد المشرع بهذا النظام بديلا لنظام التعيين لنص على ذلك صراحة مثلما نص على عدم جواز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية ولكن أورد نص المادة ٢٩/٢ ضمن نصوص الفصل الأول التي تنظم التعيين والترقية وليس ضمن نصوص الفصل الخامس التي تنظم الحوافز وربط الأجر بالانتاج .

ومن حيث أن نظام العمولة الخاص بالعاملين بالمؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة المعتمد بقرار وزير الحربية رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٦٤ لا يختلف في طبيعته أو جوهره عن نظام العمولة الذي عناه المشرع في المادة ٩ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٢٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والمادة ٢/٢٩ من هذه اللائحة بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية المنار اليه . وذلك أن قوام هذا النظام هو تحديد معدلات الأداء الواجب تحقيقها مقابل الأجر الثابت وهو بداية الفئة المالية المعين عليها العامل حسبما انتهت الى ذلك الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع كما سلف البيان ، وقد تحدت هذه المعدلات في نظام العمولة الخاص بالمؤسسة المذكورة بما نص عليه من اعفاء جزء من رقم مبيعات كل قسم وهو الجزء الذي يغطي اجمالي ربحه تقريبا أجور العاملين في القسم . فمزدى ذلك أنه اذا لم تغط الأرباح الاجمالية لكل قسم أجور العاملين فيه اقتصر حقهم على تقاضى الأجر الثابت وهو بداية مربوط الفئة المالية التي يشغلونها أما اذا غطت الأرباح الاجمالية للقسم أجور العاملين فيه ، فانهم بالاضافة الى حقهم في تقاضى الأجر الثابت سالف الذكر يتقاضون الأرباح الزائدة كعمولة بالشروط والقيود والحدود القصوى المبينة في النظام المنار اليه ، وهذه العمولة تعتبر جزءا من الأجر يتحرك بالزيادة أو النقص حسبما يتحقق من ربح

اجمالى فى « ذل قسم » . ولذا نصت الأحكام العامة فى نظام العمولة الخاص بالمؤسسة المذكورة على أن « مراعى أن تصرف العمولة بصفة مستمرة مع مرتب الشهر التالى وليس مقدما أو متأخرا عنه » ، وبناء على ذل لا يحق للعاملين الخاضعين لنظام العمولة بالمؤسسة الجمع بين هذا النظام ونظام المملات الدورية اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتعديل المادة ٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج فى هذا الشأن بأن نظام العمولة بالمؤسسة قد افتقد بعض عناصره ومقوماته لأنه لم يشتمل على كيفية حساب نقص الانتاج وعلى كيفية حساب الأجر أثناء الأجازات والعطلات وعلى كيفية حساب الأجر عند النقل الى عمل لا يسرى عايه نظام العمولة كما تنص على ذل المادة ٢٩/٢ من لائحة العاملين بالقطاع العام ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لأن نظام العمولة بالمؤسسة حدد معدلات الانتاج بوجوب تحقيق ربح اجمالى للقسم يغطى أجور عماله وعلى أساس ذل ، وبمراعاة أن الأجر الثابت لا يجوز أن يقل عن بداية مربوط الفئة المالية التى يشغلونها كما سلف البيان ، فان نقص الانتاج أو زيادته يتوقف على قدر الزيادة فى الأرباح الاجمالية على أجور العاملين بكل قسم فاذا قلت هذه الزيادة كان معنى ذل نقص الانتاج واذا كبرت كان معنى ذل زيادة الانتاج ، أما عن كيفية حساب الأجر أثناء الأجازات والعطلات فان مقتضى حساب العمولة على أساس ما يحققه كل قسم من زيادة فى الأرباح الاجمالية على أجور العاملين فيه شهريا ، أن الأجازات والعطلات تدخل ضمن الشهر الذى تستحق فيه العمولة ، وعلى أية حال فان عدم شمول نظام العمولة بالمؤسسة ببيان كيفية حساب الأجر المتحرك أثناء الأجازات والعطلات لم يحل دون تطبيق هذا النظام من سنة ١٩٦٤ حتى الآن ومعنى ذل أنه ليس من المقومات الأساسية التى يقوم عليها هذا النظام ، ويمكن معالجة هذا الموضوع كما يمكن بيان كيفية حساب الأجر عند النقل الى وظيفة لا تخضع لهذا النظام بقرار لاحق من مجلس ادارة المؤسسة يعتمد من الوزير المختص امالا للأحكام

المعامة في هذا النظام التي تنص على أن « يعاد النظر في هذا الملحق بما يتفق والدروس المستفادة من تطبيقه » وقد انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز ذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم قول المؤسسة أن النظام المنصوص عليه في المادة ٢/٢٩ من لائحة العاملين بالقطاع العام قد يكون ممكنا ومقبولا في نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج ولكنه غير ممكن في نظام العمل بالعمولة وعلى الأقل في الصورة المطبقة بالمؤسسة لأن هناك عوامل كثيرة متداخلة في التأثير على زيادة الأرباح الاجمالية مما لا يد للعامل فيه ، ذلك أن نظام العمولة موجود وقائم فعلا في القطاع الخاص من زمن بعيد رغم العوامل المشار إليها ، وقد أخذ به القطاع العام في لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المعامة الصادرة سنة ١٩٦٢ والتي طبقت على المؤسسات المعامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، وكان هذا النظام موجودا وقت العمل بنظام العمولة بالمؤسسة سنة ١٩٦٤ ، وظل هذا النظام مطبقا بالمؤسسة حتى الآن ، وهذا يدل على أنه ممكن ومقبول ، وإذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ الذي استحدث عدم جواز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية هو الذي جعل هذا النظام غير ممكن أو غير مقبول للمؤسسة ففي الامكان الغاء نظام العمولة والعودة بالعمال الى نظام العلاوات الدورية اذا كانت أصلح لهم .

ولا يغير مما تقدم أيضا القول بأن نظام العمولة المطبق في المؤسسة يعتبر حافزا من حوافز الانتاج وليس نظاما للعمل ، وان العمولة التي تصرف للعمال تعتبر من قبيل المكافآت التشجيعية التي يجوز لمجلس ادارة المؤسسة منحها طبقا للمادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية بائشاء المؤسسة ، ذلك أن المادة ٢/٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام كانت ضمن المادة ٢٥ من ذات اللائحة والخاصة بتحديد أجر العامل أى أنها كانت تعتبر مجرد نظام للعمل ،

ولكنها نقلت الى المادة ٢٩ من اللائحة والخاصة بنظام الحوافز وربط الأجر بالانتاج بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، فأصبحت بذلك من حوافز الانتاج التى خصتها اللائحة بتنظيم خاص لا يجوز للمؤسسة الخروج عليه الى جانب كونها نظاما للعمل ، أما اعتبار نظام العمولة من قبيل المكافآت التشجيعية فقد نص فى المادة ٣٠ من لائحة العاملين بالقطاع العام. وفى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام حوافز الابتكار والترشيد والتميز فى الأداء ، على تنظيم كامل لمنح المكافآت التشجيعية ولا يجوز للمؤسسة الخروج عليه .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن نظام العمولة الذى تضمنته اللائحة الداخلية للمؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة يعتبر نظاما للعمل بالعمولة فى مفهوم المادة ٢٩/٢ من لائحة العاملين بالقطاع العام المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، ومن ثم فلا يجوز الجمع بين هذا النظام وبين نظام العلاوات الدورية ، وبالتالي تكون قرارات المؤسسة بمنح العاملين الخاضعين لنظام العمولة علاوات دورية فى السنوات ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ مخالفة لأحكام المادة ٢٩ سالفه الذكر . ويحق للمؤسسة استردادها منهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق العلاوات الدورية للعاملين الخاضعين لنظام العمولة بالمؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة ، ولهذه المؤسسة استرداد ما صرف لهم من العلاوات المذكورة دون وجه حق .

قاعدة رقم (٥٥٦)

المبدأ :

ارتباط حظر الجمع بين نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة وبين نظام العلاوات بما يضمنه مجلس إدارة الشركة من نظام في هذا الشأن - أحقية المسائين والتباين بشركة النيل العامة لنقل البضائع في الجمع بين عمولة الانتاج التي اعتمد نظامها من مجلس إدارة الشركة في ظل سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبين العلاوات الدورية المقررة لفئات وظائفهم .

ملخص الفتوى :

إن نظام عمولة الانتاج الذي تقرر للمسائين والتباين بهذه الشركة قد وضع في ظل العمل بلائحة الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي ظلت نافذة المفعول حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٦ وقد جاء نظام عمولة الانتاج المطبق في الشركة متمشيا مع نص المادة (٩) من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه التي تنص بأنه « مع عدم الاخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال . ويستحق العامل أجره عن تاريخ تسلمه العمل » ويجوز لمجلس إدارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة على أساس حصول العامل على الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله بالإضافة الى أجر محدد عن كل انتاج يزيد على المعدل الذي تقرره الشركة في المهن المختلفة » .

لهذا النص خول مجلس إدارة الشركة أن يضع نظاما للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة بالإضافة الى الأجر المقرر طبقا لجدول المرتبات المرفق باللائحة بحيث يجمع العامل بين هذا الأجر

بما في ذلك العلاوات الدورية المقررة قانونا وبين عمولة الانتاج حسب النظام الذى يضعه مجلس الادارة وفقا للنص المشار اليه .

ولما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام لم يتضمن نصا يحظر الجمع بين العلاوات الدورية وبين عمولة الانتاج التى يحصل عليها العامل الى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٦ لسنة ١٩٦٧ معدلا أحكام المادة (٢٩) من القرار الأول بحيث أصبح نصها يجرى على أن « يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على أساس المعدلات القياسية العادلة للانتاج ومستوى الأداء ١٠٠٠ ويجوز لمجلس الادارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة بحيث يتضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة من العاملين والأجر المقابل لها وحساب الزيادة والنقص في هذا الأجر عند زيادة الانتاج أو نقصه عن المعدلات المقررة ، كما يتضمن كيفية حساب الأجر عند القيام بالأجازات والمطلات أو النقل الى وظيفة لاتعمل بنظام الأجر بالانتاج . ولا يجوز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية ويعتمد هذا النظام بقرار من الوزير المختص » .

ومن ثم فقد ارتبط حظر الجمع بين نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة وبين نظام العلاوات بما يضعه مجلس ادارة الشركة من نظام في هذا الشأن وفقا للمادة (٢٩) سالفة الذكر .

واذ استبان أن مجلس ادارة شركة النيل العامة لنقل البضائع قد أبقي على النظام القديم الذى سبق أن اعتمده في شأن عمولة الانتاج المقررة للسائقين والتبايعين بالشركة ولم يشأ مجلس ادارة هذه الشركة — بناء على السلطة التقديرية المخولة له في هذا المجال — أن يضع نظاما جديلا للعمل بالعمولة وفقا للمادة (٢٩) من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فمن ثم لا يجرى حظر الجمع بين نظم العمولة المطبق في الشركة وبين نظام العلاوات الدورية لأن الحظر مناطه — كما

سبق المبيان — هو أن يضع مجلس إدارة الشركة نظاما للعمل بالعمولة وفقا للمادة (٢٩) وهو الأمر الذي لم يتحقق .

ولا ينال من هذا النظر سقوط النظام القانوني الذي قام على أساسه نظام العمولة المطبق بالشركة بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وما لحقه من تعديلات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — ذلك أنه من المقرر أنه إذا صدر تنظيم لموضوع معين استنادا الى قاعدة قانونية تقرر الغاؤها أو استبدالها بغيرها وتضمنت القاعدة القانونية الجديدة ما يجوز في ذات الوقت لجهة ما وضع نظام لهذا الموضوع ولم تستعمل هذه الجهة هذه الرخصة في اصدار التنظيم الجديد فان النظام السابق لهذا الموضوع يظل ساريا ما لم يتقرر الغاؤه أو تعديله من الجهة صاحبة الاختصاص . وكل ذلك مرده ضرورة مراعاة سير المرفق لأداء الغرض الذي أنشئ من أجله وسدا لأي فراغ تشريعي قد يقترب في حالة الغاء أو تعديل القاعدة التي بني عليها التنظيم المعمول به .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أحقية السائقين والتبايعين بشركة النيل العامة لنقل البضائع في الجمع بين عمولة الانتاج التي اعتمد نظامها من مجلس إدارة الشركة في ظل سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وبين العلاوات الدورية المقررة لفئات وظائفيهم .

(ملف ٢٤٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)

قاعدة رقم (٥٥٧)

المبدأ :

تمرد الطلوة الدورية المستحقة للعاملين بشركة النيل لأعمال النقل اللذين رقا الى الفئة العاشرة اعتبارا من ١٩٧١/٩/٢٠ يكون أول تطبيق ١٩٧٢ — موعد العلاوة الدورية المستحقة للعاملين شاغلي وظائف الفئة الحادية عشرة الذين نقلوا الى المستوى الثالث تطبيقا

لحكم المادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يكون أول يناير ١٩٧٢ — علاج المفارقة التي يؤدي إليها تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يتأتى إلا عن طريق تعديل التشريع .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقتضى بأن تمنح العلاوة من أول يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ العلاوة السابقة أو من تاريخ صدور قرار الترقية ، كما تقتصر المادة ٧٩ على أن ينقل الى المستوى الثالث المنصوص عليه فى الجدول المرافق العاملون بالفئات الثامنة والتاسعة والعاشر والصادية عشرة ، وذلك بصرف النظر عن مرتباتهم التى يتقاضونها عند تطبيق أحكام هذا القانون ، وفى جميع الأحوال يحتفظ العامل الذى جاوز نهاية ربط المستوى الذى ينقل اليه وقت صدور هذا القانون بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه فى المستقبل من علاوات الترقية أو العلاوات الدورية .

ومن حيث أن مقتضى حكم المادة ٧٩ المشار إليها أن ينقل أنعاملون شاغلي وظائف الفئات الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة الى المستوى الثالث المنصوص عليه بالجدول المرفق بنظام العاملون بالقطاع العام وذلك اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ وذلك بغض النظر عن المرتبات التى يتقاضونها عند تطبيق القانون المذكور فى ١/١٠/١٩٧١ ، وأنه فى جميع الأحوال يحتفظ العامل الذى يجاوز مرتبه نهاية الربط المالى للمستوى المشار اليه (٣٦٠ جنيه سنوياً) وقت صدور القانون المذكور بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك قيمة هذه الزيادة مما يحصل عليه فى المستقبل من علاوات ترقية أو علاوات دورية ، وتفريعا على ماتقدم فإن العاملين من الفئة الحادية عشرة الذين نقلوا الى المستوى الثالث بجدول المرتبات الملحق بالقانون يستحقون بداية هذا المستوى

وهو تسعة جنيهات شهريا اعتبارا من ١٠/١/١٩٧١ تاريخ تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ويستفاد من نص المادة ٢٤ من القانون سالف الذكر أن العامل الذي رقى لا يستحق العلاوة الدورية الا في أول يناير التالي لانقضاء سنة من تاريخ صدور قرار الترقية .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على العاملين بالفئة الحادية عشرة الذين رفقوا الى الفئة العاشرة بالقرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٧١ اعتبارا من ٢٠/٩/١٩٧١ ، فان ميعاد العلاوة الدورية المستحقة لهم عقب هذه الترقية يكون أول يناير سنة ١٩٧٣ ، أما العاملون شاغلي وظائف الفئة الحادية عشرة الذين نقلوا الى المستوى الثالث تطبيقا للمادة ٧٩ المشار اليها ومنحوا بداية ربط هذا المستوى اعتبارا من ١٠/١/١٩٧١ ، فانهم يستحقون العلاوة الدورية في أول يناير التالي لانقضاء سنة من تاريخ العلاوة السابقة أى أول يناير سنة ١٩٧٢ باعتبار أن العلاوة الدورية التي منحت لهم قبل ذلك كانت في ١/١/١٩٧١ .

ومن حيث أنه كان تطبيق نصوص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على النحو المتقدم قد أدى الى مفارقة بين ذوى المراكز المتماثلة ، فان علاج هذه المفارقة يتم عن طريق تعديل التشريع حيث أن المستقر عليه فقهاء وقضاء أنه لا اجتهاد مع صراحة النص .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن موعد العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بشركة النيل العامة لأعمال النقل الذين رفقوا الى الفئة العاشرة بالقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧١ هو أول يناير سنة ١٩٧٣ .

قاعدة رقم (٥٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام لا يحظر الجمع بين نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة ونظام العلاوات الدورية .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للموظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل إحدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام . . . » وينص في المادة (٢٢) على أن « يضع مجلس الإدارة نخاما للحوافز يراعى فيه الوضع وسهولة التطبيق ويجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة بحيث يتضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموع العاملين والأجر المقابل لها وحساب الزيادة والنقص في هذا الأجر عند زيادة الانتاج أو نقصه عن المعدلات المقررة وذلك دون التقيد ببداية أو نهاية مربوط المستوى الوظيفي المعين فيه العامل .

وفي جميع الأحوال لا تستحق مكافأة زيادة الانتاج عن المعدلات القياسية الا اذا قام العامل بالعمل فعلا وزاد انتاجه عن هذه المعدلات .

ويتنص في المادة (٢٤) على أن « يقرر مجلس الإدارة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك في ضوء المركز المالى وما تحقق من أهداف كما يجوز له أن يقرر منح نسبة من العلاوة وفي هذه الحالة لايجوز أن تزيد النسبة الممنوحة من العلاوة في المستويات العليا عنها في المستويات الأقل

كما رأت الجمعية العمومية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والذي سقط العمل به بعد نفاذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - كان ينص في المادة (٢٩) على أن « يضح مجلس الإدارة نظاما للحوافز فيما يحقق تحسين استخدامها على أساس المعدلات القياسية العادلة للانتاج ومستوى الأداء ويجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة بحيث يتضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة من العاملين والأجر المقابل لها وحساب الزيادة والنقص في هذا الأجر عند زيادة الانتاج أو نقصه عن المعدلات المقررة كما يتضمن النظام كيفية حساب الأجر عند القيام بالأجازات والعطلات أو النقل الى وظيفة تعمل بنظام الأجر بالانتاج » .

ولا يجوز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات . ويعتمد هذا النظام بقرار من الوزير المختص .

وبين من مقارنة نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة الذي كان مقررا بمقتضى المادة (٢٩) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ونظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة الذي تقرر بالمادة (٢٢) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر ، ان المشرع في هذا القانون قد غاير في الأحكام الأساسية لهذا النظام فأسقط الحكم الذي كانت تنص عليه المادة (٢٩) في شأن حظر الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات فمفصلا بذلك عن قصده في اجازة الجمع بين نظام العمل بالقطعة والانتاج أو بالعمولة ونظام العلاوات في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

وقد تأكد هذا النظر بما نصت عليه المواد ٢ ، ٢٢ ، ٢٤ المشار اليها من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، فالأصل أن من يعين في إحدى الوظائف الدائمة بأحدى المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يوضع في المستوى الوظيفي لمرتبة الوظيفة التي عين فيها ولو كانت هذه

الوظيفة من الوظائف التي يعمل شاعلوها بنظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة وقد جاءت المادة (٢٢) مفصحة عن المعنى عندما نصت على أنه « ٠٠٠٠ وذلك دون التقييد ببداية أو نهاية مربوط المستوى الوظيفي المعين فيه العامل » . الأمر الذي يقطع بأن العامل الذي يعمل بنظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة إنما يوضع في المستوى الوظيفي المقرر له بحسب الفئة التي يشغلها شأنه شأن غيره من العاملين المعيّنين على فئات ممن لا يعملون بهذا النظام . ولما كانت المادة (٢٢) لم تتضمن نصا يقضى بحظر الجمع بين نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة ونظام العلاوات كما خلت المادة (٢٤) من هذا القانون من أية قيود تمنع عن العامل الذي يعمل بنظام القطعة أو بالانتاج أو بالعمولة العلاوات المقررة وفقا لها فمن ثم لا يكون ثمة مانع قانوني يحول دون افادة العاملين العاملين بمقتضى هذا النظام من قواعد منع العلاوات المنصوص عليها في هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بأصدار نظام العاملين بالقطاع العام لا يحظر الجمع بين نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة وبين نظام العلاوات الدورية .
(ملف ١٠٥/٢/٣١ — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٥٥٩)

البدا :

عدم أخقية العاملين المستعدين للخدمة بالاحتياط أو المستقبين لكافة الانتاج عن المدد السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية .

ملخص الفتوى

أن المادة (٥٠) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على أنه :

« يستدعى بعض أو كل أفراد الاحتياط بقرار من وزير الحربية في الأحوال الآتية :

(أ) لاغراض التدريب لمدة لا تزيد عن ستة أسابيع في العام للتدريسي الواحد .

(ب) فكملة مرتبات الوحدات لمدة ستة شهور أخرى بحيث لايتجاوز ذلك مدة سنة من تاريخ الاستدعاء .

(ج) في حالة الحرب عند اعلان التعبئة أو الطوارئ وحتى انتهائها . كما تنص المادة (٥١) من ذات القانون على أنه :

« أولا — تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين ثانيا وثالثا من هذه المادة أجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بتتريقاتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التى لها صفة الدوام والتى كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء .

ثانيا — تتحمل الجهات الحكومية وجهات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام بكامل الأجور والمرتبات وكيفية الحقوق والمزايا الأخرى للأفراد الاحتياط المستدعين من بين العاملين بها وذلك طوال مدة استدعائهم » .

ومن حيث أن المزايا المالية التى يجلب أداؤها للعامل المستدعى

للاحتياط (او المستقبين بالاحتياط) طبقا لحكم المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، بعد التعديلات التي طرأت عليها ، هي تلك التي تتصف بالدوام والاستقرار ، وهذا ما أكدته عبارة هذه المادة « ويؤدى لهم خلالها (أى خلال مدة الاستدعاء) كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى . . . التي لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية . . . » وعلى ذلك فلا يصرف للعامل المستدعى للاحتياط طوال مدة استدعائه ما كان يصرف اليه قبل الاستدعاء من مبالغ بصفة عارضة أو لقيام أسباب معينة أو ظروف خاصة . كالأجور الإضافية أو المكافآت التشجيعية . ولهذا لا يستحق العامل المستدعى للاحتياط صرف حوافز الانتاج المقررة للعاملين بالشركة . طالما أن المكافآت المالية المقررة بنظام الحوافز منوط صرفها بمعدلات معينة للانتاج وحسب أيام العمل الفعلية » .

يريد ذلك أن استحقاق مكافآت الانتاج التي تصرفها الشركات يرتبط وجودا وعدما بقيام العامل فعلا بالمشاركة في الانتاج والاسهام الفعلى في أدائه . ولما كان الفرض أن المستدعى للاحتياط لا يشارك في انتاج الشركة ، لوجوده بعيدا عن عمله الأصلي فمن ثم فإنه لا يستحق مكافأة الانتاج التي تقررها الشركات للعاملين بها الذين يساهمون مساهمة فعلية فيه .

ومن حيث أنه صدر أخيرا القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ، وتنص المادة الأولى منه على أن « تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بالنص بالآتى : -

« ويمنح العاملون المستدعون لخدمة الاحتياط من الحكومة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو الشركات والمؤسسات الأهلية مكافأة وحوافز الانتاج بذات النسب التي حصل عليها زملاؤهم من العاملين الذين يسهمون في زيادة الانتاج بصفة فعلية » . كما تنص المادة الثانية على أن « ينشر هذا القانون في

الجريدة الرسمية . يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها » وقد صدر هذا القانون في ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٢ ، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٨ من يوليو سنة ١٩٧٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية العاملين المستدعين للخدمة بالاحتياط أو المستبقين لكافة الانتاج عن المدد السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

(ملف ٨/١/٧٩ - جلسة ١٩٧٢/٧/٢٦)

قاعدة رقم (٥٦٠)

المبدأ :

تاريخ حساب المتوسط الشهري للمنح التى يراعى اضافتها عند تحديد المرتب - المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لم يقصد بها المشرع أن يتخذ تاريخا مصينا كأساس لحساب متوسط المنح للعاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها أيا كان تاريخ خضوعهم لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ أو القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - المشرع قصد الى مجرد إيجاد أساس معين وموحد لكيفية حساب متوسط المنح التى تضاف الى مراتب العاملين بالمؤسسات العامة والقطاع العام - لا سند فى القول بان تاريخ سريان القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ محدد على سبيل الحصر ولا يجوز تعديله بمراعاة التاريخ الفعلى لفخسوع الشركة أو المؤسسة لأحدهما عند حساب متوسط المنح .

ملخص الاتوى :

بتاريخ ١٩ من يولييه سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى والبنك الأهلى المصرى ونص فى المادة (١) منه على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى البنك

المركزي المصري تقوم بمباشرة نطات واختصاصات البنك المركزي المنصوص عليها في قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ « ٠٠٠ » ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسي للبنك المركزي المصري ونص في مادته الأولى على أن « البنك المركزي المصري مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة » .

وبتاريخ ٣١/٣/١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالبنوك ، ونص في المادة (١) منه على أن « يحول كل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك بورسعيد الى شركة مساهمة عربية » .

ومن حيب أنه ولئن كان يبين مما تقدم أن البنك المركزي المصري اعتبر مؤسسة عامة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ، إلا أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ، كما لم يصدر قرار جمهوري باعتباره مؤسسة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة - ومن ثم فقد ظل البنك يطبق لوائحه الداخلية وقانون الوظائف العامة فيما لم يرد فيه نص خاص في هذه اللوائح وذلك اعمالا للحكم الذي تضمنته المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة ، واستمر الأمر على هذا النحو الى أن صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة الذي طبق على البنك المركزي بوصفه احدى المؤسسات ، ومن ثم فقد خضع العاملون في البنك لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائحة في ٢٨/٨/١٩٦٦ .

أما البنك الأهلي المصري وبنك مصر بنك بورسعيد فكانت مؤسسات عامة ، غير أنها لم تكن مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي ومن ثم فلم يطبق عليها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ كما لم يسر على

العاملين فيها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بلائحة
العاملين في المؤسسات العامة .

ولقد ظلت هذه البنوك على وضعها الى أن صدر القرار الجمهوري
رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويلها الى شركات مساهمة واعتبارا من
تاريخ صدور هذا القرار خضع العاملون في هذه البنوك لقرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بشركات
القطاع العام .

ومن حيث أن المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين
بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف اليها المتوسط
الشهري للمنح التي صرفت في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ
العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة
للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة
١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .

وفي حساب مدد الثلاث سنوات يجوز استكمال هذه المدة اذا
كان للعامل مدد خدمة تقاضى عنها منحة في شركة أو مؤسسة خلاف
تلك التي كان يقوم بالعمل فيها وقت العمل بالقرارين سالفى الذكر .

فاذا لم تبلغ مدة العامل ثلاث سنوات ضم الى مرتبه الشهري
متوسط المنح التي حصل عليها على أساس مجموعها مقسوما على ٣٦ .

ولا يدخل في حساب المنحة المشار اليها المكافآت التشجيعية أو
المنح العامة التي صدرت بقرار من رئيس الجمهورية ويحتفظ
العامل بحصة شخصية بما أضيف الى مرتبه من منح على غير الأساس
الوارد في المادة السابقة على أن تستهلك هذه الزيادة مما يحصل
عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية . . . » .

والمفهوم من النص المتقدم أنه تضمن حكما خاصا بضم المتوسط
الشهري للمنح التي صرفت للعاملين في المؤسسات العامة في الثلاث

سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ١٩٦٣/٥/٩ الى مرتبات هؤلاء العاملين ، كما قضى بأن يضم الى مرتبات العاملين في الشركات العامة المتوسط الشهري للمنح التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ١٩٦٢/١٢/٢٩ . ولا ريب أن مشرع تلك اللائحة لم يقصد بإيراده نص المادة ٩٠ المشار اليها أن يتخذ تاريخا معيناً كأساس لحساب متوسط المنح للعاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها أيا كان تاريخ خضوعهم لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ أو القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولكنه قصد الى مجرد ايجاد أساس معين وموحد لكيفية حساب متوسط المنح التي تضاف الى مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة والقطاع العام الذين سويت حالتهم وفقا لنص المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات العامة ، ذلك أن هذه المادة لم تكن تتضمن حكما خاصا بضم متوسط المنح ولا بالكيفية التي يتم على أساسها الضم — على الرغم من ورود هذا الحكم في المذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري المشار اليه ، ومن ثم فقد كان الأمر موضع خلاف حول جواز الضم وكيفيته الى أن استقر الرأي في ظل العمل بهذه اللائحة على جواز الضم على أساس ما صرفته الشركات للعاملين فيها من منح خلال الثلاث سنوات السابقة على تاريخ تطبيق اللائحة المذكورة بصرف النظر عن مدة خدمة العامل في الشركة — أي أن الضم كان يتم على أساس موضوعي (فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٩٦٥/٧/١٤) .

ولقد حددت المادة ٩٠ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الأساس الذي يتعين وفقا له ضم هذه المنح الى مرتبات العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، ولم تكن اشارة هذه المادة الى تاريخ تطبيق القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ١٩٦٢/١٢/٢٩ ، أو تاريخ تطبيق القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ١٩٦٣/٥/٨ الا أخذاً بالحكم الغالب ، لأنه في هذين التاريخين

خضعت غالبية الشركات والمؤسسات العامة للاتحة نظام العاملين بانقرات الصادرة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن يشار الى تاريخ العمل بانقرات المذكورين بحيث اتخذ هذا التاريخ أساسا لحساب متوسط المنح التي ضمت الى أجور العاملين في هذه الشركات أو المؤسسات ، ومن ثم فلا سند في القول بأن هذا التاريخ محدد على سبيل الحصر ولا يجوز تعديله بمراعاة التاريخ الفعلي لخضوع الشركة أو المؤسسة للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو القرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن التاريخ الذي يتعين الاعتداد به في حساب متوسط المنح التي تضم الى مرتبات العاملين في البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك بورسعيد هو ١٩٦٥/٤/٢٠ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذي قضى بتحويل هذه البنوك الى شركات عامة ، أما التاريخ الذي يعتد به في حساب متوسط المنح التي تضم الى مرتبات العاملين في البنك المركزي فهو ١٩٦٦/٨/٢٨ تاريخ خضوع هؤلاء العاملين لأحكام لاتحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن التاريخ الذي يعتد به في حساب متوسط المنح التي تضم الى مرتبات العاملين في البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك بورسعيد هو ١٩٦٥/٤/٢٠ ، أما التاريخ الذي يعتد به في حساب متوسط المنح التي تضم الى مرتبات العاملين في البنك المركزي فهو ١٩٦٦/٨/٢٨ .

قاعدة رقم (٥٦١)

المبدأ :

يترتب على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٧ بتعيين بعض العاملين أعضاء بمجلس إدارة شركة النيل العامة للتوبييس اعتبار كل منهم شاغلا للفئة المقررة لوظائف أعضاء مجلس الإدارة مع ما يترتب على ذلك من آثار بالرغم من عدم تحديد القرار لمرتب أو المكافأة التي تمنح لكل منهم — عدم الحاجة الى صدور قرار من مجلس إدارة الشركة بالموافقة على النقل أو تحديد الفئة — صرف بدل التفرغ الى عضو مجلس الإدارة رهين بصدور قرار من مجلس الإدارة بمنح هذا البدل للعاملين بالشركة وأن يتوافر في السيد المذكور شروط الالتحاق وذلك طبقا لحكم المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — بدل طبيعة العمل بحسابه ميزة من مزايا هذه الوظيفة فإنه يترتب على انتهاء خدمة الموظف بها وتعيينه عضوا بمجلس إدارة الشركة انقطاع سبب استحقاقه هذا البدل — ضم متوسط المنح الى المرتب طبقا لحكم المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لا ينصرف الى العاملين في الحكومة والهيئات العامة — مناط تطبيق المادة الأولى من قرار التفسير الاثري رقم ١ لسنة ١٩٦٦ أن يكون العامل شاغلا لوظيفة ذات فئة محدودة ، في ذات الشركة التي عين بها عضوا لمجلس ادارتها — قرارات مجلس إدارة الشركة باسناد وظائف الى أعضاء مجلس الإدارة تعتبر من قبيل توزيع الاختصاصات على أعضاء المجلس وهو امر يملكه ، باعتباره السلطة المهيمنة على شؤونها — اذا كان قرار رئيس الجمهورية قد صدر دون تحديد فئات وظائف أعضاء مجلس إدارة الشركة فإنها تتحدد في ضوء الفئة المخصصة لوظيفة عضو مجلس الإدارة بالشركة وفقا لجدول تعامل وظائفها •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يتولى ادارة الشركة مجلس يكون من عدد فردى من الأعضاء لا يزيد عددهم على تسعة ويشكل على الوجه الآتى :

١ — رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية •

٢ — أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين فى الشركة •

ويحدد القرار الصادر بتعيين الرئيس والأعضاء المعينين المرتبات والمكافآت لكل منهم » •

واستنادا الى هذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٧ بتعيين أعضاء مجلس ادارة شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا وهم :

١ — المهندس •••••

٢ — السيد / •••••

٣ — السيد / •••••

٤ — السيد / •••••

وكان الثلاثة الأول من هؤلاء الأعضاء يعملون بجهات أخرى وهى الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ومصلحة الضرائب وشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا • أما الرابع فكان يعمل فى ذات شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا بعقد محدد المدة •

ومن حيث أنه ترتب على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه اعتبار الثلاثة أعضاء الأول منقولين الى شركة النيل لأتوبيس غرب الدلتا من الجهات التى كانوا يعملون بها وذلك طبقا لنص المادة ٣٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التى أجازت نقل العامل من أى جهة حكومية الى وظيفة من

ذات فئة وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وانه ان كان قرار رئيس الجمهورية بتعيين الماملين لنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، الا أن جداول المذكورين لم يحدد المرتب أو المكافأة التي تمنح لكل منهم اعمالا تعادل وظائف الشركة المعتمدة من مجلس الوزراء في ١٩٦٤/١٢/٢٨ حددت الفئة الثانية لوظائف أعضاء مجلس الادارة جميعها ، ومن ثم فانه يترتب على تعيين السادة المذكورين أعضاء بمجلس ادارة شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا اعتبار كل منهم شاعلا للفئة الثانية منذ ١٩٦٧/٥/١٣ (تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٧) وما يترتب على ذلك من آثار منها استحقاق العضو لأول مربوط الفئة المعين عليها أو مرتبه في الجهة المنقول منها أيهما أكبر دون حاجة الى صدور قرارات من مجلس ادارة الشركة بالموافقة على النقل أو تحديد الفئة ، وبذلك تكون القرارات الصادرة من لجنة شئون الماملين في ١٩٦٧/١٢/١٩ فيما تضمنته من نقل المهندسين والسيد الى الشركة بالفئة الثالثة خصما على الفئة الثانية . وقرار مجلس الادارة في ١٩٦٧/١٢/٢٠ بترقية كل منهما الى الفئة الثانية . ثم قرار مجلس الادارة الصادر في ١٩٦٧/٦/٣ المتضمن نقل السيد الى الشركة بالفئة الثانية اعتبارا من ١٩٦٧/٥/١٣ وبمرتبه الذي كان يتقاضاه بالشركة المنقول منها (شركة النيل لأتوبيس شرق الدلتا) ، كل هذه القرارات تعد معدومة الأثر لصدورها من غير مختص . وتظل العلاقة بين هؤلاء الأعضاء وشركة النيل لأتوبيس غرب الدلتا محكومة بالقرار الجمهوري الصادر بتعيينهم أعضاء بمجلس ادارة الشركة ويسحق كل منهم أول مربوط الفئة الثانية المخصصة لأعضاء مجلس الادارة وفقا لجدول تعادل الوظائف الخاص بالشركة وذلك منذ تاريخ التعيين في ١٩٦٧/٥/١٣ ، مع صرف المبالغ المستحقة لهم وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقرار الجمهوري رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ ثم بدل التمثيل المقرر قانونا لأعضاء مجلس الادارة .

ومن حيث أنه لما كانت المرتبات الأصلية للأعضاء الثلاثة المذكورين تبلغ على الترتيب ٨٥٥٠٠ ج ، ٩٤٥٠٠ ج ، ١٢٠٠ ج شهريا

فمن ثم تدخل هذه المرتبات في ريط الفئة الثانية التي عينوا عليها والذي يبلغ ١٢٠/٧٣ جنيها شهريا ، ويحتفظ كل منهم براتبه الأصلي ويستحق الأول والثاني العلاوات الدورية في مواعيد استحقاقها .

ومن حيث أنه لما كانت المادة ٢٧ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ تنص على أنه « يجوز لمجلس الادارة منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام البدلات المهنية المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وبالشروط والأوضاع التي يقررها هذا المجلس على أن تعتمد من الوزير المختص » وانه لما كان بدل التفرغ يعتبر من البدلات المهنية للمهندسين فمن ثم يكون صرفه الى عضو مجلس ادارة الشركة رهينا بصدور قرار من مجلس الادارة بمنح هذا البدل للعاملين بالشركة وفقا للشروط والأوضاع التي يقررها ، ومن ثم فان قرار لجنة شئون العاملين بالشركة يضم بدل التفرغ الذي كان يتقاضاه المهندس ابان عمله بالهيئة العامة للسكك الحديدية — الى مرتبه رهين بأن يقرر منح هذا البدل للعاملين بالشركة وأن تتوافر في السيد المذكور شروط الاستحقاق .

ومن حيث أنه فيما يختص ببديل طبيعة العمل الذي كان يصرف الى السيد أثناء عمله بمصلحة الضرائب ومقداره ٦ جنيهات شهريا — فان الأصل في استحقاق هذا البدل أن يقوم العامل بأعباء الوظيفة التي تقرر لها بدل طبيعة عمل بحسابه ميزة من مزايا هذه الوظيفة ، وعلى ذلك فانه يترتب على انتهاء خدمة العضو المذكور من مصلحة الضرائب وتعيينه عضوا بمجلس ادارة الشركة — انقطاع سبب استحقاقه هذا البدل ويكون القرار الصادر بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٧ من لجنة شئون العاملين بالشركة بضم هذا البدل الى مرتبه قد جاء على خلاف نكحم القانون .

ومن حيث أن المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه تنص على أن « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف اليها

المتوسط الشهري للمنع التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة ، وفي حساب الثلاث سنوات يجوز استكمال هذه المدة اذا كان للعامل مدد خدمة تقاضى عنها منحة في شركة أو مؤسسة خلاف تلك التي كان يقوم بالعمل فيها وقت العمل بالقرارين سالفى الذكر ومفاد ذلك أن المنح التي يضم متوسطها الى مرتب العامل هي المنح التي يكون العامل قد تقاضاها في شركة أو مؤسسة ، وحكمة ذلك أن هذه المنح تعتبر جزءا من الأجر في مفهوم المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فان مبدأ ضم متوسط المنح الى المرتب لا ينصرف الى العاملين في الحكومة أو الهيئات العامة ، طالما أن المنح التي تصرف اليهم لا تعد جزءا من الأجر مهما تواتر صرفها ، ولما كان العضو الأول يعمل قبل نقله الى الشركة في الهيئة العامة للسكك الحديدية ، وكان الثانى يعمل في مصلحة الضرائب ، فان القوار الصادر من لجنة شئون العاملين بالشركة في ١٩/١٣/١٩٦٧ يضم متوسط المنح التي صرفت اليهما في الجهات التي نقلوا منها يكون قد صدر مخالفا لحكم القانون .

ومن حيث أنه فيما يختص بالسيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ فالثابت أنه كان يعمل بعقد محدد المدة ينتهى في ٢١/١٠/١٩٦٧ بمرتب شهري قدره ١٢٠. جنيتها لدى ذات الشركة قبل تعيينه عضوا بمجلس ادارتها ، بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٣/٥/١٩٦٧ وبذلك فان السيد رئيس الجمهورية هو الذى يختص بتحديد مرتبه طبقا لنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة الأولى من قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٦ من أن يتقاضى أعضاء مجلس ادارة الشركة المعينون من بين العاملين فيها المرتبات المقررة لفئات وظائفهم الأصلية طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام ما لم ينص على غير ذلك بقرار جمهورى اذ أن مناط تطبيق هذه المادة أن يكون العامل شاغلا لوظيفة ذات فئة محددة في ذات الشركة التي عين عضواً لمجلس ادارتها وهو

مالم يتوافر في حالة السيد / لأنه لم يكن يشغل وظيفة أصلية ذات فئة محددة ، وانما كان معينا في الشركة بعقد مؤقت .

ومن حيث أنه بالنسبة للقرارات التي أصدرها مجلس ادارة الشركة باسناد وظيفة عضو مجلس ادارة للشئون الهندسية للسيد المهندس وعضو مجلس ادارة للشئون المالية للسيد / وعضو مجلس ادارة لشئون الحركة للسيد / ، فان هذه القرارات لم تتضمن تحديد مكافآت أو مرتبات أو مزايا لأي منهم انما أسندت لهم وظائف تخصص لها الفئة الثانية وهي المقررة لعضو مجلس الادارة ، ومن ثم فان هذه القرارات تعد من قبيل توزيع الاختصاصات على أعضاء المجلس وتحديد مسؤولية كل منهم وهو أمر يملكه مجلس ادارة الشركة باعتباره السلطة المهيمنة على شئونها .

ومن حيث أنه لا يغير مما سبق ما تثيره وزارة النقل من أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٧ بتعيين أعضاء مجلس ادارة شركة النيل لأتوبيس غرب الدلتا لم يحدد صفة العضوية لكل منهم . كما أن الهيكل التنظيمي لهذه الشركة لم يقرن وظيفة مدير ادارة بها بعضوية مجلس الادارة . لا يغير من ذلك مما سبق وانتهى اليه الرأي من أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٧ يعتبر بمثابة نقل للأعضاء الذين كانوا يعملون بجهات أخرى الى شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا ، وان كان هذا القرار لم يحدد فئات وظائف هؤلاء الأعضاء أو مرتباتهم فان فئات وظائفهم تتحدد في ضوء الفئات المخصصة لوظيفة عضو مجلس الادارة بالشركة وفقا لجدول تعادل وظائفها .

أما السيد / فطالما أنه لم يكن يشغل وظيفة أصلية ذات فئة محددة بشركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا قبل تعيينه عضوا بمجلس ادارتها ، فمن ثم فانه يعتبر معينا ابتداء كعضو بمجلس ادارة الشركة المذكورة ويتحدد مرتبه بقرار من رئيس الجمهورية وفقا لحكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ . كذلك فان قرارات

مجلس ادارة الشركة، باسناد وظيفه عضو مجلس الادارة للشئون الهندسية للعضو الأول وعضو مجلس الادارة للشئون المالية للعضو الثانى وعضو مجلس ادارة لشئون الحركة للعضو الثالث وعضو مجلس ادارة للشئون الادارية للعضو الرابع — هذه القرارات تعتبر من قبيل توزيع الاختصاصات على أعضاء المجلس وتحديد مسؤوليات كل منهم •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

أولا — اعتبار العاملين المعروضة حالاتهم ، فيما عدا السيد / منقولين الى شركة النيل العامة لتوبييس غرب الدلتا بما يترتب على ذلك من آثار خاصة بتحديد مرتباتهم •

أما فيما يتعلق بالسيد / فان تصديد مرتبه هو من اختصاص السلطة المنوط بها أمر تعيينه •

ثانيا — ان هؤلاء العاملين لا يستصحبون البدلات التى كانت تصرف اليهم فى الوظائف المنقولين منها ، كما لا يستحق من كان يحصل منهم على منح سنوية ضم متوسطها الى راتبه •

ثالثا — ان تصديد الوظائف التى تسند الى كل منهم هو من اختصاص مجلس ادارة الشركة •

(ملف ٢٠٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)

قاعدة رقم (٥٦٢)

المبدأ :

احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ فى شأن هوافز الابتكار والترشيد فى الاداء بالمؤسسات العامة لا تزال سارية فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على الرغم من الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — أساس ذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين بالقطاع العام لم يتضمن أى نص صريح بلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر

— مقتضى ذلك أن حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من النظام المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ يعتبر قائما فلا يتحمل العاملون بالبنك المركزى المصرى الذين صرفت اليهم المكافآت التشجيعية المشار اليها بالفهرية المستحقة من هذه المكافآت وإنما تتحملها الجهة التى دخل فى ميزانياتها عائد العمل الذى صرفت عنه المكافأة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ كانت تنص على أنه يجوز فى حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية منح مكافآت تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا أو بحوثا أو اقتراحات جدية تساعد على زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو ابتكار أنواع جديدة أو زيادة التصدير وتمنح المكافآت التشجيعية بقرار من رئيس مجلس الادارة .

وبتاريخ ١٠/٤/١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ سنة ١٩٦٧ ونص فى المادة الاولى منه على أن يعمل بالنظام المرافق فى شأن جوائز الابتكار والترشيد والتميز فى الاداء بالمؤسسات العامة .

ونص فى المادة الثانية على أن يكون لرئيس الوزراء اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام وله أن يقرر امتداد سريانه على الهيئات العامة ووحدات الجهاز الادارى للدولة كما يكون له تعديل أحكامه كلما دعت الحاجة الى ذلك .

وتنص المادة الثانية من النظام المرافق لهذا القرار على أن « كل عامل يقوم بعمل يعد ابتكارا أو ترشيدا أو تميزا فى الاداء ويؤدى هذا العمل الى زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو انتاج أنواع جديدة أو زيادة التصدير أو محاربة الاسراف يمنح مكافأة تشجيعية تتناسب مع قيمة العائد النقدى المترتب عليه وذلك وفقا للقواعد الميمنة فى المرفق التالية » .

وتنص المادة الثالثة من هذا النظام على أن « تصرف المكافأة وفقا للحدود الميمنة بالمجدول المرفق لهذا القرار . . . ولا يعتد إلا بالعائد

الحقيقي للعمل الممتاز وتتحمل الجهة التي يدخل العائد في ميزانيتها بقيمة المكافأة وبالضريبة المستحقة على العامل منها بحيث تصرف له المكافأة كاملة ولا يجوز أن يحصل الفرد على أكثر من مكافأة عن العمل الواحد ومع ذلك يجوز أن يتكرر منح المكافأة للعامل بتكرر قيامه بعمل من أعمال الابتكار أو الترشيح أو التمييز في الأداء ..

وتنص المادة الرابعة على أن ينظم هذا القرار منح المكافآت الواردة بالمادة ٣٠ من نظام العاملين بالقطاع العام والتعويض المقرر بالمادة ٨٦ من النظام المشار اليه وتنح المكافأة أو التعويض وفقا للفئات المبينة بهذا القرار وطبقا للاجراءات المنصوص عليها .

وتنص المادة السادسة على أن يصدر بمنح المكافآت التي تقل قيمتها عن ٤٠٠ جنيه قرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ويصدر بمنح المكافأة التي تزيد قيمتها على هذا الحد ، قرار من الوزير المختص وتصدر القرارات المشار اليها بالفقرتين السابقتين بناء على توصية من اللجنة المنصوص عليها بالمادة التالية » .

وتنص المادة السابعة على أن تشكل بكل وزارة بقرار من الوزير المختص كما تشكل في كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية بقرار من مجلس الإدارة لجنة تسمى «اللجنة الانتاجية» من عدد من الاعضاء ممن يتصفون بالقدرات المناسبة وتختص هذه اللجنة بدراسة الاقتراحات والبحوث التي ترد اليها وتقوم اللجنة بتقدير القيمة الفنية لما يرد اليها والعائد السنوي الذي يعود على الوحدة عند قبول الاقتراح أو البحث وترفع توصيتها الى الرئيس المختص باصدار القرار بمنح المكافأة فاذا كانت المكافأة المقترحة مما تصدر بقرار من الوزير المختص وجب رفع توصية لجنة المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية الى لجنة الوزارة قبل رفع الامر الى الوزير المختص » .

وبتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٧١ بدأ العمل بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي نص على إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة وقد نص نظام العاملين المرافق لهذا القانون بالمادة ٧٣ على أنه يجوز منح مكافأة تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا

أو بحوثاً أو اقتراحات جديدة تساعد على زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو بتكار أنواع جديدة أو زيادة التصدير — وتمنح المكافآت التشجيعية بقرار من رئيس مجلس الادارة » .

كما يجوز للوزير المختص منح مكافأة تشجيعية لرؤساء مجالس الادارة ومن يرى من العاملين على ضوء ما تحقق من أهداف .

ومن حيث أن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ لا تزال سارية على الرغم من إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ، ذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام لم يتضمن أى نص صريح بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر ، كما أن نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يطابق نص المادة ٣٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الملغى ، مما يقتضى القول بعدم إلغاء القرار الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بعد صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من النظام المرافق للقرار الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ يعتبر قائماً فلا يتحمل العاملون بالبنك المركزى المصرى الذين صرفت اليهم المكافأة التشجيعية المشار اليها بالضريبة المستحقة من هذه المكافأة ، وانما تتحملها الجهة التى دخل فى ميزانياتها عائد العمل الذى صرفت عنه المكافأة ، وهو حكم مشروع وليس فيه مخالفة لقوانين الضرائب ، اذ لا يقصد منه اعفاء المكافآت من الضريبة ، وهو ما لا يكون الا بنص من قانون ، وانما يقصد به اعفاء العامل من أداء الضريبة المستحقة مما يجعل الامر بمثابة زيادة فى قيمة المكافأة الإجمالية لتخلص قيمتها صافية للعامل ، وتلك الزيادة هى مما يجوز منحه بقرار من رئيس الجمهورية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم تحمل العاملين بالبنك المركزى الذين صرفت اليهم المكافآت التشجيعية المشار ، بالضريبة المستحقة عن تلك المكافآت وانما تتحملها الجهة التى دخل فى ميزانياتها عائد العمل الذى صرفت عنه المكافأة .

قاعدة رقم (٥٦٣)

المبدأ :

صحة احقية العاملين بشركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير في استمرار التمتع بميزة السكن المجاني او المخفض بعد انتهاء خدمتهم بالشروط الواردة بقرار مجلس الادارة الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ — اعتبار هذا القرار صحيحا موافقا لحكم القانون — أساس ذلك انه يهدف الى تحقيق صالح الشركة بتوفير الظروف المعيشية الملائمة للعاملين بها ومن ثم يفرج عن نطاق التبرع وينحصر عنه البطلان .

ملخص الفتوى :

يتبين من الاطلاع على الاوراق ان مجلس ادارة شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير أصدر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ قرارا تضمن استمرار تمتع العاملين الذين تنتهي خدمتهم بالوفاة أو عدم اللياقة الصحية أو بلوغ سن التقاعد هم وأسرهم بالسكن المجاني أو المخفض ، على أن ينتهي التمتع بهذه الميزة ببلوغ الولد الاول سن ٢١ سنة أو بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة أى التاريخين أقرب .

ومن حيث أن شركة القطاع العام تعتبر وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى من بين أهدافه الرئيسية وبحكم طبيعته السعى الى تحقيق الربح وذلك فى نطاق تحقيق هدف أكبر وفقا لخطة تنمية الاقتصاد القومى ، ومن ثم فإن هذه الشركات تتحدد أهليتها بما يعين على تحقيق هذه الاغراض بحيث يلحق البطلان حتما كل تصرف يصدر عنها مجاوزا هذه الدائرة ، ومن هذه التصرفات أعمال التبرع المحض التى تأخذ شكل التبرع فى ظاهرها وبواعثها ولا تسهم فى قليل أو كثير فى تحقيق اغراض الشركة (فتوى الجمعية العمومية رقم ١٥ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٤) .

ومن حيث أن قرار مجلس ادارة الشركة المشار اليه لايهدف الى

مجرد التبرع للعاملين ويعتمد ذلك إلى هدف آخر هو تحقيق صالح الشركة بتوفير الظروف المعيشية الملائمة للعاملين بها من حيث الاطمئنان إلى استمرار انتفاعهم هم وأسرهم بميزة السكن المجاني أو المخفض بعد انتهاء خدمتهم وهو أمر لا شك ينعكس أثره على نشاطهم في تأدية المهام المسندة اليهم ويعود بالنفع على الشركة ، وبهذه المثابة فإن هذا القرار بحكم غايته هذه يخرج عن نطاق التبرع ويعتبر من قبيل التصرفات التي تهدف إلى تحقيق صالح الشركة وينحصر عنه البطلان ومن ثم يعتبر القرار المشار إليه صحيحا موافقا لحكم القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أحقية العاملين بشركة مصر الجديدة للسكان والتعمير في استمرار التمتع بميزة السكن المجاني أو المخفض بعد انتهاء خدمتهم بالشروط الواردة بقرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

(ملف ٣٢/١/٧ — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٥٦٤)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٢٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أنه بعد عودة المعار أما أن يشغل وظيفته الأصلية أن كانت خالية أو يسند إليه بصفة مؤقتة أى عمل من نفس مستواها وفي هذه الحالة الأخيرة فإنه يحتفظ بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها — لفظ الميزات ينصرف إلى الحقوق المالية للصيقة بشخص الموظف كحقه في المرتب وملحقاته من بدل طبيعة عمل أو بدل تخصص — الحقوق المرتبطة بالوظيفة لا تعتبر من قبيل المميزات المالية التي يحتفظ بها للمعار عندما يعاد لوظيفة مغايرة لتلك التي كان يشغلها قبل اعارته — أساس ذلك أن الحقوق المالية المرتبطة بالوظيفة إنما شرعت لمواجهة ما تتطلبه القيام بها من نفقات اضافية تقتضى الظهور بمظهر معين ومن ثم فإن بدل التمثيل يدور وجودا وعدما مع القيام الفعلي بأعباء الوظيفة تحقيقا لأغراضها ومظهرها — مثال إعادة موظف لوظيفة مغايرة لتلك التي كان يشغلها قبل اعارته لجمهورية نيجيريا والتي كان يتقاضى عنها بدل تمثيل يترتب عليه عدم أحقيته في المطالبة باحتفاظه بالبدل المقرر لوظيفته الاولى .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل أو الخارج ، ويحدد القرار الصادر بالاعارة مدتها ، ويكون أجر العمل بأكمله على جانب الجهة المستعيرة ، ومع ذلك يجوز منحه أجرا من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والأوضاع التي يحددها رئيس الجمهورية ، وتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش واستحقاق العلاوة والترقية ، وتبقى وظيفة المعار خالية ويجوز في أحوال الضرورة القصوى شغلها بمستواها وعند عودة المعار يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو أى وظيفة أخرى من ذات المستوى تتوافر فيه شروط شغلها والا أسنداليه بصفة مؤقتة أى عمل يتفق مع خبرته على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو من ذات مستوى وظيفته الأصلية تتوافر فيه شروط شغلها ، وفي جميع الأحوال يحتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة » والمستفاد من هذه المادة أن الأصل هو الاحتفاظ بوظيفة العامل المعار خالية لحين عودته وشغله إياها ، إلا أنه يجوز في أحوال الضرورة القصوى شغل هذه الوظيفة وعند عودة المعار أما أن يشغل وظيفته الأصلية أن كانت خالية أو يسند إليه بصفة مؤقتة أى عمل من نفس مستواها ، وفي هذه الحالة الأخيرة فإنه يحتفظ بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها ، ومن المعلوم أن لفظ « المميزات » الواردة في المادة ٢٨ المشار إليها ينصرف إلى الحقوق المالية للصيقة بشخص الموظف كحقه في المرتب وملحقاته من بدل طبيعة عمل أو بدل تخصص - أما الحقوق المربطه بالوظيفة فلا تعتبر من قبيل الميزات المالية التي يحتفظ بها للمعار عندما يعاد لوظيفة مغايرة لتلك التي كان يشغلها قبل اعارته - أساس ذلك أن الحقوق المالية المرتبطة بالوظيفة إنما شرعت لمواجهة القيام بها من نفقات إضافية تقتضى الظهور بمظهر معين ومن ثم فإن بدل التمثيل يدور وجودا وعدما مع القيام الفعلي بأعباء الوظيفة تحقيقا لأغراضها ومظهرها ، وهو ما يستتبع بطريق اللزوم أن يرتبط صرف هذا البدل بقيام الموظف فعلا بأعباء الوظيفة التي تقرر لها البدل وما يصاحبه ذلك من الانفاق الفعلي على

ما تقتضيه هذه الوظيفة — بحسب واجباتها ومسئولياتها — ولذلك فإن استحقاق بدل التمثيل مرتبط بالقيام بأعباء الوظيفة ارتباط السبب بالمسبب فإذا انفصل العامل عن الوظيفة المقرر لها بدل التمثيل بحيث أصبح شاغلا لوظيفة أخرى انتفى موجب استحقاق البديل •

وحيث أن الثابت في خصوص الموضوع المعروض أن السيد المهندس / ... أعيد لوظيفة مغايرة لتلك التي كان يشغلها قبل اعارته لجمهورية نيجيريا والتي كان يتقاضى عنها بدل تمثيل فمن ثم لا يحق له المطالبة باحتفاظه بالبديل المقرر لوظيفته الاولى •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية المهندس / ... المستشار الفنى بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية — في الاستمرار في تقاضى بدل التمثيل بالفئة المقررة لوظيفة رئيس مجلس ادارة شركة طنطا للزيوت والصابون وهى الوظيفة التي كان يشغلها قبل اعارته لنيجيريا •

(ملف ٨٦/٤/٦٣٦ — جلسة ١٢/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٥٦٥)

المبدأ :

نص المادة ١٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تضمن قاعدة عامة في حساب الاجر المستحق عن ساعات العمل الاضافية التي يؤديها العامل بالزيادة عن القدر المحدد — هذه القاعدة واجبة الاتباع عند تشغيل العاملين بالقطاع العام ساعات عمل اضافية — اساس ذلك انه وان كان المشرع وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد ناط بمجلس ادارة الوحدة تحديد أيام العمل وساعاته وفقا لمتطلبات العمل وبمراعاة الاحكام الواردة في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ الا انه لم يحدد كيفية حساب الاجر الاضافي في حالة تشغيل العامل ساعات تجاوز ساعات العمل المحددة ومن ثم يتعين الرجوع في هذا الشأن الى احكام قانون العمل بحسبته الشريعة العامة التي يرجع اليها فيما لم يرد بشأنه نص في هذا النظام •

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من مواد اصدار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » وان المادة ٣٠ من ذات النظام تنص على أن « يحدد مجلس الادارة أيام العمل في الاسبوع وساعاته ، وفقا لمقتضيات العمل ، ومع عدم الاخلال بالأحكام الواردة في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ويمنح العامل الاجر الاضافي المقرر عن الساعات التي يعملها فيما يجاوز ساعات العمل المحددة .

ومفاد ما تقدم أن المشرع ولئن ناط بمجلس ادارة الوحدة تحديد أيام العمل وساعاته وفقا لمقتضيات العمل وبمراعاة الاحكام الواردة في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ، الا أنه لم يحدد كيفية حساب الاجر الاضافي في حالة تشغيل العامل ساعات تجاوز ساعات العمل المحددة ، ومن ثم فانه يتعين الرجوع في هذا الشأن الى احكام قانون العمل بحسبانه انه الشريعة العامة التي يرجع اليه فيما لم يرد بشأنه نص في هذا النظام .

ومن حيث أن المادة ١٢٠ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « يجوز لصاحب العمل عدم التقيد بالاحكام الواردة في المواد ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ — وهي المتعلقة بتنظيم ساعات العمل وما يرد عليها من ضوابط وقيود — في الاحوال الآتية :

١ — أعمال الجرد السنوي واعداد الميزانية والتصفيية وتفصل الحسابات والاستعداد للبيع بأثمان منخفضة والاستعداد لافتتاح الموسم .

٢ — اذا كان العمل لمنع وتوقع حادث خطر أو اصلاح ما نشأ عنه أو لتلافى خسارة محققة لمواد قابلة للتلف .

٣ — اذا كان التشغيل بقصد مواجهة ضغط عمل غير عادي .

٤ — ... الخ .

كما أن المادة ١٢١ منه تنص على أنه « يجب على صاحب العمل أن يمنح العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة أجرا اضافيا يوازي أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الاضافية مضافا اليه ٢٥٪ على الاقل عن ساعات العمل النهارية و ٥٠٪ على الاقل عن ساعات العمل الليلية فاذا وقع العمل في يوم الراحة وكان العامل يتقاضى أجرا في أيام راحته حسب الأجر الاضافي في هذه الحالة مضاعفا » .

وحيث أن هذا النص يتضمن قاعدة عامة في حساب الاجر المستحق عن ساعات العمل الاضافية التي يؤديها العامل بالزيادة عن القدر المحدد، ومن ثم فهي واجبة الاتباع عند تشغيل العاملين بالقطاع العام ساعات عمل اضافية حسبما سلف بيانه .

ومن حيث انه وفقا للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية لا يجوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الصناعة تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٣ ساعة في الاسبوع ولا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة .

ومن حيث أن العاملين المعروضة حالتهم يعملون ساعات اضافية تتجاوز الحد الاقصى المشار اليه ، لذلك فانه يتعين حساب الاجر الاضافي عن هذه الساعات على أساس القاعدة الواردة في المادة ١٢١ من قانون العمل .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أحقية هؤلاء العاملين في أن تحسب أجورهم عن ساعات العمل الاضافية على أساس ما نصت عليه المادة ١٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

قاعدة رقم (٥٦٦)

المبدأ :

العامل في الجهاز الإداري للدولة الذي يعاد تعيينه في القطاع العام في فئة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة — قرار التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٧١ سريانه في ظل أحكام لائحتي نظام العاملين بالقطاع العام المتعاقبتين رقمي ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الحكم :

ان النزاع لا يدور في حقيقته على تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٦٦ الذي فرض تسوية حالة أصحاب المؤهلات العالية في وظائفهم التي يشغلونها من قبل صدورهم واحتفظ لهم بما يكون من زيادة في مرتباتهم السابقة على مرتباتهم التي تسفر عنها تسويته ، ولا يتعلق شيء من أحكام هذا القرار بطلبات المدعى الذي ترك الخدمة في الجهاز الإداري للدولة ليعاد تعيينه في هيئة تطبيق نظام القطاع العام وهو يطالب بان يحتفظ له بمرتبه الذي كان يتقاضاه في وظيفته الحكومية باعتباره أكبر من مرتب الفئة التي أعيد تعيينه فيها . وانما يحكم مثل هذا الانتقال من الحكومة الى القطاع العام ما جاء في الفقرة ثانيا من قرار التفسير رقم ٤ لسنة ١٩٧١ الذي قررت فيه المحكمة العليا أن « العامل في الجهاز الإداري للدولة الذي يعاد تعيينه في القطاع العام في فئة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أوله مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة ، وإذا اعتبر هذا التفسير إعادة تعيين أحد من عاملي الحكومة في وظيفة بالقطاع العام كإعادة تعيينه في وظيفة بالحكومة ذاتها مما يقتضي تشابه نظام العاملين بالدولة وفي القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ونظام العاملين في القطاع العام رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، بوجه يستبقى معه العامل حقه في مرتبه ألا ينقص حين يعاد تعيينه خلال خدمته المتصلة ، اذا انتقل بإعادة التعيين من الحكومة

الى القطاع العام . واذا لا يوجد اختلاف بين لائحة نظام العاملين بالقطاع العام المتعاقبتين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في طبيعة الوظائف وحق العاملين عليها في مرتباتهم ، فقد اتفقت نصوصها في هذا الشأن مضمونا وان تباينت بعضها عبارة ، فان التفسير رقم ٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه يجرى صحيحا في نطاق اللائحتين هاتين جميعا وينطبق على حال المدعى الذي أعيد تعيينه في هيئة عامة تطبق لائحة سنة ١٩٦٢ ، وذلك من باب قياس الاولى على مؤسسات وشركات القطاع العام ، واذا كان مرتبه في وزارة التربية والتعليم يزيد على أول مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها بالهيئة ولا يجاوز نهاية ذلك المربوط وليس من فاصل زمني بين تركه خدمة الحكومة وتعيينه في الهيئة ، فانه يكون من حق المدعى أن يحتفظ بمرتبه السابق .

(طعن رقم ٤٢٣ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٥٦٧)

المبدأ :

لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — أصبح من غير الجائز الجمع بين العلاوات الدورية ونظام العمل بالعمولة — يشترط للعمل بنظام العمولة اربعة شروط : — تحديد معدلات الاداء ، وثانيها : — تحديد الاجر المقابل وحسابه بالزيادة والنقص تبعا لحجم الانتاج . وثالثها : — بيان كيفية حساب الاجر عند القيام بالاجازة وفي العطلات وعند النقل الى نظام العلاوات ورابعها : اعتماد الوزير المختص لهذا النظام — قيام الشركة المصرية العامة للمعدات الكهربائية بمنح العمولات دون استيفاء الشروط السالف ذكرها والجمع بين العمولة والعلاوات الدورية أمر لايسوغ معه القول بأن الشركة تطبق نظام العمل بالعمولة وانما يمكن القول بانها مكافآت مقابل زيادة الانتاج — أثر ذلك اعتبارها جزءا من الاجر .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بلائحة نظام

العاملين بالقطاع العام — الذى طبق وألغى نظام العمولات موضع البحث فى ظله — ينص فى المادة الثالثة منه على أنه « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتجديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها ليعمل بها وتزويدها فى إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة أحكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن تقييم مستوى الشركات » .

ومن حيث انه بناء على هذا النص فان المشرع أوجب على شركات القطاع العام أن تقوم بتوصيف وتقييم كل وظيفة من وظائفها بأحدى الفئات المالية الاتى عشرة المصدرة بالجدول المرفق باللائحة ، ومن ثم فان الاصل وفقاً لحكم هذا النص أن من يعين فى إحدى الوظائف الدائمة بالشركة يعمى أن يشغل الفئة المالية المقررة لوظيفته مما يستتبع بالضرورة منحة أجراً فى حدود مربوط هذه الفئة لايحوز أن يقل عنه .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه لم يتضمن نصاً يحظر الجمع بين العلاوات الدورية وعمولة الانتاج وكانت المادة ٢٥ منه تجيز لمجلس الادارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو الانتاج أو العمولة على أساس حصول العامل على الاجر المقرر لفئة وظيفته اذا وصل انتاجه الى معدل الاداء فاذا لم يصل انتاجه الى ذلك القدر منح جانباً من الاجر المقرر له أصلاً لا يقل عن بداية مربوط الفئة الأدنى مباشرة واذا زاد انتاجه على المعدل منح أجراً اضافياً عن هذا الانتاج الزائد .

ومن حيث أنه بصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ بتعديل أحكام القرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والذى عمل به اعتباراً من ٢٥/٢/١٩٦٧ أصبح من غير الجائز الجمع بين العلاوات الدورية ونظام العمل بالعمولة فلقد حذف هذا القرار من نص المادة (٢٥) الحكم المنظم للعمل بالانتاج أو العمولة وأحال فى شأن نظام العمل بالعمولة الى المادة ٢٩ — وبعد أن كانت هذه المادة تقتصر فى فقرتها الاولى والثانية على تفويض مجلس الادارة سلطة وضع نظام للموافرة يكفل تشجيع العاملين على تحقيق معدلات الانتاج — أضاف اليها القرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧

المشار إليه فقرة ثالثة نص فيها على أنه « ويجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو الانتاج أو بالعمولة بحيث يتضمن معدلات الاداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة من العاملين والاجر المقابل لها وحساب الزيادة والنقص في هذا الاجر عند زيادة الانتاج أو نقصه عن المعدلات المقررة كما يتضمن كيفية حساب الاجر عند القيام بالاجازات والمطلات أو النقل الى وظيفة لا تعمل بنظام الاجر بالانتاج ولا يجوز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية ، ويعتمد هذا النظام من الوزير المختص » .

ومن حيث أن هذا النص لم يشتمل على ما يفيد أن أحكامه تعد استثناء من الاصل الذي قرره المادة الثالثة سالفة الذكر فان حكمه يقتصر على وضع نظام بديل لنظام العلاوات الدورية من مقتضاه منح العامل أجرا ثابتا لا يقل عن بداية مربوط الفئة المقررة للوظيفة التي يشغلها وجزء آخر متغير يتحدد عن طريق وضع حد أدنى لما يتعين أن ينتجه كل عامل ومقدار الزيادة في أجره اذا زاد انتاجه على هذا الحد أو عن طريق منحه عمولة عما يحققه للمجهة التي يعمل فيها من أرباح وذلك كله كحافز للعاملين على زيادة انتاجهم حتى يرتفعوا بمستوى أجورهم بأكثر مما يحققه لهم نظام العلاوات الدورية .

ولم يرد المشرع بهذا النظام أن يكون بديلا عن نظام التقييم المنصوص عليه بالمادة الثالثة من القرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ولو أراد ذلك لنص صراحة على عدم استحقاق العامل للاجر المقرر للفئة المالية مثلما نص على عدم جواز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية .

ومن حيث أنه بناء على ذلك ولما كان هذا هو قصد الشارع من نظام العمل بالعمولة فانه كان من الطبيعي حتى يحل هذا النظام محل العلاوات الدورية أن تكون له ضوابط ومعايير تكفل صالح العمل وتحقيق في ذات الوقت مصلحة العامل .

ومن حيث أن المشرع حدد هذه الضوابط في نص المادة (٢٠) فاشتراط للعمل بنظام العمولة أربعة شروط .

أولها : تحديد معدلات الاداء .

وثانيها : تحديد الاجر المقابل وحسابه بالزيادة والنقص تبعاً لحجم الانتاج .

ثالثها : بيان كيفية حساب الاجر عند القيام بالاجازة وفي العطلات وعند النقل الى نظام العلاوات .

ورابعها : اعتماد الوزير المختص لهذا النظام .

ومن حيث انه لما كانت الشركة المصرية العامة للمعدات الكهربائية لم تتبع هذه الشروط يعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٢/٢٥ واستمرت في منح العمولات وفقاً للقواعد التي وافق عليها مجلس الادارة في ١٩٦٧/٢/١٩ وجمعت بين تلك العمولات ونظام العلاوات الدورية ، فانه لا يسوغ القول بأن الشركة كانت تطبق نظاماً للعمولات مما نص عليه في المادة ٢٩ ، ومن ثم لا يجوز اعتبار العمولات التي تقاضاها العاملون بفروع البيع بجانب العلاوات الدورية جزءاً من الاجر ولا يحق لهم المطالبة بضم متوسطها الى هذه الاجور عند الغاء هذه العمولات في ١٩٧٠/٧/١ .

ومن حيث أنه يضاف الى ذلك أن هؤلاء العاملين لم ينقلوا من نظام الى نظام مغاير وانما جمعوا قبل الغاء العمولات بينها وبين نظام العلاوات السارى عليهم أصلاً وعلى ذلك فإن الوصف الصحيح لتلك العمولات التي لم يصدر بها نظام وفقاً للشروط والاوضاع المنصوص عليها بالمادة ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أنها مكافآت تقابل زيادة الانتاج مما يصدق عليه حكم المادة ٣٠ من القرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهي بهذه المثابة أيضاً لا تعد جزءاً من الاجر فلا يحق للعامل أن يحتج عند حرمانه منها أو أن يطالب بالاحتفاظ بها طالما أن الشركة قد سنت نظاماً جديداً للحوافز والمكافآت وطبقته اعتباراً من ١٩٧٠/١٠/١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

الى أن العمولة التي تقاضاها العاملون بفروع البيع بالشركة المصرية للمعدات الكهربائية حتى ١٠/١٠/١٩٧٠ لا تعد جزءاً من الاجر .

(ملف ١١٢/٢/٢١ — جلسة ١٩٧٧/١١/٢)

قاعدة رقم (٥٦٨)

المبدأ :

المادة ٨٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١ ق الصادر من المحكمة العليا — هذه النصوص تنبأت في ابراز قاعدة احتفاظ العامل المتقول او المتد تعيينه دون فاصل زمني بما كان يتقاضاه من مرتب في وظيفته السابقة — منط اعمال هذا الحكم أن يكون المرتب قد استحق طبقاً لقاعدة قانونية سليمة — احتفاظ العامل بمرتبه الذي يجاوز نهاية ربط المستوى الذي ينقل اليه وفقاً للماد ٧٩ المشار اليها ليس مطلقاً من كل تعديل يتعين استهلاك هذه الزيادة مما يستحق له من علاوات وبدلات مستقبلاً — سريان الاستهلاك على العلاوات الدورية اعمالاً لحكم النص المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٤ من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨٦ لسنة ١٩٦٢ كانت تنص على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ولا يترتب على حصول العامل على الاجر الذي يمنح له بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف طبقاً للتنظيم الاداري في كل شركة ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي » ، ويمنح للعاملون لمرتبات التي يحددها

القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقاً للتعاقد المنصوص عليه اعتباراً من أول السنة المالية التالية ، ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها إعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقاً للأحكام السابقة على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعاقد المشار إليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلاً بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » .

ولما كانت المادة ٨٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن

« ينقل إلى الفئة الممتازة المنصوص عليها في الجدول المرافق رؤساء مجالس إدارة المؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ونوابهم الذين يحصلون وفقاً لقرار الثعنين على أجر سنوي يعادل الاجر المقرر لهذه الفئة » .

وفي جميع الأحوال يحتفظ العامل الذي جاوز نهاية مربوط فئته بما كان يتقاضاه من الفئة المنقول منها بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » .

كما نصت المادة ٧٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أن :

« ينقل شاغلوا الفئة الممتازة المعينين بأجر ١٩٠٠ أو ٢٠٠٠ جنيه إلى الوظيفة ذات المربوط ٢٠٠٠ جنيه ويمنحون الراتب المشار إليه وينقل شاغلوا الفئة الممتازة المعينون بأجر ١٨٠٠ جنيه وشاغلوا الفئة التالية إلى الوظيفة ذات المربوط (١٤٠٠ - ١٨٠٠) ج بذات مرتباتهم .

وفي جميع الأحوال يحتفظ العامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي ينقل إليه وقت صدور هذا النظام بما كان يتقاضاه

وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية » .

ولقد صدر التفسير التشريعي رقم ٣ لسنة ١ ق من المحكمة العليا وقضى بأن (العامل في القطاع العام الذي يعاد تعيينه في فئة أو درجة أعلى في القطاع العام أو في الجهاز الإداري للدولة يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة أو الدرجة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة » .

وبين من هذه النصوص أنها تتابعت في إبراز قاعدة احتفاظ العامل المنقول أو المصاد تعيينه دون فاصل زمني بما كان يتقاضاه من مرتب في وظيفته السابقة - وهذه القاعدة تصحق على المرتب الذي استحق طبقاً لقاعدة قانونية مقررة في قانون أو لائحة وبإداة قانونية سليمة ، بيد أن احتفاظ العامل بمرتبه الذي يزيد على مربوط الوظيفة التي نقل إليها ليس مطلقاً من كل قيد بل يتعين أن تستهلك هذه الزيادة في المرتب مما يحصل عليه من علاوات وبدلات مستقبلاً - وقد كان الاستهلاك مقصوراً قبل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على علاوات الترقية والبدلات حتى أضاف هذا القانون العلاوات الدورية الى المبالغ التي يجب استهلاكها .

ومن حيث انه بانزال هذه الاحكام على مرتب المهندس / ٠٠٠ خلال مدة عمله السابقة على تعيينه نائباً لرئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي بتاريخ ٢٦/١/١٩٦٧ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٦٧ فان الامر يستوجب تحديد عناصر مرتبه الذي كان قد بلغ مجموعه قبل ذلك التعيين ٢٥٢٠ جنيها سنوياً بمعدل ٢١٧.٠٨٣ جنيها شهرياً بيانها كما يلي :

علم	علم	جنيه
١٦٠	المرتب الاساسى الذى كان يستحقه ابان شغله	بوظيفة مدير عام العمل بالشركة المصرية لتكرير
	البترول قبل اعاقته في ٢٤/٧/١٩٧٢ الى ترسانه	السويس

مليم	جنيه	
	١٥	اعانة غلاء المعيشة .
٤١٧	٣٥	متوسط المنحة السنوية .
٢٦٦	٦	علاوة من ١/١/١٩٦٢ قررت في ١٤/١/١٩٦٤ .

فيما يتعلق باعانة غلاء المعيشة فقد أضيفت الى المرتب بمقتضى نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فبالرغم من ان هذا القرار كان ينص في المادة (٢) على انه « ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام . » فانه نص في الفقرة ٦ من المادة ٦٤ على أنه « ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة » .

ومن حيث أنه متى كانت اعانة غلاء المعيشة المقررة للسيد المذكور وقدرها ١٥ جنيها شهريا قد ضمت الى مرتبه بمقتضى أحكام هذا النظام واحتفظ له بها فانها تصبح جزءا من المرتب يستحقه قائلها ويجرى عليه مايجرى على المرتب من أحكام ومنها أن يحتفظ له بها بعد نقله من شركة الاسكندرية للبترول الى ترسانة السويس البحرية رئيسا لمجلس ادارتها وذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩٢ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من ٢٤/٣/١٩٦٤ .

ومن حيث انه بالنسبة الى متوسط المنحة السنوية وقدرها مليم جنيه

٤١٧/٣٥ فانه كان يضم الى مرتبات العاملين متوسط المنحة التي درجت الشركة على صرفها في الثلاث سنوات السابقة على العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وذلك بناء على ما افقت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذا الشأن ومنها الفتاوى أرقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ في ١/٨/١٩٦٥ فقد اعتبرت الجمعية العمومية هذه المنح جزءا من المرتب يضم اليه عند اجراء التعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من نظام العاملين بشركات القطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وقد صدر

نظام العاملين بالقطاع العام بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ونص في المادة ٩٠ منه على أن :

« يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط الشهري للمنعح التي صرفت إليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة »
أى أن المادة ١٠ المذكورة قد رددت صراحة ما استقر قبل ذلك من ضم متوسط هذه المنحة إلى الأجر . ومن ثم فإن إضافة متوسط المنحه السنوية المشار إليها إلى مرتب السيد المذكور قد تم مطابقا للاحكام السالفة في ذلك الوقت تعتبر جزءا من المرتب ، ويأخذ حكمه ويسرى عليه ما يسرى على المرتب من احتفاظ .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى العلاوة التي استحققت له اعتبارا من ١٩٦٣/١/١ وقدرها ٩٦٩٦ ج وأصدر بها قرار مجلس إدارة شركة الاسكندرية للبترول بتاريخ ١٤/٧/١٩٦٤ بعد اعتماد جداول التعادل بقرار من مجلس الوزراء اعتبارا من ١/١/١٩٦٤ وبعد نقل المهندس المذكور منها في ٢٤/٣/١٩٦٤ ، فيصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٨٧ لسنة ١٩٦٥ الذي نص في مادته الاولى على أن :

« يعتبر صحيحا ما صدر من قرارات بمنح العلاوات السنوية للعاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة في أول يولية سنة ١٩٦٤ متدروعت في القرارات المذكورة القواعد الآتية : أولا بالنسبة إلى القرارات الصادرة بمنح علاوات للعاملين قبل تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . . المشار اليه .

(١) منح العلاوة الدورية كاملة متى انقضت مدة سنة كاملة مابين تاريخ الحصول على آخر علاوة دورية وبين أول يناير سنة ١٩٦٤ . وذلك بالفئات المنصوص عليها في الجدول المرفق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ونصت المادة (٢) على احتفاظ العامل بصفة شخصية بما تم منحه من علاوات دورية سابقة على أول يوليو سنة ١٩٦٤ . ولو زادت على مقدار العلاوات الدورية المقرر في المادة (١) على أن تستهلك

الزيادة وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه أى ما يحصل عليه العامل في المستقبل من بدلات أو علاوات ترقية • ونصت المادة (٣) على بطلان القرارات الصادرة بعد تاريخ اعتماد مجلس الوزراء للتقييم بمنع العلاوات للعاملين في الشركات المذكورة متى كانت المخالفة لاحكام هذا القرار أو لاحكام القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مع عدم استرداد ما صرف نتيجة لهذه القرارات من فروق •

واذا كانت العلاوة المذكورة منحت اعتبارا من أول يناير ١٩٦٣ ومن ثم يسرى في شأنها حكم المادة (٢) على ان تنقيد الزيادة فيها عن المقدار المقرر في الجدول المرافق للائحة العاملين بالاستهلاك المقرر واذ كانت قيمة هذه العلاوة ٨٠ ج سنويا بينما الفئة المقررة بالجدول ٧٢ جنيها سنويا فان كان الاصل يقتضى الاستهلاك لصرفت على مبلغ ٨٠ جنيها سنويا تستهلك من البدلات وعلاوات الترقية ، أمّا انها لم تصرف اليه اطلاقا حتى الآن فيقتصر استحقاقه منها على القدر الجائز قانونا وهو ٧٢ جنيها سنويا فقط وبذلك فان منح هذه العلاوة يكون وقد صحح بحكم القانون وادمجت في المرتب بالقدر الجائز قانونا وبذلك يكون مرتب السيد المذكور طبقا لما سبق من أحكام في يونية سنة ١٩٦٧ هو :

مليم	جنيه	
—	١٩٠	المرتب الاساسى
—	١٥	اعانة غلاء ادمجت في المرتب على الوجه السابق •
٤١٧	٣٥	متوسط منحة سنوية ادمجت في المرتب على الوجه السابق •

علاوة من ١٩٦٣/١/١ مع منحها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٨٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه يستهلك منها مبلغ ٦٦٦ مليما مما يحصل عليه بعد ذلك من علاوات ترقية أو من بدلات ••

فيكون المجموع : ٤١٧ + ٦٦٦ = ١٠٨٣ جنيها ••

ومن حيث انه ترقيا على ما تقدم فان مجموع مرتب المهندس •••

وقدره ٤١٧ ر ٢١٦ جنيها — الذى كان قد بلغه عند تعيينه نائبا لرئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦ — قد أصبح مستحقا قانونا فيتعين الاحتفاظ له بالقدر الزائد على مربوط تلك الوظيفة الذى هو ١٩٠٠ جنيها سنويا وبذلك يحتفظ له بصفة شخصية بالفرق بين هذين المرتبين على أن يستهلك بالتدريج من علاوات الترقية التى يكون قد حصل عليها بعد هذا التاريخ أو البدلات •

ومن حيث انه لا وجه للاحتجاج فى هذا الصدد بان اللجنة الوزارية للخطوة واللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة وكتاب دورى وزارة الخزانة رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٥ قد اعتبرت ما زاد على نهاية ربط وظيفة رئيس مجلس الادارة بمثابة بدل تمثيل ، وذلك أن هذه الجهات قد خالفت بذلك أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وهى لا تملك مخالفته طبقا لقاعدة التدرج التشريعى لانه أعلى منها مرتبة •

ومن حيث أن مربوط وظيفة رئيس مجلس ادارة شركة النيل العامة لاعمال النقل والتى عين فيها السيد المذكور اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٩ قد بلغ ٢٠٠٠ جنية سنويا اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ ومن ثم فانه يحتفظ له بالفروق بين هذا المربوط ومرتبته الذى بلغه على الوجه السابق وذلك بصفة شخصية على أن يجرى عليه الاستهلاك من العلاوات التالية والبدلات ، كما يطبق هذا الحكم أيضا بعد تعيينه فى وظيفته الحالية رئيسا لمجلس ادارة شركة النيل العامة لنقل البضائع اذ أن — مربوطها أيضا هو ٢٠٠٠ جنية سنويا •

ومن حيث أن ما يستحق للمهندس المذكور نتيجة هذه التسوية من فروق مالية إنما يخضع للتقادم الخمسى فلا يصرف اليه كل مبلغ من هذه الفروق اكتملت له مدة التقادم وتنقطع هذه المدة بالمطالبة التى يقوم بها المستحق اعمالا لنص المادة (٣٧٥) والمادة (٣٨٣) من القانون المدنى •

فلهذه الاسباب انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى

والتشريع الى أحقية السيد المهندس ٠٠٠ ٠٠٠ — فيما يطلبه من استحقاق مرتب قدره ٤١٧ر٢١٦ جنيه شهريا اعتبارا من تاريخ تعيينه نائبا لرئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى فى ٢٦/١/١٩٦٧ مع مراعاة استهلاك الزيادة فى المرتب من البدلات والعلاوات وفقا للقوانين واللوائح وصرف الفروق المالية له بمراعاة التقادم الخمسى على نحو ما ورد فى أسباب هذا الافتاء .

(ملف ٦١٢/٤/٨٦ — جلسة ١٠/١/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٥٦٩)

المبدأ :

المادة ١٠٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أو المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المقابلة لها — العامل الذى أمضى فى الفئة الرابعة أو الفئة الثالثة مدة ثلاث سنوات حتى ٣٠/٦/١٩٧٨ يستحق بداية ربط الدرجة الثانية المنقول اليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر اذا كان يتقاضى راتباً اقل من ٨٧٦ جنيه سنوياً . اذا ترتب على منحه العلاوة الأولى بلوغ مرتبه ١٧٦ جنيه شهريا استحق العلاوة الثانية بفئة خمسة جنيهات شهريا .

ملخص الفتوى :

المادة (١٠٣) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — المقابلة لنص المادة (١٠٥) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يمنح العاملون بداية ربط الأجر المقرر للوظائف المنقولين اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوزوا بها نهاية الربط على ألا تؤثر هذه العلاوة فى موعد العلاوة الدورية .

واذا كان العامل قد أمضى فى فئته المالية الحالية حتى ٣٠-

توتية سنة ١٩٧٨ المدة الموضحة قرين كل فئة على الوجه المبين فيما يلي يمتح بداية ربط الأجر أو علاوتين من علاوات الذرجة المنقول اليها أيهما أكبر ، الفئة الثالثة - ثلاث سنوات . الفئة الرابعة - ثلاث سنوات ٠٠٠٠ » وان الجدول الأول الملحق بالقانونين رقمي ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما يحدد للدرجة الثانية الجديدة المعادلة للفئتين الثالثة والرابعة في قانوني ٥٨ لسنة ١٩٧١ و٦١ لسنة ١٩٧١ علاوة سنوية قدرها ٤٨ جنيه تزداد الى ٦٠ جنيه ابتداء من بلوغ المرتب ٨٧٦ جنيه سنويا .

ومفاد ما تقدم أن المشرع وهو بسبيل نقل العاملين الى درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ عمد تحقيقا للتوازن بين حقوقهم الى منح العامل بداية مربوط الدرجة المنقول اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، وذلك نظرا لاحتواء كل درجة من درجات القانونين الجديدين على أكثر من فئة من فئات القانونين السابقين . ولما كان تطبيق تلك القاعدة على أطلاقتها من شأنه أن يؤثر على الحقوق المالية لمن أمضى مدة أطول في الفئة المنقول منها بالمقارنة بزميله الذي لم يقض مدة مماثلة ، فقد زاد المشرع من حقوقه المرتتبة على التفرع . فتمتد من علاوات الذرجة المنقول اليها المدة التي قضاه في الفئة المنقول منها حداً مضمنا . وهو ما يراد به أن المشرع يكون قد التزم عند اجراء النقل بالعلاوات حسبما حددت بالجدولين الملحقين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كان الجدولان المشار اليهما قد حددا لكل درجة مرتبا مقرونا بعدد من العلاوات تتدرج بحسب القيمة التي يصل اليها نتيجة اضافة تلك العلاوات اليه ، وبذلك يكون قد ربطا بين مقدار المرتب والعلاوة التي يستحقها العامل ، فانه لا يمسوخ منه علاوة أقل من تلك المحددة قرين مقدار المرتب الذي يحبل عليه .

ولا يغير مما تقدم أن المشرع قد حدد تاريخ ٣٠/٦/١٩٧٨ نهاية لمدة الثلاث سنوات التي اشترط فصلها لاستحقاق علاوتين من

علاوات الدرجة الثانية لمن كان يشغل الفئتين الرابعة أو الثالثة ، لذلك فإن تحديد هذا التاريخ قد ورد بصدد تعيين المخاطبين بحكم النص والمدة اللازمة قضاءها لاستحقاق العلاوتين ، ولم يرد بهدف تحديد مقدار العلاوة. حتى يسوغ القول باستحقاق العامل للعلاوتين بالفئة المحددة للمرتب الذي بلغه في هذا التاريخ ، والا كان في ذلك خروج على صريح قصد المشرع كما أورده بالجدولين الملحقين سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العامل الذى أمضى في الفئة الرابعة أو الفئة الثالثة حتى ٣٠/٦/١٩٧٨ مدة ثلاث سنوات وكان يتقاضى في هذا التاريخ راتبا يقل عن ٨٧٦ جنيها سنويا ، يستحق عند نقله الى الدرجة الثانية بالقانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بداية ربط هذه الدرجة أو علاوتين من علاواتها بفئة أربعة جنيهات شهريا أيهما أكبر . فاذا ترتب على منحه العلاوة الأولى بلوغ مرتبه ٨٧٦ جنيها سنويا استحق العلاوة الثانية بفئة خمسة جنيهات شهريا .

(ملف ٨٦/٤/٨٧٤ — جلسة ٢٩/٤/١٩٨١)

قاعدة رقم (٥٧٠)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين بدل التشريع وبدل المخاطر المقرر الوظيفة
لأعضاء الإدارة القانونية بشركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه ورد في عجز جدول مرتبات الوظائف الفنية بالادارات القانونية الملحق بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ نص يجرى سياقه على : « أن يمنح شاغلوا الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر »

« ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبديل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر » .

ومن حيث أن المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه مع مراعاة القرارات الصادرة به من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد قيمة كل منها وذلك وفقا للنظام الذى يضعه فى هذا الشأن :

١ -

٢ - بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل .

وتنفذا لهذه المادة صدر بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٧٩ قرار رئيس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن قواعد منح بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة ، حيث نصت مادته الأولى على أن البديل هو تعويض العامل عن أدائه العمل فى ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة أو التعرض لمخاطر لا يمكن تفاديها باتخاذ اجراءات الأمن الصناعى ويرتبط البديل بالوظيفة وليس بالعامل .

ومن حيث أنه وفقا للنصوص السالف ذكرها فلا ريب فى أن بدل التعرض للغبار والأتربة المقرر للعاملين بالشركة ، هو بدل طبيعة عمل يتعلق بظروف الوظيفة ومخاطرها . ومن ثم فإنه يحظر صرفه الى أعضاء الادارة القانونية بهذه الشركة نزولا على صريح النص المانع الذى يقضى بأنه لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وأى بدل طبيعة عمل آخر ولا وجه للخوض فى الحكمة من النص على بدل التفرغ لأنه أيا كانت طبيعته ، فلا اجتهاد أمام صراحة النص وعلته الواضحة بعدم جواز الجمع .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز جمع أعضاء الادارة القانونية بشركة النصر للفوسفات بين البديلين المشتر اليهما .

قاعدة رقم (٥٧١)

المبدأ :

إذا كان المشرع قد قضى بمنح أقدمية اعتبارية بمقتضى أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل وقرر الاعتداد بها عند نقل العاملين من فئات القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٠٥ من هذا القانون ، فإن ذلك لم يغير من الحكم المنصوص عليه بهذه المادة الأخيرة - عدم أحقية شاغلي الفئة الثانية فما فوقها عند نقلهم الى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لعلوتين من علاوات الدرجة المنقولين اليها ولا يمنحون سوى علاوة واحدة أو بداية ربط الدرجة أيهما أكبر .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام والتي تنص على أن يمنح العاملون بداية الأجر المقرر للوظائف المنقولين اليها أو علاوة من علاوتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوزوا نهاية الربط على ألا تؤثر هذه العلاوة في موعد العلاوة الدورية .

وإذا كان العامل قد أمضى في فئته المسالية الحالية حتى ٣٠ يونية ١٩٧٨ المدة الموضحة قرين كل فئة على الوجه المبين فيما يلي ، يمنح بداية ربط الأجر أو علاوتين من علاوات الدرجة المنقول اليها أيهما أكبر :

الفئة الثالثة	ثلاث سنوات
الفئة الرابعة	ثلاث سنوات
الفئة الخامسة	ثلاث سنوات
الفئة السادسة	أربع سنوات

كما استعرضت الجمعية المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تصوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والتي استبدلت بنص المادة الرابعة من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ نصاً جديداً على أن (يمنح حملة الشهادات الجامعية والعالية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ٣١/١٢/١٩٧٤ بوحدة القطاع العام أو المؤسسات العامة قبل الغائها وكان يسرى في شأنهم القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها أصلاً أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فأكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها — فيمنحون أقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات ٠٠٠ ويعتد بهذه الأقدمية عند تطبيق حكم المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام بحيث لا يقل ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الأجر المقرر للوظيفة المنقول إليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوز بها نهاية مربوطها وذلك إذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الأقدمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون وعلى ألا يؤثر ذلك في موعد العلاوة الدورية .

ولا يجوز الاستناد إلى هذه الأقدمية الاعتبارية للطنن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

ومن حيث أن المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام تتضمن حكمتين متميزين سيربان عند نقل العاملين من فئات القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ بإصدار

نظام العاملين بالقطاع العام الأول يقضى بمنح العامل من الفئة الثانية فما فوقها بداية الأجر المقرر للوظيفة المنقول إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ولو تجاوز بها نهاية الربط ، والثاني يقضى بمنح العامل من الفئة الثالثة فما دونها الذى أمضى حتى ٣٠ يونية ١٩٧٨ المدد الموضحة قرين كل فئة بداية ربط الأجر أو علاوتين من علاوات الدرجة المنقول إليها أيهما أكبر ومقتضى هذين الحكمين عدم الخل بينهما .

وإذا كان المشرع قد قضى بمنح أقدمية اعتبارية قدرها سنتان أو ثلاث سنوات حسب الأحوال بمقتضى أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وقرر الاعتداد بهذه الأقدمية الاعتبارية عند نقل العاملين من فئات القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٠٥ من هذا القانون ، الا أنه لم يغير من الحكم المنصوص عليه في هذه المادة الأخيرة وعلى ذلك ينصرف الاعتداد بالأقدمية الاعتبارية على العاملين المخاطبين بحكم الفقرة الثانية من المادة ١٠٥ سالفه الذكر وهم الشاغلين للفئة الثالثة من فئات القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ فما دونها بحيث تنتج هذه الأقدمية أثرها عند حساب المدد الموضحة قرين كل فئة كمناط لاستحقاق العلاوتين .

وبالإضافة الى ذلك فان نص المادة الرابعة من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ قررت ميزة خاصة للعامل الذى لم تتغير فئته المالية التى منح فيها الأقدمية الاعتبارية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تتمثل في ألا يقل ما يمنحه عند النقل بغض النظر عن فئته المالية عن أول مربوط أجر الدرجة المنقول إليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر ولو تجاوز بهاتين العلاوتين نهاية مربوط تلك الدرجة وعلى ألا يؤثر ذلك على موعد العلاوة الدورية .

ومن حيث أنه في غير مجال ماتقدم فان الاعتداد بالأقدمية الاعتبارية عند تطبيق المادة ١٠٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يغير من حكم هذه المادة ويظل العامل من الفئة الثانية فما فوقها مخاطبا

بحكم الفقرة الأولى منها بحيث يمنح عند النقل بداية الأجر المقرر للدرجة المنقول إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ولو تجاوز بها نهاية الربط أما العامل من الفئة الثالثة فما دونها يكون مخاطباً بحكم الفقرة الثانية من المادة ١٠٥ سالفه الذكر بحيث يمنح بداية أجر الدرجة المنقول إليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر إذا كان قد أمضى حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٧٨ المدد الموضحة قرين كل فئة على الوجه المبين بالنص ومراعاة الاعتداد بالأقدمية الاعتبارية المقررة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد تصديله بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وباعتبار أن أعمال هذا الحكم منوط بالفئة التي كان عليها العامل في هذا التاريخ ومدة بقائه فيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العاملين شاغلي الفئة الثانية فما فوقها من فئات القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ عند نقلهم الى درجات القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٠٥ من القانون المذكور لعلاوتين من علاوات الدرجة المنقولين إليها ولا يمنحون سوى علاوة واحدة أو بداية ربط الدرجة أيهما أكبر .

(ملف ٩٦٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١/٤)

قاعدة رقم (٥٧٢)

المبدأ :

يشترط للأفادة من أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاصين لكادرات خاصة الوجود الفعلي بالخدمة في ٣٠/٦/١٩٨١ .

ملخص التتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لدى أحقية العاملين بشركة النصر لصناعة السيارات الذين ترد أقدمياتهم بمقتضى

قانون الخدمة العسكرية الى تاريخ سابق على ٣٠/٦/١٩٨١ في الافادة من المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت أحكام القانون ١١٤ سنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة والذي تنص المادة الأولى منه على أن « تتراد مرتبات العاملين بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام والصادر بجداول مرتباتهم قوانين . وكذلك الخاضعين لكادرات خاصة الذين صدر بشأنهم القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة والموجودين في الخدمة في ٣٠ يونية سنة ١٩٨١ بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا ٠٠٠٠ » واستظهرت الجمعية فتواها الصادرة بجلسة ١٩/١٠/١٩٧٧ والتي انتهت الى أنه يتعين لافادة العامل من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن يكون موجودا بالفعل بالخدمة في التاريخ الذي حدده القانون وهو ٣١/١٢/١٩٧٤ ، ولا عبرة برد أقدمية العامل المعين بعد ذلك الى هذا التاريخ ، وان تحديد المشرع تاريخا معيناً لتنفيذ أحكام القانون يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين بأحكامه بأنهم الموجودين في هذا التاريخ ومن ثم لا تسرى تلك الأحكام على من يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت أقدميته الى تاريخ سبق على نفاذه لأي سبب ، كما استظهرت فتواها الصادرة بجلسة ١١/١/١٩٧٨ الفعلى بالخدمة في هذا التاريخ ، وبالتالي فإنه يشترط لافادة العامل من حكم المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر أن يكون موجودا وجودا فعليا بالخدمة في ٣٠ يونية سنة ١٩٨١ ، ولا يستفيد من هذه الزيادة من يعين بعد هذا التاريخ ولو ردت أقدميته الى تاريخ سابق ، ذلك أن العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة الادارة لاتقوم الا اعتبارا من تاريخ صدور قرار التعيين وفقا للأوضاع المقررة قانونا ، أما الأقدمية التي يمنحها المشرع بعد التعيين نتيجة لضم مدة الخدمة العسكرية وفقا للمادة ٤٤ من

القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية فانها لا تعدوا أن تكون أقدمية افتراضية ، ولا تأخذ حكم الأقدمية الفعلية التي جعلها المشرع مناط استحقاق العامل الزيادة المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ، إذ أن مناط استحقاق العامل لهذه الزيادة هو الوجود الفعلي بالخدمة في ١٩٨١/٦/٣٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يشترط للاغادة من حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ الوجود الفعلي بالخدمة في ١٩٨١/٦/٣٠ .
(ملف ٢٨١/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٥٧٣)

المبدأ :

أحقية العاملين شاغلي الوظائف المالية والإدارية والتجارية بشركة النهر لصناعة السيارات والقائمين بالعمل بمكاتب ملحقة وكائنة بمواقع الانتاج في بدل المخاطر الذي قرره لهم الشركة أما العاملون بالمكاتب غير الملحقة بموقع الانتاج فلا يستحقون هذا البدل .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام والتي تنص المادة ٤٠ منه على أنه « مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقاً للنظام الذي يضعه في هذا الشأن :

١ — بدلات تكتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التي يشغلها العامل .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام حيث تنص المادة (١) منه على أن « البديل تعويض للعامل عن أدائه العمل في ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة أو التعويض لمخاطر لا يمكن تفاديها باتخاذ إجراءات الأمن الصناعي ويرتبط البديل بالوظيفة وليس بالعامل » .

وتنص المادة (٥) منه على أنه « يتم التمييز في نسبة البديل على أساس الحد الأقصى المحدد بهذا القرار وذلك تبعا لفاوت نوع درجة التعرض لظروف ومخاطر الوظيفة الموجبة لتقرير البديل قربا أو بعدا » وتنص المادة (١) من ذات القرار على أنه « لا يجوز تقرير البديل لجميع العاملين بالشركة على إطلاقهم وينسب متساوية » .

وتنص المادة (٧) منه على أن « يمنح البديل أساسا لشاغلي وظائف المجموعة التخصصية لوظائف الانتاج والوظائف الفنية المساعدة والحرفية ، ويكون المنح للمستويات التنفيذية والوظائف الاشرافية بما لا يجاوز الدرجة الأولى والتي يعمل شاغلوها في مواقع الانتاج بحصة دائمة بالاشراف المباشر على وظائف مقرر لها البديل » .

وتنص المادة (٨) من هذا القرار على أنه « يمنح البديل للعاملين بالوظائف التجارية والمالية والادارية والخدمات العامة بنسبة ٥٠٪ من البديل بشرط أن تتطلب طبيعة عملهم التواجد داخل مواقع الانتاج المقرر لها البديل » .

وتنص المادة (١٢) من ذات القرار على أن « يكون صرف البديل قاصرا على المدد التي يتعرض فيها شاغلوا الوظائف المقرر لها البديل للظروف أو المخاطر الموجبة لتقريره » .

وتنص المادة (١٥) من ذات القرار المشار اليه على أنه « لايجوز تقرير البديل على أساس ظروف مكانية » .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن المشرع عندما قرر منح هذا البديل فإنه ربط بينه وبين مخاطر المهنة بل وقيد منحه بالشروط والضوابط المنصوص عليها في قرار رئيس مجلس الوزراء والذي ورد فيه بالنسبة لتعريف البديل بأنه تعويض للعامل عن أدائه العمل في ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة أو التعرض لمخاطر لا يمكن تفاديها باتخاذ اجراءات الأمن الصناعي ، كما أنه ميز في منح نسبة البديل تبعاً لتفاوت نوع ودرجة التعرض لظروف أو مخاطر الوظيفة الموجبة لتقرير البديل ولم يمنح هذا البديل لجميع العاملين بالشركة على اطلاقهم وينسب متساوية بل فرق بين وظائف المجموعة التخصصية لوظائف الانتاج والوظائف الفنية المساعدة والحرفية دون غيرها من الوظائف الادارية والتجارية والمالية والخدمات العامة واشترط في منح هذا البديل بالنسبة لشاغلي الوظائف الاشرافية والتنفيذية تواجدهم بصفة دائمة داخل موقع الانتاج التي يعملون بها المصانع والورش والمكاتب الملحقة بها .

ومن حيث أن مجلس ادارة شركة النصر للسيارات قرر بجلسة ١٩٨٠/٤/٢ منح البديل بنسبة ٢٥٪ للعاملين في الأجهزة الادارية والمالية والتجارية بالشركة على أساس ماورد بهذا القرار من أن هؤلاء العاملين يتواجدون جميعهم في نفس موقع الانتاج ويساهمون مساهمة ايجابية في العمل والتردد على المصانع والورش ، فمن ثم فان هؤلاء العاملين بحكم طبيعة عملهم الذي قرره الشركة بنفسها يستحقون النسبة المقررة لهم من البديل باعتبار أن عملهم في ذات موقع الانتاج يعرضهم للخطر ، فأخطار العمل لا تتوقف على الموجودين داخل عتابر وورش الانتاج فقط بل تمتد آثارها الى العاملين بنفس المكان داخل نطاق هذه العتابر والورش بحكم ضرورة ودوام الاتصال بزملائهم داخل العتابر أو الورش .

ومن حيث أنه امتداد لهذا الفهم فان المكاتب التي لا تتواجد بمواقع الانتاج لا يسرى عليها الحكم المتقدم ولا يستحق العاملون فيها هذا البديل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
أحقية العاملين شاغلى الوظائف المالية والادارية والتجارية بشركة النصر
لصناعة السيارات والقائمين بالعمل بمكاتب ملحقة وكائنة بمواقع الانتاج
فى بدل المخاطر الذى قررته لهم الشركة أما العاملين بالمكاتب غير
الملحقة بموقع الانتاج فلا يستحقون هذا البديل .

(ملف ١٥٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٤/٤)

الفرع الرابع

لجان شئون العاملين والتقارير عنهم

قاعدة رقم (٥٧٤)

المبدأ :

طبقا لحكم المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر
بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فان تقارير الكفائية الدورية
التي تحرر عن العاملين بالقطاع العام لايشترط أن تكون سنوية ويجوز
أن تكون عن مدد تقل عن سنة وفقا للقاعدة التي تلزم بها جهة الادارة
نفسها — اذا كانت جهة الادارة قد ألزمت نفسها بأن يكون تقدير
كفاية العامل عن سنة كاملة فانه يتعين وفقا لتلك القاعدة التي استنتجها
الادارة والتي لا تتعارض مع القانون أن يكون التقرير الذى يعرض
على لجنة شئون العاملين فى هذا الصدد قد مر بالمراحل والاجراءات
التي رسمها القانون ومنها أن تكون تقارير الرؤساء قد وضعت عن
المدة التي قدرت عنها درجة كفاية العامل وهى سنة كاملة التزاما
بالقاعدة التي اتبعتها جهة الادارة التي لا يمكن الخروج عنها فى
التطبيق الفردى — اذا كان الثابت أن تقرير الرئيس المباشر ومدير
الادارة المختص عن كفاية أحد العاملين عن سنة وقد وضع قبل انقضاء
تلك السنة فان هذا التقرير يكون غير مستكمل لاصاحبه القانونية
بما يجعل تقدير كفاية العامل بمعرفة لجنة شئون العاملين بناء على
هذا التقرير الباطل مشوبا بعيب مخالفة القانون .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد نصت على أن « يحرر عن كل عامل تقرير دوري شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدير كفايته بدرجة ممتاز - جيد - متوسط - ضعيف . وتعد التقارير على النماذج طبقا للأوضاع التي يقررها مجلس إدارة المؤسسة » مما يستفاد منه أن تقارير الكفاية الدورية التي تحرر عن العاملين بالقطاع العام لا تشترط أن تكون سنوية ويجوز أن تكون عن مدد تقل عن سنة وفقا للقاعدة التي تلزم بها جهة الادارة نفسها الا أن الثابت من الاطلاع على التقرير المطعون فيه أن جهة الادارة ألزمت نفسها بأن يكون تقدير كفاية المدعى عن سنة ١٩٦٧ كاملة ، ومن ثم يتعين وفقا لتلك القاعدة التي استنتجتها الادارة في الدعوى الماثلة - والتي لا تتعارض مع حكم القانون أن تعامل جهة الادارة المدعى على مقتضاها بأن يكون تقديرها شاملا لانتاجه وسلوكه طوال هذا العام حسبما سلف البيان ، والا وقع باطلا مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الجهة الادارية أصدرت قرارا برقم ٦ بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ بتشكيل لجنة لبحث موضوع الترقيات وقد قامت هذه اللجنة بتخفيض درجة كفاية المدعى من ممتاز الى متوسط واعتمدت لجنة شئون العاملين بالمؤسسة هذا التخفيض .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه قد نصت على أن « يعد التقرير الدوري عن الكفاية بواسطة الرئيس المباشر ويقدم عن طريق مدير الادارة المختص بعد اطلاع رأيه كتابة ويعرض التقرير على لجنة شئون العاملين لتقدير درجة الكفاية التي تراها » .

ومن حيث أنه لئن كانت لجنة شئون العاملين هي المختصة بتقدير درجة كفاية العامل بما لها من سلطة تقديرية فهذا اللذان ولهما والاية

التعقيب على تقارير الرئيس المباشر ومدير الادارة المختص الا أنه يشترط أن يكون التقرير الذى يعرض على لجنة شئون العاملين فى هذا الصدد قد مر بالمراحل والاجراءات التى رسمها القانون مستكمل كافة العناصر التى يقوم عليها تقدير درجة الكفاية ومنها أن يكون تقارير الرؤساء قد وضعت عن المدة التى قدرت عنها درجة كفايته وهى سنة كاملة كما فى الدعوى الراهنة التزاما بالقاعدة التى اتبعتها جهة الادارة والتى لا يمكن الخروج عليها فى التطبيق الفردى ، ولما كان النابت أن اللجنة التى شكلت بالقرار رقم ٦ بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ قد قامت بفحص تقرير كفاية المدعى ، المطعون فيه عن سنة ١٩٦٧ ويستفاد من ذلك أن تقرير الرئيس المباشر ومدير الادارة المختص عن كفاية المدعى عن العام المذكور قد وضع يقينا قبل التاريخ المذكور أى قبل انقضاء ذلك العام ومن ثم تكون هذه التقارير قد وقعت باطله وبالتالي يكون التقرير المطعون فيه غير مستكمل لعناصره القانونية مما يجعل تقدير كفاية المدعى بمعرفة لجنة شئون العاملين بناء على هذا التقرير الباطل مشوبا بعيب مخالفة القانون .

١ طعن رقم ١٢٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٨)

قاعدة رقم (٥٧٥)

المبدأ :

سنوية التقرير الدورى بالقطاع العام — أساس ذلك من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ — عدم جواز وضع التقرير عن مدة تقل عن سنة خاصة اذا كان مجندا خلال فترة من هذه السنة — أساس ذلك — المادة (١٢) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية احتفظت للمجدد باستحقاقه للترقية والعلاوة كاملا . وعدم جواز وضع تقرير كفاية عن المجدد .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمعمول به اعتبارا من ٢٨ أغسطس ١٩٦٦ والسارى على المنازعة الحالية بأن تقرير الكفاية المعد عن المطعون ضده عن عام ١٩٦٦ قد أعد في ظل العمل بهذا النظام — أنه قد نص في المادة ٢٠ على أن « يحزر عن كل عامل تقرير دورى شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدير كفايته بدرجة ممتاز — جيد — متوسط — دون المتوسط — ضعيف • وتعد التقارير على النماذج وطبقا للأوضاع التى يقررها مجلس إدارة المؤسسة » • كما نص النظام المشار اليه فى المادة ٢٢ على أن : « يعد التقرير الدورى » كتابة بواسطة الرئيس المباشر ويقدم عن طريق مدير الإدارة المختص بعد ابداء رأيه كتابة عليه ويعرض التقرير على لجنة شئون العاملين لتقدير درجة الكفاية التى تراها • » ونصت المادة ١٣ على أنه « يشترط فى الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلا على تقدير جيد على الأقل فى التقرير الدورى عن السنة الأخيرة • ويحرم العامل المقدم عنه تقرير دورى واحد بدرجة ضعيف أو تقريران متتاليان بدرجة دون المتوسط من الترقية فى العام المقدم فيه التقرير » ونصت المادة ٣١ على أنه « يقرر مجلس الإدارة فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك فى ضوء المركز المالى وما تحقق من أهداف كما يجوز له أن يقرر منح نسبة من العلاوة ٠٠٠٠ • ويكون المنح طبقا لما يأتى :

(أ) النسبة التى تقرر من العلاوة للعامل الحاصل على تقرير ممتاز أو جيد •

(ب) نصف النسبة سالفه الذكر للعامل الحاصل على تقرير متوسط •

وتمنح تلك العلاوة الدورية أو النسب التى تقرر منها فى أول يناير من كل عام • »

ومن حيث أنه ولئن كان نظام العاملين بالقطاع العام لم يتضمن نصا صريحا يقضى بسنوية التقرير ، الا أن استفاد مما أوردته المادة ١٣ من النظام السالف الذكر من اشارة الى ضرورة حصول العامل على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدورى عن السنة الأخيرة لجواز ترقيته بالاختيار وحرمان العامل المقدم عنه تقرير دورى بدرجة ضعيف أو تقريران متتاليان بدرجة دون المتوسط من الترقية فى العام المقدم فيه التقرير — استفاد من ذلك أن التقرير الدورى الخاص بدرجة الكفاية الذى تترب عليه الآثار القانونية المنصوص عليها فى نظام العاملين بالقطاع العام سواء من حيث جواز الترقية بالاختيار أو منح العلاوة كلها أو بعضها أو غير ذلك من آثار هذا التقرير يعد عن سنة كاملة ولا يجوز تبعا لذلك أن يعد تقرير كفاية عن أحد العاملين عن مدة أقل من سنة ، فان التقرير تسجيل وتبيان لحالة العامل خلال السنة موضوع التقرير . وفى المنازعة الحالية فان المدعى قضى بعض الوقت من العام الذى وضع عنه فيه التقرير السنوى المطعون فيه « عام ١٩٦٦ » مجندا فى القوات المسلحة ، وما كان يجوز للمؤسسة التى يعمل فيها أن تعد أصلا تقرير كفاية عنه عن هذه السنة مادام أن التقرير يعد عن سنة كاملة كما سبق البيان ، هذا فضلا عن أن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية قد نصت على أنه « يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده فى الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقيةات وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلا ٠٠٠ الخ ومن مقتضى ذلك اعتبار المجند حكما فى عمله واستحقاقه ترقيةاته وعلاواته كاملة حتى لا يضر بسبب أدائه لواجب وطنى هو التزام الخدمة العسكرية وما دام لم يقيم مانع قانونى من قيام هذا الاستحقاق يتعلق بصلاحيته ، وهى ما يقتضى كذلك الا يوضع المجند تقرير كفاية عن مدة تجنيده أصلا لاختلاف النشاط الذى يؤد به فى خدمة القوات المسلحة عن عمله المدنى اختلافا مرده أن كلا من النشاطين له طبيعة مغايرة لطبيعة النشاط الآخر وتحكم كلا منهما قوانين ولوائح ونظم متباينة ، واذ كانت المؤسسة الطاعنة قد أعدت عن المدعى تقرير كفاية بدرجة مرضى عن سنة ١٩٦٦ على وجه مخالف للقواعد المتقدمة وقد أدى

هذا التقرير الى امدار حكم المادة ١٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه اذ منح المدعى تبعا لذلك نصف العلاوة الدورية المستحقة له بدلا من منحها له بالنسبة التي تقررت للعاملين في المؤسسة عن عام وضع التقرير فان وضع هذا التقرير يكون مخالفا للقانون يتعين الانهاء .

(طعن رقم ١٤٢ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٥٧٦)

المبدأ :

تقرير القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ رعاية خاصة لموظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن والجزام او بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة بمنحهم اجازات استثنائية بمرتبة كامل — أخذ جهة الادارة للعامل المريض بمرض عقلي مأخذ القادر على الاضطلاع بأعباء وظيفته ووضع أعماله تحت تقديرها وفقا لنظام التقارير الدورية المعتادة في الوقت الذي قرر فيه القومسيون الطبي العام مرضه ، ومحاسبته بمقتضى هذه التقارير الى أن تصل في حسابها معه الى فصله من الخدمة يعد انحرافا منها بالاجراءات قصد به تحقيق هدف آخر غير الذي قصده المشرع وهو فصل العامل لعدم اللياقة الصحية في غير الاحوال التي يجيز فيها القانون ذلك — نتيجة ذلك انهاء التقارير الدورية التي وضعتها الجهة الادارية عن أعماله وانهاء قرار فصله .

داخل الحكم :

ان المدعى مصاب باضطراب عقلي ثابت من قرارات القومسيون الطبي العام المتتالية على مدى فترة امتدت منذ سنة ١٩٥١ وان هذا المرض لما يزايد المدعى حتى تاريخ صدور حكم محكمة القاهرة للاحوال الشخصية (الولاية على المال) الصادر بجلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٥ في القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٤ ك شبرا بتوقيع

الحجر عليه للعته كما أن المتبين أيضا أن حالة المدعى المرضية مما تنطبق في شأنها أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفي أعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن والجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة أجازات استثنائية بمرتب كامل ، وانه بناء على ذلك فانه حتى في الحالات التي كان القومسيون الطبي العام يقرر عودة المدعى للعمل كان يقرر أن المرض لم يزايله وان يكلف بعمل لا يقتضى المسئولية وتحت اشراف مع طلب اعادة الكشف عليه ، وعلى ذلك فما كان يستساغ عقلا في الوقت الذي يقرر فيه القانون للمدعى رعاية خاصة تصل الى منحه أجازة استثنائية بمرتب كامل مهما طاللت الى أن يشفى ، أن تأخذه جهة الادارة مأخذ القادر على الاضطلاع بأعباء وظيفته وتضع أعماله تحت تقديرها وفقا لنظام التقارير الدورية المعتادة في الوقت الذي تقر فيه أنه غير قادر على العمل ثم تحاسبه بمقتضى هذه التقارير وتصل في حسابها معه الى أقصى أثر لهذه التقارير وهو فصله من الخدمة متناسبة مرضه الذي لا يد له فيه ومتناسبة الرعاية الخاصة التي قررها الطاعن للمرضى أمثاله الأمر الذي جعل اخضاعه لنظام التقارير الدورية خلال تلك الفترة وتقدير كفايته بدرجة ضعيف مع ترتيب أثر لهذه التقارير بتقرير فصله من الخدمة يعتبر انحرافا من الهيئة المدعى عليها بالاجراءات قصدت به الى تحقيق هدف آخر غير الذي قصده المشرع وهو فصل المدعى لعدم اللياقة الصحية في غير الأحوال التي يجيز فيها القانون ذلك ومن ثم يكون هدفا غير مشروع.

(طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٣ ق -- جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٥٧٧)

المبدأ :

تخفيض التقرير الدورى للعامل بواسطة لجنة شؤون العاملين —
يجب أن يكون مسببا — عدم مراعاة لجنة شؤون العاملين تسبیب القرار
بالتخفيض — بطلان قرار التخفيض ويظل تقرير الكفاية على أصله .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه - عن مدى سلامة التفضيز الذي أجرته لجنة شئون العاملين على تقرير كفاية المدعى عن عام ١٩٦٨ من مرتبة ممتاز الى مرتبة جيد - فانه ولئن كانت المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ النافذ في المؤسسة وقت وضع التقرير المشار اليه تنص على أن : « يعد التقرير الدوري كتابة بواسطة الرئيس المباشر ويقدم عن طريق مدير الادارة المختص بعد ابداء راية كتابة عليه ويعرض التقرير على لجنة شئون العاملين لتقدير درجة الكفاية التي تراها » وقد خلا هذا النص مما يفيد - في الظاهر - تقييد اللجنة بتسبب قراراتها - الا أن المادة ١٧ من النظام ذاته تنص على أن : « تنشأ في كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية لجنة أو أكثر لشئون العاملين تتكون من ٠٠٠ وينشأ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع لجان شئون العاملين ويجب ان تشتمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة ومادار من مناقشات والقرارات التي اتخذتها اللجنة والاسباب التي ينيث عليها ويوقع الرئيس والاعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات » . وهذه المادة تفيد الزام اللجنة بتسبب جميع قراراتها ومنها قرارات تخفيض التقديرات الواردة بالتقارير الدورية التي توضع عن العاملين . واذا لم تقم اللجنة بوضع أسباب لخفض تقدير المدعى من مرتبه ممتاز الى مرتبة جيد في التقرير الموضوع عنه عن عام ١٩٦٨ ، لذلك يكون قرار الخفض باطلا لخلوه من الاسباب ويظل تقدير كفاية المدعى على أصله أي بمرتبة ممتاز ، واذا أبطل الحكم المطعون فيه التقرير برمته أخذاً بغير النظر المتقدم ومن ثم يتعين القضاء بالغائه اكفاء بإبطال الخفض وإبقاء التقرير على أصله قبل الخفض .

قاعدة رقم (٥٧٨)

المبدأ :

لا وجه للتعقيب على تقدير الكفاية ما دام لم يثبت أنه مشوب بالانحراف .

ملخص الحكم :

ان تقدير درجة كفاية العامل هو أمر يترخص فيه الرئيس المباشر ومدير الادارة المختص ولجنة شئون الافراد كل في حدود اختصاصه ولا سبيل الى التعقيب عليه ما دام لم يثبت أن تقديراتهم كانت مشوبة بالانحراف أو بإساءة استعمال السلطة لتعلق ذلك بصميم اختصاص الادارة التي ليس للقضاء أن ينصب نفسه مكانها فيه ، وعلى مقتضى ما تقدم فان قرار لجنة شئون الافراد الذي قدر كفاية المدعى بدرجة ضعيف يكون قد صدر في حدود الاختصاص القانوني المخول لهذه اللجنة بعد ان مر بجميع المراحل التي استلزمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه . واذ لم يثبت أن هذا القرار وقع مشوبا بالانحراف أو بإساءة استعمال السلطة فان النعي عليه يكون قائما على غير أساس سليم من القانون .

(طعن رقم ١٢٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)

قاعدة رقم (٥٧٩)

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام يقضى بأن يكون تقدير درجة كفاية العامل وفقا لتقارير الكفاية التي تعد على النماذج وطبقا للأوضاع التي يقررها مجلس الادارة — اعتماد مجلس ادارة الشركة نموذج للتقارير مبينا به خانات تفصيلية لكل عنصر من عناصر الكفاية — الزام لجنة شئون العاملين بأن يكون تقديرها لرتبة كفاية العامل مبنيا على عناصر تفصيلية تقدر بالأرقام في

كل من هذه الخانات — نزول اللجنة بمرتبة أحد العاملين من ممتاز الى جيد بناء على تقدير مجمل غير مفصل يبطل التقرير وجوب الأخذ في هذه الحالة بالمرتبة التي انتهى اليها كل من الرئيس المباشر ومدير الادارة •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ينص في المادة ٨ منه على أن الترقية تجوز الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي وفي الوظيفة الأعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة ويشترط في الترقية بالاختيار أن يحصل العامل على تقدير (جيد) على الأقل في التقرير الدوري عن السنتين الأخيرتين • كما تنص المادة ١٣ على أن يحزر عن كل عامل تقدير دوري شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدير كفايته بدرجة ممتاز — جيد — متوسط — دون المتوسط — ضعيف وتعد التقارير على النماذج وطبقا للأوضاع التي يقررها مجلس الادارة • وتنص المادة ١٥ على أن يعد تقرير الكفاية بواسطة الرئيس المباشر ويقدم عن طريق مدير الادارة المختص بعد ابداء رأيه كتابة عليه ويعرض التقرير على لجنة شؤون العاملين لتقدير درجة الكفاية التي تراها • ويتضح من هذه النصوص أن المشرع في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام قد خول مجلس الادارة المختص في كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية ولاية اعداد نماذج التقارير الدورية التي تحرر عن العاملين وترتيب الأوضاع التي يتم عليها تحديدها : ويبين من الاطلاع على أصل التقريرين المحررين عن المدعى لسنة ١٩٧٢/٧١ ١٩٧٣/٧٢ أنها تتضمن خانات تفصيلية لكل عنصر من عناصر تقدير كفاية العامل وهي (١) العمل والانتاج والتدريب (٢) المواصفات الذاتية والقدرات (٣) العلاقات والسلوك في العمل (٤) المواظبة وقد قسم كل عنصر من هذه العناصر الى درجات ومستويات وتبدأ من أعلى درجات التقدير وتنتهي الى أدنى درجاته والثابت من الاطلاع على التقدير الأول أن كلا من الرئيس المباشر

ومدير الادارة المختص قد قرر كفاية المدعى بمرتبة ممتاز ٩١ درجة من مائة درجة ، هذا التقرير هو حاصل جميع التقديرات التفصيلية الصادرة من كل منهما على كل عنصر تفصيلي من عناصر التقدير أما لجنة شئون العاملين فلم تذكر تفصيلات تقديرها لمرتبة كفاية المدعى في كل خانة من خانات وبنود التقدير التفصيلي ولكنها أجملت تقدير مرتبة كفايته وأوردت تقديرا اجماليا هو ٨١ درجة - دون ذكر التفصيلات التي قدم الانموذج ذكرها كأسباب للتقدير الصادر عن لجنة شئون العاملين وفي التقرير الثاني الذي تم اعداده عن المدعى لسنة ١٩٧٣/٧٢ قدر كل من الرئيس المباشر ومدير الادارة المختص درجة كفاية المدعى بمرتبة ممتاز ٩٤ وجاء التقدير تفصيليا بالأرقام في كل خانة وكل بند من بنود التقدير أما لجنة شئون العاملين فقد أوردت تقديرا اجماليا لكفاية المدعى بمرتبة (جيد) دون ذكر الأرقام والتقدير التفصيلي في كل خانة وكل بند من بنود التقدير ولما كان نموذج التقارير الدورية في الجهة الادارية التي كان المدعى يتبعها في سنتي ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣/٧٢ يلزم لجنة شئون العاملين بأن يكون تقديرها لمرتبة كفاية العامل مبنيا على عناصر تفصيلية توازن وتقدر بالأرقام في كل خانة وكل بند من عناصر الكفاية لذلك يكون ما اتبعته لجنة شئون العاملين في التقديرين سالفى الذكر من تقدير كفاية المدعى تقديرا مجملا بمرتبة جيد قد جاء مخالفا لأحكام القانون لعدم قيامه على العناصر التفصيلية والأسباب الجزئية التي أوجب النموذج مراعاتها في اعدام التقارير الدورية عن العاملين طبقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وعلى ذلك فانه يتعين اطراح تقدير لجنة شئون العاملين لما انتهت اليه من تقدير مرتبة كفاية المدعى بدرجة جيد أي التقديرين المتقدمين عنه لسنتي ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣/٧٢ والاعتداد في وزن كفاية المدعى بما انتهى اليه تقدير الرئيس المباشر ومدير الادارة في التقديرين المذكورين من أن المدعى ممتاز في التقدير الاجمالي في التقديرين وهو التقدير المبني على العناصر التفصيلية التي حتم القانون وانموذج التقدير المعتمد اقلمة تقدير الكفاية على أساسها واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى اعتبار شرط الكفاية متوافرة في حق

المدعى فانه في هذا القضاء وللأسباب الواردة في الحكم الصادر
في هذا الطعن يكون قد صادف حكم القانون .

(طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠)

الفرع الخامس

تسوية الحالة

قاعدة رقم (٥٨٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في شأن عدم أحقية العاملين بشركات
القطاع العام في تقاضي الحد الأدنى للمرتبات المقررة في لائحة نظام
موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨
لسنة ١٩٦١ — ان أحكام القانون المذكور فيما تضمنته من عدم جواز
الاستناد الى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لقرار رئيس
الجمهورية المشار اليه من الاطلاق والشمول بحيث تشمل جميع
التسويات التي تمت بالمخالفة لهذا الحكم — اثر ذلك — بطلان هذه
التسويات من تاريخ صدورهما والتزام العاملين الذين صدرت لهم
برد ما تقاضونه وتنفيذا لها — استثناء التسويات التي تقررت تنفيذا
لأحكام قضائية نهائية — احتفاظ العاملين الذين صدرت لهم هذه
الأحكام بما تقرر لهم بمقتضاها من مزايا مالية ولو خالفت أحكام
القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ سواء صرفت لهم الفروق المالية المترتبة
على تنفيذ هذه الأحكام أو لم تصرف .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه قد صدرت بعض أحكام قضائية بإجراء تسويات
للعاملين بالشركات برفع مرتباتهم الى عشرين جنيها طبقا لأحكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وقبل اعتبار وظائفهم من

الكادر العالى طبقا لجداول ترتيب الوظائف كما قامت الشركات باجراء تسويات على هذا النحو لبعض العاملين الذين لم يرفعوا دعاوى أمام المحاكم بهذه التسويات مما حدا بالمشرع الى اصدار القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن عدم أحقية العاملين بشركات القطاع العام فى تقاضى الحد الأدنى للمرتبات المقرر ، فى لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وينص فى مادته الأولى على أنه « مع عدم الاخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت فى شأنهم لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد الى الحد الأدنى المقرر فى الجدول المرافق لهذه اللائحة للمطالبة برفع مرتباتهم أو اعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضى » .

وينص فى المادة الثانية على أن « ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ فيما تضمنته من عدم جواز الاستناد الى الحد الأدنى المقرر فى الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من الإطلاق والشمول بحيث تشمل جميع التسويات التى تمت بالمخالفة لهذا الحكم وتعتبر باطلة من تاريخ صدورها ويتعين على العاملين الذين صدرت لهم رد ما تقاضوه تنفيذا لها ، وأن المشرع لم يستثن من الحكم ببطالان التسويات الا التسويات التى تقررت تنفيذا لأحكام قضائية نهائية اذ يحتفظ العاملون الذين صدرت لهم أحكام قضائية نهائية بما تقرر لهم بمقتضى هذه الأحكام من مزايا مالية ولو خالف أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ سواء صرفت لهم الفروق المالية المترتبة على تنفيذ هذه الأحكام أو لم تصرف وهو استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه بمد أثره الى التسويات الودية التى أجرتها الادارة تفاديا للجوء العاملين الى القضاء اذ أن هذا التوسع ينطوى على اضرار للأثر الرجعى الذى نصت عليه المادة الثانية من

هذا القانون وللحكمة التي صجر من أجلها القانون ولو كان حكم المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ مقصور الأثر على عدم جواز اجراء تسويات بالمخالفة لأحكامه بعد العمل به لما أوردت المادة الثانية الأثر الرجعي الوارد بها بأن ارتدت بأحكام القانون الى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه فيما عدا التسويات التي تمت تنفيذاً لأحكام قضائية نهائية تبطل جميع التسويات التي أجرتها الشركات التابعة للمؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم برفع مرتبات العاملين الى الحد الأدنى المقرر لرواتب الكادر العالى بالجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ويتمين استرداد ما صرف الى العاملين بهذه الشركات تنفيذاً لهذه التسويات وذلك اعمالاً لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

(ملف ١٦٤/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١/٧)

قاعدة رقم (٥٨١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢ من اغسطس سنة ١٩٦٥ في شأن تشكيل لجان الشكاوى والتظلمات بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام — النص فيه على نهائية قرار لجنة التظلمات بالمؤسسة — مؤدى ذلك أنه لا يكون ثمة الزام على الشركة في اعادة النظر في التسوية على اساس تظلم آخر الا أنه ليس هناك ما يمنع الشركة من اعادة النظر في التسوية في أى وقت اذا ما تراءى لها ذلك .

ملخص الفتوى :

في أول مايو سنة ١٩٦٣ عينت الآنسة / الحاصلة على ليسانس الحقوق في يونيو سنة ١٩٦٢ بشركة الاسكندرية للتبريد

التابعة للمؤسسة العامة للسلع الغذائية وذلك بمقتضى عقد عمل نص فيه على أن يكون تعيينها بوظيفة كاتب بالادارة القانونية بالفئة التاسعة بمرتب شهرى قدره ١٢ جنيها . وبتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٦٤ أسندت اليها وظيفة محققة بالشركة . فتقدمت بتظلم أوضحت فيه أنها منذ تعيينها في الشركة وهي تقوم بجميع الأعمال التى يقوم بها عادة أعضاء ادارات الشؤون القانونية والقضايا بالشركات . وان طبيعة العمل الذى اسند اليها منذ تعيينها تختلف عن ذلك الذى اثبت بعقد العمل الخاص بها . ويتعين لذلك تقدير مرتبتها بما يتناسب مع حقيقة العمل المسند اليها ، فوافق رئيس مجلس ادارة الشركة على تعديل مرتبتها الى ٢٠ جنية شهريا بأثر رجعى يرتد الى ١/٥/١٩٦٣ - تاريخ تعيينها .

وبتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ أخطرت الآنسة المذكورة بأنها سكتت في وظيفة رئيس وحدة الشؤون القانونية بالفئة السابعة . تطبيقا لأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فتظلمت من ذلك الى لجنة التظلمات بالشركة التى رفضت تظلمها . فتظلمت الى لجنة التظلمات بالمؤسسة العامة ورفض نظلمها وأخطرت بذلك في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٨ رقيت الى الفئة السادسة المخصصة لوظيفة رئيس مكتب الشؤون القانونية الواردة بالهيكل التنظيمى لوظائف الشركة . فتقدمت بتظلم طالبت فيه رد أقدميتها في الفئة السادسة الى ٢٠/٦/١٩٦٤ التاريخ الذى أرجعت اليه أقدميات العاملين بالشركة في الفئات التى سويت عليها حالاتهم واستندت في ذلك الى ما يلى : ١ - ان تسوية حالتها على وظيفة رئيس وحدة الشؤون القانونية بالفئة السابعة قد تم على غير أساس من القانون . اذ لا يوجد بالهيكل التنظيمى للشركة أية وظيفة بهذا الاسم أو الوصف . انما الموجود بهذا الهيكل هو وظيفة رئيس مكتب الشؤون القانونية ومقرر لها الفئة السادسة . ٢ - عندما تمت تسوية حالتها على الفئة السابعة كانت تقوم بكافة أعمال واختصاصات رئيس مكتب الشؤون القانونية . ومن ثم فانه يتعين

تسوية حالتها على الفئة السادسة المقررة لتلك الوظيفة . وطلبت المؤسسة من إدارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمجاسبات إبداء الرأي في مدى أحقية الآنسة المذكورة في رد أقدميتها في الفئة السادسة المقررة لوظيفة رئيس مكتب الشؤون القانونية الى ١٩٦٤/٧/١ وتعميد الفئة التي كان يتمتع تسوية حالتها عليها بعد أن استبان أنها سويت على وظيفة لم ترد بالهيكل التنظيمي لوظائف الشركة . فانتهت الإدارة المذكورة الى أنه لا يجوز لشركة أن تعيد نظر تسوية حالة الآنسة المذكورة بعد أن رفضت لجنة تظلمات الشركة ولجنة تظلمات المؤسسة التظلمين المقدمين منها ولها ان شاعت أن تلجأ الى القضاء . وبتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٧٥ اعترضت المؤسسة على هذا الرأي وطلبت عرض الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث أن مجلس الوزراء أصدر بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٦٥ قرارا في شأن اجراءات تشكيل لجان الشكاوى والتظلمات تضمن ما يأتي :

١ - تنشأ في كل مؤسسة أو شركة لجنة تسمى لجنة الشكاوى والتظلمات تضم مدير شؤون الأفراد ومدير الشؤون القانونية أو من ينوب عنهما ورئيس وحدة التنظيم والإدارة وعضو مجلس إدارة منتخب من النقابة وعضو من لجنة الاتحاد الاشتراكي على أن يرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه وتشكل بقرار منه .

٢ - تتلقى هذه اللجنة جميع الشكاوى من قرارات التسوية وتسلم مقدم الشكوى ايصالا بذلك .

٣ - يبت في الشكوى خلال شهر من تقديمها ويخطر العامل بقرار اللجنة .

٤ - للعامل التظلم من قرار اللجنة أمام لجنة المؤسسة خلال أسبوعين من تاريخ اخطاره بالقرار .

٥ - تقوم لجنة المؤسسة بالفصل في شكاوى العاملين بها وفي التظلمات التي ترفع اليها خلال شهر من تاريخ تسلمها ، ويخطر العامل بقرار اللجنة ويكون قرارها نهائيا .

ومن حيث أن مجلس الوزراء يملك وفقا لأحكام الدستور حق توجيه وتنسيق أعمال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة . فانه يملك اصدار توجيهات تلزم بها أجهزة الدولة المختلفة في مجال ممارستها لسلطاتها التقديرية ضمانا للتنسيق بين أعمال تلك الأجهزة المختلفة لتحقيق الصالح العام في حدود ما تستهدفه السياسة العامة للدولة . ولا يمكن اعتبار ذلك بأى حال من الأحوال تعد على ماخلوته القوانين واللوائح للوزراء ورؤساء المصالح والهيئات والمؤسسات العامة من سلطات تقديرية . اذ أن هذه التوجيهات لا تسلبهم هذه السلطات بل هى تعمل على التنسيق بين ممارستهم لها .

ومن حيث أنه وان كان القرار الصادر من لجنة التظلمات بالمؤسسة يعتبر نهائيا . وان مؤدى ذلك أنه لا يكون ثمة الزام على الشركة في اعادة النظر في التسوية على أساس تظلم آخر . الا أنه ليس هناك ما يمنع الشركة من أن تعيد النظر في التسوية فى أى وقت اذا ما تراءى لها ذلك . كأن يتبين لها أحقية العامل فى التسوية بعد رفض تظلمه من لجنة المؤسسة . فنهائية قرار لجنة المؤسسة على النحو المنصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يعنى أن الشركة أو المؤسسة تكون فى حل من حفظ ما يقدمه العامل بعد ذلك من تظلمات دون بحثها واخطاره بنتيجتها . الا أنه لا يمنع من أن تقوم الشركة أو المؤسسة ببحث هذه التظلمات الجديدة اذا ما عن لها ذلك حسبما تراه مؤديا الى الحق . ولا يكون عليها جناح فى ذلك اذا ما استهدفت تحقيق العدالة وتطبيق أحكام القانون تطبيقا سليما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ولئن كانت شركة الاسكندرية للتبريد غير ملزمة قانونا باعادة بحث التظلم المقدم من

الإنسية / الا أنه لا يوجد ما يمنحها من اعادة بحثه اذا تراءى لها ذلك .

(ملف ٢٤٣/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٥٨٢)

المبدأ :

تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الصادرة فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ والتي وافق عليها مجلس الوزراء فى ٤ من يناير سنة ١٩٦٥ — التسوية قيذا على الوظيفة لمن استوفى ثلثى مدة الخبرة المطلوبة لشغلها لا تختلف عن التسوية العادية لمن استكمل هذه المدة الا فى أن اثرها مرجأ الى ما بعد استكمال هذه المدة فاذا حل هذا الأجل اعتبر المقيد على الوظيفة شاغلا لها مستحقا للفئة المالية المقررة لها دون حاجة الى أى اجراء آخر .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الصادرة فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ والتي وافق عليها مجلس الوزراء فى ٤ من يناير سنة ١٩٦٥ أنه جاء فى الفقرة (١) من البند (أولا) من هذه التعليمات أن « القاعدة العامة فى التسويات أن يتم الرّبط بين العامل والوظيفة التى يشغلها قبل التقييم والوظيفة المعادلة لها بعد للتقييم والفئة المالية التى قدرت لها كما جاء بالفقرة (٤) من البند ذاته أن تتم التسوية بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا فاذا توافرت فيها الاشتراطات أصبح صالحا لها ومستحقا للمرتب المحدد للفئة المالية المقررة حسب الأحوال المبينة فيما بعد ... » وقضت الفقرة (١) من البند (ثانيا) على أن « يراعى عند مطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا أن يطبق الحد الأدنى المقرر فى جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية السابق اعتمادها من مجلس الوزراء »

كما جاء بالفقرة (٢) « والخبرة العملية قررت على أساس عدد من السنين في مجال العمل » • ونصت الفقرة (٣) من البند (خامسا) على أنه « حالة عدم توافر شرط مدة الخبرة العملية بالنسبة لشاغل الوظيفة يجوز قيده عليها بشرط أن يكون قد استوفى ثلثي المدة المقررة على الأقل وبشرط أن يكون قد أمضى حتى ١٩٦٤/٧/١ عاما على الأقل في وظيفته • ويشترط أن تثبت صلاحيته لشغلها بقرار من لجنة شؤون العاملين يعتمد من رئيس مجلس إدارة الشركة » كما نصت الفقرة (١) من البند (سابعا) على أن تسوى حالات العاملين بالمؤسسات والشركات بعد اعتماد مجلس الوزراء لجداول تعادل الوظائف الخاصة بها وتكون هذه التسويات سارية اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ •

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه ولئن كانت القاعدة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام أن من يشغل وظيفة يتعين أن تتوافر فيه شروط شغلها لأن نظام توظيفهم يقوم أساسا على تقييم الوظائف وتوصيفها ووضع الشروط اللازمة لشغلها ، ولهذا نصت التعليمات التي وضعها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في شأن تسويات العاملين بالشركات والتي أقرها مجلس الوزراء على أن تتم التسوية بمطابقة الاشتراطات اللازم توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا فإذا توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لها ، الا أنه رغبة في اتمام التسويات جميعا في تاريخ واحد وهو أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وحتى تستقر مراكز العاملين بالقطاع العام ويطمئن كل منهم الى الوظيفة التي يشغلها أجازت هذه التعليمات — في الحالة التي تسفر فيها عملية مطابقة الشروط اللازم توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا عن توافر هذه الشروط جميعا فيه فيما عدا شرط مدة الخبرة العملية — أن يقيّد العامل على الوظيفة التي يشغلها استثناء من القاعدة المتقدمة — اذا توافرت فيه شروط ثلاثة (١) أن يكون قد أمضى ثلثي المدة المطلوبة (٢) أن يكون قد أمضى عاما كاملا في هذه الوظيفة حتى أول يوليو سنة ١٩٦٤ (٣) أن تثبت صلاحيته للوظيفة بقرار من لجنة شؤون العاملين يعتمد من رئيس مجلس إدارة الشركة •

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن التسوية قيّدا على الوظيفة لن

استوفى ثلثى مدة الخبرة المطلوبة لشغلها ، لا تختلف عن التسوية العادية لمن استكمل هذه المدة الا في أن أثرها مرجأ الى مابعد استكمال هذه المدة ، فاذا حل هذا الأجل اعتبر المقيّد على الوظيفة شاغلا لها مستحقا للفئة المالية المقررة لها دون حاجة لأى إجراء آخر ، ذلك أن جميع الاجراءات اللازمة لتسوية حالته على تلك الوظيفة بما في ذلك ثبوت صلاحيته لشغلها — قد تم اتخاذها فعلا عند قيده عليها .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كان يبين من وقائع الحالة المعروضة أن السيد / ٠٠٠٠ كان في أول يوليو سنة ١٩٦٤ مستوفيا جميع الشروط اللازمة لشغل وظيفة مدير العلاقات الصناعية من الفئة الثالثة بشركة الاسكندرية للورق (البا) فيما عدا شرط مدة الخبرة العملية اللازمة لشغل هذه الوظيفة فتمت تسوية حالته على هذه الوظيفة قيّدا طبقا للفقرة (٢) من البند (خامسا) من التعليمات المشار إليها ، ومن ثم غاناه في أول يوليو سنة ١٩٦٧ — تاريخ استكمال مده الخبرة العملية اللازمة لشغل هذه الوظيفة يعتبر شاغلا لها مستحقا للفئة المالية لها دون حاجة لأى إجراء آخر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد / ٠٠٠٠ يعتبر شاغلا لوظيفة من الفئة الثالثة بشركة اسكندرية للورق (البا) اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٧ .

(ملف ٢٧٨/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣١)

قاعدة رقم (٥٨٣)

المبدأ :

في خصوص تطبيق المادة ٧٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يتعين التعويل في استهلاك الزيادة التي يتقاضاها العاملون ممن يشغلون وظائف مستوى الادارة العليا ، على نهاية الربط المحدد له ومقداره ٢٠٠٠ جنيه سنويا — أساس ذلك أن الاستفادة من نصوص القانون رقم ٦١ لسنة

١٩٧١ أن وظائف الادارة العليا تنقسم الى ثلاث فئات وتتدخل في مستوى قائم بذاته يعطو المستويات الثلاث التي تضمنها جدول المرتبات الملحق بالقانون ومن ثم يتعين التزام صريح مانضمه هذا الجدول من اعتبار وظائف الادارة العليا جميعها في مستوى واحد نهايته ٢٠٠٠ جنييه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « ينقل شاغلو الفئة الممتازة المعينون بأجر ١٩٠٠ جنييه أو ٢٠٠٠ جنييه الى الوظيفة ذات المربوط ٢٠٠٠ جنييه ويمنحون الربط المشار اليه .

وينقل شاغلو الفئة الممتازة المعينون بأجر ١٨٠٠ جنييه وشاغلو الفئة العالية الى الوظيفة ذات المربوط ١٤٠٠/١٨٠٠ جنييه بذات مرتباتهم .

وينقل شاغلو الفئة الاولى الى الوظيفة التي يبدأ مربوطها ١٢٠٠/١٨٠٠ جنييه بدات مرتباتهم .

وينقل الى المستوى الأول المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الثانية والثالثة والرابعة .

وينقل الى المستوى الثانى المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الخامسة والسادسة والسابعة .

وينقل الى المستوى الثالث المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة - وذلك بصرف النظر عن مرتباتهم التي يققاضونها عند تطبيق أحكام هذا النظام .

وفي جميع الأحوال يحتفظ للعامل الذى جاوز مرتبه نهاية ربط

المستوى الذى ينقل اليه — وقت صدور هذا النظام — بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه فى المستقبل من البدلات أو علاوات للترقية أو العلاوات الدورية .

كما ورد بجدول المرتبات والعلاوات الملحق بالقانون المشار اليه أن الأجر السنوى لمستوى الادارة العليا هو ١٢٠٠/٢٠٠٠ جنيه وأن العلاوات داخل هذا المستوى هى ٧٢ جنيه سنويا الى أن يصل المرتب الى ١٤٠٠ جنيه و ٧٥ جنيه سنويا الى أن يصل المرتب الى ١٨٠٠ جنيه .

ومن حيث أنه يتضح من هذه النصوص أن وظائف الادارة العليا تنقسم الى ثلاث فئات أولها ذات مربوط مقداره ١٢٠٠/١٨٠٠ جنيه والثانية ذات مربوط مقداره ١٤٠٠/١٨٠٠ جنيه أما الفئة الثالثة ذات مربوط ثابت مقداره ٢٠٠٠ جنيه ، وهذه الوظائف تدخل فى مستوى قائم بذاته يعلو المستويات الثلاث التى تضمنها جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ويبلغ ربط هذا المستوى ١٢٠٠/٢٠٠٠ جنيه سنويا ، ومن ثم فانه فى خصوص تطبيق نص المادة ٧٩ من القانون المشار اليه يتعين التعميل فى خصم الزيادة التى يتقاضاها العاملون ممن يشغلون وظائف هذا المستوى على نهاية الربط المحدد له مقداره ٢٠٠٠ جنيه ، ولا يغير من هذا النظر أن التدرج فى نطاق المستوى المشار اليه بالعلاوات الدورية يقف متى بلغ الراتب ١٨٠٠ جنيه سنويا ولا يصل العامل الى مرتب ٢٠٠٠ جنيه الا اذا شغل الوظيفة ذات هذا الربط ، لأنه ان كان ذلك هو مقتضى ما نص عليه القانون فى خصوص تدرج المرتب بالعلاوات ، الا أنه لا يمكن تطبيقه فى غير هذا النطاق ولو تعلق الأمر باستهلاك الزيادة فى المرتب ، وانما يتعين التزام صريح ما تضمنه الجدول المرافق للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من اعتبار وظائف الادارة العليا جميعها فى مستوى واحد نهايته ٢٠٠٠ جنيه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه فى خصوص

استهلاك الزيادة التي يحصل عليها العاملون الذين يشغلون وظائف
مستوى الإدارة العليا ، يكون نهاية مربوط هذا المستوى هو ٢٠٠٠
جنيه سنويا .

(ملف ٣/٨٦ / ٣٤٤ — جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٤)

قاعدة رقم (٥٨٤)

المبدأ :

طبقا لما جاء في القواعد العامة في شأن تسوية حالات العاملين
بالشركات والمؤسسات العامة التي وافقت عليها اللجنة الوزارية
للتنظيم والإدارة في ١٩٦٤/١٢/٢٦ فإن القاعدة في التسويات أن يتم
الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم والوظيفة المعادلة
لها بعد التقييم والفئة المالية التي قدرت لها — تكون التسوية
بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها
فعلا — يراعى عند مطابقة الاشتراطات على من يشغل الوظيفة فعلا
أن يطبق الحد الأدنى المقرر في جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية
السابق اعتماده من مجلس الوزراء — تثبت الخبرة العملية بعدد
السنوات التي قضيت في مزاولة العمل بالشركة أو المؤسسة أو في عمل
يتفق مع طبيعة عمل الوظيفة في جهات أخرى — مثال — قيام المدعى
بأعمال التدريس التي تتناسب مع المؤهل المتوسط الذي كان حاصلا
عليه وهو كفاءة التطعيم العالي لا يكفل له المعلومات والقدرات اللازمة
للقيام بأعباء وظيفة مدير شئون العاملين لاختلاف طبيعة كل من العاملين
فلا تتخلل مدة التدريس في حساب مدة الخبرة اللازمة لشغل وظيفة
مدير شئون العاملين .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المدعى حصل على كفاءة
التعليم الأولى سنة ١٩٣٩ ، وقد عين بوظيفة معلم بمدرسة المجفف
اللازمية التابعة لمجلس مديرية الشرقية وذلك اعتبارا من

١٦/١١/١٩٢٩ ، ثم نقل مدرسا بمدرسة الملجا الماسونى التابعة لمنطقة القاهرة الجنوبية التعليمية اعتبارا من يوم ٥/٦/١٩٥٠ ، وظل يعمل بهذه المدرسة الى أن أخلى طرفه يوم ٢ فبراير سنة ١٩٥٧ لمناسبة تعيينه بوظيفة من الدرجة السادسة الادارية بديوان الموظفين بمقتضى القرار الصادر من ديوان الموظفين رقم ٩ بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ ، وكان الطاعن قد حصل على ليسانس الحقوق في دور مايو سنة ١٩٥٥ ، وقد تسلم العمل في ديوان الموظفين يوم ٣/٢/١٩٥٧ والحق عندئذ بالادارة العامة لشئون الموظفين وظل يتدرج في وظائف هذه الادارة ، وفى هذه الأثناء رقى الى الدرجة الخامسة الشخصية بالقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ٢١/١٢/١٩٥٩ ، ثم رقى الى الدرجة الرابعة الشخصية بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ١٦/١١/١٩٦٠ ، وفى ١٦/٢/١٩٦١ عين مديرا لمستخدمى مصلحة الأبحاث الجيولوجية والتعدينية بالقرار الصادر من رئيس ديوان الموظفين برقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ ، واعتبارا من ١/١/١٩٦٣ نقل وكيلا لمراقبة مستخدمى وزارة الأوقاف ، ثم نذب للعمل بالادارة العامة للتفتيش اعتبارا من ٨/٧/١٩٦٣ ، ثم رقى الى الدرجة الثالثة الادارية بالقرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من ١٩/٨/١٩٦٣ ، ثم نقل مراقبا لمستخدمى وزارة الاصلاح الزراعى بالقرار رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من ١٤/٩/١٩٦٣ ، ثم نقل مديرا لمستخدمى مؤسسة مديريةية التحرير بالقرار رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من ٩/١١/١٩٦٣ ، وعملا بأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتتظيم والادارة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ في ٢٠/٤/١٩٦٤ بنقله بدرجة الى هيئة مديريةية التحرير .

هذا وطبقا لجدول تعادل الوظائف الخاص بالمؤسسة العامة لهيئة مديريةية التحرير المعتمد من مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ٤ يناير سنة ١٩٦٥ عودلت وظيفة مدير شئون العاملين بالفئة الثانية ، وقد أصدر رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة قرارا تنفيذيا بتاريخ ١/١٢/١٩٦٥ نص فيه على تعديل وتحديد وظائف العاملين بالمؤسسة الموضحة أسماؤهم في هذا القرار وتسكينهم في الوظائف

الموضحة قرين اسم كل منهم بصفة أصلية اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وتسوية حالاتهم على الفئات المالية المقررة لهذه الوظائف وفقا لجداول تعادل وظائف المؤسسة المعتمد من مجلس الوزراء وذلك اعتبارا من أول السنة المالية لتاريخ تحديد أقدميتهم في هذه الوظائف وفقا لأحكام القانون ، وقد ورد اسم المدعى في الكشف المرافق للقرار قرين وظيفة مدير ادارة شؤون العاملين في الفئة الثانية ، غير أنه صدر بعد ذلك قرار نائب مدير عام المؤسسة رقم ٢٠ في ١٩٦٦/١/٥ بترقية المدعى الى الفئة الثالثة اعتبارا من ٢٧-١٢-١٩٦٥ ، ثم صدر في ١٩٦٦/٨/٢٤ القرار رقم ٥ ب بوضع المدعى في الفئة الثالثة اعتبارا من ١-٧-١٩٦٤ ، وبعد ذلك صدر قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة رقم ١٥٧٣ في ١٩٦٧/١٢/٣٠ بترقية المدعى الى الفئة الثانية في وظيفة مدير الادارة لشؤون العاملين والشؤون المالية والادارية .

وحيث أنه يخلص من مطالعة ملف خدمة المدعى أنه كان منذ تعيينه في ١٩٢٩/١١/١٦ بعد حصوله على كفاءة التعليم الأولى — يشغل وظيفة مدرس بالمدارس الالزامية وظل كذلك الى أن عين في ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ في وظيفة من الدرجة السادسة الادارية بديوان الموظفين بعد حصوله على ليسانس الحقوق في مايو سنة ١٩٥٥ ، وأنه منذ أن تسلم العمل بديوان الموظفين في ١٩٥٧/٢/٣ الحق بالادارة العامة لشؤون الموظفين وظل يتدرج في الوظائف الادارية المختصة بشؤون الموظفين حتى شغل وظيفة مدير المستخدمين بهيئة مديرية التحرير بالدرجة الثالثة الادارية اعتبارا من ١٩٦٣/١١/٩ ، وكانت اذ ذاك تتبع ديوان الموظفين ثم نقلت درجتها الى الهيئة المذكورة عملا بأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء الجهاز المركزي للتنظيم والادارة الذي نص في المادة ٣ منه على أن « ينقل جميع موظفي ديوان الموظفين الموجودين حاليا بحكم وظائفهم بادارات المستخدمين بالوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة الى هذه الجهات وتنقل درجاتهم الى ميزانيات الجهات المنقولين اليها » .

وحيث أن هيئة مديرية التحرير كانت اذ ذاك — طبقا لقرار

رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٨ الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ — مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتبع المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي » وذلك قبل أن يصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٦ بادمجها في المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة » واذ كان قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ ، والمعمول به من تاريخ نشره في ٩ مايو سنة ١٩٦٣ قد نص في المادة ٣٤ منه على أن تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق أحكام القانون المذكور ، فان هيئة مديرية التحرير المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ تعتبر مؤسسة عامة في مفهوم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، وبالتالي تسرى على العاملين بها أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك اعتبارا من يوم ٩ مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذي نص على أن تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة اللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولما كان المدعى قد نقل الى المؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ بحكم القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ المعمول به من التاريخ المذكور ، فمن ثم يصبح المدعى اعتبارا من التاريخ المذكور معاملا بأحكام نظام العاملين بالمؤسسات العامة الذي كان معمولاً به اذ ذاك .

وحيث أن مقتضى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مستكملة بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ أن يضع مجلس إدارة المؤسسة جدولا للوظائف والمرتبات في حدود الجدول المرافق لللائحة ، ويتضمن جدول الوظائف وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توفرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات ، ويعتمد هذا الجدول من الوزير المختص ثم تعادل وظائف المؤسسة بالوظائف الولودة بالجدول المشار اليه ويصدر بهذا التعادل قرار من

الوزير المختص ، ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء .

وحيث أن وظيفة مدير شئون العاملين التي يشغلها المدعى قيمت في جداول التعادل الخاصة بالمؤسسة بالفئة الثانية وشروط شغلها كما وردت في الجداول « مؤهل عال مناسب مع خبرة لا تقل عن ١٤ سنة أو مؤهل متوسط مناسب مع خبرة لا تقل عن ٢١ سنة ، أو مؤهل أقل أو الصلاحية دون المؤهل لا تقل عن ٢٩ سنة ، كما أن الأعمال المنوطة بالوظيفة المذكورة — حسبما جاءت في الجداول — تشمل تطبيق اللوائح والتعليمات الخاصة بشئون العاملين وتدريب وارشاد العاملين على أعمالهم ، وطبقا لما جاء في القواعد العامة في شأن تسوية حالات العاملين بالشركات والمؤسسات العامة التي وافقت عليها اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة المنعقدة في ١٢/٢٦/١٩٦٤ فان القاعدة العامة في التسويات أن يتم الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم والوظيفة المعادلة لها بعد التقييم والفئة المالية التي قدرت لها . وإن تتم التسوية بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا . فاذا توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لها ومستحقا للمرتب المحدد للفئة المالية المقررة ، وأن يراعى عند مطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا أن يضمن الحد الأدنى المقرر في جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية السابق اعتماده من مجلس الوزراء ، ويقصد بالشروط اللازمة لشغل الوظيفة حسب الجدول المشار اليه القدر من المعارف والمعلومات والقدرات اللازمة للقيام بالوظيفة على من يشغلها فعلا أن يطبق الحد الأدنى المقرر في جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية السابق اعتماده من مجلس الوزراء ، ويقصد بالشروط والمعلومات والقدرات اللازمة للقيام بالوظيفة ، وهذا القدر سيكتسب عن طريقين (أ) — الدراسة المنتظمة وقد قدرت لها ثلاثة مستويات هي مؤهل عال يتناسب وطبيعة العمل ومؤهل متوسط يتناسب وطبيعة العمل ، ومؤهل أقل من المتوسط (ب) الخبرة العملية وقد قدرت على أساس عدد من السنين في مجال العمل ، وثبتت الخبرة العملية ومدتها مقدرة

بالسنتين بعدد السنوات التي قضيت في مزاولة العمل بالشركة أو المؤسسة أو في عمل يتفق مع طبيعة عمل الوظيفة في جهات أخرى ، هذا وقد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تسوية حالات العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على أنه استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحدد أقدمية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل اعتباراً من ١/٧/١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل .

حيث أن الواضح مما سلف بيانه أن الخبرة العملية التي اكتسبها المدعى في مجال الأعمال المنوطة بوظيفة مدير شئون العاملين والتي تتناسب في طبيعتها مع الدراسة النظرية للمؤهل العالي الذي حصل عليه — وهو ليسانس الحقوق — لا تتجاوز مدتها سبع سنوات وخمسة أشهر تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بديوان الموظفين في ٣/٢/١٩٥٧ وتنتهى في ١/٧/١٩٦٤ تاريخ التسوية التي تقضى بها القواعد السالفة البيان ، ذلك أن هذه المدة هي التي كان المدعى يقوم خلالها على الأعمال الخاصة بشئون العاملين ، أما قبل فقد كان يقوم على أعمال التدريس التي تتناسب مع المؤهل المتوسط الذي كان حاصلًا عليه وهو كفاءة التعليم العالي ، وهذه الأعمال تختلف في طبيعتها عن الأعمال الخاصة بشئون العاملين ولا تكفل للمدعى المعلومات والقدرات اللازمة للقيام على أعباء وظيفة مدير شئون العاملين ، ومن ثم لا يكون قد توافرت في المدعى الشروط الواجب توافرها لشغل وظيفة مدير شئون العاملين في هيئة مديرية التحرير بالفئة الثانية التي عودلت بها هذه الوظيفة وذلك اعتباراً بأن هذه الشروط تستلزم أما قضاء مدة خبرة لا تقل عن ١٤ سنة في الأعمال المنوطة بالوظيفة المذكورة علاوة على الحصول على مؤهل عال يناسب طبيعة العمل في الوظيفة ، أو قضاء مدة خبرة لا تقل عن ٢١ سنة في تلك الأعمال علاوة على الحصول على مؤهل متوسط

بناسب طبيعتها ، والمدعى حسبما سلف بيانه لا تصدق عليه شروط أى من الفرضين .

(طعن رقم ٤٠٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٥٨٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بمرين لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة - تسوية حالة العامل بالمؤسسة وفقا لحكم المادتين ٦٣ ، ٦٤ من تلك اللائحة وقواعد التسويات التى اعتمدها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة وذلك بوضعه على الوظيفة التى استوفى شروط شغلها وفقا لجداول تقييم وترتيب الوظائف المعتمدة للمؤسسة - اذا ترتب على تسوية حالة العامل استحقاقه احدى الفئات المالية الاعلى من الفئة التى كان يشغلها فانه لا يجوز منحه هذه الفئة الا اذا كانت الوظيفة التى استوفى شروط شغلها قد تم تمويلها ماليا بمعرفة السلطة التشريعية - عدم تمويل هذه الوظيفة يترتب عليه نقله الى الفئة المالية المعادلة للدرجة التى كان يشغلها قبل تسوية حالته وفقا لقواعد النقل الحكمى التى طبقت فى شان المؤسسات العامة خلافا لما اتبع بالنسبة للشركات التابعة لها - أساس ذلك أن قرار التسوية اذا ما كان من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة العامة فلا يتولد أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونيا وهو يصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى اللازم لتنفيذه فاذا لم يوجد هذا الاعتماد اصلا كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا .

لهذا الحكم :

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وبتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام

العاملين بالمؤسسات العامة ونص في مادته الاولى على أن تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة .

ومن حيث أن لائحة العاملين المشار إليها تنص في المادة ٦٣ منها على أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة . . . الخ » وتنص المادة ٦٤ على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ولا يترتب على حصول العامل على الاجر الذي يمنح له بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرئاسى للوظائف طبقا للتنظيم الادارى في كل شركة ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي . ويمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التى يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

وقد وضعت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلستها المنعقدة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ القواعد التى تتبع عند تسوية حالات العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها لتحقيق المبادئ التى استهدفها المشرع في وضع لائحة العاملين وهذه القواعد تقوم على أساس

الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم والوظيفة المعادلة لها بعد التقييم والفئة المالية التي قدرت لها وذلك حتى يمكن وضع الشخص المناسب في العمل المناسب بالاجر المناسب وضمان وحدة المعاملة والمساواة بين العاملين في الشركات مع الاخذ في الاعتبار بالمركز الفعلي لشاغلي الوظائف الخالية وعدم المساس بالحقوق المكتسبة ذلك أن العبرة بشغل الوظيفة بصفة فعلية وممارسة أعمالها .

ومن حيث ان المدعى كان في عداد العاملين بالمكافأة الشاملة في المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي . وقد صار تحويل المكافآت الشاملة الى فئات في ميزانية المؤسسة المذكورة في ميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ وذلك في ضوء كتاب وزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ورقم ٦ لسنة ١٩٦٧ في شأن قواعد تحويل اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة الى درجات وتم وضعه على الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٦٤/٩/٢٩ وبالمرتبة الذي كان يتقاضاه وقتئذ ويتاريخ ١٩٦٨/١٢/١ صدر القرار رقم ٣٨٢ بتحديد وظيفته « أخصائي ثان » بالفئة الخامسة وبعد تحويل المؤسسة الى هيئة عامة صدر له القرار رقم ١٦١ بتسوية حالته بموضعه على الفئة الرابعة .

ومن حيث أنه لم يثبت من ملف خدمة المدعى أن المدعى كان يشغل في المؤسسة وقت التقييم في ١٩٦٤/٧/١ وظيفة أخصائي ممتاز للأعمال الهندسية والتي يذهب المدعى الى أن هذه الوظيفة مقرر لها الفئة الثالثة ذلك أن ملف خدمته وهو الوعاء الذي يعول عليه في تحديد وظيفته جاء خلوا من ذلك اذ الثابت من ملف خدمته انه كان مهندسا عاديا وحددت وظيفته بعد ذلك بأخصائي ثان بالقرار رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ١٩٦٨/١٢/١ . ولا عبرة بكتاب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية والمرسل الى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة والذي يذكر فيه أن المدعى وقت تقسيم بند المكافآت الشاملة شاغلا لوظيفة أخصائي ممتاز المقرر لها للفئة الثالثة لان هذا الكتاب مؤرخ ١٩٧٠/٢/٣ ولا يوجد أى سند له من الاوراق يؤيده . وانه على فرض أن المدعى كان يشغل تلك الوظيفة فعلا فانه لا يصبح مستحقا للفئة المقررة لها طالما أن ميزانية المؤسسة منذ سنة ١٩٦٤ حتى سنة

١٩٧٠ تاريخ تحويلها الى هيئة عامة لم يتناولها أى تعديل أو تمويل في وظائفها كما أن الجهة الادارية افادت بكتابها المؤرخ ١٤ من يوليو سنة ١٩٧٩ ان وظائف المؤسسة المذكورة لم يتناولها أى تمويل حتى تاريخ الغائها وهي النعاء الهيئة بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٠٢ لسنة ١٩٧١. وعلى ذلك فإن المدعى لا يستحق الفئة الثالثة تلقائيا لا يصح أن يصدر له قرار الترقية الى تلك الفئة لان القرار الادارى باعتباره افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احدث اثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة — ان القرار بهذه المثابة اذا كان من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى الذى يستلزم تنفيذه لمواجهة هذه الابعاء فان لم يوجد الاعتماد أصلا كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا . وظالما أن وظائف المؤسسة لم يتم تحويلها فلا يحق للمدعى أن يطالب بتسوية حالته على الفئة الثالثة المقررة للوظيفة التى يذهب الى انه كان شاعلا طالما أن الوظائف التى تضمنها جداول التوصيف والتقييم لتلك المؤسسة لم يتناولها أى تمويل كما هو ظاهر فى ميزانيتها منذ سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ تحويلها الى هيئة عامة . واذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ صحيح حكم القانون ويتعين بالتالى الحكم بالغائه وبرفض الدعوى والزام المطعون ضده المحروقات عن الميزجيتين عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/١٨)

قاعدة رقم (٥٨٦)

المبدأ :

قرار وزير التعليم المالى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٩ بشأن معالجة بعض المؤهلات الوطنية والمتضمن معادلة شهادة معاهد اعداد الفنيين التجارئين والمصانعين المسبوقة بشهادة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها بالدرجة الثامنة مع اضافة مدة سنتين اعتباريتين الى مدة

**القدمة — عدم سريان هذا الحكم على العاملين بالقطاع العام وقت العمل
بذلك القرار .**

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نصت على أنه « ٠٠٠ وتعين معادلة المؤهلات الوطنية بقرار من وزير التعليم العالي أو من وزير التربية والتعليم حسب الاحوال وفقا للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية » ونصت المادة ١٦ من القانون ذاته على أن « يكون التعيين في الوظائف ٠٠٠٠ وتعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل في درجة واحدة اعتبرت الأقدمية كما يلي ٠٠٠ » وفي أبريل ١٩٦٩ صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ ناصا في المادة ١ منه على أن « تضاف فقرة أخيرة الى المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة نصها الآتي « ويكون لرئيس الجمهورية بقرار منه تحديد الحالات التي يجوز فيها تقرير أقدمية اعتبارية في الدرجة وفي المادة ٢ منه على أن « تستبدل بنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه النص التالي « يمنح العاملون عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة وفقا للجدول المرافق لهذا القانون ، ويجوز في الاحوال التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه منح العامل مرتبا يزيد على بداية مربوط الدرجة ٠٠٠ » وقد عمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ من ١٧ من أبريل ١٩٦٩ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية — وقد أوردت المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن وزارة التعليم العالي كانت قد قامت باصدار عدة قرارات وزارية بمعادلة بعض المؤهلات الدراسية بتقدير الدرجة المالية المناسبة للمؤهل مع تقرير أقدمية اعتبارية بالنسبة لبعض هذه المؤهلات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات مع ما يترتب على ذلك من آثار ، الا أن هذه القرارات صدرت مخالفة للقانون لانه تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٦ وللمادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يجوز منح العامل عند التعيين زيادة في مرتبه تتجاوز بداية مربوط الدرجة أو تقرير أقدمية اعتبارية له — وأنه علاجا لذلك أعد القانون المشار اليه متضمنا إعطاء رئيس الجمهورية

بقرار منه تحديد الحالات التي يجوز فيها تقرير أقدمية اعتبارية في الدرجة وتخويله تحديد الأحوال التي يجوز فيها منح العامل راتبا يزيد على بداية الدرجة المعين فيها .

وفي ١٧ من أبريل ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٦٩ ناصا في المادة «١» منه على أن « يمنح خريجي المعاهد والمراكز والمدارس التي يحددها وزير التربية والتعليم أو التعليم العالي بقرار منه مرتبا يزيد على بداية ربط الدرجة المعين فيها في صورة علاوات بقدر سنتين الدراسة على أن تضم في اقدمية الدرجة مدة الدراسة المقررة بالمعهد أو المركز أو المدرسة للحصول على المؤهل الدراسي » ونصت المادة «٢» من القرار الجمهوري السالف الذكر على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه . وفي ٥ من يولية ١٩٦٩ صدر قرار وزير التعليم العالي رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٩ بشأن معادلة بعض المؤهلات الوطنية متضمنا النص في المادة «١» منه على أن « يعتمد معادلة المؤهلات الوطنية الواردة في هذه المادة على الوجه الآتي /

١ — الشهادة التي تمنح لخريجي معاهد اعداد الفنانين التجاريين والصناعيين بشعبها المختلفة المسبوقة بشهادة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية وما يعادلها لصلاحيه أصحابها للتعين في الوظائف من الدرجة الثامنة وتحسب أقدمية اعتبارية فيها مدتها سنتان مع منحهم مرتبا قدره سبعة عشر جنيها على أساس علاوتين من علاوات الدرجة ... الخ » .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أن قرار وزير التعليم العالي المشار اليه قد اشتمل بالنسبة للشهادة التي تمنح لخريجي معاهد اعداد الفنانين التجاريين والصناعيين بشعبها المختلفة المسبوقة بشهادة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية وما يعادلها على أحكام ثلاثة / أولها صلاحية هذه الشهادة للتعين في الوظائف من الدرجة الثامنة استنادا لسلطة وزير التعليم العالي في اجراء معادلة المؤهلات الوطنية طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المتقدم الذكر وثانيها حساب أقدمية اعتبارية في هذه الدرجة مدتها سنتان وثالثها منح جملة هذم الشهادة المعينين في الدرجة الثامنة مرتبا قدره سبعة عشر جنيها على

أساس حساب علاوتين من علاوات هذه الدرجة التى يبلغ أول مربوطها ١٥ جنيها ، ذلك استنادا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٦٩ الذى صدر اعمالا للتعديل الذى أدخل على المادتين ١٦ و ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث ان قرار الوزير المشار اليه بالنسبة لأى حكم من الاحكام الثلاثة التى نص عليها ، لا يسرى الا فى نطاق تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه والذى صدر استنادا الى أحكامه ولا يسرى بالتالى على العاملين بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذين كانوا يخضعون وقت العمل بهذا القرار لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ حتى ولو كان هؤلاء العاملين قد عينوا من قبل فى جهات تخضع للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مادام أن تعيينهم هذا قد تم قبل بدء سريان قرار وزير التعليم العالى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم يكون ما جاء فى الحكم المطعون فيه من أن هذا القرار قد انطوى على تسوية حالة أصحاب المؤهل المذكور بأثر رجعى من بدء تعيينهم بالحكومة واعماله — تبعا لذلك — فى حق المدعى الذى يشغل الفئة السابعة بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء وقت بدء سريان القرار المشار اليه باعتبار أنه كان معينا أصلا فى ١٩/٢/١٩٦٢ فى الدرجة الثامنة الفنية بجامعة القاهرة — قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وتأويله وتعين الحكم بالغائه وبرفض الدعوى والزام المطعون ضده المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

(طعون ارقام ١٠٤٠ ، ١١١٤ ، ١١٥٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٥٨٧)

المبدأ :

الكتاب الدورى رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه بالبند الاول
قضى بتحديد الوظائف التى يشغلها العاملون ببند المكافآت الشاملة وفقا
لما هو ثابت بملفات خدمتهم والا حددت الوظائف بقرار من مجلس ادارة
المؤسسة فى حالة عدم تحديدها بملفات الخدمة — العبرة هى بالوظيفة
التي كان يشغلها العامل فعلا يستوى فى ذلك أن يكون شغله لها قد تم
بطريق التعيين أو النقل أو النذب أو الاعارة اذ ان كل ذلك تعتبر ادوات
قانونية تفيد شغل صاحب الشأن للوظيفة طالما أن القواعد التى تضمنها
الكتاب الدورى المشار اليه تستلزم اداة معينة فيها •

دلخص الحكم :

من حيث أنه وبالنسبة الى الموضوع فان مقطوع النزاع يدور
حول ما اذا كان المدعى وقت صدور القواعد المشار اليها وكانت وظيفته
ثابته بملف خدمته وبذلك تلزم الجهة الادارية بهذا التحديد بالنسبة
له ويعتبر شاغلا لها وقت أن كان على بند المكافآت الشاملة •

ومن حيث أنه بالرجوع الى ملف خدمة المدعى تبين انه بتاريخ
١٩٦٦/٥/٢٩ صدر قرار نائب رئيس مجلس ادارة المؤسسة
المصرية العامة للادوية والكيموايات والمستلزمات الطبية برقم ٩١ لسنة
١٩٦٦ قضى بندب السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ الموظف بالشئون المالية رئيسا لقسم
الشركات بادارة الشئون المالية اعتبارا من ١/٥/١٩٦٦ •

ومن حيث انه تبعا لذلك واعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٦ يكون
المدعى قد حددت وظيفته كرئيس لقسم الشركات بادارة الشئون
المالية يستوى فى ذلك أن يكون شغله لها بمقتضى قرار صادر
بالتعيين عليها أو بالترقية لها أو نذب لها أو بطريق الاعارة اذ أن كل
ذلك ادوات قانونية تفيد شغل صاحب الشأن للوظيفة طالما أن القواعد

لم تستلزم واحدة منها لامكان القول بشغل الوظيفة باداء معينة دون
الأخرى .

ومن حيث أنه وطالما أن القواعد التى أشتملها كتاب دورى وزارة
الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ قد نص على وجوب تحديد الوظائف التى
يشغلها فعلا العاملون المعينون على بند المكافآت الشاملة وفقا لما هو
ثابت بملف خدمتهم فإن المقطوع به وطبقا لما ألعنا اليه هو كون المدعى
شاغلا فعلا لوظيفة رئيس قسم الشركات بادارة الشؤون المالية ولو كان
هذا الشغل قد تم بطريق التدب اليها وعليه فان وظيفته تكون قد حددت
بمقتضى ذلك وينقل تبعا لذلك من بند المكافآت الى الفئة المالية المقررة
لها . وهو ما أجرته بالنسبة له وبحق الجهة الادارية .

(طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١)

قاعدة رقم (٥٨٨)

المبدأ :

البند (د) من قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت الشاملة بالمؤسسات
العامه التى اعتمدها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشؤون التنفيذية
بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ والصادر بها كتاب دورى وزارة الخزانة
رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ يقضى بنقل العاملين المعينين على بند المكافآت
الشاملة الى الوظائف الدائمة بالمؤسسة المناظرة لوظائفهم مع عدم
جواز منح العامل فئة مالية أعلى من الفئة التى وضع عليها من يتساوى
معه فى التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة — المعول عليه فى القياس
بالإميل ليس التطابق فى المؤهل والعمل بل التماثل فى مستوى المؤهل
ومدة الخبرة فى العمل .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالرجوع الى القواعد التى اعتمدها اللجنة الوزارية
للتنظيم والادارة والشؤون التنفيذية بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

والتي تضمنتها أحكام الكتاب الدورى رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تقسيم بند المكافآت الشاملة الى فئات نجد انها جرت كالاتى :

(أ) تحدد الوظائف التى يشغلها فعلا العاملون المعينون على بند المكافآت الشاملة وفقا لما هو ثابت بمبلغ خدمتهم فاذا لم تكن الوظيفة ثابتة بمبلغ الخدمة حددت بقرار من مجلس ادارة المؤسسة .

(ب) اذا كانت لهذه الوظائف وفقا لواجباتها ومسئولياتها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها فى جدول تقييم الوظائف حددت لها الفئات المالية والاشتراطات المحددة لهذه الوظائف .

(ج) اذا لم توجد لبعضها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة المصرح عليها فى جداول التقييم اتبعت الاجراءات باستحداث وظائف تطبيقا للقرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ .

(د) ينقل العاملون المعينون على بند المكافآت الشاملة الى هذه الوظائف اذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف وبشرط الا يوضع العامل على فئة مالية أعلى من الفئة المالية التى وضع عليها من يتساوى معهم فى التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة ويتم نقل العامل بنفس مرتباتهم الحالية وان لم تبلغ أول مربوط فئة الوظيفة على أن يمنحوا أول مربوط الفئة فى بداية السنة المالية المقدمة على أنه اذا كانت تزيد على نهاية ربط الفئة يحتفظ لهم بهذه الزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من البدلات وعلاوات الترقية .

(هـ) تقيد أقدمية العامل فى الوظيفة المنقول اليها اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وتاريخ تعيينه أيهما أقرب .

ومن حيث أنه يبين من أوراق الدعوى انه عند تطبيق الفقرة «و» المشار اليها من منشور وزارة الخزانة تبين أن للمطعون ضدها زميلا « د » المشار اليها من منشور وزارة الخزانة تبين أن للمطعون ضدها زميلا هو السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ حاصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٥٥ والذي

أرجعت أقدميته الى الدرجة السادسة القديمة الى سنة ١٩٥٧ بقرار المؤسسة رقم ٩٣ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٤ وجرى اتخاذه معيارا للقياس باعتباره في اسوأ الفروض واحدا من خريجي سنة ١٩٥٧ واعتبر زميلا لمن كانوا معينين بمكافآت شاملة حولت مكافأتهم الى درجات ومن ثم فلم يكن من الجائز وضع المدعية في فئة مالية أعلى منه لأنه فضلا عن أن هذا الزميل يزيد مدة خبرته عليها وهذا ما اعتمدته المؤسسة بحق عند تقييمها للفئة التي يجب أن توضع عليها المدعية وهي الفئة السادسة ولا يقدح من ذلك ما تذهب اليه المدعية من انها حاصلة على بكالوريوس في العلوم وأن القيس عليه يختلف عنها من حيث المؤهل والوظيفة لأن المعول عليه في القياس بالزميل ليس التطابق في المؤهل والعمل بل التماثل في مستوى المؤهل ومدى الخبرة في العمل المنوط القيام به .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب اليه غير هذا النظر فيكون بالتالي قد خالف صحيح حكم القانون حقيقا بالالغاء وبرفض الدعوى مع الزام المدعية المصروفات .

(طعن رقم ٨٧٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٩)

الفرع السادس

الترقية

قاعدة رقم (٥٨٩)

المبدأ :

عدم مشروعية شرط الخبرة المتخصصة الذي تطالبه لجنة شئون العاملين للترقية الى الوظائف الأعلى مادام هذا الشرط لم يرد ضمن شروط شغل الوظيفة وفقا لجداول التوصيف

ملخص الحكم :

أنه بالاطلاع على محضر لجنة شئون العاملين بالمؤسسة الطاعنة

(المؤسسة المصرية العامة للبحوث) المنعقدة في المدة من ٢٨/١٢/١٩٦٨ الى ٣٠/١٢/١٩٦٨ يتبين أنه ورد به أن رأى هذه اللجنة قد استقر على أنه عند تراحم العاملين على الترقية الى وظيفة أعلى فيجب مراعاة عنصر الخبرة المتخصصة في مجال عمل الوظيفة الحالية والوظيفة المرشح العامل للترقية اليها واعتبار الخبرة المتخصصة من عناصر تقدير الكفاية عند اجراء المفاضلة بينهما وأن تتم المفاضلة بين المرشحين للترقية على أساس مرتبة الكفاية الثابتة بالتقرير دون مجموع درجات التقرير اذا كانت اقلية بين عاملين محرر تقريرهما من مديرين مختلفين . وأنه بالنسبة لترقية السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ بالاختيار فقد تخطى من يسبقه من المحاسبين في ترتيب الأقدمية المرقى منها رغم تفوقهم عليه أو تساويهم معه في مرتبة الكفاية نظراً لأن تخصصه في مجال العمل للوظيفة المرقى اليها يجعله أكثر منهم كفاءة تطبيقاً للقاعدة السالفة البيان .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن مقطع النزاع في الطعن المعروض ينحصر في تحديد مدى مشروعية شرط الخبرة المتخصصة الذي تطلبته لجنة سامن لعاملين بالمؤسسة الطاعنة في حركة الترقيات المشار اليها والذي على أساسه رقت السيد / ٠٠٠٠ الى الفئة الرابعة متخطية ادعى في الترقية الى هذه الفئة ، ويتعين للبت في هذا النزاع الرجوع الى أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والذي صدر في خله قرار الترقية المطعون فيه .

ومن حيث أن المادة ٣ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه تفصّل بأن يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها والاستقرارات اللازمة توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام . وتنص المادة ١٠ على أن تكون الترقية الى وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفاية على أن تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار فاذا تساوت مرتبة الكفاية يرقى الأقدم في الفئة المرقى منها ٠٠٠ وفي جميع الأحوال يجب توافر اشتراطات شغل الوظيفة . وتنص المادة ١٢ على أنه لا يجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي

للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتهما وفي الفئة الأعلى مباشرة بشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لشروطها. فانه يستفاد من هذه النصوص أولا أن نظام العاملين بالقطاع العام قد نبذ نظام تسعير الشهادات وأخذ بنظام توصيف وتقييم الوظائف وأن شغل الوظيفة منوط بتوافر شروط شغلها المقررة بجداول توصيف وظائف المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التي تتسدرج الوظيفة بهيكلها التنظيمي . وثانيا : ان الترقية الى وظائف الفئة السادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفاية المستمدة من التقارير الدورية ، وأنه لا يجوز تخطي الأقدم الى الأحدث الا اذا كان الاخير أكفأ أما عند التساوى في الكفاية فيجب ترقية الأقدم .

ومن حيث أنه بالرجوع الى جدول توصيف وظائف المؤسسة الطاعنة يبين أن الشروط اللازمة لتوافرها فيمن يشغل وظيفة « رئيس قسم خدمات التوزيع » المطعون في قرار الترقية اليها هي الحصول على مؤهل عال مع خبرة لاتقل عن ثمان سنوات في مجال العمل ومعرفة تامة بالقوانين واللوائح والتعليمات والنظم والأسس العلمية التي تحكم مجال العمل . كما يبين من الاطلاع على كتاب المؤسسة المذكورة المؤرخ ١٩٧٤/٢/٢١ وعلى ميزانية المؤسسة عن السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ أولا : ان جميع العاملين بالمؤسسة يجمعهم كشف أقدمية واحد طبقا للدرجات الواردة بالميزانية وليس هناك كشف أقدمية مستقل لكل ادارة من ادارات المؤسسة ، وثانيا : أنه لم يرد في ميزانية المؤسسة أية وظائف تخصصية ومؤدى ذلك أن الخبرة التخصصية التي اشتراطتها لجنة شئون العاملين بالمؤسسة الطاعنة في حركة الترقية المطعون فيها هو شرط لم يرد ضمن شروط شغل الوظيفة المطعون في الترقية اليها طبقا للثابت بجدول توصيف وظائف المؤسسة، كما لم يرد ذكر لأية وظائف تخصصية في ميزانية المؤسسة ، ومن ثم وتأسيسا على ما تقدم فان تطلب توافر شرط الخبرة التخصصية عند التراجع على الترقية الى وظيفة أعلى يكون على غير أساس من القانون . هذا فضلا عن أنه يبين من مقارنة الوظائف التي تقلدها كل من المدعى والمطعون في تربيته منذ بدء خدمتهما بالمؤسسة حتى تاريخ

الترقية المطعون فيها — على ما سبق بيانه — أنهما تقلدا وظائف ذات طبيعة عمل متماثل، حيث شغل كل منهما وظيفة محاسب رغم اختلاف الإدارات التي عمل بها كل منهما ، كما يبين من استعراض مهام وظيفة « رئيس قسم خدمات التوزيع » الواردة بجدول توصيف وظائف المؤسسة أن هذه المهام ذات طبيعة عامة تتطلب الخبرة العامة في مجال العمل ولا تستلزم تخصصا معينا .

ومن حيث أنه متى وضع الأمر على الوجه المتقدم . وقد ثبت من الأوراق أن المدعى والمطعون في ترقيته قد توافرا في كل منهما شرط المؤهل العالي وهو بكالوريوس التجارة وشرط الخبرة في مجال العمل بالمؤسسة مدة تزيد على ثمانى سنوات وهما الشرطان الواردان في جدول توصيف وظائف المؤسسة ، وقد تساويا في مرتبة الكفاية بحصول كل منهما على تقرير دورى بتقدير « جيد » سنة ١٩٦٨ أى في العام الذى أجريت فيه الترقية ، وإن أقدمية المدعى في الفئة الخامسة ترجع الى ١٩٦٤/١١/٨ بينما ترجع أقدمية المطعون في ترقيته في هذه الفئة الى ١٩٦٥/١٢/٢١ ، ولما كانت المادة (١٠) من اللائحة تقضى بأنه اذا تساوت مرتبة الكفاية يرقى الأقدم كما استقر قضاء هذه المحكمة على أن الاختيار يجد حده الطبيعى في هذا المبدأ العادل ، وهو أنه لا يجوز تخطى الأقدم الى الأحدث الا اذا كان الأخير أكفأ أما عند التساوى في الكفاية فيجب ترقية الأقدم ، فمن ثم فإن المدعى وهو الأقدم يكون أحق بالترقية الى الفئة الرابعة من المطعون في ترقيته واذا رقت المؤسسة الطاعنة المطعون في ترقيته دون المدعى تكون قد خالفت القانون . واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب ففوضى للأسباب التى بنى عليها بارجاع أقدمية المدعى في الفئة الرابعة الى ١٩٦٨/١٢/٣١ تاريخ نفاذ الحركة المطعون فيها بعد أن تبين أنه رقى الى هذه الفئة ، فانه يكون قد أصاب الحق في قضائه وطبق القانون تطبيقا سليما ، ولذلك يكون الطعن على غير أساس سليم من القانون خليقا بالرفض .

قاعدة رقم (٥٩٠)

المبدأ :

مفاد نص المادة ١٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن الترقية الى وظائف الفئات السابعة وما دونها تتم بالأقدمية أو بالاختيار طبقاً للنسب التي يحددها سلفاً مجلس إدارة المؤسسة - عدم صدور القرار التنظيمي من مجلس إدارة المؤسسة في هذا الشأن يعنى ترك الأمر الى الأصل العام المقرر للترقية - الأصل أن الترقية تتم بالأقدمية طالما أنه ليس ثمة مانع قانوني يحول دون الترقية - أساس ذلك أن الأقدمية هي الأساس فيما يكتسبه العامل من خبرة تؤهله لشغل الوظيفة الأعلى - قرار الترقية الصادر بالمخالفة لقاعدة الأقدمية يتعين القضاء بإلغائه فيما يشمله من تخطى - لا يفر من ذلك الموافقة اللاحقة من مجلس إدارة المؤسسة على نسب الترقية التي قلم عليها قرار الترقية - أساس ذلك أن تقرير نسب معينة للترقية بالأقدمية أو بالاختيار هو إجراء لا يُلغى يجب أن يصدر على النحو الذي رسمه القانون وبعدئذ تصدر القرارات الفردية بالترقية - المركز الذاتي للعامل يجب أن يسبقه بداهة إصدار القواعد العامة التي يعامل على مقتضاها والتي تشكل المركز التنظيمي اللائح الذي يخضع لأحكامه.

ملخص الحكم :

ان المادة ١٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والتي كانت مساوية وقت صدور القرارين المطعون فيهما قد نصت على أن تكون الترقية الى وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفائية على أن تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار فإذا تساوت مرتبة الكفائية رقى الأقدم في الفئة المرقى فيها ، وفيما عدا وظائف هذه الفئات تكون الترقية بالأقدمية أو الاختيار في حدود النسب التي يحددها مجلس الإدارة ، ومفاد هذا النص أن الترقية الى وظائف

الفئات السابعة وما دونها انما تتم بالأقدمية أو الاختيار طبقا للنسب التي يحددها سلفا مجلس ادارة المؤسسة .

وحيث أن الثابت من الأوراق المقدمة من المؤسسة المدعى عليها أن القرارين المطعون فيهما قد اشتمل أولهما على ترقية سبعة موظفين الى الفئة السابعة خمسة منهم بالأقدمية واثنان بالاختيار ، كما اشتمل القرار الثانى على ترقية ثلاثة موظفين الى الفئة ذاتها واحد منهم بالأقدمية واثنان بالاختيار ، ومن ذلك يتضح أن الترقيات موضوع هذين القرارين قد أجريت على أساس نسبة معينة للأقدمية وأخرى للاختيار ، هذا والثابت أن رئيس مجلس ادارة المؤسسة قد وافق في ١٨/١٢/١٩٦٧ على محضر لجنة شئون العاملين الذى اشتمل على الترقيات موضوع القرار ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ ، كما وافق في ٢٨/١٢/١٩٦٧ على محضر لجنة شئون العاملين الذى اشتمل على الترقيات موضوع القرار ١١٢ لسنة ١٩٦٧ ، وبناء على ذلك أصدر مدير عام المؤسسة القرارين المخار اليهما ، وقد تم ذلك كله دون أن يكون مجلس ادارة المؤسسة قد وضع النسب التي تتبع في الترقية بالأقدمية أو بالاختيار بالنسبة الى الفئة السابعة التي تمت الترقيات اليها ، ثم وافق مجلس ادارة المؤسسة بعد ذلك بجلسته المنعقدة في ٢٨/٢/١٩٦٨ على تحديد نسبة الترقية في الفئات السابعة وما دونها في حدود ٦٠٪ بالأقدمية ، ٤٠٪ بالاختيار وذلك فيما يخص بترقيات شهر ديسمبر سنة ١٩٦٧ وحتى تصدر اللائحة الادارية للعاملين بالمؤسسة .

وحيث أن القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة بالموافقة على الترقيات السالفة الذكر هو قرار باطل معدوم الأثر فيما اشتمل عليه ضمنا من تحديد نسب معينة للترقية بالأقدمية وللترقية بالاختيار ، وذلك اعتبارا بأنه قد جاء في هذا الشأن معيبا بعبء عدم الاختصاص اذ مارس سلطة ناطها المشرع بمجلس الادارة ففقد بذلك احدى مقومات القرار اللائحي وهو ركن الاختصاص ، هذا وليس يغير من الأمر أن يكون مجلس الادارة قد وافق بعد ذلك على نسب الترقية التي سارت على نهجها الترقيات موضوع القرارين المطعون عليهما ، وذلك

اعتباراً بأن تقرير نسب معينة للترقية بالأقدمية وبالاختيار هو إجراء لائحي يجب أن يصدر من الجهة صاحبة الاختصاص على النحو الذي رسمه القانون وأرتآه كفيلاً بتحقيق الضمانات للعاملين وبعدئذ تصدر القرارات الفردية بالترقية محكومة بالقواعد التنظيمية العامة الموضوعة في هذا الشأن والتي تشكل عنصراً من عناصر المركز القانوني اللائحي للوظيفة العامة ، وطالما أن الموظف العام يستمد حقوق وظيفته وواجباتها من نصوص القوانين واللوائح التنظيمية فإن تقرير المركز الذاتي لذلك الموظف يجب أن يسبقه بدهاء إصدار القواعد التي يعامل على مقتضاها والتي تشكل المركز التنظيمي اللائحي الذي يخضع لأحكامه .

وحيث أنه في غياب قرار تنذائي من مجلس إدارة المؤسسة يصدر بالنسب التي تجرى على مقتضاها الترقية بالأقدمية أو الاختيار استناداً الى نص المادة ١٠ من اللائحة فإن الأصل أن الترقية تتم بالأقدمية طالما أنه ليس ثمة مانع قانوني يحول دون الترقية ، وذلك اعتباراً بأن الأقدمية هي الأساس فيما يكتسبه الموظف من خبرة تؤهله لشغل الوظيفة الأعلى ، وطالما أن مجلس الإدارة لم يحدد نسبة للترقية بالاختيار الى الفئة السابعة وما دونها فإنه يكون قد أرتأى - ولو مؤقتاً أن يترك الأمر الى الأصل العام المقرر للترقية في مثل هذا النوع من الوظائف للأقدمية المطلقة ، فإذا ما أرتأى بعد ذلك أن يمارس السلطة المفوضة اليه من اللائحة فإن قراره في هذا الشأن إنما يسرى بأثر مباشر ولا يمكن أن يرتد بهذا الأثر الى تاريخ سابق على صدوره والا كان في ذلك اخلافاً بمراكز قانونية نشأت واستقرت في ظل قاعدة لائحية مغايرة .

وحيث أنه بناء على ما تقدم واذ كان الثابت أن المدعى كان ترتيبه السابع في كشف الأقدمية وقد شملت الترقية موضوع القرار رقم ١٠٧ في ١٩/١٢/١٩٦٧ سبعة من العاملين بالمؤسسة ، فإن القرار المذكور يكون قد تخطى المدعى بغير سند من القانون في الترقية من الفئة الثامنة الى الفئة السابعة ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء القرار المشار اليه فيما تضمنه من هذا التخطي واذ قضى الحكم المطعون عليه

بالإلغاء الكامل للقرارين المطعون عليهما فإنه يكون قد جانب الصواب ومن ثم يتمين القضاء بالغائه وبإلغاء القرار رقم ١٠٧ في ١٦/١٢/١٩٦٧ ، ١٩٦٧/١٢/١٩ فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى الفئة السابعة بالأقدمية وما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن رقم ٢٦٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢)

قاعدة رقم (٥٩١)

المبدأ :

المادة (١٠) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ — الترقية بالاختيار تكون على أساس الكفالية على أن تؤخذ «التقارير» الدورية في الاعتبار — تتميز بلفظ الجمع بالنسبة الى « التقارير » يعنى الدلالة على التقارير الخاصة بمجموعة من المرشحين للترقية ولا يعنى وجوب الأخذ في الاعتبار بأكثر من تقرير بالنسبة الى كل عامل .

دفع الحكم :

ومن حيث أن مقطع النزاع في الخصومة الماثلة يتحمل على أمرين الأول يدور حول تفسير المادة ١٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام — المعمول به اذ ذاك — وتعدد المقصود بعبارة (التقارير الدورية) التي وردت بتلك المادة وما اذا كان يقصد باستخدام لفظ الجمع في شأنها الاعتداد بأكثر من تقرير دورى أم أن الاعتداد يكون بالتقرير الأخير . والأمر الثانى يدور حول مدى سلامة التقرير الذى أعد عن المدعى لعام ١٩٦٧ وهو التقرير الذى اعتمدت عليه جهة الادارة في إجراء حركة الترقية المطعون فيها حيث ينمى المدعى على هذا التقرير الذى أعدته غير مختص لأنه ليس رئيسه المباشر ، كما أنه اثبت به أنه قد سبق بحقبة الإنذار في العام الذى أعد عنه التقرير

وهى واقعة غير صحيحة لا أساس لها إذ أنه لم يوقع عليه أى جزء
مدة عمله بالمؤسسة المدعى عليها .

ومن حيث أنه عن الأمر الأول فتنص المادة ١٠ من لائحة نظام
العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤٩
لسنة ١٩٦٦ على أنه :

« تكون الترقية الى وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها
بالاختيار على أساس الكفاية على أن تؤخذ التقارير الدورية في
الاعتبار فإذا تساوت مرتبة الكفاية يرقى الأقدم في الفئة المرقى
منها » . . . « والتعبير بلفظ الجمع بالنسبة الى التقارير - يعنى في
سياق النص - الدلالة على التقارير الخاصة بمجموعة المرشحين
للترقية ولا يعنى وجوب الأخذ في الاعتبار بأكثر من تقرير بالنسبة
الى كل عامل من العاملين المرشحين للترقية يؤيد ذلك ما ورد في السياق
بعد ذلك من الإشارة الى تساوى (مرتبة الكفاية) وهو ما يدل على
أنها مرتبة واحدة لا تستقى الا من تقرير واحد ، كما أن كفاية العامل
حالة تحتل التغيير وتقدر في مراحل زمنية متتالية ومن ثم يجرى أعداد
التقارير بصفة دورية ويكشف التقرير الأخير عن حالة العامل النهائية
من حيث انتاجه وسلوكه وتدريبه وهى الحالة التى يعول عليها عند
اجراء الترقية ، وتفسير نص المادة ١٠ سالفة الذكر على هذا النحو
يتفق مع التفسير المستقر عليه بالنسبة الى نظام العاملين المدعنين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذى يعد الشريعة
العامة في نظم التوظيف ومن ثم يكفى التقرير السنوى الأخير كأساس
للمفاضلة بين العاملين المرشحين للترقية وعلى ذلك يكون ما ذهب اليه
الحكم المطعون فيه من وجوب الاعتداد بأكثر من تقرير دورى مخالفا
للقانون ومن ثم يتعين القضاء بالغاء هذا الحكم .

قاعدة رقم (٥٩٢)

المبدأ :

المادة الثالثة عشر من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تشترط للترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدورى عن السنة الأخيرة — صدور قرار بترقية بعض العاملين بالاختيار فى عامى ١٩٦٦ استنادا الى التقارير الدورية الموضوعة عنهم علمى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ يؤدى الى بطلان قرار الترقية لعدم أخذ التقارير الدورية الخاصة بعام ١٩٦٨ فى الاعتبار — وجوب الفاء هذا القرار الفاء مجردا •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة العاشرة من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام تنقضى بأن « تكون الترقية على وظائف للفئات من السادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفاية على أن تؤخذ التقارير الدورية فى الاعتبار فاذا تساوت مرتبة الكفاية يرقى المتقدم من الفئة المرقى منها • وفيما عدا وظائف هذه الفئات تكون الترقية بالأقدمية أو الاختيار فى حدود النسب التى يحددها مجلس الادارة ... وفى جميع الأحوال يجب توافر اشتراطات شغل الوظيفة » وتنقضى المادة الثانية عشرة بأنه « لا تجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتها وفى الفئة الأعلى مباشرة ، بشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لشروطها .. » وتنقضى المادة الثالثة عشرة بأن « يشترط فى الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على تقدير جيد على الأقل فى التقرير الدورى عن السنة الأخيرة » وعلى ذلك فالأصل فى الترقية طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ — الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظله — أن تكون الى وظائف خالية بالهيكل التنظيمى للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وان

تكون هذه الوظائف الخالية مدرجة في ميزانية المؤسسة أو الوحدة وأن تكون الترقية الى الفئة الأعلى مباشرة • وتكون الترقية الى وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها بالاختيار • أما وظائف الفئات الأقل من السادسة فتكون الترقية اليها بالأقدمية أصلاً ما لم يحدد مجلس الإدارة نسبة للترقية بالاختيار في تلك الفئات • وطبقاً للمادة ٢٠ من اللائحة سالفه الذكر يحزر عن كل عامل تقرير دورى شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدر كفاية العامل بدرجة ممتاز أو جيد أو متوسط أو دون المتوسط أو ضعيف ، وتعد التقارير على النماذج وطبقاً للأوضاع التى يقررها مجلس إدارة المؤسسة • وطبقاً للمادة ٢١ من القرار الجمهورى سالف الذكر يخضع لنظام التقارير الدورية جميع العاملين عدا أعضاء مجلس الإدارة والعاملين الشاغرين لوظائف من الفئة الثانية وما يعلوها • والثابت من الأوراق في خصوص القرار المطعون فيه أن الإدارة عولت في وزن كفاية المرقين وزملائهم على التقارير الدورية المقدمة منهم خلال سنتى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، كما عولت بالنسبة لآخر المرقين ٠٠٠٠ على التقارير المقدمة منه ابان كان يشغل في هاتين السنتين وظيفة كتابية ذلك أنه حصل على الليسانس في القانون في نوفمبر من سنة ١٩٦٧ ولم يعين في وظيفة مساعد باحث بإدارة الشؤون القانونية والتحقيقات الا بالقرار رقم ٢٠٠ الصادر في ١٩/١٢/١٩٦٧ ، وكان قبل ذلك يشغل وظيفة كتابية ، وكانت الترقية بالقرار المطعون فيه بالاختيار وعلى الوظائف الشاغرة بالهيكل الوظيفى للمؤسسة • ومتى كانت المادة ١٣ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تشترط على الأقل في التقرير الدورى عن السنة الأخيرة ، وهى في هذه الخصومة سنة ١٩٦٨ اذ صدر القرار المطعون فيه في ١١/٥/١٩٦٩ يصل فيه نفاذ الترقيات اعتباراً من ٣١-١٢-١٩٦٨ لذلك تكون الترقيات الى الفئة السادسة بالقرار المطعون فيه قد جاءت كلها مخالفة للقانون، ذلك بأنه لو كانت التقارير السنوية الأخيرة لعام ١٩٦٨ تحت نظر الإدارة عند اجراء الترقيات المطعون فيها فقد كان من الحكمة أن يتغير وجه الأمر كله بالنسبة للمرقين ومن ثم تشملهم الترقية ولا سيما وأن الترقية الى الفئة السادسة بالقرار المطعون فيه شملت الأول والثانى والخامس والسادس والخامس عشر والرابع والعشرين والحادى

والسنتين وتضمنت تخطيطات كثيرة كما هو مستفاد من ترتيب
أقدميه من رتبهم بالترقية وهذا إلى فساد الاعتداد بالتقارير
للموضوعه عن آخر المرقين إبان شغله الوظيفة السكرتيرية وعدم صلاحية
هذه التقارير أصلا لتقدير كفاءته في وظيفة مساعد باحث بإدارة
المشتون القانونية بعد حصوله على درجة الليسانس في القانون في
نوفمبر سنة ١٩٦٧ — ولذلك تكون الترقية إلى الفئة السادسة بالقرار
المطعون فيه بالنسبة لجميع المرقين به باطلة في أساسها لفساد الاختيار
فيها القائم على التقارير السرية لسنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ دون التقارير
الدورية عن السنة الأخيرة وهي سنة ١٩٦٨ ، وهي التي كان يتعين
التعميل عليها وجدها في تقدير الكفاءة ووزن الاختيار سواء بالنسبة
للمرقين إلى الفئة السادسة أو من لم يرقوا إليها طبقا لحكم المادة
١٢ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ولذلك يكون من
المتعين القضاء بإلغاء القرار المطعون فيه بالنسبة إلى الترقية إلى
الفئة السادسة إلغاء كلياً مجرداً حتى يحتاج للإدارة أن تجرى — أن
شاعت الترقية على الوظائف الخالية في الهيكل الوظيفي بمراعاة الأحكام
الصحيحة للقانون . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض
الدعوى المدعى فانه يكون على غير أساس ، وعلى خطأ في تطبيق القانون
بما يستوجب الحكم بإلغائه ، والقضاء بإلغاء القرار رقم ٦٨ الصادر
عن المؤسسة المصرية العامة للتبليغ والنشر في ١١/٥/١٩٦٩ فيما
تضمنه من ترقية إلى الفئة السادسة إلغاء مجرداً والزام الجهة
الادماوية التي خسرت الدعوى بالمصروفات .

(طعن رقم ٧٢٨ ، ٧٣٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٥٩٣)

المبدأ :

ترقية من الفئة الثانية إلى وظيفة من وظائف الإدارة العليا
بالفئة الأولى — إجراؤها بالاختيار على أساس الكفاءة من بين
المرشحين من شافى الفئة الثانية الذين استوفوا اشتراطات شغل

الوظيفة المرقى اليها — عدم خضوع شاغلي الفئة الثانية لنظام التقارير النورية — نتيجة ذلك أن كفاية المرشحين يرجع تقديرها الى رؤسائهم يجرونه بما يطمنون اليه من عناصر ومقومات يحصلون عليها من الأوراق ومن قيامهم المتصل على جهد كل مرشح وطاقته وسلوكه — هذا التقدير من سلطة الادارة لا يعقب عليه القضاء الا أن يثبت انحراف بالسلطة أو تبدى الادارة في قرارها أسسا أو معايير تخالف القانون وتقيم عليها التقدير فيلحقه البطلان — ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يجاوز تقصى مشروعية القرار بذاته الى التعقيب على ما افترض أنه أقيم عليه مما يدخل في حقيق المفاضلة بين المرقى وسائر المرشحين وهو ما تختص به الادارة وليس ما يجوز للقضاء أن يناهه بتعقيب .

ملخص الحكم :

ان الترقية المطعون فيها تمت وفقا لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وأذ كانت الترقية من الفئة الثانية الى وظيفة من وظائف الادارة العليا بالفئة الأولى ، فقد أجرب بالاختيار على أساس الكفاية من بين المرشحين من شاغلي الفئة الثانية الذين استوفوا اشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها عملا بأحكام المادة ٨ من نظام العاملين المشار اليه ، وأذ لا يخضع شاغلوا الفئة الثانية لنظام التقارير الدورية وفقا لما نصت المادة ١٤ من ذلك النظام فان كفاية المرشحين لتلك الترقية يرجع تقديرها الى رؤسائهم يجرونه بما يطمنون اليه من عناصر ومقومات يقفون عليها من الأوراق ومن قيامهم المتصل على جهد كل مرشح وطاقته وسلوكه ويبقى هذا التقدير من سلطة الادارة لا يعقب عليه القضاء ، الا أن يثبت انحراف بهذه السلطة أو تبدى الادارة في قرارها أسسا أو معايير تخالف القانون وتقيم عليها التقدير فيلحقه البطلان ويحكم القضاء بإلغاء ما ترتب عليه من الترقية . وأذ خلت الأوراق من دليل على إساءة في استعمال السلطة قد شابته تقدير كفاية المرشحين للترقية المطعون فيها كما لم يرد في القرار الصادر بها شيء من الأسس التي تلمسها الدفاع عن البنك من نوع المؤهل وطبيعة الخبرة وغيرهما

ليظهر بها تفضيل من رقى على المطعون ضده فانه ما كان للحكم المطعون فيه أن يقف عند تلك الأسس وكان عليه ألا يجاوز تقصى مشروعية القرار بذاته الى التعقيب على ما افترض أنه أقيم عليه ما يدخل في دقيق المفاضلة بين المرقى وسائر المرشحين وهو نطاق تختص به الادارة وليس ما يجيز للقضاء ان يناله بتعقيب .

(طعن رقم ٦١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٥٩٤)

المبدأ :

ثبوت تخطى المدعى فى الترقية لحصوله على مرتبة « جيد » فى التقرير الدورى استنادا الى معاقبته بعقوبة الانذار خلال العام الذى أعد عنه التقرير — خلو أوراق الدعوى من دليل على مجازاة المدعى بأية عقوبة خلال هذا العام يستفاد منه أن تقرير الكفاية قد جاء غير مستند الى أصول تؤدى الى ما انتهى اليه — اثر ذلك : بطلان التقدير وما ترتب عليه من آثار — مقارنة كفاية المدعى على أساس هذا التقرير الباطل بكفاية غيره من المرشحين للترقية تكون قائمة على أساس غير سليم — بطلان الترقية ووجوب الغاء القرار الصادر بها الغاء مجردا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الأمر الثانى المتعلق بمدى سلامة التقرير السنوى العام سنة ١٩٦٧ الخاص بالمدعى والذى أخذ فى الاعتبار فى اجراء المفاضلة بين المرشحين للترقية ، فانه بغض النظر عما اذا كان الذى أعد هذا التقرير هو رئيسه المباشر أم من يحل محله فى حالة غيابه فان هذا التقرير وقد اثبت به أن المدعى عوقب بجزاء الانذار خلال العام الذى أعد عنه التقرير وهو أمر ينكره المدعى ولم يقم عليه دليل من أوراق الدعوى ومن ملف خدمة المدعى المودع ملف الدعوى اذ جاء هذا الملف خلوا مما يستدل منه على مجازاته بأية عقوبة خلال عام ١٩٦٦ أو قبل ذلك منذ نقله الى المؤسسة فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦٤

أو بعد ذلك حتى أقامته الدعوى موضوع الطعن المائل ، الامر الذى يستفاد منه أن تقدير كفاية المدعى قد استند الى واقعة غير صحيحة وهى واقعة ذات أثر فى تقدير الكفاية ، ومن ثم يكون تقدير الكفاية قد جاء غير مستند الى أصول تؤدى الى ما انتهى اليه الامر الذى يدفع هذا التقدير بالبطلان وبالتالى فان مقارنة كفاية المدعى على أساس هذا التقدير الباطل بكفاية غيره من المرشحين للترقية تكون قد قامت على غير أساس سليم الامر الذى يجعل قرار الترقية القائم على هذا الاختيار مشوباً بالبطلان حقيقةً بالالغاء المجرد حتى يفسح المجال أمام جهة الادارة لاعادة اعمال الاختيار على أساس سليم .

(طعن رقم ٧٣١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١١)

قاعدة رقم (٥٩٥)

المبدأ :

الترقية الى الوظائف لا يعتمد فئة مالية ينظم اصحابها ترتيب موحد يجزئ المتظلم منه أن يطعن فى تخطيه بأى واحد منهم ليشمل تظلمه سائرهم — العامل قد يتوافر له شروط الترقية الى اكثر من وظيفة اذا تماثلت الوظائف أو تشابهت — يتعين أن يجمع العامل والمرشحين للوظائف كافة ليختار افضلهم كفاية ويقدم من بين الاكفاء اسبقهم اقدمية — المتظلم من قرار الترقية — ذكر العامل فى تظلمه احدى الوظائف المتماثلة أو المتشابهة فى شروط شغلها — التظلم يشمل سائر الوظائف التى له صلاحية شغلها .

ملخص الحكم :

ان الترقية تتم الى الوظائف فى نظام العاملين بالقطاع العام ولا تعتمد فئة مالية ينظم اصحابها ترتيب موحد يجزئ المتظلم منه أن يطعن فى تخطية بأى واحد منهم ليشتمل تظلمه سائرهم ، ولكن اذا تتماثل الوظائف أو تتشابه ، فان العامل قد يتوافر له شرائط الترقية الى اكثر من وظيفة ، ويقتضى النظام أن يجمع المرشحين لها كافة ليختار

أفضلهم كفاية ويقدم من بين الأكفاء أسبقهم أقدمية ، ويؤول الامر في قرار الترقية بالنسبة الى التظلم منه الى وحده في الوظائف المتماثلة أو المشابهة في شروط شغلها ، ويجزى العامل أن يذكر بتظلمه إحدى الوظائف ليشمل طعنه سائر الوظائف التي له صلاحية شغلها وإذ لا مراء في استيفاء المدعى شروط شغل وظيفة رئيس فرع حسابات التموين التي تمت الترقية اليها بالقرار السذى تظلم منه فان هذه الوظيفة تعتبر داخله في تظلمه ، ولا وجه للدفع بعدم القبول في شأنها ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا في هذا الشطر من قضائه

(طعن رقم ٧٥٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٥٩٦)

المبدأ :

القواعد الصادرة عن اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والمعتمدة من مجلس الوزراء بشأن اضافة سنة الى مدة الخبرة الكلية الواجب توافرها للترقية الى الفئة السادسة وما فوقها بالنسبة للعاملين بالقطاع العام الصادر بها كتاب دورى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ — هذا التعديل قصد به ارجاء الترقية لمدة سنة لكافة الفئات ولم يقصد به أن يتخطى الاحداث في اقدمية الفئة الاقدم فيما .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مدة الخبرة الكلية للترقية الى الفئة الرابعة هي ثمان سنوات حسب جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية المعتمدة من مجلس الوزراء هي ثمان سنوات غير أن اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة رأت اضافة سنة عند الترقية الى الدرجة السادسة « أو ما يعادلها » وما فوقها من درجات الى الحد الأدنى المقرر قانونا على أن تضاف السنة بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة التي تطبق لائحة العاملين بالقطاع العام الى مدة الخبرة الكلية المطلوب توافرها فيمن يشغل الوظيفة وقد وافق رئيس مجلس الوزراء على هذه اللجنة وصدر

بذلك الكتاب الدورى رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ويبلغ لجميع المؤسسات العامة • وهذا التعديل فى مدة الخبرة الكلية قصد به ارجاء الترقية لمدة سنة لكافة الفئات ولم يقصد به ان يتخطى الاحدث فى اقدمية الفئة الاقدم •

ومن حيث ان المدعى اقدم فى الفئة الخامسة من المطعون فى ترقيته فأقدمية المدعى من هذه الفئة ترجع الى ١٩٦٥/٩/٢٥ بينما أقدمية المطعون فى ترقيته فى ذات الفئة ترجع الى ١٩٦٦/٤/٢٨ • واذا كانت تقديرات كفاية كل منها كان بتقدير ممتاز عند اجراء حركة الترقيات المطعون فيها والمدعى اقدم فى الفئة الخامسة فما كان يجوز تخطية فى الترقية — بحجة أن مدة خبرته الكلية كانت ثمانية سنوات وثلاثة أشهر وسبعة أيام فى حين أن مدة الخبرة هى تسع سنوات بالنسبة التى رؤى اضافتها لاعتبارات مالية لانه يترتب على ذلك اهدار للقاعدة التى نصت عليها المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والتى تطبق على العاملين بالمؤسسات العامة لان هذه المادة تقضى بأن تكون الترقية من الفئة السادسة وما يعطوها بالاختيار على أساس الكفاية على أن تؤخذ التقارير الدورية فى الاعتبار فاذا تساوت مرتبة الكفاية يرقى الاقدم فى الفئة المرقى منها • واذا كان المدعى والمطعون فى ترقيتهما تقاريرهم الدورية كانت بتقدير ممتاز وقت اجراء الحركة المطعون فيها والمدعى اقدم من المطعون فى ترقيته فى الفئة المرقى منها فان هذا القرار يكون قد صدر مخالفا للقواعد القانونية السليمة اذ قام بترقية الاحدث دون الاقدم مما يتعين معه الحكم بالغاء القرار المذكور •

(طعن رقم ١٠٢٤ لسنة ١٩ قى — جلسة ١٩٧٩/٤/١)

قاعدة رقم (٥٩٧)

المبدأ :

ترقية — وجوب توفر شروطها وقت قيام لجنة شئون الموظفين بالنظر فى ترقيات العاملين — استناد الترقية الى تاريخ سابق لتخطى بعض العاملين الذين لم تتوفر فيهم شروطها فى هذا التاريخ غير جائز •

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين في القطاع العام (وهو ما تمت الحركة المعروض أمرها في ظله) تنص على أن « تكون الترقية الى وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفاية على أن تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار ، فاذا تساوت مرتبة الكفاية يرقى الاعدم في الفئة المرقى منها ، وفيما عدا وظائف هذه الفئات تكون الترقية بالاقدمية والاختيار في حدود النسب التي يحددها مجلس الادارة ، وفي جميع الاحوال يجب توافر اشتراطات شغل الوظيفة » .

ويتضح من هذا النص، أنه وضع شروطا للترقية من فئة الى فئة أعلى ففضى بأن الترقية الى وظائف الفئات من السادسة فما فوقها يكون بالاختيار على أساس الكفاية فان تساوت مرتبة الكفاية يرقى الاقدم أما ما دون هذه الوظائف ، فتكون الترقية اليها بالاقدمية والاختيار في حدود النسب التي يضعها مجلس الادارة فضلا عن توافر اشتراطات شغل الوظيفة الاعلى فيمن يرقى اليها — وقد خسولت المادة ١٨ من القرار الجمهوري سالف الذكر لجنة شئون العاملين النظر في ترقيات العاملين حتى وظائف الفئة الثالثة .

ومن حيث انه يتعين على لجنة شئون العاملين وهي تمارس اختصاصها بالنظر في ترقية العاملين بالشركات . أن تبحت حالات جميع العاملين بالشركة الذين تتوافر فيهم شرائط الترقية وقت رفع اقتراحاتها الى رئيس مجلس الادارة لاعتمادها ، ومن ثم فانه لا يسوغ لها أن تتخطى بعض العاملين الذين توافرت فيهم الشروط المطلوبة قانونا بحجة أنهم لم يكونوا من بين العاملين في الشركة في تاريخ سابق على الترقية ما دام أنهم كانوا من العاملين بها فعلا وقت رفع هذه المقترحات الى رئيس مجلس الادارة .

ومن حيث أن الشركة المذكورة قد أجرت حركة ترقيات بين العاملين فيها بتاريخ ١٩٧١/٧/٣١ واعتمدت في ذات التاريخ من رئيس مجلس الادارة . غير أنها نظرت الى أقدميات العاملين فيها حتى ١٩٧١/٦/٣٠

فلم تشمل السيدين / ٠٠٠ ٠٠٠ و ٠٠٠ ٠٠٠ في الترقية الى الفئة السابعة بوظيفة كاتب أول ، على أساس أنهما نقلان من مصنع ٣٣٣ الحربى الى الشركة في ١٢/٧/١٩٧١ ، أى أنهما لم يكونا من بين العاملين بها في ٣٠/٦/١٩٧١ ، لذلك فان الشركة تكون قد اخطأت بعدم ترقية السيدين المذكورين في هذه الحركة على الرغم من أنهما أقدم من بعض المرقين فيها حسبما هو واضح من الاوراق ، وتكون بذلك قد خالفت حكم القانون .

ولا يغير من ذلك ما أبدته المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية من مبررات لذلك لتحصل في أن جميع الشركات تتبع ذات الاسلوب عند اجرائها حركة الترقيات ، وان تحديد تاريخ لاقدمية العاملين بالشركة هو أسلوب يتعين الاخذ به لاستحاله اشتمال حركة الترقيات لجميع العاملين الموجودين بالشركة في تاريخ الترقية لكثرة عددهم وتباين ظروفهم ، لا يغير كل ذلك مما سلف بيانه لان ترقية العاملين بالقطاع العام تنظمها احكام آمرة تناولتها القواعد المتعاقبة التى انتظمت شئونهم ومن بينها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذى تحددت فيه حقوق هؤلاء العاملين وواجباتهم تحديدا لا يجوز تعديله أو الاضافة اليه ، وقد أوضحت المادة العاشرة من هذا القرار الكيفية التى يتم بها ترقية العاملين بالقطاع العام على مختلف مستوياتهم على نحو ما سلف ، ثم أوضحت المادة الثانية عشرة الاداة التى تتم بها هذه الترقية ، فنصت على أن الترقيات الى وظائف الفئات حتى الثالثة تكون بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين ، والى الفئة الثانية بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على اقتراح مجلس الادارة ، أما الى الفئة الاولى فتكون بقرار من رئيس الجمهورية . واذا كان الاصل طبقا لهذه النصوص ان الترقية لا تتم ولا يترتب عليها أى أثر قانونى الا اذا صدر بها قرار من السلطة المختصة ، ومن تاريخ هذا القرار تقترب جميع الآثار التى تنتجها الترقية من كافة النواحي ، فمن ثم فان جميع الاجراءات السابقة على اصدار قرار الترقية والتى تتخذها الجهات المعنية لحصر عدد العاملين المستحقين الترقية وتمنيفهم وتحديد مؤهلاتهم الى غير ذلك من المسائل الادارية المتطلبه لاجراء الحركة ،

هذه الاجراءات لا تعدو أن تكون من المسائل التمهيدية التي لا يكون لها أى أثر قانونى فيما يتعلق بالترقية ، قبل اصدار القرار اللازم بها .
وإذا كانت الشركات تحدد لنفسها تاريخا معينا يقيم على أساسه حصر العاملين فيها واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للترقية خلاله — كما في الحالة المعروضة — فان هذا التاريخ يجب الا يكون حائلا دون اعمال حكم القانون اعمالا سليما ، وألا يكون مانعا من ترقية من توافرت فيهم الشروط المطلوبة قانونا ، فتحديد هذا التاريخ لا يعدو أن يكون أسلوبا للتيسير على العاملين المنوط بهم الاعداد لحركة الترقية دون أن يكون له سند من التشريع اذ يتعين أن تشمل الحركة على جميع من توافرت فيهم الشروط القانونية ، وإذا كان ثمة صعوبات عملية تواجه الشركات في اجراء الحركة على النحو المطلوب قانونا ، فانه يمكن تلافي ذلك بوضع تنظيمات محكمة ، دون أن تكون هذه الصعوبات سببا لمخالفة حكم القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيدين المعروض حالتها في أن تشملهما حركة الترقية التي أجرتها الشركة المصرية للانشاءات المعدنية في ١٩٧١/٧/٢١ إذا توافرت فيهما شروط شغل الوظيفة المرقين اليها .

(ملف ٣١٤/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٤/١/١٦)

قاعدة رقم (٥٩٨)

المبدأ :

نص المادتين ٢٨ ، ٨٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام المطبوع بالقطاع العام مفادهما تخويل مجلس الادارة سلطة وضع بعض الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بما يضمن حسن سير العمل وانتظامه بما لا يتعارض مع القواعد العامة للترقية الواردة بالقانون المشار اليه — قرار مجلس الادارة بحظر ترقية العامل المطر أو الممنوح اجازة خاصة بدون مرتب واستتزال مدة الاعارة في غير مجال العمل ومدد الاجازة الخاصة بدون مرتب من مدة الخبرة الكلية — بطلانه — أساس ذلك — اضافته لمانع من موانع الترقية المحسدة على سبيل العسر

بالقانون المشار اليه وتعارضه مع الحقوق التي كلفها القانون للعامل
اثناء اعارته او منحه اجازة خاصة بدون مرتب .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه اذا كان المشرع قد هدف بنص المادتين (٢٨) و (٨٢) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تخويل مجلس الادارة سلطة وضع بعض الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بما يضمن حسن سير العمل وانتظامه — والتي قد تختلف بحسب طبيعة ونشاط كل مؤسسة او وحدة اقتصادية الا انه قد اورد قواعد محددة ذات طبيعة عامة لا يجوز لمجلس الادارة وهو بصدد ممارسته لسلطاته الخروج عليها ، والا اعتبر ذلك مخالفا للقانون .

ومن حيث أن المستفاد من المادة (٢٨) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه أن المشرع قد ناط بالسلطات المختصة الموافقة على اعارة العامل سواء في الداخل أو الخارج ، فاذا ما استنفدت الادارة سلطاتها في هذا الخصوص بالموافقة ، فان المشرع قد حرص على النص صراحة في المادة (٢٨) على أن تدخل مدة الاعارة في حساب المعاش والعلوة والترقية دون أية قيود في هذا الصدد ، وان يحتفظ للمعار بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة ، كما أن المشرع في هذه المادة لم يحظر ترقية المعار ، وانما حظر الترقية على وظيفته في غير أحوال الضرورة .

ومن حيث انه بالنسبة للاجازات الخاصة بدون مرتب والتي يجوز لجهة العمل أن تمنحها للعامل طبقا لنص المادة (٤٣) من القانون المشار اليه فان من القواعد المستقرة ان العامل خلال فترة هذه الاجازة لاتنقطع له الوظيفية بالجهة التي يعمل بها ، ومن ثم يستحق العامل خلال فترة هذه الاجازة الممنوحة له جميع حقوقه الوظيفية كعلاواته وترقياته كما لو كان موجودا بالخدمة وقائما بالعمل فعلا — فيما عدا استحقاق المرتب — كما أن القول بحظر ترقية العامل المعار أو الممنوح اجازة خاصة بدون مرتب يعتبر بمثابة اضافة مانع من موانع الترقية غير .
وارد في احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهو مالا يجوز قانونا

باعتبار ان هذه الموانع واردة في هذا القانون على سبيل الحصر كما أنه لا يغير مما تقدم حاجة الجهة الادارية الى شغل الوظائف القيادية اذ انه يمكن شغل وظيفة المعار في حالة الضرورة بالترقية عليها من بين العاملين الموجودين والمستوفين لشروط الترقية ، كما يجوز شغل وظيفة العامل القائم باجازة خاصة بصفة مؤقتة لمدة تنتهي بانتهاء مدة الاجازة .

ومن حيث انه اعمالا لما تقدم فان قرار مجلس الادارة بحظر ترقية العامل المعار ومن كان في اجازة خاصة بدون مرتب واستتزال مدة الاعارة في غير العمل ومدد الاجازات الخاصة بدون مرتب من مدد الخبرة الكلية يكون قد صدر بالمخالفة للقانون ..

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار مجلس ادارة وكالة انباء الشرق الاوسط بمنع ترقية العامل المعار ومن كان في اجازة خاصة بدون مرتب ، وكذلك استتزال مدة الاعارة والاجازة الخاصة بدون مرتب من مدة الخبرة .

(ملف ٤٧٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/١١/١)

قاعدة رقم (٥٩٩)

المبدأ :

المدة البنينية اللازمة لترقية من تم تعيينه في غير أدنى الفئات التي أدمجت في درجة واحدة وفقا لأحكام الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يتعين خصم المدة التي كانت مشترطة للترقية من الفئة السابعة الى الفئة السادسة عند ترقية من عين ابتداء بالفئة السادسة الى الدرجة الثانية وهكذا بالنسبة لمن عين ابتداء بالفئة الخامسة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع حدد في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لوظائف شركات القطاع العام فئات مالية واشترط للترقية الى وظائف الفئات الأعلى قضاء مدة بقاء بينية محددة في الوظيفة ذات الفئة الأدنى . وبمقتضى

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ النقي المشرع هذا التقسيم وحدد للوظائف درجات مالية أدخل في كل منها عدد من الفئات المنصوص عليها في الجدول الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واشترط للترقية الى الوظائف ذات الدرجات الأعلى قضاء مدة بقاء بينية في الوظيفة الأدنى درجة ، وأسند الى رئيس مجلس الوزراء سلطة تحديد المدد البينية المشترطة للترقية بنقل العاملين الى الدرجات الجديدة بحسب أقدمياتهم في الفئات التي كانوا يشغلونها ووفقا للمعادلة التي قررهما في الجدول رقم (٢) من القانون مع احتفاظهم بأوضاعهم السابقة ، ومن ثم يتعين احترام المراكز القانونية التي اكتسبها العاملون في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وعدم المساس بها عند تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وبناء على ذلك يجب اعمال الآثار المترتبة على الأقدميات التي نقل بها العاملون الى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي أقامها المشرع على أساس ترتيبهم في فئات القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سواء كان شغلهم لهذه الفئات قد تم بطريق الترقية أو بطريق التعيين ، وتبعا لذلك فإنه لا تجوز التسوية بالنسبة لشاغلي الدرجة الثالثة بين العامل الذي عين ابتداء بالفئة الخامسة أم بالفئة السادسة والعامل الذي عين ابتداء بالفئة السابعة بأن يشترط لترقيتهم جميعا الى الدرجة الثانية قضاء مدة بقاء بينية في الدرجة الثالثة قدرها ثمانى سنوات ، لاجافة ذلك لنطق المشرع ولاعتبارات العدالة وانما يتعين في مثل هذه الحالات خصم المدة التي كانت مشترطة للترقية من الفئة السابعة الى الفئة السادسة عند ترقية من عين ابتداء بالفئة السادسة الى الدرجة الثانية وكذلك خصم المدة المشترطة للترقية الى الفئة السادسة والى الفئة الخامسة عند ترقية من عين ابتداء بالفئة الخامسة الى الدرجة الثانية اذ بهذا الخصم وحده يمكن الاحتفاظ لهؤلاء العاملين بأوضاعهم ومراكزهم السابقة التي اكتسبوها في ظل العمل بجدول الفئات الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

قاعدة رقم (٦٠٠)

المبدأ :

لكل من التعيين والنقل مدلوله الذى لا يختلط بالآخر — التعيين هو نقل وظيفة ذات درجة مالية غير تلك التى يشغلها العامل أو غير معادلة لها — النقل يستصحب فيه العامل جميع العناصر المكونة لمركزه الوظيفى السابق وعلى الاخص الدرجة المالية — أن قيد عدم جواز الترقية خلال عام لا يتوافر مناطه الا فى حالة النقل الى وظيفة من ذات درجة العامل السابقة أو من درجة معادلة لها — تعيين العاملين بالحكومة أو القطاع العام فى الوظائف العليا بشركات القطاع العام لا يخضع لقيد عدم جواز الترقية خلال عام .

ملخص الفتوى :

ان المشرع اسند الى رئيس مجلس الوزراء سلطة تعيين رؤساء وأعضاء مجالس ادارة شركات القطاع لعام كما أسند الى رئيس الجمعية العمومية لكل شركة سلطة تعيين باقى العاملين فى الوظائف العليا التى حدد لها الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ درجة مدير عام والدرجة العالية والدرجة الممتازة ومع مراعاة هذا الحكم جعل الترقية الى تلك الوظائف بالاختيار وفى ذات الوقت لم يجز ترقية العامل الا الى الوظيفة التالية مباشرة للوظيفة التى يشغلها وفى داخل المجموعة النوعية التى ينتمى اليها ، وفى حين أجاز نقل العاملين فيما بين الشركات ومن الحكومة واليه منع ترقية العامل المنقول الى تلك الشركات خلال عام من تاريخ نقله حتى لا يتخذ النقل وسيلة لحرمان العاملين داخل الشركة من الترقية الى الوظائف الاعلى ، ولما كان لكل من التعيين والنقل مدلوله الذى لا يختلط بالآخر اذ ينصرف التعيين الى تقليد وظيفة ذات درجة مالية غير تلك التى يشغلها العامل أو غير معادلة لها بالاداة المقررة بينما يقتصر النقل على تغيير الجهة التى يعمل بها العامل مع استصحابه للعناصر المكونة لمركزه الوظيفى السابق ومن اخصها درجته ، فان قيد عدم جواز الترقية خلال عام لا يتوافر مناطه ولا يجد مجالا لاعماله الا فى حالة النقل الى وظيفة من ذات درجة وظيفة العامل السابقة

أو من درجة معادلة لها ففى هذه الحالة فقط تتمتع ترقية العامل المنقول الى وظيفة أعلى قبل مضى عام على نقله الا اذا كان الى وظائف الشركات المنشأة حديثا أو لم يوجد بين العاملين بالشركة من هو أهل للترقية .

ولما كان المشرع قد خول رئيس مجلس الوزراء أو رئيس الجمعية العمومية للشركة بحسب الاحوال اختصاص التعيين فى الوظائف العليا وأطلق لهما حرية اختيار العناصر الصالحة لشغلها والتي تتوافر فيها متطلبات الوظيفة وشروطها فانه لا يكون هناك مجال لعمال قيد عدم جواز الترقية خلال عام اذ من شأن ذلك أن يؤدى الى غل يد السلطة المختصة عن شغل تلك الوظائف بطريق التعيين وذلك أمر لم يقصده المشرع الذى ترك أمامها الباب مفتوحا لسلوك أحد سبيلين رسمهما على أسس محددة أولهما التعيين وثانيهما الترقية بالاختيار المطلق ومن ثم يجب ابقاء المجال واسعا أمام سلطة التعيين فى اختيار السبيل الذى تراه ملائما لشغل الوظائف العليا فان هى فضلت التعيين من خارج الشركة سواء من خارج الشركة أو سواء من بين العاملين بالحكومة أو بالشركات الاخرى تعين احترام ارادتها فلا يفرض عليها قيد يقتصر توافر مناه أعماله على النقل الذى لا يطبق الا على حالات شغل وظيفة من ذات درجة العامل أو من درجة معادلة لها الامر الذى يستحيل معه القول بأن النقل يمكن أن يتضمن ترقية الى درجة أعلى ، ومن ثم فان تعيين العاملين بالحكومة أو القطاع العام فى الوظائف العليا بشركات القطاع العام لا يخضع لقيد عدم جواز الترقية خلال عام .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام فى الوظائف العليا بشركات القطاع العام على درجات تعلو الدرجات التى يشغلونها .

قاعدة رقم (٦٠١)

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بنظم العاملين بالقطاع العام نص على أن يتم وضع جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة داخل كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية — قيام مؤسسة الكهرباء بتوزيع الفئات المالية الواردة بميزانياتها على المجموعات الوظيفية وأجراء ترقية على ضوء ذلك قبل اعتماد جداول توصيف الوظائف بها — صحة الترقية التي أجرتها المؤسسة ما دام الثابت أن المؤسسة تحتوى مثلا على مجموعات متباينة لكل منها طبيعة عمل مستقلة وطالما لم يرقم دليل على انحراف الجهة الادارية عند اجرائها بهذا التقسيم .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ما ورد في تقرير الطعن وحاصله ان تقسيم الفئات الى مجموعات وظيفية بموازنة الهيئة لعام ١٩٧٤ يتفق وحكم القانون الذي استلزم وجود هيكل تنظيمي وجداول توصيف للوظائف التي تم وضعها واعتمدت بقرار من وزير الكهرباء في ١٥/٧/١٩٧٣ والمطعون ضده ينتمى الى مجموعة وظائف الكيماويين ولم تتم ترقية أى من العاملين في هذه المجموعة الى الفئة الرابعة ممن يتسلاون مع المطعون ضده وفي حالته الوظيفية بالاضافة الى عدم وجود وظيفة أعلى داخل مجموعته للترقية اليها .

ومن حيث ان القانون الواجب التطبيق بالنسبة للحالة المعروضة هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بنظم العاملين بالقطاع العام والمادة الاولى فيه تنص على أن « يضع مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكل تنظيميا لها يعتمد من الوزير المختص » وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وضع كل وظيفة ، وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاستتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل احدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام . ويجوز اعادة تقسيم الوظائف

بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو استحداث وظائف جديدة بعد موافقة مجلس الادارة على أن يعتمد من الوزير المختص ، وذلك بشرط الالتزام بالنسبة المقررة للاجور الى رقم الانتاج أو رقم الاعمال واعمالا لهذين النصفين قامت مؤسسة الكهرباء بوضع جداول توصيف لوظائفها واعداد الهيكل الوظيفي الخاص بالعاملين بها ، واعتمد من نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء في ١١ من يولية سنة ١٩٧٣ وتحولت المؤسسة بعد ذلك الى هيئة عامة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ باصدار لائحة نظام العاملين بهيئة كهرباء مصر .

ومن حيث انه ولو ان تسكين العاملين بالمؤسسة لم يتم على جداول توصيف الوظائف بها الا ان موازنة الدولة للمؤسسات العامة للسنة المالية ١٩٧٤ قد قامت بتوزيع الفئات المالية الواردة بها على المجموعات الوظيفية وذلك نظرا للطبيعة الخاصة لهذه المؤسسة والتي حلت بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٥ حلت ثلاث مؤسسات عامة هي المؤسسة المصرية العامة لتنفيذ مشروعات الكهرباء ، والمؤسسة المصرية العامة لانتاج ونقل القوى الكهربائية ، والمؤسسة المصرية العامة لتوزيع القوى الكهربائية . وقد جاء توزيع الفئات المالية على المجموعات الوظيفية متكاملًا اذ شمل كافة الوظائف ، من مهندسين وكيميائين ، واطباء ، وقانونيين ، ومالين ، وتجاريين ، واداريين ، وفنيين ، وخدمات ، وصرافى الحسابات ، كما انه شمل كافة المستويات والفئات الوظيفية ، فجاء التسلسل الهرمي للفئات المالية متكاملًا ومتناسقًا مع نوعية الوظائف المتعددة بالمؤسسة وحتى لاتبقى طائفة فيها على الاخرى ، وذلك لحين تسكين العاملين بالمؤسسات الثلاث المدمجة على الوظائف الجديدة المقيمة وطبقا لجداول توصيفها حتى يسير هذا المرفق الحيوى الهام فى انتظام واطراد .

ومن حيث انه لذلك يكون ما اجرته الموازنه بالنسبة لتوزيع الفئات المالية على المجموعات الوظيفية المتباينه للمؤسسة بحكم واقعها ، تعتبر عملا مشروعًا فى ضوء الظروف والملابسات التى احاطت بتك المؤسسة حتى يسير هذا المرفق الهام سيرته الحسنة .

ومن حيث انه وعلى مقتضى هذا التوزيع الوارد فى الميزانية والذي

تم قبل اجراء الترقيات ، محددا عدد العاملين في مختلف المجالات والفئات طبقا لاحتياجات المرفق وما يقتضيه حسن سير العمل به ، فانه لا تتريب على الادارة ان هي اجرت هذا التقسيم ، مادام قد ثبت ان المؤسسة تحقوى على مجموعات متباينة لكل منها طبيعة عمل مستقل ومؤهلات تختلف عن الاخرى ، ومادام لم يقيم من الاوراق دليل على انحراف الجهة الادارية عند اجرائها لهذا التقسيم ، كما انه لم يقيم دليل على ان هذا التقسيم قصد به تفويت فرصة الترقية على بعض العاملين بها ، بل جاء كالقاعدة العامة المحددة التى يتعين على الجهة الادارية التزامها عند التطبيق الفردى ، ويعتبر الخروج عليها مما يعيب القرار بالمخالفة للقانون .

(طعن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٦٠٢)

المبدأ :

مفاد نظام العاملين المحدثين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ان يكون شغل وظائف المستوى الاول والثانى بالاختيار على اساس الكفاية — جواز شغلها استثناء عن طريق التعيين — مناطه : أن يؤتى الاعلان عن الوظائف الخالية ثمرته بان تشغل الوظائف الخالية بطريق التعيين من الخارج اساسا وفي جماعتها وفق نتيجة الامتحان الذى يجرى عليها لهذا الغرض ويشترك فيه موظفو الجهة مزاحمين غيرهم من المتقدمين لها من الخارج — اذا لم يتقدم احد من الخارج واقتصر الامر على موظفيها من شاغلى الدرجة الأدنى — وجب الرجوع الى الاصل وهو الترقية .

ملخص الحكم :

ان مثار المنازعة فى الدعوى هو ماذا كانت الهيئة المطعون ضدها تتقيد عند شغل فئات الوظائف التى وردت بهذا القرار من بين موظفيها شاغلى الفئة الأدنى بالقواعد التى تحكم الترقية اليها باعتبار ان ذلك هو حقيقة ما اشتمل عليه القرار أم انها لا تتقيد بها وتتبع احكام التعيين

فيها بالنظر الى اعلانها عن شغلها بهذا الطريق وان لم يتقدم لذلك احد من غير موظفيها في الفئة الأدنى اذ انه عند التعيين لا ترد القيود القانونية المتعلقة بالترقية والمنازعة على هذا الوجه تتعلق بالاساس الذى قام عليه القرار فاذا تبين عدم صحته الغى القرار الغاء كلياً لتعديد الادارة اصداره على الاساس الصحيح ويفيد من ذلك كل من استوفى شرائط الصلاحية للترقية فتجرى المناظرة بين هؤلاء وفقاً لقواعدها وقبورها •

ومن حيث أن بلوغ الموظف الشاغل لوخليفة من الفئة الثالثة بالهيئة المطمون ضدها للدرجة التالية لها يكون بحسب الاصل بطريق الترقية اليها ويراعى فيه الاحكام التى وضعتها لذلك المادة الثانية من نظام العاملين المدنيين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم واقعة الدعوى بنصها على أنه لايجوز الترقية الا لوخليفة خالية بالهيكل التنظيمى للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفى الوخيفية الاعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لاشتراطات تسجل الوخيفية وتكون الترقية الى وظائف المستوى الاول والثانى بالاختيار على اساس الكفاية ••• ويشترط فى الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلاً على تقدير جيد على الأقل فى التقرير الدورى عن السنتين الاخيرتين على أن تكون درجة التقرير واجتيازه بنجاح برامج التدريب التى تنتجها الوحدة الاقتصادية عنصرين أساسيين فى الاختيار ••• •••) واستثناء من ذلك قد يكون شغل الوخيفية الاعلى بطريق التعيين فيها اذا مرات الادارة شغل الوظائف الخالية بها على هذا الوجه بدلاً من الترقية اليها من بين شاعلى الفئة الثالثة ويتم ذلك طبقاً لاحكام التعيين المنصوص عليها فى المواد ٤٣، ٤٤، ٥٥ اذ ان الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة تجيز للعامل من هؤلاء ان يشترك فى ذلك ويتقدم لشغل الوخيفية التى تنتجها الادارة لشغلها بهذا الطريق اذا توافرت فيه شروطها حيث نصت على أنه واستثناء يجوز للعامل بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أن يتقدم لشغل وظيفته داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أعلن عنها وتجاوز فئة وظيفته وذلك اذا توافرت فيه شروط شغلها وهذا الاستثناء يقتضى بحسب موده من النص وطبيعته أن يؤتى الاعلان ثمرته بان تشغل الوظائف الخالية بطريق التعيين من الخارج اساساً وفى جملتها وفق نتيجة الامتحان الذى يجرى لهذا الغرض ويشترك فيه موظفو الجهة ، مزاحمين غيرهم من المتقدمين

لها من الخارج وبمراعاة ان المقصود هو اضافة هؤلاء الى موظفي الجمة الاصليين بالتعيين فيها رأسا فاذا لم يجر الامر على هذا الوجه واقتصر على موظفيها من شاغلي الدرجة الادنى وجب الرجوع الى الاصل وهو الترقية لان سبيل المفاصلة بينهم لشغل الوظائف الخالية والاعلى من وظائفهم مباشرة هو ما وضعه القانون في هذا الخصوص من قواعد لترقيتهم اليها اذ لم يعد للاستثناء منها مبرره بعد أن فقد غلته وهي شغله الوظائف أساسا بغير طريق الترقية اليها والقول بغير ذلك يؤدي الى اهدار المراكز القانونية الذاتية لكل منهم من حيث اقدميته في درجته وما كان عليه خلالها من درجة في الكفاية والى قلب الاقدميات أو تغييرها في مجال الترقية بغير مقتضى وعلى غير سند من القانون اذ ان النصوص المنظمة للتعيين لا تنصرف الى مثل هذه الحالة فلا يصح استعمالها في غير وجهها الذي شرعت له ولان القاعدة أنه حتى في التعيين المتضمن ترقية متى انحصر بين موظفي الجهة فالعبرة في بلوغه وفي ترتيب من يشملهم تكون الاقدمية في المستوى أو الفئة السابقة على ما تنص عليه المادة الخامسة من القانون وهو مقتضى القواعد العامة .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فان شغل الموظفين الذين شملهم القرار المطعون فيه للوظائف التي تقلدوها هو في حقيقته وبحسب الواقع من الامر ترقية لهم اليها من الفئة الادنى مباشرة والتي كانوا يشغلونها عند صدورهما فتحكمه القواعد العامة في الترقية الى مثلها مما نصت عليه المادة الثامنة ولا يصح اعتباره من قبيل التعيين أو اعادة له اذ ان ما اتخذته الهيئة من الاعلان عن شغلها بطريق التعيين فيها من الخارج لم يؤد الى ذلك فعلا حيث لم يتقدم لها احد ووقف الامر عند حد طلب موظفيها من شاغلي الفئة الادنى بتعيينهم فيها وبهذا استغلق الباب أمام الهيئة لشغلها بهذا الطريق الذي يسلكه اساسا من ليس من موظفيها فيصبح الامر في الخصوص منتها ويكمن عليها بعد اذ لم يعد امانها من سبيل تشغلها الا من بين موظفيها من شاغلي الفئة الادنى أن تتبع احكام الترقية اليها وتراعى ما يطلبه القانون من شروط وما وضعت من ضوابط ورسمه من اجراءات وتحفظ للمستوفين شرائطها اقدمياتهم ولا تتخطى الاقدم الى الاحداث عند التساوي في الكفاية ولا تغير ترتيب الاقدميات بين المرشحين على غير الاساس المحدد في القانون واذا خالفت ذلك كله واتبعت غير

القواعد القانونية واجبة التطبيق فان قرارها المطعون فيه يكون على غير اساس من القانون لمخالفته احكامه جملة وتفصيلا سواء في الاساس الذي قام عليه أو نتيجته ولذلك يتعين الغاؤه كليا لتععيد الادارة اجراء الترقية على الاساس الصحيح وفقا لما سلف ايضاحه .

(طعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٦٠٣)

المبدأ :

شغل الدرجة الأولى طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٩٧٨/١٠٠٧ لا يستلزم توافر المؤهل وانما المرجع في ذلك الى جداول التوصيف والتنظيم المعتمدة من مجلس ادارة الشركة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون .

ويعتمد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم من مجلس الادارة لمجلس الادارة أن يعيد النظر في الهيكل التنظيمي وفي الجدول المشار اليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك .

وفي كل الأحوال يشترط الالتزام بالنسبة المقررة للأجور الى رقم الانتاج أو رقم الأعمال، كما يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء » ، وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧

لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام ، وتنص المادة ٦ منه على أن « يستخدم تعريف الدرجات المرفق بهذا القرار كأساس للشركات التي تخضع لأحكام قانون العاملين بالقطاع العام المشار اليه فيما يلي : (١) ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ (ب) بيان الحد الأدنى من مطالب التأهيل اللازمة لشغل وظائف كل درجة من نواحي : التأهيل العلمي والخبرة اللازمة لشغل الوظائف ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ » وورد بالملحق رقم ٣ بشأن تعريف الدرجات من الملاحق المرفقة بالقرار المشار اليه ، اشترط التأهيل العلمي لشغل وظائف الدرجة الأولى ، كما تبين أن الجهاز المركزي للتخطيط والادارة أصدر الكتاب الدوري رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن الارشادات الخاصة بتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ وجاء به أنه « حفاظا على الأوضاع الوظيفية القائمة وعدم زعزعتها يراعى عند توزيع الوظائف على المجموعات النوعية الابقاء على الاطار العام للتدرجات الوظيفية لمستويات التأهيل العلمي أو الصلاحية والخبرة بما تمثله من اطلاق البدائل ضمن اشتراطات شغل الوظيفة ووفقا لما تتضمنه بطاقات وصف الوظائف المعتمدة وبحيث يسمح التطبيق بما ثان قائما في ظل الأوضاع الوظيفية السابقة على صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ » .

ومفاد ذلك أن المشرع قد ضمن نص المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فقرتين : الأولى تقضى بأن تضع كل شركة من شركات القطاع العام الهيكل التنظيمي الخاص بها وجداول توصيف وتقييم الوظائف بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها ونصت صراحة على اختصاص مجلس ادارة كل شركة وحده - دون غيره - باعتماد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم واعادة النظر فيها كلما اقتضت مصلحة عامة ذلك ، دون الرجوع أو الاعتماد من سلطة أعلى مع مراعاة حكم المادة ١٠/٣٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ منذ العمل به التي جعلت وضع الهيكل التنظيمي والهيكل الوظيفي للشركة لمجلس ادارتها في ضوء الضوابط التي يضعها مجلس ادارة هيئة القطاع العام المختصة وأن يتم اعتماد مايتعلق بالوظائف العليا من الوزير المختص ، في حين

نصت الفقرة الثانية على اختصاص مجلس الادارة بوضع قواعد واجراءات تنفيذ نظام ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة واهدافها بمراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

وأيا ما كان الرأي في التفارقة بين نظام تقييم وتوصيف الوظائف وبين تنفيذ نظام ترتيب الوظائف ، فان المشرع قد نص صراحة في الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر على أن توصيف وتقييم الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها وأناط بمجلس ادارة كل شركة وحده القيام بذلك ، فأصبح الاختصاص بتحديد شروط شغل الوظائف داخل الشركة معقودا لمجلس ادارتها منفردا بما له من سلطة وضع الهيكل التنظيمي وجداول التوظيف والتقييم واعتمادها مع مراعاة حكم المادة ٣٢/١٠ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ منذ العمل به ، واذ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام تنفيذا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ السالف بيانها . ومن بين ماتضمنه قراء خاصة باشتراطات شغل بعض الوظائف منها وظائف الدرجة الأولى وكان القرار المذكور وهو في سلم التدرج التشريعي أقل مرتبة من القانون ولا يملك سلب اختصاص أناطة القانون بجهة ما أو مشاركتها على سبيل الالزام في اختصاص أفرادها به القانون ، ومن ثم فان القواعد الواردة في القرار المذكور بشأن اشتراطات شغل الوظائف التي أناط القانون بمجلس ادارة الشركة مهمة تحديدها لاتعدو أن تكون قواعد استرشادية أو توجيهية، يسترشد بها مجلس ادارة الشركة عند اعتماده لجداول التوصيف والتقييم أو تعديلها وفقا لما تقتضيه اعتبارات المصلحة العامة ، ويؤكد ذلك ماورد بالكتاب الدوري للجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الارشادات الخاصة بتنفيذ القرار المذكور ، من اطلاق البدائل ضمن اشتراطات شغل الوظيفة وفقا لما تتضمنه بطاقات وصف الوظائف المعتمدة ، ومؤدى ذلك أن ماقامت به الشركة المشار اليها من ترقية بعض العاملين بها الى وظائف الدرجة الأولى

وفقا للاشتراطات الواردة بجداول التوصيف والتقييم المعتمدة من مجلس ادارتها يتفق وصحيح حكم القانون •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة ما قامت به شركة المعصرة للصناعات الهندسية من ترقية بعض العاملين بها الى وظائف الدرجة الاولى وفقا لجداول التوصيف والتقييم المعتمدة من مجلس ادارتها •

(ملف ٢٨٠/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/١/٩)

الفرع السابع

النقل والنسب والاعارة

اولا — النقل :

قاعدة رقم (٦٠٤)

أ. — دأ :

نص المادة ١١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه يشترط لصحة قرار النقل في جميع الحالات ألا يفوت على العامل دوره في الترقية ما لم يكن ذلك بناء على طلبه أو موافقته أو كان نقله بقرار من رئيس الجمهورية — هذا القيد إنما ينصرف الى النقل العادي الذي يتم في الظروف الطبيعية فاذا كان النقل وفقا لامتيازات مصالح العمل ومتطلبات الامتداد العامة فان للادارة الحق في أن نجريه بما تتمتع به من سلطة تقديرية بلا معقب عليها في ذلك ما دامت لم تخالف القانون وانها قد تفتت عند اصدار قرارها المصالح العام ولم تتعسف في استعمال سلطتها — مثال — عدم سريان القيد المنصوص عليه في المادة ٣٣ سالفه الذكر اذا ثبت أن نقل بعض العاملين قد تم لتمكين المؤسسات المدعى عليها والوحدات الاقتصادية التابعة لها من القيام بمسئوليتها باعادة تنظيم

جهازها الوظيفى وفقا لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وبسبب وجود عاملين زائمين عن حاجة العمل فى المؤسسة ونقص فى العاملين فى الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

ملخص الحكم :

ذهب الحكم المطعون فيه الى أن قرار المؤسسة المدعى عليها رقم ٤٣ بنقل المدعين الى بعض الوحدات الاقتصادية التابعة لها قد فوت عليهم دورهم فى الترقية بالقرار رقم ٢ لسنة ٦٨ بالمخالفة لحكم المادة ٣٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ ولصدور قرار الترقية قبل انقضاء سنة على قرار النقل وقد حدد الحكم هذه المدة استهزاء بفترة السنة المحددة لقياس كفاية العامل ، هذا الذى ذهب اليه الحكم لا يقوم على أساس سليم من القانون ذلك لأن المادة المذكورة تنص على أنه يجوز نقل العامل من أى جهة حكومية مركزية أو محلية الى وظيفة من ذات فئة وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كما يجوز نقل العامل الى وظيفة من ذات فئة وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو هيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية .. ويشترط لصحة قرار النقل فى جميع الحالات ألا يفوت على العامل دوره فى الترقية ما لم يكن ذلك بناء على طلبه أو موافقته أو كان نقله بقرار من رئيس الجمهورية والقيد الذى أوردته الفقرة الأخيرة من هذه المادة انما ينصرف الى النقل العادى الذى يتم فى الظروف الطبيعية فإذا كان النقل وفقا لمقتضيات صالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة فان للإدارة الحق فى أن تجريه بما تتمتع به من سلطة تقديرية بلا معقب عليها فى ذلك ما دامت لم تخالف القانون وانها قد تفتت عند اصدار قرارها الصالح العام ولم تتعسف فى استعمال سلطتها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن نقل المدعين من المؤسسة المدعى عليها الى الوحدات الاقتصادية التابعة لها بالقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ قد تم لتمكين هذه المؤسسة والوحدات المذكورة من القيام

بمستولياتها باعادة تنظيم جهازها الوظيفى وتعديل أوضاعها وفقا لأحكام قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الجديد الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وبسبب وجود عاملين زائدين عن حاجة العمل فى المؤسسة المدعى عليها ونقص فى العاملين فى الوحدات الاقتصادية التابعة لها وغنى عن البيان أن هذه كلها اعتبارات اقتضتها ضرورات المصلحة العامة ومن ثم لا يسرى فى حالة المدعين القيد المشار اليه فى المادة ٣١ السالفة الذكر وتكون الجهة الادارية قد استعملت السلطة المخولة لها قانونا فى النقل بقصد تحقيق الغرض الذى شرع من أجله فى حدود هذه الرخصة وليس بسائغ القول بأن مثل هذا النقل قد قصد به تفويت حق المدعين فى الترقية والا غلت يد الادارة فى اتخاذ النقل كاجراء تقتضيه المصلحة العامة مما يؤدى الى اضطراب العمل وتعطيل سير المرافق العامة على الوجه المنشود . يؤكد هذا الثابت من الأوراق على النحو الذى فصلته المحكمة فيما سلف — ظروف الحال فى الدعاوى الماثلة من أنه لم يقم دليل على دحض ما ذهب اليه جهة من عدم وجود درجات خالية عند اجراء النقل ومن أنه قد مضى بين صدور قرار النقل وقرار الترقية المطعون فيها فترة معقولة تزيد على ثمانية أشهر إذ صدر قرار النقل فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٧ بينما صدر قرار الترقية فى ٨ من يناير سنة ٦٨ — فضلا عن أن القرار الأول صدر فى السنة المالية ٦٦ سنة ١٩٦٧ بينما صدر القرار الثانى فى سنة مالية هى السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ مما ينفى عن قرار النقل المطعون فيه مخالفته للقانون أو أنه صدر مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة ابتغاء تفويت حق المدعين فى ترقية كانت متاحة لهم .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ أخذ بغير هذا النظار قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالغائه وبرفض الدعاوى مع الزام المدعين بالمصروفات .

قاعدة رقم (٦٠٥)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ان نقل العامل من وظيفة الى وظيفة اخرى في ذات الشركة التي يعمل بها او في غيرها من الشركات او الجهات الحكومية يعتبر من الاطلاقات التي تترخص فيها جهات العمل حسبما تقدره للمصالح العام طالما ان النقل تم الى وظيفة في ذات المستوى ولم يفوت على العامل دوره في الترقية — لا يعيب قرار النقل ويجعله منطويا على جزاء تأديبي مقنع صدوره معاصرا لقرار جزاء أوقع على العامل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المستفاد من نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام ان نقل العامل من وظيفة الى وظيفة أخرى في ذات الشركة التي يعمل بها أو في غيرها من الشركات أو الجهات الحكومية . يعتبر من الاطلاقات التي تترخص فيها جهات العمل حسبما تقدره للمصالح العام طالما ان النقل تم الى وظيفة من ذات المستوى ولم يفوت على العامل دوره في الترقية . ومتى كان ذلك فانه لا يعيب قرار النقل ويجعله منطويا على جزاء تأديبي مقنع الا أن يكون قد استهدف ذلك فعلا .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه لم ينطوي على تنزيل للمدعية ولم يفوت عليها دورها في الترقية ، ولم يحرمها من أية ميزة من مزايا الوظيفة يمكن معه القول بأنه يحفى جزاء تأديبي ، ولا مقنع فيما ذهبت اليه المدعية من أنه ترتب على هذا القرار انزالها من رئاسة قسم المبيعات الى وظيفة عادية في قسم الحسابات وذلك ان قيام المدعية بأعمال رئاسة هذا القسم في الفترة التي لم يكن قد تم فيها بعد تعيين رئيس جديد للقسم المذكور ، لا يكسبها أي مركز قانوني يحق لها التمسك به في هذا الخصوص ، كما لا عبرة بما أجتهدت به المدعية من

أنه ترتب على هذا اذ فضلا عن أن الشركة ألغت نظام العمولات كما أوضحت في مذكرة القرار حرمانها من العمولة التي كانت تحصل عليها في قسم المبيعات اذ فضلا عن أن الشركة ألغت نظام العمولات كما أوضحت في مذكرة دفاعها ، فان حصول المدعية على هذه العمولات ، التي لا تعتبر جزءا من الأجر ، ليس من شأنه أن يغل يد الشركة عن ممارسة سلطتها في النقل طبقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الاشارة اليها .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فانه لا يكفي لتعيب القرار المطعون فيه مجرد صدوره معاصرا لقرار الجزاء الذي أوقع على المدعية بسبب ما نسب اليها من قيامها بتمزيق بعض المستندات بقسم المبيعات ذلك أن لجهة العمل مطلق التقدير في كل ما يتعلق بتنظيم العمل وتوزيع الاختصاصات على العاملين دون معقب عليها من القضاء في ذلك ما دام رائدها الصالح العام . فاذا كانت الشركة المدعى عليها قد رأت لصالح العمل ابعاد المدعية عن قسم المبيعات بسبب المخالفة التي نسبت اليها سالف الذكر ، فان قرارها في ذلك يكون صحيحا لا مطمئن عليه أيا كان وجه الرأي في مدى ثبوت هذه المخالفة وسلامة الجزاء الموقع عليها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ، اذ ذهب غير هذا الذنب يكون مخالفا للقانون ، ومن ثم يتعين الحكم بالغائه والقضاء برفض دعوى المدعية .

(طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤)

قاعدة رقم (٦٠٦)

المبدأ :

صدر قرار نائب رئيس الوزراء بتصيين الطاعن وهو يشغل رئيس مجلس ادارة شركة من شركات القطاع العام الى وظيفة أخرى بدويان علم الوزارة — انه وان كان قرار التميمين يعتبر قرارا اداريا لصدوره من سلطة عامة بالتصيين في وظيفة عامة الا أن الطاعن قد

طعن على القرار باعتباره متضمنا قرارا بنقله — هذا القرار الضمنى بالنقل لا يعتبر قرارا اداريا — انه وان كان القرار صادر من سلطة عامة الا انه صدر في مسألة من مسائل القانون الخاص ومتعلقة بإدارة شخص معنى خاص — هذا القرار يعتبر صادرا من نائب رئيس الوزراء بصفته رب عمل ناط به قانون العاملين بالقطاع العام بعض الاختصاصات في شؤون العاملين بشركات القطاع العام ومن بينها النقل — الأثر المترتب على ذلك :

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥٣٠ لسنة ١٩٨١ يتبين أن المادة الأولى منه تنص على تعيين المطعون ضده مستشارا بديوان عام وزارة النقل البحرى بدرجة وكيل أول وزارة مع احتفاظه ببدل التمثيل الذى يتقاضاه حاليا بصفة شخصية ، وأن المادة الثانية منه تنص على تعيين شخص آخر رئيسا لمجلس إدارة شركة القناة للشحن والتفريغ بالدرجة الممتازة .

ومن حيث أنه وان كان قرار تعيين المطعون ضده مستشارا بديوان عام وزارة النقل البحرى يعتبر قرارا اداريا لصدوره من سلطة عامة بالتعيين في وظيفة عامة ، الا أن المطعون ضده كان قد طعن في هذا القرار باعتباره متضمنا قرارا بنقله من وظيفته كرئيس لمجلس إدارة الشركة المذكورة ، وهذا القرار الضمنى بالنقل لا يعتبر قرارا اداريا لأنه وان كان صادرا من سلطة عامة الا أنه صدر في مسألة من مسائل القانون الخاص متعلقة بإدارة شخص معنى خاص، ولذا يعتبر قرار النقل صادرا من نائب رئيس الوزراء بصفته رب عمل ناط به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين في القطاع العام بعض الاختصاصات في شؤون العاملين بالشركة ومن بينها النقل (مادة ٥٩) ومن ثم تخرج المنازعة فيه عن اختصاص القضاء الادارى .

ثانيا - النجب :

قاعدة رقم (٦٠٧)

المبدأ :

نخب عامل بشركة النصر للملاحة من الفئة الثالثة الى وظيفة مدير ملاحات المكس المقرر لها الفئة الأولى - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسات التى تشرف عليها وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية وتعين اعضائها - تضمنه تعيين العامل المذكور عضوا بمجلس ادارة شركة النصر للملاحة - ليس من شان قرار رئيس الجمهورية المشار اليه اعتبار العامل المذكور مصينا فى وظيفة مدير ملاحات المكس المقرر لها الفئة الأولى - اقتصراره فقط على تعيينه عضوا بمجلس ادارة الشركة - اثر ذلك تحديد مرتبه على اساس فئة ومرتب وظيفته الأصلية المنتدب منها .

ملخص الفتوى :

ان شركة النصر للملاحة كانت تابعة للمؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين . وأصدر السيد رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة قراره رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بندب السيد العامل من الفئة الثالثة بالشركة المذكورة مديرا لملاحات المكس .

وبتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسات العامة التى تشرف عليها وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية . وقد تضمن هذا القرار تعيين السيد مدير ملاحات المكس عضوا بمجلس ادارة الشركة المشار اليها .

ونظرا لأن وظيفة مدير ملاحات المكس مقرر لها الفئة الأولى

طبقا للهيكل التنظيمي والادارى للشركة ، فمن ثم ثار التساؤل عما اذا كان السيد المذكور قد أصبح بمقتضى هذا القرار معينا بالفئة الأولى .

ومن حيث أن المادة الأولى من القرار الجمهورى آنف الذكر تنص على أن تشكل مجلس ادارة الشركات التابعة للمؤسسات العامة التى تشرف عليها وزارة الصناعة والبقرول والثروة المعدنية ويمين أعضاؤها على الوجه الموضح بالكشوف المرفقة .

وتتضى المادة الثانية من هذا القرار بأن تزول عن عضو مجلس الادارة صفة العضوية فى حالة نديه أو اعارته الى وظيفة أخرى خارج الشركة خلال مدة نديه أو اعارته .

وتتنص المادة الثالثة على أن يحتفظ رؤساء وأعضاء مجلس الادارة الذين عينوا فى وظائف ذات مستوى أدنى من وظائفهم بفتات وظائفهم والمرتبات التى كانوا يتقاضونها فى هذه الوظائف بصفة شخصية .

وقد تضمنت الكشوف المرفقة بالنسبة الى الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتعدين ما يلى :

شركة النصر للملاحات :

السيد / رئيس مجلس الادارة

السيد /

السيد /

السيد / مدير ملاحات المكس

ومن حيث أن الواضح من استقراء نصوص هذا القرار أنه قصد فقط التى تتعين السادة الواردة أسماؤهم بالكشوف رؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات دون أن يقصد الى تعيين هؤلاء الأعضاء فى فتات الوظائف الواردة قرين اسم كل عضو .

أما عبارة « وتعين أعضائها » الواردة في عنوان القرار وفي المادة الأولى منه فليست سوى ترديد لما جاء بالمادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام التي صدر القرار بالتطبيق لها ، اذ تقتضي بأن « يتولى ادارة الشركة مجلس يكون من عدد فردى من الأعضاء لا يزيد عددهم على تسعة ، ويشكل على الوجه الآتى (أ) رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية (ب) أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة . ويحدد القرار الصادر بتعيين الرئيس والأعضاء المعينين المرتبات والمكافآت المقررة لكل منهم .. » .

فنص القانون استخدم ، وهو بصدد بيان كيفية تشكيل مجلس الادارة ، لفظ « التعيين » وليس من شك في أن المقصود هنا هو التعيين في عضوية مجلس الادارة لا التعيين في وظائف الشركة .

وفي ضوء هذا المفهوم يجب أن تفسر عبارة « وتعين أعضائها » الواردة في القرار الجمهوري آنف الذكر بمعنى أن يكون المقصود بها هو التعيين في عضوية مجالس الادارة . وبالتالي لا يسوغ القول بأن موضوع القرار ومطه يتضمن تشكيل مجالس ادارة الشركات وتعيين الأعضاء في الوظائف الواردة به ، اذ أن في هذا القول تحميلا للنص بأكثر مما يحتمل .

كما أن الاشارة في ديباجة هذا القرار الجمهوري الى نظام العاملين بالقطاع العام لا يستفاد منها بالضرورة أنه قصد الى أمر آخر بخلاف تشكيل مجالس الادارة وهو تعيين أعضاء هذه المجالس في الوظائف التي حددها ، اذ فضلا عن أن التعيين في الوظائف يجب أن يرد النص عليه صريحا لا أن يستفاد ضمنا من ثنايا النصوص ، فإن هذه الاشارة مرجعها الى ورود المادتين الثانية والثالثة من القرار اللتين يتناول أحكاما متعلقة بمسائل العاملين ، خاصة بالنداب والاعارة والمرتب ، مما رؤى معه الاشارة في ديباجة القرار الى نظامهم .

وإذا كانت المادة الثانية آنفة الذكر قد نصت على أن « تزول عن

عضو مجلس الادارة صفة العضوية في حالة نديه أو اعارته الى وظيفة أخرى خارج الشركة خلال مدة نديه أو اعارته » فان القصد من ذلك هو الربط بين عضوية مجلس الادارة والقيام بعمل الوظيفة التي وردت في القرار والتي من أجلها عين شاغلها بمجلس الادارة . فالمرشح في هذا القرار لم يكن يعنيه البحث فيما اذا كان العامل يشغل الوظيفة بصفة أصلية ، أم أنه منتدب للقيام بعملها ، وكل ما عني به هو النص على زوال صفة العضوية في مجلس الادارة في حالة نذب العضو أو اعارته الى وظيفة خارج الشركة .

ولا محل للاحتجاج بنص المسادة الثالثة من القرار المشار اليه للقول باعتبار عضو مجلس الادارة معيناً في الوظيفة المحددة قرين اسمه ، اذ يجب أن يقتصر حكم هذه المادة على حالة من عرضت اليهم ، وهم رؤساء وأعضاء مجالس الادارة الذين عينوا في وظائف ذات مستوى أدنى من وظائفهم الحالية ، فهؤلاء « يحتفظون بصفات وظائفهم والمرتبات التي كانوا يتقاضونها في هذه الوظائف بصفة شخصية » . وهذا النص شبيه بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد فئات ومرتببات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، والذي أثار اليه القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٦٨ في ديباجته اذ تنص هذه المسادة بأن « تحدد فئات ومرتببات وبدلات التمثيل — بعد تخفيضها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه — لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه المبين بالجدول المرافق لهذا القرار . ويترتب على التعيين في هذه الوظائف استحقاق الفئة والمرتب وبدل التمثيل المقرر اعتباراً من تاريخ صدور القرار الجمهوري بالتعيين مالم يكن المعين شاغلاً لوظيفة من فئة أعلى أو يتقاضى مرتباً أو بدل تمثيل بموجب قرار من رئيس الجمهورية يزيد على الحد المشار اليه فيحفظ بذلك بصفة شخصية » .

ومن حيث أنه ترتباً على ماتقدم ، فليس من شأن صدور القرار الجمهوري رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٨ اعتبار السيد / معيناً في وظيفة مدير ملاحات المكس المقرر لها الفئة الأولى ، وإنما يظل على

الرغم من تعيينه عضوا بمجلس ادارة الشركة شاغلا للفئة الثالثة بصفة
أصلية. وبالتالي فإنه لا يستحق الراتب المقرر للفئة الأولى، دون
أن يحتج في هذا المصدد بما قضت به المادة الأولى من قرار
التفسير التشريعي لنظام العاملين بالقطاع الملم رقم ١ لسنة ١٩٦٩
من أن « يتقاضى أعضاء مجلس ادارة الشركة المعينون من بين العاملين
فيها المرتبات المقررة لفئات وظائفهم الأصلية في الشركة » . ذلك
ان الاستناد الى هذا النص للقول باستحقاقه لمرتب وظيفته مدير
ملاحظات المكون المقرر لها الفئة الأولى أمر لا يستقيم الا اذا كان
من شأن القرار الجمهوري المشار اليه اعتباره معينا في تلك الوظيفة
بحيث تصبح هي « وظيفته الأصلية » وليس الأمر على هذا النحو
كسبما سبق البيان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار رئيس الجمهورية
رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٨ ليس من شأنه اعتبار السيد / ٠٠٠٠ معينا في
وظيفة مدير ملاحظات المكس المقرر لها الفئة الأولى ، وانما يقتصر هذا
القرار على تعيينه عضوا بمجلس ادارة الشركة ، ومن ثم يتحدد مرتبه
على أساس فئة ومرتب وظيفته الأصلية المنتخب منها .

(ملف ٢٥٧/١/٨٦ — جلسة ١٨/٣/١٩٧١)

قاعدة رقم (٦٠٨)

المبدأ :

اشتراك إحدى شركات القطاع العام في تأسيس شركة مشتركة
— تعيين أحد العاملين بشركة القطاع العام المؤسسة في مجلس ادارة
الشركة المشتركة بوصفه ممثلا لشركته — عدم جواز ندبه للقيام بأى
عمل بالشركة المشتركة — النصب يتعارض مع كونه ممثلا لشركته في
مجلس ادارة الشركة المذكورة .

ملخص الفتوى :

قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ بالترخيص فى تأسيس الشركة المصرية العامة لتنمية السياحة الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ينص فى مادته الأولى على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة مصرية باسم (الشركة المصرية لتنمية السياحة بين المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق (سابقا) وشركة « اس ، بى . بن » (الشرق الأوسط) المحدودة المسئولة والمسجلة بهونج كونج (شركة بريطانية) ٠٠ وذلك طبقا لأحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقوانين النافذة والعقد والنظام المرافق لهذا القرار .

وتنص المادة (٢٠) من النظام الأساسى للشركة على أن « يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من ثمانية أعضاء ، خمسة يمثلون جانب شركة ممتلكات جنوب الباسفيك المحدودة للشرق الأوسط وثلاثة يمثلون المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق تعينهم الجمعية العمومية واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون مجلس إدارة من :

(١) ٠٠ (٢) ٣ ٠٠ - ٠٠ ممثلين للمؤسسة المصرية العامة للسياحة

والفنادق .

ومن حيث أنه لما كان السيد المذكور عين عضوا بمجلس إدارة الشركة المشتركة (الشركة المصرية العامة لتنمية السياحة) بوصفه أحد أعضاء الثلاثة الذين يمثلون مصالح الشركة العامة للسياحة والفنادق (المؤسسة سابقا) وفقا لنص المادة (٢٠) من النظام الأساسى للشركة المشتركة ومن ثم فإنه بوصفه ممثلا للشركة فى مجلس إدارة الشركة المشتركة منوط به الدفاع عن مصالح شركته وحقوقها فى الشركة المشتركة وبالقالى فإن قيامه بأى عمل فى هذه الشركة المشتركة يتعارض مع كونه ممثلا لشركته فى مجلس إدارة الشركة المشتركة .

ومن حيث أنه لا وجه للمحاجة بأن عمل المذكور هو اصدار توصيات وآراء وان مشورته لا تكون نافذة بذاتها ذلك أننا لسنا بصدد تحديد السلطة المختصة باصدار القرارات وان أعمال الاستشارات هي من الأعمال الفنية بطبيعتها ، فاذا كانت الاستشارة خاصة برئيس مجلس ادارة الشركة المشتركة شخصيا وفي أمور قد تتعارض فيها مصالح المشتركين فمن العسير وضع حد أو معيار حاسم لبيان ما اذا كانت الآراء التي يبدئها السيد المذكور تكفل تحقيق المصلحة المشتركة للشركتين ، أو تهدف الى الحفاظ على مصالح الشركة التي انتدب مستشارا ماليا لها مع التضحية بمصالح شركته الأصلية التي يمثلها ونيط به الدفاع عن مصالحها بمجلس ادارة الشركة المشتركة ، وانه لا يغير من الأمر شيئا أن المذكور قد توقف عن مباشرة أعمال الاستشارات بعد مضي عام من ندبه في ذلك العمل - أو أنه استقال من عضوية ادارة الشركة المشتركة بعد ذلك . اذ أن المخالفة تكون قائمة في الوقت الذي كان يجمع فيه بين عضوية مجلس ادارة الشركة المشتركة وقيامه بالعمل كمستشار قانوني لرئيس مجلس ادارة الشركة المذكورة أي الفترة من ديسمبر سنة ١٩٧٥ حتى نوفمبر سنة ١٩٧٦ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز جمع السيد / ٠٠٠٠ بين عضوية مجلس ادارة الشركة الحرية لتنمية السياحة المشتركة ووظيفة مستشار مالى لرئيس مجلس ادارة تلك الشركة المشتركة .

(ملف ٢٣/١/٦٨ - جلسة ١٨/١٠/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٦٠٩)

المبدأ :

عامل - نعبه في أحد الأجهزة التنفيذية بإحدى الوزارات - صدور القرار من الوزير المختص بوصفه وزيرا وكسلطة عامة بتعديل الحاق العامل المنتدب بأحد الأجهزة التنفيذية التابعة لوزارته الى جهاز آخر من

أجهزتها مستندا في اتخاذ هذا القرار الى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حسبما يبين من ديباجة هذا القرار — اعتبار هذا القرار اداريا صادرا من سلطة عامة وفي مجال من مجالات السلطة العامة وتتوافر له مقومات القرار الادارى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المستفاد من استقراء الأوراق أن السيد / وزير الاسكان والتعمير لم يصدر القرار الأول المطعون فيه بما له من صفة اشرافية على الشركة التى يعمل فيها المدعى باعتباره رب عمل في حدود السلطات المخولة في نظام العاملين بالقطاع العام أو في أنظمة هذا القطاع وإنما بوصفه وزيرا للاسكان والتعمير وكسلطة عامة قائما على رأس وزارة الاسكان والتعمير وأجهزتها التنفيذية حيث اتخذ قراره المطعون فيه باعتباره الوزير المختص وقرر به تعديل الحاق المدعى بوصفه عاملا منتدبا بأحد الأجهزة التنفيذية التابعة للوزارة وهو الجهاز التنفيذي لمشروعات الاسكان الليبى الى جهاز آخر من أجهزتها وهو الجهاز التنفيذى لمشروعات تعمير القاهرة الكبرى ، ومستندا في اتخاذ هذا القرار الى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك حسبما يتبين من ديباجة هذا القرار . وبهذه المثابة يعتبر هذا القرار قرارا اداريا صادرا من سلطة عامة وتتوافر له مقومات القرار الادارى ، وفي مجال من مجالات السلطة انعامية . كذلك الشأن بالنسبة للقرار الثانى الذى يطعن عليه المدعى بالالغاء وبطلب التعويض عنه وهو القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ الصادر من رئيس الجهاز المركزى للتعمير بوزارة الاسكان والتعمير والذى قضى بنذب المدعى للعمل بجهاز التدريب للتشييد والبناء ، أحد الأجهزة التنفيذية التابعة أيضا لوزارة الاسكان والتعمير ، اذ أن هذا القرار اتخذته مصدره باعتباره موظفا عاما يقوم على رئاسة أحد الأجهزة التابعة لتلك الوزارة ومنبت الصلة بالشركة التى يعمل بها المدعى .

ومن حيث أن القرارين المطعون عليهما وإن كانا يعتبران من عداد القرارات الإدارية المتعلقة بنذب أحد العاملين على ما سلف القول ، إلا أنها من ناحية أخرى لايعتبران من القرارات التأديبية لأنهما لم يصدرا بتوقيع جزاء عليه . ولا يعتبران كذلك من قبيل القرارات التي تستر جزاء مقنعا لأن النعى عليهما بأنهما صدرا بقصد الاضرار بالمدعى انتقاما من والده لا يعدو أن يكون تعيبا لهما بعيب الانحراف بالسلطة ، وبالتالي لا يضيئ عليهما هذا النعى السمة العقابية طالما أن السبب المبرر لاصدارهما على ما يقول به المدعى — ليس متصلا بسلوكه الوظيفي ، ومن ثم فلا اختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل فيهما الغاء أو تعويضا .

(طعن رقم ٧٨٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٧)

قاعدة رقم (٦١٠)

المبدأ :

عدم جواز نذب العاملين بشركات القطاع العام الى جهات خارج تلك الشركات بعد العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام اعتبارا من ١٩٧٨/٧/٢ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الملغى كان يجيز في المادة ٣٦ منه النقل من وحدات القطاع العام الى جهات الجهاز الادارى للدولة والعكس . كما أجاز في المادة ٢٧ منه النذب داخل وحدات القطاع العام وفيما بينها أو الى وحدات الجهاز الادارى للدولة . بينما أتى في قانون العاملين بالقطاع العام الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ وأجاز صراحة في المادة ٥٣ منه النقل من وحدات الجهاز الادارى للدولة والعكس، ثم أتت المادة ٥٥ منه وأجازت نذب العامل الى وظيفة مماثلة تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تملو وظيفته مباشرة في ذات الشركة

وسككت عن جواز ندب العامل الى وحدات القطاع العام الأخرى أو الى وحدات الجهاز الإداري للدولة مثلما فعل القانون الملغى .

وبناء على ذلك فإن المشرع يكون قد قصد استبعاد الندب خارج الشركة من نطاق التنظيم القانوني للعاملين بالشركات وأبقى على جواز النقل وليس الندب الى خارج الشركة . ومن ثم فإنه اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه لا يجوز ندب العامل الى خارج الشركة وبالتالي فإنه يتعين انهاء الندب الذى تم الى خارج الشركة في ظل العمل بأحكام القانون الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ لا يجوز ندب العامل باحدى شركات القطاع العام للعمل في وظيفة خارج هذه الشركة ، ومن هذا التاريخ تنتهى حتما حالات الندب القائمة الى خارج الشركة .

(ملف ٢٣٦/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٦/١٣)

قاعدة رقم (٦١١)

المبدأ :

صدور قرار الندب ممن يملك اصداره قانوناً وهو الوزير المختص
— متى ثبت استناد القرار الى سبب صحيح يبرره وهو تقرير لجنة تقضى الحائق والى غاية مشروعة وهى تحقيق الصلحة العامة فإنه يكون بمنأى عن الطعن فيه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ، وهو القانون المنطبق على قرار ندب المطعون ضده ، تنص على انه « يجوز ندب العامل للقيام مؤقتاً في احدى الجهات المشار اليها في المادة السابقة بعمل وظيفة أخرى في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة

تعلوها مباشرة . ويتم النذب بقرار من الرئيس المختص المشار اليه في المادة السابقة . وتكون مدة النذب سنة قابلة للتجديد » ولما كان قرار نذب المطعون ضده صادرا من وزير النقل البحرى وهو الوزير الذى تتبعه الشركة المصرية للملاحة البحرية التى يرأس المطعون ضده مجلس ادارتها ، فانه يكون صادرا ممن يملكه وفقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦ من القانون المشار اليه التى تنص على أنه « وفي جميع الاحوال لايجوز نقل أعضاء مجلس الادارة المعينين الا بقرار من الوزير المختص » وحيث أن هذا القرار أفصح في ديباجته عن سبب اصداره وهو تقرير لجنة تقصى الحقائق الذى أسند اليه بعض المأخذ وشكك في كفايته الادارية ، وهو سبب يبرر تنحيته مؤقتا عن وظيفته القيادية كرئيس لمجلس ادارة الشركة وقد استهدف الوزير بقراره تحقيق مصلحة عامة واضحة وهى توفير قيادة قادرة على ادارة الشركة لتمتكن من الحفاظ على أموالها ومواصلة السير نحو غاياتها المنشودة ، هذا بالاضافة الى ما أوضحت وزارة النقل البحرى من أن القرار استهدف مصلحة عامة أخرى هى أبعاد المطعون ضده عن موقعه القيادى كرئيس ادارة الشركة مؤقتا لحين البت في الاتهامات الموجه ضده من النيابة الادارية والتى أحيل من أجلها الى المحاكمة التأديبية ، واذا كانت هذه المحاكمة قد انتهت ببراءة المطعون ضده فان ذلك لاينال من صحة السبب والغاية اللذين قام عليهما قرار النذب وقت صدوره . فهو مثل أى قرار آخر يعتد بمشروعيته وقت صدوره دون نظر لما يستجد من ظروف أو وقائع تالية . واقتران النذب أو معاصرته لاحالة المطعون ضده الى النيابة الادارية ثم الى المحاكمة التأديبية ، يكفى بذاته لو صم القرار بالجزاء التأديبى المقتنع خاصة أن الوزير الذى أصدره ليس من السلطات التى تمكك توقيع الجزاء على العاملين بالقطاع العام وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ومن ثم يظل النذب محتفظا بطبيعته كقرار تنظيمى تمارسه جهة العمل بما لها من سلطة تقديرية في استبعاد من قامت في حقه أسباب تؤثر في أهليته بشغل أعلا وظيفة قيادية بالشركة دون نظر لما يترتب عليه حرمان من بعض المزايا الوظيفية لأن هذا الحرمان انما يجيء عرضادون أن يكون مقصودا لذاته ولا يكون قرار النذب عرضه للإلغاء الا اذا شابه عيب من العيوب التى قد تسبب القرارات الادارية بصفة عامة ويعزز هذا النظر موافقة الوزارة على اعارة المطعون ضده بعد ذلك الى المملكة العربية السعودية لانها لو كانت

تصدته بنديه مجرد عقابة لامعنت في عقابها بعدم الموافقة على اعارته ، ولم تكف بما تم في شأنه من احوالة الى النيابة الادارية ثم الى المحاكمة التأديبية ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالغائه وبرفض الدعوى التأديبية رقم ١ لسنة ٤ قضائية .

(طعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٦١٢)

المبدأ :

ان المشرع في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته اجاز نذب رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام بقرار من الوزير المختص في حالة غيابة أو خلو منصبه — اذا كان ذلك من سلطة الوزير المختص بالنسبة لهيئات القطاع العام وهي الجهة المشرفة على شركات القطاع العام التابعة لها فانه من باب أولى يكون من اختصاص الوزير نذب رئيس مجلس ادارة الشركة في حالة خلو منصبه أو غيابه — تطبيق — القرار الصادر من وزير النقل والمواصلات بصفته رئيس الجمعية العمومية للشركة بنذب السيد المعروضة حالته لشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة الى ان يتم صدور قرار التعيين من رئيس مجلس الوزراء يكون صحيحا ومطابقا لاحكام القانون .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام التي تنص المادة ١٢ منه على أنه « فيما عدا وظائف رئيس واعضاء مجلس الادارة التي تشغل بقرار من رئيس مجلس الوزراء يكون التعيين في الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على ترشيح مجلس الادارة ويكون التعيين في باقي الوظائف بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه وذلك مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون وتنص المادة (٥٥) من ذات القانون على أنه « يجوز لدواعي العمل بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من

يفوضه نذب العامل الى وظيفة مماثلة تتوافر فيه شروط شغلها أو أى وظيفة تملو وظيفته مباشرة فى ذات الشركة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى ويحد أقصى سنتين •

كما تنص المادة ٥٩ من القانون ذاته على أنه « يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الجمعية العمومية للشركة نقل رئيس مجلس ادارة الشركة واعارته كما يجوز بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة ايفاده فى بعثة أو منحه ويجوز بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على عرض رئيس مجلس الادارة نقل اعضاء مجلس الادارة المعينين وشاغلى الوظائف العليا واعارتهم أما ايفادهم فى بعثات أو منح ونديهم داخل الشركة فيكون بقرار من رئيس مجلس ادارة الشركة » •

كما استعرضت الجمعية ايضا القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته والتي تنص المادة ١٣ منه على أنه « يندب الوزير المختص من يحل محل رئيس مجلس ادارة الهيئة فى حالة غيابه أو خلو منصبه » • والمستفاد من النصوص السابقة ان السلطة المختصة بالتعيين ليست هى بالضرورة السلطة المختصة بالنذب انطلاقا من أن النذب بطبيعته مؤقت يواجه حالة خلو وظيفة من شاغلها بهدف حسن سير المرفق العام فمن غير الملائم تقيده بذات القواعد المقررة للتعيين •

والمرشح فى الفقرة الاخيرة من المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اجاز لرئيس مجلس الادارة اصدار قرارات يندب اعضاء مجلس الادارة وشاغلى الوظائف العليا بينما سلطة تعيينهم طبقا للمادة ١٢ من القانون المشار اليه لرئيس مجلس الوزراء •

ومن حيث أنه بالنسبة لنذب رئيس مجلس ادارة الشركة فان الفقرة الاخيرة من المادة ٥٩ سالفة الذكر اذ اجازت لدواعى العمل نذب العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تملو وظيفته مباشرة فى ذات الشركة بقرار من رئيس مجلس ادارة الشركة أو من يفوضه ، فانه استصحابا لهذا الاصل وقد ورد به نص عام يشغل جميع

العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون دون تفرقه بين وظيفة واخرى .
وانه يجوز اعماله في حالة رئيس مجلس الادارة واذ كانت وظيفة رئيس
مجلس الادارة تمثل اعلى مهلة في الشركة فلا يتصور ان يكون صدور
قرار النذب من رئيس مجلس الادارة ذاته وهو غالبا ما يكون قد
انقضت مدة خدمته أو قام به مانع وعلى ذلك فان الاختصاص بالنذب في
هذه الوظيفة يجوز أن يتم بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة وهو
الوزير المختص ، وحكمة ذلك الا تتعطل اعمال الشركة في حالة خلو وظيفة
رئيس مجلس الادارة خاصة في الفترة من تاريخ خلو هذه الوظيفة
حتى صدور قرار التعيين من رئيس مجلس الوزراء . فلا يتصور ان
تكون اداة النذب هي — ادارة التعيين لانه في هذه الحالة لا يكون هناك
ثمة مبرر لصدور قرار النذب حيث يجوز صدور قرار التعيين مباشرة
ضمانا لحسن سير المرفق بانتظام واضطراب .

ومن حيث ان هذا الفهم هو ما اخذ به المشرع في القانون رقم ٩٧
لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع وشركاته حيث اجاز نذب رئيس
مجلس ادارة هيئة القطاع العام بقرار من الوزير المختص في حالة غيابه
أو خلو منصبه ، فاذا كان ذلك من سلطة الوزير المختص بالنسبة لهيئات
القطاع العام وهي الجهة المشرفة على شركات القطاع العام التابعة
لها فانه من باب أولى يكون من اختصاص الوزير نذب رئيس مجلس
ادارة الشركة في حالة خلو منصبه أو غيابه .

ومن حيث ، أنه مما تقدم فان انقرار المصادر من وزير النقل والمواصلات
بصفته رئيس الجمعية العمومية للشركة بنذب السيد العروضة حالته
لشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة الى أن يتم صدور قرار التعيين
من رئيس مجلس الوزراء يكون صحيحا ومطابقا لاحكام القانون .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
صحة القرار الصادر من وزير النقل والمواصلات بنذب السيد /
لليقيام بعمل رئيس مجلس ادارة شركة القناة للشحن والتفريغ .

(ملف ٨٦/٤/٦٩٣ — جلسة ١٩٨٤/١/٤)

ثالثا : الامارة :

قاعدة رقم (٦١٣)

المبدأ :

عدم مشروعية النص في اللوائح الداخلية في شركات القطاع العام على منع ترقية العامل المعار ومن كان في اجازة خاصة بدون مرتب ، وكذلك استئزال مدة الاعارة والاجازة الخاصة بدون مرتب من مدة الخبرة .

ملخص الفتوى :

من حيث انه اذا ما استنفذت الادارة سلطتها بالموافقة على اعارة العامل فان المشرع في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (الملغى) قد حرص على النص صراحة في المادة ٢٨ منه على أن تدخل مدة الاعارة في حساب المعاش والعلاوة والترقية دون أى قيود في هذا الصدد ، وأن يحتفظ للمعار بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة كما أن المشرع في هذا الصدد لم يحظر ترقية المعار ، وانما حظر الترقية على وظيفة في غير احوال الضرورة . ومن القواعد المستقرة أن العامل خلال فترة هذه الاجازة لا تتقطع صلته بالوظيفة بالجهة التي يعمل بها ، ومن ثم يستحق العامل خلال فترة هذه الاجازة الممنوحة له جميع حقوقه الوظيفية كملاواته وترقياته كما لو كان موجودا بالخدمة وقائما بالعمل فمعلقا عدا استحقاق المرتب . كما أن القول بحظر ترقية العامل المعار أو الممنوح له اجازة خاصة بدون مرتب يعتبر نهائيا اضافة مانع جديد من موانع الترقية غير وارد في احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهو ما لايجوز قانونا باعتبار ان هذه الموانع واردة في هذا القانون على سبيل الحصر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار مجلس ادارة وكالة انباء الشرق الاوسط في الحالة الماثلة بمنع ترقية العامل المعار ومن كان في اجازة خاصة بدون مرتب

وكذلك استتزال مدة الاعارة والاجازة الخاصة بدون مرتب من مدة الخبرة .

(ملف ٤٧٥/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/١١/١٠)

قاعدة رقم (٦١٤)

المبدأ :

علاقة العامل بالجهة التي يعمل بها لا تنفصم خلال فترة اعارته — استمرار هذه العلاقة قائمة ومنتجة لجميع آثارها — استحقاق العامل المعار للترقيات التي تتم بالاقدمية المطلقة — حساب مدة الاعارة في المدد المشترطة بالاقدمية يعد اصلا عاما — انطباق هذا الاصل دون ما حاجة للنص عليه — خلو القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ من نص مريح يقرر حق المعار في الترقية بالاقدمية المطلقة لا يعنى جواز حرمانه منها — مجلس ادارة الشركة لا يملك ان يضع قاعدة تحظر ترقية العامل المعار بالاقدمية — اساس ذلك — تطبيق — عدم جواز النص في لوائح الشركات على عدم حساب مدة الاعارة ضمن المدد اللازمة للترقية بالاقدمية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالمقطاع العام تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل أو في الخارج . ويحدد القرار الصادر بالاعارة مدتها وذلك في ضوء القواعد والإجراءات التي يحددها رئيس مجلس الإدارة ، ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعيرة » .

وتنص المادة ٥٨ من ذات القانون على أن « تدخل مدد الاعارة والبحثات والمنح والاجازات الدراسية بأجر أو بدون أجر والتدريب ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي وفي استحقاق العالوة الدورية وذلك بمراعاة الاحكام الواردة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له » .

ومفاد هذين النصين أن الاعارة تتم بقرار يصدر من رئيس مجلس الإدارة بعد موافقة العامل وتحسب مدتها ضمن مدة الاشتراك في التأمين الاجتماعي ويستحق العامل عنها علاواته الدورية ومن ثم فإن علاقة العامل بالجهة التي يعمل بها لا تنفصم خلال فترة اعارته بل تظل تلك العلاقة قائمة ومنتجة لجميع آثارها ومن بين تلك الآثار استحقاقه للترقيات التي تتم بالاقدمية المطلقة ذلك لأن حساب مدة الاعارة في المدد المسترطة للترقية بالاقدمية يعد أصلا عاما ينطبق دون ما حاجة للنص عليه بالنظر الى طبيعة الاعارة واستمرار العلاقة بين المعار والجهة التابع لها وعليه فإن خلو القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من نص صريح يقرر حق المعار في الترقية بالاقدمية المطلقة لايعنى جواز حرمانه منها .

وبناء على ذلك فإنه إذا كان مجلس الإدارة يختص بوضع قواعد وضوابط وإجراءات الترقية طبقا لنص المادتين ١٠ و ٣٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، فإنه لا يملك أن يضع قاعدة تحظر ترقية العامل المعار بالاقدمية لأن تلك القاعدة ستخالف الأصل العام المشار اليه ولأنها ستؤدي الى اضافة مانع الى موانع الترقية الواردة على سبيل الحصر بالمادتين ٨٨ و ٩٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ واسقاط مدة الاعارة من مدة خدمة العامل بالمخالفة لحكم القانون بالاضافة الى اهدار ترتيب الاقدمية فيما بين العاملين والاضرار بالعامل نتيجة لاستعمال الإدارة لحقها في الموافقة على اعارته ولاستخدامه لرخصة خولها له القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم النص في لوائح الشركات على عدم حساب الاعارة ضمن المدد اللازمة للترقية بالاقدمية .

(ملف ٤٧٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٦١٥)

المبدأ :

جواز اعارة العاملين بالقطاع العام الى الوزارات والمصالح الحكومية - نص المادة ١٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لايعنى عدم جواز شغل الوظيفة العامة الا باحدى الوسائل المذكورة وهي التعيين أو الترقية أو النقل أو الندب .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قرر بحكم عام مطلق تجاوز اعارة العاملين بالقطاع العام الى الداخل أو الخارج ولم يقيد هذا الحكم أو يخصصه بأي نص في ذات القانون . ومن ثم فانه اعمالا لهذا الاطلاق يكون من الجائز اعارة العاملين بالقطاع العام الى الحكومة والمصالح الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة : ولا يغير من ذلك أن المادة (١٢) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يكون شغل الوظائف عن طريق التعمين أو الترقية أو النقل أو الندب ... » فذلك لايعني عدم جواز شغل الوظيفة العامة الا بوسيلة من الوسائل المذكورة بالنص اذ أنه يتعين تفسير هذا الحكم في ضوء الأحكام الأخرى المطبقة في النطاق الوظيفي ومن بينها حكم المادة (٥٦) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان التي أجازت الاعارة الى الداخل ، فضلا عن ذلك فانه ولئن كانت الاعارة احدى طرق شغل الوظائف العامة فانه باعتبارها وسيلة استثنائية وغير عادية تتضمن هجر العامل مؤقتا لموظفاته الأصلية والحاقه بأخرى بصفة مؤقتة لم يكن من اللازم أن يرد ذكرها في المادة (١٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان التي من الطبيعي أن تتضمن الطرق العادية لشغل الوظيفة العامة .

(ملف ٢٤٧/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٦١٦)

المبدأ :

عدم جواز شغل وظيفة العامل المعار الى الخارج في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام — جواز شغل وظيفة العامل المنوج اجازة بدون مرتب يمثل استثناء لايجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

ملخص الفتوى :

إن المشرع بعد أن كان يجيز شغل وظيفة العامل المعار بالقطاع العام عدل عن مسلكه هذا ولم يضمن نظام العاملين بالقطاع العام الجديد حكماً مماثلاً ولا كان الأصل الذي يحكم الوظيفة يقضي بعدم جواز شغل الوظيفة إلا إذا كانت خالية ، وكانت وظيفة العامل المعار مشغولة به لأن الأصل الاشتغال تلك الوظيفة بغيره إلا إذا ورد نص خاص وصريح يستثنى من تلك القاعدة ويجيز شغل وظيفة العامل المعار بغيره ومن ثم فإن عدول المشرع عن مسلكه السابق إنما يتم عن أنه قصد منع شغل وظيفة العامل المعار بغيره .

وإذا كان المشرع قد أجاز في المادة (٧١) من ذات القانون شغل وظيفة العامل الممنوح اجازة خاصة بدون مرتب فإن هذا الحكم يمثل استثناء من الأصل العام سالف البيان لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

(ملف ٢٥٢/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤)

(وفي ذات المعنى ملف ٢٥٦/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٣/٤) ولف

(٢٥٨/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٣/٤)

قاعدة رقم (٦١٧)

المبدأ :

جواز الاعارة من القطاع الحكومي الى القطاع العام .

ملخص الفتوى :

أن مفاد المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع حدد طرق شغل الوظائف بالقطاع العام وحصرها في التعيين أو الترقية أو النقل أو النخب أو الاعارة . وبالتالي يكون قد اعتد المشرع بالاعارة الى وظائف القطاع العام . ولم يهدف المشرع الجهة

التي تكون منها الاعارة لوظائف القطاع العام بل أطلق عبارته في هذا
المصدد فلا مناص من اعمال ارادة المشرع هذه واجازة الاعارة من
القطاع الحكومي الى القطاع العام .

(ملف ١٥٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١/٤)

الفرع الثامن

الاجازة

اولا - اجازة مرضية :

قاعدة رقم (٦١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية
- المادة ٥٨ من هذا القانون - نصها على منح العامل المريض خلال
فترة مرضه معونة مالية تعادل ٧٥٪ من أجره اليومي المسدد عنه
الاشتراك لمدة تسعين يوما تزداد بعدها الى مايعادل ٨٥٪ من الأجر
مدة مرضه او حتى ثبوت المعجز الكامل او حدوث الوفاة بحيث لاتتجاوز
مدة ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة - قرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام - المادة
٦٦ من هذا النظام - نصها على منح العامل المريض اجازة مرضية
كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة بأجر مخفض بنسب معينة ولمدة
زمنية محددة - عدم جواز الجمع بين هذا الأجر وبين المعونة المالية
النصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية - أساس ذلك - أن
نصوص هذا القانون والاساس الذي يقوم عليه نظام التأمينات
الاجتماعية يستتبعان نقل عبء الرعاية الاجتماعية التي تقع على عاتق
رب العمل في حالة مرض العامل الى هيئة التأمينات الاجتماعية بحيث
لا يسوغ تحميل رب العمل بدفع أجر العامل اثناء مرضه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « اذا حال المرض بين العامل وأداء عمله فعلى الهيئة أن تؤدي له خلال فترة مرضه معونة مالية تعادل ٧٥٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراك لمدة تسعين يوما بشرط ألا تقل المعونة عن الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر ، وتزداد بعدها الى ما يعادل ٨٥٪ من أجر العامل . ويستمر صرف تلك المعونة المالية طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا تتجاوز مدة ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة » .

وتتضمن المادة ٤٦ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بأن « تكون للعامل اجازة مرضية كل ثلاث سنوات تقتضي في الخدمة على الوجه الآتي : (أ) ثلاثة شهور بمرتب يعادل ٧٠٪ من مرتبه . (ب) ثلاثة شهور بمرتب يعادل ٧٥٪ من مرتبه . (ج) ثلاثة شهور بمرتب يعادل ٨٠٪ من مرتبه .. » .

ومن حيث أنه يتقضى مراحل التشريع في هذا الخصوصين يبين أنه بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ صدر قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فقتضى في المادة ٦٣ منه بأن « للعامل الذي يثبت مرضه الحق في أجر يعادل ٧٠٪ من أجره عن التسعين يوما الأولى تزداد بعدها الى ٨٠٪ عن التسعين يوما التالية وذلك خلال السنة الواحدة » .

وأعقب ذلك مباشرة صدور قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فقرر صرف تعويض أو معاش بصحب الأحوال عن إصابات العمل دون أن يتضمن أحكاما خاصة بالتأمين الصحي ، أي علاج العامل أثناء مرضه أو صرف إعانة أو تعويض له خلال هذه الفترة .

وهكذا لم يكون العامل المريض يستحق خلال فترة مرضه سوى الأجر المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون العمل .

ثم صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فاستحدث نوعا جديدا من أنواع التأمينات لم يتضمنه القانون السابق، رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وهو التأمين الصحى الذى وردت أحكامه فى الباب الخامس من القانون الذى يحوى المواد من ٤٨ الى ٦٢ .

وتنص المادة ٤٨ على ان تتكون أموال التأمين الصحى من :

(١) الاشتراكات الشهرية التى يؤديها صاحب العمل بواقع ٤٪ من أجور العاملين لديه .

(٢) الاشتراكات الشهرية التى تقتطع بواقع ١٪ من أجور العاملين .

(٣) رسم يؤديه المريض طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير العمل . ويجوز بقرار من وزير العمل اعفاء المعدل الذين تقل أجورهم عن الحد الذى يعينه دن الاشتراك المشار اليه فى البند (٢) من هذه المادة .

وتنقضى المادة ٤٩ بأنه يجوز لمجلس إدارة هيئة التأمينات الاجتماعية ان يقرر تخفيض الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل الى ما لا يقل عن ١٪ من أجور عماله اذا كان يستخدم مائة عامل فأكثر وصرحت له الهيئة بتقديم العلاج الطبى وحرف المعونة المالية المنصوص عليها فى هذا الباب .

وتنص المادة ٥٣ على أن تتحمل الهيئة مصاريف انتقال المرضى من مكان العمل أو الإقامة الى مكان العلاج بوسائل الانتقال العامة ويتحمل صاحب العمل مصاريف نقل المريض اذا أعجزته حالته الصحية عن استعمال وسائل النقل العامة .

وتنص المادة ٥٤ على أن « تتولى الهيئة علاج المريض الى أن يشفى أو يثبت عجزه ، ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتى ٥٥ » .

ومن حيث أن نظام التأمينات الاجتماعية يقوم أصلا على فكرة

تحمل المخاطر بمعنى أنه في حالة إصابة العامل أو مرضه أو عجزه عن العمل كلياً أو جزئياً تحمل هيئة التأمينات الاجتماعية محل رب العمل وتتوب عنه في تحمل هذه المخاطر بأن تؤدي للعامل تمويضا أو معونة أو نظاماً للعلاج حسب الأحوال .

وترتبط على ذلك إذا أصيب العامل بمرض حال بينه وبين أداء عمله فإن الهيئة التي يسدد إليها الاشتراك من كل من العامل ورب العمل بنسب محددة من الأجر تتحمل مخاطر هذا المرض وتدفع للعامل معونة مالية بالإضافة الى تحملها بكافة نفقات العلاج . ومن ثم لا يتسوغ للعامل أن يجمع بين هذه المعونة وبين الأجر بدليل ما قضت به المادة ٥٨ آئفة الذكر من وجوب الاقلال للمعونة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر .

والواقع أن قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عندما نص في المادة ٦٣ منه على منح العامل أجراً مخفضاً خلال فترة مرضه كان يستهدف بذلك كفالة نوع من الرعاية الاجتماعية للعامل المريض بأداء جزء من أجره اليه خروجاً على الأصل العام الذي يجعل استحقاق العامل للأجر منوطاً بأداء العمل ، وهو أصل يسرى على إطلاقه في نطاق عقد العمل الخاص الذي صدر القانون المذكور أساساً لتنظيمه . ولقد كانت هذه الرعاية تجد ما يبررها نظراً لخلو قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ من تنظيم للتأمين الصحي . أما بعد صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي استحدث نظام التأمين الصحي فإن عبء هذه الرعاية ينتقل بالضرورة الى هيئة التأمينات الاجتماعية . ولذلك جاءت المذكرة الايضاحية لقانون العمل مؤكدة هذا المعنى في وضوح بقولها « وسيؤول بطبيعة الحال تطبيق هذا النص — المادة ٦٣ — الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بمجرد صدور التشريع الخاص بالتأمين الصحي » .

وأخذاً بهذا النظر الذي تأييده ما أوردته المذكرة الايضاحية لم يعد ثمة مبرر لصرف الأجر المخفض المشار اليه لأن نظام التأمين الصحي الذي استحدثه القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تكفل بكافة نفقات علاج العامل المريض بما فيها مصاريف الانتقال الى مكان العلاج مع

صرف معونة مالية اليه أثناء فترة المرض بحيث يمكن القول ان هيئة التأمينات الاجتماعية قد حلت محل رب العمل — نظير الاشتراك الذي يدفعه — في تحمل خطر المرض — وآية ذلك ما قضت به المادة ٤٩ من القانون المذكور من أنه « يجوز لمجلس الادارة أن يقرر تخفيض الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل الى ما لا يقل عن ١/١٠ من أجور عماله اذا كان يستخدم مائة عامل فأكثر وصرحت له الهيئة بتقديم العلاج الطبي وصرف المعونة المالية المنصوص عليها في هذا الباب » فمن مقتضى هذا النص أن رب العمل قد يدفع المعونة المالية بمعرفته مباشرة وليس من المقبول أن يلتزم فضلا عن هذا بصرف الأجر كذلك .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم عدم جواز جمع العامل المريض بين الأجر وبين المعونة المالية المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية تأسيسا على أن نصوص هذا القانون والأساس الذي يقوم عليه نظام التأمينات الاجتماعية يستتبعان نقل عبء الرعاية الاجتماعية التي تقع على عاتق رب العمل في حالة مرض العامل الى الهيئة المشار اليها بحيث لا يسوغ تحميل رب العمل بدفع أجر العامل أثناء مرضه .

وترتيباً على ذلك لا يجوز للعامل في احدى شركات القطاع العام أن يجمع بين الأجر المخفض المنصوص عليه في المادة ٤٦ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام وبين المعونة المالية المقررة في المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم جواز جمع العاملين بشركات القطاع العام بين الأجر المخفض المنصوص عليه في المادة ٤٦ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام وبين المعونة المالية المقررة في المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وانما يستحق العامل المعونة المالية وحدها .

قاعدة رقم (٦١٩)

المبدأ :

توصيات رئيس الوزراء الصادرة في يناير ١٩٦٧ — هذه التوصيات قررت حداً أقصى لما تنفقه المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على الرعاية الطبية للعاملين فيها كما وضعت حداً أقصى لقيمة الأدوية التي تصرف للعامل المريض خلال السنة — مخالفتها لأحكام المادة ٦٥ من قانون العمل والمادة ٦٢ من قانون التأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

أصدر السيد رئيس الوزراء في يناير ١٩٦٧ توصيات في شأن تنظيم الخدمات الطبية للعاملين بالقطاع العام تضمنت أنه لا يجوز أن تزيد قيمة ما يصرف من دواء للمنتفع الواحد خارج المستشفيات على أربعة جنيهاً في المتوسط وألا يتجاوز مجموع ما يصرف على الرعاية الصحية الكاملة شاملة أجور العاملين في الخدمات الطبية والنفقات — تسعة جنيهاً — وقد ثار التساؤل حول تحديد مدلول عبارة « في المتوسط » الواردة بهذه التوصيات وما إذا كان يجوز للمؤسسة التجاوز عن مبلغ الأربعة جنيهاً في صرف الأدوية للعامل الواحد طالما أن ذلك يتم في حدود البند المخصص في الميزانية دون أي تجاوز ومدى تطبيق ذلك بالنسبة للعلاج .

ومن حيث أن توصيات السيد رئيس الوزراء التي استهدف بها تنظيم الخدمات الطبية للعاملين بالقطاع العام المشار إليها — قد صدرت في الوقت الذي كان فيه هؤلاء العاملون يخضعون لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام . وقد نص هذا القرار في المادة (١) على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا

النظام » كما نص في المادة (٨٣) على أن « يضع مجلس الادارة نظاما للكشف الطبى والعلاج تراعى فيه طبيعة العمل وظروفه ومكانه . ويجوز للمجلس تقرير مزايا اضافية على أن يعتمد هذا النظام بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الوزير المختص حسب الأحوال » ورددت هذه الأحكام المادتان (١ - و ٧٢) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الجديد . ويبين من ذلك أن المشرع لم يحدد بهذه النصوص مدى الرعاية والخدمات الطبية التى يتعين على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية ان تقدمها للعاملين فيها ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الشأن الى أحكام قانون العمل اعمالا لنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر والتى تقابلها المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ينص فى المادة (٦٥) على أنه « على صاحب العمل أن يوفر للعامل وسائل الاسعاف الطبية فى المنشأة وعليه اذا زاد عدد عماله فى مكان واحد أو بلد واحد أو فى دائرة نصف قطرها خمسة عشرة كيلومترا على مائة عامل أن يستخدم مرضىا ملما بوسائل الاسعاف الطبية يخصص للقيام بها وأن يعهد الى طبيب بعيادتهم وعلاجهم فى المكان الذى يعده لهذا الغرض وأن يقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج وذلك كله بدون مقابل . فان زاد عدد العمال على النحو المتقدم على خمسمائة عامل وجب عليه فضلا عن ذلك أن يوفر لهم جميع وسائل العلاج الأخرى فى الحالات التى يتطلب علاجها الاستعانة بأطباء اخصائيين أو القيام بعمليات جراحية أو غيرها وكذلك الأدوية اللازمة وذلك كله بالمجان واذا عولج العامل فى الحاليتين المنصوص عليهما فى الفقرتين السابقتين فى مستشفى حكومى أو خيرى وجب على صاحب العمل أن يؤدى لادارة المستشفى مقابل نفقات العلاج والأدوية والاقامة . ويتعم فى تحديد نفقات العلاج والأدوية والاقامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وفى جميع ما تقدم الطرق والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصحة . » .

ومفاد ذلك أن المشرع قد فرض على صاحب العمل التزامات

معينة في مجال الرعاية والخدمات الطبية التي يتعين توفيرها للعاملين وهي التزامات يتحدد مداها بحسب عدد العاملين الذين يستخدمهم صاحب العمل وفقا لما نصت عليه المادة (٦٥) المشار إليها . واذ يلزم صاحب العمل بتوفير الرعاية الطبية للعاملين لديه على الوجه المتقدم فانه لا يجوز له أن يضيق من مدى هذا الالتزام أو يقتطع منه لأي سبب كان نظرا الى أن القاعدة القانونية التي فرضته تتعلق بالنظام العام .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فان التوصيات التي أصدرها السيد رئيس الوزراء بتنظيم الخدمات الطبية للعاملين بالقطاع العام — وقد فرضت حدا أقصى لما تتفقه المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على الرعاية الطبية للعاملين فيها دون مراعاة لأحكام المادة (٦٥) المشار إليها — تكون قد خالفت أحكام قانون العمل.

كذلك فقد نظم القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية في الباب الخامس منه « التأمين الصحي » فنص في المادة (٥٤) على أن « تتولى الهيئة علاج المريض الى أن يشفى عجزه ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتي :

- ١ — الخدمات الطبية التي يؤديها القطاع العام .
- ٢ — الخدمات الطبية على مستوى الاختصاصيين .
- ٣ — الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .
- ٤ — العلاج والاقامة بالمستشفى أو المصح .
- ٥ — العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسبما يلزم .
- ٦ — صور الأشعة والبحوث الطبية والمعملية اللازمة وما في حكمها .
- ٧ — الولادة .
- ٨ — صرف الأدوية اللازمة في جميع ما تقدم .

٩ - توفير الخدمات التأهيلية .. وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها قرار وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة .. ويكون العلاج والرعاية الطبية سالفة الذكر في حدود السياسة العامة التي وضعها المجلس الأعلى للتأمين الصحي .

ويبين من أحكام هذه المادة أن المشرع قد حمل الهيئات بمصاريف الأدوية التي تصرف للعامل المريض ولم يضع حدا أقصى لقيمة الأدوية التي تصرف له خلال السنة ومتى كان ذلك هو اتجاه التشريع في رعاية العاملين وتوفير الخدمات الصحية لهم فإن التوصيات مثار البحث تكون قد وضعت قيودا على أحكام المادة (٥٤) المشار اليه دون سند من القانون ومن ثم خرجت على اتجاه التشريع في توفير الرعاية الطبية الكاملة للعاملين .

ومن وحيث أنه ولئن كانت المادة (١٣٤) من دستور مارس سنة ١٩٦٤ الذي كان معمولاً به عند صدور التوصيات المشار إليها تنص على أن « تمارس الحكومات الاختصاصات الآتية : (١) توجيه وتنسيق ومراجعة أعمال الوزراء والمؤسسات والهيئات العامة » .. إلا أن هذا الاختصاص يجد حده الطبيعي في ألا تكون التوصيات أو التوجيهات التي تصدرها الحكومة مخالفة لأحكام القانون لاسيما وأن الحكومة قد ناط بها هذا النص الدستوري ملاحظة لتنفيذ القوانين .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن التوصيات التي أصدرها السيد رئيس الوزراء في يناير سنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم الخدمات الطبية للعاملين بالقطاع العام قد خالفت أحكام القانونين رقمي ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما .

قاعدة رقم (٦٢٠)

المبدأ :

المعونة المالية المستحقة للعامل الخاضع لنظام التأمين الصحي خلال الأجازات المرضية — أن كلا من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العاملين بالقطاع العام قد أقام نظاما للمعاملة المالية للمريض خلال أجازته المرضية مختلفا عن النظام الذى أقامه القانون الآخر — عدم جواز الجمع بين هذين النظامين — اعمالا لمقتضى النصوص وتطبيقا لكل منها فى مجاله الخاص يتعين تقرير أحقية العامل فى الفرق بين الاجر والمعونة المالية على أن تتحمله جهة العمل وذلك فى الأحوال التى يستحق فيها العامل أجره كاملا — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « اذا حال المرض بين العامل وأداء عمله فعلى الهيئة أن تؤدى له خلال فترة مرضه معونة مالية تعادل ٧٥٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراك لمدة تسعين يوما بشرط ألا تقل المعونة عن الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر وتزاد بعدها الى مايعادل ٨٥٪ من أجر العامل ، ويستمر صرف المعونة المالية طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا يتجاوز مدة ١٨٠ يوما فى السنة الميلادية الواحدة ٠٠ » .

وتنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام على أن « تكون للعامل أجازة مرضية كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة على الوجه الآتى :

(أ) ثلاثة شهور منها شهور بأجر كامل . وشهرين بأجر يعادل ٧٥٪ من المرتب مالم يقرر مجلس الادارة صرف الأجر بالكامل فى الحالات التى تستدعى فيها حالة المريض ذلك ، وعلى أن يصدر قرار فى كل حالة على حدة .

(ب) ستة شهور بأجر يعادل ٧٥٪ من مرتبه .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن كلا من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العاملين بالقطاع العام قد أقام نظاما للمعاملة المالية للمريض خلال أجازته المرضية مختلفا عن النظام الذى أقامه القانون الآخر ، فبينما قضى قانون العاملين بالقطاع العام بصرف أجر العامل كاملا أو منقوصا خلال أجازته المرضية ، قضى قانون التأمينات الاجتماعية بصرف معونة مالية له توازى ٧٥٪ من أجره ، وقد استقر رأى هذه الجمعية العمومية على عدم جواز الجمع بين هذين النظامين ، فنظام التأمينات الاجتماعية يقوم أصلا على فكرة تحمل المخاطر بمعنى أنه فى حالة مرض العامل تحمل هيئة التأمينات الاجتماعية محل رب العمل وتنوب عنه فى تحمل مخاطر المرض بأن تؤدى للعامل معونة مالية ، ولا يسوغ للعامل أن يجمع بين هذه المعونة والأجر المقرر له بدليل ما قضت به المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية من وجوب ألا تقل المعونة المالية عن الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، ولما كان الأجر المقرر صرفه للعامل خلال أجازته المرضية وفقا لحكم المادة ٣٧ من قانون العاملين بالقطاع العام يزيد فى بعض الأحوال على المعونة المالية المقررة فى قانون التأمينات الاجتماعية ، اذ يستحق العامل أجره كاملا خلال الشهر الأول من أجازته المرضية كما يجوز أن يتقرر صرف أجره كاملا أيضا خلال الشهرين الثانى والثالث من تلك الإجازة ، بينما يتحدد المعونة المالية خلال المدة ذاتها بما يعادل ٧٥٪ من أجره ، فانه اعمالا لمقتضى النصوص وتطبيقا لكل منها فى مجاله الخاص يتعين تقرير أحقية العامل فى الفرق بين الأجر والمعونة المالية على أن تتحمله جهة العمل ، ومن ثم يحصل العامل على أجره كاملا فى الأحوال التى يستحق فيها ذلك ، جزء منه بنسبة ٧٥٪ فى صورة معونة مالية تلتزم بأدائها الهيئة العامة للتأمين الصحى بالتطبيق لحكم المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية وجزء آخر بنسبة ٢٥٪ تلتزم جهة العمل بأدائه بالتطبيق لأحكام قانون العاملين بالقطاع العام الذى يقرر للعامل حقا فى صرف أجره كاملا خلال المدد التى حددها من أجازته المرضية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه في خصوص العاملين بالبنك المركزى المصرى (فرع الاسكندرية) الخاضعين لنظام التأمين الصحى ، تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحى بأداء المعونة المالية للعامل المريض خلال أجازته المرضية وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية ، فإذا كانت هذه المعونة تقل عن الأجر المستحق له خلال الإجازة المرضية وفقا لقانون العاملين بالقطاع العام ، فان البنك يلتزم بأن يؤدى للعامل الفرق بينهما •

(ملف ٣٢٤/٣/٣٢ — جلسة ١٨/١٠/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٦٢١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ باضافة مادة جديدة برقم ٦٢ مكرر الى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لرعاية المرضى بالدين والجزام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة وقرار وزير العمل رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ بتحديد الامراض المزمنة التى يستحق العامل المريض باحداها أجازة مرضية بأجر كامل ومعونة مالية تعادل أجره كاملا — الاستفادة من استقراء كل من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ وقرار وزير العمل رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما أن المشرع لم يخول القومسيونات الطبية أو القومسيون الطبي العام اختصاص بتوقيع الكشف الطبى على المرضى العاملين بشركات القطاع العام لتحديد ما اذا كان مريض العامل هو من الأمراض المزمنة من عدمه — مقتضى ذلك أن الاختصاص بتقرير ذلك متروك للجهة الطبية المختصة بتوقيع الكشف الطبى على العاملين بهذه الشركات ورعايتهم طبيا — مثال •

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٤٧ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن « تسرى على العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة

١٩٦٤ » وتنص المادة (١) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ على أن
تضاف مادة جديدة برقم ٦٣ مكررا الى قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩
لرعاية المرضى بالدرن والجذام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة
نصها الآتى : « استثناء من حكم المادة ٦٣ والفقرة الأولى من المادة
٨١ من هذا القانون يمنح العامل المريض بالدرن أو الجذام أو بمرض
عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة أجازة مرضية بأجر كامل الى أن يشفى
أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين
عجزه كاملا عن مزاولة أية مهنة أو عمل ٠٠ ويصدر بتحديد الأمراض
المزمنة المشار إليها في الفقرة السابقة قرار من وزير العمل بالاتفاق
مع وزير الصحة » واستنادا الى هذا التفويض التشريعى صدر بتحديد
الأمراض المزمنة المشار إليها في المادة السابقة قرار وزير العمل رقم
١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى الغاه وحل محله قرار وزير العمل رقم ٢ لسنة
١٩٦٦ بتحديد الأمراض المزمنة التى يستحق العامل المريض باحداها
أجازة مرضية بأجر كامل ومعونة مالية تعادل أجره كاملا .

ومن حيث أن الاستفادة من استقراء كل من القانون رقم ٢٤ لسنة
١٩٦٤ وقرار وزير العمل رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما أن المشرع
لم يخلو القومسيونات الطبية أو القومسيون الطبى العام اختصاص
توقيع الكشف الطبى على المرضى العاملين بشركات القطاع العام
لتحديد ما اذا كان مريض العامل هو من الأمراض المزمنة من عدمه ،
ومن ثم فإن الاجتصاص بتقرير ذلك متروك للجهة الطبية المختصة
بتوقيع الكشف الطبى على العاملين بهذه الشركات ورعايتهم طبييا ،
وبهذه المثابة فإن قرار القومسيون الطبى العام بالقاهرة الصادر فى
١١/١٠/١٩٧٥ باعتبار حالة السيد / ٠٠٠٠٠٠ العامل السابق بشركة
النصر لصناعة السيارات — من الحالات المرضية المزمنة مع تقرير
أحقيته فى الافادة من القرار الوزارى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ فى المدة
من ٦-١٩٦٧ حتى ١١-١٠-١٩٧٥ يكون قد صدر من جهة غير
مختصة . ولا سند لما ذهب اليه القومسيون الطبى العام من تطبيق
القرار الوزارى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ على حالته ، اذ يقتصر تطبيق
هذا القرار على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة دون

غيرهم من العاملين بشركات القطاع العام لأنه صدر استنادا الى التفويض التشريعى المخول لوزير الصحة بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وهو مقصور التطبيق بدوره — ووفقا لنص المادة الأولى منه — على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ممن يصابون بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة .

ومن حيث أنه ترتبنا على ما تقدم لا يجوز الاستناد الى قرار القومسيون الطبى العام بالقاهرة الصادر فى ١١/١٠/١٩٧٥ لتقرير أحقية السيد / فى العودة الى عمله بشركة النصر لصناعة السيارات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز اعادة السيد / الى الخدمة .

(ملف ٧٠٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)

ثانيا : اجازة وضع :

قاعدة رقم (٦٢٢)

المبدأ :

عدم جواز جمع العاملة باحدى شركات القطاع العام خلال اجازة الوضع بين اجراها وبين المعونة المالية المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية — استحقاقها للمعونة التى تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بدفعها والفرق بين هذه المعونة وبين كامل المرتب على أن تتحمله جهة العمل .

ملفص الفتوى :

أن المادة ٤٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « تمنح العاملة أجازة للوضع مدتها شهر بمرتب كامل ثلاث مرات طوال مدة

خدمتها ، ولا تدخل هذه الاجازة في حساب الاجازة السنوية أو المرضية» .

وتنص المادة ٦٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن « للعاملة في حالة الحمل والوضع الحق في الخدمات الطبية المقررة في هذا الباب ومع عدم الاخلال بحكم المادة ٥٨ تستحق معونة مالية بواقع ٧٥٪ من أجرها تؤديها الهيئة وذلك عن مدة اجازة الحمل والوضع المنصوص عليها في قانون العمل ٠٠ » .

وتقضى المادة ٥٨ المشار اليها بأنه اذا حال المرض بين العامل واداء عمله فعلى الهيئة أن تؤدى اليه خلال فترة مرضه معونة مالية تعادل ٧٥٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراك لمدة تسعين يوما بشرط الا تقل المعونة عن الحد الأدنى المقرر قانونا للاجر وتتراد بعدها الى مايعادل ٨٥٪ من أجر العامل ٠٠

كما تقضى المادة ١٣٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنه يجوز للعاملة أن تحصل على اجازة وضع مدتها خمسون يوما تشمل المدة التي تسبق الوضع والتي تليها .

ولما كان نظام التأمينات الاجتماعية يقوم أصلا على فكرة تحمل المخاطر بمعنى أنه في حالة اصابة العامل أو مرضه أو عجزه عن العمل كليا أو جزئيا تحل هيئة التأمينات الاجتماعية محل رب العمل وتتنوب عنه في تحمل هذه المخاطر بأن تؤدى للعامل تعويضا أو معونة أو نظاما للعلاج حسب الاحوال .

وترتبيا على ذلك اذا أصيب العامل بمرض حال بينه وبين اداء عمله فان الهيئة تتحمل مخاطر هذا المرض وتدفع للعامل معونة مالية طبقا لنص المادة ٥٨ المشار اليها بالاضافة الى تحملها بكافة نفقات العلاج . ومن ثم لايجوز للعامل أن يجمع خلال فترة المرض بين هذه المعونة وبين الاجر لأن عبء الرعاية الاجتماعية الذي يقع على عاتق رب العمل في حالة مرض العامل قد انتقل الى الهيئة المذكورة بحيث لا يسوغ تحمل صاحب العمل بدفع الاجر خلال تلك الفترة .

وهذا القول يصدق أيضا بالنسبة الى اجازة الوضع فلا يجوز

للعاملة خلالها أن تجمع بين المعونة المالية المنصوص عليها في المادة ٦٠ من قانون التأمينات الاجتماعية وبين الاجر المقرر في المادة ٤٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام وانما تستحق المعونة التي تلتزم هيئة التأمينات بدفعها .

ولما كانت المادة ٤٨ آنفة الذكر تقضى بصرف مرتب العاملة كاملا خلال اجازة الوضع بينما تنص المادة ٦٠ من قانون التأمينات الاجتماعية على صرف معونة مالية بواقع ٧٥٪ من الاجر فمن ثم يتعين ، أعمالا لمقتضى النصوص وتطبيق كل منها في مجاله ، تقرير احقية العاملة في الفرق على تتحملة جهة العمل . وبذلك تحصل العاملة على اجرها بالكامل جزء منه بنسبة ٧٥٪ في صورة معونة تلتزم بأدائها هيئة التأمينات الاجتماعية بالتطبيق للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وأخذاً بفكرة تحمل المخاطر الذي يقوم عليها نظام التأمينات الاجتماعية ، وجزء آخر بنسبة ٢٥٪ تلتزم جهة العمل بأدائه بالتطبيق لاحكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الذي تقرر للعامله الحق في مرتبها بالكامل اثناء اجازة الوضع .

(فتوى ١٧٩ في ١١/٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٦٢٣)

المبدأ :

اجازة وضع — قصر هذه الاجازة على شهر واحد — أساس ذلك — نص المادة ٤٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتوى :

تقتصر الاجازة على شهر واحد اعمالا لصريح نص المادة ٤٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام باعتبار أن حكم هذه المادة هو وحده الواجب التطبيق في هذا المجال اذ تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن « تسرى أحكام النظام المرافق

على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » وبذلك أصبح النظام الجديد هو الواجب التطبيق على هؤلاء العاملين ولا تسرى أحكام قانون العمل الا فيما لم يرد به نص فيه . وقد تضمن هذا النظام تنظيمًا متكاملًا للاجازات في المواد ٤٠ وما بعدها ومن بينها أجازة الوضع التي نظمت في المادة ٤٨ وبالتالي لم يعد هناك محل للرجوع الى احكام قانون العمل في هذا الشأن .

وتحديد الاجازة بشهر واحد على النحو المتقدم من شأنه عدم استحقاق العاملة لشيء من المعونة بعد هذا الشهر وانما تستحق مرتبتها وحده باعتباره نظير العمل الذي تؤديه طبقا للقواعد العامة . ولا يسوغ القول باستحقاقها للمعونة لمدة عشرين يوما أخرى هي المكملة للخمسين بالاضافة الى استحقاق الاجر خلال هذه المدة باعتباره مقابل العمل تأسيسا على أنه ولئن كانت الاجازة هي لمدة شهر واحد الا أن هيئة التأمينات الاجتماعية انما تلتزم بدفع المعونة لمدة خمسين يوما ، لا يسوغ القول بذلك لأن استحقاق المعونة لا يكون الا اثناء الاجازة ، بمعنى أن نمة ارتباطا بين صرف المعونة وبين وجود العاملة في الاجازة . واذ كانت الاجازة لمدة شهر واحد فمن ثم ينتفى الأساس القانوني في استحقاق المعونة بعد هذه المدة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز جمع العاملة باحدى شركات القطاع العام خلال اجازة الوضع بين أجرها وبين المعونة المالية المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية وانما تستحق المعونة التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بدفعها كما تستحق الفرق بين هذه المعونة وبين كامل المرتب على أن تتحمله جهة العمل وتقتصر مدة الاجازة على شهر واحد تنتهي بعده التزامات الهيئة بحيث لا تستحق العاملة بعد هذا الشهر شيئا من المعونة .

ثالثا : الاجازة الاستثنائية طبقا للقانون ١١ لسنة ١٩٦٣ :

قاعدة رقم (٦٢٤)

المبدأ :

حق العامل في الاجازة الاستثنائية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اجازات استثنائية يظل قائما دون قيد زمني الى ان يتحقق أحد الامرين اللذين حددهما القانون لانتهائها وهي الشفاء من المرض أو استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة العمل — لا يجوز للمجلس الطبي أن يتعدى اختصاصه الى تقرير عدم لياقة العامل صحيا للبقاء في الخدمة وأن تتخذ الجهة الادارية من هذا القرار ذريعة لانهاء خدمة العامل .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اجازات استثنائية ، وعلى هدى حكمته التشريعية انما يقضى بأن حى العامل في الاجازة الاستثنائية يظل قائما دون قيد زمني الى ان يتحقق أحد الامرين اللذين حددهما القانون لانتهائها وهما الشفاء من المرض أو استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة العمل . وفي هذا النطاق المرسوم تتحدد المهمة الفنية للمجلس الطبي طبقا للنص القانون فلا يجوز له وهو بصدد تنفيذ حكم أن يتعدى اختصاصه الى تقرير عدم لياقة العامل صحيا للبقاء في الخدمة ولا يصح تبعا لذلك أن تتخذ الجهة الادارية من هذا القرار ذريعة لانهاء الخدمة بمقوله أن قرارها يستند الى القواعد العامة في انهاء الخدمة ، هذا الى أن تقرير انهاء الاجازة المرضية الاستثنائية لغير أحد هذين السببين اللذين حددهما القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ أمر يناهض طبيعته عن مجال السلطة التقديرية للمجلس الطبي ، أو للجهة الادارية إذ أن العامل يكتسب حقه في الاجازة الاستثنائية متى ثبت مرضه بأحد الامراض التي نص عليها هذا القانون وظل مريضا

بها ولم يشف أو تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة الى مباشرة عمله .

ومن حيث ان الثابت من واقعات المنازعة أن السيد /... أصيب باضطراب عقلي مزمن أدخل من أجله مستشفى الأمراض العقلية . ثم عرض أمره على المجلس الطبي حيث تقرر منحه أجازة مرضية استثنائية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ، ، ومقتضى ذلك ولازمه حتما واعمالا لحكم القانون المشار اليه ، يثبت له الحق في التمتع بإجازة مرضية استثنائية الى ان يشفى من مرضه أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة العمل . وفي ذلك يتأكد حقه في المرتب ولا يسوغ حرمانه منه ولا يعتد بالقرار الصادر بانتهاء خدمته اعتبارا من الاول من نوفمبر سنة ١٩٧٣ فلا حصانة تلحق بهذا القرار تعصمه من الطعن عليه في كل وقت أو تحجب الحق في استحقاق المرتب الذي يستقيم على صحيح سنده والذي ترتبط به ضرورات ، العيش واقامة الاود عند المرض بأشد ما تكون منها حال الصحة والعافية ، وعليه فقد أصابت المحكمة الادارية لوزارة النقل والمواصلات فيما قضت به في الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٢٢ القضائية من أحقية المدعية بصفتها في استمرار صرف مرتب نجلها . . بصفة مؤقتة اعتبارا من تاريخ حرمانه منه في الاول من نوفمبر سنة ١٩٧٣ مع الزام المؤسسة المدعى عليها بالمصروفات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب - فقضى بالغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة النقل والمواصلات بجلسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٧٥ في الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٢٢ القضائية وبرفض طلب المدعية الاستمرار في صرف مرتب ابنها والزامها بالمصروفات فانه قد جانب حكم القانون بما يتعين معه العاؤه والقضاء برفض الطعن بالاستئناف في هذا الحكم والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن رقم ٧٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢١)

رابعاً : اجازة دراسية :

قاعدة رقم (٦٣٥)

المبدأ :

المادة ٣٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — نصها على جواز ايفاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقاً للقواعد والنظام المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة — أثر ذلك: سريان الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ على أعضاء البعثات التعليمية من العاملين بالمؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ممن ينطبق عليهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص في الفقرة الاولى منها على انه « يجوز ايفاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة » وعلى ذلك فان أعضاء البعثات التعليمية من العاملين بالمؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ممن ينطبق عليهم القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر يعاملون وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين في الدولة فيعاملون معاملة أعضاء البعثات التعليمية من العاملين في الدولة وبذلك يسرى عليهم الاعفاء المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن فرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمسافرين مقرر للمبالغ التي يرخص فيها بصفة مرتبات

ولمواجهة نفقات موظفى الدولة الذين يؤدون أعمال وظائفهم أو يندبون
لهمام فى الخارج أو لمواجهة نفقات أعضاء البعثات التعليمية .

وتشمل عبارة الخزانة العامة فى هذا المعنى وزارات الحكومة
ومصالحها والهيئات العامة دون المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية
التابعة لها .

الا أن أعطاء البعثات التعليمية من العاملين بهذه المؤسسات العامة
أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ممن ينطق عليهم القرار الجمهورى
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ يعاملون وفقا للقواعد والنظم المعمول بها فى
شأن العاملين المدنيين فى الدولة فيسرى عليهم الاعفاء المذكور .

(متوى ٤١٧ فى ١٥/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٦٢٦)

المبدأ :

اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح
والطلاب تحت الاشراف ، المصادرة تطبيقا للمادة ٢٠ من القانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح -
نصا فى المادة ٢٢/ب على تكملة مرتب عضو الاجازة الدراسية الموفد
على منحه اجنبيه مقدمة للدولة بما يجعل مرتبه بالاضافة الى المنحة
معادلا لما يصرف لعضو البعثة فى مثل حالته الاجتماعية بالبلد التى بها
مقر الاجازة الدراسية - تحديد المقصود بهذا النص - وجوب النظر
فى هذا المصد الى قيمة المنحة والمرتب المقرر للمبعوث فى البلد الذى به
مقر الاجازة ، فاذا قلت قيمة المنحة عن المرتب استحق الموفد الفرق بغض
النظر عن المرتب الذى يصرف اليه فى الداخل - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٧ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه « يجوز ايفاء

العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الإدارة وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة كما يجوز منحهم وفقاً للقواعد المذكورة إجازات دراسية » •

وتنص المادة ٤٨/٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بأنه « يجوز بقرار من الوزير المختص أو من في سلطته منح العامل إجازة دراسية بمرتب أو بدون مرتب لمدة لا تتجاوز أربع سنوات ٠٠٠٠ » •

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والإجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة على أن « الغرض من البعثة سواء كانت داخل الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران عملي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة » •

وتقتضى المادة ١٥ من هذا القانون بأن « يكون منح الإجازات الدراسية لتحقيق غرض من الأغراض المبينة في المادة الأولى » •

وأوضحت المادة ١٨ شروط منح الإجازات الدراسية سواء أكانت بمرتب أو بدون مرتب •

وتنص المادة ٢٠ بأن « تقرر اللجنة العليا للبعثات القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والموفدون في إجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص » •

وتطبيقاً لهذا النص أصدرت اللجنة العليا للبعثات القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لأعضاء البعثات والإجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الإشراف •

وتنص المادة ٤ من هذه اللائحة على أن « مرتب عضو البعثة

بالخارج : (أ) يصرف لعضو البعثة مرتب شهرى بالعملة المحلية في الدولة الموفد اليها من يوم وصوله طبقا للجدول الآتى :

الدولة الموفد اليها	المرتب الشهرى	نوع العملة
.....
المانيا الشرقية	٤٠٠	مارك المانى شرقى

وتنص المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة على أن « اعضاء المنح الدراسية الموفدون على منح أجنبية مقدمة للدولة : (أ) ... (ب) يكمل مرتب عضو الاجازة الدراسية الموفد على منحه أجنبية مقدمة للدولة بما يجعل مرتبه بالاضافة الى المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة فى مثل حالته الاجتماعية بالبلد التى بها مقر الاجازة الدراسية » .

ومن حيث أن البت فى الموضوع المعروض يقتضى تحديد المقصود من نص المادة ٣٣/ب آنفة الذكر وهل يقصد به أنه عند تكملة مرتب عضو الاجازة الدراسية يؤخذ فى الاعتبار مرتبه الذى يتقاضاه فى الداخل مضافا اليه مرتب المنحة الذى يتقاضاه فى مقر المنحة فان ظل مجموع المرتبين اقل من المرتب المقرر لعضو البعثة يكمل بما يوازى الفرق أم أن المرتب الداخلى الذى يتقاضاه الموفد فى منحه والحاصل على أجازة دراسية بمرتب لا يدخل فى حساب هذه التكملة .

ومن حيث ان المرتب الذى يتقاضاه عضو الاجازة الدراسية فى الداخل انما يحصل عليه بمقتضى سند قانونى يختلف عن المنحة ، وهو حصوله على اجازة دراسية بمرتب .

وبعبارة أخرى ، فان الاجازة الدراسية هى الوسيلة القانونية لشرعية الانقطاع عن العمل ، فالموظف يحتاج الى اجازة دراسية كى يفيد من المنحة المقدمة من الدولة أو الهيئة الأجنبية ، وهذه الاجازة قد تكون بمرتب أو بدون مرتب طبقا لى توافر شروط معينة حددها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ذلك فإن المشرع فى اللائحة المالية لا ينظر الى المرتب الذى يصرف فى الداخل سيما وأن صرفه قد لا يتحقق فى جميع الاحوال .

وبالتالى فإن لفظ « مرتبه » الوارد فى المادة ٣٣/ب لم يقصد به مرتب عضو الاجازة الدراسية فى الداخل ، وانما قصد به ما يصرف اليه فى الخارج . وهذا التفسير هو ما يتفق وصياغة المادة ؛ من اللائحة التى وردت تحت عنوان « مرتب عضو البعثة بالخارج » والتى قضت بأن « يصرف لعضو البعثة مرتب شهرى بالعملة المحلية فى الدولة الموفد اليها من يوم وصوله طبقا للجدول الآتى » .

ويعزز هذا النظر أن المشرع قصد بالتكلمة فى جميع احكام اللائحة المالية أنفة الذكر الفرق بين ما يتقاضاه العضو بمقتضى المنحة وبين المرتب المقرر لعضو البعثة بمقتضى المادة ؛ المشار اليها .

فالمادة ٢١ تنص على أنه « اذا أوفد عضو البعثة على منحه مقدمة من دولة أو هيئة أجنبية أو هيئة دولية فتكمل هذه المنحة الى مرتبات عضو البعثة العادية .. » .

كما تنص المادة ٢٥ على أن « يتقاضى عضو المهمة العلمية بالخارج الموفد على منحة أجنبية مقدمة للدولة ما يلى (أ) صافى مرتبه الذى يتقاضاه عن وظيفته بالجمهورية العربية المتحدة من الجهة الموفدة (ب) قيمة المنحة المقدمة اليه مع ما يكمل قيمتها الى مرتب عضو البعثة الطالب الاعزب على أن يصرف الفرق من ميزانية البعثات » .

فالمشرع يندار دائما الى الفرق بين قيمة المنحة وبين مرتب عضو البعثة ويقضى بصرف الفرق بينهما الى الموفد . ويجب الا يختلف الامر عند تفسير المادة ١٢/ب فيما يتعلق بعضو الاجازة الدراسية الموفد على منحة بمعنى أنه يجب النظر الى قيمة المنحة ومقارنتها بالمرتب المقرر لعضو البعثة ، فاذا قلت عنه استحق العضو التكلمة بغض النظر عما اذا كان يتقاضى مرتبه فى الداخل أم لا .

ويخلص مما تقدم الى عدم الاعتداد بالمرتب الذى يصرف فى الداخل

عند تكملة مرتب عضو الاجازة الدراسية الموفد على منحه اجنبية بالتطبيق لحكم المادة ٣٣/ب من اللائحة المالية آنفة الذكر ، وانما ينظر في هذا الصدد الى قيمة المنحة والمرتب المقرر للمبعوث في البلد الذي به مقر الاجازة ، فاذا قلت قيمة المنحة عن المرتب استحق الموفد الفرق بغض النظر عن المرتب الذي يصرف اليه في الداخل .

ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الشأن بأن الحكم المشار انيه انما يستهدف تحقيق المساواة بين عضو الاجازة الدراسية الموفد على منحة وبين عضو البعثة وان كلا من المرتب الذي يتقاضاه عضو الاجازة في الداخل والخارج يدخل في ذمته المالية الواحدة وبالتالي فانهما يكونان معا الموارد المالية التي تدبرها له الدولة مما يتعين معه الاعتداد بهما عند اجراء المقارنة بين المعاملة المالية لكل من عضو الاجازة الدراسية وعضو البعثة — لا يسوغ الاحتجاج بذلك لان الناطق في خصوصية المسألة المعروضة ليس المساواة بين عضو البعثة وعضو الاجازة الدراسية في الموارد المالية وما يدخل ذمة كل منهما ٠٠٠ وانما يتعين النظر الى الحكمة التي من اجلها حددت المادة ٤ من اللائحة المالية مرتباً شهرياً لعضو البعثة في البلد الموفد اليه وبمعملته المحلية وبحسب حالته الاجتماعية فليس من شك في ان المشرع استهدف بذلك توفير القدر اللائق والملائم من المعيشة للمعضو حتى يستطيع أن يتفرغ للبحث والدراسة . فقدر أن المرتب المحدد في المادة المذكورة هو الحد الأدنى اللازم للمعيشة في البلد الذي تم الايفاد اليه . وعلى هذا الاساس وفي ضوء ذلك الهدف يجب أن ينظر الى المورد المالي لعضو البعثة وعضو الاجازة الدراسية فليس المهم تحديد المبالغ التي تدخل الذمة المالية لكل منهما وانما المهم هو المورد المالي الذي يمكنه من تنفيذ البعثة أو المنحة في البلد المراد اليه . وعلى ذلك فان المرتب الذي يتقاضاه عضو الاجازة الدراسية بمرتب في الداخل ، وان كان يدخل ذمته المالية ، الا أنه لا يعتبر مورداً مالية في البلد الموفد اليه . واحكام اللائحة المالية سالفه الذكر كلها تقوم على أساس المساواة بين المبعوثين والموفدين — أي كانت وسيلة الايفاد في المرتب الذي يتقاضاه العضو في الخارج فهذا المرتب هو المعنى بالمساواة والتكملة التي رددتها احكام اللائحة .

ويضاف الى ما تقدم ، ان هذه المساواة التي يحتج بها لا يمكن

اعمالها في حالة عضو الاجازة الدراسية الذى منح الاجازة بدون مرتب وذلك لعدم وجود مرتب في الداخل يدخل في ذمته المالية ويعتبر من موارده وبالتالي فانه في هذه الحالة سيمصرف التكلفة — الفرق بين قيمة المنحة وبين المرتب المحدد في المادة ٤ من اللائحة — والمحصلة النهائية لذلك هي مساواة عضو الاجازة الدراسية بمرتب بعضو الاجازة الدراسية بدون مرتب (حيث أن مجموع ما يحصل عليه كل منهما بالداخل والخارج يكون معادلا لمرتب عضو البعثة) مع أن المرتب في حالة الاجازة الدراسية يعد ميزة قررها المشرع للعامل المجد والكفاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه عند تكلفة مرتب السيدين / ٠٠٠٠ بالتطبيق لحكم المادة ٣٣/ب من اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح يتعين الاعتداد بقيمة المنحة وحدها دون المرتب الذى يتقاضاه كل منهما بالداخل .

(ملف ١٨٠/٦/٨٦ — جلسة ١٢/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (٦٢٧)

أبداً :

سريان اللائحة المالية للبعثات على العاملين بالقطاع العام الموفدين في منح — عدم رجوع المؤسسة الى الادارة العامة للبعثات عند اجراء الترشيح للمنح ولئن انطوى على مخالفة ادارية الا أنه لا يحول دون تطبيق اللائحة المشار اليها — غاية ما في الامر أن ادارة البعثات لا تتحمل بأبلغ الذى قد يستحق للموفد وانما تتحمل به الجهة الموفدة طبقاً لحكم المادة ٣٣/ب من اللائحة المالية للبعثات يجوز تكلفة مرتب العامل الذى يوفد في منحة دراسية الى ما يعادل مرتب عضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بغض النظر عن المزايا التى قد تتضمنها بعض المنح بالاضافة الى قيمة المنحة — العامل الموفد في منحة دراسية مقدمة من الاتحاد السوفيتى يعامل معاملة عضو البعثة الموفد في منحة مقدمة من احدى دول الكتلة الشرقية وذلك طبقاً لنص المادة ٢١/ب ٣٤ من اللائحة المالية لاعضاء البعثات .

ملخص الفتوى :

ان قيام المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية بالترشيح للمنح المقدمة لها من الاتحاد السوفيتى دون الرجوع الى الادارة العامة للبعثات وان انطوى على مخالفة ادارية تسأل عنها المؤسسة ، الا أن عدم اتباع هذا الاجراء يجب ألا يقرتب عليه استبعاد تطبيق اللائحة المالية للبعثات على الموفدين في هذه المنح ، والقول بغير ذلك سيؤدى الى الحاق الضرر بهؤلاء الموفدين وتحميلهم تبعية خطأ لم يقع منهم ، هذا فضلا عن الوقوع في فراغ تشريعى حيث يثور التساؤل عن ماهية المعاملة المالية التى يخضع لها الموفد في هذه الحالة — وازاء ذلك فلا مناص في تطبيق هذه اللائحة غاية الأمر أن ميزانية ادارة البعثات لا تتحمل بالبلغ الذى قد يستحق للموفد نتيجة هذا التطبيق وانما تتمحل به الجهة الموفدة .

وحيث أنه عن مدى جواز تكملة مرتب العامل الذى يوفد في احدى المنح الدراسية التى تقدم فيها الدولة المانحة بعض الزايا من سكن أو مأكلا أو ملابس أو رعاية صحية بالاضافة الى المبلغ الشهري الذى يصرف للموفد ، فانه يبين من الرجوع الى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام أنه ينص في المادة ٢٩ منه على ما يلى « يجوز ايضاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة .

كما يجوز منحهم وفقا للقواعد المذكورة أجازات دراسية .

أما البعثات التدريبية فتتم طبقا لنظام الوحدة واحتياجات العمل بها بعد اعتماد مجلس ادارة المؤسسة لهذا النظام « والقواعد والنظم المشار اليها في هذه المادة هى تلك المنصوص عليها في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والأجازات الدراسية والمنح لجمهورية مصر العربية ، وتنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أن « تقر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذيتين

القواعد التي يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والمفدون في أجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص » .

وتطبيقا لهذا النص أصدرت اللجنة العليا للبعثات القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لأعضاء البعثات والأجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف وتنص المادة ٣٣ من هذه اللائحة على ما يلي :

« أعضاء المنح الدراسية المفدون على منح أجنبية مقدمة للدولة » :

(أ) تتحمل ميزانية البعثات نفقات السفر في الذهاب والعودة للموفدين على منح مقدمة للدولة دون أسرهم اذا كانت شروط المنحة تقضى بعدم تحمل الجهات المانحة لهذه النفقات ، ولا يدخل في ذلك المنح الشخصية التي تقدم للأفراد .

(ب) يكمل مرتب عضو الأجازة الدراسية الموفد على منحة أجنبية مقدمة للدولة بما يجعل مرتبه بالاضافة الى المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الأجازة الدراسية » .

وواضح من استقراء نص المادة ٣٣/ب سالف الذكر أن الحكم الذي أوردته جاء بصفة عامة مطلقة والقاعدة في التفسير أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقيد ، والعالم يؤخذ بعمومه ما لم يخصص ، وبالتالي فإن هذا الحكم يسرى على جميع أعضاء الأجازات الدراسية المفدين على منح دراسية أجنبية مقدمة للدولة وذلك أيا كانت شروط هذه المنح ، وسواء تضمنت مزايا أخرى بالاضافة الى المبلغ النقدي الذي يمثل قيمة المنحة أم خلت من هذه المزايا ، ويعزز هذا النظر أن تلك المزايا التي قد تتضمنها بعض المنح لم تكن خافية على مشرع اللائحة المشار إليها حيث نصت المادة ٣٣/أ على تحمل ميزانية البعثات بنفقات سفر وعودة عضو الأجازة الدراسية الموفد على منحة

أجنبية دون أسرته إذا كانت شروط المنحة تقضى بعدم تحمل الجهة المانحة بهذه النفقات ، ولو أراد المشرع عدم سريان حكم المادة ٣٣/ب على إطلاقه بالنسبة للمنح التي تتضمن شيئاً من المزايا لنص على ذلك صراحة .

وحيث أنه لما تقدم فإن حكم المادة ٣٣/ب من اللائحة المالية للبعثات الخاص بتكملة مرتب عضو الأجازة الدراسية الموفد على منحة أجنبية مقدمة للدولة الى ما يعادل مرتب عضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الأجازة الدراسية — هذا الحكم يسرى بالنسبة لجميع أعضاء الاجازات الدراسية الموفدين في منح دراسية أجنبية مقدمة للدولة بغض النظر عن المزايا التي قد تتضمنها بعض المنح بالاضافة الى قيمة المنحة .

وحيث أنه بالنسبة للمعاملة المالية للسيد / الموفد في منحة دراسية مقدمة من الاتحاد السوفيتي ، فإن المادة ٢١ من اللائحة المالية للبعثات الخاصة بمعاملة أعضاء البعثات الخارجية الموفدين على منح أجنبية تنص على ما يأتي :

(أ) إذا أوفد عضو البعثة على منحة مقدمة من دولة أو هيئة أجنبية أو هيئة دولية فتكمل هذه المنحة الى مرتبات عضو البعثة العادية أو مخصصاته الأخرى ، فإن زادت المنحة عن المرتب والمخصصات احتفظ العضو بهذه الزيادة .

وتتحمل ميزانية البعثات في الحالتين أقساط التأمين والمعاش المستحق على العضو خلال مدة البعثة .

(ب) إذا أوفد عضو البعثة على منحة مقدمة من احدى دول الكتلة الشرقية فيصرف له في جمهورية مصر العربية عشرة جنيهات بالاضافة الى ما يتقاضاه بالخارج أسوة بمرتب البعثة الذي يصرف في جمهورية مصر العربية لمبعوثي الاتحاد السوفيتي .

(ج) يمنح أعضاء البعثات الموفدون على منح أجنبية جميع الحقوق المقررة لأعضاء البعثات بمقتضى هذه اللائحة إذا ثبت عدم قيام الجهات المانحة بتوفيرها لهم كما تطبق عليهم جميع أحكام هذه اللائحة .

وتنص المادة ٣٤ من هذه اللائحة على مايلى : « معاملة أعضاء الأجازات الدراسية الموفدين على منح مقدمة للدولة من الاتحاد السوفيتى :

يعامل أعضاء الأجازات الدراسية الموفدون على منح من الاتحاد السوفيتى معاملة قرنائهم أعضاء البعثات من الفئة (ب) ، وعلى الجهات التابعين لها صرف مرتباتهم فى الحدود المقررة لهذه الفئة مع سداد مايعادل ٤٠٠ روبل جديدة سنويا لادارة البعثات لتتولى صرفها بمعرفتها لحكومة الاتحاد السوفيتى » .

وحيث أن الاستفادة من هذين النصين أن أعضاء الأجازات الدراسية الموفدين على منح مقدمة من الاتحاد السوفيتى يعاملون معاملة قرنائهم أعضاء البعثات المنصوص عليهم فى المادة ٢١/ب من اللائحة المالية للبعثات .

وحيث أنه طالما كان السيد / قد أوفد فى منحة دراسية مقدمة من الاتحاد السوفيتى فإنه يتعين اعمال المادة ٣٤ من اللائحة المالية للبعثات فى شأنه ومعاملته — طبقا لنص المادة ٢١/ب من هذه اللائحة نفس المعاملة المقررة لعضو البعثة الموفد فى منحة مقدمة من احدى دول الكتلة الشرقية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

أولا — ان قيام المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية بالترشيح للمنح المقدمة لها من الاتحاد السوفيتى دون الرجوع الى الادارة العامة للبعثات لا يحول دون تطبيق اللائحة المالية لأعضاء البعثات والأجازات الدراسية على الموفدين فى هذه المنح .

ثانيا — انه يجوز طبقا لنص المادة ٣٣/ب من اللائحة المالية

لأعضاء البعثات تكملة مرتب العامل الذى يوفد فى منحة دراسية الى ما يعادل مرتب عضو البعثة فى مثل حالته الاجتماعية بغض النظر عن المزايا التى قد تتضمنها بعض المنح بالاضافة الى قيمة المنحة .

ثالثا — ان السيد / ٠٠٠٠٠ العامل بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية الموفد فى منحة دراسية مقدمة من الاتحاد السوفيتى يعامل معاملة عضو البعثة الموفد فى منحة مقدمة من احدى دول الكتلة الشرقية وذلك طبقا لنص المادتين ٢١/ب ، ٣٤ من اللائحة المالية لأعضاء البعثات .

(ملف ١٨٠/٦/٨٦ — جلسة ١٣/١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٦٢٨)

المبدأ :

قيام العامل بأمورية أو مهمة تقتضى تفهيمه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى يرتب له حقا فى اقتضاء بدل سفر وفقا لأحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الصادر بها قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ — يستوى أن يكون ايفاد العامل فى مهمة أو أمورية عادية أو تدريبية — فى هذا الصدد لاتختلط المهمة التدريبية بأنواع البعثات التى عنها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح — أساس ذلك — ايفاد بعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية فى منح للتدريب فى مجال التعاون الاستهلاكى يدخل فى نطاق لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليه — أساس ذلك ان هذا الايفاد كان لتحقيق مصلحة مباشرة تعود بالنفع خاصة على المؤسسة وشركاتها .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢) من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ فى

شأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات المسماة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تنص على أن « بدل السفر هو المبلغ الذى يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تغييه عن الجهة التى بها مقر عمله اليومى فى الأحوال الآتية :

(أ) القيام بالأعمال التى يكلف بها من قبل المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(ب) الليالى التى تقضى فى السفر بسبب النقل وأداء مهام العمل » . وأن المادة ١١ من هذا القرار تنص على أن العامل الذى يندب الى احدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل السفر عن كل ليلة شاملا « أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن بما فى ذلك الانتقال من المطارات الى داخل المدن التى ينزلون بها وفقا للفئات الواردة بالجدول الخاص بذلك ، ولا يجوز أن تزيد المدة التى يصرف عنها بدل السفر عن مأمورية بالخارج عن ستة شهور بقرار من رئيس الوزراء » ، وأن المادة ١٢ منه تنص على أن « تزداد فئات بدل السفر الواردة بالجدول الوارد فى المادة السابقة بمقدار ٢٥٪ إذا كانت المهمة فى مؤتمرات أو اجتماعات أو معارض دولية ، وتخفص هذه الفئات إذا نزل العامل فى ضيافة احدى الدول أو الهيئات الأجنبية » .

ومفاد ذلك أن قيام العامل بمأمورية أو مهمة تقتضى تغييه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى يرتب له حقا فى اقتضاء بدل سفر وفقا لأحكام هذه اللائحة دون أن يكون لنوع المأمورية أو المهمة التى يكلف بها أى أثر على مبدأ استحقاق بدل السفر ، وبهذه المثابة يستوى أن يكون إيفاد العامل فى مهمة أو مأمورية عادية أو تدريبية ، وفى هذا الصدد لا تختلط المهمة التدريبية بأنواع البعثات التى عنها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والأجازات الدراسية والمنح . فالمهمة — عادية أو تدريبية — التى يكلف بها العامل من قبل الجهة التى يعمل بها تكون لتحقيق مصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة وان حقق ذلك بطريق غير مباشر مصلحة العامل . أما البعثات التى عنها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر فالأصل

فيها هو تحقيق النفع المباشر للمبعوث وان أفادت الجهة التي يعمل بها من نتائج البعثة بطريق غير مباشر •

ومن حيث أنه ترتباً على ذلك فإنه لما كانت المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية قد أوفدت هؤلاء العاملين في تلك المنح للتدريب في مجال التعاون الاستهلاكي (توزيع السلع الغذائية بالجملة وغيرها من مجالات التعاون التي تدخل ضمن النشاط الذي تقوم به المؤسسة وشركاتها) وأن إيفادهم في هذه المنح كان لتحقيق مصلحة مباشرة تعود بالنفع خاصة على المؤسسة وشركاتها وذلك بالافادة من تدريبهم في مجال التعاون الاستهلاكي الذي يدخل في نشاطها ، وهو بالتالي مما يدخل في نطاق تطبيق لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار إليها • وهذا النظر يتفق مع نص المادة ٢٧ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ويقابل نص المادة (٢٩) من نظام العاملين بالقطاع العام الحالي الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حيث ناط بالوحدة التي يتبعها العامل وضع نظام البعثات التدريبية ولم يخضعها لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها مراعاة منه لما لها من وضع تنعكس الفائدة المرجوة منه على الوحدة الاقتصادية مباشرة بما يجعلها أقرب الى المهمة منها الى البعثة بمعناها الذي عناه ذلك القانون •

ومن حيث أن متى كان ذلك واعتبرت المهمة التي كلف بها هؤلاء العاملين مما تخضع لأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال فإنه لما كان تحمل الدولة الموفد إليها نفقات سفر وإقامة العامل الموفد في المهمة أثناء مدة قيامه بها من قبيل نزوله في ضيافة تلك الدولة بما يعنيه ذلك من خفض فئة بدل السفر المستحق الى النصف طبقاً لأحكام هذه اللائحة •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية هؤلاء العاملين في نصف بدل السفر المشار اليه •

خاصا - المقابل النقدي للأجازات :

قاعدة رقم (٦٢٩)

المبند :

قانون العمل - سريانه في ظل اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة أكثر سخاء - مؤداه سريان أحكام المادة ٦١ من قانون العمل في شأن المقابل النقدي للأجازات - تغير الوضع في ظل اللائحة الجديدة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقصر مجال سريان قانون العمل على مالم يرد به نص في هذه اللائحة - استحقاق العامل مقابلا عن الأجازات التي استحققت له قبل العمل بهذه اللائحة ولم يستعملها دون ما استحق له بعد العمل بها - شرط ذلك ان يكون عدم الاستعمال راجعا لمصلحة العمل .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تنص على أنه : يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متما لعقد العمل ، وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على أن تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة .

ومن حيث أن المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الأجازة

المستحقة له إذا ترك العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التي لم يحصل على أجازته عنها » .

وهذا النص كان ينطبق على العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها إذ أن اللائحة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لم تتضمن نصا في هذا الشأن أسخى مما يتخمنه قانون العمل وكان يحق لهم أن يحصلوا على مقابل نقدي للأجازات التي لم يستعملوها إذا لم يحصلوا عليها حتى نهاية خدمتهم في الشركة أو المؤسسة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي حل محل القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص المادة الأولى منه على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا النظام » . وبذلك أصبح النظام الجديد هو الواجب التطبيق على هؤلاء العاملين ، ولا تسرى أحكام قانون العمل الا فيما لم يرد به نص فيه . وقد تضمن هذا النظام تنظيما متكاملا للأجازات في المواد ٤٠ وما بعدها فلم يعد هناك مجال للرجوع لأحكام قانون العمل في هذا الشأن .

ومن حيث أن نظام العاملين بشركات القطاع العام لم تتضمن نصا يخلو العامل الذي تنتهي خدمته هنا في مقابل نقدي عن الأجازات المستحقة له والتي لم يستعملها ، لذلك فإن العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذين تنتهي خدمتهم بعد العمل بالنظام المذكور لا يستحقون مقابلا نقديا عن الأجازات المستحقة لهم بعد هذا التاريخ .

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ انصا يسرى على الأجازات التي تستحق للعاملين سالفى الذكر بعد تاريخ العمل به في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ وليس له من أثر على حقوق

العاملين السابقة على صدورهم بالنسبة لحقهم في الحصول على مقابل نقدي للأجازات التي استحققت لهم قبل صدورهم ولم يستعملوها حتى نهاية خدمتهم في الشركة والمؤسسة والا كان ذلك تطبيقا للقرار المذكور بأثر رجعي وهو ما لا يجوز ذلك أن حق العامل في الأجازة طبقا لقانون العمل هو حق مقرر له لا يجوز حرمانه منه وإذا اقتضت مصلحة العمل في الشركة عدم استعماله لهذا الحق حتى نهاية خدمته ، فإنه يجب على الشركة أن تموضه عنه بمقابل نقدي . أما بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فلم يقرر للعامل حق في مقابل نقدي حتى ولو اقتضت مصلحة العمل عدم استعماله لهذه الأجازة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تنطبق بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها والذين تنتهي خدمتهم بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الا على المدة السابقة على العمل بهذا القرار دون تلك اللاحقة له .

ولا يمنح العامل مقابلا نقديا للأجازات التي لم يستعملها عن مدة خدمته السابقة على العمل بالقرار سالف الذكر الا اذا اقتضت مصلحة العمل في المؤسسة أو الشركة عدم حصوله على اجازة بدلا من تلك التي لم يستعملها حتى نهاية خدمته في المؤسسة أو الشركة .

(فتوى ١٨٦ في ١٩/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٦٣٠)

المبدأ :

عاملون بالقطاع العام — اجازة — المقابل النقدي للأجازات — حق العامل في الحصول على أجر عن الأجازة المستحقة له اذا ترك العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التي لم يحصل على اجازة عنها طبقا لنص المادة ٦١ من قانون العمل — نقل العامل من مؤسسة أو شركة الى مؤسسة أو شركة أخرى أو الى جهة حكومية

يعتبر من قبيل ترك العمل في تطبيق نص المادة ٦١ من القانون
المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦١ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن للعامل الحق في الحصول على اجره عن أيام الأجازة المستحقة له اذا ترك العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التي لم يحصل على اجازته عنها .

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق لها أن انتهت بجلستها المعقدتين في ٣١ من يناير ، ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ الى أن أحكام المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تنطبق بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذين تنتهي خدمتهم بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار لائحة نظام العاملين في القطاع العام، الا على المدد السابقة على تأريخ العمل بهذا القرار (١٩٦٦/٨/٢٨) دون تلك اللاحقة له، ولا يمنح العامل المنازل النقدي للأجازات التي لم يستعملها عن مدة خدمته السابقة على العمل بالقرار سالف الذكر الا اذا اقتضت مصلحة العمل في المؤسسة أو الشركة عدم حصوله على اجازة بدلا من تلك التي لم يستعملها حتى نهاية مدة خدمته في المؤسسة أو الشركة .

ولما كانت الجمعية العمومية لم تتعرض لما اذا كان نقل العامل من المؤسسة أو الشركة الى مؤسسة أو شركة أخرى أو الى جهة حكومية يعتبر تركا للعمل في مفهوم المادة ٦١ من قانون العمل المشار اليه سواء كان نقلا صريحا أو يتضمنه قرار بالتعيين .

ومن حيث أن عبارة ترك العمل الواردة في المادة ٦١ من قانون العمل لا تقتصر على حالات انتهاء الخدمة المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بلائحة نظام العاملين في القطاع العام وانما تشمل أيضا نقل العامل الى مؤسسة أو

شركة أخرى أو الى جهة حكومية باعتبار أن هذا النقل يترتب عليه انقطاع رابطة التوظيف أو العمل بين العامل وبين المؤسسة أو الشركة المنقول منها فتنتهي تبعيته لها وتزايله اختصاصات الوظيفة التي كان متوليا عملها .

ومن حيث أنه ترتبنا على انقطاع رابطة التوظيف أو العمل بين العامل وبين المؤسسة أو الشركة المنقول منها ، يتعين على هذه المؤسسة أو الشركة أن تزود العامل المنقول منها كافة حقوقه المالية المستحقة قبل تاريخ النقل ومن بينها المقابل النقدي للأجازات المستحقة التي لم يستعملها قبل النقل وذلك اعمالا لنص المادة ٦١ من قانون العمل المشار اليه والتي تقرر له هذا الحق عند ترك العمل .

ومن حيث أن القول بغير ذلك يؤدي الى اسقاط حق العامل المنقول في المقابل النقدي للأجازات غير المستعملة في المؤسسة أو الشركة المنقول منها وفي ذلك خروج صريح على نص المادة ٦١ من قانون العمل. كما يؤدي الى إلزام المؤسسة أو الشركة أو الجهة الحكومية التي نقل اليها العامل بأداء المقابل النقدي للأجازات غير المستعملة للعامل في المؤسسة أو الشركة المنقول منها مع أن كلا من الجهتين تستقل عن الأخرى بميزانيتها وشخصيتها الاعتبارية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن نقل العامل من المؤسسة أو الشركة الى مؤسسة أو شركة أخرى أو الى جهة حكومية يعتبر من قبيل ترك العمل في تطبيق نص المادة ٦١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل .

قاعدة رقم (٦٣١)

المبدأ :

الأصل أن الإجازة السنوية للعامل تتعلق بالنظام العام فلا يجوز النزول عنها ولا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل استبدالها بأيام أخرى من السنة أو السنوات التالية أو استبدالها بمقابل نقدي — الإجازة التي يستحق عنها مقابل نقدي هي إجازة السنة الأخيرة من الخدمة وما يكون قد رحل إلى هذه السنة من إجازة السنة السابقة عليها بالشروط المقررة في المادة ٥٩ من قانون العمل والمادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — السنة الأخيرة من الخدمة للعاملين بالقطاع العام تتحدد نهايتها بتاريخ انتهاء الخدمة أو بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢٨ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أيهما سبق — العاملون بالمؤسسات العامة لا ينشأ لهم حق في المقابل النقدي للإجازة إلا عن مدة الخدمة اللاحقة على ١/٥/١٩٦٣ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق أن انتهت في جلسيتها المنعقدتين في ٣١ من يناير ، ٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ الى أن أحكام المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تنطبق بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذين تنتهي خدمتهم بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إلا عن المدة السابقة على العمل بهذا القرار دون تلك اللاحقة له ، ولا يمنح العامل مقابلا نقديا للإجازات التي لم يستعملها عن مدة خدمته السابقة على العمل بالقرار سالف الذكر إلا إذا اقتضت مصلحة العمل في المؤسسة أو الشركة عدم حصوله على إجازة بدلا من تلك التي لم يستعملها حتى نهاية خدمته في المؤسسة أو الشركة .

ومن حيث أن قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

ينص في المادة ٥٨ منه على أن « يلتزم صاحب العمل باعطاء كل عامل أمضى في خدمته سنة كاملة أجازة سنوية لمدة ١٤ يوما بأجر كامل وتزاد الأجازة الى ٢١ يوما متى أمضى العامل عشر سنوات متصلة في خدمة صاحب العمل ، ولا يجوز للعامل النزول عن أجازته » وينص في المادة ٥٩ منه على أن « تصح تجزئة الأجازة وفقا لمقتضيات العمل فيما زاد على ستة أيام متصلة كل سنة ولايسرى هذا الحكم على الأجازة المقررة للأحداث ، ويجوز لصاحب العمل بناء على طلب كتابي من العامل أن يؤجل اعطاء العامل أجازته التي تزيد عن الستة أيام الى سنة تالية » وتتص المادة ٦١ من القانون المشار اليه على أن « للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الأجازة المستحقة له اذا ترك العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التي لم يحصل على أجازته عنها » وتتص المادة ٣٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه « يجوز للعامل أن يطلب كتابة من الشركة تأجيل مازاد على ستة أيام من أجازته الاعتيادية الى السنة التالية لاستحقاقها اذا كانت مبررات الطلب وظروف العمل تسمح بذلك » .

ومن حيث أن من المسلم أن الأجازة السنوية للعامل تتعلق بالنظام العام وهي أيام معدودات من كل سنة ، لا يجوز للعامل النزول عنها ، ولا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل استبدالها بأيام أخرى من السنة أو السنوات التالية ، ولا يجوز استبدالها بمقابل نقدي ، والا فقدت اعتبارها وتعلقت وظيفتها واستحال الى مجرد عوض مالي يدفعه صاحب العمل للعامل ، وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت الى تقرير الأجازة .

ومن حيث أن مناط تعلق الأجازة السنوية لعامل بالنظام العام ألا تكون السنة التي تستحق فيها الأجازة قد دضت قبل حصول العامل على تلك الأجازة ، فلا يجوز عندئذ التنازل عنها قبل حلول موعدها أما اذا حل ميعاد الأجازة وانقضت السنة التي تستحق فيها دون أن يحصل العامل فيها عليها فقد انقطعت الصلة بين الأجازة المذكورة واعتبارات النظام العام التي تبررها وانقضت تبعا لذلك علة

حظر التنازل عنها بالنسبة لأجازات السنة المذكورة وأصبحت تلك الأجازة كسائر حقوق العامل العادية يرد عليها التنازل .

ومن حيث أن القول بأن للعامل أن يتراخى بأجازات لم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه لا عين حقه بينما لا يد له فيه وهو حال تختلف عما إذا حل ميعاد الأجازة ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون حينئذ قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التى يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه فورا وفقا للقواعد العامة فى المسئولية .

ومن حيث أن حق العامل فى المقابل النقدي للأجازة لم يتقرر لأول مرة الا فى المسادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى ، وقد نقل نص المادة المذكورة الى المادة ٦١ من قانون العمل الحالى رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومع ذلك نص فى المادة ٥٩ من القانون الأخير على جواز ترحيل الأجازة الى سنة تالية بشروط معينة ، ولو كان نص المادة ٦١ المذكورة يعنى حق العامل فيما لم يحصل عليه من أجازات سنوية عن مدة خدمته كلها لما كانت هناك حاجة الى حكم المادة ٥٩ الخاص بترحيل الأجازة الى سنة تالية ، ولما كانت هناك حاجة الى وضع شروط معينة لجواز الترحيل ومدها وهى أن يتقدم العامل بطلب كتابى بذلك وأن يوافق رب العمل على ذلك وأن يكون الترحيل فيما زاد على ستة أيام وأن يكون الترحيل الى السنة التالية مباشرة ، وفى ذلك تقول المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مايلى (اقتضت عملية التوحيد تحسين بعض المزايا التى يكفلها عقد العمل الفردى وذلك بالنص على تراكم الأجازة لمدة سنتين بناء على رغبة العامل الكتابية وذلك دون اخلال بضرورة حصول العامل على أجازة قدرها ستة أيام متصلة كل سنة) فالشارع يفصح بوضوح عن أن تراكم الأجازات لم يكن قائما أو مأخوذا به قبل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأن التراكم طبقا لأحكام هذا القانون لايجوز الا بالشروط التى قررها وفى حدود سنتين فقط .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن الأجازة السنوية التي يستحق عنها مقابل نقدي هي أجازة السنة الأخيرة من الخدمة وما يكون قد رحل الى هذه السنة من أجازة السنة السابقة عليها بالشروط المقررة في المادة ٥٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وذلك كله بمراعاة أن السنة الأخيرة من الخدمة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام تتحدد نهائيا بتاريخ انتهاء الخدمة أو تاريخ ١٩٦٦/٨/٢٨ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أيهما أسبق ، وان العاملين بالمؤسسات العامة لا ينشأ لهم حق في المقابل النقدي للإجازة الا عن مدة الخدمة اللاحقة على ١٩٦٣/٥/٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذي طبق عليهم لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة لأنهم لم يخضعوا لقانون العمل في المدة السابقة على التاريخ المذكور .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :

أولا : ان المقابل النقدي للإجازات لا يستحق الا عن اجازة السنة الأخيرة من الخدمة وما يكون قد رحل اليها من أجازة السنة السابقة عليها مباشرة بشرط أن يتم الترحيل وفقا لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

ثانيا : ان السنة الأخيرة من الخدمة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام تتحدد نهائيتها بتاريخ انتهاء الخدمة أو تاريخ ١٩٦٦/٨/٢٨ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أيهما أسبق .

ثالثا : ان العاملين بالمؤسسات العامة لا ينشأ لهم حق في المقابل النقدي للإجازة الا عن مدة الخدمة اللاحقة على ١٩٦٣/٥/٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

قاعدة رقم (٦٣٢)

المبدأ :

استحقاق العاملون بالقطاع العام صرف مقابل نقدي عن اجازة السنة الاخيرة من الخدمة وما يكون قد ربح الى هذه السنة من اجازة السنة السابقة عليها — يشترط لذلك ان يكون العامل قد تقدم بطلب الحصول على الاجازة واقتضت مصلحة العمل بالشركة او المؤسسة عدم حصوله عليها — السنة الاخيرة من الخدمة تحدد نهايتها بتاريخ انتهاء الخدمة أو تاريخ العمل بلائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — المدة اللاحقة لتاريخ العمل بتلك اللائحة (١٩٦٦/٨/٢٨) لا يستحق عنها هذا المقابل نظرا لانتهاء العمل بالقواعد المقررة لهذا المقابل اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة المشار اليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي حل محل القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ نص في المادة الاولى منه على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها » وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام « وبذلك اصبح النظام الجديد للعاملين بالقطاع العام هو الواجب التطبيق عليهم ولا تسرى احكام قانون العمل الا فيما لم يرد به نص فيه ، وقد تضمن هذا النظام تنظيما متكاملا للاجراءات في المواد ٤٠ وما بعدها بما لا وجه معه الرجوع لاحكام قانون العمل في هذا الشأن ، ولم يتضمن نظام العاملين بالقطاع العام نصا يخول العامل الذي تنتهي خدمته حقا في مقابل نقدي عن الاجازات المستحقة له والتي لم يستعملها ولذلك فان العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذين تنتهي خدمتهم بعد العمل بالنظام المذكور لا يستحقون مقابلا نقديا عن الاجازات المستحقة لهم بعد هذا التاريخ ، على أنه من ناحية أخرى فان قرار رئيس الجمهورية رقم

٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ليس له من أثر على حقوق العاملين السابقة على صدورهم بالنسبة لحقهم في الحصول على مقابل نقدي للإجازات التي استحققت لهم قبل صدورهم ولم يستعملوها حتى نهاية خدمتهم في الشركة والمؤسسة والا كان ذلك تطبيقاً للقرار المذكور وبأثر رجعي وهو ما لا يجوز هذا إلى أن حق العامل في الإجازة طبقاً لقانون العمل هو حق مقروء له لا يجوز حرمانه منه ولا يجوز للعامل النزول عنه ، وإذا اقتضت مصلحة العمل في الشركة أو المؤسسة عدم استعماله لهذا الحق فإنه يجب تعويضه عنه بمقابل نقدي . أما بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فلم يتقرر للعامل حق في مقابل نقدي حتى ولو اقتضت مصلحة العمل عدم استعماله لهذه الإجازة .

ومن حيث أن حق العامل في المقابل النقدي عن الإجازة التي لم يحصل عليها في ظل تطبيق قانون العمل ليس من مؤداه أن يتراخي العامل عن القيام بإجازاته ثم يطالب بمقابل عنها والا كان يستطيع بارادته وحدها أن يحمل صاحب العمل على أداء التزام هو عوض حقه وليس حقه الأصلي وهو حال يختلف عما إذا حل ميعاد الإجازة ورفض صاحب العمل الترخيص له بها يكون حينئذ قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويضه العامل عنه وفقاً للقانون ، واذ تضمن قانون العمل النص في المادة ٥٩ على جواز ترحيل الإجازة إلى سنة تالية بشروط معينة حينما أجاز لصاحب العمل بناء على طلب كتابى من العامل أن يؤجل إعطاء العامل أجازته التي تزيد عن الستة أيام إلى سنة تالية ، فإن مؤدى ذلك أن حق العامل في الحصول على المقابل النقدي للإجازة التي لم يقم بها مقصور فقط على إجازته المستحقة له عن السنة الأخيرة لمدة خدمته إذ لو كان قانون العمل يعنى حق العامل فيما لم يحصل عليه من إجازات سنوية عن مدة خدمته كلها لما كانت هناك حاجة إلى حكم المادة ٥٩ الخاص بترحيل الإجازة إلى سنة تالية :

ولما كانت هناك حاجة إلى وضع شروط معينة للترحيل ومداها وهي أن يتقدم العامل بطلب كتابى بذلك وأن يوافق رب العمل على ذلك وأن يكون الترحيل فيما زاد على ستة أيام وأن يكون الترحيل إلى السنة

التالية مباشرة وفي ذلك تقول المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ما يلي « اقتضت عملية التوحيد تحسين بعض الزايات التي يكفلها عقد العمل الفردى وذلك بالنص على تراكم الاجازة لمدة سنتين بناء على رغبة العامل الكتابية وذلك دون اخلال بضرورة حصول العامل على اجازة قدرها ستة أيام متصلة كل سنة » فالشارع يفصح بوضوح عن أن تراكم الاجازات لم يكن قائما أو مأخوذا به قبل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، وان التراكم طبقا لاحكام هذا القانون لا يجوز الا بالشروط التي قررها وفي حدود سنتين فقط .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك ان الاجازة السنوية التي يستحق العامل عنها مقابلا تقديما هي اجازة السنة الاخيرة من الخدمة وما يكون قد رحل الى هذه السنة من اجازة السنة السابقة عليها ، وذلك اذا تقدم العامل بطلب منحها واقتضت مصلحة العمل في المؤسسة أو الشركة عدم حصوله على اجازة ، وذلك كله بالشروط المقررة في المادة ٥٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن يراعى أن السنة الاخيرة من الخدمة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام تتحدد نهايتها بتاريخ انتهاء الخدمة أو تاريخ ١٩٦٦/٨/٢٨ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ايها سبق وذلك لان ١٩٦٦/٨/٢٨ هو التاريخ الذي انتهى فيه العمل بالقواعد المقررة لمنح العاملين بالقطاع العام المقابل النقدي للاجازات التي لم يقوموا بها .

من حيث أنه تطبيقا للقواعد المتقدمة في المنازعة الحالية فان الثابت من الاوراق أن المدعى تقدم ضمن مستنداته بخطاب رسمي مؤرخ ١٩٧٠/٧/٢٢ من مدير محطة كهرباء شبرا الخيمة الى رئيس أقسام وثائق الخدمة مبينا فيه رصيد الاجازات المتبقية حتى انتهاء خدمته في ١٩٧٠/٥/٧ كما ارسلت المحطة خطابا آخر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٥ الى مدير ادارة الافراد بمنطقة القاهرة وقدمت خطابا ثالثا بتاريخ ١٩٧٤/١/١ الى محكمة القضاء الادارى في هذا الشأن ويبين من هذه الخطابات أن المؤسسة المطعون ضدها تقر بأن الاجازات التي لم يحصل عليها المدعى بيانها كالاتى :

عدد الايام

- ١٣ يوما متبقية من عام ١٩٦٥ •
- ١٢ يوما متبقية من عام ١٩٦٦ •
- ٢٧ يوما متبقية من عام ١٩٦٧ •
- ٣٠ يوما متبقية من عام ١٩٦٨ •
- ٣٠ يوما متبقية من عام ١٩٦٨ •
- ٣٠ يوما متبقية من عام ١٩٦٩ •
- ١٠ أيام حتى آخر ابريل ١٩٧٠ •

واضافت المؤسسة ان حالة العمل كانت لا تسمح له بأخذ هذه الاجازات حيث انه كان يعمل أمين مخازن المحطة جميعها « مستهلك مستديم — احتياطي وقود) وذلك من عهد الشركة السابقة •

ومن حيث انه قد ثبت فيما تقدم ان للمدعى بعض الاجازات عن مدد سابقة على العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ وهي الاجازات التي لم يقيم بها خلال عام ١٩٦٦ قبل التاريخ المذكور والاجازات التي تم ترجيلها الى هذه السنة من العام السابق ١٩٦٥ وأن مصلحة العمل هي التي اقتضت عدم قيام بها لذلك فانه يستحق مقابلا نقديا عن هذه الاجازات دون الاجازات التالية لتاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ •

واذ ذهب الحكم المطعون فيه مذهباً مخالفاً فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتعين الحكم بالغائه فيما قضى برفض الدعوى في خصوص طلب المدعى منحه مقابلا نقديا عن الاجازات ، التي لم يحصل عليها في المدة من سنة ١٩٦٥ حتى ١٩٦٦/٨/٢٧ وباحقية المدعى في الحصول على هذا المقابل النقدي في هذه الفترة مع الزام الجهة الادارية بنصف المصروفات •

قاعدة رقم (٦٣٣)

البدء :

مشروعية المادة ١٤٨ من اللائحة الادارية لشركة أوتوبيس القاهرة الكبرى فيما نصت عليه من احقية العامل الذى انتهت مدة خدمته بسبب غير تأديبي الحق فى الحصول على مقابل نقدى عن أرصدة الأجازات الاعتيادية التى لم يحصل عليها أثناء مدة خدمته بالشركة .

ملخص الفتوى :

باستعراض القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام . والذى تنص المادة (١) منه على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين فى شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون » .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ٦١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل والذى صدرت لائحة الشركة فى ظله وتنص على أنه « للعامل الحق فى الحصول على أجره عن أيام الأجازات المستحقة له اذا ترك العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التى لم يحصل على أجازته عنها » .

وباستعراض المادة ١٤٨ من اللائحة الادارية للعاملين بشركة أوتوبيس القاهرة الكبرى الصادرة بالقرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على أنه للعامل الذى انتهت خدمته بسبب غير تأديبي الحق فى الحصول على مقابل نقدى عن أرصدة الأجازات الاعتيادية التى لم يحصل عليها أثناء مدة خدمته بالشركة وذلك بحد أقصى يعادل المرتب الشامل لثلاثة أشهر وفى حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة يصرف هذا المقابل لورثته وذلك للعاملين المنقولين من هيئة النقل العام بالقاهرة دون غيرهم » .

والمستفاد من ذلك أن النص الذى وضعتة شركة أوتوبيس القاهرة

الكبرى والمقرر لأحقية العامل في الحصول على مقابل نقدي عن أرصدة الأجازات الاعتيادية التي لم يحصل عليها أثناء مدة خدمته بالشركة وبالحدود الواردة به والتي استأنست فيه الشركة بنص المادة ٨١ من لائحة نظام العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة اتما يقوم على أساس من نص المادة ٦١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل وهو القانون الذي كان معمولاً به عند وضع اللوائح والأنظمة السابقة والذي أكد حكمه نص المادة ٤٧ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل المعمول به حالياً ، وباعتبار أن تنظيم الأجازات الواردة في المادتين ٦٥ ، ٦٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام اقتصر على معالجة الاستحقاق والمحدد ولم يعالج حالة انتهاء خدمة العامل دون استنفاد رصيد أجازاته الاعتيادية مما يضمن معه الرجوع في هذه الخصوصية الى قانون العمل باعتباره القانون المكمل للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . وبذلك فلا مطعن على مشروعية نص اللائحة المذكور .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية المادة ١٤٨ من اللائحة الادارية لشركة أتوبيس القاهرة الكبرى .

الفرع التاسع

التدابير

أولا - التحقيق :

قاعدة رقم (٦٣٤)

المبدأ :

الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأنه لا يجوز توقيع عقوبة على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا - هذا التحقيق يجب أن يكون سابقا على عرض أمر العامل على اللجنة الثلاثية إذا ما رأت السلطة الرئاسية أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله حتى يكون هذا التحقيق تحت نظر اللجنة عند بحث أمر العامل وإبداء رأيها بشأنه - التحقيق الذي تجريه اللجنة بمعرفة لا يغنى عن التحقيق المنصوص عليه في المادة ٤٧ المشار إليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٤٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي صدر القرار المطعون فيه في ظل سريان أحكامه ، تنص على أنه « لا يجوز توقيع عقوبة على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا » .

ومع ذلك يجوز بالنسبة الى عقوبات الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام والوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب والتحقيق فيها شفاهة على أن يثبت مضمونه في المحضر الذي يحوى العقوبة » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع أوجب قبل توقيع الجزاء على العامل اجراء تحقيق معه وما يستتبع ذلك من وجوب استدعاء العامل موضوع المسألة وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه من أعمال وتمكينه من الدفاع عن نفسه واتاحة الفرصة له لمناقشة شهود الأثبات وسماع من يرى الاستسهاد بهم من شهود النفي وغير ذلك من مقتضيات الدفاع . وذلك لتحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان للعامل المذكور وهو أمر تقتضيه العدالة وتعليه المصلحة العامة حتى يصدر الجزاء مستندا على السبب المبرر له دون ثمة تعسف أو انحراف . ومن ثم فإن اجراء التحقيق مع العامل قبل توقيع الجزاء عليه يمثل في واقع الأمر ضمانا له ابتغاء استظهار مشروعية الجزاء وملاءمته .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كذلك ، وكان الثابت — على ماقرره الحاضر عن الشركة المدعى عليها بجلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٩ وما تضمنته مذكرة الشركة المقدمة في ٤ من يونية سنة ١٩٧٩ — ان الشركة لم تجر أى تحقيق مع المدعى عن المخلفات التي نسبت اليه وفصل بسببها اكتفاء بالتحقيق الذي أجرته اللجنة الثلاثية معه ، فان قرار فصل المدعى وقد صدر دون أن يسبقه تحقيق مع المدعى تسمع فيه أقواله بعد أن يواجه بما نسب اليه . وتمكين المدعى من الدفاع عن نفسه واتاحة الفرصة له لتقديم ما عساه أن يكون مبررا لما أتاه . فانه يكون قد صدر مخالفا للقانون بعد أن أخلت الشركة بضمانة جوهرية قررها القانون للعامل قبل توقيع الجزاء عليه ، ولا اعتداد بما ذهبت اليه الشركة الطاعنة من أنها اكتفت بالتحقيق الذي أجرته اللجنة الثلاثية مع المدعى وجعلت من اعترافه بارتكاب المخالفة أمامها أساسا لثبوت هذه المخالفة . بيد ، ذلك لأنه فضلا عن أن اللجنة المذكورة لم تحقق دفاع المدعى فان التحقيق الذي أوجبهت المادة ٤٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وما يكون له من مقومات التحقيق القانوني الصحيح وكفالاته وضماناته ، يجب أن يكون سابقا على عرض أمر العامل على اللجنة الثلاثية اذا ما رأت السلطة الرئاسية أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله ، وحتى يكون هذا التحقيق تحت نظر اللجنة عند بحث أمر العامل وابداء رأيها بشأنه .

قاعدة رقم (٦٣٥)

المبدأ :

انه وان كان من الملائم اجراء تحقيق ادارى قبل توقيع الجزاء الادارى المناسب الا انه يمكن الاكتفاء فى هذا الصدد بالتحقيق الجنائى الذى تجريه النيابة العامة فيما هو منسوب الى العامل من اتهام اذا ما كان هذا التحقيق قد اثبت مسؤولية العامل وحقق دفاعه بشأنها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن التحقيق الجنائى الذى تجريه النيابة العامة فيما هو منسوب الى العامل من اتهام يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، يصلح اساسا لجهة العمل التى يتبعها العامل فى استخلاص المخالفات التأديبية قبله وتوقيع الجزاء الادارى المناسب عنها ، ويغنى بذلك عن اجراء تحقيق ادارى خاص بالنسبة الى تلك المخالفات . . طالما انه قد تناول بالتحقيق الوقائع التى تشكل الذنب الادارى فى حق العامل وسمعت أقوال العامل وحقق دفاعه بشأنها . والقول بأن المادة ٤٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تستلزم اجراء تحقيق ادارى خاص فى مثل هذه الحالات يعد تكرارا للتحقيق دون مقتضى . ولما كان الثابت أن النيابة العامة قد انتهت بالنسبة الى المدعى ، وهو بائع بقسم الاقطان الى أنه اختلس البضائع المسلمة عهده اليه للبيع منها فى هذا القسم . وبعد أن استمعت الى أقواله وحققت دفاعه عن ذلك . وكان هذا الاتهام ينطوى فى ذاته على الاخلال بواجبات الوظيفة اخلايا يتمثل فى عدم المحافظة على أموال الشركة وممتلكاتها المسلمة عهده اليه ، فان النعى على قرار الجزاء بأنه وقع دون أن يسبقه تحقيق مكتوب ، يكون نعيًا فى غير محله ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ استند الى تحقيق النيابة العامة سالف الذكر فى استخلاص صحة نسبة المخالفة الى المدعى قد جاء صحيحا ولا مطن عليه .

قاعدة رقم (٦٣٦)

المبدأ :

امتناع العامل من الادلاء بأقواله في التحقيق الذى تجريه الشركة
— **طلبه احوالة التحقيق الى النيابة الادارية — لا وجه لاجبار الشركة**
على احوالة التحقيق للنيابة الادارية — امتناع العامل عن الادلاء بأقواله
يبطل التحقيق لانه هو الذى فوت على نفسه هذا الحق .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بالغاء القرار التأديبى رقم ٢٦٤ الصادر فى ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٧٢ بخفض وظيفة المدعى ومرتبه على أنه لم يبين على تحقيق أصولى وأنه غير قائم على سببه المبرر له ، وذلك على التفصيل السابق ايراده .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على هذا القرار انه صدر من رئيس مجلس ادارة الشركة بعد أن صدق عليه رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٢ ، وانه استند الى نتيجة التحقيق الذى أجرته ادارة الشئون القانونية بالشركة والذى خلص الى ان المدعى اتخذ من الشكوى ذريعة للتشهير بالرؤساء والمسؤولين بالشركة وذلك بأن ضمن شكواه اتهامات كاذبة ضد رئيس مجلس الادارة ونسب اليه بغير حق انه ينأى بتصرفاته عن المصلحة العامة ، وكان ذلك فى عبارات تضمنت قذفا وسبا ، وعمد فى سبيل ذلك الى تحريف بعض الوقائع التى وصلت الى علمه بحكم وظيفته ، وأنه بذلك يكون قد سلك سلوكا معيبا وهو الذى يشغل وظيفة رئيسية لها شأنها فى الشركة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على محضر التحقيق المشار اليه وعلى الاوراق المتعلقة به ، أن الذى أجراه هو محام من الفئة الرابعة بقسم الشئون القانونية بالشركة ، بناء على تكليف بذلك من ادارتها ، وأنه استهل محضره بأن اثبت حضور المدعى لسماع أقواله فى الشكوى المقدمة منه الى رئاسة الجمهورية فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢ ، وأنه أطلع على

الشكوى المذكورة وسأله عن القصد من تقديمها فأجابته المدعى بأنه هو الذى قدمها ثم أعلن امتناعه عن ابداء أقواله فيما جاء بها الا أمام ممثل لجهة محايدة ، وأضاف انه سبق أن ابدى أقواله فى شأن ماورد بها أمام المخابرات العامة والرقابة الادارية ، وعلل امتناعه بأن المحقق مرؤوس لرئيس مجلس الادارة المشكوف فيه . وازاء هذا الامتناع الذى سجله المحقق ووقعه المدعى استمر المحقق فى اجراءات التحقيق ، فسمع أقوال رؤساء الاجهزة والادارات التى يتصل عملها بالبيانات الواردة بالشكوى ، وأثبت اطلاعه على الملفات والاوراق والمستندات المتعلقة بها وأورد ذلك تفصيلا فى محاضر التحقيق ، وعقب انتهائه أعد المحقق مذكرة بنتيجته خلص فيها الى عدم صحة ما جاء بالشكوى من وقائع وبيانات والى أنها شكوى كيدية قصد بها التشهير والتطاول وقد اتخذت ادارة الشركة من هذه النتيجة سببا للقرار المطعون فيه على ما سلف البيان .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن هذا التحقيق قد تم على النحو الذى يتطلبه القانون واستوفى قواعد الاساسية التى يجب توافرها فى التحقيقات عامة ، فقد حقق الضمان للمدعى لابداء دفاعه وبيان ما قد يكون لديه من أدلة أو قرائن على صحة شكواه ، وإذا كان المدعى قد امتنع عن ابداء أقواله وبيان دفاعه للاسباب التى ساقها ، فانه قد فوت على نفسه هذا الحق ولا يلومن الا نفسه ، لانه ما دامت ادارة الشركة تملك سلطة التحقيق طبقا لاحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام فلا وجه لاجبارها على أن تعهد به الى النيابة الادارية أو أية جهة أخرى . كما يبين أيضا أن التحقيق فى وقائع الشكوى قد استوفى على الوجه الصحيح الذى يتطلبه القانون .

قاعدة رقم (٦٣٧)

المبدأ :

ليس في احكام القانون ما يقيد النيابة الادارية في مباشرتها لاجراءات التحقيق والاثهام بميعاد معين أو بوجوب تقديم شكوى اليها من صاحب العمل — مجال تطبيق القيود المنصوص عليه بالقانون يكون حيث يتولى صاحب العمل حق الاتهام والتأديب .

ملخص الحكم :

ليس في احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ أو فيما أحال اليه من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ما يقيد النيابة الادارية في مباشرتها لاجراءات التحقيق والاثهام بميعاد معين أو بوجوب تقديم شكوى اليها من صاحب العمل ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المستفاد من نص المادة ٦٦ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ أن مجال تطبيقها هو حيث يتولى صاحب العمل حق الاتهام والتأديب ، فيتقيد بالمواعيد والاجراءات المنصوص عليها فيها — ولا وجه أصلا للقول بوجوب تقيد النيابة الادارية بالميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة ، بمقولة انها تنطوى على حكم أكثر سخاء للعامل يحقق له ضمانا ، يحول دون اتخاذ صاحب العمل من ارتكابه لمخالفة ما ، وسيلة الى تهديده الى أجل غير مسمى عن طريق اتهامه بها في أى وقت يشاء اذ فـ د عن أن ذلك مردود بما تقدم ذكره فان في تولى النيابة الادارية اجراءات التحقيق والاثهام ما يكفل للعمال من الضمانات ما لا يحققه قانون العمل — كما أن المشرع قد استهدف باخضاع بعض الشركات والهيئات لقانون النيابة الادارية ، تعقب المخالفات الخطيرة التى يرتكبها العاملون فيها . ويتغاضى عنها القائمون على الادارة اهمالا أو تواطؤا — ومتى كان الامر على هذا النحو ، فان الطاعن يكون على غير حق في استناده الى ادعائه بسقوط الدعوى التأديبية أو بسقوط الحق في توقيع هذا الجزاء

ثانيا : المخالفات التأديبية :

قاعدة رقم (٦٣٨)

المبدأ :

ان المخالفات التأديبية لم ترد في أى من التشريعات الخاصة
بالمعاملين على سبيل الحصر — أى خروج على الوظيفة أو على مقتضياتها
أو ما تفرضه على شاغلها من واجبات يعد ذنبا اداريا .

ملخص الحكم :

ان المخالفات التأديبية لم ترد في أى من التشريعات الخاصة
بالمعاملين على سبيل الحصر، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن أى
خروج على الوظيفة أو على مقتضياتها أو ما تفرضه على شاغلها من واجبات
يعد ذنبا اداريا ، وهذا هو سبب القرار التأديبي ، فكل فعل أو مسلك
من جانب الموظف رجع الى ارادته ايجابيا أو سلبا تتحقق به المخالفة
لواجبات الوظيفة العامة ، أو الخروج على مقتضى الواجب في أعمالها ، أو
الاخلال بالنهي عن الاعمال المحرمة عليه ، انما يعد ذنبا اداريا يسوغ
مؤاخذته تأديبيا .

(طعن رقم ١٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٢)

قاعدة رقم (٦٣٩)

المبدأ :

صدور عبارات شائنة من العامل بقصد النيل من رؤسائه — مخالفة
تأديبية — لا حجة في القول بأن هذه العبارات صدرت في اجتماع سياسى
بالشركة ولم يكن خلاله قائما بأعمال وظيفته — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان العبارات التى صدرت من المظعون ضده شائنة بذاتها وتحمل

معنى الاهانة بحيث لا تترك مجالا لافتراض حسن النية بل تقطع بأنه قصد بها النيل من اثنين من رؤسائه والتشهير بهما والخط من قدرهما أثناء مناقشة موضوعات تدخل في صميم اختصاصهما باعتبارهما من مديري الشركة وذلك في اجتماع ضم كثيرا من العاملين فيها ، وهى عبارات لم يكن المقام يقتضيها ولا يبررها قول المطعون ضده أنها كانت وليدة لحظة انفعال بعد مهلجمة السيد / لقسم الصيانة اذ أن ما أدلى به هذا الاخير اثناء الاجتماع قد خلا من أى استفزاز أو تعد ، ومسلك المطعون ضده على الوجه السابق بيانه ينطوى على خروج عما تقتضيه وظيفته من احترام لرؤسائه وتقديرهم .

ولا حجة في قوله أن الاجتماع كان سياسيا وانه لم يكن خلاله قائما بأعمال وظيفته بل كان يماثر حقوقه السياسية متحررا من السلطة الرئاسية وعلاقة العمل — لا حجة في ذلك اذ فضلا عن أن واجب كل من يشترك في اجتماع ان يتجنب الالفاظ الجارحة وأن يصون لسانه عما فيه تشهير بغيره واهانة له دون مقتض — فان الاجتماع سالف الذكر قد انعقد بدعوة من رئيس مجلس الادارة والتقفيه أعضاء مجلس الادارة وكثير من مديري الشركة بأعضاء لجان الوحدات الاساسية للاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية للعاملين بالشركة وكان الغرض من انعقاده مناقشة ما انجزته الشركة وما هو منوط بها في الخطة المقبلة ، وبذلك كان الموضوع المطروح للبحث هو عمل الشركة ونتاجها وما قد يقتضيه ذلك من التعرض لمسئولية واختصاصات القائمين على ادارتها والمنفذين لاجه نشاطها ، وأنه ولئن كان لكل من المشتركين في هذا الاجتماع أن يبدي رأية بحرية وصراحة تامة وأن يتناول بالنقد ما يراه جديرا بذلك من أعمال الشركة أيا كان المسؤول عنه ، وأن يقترح ما يراه كفيلا بعلاج ما فيها من عيوب ، الا أنه ليس له أن يجاوز ذلك الى الطعن والتجريح والتطاول دون مقتض على الزملاء والرؤساء والا أصبح مثل هذا الاجتماع مجالا للنيل من الرؤساء والتشهير بهم والخط من كرامتهم الامر الذى لا يتفق مع المصلحة العامة وما تقتضيه من قيام الثقة والتعاون بين العاملين رؤساء ومرووسين — بل ومن شأنه أن يفوت الغرض الذي من أجله عقد الاجتماع .

لذلك فان وقوع المخالفة المنسوبة الى المطعون ضده اثناء الاجتماع

سالف الذكر — وهو حسيما سبق البيان اجتماع وثيق الصلة بأعمال الشركة وباختصاصات العاملين فيها ومسئولياتهم — ليس من شأنه اعفاؤه من المسؤولية عما بدر منه من عبارات غير لائقة تنطوي على خروج على مقتضيات وظيفته على وجه يستوجب مؤاخذته تأديبيا .

(طعن رقم ٩٩٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٦٤٠)

المبدأ :

شكوى — عدم جواز اتخاذها ذريعة للتطاول على الرؤساء بما لا يليق أو تحديهم أو التشهير بهم — اذا خرج العامل عن هذه الحدود يكون قد اخل بواجبات وظيفته ويستوجب المؤاخذه والعقاب التأديبي — اساس ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

انه يتضح من مطالعة الشكوى موضوع المسألة أن المدعى استلها بذكر القرار الذي اصدره رئيس مجلس ادارة الشركة بوقفه عن العمل ، والمخ الى أن هذا القرار قد اخرجه عن صحته الذي كان يلتزمه كأصل في علاقته بادارة الشركة — ثم شرع ينسب الى رئيس مجلس الادارة أنه : (١) سبق أن وقع عليه جزاء بخضم خمسة عشر يوما من مرتبه ابان عمله مهندسا بمؤسسة التعاون الانتاجي في سنة ١٩٦٤ . (٢) أنفق في سنة ١٩٧٠ ألف جنيه دون أن يقدم مستند صرف عنها ورءت بالنسجلات على أنها اديت لخبير عن عملية للشركة بالسودان . (٣) خلال رحلة مدتها عشرون يوما الى ليبيا عاد ومعه سيارة بيجو ٥٠٤ موديل سنة ١٩٧١ ولم يكن مرخصا له بمبالغ تسمح بشرائها . ولم تتحرك أى سلطة لبحث الموضوع . (٤) كان ينتقل الى ليبيا عن طريق بعض بلدان أوروبا لغير حكمة واضحة ، الامر الذي اثار تساؤل العاملين في سنة ١٩٧٠ . (٥) أمنت الشركة على أثنائها بمبلغ ١٣ ألف جنيه لدى شركة الشرق للتأمين وهذا النوع من التأمين غير مألوف ولذلك ثار التساؤل عن صاحب المسلحة في هذا التصرف . (٦) يستعمل سيارات الشركة

في تنقلاته الخاصة خلال المدة من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧١ مع أنه يتقاضى بدل انتقال ، وتمخضت التحقيقات عن مساءلته واسترداد مبلغ البدل منه • (٧) يتميز هو وأعوانه في الانتفاع بالاموال المخصصة لمصيف العاملين بالشركة فينق منها على الفوج الخاص به اضعاف ما ينفق على افواج باقى العاملين ، فقد تكلف فوجه بمصيف المعمورة سنة ١٩٧١ أربعة آلاف جنيه • (٨) مجاملته للمستشار القانونى للشركة بأن خصص له سيارة يستعملها فى المصيف على خلاف القواعد المرعية وقد تم ضبطها سنة ١٩٧١ فى حالة مخالفة وسحب من سائقها أمر الشغل • (٩) تم تقييم وظائف الشركة فى سنة ١٩٦٩ بلجنة لم يتوفر فيها العنصر القانونى ، وزعت فيها الدرجات على المقربين وحرّم أصحاب الحقوق وأبدى استعداداه لشرح التفاصيل • (١٠) جميع عقود الشركة لا تتم وفقا للقانون وضرب مثلا عقد استئجار الباخرة نجمة الاسكندرية وصرف دفعة مقدّمة للمؤجر دون ضمان • (١١) عين رئيس مجلس الادارة العامل بالشركة وهو ابن أخته ، كما عين السيد / محاميا بدون اعلان ولم يكن مقيدا بجدول المحامين (١٢) جرى على توزيع المكافأة والمنح والاجور الاضافيه لمن يشاء من أنصاره واعوانه وضرب مثلا حصول المستشار القانونى فى يناير سنة ١٩٧١ ويناير سنة ١٩٧٢ على مائة جنيه وهو ما يجاوز مرتبه • (١٣) جميع فواتير اصلاح سيارات الشركة من سنة ١٩٦٨ — سنة ١٩٧١ تتم فى القطاع الخاص ومنها سيارة شفوريه بمبلغ ٨٠٠ ج سنة ١٩٧٠ وسلمت بدون لجنة تسليم • (١٤) حرف مقابل نقدى عن اشتراك خطوط الاوتوبيس للمستشار القانونى مع انه يحصل على مكافأة عمل بالشركة • (١٥) امتنع عن تنفيذ القرار الصادر فى ٢/٤/١٩٧٢ بانهاء وقفه عن العمل وصرف مرتبه • (١٦) يضطهده رئيس مجلس الادارة لانه لا يوافق على السير فى اتجاهات تتعارض وصالح العمل وقال انه يفضل أن يكون فى أقل المناصب على أن يكون مديرا منحرفا •

ومن حيث انه يخضع من التحقيق والاوراق الاخرى المودعة انه بالنسبة للبند (١) من الشكوى تبين أن جزاء بخضم يوم واحد سبق توقيعه على رئيس مجلس الادارة فى سنة ١٩٦٤ ابان عمله مهندسا بمؤسسة التعاون الانتاجى ، ولم يكن لهذا الجزاء الذى مضت عليه سنين

عديدة أثر على ترقيته وتدرجه الى منصبه الحالي وبالنسبة للبند (٣) صدر قرار من مجلس ادارة الشركة باعتماد صرف المبلغ دون مستند في الوجه الذى خصص له ولم تعترض المؤسسة على هذا القرار كما وافقت على الصرف المراقبة العامة لحسابات الشركات الخاضعة لاشراف الجهاز المركزى للحسابات . وعن البند (٣) ثبت أن رئيس مجلس الادارة تملك السيارة هبة من شقيقه المقيم بالخارج وبموجب مستندات رسمية معتمدة من السفارة المصرية بواشنطن سنة ١٩٧١ وعن البند (٤) كان سفره بناء على قرارات من الوزير بالاذن بالسفر الى بعض بلاد أوروبا في طريقه الى ليبيا وذلك للتعاقد على شراء مهمات لازمة لعملية تنفيذها الشركة في ليبيا . وعن البند (٥) ثبت أن التأمين تم على موجودات الشركة واوراقها الرسمية وأوراق عملاتها المودعة لديها وعن البند (٦) تبين أن رئيس مجلس الادارة يسدد قيمة ربح بدل الانتقال طبقا لفتوى صدرت من مجلس الدولة في سنة ١٩٧١ تفسيراً وتنفيذاً للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وحسماً للخلاف في رأى حول سريان الخفض المقرر بهذا القانون على بدل الانتقال ، وهو خلاف استمر عدة سنوات بالنسبة لكل من يحصلون على هذا البدل . وبالنسبة للبند (٧) تبين أن ما جاء به لا دليل عليه كما ثبت عدم صحته من أن رئيس مجلس الادارة لم يشترك في مصيف الشركة بالمعمورة سنة ١٩٧١ . وبالنسبة للبند (٨) فانه وان كان استخدام السيارة في المصيف بالمخالفة للقواعد المرعية كان له أصل ثابت في الاوراق بالنسبة للشخص الذى استخدمها الا أن المدعى ساق هذا العنصر من الشكوى في صورة مجاملة يسأل عنها رئيس مجلس الادارة شخصياً وهو ادعاء لا أساس له ، وبالنسبة للبند (٩) فهو اختلاقه لمخالفة لا وجود لها لانه ليس في نظم تقييم وظائف الشركات ما يلزم بشارك عضو قانونى في عملية التقييم ، ولا غاية في ايرادها الا اثارة الشبهات حول التقييم الذى تم سنة ١٩٦٩ وحول تطبيقه . وبالنسبة للبند (١٠) فان واقعة استئجار الباخرة نجمة الاسكندرية وما اتصل بها من عدم اجتياط القائمين بالتعاقد نحو الحصول على ضمان محقق عن المؤجر مقابل دفعة مقدم الايجار التى حصل عليها حيث اتضح أنه أصدر هذا الضمان بشيك ليس له رصيد ، ان هذه الواقعة قد اتخذها المدعى سنداً لقوله إن جميع عقود الشركة تتم بالمخالفة لاحكام القانون ، وهو قول يستهدفه في الواقع من الامر اثارة الشكوك والريب حول عقود الشركة بوجه عام

وبالنسبة للبند (١١) وقد ثبت أن العامل لا تربطه صلة قرابة برئيس مجلس الادارة كما ثبت أن السيد / عين محاميا بالشركة بناء على اعلان مكرر بجريدة الاهرام وأن المدعى كان عضوا باللجنة التي اختيرته عند التعيين . وبالنسبة للبند (١٢) ثبت أن المستشار القانوني لا يحصل الا على مكافأة تعادل ٣٠٪ من مرتبه أى في حدود القانون وانه حصل على مكافأة تعادل أجر عشرة ايام أموة بجميع العاملين بالشركة وطبقا لقرار عام صادر في هذا الشأن ومع ذلك فقد اتخذ الشاكي من الواقعة التي اثارها والتي ثبت عدم صحتها ذريعة لاتهام رئيس مجلس الادارة اتهاما مطلقا بتوزيع أموال المكافآت والمنح على أنصاره وأعوانه بغير حساب . وبالنسبة للبند (١٣) ثبت أن الشركة تملك ورشة خاصة بها تجرى فيها اصلاح سياراتها وأن السيارة الشيفورليه قد اشترت قديمة وأجريت لها عمرة بورشة الكرنك بالقطاع الخاص واسلمتها لجنة برئاسة رئيس قسم النقل . ثم أصابها تلف بعد ذلك بسبب اهمال السائق في تشحيمها في الموعد المناسب . وقد حقق الشاكي هذه الواقعة بنفسه ، وانتهى الى مسؤولية السائق وبعض العمال عن هذا التلف . وبالنسبة للبند (١٤) فقد ثبت أن الشركة تصرف الى العاملين بها الذين يقتضى عملهم الانتقال ، اشتراكات على خطوط الأوتوبيس وهذا النظام متبع من قبل التحاق المستشار القانوني بها فلم يكن هذا الاجراء وفقا عليه أو محابة له . وبالنسبة للبند (١٥) فقد ثبت أن الشاكي أعلن الشركة بقرار انهاء وقفه وصرف مرتبه ، وقد تم اتخاذ اجراءات الصرف في ٢٢/٥/١٩٧٢ قبل أن يقدم شكواه . وبالنسبة للبند (١٦) لم يقدم الشاكي أية واقعة تنبئ عن أن رئيس مجلس الادارة يحمله على الانحراف أو يدفعه اليه .

ومن حيث انه يستفاد من هذا السرد المفصل لعناصر الشكوى ولما اسفر عنه تحقيقها ان الشاكي انما استهدف من شكواه التشهير برئيس مجلس ادارة الشركة وبغيره من المسؤولين فيها والقطاويل عليهم واتهامهم بما يشينهم ويهدر سمعتهم وكرامتهم ، وقد لجأ في سبيل ذلك تارة الى اختلاف وقائع لا أساس لها من الاصل ، وتارة أخرى بالباس واقعة لا مأخذ عليها ثوب المخالفة ، وتارة ثالثة باتخاذ ما قد يكون مخالفة من أحد العاملين أو بعضهم ذريعة لاتهام رئيس مجلس الادارة بأمور لا يد له

فيها ولا تجوز مساعلته عنها • وقد أفصح الشاكي في صدر شكواه وفي عريضة دعواه رقم ١٢٠ لسنة ٦ القضائية عن أن باعته على تقديم الشكوى هو الرد على قرار رئيس مجلس الإدارة لوقفه احتياطيا عن العمل في فبراير سنة ١٩٧٢ للمخالفات التي نسبت إليه آنذاك وأحيل بسببها للتحقيق أمام النيابة الإدارية ، وفي ذلك ما يؤكد أن الغاية من الشكوى هي مجرد الكيد والتشهير وليس ابتغاء المصلحة العامة ، ولا سيما وأنه لم يتعرض فيها لدفع أية مخالفة من المخالفات التي أوقف بسببها ، ولم يشر الى أى دليل أو قرينة على صحة ما ورد بها ، ولم يبد أى دفاع عن نفسه في التحقيق متذعرا بالامتناع بدون وجه حق عن ابداء أقواله فيه مع أنه سبق أن ابدأها باعترافه أمام جهات أخرى، ولم يقدم أثناء مراحل نظر دعوى الغاء قرار الجزاء ما ينفي به اتهامه بتقديم شكوى كيدية •

ومن حيث أنه من المبادئ المقررة أنه وإن كان حق الشكوى مكفولا دستوريا وأن للعامل أن يبلغ عن المخالفات التي تصل الى علمه توخيا للمصلحة العامة ، الا أنه يتعين عليه عند قيامه بهذا الإبلاغ ألا يخرج عما تقتضيه الوظيفة من توقيف الرؤساء واحترامهم وأن يكون قصده من هذا الإبلاغ الكشف عن المخالفات توجهلا الى ضبطها لا أن يلجا اليه مدفوعا بشهوة الانتقام بالرؤساء والكيد لهم والظعن في نزاهتهم على غير أساس من أنفع كما لا يسوغ أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه بما لا يليق أو تحديدهم والتشهير بهم • وعلى ذلك فإذا ما خرج العامل في شكواه على هذه الحدود فإنه يكون قد أدخل بواجبات وظيفته وارتكب ذنبا يستوجب المؤاخذة والعقاب التأديبي •

ومن حيث أن الثابت فيما تقدم أن المطعون ضده ارتكب المخالفة التي بنى عليها قرار الجزاء المطعون فيه الذي قضى بخفض وظيفته ومرتبته وأن صدور هذه المخالفة ممن في مثل وظيفة المدعى وثقافته القانونية أمر من شأنه أن يسبغ عليها طابع الجسامة ومن ثم يقتضى تشديد العقاب وعلى ذلك يكون القرار المذكور قد صدر مستوفيا أركانه القانونية ومتفقا مع حكم القانون فيما قام عليه من سبب وما انتهى اليه من جزاء واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فإنه يتعين الحكم بالغائه فيما قضى به من الغاء هذا القرار وبرفض الدعوى بالنسبة له •

قاعدة رقم (٦٤١)

المبدأ :

مجازاة العامل على أساس ما نسبته اليه النيابة العامة من ارتكاب جريمة الاختلاس استناد الحكم المطعون فيه في الغاء هذا الجزاء الى ان الامر لا يعدو مجرد عجز في المهدة لانتوافره به اركان جريمة الاختلاس استناد غير سديد - أساس ذلك انه في مجال القاتيب لا يصح رد الفعل الى نظام التجريم الجنائي - العجز في المهدة نتيجة تلاعب العامل الامين عليها صورة من صور الاختلاس بمفهومه الاداري .

ملخص الحكم :

ان المخالفة المنسوبة الى المدعى هي انه لم يؤد عطله بأمانة ٥٥ ولم يحافظ على الجمعية التي يعمل بها بأن اختلس اسمدة وكيمياويات من عهده وقد انتهت الحكم المطعون فيه الى عدم ثبوت هذه المخالفة في حق المدعى على أساس أن ما انتهت اليه النيابة العامة من قيام جريمة الاختلاس لم يستخلص من التحقيقات وأن الامر لا يعدو عجزا في عهدة المدعى ولا يعنى تلقائيا توافر أركان هذه الجريمة ، وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه غير سديد ، ذلك لانه لا يصح في مجال التأديب رد الفعل الى نظام التجريم الجنائي والتصدى لتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة الجنائية ، أو معالجة المخالفة التأديبية من زاوية جنائية من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها ، اذ كل ذلك ينطوي على اهدار مبدأ استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية وانما الصحيح هو النظر الى الوقائع المكونة للذنب نظرة مجردة لاستكشاف ما اذا كانت تلك الوقائع تطوى خروجاً على واجبات الوظيفة ومقتضياتها فتقوم المخالفة التأديبية . فاذا كان الثابت من التحقيق أن المدعى بوصفه من أمناء المخازن تلاعب بمعدهته وتصرف فيها بالمخالفة للتعليمات . وآية ذلك أنه أثبت في الكشف صرف أسمدة لكل من ٥٥٥٥ بمبلغ ٥٥٥٠ ٥٥ جنيه و ٥٥٥٥٥ بمبلغ ١٨٦٢٩٨ جنيه حين أنه لم يسلمها اليهما وأقر في التحقيق أنه تصرف في هذه الاسمدة لغير المذكورين ، كما أنه أقر بأن البيدات الحشرية التي وقع باستلامها الزارع قام بتسليمها لغيره

قام بدفع ثمنها وقد نفى المزارع توقيعه على إيصال استلام هذه المبيدات البالغ قيمتها ١٠٨٠٠ جنيهاً وكان الثابت كذلك أن جرد عهدة المدعى في الاسمدة والكيماويات قد أظهر عجزاً فيها بلغ ٩٣٠٧٣ جنيهاً، وقد احتفظ المدعى بهذا المبلغ ولم يردده إلا بعد إجراء الجرد واحالته الى النيابة العامة . ومن ثم يقوم في حقه الاختلاس بمفهومه الإداري الذي من بين صوره العجز بالعهد نتيجة تلاعب الموظف الأمين عليها .

(طعن رقم ٧٩٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢)

ثالثاً — الجزاءات التأديبية :

قاعدة رقم (٦٤٢)

المبدأ :

عاملون بالقطاع العام — جزاء الخصم من المرتب — المادة ٥٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام — نصها على جواز توقيع جزاء الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة دون ما تحديد لما يوقع منه في المرة الواحدة مما يجوز معه توقيعه دفعة واحدة — كيفية تنفيذ جزاء الخصم من المرتب المنصوص عليه في المادة ٥٩ من لائحة العاملين بالقطاع العام — يجب أن يراعى أن لا يجاوز الخصم تنفيذاً لهذا الجزاء نصف المرتب شهرياً — أساس ذلك القياس على الجزاء الأشد التالي لجزاء الخصم من المرتب وهو جزاء الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

ملخص الفتوى :

يبين من مقارنة المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بالمادة ٥٩ من نظام العاملين بالقطاع العام ، أن المشرع قد غاير مغايرة واضحة بالنسبة لجزاء الخصم من الراتب . فنص في قانون العمل على أن جزاء الخصم من الراتب يجب ألا يتجاوز في الدفعة الواحدة

أجر خمسة أيام في حين أنه في نظام العاملين بالقطاع العام أجاز الخصم من الراتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة دون ما تحديد لما يوقع منه في المرة الواحدة مما يجوز معه توقيعها دفعة واحدة وعلى ذلك وما دام أن نظام العاملين قد تضمن نظاما كاملا للجزاءات يغير للنظام المقرر في قانون عقد العمل فلا وجه للرجوع الى قانون العمل في هذا الصدد .

ومن حيث أن نظام العاملين في القطاع العام كفل حدا أدنى من أجر العامل يصرف له في حالة توقيع جزاء الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر فأوجب أن يصرف له نصف مرتبه باعتبار أن هذا هو الحد الأدنى الذى قدره المشرع أنه يقوم بأود العامل الموقوف .

ومن حيث أن هذا النظام قد أغفل وضع مثل هذا النص بالنسبة للعامل الذى يجازى بخصم شهرين من مرتبه وهو جزاء أخف من جزاء الوقف فان مقتضى القياس فى حالة تنفيذ هذا الجزاء أن يعامل معاملة العامل الموقوف فلا ينفذ هذا الجزاء الا فى حدود نصف المرتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يراعى عند تنفيذ جزاء الخصم من الراتب المنصوص عليه فى المادة ٥٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٩ أنه لا يجوز الخصم تنفيذا لهذه العقوبة نصف الراتب شهريا .

(انتهى ٨.٨ فى ١٦/١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٦٤٣)

المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حول السلطات الرئاسية سلطة واسعة فى توقيع الجزاءات التأديبية ، وناط بالمحكمة التأديبية توقيع جزاءات معينة على العاملين من شأغلى بعض المستويات — لا يحول ذلك دون أن توقع المحكمة التأديبية جزاءات أدنى .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتبارا من الأول من أكتوبر سنة ١٩٧١ ، وان كان قد خول فى المادتين ٤٩ ، ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلى الوظائف من المستوى الثالث عدا أعضاء مجلس مجلس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين .

وخفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلى وظائف المستويين الأول والثانى ، وتوقيع عقوبة الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة والوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والحرمان من العلاوة أو تأجيل موعد استحقاقها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر على العاملين شاغلى وظائف مستوى الادارة العليا ، بينما نصت المادة ٤٩ المذكورة على أن يكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلى وظائف الادارة العليا وتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه ، وان القانون المذكور وان كان قد خول السلطات الرئاسية هذه السلطة الواسعة فى توقيع الجزاءات التأديبية الا أنه لم ينطو صراحة أو ضمنا على مايدل على اتجاه المشرع الى قصر سلطة المحكمة التأديبية وهى بصدد ممارسة اختصاصها فى تأديب العاملين شاغلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه وأعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، على توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على وظائف الادارة العليا وجزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه وأعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، دون الجزاءات التأديبية الأدنى منها والتي قد تراها المحكمة التأديبية مناسبة فى الحالة المطروحة عليها ، فكل

ما استهدفه القانون هو بيان حدود السلطات الموسعة التي منحها للسلطات الرئاسية: في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين ، دون ثمة قيد على سلطة المحاكم التأديبية في توقيع أحد الجزاءات الملائمة التي تضمنتها المادة ٤٨ من القانون ، إذا قام الدليل على ادانة المخالف المحال اليها أو الحكم ببراءته لذا ثبت لها غير ذلك .

(طعن رقم ١٠٨٥ ، ١١٠٢ لسنة ١٣١٢ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٦٤٤)

المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — خول السلطات الرئاسية سلطة تأديبية كاملة بالنسبة الى العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث . تحت رقابة المحكمة في الحدود المنصوص عليها في هذا النظام — ليس للمحكمة التأديبية اختصاص مبتدأ في التأديب في هذا المجال .

ملخص الحكم :

ان القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي عمل به اعتبارا من الأول من أكتوبر سنة ١٩٧١ قد خول في المادتين ٤٩ ، ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث عدا أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين على أن يكون للمحكمة التأديبية المختصة التعميق على هذه القرارات في الحدود المنصوص عليها في المادة ٤٩ سالفة الذكر ، ولما كان المطعون ضدهما وفقا لحكم المادة ٧٩ من القانون المشار اليه قد نقلا الى المستوى الثالث. الوظيفي وأصبح بالتسالي رئيس مجلس الادارة بالشركة هو صاحب السلطة التأديبية الكاملة عليهما ويكون الطعن في قراراته التي

يسوغ فيها الطعن قانونا أمام المحكمة التأديبية فمن ثم فلا يكون للمحكمة التأديبية والحالة هذه اختصاص مبتدأ في تأديب المطعون ضدهما .

(طعن رقم ١٠٨٦ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٥)

قاعدة رقم (٦٤٥)

المبدأ :

صدور القرار التأديبي من السلطة الرئاسية وقت أن كان ينقصد الاختصاص بإصداره للمحكمة التأديبية — بطلان القرار — صدور قانون يسند هذا الاختصاص للسلطة الرئاسية — تصحيح القرار — عدم جدوى إلغاء القرار — لا مناص من مراقبة أركانه الأخرى — مثال .

منخص الحكم :

ولئن كان مرتب المدعى — على ما يبين من الأوراق — كان يجاوز خمسة عشر جنيتها تهريا عند صدور القرار بفصله وبالتالي فإن قرار الجهة الرئاسية بفصله كان يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التي كان لها دون سواها سلطة فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـسريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوبا بعبء عدم الاختصاص الا أن المدعى قد أصبح من شاغلي وظائف المستوى الثالث بالتطبيق لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه واذ خولف هذا القانون السلطات الرئاسية سلطة توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من هذا المستوى فلم يعد ثمة جدوى من إلغاء القرار المطعون فيه استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت اصداره ليعود الأمر ثانية الى ذات السلطة الرئاسية التي سبق لها أن أفصحت عن رأيها فيه فتصر على موقفها وتصحح قرارها باعادة اصداره

بسلطتها التي خولت اليها في هذا القانون وتعود بذلك المنازعة في دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها ويعتبر القانون الجديد والحالة هذه وكأنه صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذي كان يعتوره ومن ثم فلا مناص من تناول القرار المطعون فيه ومراقبته بالنسبة لأركانه الأخرى .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

قاعدة رقم (٦٤٦)

أبدا :

صدر قرار الجراء من السلطات الرئاسية في الشركة في ظل قانون يقصر الاختصاص بتوقيع هذا الجراء على المحاكم التأديبية — بطلان الجراء — صدور قانون يجيز توقيع الجراء من السلطة الرئاسية — الجراء — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة تتحصل على ما يبين من أوراق الطعن في أنه بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ أقام الطاعن الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٣ القضائية أمام المحكمة التأديبية بالاسكندرية ضد الشركة العربية للسجاد والمفروشات بدمهور . طالبا الغاء القرار التأديبي الصادر ضده من رئيس مجلس ادارة الشركة والذي قضى بخفض فئة وظيفته ومرتبته من الفئة الثامنة الى الفئة التاسعة بأول مربوطها ، وقال ان هذا الجراء وقع عليه بسبب ما أسند اليه من أنه تسبب في اشتعال النيران بماكينته الكرد رقم ٢ بينما الحقيقة أنه غير مسئول عن الحادث اذ يرجع احتراق الآلة المذكورة الى وجود ماس كهربائي أدى الى الحريق بعد انتهاء فترة عمل ورديته ، وانه كان قد أمر الميكانيكي المختص بقطع التيار عن هذه الآلة فور ايلاعه بوجود عطل فيها ، وقام الميكانيكي بقطع التيار عن جميع الآلات ومن بينها الآلة المذكور .

وبجلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة بالغاء القرار

المضون فيه . وبنت قضاءها على أنه لما كان مرتب المدعى يجاوز خمسة عشر جنيتها شهريا فان السلطة الرئاسية بالشركة لا تملك مجازاته تأديبيا بأكثر من انخصم خمسة عشر يوما من مرتبه أما ما يزيد عن ذلك فيكون الاختصاص بتوقيعه للمحكمة التأديبية دون غيرها طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ . وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر من غير مختص ويتعين الحكم بالغائه .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن مرتب المدعى وقت صدور القرار التأديبي المطعون فيه كان يجاوز خمسة عشر جنيتها في الشهر ، فان إصدار السلطة الرئاسية لهذا القرار كان يشكل عدوانا على اختصاص المحاكم التأديبية التي كان لها دون سواها سلطة توقيع جزاء خفض الفئة والمرتب طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في سريان لقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص . الا أنه كون المدعى قد أصبح من شاغلي وظائف المستوى الثالث طبقا للمادة ٧٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام سالت الذكر باعتبار أنه كان يشغل وظيفة من الفئة الثامنة . واذ خولت المادة ٤٩ من هذا النظام السلطة الرئاسية توقيع جزاء خفض فئة الوظيفة والمرتب معا على العاملين شاغلي وظائف المستوى الثالث — شأن المدعى — فلم تعد ثمة جدوى من إلغاء القرار المطعون فيه استنادا الى ان المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت صدوره ، ليعود الأمر ثانية الى السلطة الرئاسية التي سبق لها أن أفصحت عن رأيها فيه فتصر على موقفها باعادة اصداره بسلطتها التي خولت لها بالقانون المشار اليه ، وتعود المنازعة بذلك دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها ، ويعتبر القانون الجديد والحالة هذه وكأنه قد صحح عيب عدم الاختصاص الذي أعتبر القرار عند صدوره .

ومن ثم يتعين تناوله ومراقبته بالنسبة لباقي أركانه الأخرى .

قاعدة رقم (٦٤٧)

المبدأ :

نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام بأن يكون توقيع الجزاءات التأديبية بالنسبة لجزاءات الانذار والخصم من المرتب أو الوقف مع صرف نصف المرتب أو الحرمان من العلاوات أو تأجيل موعد استحقاقها لرئيس مجلس الادارة أو من يفوضه سلطة توقيهما على العاملين شاغلي الوظائف من المستويين الثالث والثاني — لرئيس مجلس الادارة طبقا للمادة سالفة الذكر توقيع الجزاءات التي حددتها ما لم ير لاعتبارات معينة أن يفوض غيره في مباشرتها — التفويض استثناء من الأصل العام يجب أن يكون صريحا واضحا ولا يجوز افتراضه ضمنا ويخضع لقاعدة التفسير الضيق — صدور التفويض بقرار من مجلس الادارة شارك رئيسه في اصداره — عدم صدوره في هذه الحالة ممن خوله القانون اصداره — التفويض في التفويض مخالف للقانون .

ماخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن رقابة القضاء الادارى للقرارات الادارية سواء في مجال وقف تنفيذها . وفي مجال الغائها هي رقابة قانونية تسلطها المحكمة في الحالين على هذه القرارات لتتعرف على مدى مشروعيتها . ومن المسلمات أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وهي فرع مردها الى رقابة المشروعية التي هي وزن للقرار الادارى بميزان القانون . ومن ثم يتعين لوقف تنفيذ قرار ادارى قيام ركن الاستعجال بمعنى أن يترتب على تنفيذ القرار الادارى المطعون فيه بالالغاء نتائج لايمكن تداركها . وأن يتوافر الى جانب ذلك ركن ثان هو أن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية تحمل على ترجيح الغاء القرار .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بهذا الطعن ، فإن المادة الثانية من

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة المعمول به من ٢٣ من أغسطس ١٩٧٣ ، تنص على أنه يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الادارة أن تتوافر فيه عند الترشيح الشروط الآتية :

..... (٦) ألا يكون من شاغلى وظائف الادارة العليا أو من المفوضين فى توقيع الجزاء ، فى الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام وألا يكون مفوضا فى كل أو بعض سلطات الادارة فى باقى الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون ٠٠ وطبقا لما تنص عليه المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن اصدار نظام العاملين بالقطاع العام يكون توقيع الجزاءات التأديبية بالنسبة لجزاءات الانذار والخصم من المرتب أو الوقف مع صرف نصف المرتب أو الحرمان من العلاوات أو تأجيل موعد استحقاقها لرئيس مجلس الادارة أو من يفوضه سلطة توقيعهما على العاملين شاغلى الوظائف من المستويين الثالث والثانى •

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الأوراق أن سند تطبيق الفقرة السادسة من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على المدعين وهما العاملين بالمستوى الأول (فئة الثالثة) هو ما تضمنته المادة الثانية من لائحة جزاءات العاملين بالشركة العامة للأعمال الهندسية التى تنص على أن يرخص لشاغلى وظائف الفئتين الثانية والثالثة فى توقيع جزاءات الخصم أو الوقف لمدة يوم واحد بالنسبة للعاملين التابعين لهم فيما عدا شاغلى وظائف المستوى الأول • وقد وافق مجلس ادارة الشركة على هذه اللائحة بتاريخ ٢٨ من أبريل ١٩٧٣ على أن تسرى اعتبارا من أول يونية ١٩٧٣ •

ومن حيث أن ما تضمنته اللائحة المشار اليها بشأن هذا الترخيص ، ودون التعرض لأصل الموضوع لا يعتبر تفويضا مستكملا شرائطه التى نصت عليها المادة ٤٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر ذلك أن هذه المادة حين خصت رئيس مجلس ادارة الشركة بتوقيع الجزاءات التى حددتها فان التفويض فى هذا الاختصاص ينبغى أن يصدر منه

اذ أن الأصل هو أن يباشر صاحب الاختصاص بنفسه السلطات المخولة له قانونا ما لم ير لاعتبارات معينة أن يفوض غيره في مباشرتها ، وفي هذه الحالة فإن التفويض — وهو استثناء من الأصل العام يجب أن يكون صريحا واضحا ولا يجوز افتراضه ضمنا . وغنى عن البيان أن أحكام التفويض بالاختصاص ذات طابع استثنائي تخضع لقاعدة التفسير الضيق . فإذا كان القانون قد أعطى رئيس مجلس الإدارة سلطات معينة في التفويض بالاختصاصات فإنه يتعين أن تقتصر هذه السلطات عليه دون غيره من مستويات السلطات الأخرى في الشركة . فهذه السلطات لا يجوز لها استعمال سلطة التفويض في اختصاصات رئيس مجلس الإدارة بدون نص صريح . ولقد أوردت المادة ٥٥ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الموضوعات التي تتضمنها اللائحة التي يضعها مجلس الإدارة دون أن تشمل التفويض في اختصاصات رئيس مجلس الإدارة في توقيع الجزاءات التأديبية ، الأمر الذي يترتب عليه ، كما يبين من ظاهر الأوراق ، أن لا يكون المدعيان مفوضين تفويضا صحيحا في توقيع الجزاءات في الشركة التي يعملان بها .

ومن حيث أنه لا يقدح في هذا ننظر أن تكون اللائحة قد صدرت بقرار من مجلس الإدارة شارك رئيسه في إصداره . لأن هذا يعني أن قرار التفويض لم يصدر وحسب ممن خوله القانون إصداره بل شاركه في ذلك — على خلاف القانون — غيره . وحتى يفرض أن رئيس مجلس الإدارة كان في صف الموافقة على قرار مجلس الإدارة الصادر بالتفويض — مع العلم بأن قرارات المجلس قد تصدر بموافقة الأغلبية — فإن مبدى موافقة رئيس المجلس يعني أن هذا الأخير الذي خوله القانون سلطة التفويض في توقيع الجزاءات . استخدم هذه السلطة في تفويض غيره — أى مجلس الإدارة . ليفوض هذا بدوره من يوقعون الجزاء . ومن المسلم به أن التفويض في التفويض مخالف للقانون . هذا . ولقد قامت الشركة بعد ذلك بتصحيح الأوضاع فيها فأصدر مجلس إدارتها لائحة أخرى بتاريخ ٩ من ديسمبر ١٩٧٤ خلت من المآخذ التي وردت في اللائحة السابقة : ثم أصدر رئيس مجلس الإدارة في ١٣ من أبريل ١٩٧٥ قراره رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ بالتفويض في توقيع الجزاءات طبقا لأحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الأوراق على النحو السابق تفصيله ودون تعرض لأصل الموضوع أنه لم يقيم بشأن المدعين المانع الذي نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ • ويكون طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه قد قام على أسباب جدية • كما أن تنفيذ عذا القرار تقترب عليه نتائج يتعذر تداركها اذ يمنع المدعيان — وقد فازا في الانتخابات وصارا بذلك من أعضاء مجلس إدارة الشركة التي يعملان بها — من ممارسة اختصاصاتهما والقيام بما ناطه القانون بهما من مهام وواجبات •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فانه يكون قد أصاب حكم القانون ويكون الطعن غير قائم على سند صحيح متعين الرافض والزام الطاعن بصفته مصروفاته •

(طعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٨)

قاعدة رقم (٦٤٨)

المبدأ :

اشتمال نص المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالشركات والجمعيات والهيئات الخاصة — صدور تشريعات بعد هذا القانون تنظم أوضاع العاملين بالقطاع العام وتشتمل على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها عليهم — أثر ذلك — زوال مقتضى تطبيق نص المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والزام السلطات التأديبية بتوقيع الجزاءات الواردة في التشريعات الجديدة دون غيرها •

ملخص الحكم :

يبين من تقمى الأحكام الخاصة بتأديب العاملين بالقطاع العام • أنه بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٥٩ أصدر المشرع القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وبموجبه امتد اختصاص النيابة الادارية

والمحاكم التأديبية الى العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والعاملين بالجمعيات الخاصة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية ، والعاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح: وإذا كان المكان الطبيعي لتحديد المخالفات التأديبية والجزاءات التي يجوز للسلطات التأديبية توقيعها على العاملين ، هو تشريعات التوظيف غير أنه نظرا لأنه لم يكن قد صدرت بعد حتى تاريخ نفاذ ذلك القانون أية تشريعات تنظم شؤون التوظيف الخاصة بالعاملين بالشركات ، فقد ضمن المشرع المادة السادسة من القانون المشار اليه الجزاءات التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على هؤلاء العاملين ، وعقب صدور القوانين الاشتراكية في سنة ١٩٦١ التي ترتب عليها ايلولة عدد كبير من الشركات والمنشآت والمؤسسات الخاصة الى الدولة ، اتجه المشرع الى تنظيم أوضاع العاملين بجهات القطاع العام بموجب قرارات تنظيمية عامة ، تضمنت أوضاع أحكام التوظيف الخاصة بهم ، وتحديد واجباتهم والأعمال المحظورة عليهم ، وأوضاع التحقيق معهم وتأديبهم والجزاءات التي يجوز للسلطات التأديبية توقيعها عليهم سواء كانت المحاكم التأديبية أو السلطات الرئاسية . وليس من شك في أن المحاكم التأديبية تلتزم بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في تشريعات التوظيف الخاصة بالعاملين في القطاع العام ، ولو اختلفت هذه العقوبات عن العقوبات الواردة في القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ذلك لأنه كما سبق القول ، لم يضمن المشرع المادة السادسة تلك العقوبات الا بسبب عدم وجود التشريعات المنظمة لأحكام التوظيف الخاصة هؤلاء العاملين ، فاذا ما وجدت هذه التشريعات وتضمنت العقوبات التي قدر المشرع أنها تتلاءم مع طبيعة العلاقة التي تربط هؤلاء العاملين بالجهات التي يعملون فيها ، فقد زال مقتضى تطبيق نص المادة السادسة المشار اليها والتمتت السلطات التأديبية بما فيها المحاكم التأديبية بتوقيع العقوبات الواردة في اللوائح الجديدة دون غيرها .

قاعدة رقم (٦٤٩)

المبدأ :

الحكم على العامل بجزاء تأديبي من بين الجزاءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وفي لوائح العاملين بالقطاع العام — جائز قانونا ولو كان هذا الجزاء غير وارد في لائحة الجزاءات الخاصة بالشركات التي يتبعها العامل .

ملخص الحكم :

ان ما أثاره الطاعنان من أن المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، قد أهدرت لائحة جزاءات البنك التي تكفلت ببيان الجزاءات التي توقع على موظفيه عن المخالفات فأوقعت بهما جزاءا مخالفا للقانون فإنه قول مردود بأن المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي الشركات قد حددت الجزاءات التي يجوز للمحكمة توقيعها على العاملين بالشركات ، وقد ورد من بينها جزاء خفض المرتب وتنزيل الوظيفة ، كما أن لوائح القطاع العام التي كانت سارية منذ طرح الدعوى التأديبية على المحكمة قد تضمنت مثل ذلك الجزاء كما يبين من مراجعة المادة ٥٩ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٤٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار لائحة العاملين بالقطاع العام . وعلى ذلك ، فإنه لما كانت المحكمة قد أوقعت بالموظفين الثلاثة جزاء خفض المرتب وهو من الجزاءات التي يجوز للمحكمة توقيعها على العاملين في القطاع العام على النحو السالف بيانه ، فمن ثم فإن هذا الوجه من أوجه الطعن يكون على غير أساس .

(طعون ارقام ٨٠٠ ، ٨١١ ، ٨٠٩ لسنة ١٣ ق — جلسة

١٩٧٢/٣/١١)

قاعدة رقم (٦٥٠)

المبدأ :

نقل العامل من الحكومة الى القطاع العام — ارتكاب المخالفة وقت
ان كلن يعمل بالحكومة — توقيع الجزاء المناسب من بين الجزاءات
المحددة بنظم العاملين بالقطاع العام .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ملف خدمة المطعم ضده أنه كان وقت
ارتكاب المخالفات سائلة الذكر معينا بوزارة الاقتصاد ثم صدر قرار
بنقله الى المؤسسة المصرية العامة للتجارة اعتبارا من ١٢ من فبراير
سنة ١٩٦٨ ولا يزال معينا بها في وظيفة من الفئة الثانية من وظائف
المستوى الأول وعلى ذلك فقد أصبح من الخاضعين لقانون نظام
العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي
تسرى أحكامه على العاملين بالمؤسسات العامة .

ومن ثم يتعين أن يوقع عليه الجزاء المناسب من بين الجزاءات
التأديبية التي أوردتها المادة ٤٨ من هذا النظام وذلك اعمالا للأثر
المباشر للقانون .

(طعن رقم ٢٣٠ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

قاعدة رقم (٦٥١)

المبدأ :

تنزيل فئة العامل وخفض مرتبه نتيجة تقدير كفايته في تقريرين
متتاليين بدرجة ضعيف — ليس جزاءا تأديبيا .

ملخص الحكم :

ان الشركة لم تصدر قرارها بتنزيل فئة المدعى من الخامسة الى

السادسة وبخفيض مرتبه ، بوصفها سلطة تأديبية بالتطبيق لأحكام المواد ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ من الفصل العاشر من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام معدلا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، وانما أصدرته بسلطتها المخولة لها في شأن تقرير الآثار المترتبة على تقدير كفاية العاملين بالتطبيق لأحكام الفصل الثالث منه الخاص بلجان شئون العاملين وتقارير النشاط الدورية فلم ينسب القرار الى المدعى مخالفة تأديبية معينة تستوجب العقاب التأديبي وانما أفصحت صياغته عن صدورهِ بمناسبة تقدير كفايته بدرجة ضعيف . ومن ثم تكون الشركة - في اصدارها قرارها المطعون فيه - قد استعملت سلطتها المخولة لها في المادة ٢٤ من القرار الجمهوري سالف الذكر والتي تجيز لها دون حاجة الى تصديق سلطة عليا تنزيل العامل اذا قدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف الى وظيفة من فئة أدنى مع تخفيض مرتبه بما لا يجاوز الربع . ولم يخرج نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على حكم هذه التفرقة وذلك على مايبين من نص المادة ١٧ منه التي تقابل المادة ٢٤ سالف الذكر والمواد ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ من الفصل الثامن التي تقابل المواد ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ من القرار الجمهوري آنف الذكر .

(طعن رقم ١٨١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١١)

قاعدة رقم (٦٥٢)

المبدأ :

المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ نصها ضمن الجزاءات المترتبة التي عدتها على جزاء (خفض المرتب) ثم جزاء (خفض الوظيفة) يليها جزاء (خفض المرتب والوظيفة معا) - لم يضع النص أية قيود او حدود في شأن انزال عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا على العامل - هذا الجزاء جاء بعبارة مطلقة دون ثمة قيد في ان يكون هذا الخفض للوظيفة التالية

مباشرة وبالتالي دون التزام بأن تكون الفئة المالية هي الوظيفة التالية مباشرة لتلك التي كانت مقررة للوظيفة التي كان يشغلها العامل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالجزاء الذي وقعه قرار الشركة رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المطعون فيه ، على المدعى وهو تخفيض وظيفته من وكيل تفتيش من الفئة السادسة (٧٨٠/٣٣٠) الى وظيفة كاتب من الفئة الثامنة (٣٦٠/١٨٠) بأول مربوطها ، انما كان يستند الى المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وكانت هذه المادة تنص ، ضمن الجزاءات المتدرجة التي عدتها ، على جزاء (خفض المرتب) ثم جزاء (خفض الوظيفة) يليهما جزاء (خفض المرتب والوظيفة معا) ولم يضع هذا النص أية قيود أو حدود في شأن انزال عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا على العامل اذ ورد هذا الجزاء بعبارة مطلقة دون ثمة قيد في آن واحد يكون هذا خفض للوظيفة التالية مباشرة وبالتالي دون التزام بأن تكون الفئة المالية لهذه الوظيفة التالية مباشرة لتلك التي كانت مقررة للوظيفة التي كان يشغلها العامل . ومنطق هذا الاطلاق أن المشرع استهدف تخويل الجهة التأديبية المختصة سلطة مرنة في أن تخفض وظيفة العامل وما يترتب على ذلك من تخفيض فئته المالية وراتبه ، الى الوظيفة التالية أو ما دونها تبعا لمدى خطورة الذنب المسند الى العامل ابتغاء تحقيق المصلحة العامة التي تتمثل في الموازنة بين مصلحة العمل وحسن سيره والحرص على عدم فصل العامل من الخدمة الا للضرورة الملحة باعتبار أن هذه العقوبة أقصى العقوبات المقررة ومن شأنها قطع مورد رزق العامل ومن يعولهم .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، وكانت المخالفات المنسوبة الى المدعى والثابتة في حقه مخالفات خطيرة اذ منها ما ينطوي على اختلاس وتبديد لأموال الشركة مما يجعل مواجهتها بخفض وظيفته بفئتين مع خفض راتبه الى أول مربوط الفئة التي خفض اليها جزاء مناسبا حقا وعادلا لمسا لثقله من ذنب أدارى . وعلى ذلك يكون للقرار المطعون

فيه بشقيه قد جاء متفقاً مع القانون وقائماً على أسبابه • ولذا تكون دعوى المدعى على غير أساس جديرة بالرفض •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب مذهبا مخالفاً ، فإنه يكون مخالفاً للقانون حقيقاً بالحكم بالغائه والقضاء برفض الدعوى •

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٢)

قاعدة رقم (٦٥٣)

المبدأ :

قرار مجازاة العامل بخفض المرتب مع خفض درجته وإنذاره بالفصل من الخدمة لثبوت ارتكابه جريمة من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة — لا ينطوى القرار على تعدد في الجزاءات مما يشوبه عيب — أساس ذلك : عقوبة خفض المرتب والدرجة معا هي عقوبة واحدة بحكم القانون — ذكرة عبارة إنذار العامل بالفصل من الخدمة مع عقوبة خفض المرتب والدرجة لا يقصد به الجزاء ولا يأخذ حكمه — لا يستساغ أن يكون قد قصد بهذه العبارة توقيع عقوبة الإنذار وهي أخف الجزاءات عليه بعد أن وقع عليه عقوبة خفض المرتب والدرجة وهما من أشد العقوبات بعد عقوبة الفصل من الخدمة — المقصود بها مجرد معناها اللغوي وهو التحذير من منبة العودة الى مثل هذا الفصل مستقبلاً •

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا مقتنع فيما قال به المدعى من أن القرار المطعون فيه وقد صدر بمجازاته بخفض مرتبه ثلاثة جنيهاً مع خفض درجته من الفئة الثامنة الى الفئة التاسعة وإنذاره بالفصل من الخدمة ، قد انطوى على مخالفة للقانون بتوقيع أكثر من جزاء تأديبي عن المخالفة التي نسبت اليه ، لا مقتنع في ذلك لأن المرفعة التجارية المدعى عليها ، وقد تحققت من أن جريمة الرشوة المسندة الى المدعى ثبتت في حقيقته

وأنها من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة التي يحق معها توفيع عقوبة الفصل من الخدمة ، فأنها اد رأت بسلطتها التقديرية للاعتبارات التي أرتأت اننيابه العامة من حدائه عهد المدعى بالخدمة وشهادة رئيسه المباشر بحسن السير والسلوك ، النزول بهذه العقوبة الى العقوبة الأدنى منها المنصوص عليها في الفقرة ٧ من المادة ٤٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهي عقوبة خفض المرتب والدرجة معا ، فأنها بهذه المثابة لا تكون بتوقيع هذه العقوبة على المدعى قد وقعت عقوبتين لأن هذه العقوبة بحكم القانون عقوبة واحدة . أما عن انذار المدعى بالفصل من الخدمة فإن ذكر هذه العبارة بعد عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا ، لم يقصد به الجزاء وبالتالي لا يأخذ حكمه ، اذ لا يستساغ أن يكون قد قصد بهذه العبارة توقيع عقوبة الانذار وهي أخف الجزاءات على المدعى بعد أن وقع عليه عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا وهي من أشد العقوبات بعد عقوبة الفصل من الخدمة ، والمقصود بهذه العبارة هو مجرد معناها اللغوي وهو التحذير من مغبة العودة لمثل هذه الجريمة مستقبلا ، وبناءا عليه لا يكون ثمة تعدد في الجزاءات يشوب القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم فأنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض دعوي المدعى .

١٠٩٤ (طعن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٦٥٤)

المبدأ :

١ نقل العامل قرين الجزاء التأديبي ومن جهة الاختصاص بتوقيعه استنادا الى نتيجة التحقيق التي صدر من أجلها الجزاء مدونا على ذات المذكرة التي حصلت تلك النتيجة دون افصاح عن الوظيفة المنقول اليها أو تحرى مدى احتياجات العمل المنقول اليه أو التناسب في الدرجة بين الوظيفة المنقول منها والوظيفة المنقول اليها — لا يعتبر ذلك نقلا مكاتيا وإنما يسفر في الواقع جزاء تأديبي .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من واقعات الدعوى أن نتيجة التحقيقات التي أجريت مع المدعى وآخرين بالمؤسسة وعرضت على رئيس مجلس الإدارة برأى محدد بمجازاة بعض العاملين بعقوبات تأديبية معينة من بينها مجازاة المدعى بخمسة أشهر من مرتبه - قد وقع عليها رئيس مجلس الإدارة بالموافقة مضيفاً بأن نقل المدعى للعمل بمنطقة أسنا ، ولا ريب أن صدور القرار المتضمن نقل المدعى الى أسنا قرين الجزاء التأديبي ومن جهة الاختصاص بتوقيعه واستنادا الى نتيجة التحقيق التي صدر من أجلها الجزاء مدونا على ذات المذكرة التي حملت تلك النتيجة ، دون إفصاح عن الوظيفة المنقول اليها أو تحصى مدى احتياجات العمل بأسنا أو التناسب في الدرجة بين الوظيفة المنقول منها والوظيفة المنقول اليها ، لا يدع مجالاً للشك في أن مصدر القرار ما قصد به الا توقيف جزاء على المدعى مكمل لجزاء الخصم من المرتب، على وجه يغدو معه القرار الطعين - في هذا الشق - وان كان في ظاهره نقلاً مكانياً الا أنه يسبق في الواقع جزاءاً تأديبياً ليس من بين الجزاءات المنصوص عليها على سبيل الحصر .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون القرار المطعون فيه صحيحاً في الواقع والقانون فيما قضى به من عقوبة الخصم من المرتب، متمين الإلغاء فيما يقضى به من نقل المدعى الى أسنا ، ويتعين من ثم تعديل الحكم المطعون فيه بإلغاء القرار الطعين في شقه المتعلق بالنقل ورفض الدعوى بالنسبة الى طلب إلغاء عقوبة الخصم من المرتب .

(طعن رقم ٨٨٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٨)

قاعدة رقم (٦٥٥)

المبدأ :

استقلال جهة الادارة بتقدير التناسب بين الجزاء والمخالفة .

ملخص الحكم :

ان القرار التأديبي شأنه شأن أى قرار ادارى آخر يجب أن يقوم على سبب يبرره فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت حالة قانونية أو واقعية تبرر تدخلها ولما كان السبب هو ركن من أركان القرار فان للقضاء الادارى أن يراقب قيام هذه الحالة أو عدم قيامها كركن من أركان القرار وفي نطاق الرقابة القانونية التى تسلط على تلك القرارات التى غايتها التعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا ، فاذا كان الثابت على نحو ما تقدم — ان السبب الذى قام عليه القرار المطعون فيه وهو اخلال المدعى بالتزاماته الجوهرية وخروجه على مقتضى واجبه الوظيفى ، أمر ثابت فى حقه ، فان القرار المطعون فيه يكون قد قام على سبب يبرره ومطابقا للقانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بالرغم مما خلص اليه من ثبوت الاتهام المسند الى المدعى والى أنه يشكل خروجا على مقتضيات واجبه الوظيفى ، وأن من حق المؤسسة مجازاته عنه قد انتهى الى إلغاء قرار فصله استنادا الى أن هذا الجزاء لا يتناسب مع ما ثبت فى حقه بمقولة أن عجز المدعى عن تقديم المستندات الدالة على صرفه المبالغ المسلمة اليه بصفة عهدة أو وجود عجز فى هذه العهدة ليس دليلا مقنعا على قيام المدعى باختلاس قيمة المبالغ المتبقية فى ذمته للمؤسسة وهو لا يعدو أن يكون اهمالا فى المحافظة على عهده ، واذا كان هذا الاهمال يشكل فى حقه مخالفة ادارية تستوجب مجازاته الا أنه يجب مراعاة التدرج فى الجزاء لاعمال التلاؤم بين الجزاء والمخالفة التى استوجبتة والا خرج الجزاء عن نطاق المشروعية واذا كان الثابت أن

المؤسسة قررت مجازاة المدعى بالفعل من الخدمة لما ثبت في حقه من الإهمال في المحافظة على عهده مما أدى الى وجود عجز بها فان جزاء الفصل يكون غير متناسب مع المخالفة وبالتالي خارجا عن نطاق المشروعية ومخالفا للقانون ، وهذا الرأي الذي انتهى اليه الحكم غير صحيح ذلك ان الواقع من الأمر أنه أيا كان الرأي فيما اذا كان ماثبت في حق المدعى من اخلال بعهده هو مجرد اهمال في المحافظة على هذه العهدة أدى الى فقدتها أم أنه اختلاس لهذه العهدة كما تدل على ذلك ظروف الحال فانه ليس ثمة عدم تناسب ظاهر أو تفاوت صارخ بين ما ثبت في حق المدعى بين الجزاء الذي وقع عليه ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف بما ذهب اليه في هذا الشأن ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أنه اذا انتهت الادارة بحسب فهمها الصحيح للعناصر التي استخلصت منها قيام العامل بارتكاب ذنب اداري الى تكوين اقتناعها بأن مسلك العامل كان معيبا وان الفعل الذي اتاه أو التقصير الذي وقع منه كان غير سليم أو مخالفا لما يقضى القانون أو الواجب اتباعه في هذا الشأن كان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانوني دون أن يخضع اقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء .

(لمن رقم ١١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٠)

قاعدة رقم (٦٥٦)

المبدأ :

عدم التناسب الظاهر بين الجزاء والمخالفة — الغاء القرار — حق الشركة في توقيع الجزاء المناسب — مثال .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان المطعون ضده قد اعترف بأنه وجد التراخيص الذي ضبط منه فوق الدوايب خلف المصينة فأخذه وليس في الأوراق ما يحمل على عدم الاطمئنان الى صحة اعترافه خلافا لما ذهب اليه الحكم

المطعون فيه إلا أن الثابت من الأوراق أن التحقيق لم يكشف عن سبب وجود الترانس المشار اليه في مكان عمل المطعون ضده وهو لا يتصل بالأدوات الكهربائية كما لم يسفر التحقيق عن ظهور شخص كان هذا الترانس في حوزته أو كان مسئولاً عنه والذي يستفاد من تقاض القيمة التي قدرتها الشركة له إذ قدرته بما لا يجاوز جنيتها انه كان بحالة سيئة لا يصلح معها للاستعمال فاذا ما أضيف الى ذلك حداثة عهد المطعون ضده بالعمل وصغر سنه إذ لم يكن يتجاوز وقت ضبط الواقعة عشرين عاماً فإن أخذه بمنتهى الشدة وتوقيع أقصى العقوبات المقررة عليه دون مراعاة لمختلف الظروف التي أحاطت بارتكابه المخالفة على الوجه السالف بيانه مما يجعل الجزاء مشوباً بعدم التناسب الظاهر وبالتالي يخرج من حد المشروعية ويبطله ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما انتهى اليه من الغائه ويتعين والحالة هذه القضاء برفض الطعن مع الزام الشركة الطاعنة مصروفاته دون أن يؤثر ذلك على حق الشركة في توقيع الجزاء المناسب على المطعون ضده بعد أن ثبتت المخالفة بظروفها السالف بيانها في حقه .

(طعن رقم ٢٩٦ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٨)

قاعدة رقم (٦٥٧)

المبدأ :

عدم التناسب الظاهر بين الجزاء الإداري والذنب الموقع عنه
— مثال — مجازاة العامل المختلس بخضم شهر من مرتبه — عدم مشروعيته .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن انعدام التناسب الظاهر بين الذنب الإداري والجزاء الموقع عنه يخرج الجزاء عن نطاق المشروعية مما يجعله مخالفاً للقانون متعين الإلغاء ، ولما كان الحكم المطعون فيه والذي لم يطعن فيه من السند — قد انتهى الى ثبوت

ما هو منسوب الى المذكور بقرار الاتهام من أن نيته انصرفت الى الاستيلاء على المبالغ موضوع الدعوى لنفسه وبسبب وظيفته دون وجه حق ، وأنه بذلك يكون قد خرج على مقتضى ما يجب أن يتحلى به العامل من أمانة وحسن سلوك ولم يحافظ على أموال الشركة التى يعمل بها واستولى دون وجه حق على أموالها ولم يوردها الى خزانة الشركة الا بعد اكتشاف أمره ، فما كان يجوز أن يقضى الحكم بعد ذلك بمجازاة المذكور بخمسة أشهر من مرتبه اذ ليس هناك أى تناسب بين الذنب الادارى الذى ثبت فى حقه وبين الجزاء الذى وقع عليه ، فلا جدال فى أن جرائم الاختلاس من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة والتي تفقد العامل الذى يرتكبها سمعته والثقة فيه وتؤدى عند الحكم فيها جنائيا الى فصله بقوة القانون ، ولا يمكن أن يؤدى قيام السيد ٥٥٥٥٥٥ برد المبالغ التى اختلسها وبالتالى قيام النيابة العامة باحالة الموضوع الى الجهة الادارية لمجازاته عما ثبت فى حقه تأديبيا الى تغيير طبيعة الذنب الذى ارتكبه ، فاذا ما أضيف الى ما تقدم أن للمذكور سجلا حافلا بالجزاءات على نحو ما هو ثابت بالأوراق ، فان الجزاء الحق لئله هو الفصل من الخدمة .

(لعننى رقمى ٢٦٨ ، ٤١٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٦٥٨)

المبدأ :

حرية الادارة فى تقدير الجزاء المناسب — الغلو فى تقدير الجزاء — مناطه — مثال .

ملخص الحكم :

أصاب الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من أن مانسب الى المدعى من وجود عجز فى عهده وتقديره بيانات غير صحيحة للتحقيق المالى يقصد تغطية هذا العجز ثابت فى حقه ثبوتاً يقينياً ولا ينال من ثبوته فى حقه ما ذهب اليه من مبررات . اذ الثابت أن المستندات التى

قدمها لنفى وجود عجز فى عهده كانت قد استعيفت وصرفت قيمتها للمدعى قبل الجرد أما القول بأنه قدم بيانات هذا المبلغ دون مراجعة فأمر لا يقبل فى المسائل المالية التى تتطلب الدقة والحذر خصوصا وأن المدعى من العاملين بالحسابات منذ تعيينه وعلى دراية كافية بما لهذا البيان من تأثير مباشر على نتيجة الجرد ، الأمر الذى يشكّل فى حقه خروجاً على مقتضى الواجب الوظيفى كان من شأنه المساس بمصلحة مالية للشركة المدعى عليها •

ومن حيث أن القرار التأديبى شأنه شأن أى قرار إدارى آخر يجب أن يقوم على سبب يبرره فلا تتدخل الإدارة لتوقيع الجزاء إلا إذا قامت حالة قانونية أو واقعية تبرر تدخلها ولما كان السبب هو ركن من أركان القرار فإن للقضاء الإدارى أن يراقب قيام هذه الحالة أو عدم قيامها كركن من أركان القرار ، وفى نطاق الرقابة القانونية التى تسلط على تلك القرارات التى غايتها التعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصاً وروحاً فإذا كان الثابت — على نحو ماتقدم — أن السبب الذى قام عليه القرار المطعون فيه ، وهو إخلال المدعى بالتزاماته الجوهرية وخروجه على مقتضى واجبه الوظيفى أمر ثابت فى حقه فإن القرار المطعون فيه يكون قد قام على سبب يبرره ومطابقاً للقانون •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بالرغم مما خلص إليه من ثبوت الاتهام المسند الى المدعى وإلى أنه يشكل خروجاً على مقتضيات واجبه الوظيفى ، وأن من حق المؤسسة مجازاته عنه - انتهى الى أن هذه المخالفة لا تستوجب أن يجازى عنها بأقصى الجزاءات وهو الفصل من الخدمة ، إذ أن الاسراف فى الشدة يجعل الجزاء متسماً بعدم المشروعية واكتفى بمجازاته بخمسة عشر يوماً من راتبه ، وهذا الذى انتهى إليه الحكم غير صحيح ذلك أنه وإن كانت المخالفات الثابتة فى حق المدعى لا تقف عند حد الإهمال بل تتعداه فإن من الأمور المستقرة أن أعمال العامل فى المحافظة على عهده وعدم مراعاته الدقة والحذر فى المسائل المالية يعد إخلالاً بالتزاماته الجوهرية وبمقتضيات واجبه الوظيفى يجيز مجازاته بأقصى الجزاءات ، ومن ثم فإنه لا يكون

ثمت عدم تناسب أو غلو بين ما ثبت في حق المدعى وبين الجزاء الذي وقعته عليه الشركة ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف بما ذهب اليه في هذا الشأن ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، من أنه اذا انتهت الجهة الادارية بحسب فهمها الصحيح للعناصر التي استخلصت منها قيام العامل بارتكاب ذنب ادارى الى تكوين اقتناعها بأن مسلك العامل كان معيبا وان الفعل الذي أثاره أو التقصير الذى وقع منه كان غير سليم أو مخالفا لما يقضى القانون أو الواجب باتباعه في هذا الشأن كان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانونى دون أن يخضع اقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء .

(طعن رقم ٦٧٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٨)

قاعدة رقم (٦٥٩)

المبدأ :

احالة العامل الى المحاكمة التأديبية - صدور قرار من جهة الادارة بمجازاته عن التهمة التى أحيل بسببها الى المحاكمة قبل أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى - قرار معدوم ولا يؤثر على اختصاص المحكمة التأديبية بنظر المنازعة - بيان ذلك

ملخص الحكم :

طالما كانت الدعوى التأديبية منظورة أمام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائى فإنه يمتنع على الجهة الادارية أن توقع عقوبة على المتهمين الحاليين الى المحاكمة التأديبية عن نفس التهم فان هى فعلت كان قرارها معدوما ولا يؤثر على حق المحكمة التأديبية في نظر النزاع .

(طعن رقم ١٠٤٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)

قاعدة رقم (٦٦٠)

المبدأ :

صدور قرار الجزاء مطابقا للقانون — الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا — صدور قرار من رئيس الشركة بخفض الجزاء أثناء نظر الطعن فيه — لا يفيد انتهاء الخصومة ولكن يلزم الشركة — اعتبار المنازعة على أساس سليم من الواقع — الزام الشركة بالمصروفات •

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على التحقيق الذي أجرته ادارة الشئون القانونية بالشركة الطاعنة في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ أنه عند فتح قسم الغزل في الساعة السابعة من صباح هذا اليوم وجد الخفير المختص أن ماكينة الكرد رقم ٢ بها آثار حريق وينبعث منها الدخان ، وقد اتضح من المعاينة الفنية أن سبب احتراق الماكينة هو أنها كانت قد تعطلت عن العمل قبيل انتهاء مدة الوردية التي يرأسها المدعى في مساء اليوم السابق ، فأوقفت ميكانيكا الا أن التيار الكهربائي ظل متصلا بها ولم يقطع عنها ، فترتب على ذلك دوران الموتور دون أن تدور الماكينة نفسها ومن ثم ارتفعت درجة حرارته وأدت الى اشتعال النار في سيور الماكينة وغطائها الخشبي • وبسؤال المدعى قرر انه قام بنفسه في نهاية الوردية بقطع التيار عن ماكينات الغزل ثم استفسر من زيات القسم عما اذا كان قد قطع التيار عن ماكينات الكرد فأجاب بالايجاب وقد اكتفى المدعى بهذه الاجابة ولم يقيم بنفسه بالتحقق من قطع التيار عن ماكينات الكرد ، كما قرر أن المسئول أصلا عن قطع التيار هو كهربائي الوردية ، غير أنه لم يجده عند نهاية مواعيد العمل فكلف زيات القسم بقطع التيار عن ماكينات الكرد ، وأضاف أن عملية قطع التيار يقوم بها عادة أى عامل يكون قريبا من سكن قطع التيار ، هذا وقد شهد كل من مدير المصانع ورئيس أقسام الغزل بأن من مقتضى نظام العمل بالوريات أن يقوم كهربائي الوردية المختص بقطع التيار من الجهاز

الخاص بذلك (السكينة) وبأن يتحقق. ورئيس الوردية من قيام الكهربائي بذلك فعلا قبل انصراف الوردية ، وان العناية من ذلك هي المحافظة على سلامة المصنع ودرء المخاطر التي قد تنجم عن سريان التيار الكهربائي في الآلات في غير فترات العمل ، ولا سيما وان العمل في أقسام الغزل ينتهى في المساء بعد انتهاء وردية المدعى ولا يبدأ الا في صباح اليوم التالى . وقد خلصت الشركة من ذلك الى مساءلة المدعى عن الإهمال في أداء واجبات وظيفته مما ترتب عليه اتلاف بعض أموالها ومن ثم وقعت عليه الجزاء المطعون فيه .

ومن حيث أنه وان كان القرار المذكور قد صدر مطابقا للقانون وقائما على سببه المبرر له الا أن رئيس مجلس ادارة الشركة أصدر بعد تقديم هذا الطعن قرارين في ٢٦ من أبريل و٧ من يونية سنة ١٩٧٢ ألغى بهما قرار الجزاء بأثر مباشر بحيث يسرى الالغاء من أول مايو سنة ١٩٧٢ بالنسبة لخفض المرتب ومن أول يونية سنة ١٩٧٢ بالنسبة لخفض فئة الوظيفة ، وعلى ذلك فان الغاء الجزاء بشقيه على هذا النحو وبدون أثر رجعى وان كان لا يفيد ارتضاء الشركة الحكم المطعون فيه كما لا يترتب عليه انتهاء الخصومة ، الا أنه مع ذلك ملزم للشركة في حدود ما تضمنه القراران سالفى الذكر وذلك عملا بحكم المادة ٥١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التى تقتضى بأن لرئيس مجلس الادارة أن يلغى القرار الصادر بتوقيع الجزاء ويعدله بالتشديد أو التخفيض حسب الأحوال ، وعلى ذلك يبقى القراران المذكوران قائمين على الرغم من الحكم برفض الدعوى .

ومن حيث أن الشركة استجابت لبعض طلبات المدعى بالغائها قرار الجزاء على الوجه سالف البيان فان المنازعة تكون قائمة على أساس سليم من الواقع ، ومن ثم يتعين الزام الشركة الطاعنة المصروحات .

قاعدة رقم (٦٦١)

المبدأ :

مجلس ادارة الشركة هو صاحب الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها فيما عدا عقوبتي الاحالة الى المعاش والفصل من الخدمة المنوطة بالمحكمة التأديبية - تطبيق .

ملخص الحكم :

انه عن الوجه الثاني من وجهي الطعن والذي نعى فيه الطاعن على القرار المطعون عليه صدوره من شخص غير مختص باصداره فان المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي : (١) لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة حيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما . (٢) لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما فوقها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ . (٣) للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا (٤) لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون .

ومن حيث أن مفاد ماتقدم أن مجلس الادارة هو صاحب الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٢ على شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها - شأن الطاعن - وذلك فيما عدا عقوبتي الاحالة الى المعاش والفصل من الخدمة المنوطة

بالحكمة التأديبية وفقا لحكم المادة ٨٥ من القانون المذكور على ماجرى به قضاء هذه المحكمة ، ولا يجوز القول بأن سلطة شاغلى الوظائف العليا فى توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لايجاوز ثلاثين يوما فى السنة تشمل جميع العاملين بما بينهم شاغلى وظائف الدرجة الثانية فما فوقها من شأن الطاعن لاجبة فى ذلك لأن الفقرة الرابعة من المادة ٨٤ قد خصصت عموم حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة بأن جعلتها مقصورة على العاملين من الدرجة الثالثة فما فوقها ، ويؤكد هذا المفهوم أن الفقرة الثانية من هذه المادة قد قصرت سلطة رئيس مجلس الادارة — وهو فى درجة أعلى فى مدارج التدرج الوظيفى من شاغلى الوظائف العليا : ١ — فى توقيع الجزاءات التأديبية الواردة فى البنود ١ — ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ على العاملين من شاغلى وظائف الدرجة الثالثة فما دونها ، ولا يعقل أن يكون المشرع قد خول شاغلى الوظائف العليا سلطة توقيع جزاء الانذار والخصم من المرتب على شاغلى وظائف الدرجة الثانية فما فوقها وحرّم رئيس مجلس الادارة من مباشرة هذا الاختصاص . وما ذهب اليه دفاع الشركة المدعى عليها والذي أخذ به الحكم المطعون فيه من أن رئيس مجلس الادارة يملك اصدار القرار المطعون فيه وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٨٤ بوصفه من شاغلى الوظائف العليا لايتسق مع أى منطق قانونى اذ مؤداه أن رئيس مجلس الادارة لايمكك أصلا هذا الاختصاص بوصفه رئيس مجلس ادارة وانما يملكه بوصفه الأقل وهو أنه أحد العاملين من شاغلى الوظائف العليا وهو ما لا يستساغ عقلا ومنطقا ، وبهذه المثابة يكون القرار المطعون عليه قد خالف القانون ويتسم بعدم المشروعية التى توجب الحكم بالغاء ولا يغل هذا القضاء — بطبيعة الحال — من يد الشركة فى اتخاذ ماتراء من اجراءات قانونية .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر ممن يختص باصداره ، فانه يكون قد خالف القانون الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبالغاء

القرار المطعون عليه الصادر من رئيس مجلس ادارة الشركة المدعى عليها بمجازاة المدعى بخضم خمسة عشر يوما من أجره .
(طعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١)

رابعاً — القرار التأديبي :

قاعدة رقم (٦٦٢)

المبدأ :

وجوب قيام القرار التأديبي على سبب — انتهاء النيابة العامة الى عدم ثبوت الاتهام قبل العامل — عدم جواز مساءلته عنه تأديبيا .

ملخص الحكم :

ان القرار التأديبي شأنه شأن أى قرار ادارى آخر يجب أن يقوم على سبب يبرره ورقابة القضاء الادارى على هذه القرارات ، وهى رقابة قانونية غايتها التعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا . فاذا كان الثابت من الأوراق أن السبب الذى بنى عليه القرار المطعون فيه — وهو شروع المدعى فى سرقة خرطوم مطافىء من ممتلكات الشركة — غير قائم فى حق المدعى من واقع التحقيقات التى قامت بها الشركة الطاعنة والشرطة والنيابة العامة والتى أجدرت تماما من ثمة دليل يعزز شروع المدعى فى سرقة الخرطوم، وقد انتهت النيابة العامة الى الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل ، فان المطعون فيه يكون قد استخلص من غير أصول تنتجبه ماديا أو قانونا ، ويكون مخالفا للقانون حقيقيا بالالغاء طالما أن الواقعة التى أتم عنها المدعى تأديبيا هى بذاتها التى تناولتها النيابة العامة بالتحقيق والتى انتهت فى شأنها بعدم ثبوتها قبله وطالما لم ينسب الى المدعى فى القرار المطعون فيه ثمة وقائع أخرى غير تلك التى وردت فى القرار المطعون فيه ويمكن أن تكون فى نفس الوقت مخالفة تأديبية .

قاعدة رقم (٦٦٣)

المبدأ :

المادتان ٦٠ ، ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ومن بعدهما المادتان ٤٩ ، ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام لم تحددوا مجالا زمنيا يبت خلاله رئيس مجلس الادارة فيما يقدمه اليه العاملون من تظلمات من الجزاءات الموقعة عليهم — حق العامل في التريض بقرار رئيس مجلس الادارة لا يحد بدوره بميعاد معين — التظلم من الجزاء يقطع سريان ميعاد الطعن القضائي المنصوص عليه في المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر الى ان يبت رئيس مجلس الادارة بالرفض فينفتح للعامل ميعاد طعن جديد امام المحكمة التأديبية يبدأ حسابه من تاريخ علمه بقرار البت في التظلم — الالتجاء الى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد الطعن بالالغاء — اساس ذلك — تطبيق .

الخص الحكم :

ومن حيث أن المادتين ٦٠ ، ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ٦٦ سالف الذكر الذي صدر في ظله القرار المطعون فيه ، ومن بعدهما المادتين ٤٩ ، ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ، لم تحددوا مجالا زمنيا يبت خلاله رئيس مجلس الادارة فيما يقدمه اليه العاملون من تظلمات من الجزاءات الموقعة عليهم ، فانه يقابل ذلك ان حق العامل في التريض بقرار رئيس مجلس الادارة لا يحد بدوره بميعاد معين ، وبهذه المثابة فان التظلم من الجزاء يقطع سريان ميعاد الطعن القضائي المنصوص عليه في المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر الى ان يبت رئيس مجلس الادارة بالرفض الصريح أو الضمني فينفتح للعامل ميعاد طعن جديد امام المحكمة التأديبية يبدأ حسابه من تاريخ علمه بقرار البت في التظلم .

هذا ومن جهة أخرى فإن من المسلم به ان الالتجاء الى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد الطعن بالالغاء .

ومن حيث أن المدعى بادر بمجرد اخطاره بقرار فصله في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٩ الى التظلم منه أمام مكتب العمل في ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٩ وفور اخطار مكتب العمل له بعدم اختصاصه بفحص الشكوى في ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٩ لجأ الى كل من القضاء العادي والقضاء التأديبي في ٥ من مايو سنة ١٩٦٩ طالبا وقف تنفيذ القرار والغاء على التفصيل السابق ثم لجأ الى المحكمة التأديبية بالمنصورة ، وأقام في ٩ من أبريل سنة ١٩٧٠ الدعوى رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٠ قبل الفصل في كل من الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٩ مستعجل المنصورة والدعوى رقم ٢٨ لسنة ٤ القضائية التي صدر الحكم فيها من المحكمة التأديبية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها — طالبا الحكم له بتعويض عن قرار فصله ، ثم عدل طلباته في ١٧ من يناير سنة ١٩٧٢ — قبل صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — الى طلب الحكم أصليا ببطلان قرار الفصل واحتياطيا بالتعويض عنه . واذ انطوت كل هذه التظلمات والدعوى القضائية المتصلة الحلقات على مهاجمة القرار المطعون فيه بالبطلان سواء ما تعلق منها بالنمى عليه بطريق مباشر بطلب وقف تنفيذه أو الغائه أم بطريق غير مباشر بطلب التعويض عنه واتصلت كل هذه التظلمات والطلبات بالشركة المدعى عليها منذ البداية في صورة شكوى الى مكتب العمل ودعاوى متلاحقة دون ثمة انقطاع فان طلب الغاء القرار المطعون فيه يكون والأمر كذلك قد أقيم في الميعاد القانوني . ولا حجة فيما قال به الحكم المطعون فيه من أن المدعى لم يرفع دعواه طعنا في قرار فصله الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٩ الا في ٩ من أبريل سنة ١٩٧٠ في الدعوى رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٠ كلى المنصورة بعد مضي أكثر من ستين يوما . لا حجة في ذلك لأن المدعى على ما سلف بيانه أقام هذه الدعوى قبل الفصل في دعواه رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٩ مستعجل المنصورة على التفصيل السابق والتي كان قد أقامها في ٥ من مايو سنة ١٩٦٩ بعد أن قرر مكتب العمل عدم اختصاصه بنظر شكواه من قرار فصله ومن جهة

أخرى فإن ميعاد الستين يوما الذي استندت اليه المحكمة في حكمها لم يتقرر الا بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذى عمل به من تاريخ نشره في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بعد أن كان المدعى قد أقام دعواه رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٠ المذكورة . وبالبناء على ذلك تكون الدعوى بطلب الغاء قرار فصل المدعى رفعت في الميعاد ومن تم تكون مقبولة شكلا واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضت بعدم قبول طلب الغاء قرار الفصل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه القضاء بالغائه فيما قضى به في هذا الشق والحكم بقبول دعوى المدعى بالغاء قرار فصله .

(طعن رقم ٦٢٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤)

قاعدة رقم (٦٦٤)

المبدأ :

نص المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام على أن النظم من توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة يكون لرئيس مجلس الإدارة وان قرار البت في النظم نهائى — معنى النهائية التى تضمنها نص هذه المادة في وصف قرارات البت في التظلمات هو مجرد اعتبار قرار الجزاء قد استنفذ مراحله من ناحية السلطة الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ دون اخلال بالرقابة القضائية التى للمحاكم عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لما كانت الدعوى بطلب الغاء قرار رئيس مجلس ادارة شركة اسكندرية للفزل والنسيج بالاسكندرية بتوقيع جزاء بالخصم خمسة عشر يوما من راتب المدعى . مبلغ ٢٣٤٩٧٧٣ قيمة ٣٤٩ كيلو جراما من مادة الهكسان تمثل خسارة تسبب فيها المدعى وجوزى عنها بذلك الجزاء ، وان الجزاء صدر من رئيس مجلس ادارة

الشركة بما له من اختصاص — كسلطة رئاسية — في توقيع جزاءات على العاملين طبقا لحكم المادتين ٤٨ ، ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وكانت المادة ٤٩ سالفه الذكر تجعل التظلم من جزاء الخصم الموقع على العاملين شاغلي الوظائف من المستويين الثالث والثاني (ومنهم المدعى) ، الى رئيس مجلس الادارة ، وان القرار الصادر بالبت في التظلم نهائي ، الا أن ذلك لم يفلح باب الطعن بالالغاء أمام المحكمة التأديبية في قرار الجزاء مما يرتبط به من تحميل المخالف بقيمة الخسائر التي تسبب فيها بالمخالفة التي ارتكبها ، وذلك باعتبار ما للمحكمة التأديبية من ولاية عامة في مسائل تأديب العاملين سواء بالجهاز الإداري للدولة أم بالقطاع العام وفقا لما أوضحت المحكمة العليا في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق (تنازع) في حالة مماثلة صدر فيها قرار السلطة الرئاسية في شركة بايقاع جزاء الوقف عن العمل لمدة شهر على عامل وهو أيضا من الجزاءات التي جعلت المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه التظلم منها لرئيس مجلس الادارة ، فبعد أن أشارت المحكمة العليا الى المادة ١٧٢ من الدستور والى مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة التي عدت اختصاص المحاكم التأديبية : ثالت في أسباب حكمها ان المشرع خلع على المحاكم التأديبية اقل ولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ، ومنهم العاملون بالقطاع العام . ومن ثم فان ولاية هذه المحاكم تتناول الدعاوى التأديبية ابتداء . كما تتناول الطعن في أى جزاء تأديبي يصدر من السلطات الرئاسية ، وانتهت المحكمة العليا الى أن المحكمة التأديبية تكون هي المحكمة المختصة بالفصل في التظلم من الجزاء الذي وقع وفي غيره من طلبات لارتباطها بالطلب الأصلي الخاص بالغاء الجزاء والمستخلص من ذلك ان المحكمة العليا ، وهي الجهة التي تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، كما تتولى تفسير النصوص التشريعية ، قد غسرت أحكام القانونين ٦١ لسنة ١٩٧١ و٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليهما بما يحقق ازالة موانع التقاضي التي هدف الدستور الى ازالتها ، ومن ثم فانه يتعين التزام مضمون هذا القضاء عند تطبيق أحكام القانونين المشار اليهما فيما يقرتب على ذلك من اعتبار المحاكم

التأديبية هي الجهة القضائية المختصة التي ناط بها القانون الفصل في
انظعون في القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية بتوقيع جزاءات
أو تحميل المخالف بقيمة الخسائر التي تسبب فيها بالمخالفة التي ارتكبها
باعتبار ذلك طلبا مرتبطا بالطلب الأصلي الخاص بالغاء الجزاء • وعلى
ذلك تكون المحكمة التأديبية مختصة بنظر كلا الطرفين المقام بهما الدعوى
الماثلة . ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار
قانون نظام العاملين بالقطاع العام بما تضمنته المادة ٨٤ منه فيما
نقضت به من أن التظلم من توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب
بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة يكون لرئيس مجلس الإدارة ، وإن
قرار البت في التظلم نهائي . ذلك أن معنى النهائية التي تضمنها نص
هذه المادة في وصف قرارات البت في التظلمات ، لا يجاوز ذات المعنى
لوصفها بللنهائية الذي كانت تنص عليه المادة ٤٩ من نظام العاملين
بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، وهو
مجرد اعتبار قرار الجزاء قد استنفذ مراحله من ناحية السلطة
الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ دون إخلال بالرقابة القضائية التي للمحاكم
عليه • وعلى ذلك فليس من شأن النص على نهائية القرارات الصادرة
بالبت في التظلم من قبل السلطة مصدره القرار أو رئاستها حجب
الرقابة القضائية عن قرار الجزاء ، وغلق طريق الطعن فيه بالإلغاء
أمام المحاكم التأديبية والقول بخلاف ذلك — إلى جانب مخالفته للمتنفق
عليه في فهم نهائية القرارات — يتعارض مع حكم المادة ١٧٢ من
الدستور •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه خالف التطبيق السليم للقانون •
اذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى بطلب الغاء القرار المطعون
فيه فيما اشتمل عليه من توقيع جزاء بخصم خمسة عشرة يوما من مرتب
الدعى ، وتحمله بمبلغ ٣٣٤٧٧٣ ج قيمة الخسارة التي تسبب فيها
بالمخالفة المنسوبة اليه عن طريق خصمها من مرتبه ، فيكون حقيقا
بالحكم بالغائه ، والقضاء باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى ،
واعادتها اليها للفصل فيها •

خامسا - الموقف عن العمل :

قاعدة رقم (٦٦٥)

المبدأ :

المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - نصها على أنه اذا نسب الى العامل ارتكاب جنائية أو جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ ابلاغ الحادث الى السلطة المختصة لحين صدور قرار منها بشأنه فاذا رأت السلطة المختصة عدم تقويم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجب اعادته الى عمله والا اعتبر عدم اعادته فصلا تصفيا - القرار الصادر من المحكمة التأديبية برفض مد ايقاف العامل المتهم في جنائية والمحال الى محكمة أمن الدولة العليا عدم انطوائه على مخالفة لحكم المادة المذكورة - أساس ذلك أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد وضع نظاما كاملا للموقف عن العمل لا يجوز معه الرجوع بمصدده الى الأحكام التي وردت في قانون العمل والتي لا تسرى الا فيما لم يرد به نص في نظام العاملين بالقطاع العام .

ملخص الحكم :

ان المادة (٦٨) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ كانت تنص على أن لرئيس مجلس الادارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الموقف الاحتياطي عن العمل هو مجرد اجراء وقائي يجوز اتخاذه اذا ما قامت دواعيه عندما يقتضى الحال اقصاء العامل عن وظيفته بمناسبة تحقيق يجرى معه أو لأن في اتهمه ما يدعو الى الاحتياط والتصون للعمل الموكل اليه بتجريده منه وكف يده عنه أو لأن في

الاتهام ما ينسبه فيمس تبعاً لذلك الوظيفة التي يتولاها فينحى عنها حتى يطهر مما علق به .

ومن حيث أن طُلب الشركة الطاعنة التي أحالته النيابة الإدارية إلى المحكمة التأديبية لمد إيقاف المطعون ضده وآخر ، كان مؤسسا على أن النيابة العامة لم تتصرف بعد في التحقيق الذي تجريه وأن صالح العمل بالشركة يقتضى مد إيقاف المذكورين عن العمل حتى يتم تصرف النيابة في التحقيق المشار إليه ، وأذ استبان للمحكمة التأديبية أن النيابة العامة تصرفت في التحقيق وأحالت المطعون ضده إلى محكمة أمن الدولة العليا ، وقررت المحكمة التأديبية رفض مد إيقاف المذكور بعد أن انتفت المبررات التي ساققتها الشركة لمد وقف المطعون ضده ، علاوة على أن الشركة في مذكرتها المقدمة إلى المحكمة التأديبية لم تصف أية مبررات أخرى لمدة الوقف خلاف ما ورد في الطلب المقدم منها إلى هذه المحكمة . فمن ثم تكون المحكمة التأديبية قد أصابت وجه الحق فيما انتهت إليه من رفض طلب مد وقف المطعون ضده ، وليس صحيحا ما نعته الطاعنة على القرار المدعون فيه من أنه ينطوى على مخالفة لحكم المادة (٦٧) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ذلك أن نظام العاملين بالقطاع العام قد وضع نظاما كاملا للوقف عن العمل لايجوز معه الرجوع بصدده إلى الأحكام التي وردت في قانون العمل والتي لا تسرى إلا فيما لم يرد به نص في نظام العاملين بالقطاع العام ولا حجة فيما ركت إليه الشركة الطاعنة في تقرير الطعن من أن مد إيقاف المطعون ضده كان يتطلبه المصالح العام حرصا على سمعة الشركة التجارية لا حجة في ذلك بعد أن استظهرت المحكمة أن طلب مد الوقف لم يكن له ما يبرره .

قاعدة رقم (٦٦٦)

المبدأ :

عدم عرض قرار الوقف عن العمل خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره لا يترتب عليه بطلان القرار .

ملخص الحكم :

انه باستعراض أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي صدر في ظله القرار المطعون فيه بأن نص في مادته السابعة والخمسين على أن « لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل من عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر . ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة المشار اليها في المادة ٤٩ من هذا النظام ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه والا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن وعلى المحكمة التي يحال اليها أن تقرر خلال عشرة أيام من تاريخ الاحالة صرف أو عدم صرف باقى المرتب فاذا برىء العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الانذار صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه . فاذا عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه . فان عوقب بعقوبة الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه . » والمستفاد بجلاء من هذا النص ان الشارع قد خول رئيس مجلس إدارة المؤسسة سلطة وقف العامل احتياطيا عن عمله لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وذلك اذا ما رأى أن صالح التحقيق حول ما نسب اليه من مخالفات يتطلب اتخاذ هذا الاجراء وغنى عن البيان أن أعمال هذه السلطة ليس وقفا على التحقيق الذى تباشره السلطة الادارية في شأن تلك المخالفات . وانما يمتد الى مايجرى في المجال الجنائي من تحقيق حول ذات المخالفات اذا ما خالطتها شبهة الجريمة العامة وذلك لاتحاد العلة من

الوقف في الحالين وهي كفالة سير التحقيق الى غايته ومنتهاه في جو
خال من المؤثرات وحمائته من أن تعصف به الأهواء أو تميل به الى
غير ما قصده من كشف الحقيقة والتصرف عليها .

ومن حيث انه لنن كان الأصل العام أنه يترتب على وقف العامل
عن عمله وقف صرف مرتبه منذ اليوم الذي أوقف فيه الا أنه رعايه
لمصلحة العامل الموقوف وباعتبار أن المرتب أو الأجر هو في الغالب
الأعم مورد رزقه الأصيل نزولاً على هذه الحكمة - قرر الشارع في
المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام آئنة الذكر وقف صرف
نصف المرتب فحسب كآثر لازم للوقف عن العمل . وفرض في الوقت
ذاته على السلطة ذات الشأن عرض الأمر على المحكمة التأديبية المختصة
خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب
الموقوف صرفه واوجب حال عدم اتخاذ هذا الاجراء في الميعاد المتقدم
صرف المرتب كاملاً حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن ومؤدى
ذلك أن عدم العرض على المحكمة التأديبية للنظر فيما يتبع في شأن
نصف المرتب الموقوف صرفه في الميعاد المشار اليه ليس من شأنه أن
يؤدى الى بطلان قرار الوقف أو اعتباره كأن لم يكن وذلك لعدم وجود
نص يترتب هذا الأثر واذا استند الحكم المطعون فيه في الغاء قرار
الوقف الى عدم عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام
من تاريخ صدور هذا القرار فانه يكون قد خالف حكم القانون .

المصدر رقم ٨٤٦ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٣

قاعدة رقم (٦٦٧)

المبدأ :

ما صرف فعلاً من مرتب العامل الموقوف أو تقرر صرفه اليه من
المحكمة التأديبية عند العرض عليها لا يجوز اعادة النظر فيه أو حرمان
العامل منه طبقاً لمصريح المادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام
العاملين بالقطاع العام - مفاد المادة ٧٠ من نظام العاملين المذكور انه
لا يجوز أن يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما سبق أن صرف
له من مرتب اذا حكم عليه بالفصل .

هـ لخص الحكم :

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينص في المادة (٥٧) منه على أن « لرئيس مجلس الادارة ان يوقف العامل عن عمله اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة المشار اليها في المادة (٤٩) من هذا النظام ، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ، ويجب عرض الامر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لنقرر ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه والا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن — وعلى المحكمة التي يحال اليها ان تقرر خلال عشرة أيام من تاريخ الاحالة صرف أو عدم صرف باقي المرتب — فاذا برى العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الانذار صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه — فان عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه — فان عوقب بعقوبة الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ، ومفاد ذلك ان المشرع تقديرا منه بأن مرتب العامل هو في الغالب الاعم مورد رزقه الوحيد الذي يقيم اوده هو وأسرته ، فقد رأى اذا ما اقتضى صالح التحقيق معه وقفه عن العمل صرف نصف مرتبه اليه حتما وبقوة القانون ، أما النصف الآخر فقد ناط المشرع أمر صرفه أو عدم صرفه بما تأمر به المحكمة التأديبية ، وعلق المشرع أمر صرف المرتب الموقوف صرفه على نتيجة التحقيق والتصرف فيه ، فأوجب صرفه الى العامل في حالة حفظ التحقيق أو براءة العامل أو عقوبة بعقوبة الانذار ، أما اذا عوقب بعقوبة أشد فقد خول المشرع السلطة التأديبية سواء كانت الجهة الادارية أم المحكمة التأديبية ، تقرير ما يقبض في الجزء الذي أوقف صرفه فعلا طبقا لما نص عليه في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٥٧) ، أما ما صرف فعلا للعامل الموقوف أو تقرر صرفه اليه من المحكمة التأديبية عند العرض عليها فلا يجوز اعادة النظر فيه أو حرمان العامل منه وذلك طبقا لصريح المادة (٥٧) ، وتطبيقا لما تقدم نصت الفقرة الأخيرة من المادة (٧٠) من نظام العاملين المذكور على أنه لا يجوز ان يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما سبق ان صرف له من مرتب اذا حكم عليه بالفصل .

ومن حيث انه متى كان ذلك ما تقدم ، وكان الثابت من الاوراق —

على ما سلف البيان — ان المحكمة التأديبية قررت في ٨ من يونية سنة ١٩٧٢ صرف مرتب المدعى كاملا مدة وقفه عن العمل ، وكان ذلك قبل صدور قرار فصل المدعى في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٢ ، ومن ثم يكون قرار المحكمة التأديبية المشار اليه قد حسم أمر مرتب المدعى مدة وقفه ، ولا يجوز اعادة النظر فيه من جديد ، وبالاقتناء على ما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد خالف القانون فيما تضمنه من حرمان المدعى من نصف مرتبه مدة وقفه من ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ حتى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٢ ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بتعديله ، والغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم صرف نصف مرتب المدعى مدة وقفه من ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ حتى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٢ ، واستحقاق المدعى له .

(طعن رقم ٩٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٧٧)

ساسا : الدعوى التأديبية :

قاعدة رقم (٦٦٨)

المبدأ :

القواعد والاجراءات والمواعيد الواجب اتباعها أمام المحاكم التأديبية — بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة تصبح القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث (أولا) من الباب الاول منه عدا ما تنطق منها بهيئة مفوضى الدولة هي الواجبه الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الواقعة على العاملين بالقطاع العام أمام المحاكم التأديبية دون تلك التى تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام — التظلم من قرار الجزاء يقطع ميعاد الطعن أمام المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعمول به اعتبارا من تاريخ نشرة فى الجريدة الرسمية فى ٥ من اكتوبر

سنة ١٩٧٢ قد تضمن على ما يبين من استقرار احكامه — اعاده تنظيم المحاكم التأديبية تنظيما كاملا استوعب تشكيلها واختصاصاتها وحالات الطعن في احكامها أمام المحكمة الادارية العليا دون ثمة تفرقة في هذا الشأن بين العاملين في الدولة والعاملين بالقطاع العام ، وذلك على نحو يتعارض مع الأسس التي قامت عليها التشريعات السابقة ومن بينها تلك التي انطوى عليها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، ورغما عن أن مقتضى اعاده تنظيم المحاكم التأديبية على الوجه السالف واعتبارها من محاكم مجلس الدولة أن تخضع دعاوى العاملين بالقطاع العام التي ترفع لهذه المحاكم وكذلك الطعن في الاحكام الصادرة منها أمام المحكمة الادارية العليا للاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أسوة بدعاوى وطعون سائر العاملين ، واعتبار ما تضمنته المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه بشأن اجراءات ومواعيد الالتجاء الى المحاكم التأديبية والطعن في احكامها أمام المحكمة الادارية العليا ملغاة ضمنا بصور قانون مجلس الدولة ، فان المشرع حرص على أن يضمن المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة أن يعمل عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل لثالث أولا من الباب الاول من القانون عدا الاحكام المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة . وأفصح المشرع بذلك عن وجوب التزام المحكمة التأديبية عند نظر الطعون المشار اليها بمواعيد رفع الدعوى المنصوص عليها في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة التي تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلب الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به . ويقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم منه الى الهيئة التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة . ولقد تبنا المشرع من الحرص على تأكيد اخضاع العاملين بالقطاع العام لذات الاجراءات التي تسرى في شأن من عداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بالفصل في منازعاتهم توحيد الاجراءات بالنسبة الى هؤلاء العاملين على اسواء تحقيقا لمبدأ المساواة وكفالة الفرص المتكافئة،

طالما لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة في هذا الشأن . واتساقا مع هذا الفهم فان ما نص عليه في صدر المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة سألقة الذكر من مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام العاملين بالقطاع العام لايعنى سوى مراعاة القواعد الاخرى التى تخرج عن نطاق الاجراءات المشار اليها في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة وما بعدها التى اشتمل عليها الفصل الثالث أولا — من الباب الاول من قانون مجلس الدولة فيما عدا الاحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة التى ارتأى المشرع بصريح النص استثناءها من احكام الفصل المذكور دون ما سواها ، ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ تصبح القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث — أولا — من الباب الاول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة هى الواجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام أمام المحاكم التأديبية دون تلك التى تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر والتى نسخت بقانون مجلس الدولة على ما تقدم .

ومن حيث أن المدعى — على ما يذهب في دعواه بغير منازعة من الجهة الادارية — أخطر بالقرار المطعون عليه في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ فتظل من بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ ثم أقام دعواه طعنا عليه في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ومن ثم تكون الدعوى مقدمة في الميعاد مقبولة من حيث الشكل .

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٦٦٩)

المبدأ :

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها — اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهى من محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية من مقتضاء أن يجعل طلبات إلغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام

تخضع في نطاق دعوى الالفاء وقواعدها واجراءاتها ومواعيدها لذات الاحكام التي تخضع لها طلبات بالفاء القرارات النهائية الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن ميعد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ستون يوما وان التظلم الى الجهة التي اصدرت القرار المطعون فيه والى رئاستها يقطع هذا الميعاد — حكم نهائى حائز لقوة الامر المقضى ببطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيصها من محام — صحيفة هذه الدعوى بما تضمنته من نعى المدعى على القرار الصادر بمجازاته واتصالها بما تضمنه بطلان صحيفة الدعوى التي يعمل بها من واقع حضور ممثلها في جميع جلسات الدعوى يتحقق منها رغم الحكم ببطلانها كاجراء مفتتح للخصومة القضائية معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على مفاصلته — اثر ذلك : قطع سريان ميعد رفع الدعوى بالفاء قرار الجزاء — سريان الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها شأنها في ذلك شأن الاثر المترتب على اقامة الدعوى امام محكمة غير مختصة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المتبين أن قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر من الشركة المدعى عليها وهي من شركات القطاع العام ، في ظل أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واستنادا الى المادتين ٤٨ ، ٤٩ منه . كما أن المتبين أنه صدر بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . مما من شأنه أن يجعل القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث (أولا) من الباب الاول من هذا القانون عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة هي الواجبة الاتباع عند الطعن فيه أمام المحكمة التأديبية . وذلك دون تلك القواعد . التي تضمنتها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر .

ومن حيث انه وان كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المشهور في فقه القانون الادارى لتخلف عنصر السلطة العامة عنها

ونعدم تعلقها بمرافق عامة ، الا أن اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهي من محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية ، من مقتضاء أن يجعل طلبات الغاء هذه الاجراءات الموقعة على العاملين بالقطاع ، وهي المشار اليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الالغاء وقواعدها واجراءاتها ، ومواعيدها ، لذات الاحكام التي تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهي الطلبات المشار اليها في الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر ، الامر انذى من شأنه الا يكون ثمة اختلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى أى من هذين الطعنين بالالغاء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٤ الواردة تحت (أولا) من الفصل الثالث من الباب الاول من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بان ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ، ستون يوما ، كما تقضى بأن التظلم الى الجهة التي اصدرت القرار المطعون فيه والى رئاستها يقطع هذا الميعاد .

ومن حيث انه أيا كان القول في سلامة ما قضى به الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٧ لسنة ١٧ القضائية ببطلان صحيفتها لعدم توقيعها من محام . فانه أضحي حكما نهائيا حائزا قوة الامر المقضى وبالتالي خارجا عن نطاق هذا الطعن المائل ، الا أن هذا الحكم وان قضى ببطلان الدعوى باعتبارها الخصومة القضائية المعقودة بين طرفيها ، فان صحيفة هذه الدعوى بما تضمنته من نعي المدعى على القرار المطعون فيه واتصالها ، بهذا الذي تضمنته ، بعلم الشركة المدعى عليها من واقع ما تبين من حضور ممثلها بجميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها — رغم الحكم بطلانها كاجراء مفتتح للخصومة القضائية — معنى التظلم بما يحمله من نعي على القرار وعزم على مخاصمته الامر الذي من شأنه أن يكون من أثرها قطع سريان ميعاد رفع دعوى الغاء قرار الجزاء المشار اليه ، وبحيث يسرى هذا الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها ،

شأنها في ذلك شأن الاثر المترتب على اقامة الدعوى أمام محكمة غير مختصة .

ومن حيث ان الحكم القاضي ببطلان عريضة الدعوى وقد صدر بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ وأقام المدعى دعواه الماثلة في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ خلال الستين يوما التالية لصدور هذا الحكم ، فان الدعوى تكون — والامر كذلك — مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك ، مخالفا القانون ويتعين الحكم بالغاؤه ، وبقبول الدعوى .

ومن حيث انه لما كانت الدعوى مهياة للفصل فيها ، فانه لا يكون ثمة محل لاعادتها للمحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا ويتعين التصدي للفصل فيها .

ومن حيث ان المتعين من التحقيق سواء الذي أجرته الشركة المدعى عليها مصحوبا بالجرد ، أم من التحقيق الذي أجرته النيابة العامة (المحضر رقم ١٩١ لسنة ٧٢ حصر تحقيق الازبكية) ان المدعى معترف بمسئوليته عن المعجز الذي تكشف في حصيلة الكمبيوترات المهود اليه تحصيلها والذي بلغ ٦٤٣١٠٠ ولهذا ونظرا لقيامه بسداد المبلغ الكامل فقد رأت النيابة العامة الاكتفاء بمجازاته اداريا . ولم ينكر المدعى في دعواه الماثلة تحقق هذا المعجز في عهده ، وانما يحاول تبريره في عبارات عامة مرسلة بكثرة المهام التي كانت منوطة به وقصور العمل وعدم انتظامه وهو زعم غير سائغ في اغائه من مسئوليته عن هذا والذي يصمه على القدر المتيقن ، بالاهمال الجسيم في أداء واجبات وظيفته والحفاظ على عهده مما يستتبع مساءلته تأديبيا عنه .

ومن حيث انه لما تقدم ، فان القرارات المطعون فيها بخفض وظيفة المدعى يكون مستندا الى أسباب مستقلة استخلاصا سائغا من الاوراق ، وجاء في تقديره للجزاء مناسبا حقا وعدلا للذنب الاداري ، دون أن ينطوى على أى انحراف ، وبالتالي يكون قرارا سليما قانونا لا مطعن عليه ، ومن ثم يكون النعى عليه على غير أساس من القانون ، وتكون الدعوى لذلك متعينة الرغض .

قاعدة رقم (٦٧٠)

المبدأ :

ولاية المحاكم التأديبية بالفصل في الدعوى التأديبية المبتدأه وبالفصل في الطعن في أى جزاء تأديبى صادر من السلطات الرئاسية وطلبات التعويض المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلى الخاص بإلغاء الجزاء بالمخالفة لما تقضى به المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام لم ينطو على ثمة حكم ينال من أعمال النظر السابق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من استقراء نصوص قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع استهدف إعادة تنظيم المحاكم التأديبية تنظيمًا شاملاً يتعارض مع الأسس التى قامت عليها التشريعات السابقة الصادرة فى هذا الشأن ومن بينها تلك التى تضمنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام اذ قضى قانون مجلس الدولة على اعتبار المحاكم المذكورة فرعاً من القسم القضائى بمجلس الدولة وترتيباً على ذلك جعل جميع أعضائها من رجال مجلس الدولة . منحها اختصاصات جديدة لم تكن لها من قبل فقد قضى بالنسبة للعاملين بالقطاع العام — على ما جرى به حكم المحكمة العليا فى الطعن رقم ٩ لسنة ٢ القضائية تنازع الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ والذى تأخذ به هذه المحكمة — بأن ولاية المحاكم للتأديبية تتناول فضلاً عن الدعوى التأديبية المبتدأه الاختصاص بالفصل فى الطعن فى أى جزاء تأديبى صادر من السلطات الرئاسية وكذلك طلبات التعويض المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلى الخاص بإلغاء الجزاء وذلك كله بالمخالفة لما تقضى به المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالفة الذكر .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كذلك وكان التقاضى وفقا لنص المادة ٦٨ من الدستور حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى ويحظر النص فى القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم ينطو على ثمة تحكم ينال من أعمال النظر السابق فى النزاع المطروح فمن ثم يمتنع القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية التى انقضى لها الاختصاص بالفصل فى الدعوى التزاما بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للفصل فى موضوعها .

(طعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٠ ق. — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)

قاعدة رقم (٦٧١)

المبدأ :

سبق التحقيق مع العامل عن مخالفة معينة ومجازاته عنها اداريا — قيام الجهة الادارية بسحب قرار الجزاء الذى صدر صحيحا فى هذا الشأن — احالة العامل الى المحاكمة التأديبية عن ذات المخالفة — عدم جواز نظر الدعوى التأديبية — أساس ذلك : أن القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هى قرارات ادارية تسرى فى شأنها القواعد المتعلقة بالتظلم والسحب والالغاء ومن المسلم به عدم جواز سحب القرارات الادارية الصحيحة — السلطة التأديبية الرئاسية استنفذت سلطاتها التقديرية فى تقدير الذنب الادارى والجزاء الملائم له .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الوجه من أوجه الطعن ، وهو المتعلق بمسدى جواز نظر الدعوى التأديبية بالنسبة الى المتهم الأول ، فإن المتبين من أوراق الطعن أن هذا المتهم سبق التحقيق معه اداريا عن ذات الواقعة المقدم للمحاكمة من أجلها فى الدعوى الماثلة ، وهى اهماله فى اجراء

عمل المجسات اللازمة للبحث عن المعالم الأثرية بالمنطقة التابعة لمصلحة الآثار بناحية دير البرث بمحافظة النجف قبل تسليمها لمصلحة الأملاك بحيث ظهرت بها بعض الآثار بعد تسليمها لهذه المصلحة .

وقد أدين في هذا التحقيق الإداري عن هذه الواقعة وجوزي بخضم ثلاثة أيام من راتبه بموجب قرار مدير علم مصلحة الآثار رقم ٦٦٤ الصادر في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

ومن حيث أنه لما كانت القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات إدارية تسرى في شأنها القواعد المتعلقة بالتظلم والسحب والالغاء ، وكان من المسلم عدم جواز سحب القرارات الإدارية الصحيحة .

ومن حيث انه لما كان لم يثبت أن قرار الجزاء سالف الذكر قد شابته شائبة تنال من صحته ، فما كان يجوز والحالة هذه سحبه بعد صدوره وبعد أن استنفذت به السلطة التأديبية الرئاسية سلطتها التقديرية في تقدير الذنب الإداري والجزاء الملائم له .

ومن حيث انه لما كان قد صدر - رغماً عما تقدم - قرار صاحب لقرار الجزاء المشار اليه ، فانه علاوة عن أنه لم يثبت أن المتهم سالف الذكر قد علم بهذا القرار الساحب ، فانه - حتى بفرض علمه به - ما كانت له مصلحة في الطعن عليه ، باعتبار أن الأثر المترتب على هذا القرار هو مجرد سحب الجزاء الموقع عليه دون أن ينطوي على ثمة اساءة الى مركزه القانوني ، وان احالته الى التحقيق لا تتمخض قرارا إداريا يسوغ الطعن فيه . أما وقد أحيل للمحاكمة بعد ذلك عن ذات الواقعة التي سبق أن جوزى عنها وذلك كأثر آخر بدا للقرار الساحب بمناسبة احالته لهذه المحاكمة ، فانه يحق له أنه يوجه طعنه عندئذ ضد القرار الساحب باعتباره قرارا غير مشروع بما رتبته من هذا الأثر الأخير وذلك من طريق الدفع في الدعوى التأديبية المقامة ضده عن ذات الواقعة بعدم جواز نظرها بالنسبة اليه ، ذلك أن عن الأصول المسلمة ومن البدايات التي تقتضيها العدالة الطبيعية انه لا تجوز

المحاكمة التأديبية عن تهمة أخرى جوزى الموظف من أجلها اداريا ، أو
بعبارة أخرى عدم جوز المعاقبة عن الذنب الادارى الواحد مرتين .

وحيث أن المتهم الأول دفع فعلا بهذا الدفع المتقدم الذكر أمام
المحكمة التأديبية التى أصدرت الحكم المطعون فيه وأخبطت به هذه
المحكمة ومن ثم انتهت فى حكمها الى عدم جواز نظر الدعوى التأديبية
بالنسبة اليه ، فإنه تكون بهذا القضاء قد أصابت وجه الحق والقانون
ولذلك يكون الطعن على حكمها فى هذا الشق غير قائم على أساس سليم
من القانون متعين الرفض .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩/١/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٦٧٢)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على
العامل الذى يجاوز مرتبه خمسة عشر جنيا — صدور قرار الفصل
من الجهة الرئاسية — يشوبه بصيب عدم الاختصاص — اعتبار العامل
من شأغلى المستوى الثالث وتخويل الجهة الرئاسية سلطة فصله من
الخدمة طبقا لاهكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — يزيل عيب عدم
الاختصاص .

ملخص الحكم :

ان مرتب المدعى كان يجاوز خمسة عشر جنيا شهريا عند صدور
القرار بفصله وبالتالي فان قرار الجهة الرئاسية بفصله كان يشكل
عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التى كان لها دون سواها سلطة
فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ -سريان
أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العلمية والشركات
والجسميات والهيئات الخاصة ويكون للقرار المطعون فيه والحالة هذه
عدم حظر مشوبا بصيب عدم الاختصاص .

وقد أصبح المدعى من شاغلي الوظائف من المستوى الثالث بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ باعتبار أنه كان يشغل الفئة العاشرة قبل تاريخ العمل به ، واذ خول هذا القانون السلطات الرئاسية سلطة توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من هذا المستوى ، فلم يعد ثمة جدوى من الغاء القرار المطعون فيه إستنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت اصداره ليعود الامر ثانية الى ذات السلطة الرئاسية التي سبق لها أن افصحت عن رأيها فيه فتصر على موقفها وتصحيح قرارها باعادة اصداره بسلطتها التي خولت لها في هذا القانون وتعود بذلك المنازعة في دورة لا مسوغ لتكرارها ويعتبر القانون الجديد والحالة هذه وكأنه صحح القرار المطعون فيه بازالة عيب عدم الاختصاص الذي كان يعتوره .

(طعن رقم ١٠٠ ، ٥٠٤ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (٦٧٣)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العامل الذي يشغل المستوى الثنائي — اختصاص تأديبي مبدأ — لا يحول دونه أن تكون المحكمة التأديبية قد تصدت من قبل لبحث مشروعية القرار الصادر من الجهة الرئاسية بفصل العامل على أساس نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — ضرورة اقامة الدعوى التأديبية بواسطة النيابة الادارية — لا تملك المحكمة الادارية العليا مباشرة هذا الاختصاص — التزام المحكمة التأديبية بقبول الدعوى اذا احيلت اليها من النيابة الادارية .

ملخص الحكم :

ان المدعى أصبح من شاغلي الوظائف من المستوى الثاني بالتطبيق لاهكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، واذ حمل هذا القانون الاختصاص منقدا للمحاكم التأديبية في توقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين بالقطاع العام شاغلي هذا المستوى ، وانه وان كانت المحكمة

التأديبية قد تصدرت في حكمها المطعون فيه لموضوع هذه المنازعة الا أن تناولها له لم يكن على أساس هو السلطة التقديرية المبتدأة التي أولاها اياها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الامر الذي لا تكون معه تلك المحكمة قد استنفذت ولايتها وأفرغتها في شأنه بنعد في نطاقها الجديد وسماتها التي تختلف كل الاختلاف عن سمات صلاحياتها الاولى التي حددتها لنفسها في المدة التي حددتها لنفسها في المرة الاولى وأوضح ذلك الخلاف هو ما يتصل بأسلوب اتصال المنازعة في نطاق السلطة الجديدة للمحكمة ، فدخلت المنازعة في حوزتها باعتبارها تمارس سلطة تأديبية مبتدأة يتطلب اجراء لا بد من أن تبشره جهة أخرى هي النيابة الادارية صاحبة الولاية في تقديم مثل هذه المنازعات الى المحكمة التأديبية ولهذا ولعدم سبق مباشرة النيابة الادارية لهذا الاجراء في خصوصية هذه المنازعة وعلى الرغم من أن اصدار السلطة الرئاسية لقرار فصل العامل المطعون ضده يعنى مطالبتها النيابة الادارية لمباشرة سلطة الاتهام وتقديم العامل بعد أن ألغى قرار فصله الى المحكمة التي انعقدت لها ولاية فصله . على الرغم من ذلك فان المحكمة الادارية العليا لا تملك حق مباشرة هذا الاختصاص وبالتالي فهي لا تملك الاحالة الى المحكمة التأديبية وتكتفى في هذا الشأن بالتتويه بأن من حق النيابة الادارية اذا ما طلبت اليها الجهة الادارية ذلك أن تبشر هذا الحق وأنه يكون لزاما على المحكمة التأديبية انذاك أن تقبل الدعوى بصورتها النبهية لمباشرة في شأنها سلطة تقديرية منبثة الصلة بتلك التي باشرتها في خصوصها من قبل .

(طعن رقم ٥٥٠ — جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (٦٧٢)

المبدأ :

نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط واجراءات انتخابات ممثلي العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة على الا يكون قد سبق الحكم على المرشح تأديبيا بعقوبة تزيد

عن الخصم خمسة عشر يوما ما لم يكن قد مضت المدة المقررة لمحو
الجزء طبقا للقانون — مؤدى ذلك : أن المانع من الترشيح هو صدور
حكم تاديبى على العمل من المحاكم التأديبية — لا يجوز التسوية بين
القرار التأديبى الذى تصدره السلطة الرئاسية وبين الحكم الذى تصدره
المحكمة التأديبية فى الاثر المانع من الترشيح للانتخابات — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن مقطع النزاع ينحصر فيما اذا كان
قرار الجزاء التأديبى بالخصم من المرتب تزيد على خمسة عشر يوما الذى
تصدره السلطة الرئاسية طبقا لقانون نظام العاملين بالقطاع العام يكون
شأنه شأن الحكم التأديبى من حيث كونه يفقد العامل أحد شروط
الترشيح لانتخابات ممثلى العمال فى مجلس الادارة فى حكم الفقرة
الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه
والتي تشترط فى المرشح « ألا يكون قد سبق الحكم عليه تأديبيا بمقوبة
تزيد عن الخصم خمسة عشر يوما ما لم تكن قد مضت المدة المقررة لمحو
الجزء طبقا للقانون » .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما قضى به من وقت
تنفيذ القرار الادارى المطعون فيه وذلك للأسباب التى شيد عليها قضاؤه
والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، وتضيف اليها أن عبارة نص الفقرة الرابعة
من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ التى سلب ايرادها
صريحة وقاطعة فى أن المانع من الترشيح هو صدور حكم تاديبى على
العامل ولا جدال فى أن الحكم التأديبى لا يصدر الا من المحاكم التأديبية
على ما يقضى به قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ،
وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى ينظم هذه المحاكم ،
ومن ثم فانه لا يصح ازاء صراحة نص القانون ما ذهب اليه الطاعن
من تأويل وتفسير مستهدفا التسوية بين القرار التأديبى الذى تصدره
السلطة الرئاسية وبين الحكم الذى تصدره المحكمة التأديبية فى الاثر
المانع من الترشيح للانتخابات .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ما ذهب اليه الطعن من أن جزاء الخصم
من المرتب مخول للسلطات الرئاسية فى القطاع العام بالنسبة للعاملين

من المستوى الثانى — شأن المطعون ضده — ومن ثم لا يتصور أن يصدر من المحكمة التأديبية ، فإله مذهب مردود عليه بأنه ليس فى قانون للعاملين بالقطاع العام ما يحول دون السلطة الرئاسية وبين احوالة العامل من المستوى الثانى أو ما دونه الى المحكمة أمام المحكمة التأديبية عن طريق النيابة الادارية ، بل لقد قرر الطاعن فى تقرير طعنه انه قد تمت احوالة المدعى الى المحكمة التأديبية عن واقعة أخرى غير تلك التى صدر عنها قرار الخصم من مرتبه والتى انبنى عليها القرار المطعون فيه .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن غير قائم على سند من القانون ومن ثم يتعين الحكم بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٦)

قاعدة رقم (٦٧٥)

المبدأ :

احكام المحاكم التأديبية التى اعتبرها المشرع نهائية هى تلك التى تتناول موضوع الجزاءات التى وقعتها الجهات الرئاسية أو التى تتضمن توقيع جزاءات — اذا تجاوزت المحكمة ولايتها انتفى عن حكمها وصف احكام التأديب التى لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ان مبنى الدفع بعدم جواز نظر الطعن ان المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأن احكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا بالنسبة للاحكام التى تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه ، واذا كان الامر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وكان الطاعن من العاملين بالفئة التاسعة وهى من وظائف المستوى الثالث ، فإن الطعن بهذه المثابة يكون غير جائز قانونا . وهذا الدفع مردود ذلك أن المعنى المتبادر من أحكام

الفقرات ثانيا وثالثا ورابعا من المادة ٤٩ سالفه الذكر أن أحكام المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي توقعها السلطات الرئاسية وتعقب فيها المحكمة على مدى سلامة هذه الجزاءات في الواقع والقانون بوصفها محكمة طعن ، وكذلك الأحكام الصادرة منها بتوقيع الجزاءات بوصفها محكمة تأديب مبتدأ ، وبناء على ذلك فإن النص على نهائية أحكام المحاكم التأديبية وحظر الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا عدا تلك التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعطوه — لا ينصب الا على الاحكام التي عفاها المشرع على النحو المشار اليه ، أخذا في الاعتبار أن هذا الحظر استثناء من القاعدة العامة التي قررتها المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله والتي تقابل المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة القائم الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهي اباحة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية بصفة عامة أمام المحكمة الادارية دون ثمة تخصيص وانه الاصل أن يفسر النص الاستثنائي تفسيراً ضيقاً دون توسع . ولما كان الامر كذلك وكان المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية وناط بالنيابة الادارية الاختصاص بلقائمة الدعوى التأديبية أمامها ، ولم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها وهي بصدد الفصل في طعن مقام أمامها من أحد العاملين في جزاء موقع عليه من السلطات الرئاسية أن تحرك الدعوى التأديبية أمامها ضده وتفصل فيها ، ولم يخول القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر — المحكمة التأديبية الاختصاص بتأديب العاملين — المستوى الثالث — شأن المدعى — وإنما ناط هذا الاختصاص بالسلطات الرئاسية على ما انطوت عليه المادة ٤٩ من القانون المذكور ، فإن المحكمة اذا ما تجاوزت حدود ولايتها في هذا الشأن وخرجت عليها انتفى عن حكمها وصف أحكام التأديب التي قضى المشرع في المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر بعدم تجاوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا

ومن حيث أن المحكمة التأديبية وهي بصدد نظره الطعن المشار من

المدعى فى الجزاء الذى وقعت عليه السلطة الرئاسية بفصله من الخدمة قد جنت فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - الى تأديبه وقضت بمجازاته بالفصل من الخدمة مع عدم استحقاقه لاي مرتب طيلة فترة ابعاده عن العمل وذلك بعد أن اعتبرت قرار فصل المدعى الصادر من الجمعية كأن لم يكن ، واذ لم يتصل أمر تأديب المدعى بالمحكمة بالطريق القانونى ، وكان القانون المذكور لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص فى تأديب العاملين من المستوى الثالث - شأن المدعى - على ما سلف بيانه فلن حكمها بتأديب المدعى والامر كذلك يكون قد انتفى عنه وصف الاحكام التأديبية التى حصنتها المادة ٤٩ المشار اليها من الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، ويكون الدفع المشار والامر كذلك حقيق بالرغص ، ويكون الطعن وقد استوفى كافة أوضاعه الشكلية الاخرى مقبولا شكلا .

(طعن رقم ١٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٦٧١)

المبدأ :

نصت المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام ، كما حددت المادة ٨٤ من ذات النظام السلطات التى عقد لها القانون الاختصاص فى توقيع هذه الجزاءات وتلك التى ناط بها القانون التنظيم اليها من توقيع هذه الجزاءات وذلك فى البنود من ١ - ٦ ، ونصت الفقرة الثالثة من البند الخامس من تلك المادة على أنه فى جميع الحالات السابقة الواردة فى البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت فى التنظيم وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية - المقصود بنهائية الحكم التأديبى فى مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها هى قلبية الحكم للتنفيذ حتى ولو طعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بغير ذلك - الدفع بعدم جواز نظر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا

لنهائية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية دفع غير صحيح — أساس ذلك أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عامة وبصريح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ على جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية في الأحوال المبينة فيها ولم تتجه إرادة المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الى إلغاء طريق الطعن المذكور صراحة أو ضمنا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم جواز الطعن بمقولة أن الحكم المطعون فيه نهائي ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى صدر الحكم المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه ، فانه يبين من الرجوع الى المادة ٨٢ من هذا القانون انها أوردت في فقرتها الأولى الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين في شركات القطاع العام ، كما حددت في مقررتها الثانية الجزاءات التى يجوز توقيعها على من كان منهم شاغلا لأحدى الوظائف العليا ، ثم حددت المادة ٨٤ من ذلك النظام السلطات التى عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التى ناط بها القانون التظلم اليها من توقيع هذه الجزاءات فنصت على أن « يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلى :

١ — لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ — لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة

الثالثة فما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البند من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ .

١ - ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس إدارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين أعضائها عضو تختاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ : ١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا .

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلى وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات في المادة ٨٢ في هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع أحد من جزاءى التنبيه أو اللوم وله توقيع أى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على أعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية

المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عامة وبمصرح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ منه على جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا في الأحوال التي يكون فيها الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، وفي حالة وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم وفي حالة صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه . ويبين من استقراء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع لم يتجه ارادته الى الغاء طريق الطعن المذكور فلم ينص القانون ثمة نصا ناسخا صريحا أو ضمنيا بهذا الالغاء كما جاءت نصوص القانون وأعماله التحضيرية واضحة الدلالة في الابقاء على هذا الوجه من الطعن ، فقد اقتضت المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في بنودها الستة على تحديد السلطة المختصة بنظر التظلم من الجزاءات الموقعة . فنصت هذه المادة في البند الأول منها على أن يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها شاغلوا الوظائف العليا الى رئيس مجلس الادارة وقضت في البند الثاني منها بأن يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها رئيس مجلس الادارة الى رئيس

مجلس ادارة الشركة أو تعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر فيها ، وأورد كل من البندين الثالث والسادس منها أن التظلم من الجزاءات التي توقعها المحكمة التأديبية يكون أمام المحكمة الادارية العليا ، وأشار كل من البندين الرابع والخامس الى أن التظلم من الجزاءات التي يوقعها كل من مجلس الادارة ورئيس الجمعية العمومية للشركة يكون أمام المحكمة التأديبية المختصة . ومؤدى النصوص السابقة أن المشرع استهدف فحسب تنظيم مرحلة التظلم من الجزاء الموقع على العامل وترك أمر تنظيم مرحلة الطعن القضائي فيما تصدره السلطات الرئاسية سאלفة الذكر من قرارات وما تصدره المحاكم التأديبية من أحكام للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وليس أدل على اتجاه المشرع الى اإجازة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية ما نصت عليه المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه من أن تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية ، اذ لو كان المشرع قد اتجه قصده الى حظر هذا الطعن والاكتفاء بمرحلة التظلم لما نص فيها على رسوم الطعون . ويساند هذا النظر أن أحد أعضاء مجلس الشعب أبدى - على ما جاء بمضبطة الجلسة السادسة والسبعين في ٣١ من مايو سنة ١٩٧٨ ص ٢٩ عند مناقشة الفقرة الثانية من البند الخامس من المادة ٨٤ (التي أصبحت الفقرة الثانية من البند السادس من المادة المشار اليها) أنفة الذكر ، أبدى أنه تقدم باقتراح خاص بالطعن في قرارات المحكمة التأديبية ولكن الاخوة القانونيين ذكروا أن القانون العام هو الذي ينظم اجراءات الطعن ولذلك فانه يعدل عن اقتراحه بحيث يحذف الجزء الأخير من هذه الفقرة حتى يكون هناك اتساق بين القانونيين ولم يجادل أحد فيما أثير من أن القانون العام هو الذي ينظم اجراءات الطعن بما يفيد أن هذا المبدأ كان أمراً مسلماً لا اعتراض عليه ولا رغبة في المدول عنه ، واذا كان مجلس الشعب لم يوافق على الاقتراح الخاص بحذف الفقرة المشار اليها فان ذلك لا ينال من سيادة المبدأ المذكور ولا يتجافى معه في شيء .

ومن حيث أن ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس — من المادة ٨٤ سالفه الذكر — من أنه « وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ — ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية » لا يغني في القول بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، ذلك أن مجرد وصف الأحكام التأديبية بأنها نهائية لا يعنى في مفهوم قانون مجلس الدولة الذى أنشأ المحاكم التأديبية ونظم طرق الطعن في أحكامها أسبابا حصانة تعصم هذه الأحكام من الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا . فقد نص هذا القانون في المادة ٢٢ منه على أن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ومع ذلك أجاز القانون في هذه المادة والمادة التالية لها ، الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا . فنهائية الأحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون لغير ذلك على مانصت الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة ، وهي بذلك تختلف عن الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيها التي أشارت اليها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالفه الذكر وهي تلك التى استنفذت مراحل الطعن أو انتهت مواعيد الطعن فيها بالنسبة لها . ولو شاء المشرع في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أنف الذكر الخروج على أحكام قانون مجلس الدولة في هذا الشأن لما أعياه النص الصريح على عدم جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية . وبهذه المثابة تكون النهائية المقصودة في حكم المادة ٨٤ من نظام العاملين في القطاع العام المشار اليه هي قابلية الأحكام التأديبية للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا لما لم تأمر دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

ومن حيث أن هذا الفهم لنهائية الأحكام التأديبية في حكم الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار اليها يتسق مع مفهوم النهائية الذى نصت عليه هذه الفقرة للقرارات الصادرة بالبت في التظلم ذلك أن مؤدى هذه النهائية أن قرار توقيع الجزاء استنفذ مراحل إصداره والتظلم منه بمعرفة السلطة الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ ، وذلك

دون اخلال بحق الطعن فيه أمام المحاكم التأديبية اعمالاً لما تقتضى به المادة ٩٨ من الدستور من أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، وأن لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء وما تقتضى به المادة ١٧٢ منه من أن مجلس الدولة يختص بالفصل فى الدعاوى التأديبية . والأخذ بغير هذا النظر من شأنه أن يؤدى الى أن المشرع خالف حكم الدستور بالنص على حظر التقاضى بالنسبة للقرارات الصادرة بالبت فى التظلمات المشار اليها حين نص فى الفقرة الثالثة من البند الخلفى من المادة ٨٤ المشار اليها على أنها نهائية وهو ما لم يتجه اليه التزاما بحكم الدستور .

ومن حيث أن القول بأن نهائية الحكم التأديبى فى مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها تعنى عدم جواز الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا يؤدى الى نتيجة غير منطقية وتفرقة شاذة تأباها روح التشريع . وهى أن يصبح للنهائية فى حكم الفقرة المذكورة معنيين متباينين أحدهما يدل على امتنعاد مراجع اصدار القرار من السلطة الرئاسية وجواز الطعن فيه قضاءً ، ويدل الآخر على عدم جواز الطعن فى الحكم التأديبى أمام المحكمة الادارية العليا ، ويصبح بهذه المثابة من صدر فى حقه قرار تأديبى وتظلم منه للسلطة الرئاسية وفقاً لحكم البندين ١ ، ٢ من المادة ٨٤ فى مركز أسمى وحماية قضائية أشمل من ذلك الذى قررت المادة المذكورة فى البند الرابع منها أن يكون التظلم من القرار التأديبى الصادر من السلطات الرئاسية أمام المحكمة التأديبية .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما تقدم فانه ليس فيما تضمنته الفقرة الثالثة من البند الخامس المشار اليها من عدم النص على نهائية أحكام المحاكم التأديبية الصادرة فى التظلم من توقيع الجزاءات المشار اليها فى الفقرة الاولى من هذا البند وثمة دلالة على أن الأحكام التأديبية الصادرة فى التظلم من الجرائم المشار اليها فى البند الرابع من المادة المذكورة نهائية بمعنى أنه لا يجوز الطعن فيها ، لا دلالة فى ذلك لأن المشرع قد استهدف من نهائية الأحكام التأديبية على ما سلف

البيان قبليلتها للتفويض بالرغم من الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ما لم توقف دائرة فحص الطعون تنفيذها فقد وضع المشرع في حساباته ازاء تفاوت منزلة العاملين ومركزهم الوظيفي والقيادي أثر المبادرة الى تنفيذ الجزاءات الموقعة عليهم على حسن سير العمل ، فرأى أن تكون القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية بالبت في التظلم وأحكام المحاكم التأديبية قابلة للتنفيذ قبل استنفاذ مراحل الطعن فيها أو فوات مواعيد هذا الطعن وذلك بالنسبة لجميع العاملين عدا رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية المنصوص عليهم في الفقرة الاولى من البند الخامس من المادة ٨٤ فقد رأت أن مصلحة العمل تقتضي عدم المبادرة الى تنفيذ الجزاءات عليهم قبل أن تحوز قوة الشيء المحكوم فيه بتأييدها من المحكمة الادارية العليا أو بفوات مواعيد الطعن فيها أمام هذه المحكمة .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون النعى بعدم جواز الطعن في الحكم المطعون فيه على غير أساس من القانون ويتعين رفضه .

(طعن رقم ٢٣٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/١٠)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

انقضاء الدعوى التأديبية بوفاء للعامل أثناء الطعن في الحكم التأديبي أمام المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الدعوى التأديبية تنتهى إذا توفي الموظف أثناء الطعن في الحكم التأديبي أمام المحكمة الادارية العليا استنادا الى الأصل الوارد في المسادة ١٤ من قانون الاجراءات

الجنائية التي تنص على أن تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم وهذا الأصل هو الواجب الاتباع عند وفاة المتهم أثناء المحاكمة التأديبية سواء أكلن ذلك أمام المحكمة التأديبية أم أمام المحكمة الادارية العليا .

(طعن رقم ٢٣٠ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

قاعدة رقم (٦٧٨)

المبدأ :

عدم دستورية الدفع بعدم دستورية المادة (٤٩) من قانون العاملين بالقطاع العام — دفع غير جدى — أساس ذلك : قصر التقاضى على درجة واحدة لا ينطوى على مخالفة للدستور .

ملخص الحكم :

ان المادة (٤٩) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حددت السلطات التأديبية المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية وكيفية التظلم منها أو الطعن فيها فنصت في البندين (ثانيا) و (ثالثا) منها على اختصاص المحكمة التأديبية بالبت في الطعن في القرارات الصادرة من رئيس مجلس الادارة بمجازاة العاملين من المستويات الأول والثانى والثالث بجزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة معا وكذا القرارات الصادرة من رئيس مجلس الادارة بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين من المستوى الثالث كما تضمنت الفصل على أن تختص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلي وظائف مستوى الادارة العليا وكذا توقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه ثم فصل البند (رابعا) منها على أنه فى جميع الحالات السابقة تكون القرارات الصادرة بالبت فى التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية وبالنسبة للأحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه فيجوز الطعن فيها أمام

المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم ٥٥٠ « . ويستين من ذلك أن المشرع في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أغلق باب الطعن في جميع أحكام المحاكم التأديبية الصادرة في شأن تأديب العاملين بالقطاع العام فيما عدا الأحكام الصادرة منها بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين من المستوى الثاني فما يعلوه فأجاز الطعن فيها وحدها أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أن الشركة الطاعنة دفعت بعدم دستورية المادة (٤٩) من نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته المادة المذكورة من حظر الطعن في بعض أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا وذلك استنادا على أحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وعلى أساس أن نظام التقاضي يتأبى قصر التقاضي على درجة واحدة في المنازعة التأديبية الخاصة بالعاملين في القطاع العام دون باقي تلك المنازعات الخاصة بغيرهم من العاملين .

ومن حيث أنه أيا كان الرأي في جواز الطعن في الأحكام المشار اليها بالتطبيق لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإن المنازعة الماثلة لا شأن لها بأحكام القانون المذكور فيما يتعلق بحالات الطعن أمام المحكمة الادارية العليا إذ أن الحكم المطعون فيه صدر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٢ وأودع تقرير الطعن فيه بتاريخ ٢٦ من يونية سنة ١٩٧٢ أي قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإنما تخضع في هذا الصدد لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وقد استثنى المشرع في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (وهو تالذ للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) الأحكام المشار اليها بمبريح المادة (٤٩) منه من ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الادارية العليا طبقا للمادة (١٥) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وذلك بأن وضفها بأنها نهائية ولم يجز الطعن فيها أسوة بالأحكام الصادرة بفصل العاملين من المستوى الثاني فما يعلوه يضاف الى ذلك أن قصر التقاضي على درجة واحدة أو غلق باب الطعن في بعض أحكام المحاكم على اختلاف أنواعها

ودرجاتها ليس فيه ما ينطوى على مخالفة الدستور ومن ثم يكون
الدفع بعدم دستورية المادة (٤٩) في المنازعة الماثلة غير جدي وتلتفت
عنه المحكمة .

(طعن رقم ٩٤٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧٤)

الفرع العاشر

انتهاء الخدمة

اولا : الاستقالة :

قاعدة رقم (٦٧٩)

المهمدا :

الاستقالة المقدمة من العامل في ظل لائحة نظام العاملين بالشركات
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تعتبر مقبولة
بانقضاء الانذار القانوني دون حاجة الى قبول السلطة الرئاسية لها -
تغير هذا الحكم في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وفي
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الحكم :

ان مفاد نص المادة ٥٩ من نظم العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة المشار اليه ، والمادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة
١٩٥٩ الذي يسرى على العاملين المشار اليهم وفقا لنص المادة ٦ من نظام
العاملين المذكور فيما لم يرد بشأنه نص خاص يكون أكثر سخاء بالنسبة
لهم - مفاد هذه الاحكام أن الاستقالة المقدمة من العامل تعتبر في ظل
النظام المشار اليه مقبولة بانقضاء مهلة الانذار القانوني
وتتبع الاستقالة أثرها فور انتهاء هذه المهلة دون
حاجة الى قبول السلطة للرئاسية لها وذلك ما لم يكن العامل قد أحيل
الى المحاكمة التأديبية ففي هذه الحالة يجوز ارجاء النظر في قبول

الاستقالة أما فيما عداها فلم يخول نظام العاملين المذكور للسلطة الرئاسية أدنى سلطة في رفض أو أرجاء قبول الاستقالة ، وقد ظل الأمر كذلك الى أن تدخل المشرع بنص خاص في نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ففوض في المادة ٧٨ منه بأن لا تنتهي خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة وتأن يجوز خلال مدة الثلاثين يوما التالية لتقديم الاستقالة أرجاء قبولها لاسباب تتعلق بمصلحة العمل . ثم تبني القانون رقم ٦١ لسنة ٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام هذا الحكم في المادة ٦٧ منه .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٢)

ثانيا : الانقطاع عن العمل :

قاعدة رقم (٦٨٠)

المبدأ :

انهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بدون سبب مشروع - ليس جزاء تاديبيا - خروجه من دائرة اختصاص المحاكم التأديبية - عدم اختلاف الحكم في هذا الشأن بين قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون عليه قام وفقا للبند ٧ من المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مستندا الى غياب الطاعن « المدعى » عن العمل مدة وصلت في مجموعها الى اثنين وثلاثين يوما منها عشرة أيام متصلة وأنه وان كان المشرع لم ينص صراحة في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة المشار اليها على اعتبار حالة انتهاء الخدمة هذه من حالات الاستقالة الضمنية مثلما نص في المادة ٨١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، التي تقضى باعتبار العامل مقدما استقالته اذا انقطع عن عمله بغير اذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب أجازة مرفوض

له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بعذر مقبول الا أن عدم النص على اعتبار الانقطاع عن العمل على الوجه المبين بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة بمثابة استقالة ضمنية لا يفق هذا الوصف عن تصرف العامل في هذه الحالة كما أنه لا يعني ان يكون فضل العامل في هذه الحالة بمثابة جزاء تأديبي ذلك أن لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها حددت الواجبات التي يلتزم بها العامل ثم نصت المادة ٥٧ من تلك اللائحة على ان كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ولما كانت الجرائم التأديبية لم توضع تحت حصر شامل اكتفاء ببيان الاوصاف العامة للواجبات الوظيفية وذلك بسبب تنوعها وعدم امكان تحديدها على سبيل الحصر ، الا أن المادة ٥٩ من اللائحة المشار اليها حددت الجزاءات التأديبية وعددتها على سبيل الحصر وجعلت على القمة منها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد بين أنواعها التي احتوتها انتهاء الخدمة المنوه عنه بالبند ٧ من المادة ٥٧ المذكورة ثم جاء نص المادة ٧٥ المشار اليه قاطعا في دلالاته على ان انتهاء الخدمة الوارد بالبند ٧ منه ليس جزاء تأديبيا ليس فقط لأنه لم يرد ضمن الجزاءات التي عدتها المادة ٥٩ من تلك اللائحة على سبيل الحصر وانما كذلك لان تلك المادة ٧٥ في البند ٣ منها جعلت الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية سببا مستقلا متميزا من الاسباب التي تنتهي بها خدمة العامل لم تلبث أن اردفت في البند ٧ منها بسبب آخر يختلف عنه في نوعه وطبيعته الا وهو انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل ولو ان انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع كان في نظر المشرع جزاء تأديبيا لما كان بحاجة الى أفراد البند ٧ له وليس من شك في ان ايراد النص بالبندين ٣ ، ٧ من المادة ٥٧ مع النحو المتقدم ينبيء في يقين بأن انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل لا يعتبر بمثابة الجزاء التأديبي ولا حاجة في ذلك لما يثيره أطاعن من اعتبار حكم البند ٧ من المادة المذكورة امتدادا وتنظيما تشريعي لحكم البند ٥ من المادة ٥٥ من اللائحة المشار اليها ذلك إنه لو كان ما ورد بالبند ٧ من المادة ٧٥ هو الجزاء التأديبي للذنب الإداري — المنصوص عليه بالبند ٥ من المادة ٥٥ لكان التنسيق التشريعي يوجب تضمين الحكمين في مادة واحدة ولكن أهمية

الانتظام في العمل ضمانا لحسن سير عجلة الانتاج بالقطاع العام هي التي حدثت بالمشروع الى ايراد النص المطلق الذي تضمنه البند ب من المادة ٥٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر ثم جاءت المادة ٧٥ بتخصيص لهذا الاطلاق اذ ارتأى المشرع أن الغياب الذي يستمر لمدة تتجاوز عشرة أيام متصلة أو لمدة تتجاوز العشرين يوما خلال السنة الواحدة أمر له خطره وخطورته توجب وضع حكم يبين الاثر الحال والمباشر والمحدد الذي يترتب على هذا الانقطاع وتقديرا للآثار الخطيرة بالنسبة للعامل عند مجابته الحل الحاسم الذي وضعه المشرع علاجا لحالة الانقطاع الزم بانذار العامل بعد فترة من بدء الغياب وبهذا الحكم الواضح الصريح الذي جاء به المشرع في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة حالة الغياب والانقطاع عن العمل بغير عذر اذا ما بلغ الحد الذي عينه تكون اللائحة بهذا النص قد أتت بحكم جديد لا يعتبر امتدادا أو تنظيما لحكم البند ب من المادة ٥٥ في المفهوم الذي أراده له الطاعن الذي ينتهي به الى اعتبار انتهاء الخدمة في هذه الحالة الجزاء الرادع الذي تذهب به المادة ٥٥ المشار اليها ذلك ان الجزاءات التأديبية هي على سلف البيان ما وردت على سبيل الحصر بالمادة ٥٩ من اللائحة المشار اليها ويكون لجهة الادارة في حالة الغياب والانقطاع عن العمل الذي لا يصل الى المدعى المحدد بالمادة ٧٥ أن تتخذ من الاجراءات التأديبية ما تراه مناسبا وفقا لحكم المادة ٥٥ أما اذا استطلال الانقطاع وتحققت فيه شرائط انطباق البند ٧ من المادة ٧٥ فانه عندئذ يكون للجهة الرئاسية أن تعمل حكم هذه المادة وحاصل ذلك كله ان الحكم المطعون فيه أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى لما قام عليه من اسباب تأخذ بها هذه المحكمة وتقرر ما عليه في خصوص ما انتهت اليه من ان مناط اختصاص المحكمة التأديبية هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي وان قرار انتهاء خدمة الطاعن بسبب انقطاعه عن العمل لا يعتبر منظويا على جزاء تأديبي وتضيف المحكمة الى ما تقدم من أسباب أنه بعد اذ قضت المحكمة العليا بعدم دستورية نص المادة ٦٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر فانه يتعين الالتفات عن بحث اختصاص المحكمة التأديبية في ضوء أحكام هذه المادة ويكون متعيना. النظر الى اختصاص المحاكم التأديبية بخصوص هذه المنازعة موضوع

هذا الطعن وفقا لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة باعتباره القانون الواجب التطبيق وقت اصدار الحكم المطعون فيه وقد كان اختصاص تلك المحاكم منوطا كذلك وفقا لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بقيام جريمة تأديبية تقتضي مساءلة العامل تأديبيا واذ يخرج الامر لما تقدم من اسباب عن نطاق المسألة التأديبية فلا يكون ثمة اختصاص لتلك المحاكم بنظر النزاع ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر متفقاً وصحيح احكام القانون المذكور .

ومن حيث ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد أتى بنظام جديد عمل به ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد نصت المادة ٤٤ بند ٢ ، من ذلك النظام على الزام العامل باحترام مواعيد العمل وعدم التغيب عنه الا باذن كتابي من الرئيس المسئول ويعتبر تغيب العامل دون اذن أو تأخره اخلافاً بواجباته يستوجب توقيع جزاء رادع وقد نص البند (٧) من المادة ٦٤ من ذات النظام على ان « الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة على ان يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك أنذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الاولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت ان انقطاعه كان بعذر قهرى . يعتبر من اسباب انتهاء خدمة العامل وقد كان من بين تلك الاسباب ما ورد بالبند ٣ من تلك المادة وهو (الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية) كما تضمنت المادة ٤٨ من النظام الجديد الواردة بالفصل الثانى المعنون في التحقيق مع العاملين وتأديبهم » النص على الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين وجعلت لعمتها في الشدة الفصل من الخدمة أى ان الاوضاع في ظل هذا النظام الجديد لم تتضمن ما يختلف عن الاوضاع التى سبقته في خصوص وضع انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل واعتباره سبباً لانتهاء الخدمة من نوع خاص لا يعتبر جزاءاً تأديبياً كما أبقى ذلك النظام الجديد اختصاص المحكمة التأديبية منوطاً بفكرة الجزاء التأديبى دون سواه من اسباب انتهاء الخدمة .

مقابلة رقم (٦٨١)

المبدأ :

انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل لا يعتبر قرارا تأديبيا
- عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظره - أساس ذلك - مثال -

ملخص الحكم

إن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات الصادرة من
السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام طبقا لنظام هؤلاء
العاملين الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، بالفصل في قرارات
الجزاءات التأديبية وحدها التي توقعها تلك السلطات ، فإنه بذلك قد
جعل الاختصاص بالفصل في غيرها من القرارات والمنازعات للمحاكم
العادية عملا بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام يحدد في المادة
٤٨ منه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها
جزاء الفصل من الخدمة ، كما ينص في المادة ٦٤ منه على أن من أسباب
انتهاء خدمة العامل « الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من
عشرين يوما خلال السنة الواحدة » ، أو أكثر من عشرة أيام متصلة ،
ولما كان الثابت بالأوراق أن قرار إنهاء خدمة المدعى بالشركة المدعى
عليها قد بنى على حكم المادة ٦٤ لانقطاعه عن العمل أكثر من عشرة
أيام متصلة ، فإن هذا القرار لا يكون. والحالة هذه قرار جزاء تأديبي
بالفصل من الخدمة . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صادف
صحيح حكم القانون فيما قضى به من عدم اختصاص المحاكم التأديبية
بنظر الدعوى بالنسبة للقرار المذكور . إلا أنه لم يقض بما أوجبتة
المادة ١١٠ من قانون المرافعات من لزوم الأمر بإحالة الدعوى إلى
المحكمة المختصة بحالتها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .

ومن ثم يتعين تعديله في هذه الخصوصية بلحالة الدعوى الى الدائرة المختصة بالمنازعات العمالية بمحكمة استئنافية الابتدائية .

(طعن رقم ١٠١٩ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٦٨٢)

المبدأ :

انقطاع العامل عن العمل عقب اجازة مرخص له بها — ارساله طلب اعارة ادولة عربية — انذاره بالفصل قبل البت في طلب الاعارة — عدم ثبوت ابلاغه بالانذار — بطلان قرار فصله لهذين السببين — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧/٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والذي صدر قرار الفصل استنادا عليها تنص على أن « تنتهي خدمة العامل اذا انقطع عن العمل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه الى العامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهري » .

ومن حيث أنه بغض النظر عما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من استقلال رئيس مجلس ادارة المؤسسة بموجب أحكام هذا النظام بالبت في اعارة المطعون ضده دون حاجة الى عرض الامر على لجنة شؤون العاملين ، ومن أن العرض عليها في مثل هذه الحالة لا يعدو أن يكون من قبيل الاستئناس برأيها فيما يدخل أصلا في صميم اختصاص رئيس مجلس الادارة الذي كان قد أشر فعلا بموافقته على الاعارة بصرف النظر عن ذلك ، فإن القرار بانتهاء خدمة العامل ينبغى أن يكون مسبوقا بانذار كتابي يوجه اليه على الوجه المبين بالمادة ٧/٧٥ المشار اليها

ولما كانت الجهة الادارية لم تقدم ما يدل على أنها وجهت الى المطعون ضده انذارا من هذا القبيل فان قرار الفصل يقع مفتقدا أحد أشكاله الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان القرار وذلك بالنظر الى ما ينطوى عليه هذا الاجراء من ضمانات أساسية تتمثل في احاطة العامل بما يراد اتخاذه حياله من اجراء تنتهي به خدمته ، وتمكينه له من ابداء عذره قبل اتخاذه ، ومن هنا فقد ورد النص المتعلق بـ «بمصلحة الوجوب» .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهبت اليه المؤسسة الطاعنة من أنها كانت قد وجهت انذارا الى المطعون ضده مستقلة على ذلك بنسخة من خطاب موجه اليه مؤرخ ١٩٦٨/٩/٩ ، أى في تاريخ لاحق على انتهاء أجازته بأربعة عشر يوما ، ذلك أنها لم تقدم ما يفيد وصول هذا الانذار الى علمه من جهة ، ومن جهة أخرى فان الثابت أن هذا الانذار — بفرض حصوله — تم في وقت لم تكن المؤسسة فيه قد أبدت بعد رأيها فيما كان المطعون ضده قد عرضه بشأن اعارته ، حيث لم يعرض طلبه على رئيس مجلس الادارة — وهو السلطة المختصة بتقريرها — الا في ١٩٦٩/٤/٥ أى بعد انقضاء ثمانية أشهر على انقطاعه بحيث بات الانذار المؤرخ ١٩٦٨/٩/٩ — بفرض ابلاغه به — مقطوع الصلة بقرار الفصل الذي صدر بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٢ مما لا يمكن التعميل عليه في صحة قرار الفصل .

ومن حيث أنه متى كان ثابتا ان القرار الصادر بفصل المطعون ضده لم يسبقه توجيه انذار قانوني اليه فان القرار يقع باطلا بكونه الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما انتهى اليه .

(طعن رقم ٢٧٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

قاعدة رقم (٦٨٢)

المبدأ :

« العذر القهري المانع من انتهاء الخدمة » العذر القهري المانع من انتهاء الخدمة طبقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام هو العذر الذي يبلغ حدا من القوة بحيث يضطر العامل الى الانقطاع عن العمل بغير رغبة منه - أساس ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم :

أن المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن تنتهي خدمة العامل بالانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي توجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهري - وتعتبر خدمة العامل منتهية في الحالة الأولى من اليوم التالي لاكتمال مدة الغياب وفي الحالة الثانية من تاريخ انقطاعه عن العمل (. ومفاد هذا النص أن القانون رتب على مجرد الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع للمدد المبينة بالنص أثرا حتميا هو انتهاء خدمة العامل من اليوم التالي لاكتمال مدة الغياب في حالة الانقطاع غير المتصل الذي يجاوز عشرين يوما في السنة الواحدة ، ومن تاريخ الانقطاع حالة الانقطاع المتصل الذي يجاوز عشرة أيام متتالية .

وذلك بشرط انذار العامل كتابة بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية ، ما لم يثبت العامل أن انقطاعه كان راجعا الى عذر قهري ، وهو ما تستقل جهة العمل بتقديره تحت رقابة القضاء . ومن ثم فليس صحيحا في القانون ما ذهب اليه

الحكم المطعون فيه من أن مجرد ابداء العامل العذر المبرر للانقطاع ، أيا كان هذا العذر ، يمنع من تقرير انتهاء خدمته بالتطبيق لنص المادة ٦٤ المشار اليه . اذ يلزم لذلك بصريح عبارة هذا النص أن يكون العذر قهريا ، وألا ترتب على الانقطاع أثره الحتمي الذي شرعه القسانون ، وهو انتهاء خدمة العامل في الحدود المبينة بالنص . وغنى عن البيان أن العذر لا يعتبر قهريا ومانعا بالتالي من انتهاء الخدمة ، الا اذا بلغ حدا من القوة بحيث يضطر العامل الى الانقطاع عن العمل على غير رغبة منه .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن المدعية انقطعت عن العمل بعد انتهاء مدة الاجازة الخاصة التي منحت لها حتى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٣ انقطاعا متصلا لمدة تزيد على عشرة أيام ، وأنه رغم اخطار المؤسسة لها وانذارها بالعودة على النحو سالف البيان فقد امتنعت عن العودة الى استلام العمل ، وأفصحت صراحة في كتابها المؤرخ في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ عن نيتها في عدم العودة الى أن يتم تعيين زوجها في كلية التجارة بجامعة عين شمس فرع الزقازيق . وواضح من ذلك أنه ليس ثمة عذر قهري يبرر انقطاع المدعية عن عملها بالمؤسسة بعد انتهاء أجازتها وانما الواقع من الامر أن المدعية أثرت بإرادتها وكامل اختيارها عدم العودة الى استلام عملها بالمؤسسة بعد انتهاء الاجازة الخاصة التي منحت لها ، بالرغم من اخطار المؤسسة لها في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ بعدم التوافقة على مد هذه الاجازة للاعتبارات التي سلفت الاشارة اليها والتي تبينته الى أسباب تتعلق بصالح العمل بالمؤسسة بغير انحراف أو تعسف من جانبها وهو أمر تملكه المؤسسة قانونا بحكم ترخيصها في منح الاجازة الخاصة لموافقة الزوج طبقا لنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ للمدة التي تقدرها اعلا لسماحتها التقديرية في هذا المجال .

فضلا عن ذلك فإن الثابت من مطالعة كتاب مصلحة وثائق الصفر واليهرة والجنسية رقم ١٥٩٦ المؤرخ في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ المرفق بالأوراق أن المدعية كانت في زيارة للقاهرة خلال شهر يوليو وأغسطس سنة ١٩٧٣ وإنه لم تستمر بها حتى غادرها الى أمريكا في ٢٣

من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ومع ذلك فإنها لم تقدم نفسها الى المؤسسة مما يؤكد اصرار المدعية على الامتناع عن العمل بغير عذر قهرى مبرر لذلك في مفهوم نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ٧١ سالف الذكر .

ومن حيث أنه لما تقدم ، فإن المؤسسة المدعى عليها اذ قررت اعتبار خدمة المدعية منتهية بالتطبيق لنص المادة ٦٤ المشار اليه اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، تكون قد أعملت صحيح حكم القانون في حق المدعية ولا مطعن على تصرفها ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير هذا المذهب قد جانب الصواب ، ويتعين من ثم الحكم بالغائه والقضاء برفض دعوى المدعية والزامها المصاريف .

(طعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢)

ثالثا : الفصل :

قاعدة رقم (٦٨٤)

المبدأ :

أوجبت المادة ٥٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على رئيس مجلس الادارة أن يعرض قبل أن يصدر قرارا نهائيا بفصل العامل الامر على اللجنة التى تشكل برئاسة مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه وعضوية ممثل العمال التى تختاره اللجنة النقابية وممثل للوحدة الاقتصادية - استلزام انعقاد اللجنة قبلا وليس مجرد طلب انعقادها وذلك للنظر في امر العامل وابداء رأى اعضائها فيه قبل صدور قرار الفصل - تخلف هذا الاجراء الجوهري في الحدود التى فصلتها المادة (٥٤) لا يترتب عليه فصل العامل دون عرض امره على اللجنة الثلاثية - عدم جواز الاعتداد بالقول بأن اعادة اللجنة الثلاثية الاوراق يعتبر تفويضا منها في التصرف في امر العامل اذ ان اللجنة لم تنقذ اصلا ، ما نيط بها من اختصاص لا يجوز قنونا التفويض فيه - القرار الصادر في هذا الشأن يكون معدوما .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يوجب في المادة ٥٣ منه على رئيس مجلس الإدارة قبل أن يصدر قرارا نهائيا بفصل العامل أن يعرض الامر على لجنة تشكل برئاسة مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه ، وعضوية ممثل العمال تختاره اللجنة النقابية ، وممثل للوحدة الاقتصادية . ونصت المادة (٥٤) من النظام المذكور على أن تتولى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ رئيس مجلس الإدارة رأيا فيها وفي ذلك في ميعاد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ إحالة الاوراق اليها ، وللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزوما لها ، ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسجعا ، وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الإدارة أو للنقابة الفرعية أو النقابة العامة حسب الأحوال . ونصت المادة (٥٥) على أن كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافا لاحكام المادتين ٥٣ ، ٥٤ يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى اجراء آخر .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع رأى أن نزاع جزاء الفصل من الخدمة وأثره البالغ ليس على مستقبل العامل فحسب بل وعلى أسرته كذلك ، أن يحيط هذا الجزاء بضمانات جوهرية تكفل قيامه على السبب المبرر له ابتغاء وجه المصلحة العامة دون ثقة شمس أو انهراف ، فشرط قبل أن تصدر السلطة الرئاسية بالقطاع العام قرارها بفصل العامل أن يعرض أمره على اللجنة الثلاثية المشار اليها في المادة (٥٣) فتقوم اللجنة بالانعقاد وتتولى بحث حالة العامل المعروف عليها وتستمع الى أقواله وتطلع على كافة المستندات والبيانات المتصلة بالموضوع ، ثم تحرر محضرا تثبت فيه أقوال العامل ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسجعا والقرار الذي اتخذته اللجنة ، وتسلم صورة المحضر للجهات المنصوص عليها في المسألة (٥٤) ومن ثمة فإن العرض

على اللجنة المذكورة على النحو الذى فصلته المادة (٥٤) يمثلها في واقع الامر ضمانة جوهرية للعامل ابتغاء استظهار مشروعية الفصل وملاءمته ، وتكريرا من المشرع لهذه الضوابط ، فقد رتب على مخالفتها انعدام قرار الفصل حيث نص صراحة في المادة (٥٥) وعلى بطلانه بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أي اجراء .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان اللجنة الثلاثية لم تتمتع أصلا لبحث حالة المدعى ، وأيا كان سببه عدم انعقادها ، فان القرار المطعون فيه بفصل المدعى وقد صدر دون أن يسبقه عرض أمره على اللجنة المذكورة ، يكون مشويا بالانعدام ، وليس صحيحا في القانون بما ذهبت اليه الشركة الطاعنة من أن القرار المطعون فيه صدر صحيحا تأسيسا على أنها قامت من جانبها بالاجراء الذى ألزمها به القانون اذ قررت احالة المدعى الى اللجنة ، ذلك لان نظام العامل في القطاع العلم السالف ذكره قد أوجب لصحة قرار السلطة الرئاسية بالقطاع المصام بفصل العامل ، ليس مجرد طلب انعقاد اللجنة للنظر في أمر العامل ، بل استلزم انعقاد اللجنة فعلا وتولى بحث أمر العامل وابداء رأى أعضائها فيه قبل صدور قرار الفصل ، فاذا تخلف هذا الاجراء الجوهرى في الحدود التى فصلتها المادة (٥٤) كان فصل العامل مشويا بالانعدام ، ولا اعتداد بما ذهبت اليه الشركة الطاعنة من أن اللجنة الثلاثية بإعادة الاوراق اليها تكون فوضت الشركة التصرف في أمر العامل ، ذلك لانه فضلا عن أن اللجنة المذكورة لم تتمتع أصلا ، فان ما نيط باللجنة من اختصاص لا يجوز قانونا التفويض فيه ، كذلك لا وجه لما ذهبت اليه الشركة الطاعنة من انه لا تملك هي أو مديرية العمل أجبار ممثل العمال على حضور اللجنة ، لانه لا يسوغ في منطق القانون ان يتخذ من تقاعس أحد أعضاء اللجنة الثلاثية عن مباشرة المهام التى ناطها القانون به ، ذريعة لم تعطيل حكم القانون والاخلال بضمانة جوهرية رأى المشرع ، لأهميتها وأثرها على مورد وزق العامل ومستقبله الوظيفى ، أن يرتب على اغفالها بطلان قرار الفصل من الخدمة دون حاجة الى اتخاذ أي اجراء آخر . هذا ومن جهة أخرى ، فان التنظيم النقابى والمقامين عليه لهم من السلطات القانونية ما يكفل مواجهة تمرد انعقاد اللجنة الثلاثية في تراخيها

في أداء واجباتها بسبب تخلف أحد أعضائها عن الاشتراك فيها عن عمد أو إهمال .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم فلن القرار المطعون فيه يكون معدوما ولا يتقيد الطعن فيه بالميعاد المقرر قانونا . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب ، وقضى بإلغاء القرار المطعون فيه يكون مطابقا للقانون ، ويكون الطعن عليه على غير أساس سليم متعين رفضه ، وغنى عن البيان أن إلغاء القرار المطعون فيه للسبب المتقدم لا يخل بسلطة الشركة المدعى عليها في اتخاذ ما تراه مناسبا حيال المدعى لما أسند إليه من مخالفات وفقا لأحكام القانون .

(طعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٧)

قاعدة رقم (٦٨٥)

المبدأ :

عدم عرض قرار فصل العامل على اللجنة الثلاثية يترتب عليه انعدام القرار — عرض القرار على اللجنة بعد صدوره لا يصحح هذا العيب .

ملخص الحكم :

أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — الذي يحكم الواقعة — يوجب في المادة ٥٣ منه على رئيس مجلس الإدارة قبل أن يصدر قرارا نهائيا بفصل العامل أن يعرض الأمر على لجنة ثلاثية التشكيل ، ويقضى بهذا النظام في المادة ٥٤ منه أن تتولى هذه اللجنة بحث كل حالة تعرض عليها وإبلاغ رئيس مجلس الإدارة رأيها فيها ، وخولها في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والإطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزوما لها ، وأوجب عليها أن تحرر محضرا يثبت فيه ما اتخذته من إجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسببا . ونصت المادة ٥٥ من النظام المذكور على أن كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافا لأحكام المادتين السابقتين

يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

مؤدى هذه النصوص أن المشرع رأى أزاء جزاء الفصل من الخدمة وأثره البالغ على مستقبل العامل وأسرته ، أن يحيط الفصل بضمانات جوهرية تكفل قيامه على السبب المبرر له ابتغاء المصلحة العامة دون ثمة تعسف أو انحراف ، فشرط قبل أن تصدر السلطة الرئاسية بالقطاع العام قرارها بفصل العامل ، أن تعرض أمره على لجنة ثلاثية تتولى بحث ما أسند اليه من مخالفات وتبدي رأيها في موضوعها وذلك على ما يتبادر من نص المادة ٥٤ سالفه الذكر ومن الحكمة التي اقتضت عرض الأمر على اللجنة وهي استظهار مشروعية الفصل وملاءمته - وتقديرا من المشرع لهذه الضوابط والاجراءات فقد رتب على مخالفتها انعدام قرار الفصل حيث نص صراحة على بطلانه بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

لما كان الامر كما تقدم وكان الثابت من الاوراق أن القرار المطعون فيه قد صدر بفصل المدعى في ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٢ دون عرض الامر على اللجنة الثلاثية ، فإنه يكون مشوبا بالانعدام واذ كانت الشركة المدعى عليها معاملة منها لتصحيح القرار بعد ادراك عدم مشروعيته قد قبلت عرض الامر على اللجنة الثلاثية بجلستها المعقودة في ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٢ ، الا أن اللجنة لم تبدي رأيها في موضوع الاتهام الذى أسند الى المدعى وحفظت الموضوع لوقوع الفصل الذى تطالب به الشركة عن طريق اللجنة ، وبهذه المثابة فإنه لا يجدى الاحتجاج بأن عرض الامر على اللجنة الثلاثية على هذا النحو من شأنه أن يصحح العيب الذى اعتور القرار المطعون فيه وذلك طالما أن اللجنة لم تبحث المخالفات التى أسندت الى المدعى ولم تبدي رأيا في ذلك على الوجه الذى أوجبتته المادة ٥٤ من نظام العاملين بالقطاع العام بحكم المحكمة ، وكان من شأن مخالفة حكم هذه المادة أن يفسد القرار الذى أسند اليه الفصل ، وبطلان القرار الصادر بقوله على المدعى بغير علمه .

وعلى كل حال لا يعبأ بالبطلان المذكور لأن القرار المطعون فيه صدر مشوبا بالانعدام ، ولأنه لا يترتب عليه تصحيح مستلزم يتكامل به بالأداء دون التقيد بمبدأ الطعن بالأداء الذى صدر عنه للماتسعة من لائحة العاملين بالقطاع العام .

الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم إجراءات رفع الدعوى *
وغنى عن البيان أن الفاء القرار المطعون فيه للسبب المتقدم لا يخل بسلطة
الشركة المدعى عليها في اتخاذ ما تراه مناسبا حيال المدعى وفقا لاحكام
القانون *

(طعن رقم ٦٨٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣)

قاعدة رقم (٦٨٦)

المبدأ :

التزام الشركة اذا رأت ان المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب
فصله بعرض الامر على لجنة ثلاثية — تنفذ الشركة هذا الالتزام بطلب
عرض الامر على اللجنة — تعذر انعقاد اللجنة لتخلف العضو ممثل العمال
عن حضور جلساتها بغير مسوغ — لا محل لبطالان القرار الصادر بفصل
العامل في هذه الحالة *

ملخص الحكم :

ان الشركة قد اتخذت الاجراءات اللازمة قانونا في شأن عرض الامر
على اللجنة الثلاثية قبل اصدارها قرار الفصل المطعون فيه إذ تقدمت
الشركة الى مديري العمل المختصة بكتابها المؤرخ ١١ من يونية سنة ١٩٦٩
بطلب عقد اللجنة الثلاثية فقام السيد مدير مديرية العمل بمسقط
الاسكندرية كما يبين من المحضر الموقع منه ومن مندوب الشركة بالدعوة
لانعقاد اللجنة بالكتاب رقم ٣٤٥٩ المحرر في ١٧ من يونية سنة ١٩٦٩
محددا صباح يوم ٢٣ يونيه لانعقادها في الساعة العاشرة فحضر ممثل
الشركة والعمال ولم يحضر ممثل العمال عضو اللجنة وقد بان من مناقشة
عضوى اللجنة للعمال انه كان قد قام كذلك من جانبه بإبلاغ السيد / ٠٠
٠٠٠ ممثل العمال النقابيين باللجنة شفاة بالحضور وتأجيل انعقاد
الجلسة ليوم ٢٦ من يونية سنة ١٩٦٩ على أن يخطر مندوب النقابة بكتابة
بالموعد الجديد كما قامت مديرية العمل من جانبها بإخطار رئيس اللجنة
النقابية بالكتاب رقم ٣٤٩٦ المؤرخ في ٢٣ من يونية بالموعد الجديد ولكن
العامل وممثل الشركة حضرا في الميعاد الجديد بمقر اجتماع اللجنة

وتخلف ممثل العمل للمرة الثانية فأستأذن العامل في التوجه الى مقر اللجنة النقابية لاحتضاره فأذن له بذلك وعاد العامل وقدم للجنة خطابا من اللجنة النقابية يطلب تأجيل انعقاد اللجنة الى موعد آخر يبلغ به ممثل النقابة موقع ذلك الخطاب وذلك لتعذر حضوره للجنة في ذلك اليوم فأجلت اللجنة اجتماعها ليوم ٢٨ من يونية وسلمت العامل خطبا من مديرية العمل رقم ٣٥٣١ في ذات اليوم ليقوم بتوصيله بمعرفته وتحت مسؤوليته الى ممثل العمل كما لم يحضر العامل وقد أثبتت اللجنة المجتمعة في ذلك اليوم بعضوين فقط كافة الخطوات السابقة وعلقت عليها بأنه يتضح أن الشركة قامت بالالتزام المنصوص عليه في المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات العامة الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وأنه بذلك يتضح ان تعذر انعقاد اللجنة لتصديق قرارها في المدة المبينة في المادة ٦٥ من لائحة نظام العاملين المشار اليها بسبب تخلف ممثل العمال عن الحضور أكثر من مرة وعليه فقد رأى رئيس اللجنة حفظ الطلب مع قيام حق الشركة في اتخاذ الاجراء القانوني الذي تراه . وأذ كان الالتزام الذي حددته المادة ٦٤ من اللائحة المشار اليها هو العرض على اللجنة قبل اصدارها قرار الفصل وأن الشركة قد قامت بالعرض فعلا على اللجنة وأن اللجنة حاولت أن تعقد اجتماعا أكثر من مرة الا أن العضو الثالث فيها ممثل العمال الذي ثبت أنه أخطر شخصا بمواعيد الانعقاد تعمد التخلف عن الحضور أكثر من مرة فانه بذلك لا تثريب على الشركة من وجهة النظر القانونية ان هي أصدرت قرارها بالفصل بعد أن وقفت على ما تم في شأن اجتماع اللجنة وبعد أن أعاد اليها رئيس اللجنة الامر لمتخذ في شأنه ما تراه اذ أنه قد رأى بحق ان هذه الشكيلة قد وصلت الى مداها وما كان لعضو اللجنة النقابي بتصرفه على النحو الذي جرى أن يسقط حق الشركة في أن تجابه الذنب الاداري بالجزاء الذي تراه مناسباً له ولو كان الفصل ويحسب الشركة تنفيذا لصحيح الاوضاع القانونية انها عرضت الامر على اللجنة الثلاثية التي أخفت فرصتها الكاملة لاصدار قرارها وهو على أية حال استثنائي ولكن ظروفها خارجة عن ارادة الشركة حالت دون اصدار اللجنة قرارا في الموضوع وذلك لامعان العضو ممثل لجنة العمال في الامتناع عن حضور جلساتها يومه مسوغ .

قاعدة رقم (٦٨٧)

المبدأ :

التحقيق مع العامل ثم عرض أمره على اللجنة الثلاثية المشكلة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - القرار الصادر بعد ذلك من رئيس مجلس ادارة الشركة بفسخ عقد عمله - هو في التكيف القانوني الصحيح قرار تاديسي بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة .

ملخص الحكم :

ان ادارة الشركة أجرت تحقيقا بناء على ما أسفر عنه جرد مخازن المنتجات ، وانتهت فيه الى ادانة المدعى بالشروع في سرقة منتجات ورق السلوفان الشفاف لذلك بتبنيته في صناديق العوادم تمهيدا لآخراجه من حيازة الشركة والاستيلاء عليه ، ثم عرضت أمره بناء على نتيجة هذا التحقيق على اللجنة الثلاثية المشكلة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ للنظر في الموافقة على فصله وعمله انتهى رأى اللجنة بالاغلبية - في محضرها المؤرخ ١٩٧٠/٥/٣١ - الى الموافقة على الفصل ، ثم صدر القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٠/٦/٦ متضمنا أن رئيس مجلس ادارة الشركة أمر بفسخ عقد عمل المدعى ، ولما كانت الاجراءات سالفة الذكر هي في الواقع من الامر محض تطبيق لاحكام المواد ٥٨ و ٥٩ و ٦٤ و ٦٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، وهذه الاحكام تحدد الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على هؤلاء العاملين ومنها جزاء الفصل من الخدمة .

وتقضى بأنه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق فيه وأنه اذا رأى رئيس مجلس الادارة أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب توقيع جزاء الفصل تعين عليه قبل اصدار هذا القرار على عرض الامر على اللجنة الثلاثية المشكلة طبقا للمادة ٦٤ لاستطلاع رأيها ، أفق

اتباع الشركة للإجراءات سالفة المبين وهي يصدد إصدار القرار المطعون فيه ما يؤكد أن القرار المذكور يعتبر في التكليف القانوني الصحيح قرارا تأديبيا بتوقيع جزء الفصل من الخدمة على المدعى أعمالا لأحكام لائحة نظم العاملين بالقطاع العام المشار إليها ، ولا ينال من اعتباره كذلك مجرد صياغته في عبارة عقيدة في ظاهرها أنه قسح لمعد العمل من جانب أحد طرفيه وهو الشركة المدعى عليها ، إذ العبرة في مجال التفسير بالمقاصد والمعنى وليست بالالفاظ والمباني ، ولذلك يكون ادعاء الشركة بأن القرار المطعون فيه ليس قرارا تأديبيا هو ادعاء غير قائم على أساس سليم من الواقع أو القانون .

(طعن رقم ٧٩ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

الفرق بين الفصل التأديبي والفصل بغير الطريق التأديبي .

ملف رقم ١٩٦٨

لا صحة لما ذهبت الشركة الطاعنة في طعنها رقم ٢٦٨ لسنة ١٥ القضائية من أن القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بإنهاء خدمة المدعى ليس قرارا تأديبيا وإنما هو قرار يفصله بغير الطريق التأديبي لعدم صلاحيته لشغل وظيفته ، ذلك أن أسباب انتهاء خدمة العاملين بالقطاع العام محددة في المادة ٧٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي تم الانهاء في ظل أحكامه ، وليس من بينها حق الشركة في إنهاء خدمة العامل بغير الطريق التأديبي لعدم صلاحيته لشغل وظيفته فيما عدا الحالتين اللتين أشار إليهما الحكم المطعون فيه وهما ثبوت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار أو توالي التقارير عنه بدرجة ضئيلة . وفيما عدا ذلك فإن الفصل بغير الطريق التأديبي إنما يكون بقرار من رئيس الجمهورية ، فقد جاء في البند الثالث من المادة ٧٥ من قرار رئيس الجمهورية مخالف الذكر أن خدمة العامل تنتهي بالفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية لالقرار رقم ١٤

لسنة ١٩٦٨ الذي أصدره رئيس مجلس إدارة الشركة بانتهاء خدمة المدعى لارتكابه العديد من المخالفات ولاتهامه بالاختلاس مهما يكون عباراته — هو في حقيقته فصل تأديبي .

(طعن رقم ٢٦٨ ، ٤١٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٦٨٩)

المبدأ :

انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة المشار اليها في المادة ٦٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مشروط بأن تقرر الجهة المختصة قانونا الغاء الوظيفة ثم يصدر الوزير المختص قراره بانتهاء خدمة شاغل هذه الوظيفة — وجوب الالتزام بما شرعه المشرع في هذا الشأن ودون أن تستهدف الجهة المختصة بهذه الوسيلة تحقيق غاية أخرى — تطبيق — صدور قرار من رئيس الجمهورية بانتهاء خدمة رئيس مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام ثم صدور قرار باندماج الشركة التي كان يرأسها في شركة أخرى في تلويح صدور قرار إنهاء الخدمة يفيد أن الهدف من وراء ذلك الحيلولة بين ترشيحه لرئاسة الشركة الدامجة أو غيرها أو نقله لاية وظيفة أخرى مناسبة وبالتالي اقصاؤه من مجال الوظائف العامة دون اتباع الطريق التأديبي بما يقطع بأنه فصل بغير الطريق التأديبي وبهذه المثابة فإنه يفيد من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المحضين المصنولين بغير الطريق التأديبي على أساس أن إنهاء خدمته لم يكن بسبب الغاء الوظيفة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٦٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — والذي صدر القرار المطعون فيه في ظله — وهي في معرض بيان الحقوق المالية المستحقة للعاملين في حالة انتهاء خدمتهم ، قد اعتبرت من بين هذه الحالات انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة بقرار من الوزير المختص ويبين من صياغة هذا النص أن

انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة مشروط بأن تقرّر الجهة المختصة قانونا الغاء الوظيفة ثم يصدر الوزير المختص قراره بإنهاء خدمة شاغل هذه الوظيفة وبهذه المثابة فإن انتهاء خدمة العامل بسبب الغاء الوظيفة وإن كان من أسباب انتهاء الخدمة قانونا ، إلا أن مناه ذلك الالتزام بما شرطه المشرع في هذا الشأن وإن لا تستهدف الجهة المختصة بهذه الوسيلة تحقيق غاية أخرى .

ومن حيث أن مفاد الأوراق أنه لم يصدر قرار سابق بالغاء وظيفة المدعى على نحو يسوغ للوزير المختص إنهاء خدمته بسببه وفقا لحكم المادة ٦٩ سالفه الذكر ، وإذ تقرّر ابتداء إنهاء خدمة المدعى بوصفه رئيسا لمجلس ادارة شركته مبرر للمخازن الهندسية بقدرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦٣ لسنة ١٩٧١ بماله من سلطة في فصل العاملين بالتطبيق لحكم المادة ٦٤ من نظام العاملين المذكور ، فإنه لا يأتى القول بأن إنهاء خدمة المدعى كان بسبب الغاء وظيفته ويؤكد هذا ويسانده أن القرار الجمهوري المشار اليه شمل إنهاء خدمة عدد من رؤساء ومجالس ادارة الشركات وكبار العاملين ولم يتضمن هذا القرار ما يفيد أن إنهاء خدمة أى منهم كان بسبب الغاء وظيفته وبناء على ذلك فإن إنهاء خدمة المدعى يتمخض عن قرار فصل بغير الطريق التأديبي صادر من السلطة المختصة بذلك وليس إنهاء خدمة بسبب الغاء الوظيفة على ما يثيره دفاع الجهة الادارية المدعى عليها ، ولا ينال من ذلك أنه صدر في ذات التاريخ الذي صدر فيه قرار إنهاء خدمة المدعى القرار الجمهوري رقم ٢٤٧٨ لسنة ١٩٧١ بدمج الشركة التي كان المدعى يرأس مجلس ادارتها في شركة أخرى ، ذلك لأن الدلالة المستفادة من صدور قرار الدمج تاليا لقرار إنهاء خدمة المدعى في ضوء الملاحظات سالفه العمل هي استهداف الصلولة بين المدعى وبين ترشيحه لرئاسة الشركة الدامجة أو غيرها أو نقله لاية وظيفة أخرى مناسبة ، وبالتالي أقصاؤه عن مجال الوظائف بعامة دون اتباع الطريق التأديبي بما يقطع بأنه فصل بغير الطريق التأديبي وبهذه المثابة يفيد المدعى من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المصولين بغير الطريق التأديبي .

قاعدة رقم (٦٩٠)

المبدأ :

انهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الإمانة وفقا لحكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يعدو من قبيل الفصل التأديبي - يستوى في ذلك أن يكون انتهاء الخدمة وجوبيا إذا كانت العقوبة الجنائية المحكوم بها واجبة النفاذ أو كان انتهاء الخدمة جوازيا إذا كانت العقوبات المنصوص عليها في الفقرة المذكورة دون تطلب توافر اركان الجريمة التأديبية أو تطلب قيام السبب المبرر للتأديب بما مؤداه اختلاف طبيعة انتهاء خدمة العامل للحكم عليه بعقوبة جنائية عن التأديب - المادة ٦٤ سألغة الذكر أكدت هذا الفهم إذ عدت حالات انتهاء الخدمة وأوردت في الفقرة الثالثة منها حالة الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي ونصت في الفقرة السادسة على حالة الحكم بعقوبة جنائية ، ولو كانت الحالة التي أوردتها الفقرة السادسة المذكورة مما يندرج في عداد الفصل التأديبي لما أفرد لها المشرع فقرة مستقلة اكفاء بالنص الوارد في الفقرة الثالثة - يترتب على ذلك أن محاكم مجلس الدولة تكون غير مختصة ولائيا بالفصل في قرار انتهاء خدمة العامل للحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والامانة .

ملخص الحكم :

ان العاملين في شركات القطاع العام يخضعون - كأصل عام - في كل ما يثور بشأنهم من منازعات ، لاختصاص المحاكم المدنية دون محاكم مجلس الدولة تطبيقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل وما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون اصدار نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . واستثناء من هذا الاصل العام ناط المشرع بالمحكمة التأديبية المختصة تأديب العاملين في شركات القطاع العام والاختصاص بالفصل في الطعون عن الجزاءات التأديبية الموقمة عليهم والفصل في طلبات وقفهم عن

العمل أو مد وقفهم أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف بالتطبيق لاحكام المادتين ٤٩ ، ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ -سالف الذكر والفقرة الثانية عشرة من المادة العاشرة والمادتين ١٥ ، ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، كما أناط المشرع مجلس الدولة ، بهيئة قضاء ادارى بالفصل في الطلبات التى يقدها هؤلاء العاملون بالظمن في قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصلهم بغير الطريق التأديبى .

ومن حيث ان انتهاء خدمة العامل من شركات القطاع العظم بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة وفقا لحكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يعد من قبيل الفصل التأديبى ، يستوى في ذلك أن يكون انتهاء الخدمة وجوبيا اذا كلنت العقوبة الجنائية المحكوم بها واجبة التنفيذ أو كان انتهاء الخدمة جوازيا اذا كانت العقوبة الجنائية موقوفا تنفيذا . ذلك أن المشرع خول انتهاء الخدمة وفقا لحكم الفقرة المذكورة لرئيس مجلس ادارة الشركة بسلطته الادارية ولو شاء غير ذلك لعد بانتهاء الخدمة في حكم هذه الفقرة الى السلطة التأديبية متمثلة في السلطة الرئاسية أو المحكمة التأديبية حسب الاحوال ، كما أن انتهاء الخدمة منوط بالحكم على العامل بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها بالفقرة المذكورة دون لطلب توافر أركان الجريمة التأديبية أو تطلب قيام السبب المبرر للتأديب ، بما مؤداه اختلاف طبيعة انتهاء خدمة العامل للحكم عليه بعقوبة جنائية عن التأديب . وقد أكدت المادة ٦٤ المشار اليها هذا الفهم اذ عدت حالات انتهاء الخدمة وأوردت في الفقرة الثالثة منها احالة الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبى ونصت الفقرة السادسة على حالة الحكم بعقوبة جنائية ، ولو كانت الحالة التى أوردتها الفقرة السابقة المذكورة مما يندرج في هذا الفصل التأديبى لما أفرد لها المشرع فقرة مستقلة اكتفاء بالنص الوارد في الفقرة الثالثة .

ومن حيث أن الاحتجاج بأن ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ٦٤ المشار اليها من أنه يكون الفصل جوازياً لرئيس مجلس الإدارة

إذا كان الحكم مع وقف التنفيذ مفاده أن يكون الفصل في هذه الحالة عقوبة تأديبية وليس انتهاء للخدمة ، فانه قول داحض ، ذلك أن انتهاء الخدمة بمصدر حكم جنائي ضد العامل ليس بطبيعته على ما سلف بيانه انتهاء تأديبيا يعتبر معه عقوبة تأديبية ولكنه في الواقع من الامر انتهاء اداري ولم يعبر المشرع بكلمة الفصل في الفقرة المذكورة الا على أنها مرادف لانتهاء الخدمة ، ولقد تكرر من المشرع ذلك فنص في المادة ٦٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المذكور على الفصل لعدم اللياقة للخدمة صحيا بدلا من انتهاء الخدمة ولا ريب في أن عدم اللياقة الصحية لا يمكن أن تكون مخالفة تأديبية تستوجب توقيع الجزاء التأديبي كما انه لا غناء في القول بأن انتهاء الخدمة تطبيقا لحكم الفقرة السادسة المشار اليها في حالة الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة يصدر بسلطة تقديرية تعتبر معها قرار انتهاء الخدمة جزاء مقنعا اذا أساء مصدر القرار استعمال سلطته وانحرف بها ولا غناء في ذلك لان عيب اساءة استعمال السلطة والانحراف بها من الميوب التي تعيب القرار ويختص أمر بحثها ورقابتها لسلطة المحكمة المختصة ، وتوافر الدليل على قيام هذا العيب وان كان من شأنه أن يصم قرار انتهاء الخدمة بعدم الشرعية الا أنه ليس من شأنه أن يغير من طبيعته ويحيله الى جزاء تأديبي ، واذا كان القضاء الاداري قد جرى على تكيف بعض القرارات الخاصة بالموظفين العموميين بأثنا جزاء مقنع ، فانه يستهدف من ذلك بسط الرقابة القضائية على القرارات الادارية التي تختصم فيها جهة الادارة بأحد القرارات التي يخرج أمر الفصل فيها عن دائرة اختصاص القضاء عموما للافلات من الرقابة القضائية في الوقت الذي تتطوى فيه هذه القرارات في جوهرها على جزاء تأديبي مقنع ومن ثم فانه لا يسوغ الاستناد الى هذا القضاء لانقراع اختصاص مخول صراحة للقضاء المدني بهدف اخضاعه لسلطان محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب وبحث دوافع اصدار قرار انتهاء خدمة المدعي وبواعثه والظروف التي عاصرت اصداره وقضى باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا القرار وتأسيسا على انه في حقيقته قرار تأديبي استهدف الشدة به مجازاة المدعي بالفصل ، فانه يكون — أخطأ في تطبيق القانون ،

ذلك أن بحث مشروعية قرار إنهاء الخدمة في ضوء دوافعه ومبرراته من الأمور المتروكة للقضاء المختص ولقد كان من شأن هذا الخطأ الذي وقعت فيه المحكمة أن وقعت في خطأ آخر حين قضت بانعدام القوار المطعون فيه بمقولة عدوانه على اختصاص المحكمة التأديبية التي تملك وحدها فصل المدعى باعتباره أحد أعضاء التشكيلات النقابية ، ذلك أن مؤدى هذا القضاء أن يصبح إنهاء خدمة المدعى من الخدمة بسبب الحكم عليه في جريمة مخلّة بالشرف والأمانة من اختصاص المحكمة التأديبية وهو أمر يخالف صريح حكم الفقرة السادسة سالفه الذكر ، وينطوي على سلب لاختصاص السلطة الرئاسية في إنهاء خدمة من يتحقق فيه شروط الفقرة المذكورة وهو اختصاص تخضع فيه لرقابة القضاء المدني.

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان قرار إنهاء خدمة المدعى ليس جزاء تأديبيا كما أنه ليس من القرارات غير التأديبية التي يختص القضاء الإداري بالفصل فيها طبقا لحكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ، فإن محاكم مجلس الدولة تكون غير مختصة ولائيا بالفصل فيه، ويتعين إحالة الدعوى في هذا الشأن الى المحكمة العمالية المختصة للفصل فيها اعمالا لحكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٦)

قاعدة رقم (٦٩١)

المبحث :

انهاء خدمة العامل بالقطاع العام بسبب الحكم طيم بعقوبة جنائية
او بعقوبة مقيدة الحرية في جريمة مخلّة بالشرف لا يعد من قبيل الفصل
التأديبي — عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظره — اختصاص المحكمة
العملية .

ملخص الحكم :

لا شبهة في أن إنهاء خدمة العامل بالقطاع العام بسبب الحكم

عليه بمعقوبة جنائية أو بمعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة لا يعدم من قبيل الفصل التأديبي يؤيد ذلك أن المادة ٦٤ من قانون العاملين بالقطاع العام اذ عدت حالات انتهاء الخدمة في سبب حالات أوردت في البند الثالث حالة الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي ، بينما أوردت حالة الحكم بمعقوبة جنائية في البند السادس ، فلو أن الحالة الثانية كانت مما يندرج في عداد الفصل التأديبي لما أفرد لها بندا مستقلا .

المدعى - وهو من العاملين في شركات القطاع العام - لا يندرج في حكم الموظفين العموميين على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، وهو بهذه المثابة - وكأصل عام يخضع في كل ما يثور بشأنه من منازعات غير قأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون الادارية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والتي تنص بأن يسرى على العاملين بالقطاع العام أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

(طعن رقم ٦٨٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٠)

قاعدة رقم (٦٩٢)

المبدأ :

إذا كان مانعاً الى العامل من تقاعس في توريد المبالغ المحصلة لحساب الشركة لم يكن القصد منه اختلاسها بل استغلال حق في مبلغ العمولة المحكوم له به على الشركة فان قرار فصله بغير الطريق التأديبي يكون مخالفاً لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي - أماس ذلك أن منسك هذا العامل وان كان يستوجب المؤاخذة التأديبية الا انه لا ينطوى على جريمة جنائية حسبما ذهبت اليه النيابة العامة كما لا يمثل اضراماً جسيماً بمصلحة الشركة - يترتب على ذلك احقيقه في أن يعود الى الخدمة طبقاً لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن اعادة العاملين المستعدين القبولين

بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم وأن تصوى حالته وغيا للتواعد الموضوعية التي تضمنها هذا القانون .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة الأوراق أن المدعى كان يعمل منذ سنة ١٩٥٥ مصصلا بشركة المشروعات الهندسية لأعمال الصلب (ستيلكو) ، وأنه تبين للشركة خلال سنة ١٩٦٦ أنه قام بتحصيل مبالغ لحسابها من بعض عملائها واحتجزها لنفسه ولم يقم بتوريدها لخزانتها ، وكان المدعى قد استصدر حكما في ١٥ من يونية سنة ١٩٦٦ صدر الشركة من محكمة شئون العمال الجزئية في الدعوى رقم ٧٨٠٦ لسنة ١٩٦٣ بمبلغ ١٣١٦٣١٢ جنيها قيمة المستحق له قبلها عن عمولة التحصيل التي تعد جزءا من أجره وقام بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير على أموال الشركة بينك الاسكندرية استيفاء للمبلغ المحكوم به ، وفي ٧ من يولية ١٩٦٦ أبرمت الشركة مع المدعى اتفاقا نص في مقدمته على ما يأتي « حيث أن الطرف الثاني (المدعى) قد استصدر الحكم رقم ٧٨٠٦ لسنة ١٩٦٣ عمال جزئي القاهرة ضد الطرف الأول (الشركة) يقضى بالزامها بدفع مبلغ ١٣١٦٣١٢ جنيها والمصروفات مع النفاذ المعجل بلا كفالة ، وحيث أن الشركة كانت قد لاحظت قبل صدور هذا الحكم أن الطرف الثاني لم يورد لخزينتها مبالغ قام بتحصيلها من العملاء أوضح أنها حوالى مائة جنيه ، وحيث أن الشركة تقوم الآن بمراجعة هذه المبالغ وأرسلت مصادقات للعملاء للتأكد من قيمة المبالغ التي لم تورد لخزينتها ، وحيث أن الطرف الثاني قد اتخذ إجراءات تنفيذ هذا الحكم ، ورغبة من الطرفين في اجراء تسوية ودية مؤقتة ٥٠٠ » وتضمنت بنود الاتفاق أن يقبل المدعى الجمبول على مبلغ ٥١٦٣١٢ جنيها من جملة المحكوم له به ويتعهد بوقف تنفيذ بقى الحكم (ثمانمائة جنيه) حتى يفصل في الاشكال المرفوع من الشركة وأن يتنازل عن الحجز الموقع تحت يد بنك الاسكندرية وتعمل البند الرابع على أنه في حالة ظهور مبالغ محملة من الطرف الثاني وعدم توريدها لخزينة الشركة فانها تخضع من مبلغ الثمانمائة جنيه للباقية وأن تحتفظ بكافة حقوقها بالنسبة للمبالغ التي تم تحميلها بواسطة المدعى ولم

يورها لخزينتها • وفي ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ حرر المدعى طلبا موقعا منه الى المدير المالى للشركة تبين له أن ذمته مشغولة بمبلغ ٧٣٤٣٩٩ جنيها ، وأورد بيانا مفصلا بعناصر هذا المبلغ وأسماء العملاء الذين حصل منهم وطلب خصمه من رصيده الدائن لدى الشركة أى من باقى المبلغ المحكوم له به • وقد أبلغت الشركة النيابة العامة ضد المدعى بأنه حصل مبالغ لحسابها ولم يقم بتوريدها ، وقيدت الواقعة برقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ حصر تحقيق عابدين • وقد انتهت النيابة الى حفظ الشكوى اداريا في ١٣ من يونية سنة ١٩٦٧ لعدم وجود جريمة ، وبنت الحفظ على أن المدعى دفع تهمة الاختلاس بأن المبلغ المستحق عليه قد أدخل في حسابات أعمال أخرى كلفته بها الشركة وبأنه حرر على نفسه اقرارا بالمبلغ المذكور ، وعلى أن الشركة لم يكن لديها نظام خاص يحدد كيفية توريد المبالغ المصلة وتاريخ التوريد والمدة الواجب المحاسبة عنها ، بالإضافة الى الاعتبار القائم بالنسبة للمدعى كدائن للشركة بمبلغ ١٣١٦ جنيها • وهو يزيد على المبلغ الذى أقر بعدم توريده •

ومن حيث أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر يقضى في المادة الثانية منه بأنه يشترط لاعادة المعامل المفضول الى الخدمة ألا يكون قد بلغ سن التقاعد وقت اعادته ، وأن يثبت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى على غير سبب صحيح ، وتعتبر الأسباب غير صحيحة اذا ثبت أنه لم يكن قد قام بالعمل عند انتهاء خدمته سبب يجمه في جالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبى - وقد نصت هذه المادة على أنه « مع عدم الاخلال بالسلطات التى يقررها القانون في حالة اعلان الطوارئ لا يجوز فصل العامل في إحدى وظائف الجهاز الادارى للدولة وفي الهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية بغير الطريق التأديبى الا في الأحوال الآتية :

(١) اذا أخل بواجبات الوظيفة بما من شأنه الاضرار الجسيم بالانتاج أو بمصلحة اقتصادية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية •

(ب) اذا قامت بشأنه دلائل جديدة على ما يمس أمن الدولة وسلامتها .

(ج) اذا فقد أسباب الصلاحية للوظيفة التى يشغلها لغير الأسباب الصحية ، وكان من شاغلى وظائف الادارة العليا .

(د) اذا فقد الثقة والاعتبار وكان من شاغلى وظائف الادارة العليا .

كما تنضى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بأن تطبق أحكام القواعد الموضوعية التى تضمنها والخاصة بتسوية حالة من يعادون الى الخدمة طبقا له — على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكامه ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه .

ومن حيث أن المخالفة التى أسندت الى المدعى لا تندرج فى حالة من الحالات التى تبرر الفصل بغير الطريق التأديبى فى حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر ، وذلك أن ما نسب اليه من تقاعس فى توريد المبالغ المحصلة لحساب الشركة لم يكن القصد منه اختلاسها بل استخلاص حقه فى مبلغ العمولة المحكوم له به على الشركة وهذا المسلك وان كان يستوجب المؤاخذة التأديبية الا أنه لا ينطوى على جريمة جنائية حسبما ذهبت اليه النيابة العامة فى قرار الحفظ سالف الذكر ، كما لا يمثل اضرارا جسيما بمصلحة الشركة التى يعمل بها ، وعلى ذلك يكون قرار فصله بغير الطريق التأديبى متعينا للغاء لمخالفته القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ، ولما كان ذلك وكان المدعى لم يبلغ السن المقررة للتقاعد — اذ أنه مولود فى ١٠ من يناير سنة ١٩٢٧ حسبما هو ثابت بظف خدمته — فانه والحالة هذه يتعين الغاء الحكم المطعون فيه والحكم بأحقية المدعى فى أن يعود الى الخدمة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وبأن تصوى حالته وفقا للقواعد الموضوعية التى تضمنها هذا القانون مع الزام المدعى عليها المصروفات .

قاعدة رقم (٦٩٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ — أسس الفصل بغير الطريق التأديبي — التصرفات المنسوبة للمدعى تفقد الاطمئنان الى امانته والحفاظ على المال العام ومن ثم يسوغ فصله من الخدمة — الصورة الخطية من مذكرة النيابة العالمة يساندها ما ورد في مذكرة النيابة الادارية تعد دليلا على المسؤولية الجنائية — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

أما عن الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا ليرفعها بعد الميعاد المقرر لطلب الغاء القرارات الادارية النهائية في قانون مجلس الدولة ، فانه أصبح بدوره — بعد صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه — غير ذي موضوع ، ذلك لأن هذا القانون وقد فتح باب الطعن في قرارات انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي سالفه البيان ، وقضى بتصحيح أوضاع العاملين الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبي طبقا لقواعد موضوعية موحدة واجبة التطبيق على من كان منهم قد لجأ الى القضاء طالبا الغاءها أو تراخى الى صدور هذا القانون ثم تقدم في ظلّه طالبا العودة الى الخدمة ، فان المدعى وقد أقام دعواه بطلب الغاء قرار انتهاء خدمته قبل العمل بهذا القانون وكانت هذه الدعوى أمعن أثرا في معنى التمسك بالعودة الى الخدمة من مجرد طلب العودة الى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة الثالثة من هذا القانون على ما سلف الإشارة اليه ، فان هذه الدعوى بهذه المثابة قد أصبحت بحكم القانون مقبولة شكلا .

ان الاضطراب كان يسود عمل الشركة في النواحي الادارية والمالية ، فقد أهدرت تعليمات المؤسسة واستبجح مخالفة قراراتها ، ولا شك أن المدعى عن كل ذلك مسئول بوصف أنه نيط به تنظيم وإدارة الشركة فكان عليه أن يتابع الالتزام بقرارات المؤسسة ويعمل على

التمسك بها وتنفيذها وأن ييسر رقابة حقيقية وفعلية على عمل
مرؤوسيه ، وإذا كان ذلك حال الشركة من الناحيتين المالية والادارية ،
فان تصرفات المدعى - وقد استباح لنفسه دون وجه حق الاستيلاء
على بعض المشغولات الذهبية وغيرها من أموال الشركة - حسبما ثبت
من تقرير اللجنة التي شكلتها المؤسسة - يفقد تملكا الاطمئنان الى
أمانته والحفاظ على المال العام ، ولا يجدى المدعى التوصل من
المخالفات الادارية والمالية بأن مرؤوسيه هم المسؤولون عنها لأنه حتى
لو صح قيام مسؤولية مرؤوسيه فان مسؤولية المدعى تقوم كاملة أخذاً
في الاعتبار بأن تكرار تلك المخالفات والخروج على التعليمات على
ماسلف ايضاحه يكشف عن فساد الادارة العليا في الشركة وتهولونها .

ومن حيث أنه لا ينال مما ذهب اليه المدعى وسانده فيه الحكم
الطعن فيه من عدم الاطمئنان الى الصورة الخطية لمذكرة نيابة الأموال
العامة في القضية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٦ حصر أموال عامة والتشكيك
فيما ورد بها ، أو انها دون ضم أصلها لا ترقى الى مرتبة الدليل على
قيام المسؤولية الجنائية. ذلك لأن عدم تقديم أصل هذه المذكرة يرجع
الى هشتها حسبما ورد بالأوراق هذا بجانب أنه ليس متكررا ان نيابة
الأموال العامة قد أجرت التحقيق وقدمت مذكرتها فيه ، ولئن كانت
قد دشتت لمضى المدة القانونية ، فانه يمكن الاستللال على محتوياتها
مما ورد في مذكرة النيابة الادارية في القضيتين ٨٦ لسنة ١٩٦٧ ، ٢٤٢
لسنة ١٩٦٧ ، يضاف الى ما تقدم ان الانهيار الذي لحق الشركة في
شئونها المالية والادارية وكذلك عدم حفاظ المدعى على أموال الشركة
واستيلائه على بعضها كما هو ثابت من التقرير الذي أعدته اللجنة التي
شكلتها المؤسسة وكذلك من تقرير الرقابة الادارية ، بما يغنى عن أى
دليل آخر .

(طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٥)

قاعدة رقم (٦٩٤)

المبدأ :

فصل العامل من الخدمة — اعتباره جزاء لا يتناسب مع ما ارتكبه من مخالفة لما أحاط به من ظروف وملابسات — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان الجمعية المدعى عليها نسبت الى المدعى أنه أهمل اهمالا جسيما أدى الى تسرب كميات كبيرة من مادة المازوت الى صهريج السولار نتيجة فتح البلف الحاكم بين صهريج السولار والمازوت مما أدى الى تحمل الجمعية خسارة بلغت ٦٨١ مليون و١٧٣٤ جنيه . وقد ثبت من الأوراق أن المدعى كان هو المسئول في يوم ١٦ من مايو سنة ١٩٧٠ عن تشغيل ماكينات ضخ المواد البترولية وكان قد سلم جميع « البلوف » الحاكمة بين صهريج المازوت والسولار سليمة ومغلقة ، وأثر اكتشاف تسرب المازوت الى صهريج السولار وتلوث السولار ، تبين وجود آثار غلق حديثة بالبلف الحاكم بين الصهريجين المذكورين أدى الى تسرب المازوت الى صهريج السولار ، واستبعد بذلك احتمال تركيب خرطوم احدى سيارات المازوت على وصلة صهريج السولار وسحب المازوت منها الى صهريج السولار ، واذا كان مؤدى ذلك ثبوت الواقعة ضد المدعى باعتبار أنه هو المسئول عن سحب وتفرينغ المواد البترولية ، وقد وقع الحادث نتيجة اهماله في عمله ، الا أن المحكمة ترى أن جزاء الفصل من الخدمة الذي وقعته الجمعية على المدعى بعيد عن التلاؤم مع الذنب الذي ارتكبه المدعى ويشوبه الغلو على نحو يخرج من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ذلك أن الظروف والملابسات سواء المتعلقة به أم بالحادث لا تستدعى أخذه بهذه الشدة المتناهية ومجازاته بأقصى الجزاءات التأديبية حيث لم يقدّم دليل على أن المدعى تعدد ارتكاب الذنب الذي نسب اليه وإنما وقع فيه نتيجة عدم خبرته ودرايته بهذا العمل ، الأمر الذي يتجلى في أنه كان يعطل طوال خدمته برادا وليس عامل تشغيل ماكينات على ما يبين من ملف

خدمته وهو ما لم يحضه دفاع الجمعية المدعى عليها ، ومما لا شك فيه أن أعمال تشغيل ماكينات الضخ تخرج عن مهام تخصص المدعى ، وبهذه المثابة فإن الجمعية إذ أسندت إليه هذا العمل على خطورته دون أن تؤمله لهذا العمل وتتأكد من صلاحيته له ، تكون قد شاركت بحظها في وقوع الحادث ، بما لا يسوغ معه عدلا أن يتحمل هذا العامل وحده مسئولية ما وقع فيه ، ويتعين لذلك إلغاء القرار المطعون فيه ليعود الأمر الى الجمعية المدعى عليها لتوقع على المدعى الجزاء العادل الذي يتناسب مع ما بدر منه بوصفها مصدرة قرار الجزاء وصاحبة الاختصاص في مجازاته وفقا لحكم المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أنف الذكر .

(طعن رقم ١٠ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٦٩٥)

المبدأ :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ادانة العامل فيما نسب اليه من استيلائه على بعض قطع الحديد المملوكة لشركة النحاس فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عندما انتهى الى عدم تناسب جزاء الفصل مع المخالفة التي اقترفها العامل — توقيع جزاء الفصل على العامل في هذه الحالة يتناسب عدلا وقانونا مع ما اقترفه العامل — أساس ذلك ما ثبت في حق العامل ليس من الذنوب البسيطة بل كان ذنبا جسيما يتعلق بالذمة والامانة وهما صفتان لا غنى عنهما في العامل إذا انتقدتهما أصبح غير صالح للبقاء في الوظيفة مهما تضاعفت قيمة الشيء الذي استولى عليه .

ملخص الحكم :

ان الشايبات من الأوراق أن اثنين من شرطة مباحث ميناء الاسكندرية اشتبها في جمولة السيارة قيادة المدعى يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٧٢ ، وبقيلم الضابط المختص بتفتيش السيارة عشر على كمية

من حديد الخردة أسفل الجبال والمهمات المملوكة للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ ، وبمواجهة السائق المذكور بتلك المضبوطات أنكر صلتها بها ، وقد قامت نيابة الاسكتوتية بتحقيق الواقعة التي قيدت برقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٢ جنح الميناء ، وفيه شهد كل من العريف ٥٥٥٥ والشرطى ٥٥٥٥ أنه اثناء مروره برصيف ٦٧ جمارك علم من مصدر سرى ان السيارة قيادة ٥٥٥٥ (المدعى) محملة بحديد خردة مملوك لشركة النحاس المصرية ، ثم بتفتيش السيارة عثر على ٢٢ قطعة حديد أسفل الجبال والمهمات التي كان يقوم السائق بنقلها ، وبسؤال السائق ٥٥٥٥ أقر بضبط الحديد المشار اليه ضمن حمولة السيارة قيادته الا أنه أنكر صلتها بها بمقولة أنه ترك السيارة للتحميل تحت اشراف المخزنجى وذهب لشرب كوب من الشاي ، وعندما عاد وجد بها المضبوطات فأبلغ المخزنجى ، وبسؤال ٥٥٥٥ المخزنجى شهد بأنه لم يكون موجودا وقت تحميل السيارة الذى تم بحضور السائق ٥٥٥٥ وتحت اشرافه ، وأن السائق المذكور لم يبلغه بأمر الحديد المضبوط . وقد تبين أن الحديد المشار اليه من الحديد الموجود على الرصيف والمملوك لشركة النحاس المصرية وتبلغ قيمته ٢٠ جنيها . وقد انتهت النيابة في تحقيقها الى أن تهمة استيلاء المذكور بغير حق على قطع الحديد المضبوطة المملوكة لشركة النحاس المصرية ثابتة قبله ، ونظرا لضبط الأشياء المسقولى عليها وردھا للشركة المجنى عليها فيكتفى بمجازاة المتهم اداريا عما أسند اليه ، وعلى أثر ذلك عرضت الشركة الطاعنة أمر الدعى على اللجنة الثلاثية التى رأت في ٦ من يونية سنة ١٩٧٤ أن فصل المذكور يتفق وأحكام القانون ، ومن ثم صدر قرار رئيس مجلس ادارة الشركة رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٧٤ بفصل المدعى اعتبارا من ١٦ من يونية سنة ١٩٧٤ لثبوت استيلائه بغير حق على منقولات مملوكة لشركة النحاس المصرية يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد استخلص المخالفة التى أسندت الى المدعى استخلاصا سائغا ومقبولا من الأوراق والتحقيقات ، ويؤيد هذا الاستخلاص السليم أن المضبوطات كانت مخبأة أسفل حمولة السيارة من الجبال والمهمات التى كان المدعى يقوم بنقلها ، وقد

ثبت من التحقيق أن تحميل السيارة تم في حضور المدعى وتحت إشرافه ، يضاف الى ذلك أنه بالرغم من أن المدعى أقر في التحقيق أنه يشاهد المضبوطات ضمن حمولة السيارة ، فإنه لم يعترض على وجودها بها ، في حين أن هذا الصنف لم يكن ضمن الأشياء المكلف بنقلها ، وقد تم ضبطه عقب تحركه بالسيارة متجها خارج المنطقة الجمركية ، وليس صحيحا ما ذهب اليه المدعى في مذكرته الأخيرة من أن النيابة العامة اكتفت بتوقيع الجزاء الادارى ليس لثبوت التهمة وانما لشيوعها ، إذ أن النيابة العامة انتهت في مذكرتها الى أن تهمة إستيلاء المتهم بغير حق على قطع الحديد المضبوطة ثابتة في حقه ثم اكتفت بتوقيع الجزاء الادارى نظرا لضبط الأشياء المستولى عليها .

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ادانة المدعى فيما أسند اليه الا أنه أخطأ في تطبيق القانون عندما انتهى الى أن جزاء الفصل لا يتناسب مع المخالفة التي اقترعها ذلك لأن مانسب الى المدعى من استيلائه على قطع الحديد المملوكة لشركة النحاس وثبت في حقه لم يكن من الذنوب البسيطة ، بل كان لاشك ذنبا جسيما وينطوى على اخلال خطير بواجبات الوظيفة اذ يتطرق بالذمة والأمانة وهما صفتان لا غنى عنهما في العامل فاذا أفترقدهما أصبح غير صالح للبقاء في الوظيفة مهما تضاعفت قيمة الشيء المنسوب اليه الاستيلاء عليه ، ومن ثم فإن توقيع جزاء الفصل على المدعى يكون قد قام على أسباب جدية وجوهرية ويتناسب عدلا وقانونا مع ما اقترعه المدعى من ذنب جسيم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ، ويتعين لذلك الغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض دعوى المدعى .

قاعدة رقم (٦٩٦)

المبدأ :

فصل العامل من الخدمة بقرار من جهة مفتصة — صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى ناط بهذه الجهة اصدار قرارات الفصل — عدم جدوى الحكم بالغاء القرار ما دامت السلطة الرئاسية متمسكة بتوقيع الجزاء — اعتبار القانون المذكور مصححا لقرار الجزاء — بيان ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

ان مرتب المدعى على ما يبين من الاوراق كان يجاوز خمسة عشر جنيها وبهذه المثابة فان قرار الجهة الرئاسية بفصلة من الخدمة ، كان — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التى كان لها دون سواها سلطة فصلة من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشويا بعيب عدم الاختصاص .

ومن حيث أن المدعى أصبح بالتطبيق لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من العاملين بالمستوى الثالث باعتبار أنه كان يشغل الفئة التاسعة قبل تاريخ العمل بهذا القانون واذ خول هذا القانون السلطات الرئاسية سلطة توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلى الوظائف من هذا المستوى ، فلم يعد ثمة جدوى من الغاء القرار المطعون فيه استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هى المختصة وقت اصداره ، ليعود الامر ثانية الى ذات السلطة الرئاسية التى سبق لها أن أفصحت عن رأيها فيه فتمصر على موقفها على ما ظهر من مذكراتها المقدمة فى الدعوى والظعن ، وتصحيح قرارها باعادة اصداره بسلطتها التى خولت

لها في هذا القانون ، وتعود بذلك المنازعة في دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها . ويعتبر القانون الجديد والحالة هذه وكأنه قد صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذي كان يعتوره ، ويتعين من ثم تناول القرار ومراقبته بالنسبة لأركانه الأخرى .

(طعن رقم ١٠ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٦٩٧)

المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — من أحكام هذا النظام ما يقتصر تطبيقه على العاملين الدائمين فقط ، ومنها ما يقتصر تطبيقه على العاملين المؤقتين ، ومنها ما ينطبق على العاملين الدائمين والمؤقتين على حد سواء — من بين هذه الأحكام الأخيرة المواد الخاصة بتنظيم مواعيد العمل والإجازات وتنظيم الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء والواجبات الملقاة على العاملين والأعمال المطلوبة عليهم وكذلك الضمانات المقررة لهم والتي تتعلق بالتحقيق معهم وتأييدهم — صدور قرار من رئيس مجلس إدارة مؤسسة بإنهاء عقد استخدام عامل معين بمكافأة شاملة دون تطبيق حكم المادتين ٦٤ و ٦٥ من نظام العاملين بالقطاع العام هو قرار باطل بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر .

ملخص الفتوى :

في أول مارس سنة ١٩٦٢ أبرم عقد استخدام محدد المدة بين كل من المؤسسة المصرية العامة للادخار والسيد الدكتور ٠٠٠ ٠٠٠ — ونص في البند (١) منه على أن مدة هذا العقد سنة تبدأ من أول مارس سنة ١٩٦٢ وتنتهى في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٣ أو حتى تاريخ تعيين السيد المذكور على درجة بميزانية المؤسسة عند اعتمادها أيهما أقرب تاريخاً — كما نص في البند (٣) من هذا العقد على أن علاقة الطرفين تخضع لأحكام لوائح المؤسسة المصرية العامة للادخار والتشريعات النسائية على موظفي ومعامل المؤسسة . ثم جدد هذا العقد لسنة أخرى ، وفي ٢٦ من

مارس سنة ١٩٦٤ أصدر رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للاذخار القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى بتجديد عقد استخدام السيد المذكور اعتبارا من أول مارس ١٩٦٤ ولدة تنتهى فى آخر يونيو سنة ١٩٦٥ ثم يجدد العقد بعد ذلك سنويا تلقائيا فى أول يوليو .

وفى أول أبريل سنة ١٩٦٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٩٣٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن ادماج بعض المؤسسات ونص فى مادته الاولى على أن تدمج المؤسسة المصرية العامة للاذخار فى المؤسسة المصرية العامة للتأمين وقد عمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أن العقد المبرم بين المؤسسة وبين السيد الدكتور قد نص صراحة على أن علاقة الطرفين تخضع لاحكام لوائح المؤسسة المصرية العامة للاذخار والتشريعات السارية على موظفى وعمال المؤسسة .

ومن حيث أنه فى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٦ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ونص فى المادة الاولى من مواد الاصدار على أن تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام .

وفصلت المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام على أنه لايجوز اسناد أعمال مؤقتة أو عرضية الى المقتممين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو الاجانب الا وفقا للقواعد التى يضمها مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية أو مجلس ادارة المؤسسة مع مراعاة الاحكام الخاصة بتوظيف الاجانب على أن تعتمد القواعد التى يضمها مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

وتضمنت مواد الفصل السابع من هذا النظام تنظيم مواعيد العمل والاجازات كما تضمنت مواد الفصل الثامن من هذا النظام تنظيم الرقابة والمتابعة وتقييم الاداء . كما فصلت مواد الفصل التاسع من هذا النظام

واجبات العاملين والاعمال المحظورة عليهم وبينت مواد الفصل العاشر من هذا النظم التحقيق مع العاملين وتأديبهم ونصت المادة ٥٨ — الواردة في هذا الفصل — على أنه لايجوز توقيع عقوبة على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا •

ونصت المادة ٦٤ على أنه اذا رأى رئيس مجلس الادارة أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله تعين عليه قبل أن يصدر قرارا نهائيا بالفصل عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتى :

- أ — مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه رئيسا
ب — ممثل للمعامل تختاره اللجنة النقابية
ج — ممثل للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حسب الاحوال أعضاء

ونصت المادة ٦٥ على أن تتولى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ رئيس مجلس الادارة رأيا فيها وذلك في ميعاد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ احالة الاوراق اليها وللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزوما لها ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة سببا وتدفع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية الفرعية أو للنقابة العامة حسب الاحوال •

ونصت المادة ٦٦ على أن كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافا لاحكام المادتين السابقتين يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أية اجراء آخر •

كما بين الفصل الثانى عشر أحوال انتهاء الخدمة ونصت المادة ٧٥ منه على أن تنتهى خدمة العامل بأحد الاسباب الآتية :

- ٢ — عدم اللياقة للخدمة صحيا .
- ٣ — الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي من رئيس الجمهورية .
- ٤ — الاستقالة .
- ٥ — فقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة .
- ٦ — الحكم عليه بعقوبة جنائية .
- ٧ — الانقطاع عن العمل دون سبب .
- ٨ — انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضي .
- ٩ — الوفاة .

وفصلت باقى مواد لائحة نظام العاملين فى القطاع العام أحكام الرعاية الطبية والأحكام العامة .

ومن حيث أنه تبين من استعراض لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن من هذه الأحكام ما يقتصر تطبيقه على العاملين الدائمين فقط ومنها ما يقتصر تطبيقه على العاملين المؤقتين — ومنها ما ينطبق على العاملين الدائمين والمؤقتين على حد سواء ومن بين هذه الأخيرة المواد الخاصة بتنظيم مواعيد العمل والإجازات وتنظيم الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء والواجبات الملقاة على العاملين والأعمال المحظورة عليهم وكذلك الضمانات المقررة لهم وهى ما تتعلق بالتحقيق معهم وتأديبهم — وقد حرص المشرع على النص على اتباع إجراءات معينة فى التحقيق وفى إصدار القرار التأديبي كما حرص على سلوك طريق رسمها عند اكتشاف مخالفات تستوجب فصل العامل .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا رأى ما نصت عليه المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام التى تنص على أنه لا يجوز اسناد أعمال مؤقتة أو عرضية الى المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . . . الا وفقا للقواعد التى يضعها مجلس إدارة المؤسسة وذلك لأن أحكام هذه اللائحة تسرى على العاملين الدائمين والمؤقتين الموجودين بخدمة .

المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . هذا فضلا عن أنه لو عين عامل بصفة مؤقتة أو لعمل عرضي بعد صدور هذه اللائحة وقبل صدور القواعد المنظمة لتعيين العمال المؤقتين من مجلس الإدارة فإن أحكام هذه اللائحة تسرى عليه حتما .

ومن حيث أن السيد الدكتور كان معينا فعلا في المؤسسة قبل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وقد نص عقده على سريان أحكام لوائح المؤسسة والتشريعات السارية على موظفيها وعمالها كما سلف البيان فإن أحكام هذا النظام تسرى عليه ويخضع للأصول الواردة به وأخصها الأحوال والاجراءات التي يجوز فيها فصل العامل أو تأديبه .

ومن حيث أن النائب من كتاب السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين رقم ٩٦٩ المؤرخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٨ المرسل لإدارة الفتوى والتشريع للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات أنه عقب اسناد الاشراف على مشروع بنوك الادخار المحلية الى المؤسسة وانتهاء لجنة التقييم من اعداد تقريرها اتضحت حقائق هامة وتصرفات ادارية ومالية تؤكد أن القائمين بالعمل بالمشروع قد ساروا في طريق أبعدهم عن تحقيق الاهداف الرئيسية له فضلا عما اتخذه تصرفاتهم من أضرار وخسائر بأموال المدخرين وأموال الدولة وقد كانت هذه الامور محل تحقيق مع بعض العاملين بالبنوك بتهمة الاختلاس والتلاعب في أموال المدخرات وقد بلغت الخسارة الكلية ٦٩ ألف جنيه فإذا أضيف الى ذلك ما اكتشف من اختلاسات تبلغ حوالى ٣٦ ألف جنيه فإن مجموع المعجز في أموال المدخرين بلغ ١٠٥٠٠٠ جنيه وقد رفعت هذه الامور كلها الى الوزارة والجهات المعنية لاتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها .

ومن حيث أن النائب من الاوراق أنه بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧ أصدر رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ وقد نص في مادته الاولى على انتهاء عقد الاستخدام الخاص بتعيين السيد الدكتور بمكافأة شاملة بالمؤسسة وذلك اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار ولم يشب أن هذا القرار قد اتبعت قبل صدوره الاجراءات التي نصت عليها لائحة نظام العاملين في القطاع

العام أو عرضه على اللجنة المشكلة وفقا لحكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة — لذلك يكون هذا القرار باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أية اجراء آخر عملا بما تقضى به المادة ٦٦ من اللائحة المذكورة .

وهذا القرار هو قرار فصل ولا يمكن اعتباره قرار بقبول استقالة المذكور استنادا الى الكتابين المرسل أحدهما منه للسيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين المؤرخ ٧ مايو سنة ١٩٦٧ والثانى للسيد وزير الاقتصاد المؤرخ ٨ مايو سنة ١٩٦٧ اذ أنهما لا يتضمنان استقالة من الوظيفة ولا يستشف من عبارتهما هذا القصد وانما يستفاد مما تضمناه أنه يهدف من تقديمهما أن يبين للمسؤولين حرصه على سلامة سير العمل واستعداده الكامل للتعاون والعمل بالمؤسسة كمستشار فنى للادارة الجديدة للمشروع أو نقله الى جهة أخرى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرار الصادر من السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين بانهاء خدمة السيد الدكتور ٠٠٠ ٠٠٠ دون تطبيق حكم المادتين ٦٤ ، ٦٥ من لائحة نظام العاملين في القطاع العام الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ هو قرار باطل بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى اجراء آخر وفقا لما تقضى به المادة ٦٦ من اللائحة المذكورة .

(ملف ٢١١/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٦٩٨)

المبدأ :

المادة ٥٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يشترط قبل أن تصدر السلطة الرئاسية بالقطاع العام قرارها بفصل العامل أن تعرض امره على اللجنة الثلاثية الوارد ذكرها بالمادة ٥٣ وانقادها فعلا لبحث الموضوع — حكمة ذلك الاجراء — الاثر المترتب على تخلفه ، انعدام قرار الفصل .

ملخص الحكم :

انه بين من الاطلاع على نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى صدر القرار المطعون فى ظل سريان احكامه انه ينص فى المادة ٥٣ منه على انه اذا رأى رئيس مجلس الادارة ان المخالفة التى ارتكبها العامل تستوجب فصله تعين عليه قبل أن يصدر قرارا نهائيا بالفصل عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتى

(أ) مدير مديرية العمل المختص أو من ينوبه رئيسا

(ب) ممثل العمال تختاره اللجنة النقابية عضوا

(ج) ممثل للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حسب الاحوال عضوا

كما ينص فى المادة ٥٤ منه على ان تتولى اللجنة المشار اليها فى المادة السابعة بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ رئيس مجلس الادارة رأيا فيها وذلك فى ميعاد لايجاوز اسبوعا من تاريخ احالة الاوراق اليها وللجنة فى سبيل اداء مهمتها سماع أقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التى ترى لزوما لها ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من اعضائه الثلاثة مسببا وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الادارة أو النقابة الفرعية أو النقابة العامة حسب الاحوال كما ينص فى المادة ٥٥ منه على أن كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافا لاحكام المادتين السابقتين يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى اجراء آخر .

ومن حيث أن يؤدى هذه النصوص ان المشرع رأى ازاء قسوة جزاء الفصل من الخدمة وأثره البالغ ليس على مستقبل العامل فحسب بل وعلى أسرته كذلك أن يحيط هذا الجزاء بضمانات جوهرية تسهل قيامه على السبيل المبرر له ابتغاء وجه المصلحة العامة دون ثمة تصف أو انحراف فاشتراط قبل ان تصدر السلطة الرئاسية بالقطاع المصام قرارها بفصل العامل أن يعرض أمره على اللجنة الثلاثية المشار اليها

في المادة (٥٣) فتقوم هذه اللجنة بالانعقاد وتتولى بحث حالة العامل المعروض عليها وتستمع الى اقواله وتطلع على كافة المستندات والبيانات المتصلة بالموضوع ثم تحرر محضرا تثبت فيه أقوال العامل ورأى كل عضو من اعضائها الثلاثة مسببا والقرار الذي اتخذته اللجنة وتسلم صورة المحضر للجهات المنصوص عليها في المادة ٥٤ ومن ثم فان العرض على اللجنة المذكورة على النحو الذي فصلته المادة ٥٤ يمثل في واقع الامر ضمانا جوهرية للعامل ابتغاء استظهار مشروعية الفصل وملاءمته وتقديرا من المشرع لهذه الضوابط فقد رتب على مخالفتها انعدام قرار الفصل حيث نص صراحة في المادة (٥٥) على بطلانه بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى اجراء .

ومن حيث انه لما كلن الامر كذلك وكان الثابت من الاوراق أن اللجنة الثلاثية لم تتعقد اصلا لبحث حالة المدعى وأيا كان سبب عدم انعقادها فان القرار المطعون فيه بفصل المدعى وقد صدر دون أن يسبقه عرض أمره على اللجنة المذكورة يكون مشوبا بالانعدام وليس صحيحا في القانون ما ذهب اليه الشركة المدعى عليها من ان القرار المطعون فيه صدر صحيحا تأسيسا على أنها قامت من جانبها بالاجراء الذي ألزما به القانون ذلك لان نظام العاملين بالقطاع العام السالف الذكر قد أوجب لصحة قرار السلطة الرئاسية بالقطاع العام بفصل العامل ليس مجرد طلب انعقاد اللجنة للنظر في أمر العامل بل استلزم انعقاد اللجنة فعلا وبحث أمر العامل وابداء رأى أعضائها فيه قبل صدور قرار الفصل فاذا تخلف هذا الاجراء الجوهرى في الحدود التي فصلتها المادة (٥٤) المذكورة كان فصل العامل مشوبا بالبطلان ولا اعتداد بما ذهب اليه تقرير الطعن من أنه لايجوز ان تتحمل الشركة مغبة الاجراء الذي اتخذه رئيس اللجنة الثلاثية في شأن ما انتهى اليه من عدم اختصاص اللجنة بنظر أمر فصل المدعى لعدم اخطار النيابة العامة أو الشرطة عن الواقعة التي اسندت اليه وذلك لانه لايسوغ في منطق القانون أن يتخذ من رأى رئيس اللجنة المذكورة ذريعة لتعطيل حكم القانون والاخلال بضمانه جوهرية رأى المشرع لاهميتها وأثرها في مورد رزق العامل ومستقبله الوظيفي أن يرتب على اغفالها بطلان قرار الفصل من الخدمة دون حاجة لاتخاذ أى اجراء آخر .

ومن حيث انه لما كان ماتقدم فان القرار المطعون فيه يكون معدوما
واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وقضى بالغاء القرار المطعون
فيه يكون مطابقا للقانون ويكون الطعن عليه على غير اساس سليم متميز
الرفض وغنى عن البيان ان الغاء القرار المطعون فيه للسبب المتقدم
لا يخل بسلطة الشركة المدعى عليها في اتخاذ ماثراء مناسبة حيال المدعى
لما اسند اليه من مخالفة وفقا لاحكام القانون .

(طعن رقم ٣٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١/٢٩)

وقد حكمت المحكمة الادارية العليا بان عرض قرار الفصل على
اللجنة بعد صدوره لا يصح هذا العيب .

(طعن رقم ٦٨٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣)

قاعدة رقم (٦٩٩)

المبدأ :

المادة ٥٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — تشكيل اللجنة الثلاثية التي تنتظر امر العامل المراد
فصله قبل اصدار قرار فصله — المشرع لم يتطلب ان يكون ممثل
العمال في اللجنة الثلاثية عضوا باللجنة النقابية لذا اكفى بحضور
ممثل تفتراره اللجنة النقابية — اختيار اللجنة النقابية ممثل للعمال
لحضور اللجنة الثلاثية صحيح ولا يصح قرار اللجنة الثلاثية
بالبطلان .

ملخص الحكم :

لا صحة لما ذهب اليه المدعى سواء في صحيفة دعواه أمام
المحكمة التأديبية أم في تقرير طعنه من النفي على القرار المطعون عليه
بالبطلان بمقولة أن ممثل اللجنة النقابية في اللجنة الثلاثية وهو السيد
..... قد زايسته صفته النقابية قبل انعقاد تلك اللجنة حيث كان

قد استقال من اللجنة النقابية ولا صحة لذلك وذلك أنه مع التسليم باستقالة السيد المذكور على الرغم من أن المدعى لم يقدم دليلاً على ذلك فإن المادة ٥٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام — والذي صدر في ظله القرار المطعون فيه — بعد أن أوجبت عرض أمر العامل المراد فصله على لجنة ثلاثية قبل إصدار قرار نهائي بذلك ، قضت بأن يكون تشكيل تلك اللجنة على النحو التالي :

(أ) مدير مديرية العمل المختص أو من ينييه رئيساً

(ب) ممثل العمال تختاره اللجنة النقابية
(ج) ممثل للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حسب
الأحوال

الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع لم يتطلب أن يكون ممثل العمال في اللجنة الثلاثية عضواً باللجنة النقابية بل اكتفى بحضور ممثل تختاره اللجنة النقابية وبهذه المثابة يجوز للجنة النقابية أن تختار ممثلاً للعمال من غير أعضائها لحضور اللجنة المذكورة .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر سليماً متفقاً وأحكام القانون بما لا وجه للنقض عليه ، وأذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فإنه يكون قد أصاب الحق والصواب في قضائه والترم جانب الفهم الصحيح للقانون ، ومن ثم يكون الطعن عليه على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

الفصل الثاني

شركات القطاع العام

الفرع الأول

تأسيس شركة القطاع العام

وأهليتها للتعاقد وانقضاؤها

قاعدة رقم (٧٠٠)

المبدأ :

تأسيس شركة القطاع العام يستلزم قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء •

ملخص الفتوى :

لا تعتبر شركة القطاع العام أنها أسست قانونا مادام لم يصدر بتأسيسها قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء • ومن ثم مالم يصدر هذا القرار تظل الشركة تحت التأسيس ولا تعتبر شركة فعلية أو شركة واقع وتظل الاختصاصات بذلك منوط بالهيئة التي تتبعها تلك الشركة •

قاصوة رقم (٧٠١)

المبدأ :

ان المادة ٥٢ من القانون المدني تقضى بأن للشخص الاعتبارى أهلية فى الحدود التى يعينها سند انشائه أو التى يقرها القانون — لا يجوز لأى من الجمعية التعاونية الزراعية أو نقابة المهن الزراعية أو فروعها مزاوله الأعمال التجارية ومنها تأسيس شركات المساهمة — أساس ذلك أن كل من قانونى هاتين الجهتين قد عين الاختصاصات المنوطة بهما على سبيل الحصر والتحديد ومن ثم فإن أهليتهما مقيدة بمبدأ التخصص الذى يسود نظامها •

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٣ من التقنين المدنى على تمتع الشخص الاعتبارى بأهلية فى الحدود التى يعينها سند انشائه أو التى يقرها القانون ، وهو ما يعرف بتحديد أهلية وعضوية الشخص الاعتبارى بالغرض من انشائه طبقا للقانون •

ومن حيث أنه باستعراض نصوص القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون التعاون الزراعى يبين أنه خول الجمعيات التعاونية الزراعية أهلية القيام بالأعمال الواردة فيه على الوجه التعاونى ولخدمة أغراضها ، ومن ثم فقد خلا من نص خاص صريح يجيز لها القيام بغير ماورد فيه ، كما خلا من نص يجيز لها الانشراك فى تأسيس شركات مساهمة أو المساهمة فيها خروجا على حكم المادة ٥٣ مدنى • ومن ثم يكون ما قامت به بعض الجمعيات فى هذا الصدد قد جاوزت به أهليتها القانونية وبالتالي يكون باطلا بطلانا مطلقا • ولا عبرة بخلو قانون التعاون من نص صريح مانع لهذا النشاط اذ النص الصريح يطلب حيث يقرر ما يخالف الأصل المقرر قانونا أما حيث يؤكد فلا يكون مطلبا ، واذا كان الأصل المقرر فى المادة ٥٣ مدنى هو تحديد أهلية الشخص الاعتبارى بالغرض من انشائه أو بما يحدده

القانون الذى أجاز انشاءه ، فان الأمر كان يقتضى نصا خاصا فى قانون التعاون يجيز للجمعيات التعاونية انشاء الشركات خلافا للأصل المقرر المذكور ، أما حيث يسكت القانون الخاص بالتعاون عن ايراد هذا الاستثناء الذى يخرج على الأصل فانه يكون قد ترك الأمر للأصل المذكور والواجب الأعمال دون حاجة الى ايراد نص يردده .

ولما كان قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بالاشتراك فى تأسيس الشركات — كاسلوب وشكل قانونى لممارسة النشاط يخرجها عن الحدود التى عينها نظامها القانونى الولد فى قانون التعاون باعتبارها وحدات اقتصادية اجتماعية تهدف الى تطوير الزراعة فى مجالاتها المختلفة بأسلوب وشكل تعاونى يهدف رفع مستوى أعضائها اقتصاديا واجتماعيا فى إطار الخطة العامة للدولة ، فانه لا يجوز لها اللجوء الى هذا الشكل القانونى لممارسة النشاط . ولا يعنى ذلك حظر قيام الجمعيات المذكورة بمزاولة الأعمال التجارية فان الأعمال الداخلة فى غرضها هى بطبيعتها أعمال تجارية لها أن تقوم بها ، ولكن على الوجه الذى حدده المشرع وهو الوجه التعاونى ، فقد أباح لها المشرع فى سبيل تحقيق أغراضها تملك واستئجار واستصلاح الأراضى وانشاء البنوك والمشروعات الصناعية والزراعية والورش والمخازن والإلحاقات وغير ذلك من الأنشطة التى تدخل فى مفهوم العمل التجارى إلا أن هذه المشروعات لا تهدف أساسا الى تحقيق الربح بل تحقيق الغرض التعاونى من تكوين الجمعيات فى رفع مستوى أعضائها وهذه المشروعات قد ينتج عنها ربح أو عائد وقد لاينتج فتحقيق الربح أمر عارض غير مقصود فى ذاته ، وقيام الجمعيات بهذه الأعمال المعتبرة قانونا أعمالا تجارية ليس معناه اجازة قيامها بكل الأعمال التجارية أيا كان نوعها ، بل يحظر عليها ما لم يجزه القانون المذكور صراحة . كما لا حجة فى القول بأن المشرع أعفى الجمعيات التعاونية فى المادة ٧/٥٧ من الضريبة على الأرباح التجارية الأمر الذى يستفاد منه امكانية قيامها بمباشرة نشاطها عن طريق تأسيس شركات مساهمة وخضوعها بالتالى فى هذه الحالة للضريبة المذكورة ، ذلك أن ممارسة الجمعيات لنشاط تجارى أمر لا خلاف عليه كما سلف التبيان ، كل

ما هنالك أن هذا النشاط والذي أعفى المشرع عاذه من الضريبة على الأرباح التجارية يجب أن يتم في الشكل التعاوني وليس في شكل آخر كتأسيس شركات أو غير ذلك من وسائل ممارسة العمل التجاري، وإذا كانت بعض الجمعيات التعاونية الزراعية قد خالفت هذا الفهم الصحيح لنصوص القانون وقامت بالاشتراك في تأسيس شركات مساهمة ، فلا محيص من تقرير عدم مشروعية هذا الاشتراك ويتمين والحال هذه تصحيح أوضاعها بما يتفق مع صحيح حكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والمشرع الى عدم جواز اشتراك الجمعيات التعاونية في تأسيس الشركات المساهمة.

(ملف ٨٤/١/٤٧ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ ثم بطبسته
(١٩٨٥/٦/١٢)

قاعدة رقم (٧٠٢)

المبدأ :

شركات القطاع العام - أهليتها تتحدد بما يعينها على تحقيق أغراضها كوحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروعات اقتصادية من بين أهدافها الرئيسية بحكم طبيعتها السمي الى تحقيق الربح في نطاق هدف أكبر وفقا لخطة تنمية الاقتصاد القومي بطلان كل تصرف يصدر عنها متجاوزا هذه الدائرة كاعمال التبرع الخصى - تنازل الشركات عن الأحكام النهائية الصادرة بالزام الموردين بغرامات تأخير - صحته متى استهدف تحقيق مصالح هذه الشركات بتوفير الظروف الملائمة لانتظام المتعاملين معها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ينص في مادته الأولى على أن « يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام » وقضت مادته الثانية على أن « لا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المتعلقة له » .

وتنص المادة ٢٨ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أن « شركة القطاع العام وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا لخطة التنمية » . كما أبانت المادة ٤٨ من هذا القانون عن أن ادارة الشركة يتولاها مجلس ادارة يكون له طبقا لما قضت به المادة ٤٩ « جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي تقتضيها أغراض الشركة » .

ومن حيث أنه يقتض من استعراض هذه النصوص أن شركة القطاع العام تعتبر وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي من بين أهدافه الرئيسية — بحكم طبيعته — السعى الى تحقيق الربح . وذلك في نطاق تحديد هدف أكبر وفقا لخطة تنمية الاقتصاد القومي ، ومن ثم فإن هذه الشركات تتحدد أهليتها بما يعين على تحقيق هذه الأغراض بحيث يلحق البطلان حتما كل تصرف يصدر عنها مجاوزا هذه الدائرة ، ومن هذه التصرفات أعمال التبرع المجس التي تأخذ شكل التبرع في ظاهرها وبواعثها ولا تسهم في قليل أو كثير في تحقيق أغراض الشركة .

ومن حيث أن تنازل الشركات المشار اليها عن الأحكام النهائية الصادرة لصالحها من موردى أرز الشحير بالزامهم بغرامة التأخير جزاء تأخرهم في التوريد خلال موسم ١٩٦٥/٦٤ ، هذا التنازل وان أخذ شكل التبرع ، الا أنه والقصد منه ليس مجرد تحقيق هذا

انغرض . ويتعدى ذلك الى هدف آخر هو تحقيق مصالح هذه الشركات بتوفير الظروف الملائمة لانتظام المتعاملين معها من موردي الأرز وتمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم في الحال والاستقبال بمراعاة ما قد يعوقهم من صعوبات وعقبات لا دخل لهم فيها ، وباعتبار أن نشاط هذه الشركات وتحقيق أغراضها يقوم أساسا على التعامل مع الموردين المذكورين ، ومن ثم فإن هذا التنازل بحكم غايته سالفة الذكر يخرج عن نطاق التبرع ، ويعتبر من قبيل التصرفات التي تهدف الى تحقيق أغراض هذه الشركات ويدخل بهذه المثابة في اختصاص مجلس إدارة الشركة طبقا للمادة ٤٩ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام لا سيما وأن في ذلك تحقيقا للمساواة بين المذكورين وبين من تقرر اغناؤهم من الغرامة وديا وذلك لوحدة الأسباب والأهداف في الحالتين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز لشركات المؤسسة المصرية العامة للمضارب التنازل عن غرامات التأخير المحكوم بها لصالحها ضد موردي الأرز الشعير خلال موسم ١٩٦٥/٦٤ .
(ملف ٥٥/٢/٢٢ - جلسة ١٩٧٤/١/١٦)

قاعدة رقم (٧٠٣)

المبدأ :

انقضاء شخصية شركة القطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٤ طبقا لأحكام هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان مؤدى اخضاع شركات القطاع العام لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة هو اعتبارها من شركات القطاع الخاص الخاضعة لأحكام القانون المذكور . ومن ثم فإن تصفية الآثار المترتبة على انقضاء شخصية الشركة في هذه الحالة يكون طبقا لذات القانون .

الفرع الثاني

شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص

قاعدة رقم (٧٠٤)

المبدأ :

شركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص —
معيار تحديد الشخصية المضوية وما اذا كانت من أشخاص القانون
العام أو الخاص يتحدد بفرع القانون الذي تباشر في مجاله هذه
الأشخاص نشاطها والوسائل التي تستخدمها في ممارسة نشاطها —
شركات القطاع العام تباشر نشاطها وفقا لقواعد القانون الخاص .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع كيفية تمثيل
شركات القطاع العام المساهمة في رأس مال شركة مصر للفنادق
بجمعيتها العمومية وكيفية ممارستها لحق التصويت داخلها ونصابها .
وحاصل الوقائع حسبما جاء بكتابكم المشار اليه أن شركة مصر للفنادق
وهي إحدى شركات القطاع العام التي يشترك في ملكية رأس مالها
عدد من شركات القطاع العام والهيئة العامة للتأمين والمعاشات وبعض
الأفراد دعت الى عقد جمعيتها العمومية في ١٩٧٦/٩/٣٠ لقرار
مشروع الموازنة لعام ١٩٧٦ ولانتخاب ممثلي رأس المال الخاص في
مجلس الادارة .

ويتضح من كتابكم أن رأس مال تلك الشركة موزع بين :

- ٢ — الشركة العامة للسياحة والفنادق وتملك ٦٢٥٠٠٠ سهم .
- ٢ — شركة مصر للتأمين وتملك ٥٦٣١١ سهم .
- ٣ — شركة الشرق للتأمين وتملك ٢٠٩١ سهم .

- ٤ — شركة الاسكندرية للتأمين وتملك ٢٦٥٠ سهم .
- ٥ — شركة مصر للسياحة وتملك ٨٥٧ سهما .
- ٦ — شركة مصر للغزل والنسيج وتملك ٢١٢٥ سهما .
- ٧ — الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وتملك ٢٨٥٧١ سهما .
- ٨ — صندوق ادخار العاملين بشركة مصر صباغى البياض ويملك ٣٣٩ سهما .
- ٩ — وعدد من الأفراد يبلغ مجموع ما يملكونه من أسهم ٣٤١٢٥٠ سهم .

ولقد حضر اجتماع الجمعية العمومية أفراد يمثلون ٢١٥٤٩ سهما كما حضر ممثل الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق التى تملك ٦٢٥٠٠٠ سهم وبذلك أصبح عدد الأسهم الحاضرة مساوية لنسبة ٥٧٪ من مجموع أسهم رأس المال البالغ قدرها ١١٢٥٠٠٠ سهم .

وعند اجراء الانتخابات لعضوية مجلس الادارة اجترض البعض على اشتراك ممثل الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق فى التصويت على أساس أنها ليست من أشخاص القانون الخاص وبالتالي فإن مالها لا يعتبر مالا خاصا وانما هو مال عام الأمر الذى يقتضى تمثيلها فى الجمعية العمومية بواسطة ممثلى المال العام المنصوص عليهم بالمادة ٥٥ مكرر من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

كما ثار اغتراض آخر على قصر نصاب التصويب لكل مساهم من الأفراد على ٢٥٪ من مجموع أسهم الحاضرين أيا كان عدد الأسهم التى يملكها أو ينوب عنها وهى النسبة المنصوص عليها بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة استنادا الى أن المادة ٣٥ من النظام الأساسى لشركة مصر للفنادق قد تضمنت حكما خاصا يكون للمساهم بموجبه عديد من الأصوات يصل حده الأقصى الى ٤٩٪ من عدد أسهم الحاضرين ويرى

المعترضون أن هذا الحكم الخاص هو الواجب التطبيق دون الحكم العام الوارد بقانون الشركات .

وبالإضافة الى ما تقدم فلقد ثار التساؤل بين المجتمعين حول المقصود بعدد أسهم الحاضرين وما اذا كانت تشمل عند اختيار ممثلى المال الخاص فى مجلس الادارة عدد الأسهم التى يمتلكها رأس المال العام أم أنها مقصورة على عدد أسهم الحاضرين من رأس المال الخاص فقط .

لذلك يطلبون الرأى فيما تقدم :

أولا : تحديد مدلول الشخص العام والأشخاص الاعتبارية العامة ، ومدى انطباق ذلك على مساهمة شركات القطاع العام فى الشركات الأخرى .

ثانيا : كيفية تمثيل شركات القطاع العام فى الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام الأخرى التى تساهم فيها ، وحققها فى التصويت وطريقته .

ثالثا : مدى انطباق أحكام المادة (٤٦) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ على شركات القطاع العام .

رابعا : التفسير السليم لمدلول عبارة (عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين) .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع فاستبان لها :

أن قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ينص فى المادة (٤٩) على أن يتولى ادارة الشركة التى يساهم فيها شخص عام برأس مال أيا كان مقداره مع رأس مال مصرى خاص ، مجلس يكون من عدد فردى من الأعضاء

لا يقل عددهم عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ، ويشكل على الوجه الآتى :

١ — رئيس يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

٢ — أعضاء بنسبة ما يملكه الشخص العام المساهم في الشركة يعينون بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

٣ — أعضاء بنسبة ما يملكه رأس المال الخاص يختارهم ممثلوهم في الجمعية العمومية بذات القواعد المقررة لتصويتهم في الجمعية العمومية ، وبشرط ألا يزيد عددهم في جميع الأحوال على نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة ، وتسرى على عضويتهم ومعتها والتزاماتها أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

٤ — أعضاء ينتخبون من بين العاملين في الشركة .

وينص في المادة ٥٥ مكرر على أن (يكون للشركة جمعية عمومية) .

وينص في المادة ٥٥ مكرر (١) على أن (تتكون الجمعية العمومية للشركة التي يملك كل رأس مالها شخص عام أو أكثر على النحو الآتى :

١ — الوزير المختص أو من ينييه رئيسا .

٢ — ممثل لكل من وزارة المالية ووزارة التخطيط يختاره الوزير المختص .

٣ — خمسة من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع يختارهم المجلس .

٤ — أربعة من العاملين في الشركة

٥ — ثلاثة من ذوي الكفاية والخبرة الفنية

وينص في المادة ٥٥ مكرر (٢) على أن (تتكون الجمعية العمومية للشركة التي يساهم فيها شخص عام برأس مال أيا كان مقداره مع رأس مال مصرى خاص ، على النحو المنصوص عليه في المادة السابقة ، بالاضافة الى المساهمين من الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة ، ويكون لكل منهم حق حضور الجمعية العمومية بطريق الأصل أو الانابة . مالم يشترط نظام الشركة للحضور حيازة عدد معين من الأسهم •

ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز لعدة أسهم حق حضور الجمعية العمومية أيا كانت نصوص النظام •

ويكون حق التصويت لمثل رأس المال العام على النحو المبين بالمادة السابقة ونسبة نصيب المال العام في رأس مال الشركة ، كما يكون حق التصويت للمساهمين من الأفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة في حدود نسبة نصيبهم في رأس المال ووفقا لما يقضى به النظام الأساسى للشركة بالنسبة لنصاب التصويت •

ويقصد برأس المال العام ما تملكه الدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في رأس مال الشركة •

وينص في المادة ٥٥ مكرر (٣) على أنه (مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٣) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وتسرى على الجمعية العمومية أحكام المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة •

وتبين اللائحة التنفيذية قواعد واجراءات أخذ الأصوات •

وينص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية

المحدودة ، المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ في المادة ٤٦
على أن :

١ - لكل مساهم الحق في حضور الجمعيات العمومية للمساهمين
بطريق الأمانة أو النيابة ما لم يشترط نظام الشركة حيازة عدد معين
من الأسهم للحضور ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز لعشرة أسهم حق
الحضور أيا كانت نصوص النظام .

٢ -

٣ - ولا يكون لأي مساهم - باستثناء الأشخاص الاعتباريين
- بوصفه أصيلا أو نائبا عن الغير عدد من الأصوات يجاوز ٢٥٪ من
عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين ، ما لم ينص النظام على
نسبة أقل .

وينص النظام الأساسي لشركة مصر للفسادق المشهر بتاريخ
١٩٥٥/٦/٢٠ في المادة ٣٥ على أنه (لكل مساهم حائز على الأقل
خمس أسهم الحق في حضور الجمعية العمومية للمساهمين بطريق
الأمانة أو النيابة ويكون لكل حاصل على خمسة أسهم صوت في
الجمعية العمومية)

ولا يكون لأي مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين بوصفه
أصيلا أو نائبا عن الغير عدد من الأصوات يجاوز ٤٩٪ على الأكثر من
عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين) .

ومن حيث أنه باستقراء تلك النصوص فإن شركة القطاع العام
التي يساهم في رأسمالها أشخاص عامة وأشخاص خاصة يجب أن يقوم
على ادارتها مجلس مكون من أعضاء يحدد عددهم على أساس نسبة
ما تملكه الأشخاص العامة في رأس المال وعدد آخر من الأعضاء بنسبة
ما تملكه الاشخاص الخاصة في رأس المال ، وأن لكل هذه الشركة
جمعية عمومية تتكون من ممثلين لرأس المال العام عينهم القانون على
وجه التخصيد وهم الوزير المختص رئيسا وممثلان شكل من وزارتي
المالية والتخطيط وخمسة من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع الخشرفه على

الشركة وأربعة من العاملين بها وثلاثة من ذوى الخبرة كما تضم الجمعية العمومية بجانب هؤلاء المساهمين من الأفراد وممثلى الأشخاص الاعتبارية الخاصة .

ولقد عرف القانون رأس المال العام بأنه المملوك للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ومن ثم فإن المال الخاص وفقا لهذا الحكم يشمل الأسهم التى لا تملكها الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإنه فيما يتعلق بالمسألة الأولى الخاصة بتحديد طبيعة شركات القطاع العام وما اذا كانت تعد من أشخاص القانون العام أم من أشخاص القانون الخاص فإن المادة ٥٢ من القانون المدنى قد عدت الأشخاص الاعتبارية بأنها :

١ — الدولة وكذلك المديرىات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والادارات والمصالح والمنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية .

٢ — الهيئات والطوائف الدينية التى تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية .

٣ — الأوقاف .

٤ — الشركات التجارية والمدنية .

٥ — الجمعيات والمؤسسات والمنشآت وفقا للأحكام التى ستأتى فيما بعد .

٦ — كل مجموعة من الأشخاص والأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص القانون .

غير أن القانون المدنى لم يفرق بين ما يعتبر من الأشخاص الاعتبارية العامة وما يعتبر من الأشخاص الاعتبارية الخاصة لذلك فقد استقبط القضاء والفقهاء معيارا لهذه التفرقة مناطه المجال القانونى أو

فرع القانون الذى تبأثر فى مجاله هذه الأشخاص لنشاطها وطبقا لهذا المعيار فإن الأشخاص الاعتبارية العامة هى التى تمارس عملها فى نطاق القانون العام وطبقا لوسائله ، أما الأشخاص الاعتبارية الخاصة فهى تلك التى تتعامل وفقا لقواعد القانون الخاص ، وبهذه المثابة فإن شركات القطاع العام تعد من الأشخاص الاعتبارية الخاصة لأنها تبأثر بنشاطها طبقا لقواعده وفى نطاق أحكامه ، ومن ثم فإن الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق تعد من أشخاص القانون الخاص شأنها فى ذلك شأن باقى شركات القطاع العام وتعد مساهمتها فى رأس مال شركة مصر للفنادق مساهمة من شخص خاص .

(فتوى ٣٤١ فى ١٢/٤/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٧٠٥)

المبدأ :

شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص التى تمارس نشاطها فى نطاق هذا القانون — عدم اعتبارها أجهزة حكومية أو هيئات عامة أو مؤسسات عامة — انتفاء صفة الموظف العام عن العاملين فيها — اختصاص القضاء العادى كامل علم بالفصل فى منازعات العيل التى تنشأ بين الشركات المذكورة والعاملين فيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص التى تمارس نشاطها فى نطاق هذا القانون ، وبهذه المثابة لا تعتبر أجهزة حكومية أو هيئات أو مؤسسات عامة وبالتالي تتفق عن العاملين فيها صفة الموظف العام التى لا تصدق الا على من يساهم فى عمل دائم فى مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى بأسلوب الاستغلال المباشر . ومتى كان ذلك فإن المدعى وهو عامل باحدى شركات القطاع العام لا يعتبر من الموظفين العموميين الذين تختص محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية بالفصل فى منازعاتهم بالتطبيق لاحكام

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة وترتيباً على هذا النظر فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن اختصاص محاكم مجلس الدولة طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة المشار إليه ووفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بقانون العمل أو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ومن بعده القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ دون ثمة تغيير ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن الفصل بغير الطريق التأديبي ، مقصور بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام على نظر الطعون في القرارات التأديبية وقرارات رئيس الجمهورية بالفصل بغير الطريق التأديبي دون غيرها من المنازعات التي تثار بشأن العمل التي ينعقد للقضاء العادي الاختصاص بنظرها باعتبار أن تلك الشركات كما سلف البيان من أشخاص القانون الخاص التي ناط القانون للقضاء العادي كأصل عام الولاية العامة بالفصل في منازعات العمل التي تنشأ بين الشركات المذكورة والعاملين فيها .

اطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧

قاعدة رقم (٧٠٦)

المبدأ :

شركات القطاع العام من الأشخاص القانون الخاص - عديم اعتبارها من الأجهزة أو الهيئات أو المؤسسات العامة - انتفاء صفة الموظف العام عن العاملين فيها - أساس ذلك - تطبيق : نيب أحد العاملين بأحدى شركات القطاع العام إلى أحد الأجهزة التابعة لأحدى الوزارات لا يغير من طبيعة العلاقة الوظيفية التي تربطه بالشركة التي يعمل بها ولا يضمن عليه هذا النيب صفة الموظف العام .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن شركة « المقاولون العرب » تعتبر من شركات القطاع العام ولا يغير من كونها كذلك خضوعها لأحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة لشركات المقاولات القطاع العام . ذلك أن هذا القانون وإن اختصها ببعض الأحكام ، إلا أنه لم يغير من

وصفها الجشيع اليه بأن أبقى لها هذا الوصف صراحة — وهو وصف الشركة • وعلى ذلك فانها تعتبر — شأن كل شركات القطاع العام — شخصا من أشخاص القانون الخاص ، وبهذه المثابة لا تعتبر من الاجهزة الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة ، وبالتالي ينتقى على العاملين فيها صفة الموظف العام ومتى كان ذلك ، فان المدعى — وهو عامل باحدى شركات القطاع العام ، لايعتبر من الموظفين العموميين ، كما إن مجرد الحاقه بالعمل بالجهاز التنفيذي لمشروعات الاسكان الليبي التابع لوزارة الاسكان والتعمير ندبا من شركة « المقاولون العرب » لا يغير من طبيعة العلاقة الوظيفية التي تربطه بهذه الشركة ، وبالتالي لا يضمن عليه هذا النصب صفة الموظف العام التي اعتدت بها المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في تحديد اختصاص كل من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية حسب الاحوال بالفصل في المسائل المنصوص عليها في الفقرات (ثانيا) و (ثالثا) و (رابعا) من المادة العاشرة المذكورة •

ومن حيث أنه ولئن كانت المنازعة تتعلق بنصب أحد العاملين لشركات القطاع العام مما يختص القضاء العادى — كأصل عام — بالفصل فيها ، الا أنه طالما أن قوام هذه المنازعة قراران توافرت لهما كل مقومات القرارات الادارية على ما تقدم ذكره ، وصدرا في حق المدعى بوصفه أحد العاملين بشركات القطاع العام ، وليس بوصفه فردا من الافراد ، فانها تستحيل منازعة ادارية يختص قضاء مجلس الدولة بالفصل فيها وفقا لحكم المادة ١٧٢ من الدستور والفقرة (رابع عشر) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة سالف الذكر • وبهذه المثابة ينغقد الاختصاص بنظرها لمحكمة القضاء الادارى تطبيقا لحكم المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من هذا القانون •

ومن حيث أن المدعى قد ارتضى قضاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به ضده ، وانصب طعن الحكومة على طلب الناء الحكم المطعون فيه فيما قضى به تعويضا للمدعى عما أصابه من الأضرار الناجمة عن قرار السيد وزير الاسكان والتعمير رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٦ بالزام الجهة الادارية بأن تؤدي له على سبيل التعويض المؤقت مبلغ قرش صاغ واحد ، والحكم

أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظره . واذ تحدد نطاق الطعن في هذا الشق من الحكم فلا يجوز تجاوزه التزاما بالأصل المقرر بالنسبة الى الطعن في الاحكام ، وهو ألا يضار الطاعن بطعنه بمراجعة أن الفصل في طلب التعويض هذا لا يثير الشق الخاص بطلب الغاء القرار المذكور بعد أن قضت المحكمة بعدم قبول طلب الغائه لانه بالرغم من وجود ارتباط جوهري بين هذين الطلبين الا أنه لن يترتب على الفصل في طلب التعويض من محكمة القضاء الاداري أيا كان قضاؤها — قيام حكمن متعارضين ، كما وأن الفصل في طلب التعويض المذكور من المحكمة المختصة لا يثير كذلك الطلب الخاص بالالغاء والتعويض عن قرار رئيس الجهاز المركزي للتعمير رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ لعدم وجود ارتباط جوهري بينهما .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بغير هذا النظر ، فيكون قد خالف القانون ويتعين من ثم القضاء بالغائه فيما قضى به من تعويض مؤقت عن القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظره واحالته الى محكمة القضاء الاداري (دائرة التعويضات) للفصل فيه ، مع ابقاء الفصل في مصروفات الدعوى .

(طعن رقم ٧٨٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٧)

قاعدة رقم (٧٠٧)

المبدأ :

شركات القطاع العام — من اشخاص القانون الخاص — موظفوها ليسوا موظفين عموميين — القرارات الصادرة في شأن ادارتها ليست قرارات ادارية مما يختص به القضاء الاداري بمجلس الدولة .

ملخص الحكم :

لا خلاف في أن شركات القطاع العام على الرغم من تملك الدولة لها تعتبر شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة

وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة وهي بهذه المثابة تعتبر من أشخاص القانون الخاص التي تمارس نشاطها في ظل هذا القانون وعليه فلا تعتبر هذه الشركات مؤسسات عامة وتتقضى عن العاملين بها صفة الموظف العام، هذا فضلا عن أن القرارات الصادرة في شأن ادارتها لا تعتبر على أية حال قرارات ادارية .

ومتى كان الثابت أن المدعى من العاملين في إحدى شركات القطاع العام فلا يعتبر من الموظفين العموميين ولا يعتبر ماصداً في شأنه قرارا اداريا ، فلا تختص جهات القضاء الادارى بالفصل فيه الغاء أو تعويضاً ويكون الاختصاص بالفصل في طلباته للمحاكم المدنية لتعمل في شأنه أحكام القوانين والقرارات المنظمة لشئون العاملين بالقطاع العام .

(طعن رقم ٧٤٥ ، ٦٩٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)

قاعدة رقم (٧٠٨)

المبدأ :

الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى بمقتولة أن الدعوى تتعلق بمناقشة قرار صادر من إحدى الشركات التي تحكم الروابط بينها وبين العاملين بها أحكام القانون الخاص مما يجعل محكمة القضاء الادارى غير مختصة ولائياً بنظرها — هذا الدفع كان يجد صدى له لو كانت طلبات المدعى استمرت طبقاً لما أورده في صحيفة دعواه من طلب الغاء القرار الصادر بتخفية في الترقية في إحدى شركات القطاع العام — شركات القطاع العام على الرغم من تلك الدولة لها تعتبر شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة وهي بهذه المثابة من أشخاص القانون الخاص التي تمارس نشاطها في ظل هذا القانون وعليه فلا تعتبر هذه الشركات من أشخاص القانون العام وتتقضى عن العاملين بها صفة الموظف العام — القرارات الصادرة في شأن ادارتها لا تعتبر على أية حال قرارات ادارية أيا كان مصدرها ومهما كان موقعه في مدارج السلم الادارى — تعديل المدعى طلباته بتعديل تاريخ ترقيته لوظيفة مدير عام بإحدى الهيئات

العامة بعد نقله من إحدى شركات القطاع العام - اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعوى باعتبار العاملين بالهيئات العامة من الموظفين العموميين الذين يختص مجلس الدولة بنظر دعاوهم - رفض للدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائياً بنظر الدعوى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى بمقولة أن الدعوى تتعلق بمناقشة قرار صادر من إحدى الشركات التي تحكم الروابط بينها وبين العاملين بها أحكام القانون الخاص مما يجعل محكمة القضاء الإداري غير مختصة ولائياً بنظرها فإن هذا الدفع كان يجد صدق له لو كانت طلبات المدعى استمرت طبقاً لما أورده في صحيفة دعواه من طلب إلغاء القرار الصادر بتخضية في الترقية في شركة المعادى للتنمية والتعمير ذلك أن لاختلاف في أن شركات القطاع العام على الرغم من تملك الدولة لها تعتبر شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة ، وهي بهذه المثابة تعتبر من أشخاص القانون الخاص التي تمارس نشاطها في ظل هذا القانون وعليه فلا تعتبر هذه الشركات من أشخاص القانون العام وتنشئ عن العاملين بها صفة الموظف العام . هذا فضلاً على أن القرارات الصادرة في شأن إدارتها ومنها القرار المشار إليه - لا تعتبر على أية حال قرارات إدارية أياً كان مصدرها ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري . ولكن المدعى عدل طلباته في المذكرة المقدمة منه بجلسة ١٤/٥/١٩٧٨ . إلى طلب الحكم بتعديل تاريخ الترقية لوظيفة مدير عام الإدارة القانونية من الفئة ذات الربط المسالي ١٢٠٠ / ١٨٠٠ جنباً من ١٦/١١/١٩٧٦ إلى ٣/٣/١٩٧٩ بالهيئة العامة لبحوث الأسكان والبناء والتخطيط العمراني . وهي هيئة عامة ويعتبر العاملون بها من الموظفين العموميين الذين يختص مجلس الدولة بنظر دعاوهم ، وعليه يكون الدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائياً بنظر الدعوى في غير محله حقيقة بالرفض .

ومن هيئة أن طعن هيئة المفوضين التي ليست طرفاً في المطالبة شخصية في المطالبة وإنما يتمثل فيها الحيدة القائمة لصالح القانون وحده

يفتح الباب امام المحكمة لتقرن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين .

ومن حيث ان طلبات المدعى انحسرت وتحددت في المذكرة المقدمة منه بجلسة ١٩٧٨/١٠/٥ امام محكمة القضاء الاداري بطلبه ارجاع اقدميته في الدرجة التي رقى اليها بالهيئة العامة لبحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمراني من ١٩٧٦/١١/١٦ الى ١٩٧٦/٣/٣٠ ، وهذا الطلب لايسانده واقع أو قانون أو قاعدة تنظيمية يستمد منها حقنا في ارجاع اقدميته في الدرجة المرقى اليها بالهيئة الى التاريخ المشار اليه فاذا كان ماينعيه رده الى التاريخ الذي جرى ترقية غيره بمعد نقله شركة الممادي للتنمية والتعمير فلن ذلك لايتأتى الا بالطعن في القرار الصادر بنقله من هذه الشركة الى الهيئة المشار اليها أولا حتى يتسنى له الطعن في القرارات الصادرة من الجهة المنقول منها ، الا انه وقد تنازل عن هذا الطلب بالتعديل النهائي لطلباته السابق الا امام اليها — فيكون طلبه ارجاع اقدميته على الوجه الذي اراده لايسانده واقع حقيقي أو قانون صحيح الامر الذي يجعل دعواه ولا اساس لها حقيقة برفضها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اد ذهب الى غير هذا النظر فيكون قد خالف حكم الواقع والقانون مما حققا بالالغاء وبرفض الدعوى مع الزام المدعى المصروفات عن الدرجتين .

(طعن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٤)

الفرع الثالث

طبيعة العلاقة بين العاملين وشركة القطاع العام

قاعدة رقم (٧٠٩)

المبدأ :

قانون العمل لا يزال هو الشريعة العامة التي تحكم علاقة العاملين بشركات القطاع العام بالشركات التي يعملون بها — خلو اللوائح المنظمة لشؤون العاملين بشركات القطاع العام من نص يصفى الحصانة القانونية بعد انقضاء مدة معينة على القرارات الباطلة التي تصدر من إحدى هذه الشركات في خصوص تعيين العاملين بها وترقياتهم — تطبيق أحكام القانون المدني الخاصة ببطالن العقود — اثر ذلك بالنسبة لقرارات التعيين والترقية والمبالغ التي صرفت نتيجة صدور هذه القرارات .

ملخص الفتوى :

عين السيد / ٥٠٠٠ الحاصل على بكالوريوس التجارة سنة ١٩٦٣ بشركة النيل العامة للكبارى بمقتضى عقد عمل مؤقت لمدة سنة بمرتب شهرى قدره عشرون جنيها اعتبارا من ١٥/٨/١٩٦٣ ثم استقال من الشركة المذكورة في ٢٣/٤/١٩٦٤ ، والتحق بالعمل بشركة النيل العامة لاعمال النقل بمقد مؤقت . وفي ٢٧/٦/١٩٦٤ تقدم بطلب للتعيين بشركة النيل العامة للكبارى وقدم شهادة من شركة النيل العامة لاعمال النقل تفيد ان مرتبه بلغ خمسة وعشرون جنيها شهريا وبناء على ذلك تم تعيينه بشركة النيل العامة للكبارى بمقتضى عقد غير محدد المدة بتاريخ ٢٠/٧/١٩٦٤ بمرتب شهرى قدره سبعة وعشرون جنيها ونصف وقامت هذه الشركة بتاريخ ٤/١/١٩٦٥ باضافة مبلغ ١ جنيه و ٣٣٣ مليم الى مرتبه باعتباره متوسط منحة طبقا للتسويات ثم منحته الشركة نصف علاوة من علاوات الفئة السادسة في ١/١/١٩٦٦ بلغ مرتبه بها ٢٩ جنيه و ٨٣٣ مليم ثم رقى ترقية استثنائية الى وظيفة من الفئة الخامسة

اعتباراً من ١٩٦٧/٧/١ مع منحة علاوة استثنائية من علاوات الفئة المرقى إليها بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٦١ بجلسته المنعقدة في ١٩٦٧/٧/٣١ وتم ذلك رغم أن العامل المذكور لم يكن مستوفياً مدة الخبرة اللازمة لشغل وظيفة من الفئة الخامسة وهي خمس سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات العليا ورغم أن المؤسسة قد أخطرت الشركة بكتابتها رقم ٧١٥٩ المؤرخ في ١٩٦٧/٨/٢٣ بأنه لا يجوز إجراء الترقيات أو تقرير العلاوات الاستثنائية المشار إليها . وبلغ مرتب سيادته بعد الترقية والملاوة الاستثنائية سبعة وثلاثون جنيهاً شهرياً . ثم منح العامل المذكور علاوة من علاوات الفئة الخامسة اعتباراً من ١٩٦٨/١/١ . وبتاريخ ١٩٦٨/٥/٣٠ قامت الشركة بانتداب العامل المذكور إلى وظيفة من الفئة الرابعة مع منحه ١٠٪ من مرتبة بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بشأن المكافآت والبدلات وبتاريخ ١٩٦٩/١/١ منح علاوة من علاوات الفئة المنتدب إليها ببلغ مرتبه بها ٤٥ جنيهاً ٩٠٠ مليم شهرياً .

وقد استظهرت المؤسسة أوجه المخالفات التي شابت تعيين وترقية ونذب العامل المذكور فلوضحت أنه ما كان يجوز تعيينه بشركة النيل العامة للكباري اعتباراً من ١٩٦٤/٧/٢٠ بمرتب يجاوز بداية الفئة السابعة وقدره عشرون جنيهاً شهرياً نظراً إلى أن تعيينه بشركة النيل العامة لأعمال النقل كان بمقتضى عقد مؤقت لا يجوز أخذه في الاعتبار عند تعيينه بالشركة فضلاً عن أن تعيين العامل المذكور قد وقع بالمخالفة لنص المادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . كذلك فإن ضم متوسط المنح إلى مرتب سيادته تم بالمخالفة للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن لأن ضم متوسط المنح لا يكون إلا للعاملين الدائمين الموجودين بخدمة الشركة في ١٩٦٤/٦/٣٠ ولم يكن المذكور من عداد هؤلاء العاملين . كما أن ترقية ترقية استثنائية للفئة الخامسة ومنحة علاوة استثنائية من ١٩٦٧/٧/١ لا أساس له من القانون . وقد شاب الخطأ أيضاً نتيجة لذلك نذب سيادته إلى وظيفة من الفئة الرابعة ومهجة زيادة قدرها ١٠٪ من مرتبه ثم منحه علاوة من علاوات الفئة المنتدب إليها .

وقد أثارت هذه المخالفات موضوع سحب القرارات الباطلة التي صدرت في شأن حالة العامل المذكور وكيفية تصحيح وضعه وتحصيل ما سبق صرفه إليه تنفيذا لهذه القرارات .

ومن حيث أنه يبين من استقراء التشريعات الصادرة بتنظيم شؤون العاملين بشركات القطاع العام أن قانون العمل لا يزال هو المشرع العامة التي تحكم علاقة هؤلاء العاملين بالشركات التي يعملون بها فقد جاء النص على ذلك في التشريعات المتعاقبة التي بدأت بصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعامل الشركات فنص في المادة الأولى على أن « يسرى على موظفي وعامل الشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة .. » ورددت ذات النص المادة الأولى من اللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي عين العامل المذكور في ظل احكامها . ولما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام نص في المادة الأولى على أنه « ... وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » وأخيرا سار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام على ذات النهج فنص على ذات الحكم في المادة الأولى .

ومن حيث أنه وقد ظلت اللوائح المنظمة لشؤون العاملين بشركات القطاع العام من أي نص يضيف الحصانة القانونية بعد انقضاء مدة معينة على القرارات الباطلة التي تصدر من إحدى هذه الشركات في خصوص تعيين العاملين بها وترقياتهم فإنه يتعين والحال كذلك أعمال حكم الاحالة الى قانون العمل وشريعته العامة التي احتواها القانون المدني وذلك طبقا لما نص عليه نظام العاملين بهذه الشركات . على أن يؤخذ في الاعتبار أن نظام العاملين بشركات القطاع العام بما تضمنه من تنظيم لعلاقة العاملين بشركات القطاع العام إنما يتصل اتصالا وثيقا باعتبارات النظام العام فلا يجوز الاتفاق على مخالفة قواعد النظام المشار إليه أو الصلح أو التحكيم لتحديد الحقوق الناشئة عنه . ومن ثم فإن مخالفة هذه القواعد وصم التصرف أو القول المخالف بالبطلان .

- ومن حيث أنه على مقتضى ذلك فإن المساعدة الواجبة التطبيق في شأن جصانة التعميمات أو الترقيات التي تتم بالمخالفة لنظم العاملين بشركات القطاع العام هي تلك التي تضمنتها المادة (١٤١) من القانون المدني التي تنص على أنه « إذا كان العقد باطلاً جاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطالان وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولا يزول البطلان بالاجازة » وتسقط دعوى البطلان بمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد » كما يجري في هذه الحالة اعمال المادة (١٤٣) من القانون المدني التي تنص على أنه « إذا كان العقد في شق منه باطلاً أو قابلاً للإبطال فيبطل العقد كله » .

ومن حيث ان الثابت من الواقع ان العامل المذكور عين على وظيفة دائمة بشركة النيل العامة للكبارى اعتباراً من ١٩٦٤/٧/٢٠ بمرتبه شهري قدره ٢٧ جنيه و ٥٠٠ مليم بالمخالفة لنص المادة (٦) من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ثم رقى ترقية استثنائية للفئة الخامسة اعتباراً من ١٩٦٧/٧/١ بالمخالفة لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي لايجوز اجراء ترقيات استثنائية للعاملين الخاضعين لاحكامه ومنح علاوة استثنائية من علاوات الفئة المرقى اليها بمقتضى قرار مجلس ادارة الشركات بتاريخ ١٩٦٧/٧/٣١ ثم انتدب بناء على ذلك للفئة الرابعة ومنح زيادة قدرها ١٠ ٪ من مرتبه مقليل الندب بالاضافة الى علاوات الفئة المنتدب اليها . وكل ذلك على خلاف ما هو مقرر من أن الندب لا يخول المنتدب الحصول على علاوات الفئة المنتدب اليها . فمن ثم لاكتسب القرارات التي اصدرتها الشركة المذكورة على الوجه المتقدم الحصانة التي تعصمها من الالغاء ويتعين لذلك عدم الاعتداد بها والغائها . كما يتعين كذلك عدم الاعتداد بالتسوية التي اجرتها هذه الشركة في شأن ضم متوسط المنح للعامل المذكور والغائها لوقوعها بالمخالفة لقواعد التسوية التي تقررت في شأن ضم متوسط المنح للعاملين الموجودين بخدمة الشركة قبل تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، فحق الشركة في ازالة ما وقّع من بطلان لا يقتضى الا بمضى المدة المخصوص عليها في المادة (١٤١) من القانون المدني .

ومن حيث أن تصحيح حالة العامل المذكور يقتضى وضعه في وظيفة من الفئة السابعة إذا كان مستوفيا لشروط شغلها وذلك عملا بنظرية انتقاص العقد التي اشارت اليها المادة (١٤٣) من القانون المدنى .

ومن حيث انه عن حق الشركة في استرداد ما قامت بصرفه للعامل المذكور بناء على القرارات الباطلة التى اصدرتها فان رأى الجمعية العمومية قد استقر على وجوب التفرقة بين المبالغ التى حصل عليها العامل نتيجة تعيين أو ترقية باطلة وبين المبالغ التى حصل عليها بسبب تسوية حالته استنادا الى قواعد قانونية لم تكن تسرى عليه فيما لو طبقت تطبيقا سليما . ففى الحالة الاولى لايجوز الاسترداد مادام ان التعين أو الترقية لم تكن نتيجة غش أو سعى غير مشروع من جانب العامل وأساس ذلك ان العامل فى هذه الحالة يتولى اعباء الوظيفة المعين أو المرقى اليها ويقوم بمسئولياتها وتبعاتها ومن ثم يحتفظ بالمبالغ التى حصل عليها تعويضا له عما قام به من أعمال ، فضلا عن ان اعتبارات العدالة تقضى بعدم الاسترداد اسوة بحائز الثمار حسن النية . بينما يتعين للاسترداد فى الحالة الثانية التى الغيت فيها التسوية لبطلاتها فهو لاقتصرن بتغيير فى وضع العامل فيظل عمله وتبعاته ومسئولياته بعد اجراء التسوية كما كان قبل اجرائها ومن ثم فانه يزول السبب الذى بنى عليه حقه فى الحصول على المبالغ التى صرفت بناء عليها وينشأ فى ذمته التزام بردها طبقا للمادة (١٨٢) من القانون المدنى .

وعلى مقتضى ذلك لايجوز استرداد ما صرف للعامل المذكور نتيجة تعيينه وترقيته الباطلتين بينما يتعين استرداد ما صرف له نتيجة ضم متوسط المنح والعلاوة الاستثنائية وكذلك ما قبضه عن ندبه غير المشروع للفئة الرابعة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى بطلان القرارات التى صدرت فى شأن تعيين العامل المذكور وترقيته للفئة الخامسة وندبه للفئة الرابعة وضم متوسط المنح ومنحه العلاوة الاستثنائية . وتصحيح حالته بوضعه فى وظيفة من الفئة السابعة . واسترداد ما صرف اليه من مبالغ بناء على

ضم متوسط المنح ، والعلوة الاستثنائية . والزيادة التي حصل عليها بسبب ندبه للفئة الرابعة ، وما تقاضاه من علاوات هذه الفئة .

(ملف ٢٧٣/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)

قاعدة رقم (٧١٠)

المبدأ :

قانون عقد العمل هو الشريعة العامة التي تحكم العلاقة بين العاملين وشركات القطاع العام في حالة عدم وجود نص خاص يحكم العلاقة المطروحة في تشريعات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان التشريعات المنظمة لشتون العاملين بشركات القطاع العام قد خلت من أى نص يعالج التسويات التي تتم بالمخالفة لاحكامها ومن ثم يجب الرجوع الى قانون العمل وشريعته العامة التي احتواها القانون المدني في المادة ١٤١ منه ومن ثم فان التسويات التي تتم بالمخالفة لنظام العاملين بشركات القطاع العام لاكتسب أية حصانة تعصمها من الالغاء ، ولا يعتد بها ويمكن الغاؤها ومن حق الشركة ازالة ما شاب هذه التسويات من بطلان لاينقضى الا بالمدة الطويلة .

(ملف ٩٦٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)

قاعدة رقم (٧١١)

المبدأ :

العلاقة بين العاملين وشركة القطاع العام ليس علاقة تنظيمية بل تعاقدية .

ملخص الفتوى :

ان العلاقة بين العاملين بالقطاع العام وبين الشركات التي يعملون

بها هي علاقة تعاقدية تحكمها القوانين والاحكام الخاصة بالمقودوليسيت
علاقة تنظيمية . وان القرارات التي تصدر بشأنهم فيما يتعلق بتعيينهم
وترقيتهم وغير ذلك لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية ، وبالتالي فانها
لا تخضع للنظام القانوني لهذه القرارات وما يترتب على ذلك من آثار
ومنها تحصنها ضد الالغاء قضاء أو السحب اداليا . ومن ثم يجوز
العدول عن قرار اعادة تعيين العامل بالمؤهل العالي .

ملف ١٦/٢/٢٤٦ — جلسة ١٩٨٤/٥/٢

الفرع الرابع حصة العاملين في ارباح الشركة قاعدة رقم (٧١٢)

المبدأ :

العاملون في الشركات — حصتهم من الارباح الصافية في الشركات
حددها القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة تحديدا واجب الاتباع ولا يجوز الخروج عليه ، وليس لسلطة
معينة اختصاص تقديري في تعديل النسب التي قررها المشرع لمختلف
الوجوه التي اوجب صرف الارباح فيها — تفويض هذا القانون رئيس
الجمهورية سلطة وضع قواعد عامة يتم توزيع الحصة النقدية بمقتضاها
— صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن طريقة
توزيع النصيب النقدي للموظفين والعمال في ارباح الشركات — تحديده
حدا أقصى لا يخص كل عامل — المبلغ الذي يبقى من هذا النصيب يظل
من حق العاملين لا يجوز اعادته الى صافي ارباح الشركة كما لا يجوز
انفاقه في الخدمات الاجتماعية للعاملين — افراده في حساب خاص حتى
يصدر قرار جمهوري متضمنا القواعد التي تتبع في توزيعه على العاملين
أصحاب الحق فيه — توصية الجمعية العمومية بتعديل القرار الجمهوري
سالف الذكر بما يتفق وحكم الفقرة (ب) ، (ا) من البند (٥) من المادة
(١٤) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

ملخص القوى :

من حيث أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ينص في المادة ١٤ بند (هـ) منه على أن « يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥ ٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(أ) ٧٥ ٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي :

١ - ١٠ ٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ، ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ٥ ٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان طبقا لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ - ١٠ ٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الإدارية التي تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية » .

وينص القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ بتخصيص نسبة من الأرباح للعاملين في المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية والشركات والمنشآت المعنية اختصاص تقديرى في تعديل النسب التي قررها المشرع لمختلف الوجوه التي أوجب صرف الأرباح فيها . . . وبالنسبة الى الحصة التي يتعين توزيعها نقدا على العاملين حددها المشرع بنسبة ١٠ ٪ على النحو السابق ، وبذلك يتعلق حق العاملين في كل شركة بهذه النسبة ، فلا يجوز الانتقاص منها والا عد ذلك مخالفة لحكم القانون ، وقد ناط المشرع برئيس الجمهورية سلطة وضع قواعد عامة يتم توزيع هذه

النسبة طبقا لها ، ولكن ذلك مقصور — كما هو واضح — على كيفية توزيع النسبة المحددة قانونا ، دون أن يكون لهذه القواعد أن تعدل من الحد الذى قرره المشرع زيادة أو نقصانا .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ وضع حدا أقصى لما يمكن أن يناله كل عامل من التوزيع النقدي هو مبلغ خمسين جنيها ، ومن ثم فإن المبلغ الذى يتبقى من الحصة المخصصة للتوزيع النقدي على العاملين ، بعد توزيع الحد الاقصى — يظل من حق العاملين طبقا لحكم الفقرة (ب) (١) من البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، فلا يجوز إعادة هذا الباقي الى صافي ارباح الشركة كما لايجوز انفاقه فى الخدمة الاجتماعية للعاملين ، ولا يسوغ أن يحمل ما قرره القرار الجمهورى رقم ١٣٥٠ سالف الذكر من وضع حدود قصوى للتوزيع النقدي على أنه اراد المساس بأصل حق العاملين فى نسبة معينة من الأرباح أو الانتقاص من هذه النسبة ، اذ لايجوز لقرار جمهورى — بغير تفويض خاص — أن يعدل فى حكم قرره القانون . وباعتبار المبلغ الباقي بعد التوزيع حقا للعاملين ، فانه يتعين أن يظل مخصصا لهذا الغرض ، وذلك بأفراذه فى حساب خاص ، حتى يصدر قرار جمهورى متضمنا القواعد التى تتبع فى توزيعه على العاملين أصحاب الحق فيه .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لاحظت أن القرار الجمهورى رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ فيما تضمنه من وضع حد أقصى لما يمكن أن يوزع على كل عامل من شأنه أن يثير اللبس فى كيفية التصرف فى المبالغ التى تتبقى بعد ذلك ، اذ يجعلها المشرع حقا للعاملين فى الوقت الذى لايتسنى فيه توزيعها عليهم لعدم وجود القواعد التى فوض رئيس الجمهورية فى اصدارها لبيان كيفية التوزيع ، ومن ثم فانه يجدر تعديل القرار المشار اليه بما يتسق مع الحكم الذى قرره القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى الفقرة (ب) (١) من البند (٥) من المادة ١٤ منه .

قاعدة رقم (٧١٣)

المبدأ :

جواز تخصيص مبلغ خمسة آلاف جنيه من حسيطة الـ ١٠ ٪
المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية بشركة سيارات فسورد مصر
للتوزيع على العاملين بالشركة على الوجه المبين بقرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٧ بطريقة توزيع النسيب النقدي للعاملين
من أرباح الشركات رغم أن الشركة لم تحقق أرباحاً .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ١٤/٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة تنص على أنه « يجب من الأرباح
الصافية للشركة ٥ ٪ لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على
الوجه الآتي :

١ - ٧٥ ٪ توزع على المساهمين .

٢ - ٢٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على
النحو التالي :

(١) ١٠ ٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على
المساهمين ويتم التوزيع طبقاً لقواعد يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية

(ب)

(ج) ١٠ ٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال
وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وإداء الخدمات والجهة الإدارية التي
تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز بقرار من
رئيس الجمهورية تخصيص المبالغ المحصلة من هذه النسبة للتوزيع على
العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحاً أو تحقق أرباحاً قليلة
لأسباب لا ترجع إلى عدم كفاءة في التشغيل أو إلى تراخ من العاملين في

الشركة ، ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض من الوزير المختص .

كما تنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٧ بطريقة توزيع النصيب النقدي للعاملين من أرباح الشركات على أنه « يكون توزيع نسبة الـ ٢٠ ٪ من الأرباح المشار إليها في الفقرة (ب) من البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها على الوجه التالي :

١ —

(ب)

(ج) ما يتبقى بعد ذلك يفرد له حساب خاص بالشركة يخصم للنوزيع النقدي طبقاً للفقرتين السابقتين على العاملين في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً أو لا تكفي فيها حصة الأرباح لتوزيع الحد الأقصى المقرر إذا كان ذلك لأسباب خارجة عن إرادة العاملين ووفقاً لما تقرره الجمعية العمومية التي تعتمد الحسابات الختامية للشركة .

ومن حيث أن المادة (٤١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي تنص على أنه « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي تقرر توزيعها تحدده الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة بما لا يقل عن ١٠ ٪ ولا يزيد على مجموع الأجر السنوي للعاملين بالشركة وتبين اللائحة كيفية توزيع ما يزيد على نسبة الـ ١٠ ٪ المشار إليها من الأرباح على العاملين والخدمات التي تعود عليهم بالنفع .

ولا تخل أحكام الفقرة السابقة بنظام التوزيع المطبق على الشركات القائمة وقت نفاذ القانون إذا كان أفضل من الأحكام المشار إليها » .

تنص المادة (١٩٦) من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه على أنه « »

ولا تخل احكام البندين (أولا) و (ثانيا) بنظام توزيع الارباح المتبع في الشركات القائمة في أول أبريل سنة ١٩٨٢ اذا كان أفضل مما جاء بها من أحكام » .

ومن حيث أن مفاد المادة ٤١ من قانون الشركات الجديد رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٩٦ من لائحته التنفيذية سالتفتي الذكر ان المشرع قد أحال الى نظام توزيع الارباح الذي كان مطبقا في الشركات القائمة حتى أول سنة ١٩٨٣ ، وسمح لها بتطبيق للنظام السابق تقريره بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه اذا ارتأت أنه أفضل ويحقق مزايا أكبر للعاملين من نظام الارباح المنصوص عليه في التشريع الجديد ، وتقرير أفضلية النظام السابق انما يرجع الى العاملين بالشركة . بناء على ذلك يحق للشركات القائمة حتى تاريخ نفاذ التشريع الجديد تطبيق نظام توزيع الارباح الذي كان مقررًا في ظل احكام قانون الشركات الملقى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وبالتالي الاستفادة من حكم مادته الرابعة عشرة سالفة الإشارة اليها ، وذلك بتوزيع النصيب النقدي على العاملين في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحا أو لاتكفى فيها حصة الارباح لتوزيع الحد الاقصى المقرر اذا كان ذلك لاسباب خارجة عن ارادة العاملين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تخصيص مبلغ خمسة آلاف جنيه من حصيلة الـ ١٠ ٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية بشركة سيارات غورد لمصر للتوزيع على العاملين بهذه الشركة .

(ملف ٨٦/٤/١٩٣٨ - جلسة ٢٠/٤/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٧١٤)

المبدأ :

توزيع الارباح على العاملين بشركات القطاع العام يكون اعتبارا من ١٩٨٢/٨/٥ على النحو الذي أورده القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

ملخص الفتوى :

ان قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر به القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٥ جاء بتنظيم جديد لكيفية توزيع نصيب العاملين في الارباح . واذا اعاد القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تنظيم ذات الموضوع فانه اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٥ يكون توزيع نصيب العاملين في القطاع العام في الارباح التي يتقرر توزيعها على النحو الوارد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ اما في الفترة السابقة على العمل بهذا القانون فتبحث كل حالة على حدة .

(ملف ٤٧/١/٨٨ — جلسة ١٩٨٤/١٢/٢١)

الفرع الخامس

أماكن العاملين بالشركة

قاعدة رقم (٧١٥)

المبدأ :

يجوز لشركة القطاع العام بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة قانونا ان تستخدم بعض ارباحها فيما يجاوز النسبة المحددة في المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته في اغراض اسكان العاملين بها — المساكن المقامة لهذا الغرض تكون من ارباح الشركة سواء طبقا للمادة ٤٢ فقرة ٢ من القانون المذكور او فيما جاوز ذلك مملوكة لمالك رأسمال الشركة وتطل تحت يدها مخصصة للغرض المحدد .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لتحديد الجهة التي يتولى فيها ملكية الاسسولة المشتراة من حصيلة الارباح من ارباح العاملين بشركات القطاع العام المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية

وخدمات الاسكان ، وبيان سلامة ما تقوم به بعض شركات القطاع العام من اقامة مباني سكنية للعاملين بها دون استخدام الحصيلة المخصصة لذلك أو بالتجاوز لهذه الحصيلة .

وحاصل الوقائع انه لدى قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة حسابات بعض الشركات تبين أنها تمكنت من الحصول على موافقات باستخدام حصيلة نسبة الـ ١٥ ٪ من الارباح المخصصة للخدمات الاجتماعية واسكان العاملين وفي شراء سيارات لنقل العاملين أو اقامة عمارات سكنية تؤجر لهم بأجور رمزية ، ويتم تعلية قيمتها الى اصول الشركة الثابتة يتكلف افتتاحها كما يتم تعلية أقساط آهلاكها لمخصص الهلاك . كما تقوم بعض الشركات الاخرى سواء التي تقع في نطاق لجان الخدمات المنشأة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٨١ أو خارج نطاق هذه اللجان بشراء أراضي واقامة مساكن للعاملين بها دون الاستفادة من حصيلة الـ ١٥ ٪ المخصصة لهذا الغرض .

وقد تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المشرع احتراماً لنص المادة ٢٦ من الدستور التي قضت بأحقية العاملين في نصيب من ارباح المشروعات أعاد تنظيم هذا الحق تنظيمًا شاملاً في المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته بأن يكون للعاملين بالشركات نصيب في الارباح التي يتقرر توزيعها . واشترط المشرع الا تقل هذه النسبة عن خمسمائة وعشرين في المائة من الارباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنب الاحتياطات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية ، وقضى صراحة بتوجيه هذا النصيب على أساس ١٠ ٪ لاغراض التوزيع النقدي على العاملين و ١٠ ٪ لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المجاورة مع ايلولة ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي و ٥ ٪ تودع بحساب خاص ببنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية لجميع العاملين بالقطاع العام .

واستظهرت الجمعية أن كلا من نص المادة ٢٦ من الدستور و ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - شأنها في ذلك شأن المادة الثانية من

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة - صريح في أن يكون للعاملين نصيب في الأرباح . ولم يحصر النصيب بالملكية بل قصد أن يخصص لمصلحة العاملين وفيما يعود عليهم بالنفع . ثم واجهت المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه شأنها في ذلك المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ سالف البيان - كيفية الاستفادة من هذا النصيب : فجعلت جزءا منه للتوزيع النقدي وجزءا لاسكان العاملين وجزءا للخدمات الاجتماعية . وفي تنظيم المشرع لكل غرض منها أفصح عن أن المقصود بالنصيب ليس الملكية ، بما في ذلك التوزيع النقدي على العاملين فإنه وأن كان من شأنه - إذا ما تم - أن ينقل إلى كل عامل ملكية المبلغ الموزع عليه فينشئ له حق الملكية على هذا المبلغ عند تسلمه إياه . فحتى هذا الجزء الذي يوزع نقدا وصفه المشرع بأنه لأغراض التوزيع النقدي ، وأجاز لرئيس مجلس الوزراء وضع حد أقصى لما يخص العامل سنويا من هذا التوزيع . فما يخص العامل ويوزع عليه فعلا هو ما يصح ملكه ، وهو جزء أقل من النصيب الذي يخصص للفرض لا للشخص فلو كان النصيب المنصوص عليه في الدستور والقانون يفيد الملكية لما جاز وضع حد أقصى لما يؤول منها إلى كل عامل ، ولما نزعها من الذي انتجها لتؤول إلى آخر في شركة لم تحقق أرباحا أو حققت أرباحا غير كافية . وهو ما يقطع بأن تعبير النصيب هنا ليس المقصود به الملكية الفردية الخاصة ، بل هو التخصيص للفرض والمصلحة دون ثبوت الملكية . يؤكد ذات المعنى أن الشريحة التي خصصها القانون لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات ثم قرر أن ما يفيض منها عن حاجة هؤلاء العاملين يؤول إلى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة فلو كان معنى هذا النصيب نشوء الملكية لما جازت أبولية ما يفيض منه إلى الصندوق المذكور وهو غير مخصص لهم . وأخيرا فإن الشريحة الثالثة لا تؤول إلى أحد ، وإنما تودع بحساب خاص ببنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام كله دون تخصيص بالعاملين في الشركة التي انتجتها كل ذلك يقطع بأن النصيب الوارد في الدستور والقوانين المتعاقبة المنظمة له لا يفيد نشوء الملكية الخاصة الجامعة لكافة عناصرها المانعة لمشاركة الغير فيها : سواء كلفت فردية لكل عامل بلذات أو جماعية تتمتع

بالشخصية المعنوية ، بل المقصود به تخصيص بالغرض والغاية والمنفعة
المحققة لمصلحة العاملين .

ومن حيث أن النصيب المخصص لاسكان العاملين بكل شركة أو
مجموعة من الشركات لا يصبح مملوكا ملكية خاصة للعاملين ، لانه ليس
مخصصا لعاملين بذواتهم منحصرين دون سواهم في وقت معين ، وانما
المقصود به منفعة جميع العاملين ممن يتحقق فيهم هذا الوصف أيا كان
وقت تحققه . وبزوال هذا الوصف عن بعض العاملين بالنقل أو الفصل
أو انتهاء الخدمة أو غير ذلك من الاسباب يزول عنهم هذا الاستحقاق :
فاذا كان النقل الى شركة أخرى أصبحوا من عداد من تحقق فيهم الوصف
المقصود في هذه الشركة الجديدة . واذا كان التخصيص هنا ليس المقصود
به الملكية الخاصة ، فانه يتحقق بكل صورة من الصور التي تحقق انتفاع
العامل بهذا الاسكان : سواء بالملكية أو بالتأجير أو بالترخيص أو بالتسامح
أو بأية صورة من صور الانتفاع . وحتى في صورة الملكية والى أن يتم
نقل الملكية ، فان الاعيان المقامة لا يمكن أن تترك سائبة ، وانما هي تمثل
تحول الربح المحقق ، المخصص للغرض الذي حدده الشارع . من
مبالغ نقدية الى اعيان محددة ، يستمر تخصيصها لذات الغرض الذي
كان مخصصا له الاصل النقدي . ولكنها تظل يوصفها مملوكة لمالك رأس
المال ، اذ أنها لم تدخل في ملك الذي يقرر التخصيص لنفسه . وبهذا
فان مشروعات الاسكان المقامة بللشريحة المخصصة لهذا الغرض من
جزء الأرباح المخصص نصيبا للعاملين انما تكون ملكا لمالك رأس المال،
ولكنها ملكية مخصصة للغرض الذي حدده القانون اعمالا لاحكام
الدستور وحكمها حكم رأس المال الموضوع تحت يد الشركة . وبذلك فان
ملكية الاعيان المقامة لمشروعات اسكان العاملين والتي لم تنتقل اليهم بالتملك
على ملك مالك رأس مال الشركة ، وتكون تحت يدها ، مخصصة للغرض
المحدد ، وهو غير الغرض المحدد له رأس مال الشركة نفسه . وبذلك
فانها وان أصبحت على ملك مالك رأس المال الا أنها لا تدخل في تقويم
رأس المال الذي تستعمله الشركة في أغراضها التي قامت من أجلها ، وبذلك
لا تضاف الى رأس المال المذكور .

ومن حيث أنه وان حدد القانون الاغراض التي خصصت لنصيب
العاملين من الأرباح ومنها اسكان العاملين بالشركة ، ومنها كذلك الخدمات

الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام جميعهم ، ولكنه لم يحظر استعمال بعض ارباح الشركة غير المخصصة لهذه الأغراض في مثلها أو بعضها ، فانه لا يكون ثمة مانع قانونا من ذلك طالما تم هذا الاستعمال بقصد تحقيق اغراض الشركة نفسها ، والتي تحقق مصلحة العاملين باعتبارها جزءا من العناصر الاساسية المحققة للانتاج . ولكن يمتنع أن يتم ذلك بعد استيفاء كافة الاجراءات والاوزاع والقواعد الواجب الالتزام بها قانونا في التصرف في ارباح الشركة غير المخصصة لتوزيع العاملين ومع مراعاة القواعد المقررة للتصرف في الارباح ، وخاصة الواردة في المادة ٤١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ كموافقة الجمعية العامة للشركة ومجلس ادارة هيئة للقطاع العام التي تتبعها والوزير المختص ووزارتى التخطيط والمالية . ويخضع ذلك كله لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات طبقا للمادة ٤٠ من القانون المذكور . هذا والواضح في الحالة المعروضة أن الشركات المشار اليها كانت حصلت فعلا على الموافقات اللازمة ، كما تضمن ذلك كتاب طلب العرض على الجمعية . وحكم ملكية المقارنات في هذه الحالة هو حكم ملكية المقارنات القائمة في حدود النسبة المقررة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز للشركة بعد الحصول على جميع الموافقات اللازمة من كافة الجهات المختصة قانونا أن تستخدم بعض أرباحها فيما جاوز النسبة المحددة في المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في اغراض اسكان العاملين بها . وتكون المساكن القائمة لهذا الغرض من ارباح الشركة سواء طبقا للمادة ٤٢/٢ من القانون المذكور أو فيما جاوز ذلك مملوكة لمالك رأس مال الشركة وتظل تحت يدها مخصصة للغرض المحدد .

الفرع السادس

نشاط اجتماعي ورياضي

قاعدة رقم (٧١٦)

المبدأ :

شركة النصر للأجهزة الكهربائية (فيليس سابقا) تعتبر شركة قطاع عام منذ تأميمها تأميمًا نصفيًا بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ — اثر ذلك استقطاع الحصة المحددة لبنك ناصر الاجتماعي من أرباحها وفقا للمادة ٦ بند ١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ وتجنيب الحصة المحددة للنشاط الرياضي من هذه الأرباح طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان شركة النصر للأجهزة الكهربائية والالكترونية (فيليس سابقا) تعتبر شركة قطاع عام منذ تأميمها نصفيًا بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وتؤكد ذلك في ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بمقتضى المادة الرابعة من مواد اصداره وظل هذا الوصف ثابتا لها لم يزيلها في ظل القانون الحالي رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ . وان خلاهذان القانونان من حكم مماثل لما ورد في المادة المذكورة لان تلك الصفة التي اكتسبتها هذه الشركة بناء على نص تشريعي في ظل القوانين السابقة لا تفقدها الا وفقا لنص قانوني، واذ لم يصدر هذا النص فانها تظل شركة قطاع عام لا يتبدل وضعها ولا ينحصر هذا الحكم عنها .

ومن حيث انه بالنسبة للحصة المحددة لبنك ناصر فانه يتمين خصمها من أرباح وحدات القطاع العام وفقا للمادة ٦١ في بندها الاول من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨

وعلى ذلك تخضع هذه الحصّة من أرباح شركة فيليبس بحسبانها إحدى شركات القطاع العام ، فضلاً عن أنه وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار النظام الأساسي للشركة تخضع طريقة توزيع أرباح الشركة لهذا النظام مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى المعمول بها في هذا الشأن وهو ما رددته المادتان ٢٤ ، ٤٧ من هذا النظام ولا ريب أن من هذه القوانين قانون بنك ناصر الاجتماعي وقانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ومن ثم ينبغي — كذلك — تجنب الحصّة المحددة للنشاط الرياضي طبقاً للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ المنوّه عنه .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استقطاع حصّة كل من بنك ناصر الاجتماعي والنشاط الرياضي من أرباح شركة النصر للأجهزة الكهربائية والإلكترونية « فيليبس » (إحدى شركات القطاع العام) وفقاً — على التوالي — للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ وكذلك للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ المشار إليهما .

(ملف ٨٣/١/٤٧ — جلسة ١٩/١/١٩٨٣)

الفرع السابع

جداول ترتيب الوظائف

قاعدة رقم (٧١٧)

المبدأ :

مدى اعتبار وظيفة باحدى الشركات من وظائف الكادر العالي طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ — توقف ذلك على صدور جدول ترتيب الوظائف المشار إليه في المادة الثالثة منه وتقرير ذلك به — بقاء الوظيفة على وضعها لحين صدور الجدول .

ملخص الفتوى :

إن اعتبار وظيفة ما باحدى الشركات من وظائف الكادر العالي طبقاً

لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، منوط بأن يقرر ذلك في جدول ترتيب الوظائف — الذى أشارت المادة الثالثة من هذا القرار — بأن يضعه مجلس ادارة الشركة • وقبل وجود هذا الجدول يتمتع اعتبار احدى وظائف الشركة بالكادر العالى طبقا للقرار المذكور ، وانما تظل الوظيفة على ذات وضعها في الشركة غير متأثرة بتاتا بهذا القرار •

(فتوى ١٢١ في ١٩٦٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٧١٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات — ان اعتبار وظيفة ما باحدى الشركات من وظائف الكادر العالى طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ورفع راتب شاغلها الى عشرين جنيها منوط بأن يقرر ذلك في جدول ترتيب الوظائف الذى اشارت اليه المادة الثالثة من هذا القرار — قبل وضع هذا الجدول يتمتع اعتبار احدى وظائف الشركة بالكادر العالى طبقا للقرار المذكور وانما تظل الوظيفة على ذات وضعها في الشركة غير متأثرة بتاتا بهذا القرار •

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات. ونصت المادة الاولى منه على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على موظفي وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات التى يسرى عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والشركات التى يصدر باخضاعها لاحكامه قرار جمهورى » •

ونصت المادة الثانية على أن « يضع مجلس ادارة الشركة جدولاً

بالوظائف التي يعتبر شاغلوها من الموظفين والتي يعتبر شاغلوها من العمال » .

كما نصت المادة الثالثة من هذه اللائحة على أن « يضع مجلس ادارة الشركة جدولاً لترتيب الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات أو مجموعات مع وضع الحد الأدنى والأعلى لمرتبات كل فئة أو مجموعة وذلك مع مراعاة أحكام الجدول المرافق » .

وقد حدد الجدول المرافق مرتب الكادر العالي (فنى - أدارى) ٢٤٠ - ١٤٤٠ جنيه سنوياً .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الذى نص فى المادة الثانية على أن « تلغى لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ » .

ومن حيث انه يؤخذ من هذه النصوص ان اعتبار وظيفة ما بأحدى الشركات من وظائف الكادر العالي طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ورفع راتب شاغلها الى عشرين جنيهاً منوط بأن يقرر ذلك فى جدول ترتيب الوظائف الذى أشارت اليه المادة الثالثة من هذا القرار ، وانه قبل وضع هذا الجدول يتمتع اعتبار احدى وظائف الشركة بالكادر العالي طبقاً للقرار المذكور وانما تظل الوظيفة على ذات وضعها فى الشركة غير متأثرة بتاتا بهذا القرار .

وبناء على ما تقدم خلصت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٧ يناير سنة ١٩٦٥ الى انه كمن يتمتع استمرار العاملين بهذه الشركات بالمرتبات التى عينوا بها ابتداءً دون أى زيادة الا عن طريق منحهم علاوات دورية طبقاً للقواعد المقررة ، أو عن طريق اعتبار الوظائف التى يشغلونها وظائف تستقيم مرتباً أعلى طبقاً لجدول ترتيب الوظائف المشار اليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ أو قواعد تقييم ومعادلة وظائف

الشركة المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي ألغى القرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وأن زيادة مرتباتهم الى عشرين جنيها عن غير هذا الطريق مخالف للقانون يتعين المجادلة بالغائه والغاء ما سبق أن رتبته من آثار ، عن طريق استرداد ما تقاضاه هؤلاء الموظفين زيادة عن المرتبات التي عينوا بها ابتداء .

(فتوى ١١٦ في ١/٢٥ / ١٩٧٠)

وسبق ان ائنتت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بهذا المبدأ بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٥ — فتوى رقم ١٢١ بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٥ — راجع المبدأ السابق .

قاعدة رقم (٧١٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اختص مجلس ادارة كل شركة بوضع واعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف — يشترط عند ترقية العامل وفقا لاحكام القانون المشار اليه استبقاء اشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها وان تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة وفي ذات المجموعة النوعية التي تنتمي اليها .

ملخص الفتوى :

يبين من احكام المادتين ٨ و ٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع اختص مجلس ادار كل شركة بوضع واعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها وتقسيم وظائف كل شركة الى مجموعات نوعية واعتبار كل مجموعة نوعية واحدة متميزة في مجال التقييم والترقية والنقل والندب والاعارة . وهو ما يتمثل في الاخذ بالاساس الموضوعى القائم على الوظيفة ذاتها وبما يتطلبه المشرع من اشتراطات فيمن يشغلها وهو جوهر نظام ترتيب وتوصيف الوظائف .

كما استلزم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر بموجب حكم المادة ٣٣ منه عند ترقية العامل وفقا لاحكامه استيفاء اشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها حسب بطاقة الوصف المحددة لها وأن تكون الترقية الى هذه الوظيفة من التي تسبقها مباشرة في الدرجة وفي ذات المجموعة النوعية التي تنتمي اليها ، وما أخذ به المشرع وفقا لاحكام القانون المذكور هو احد تطبيقات نظام ترتيب وتوصيف الوظائف حيث تتطلب أن تكون الترقية الى الوظيفة الاعلى بمراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل هذه الوظيفة من ناحية التأهيل العلمى المطلوب ببطاقة الوصف والخبرة النوعية المطلوبة وأن يكون ذلك من خلال المجموعة النوعية المخلقة التي يتم الترقية خلالها وباعتبارها وحدة متميزة في مجالات الخدمة المدنية ومن بينها الترقية .

ولما كان العامل المعروضة حالته حاصلًا على شهادة الدراسة الابتدائية القديمة عام ١٩٤٥ وتدرج الى أن شغل الدرجة الثانية اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٦٦ وكانت الوظيفة المطلوب ترقيته اليها في الدرجة الاولى تتطلب وفقا لبطاقة وصفها أن يكون المرشح لشغلها حاصلًا على مؤهل متوسط ومن ثم فان العامل المذكور لا يكون مستوفيا لاشتراطات شغل هذه الوظيفة . ولا يغير من ذلك حصوله عام ١٩٧٨ على شهادة اتمام الدراسة الثانوية وهي من المؤهلات المتوسطة حيث لم يعامل بمقتضى هذا المؤهل فضلا عن أنه يتطلب للاعتداد بهذا المؤهل أن تكون مدة الخبرة الكلية والبينية اللازمة للترقية الى الوظيفة الاعلى تاليسة للحصول على المؤهل المطلوب لشغلها والمعاملة بموجبه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته في الترقية للدرجة الاولى لعدم قضاائه المدة الكلية والبينية اللازمة لشغل هذه الوظيفة بعد حصوله على المؤهل المطلوب ومعاملته بموجبه .

قاعدة رقم (٧٢٠)

المبدأ :

مجلس ادارة شركة القطاع العام هو المختص بتحديد اشتراطات شغل الوظائف ، ويجوز له تعديلها بما يجيز ترقية العاملين عليها من قوى الخبرة ولا ينتج هذا التعديل اثره الا من تاريخ الاعتماد ومع مراعاة احكام المادة ٢٢ فقرت ١٠ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من تاريخ نفاذه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تضع كل شركة هيكل تنظيمي لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم ١ المرافق لهذا القانون » .

ويعتمد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم من مجلس الادارة .

ولمجلس الادارة أن يعيد النظر في الهيكل التنظيمي وفي الجداول المشار اليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك .

كما يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بتنفيذ ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة واهدافها وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام وتنص المادة ٦ منه على أن « يستخدم تعريف الدرجات المرفق بهذا القرار كأمنس للمشركات التي تخضع لاحكام قانون العاملين بالقطاع العام المشار اليه

فيما يلي : (١)
(ب) بيان الحد الأدنى من مطالب التأهيل اللازمة لشغل وظائف كل درجة من النواحي : التأهيل العلمي والخبرة الزمنية لشغل الوظائف » .
وورد بالملاحق رقم ٣ من الملاحق المرفقة بالقرار المشار اليه والخاص بتعريف الدرجات تحت عنوان درجة مدير عام أنه يتطلب لشغل وظائف هذه الدرجة التأهيل العلمي وفقا لما تحدده بملقة وصف الوظيفة بجداول التوصيف والتقييم المعتمدة وقد وردت ذات العبارة تحت عنوان الدرجة الاولى . كما تبين أن الجهاز المركزي للتتظيم والادارة أصدر الكتاب الدوري رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن الارشادات الخاصة بتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ وجاء به أنه « حفاظا على الاوضاع الوظيفية القائمة وعدم زعزعتها يراعى عند توزيع الوظائف على المجموعات النوعية الابقاء على الاطار العام للدرجات الوظيفية لمستويات التأهيل العلمي أو الصلاحية والخبرة بما تمثلة من اطلاق البدائل ضمن اشتراطات شغل الوظيفة ووفقا لما تتضمنه بطاقات وصف الوظائف المعتمدة وبحيث يسمح التطبيق بما كان قائما في ظل الاوضاع الوظيفية السابقة على صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ » .

ومفاد ذلك أن المشرع قد ضمن نص المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام فقرتين : الاولى تقضى بأن تضع كل شركة من شركات القطاع العام الهيكل التنظيمي الخاص بها وجداول توصيف وتقييم الوظائف بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها واشتراطات شغلها ، ونصت صراحة على اختصاص مجلس ادارة كل شركة على حده - دون غيره - باعتماد الهيكل التنظيمي للشركة وجداول التوصيف والتقييم بما يتضمن من وصف كل وظيفة وتحديد اشتراطات شغلها ، وكذلك النص صراحة على اختصاص المجلس المذكور في اعادة النظر في هذا الهيكل وجداول توصيف وتقييم الوظائف كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك باعتبار أنه صاحب الاختصاص الاصيل ، وهو الذي يملك اعادة النظر فيما اختصه به المشرع بصريح النص ، ولا يتقيد مجلس ادارة الشركة في ممارسته لهذا الاختصاص بالرجوع أو الاعتماد من سلطة أعلى طالما لم يقبده المشرع بذلك ، ومع مراعاة

حكم المادة ٣٢ بند ١٠ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته منذ العمل به والتي جعلت وضع الهيئات التنظيمية والهيكل الوظيفي للشركة لمجلس ادارتها في ضوء الضوابط التي يضعها مجلس ادارة هيئة القطاع العام المختصة على أن يتم اعتماد ما يتعلق بالوظائف العليا من الوزير المختص ونصت الفقرة الثانية من المادة ٨ سالفة الذكر على اختصاص مجلس ادارة الشركة بوضع قواعد واجبات تنفيذ نظام ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة واهدافها بمراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

وأيا ماكان الرأى في مسألة التفرقة بين نظام التقييم والتوصيف للوظائف وبين نظام ترتيب الوظائف ، فان المشرع قد نص صراحة في الفقرة الاولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر على أن توصيف الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها واشتراطات شغلها ، وأناط بمجلس ادارة كل شركة وحده القيام بذلك الاختصاص . وعلى ذلك يكون الاختصاص بتحديد شروط شغل الوظائف داخل كل شركة معقودا لمجلس ادارتها منفردا بما له من صلاحية في وضع الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم واعتمادها مع مراعاة التقيد الذي جاءت به المادة ٣٢/١٠ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ منذ العمل به . واذا صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام تنفيذا لحكم للفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ السالف بيانها ومن بين ما تضمنه القرار المذكور قواعد خاصة باشتراطات شغل بعض الوظائف منها وظائف من درجة مدير عام والدرجة الاولى بما يفيد تضمن بطاقة الوصف لهذه الوظائف تأهيلا علميا فيمن يشغلها ، وكان القرار سالف الذكر وهو في سلم التدرج التشريعي أقل مرتبة من القانون ولا يملك سلب اختصاص اناطه القانون بجهة ما أو مشاركتها على سبيل الالتزام في اختصاص أفرادها به القانون ، ومن ثم فان القواعد الواردة في القرار المذكور بشأن اشتراطات شغل الوظائف التي أناط القانون بمجلس ادارة الشركة مهمة تحديدها لا تعدو أن تكون من قبيل القواعد الاسترشادية أو التوجيهية ، يسترشد بها مجلس الادارة عند ممارسة اختصاصه في اعتماد جداول التوصيف أو التقييم أو تعديلها ، وفقا لما

تنفيذ المصلحة العامة ويؤكد ذلك ما ورد بالكتاب الدوري للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الارشادات الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ من اطلاق البدائل ضمن اشتراطات شغل الوظائف وفقا لما تضمنته بطاقات الوصف المعتمدة .

ولمجلس ادارة شركة القطاع العام باعتباره صاحب الاختصاص الاصيل في اعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف بما تتضمنه من تحديد اشتراطات شغل الوظائف أن يتدخل لاعادة النظر في هذا الاختصاص بالتعديل أو الحذف أو الاضافة الى هذه الاشتراطات وما يستتبع ذلك من تعديل لبطاقات وصف الوظائف وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشرط أن يكون هذا التدخل بالتعديل تقتضية اعتبارات المصلحة العامة للشركة وحسن تنظيم العمل بها ومع مراعاة ما تطلبته المادة ٢٣ بند ١٠ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، ولاينتج هذا التعديل أثره الا من تاريخ اعتماده ونفاذه قانونا بحيث لا يستفيد منه الا من يعين أو يرقى بعد تاريخ النفاذ دون أن ينصرف أثر هذا التعديل على ما تم من وقائع قبل هذا التاريخ . وعلى هذا فاذا كانت الوظيفة المرقى عليها العامل الذي كانت حالته محل اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات بشركة مضارب الدقهلية ، طبقا لبطاقة وصفها تتطلب عند اصدار قرار ترقيته مؤهلا معيناً ولم يتوافر فيه فان ترقيته تكون مخالفة للقانون ولا يصححها التعديل اللاحق في بطاقة الوصف أما اذا كان وصف الوظيفة في البطاقة عند اصدار قرار الترقية يفسح بدائل للمؤهل وتوافرت في العامل المذكور احدى هذه البدائل تكون ترقيته مطابقة لشروط شغل الوظيفة عند اصدار قرار الترقية ، ومن ثم تكون صحيحة مطابقة للقانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مجلس ادارة شركة القطاع العام هو المختص بتحديد اشتراطات شغل الوظائف ، ويجوز له تعديلها بما يجيز ترقية العاملين عليها من ذوى الخبرة ولاينتج هذا التعديل أثره الا من تاريخ الاعتماد ومع مراعاة أحكام المادة ٣٣/١٠ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من تاريخ نفاذه .

الفرع الثامن

تغيير فرض الشركة

قاعدة رقم (٧٢١)

المبدأ :

عدم سريان بعض احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة على شركات القطاع العام — خضوع الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام لحكم المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ — اثر ذلك — لا يجوز تعديل الغرض الاصلى للشركة باضافة اغراض اخرى — اساس ذلك — تطبيق .

ملخص الفتوى :

المادة (٣) من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ و ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تقضى بعدم سريان أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على شركات القطاع العام وتنص المادة (٥٥) مكررا (٣) المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٣) من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة تسرى على الجمعية العمومية أحكام المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة ٥٥٠ » وتنص المادة رقم (٥) مكررا ٤ المضافة بذات القانون على أن « تختص الجمعية العمومية للشركة بما يأتى : ٤ — تعديل نظام الشركة » وتنص المادة (٤٩) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على أنه « لا يجوز للجمعية العمومية أن تعدل مواد النظام فيما يتعلق بغرض الشركة الاصلى » .

ومفاد ذلك ان المشرع وإن كان قد أخرج شركات القطاع العام من نطاق تطبيق قانون الشركات المساهمة الا انه عاد فأخضع الجمعيات العمومية لتلك الشركات لحكم المادة (٤٩) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ التي حظرت تعديل العرض الاصلى للشركة ومن ثم فإن الجمعية العمومية لشركة القطاع العام لا تملك تعديل غرضها الاصلى وعليه فإن قرار الجمعية العمومية لشركة المقاولات المصرية باضافة اعمال الوكالة التجارية الى غرض الشركة الاصلى يكون مخالفا للقانون فلا يجوز للشركة ممارسة أعمال الوكالة التجارية .

لذلك قررت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع عدم جواز اضافة اعمال الوكالة التجارية الى الغرض الاصلى لشركة المقاولات المصرية « مختار ابراهيم سابقا » .

بلغ ٧٩/١/٤٧ - جلسة ١٩٨١/٢/٤

قاعدة رقم (٧٢٢)

المبدأ :

تغير اغراض شركات القطاع العام للمقاولات التي رخص لها وزير الاسكان العمل بالخارج انما يكون بقرار من وزير الاسكان دون التوقف على أى اجزاء آخر - وزير التعمير والمجتمعات الجديدة آل اليه اختصاص وزير الاسكان في هذا الممدد - تخلف مراقب الحسابات عن حضور اجتماع الجمعية العمومية لشركة القطاع العام ليس من شأنه التأثير على صحة اجتماعاتها والقرارات الصادرة منها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام ينص في المادة الاولى منه على أنه (يجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق الترخيص لشركات مقاولات القطاع العام بممارسة نشاطها لها خارج الجمهورية) .

وللوزير تعديل اسم وغرض الشركة بما يتلاءم مع نوع النشاط

الذى ستمارسه . وينص هذا القانون في المادة الرابعة على أن (مجلس إدارة الشركة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتضريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تدير عليها وله أن ، يتخذ مايراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله . وذلك وفقا لاحكام هذا القانون وله على الاخص : ٠٠٠ ٠٠٠ (٥) تقرير المساهمة في تكوين شركات داخل الجمهورية أو خارجها مع هيئات أو أفراد أو شركات أخرى بما يعينها على تحقيق اغراضها ٠٠٠ ٠٠٠) .

كما ينص هذا القانون في المادة السادسة على أن (يكون لمجلس إدارة الشركة برئاسة وزير الاسكان والمرافق سلطات الجمعية العمومية للمساهمين المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وله انتصرف في الاختصاصات والمخصصات غير الايوان المختصة لها في ميزانية الشركة .

مباشرة السلطات والاختصاصات المقدمة نافذة ومنتجة لجميع آثارها من تاريخ صدورها) .

وبتاريخ ٢٧ من مارس ١٩٦٤ اصدر وزير الاسكان والمرافق القرار رقم (٤٤٦) لسنة ١٩٦٤ بالترخيص لشركة المقاولين العرب بممارسة نشاطها خارج الجمهورية بالتطبيق لاحكام القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومفاد ماتقدم أن المشرع خول وزير الاسكان أن يرخص لشركات مقاولات القطاع العام ممارسة نشاطها في الخارج وذلك بمقتضى حكم مستقل ضمنه نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ وفي ذات الوقت خوله بمقتضى حكم مستقل ضمنه الفقرة الثانية من تلك المادة سلطة دائمة غير مرتبطة بواقعة الترخيص بالعمل في الخارج في تعديل اسم وغرض الشركة حسب نوع النشاط الذى تمارسه مستقبلا .

ومن ثم فإن تغيير غرض الشركات التى ترخص لخصه الوزير في العمل بالخارج ومن بينهما شركة المقاولين العرب انما يكون بقرار يصدر من

وزير الاسكان دون التوقف على أى إجراء آخر واذا اصدر وزير التعمير والمجتمعات الجديدة الذى آل اليه اختصاص وزير الاسكان فى هذا الصدد القرار رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٩ بتعديل غرض الشركة بما يتسبى لها بالقيام بجانب أعمال المقاولات بمشروعات سياحية وزراعية وبحرية وصحية وتعدينية وأن تباشر جميع عمليات التصدير والاستيراد والاعمال المالية والتجارية المكملة أو المرتبطة باغراضها فان هذا القرار وقد صدر فى حدود السلطة المخولة للوزير بنص القانون يكون صحيحا واجب الاعمال .

كذلك فان المادة الرابعة من القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ خولت مجلس ادارة الشركة تقرير المساهمة فى تكوين شركات بما يعينها فى تحقيق اغراضها وتبعا لذلك تكون مساهمة شركة المقاولين العرب فى تأسيس شركات أخرى أمرا مطابقا للقانون طالما أنها تعينها على تحقيق غرضها ولا وجه فى هذا الصدد للحجاج بمبدأ تخصيص الاهداف طالما أن المشرع أجاز بنص صريح لهذا النوع من شركات القطاع العام الخاضع لاحكام القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ اجراء تلك المساهمة فضلا عن ان الحكمة من هذا المبدأ وهى حماية أموال المساهمين من أن تستخدم فى اغراض غير مخصصة لها أصلا مما يعرضها لمخاطر لم يقبلها هؤلاء المساهمون ابتداء لانتوافر فى شركات القطاع العام بصفة عامة باعتبار أن اغراض تلك القرارات انما يحددها المشرع بما يحقق اهداف الاقتصاد القومى والخطة العامة للدولة .

ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ قضت بتشكيل الجمعية العمومية للشركة ومجلس الادارة برئاسة الوزير واعتبرت القرارات الصادرة من مجلس الادارة بهذا التشكيل نافذة ومنتجة لكافة آثارها من تاريخ صدورها ولم يطلق صحتها على أى اجراء آخر فان تخلف مراقب الحسابات عن حضور مجلس الادارة عند انعقاده كجمعية عمومية برئاسة الوزير لا يترتب عليه بطلان الاجتماع أو القرارات الصادرة فيه ، واذا كانت المادة السادسة سالفة الذكر قد أحالت فى تعديد اختصاصات مجلس الادارة عند انعقاده برئاسة الوزير كجمعية عمومية للشركة الى اختصاصات الجمعية العمومية المنصوص

عليها بقانون الشركات رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ فان تلك الاحالة تتصرف الى الاحكام الموضوعية المتعلقة بتلك الاختصاصات دون اجراءات ممارستها وبحيث لايجوز الاستناد في هذا الخصوص الى الاحكام المتعلقة بمراقب الحسابات واشترائه في اعمال الجمعية العمومية المنصوص عليها في القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ ولا وجه في هذا الصدد للقول بأن مراقب الحسابات يعد عنصرا جوهريا ولا وجه في هذا الصدد للقول بأن مراقب الحسابات يعد عنصرا جوهريا في تشكيل الجمعية العمومية باعتباره ممثلا لاصحاب رأس المال ، ذلك أن هذا القول ان كان يعتمد على شركات القطاع الخاص التي تتولى جمعياتها العمومية اختيار مراقب الحسابات باعتباره وكلا عن المساهمين في مراقبة استثمار أموالهم ، فانه يصدق على شركات القطاع العام لان اختيار المراقب لا يتم في تلك الشركات عن طريق جمعياتها العمومية وانما حدد المشرع وسيلة مراقبة حسابات تلك الشركات واختصاصات المراقبين على نحو ينأى بهم عن صفة تمثيل رأس المال وذلك بمقتضى القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠٥) لسنة ١٩٦٦ فانشأ بكل شركة ادارة تختص بمراقبة حساباتها وفحص موازنتها ومركزها المالى وحسابها الختامى وابداء المصححات بشأن سلامة نظامها المحاسبى وصحة دفاترها وخاصة اثبات وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الاصول المحاسبية العلمية .

وحدد المشرع برامج المراجعة بما يضمن التحقق من مدى ملاءمة النظام المحاسبى وأنظمة المراقبة الداخلية وواجب كذلك التحقق من سلامة التصرفات ذاتها ومن اتباع النظم المحاسبية الا وخول الاعضاء الفنيين بادارة مراقبة الحسابات بالشركة حق الاطلاع على جميع السجلات المحاسبية وسائر حساباتها ومستنداتها وأية مهاضر أو تقارير أو قرارات يرون وجوب الاطلاع عليها . ومن ثم فان مراقبة حسابات شركات القطاع العام انما يتولاها داخليا ادارة مكونة من عاملين متخصصين وذلك بالاضافة الى الرقابة الخارجية التي أسندها المشرع للجهاز المركزى للمحاسبات بمقتضى أحكام قانون الجهاز رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ . وتبعاً لذلك فان تخلف المراقب من حضور اجتماع الجمعية العمومية لشركات القطاع العام ليس من شأنه التأثير على صحة اجتماعها والقرارات الصادرة منها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانتشريع الى صحة القرار الصادر من وزير التعمير بتعديل غرض شركة المقاولين العرب وحق الشركة المساهمة في شركات داخل مصر وخارجها وصحة اجتماع الجمعية العمومية للشركة دون حضور مراقب الحسابات .

(ملف ٣٤٧/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨٢/٣/١٧)

الفرع التاسع

ترحيل الارباح الى رأس المال

قاعدة رقم (٧٢٣)

المبدأ :

ان واقعة تحقق الربح تنشأ نتيجة العمليات المختلفة التي تباشرها الشركة خلال السنة المالية بينما تنشأ واقعة ثانية بصدد قرار من الجمعية العمومية للشركة بتوزيع الربح — وجوب الفصلين هاتين الواقعتين — أساس ذلك أنه يجوز أن تحقق الشركة ربحاً خلال سنة مالية معينة ولا تقرر توزيعه بل تقرر ترحيله الى سنة قادمة باعتباره احتياطياً اختيارياً للشركة كما يجوز الا تحقق الشركة أى ربح وتقرر أجزاء توزيع من الارباح المرحلة من سنين سابقة — يترتب على ذلك ان الربح المتبقى بعد تجنيب النسبة التي أوجبها القانون والمخصص لحساب الارباح والخسائر لا يتمين بالضرورة وجوب توزيعه على المساهمين بل يجوز ائافته الى رأس مال الشركة — القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ يجيز للجمعيات العمومية لشركات القطاع العام زيادة رأس مال الشركة واستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الشركة — أثر ذلك أنه يجوز لهذه الجمعيات احتجاز مبالغ من الارباح وترحيلها الى حساب رأس المال .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ينسب في

المادة ٥٥ مكررا (٤) منه، على أن « تختص الجمعية العمومية للشركات بما يلي : — اقرار الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتوزيع الارباح ٦.٠٠٠.٠٠٠ — زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه ولا يجوز الزيادة الا بعد اداء رأس المال الاصل بأكمله ٧ — الترخيص باستخدام الخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الشركة » كما ينص القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والمعمول به اعتبارا من ١/٤/١٩٨٢ وفي مادته الثانية بسريانه على شركات القطاع العام فيما لم يرد نص خاص في القوانين المنظمة لها ، وتنص المادة (٤٠) منه على أن « الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي »

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ان واقعه تحقق الربح تنشأ نتيجة العمليات المختلفة التي تباشرها الشركة خلال السنة المالية ، بينما تنشأ واقعه ثانياه بصور قرار من الجمعية العامة للشركة بتوزيع الربح ومن ثم يتعين الفصل بين هاتين الواقعتين اذ يجوز ان تحقق الشركة ربحا في سنة مالية ولكنها لا تقرر توزيعه وانما تقرر ترحيله الى سنة قادمة بوصفه احتياطيا اختياريا للشركة لاسباب تراها جمعيتها العمومية وقد يحدث الا تحقق الشركة أي ربح ومع ذلك تقرر الجمعية توزيعها من الأرباح المرحلة من سنين سابقة أي من الاحتياطي الاختياري ومن ثم فان الربح المتبقى بعد تجنيب النسبة التي اوجبهها القانون والمخصص لحساب الأرباح والخسائر لا يتعين بالضرورة وجوب توزيعه على المساهمين بل يجوز اضافته الى رأس مال الشركة وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ولما كان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ يجيز للجمعيات العمومية لشركات القطاع العام زيادة رأس مال الشركة واستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الشركة

ومن ثم فإنه يجوز لهذه الجمعيات احتجاز مبالغ من أرباحها وترحيلها إلى حساب رأس المال .

لذلك فقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى احقية الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام في احتجاز مبالغ من أرباحها وترحيلها إلى حساب رأس المال .

(ملف ٨٩/١/٤٧ — جلسة ١٥/٦/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٧٢٤)

المبدأ :

جواز اضافة صافي الربح المقابل للتوزيع كل سنة الى رأس المال بقرار من الجمعية العمومية للشركة — المساهم لا يتطرق حقه في الربح الا منذ اللحظة التي تقرر فيها الجمعية العمومية اقرار الحسابات الختامية والميزانية وتوزيع الارباح على المساهمين .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٤ معدلة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة تنص على أن :

١ — يجب جزء من عشرين على الاقل من صافي أرباح الشركة المساهمة لتكوين احتياطي الى أن يبلغ هذا الاحتياطي الخمس من رأس المال كل ذلك ما لم يقضى القانون بغيره .

٢ — ويعمل باحكام الفقرة المتقدمة كلما قل الاحتياطي عن خمس رأس المال .

٣ — ولا تخل احكام هذه المادة بما يشترطه النظام أو الجمعية العمومية من نسب أعلى أو انواع أخرى من الاحتياطيات .

٤ — وتتبع في حساب مبلغ الربح يقتطع منه الاحتياطي المنصوص

عليه في هذه المادة احكام النظام الخاصة بتعيين هذا المبلغ بالنسبة الى الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

٥ — يجنب من الارباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(أ) ٧٥٪ توزيع المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعهما على النحو التالي :

كما استعرضت احكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام ، حيث نصت المادة (٦) منه على أن « يكن لمجلس ادارة الشركة برئاسة وزير الاسكان والمرافق سلطات الجمعية العمومية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . وله التصرف في الاحتياطات والمخصصات في غير الابواب المخصصة لها في ميزانية الشركة . وتعتبر القرارات الصادرة من مجلس الادارة بالتشكيل السابق عند مباشرته السلطات والاختصاصات المتقدمة نافذة ومنتجة لجميع اثارها من تاريخ صدورها » كما قضت المادة ٩ بأن « يكون للشركة ميزانية خاصة تعد على نمط المشروعات التجارية تعتمد على حساب الارباح والخسائر بقرار من وزير الاسكان والمرافق ، واستعرضت ايضا المادة (٥٥) مكررا (٤) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، حيث نصت على ان « تختص الجمعية العمومية للشركات بما يلي :

٦ — زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه ولا تجوز الزيادة الا بعد اداء رأس المال الصافي بأكمله .

٧ — الترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الشركة .

ومن حيث أن قرارات الشركة المذكورة ، في كل من سني ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ ، محل الرأي ، تخضع لكونها من شركات المقاولات ، للقانون

رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، باعتباره قانونا خاصا ، مكمل احكامه فيما ليس فيه نص بكل من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ حتى تاريخ الغائه اعتبارا من ١/٤/١٩٨١ بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، كذلك بقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان مفاد المادة ٤ من قانون الشركات المنوه عنه ، هو تجنب ان ينسب التي اشارت اليها هذه المادة لتكوين الاحتياطي وشراء السندات الحكومية ، اما باقى الربح المحقق فى حساب الارباح والخسائر فلا يتعين بالضرورة وجوب توزيعه ، بل يجوز ترحيله الى جانب الخصوم فى الميزانية ليزيد به رأس المال ، اذ من المسلم به وفقا لما سبق أن انتهت انية الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فى فتاها بجلستها المنعقدة فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٢ ، أن واقعة تحقق الربح تنشأ نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى تباشرها الشركة خلال السنة المالية ، بينما واقعة ثانية بصدر قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بتوزيع الربح ، ومن ثم يتعين الفصل بين هاتين الواقعتين اذ يجوز أن تحقق الشركة ربحا خلال سنة مالية معينة ولكنها لا تقرر توزيعه ، وانما تقرر ترحيل الربح الى سنة قادمة بوصفه احتياطا اختياريا للشركة لاسباب تراها جمعيتها العمومية . وقد يحدث أن لا تحقق الشركة أى ربح ومع ذلك تقرر ان الجمعية العمومية توزيعا يؤخذ من الارباح المرحلة من سنتين سابقة أى من الاحتياطي الاختيارى .

وغنى عن البيان أن هذا الاجراء لا يشكل أى مساس بالمساهم وفقا للمستقر عليه فقنا وقضاء ، لأن المساهم لا يتعلق حقه فى الربح الا منذ اللحظة التى تقرر فيها الجمعية العمومية اقرار الحسابات الختامية والميزانية وتوزيع الارباح على المساهمين ، لأن واقعة التوزيع هى وحدها الجهد لانتقال الربح من الذمة المالية للشركة الى الذمة المالية للمساهم .

ومن حيث ان المادة ٥٥ مكررا (٤) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٥ الآتف بيلانها ، تجيز للجمعية

العمومية للشركة بمقتضى بندها الخامس ، زيادة رأس مال الشركة ، كما أن لها بقرار نافذ ومنتج بجميع اثاره من تاريخ صدوره ودون تعليقه على اعتماد من أى سلطه أخرى ، وفقا للمادة ٦ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ . السالف ذكرها ، التصرف فى الاحتياطيات والمخصصات فى غير الابواب المخصصة لها فى ميزانية الشركة ، ومن ثم فان زيادة رأس مال شركة « المقاولون العرب » باضافة الربح الذى لم يتقرر توزيعه الى رأس المال الاصلى . بقرار من مجلس ادارتها برئاسة الوزير المختص . يكون قرارا صحيحا فى هذا الشأن وبجسبانه صادرا من الجمعية العمومية للشركة تطبيقا للمادة السادسة سالفه الذكر .

لذلك ننهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة قرار الجمعية العمومية لشركة « المقاولون العرب » باضافة صافي الربح انقابل للتوزيع فى كل سنة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ الى رأس مال الشركة .

(ملف ٨١/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٢/١١/٣)

قاعدة رقم (٧٢٥)

ابداً :

عدم أحقية الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام فى احتجاز مبالغ من ارباحها وتحويلها الى حساب رأس المال .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة الصادرة بجلسته ١٩٨٣/٦/١٥ (ملف ٨٩/١/٤٧) والتي انتهت الى أحقية الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام فى احتجاز مبالغ من ارباحها وتحويلها الى حساب رأس المال ، كما استعرضت الجمعية نص المادة (٣) من قانون اصدار القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون اؤسسات العيله وشركات القطاع العام المعط بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ على أنه

« لا تسرى على شركات القطاع العام احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له » .

كما استعرضت الجمعية نص المادة (٥٥) مكررا ٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على أنه تختص الجمعية العمومية للشركات بما يلي :

- ١ - اقرار الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتوزيع الارباح .
- ٦ - زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه
- ٧ - الترخيص باستخدام المخصصات في غير الاغراض المخصصة لها من ميزانية الشركة .

كما استعرضت نص المادة ٥٨ من ذات القانون على أنه « يحدد مجلس الوزراء النسبة التي تجنب عن كل سنة مالية من الارباح لتكوين احتياطي قانوني » .

ويجوز بقرار من المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة وموافقة الوزير المختص اضافة الاحتياطي كله أو بعضه الى رأس المال .

ويجوز أن ينص نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الارباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي في الاغراض المنصوص عليها في النظام ولايجوز استخدام هذا الاحتياطي في احدى السنوات في غير ماخصص له الا بقرار من المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة وموافقة الوزير المختص واذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لاغراض معينة جاز للمؤسسة العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة أن يقرر التصرف فيه بما يعود بالنفع على الشركة .

ثم استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . اذ نصت المادة (٢) من مواد الاصدار على أنه

« لاتخذ احكام القانون المرافق بما ورد من احكام في القوانين الخاصة بشركات القطاع العام ... وتسرى أحكام القانون المرافق على الشركات المشار اليها فيما لم يرد فيه نص خاص في القوانين المنظمة لها .

كما استعرضت نص المادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه من أنه « الارباح الصافية هي الارباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة ... »

ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنب نسبة من الارباح الصافية في تكوين احتياطي نظامي ... كما يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة تكوين احتياطات أخرى ... » .

ثم استعرضت الجمعية العمومية احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون في شأن هيئات القطاع العام وشركاته ...

فاستعرضت نص المادتين ٢ و ٥ من مواد الاصدار وتنص الاولى على أن «تسرى على شركات القطاع العام فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون وبما لايتعارض مع احكامه الاحكام التي تسرى على شركات المساهمة التي تنشأ وفقا لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وتنص المادة الثانية على أنه «يلغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام » .

ثم استعرضت نص المادة ٤١ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على أنه « يحدد مجلس الوزراء النسبة التي تجنب في كل سنة مالية من الارباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني .

ويجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة وموافقة مجلس ادارة هيئة القطاع العام التي تشرف عليها اضافة الاحتياطي كله أو بعضه الى رأس المال ، كما يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد النسب

التي تجنب من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية أو تودع بالبنك المركزي في حساب خاص ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي يخصص للأغراض المنصوص عليها في النظام . ولا يجوز استخدام هذا الاحتياطي في إحدى السنوات في غير مخصص له الأرباح من الجمعية العامة للشركة . وإذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة جاز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر التخفيض عليه بما يعود بالنفع على الشركة » .

وأخيرا استعرضت الجمعية نص الماد الأول من قرار رئيس مجلس الوزراء وقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ في شأن قواعد توزيع الأرباح بصافية القابله للتوزيع في شركات القطاع العام المعدل بالقرار رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٧ من أنه « بعد تجيب النسبة المنصوص عليها بالقرار الجمهوري رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧ لشراء سندات حكومية تجنب النسب التالية من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع بشركات القطاع العام وتخصص للأغراض المبينة أمام كل منها ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ » .

ومعاد ذلك أن المشرع في قانون شركات المساهمة الخاصة وبالنفذ التي أن الجمعيات العمومية لهذه الشركات تتكون من مجموع المساهمين في رأس مالها منح هذه الجمعيات سلطانا واسعا في توزيع الأرباح والتصرف فيها . نتائج لها تكوين احتياطيات أخرى غير الاحتياطي النظامي والاحتياطي النظامي أما في شركات القطاع العام فنظرا لمكون الدولة هي مالكة رأس المال لتلك الشركات كله . أو مساهمة فيه يؤول فائض الأرباح إليها حسب نصيبها في رأس المال . فقد وضع المشرع في القوانين الخاصة بشركات القطاع العام تنظيمها يكاد يكون شاملا لكيفية توزيع أرباح هذه الشركات وبين نصوص صريحة وقاطعة أنه أباح لهذه الشركات - بقيود معينة وبمعد تجيب النسب التي حدد مصارفها - تكوين نوعين من الاحتياطي أولهما احتياطي قانوني وثانيهما احتياطي نظامي خاص ببعض الشركات ولم يقف المشرع عند هذا الحد بل بين كيفية واسلوب التصرف في هذا الاحتياطي بنوعيه ، ومن ثم فإن المشرع في القوانين الخاصة بشركات القطاع العام بما فيها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لم يسمح للشركات

المخاطبة بأحكامه ولا لجمعياتها العمومية تكوين احتياطات أخرى أيا كان مسماها غير الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي .

وإذ نص المشرع في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ صراحة على عدم سريان أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف البيان على شركات القطاع العام ، فمن ثم فإن استمداده بعض أحكام القانون المذكور المتعلقة بسلطات الجمعيات العمومية في احتجاز جزء من الأرباح المتبقية وترحيلها لحساب رأس المال وتطبيقها على شركات القطاع العام تكون مستبعده تماما في ظل العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ لمخالفاتها لصريح النص .

وإذا كان المشرع في القانونين رقمي ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد نص على عدم سريان أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على شركات القطاع العام ثم قرر استثناء من هذا الأصل سريان أحكامه عليها فيما لم يرد به نص خاص في قانون شركات القطاع العام إلا أنه وقد نظم المشرع في قوانين شركات القطاع العام كيفية التصرف في أرباح هذه الشركات والاحتياطات الجائز تكوينها تنظيميا متكاملًا فيمتنع الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام قانون شركات المساهمة إذ أن الرجوع إلى بعض هذه الأحكام لا يكون إلا حيث لا يوجد نص خاص بينما قد عالج المشرع موضوع الاحتياطات بنصوص خاصة وتنظيم شامل في قانون شركات القطاع العام .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية الجمعيات العامة لشركات القطاع العام في احتجاز مبالغ من أرباحها وترحيلها إلى حساب رأس المال .

(ملف ٨٩/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)

راجع المبدأين السابقين .

الفرع العاشر

شركة قطاع عام زراعية

قاعدة رقم (٧٣٦)

المبدأ :

قيام الشركة المصرية الزراعية العامة ببيع الاراضى المملوكة هو من صميم نشاطها الاساسى — ومن ثم تكون ايراداتها الناتجة عن ذلك ايرادات جارية وليست ايرادات رأسمالية .

ملخص الفتوى :

ان النظام الاساسى للشركة المصرية الزراعية العامة ينص على أن غرض الشركة هو شراء الاراضى وبيعها واستثمارها واصلها واستغلالها: سواء كان ذلك لاستغلالها بحالتها ثم بيعها ، أو استثمارها أولاً ثم بيعها، أو لبيعها بمجرد الشراء اذا منحت لذلك فرصة مواتية . ومؤدى ذلك أن قيام الشركة المذكورة ببيع الاراضى المملوكة لها بعد استثمارها أو بدون استثمار يعتبر غرضاً من أغراضها ونشاطاً أساسياً من أنشطتها وفقاً للنظام الاساسى لها .

ومن حيث أن المستقر عليه أن الايرادات الجارية هي الايرادات العادية التى تحققها المنشأة من مزاولة نشاطها الاساسى دون مساس برأسمالها أو بالعناصر المكونة له والايرادات الرأسمالية هي التى تمس العناصر المكونة لرأسمال المنشأة أو تتم على وجه من شأنه أن يدخل فى ذمتها عنصراً من العناصر التى تلحق برأس المال مثل الايرادات الناتجة عن بيع المنشأة لاصل ثابت من أصولها .

ولما كان قيام الشركة المشار اليها ببيع الاراضى المملوكة هو صميم نشاطها الاساسى الذى تراوله بصفة متصلة بغض النظر عن طبيعة

الأراضي محل التعاقد ، فمن ثم تكون إيرادات الشركة الناتجة عن هذا البيع إيرادات جارية وليست إيرادات رأسمالية .

ولا يقدح في ذلك ما ذهب اليه الجهاز المركزي للمحاسبات من اعتبار هذه الإيرادات إيرادات رأسمالية طالما أن الشركة لم تقم باستصلاح الأرض قبل بيعها إذ العبارة ليست بما تقوم به الشركة من استصلاح قبل البيع ، وإنما يكون هذا النشاط يدخل ضمن النشاط الأساسي للشركة ، ويعتبر غرضاً عن أغراضها ، أم أنه بيع لأصل من أصولها الثابتة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الإيرادات الناتجة عن قيام الشركة المصرية الزراعية العامة ببيع جزء من الأراضي المملوكة لها هي إيرادات جارية ، سواء قامت الشركة باستصلاح هذه الأراضي قبل بيعها أو قامت ببيعها دون استصلاح .

(ملف ٣٥٧/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

الفرع الحادى عشر

شركات مقاولات القطاع العام

قاعدة رقم (٧٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام يجيز لشركات المقاولات التابعة للقطاع العام ممارسة نشاطها خارج الجمهورية بقرار من وزير الإسكان والمرافق — المادة الرابعة من القانون المشار اليه ناطت بمجلس إدارة الشركة وضع لوائح العاملين بها دون التقيد بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ مع اعتماد هذه اللوائح بقرار من وزير الإسكان والمرافق — سنور قرار من مجلس الإدارة واعتماد من وزير الإسكان بالمشترط مدد للترقية الى الفئات المختلفة تقل عن الحد المخصوص عليها فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام — صحة هذا القرار .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام ينص فى مادته الاولى على أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق الترخيص لشركات مقاولات القطاع العام بممارسة نشاطها خارج الجمهورية » .

وينص فى مادته الثانية على أن « يتولى وزير الاسكان والمرافق الاشراف المباشر على هذه الشركات » .

وينص فى مادته الرابعة على أن « مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ... وله على الاخص : (١) (٢) وضع لائحة خاصة للعاملين فى الشركة تحدد كيفية تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم ومعاشاتهم والجزاءات التى توقع عليهم دون التقيد بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وتعتمد هذه اللائحة بقرار من وزير الاسكان والمرافق » .

ومؤدى هذه النصوص أن المشرع وضع تنظيميا خاصا لشركات المااولات التى تعمل بالخارج والتى يصدر بتحديدھا قرار وزير الاسكان وبمقتضى هذا التنظيم خول مجلس ادارة كل شركة من هذه الشركات سلطة وضع لائحة خاصة تنظم جميع جوانب الحياة الوظيفية للعاملين بها بغير حدود فلها ان تتناول التعيين والترقية والنقل والفصل والمرتبات والمكافآت والبدلات والمعاشات والجزاءات وذلك دون التقيد بأحكام النظام العام المطبق على العاملين بسائر شركات القطاع العام على أن تعتمد هذه اللائحة من وزير الاسكان . فان تم ذلك تصبح احكامها هى الواجبه التطبيق على العاملين بالشركة دون تلك الواردة بالنظام العام للعاملين بالشركات ولو خالفتها .

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت شركة مهر لاعمال الاسمنت المسلح قد خضعت لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اعتبارا من ١/١/١٩٧٤ بموجب قرار وزير الاسكان رقم ٤ لسنة ١٩٧٤

فان قرار مجلس ادارتها الصادر في ١٩٧٣/٥/٢١ والمعتمد بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١ من وزير الاسكان بمدد الخبرة اللازمة لشغل الوظائف بالشركة يكون قرارا سليما ومطابقا للقانون وذلك على الرغم من تجديده مددا تقل عن مدد الخبرة المشترطة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ومن ثم فيكون صحيحا القرار الصادر بترقية العاملة ٥٥٥ ٥٥٥ الى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ بمدة خبرة قدرها عشر سنوات وفقا لقرار مجلس الادارة سالف البيان .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية قرار مجلس ادارة شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح بتحديد مدد الخبرة اللازمة لشغل الوظائف بالشركة والمعتمد من وزير الاسكان في ١٩٧٤/١٢/٣١ وصحة ترقية العاملة ٥٥٥ ٥٥٥ للفئة الخامسة من ١٩٧٤/١٢/٣١ وفقا للمدد الواردة بهذا القرار .

(ملف ٤٩٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٧٢٨)

المبدأ :

المشرع اجاز لوزير الاسكان تعديل اسم وغرض الشركة حسب نوع النشاط الذى قد تمارسه مستقبلا — صدور قرار من وزير التنمية والمجتمعات الجديدة الذى آل اليه اختصاص وزير الاسكان بتعديل غرض الشركة بما يسمح لها بالقيام بجانب اعمال المقالات بمشروعات سياحية وزراعية وبحرية وتعدينية قرار صحيح واجب الاعمال — مساهمة شركة في تكوين شركات أخرى بما يعينها على تحقيق اغراضها يعتبر أمرا مطابقا للقانون — اساس ذلك — نصوص القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ تجيز اجراء تلك المساهمة .

لا يعد وجود مراقب الحسابات عنصرا جوهريا في تشكيل الجمعية العمومية وذلك بالمطالبة لشركات القطاع الخاص — اساس ذلك : أن مراقب الحسابات في شركات القطاع الخاص تختاره الجمعية العمومية باعتباره

وكيلا عن المساهمين في مراقبة استثمار أموالهم على عكس الحال في شركات القطاع العام حيث يتولى مراقبة الحسابات إدارة مكونة من العاملين المختصين بالإضافة الى الرقابة الخارجية المسندة للجهاز المركزي للحسابات — أثر ذلك تخلف مراقب الحسابات عن حضور اجتماع الجمعية العمومية لشركات القطاع العام لا يؤثر على صحة الاجتماع والقرارات الصادرة منها •

ملخص الفتوى :

ان المشرع خول وزير الاسكان أن يرخص لشركات مقاولات القطاع العام ممارسة نشاطها في الخارج وذلك بمقتضى حكم مستقل ضمنه نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ وفي ذات الوقت خوله بمقتضى حكم مستقل ضمنه الفقرة الثانية من تلك المادة سلطة دائمة غير مرتبطة بواقعة الترخيص بالعمل في الخارج في تعديل اسم وغرض الشركة حسب نوع النشاط الذي قد تمارسه مستقبلا •

ومن ثم فان تغيير غرض الشركات التي رخص لها الوزير في العمل بالخارج ومن بينها شركة المقاولين العرب انما يكون بقرار يصدر من وزير الاسكان دون التوقف على أى اجراء آخر • واذا أصدر وزير التعمير والمجتمعات الجديدة الذي آل اليه اختصاص وزير الاسكان في هذا الصدد القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ بتمديد غرض الشركة بما يسمح لها بالقيام بجانب أعمال المقاولات بمشروعات سياحية وزراعية وبحرية وصحية وتعدينية وأن تباشر جميع عمليات التصدير والاستيراد والأعمال المالية التجارية المكاملة أو المرتبطة بأغراضها فان هذا القرار وقد صدر في حدود السلطة المخولة للوزير بنص القانون يكون صحيحا واجب الاعمال •

كذلك فان المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ خولت مجلس إدارة الشركة تقرير المساهمة في تكوين شركات بما يعينها في تمحيق أغراضها وتبعا لذلك تكون مساهمة شركة المقاولين العرب في تأسيس شركاتها أخرى أمرا مطابقا للقانون طالما انها تعينها على تحقيق

غرضها ولا وجه في هذا الصدد للحجاج بمبدأ تخصيص الاهداف طالما أن المشرع أجاز بنص صريح لهذا النوع من شركات القطاع العام الخاضع لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ اجراء تلك المساهمة فضلا عن أن الحكمه من هذا المبدأ وهى حماية أموال المساهمين من أن تستخدم في أغراض غير مخصصة لها أصلا مما يعرضها لمخاطر لم يقبلها هؤلاء المساهمون ابتداء لا تتوافر في شركات القطاع العام بصفة عامة باعتبار أن أغراض تلك الشركات انما يحددها المشرع بما يحقق أهداف الاقتصاد النقوى والخطة العامة للدولة .

ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ قضت بتشكيل الجمعية العمومية للشركة من مجلس الادارة برئاسة الوزير واعتبرت القرارات الصادرة من مجلس الادارة بهذا التشكيل نافذة ومنتهجة لكافة اثارها من تاريخ صدورها ولم يعلق صحتها على أى اجراء آخر فان تخلف مراقب الحسابات عن حضور مجلس الادارة عند انعقاده كجمعية عمومية برئاسة الوزير لا يترتب عليه بطلان الاجتماع أو القرارات الصادرة فيه ، وإذا كانت المادة السادسة سالفة الذكر قد أحالت في تحديد اختصاصات مجلس الادارة عند انعقاده برئاسة الوزير كجمعية عمومية للشركة الى اختصاصات الجمعية العمومية المنصوص عليها بقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فان تلك الاحالة تنصرف الى الاحكام الموضوعية المتعلقة بتلك الاختصاصات دون اجراءات ممارستها ومن ثم لا يجوز الاستناد في هذا الخصوص الى الاحكام المتعلقة بمراقب الحسابات واشتراكه في أعمال الجمعية العمومية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ولا وجه في هذا الصدد للقول بأن مراقب الحسابات يعد عنصرا جوهريا في تشكيل الجمعية العمومية باعتباره ممثلا لاصحاب رأس المال ، ذلك أن هذا القول أن كان يصدق على شركات القطاع الخاص التى تتولى جمعياتها العمومية اختيار مراقب الحسابات باعتباره وكيلا عن المساهمين في مراقبة استثمار أموالهم ، فانه لا يصدق على شركات القطاع العام لان اختيار المراقب لا يتم في تلك الشركات عن طريق جمعياتها العمومية وانما حدد المشرع وسيلة مراقبة حسابات تلك الشركات اختصاصات المراقبين على نحو ينأى بهم عن صفة تمثيل رأس المال وذلك بمقتضى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ولائحته التنفيذية

الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٦٦ فأنشأ بكل شركة ادارة تختص بمراقبة حساباتها وفحص موازنتها ومركزها المالي وحسابها الختامي وابداء الملاحظات بشأن سلامة نظامها المحاسبي وصحة دفاترها وسلامة اثبات وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الاصول المحاسبية السليمة . وحدد المشرع برامج المراجعة بما يضمن التحقق من مدى ملاءمة النظام المحاسبي وأنظمة المراقبة الداخلية وأوجب كذلك التحقق من سلامة التصرفات ذاتها ومن اتباع النظم المحاسبية والتثبت من الاصول الظاهرة وخول الاعضاء الفنيين بادارة مراقبة الحسابات بالشركة حق الاطلاع على جميع السجلات المحاسبية وسائر حساباتها ومستنداتها وأية محاضر أو تقارير أو قرارات يرون وجوب الاطلاع عليها . ومن ثم فان مراقبة حسابات شركات القطاع العام انما يتولاها داخليا ادارة مكونة من عاملين متخصصين وذلك بالاضافة الى الرقابة الخارجية التي أسندها المشرع للجهاز المركزي للمحاسبات بمقتضى أحكام قانون الجهاز رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ . وتبعا لذلك فان تخلف المراقب عن حضور اجتماع الجمعية العمومية لشركات القطاع العام ليس من شأنه التأثير على صحة اجتماعها والقرارات الصادرة منها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة القرار الصادر من وزير التعمير بتعديل غرض شركة المقاولين العرب وحق الشركة في المساهمة في شركات داخل مصر وخارجها وصحة اجتماع الجمعية العمومية للشركة دون حضور مراقب الحسابات .

(ملف ٢٤٧/٢ - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧)

قاعدة رقم (٧٢٩)

المبدأ :

خضوع حسابات شركة المقاولين العرب المتعلقة بتنفيذ مشروع تم تمويله باستثمارات خاصة لقانون الاستثمار رقم ١٩٧١/٦٥٠٠٠
لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع أنشأ الجهاز المركزى للمحاسبات كجهة فنية متخصصة فى مراجعة الميزانيات والحسابات لحماية الاموال المملوكة للدولة والجهات ذات النفع العام ، ولضمان التصرف فيها واستثمارها فى الاغراض المخصصة لها ، وبسط رقابته على شركات القطاع العام ومنشآته فخوله مراجعة حساباتها الختامية وتقارير مراقبى حساباتها وفى سبيل ذلك منحه مكتة فحص السجلات والملفات والمستندات المؤيدة لها ، وكذلك فحص أى مستند أو سجل أو أوراق أخرى يراها لازمة للقيام بواجبه فى المراجعة ، ومن ثم اخضع المشرع جميع عناصر النشاط المالى لشركات القطاع العام لمراقبة الجهاز المذكور .

ولما كانت شركة المقاولين العرب من شركات القطاع العام فانها تخضع بهذا الوصف لمراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات فيما يصدر عنها من نشاط ذى أثر مالى ، أيا كان مصدر تمويله والقواعد التى تحكم هذا التمويل .

وتطبيقا لما تقدم فان حسابات مشروع العشر آلاف وحدة سكنية الذى تتولى الشركة تنفيذه ، تخضع بهذه المثابة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات التى تمتد لتشمل تنازلها عنه ، وذلك على الرغم من تمويل هذا المشروع باستثمارات تمتعت ببعض الامتيازات المنصوص عليها بقانون استثمار المال العربى والاجنبى رقم ١٩٧١/٦٥ بناء على موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع حسابات شركة المقاولين العرب المتعلقة بالمشروع سالف الذكر لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

قاعدة رقم (٧٣٠)

المبدأ :

واقعة التوزيع هي المجرية لانتقال الربح من ذمته الشركة الى ذمة المساهم .

ملخص الفتوى :

ان باقى الربح المحقق فى حساب الارباح والخسائر بعد تجنب النسب المقررة لتكوين الاحتياطى وشراء السندات الحكومية لا يتعين بالضرورة وجوب توزيعه ، ويجوز ترحيله الى جانب الخصوم لزيادة رأس المال . وأساس ذلك هو الفصل بين واقعة تحقق الربح وواقعة صدور قرار من الجمعية العمومية بتوزيعه . ولا مساس فى ذلك بحق المساهم الذى لا يتعلق حقه بالربح الا بصور قرار الجمعية العمومية باقرار الحسابات الختامية والميزانية وتوزيع الارباح على المساهمين . وتعتبر واقعة التوزيع هي وحدها المجرية لانتقال الربح من ذمة الشركة الى ذمة المساهم . كما يجوز للجمعية العمومية للشركة ممثلة فى مجلس ادارتها برئاسة الوزير المختص زيادة رأسمالها ، ولها بقرار نافذ من تاريخ صدوره التصرف فى الاحتياطيات والمخصصات فى غير الابواب المخصصة لها فى الميزانية .

(ملف ٨١/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٢/١١/٣)

قاعدة رقم (٧٣١)

المبدأ :

شركات مقاولات القطاع العام التى تمارس نشاطها بالخارج — مدى سريان احكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل مجالس ادارتها .

ملخص الفتوى :

عدم سريان احكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق

بتشكيل مجالس ادارة الشركات محل البحث وخضوعها للاحكام الواردة
في القانونين رقمى ٧٣ لسنة ١٩٧٣ و ١١١ لسنة ١٩٧٥ .
(ملف ٢٦/١/٥٨ - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

الفرع الثانى عشر

مجلس الادارة

اولا : التعيين فى وظيفة رئيس مجلس الادارة :

قاعدة رقم (٧٣٢)

المبدأ :

جواز تعيين احد شاغلى وظيفة مدير عام باحدى شركات القطاع
العام بوظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة .

ملخص الفتوى :

ميز المشرع وظيفة رئيس مجلس الادارة عن باقى الوظائف بالشركة
من حيث اداة تقلدها فاسند ذلك الى قرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء
ولم يتقيد فى شغلها بالاقدمية فيما بين العاملين وانما جعله منوطا بالاختيار
ومن ثم يكون تقلد تلك الوظيفة اقرب الى التعيين منه الى الترقية لذلك
لا يشترط فيه كافة الشروط المقررة كوجوب شغل الوظيفة الادنى ، بيد
انه يتعين أن يتوافر فى المرشح لها شروط ومتطلبات شغل الوظيفة ومن
بينها مدة الخبرة الكلية المشترطة باعتبار أن المشرع قد اجاز الاكتفاء بتلك
المدة الكلية عند تعيين العامل فى مجموعة وظيفية أخرى غير تلك التى ينتمى
اليها . وفى درجة أعلى رغم عدم توافر المدة البينية اللازمة للترقية اليها
وفقا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى

جواز تعيين المدير العام رئيسا لمجلس الادارة في الحالة المعروضة بشرط توافر اشتراطات شغل الوظيفة .

(ملف ٥٣٠/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٨/٢٤)

ثانيا : نقل رئيس مجلس الادارة :

قاعدة رقم (٧٣٣)

المبدأ :

نقل رئيس مجلس ادارة شركة من شركات القطاع العام وفقا لحكم المادة ٥٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منوط برئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الجمعية العمومية لشركة القطاع العام — هذا النقل رهين بتحقيق مقوماته وضوابطه التي نصت عليها المادة ٥٢ من القانون المذكور بان يكون الدافع له مصلحة العمل ودواعيه والى وظيفة مماثلة والا كان القرار مشوبا بعيب مخالفة القانون حقيقا بالالغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن حاصل نعى المدعى على القرار المطعون فيه الصادر بتعيينه مستشارا للإدارة الفنية لقطاع الدواء نقلا من وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للأدوية التي كان يشغلها أنه يستتر جزاءا تأديبيا لم ينص عليه القانون استهدف به مصدره عقابه بما وجهته اليه كل من الرقابة الادارية ووزارة الصحة من اتهامات لا سند لها من واقع أو قانون واذا يشخص المدعى دعواه على أن القرار المطعون فيه تضمن جزاءا تأديبيا فقد كان من المتعين على المحكمة التأديبية أن تقول كلمتها حيال مشروعية هذا القرار باعتبار أن المحكمة التأديبية هي صاحبة الولاية العامة قانونا في شئون التأديب يستوى في ذلك أن تكون الجزاءات التأديبية المطعون فيها صريحة أم مقفحة وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه قد صادف صواب القانون فيما قضى به من رفضه الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

ومن حيث ان نقل رئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام شأن المدعى وفقا لحكم المادة ٥٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منوط برئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الجمعية العمومية لشركة القطاع العام وهذا النقل رهين بطبيعة الحال بتحقيق مقوماته وضوابطه التي نصت عليه المادة ٥٢ من القانون المذكور وهى أن يكون لدوائى العمل الى وظيفة مماثلة وبناء عليه فان نقل رئيس مجلس ادارة الشركة يجد حده الطبيعى ويبرأ من كل سائيه تعيينه اذا كان لو وظيفة مماثلة وكان الدافع له مصلحة العمل ودوائيه وليس مجرد استهداف العقاب والانحراف لتحقيق اغراض أخرى غير مشروعة مما يحق القضاء بالغائه .

ومن حيث أن الاستفادة من الاوراق على التفصيل السابق ان المدعى كان يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للادوية بالدرجة الممتازة ونقل بسبب مانسب اليه من الاتهامات التى عدتها الرقابة الادارية ووزارة الصحة الى وظيفة مستشار للامانة الفنية لقطاع الدواء وهى وظيفة على ما يبين من الاوراق ادنى مرتبه من تلك التى كان يشغلها سواء من حيث درجتها أو أجرها أو مزاياها ومسئولياتها وليس ادل على ذلك من أن القرار المطعون فيه نص على أن يعين المدعى فى هذه الوظيفة بمرتبة ٢١٠٠ جنيا سنويا مع احتفاظه ببديل التمثيل الذى يتقاضاه بما ينبىء عن أن درجه الوظيفة التى عين فيها لا تتمتع بهذا الأجر ولا ببديل التمثيل المذكور وبالإضافة الى ذلك فقد ذكر المدعى أمام المحكمة التأديبية أنه كان بالفئة الممتازة وأنه نقل الى الفئة العالية بما ينطوى على تنزيل فى وظيفة ولم تدحض الحكومة هذا الدفاع كما أنها بالرغم من استناد الحكم المطعون فيه الى هذه الحجة فى اسبابه فقد سكت طعن الحكومة عن الرد على هذه الحجة ولم يفندها بما يفيد التسليم بهذا التتزيل ويؤكد هذا الاستخلاص ان السيد نائب رئيس الوزراء أصدر فيما بعد قراره رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ بتعيين المدعى رئيسا للامانة الفنية لقطاع الدواء بدرجة وكيل وزاره ولما كانت درجة هذه الوظيفة تعادل الدرجة الممتازة التى كان يشغلها المدعى عندما كان رئيسا لمجلس ادارة الشركة العربية للادوية فان مقتضى ذلك ان القرار المطعون فيه الصادر فى ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ لم يلتزم بنقل المدعى الى وظيفة

مماثلة لتلك التي كان يشغلها قبل نقله بالمخالفة للقانون وظل المدعى كذلك
الى تاريخ صدور القرار رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك فان القرار المطعون فيه وقد
صدر في الظروف سالفة البيان وانطوى على تنزيل في وظيفة المدعى فانه
يكون قد صدر مشوبا بعيب مخالفة القانون حقيقا بالالغاء واذ انتهى
الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فانه يكون قد صادف صحيح حكم
القانون أما بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه من الزام جهة الادارة
بمقابل اتعاب المحاماه فجدير بالالغاء وذلك لان الطعون في القرارات
التأديبية أمام المحاكم التأديبية معفاة بحكم القانون من الرسوم
ومقابل اتعاب المحاماه فرع من هذه الرسوم .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فقد وجب القضاء بقبول الطعن
شكلا وفي موضوعة بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الزام جهة
الادارة بمقابل اتعاب المحاماه ويرفض الطعن فيما عدا ذلك .
(طعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٣)

ثالثا : وظيفة نائب رئيس مجلس الادارة :

قاعدة رقم (٧٣٤)

المبدأ :

تعيين موظف بقرار جمهوري لشغل وظيفة نائب رئيس مجلس ادارة
شركة الغير واردة في جداول وظائف الشركة — قيام مجلس ادارة
الشركة ، بموافقة مجلس ادارة المؤسسة والوزير ، بانشاء فئة ممتازة
لهذه الوظيفة — الموظف يستحق الفئة الممتازة سالفة الذكر من تاريخ
انشائها دون حاجة الى استصدار قرار جمهوري آخر بذلك .

ملخص الفتوى :

ان نظام العاملين بالقطاع العام يقوم على فكرة توصيف وتقييم

الوظائف ، بحيث أن من يشغل وظيفة معينة يحصل مباشرة على الفئة المالية المقررة لها ، فالقرار الصادر بالتعيين في وظيفة ما ينشئ لمن عين فيها مركزاً قانونياً محدداً يخوله صلاحية ممارسة أعباء هذه الوظيفة والحصول على الفئة المالية المقررة لها ، واستحقاقه مرتبها وبدلاتها ، وفي ذلك كله يستوى أن تكن الفئة المالية للوظيفة محددة قبل التعيين فيها ، أو كانت غير محددة ثم استحدثها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية أو إعادة تقييمها وفقاً لنص المادة الثالثة من النظام المذكور ، وفي هذه الحالة فإن من عين في الوظيفة يستحق الفئة التي قررت لها تلقائياً بغير حاجة إلى استصدار قرار آخر من السلطة المختصة بالتعيين .

وحيث عين السيد المهندس ... في وظيفة / نائب رئيس مجلس إدارة الشركة بقرار جمهوري ، ولم تكن لهذه الوظيفة فئة مالية معينة ، إذ لم تكن واردة أصلاً في جدول وظائف الشركة ، ثم قام مجلس إدارة الشركة - أعمالاً لسلطته - بتحديد الفئة الممتازة للوظيفة المذكورة ، واستوفى هذا القرار أركانه وشروطه ، إذ وافق عليه . مجلس إدارة المؤسسة واعتمده الوزير المختص ، وإذا كانت الفئة الممتازة تقتضي للتعيين في وظائفها صدور قرار جمهوري ، وكان السيد المذكور معيناً في وظيفته بقرار جمهوري ، فمن ثم لا تقوم حاجة ولا يوجد مبرر لاستصدار قرار جمهوري آخر باعتباره في الفئة الممتازة ، وإنما يستحق أن يوضع في هذه الفئة المقررة لوظيفته اعتباراً من تاريخ صدور قرار مجلس إدارة الشركة بإعادة تقييم الوظيفة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن السيد المهندس يستحق الفئة الممتازة اعتباراً من تاريخ صدور قرار مجلس إدارة الشركة بإعادة تقييم وظيفته (١٢ من يناير سنة ١٩٧١) وذلك دون حاجة إلى استصدار قرار جمهوري بذلك .

رابعاً : رؤساء وأعضاء مجالس الادارة المتفرغون :

قاعدة رقم (٧٣٥)

المبدأ :

رؤساء وأعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام المتفرغين —
استحقاقهم نصيباً في الارباح الموزعة على العاملين بالشركة — هذا
النصيب لا يؤول الى المؤسسة العامة التي يتبعونها .

ملخص الفتوى :

يبين من تقضى القواعد المنظمة لاستحقاق العاملين بالشركات لنصيب
في أرباحها أن البند (٥) من المادة (١٤) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
الخاص بشركات المساهمة ، والذي كان يسرى على شركات القطاع العام
قبل العمل بقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢
لسنة ١٩٦٦ ، ينص على أن « تجنب من الارباح الصافية للشركة ٥ ٪
تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي : (١)
٧٥ ٪ توزع على المساهمين (ب) ٢٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال ٥٠٠ » .

وحين صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه الذي استبعد
تطبيق القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على شركات القطاع العام نص في
المادة (٦٤) على أن « يكون للعاملين بالشركات نصيب في الارباح التي
يتقرر توزيعها على المساهمين ، ، وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه
بقرار من رئيس الجمهورية » وقد رددت المادة (٥٩) من القانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٧١ الذي استبدل اخيراً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ نصاً
مماثل لنص المادة (٦٤) .

مؤن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع أخذ بنظام
مشاطرة العمال في الربح على نحو عام وشامل بالنسبة لشركات
المساهمة . وهذا النظام هو أحد انظمة الاجر الجماعي الذي ينظر فيه
الى العمال كجماعة تسهم في الانتاج ويجب ان تفيد من ثمراته ، ويكون
اشتراك العمال في الارباح بنسبة اجورهم التي يتقاضونها خلال السنة

وينقطع استحقاق العامل لهذه الحصة بانتهاء خدمته في الشركة وبهذه المثابة يستحق العمال هذا النصيب في الارباح بوصفهم عمالا في الشركة واعتباره جزءا من أجورهم ، وهذا ما استقر عليه رأى الجمعية العمومية .

من حيث انه متى كان ذلك ، وكان رأى الجمعية العمومية قد استقر أيضا على أن رئيس مجلس الادارة والاعضاء المتفرغين في الشركات التى تتبع المؤسسات العامة يعتبرون من العاملين في هذه الشركات اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فانهم - شأنهم في ذلك شأن مسائر العاملين بالشركة - يستحقون نصيبا في أرباحها بوصفه جزءا من أجورهم .

ومن حيث أنه لوجه للقول بايلولة نصيب اعضاء مجلس الادارة في الارباح الموزعة على العاملين بالشركة الى المؤسسة العامة التى يتبعونها استنادا الى ماكانت تقضى به المادة (١٣) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ أو المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ من أنه من بين موارد المؤسسة العامة : ... حصة اعضاء مجالس ادارة الوحدات الاقتصادية التابعة لها في توزيع الارباح ... ذلك انه ليس المقصود بهذه الحصة ما يخص اعضاء مجلس ادارة الشركة من الارباح الموزعة على العاملين بها ، وانما المقصود بها حصة الارباح التى تخصص نظير مصروفات الادارة والاشراف ، وهى الحصة التى تصرف في شركات القطاع الخاص لاعضاء مجلس الادارة بوصفهم وكلاء للمساهمين نظير اشتراكهم في ادارة الشركة ، ولا تصرف لاعضاء مجلس الادارة في شركات القطاع العام لانهم يعتبرون من العاملين بها ، ويستعاضون عنها بالاجور المقررة لهم ، التى تعتبر الارباح الموزعة على العاملين جزءا منها ، وهذا ما اخذ به قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن توزيع الارباح الصافية القابلة للتوزيع بشركات القطاع العام اذ نص على توزيع هذه الارباح بالنسب الآتية :

» (١) نسبة تعادل ٥٪ من رأس المال المدفوع وتخصص كتوزيع أول على المساهمين والعاملين بالشركة (٢) ١٠٪ من باقى الارباح تخصص

نظير مصروفات الادارة والاشراف وتؤول الى المؤسسة ٠٠ » — كما أزال قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ كل لبس في هذا الخصوص فنص في المادة (٢٤) على أن « تتكون موارد المؤسسة العامة من : (١) مايؤول اليها من صافي أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها . (٢) حصة مقابل الاشراف والادارة المقررة في توزيع أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها (٣) ماتعقده من قروض ٠٠٠ » فظهر بجلاء أن قصده لم ينصرف الى ايلولة نصيب أعضاء مجلس الادارة في الارباح الموزعة على العاملين بالشركة الى المؤسسة العامة : وانما انصرف الى ايلولة حصة مقابل الاشراف والادارة في توزيع أرباح الشركة الى المؤسسة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن رؤساء واعضاء مجالس ادارة شركات للقطاع العام المتفرغين يستحقون نصيبا في الارباح الموزعة على العاملين بالشركة ، ولا يؤول هذا النصيب الى المؤسسة العامة التي يتبعونها .

(ملف ١٠/١/٧٩ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣١)

خامسا : الاشتراك في عضوية أكثر من مجلس ادارة :

قاعدة رقم (٧٣٦)

المبدأ :

نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣٦ اسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على أنه لايجوز أن يكون عضوا في مجلس ادارة البنك المركزى أو غيره من البنوك أو في الشركات التى تساهم فيها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أن يشترك بصفته الشخصية في عضوية مجلس ادارة أية شركة مساهمة الا بترخيص خاص من رئيس الجمهورية وأن مخالفة أحكام الفقرة السابقة يترتب عليها اعتبار المخالف مستقيلا عن عمله في البنك

أو الشركات - نص المادة سألقة الذكر ولئن كان ينطبق على اعضاء مجالس ادارات شركات القطاع العام الذين يشتركون في عضوية مجالس ادارات الشركات الاخرى بصفاتهم الشخصية فانه لا ينطبق على من يشترك في عضوية تلك المجالس بصفته ممثلا لشركة القطاع العام - يجوز للشخص المعنوي الذي يمثلونه استبدالهم في أى وقت ولو قضى نظام الشركة بغير ذلك - أساس ذلك - حكم المادة ٣٢ من نموذج النظام الاساسى الصادر به قرار من مجلس الوزراء بناء على نص المادة ٣٢ من قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي احتفظ للشخص المعنوي بالحق في استبدال من يمثله في مجلس الادارة بغض النظر عن مدد العضوية المحددة به .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه :

١ - استثناء من حكم المادة ٢٩ لا يجوز لن يكون عضوا في مجلس ادارة البنك المركزى أو غيره من البنوك أو في الشركات التى تساهم فيها الدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أن يشترك بصفته الشخصية في عضوية مجلس ادارة أية شركة مساهمة الا بترخيص خاص من رئيس الجمهورية .

٢ - كل مخالفة لاحكام الفقرة السابقة يترتب عليها اعتبار المخالف مستقيلا من عمله في البنك أو الشركة .

وتنص المادة الثالثة من مواد اصدار قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أنه « لا تسرى على شركات القطاع العام احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له » . كما أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ يبيخص الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام لم يدخل المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ضمن المواد التى قرر تطبيقها على شركات القطاع العام من مواد هذا القانون .

ويبين مما تقدم أن المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ انما تخاطب الأشخاص الطبيعيين الذين ينتمون الى عضوية مجالس الادارات بصفتهم الشخصية فتحرم عليهم — أن كانوا اعضاء في مجالس ادارات الشركات التي تساهم فيها الدولة الاشتراك في عضوية مجالس ادارات الشركات الاخرى ومن ثم لا يمتد نطاق اعمال هذا النص الى من يمثلون الشركات التي تساهم فيها الدولة لدى مجالس ادارات الشركات الاخرى لخروجهم من نطاق المخاطبين بأحكامه ، ولا يغير من ذلك ما قضى به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ من عدم سريان احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على شركات القطاع العام ذلك لان هذا الحكم انما ينصرف الى الاحكام المتعلقة بالشركات والخاصة بكيفية تكوينها وادارتها كتحخيص معنوي ولا ينصرف الى غيرها من الاحكام التي تتناول كيفية مساهمة الاشخاص الطبيعيين في الشركة وفي ادارتها والاشتراك فيها . وترتبطا على ما تقدم فانه ولئن كان نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ينطبق على اعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام الذين يشتركون في عضوية مجلس ادارات الشركات الاخرى بصفتهم الشخصية فانه لا ينطبق على من يشترك منهم في عضوية تلك المجالس وبصفته ممثلا لشركة القطاع العام .

ولما كان تعيين رئيس مجلس ادارة شركة مصر للطيران وثلاثة من اعضاءه بمجلس ادارة شركة العالم العربي قد تم بمناسبة اشتراك شركة مصر للطيران في تأسيس شركة العالم العربي وكان النظام الاساسي للشركة المشتركة قد نص في المادة ١٩ منه على اعتبارهم نوابا عن شركة مصر للطيران (الطرف الاول) فانهم لا يعتبرون اعضاء في مجلس ادارة الشركة المشتركة بصفتهم الشخصية وانما هم اعضاء معقلين لشركة مصر للطيران في هذا المجلس وتبعا لذلك لا ينطبق عليهم حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فلا يجوز اعتبارهم مستقيلين من وظائفهم بشركة مصر للطيران من تاريخ اكتسابهم العضوية بمجلس ادارة الشركة المشتركة ولما كانت عضوية المذكورين بمجلس ادارة الشركة المشتركة تقوم على تمثيلهم لشركة مصر للطيران بهذا المجلس فانه يكون لهذه الشركة الاغيرة أن تستبدلهم بغيرهم في أى وقت ، ولا يغير من ذلك أن المادة ٢٠ من النظام الاساسي للشركة المشتركة نصت على عدم جواز تغيير معقلى

الشخص المعنوى فى مجلس الادارة خلال المدة الاولى لعصويتهم لان هذا النص يخالف حكم المادة ٣٤ من قانون التجارة التى تجيز عزل أعضاء مجلس الادارة ولو تم تعيينهم بنص النظام الاصلى للشركة أو وجد شرط يقضى بعدم عزلهم كما أنه يخالف حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٢٠ من نموذج النظام الاساسى الصادر به قرار من مجلس الوزراء بناء على نص المادة ٣٣ من قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ التى أوجبت اعداد النظام الاساسى وفقا للنموذج الذى يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء ولما كان هذا النموذج قد احتفظ للشخص المعنوى بالحق فى استبدال من يمثله فى مجلس الادارة بغض النظر عن مدد العضوية المحددة به فان الحكم الوارد بالنظام الاساسى للشركة المشتركة فى الحالة الماثلة والذى من مقتضاه حرمان شركة مصر للطيران من تغيير ممثلها فى مجلس ادارة الشركة المشتركة يكون حكما باطلا ومن ثم يتعين اهداره واعمال الحكم الوارد فى نموذج النظام الاساسى سالف البيان .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أعضاء مجلس الادارة المطلوب الراى بشأنهم يعتبرون ممثلين للشخص المعنوى فلا تسرى عليهم أحكام المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وانه يجوز للشخص المعنوى الذى يمثلونه استبدالهم فى أى وقت ولو قضى نظام الشركة بغير ذلك .

(ملف ٥٧٣/٢/٣٢ — ١٩٨٠/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٧٣٧)

المبدأ :

يجوز لعصو مجلس ادارة شركة قطاع عام تمثيله لها بمجالس ادارة الشركات الاخرى التى تساهم فيها الشركة — لا يعد ذلك جمعا بين وظيفتين كما لا يعد جمعا بين عضوية أكثر من مجلس ادارة — أساس ذلك — أن تمثيل عضو مجلس الادارة يعتبر امتدادا لعمله الاصلى كما أن دوره يقتصر على التعبير عن ارادة الشخص المعنوى الذى يمثله —

عدم الاحتجاج في ذلك بنص المادة ٢٩ من قانون الشركات رقم ١٩٥٤/٣٦ الذي لا يجيز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة ذلك لأن المشرع استبعد صراحة تطبيق القانون سالف الذكر على شركات انقطاع العام — عاملون بالقطاع العام — يجوز لهم تأسيس شركات مساهمة والمشاركة في عضوية مجالس إدارتها ما لم يكن في ذلك خروج على أحكام لائحة العاملين بالشركة — مخالفة ذلك يترتب عليه المساءلة التأديبية فقط — ولا وجه لأعمال حكم المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ١٩٥٤/٣٦ التي تنص على فصل العامل الذي يجمع بين وظيفة وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فيها — أسس ذلك — أن العاملين بالقطاع العام لا يعتبرون من الموظفين العموميين ويخرجون من نطاق المخاطبين بالمادة ٩٥ سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

عضو مجلس إدارة شركة القطاع العام وفق المستقر عليه في افتاء الجمعية يعد عاملا لديها وبالتالي فإن تمثيله لها بمجالس إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها شركته يعتبر امتداد لمهامه الأصلية كما هو الحال بالنسبة لمباقي العاملين بالشركة ، واذ تثبت العضوية في هذه الحالة للشخص المعنوي الممثل بمجلس الإدارة دون العامل الذي يقتصر دوره على التعبير عن إرادة الشخص المعنوي الذي يمثله فإن هذا التمثيل لا يعد جمعا بين وظيفتين كما لا يعد جمعا بين عضوية أكثر من مجلس إدارة .

ولا يخير مما تقدم أن المادة ٢٩ من قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ لا تجيز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة وأن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ تضمن نصا عاما بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة ذلك لأن المشرع لم يطبق على شركات القطاع العام الأحكام التي تضمنها القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ وإنما أفرد لها تنظيمًا خاصا اكتمل بصدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ الذي تلاه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ثم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستبعد صراحة في هذا التنظيم تطبيق القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ على تلك الشركات كما أن القانون رقم ١١١

لسنة ١٩٧٥ عندما تخير بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لتطبيقه على شركات القطاع العام لم يدخل في تلك الاحكام ما كان متعلقا بقيود العضوية بمجالس الادارة وأكد قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧١ هذا الاتجاه فأجاز لهؤلاء العاملين الاشتراك في أعمال مجالس ادارة الشركات بوصفهم ممثلين للشركة التي يعملون بها وذلك في البند ١٦ من المادة ٧٩ ومن ثم يجوز لاجراء مجلس ادارة شركة المقاولين العرب والعاملين بها العمل بمجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها شركتهم كممثلين لها .

وبالنسبة لمدي جواز اشتراك العاملين بالشركة في تأسيس شركات مساهمة وفي عضوية مجالس ادارتها فلقد استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواها الصادرة بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ملف رقم ٤٩٩/٣/٨٦ وفتواها الصادرة بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨١ ملف ٢٦/١/٥٨ اللتين أكدتا سلطة مجلس ادارة الشركة الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في وضع لوائح العاملين بها وفقا لحكم المادة الرابعة من هذا القانون دون التقيد بنظام العاملين بالقطاع العام على أن تصدر بقرار من وزير الاسكان وتبين للجمعية العمومية أن لائحة العاملين بالشركة الصادرة بقرار وزير الاسكان والتمير رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٥ تحظر في البند (و) من المادة ١٤١ عليهم الاشتراك في تأسيس منشآت تمارس نفس نشاط الشركة أو يكون لها نشاط من أى نوع في مثل هذه الاعمال ومن ثم فان اشتراك العامل في تأسيس الشركات أو في عضوية مجالس ادارتها يكون مباحا طالما لم يخالف الحظر الذي تضمنه هذا الحكم فان خالفه كان ذلك سببا لمساءلة العامل تأديبيا .

ولا وجه في هذا الصدد لاعمال حكم المادة (٩٥) من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التي تحظر على الموظف العام الذي يشغل وظيفة عامة يتناول صاحبها مرتبا أن يجمع بين الوظيفة وبين ادارة أو عضوية مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها والا يجب فصله مع ابطال كل عمل أداه طوال فترة مخالفته لهذا الحكم ، ذلك أن العاملين بالقطاع العام لا يعتبرن من الموظفين العموميين ولا يشغلون وظائف عامة لان اكتساب تلك الصفة منوط أساسا بالعمل

في مرفق عام مما تديره الدولة أو أجهزتها العضوية وهذا متخلف بالنسبة للعاملين بالقطاع العام لكونهم يعملون لدى أشخاص اعتبارية خاصة مستقلة عن الشخص الاعتباري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، ومن ثم فإنهم يخرجون من نطاق المخاطبين بالحظر المنصوص عليه بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :

أولاً : أنه يجوز لأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين بها للعمل كرؤساء وأعضاء بمجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها شركتهم كممثلين لها .

ثانياً : أنه يجوز للعاملين بالشركة سواء كانوا من أعضاء مجلس الإدارة أو لم يكونوا العمل كرؤساء وأعضاء بمجالس إدارة الشركات المساهمة التي اشترك صندوق العاملين في تأسيسها كممثلين للصندوق .

ثالثاً : أنه يجوز للعاملين بالشركة تأسيس شركات مساهمة والمشاركة في عضوية مجالس إدارتها ما لم يكن في ذلك خروج على أحكام لائحة العاملين بالشركة وفي هذه الحالة فإن أثر المخالفة يقتصر على المساءلة التأديبية .

(ملف ٥٢٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٣/٣)

قاعدة رقم (٧٣٨)

المبدأ :

جواز تعيين أعضاء مجلس إدارة شركة (المقاولون العرب) والعاملين بها كرؤساء وأعضاء بمجالس إدارة الشركات المساهمة التي تساهم فيها شركة (المقاولون العرب) كممثلين لها ، وجواز تعيينهم كرؤساء وأعضاء بمجالس إدارة الشركات المساهمة التي يساهم فيها صندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة كممثلين لهذا الصندوق ،

وجواز اشتراك العاملين بالشركة في تأسيس شركات مساهمة و
عضوية مجالس ادارة تلك الشركات .

ملخص الفتوى :

من حيث أن الجمعية العمومية ذهبت في فتواها الصادرة بجلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٦٣ (مجموعة السنتين ١٦ ، ١٧ قاعدة ٢٩٦) الى اعتبار عضو مجلس الادارة بشركات القطاع العام عاملا لدى الشركة استنادا الى أنه يعين براتب محدد بموجب قرار من رئيس الجمهورية قوامه ما يتمتع به من كفاءة في العمل دون اشتراط امتلاكه لأى نصيب في رأس مال الشركة وتبعا لذلك أكدت الجمعية العمومية في تلك الفتوى أنه لا يعتبر وكىلا عن المساهمين في ادارة الشركة كما هو الحال في شركات القطاع الخاص التى تخضع لأحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، كما ذهبت الجمعية العمومية في فتواها الصادرة بجلسة ١٣ من يونية سنة ١٩٦٢ (المجموعة السابقة - قاعدة ١٢٥) الى اعتبار تمثيل العامل لشركة القطاع العام بمجلس ادارة شركة أخرى تساهم فيها الشركة الأولى امتدادا لعمله الأصلي وبالتالي لم تعتبره جامعا لوظيفتين في تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ الذى يقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة وقالت ان القول بغير ذلك من شأنه أن يؤدى الى نتيجة غير منطقية مقتضاها أن الشخص المعنوى لا يستطيع أن ينيب عنه بمجالس ادارة الشركات التى يساهم فيها أشخاصا غرباء عنه لا يشغلون أية وظيفة لديه أو لدى أية جهة أخرى .

وبناء على ذلك فان عضو مجلس ادارة شركة القطاع العام وفق المستقر عليه في افتاء الجمعية يعد عاملا لديها وبالتالي فان تمثيله لها بمجالس ادارة الشركات الأخرى التى تساهم فيها شركته يعتبر امتداد لعمله الأصلي كما هو الحال بالنسبة لباقي العاملين بالشركة ، واذ تثبت الهوية في هذه الحالة للشخص المعنوى الممثل بمجلس الادارة دون العامل الذى يقتصر دوره على التعبير عن ارادة الشخص المعنوى الذى

يمثله فلان هذا التمثيل لا يعد جمعا بين وظيفتين كما لا يعد جمعا بين عضوية أكثر من مجلس إدارة •

ولا يغير مما تقدم أن المادة ٢٩ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ لا تجيز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة وان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ تضمن نصا عاما بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة ذلك لأن النص لم يطبق على شركات القطاع العام الأحكام التي تضمنها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وانما أفرد لها تنظيما خاصا اكتمل بصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي تلاه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ثم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستبعد صراحة في ذات التنظيم تطبيق القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على تلك الشركات، كما أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ عندما تخير بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لتطبيقها على شركات القطاع العام لم يدخل في تلك الأحكام ما كان متعلقا بقيود العضوية بمجالس الإدارة وأكد قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ٧٨ هذا الاتجاه فأجاز لهؤلاء العاملين الاشتراك في أعمال مجالس إدارة الشركات بوصفهم ممثلين للشركة التي يعملون بها وذلك في البند ١٦ من المادة ٧٩ ، ومن ثم يجوز لأعضاء مجلس إدارة شركة المقاولون العرب والعاملين بها العمل بمجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها شركتهم كممثلين لها •

وفيما يتعلق بتعيين أعضاء مجلس إدارة شركة المقاولون العرب والعاملين بها كرؤساء وأعضاء بمجالس إدارة الشركات التي يساهم فيها صندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة فقد تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان الشركة ملزمة بتوفير الرعاية الاجتماعية للعاملين بها وان عضوية الصندوق وعضوية جمعياته العمومية تثبت وفقا لأحكام قانون صناديق التأمين المامة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة لهؤلاء العاملين جميعا ، وان مجلس إدارة الصندوق مكلف بالقيام بكافة الأعمال التي تحقق غرض الصندوق • وعلى ذلك فان

ذلك العامل أو عضو مجلس ادارة الشركة الذى يؤدى عملا لحساب الصندوق انما يمارس أعمالا تتصل بوظيفته الأصلية وتعد امتدادا لها وبالتالي يجوز لهم الاشتراك فى أعمال مجالس ادارة الشركات التى يساهم فيها الصندوق بوصفهم ممثلين له .

وبالنسبة لمدى جواز اشتراك العاملين بالشركة فى تأسيس شركات مساهمة وفى عضوية مجالس ادارتها ، فلقد استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواها الصادرة بجلسته ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ (ملف رقم ٤٩٩/٣/٨٦) وفتواها الصادرة بجلسته ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨١ (ملف رقم ٢٦/١/٥٤) اللتين أكدتا سلطة مجلس ادارة الشركة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فى وضع لوائح العاملين بها وفقا لحكم المادة الرابعة من هذا القانون دون التقييد بنظام العاملين بالقطاع العام على أن تصدر بقرار من وزير الاسكان وتبين للجمعية العمومية أن لائحة العاملين بالشركة الصادرة بقرار من وزير الاسكان والتعمير رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٥ تحظر فى البند (و) من المسادة ١٤١ عليهم الاشتراك فى تأسيس منشآت تمارس نفس نشاط الشركة أو يكون لها نشاط من أى نوع فى مثل هذه الأعمال ومن ثم فان اشتراك العامل فى تأسيس الشركات أو فى عضوية مجالس ادارتها يكون مباحا طالما لم يخالف الحظر الذى تضمنه هذا الحكم فان خالفه فان ذلك يكون سببا لمسائلة العامل تأديبيا .

ولا وجه فى هذا الصدد لأعمال حكم المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التى تحظر على الموظف العام الذى يشغل وظيفة عامة يتقاضى صاحبها عنها مرتبا وأن يجمع بين الوظيفة وبين عضوية مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها والا وجب فصله مع أبطل كل عمل أداه طوال فترة مخالفته لهذا الحكم ذلك ان العاملين بالقطاع العام لا يعتبرون من الموظفين العموميين ولا يشغلون وظائف عامة لأن اكتساب تلك الصفة منوطا أساسا بالعمل فى مرفق عام مما تديره الدولة أو أجهزتها العضوية وهذا متخلف بالنسبة للعاملين بالقطاع العام لكونهم يعملون لدى أشخاص اعتبارية

خاصة مستقلة عن الشخص الاعتباري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ومن ثم فانهم يخرجون من نطاق المخاطبين بالحظر المتصوص عليه بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :

أولاً : انه يجوز لأعضاء مجلس ادارة الشركة والعاملين بها العمل كرؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها شركتهم كممثلين لها .

ثانياً : انه يجوز للعاملين بالشركة سواء كانوا من أعضاء مجلس الادارة أو لم يكونوا كذلك العمل كرؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات المساهمة التى اشترك صندوق العاملين فى تأسيسها كممثلين للصندوق .

ثالثاً : انه يجوز للعاملين بالشركة تأسيس شركات مساهمة والمشاركة فى عضوية مجالس ادارتها ما لم يكن فى ذلك خروج على أحكام لائحة العاملين بالشركة وفى هذه الحالة فان اثر المخالفة يقتصر على المساطة التأديبية .

(ملف ٥٣٢/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٣/٣)

قاعدة رقم (٧٣٩)

المبدأ :

الأوضاع الخاصة بأعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام العاملين بها من حيث الاشتراك فى عضوية مجالس ادارات شركات أخرى وقيامهم بتأسيس شركات أخرى وقيامهم بأعمال الاستشارات والتصميمات الهندسية بواسطة مكاتب خاصة داخل وخارج الجمهورية .

ملخص الفتوى :

استطلعت وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة واستصلاح الأراضي رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع حول النقاط الآتية :

أولا : الجمع بين رئاسة أو عضوية مجالس إدارة شركات القطاع العام ورئاسة أو عضوية مجالس إدارة شركات الاستثمار التي تقوم شركات القطاع العام بالاشتراك في تأسيسها وترشيح العاملين بها لتمثيلها في هذه الشركات .

ثانيا : اختيار بعض القيادات بشركات القطاع العام من أعضاء مجالس الإدارة أو غيرهم بالإضافة الى وظائفهم الأصلية أو على سبيل التفرج - لرئاسة أو عضوية مجالس إدارة الشركات التي يؤسسها العاملون في هذه الشركات من مدخراتهم .

ثالثا : اشتراك بعض رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات أو غيرهم من العاملين في تأسيس شركات خاصة أو في المساهمة كشركاء موصين فيها وخاصة حيث تمارس هذه الشركات غرضا مشابها لأغراض شركات القطاع العام التي يعملون بها .

رابعا : قيام بعض رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات بالعمل في شركات خاصة عاملة في الخارج كأعضاء بمجالس إدارة هذه الشركات التي تساهم فيها شركات القطاع العام التي يعملون بها أو يساهمون فيها شخصيا أو يقع اختيار تلك الشركات عليهم كخبراء يستفاد بهم في مجال عملها .

خامسا : قيام بعض رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات أو غيرهم بمزاولة أعماله التصميمية والاستشارات الهندسية بواسطة مكاتب خاصة داخل وخارج الجمهورية .

سادساً : اشتراك بعض العاملين في تأسيس الشركات الخاصة سواء كانت خاضعة لقانون الاستثمار أو للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أو في المساهمة في رأسمالها واختيار هذه الشركات لهم أعضاء في مجالس إدارتها .

أولاً : كان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذي كان معمولاً به حتى صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة الثالثة من مواد إصداره على عدم سريان أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له على شركات القطاع العام . وقد حصرت المادة ١٦/٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها أو أى عمل فيها إلا إذا كان مندوباً عن الشركة أو وحدات القطاع العام أو الحكومة أو الحكم المحلي . ولم يرد في هذا القانون ولا في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه قيد على عدد الشركات التي يجوز للعامل تمثيل إحدى الجهات المشار إليها فيها . ثم نصت المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على سريان أحكامه على شركات القطاع العام فيما لم يرد فيه نص خاص في القوانين المنظمة لها . ونصت المادة ٩٩ منه على أنه لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين من الشركات المساهمة التي يسرى عليها وتبطل عضوية من يخالف هذا الحكم في المجالس التي تزيد على النصاب المقرر . ثم صدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلي الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات ونص في مادته الرابعة على أنه لا يجوز للشخص الواحد أن يكون ممثلاً لأية من الجهات المتوصص عليها

في أكثر من جهتين من الجهات المشار إليها ، فإذا كان الممثل لشركة أو بنك القطاع العام رئيساً أو عضواً بمجلس إدارة تلك الشركة أو البنك فلا يجوز له أن يمثل الجهة التي يعمل بها أو أى من الجهات المشار إليها إلا في مجلس إدارة شركة أو بنك آخر ، ويقع باطلاً كل تعيين يتم بالمخالفة لذلك . وقد انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بفتواها الصادرة بجلسته ١٩٨٤/٦/٦ الى أنه في ظل العمل بأحكام القانونين رقمى ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و ٨٥ لسنة ١٩٨٣ لا يجوز لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات القطاع العام الاشتراك في مجالس إدارة أكثر من شركة واحدة سواء كانت شركة مساهمة أو شركة استثمار .

وبتطبيق ذلك على التساؤل الأول والحالات الواقعية الخاصة به فانه يجوز لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات القطاع العام اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه تمثيل شركاتهم في شركات الاستثمار المنشأة وفقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشرط ألا يتعدى هذا التمثيل عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من الشركات الممثل فيها .

ثانياً : أما عن اختيار بعض القيادات بشركات القطاع العام من أعضاء مجالس الإدارة أو غيرهم بالإضافة الى وظائفهم الأصلية أو على سبيل التفريغ لرئاسة أو عضوية مجالس إدارة الشركات التى يؤسسها العاملون بشركات القطاع العام هذه من مدخراتهم لقد حظرت المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه على العامل بالقطاع العام الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس ادارتها أو أى عمل فيها الا اذا كان ممثلاً لشركات أو وحدات القطاع العام أو الحكومة أو الحكم المحلى على ما سبق . وبمصدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ نصت المادة ١٧٧ منه بأنه لا يجوز لأى شخص الجمع بين أى عمل في الحكومة أو القطاع العام أو أية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الإدارة في احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل أو الاستشارة فيها سواء كان

ذلك بأجر أو بغير أجر إلا إذا كان ممثلاً لهذه الجهات • واستثناء من ذلك يجوز الاشتراك في التأسيس أو القيام بأعمال الاستشارة بأذن من الوزير المختص التابع له الشخص كما يجوز مباشرة الأعمال الأخرى في هذه الجهات بأذن خاص من رئيس مجلس الوزراء بشرط ألا يترتب على ذلك توليه رئاسة مجلس الإدارة أو القيام بأعمال العضو المنتدب •

ويتطبيق ما تقدم على التساؤل الثاني وما يرتبط به من حالات وإقعية غانه في فترة العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وحتى تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يتمتع على العامل بالقطاع العام الاشتراك في تأسيس الشركات أو في عضوية مجالس إدارتها ويدخل في ذلك الشركات التي أسسها العاملون من مدخراتهم • وبذلك فاشتراك العامل أي كان في تأسيس شركة لم يكن جائزاً حتى ولو تأسست من مدخرات العاملين • إذ لم يكن القانون يستثنى العاملين من تأسيس شركات من مدخراتهم ، وكذلك لم يكن يجوز لأي عامل أن يكون عضواً بمجلس إدارة إحدى هذه الشركات أو رئيساً لمجلس إدارتها • أما من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيجوز للعامل بالقطاع العام بأذن خاص من الوزير الذي تتبعه الجهات التي يعمل بها أن يشترك في تأسيس شركة مساهمة ، كما يجوز له بأذن خاص من رئيس مجلس الوزراء تولى عضوية مجلس إدارة شركة مساهمة ، ولكن لا يجوز له أن يرأس مجلس إدارة الشركة أو أن يكون عضواً منتدباً بها ويتقيد كل ذلك بالقيود الواردة في نهاية المادة ١٠٧ المشار إليها : فلا يصدر الأذن إلا بعد بحث الأمر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة الشخص بعمل الشركة أو التأثير فيها وبشرط ألا يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها •

ثالثاً : فيما يتعلق باشتراك بعض رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات وغيرهم من العاملين في تأسيس شركات خاصة أو المساهمة كشركاء مؤسسين في شركات خاصة وبالأذات في الصورة التي تمارس فيها هذه الشركات ذات الغرض أو أغراضاً مشابهة لأغراض شركة

القطاع العام التي يعملون بها : وقد عرضت الوزارة حالة واقعية خاصة بشركة توصية بسيطة .

وقد تبينت الجمعية العمومية أن اشتراك الشريك الموصى في هذا النوع من الشركات لا يعتبر عملا تجاريا كما لا يعتبر اشتراكا في تأسيس الشركات اذ أن شركة التوصية البسيطة لاتتخضع لاجراءات التأسيس المنصوص عليها في قانون الشركات . وبذلك فلا يتناولها نص البندين ٥ و ٦ من المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه من حظر مزاولة الأعمال التجارية أو الاشتراك في تأسيس الشركات على العامل على أنه يتعين الالتزام بحكم المادة ٦/٧٩ من القانون المذكور التي تحظر على العامل بالذات أو بالواسطة الاشتراك في أوجه نشاط المشروعات أو المنشآت التي يعتبر نشاطها ماثلا أو مرتبطا بالنشاط الذي تمارسه الشركة التي يعمل بها . وبذلك فانه متى كان غرض شركة التوصية البسيط هو ذات غرض شركة القطاع العام التي يعملون فيها مثابها لأغراضها أو مرتبطا بنشاطها كان ذلك محظورا قانونا .

رابعا : أما بالنسبة لقيام بعض رؤساء وأعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام بالعمل في شركات خاصة تعمل في الخارج كأعضاء لمجالس ادارة هذه الشركات التي تساهم فيها شركاتهم العامة أو التي يساهمون فيها بأنفسهم أو يقع اختيار تلك الشركات العاملة في الخارج عليهم كخبراء في مجال عمل الأمر يقتضى تفصيلا .

(أ) لقيام بعض رؤساء وأعضاء مجلس ادارة شركات القطاع العام بالعمل كأعضاء في مجالس ادارة شركات خاصة عاملة في الخارج تساهم فيها شركاتهم العامة - والحالة الواقعية التي عرضتها الوزارة بقيام رئيس مجلس ادارة شركة المقاولات المصرية ونائبه بتمثيل هذه الشركة في مجلس ادارة الشركة المصرية للمقاولات وهي شركة سعودية تساهم فيها الشركة المصرية - وقد انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في شأنها بفتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٥/٤/٢٧ على اختيار رئيس مجلس ادارة شركة المقاولات المصرية ونائبه وأحد

الأعضاء اعتباراً من ١/٤/١٩٨٠ للعمل كأعضاء في مجلس إدارة الشركة المصرية للمقاولات ومن بينهم ممثلين لشركة المقاولات المصرية في مجلس إدارة الشركة السعودية وتسرى على هذا التمثيل أحكام القانونين رقمي ٧٠ لسنة ١٩٥٧ و ٨٥ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم يجوز لرئيس مجلس إدارة شركة المقاولات المصرية ونائبه تمثيل هذه الشركة في مجلس إدارة الشركة العربية للمقاولات .

(ب) أما قيامهم بالعمل كخبراء يستفاد بهم في أعمال هذه الشركات الخاصة فلا يجوز لهم ذلك الا باذن خاص من الوزير الذي تتبعه الجهة التي يعملون بها طبقاً لنص المادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(ج) وأما قيامهم بالعمل كأعضاء في مجالس إدارة شركات خاصة يساهمون فيها بأنفسهم فلم يكن يجوز لهم ذلك قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ طبقاً للحظر الوارد بالمادة ١٦/٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام . ثم أصبح يجوز لهم ذلك باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وبالشروط والأوضاع الواردة بالمادة ١٧٧ من القانون المذكور على النحو السالف بيانه .

خامساً : أمام قيام بعض رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات القطاع العام وغيرهم من العاملين بمزاولة أعمال التصميمات والاستشارات الهندسية بواسطة مكاتب خاصة داخل أو خارج الجمهورية ، فقد خلصت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مزاولة أعمال التصميمات والاستشارات الهندسية بواسطة مكاتب خاصة هو عمل من أعمال المقاولات التي تعد عملاً تجارياً يتمتع على العاملين بالقطاع العام وشركاته بالذات أو بالواسطة طبقاً لحكم المادة ٦/٧٩ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وطبقاً لنص البند ٨ من المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٨٥ ممداً والذي يحظر على شاغلي

وظائف الادارة العليا بالدولة والقطاع العام الجمع بين وظائفهم وبين
أى عمل آخر يؤدونه بالذات أو بالواسطة بما فى ذلك أعمال
الاستشارة .

سادسا : وبالنسبة لاشتراك بعض العاملين فى تأسيس الشركات
الخاصة أو المساهمة فى رأسمالها ، سواء كانت خاضعة لقانون
الاستثمار أو قانون الشركات والحالات الواقعية التى أثارت هذا
التساؤل تتعلق جميعها بشركات مساهمة حسبما هو ثابت بالأوراق .
فقد خلصت الجمعية من استعراض نص المادة ١٦/٧٩ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ونص المادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة
١٩٨١ الى أنه قبل العمل بهذا القانون الأخير ماكان يسوغ اطلاقا
قيام العامل بالقطاع العام بالاشتراك فى تأسيس الشركات . أما
اعتبارا من نفاذ القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فقد غدا جائزا الترخيص
للعامل الاشتراك فى تأسيس الشركات باذن خاص من الوزير المختص،
وذلك بالشروط التى حددتها المادة ١٧٧ المشار اليها . أما بالنسبة
للمساهمة فى رأسمال الشركات التى تقتصر على شراء بعض أسهم
كثيرها دون مشاركة فى تأسيسها ، فلا يوجد أى نص يحظرها ولما كان
الأصل هو الإباحة فان هذه المساهمة تعتبر عملا مشروعاً .

(ملق ١٢٢/٢/٢١ — جلسة ١٩٨٥/٦/١٢)

سادسا — اشراك العمال فى مجلس الادارة :

قاعدة رقم (٧٤٠)

المبدأ :

مجالس ادارة الشركات العامة تشكل من رئيس وأعضاء يعين
نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية ويتم انتخاب النصف الآخر من
بين العاملين بالشركة — يترتب على عدم اجراء انتخابات لاختيار
أعضاء مجلس الادارة المنتخبين الا يستكمل المجلس تشكيله القانونى
ومن ثم تكون اجتماعاته باطله .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة

وشركات القطاع العام — وهو الذي صدر قرار مجلس إدارة شركة طنطا للكتان والزيوت في ظل العمل بأحكامه — ينص في المادة ٥٢ منه على أن « يتولى إدارة الشركة مجلس مكون من عدد فردي من الأعضاء لا يزيد عددهم على تسعة ، ويشكل على الوجه الآتي :

(أ) رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

(ب) أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة .

ويحدد القرار الصادر بتعيين الرئيس والأعضاء المعينين المرتبات والمكافآت المقررة لكل منهم .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين والناخبين ، وتنظيم إجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها والظن فيها ، ومدة العضوية .

ويكون الانتخاب بطريق الاقتراع السري المباشر تحت اشراف وزارة العمل .

كما تنص المادة ٥٥ من هذا القانون على أن « يجتمع مجلس إدارة الشركة بدعوة من رئيس المجلس ، ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره نصف أعضائه على الأقل .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وأخيرا فإن المادة ٥٧ من القانون المشار اليه تقضى بأنه « يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص تنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين والناخبين كلهم أو بعضهم متى اقتضت ذلك مصلحة العمل في الشركة وتعين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الإدارة أو رئيسه وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم أثناء مدة التنحية » .

ومن حيث أن المفهوم من النصوص المتقدمة أن مجالس ادارة الشركات العامة تشكل من رئيس وأعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية ويتم انتخاب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة ، ولا بد لاستكمال تشكيل مجالس ادارة هذه الشركات أن تضم الأعضاء المعينين والمنتخبين معا وذلك على النحو المتقدم ، ويترتب على عدم اجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الادارة المنتخبين ألا يستكمل المجلس تشكيله القانوني ومن ثم تكون اجتماعاته باطلة .

هذا ولقد صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ونص على إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وردد القانون الجديد في المادتين ٤٨ و ٥٢ منه ذات الأحكام التي كان يتضمنها القانون القديم في شأن تشكيل مجالس ادارات الشركات العامة وتنحية أعضاء هذه المجالس .

ومن حيث أن الثابت في خصوص الموضوع المعروض أنه صدر قرار من السيد رئيس الوزراء بتنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة شركة طنطا للكتان والزيوت ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧٣ لسنة ١٩٦٩ بتعيين رئيس وأربعة أعضاء لمجلس ادارة هذه الشركة .

ومن حيث أن قرار تنحية مجلس ادارة الشركة المذكورة صدر مطلقا ، فمن ثم يتعين لاستكمال تشكيل مجلس الادارة الجديد لهذه الشركة وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ اجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الادارة المنتخبين من بين العاملين في الشركة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه يتعين لاستكمال التشكيل القانوني لمجلس ادارة شركة طنطا للكتان والزيوت اجراء انتخابات جديدة لاختيار أعضاء مجلس الادارة المنتخبين من بين العاملين في الشركة .

قاعدة رقم (٧٤١)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ الصادر بشروط واجراءات انتخابات ممثلى العمال بمجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة — اشترط هذا القانون فيمن يرشح لعضوية مجلس الادارة ألا يكون قد سبق الحكم عليه تأديبيا بعقوبة تزيد عن الخصم لمدة خمسة عشر يوما من مرتبه — هذا الشرط وان كان يتعلق بشرط الصلاحية للترشيح الا أنه في ذات الوقت يتعين توافره للاستمرار في العضوية — أساس ذلك — يشترط أن تكون العقوبة موقعة بمقتضى حكم صادر من المحاكم التأديبية لا بمجرد قرار صادر من السلطات الرئاسية التأديبية المختصة بتوقيع جزاء الخصم من المرتب — أساس ذلك يتوافر بالنسبة للأحكام التأديبية الصادرة من المحاكم من الضمانات الجوهرية ونفعا لظنة تعقب ممثلى العمال في مجالس الادارات من جانب رؤسائهم كلما يراد اقتصاصهم عن تلك المجالس .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ الصادر بشروط واجراءات انتخابات ممثلى العمال بمجلس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ينص في المادة (٢) منه على أنه « يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الادارة أن تتوافر فيه عند الترشيح الشروط الآتية : (١) ألا يقل عمره عن ٢١ سنة (٤) ألا يكون قد سبق الحكم عليه تأديبيا بعقوبة تزيد عن الخصم لمدة خمسة عشر يوما من مرتبه ما لم تكن قد انقضت المدة المقررة لمحو الجزاء طبقا للقانون » وبهذه المثابة فإنه يجب التتويه بادىء ذى بدء الى أن الشرط الخاص بعدم سبق الحكم على المرشح بعقوبة الخصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوما وان كان يتعلق بشروط الصلاحية للترشيح الا أنه في ذات الوقت يتعين توافره للاستمرار في

العضوية طالما أنه ينصب أولا وأخيرا على ماتعلق بسلوك العضو وذلك حرصا على أن يظل عضو مجلس الادارة المنتخب متمتعا بالثقة والاعتبار طوال مدة العضوية ، وترتبيا على ذلك فانه متى حكم تأديبيا على عضو مجلس الادارة من ممثلى العمال باحدى تلك العقوبات التى حددها الشارع فانه يصبح فاقدا لشرط من شروط الصلاحية للبقاء بمجلس الادارة وبالتالي تسقط العضوية عنه كأثر تبعي لهذه العقوبة .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان دلالة ما اشترطه الشارع فى هذا الصدد من عدم سابقة الحكم على العامل المرشح لعضوية مجلس الادارة بالعقوبة التأديبية المنوّه عنها هو أن تكون العقوبة موقعة ضده بمقتضى حكم صادر من المحاكم التأديبية لا بمجرد قرار صادر من سلطات التأديب الرئاسية المختصة بتوقيع جزاء الخصم من المرتب بذلك أخذا بصريح مانص عليه الشارع فى هذا الصدد ، وبالنظر الى مايتوفر بالنسبة للأحكام التأديبية الصادرة من المحاكم من الضمانات الجوهرية سواء فى التحقيق أو الدفاع أو المحاكمة أو رد القضاة ، وكذلك دفعا لمخنة تعقب ممثلى العمال فى الادارات من جانب رؤسائهم كلما يراد اقصاؤهم من تلك المجالس .

وحيث أن الثابت فى خصوص الموضوع المعروض ان عقوبة الخصم لمدة عشرين يوما وقعت ضد السيد / بعد انتخابه عضوا بمجلس ادارة شركة الجيزة العامة للمقاولات بقرار من رئيس مجلس ادارة الشركة ، فتأسيسا على ماتقدم وطالما لم يصدر بها حكم من المحكمة التأديبية فانها لاتحول دون استمرار عضويته بمجلس ادارة الشركة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار رئيس مجلس ادارة شركة الجيزة للمقاولات بمجازاة السيد / بخمسة عشرين يوما من راتبه لا يترتب عليه انتهاء عضويته من مجلس ادارة الشركة .

قاعدة رقم (٧٤٢)

المبدأ :

تمثيل العمال في مجلس إدارة شركات القطاع العام أصبح حقا دستوريا اعمالا لنص المادة ٢٦ من الدستور الصادر في سبتمبر سنة ١٩٧١ — عدم تمثيل العمال في مجالس إدارة شركات مقاولات القطاع العام طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ أصبح مخالفا لهذا الاصل الدستوري — صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن شروط واجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام نصه صراحة بالغاء كل نص يخالف أحكامه — تضمنه تنظيما متكاملا نسخ كل ما سبقه في شأن انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة تلك الشركات — ترديد القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام لهذا الأصل — أثر ذلك — عدم سريان القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق بتشكيل مجالس إدارة شركات القطاع العام وخضوعها للأحكام الواردة في القانونين رقمي ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٦) من الدستور الصادر في ١١/٩/١٩٧١ تنص على أن : « للعاملين نصيب في إدارة المشروعات ويكون تمثيل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين في المائة من عدد أعضاء هذه المجالس » ومن ثم أصبح الاستثناء للوارد بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ مخالفا لأصل دستوري يقضي باشتراك العمال في مجالس إدارة شركات القطاع العام ، وإذا كانت المادة ١٩١ من الدستور قد أبقت على أحكام القوانين واللوائح السابقة على صدورهم ، وأجازت الغاءها أو تعديلها وفقا لما يقرره من قواعد واجراءات ، فقد صدر اعمالا لهذا الأصل الدستوري القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ وقضى صراحة بالغاء كل نص يخالف أحكامه ، ولم يبق على الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ ، وتضمن

تنظيما متكاملا نسخ كل ما سبقه في شأن انتخاب ممثلى العمال في مجالس ادارة تلك الشركات وورد ذات الأصل في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام وبالتالي فإنه يتعين اشراك ممثلى العمال في مجالس ادارة شركات القطاع العام بلا استثناء وفقا لأحكام هذين القانونين .

أما بالنسبة الى رأى الرأى الذى انتهت اليه مناقشات مجلس الشعب فى هذا الصدد من أن القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ لا يزال قائما فى التطبيق باعتباره قانونا خاصا يقيد القانون العام رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ، وأنه لا ينسخ الا بقانون خاص مثله ، فإنه لا يقوم على أساس سليم ذلك أن القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ لم يحتو على أى تنظيم فيما يتعلق بتشكيل مجالس ادارات شركات مقاولات القطاع العام ، واقتصر على أن تعيين أعضائها يتم بقرار من رئيس الجمهورية ومن ثم لا يشكل تنظيما خاصا متكاملا فى هذا الشأن فضلا عن أن رئيس الجمهورية عند استعمال السلطة التى كانت مخولة له مقيد بأحكام الدستور والقوانين القائمة ، وعلى ذلك فإنه منذ العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه الصادر تنفيذا للمبادئ التى قررها الدستور فى شأن تمثيل العاملين بمجالس الادارة، أصبح لا يجوز لرئيس الجمهورية اصدار قرارات بتعيين المجالس المذكورة تتضمن اخلا لا بهذه الأحكام ، يضاف الى ذلك كله أن ما انتهت اليه تلك المناقشات لا يحوز ثمة حجة طالما أنه لم يصدر عن مجلس الشعب فى شكل قانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق بتشكيل مجالس ادارة الشركات محل البحث ، وخضوعها للأحكام الواردة فى القانونين رقمى ٧٣ لسنة ١٩٧٣ و ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٢٦/١/٥٨ - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ وتأييد بجلسته

١٩٧٩/١٢/٢٦ و ١٩٨١/١٠/٢٤)

قاعدة رقم (٧٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة — هذا القانون لم يحدد جهة قضائية معينة تختص بنظر الطعن فى قرار اعلان نتيجة الانتخاب — ينعقد الاختصاص لمجلس الدولة باعتباره صاحب الاختصاص العام بالفصل فى سائر المنازعات الادارية — أساس تلك الفقرة ١٤ من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المادة ٣ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ — المقصود بلفظ العامل فى حكم هذه المادة هو من يؤدى عملا فى الانتاج الصناعى أو الزراعى وتطلب عليه الصفة الفنية اليدوية — الواجبات التى تضمنتها بطاقة وصف الوظيفة بوضع الخطط واعداد الدراسات والبحوث — لا تعتبر من الأعمال التى تطلب عليها الصفة الفنية اليدوية .

ملخص الحكم :

ان المادة (٤٤) من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ٧٦ جعلت الطعن فى انتخابات تشكيلات المنظمات النقابية أمام المحكمة الجزئية المختصة ، وان الأمر فى خصوص المنازعة المعروضة يتعلق بالطعن فى قرار اعلان نتيجة انتخاب ممثلى العمال فى مجلس ادارة إحدى شركات القطاع العام ، مما لا يدخل فى نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، وانما يخضع لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ولم يحدد هذا القانون

جهة قضائية معينة تختص بنظر الطعن في قرار اعلان نتيجة الانتخاب ، ومن ثم يكون الاختصاص بنظر الطعن في هذه الحالة لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى باعتباره صاحب الاختصاص العام بالفصل في سائر المنازعات الادارية وفقا لنص المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وعلى ذلك فان الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى ولائيا يكون غير قائم على أساس من القانون حقيقا بالرفض •

ومن حيث أن قرار الوزارة باعلان النتيجة هو القرار الادارى المنشئ للمراكز القانونية لأعضاء مجلس الادارة الذين أعلن فوزهم في الانتخاب ، وهو القرار الذى يجوز الطعن فيه ويعتبر الطعن في هذا القرار شاملا لجميع شروط واجراءات العملية الانتخابية بما في ذلك الصفة التى رشح على أساسها عضو مجلس الادارة وتم انتخابه بناء على توافرها فيه ، وعلى ذلك فان القول بعدم قبول المنازعة في صفة الطاعن على النحو سالف الذكر لا يستند الى أساس صحيح قانونا •

ومن حيث أن المادة (٣) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « يقوم الناخبون بانتخاب نصف عدد أعضاء مجلس الادارة من بين العاملين ، على أن يكون خمسون في المائة منهم — على الأقل — من العمال ، وذلك في الجهات التى تمارس نشاطا انتاجيا في الصناعة أو الزراعة • ويقصد بالعامل في حكم هذه المادة من يؤدي عملا في الانتاج الصناعى أو الزراعى وتغلب عليه الصفة الفنية اليدوية » وواضح من هذا النص أنه يشترط ألا يقل عدد العمال المنتخبين أعضاء بمجلس الادارة عن نصف عدد الأعضاء المنتخبين عن العاملين في الجهات التى تمارس نشاطا انتاجيا في الصناعة أو الزراعة ، وقد عرف النص سالف الذكر العامل — في تطبيق حكمه — بأنه من يؤدي عملا في الانتاج الصناعى أو الزراعى وتغلب عليه الصفة الفنية اليدوية •

ومن حيث أن البادى من الأوراق أن الطاعن يشغل وظيفة

مدير ادارة الأراضي والاسكان بالادارة العامة للخدمات التابعة لقطاع
النشئون الادارية بالدرجة الاولى ، وطبقا لبطاقة وصف هذه الوظيفة
— المقدمة من الشركة والمصادرة من الادارة العامة للتنظيم والادارة
باعتبارها الادارة المختصة باعداد البطاقة والاحتفاظ بها ، وفقا
لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ باعادة تنظيم وحدات
التنظيم والادارة — فان واجبات ومسئوليت هذه الوظيفة تتعلق في
عمومها بوضع الخطط واعداد الدراسات والبحوث والاتصال بالجهات
خارج الشركة والاشراف على العاملين بالادارة وتنسيق العمل فيما
بينهم وتقييم ادائهم واعداد تقاريرهم الدورية ، وغير ذلك من
الواجبات والمسئوليات التي تضمنتها تفصيلا بطاقة وصف الوظيفة
المذكورة والتي لا تعتبر — بطبيعتها — من الأعمال التي تطلب عليها
الصفة الفنية اليدوية ، الأمر الذي يفتقد معه شاغل هذه الوظيفة
صفة العامل في تطبيق حكم المادة (٣) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ .
(طعن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩)

سابعا — تخفيض أعضاء مجلس الادارة :

قاعدة رقم (٧٤٤)

المبدأ :

اختصاص المجلس الأعلى للقطاع بتخفيض عدد أعضاء مجلس
ادارة الشركة المعينين — قراره في هذا الشأن يستتبع بالضرورة
تخفيض عدد الأعضاء المنتخبين من العاملين بالشركة حتى يكون
مساويا لعدد الأعضاء المعينين — المجلس الأعلى للقطاع لا يتقيد في
هذا الخصوص سوى بالحدين الأدنى والأقصى لعدد أعضاء مجلس
الادارة المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون المؤسسات العامة
وشركات القطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم ١١١
لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى

من حيث أن تحديد الوظائف الرئيسية بكل شركة وبالتالي

تحديد وظائف أعضاء مجلس الإدارة المعينين انما يتم وفقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ ، والذي أناط بمجلس ادارة الشركة سلطة وضع الهيكل التنظيمي للشركة وكذلك تعديله كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك وهو اختصاص يستمده مجلس ادارة الشركة من صريح حكم القانون .

وحيث أن الثابت أن المجلس الأعلى للقطاع قد قرر بجلسته المنعقدة في ١٥/١/١٩٨١ قصر عدد وظائف أعضاء مجلس الادارة المعينين على أربعة وظائف فقط كرؤساء قطاعات للشركة . وفي الحالة المعروضة قامت بمواءمة وظائف ادارتها الرئيسية على هذا النحو . فان ما قرره المجلس الأعلى للقطاع في هذا الشأن هو اختصاص بياشره المجلس عملا بنص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٠٧) لسنة ١٩٧٨ ولا الزام على المجلس الأعلى للقطاع بعدد معين من أعضاء مجلس الادارة المعينين بل هو مقيد بالحددين الأدنى والأقصى للأعضاء بحيث لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ، مع مراعاة أن يكون عدد أعضاء مجلس الادارة المنتخبين من العاملين بالشركة مساويا لعدد الأعضاء المعينين اعمالا لحكم المادة ٤٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فان قرار المجلس الأعلى للقطاع بتخفيض عدد الأعضاء المعينين الى أربعة بدلا من خمسة يستتبع بالضرورة تخفيض عدد الأعضاء المنتخبين من العاملين بالشركة الى أربعة حتى يكون مساويا لعدد الأعضاء المعينين .

ومن حيث أنه لا حجة للقول بأن الغاء الوظائف وتخفيض عدد أعضاء مجلس الادارة قد تم بقرار من وزير التموين في حين كان يتحتم أن يصدر بذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء ، لأن قرار رئيس مجلس الوزراء يجب أن يجري في حدود مايقره الهيكل التنظيمي والوظيفي للشركة الذي يختص بوضعه مجلس ادارة الشركة ويملك تعديله طبقا لما تقتضيه مصلحة العمل طبقا لأحكام المادة (٨) من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ فضلا عن أن قرارات وزير التموين ليست الا قرارات تنفيذية للقرارات التي اتخذها المجلس الأعلى

للقطاع بجلسته المنعقدة في ١٥/١/١٩٨١ سالف الإشارة إليها ،
واعمالا لسلطته المستمدة من أحكام القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
جواز تخفيض عدد الأعضاء المنتخبين الى أربعة أعضاء بالنسبة
لتشكيل مجالس ادارة بعض الشركات التابعة لوزارة التموين .

(ملف ٨٢/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١)

ثامنا — رواتب وبدلات ومكافآت لرؤساء وأعضاء مجالس الادارة :

قاعدة رقم (٧٤٥)

المبدأ :

مكافآت حضور الجمعية العامة للشركة التابعة لاحدى هيئات
القطاع العام يحددها الوزير الذى تتبعه الهيئة — لذلك فان ماتضمنه
قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧٦/١٩٨٤ فى هذا الخصوص ليس الا
مجرد توصيات ادارية — نوى الخبرة والكفاية أعضاء مجلس ادارة
هيئة القطاع العام يحضرون الجمعية العامة للشركة التابعة للهيئة
بوصفهم أعضاء مجلس ادارة هيئة القطاع العام ، ويعاملون على
هذا الأساس وليس بوصفهم من نوى الخبرة والكفاية أعضاء
الجمعية العامة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥ من القانون رقم ٩٧ لسنة ٨٣ فى شأن هيئات
القطاع العام وشركاته تنص على أن « يتولى ادارة هيئة القطاع
العام مجلس يعين بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات
بناء على ترشيح الوزير المختص ، ويشكل على الوجه الآتى :

أ - رئيس مجلس الادارة .

٢ - عدد لا يزيد على خمسة من رؤساء مجالس ادارة الشركات التي تشرف عليها الهيئة أو من شاغلي الوظائف العليا بالهيئة اذا كانت تباشر النشاط بنفسها .

٣ - عدد لا يزيد على أربعة من ذوي الخبرة والكفاية في مجال تخصصاتهم المطلوبة للشركات التي تشرف عليها الهيئة في النواحي الادارية والتنظيمية والفنية والمالية والاقتصادية والقانونية .

ويحدد القرار ما يتقاضونه من مكافآت العضوية وبدل الحضور » .

وتنص المادة ٣٤ من ذات القانون بأن « تتكون الجمعية العامة للشركة التي يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر على النحو الآتي :

(أ) الوزير المختص رئيسا .

(ب) ممثل لكل من وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد .

(ج) رئيس وأعضاء مجلس ادارة هيئة القطاع العام التي تشرف عليها .

(د) أربعة من العاملين بالشركة من غير أعضاء مجلس ادارتها .

(هـ) أعضاء لا يزيد عددهم على أربعة من ذوي الخبرة في نشاط الشركة يختارهم الوزير المختص » .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٤ بتحديد مكافآت العضوية وحضور جلسات أعضاء مجالس ادارة هيئات القطاع العام وشركاته والصادر بناء على تفويض رئيس الجمهورية له على أن « تحدد مكافأة الأعضاء من ذوي الخبرة والكفالية الفنية بمجالس ادارة هيئات القطاع العام بمبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا للعضو » ، ونصت المادة الثانية منه على أن « يصرف بدل حضور جلسات لجميع أعضاء مجالس ادارة هيئات القطاع

العام بواقع ٢٥ جنيتها للجلسة الواحدة » ونصت المادة الثالثة من من ذات القرار على أن « تحدد مكافآت حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام للأعضاء من ذوى الخبرة والكفاية الواحدة لغيرهم من الأعضاء » .

ومفاد ذلك أن المشرع جعل من ضمن تشكيل مجلس ادارة هيئة القطاع العام عددا لا يزيد على أربعة من ذوى الخبرة في مجال تخصصاتهم المطلوبة للشركات التى تشرف عليها الهيئة ، وقد أشرك فى عضوية الجمعية العامة للشركة التى تتبع الهيئة مجلس الادارة بجميع أعضائه ، كما أشرك فيها عددا من ذوى الخبرة فى نشاط الشركة .

وقد جعل تحديد مكافآت العضوية وبدل الحضور لذوى الكفاية والخبرة فى مجلس ادارة الهيئة للمختص بتعيينهم وهو رئيس الجمهورية ، بينما سكتت المادة ٣٤ الخاصة بتشكيل الجمعية العامة الفنية بخمسين جنيتها للجلسة الواحدة وبخمس وعشرين جنيتها للجلسة عن أمر مكافأة أعضائها : وبذلك فان مكافأة أعضاء مجلس الادارة من ذوى الكفاية والخبرة من عملهم فى مجلس الادارة انما تتدرج فى المكافأة وبدل الحضور المستحقة بمقتضى النص المذكور وحضورهم الجمعية العامة للشركة فليس بوصفهم أعضاء بأشخاصهم فيها بل بوصفهم أعضاء فى مجلس ادارة الهيئة أما أعضاء الجمعية العامة بفئاتهم وهم أعضاء مجلس ادارة الهيئة ، ثم ممثلوا الجهات وأخيرا ذوى الكفاية والخبرة أعضاء الجمعية فانهم يؤدون عملا باعتبارهم أعضاء مجلس ادارة الهيئة أو من ذوى الكفاءة والخبرة أو ممثلين عن الجهات التى اختارتهم طبقا للنص ، ومن ثم فقد كلفوا بأداء هذا العمل لصالح الشركة ، فالجمعية العامة هى جهة من جهات الشركة ولها اختصاصاتها المقررة فى ادارة الشركة ومن ثم فان اثابة من أدى عملا لصالحها انما تملكه أعلى جهة بها وهى الوزير باعتباره رئيس الهيئة العامة باعتباره المسئول عن الهيئة التى تتبعها الشركة . ومن ثم فان من اختار ذوى الكفاية والخبرة لعضوية الجمعية العامة وهو الوزير الذى تتبعه الهيئة التى تشرف على الشركة

هو الذى يملك تحديد مكافآت العمل الذى كلفهم بالقيام به كما يختص بتحديد هذه المكافآت بالنسبة لمعهم من أعضاء الجمعية عن العمل الذى أدوه لصالح الشركة . واذا انحسر الاختصاص فى هذا الشأن عن كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، فإن ماتضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه فى شأن الجمعية العامة لا يخرج عن أن يكون توجيهات إدارية الى الوزراء كل فى حدود اختصاصه يضمن مراعاته . فيملك الوزير أن يحدد المكافأة فى حدود ماقرره رئيس مجلس الوزراء . على أنه اذا سكت عن التحديد فيعتبر أنه تبنى تحديد رئيس مجلس الوزراء .

على أن الأعضاء ذوى الخبرة والكفاية فى الجمعية العامة هم أولئك المعينون بها طبقا للمادة ٣٤/هـ من القانون فقط ، أما من يعينون فى مجلس إدارة الهيئة التى تتبعها الشركة طبقا للمادة هـ من القانون ويحضرهم الجمعية العامة للشركة طبقا للمادة ٣٤/ج لا باعتبارهم من ذوى الخبرة فيها ولكن باعتبارهم جزءا من مجلس إدارة الهيئة ، فهم يحضرهم الجمعية لحساب مجلس الإدارة الذى هم أعضاء فيه . فأساس حضورهم الجمعية العامة ليس باعتبارهم من ذوى الكفاءة والمختارين لعضويتها مباشرة وإنما باعتبارهم جزءا من مجلس الإدارة ، فيحضرهم الجمعية بصفقتهم أعضاء فى مجلس الإدارة . فهذه العضوية هى سند حضورهم الجمعية وليس باعتبارهم من ذوى الكفاءة . وبذلك ينصرف محلول عبارة ذوى الخبرة الواردة فى المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء الى الأعضاء المعينين فى الجمعية العامة طبقا للمادة ٣٤/هـ . أما من لوحظ كفايتهم لعضوية مجلس إدارة الهيئة فيعينوا به طبقا للمادة هـ ويحضرهم الجمعية العامة للشركة طبقا للمادة ٣٤/ج فأساس تعيينهم بالجمعية وعضويتهم بمجلس إدارة الهيئة . ولا يجوز الخلط بين سند اختيارهم لعضوية مجلس إدارة الهيئة وهو الخبرة وبين سند حضورهم الجمعية العامة باعتبارهم أعضاء مجلس إدارة الهيئة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ — ان مكلفات حضور الجمعية العامة للشركة التابعة لاحدى هيئات القطاع العام يحددها الوزير الذى تتبعه الهيئة . ولذلك فان ما تضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء فى هذا الخصوص ليس الا مجرد توجيهات ادارية .

٢ — ذو الخبرة والكفاية أعضاء مجلس ادارة هيئة القطاع العام يحضرون الجمعية العامة للشركة التابعة للهيئة بوصفهم أعضاء مجلس ادارة هيئة القطاع العام ويعاملون على هذا الأساس وليس بوصفهم من ذوى الخبرة والكفاية أعضاء الجمعية العامة .

(ملف ٩٧/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٥/١/٢٣)

قاعدة رقم (٧٤٦)

المبدأ :

العبرة بما يتقاضاه العامل وليس بما يستحقه فى تطبيق القانون
رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الذى يقضى بعدم جواز زيادة مايتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل فى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية على خمسة آلاف جنية سنويا سواء صرفت اليه هذه المبالغ بصفة مكافأة أو راتب أو بدل حضور أو بدل تمثيل أو بأى صورة أخرى لحقة تعديل جزئى أخرج من نطاقه بعض انواع الشركات مع استمرار سريانه على شركات القطاع العلم . واصبح الاعتداد فى شأن تطبيق هذا القانون بما يتقاضاه العامل وليس بما يستحقه من مبالغ ومن ثم يتعين استئزال ما يجرى خصمه طبقا للقانون وعلى سبيل المثال يقرن استئزال ما يرى خصمه على حساب الضرائب على الدخل .

(ملف ٩٠٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١/٢)

قاعدة رقم (٧٤٧)

المبدأ :

عدم سريان أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بشأن عدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل فى أية هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية على خمسة آلاف جنية سنويا على العاملين بشركات القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - استمرار استبعاد حكم القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ فى ظل العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته لتماثل نص المادة الثامنة من مواد اصداره مع نص المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

ان المشرع تناول فى المادة ١ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تحديد الحد الاقصى لما يجوز أن يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو عضو مجلس الإدارة أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى ٥٥٥ ٥٥٥ وتقضى المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر بسريان أحكامه على شركات القطاع العام فيما لم يرد فيه نص خاص فى القوانين المنظمة لها . كما تقضى المادة ٣ من مواد اصدار ذات القانون بعدم سريان أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ على الشركات الخاضعة لأحكامه .

ومفاد ما تقدم أن المشرع تناول فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ معدلا تحديد الحد الاقصى لما يجوز أن يتقاضاه العامل بشركات القطاع العام وذلك بما لايجاوز خمسة آلاف جنية سنويا . وبصدور القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ استبعد المشرع فى المادة ٣ من مواد اصداره القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ من التطبيق على الشركات المساهمة .

ويسرى المشرع لأول مرة المادة ٢ من مواد اصداره أحكام قوانين الشركات المساهمة على شركات القطاع العام فيما لم يرد فيه نص خاص في القوانين المنظمة لها . فلا مندوحة من تطبيق أحكام قانون الشركات المساهمة فيما تضمنته المادة ٣ من مواد اصداره من استبعاد القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر على الشركات الخاضعة لأحكامه ومن ضمنها شركات القطاع العام . ويستمر استبعاد هذا القانون في ظل العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه لتماثل نص المادة الثامنة من مواد اصداره مع نص المادة ٢ من ماد اصدار القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ على العاملين بشركات القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
(ملف ١٠١٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٦/١٢)

قاعدة رقم (٧٤٨)

المبدأ :

رئيس الجمعية العمومية لشركة القطاع العام هو السلطة التي تمنح المكافآت التشجيعية لأعضاء مجلس إدارتها .

ملخص الفتوى :

بالنسبة للمكافآت التشجيعية على ضوء المادة ٤٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان السلطة المختصة بمنح أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام المكافآت التشجيعية هي رئيس الجمعية العمومية للشركة ، فقد اناط به المشرع سلطة منح المكافآت التشجيعية لهؤلاء الأعضاء وذلك لتحقيق الحيادة واعتبارات العدالة والبعد عن المجاملة .

قاعدة رقم (٧٤٩)

المبدأ :

استحقاق رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية لمعدات
الصيد لبذل التمثيل خلال فترة ترحيلهم .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ سنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يجوز بقرار من الوزير المختص تنحية رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم اذا رأى في استمرارهم اضرار بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ٦ شهور على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم اثناء مدة التنحية على أن ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ٦ شهور اخرى ٠٠٠ » .

لما كان المستفاد من هذا النص أن قرار التنحية لا يبعد وأن يكون وقفا عن العمل بمرتبة كامل لفترة مؤقتة اذ بمقتضاء يمنح رئيس واعضاء مجلس الادارة جبرا عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ٦ شهور يجوز مدها لمدة مماثلة ، وبهذه المثابة فانه لا يؤدي الى خلو وظائفهم بل يظلون شاغلين لها شأنه في ذلك قرار الوقف عن العمل فيما لا يؤدي الى حرمان العامل من البدلات وغيرها من المستحقات المالية المترتبة على شغل الوظيفة الا تقدر حرمانه من المرتب وبذات نسبة الحرمان ، وكان النص وفقا لحكم المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ يستحق مرتبه كاملا خلال فترة التنحية فانه يستحق تبعا لذلك بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها .

ولما كان الحكم الصادر من محكمة النقض بجلسته ١٧ يونية ١٩٧٩ في الطعن وفقا لحكم المادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فانه لا يقتضى بحكم اللزوم اعمال منطوقه على الحالات المعروضة أمام الجمعية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
تأييد فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة
١٩٨٠ وباستحقاق رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية لمعدات
الصيد بدل التمثيل خلال فترة تنحيتهم .

(ملف ٨٦/٤/٨٥١ — جلسة ١٩٨٢/٥/٥)

تاسعا : تعثيل رأس المال الخاص في مجالس الادارة :

قاعدة رقم (٧٥٠)

المبدأ :

الاسس القانونية التي يتم على مقتضاها تعثيل رأس المال الخاص
في مجلس ادارة شركات القطاع العام التي يساهم فيها رأس المال
الخاص الى جانب رأس المال العام .

ملخص الفتوى :

وتخلص وقائع الموضوع في أن المادة ٣١ من القانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته بينت أحكام تشكيل مجالس
ادارة شركات القطاع العام التي يساهم فيها أشخاص القانون الخاص
(رأس المال الخاص) الى جانب أشخاص القانون العام (رأس المال
العام) .

وعند تطبيق هذه الاحكام على شركات القطاع العام التابعة
لهيئة القطاع العام للاسكان (الشركة المتحدة للاسكان والتعمير —
القاهرة للاسكان والتعمير — الشمس للاسكان والتعمير — التعمير
والمساكن الشعبية) ثارت عدة تساؤلات خاصة بتمثيل رأس المال الخاص
في مجالس ادارة هذه الشركات على الوجه الآتى :

أولا : هل يشترط لتعيين ممثل لرأس المال الخاص المملوك لبنوك

وشركات القطاع العام توفر نسبة معينة أم يتعين أن يكون لهم ممثل
بغض النظر عن نسبة مساهمتهم في رأس مال الشركة ؟

ثانيا : المقصود بعبارة « وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يزيد ممثلو
الاشخاص المعينين طبقا لهذا البند على عدد الاعضاء المذكورين في البند
السابق » المنصوص عليها بالفقرة (ج) من المادة ٣١ المشار اليها وهل
المقصود بها الاعضاء المعينون بقرار من الوزير أم أن المقصود ألا يزيد
عدد الاعضاء الممثلون للطائفتين الاخيرتين على عدد أعضاء ممثلي
الشخص العام ؟

ثالثا : هل يجوز لشركات وبنوك القطاع العام المساهم
في رأس مال الشركة أن يشتركوا بالتصويت ممثلي القطاع الخاص من
غير بنوك وشركات القطاع العام ؟

رابعا : النسبة التي تساهم بها شركات وبنوك القطاع العام
في رأس مال الشركات قد تكون مملوكة لعدد من بنوك وشركات القطاع
العام فكيف يتم تعيين ممثل لهم في مجلس الادارة هل يكون الاختيار عن
طريق الاتفاق فيما بين هذه الشركات والبنوك لتحديد من يمثلهم في
مجلس الادارة أو عن طريق أكبرهم مساهمة في رأس المال •

وقد ارفقتم بكتابكم بالموضوع كشفا يوضح نسبة مساهمة
الشخص العام وبنوك ، وشركات القطاع العام والافراد في بعض
الشركات التابعة لهيئة القطاع العام للاسكان وهي :

الشركة	الشخص العام	شركات وبنوك القطاع العام	الافراد
المتحدة للاسكان والتعمير	٪١٠ر٩٦	٪١٥ر٣٨	٪٧٣ر٦٦
القاهرة للاسكان والتعمير	٪٧٥ر٠٣٦	٪٩ر٦٢٧	٪١٥ر٣٣٧
الشمس للاسكان والتعمير	٪٥٩ر٨٨	٪٣٠ر٧١	٪٩ر٤١
التعمير والمساكن الشعبية	٪٩٨ر١٦	٪١ر٨٤	٪٩ر٤١

وازاء الصعوبات المشار اليها عرض الموضوع على الجمعية العمومية

نقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته وتنص المادة ١٨/٢ منه على ان تعتبر شركات قطاع عام :

٢ - كل شركة يساهم فيها أو يمتلك جزءا من رأس مالها شخص عام أو أكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع أشخاص خاصة، وتتدخل في هذه النسبة ما تساهم به شركات أو بنوك القطاع العام من حصة في رأس المال .

وتنص المادة ٣١ من ذات القانون على أنه يتولى إدارة الشركة التي يساهم في رأس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع أشخاص خاصة مجلس يتكون من عدد فردي من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل المجلس على الوجه الآتي :

(أ) رئيس يصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء .

(ب) أعضاء بنسبة ما يملكه الشخص العام المساهم في الشركة يعينون بقرار من الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس إدارة هيئة القطاع العام التي تشرف عليها وذلك من بين شاغلي الوظائف العليا .

(ج) أعضاء بنسبة ما يملكه الاشخاص الخاصة يختارهم ممثلوهم في الجمعية العامة اذا كانت المساهمة برأس مال خاص ، أما اذا كان المساهم الخاص احدى شركات أو بنوك القطاع فيعين ممثلهم في مجلس إدارة الشركة الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة أو البنك المختص . وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يزيد ممثلو الاشخاص الخاصة المعينين طبقا لهذا البند على عدد الاعضاء المذكورين في البند السابق .

(د) أعضاء يتم انتخابهم من بين العاملين بالشركة وفقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة ، وحدات القطاع العام وشركات

المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، يكون عددهم مساويا لجموع عدد أعضاء مجلس الادارة المعينين والمختارين طبقا للبندين ب ، ج .

وكذا انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المشرع حدد كيفية تشكيل مجالس ادارة الشركات التي تعتبر شركات القطاع العام طبقا للمادة ٢/١٨ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ طبقا للاسس الآتية :

١ - يتكون المجلس من عدد فردي من الاعضاء بعدد أدنى سبعة أعضاء وبعد أقصى أحد عشر عضوا من بينهم رئيس يعينه الوزير المختص طبقا للفقرة أ من المادة ٣١ فيكون بذلك عدد أعضاء مجلس الادارة الباقيين أما ستة أو ثمانية أو عشرة أعضاء حسب تشكيل مجلس الادارة ، نصفهم على الاقل يمثلون العاملين بالشركة بالانتخاب .

٢ - يكون نصف الاعضاء الباقيين بعد الرئيس ممثلين للعاملين بالشركة طبقا للفقرة (د) من النص المذكور .

٣ - يكون ممثلو رأس المال هو النصف الآخر بعد استبعاد الرئيس وممثلي العاملين فتكون ثلاثة أعضاء اذا تكون المجلس من سبعة أعضاء أو أربعة أعضاء اذا تكون المجلس من تسعة أعضاء أو خمسة أعضاء اذا تكون المجلس من أحد عشر عضوا يتم اختيارهم طبقا للبندين ب ، ج من ذات النص .

٤ - في تمثيل رأس المال لا يقل ممثلو رأس المال العام طبقا للبند ب من المادة ٣١ من ممثلي رأس المال الخاص طبقا للبند ج من ذات النص سواء كان رأس المال الخاص مملوكا لشركات وبنوك القطاع العام أم مملوكا لاشخاص خاصة أم مملوكا للفتنتين معا .

٥ - أعضاء مجلس الادارة ممثلو رأس المال الخاص المشار اليهم البند ج والذين لا يقل عدد ممثلي رأس المال العام عن عددهم طبقا لذات البند

يمثلون فئتي رأس المال الخاص المملوك لشركات وبنوك القطاع العام وكذلك المملوك للأشخاص الخاصة معا .

٦ — نتيجة لذلك وإذا كان تمثيل رأس المال سوف يكون بأعضاء عددهم ٣ من ٧ أو ٤ من ٩ أو ٥ من ١١ غرضوا في مجلس الإدارة طبقا للبند ٣ السابق فإن ممثلي رأس المال العام لا يجوز أن يقل عددهم عن ٢ من ٣ أو ٢ من ٤ أو ٣ من ٥ حتى لا يقل عددهم عن عدد ممثلي رأس المال الخاص بنوعية : سواء المملوك لشركات وبنوك القطاع العام أم لأشخاص القانون الخاص .

٧ — بذلك يقتصر تمثيل رأس المال الخاص بنوعيه : سواء المملوك لشركات وبنوك القطاع العام أو لأشخاص القانون الخاص على واحد من ٣ أو ٢ من ٤ أو ٢ من ٥ يمثلون مجموع رأس المال .

٨ — يجرى تمثيل رأس المال الخاص طبقا للمادة ٣١/ج بنسبة ما يملكه من أسهم . وإذا كان التمثيل سوف يكون في نسبة ممثلي رأس المال عموما وحتى ثلاثة أو أربعة أو خمسة أعضاء على حسب الأحوال ومن ثم فإن الحد الأدنى لتمثيل رأس المال الخاص سوف يكون بنسبة $\frac{1}{3}$ أو $\frac{2}{5}$ أو $\frac{2}{3}$ على الأقل من قيمة رأس المال على حسب الأحوال . وبذلك فإن رأس المال الخاص يفتتبه يجب أن يكون مائلا لثلث أو ربع أو خمس رأس المال حتى يمكن تمثيله بعضو على الأقل في مجلس الإدارة على حسب أحوال تشكيل مجلس الإدارة .

٩ — يتولى اختيار ممثلي رأس المال الخاص المملوك لبنوك وشركات القطاع العام الوزير المختص الذي تتبعه الشركة أو البنك الذي سيجري تمثيله وذلك بعد أخذ رأى ، مجلس إدارة هيئة القطاع العام التي تتبعها الشركة التي سيجري تمثيلها طبقا للبند ج من المادة ٣١ المشار إليها .

١٠ — يتولى اختيار ممثلي رأس المال الخاص المملوك لأشخاص القانون الخاص ممثلو هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص في الجمعية العامة للشركة طبقا للبند ج من المادة ٣١ ، المشار إليها وهؤلاء الممثلون طبقا للمادة ٣٥/٤ من قانون هم المساهمون من الأشخاص الخاصة ،

ويكون حضورهم الجمعية العمومية بالاصالة عن أنفسهم أو بطريق النيابة يشترط ان تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهما ما لم يشترط نظام الشركة للحضور حيازة عدد معين من الاسهم ، ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز لعشرة أسهم على الأقل حق الحضور ولو قضى نظام الشركة الاساسى بغير ذلك . ويكون التصويت في حدود نسبة كل منهم في رأس المال ووفقا لنصاب التصويت الذى يقضى به النظام الاساسى للشركة . وتبين اللائحة التنفيذية : شروط صحة انعقاد الجمعية العامة . وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات ممثلى أسهم رأس المال الحاضرين ، فيما عدا الاحوال التى تتطلب فيها اللائحة التنفيذية أو النظام الاساسى للشركة أغلبية خاصة .

١١ — نتيجة لذلك وإذا كان الامر قد ينتهى الى استبعاد تمثيل رأس المال الخاص باحدى فئتي أو بكل منهما نتيجة أن كلا من الفئتين لا تملك الحد الأدنى الذى يكفى لتمثيلها في مجلس الادارة ، فلا مانع من اشراك ممثلى كل من الفئتين معا في هذا الاختيار مع الالتزام باتتباع الاجراءات المقررة بالنسبة لكل من الفئتين في اختيار هذا الممثل على وجه التوازي وتكملها معا ، بحيث يتم الاتفاق بين من لهم حق التمثيل على الوجه المقرر تحت رقمى ٩ و ١٠ فإذا لم يتم الاتفاق بينهما فان كانت احدى الفئتين تملك الحد الأدنى للتمثيل تولت هى اختيار ممثلها . أما اذا كان نصيب كل منهما في رأس المال لا يبلغ الحد الأدنى اللازم للتمثيل فلا يكون لاي منهما تمثيل في مجلس الادارة ، ولكن اذا كان مجموع نصيب كل منهما يسمح لهما معا بالتمثيل كان من مصلحتها الاتفاق معا على اختيار ممثل واحد لهما .

ويقضى استكمال الاجراءات المقررة بالنسبة الى كل فئة في اختيار ممثلها عند الاتفاق على ممثل واحد ، أن يختاره ممثلو رأس المال المملوك لاشخاص خاصة على الوجه المقرر في المادة ٣٥/٤ من القانون ، ثم يصدر به قرار من الوزير المختص الذى تتبعه شركة أو بنك القطاع العام بناء على ترشيح مجلس ادارة هيئة القطاع العام التى تتبعها الشركة التى يجرى تمثيلها ، ويتمين استبعاد الاجراعين معا في نفس الوقت بالنسبة للممثل المشترك .

١٢ — يمكن كذلك اجراء الاتفاق بين رأس المال العام ورأس المال الخاص بكل من فئتيه مع الالتزام باستبقاء الاجراءات المقررة في اختيار الممثل بالنسبة لكل منهما على الوجه المقرر في البند السابق .

وبتطبيق هذه المبادئ على الشركات المشار اليها آنفا تبين الآتى :

١ — **الشركة المتحدة للاسكان والتعمير** : يمثل رأس المال العام بنسبة ١٠٩٦٪ من رأس مالها ويساهم الاشخاص الخاصة من الافراد بنسبة ٧٣٦٦٪ من أسهم رأس المال ، ومن شركات وبنوك القطاع العام بنسبة ١٥٣٨٪ ويتكون ممثلو رأس المال في مجلس الادارة من أربع أعضاء . وبذلك يكون ممثلو رأس المال العام في المجلس المذكور طبقا للبند ب وبمراجعة الحد الأدنى المقرر في البند ج من المادة ٣١ من القانون هو النصف على الأقل أى عضوين ويمثل رأس المال الخاص عضوان ، هذان العضوان المقروض أن يمثلأ ٨٩٠٤٪ من رأس المال منها ١٥٣٨٪ مملوكة لبنوك وشركات القطاع العام و٧٣٦٦ لأشخاص خاصة من الافراد : فيكون رأس المال الخاص المملوك لبنوك وشركات القطاع العام أقل من الحد الأدنى لتمثيل رأس المال وبذلك ينفرد ممثلو رأس المال الخاص من الاشخاص الخاصة بتمثيل رأس المال الخاص من خلال تمثيلهم في الجمعية العامة للشركة . ولأمانع من اتفاق الاشخاص الخاصة مع ممثلى بنوك وشركات القطاع العام في المشاركة في اختيار هؤلاء الممثلين وحينئذ يتعين اتباع الاجراءات المقررة بالنسبة لتمثيل كل منهما ، أما اذا لم يتم الاتفاق فيقتصر التمثيل على مساهمى رأس المال الخاص من الاشخاص الخاصة دون ممثلى رأس المال الخاص المملوك لبنوك وشركات القطاع العام .

٢ — **شركة القاهرة للاسكان والتعمير** : يمثل رأس المال العام بنسبة ٧٥٠٣٦٪ من رأس مالها ، ويمثل رأس المال الخاص المملوك لبنوك وشركات القطاع العام بنسبة ٩٦٢٧٪ ورأس المال الخاص المملوك لأشخاص خاصة بنسبة ١٥٣٣٧٪ .

ويتكون ممثلو رأس المال من أربعة أعضاء بذلك يكون ممثلو رأس المال العام ثلاثة أعضاء . ولا يكون لممثلى أى من فئتي رأس المال

الخاص منفردة أى تمثيل لان كلا منهما أقل من الحد الأدنى المجيز للتمثيل .

ولكن لان مجموع رأس المال الخاص المملوك للفتتين معا يكفل له التمثيل ، فيمكن لفتتى رأس المال الخاص الاتفاق على اختيار ممثل لهما فى مجلس الادارة مع اتباع الاجراءات المقررة بالنسبة لكل من الفتتين فى اختيار هذا الممثل الواحد بعد الاتفاق عليه بينهما .

وبذلك فان تمثيل رأس المال الخاص بممثل لشركات وبنوك القطاع العام وحدها ونسبة ما يملكه من رأس المال أقل من القدر المملوك للأشخاص الخاصة لاسند له ويخالف القانون .

أما اذا لم يتم الاتفاق بين ممثلى رأس المال الخاص من أشخاص عامة وخاصة على اختيار ممثل واحد لهما حيث لايجوز تمثيل أى منهما منفردا ، ولان ممثل رأس المال ٤ أعضاء من ٩ يتشكل منهم مجلس الادارة بما فيهم الرئيس ، فان رأس المال العام هو الذى يختار العضو الرابع .

وبذلك فان لرأس المال الخاص بفتتيه مصلحة أكبر فى الاتفاق على ممثل واحد لهما معا .

٣ — شركة الشمس للإسكان والتعمير : ممثلو رأس المال ٤ أعضاء ويساهم رأس المال العام بنسبة ٥٩٨٨٪ من رأس المال : ورأس المال الخاص المملوك لشركات وبنوك القطاع العام ٣٠٧١٪ ورأس المال الخاص المملوك لأشخاص خاصة ٩٤١٪ ، ونسبة رأس المال الخاص المملوك لأشخاص خاصة أقل من نصاب التمثيل . أما نسبة رأس المال الخاص المملوك لشركات وبنوك القطاع العام فيبلغ هذه النسبة ويجاوزها قليلا بما يسمح بتمثيله بعضو واحد ، وبذلك فان رأس المال العام يمثل أولا بعضوين وهو الحد الأدنى للتمثيل ، ويمثل رأس المال الخاص المملوك لشركات وبنوك القطاع العام بعضو واحد أما العضو الرابع فيؤول الى رأس المال العام . فيكون لرأس المال العام ثلاثة أعضاء ولرأس المال الخاص المملوك لشركات وبنوك القطاع العام

عضو واحد ، ولا مصلحة لهذه الفئة في الاتفاق مع رأس المال الخاص المملوك لأشخاص خاصة للاشتراك في اختيار هذا العضو الواحد ، ولا جدوى من الاتفاق لأنه لن يرفع ممثلى رأس المال الخاص الى عضوين لأن مجموعه سيقبل من نصاب التمثيل الواجب •

٤ — شركة التعمير والمساكن الشخصية : يمثل رأس المال في مجلس الادارة ٤ أعضاء ونسبة ما يملكه رأس المال العام من رأس المال هو ٩٨١٦٪ ورأس المال الخاص المملوك لبنوك وشركات القطاع العام ١٨٤٪ ولاتملك اشخاص خاصة شيئاً في رأس المال • • فينفرد رأس المال العام بالتمثيل في مجلس الادارة •

(ملف ٩٥/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٥/١/٩)

قاعدة رقم (٧٥١)

المبدأ :

اعتبار المال الذى تساهم به احدى شركات القطاع العام في شركة قطاع عام اخرى رأس مال خاص وليس من قبيل المال العام — تمثيل الشركة صاحبة رأس المال في الجمعية العمومية للشركة المساهم في رأسمالها بمندوب خاص عنها — لايجوز ان ينوب عنها ممثلو المال العام — يسرى على حقها في التصويت ما يسرى على المساهمين من الاشخاص — لمندوبيها ان يشترك في انتخاب اعضاء مجلس الادارة الممثلين لأمال الخاص •

ملخص الفتوى :

من حيث أنه بالنسبة الى المسألة الثانية والخاصة بكيفية تمثيل شركات القطاع العام في الجمعية العمومية لشركات القطاع العام الاخرى • فإنه لما كانت شركة القطاع العام تعد من أشخاص القانون الخاص فان رأس المال الذى تساهم به يعد رأس مال خاص ليس من قبيل رأس المال العام الذى عرفه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في المادة ٥٥ مكرر(٢) بأنه المملوك للدولة والاشخاص الاعتبارية العامة ، ومن ثم فانها تمثل

في الجمعية العمومية للشركة التي تساهم في رأس مالها بمنسوب خاص بها ولا ينوب عنها ممثلو المال العام المنصوص عليهم بالمادة ٥٥ مكرراً (١) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، وبالتالي يسرى على حقها في التصويت وطريقة مايسرى على المساهمين من الأشخاص الاعتبارية الخاصة ، فيكون لندوبها أن يشترك في انتخاب أعضاء مجلس الادارة الممثلين للمال الخاص) .

(فتوى ٢٤١ في ١٢/٤/١٩٧٨)

عاشرا : تنحية اعضاء مجلس الادارة :

قاعدة رقم (٧٥٢)

المبدأ :

المستفاد من الاحكام التي تضمنها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والخاصة بتنظيم ادارة شركات القطاع العام أن تنحية كل أو بعض اعضاء مجلس ادارة احدى شركات القطاع العام بقرار من الوزير المختص أو من الجمعية العمومية للشركة انما يعتبر من الامور المتعلقة بادارة شئون شركات القطاع العام وهي شركات تجارية من اشخاص القانون الخاص — يترتب على ذلك أن قرار التنحية الذي يصدر من الوزير المختص أو عن الجمعية العمومية للشركة لا يعتبر قرارا اداريا — أساس ذلك أن من شروط القرار الاداري أن يتضمن اختصاصا من جهة الادارة بما لها من سلطة عامة بينما الثابت أن قرار التنحية لم يصدر استنادا الى السلطة العامة المخولة في القوانين للوزير بصفته هذه وانما قد صدر بناء على احكام القانون الذي ينظم ادارة شركات القطاع العام باعتبار انها من اشخاص القانون الخاص — قرار التنحية لايعتبر في الوقت ذاته قرارا تأديبيا — أساس ذلك أنه لم يرد ضمن الجزاءات التأديبية التي حددتها حصرا المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — المعلن في قرار التنحية والحال كذلك لا يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة المحدد في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ويظل الاختصاص بذلك منقدا للمحاكم العادية .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن مفاد أحكام قوانين تأميم البنوك والشركات أن تظل المنشآت المؤممة ، مع تملك الدولة لها ، محتققة بشكلها القانوني كشرركات تجارية من أشخاص القانون الخاص بحيث تخضع لاحكامه في كل ما يتعلق بشخصيتها الاعتبارية وحقوقها والتزاماتها ومزاولة نشاطها وفي علاقتها بالغير وبالعاملين فيها ، ولذلك فقد نصت تلك القوانين على الزام جميع المنشآت المؤممة بأن تتخذ شكل الشركات المساهمة ثم صدرت عقب ذلك التشريعات الخاصة بانشاء وتنظيم شركات القطاع العام متضمنة من الاحكام ما يؤكد استمرار هذا الوضع بالنسبة لهذه الشركات ، فقد قضى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ثم بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بأنه يجب على شركات القطاع العام أن تتخذ شكل الشركات المساهمة في جميع الاحوال ولو كان رأس مالها مملوكا لشخص عام ، وأن يشهر نظامها الاساسي وما يطرأ عليها من تعديلات في السجل التجارى ، وأن يقسم رأس مالها الى أسهم متساوية القيمة ، وأن يتولى ادارتها مجلس ادارة يشكل من أعضاء معينين ومنتخبين من بين العاملين فيها وأن تكون لكل شركة جمعية عمومية . والمستفاد من هذه الاحكام وغيرها مما اشتملت عليه التشريعات أنفة الذكر أن شركات القطاع العام شركات تجارية من أشخاص القانون الخاص .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة الاحكام التى تضمنها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر والخاصة بتنظيم ادارة شركات القطاع العام ، انها بينت في المادة ٤٨ كيفية تشكيل مجلس ادارة الشركة من رئيس وعدد من الاعضاء يعينون بقرار من رئيس الوزراء وعدد مساو ينتخب من بين العاملين بالشركة وفق أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ، وأوردت في المادتين ٥٠ و ٥٠ مكررا اختصاصات مجلس الادارة في تسيير أمور الشركة وفي وضع اللوائح الداخلية ثم نصت المادة ٥٢ على أنه « يجوز بقرار من الوزير المختص تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المعينين والمنتخبين

كلهم أو بعضهم اذا رأى أن في استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على ان يستمر صرف مرتباتهم ومكافآتهم أثناء مدة التنحية وعلى أن ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ، ويجوز مد المدة ستة أشهر أخرى . وللوزير المختص في حالة التنحية تعيين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الادارة أو رئيسه « كما نصت المادة ٥٥ مكررا (٥) على أنه « مع عدم الاخلال بحكم المادة ٥٢ من هذا القانون يجوز للجمعية العمومية عند الاقتضاء بأغلبية ثلثي أصوات اعضائها ، تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة كلهم أو بعضهم وذلك طبقا للاحكام المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة . وفي هذه الحالة يقوم الوزير المختص بتعيين مندوب مفوض أو أكثر لادارة الشركة . كما يجوز للجمعية العمومية بقرار مسبب بذات الاغلبية المبينة في الفقرة الاولى من المادة المذكورة ، تخفيض بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الادارة ، أو لاحد أعضائه وذلك في حالة عدم تحقيق الشركة للاهداف المقررة لها في الخطة» - والمستفاد من هذه الاحكام أن تنحية كلاً أو بعض أعضاء مجلس ادارة احدى شركات القطاع العام بقرار من الوزير المختص أو من الجمعية العمومية للشركة انما يعتبر من الأمور المطلقة بادارة شئون الشركة بحيث يمارسه صاحب الاختصاص به طبقا لقانون شركات القطاع العام متى قدر قيام موجه وهو مصلحة العمل في مجلس الادارة . ولما كان ذلك وكانت شركات القطاع العام شركات تجارية من اشخاص القانون الخاص ، على ما سلف الايضاح ، فان قرار التنحية سواء صدر عن الوزير المختص أو عن الجمعية العمومية للشركة يعد من صميم الاعمال المتصلة بادارة الشركة طبقا للقانون الذي ينظم أحكام هذه الادارة ، ومن ثم فان مثل هذا القرار لا يعتبر قرارا اداريا إذ أن من شروط القرار الاداري ان يتضمن اختصاصا من جهة الادارة بما لها من سلطة عامة طبقا للقوانين واللوائح عن ارادتها الملزمة نحو انشاء مركز قانوني معين ، بينما الثابت أن قرار التنحية المطعون فيه لم يصدر استنادا الى السلطة العامة المخولة في القوانين لوزير التأمينات بمصفته هذه وانما قد صدر منه بناء على أحكام القانون الذي ينظم ادارة شركات القطاع العام باعتبار أنها من اشخاص القانون الخاص كما سلف البيان .

ومن حيث أن قرار تنحية عضو مجلس ادارة الشركة لا يعتبر

في الوقت ذاته قرارا تأديبيا لانه لم يرد ضمن الجزاءات التأديبية التي حددتها حصرا المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وهو ما ذهب اليه بحق الحكم المطعون فيه كما أنه ليس قرارا اداريا على ما سبق ايضاحه ، فان الطعن فيه وأنحال كذلك لا يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة المحدد في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويظل الاختصاص بذلك منعقدا للمحاكم العادية ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير هذا النظر ، فانه يتعين الحكم بالغائه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للفصل في طلب وقف التنفيذ مع الزام الطاعنين مصروفات الطعن .

(طعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢١)

عدلت المحكمة الادارية العليا من ذلك في الطعن ١٤٩٢ لسنة ٢٦ ق
جلسة ١٩٨٢/١/١٢

قاعدة رقم (٧٥٣)

المبدأ :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن شركات القطاع العام والمؤسسات العامة - قرار من الوزير المختص بتنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة احدى شركات القطاع العام - مناطه وجود ضرر بالمصلحة العامة - تكييفه باعتباره قرارا اداريا .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أنه « يجوز بقرار من الوزير المختص تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم اذا رأى في استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

ومن حيث أن قرار الوزير المختص بتنحية عضو أو أكثر من

أعضاء مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام إنما يصدر بما شرعه القانون درءاً للاضرار بمصلحة العمل في تلك الشركات وحفاظاً لأموال الدولة القائمة على استثمارها ، وقد عهد الى الوزير المختص بالسهر على رعايتها وأن يكف من جانبها بأس من يتهدها في مجلس إدارة الشركة اذا قدر من خطر الأمر ما لا يحتمل أن يربح الى انعقاد الجمعية العمومية لتمحس عمل مجلس الإدارة وأداء كل عضو من أعضائه . وترتبط على ذلك يكون قرار التنحية قراراً إدارياً يصدره الوزير المختص بما يملكه من سلطة عامة فوضها القانون ولا يغير من ماهية هذه السلطة ولا من طبيعة القرار الصادر عنها أن يرد النص عليها في قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باعتبار هذه الشركات من أشخاص القانون الخاص الاعتبارية وقد أسبغ عليها المشرع شكل شركات المساهمة فلا تخضع في إدارتها ولا في علاقتها بالمعاملين لأحكام القانون الإداري . ذلك أن موضع النص في إطار التشريع لا يغير من طبيعة الحكم القانوني الذي يتضمنه ، وشركة القطاع العام ، وإن اعتبرت من شركات المساهمة ، إلا أن القانون قد اختصاصها ببعض أحكام متميزة اقتضتها ملكية الدولة لرؤوس أموالها ، ولا وجه لمد آثار شخصيتها الاعتبارية الخاصة الى مايفرج عن اختصاصات أجهزتها الذاتية ولا يدخل فيما عمله لتسير شؤون الشركة إدارة ورقابة . ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في اعتباره قرار تنحية المدعى من عضوية مجلس إدارة شركة القطاع العام قراراً إدارياً لا يقبل دفع بعدم اختصاص قضاء مجلس الدولة بنظره ويتعين رفض الطعن .

(طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
مكرر ذلك المبدأ السابق طعن ٨٥٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢١

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٧٥٤)

المبدأ :

عدم جواز النص في النظام الاساسى للشركة التى لم تنشأ وفقا
لاحكام قوانين استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة (ق ٦٥
لسنة ٧١ معدلا و٤٣ لسنة ٧٤ معدلا) على عدم سريان احكام قوانين
الشركات المساهمة على تلك الشركة .

ملخص الفتوى :

قضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى
والأجنبى والمناطق الحرة فى المادة ٤٤ بعدم سريان قوانين الشركات
المساهمة والقوانين المتعلقة بها على رؤوس الأموال المرخص لها
بالعمل فى المنطقة الحرة كما أن قانون استثمار المال العربى والأجنبى
والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة
١٩٧٧ ، قضى فى المادة الرابعة من مواد اصداره باستمرار تمتع
المشروعات التى أقرت فى ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالمزايا
المنصوص عليها فى هذا القانون ، وقضى فى المادة ٥٠ بعدم خضوع
الشركات التى تمارس نشاطها فى المناطق الحرة لاحكام قانون الشركات
رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

ولما كان كلا من القانونين يشترط للاستفادة من أحكامه أن توافق
الهيئة العامة للاستثمار على المشروع ، اذ نصت على ذلك المادة
٣ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والمادة الأولى من القانون رقم
٤٣ لسنة ١٩٧٤ . ومن ثم فإن الخروج من نطاق قانون الشركات
المساهمة رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ مرتين بأن توافق الهيئة العامة

للاستثمار على المشروع الذى تقوم به الشركة ، وان الشركة أنشئت
وفقا لقواعد استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

وبناء على ذلك فانه لما كانت الشركة فى الحالة الماثلة لم تنشأ
وفقا لتلك القواعد ولم توافق الهيئة العامة للاستثمار على المشروع
القائمة عليه فانها تخضع لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم ٢٦
لسنة ١٩٥٤ .

ولا يغير من ذلك أن المادة العاشرة من القانون رقم ٦٥ لسنة
١٩٧١ نصت على أن « تتمتع الشركة عن أنشطتها المقامة فى المناطق
الحرّة بجميع المزايا والاعفاءات المقررة للشركات والمنشآت التجارية
التي تعمل بالمناطق الحرّة طبقا لأحكام القانون رقم ٦٥
لسنة ١٩٧١ » .

ولأن هذا النص مقصور بحسب صريح عبارته على الأنشطة
التي تمارسها الشركة بالمناطق الحرّة وبالتالي على المزايا المقررة لتلك
الأنشطة فى ذاتها ، فلا يمتد حكمه الى القواعد والنظم المتعلقة بكيان
الشركة ووجودها ورأس مالها والرقابة عليها ، والتي نص عليها
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وعلى ذلك لا يجوز اضافة نص الى
النظام الأساسى للشركة يقضى بعدم سريان أحكام هذا
القانون عليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
خضوع شركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية — فى الحالة
الماثلة — لقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(ملف ٣٤٨/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨١/١١/١٨)

قاعدة رقم (٧٥٥)

المبدأ :

الأسس القانونية لتسوية الحسابات الجارية التي قامت شركة مطاحن جنوب الاسكندرية بسدادها للعلاك السابقين للمطاحن التي اندمجت بالشركة المذكورة وفقا لاحكام القانونين رقمى ١١٨ لسنة ١٩٦١ و ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت على أنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها احدى المؤسسات العامة التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال » كما نصت مادته الثالثة على أن « يحدد قيمة رأس المال على أساس وإذا لم تكن الأسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاث أعضاء وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات المساهمة .

من حيث أن مفاد ما تقدم — وطبقاً لما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى فتاوها رقمى ١٧٦ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٣ ، ٤١٣ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٨ — أن التأميم هو اجراء يراد به نقل للمنشآت الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات الى الدولة ومن ثم فهو يرد على مشروع قائم بكيانه القانونى ويتهدد

نطاقه بهذا السكيان لذلك فانه يتناول المنشأة المؤممة بحالتها وقت التأميم وينصب على العناصر القانونية التى تتكون منها والقابلية لأن تنتقل ملكيتها الى الدولة . ومن ثم لا ينتقل الى الدولة من العناصر المستخدمة فى تطوير المنشأة الفردية الا العناصر المملوكة لصاحب المنشأة وبناء على ذلك فان قرار اللجان المنصوص عليه فى هذا القانون بتقييم عناصر المنشأة وان كان نهائيا الا أنه لايجوز لها - أى اللجان - أن تقيم مالا يقضى المشرع بتأميمها كما لو كانت أموالا مملوكة للغير حتى ولو كانت تلك الأموال تستخدم فى تسيير المنشأة .

ومن حيث أن مبالغ الحساب الجارى التى دفعتها الشركة لأصحاب المطاحن المؤممة والتى أدمجت بالشركة تمثل ديونا لهم فى ذمة هذه المطاحن بغض النظر عن اشتراكهم فى رأس المال بحسبان أن هذه المطاحن وهى من شركات الأشخاص ، شأنها شأن الشركات التجارية الأخرى ، لها ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشركاء ، فكان يتعين على لجنة التقييم الخاصة بهذه المطاحن أن تستبعد هذه المبالغ من التأميم باعتبارها ديونا على هذه المنشآت بغض النظر عن شخصية صاحب الدين سواء أكان شريكا أم غير شريك فى رأس مال المنشأة . وكان يجب قيد هذه المبالغ من جانب الخصوم بالنسبة للمطاحن المؤممة . لذلك يكون صحيحا ما قامت به لجنة اعادة التقييم المشكلة بقرار وزير التجارة والتموين رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقرار الوزارى رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٧٣ من خصم الحساب الجارى المشار اليه من رأس مال المنشآت المؤممة التى أدمجت بالشركة وأظهرتها بفردا مستقلة ضمن خصوم هذه المنشآت .

ومن حيث أن ادماج المنشآت المشار اليها فى شركة مطاحن الاسكندرية انما يعنى زيادة رأس مال الشركة الدامجة بمقدار صافي أصول أو خصوم الوحدات المندمجة ، ومن ثم اذا ما تم تعديل تقييم الوحدات المندمجة بخصم المبالغ المشار اليها تعين تخفيض رأس مال الشركة الدامجة بمقدار هذه المبالغ وذلك بالاجراءات والأوضاع المنصوص عليها فى القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥ فى شأن شركات القطاع العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى ما يلى :

أولا : تعديل صافي رأس مال الوحدات المؤممة بمقدار الحسابات
الجارية التى تم دفعها لأصحاب هذه الوحدات كديون لهم .

ثانيا : تعديل رأس مال الوحدات المدمجة فيها وذلك بمراعاة
الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١ معدلا
بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما .
(ملف ٢٣/٢/١٨ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٧٥٦)

المبدأ :

شركات القطاع العام لا تدخل فى مدلول الحكومة طبقا لنص
المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسوم
التوثيق والضهر — التزامها بإداء الرسوم المستحقة على انتقال
ملكية قطعة أرض اليها .

ملخص الفتوى :

ان الثابت من الأوراق أن المركز القومى للبحوث كان يمتلك قطعة
الأرض الأولى المسجلة تحت رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ ، وأنه اتفق مع
شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير على ابدال هذه القطعة بقطعة
أخرى سجلت تحت رقم ٦٢٩٦ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم يكون كل من
طرفي العقد قد التزم بأن ينقل الى الطرف الآخر ملكية المقار الذى
يملكه ، فالتزم المركز بنقل ملكية قطعة الأرض المسجلة سنة ١٩٦٥
الى شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير ، والتزمت الشركة المذكورة
بنقل ملكية القطعة الثانية المسجلة سنة ١٩٧٢ الى المركز القومى

للبحوث ، وعلى هذا الأساس ، فإن العقد المشار اليه لا يعدو أن يكون عقد مقايضة ، وليس عقد بيع .

ومن حيث أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أن « يعفى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون :

المحركات والاجراءات التى تؤول بمقتضاها ملكية العقارات أو المنقولات أو الحقوق الى الحكومة ٠٠٠٠ » ومؤدى هذا النص أن الاعفاء هنا قاصر على الرسوم المستحقة على المحركات والاجراءات التى تؤول بمقتضاها ملكية العقارات الى الحكومة والهيئات العامة على النحو الذى استقر عليه الرأى فى تفسير معنى الحكومة الوارد فى هذا النص ، أما المحركات أو الاجراءات التى تنقل بها ملكية العقارات أو المنقولات من الحكومة والهيئات العامة الى الأفراد أو الشركات ، فانها لا تعفى من الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن المحرر الذى نقل به ملكية قطعة الأرض المسجلة تحت رقم ٦٢٩٦ لسنة ١٩٦٢ الى المركز القومى للبحوث ، فانه يعفى من الرسوم باعتبار أن المركز القومى للبحوث من الهيئات العامة طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٦٨ باعادة تنظيم المركز ، أما بالنسبة الى نقل ملكية قطعة الأرض الأولى الى شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير ، فان ذات المحرر لا يعفى بالنسبة الى قطعة الأرض هذه من رسوم الشهر لأن شركات القطاع العام لا تدخل فى مدلول الحكومة طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر وعلى هذا الأساس فإن الشركة المذكورة تكون ملزمة أصلا بأداء الرسوم المستحقة على انتقال ملكية قطعة الأرض المسجلة تحت رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٥ اليها ، وإذا كان المركز القومى للبحوث قد اتفق فى عقد البديل على تحصيله بجميع مصروفات العقد ، فانه يكون ملزما بأداء الرسوم المستحقة على شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير وفقا لهذا الاتفاق ومن ثم فان قيام مأمورية الشهر العقارى بالوالى بتحصيل الرسم

الذى كان مستحقا على الشركة المذكورة من المركز القومى للبحوث،
يتفق مع حكم القانون ، ولا يجوز للمركز المذكور استرداد هذه
الرسوم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية المركز
القومى للبحوث فى استرداد رسوم تسجيل العقد رقم ٦٢٩٦ لسنة
١٩٧٢ من مصلحة الشهر العقارى .

(انتهى ٣١٩ فى ٢٨/٣/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٧٥٧)

المبدأ :

ترشيح اللجنة الوزارية للتنمية الاجتماعية والخدمات بتاريخ
أول سبتمبر سنة ١٩٧٦ — حملة الشهادات الثانوية الفنية والمهنية
للعمل باحدى شركات القطاع العام — اقتصر سلطتها طبقا للقانون
رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بالتعيين فى الحكومة
والهيئات العامة والقطاع العام على الاختيار للتعيين — المركز
القانونى للعامل لا ينشأ الا بصور قرار من السلطة المختصة بالتعيين
— نتيجة ذلك : عدم أحقية هؤلاء العاملين للعلاوة الإضافية المقررة
بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بمنح علاوة اضافية للعاملين بالجهاز
الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والكادرات الخاصة
ولو كانت قد أرجعت أقدمياتهم الى تاريخ ترشيحهم بمعرفة اللجنة
الوزارية المشار اليها — مناط استحقاق العامل لهذه العلاوة هو الوجود
الفطى بالخدمة فى التاريخ الذى حدده المشرع لمنح هذه العلاوة وهو
أول يناير سنة ١٩٧٧ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بمنح علاوة اضافية للعاملين
بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والكادرات
الخاصة — يقضى فى مادته الأولى بأن بمنح اعتبارا من أول يناير سنة

١٩٧٧ علاوة اضافية للعاملين ب وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والعاملين بالمعامل بكادرات خاصة وذلك بالفئة المقررة لهم كل حسب حالته أو الفئة أو الدرجة التي يشغلها ، ولا يغير منح هذه العلاوة من موعد منح العلاوة الدورية المقررة ، كما نصت المادة الثالثة على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أنه يبين من هذين النصين أن مناط استحقاق المعامل للعلاوة الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ هو الوجود الفعلي بالخدمة في التاريخ الذي حدده المشرع لمنح هذه العلاوة وهو أول يناير سنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أن اللجنة الوزارية للتنمية الاجتماعية والخدمات انما تقتصر سلطاتها - طبقا للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام - على الاختيار للتعيين ، وهذا الاختيار لا يعدو أن يكون ترشيحا ، وهو بطبيعة الحال سابق على التعيين الذي لا تملكه اللجنة المذكورة ، وهو منوط بالسلطات التي حددها القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بأصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بأصدار نظام العاملين بالقطاع العام - حسب الأحوال .

ومن حيث أن المركز القانوني للعامل لا ينشأ الا بصور قرار من السلطة المختصة بالتعيين ، وبهذا القرار وحده تفتتح العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة الادارة ، فمن ثم لا تقوم رابطة التوظيف بين المرشح وبين الجهة التي رشح للتعيين فيها الا اعتبارا من تاريخ صدور قرار التعيين وفقا للأوضاع القانونية المقررة .

ولما كان الثابت أن العاملين المعروضة حالتهم قد عينوا بالشركة بموجب القرارات رقمي ٩٠ ، ٩١ لسنة ١٩٧٧ الصادرين في ٢١ فبراير سنة ١٩٧٧ ، فمن ثم لا يكونون موجودون بالخدمة في أول يناير سنة ١٩٧٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح العلاوة

الإضافية ، وبالتالي لا يستحقون هذه العلاوة حتى ولو كانت قد أرجعت أقدمياتهم الى تاريخ ترشيحهم بمعرفة اللجنة الوزارية للتنمية الاجتماعية والخدمات في أول سبتمبر سنة ١٩٧٦ تطبيقا لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه باعتباره متضمنا لحكم خاص .

من أجل ذلك فقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العاملين المعيّنين بموجب القرارين رقمي ٩٠ ، ٩١ لسنة ١٩٧٧ الصادرين في الحادي والعشرين من فبراير سنة ١٩٧٧ — للعلاوة الإضافية المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

(ملف ٧٩٠/٤/٨٦ — جلسة ١١/١/١٩٧٨)

فهرس تفصلى
للجزء التاسع عشر

رقم الصفحة	الموضوع
٥	عمد ومشايخ :
٧	الفصل الأول — الشروط الواجب توافرها لترشيح العمدة أو الشيخ
١٠	الفصل الثانى — الشروط الواجب توافرها فى الناخب
١١	الفصل الثالث — كشوف المرشحين
٢٢	الفصل الرابع — الانتخاب والتصين
٥٨	الفصل الخامس — التاديب والفصل
٧٧	علاوة :
٧٩	الفصل الأول — علاوة دورية
٧٩	الفرع الأول — فى ظل كادرى ٣١ و١٩٣٩
٨٨	الفرع الثانى — فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
١٢٥	الفرع الثالث — فى ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
١٦١	الفرع الرابع — فى ظل القانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ و٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
١٨٣	الفصل الثانى — علاوة ترقية
١٩١	الفصل الثالث — علاوة تشجيعية

رقم الصفحة	الموضوع
٢١٠	الفصل الرابع — علاوة تلفراف
٢١٥	الفصل الخامس — علاوة اعصاب
٢١٦	الفصل السادس — مسائل متنوعة
٢٣٧	عرف ادارى :
٢٤١	عرف الحيوان :
٢٤٧	غرفة تجارية :
٢٥٥	غرفة سيمالية :
٢٥٩	غش وتديس :
٢٦٥	عمل تجارى :
٢٧١	فائدة قانونية :
٢٨٧	فندقه وسيلحة :
٢٩٧	قانون :
٢٩٩	الفصل الاول — طبيمة القانون
٢٩٩	الفرع الاول — علاقة القانون باللائحة
٣٠٧	الفرع الثانى — مجال كل من القانون والقرار الادارى
٣١٠	الفرع الثالث — القانون الموضوعى والقانون الشكلى
٣١٥	الفرع الرابع — روابط القانون العام وروابط القانون الخاص
٣٢٠	الفرع الخامس — علاقة الشريعة الاسلامية بالقانون الوسمى

الموضوع رقم الصفحة

٢٢١	الفصل الثاني — سريان القانون من حيث الزمان
٢٢١	الفرع الأول — تاريخ نفاذ القانون
٢٢٨	الفرع الثاني — أثر رجعي وأثر مباشر
٢٢٨	الفرع الثالث — قانون المرافعات
٢٤٢	الفرع الرابع — القانون الأملى للمتهم
٢٤٢	الفرع الخامس — تطبيقات لعدم رجعية القوانين
٢٦٨	الفصل الثالث — سريان القانون من حيث الزمان
٢٧٥	الفصل الرابع — تفسير القانون
٢٧٥	الفرع الأول — التفسير التشريعى
٢٨٢	الفرع الثاني — تفسير النصوص القانونية
٢٩٥	الفصل الخامس — مسائل متنوعة
٢٩٥	الفرع الأول — نشر القانون والعلم به
٢٩٦	الفرع الثاني — عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون
٢٩٧	الفرع الثالث — القانون الواجب التطبيق (قواعد الاسناد)
٤٠١	الفرع الرابع — مراجعة مجلس الدولة لمشروع القانون
٤٠٢	الفرع الخامس — الدافع الى اصدار قانون
٤٠٤	الفرع السادس — الجهة التى تفصل فى دستورية القوانين
٤٠٦	الفرع السابع — اثر انفصال سوريا عن مصر على الجنسية

- الفرع الثامن — الحصانة التي أضفاها القانون على
٤١٠ الاموال العامة
- الفرع التاسع — إلغاء القانون
٤١١
- مبارك اداری :
٤١٥
- الفصل الأول — تعريف القرار الإداري وتمييزه عن غيره
٤١٧
- الفرع الأول — تعريف القرار الإداري وتطبيقات له
٤١٧
- الفرع الثاني — التفرقة بين القرار الإداري والعمل
المادي
٤٣٥
- الفرع الثالث — التفرقة بين القرار الإداري والقرار
القضائي
٤٤١
- الفرع الرابع — التفرقة بين القرار الإداري والمنشورات
والتعليمات الداخلية
٤٤٦
- الفصل الثاني — نهائية القرار الإداري
٤٤٧
- الفصل الثالث — نفاذ القرار الإداري وسريته من
حيث الزمان
٤٥٧
- الفرع الأول — شروط نفاذ القرار الإداري
٤٥٧
- الفرع الثاني — ارتباط نفاذ القرار الإداري بالمعرف
المثل
٤٥٩
- الفرع الثالث — سريان القرار الإداري من حيث الزمان
٤٦٨
- الفصل الرابع — تقسيم القرارات الإدارية
٤٨٤
- الفرع الأول — القرار التنظيمي العام والقرار الفردي
٤٨٤
- الفرع الثاني — القرار الإيجابي والقرار السلبي
٥٠٠
- الفصل الخامس — أركان ومكونات القرار الإداري
٥١١

رقم الصفحة

الموضوع

٥١١	الفرع الأول — تهيئة سلامة القرار الإداري وانتزاع سلطته
٥١٦	الفرع الثاني — ركن النية وعيوبه
٥١٩	الفرع الثالث — ركن الاختصاص وعيوبه
٥٢١	الفرع الرابع — ركن الشكل وعيوبه
٥٤١	الفرع الخامس — ركن السبب وعيوبه
٥٧٠	الفرع السادس — ركن الغاية وعيب إساءة استعمال السلطة
٥٩٧	الفصل السادس — سحب القرار الإداري
٥٩٧	الفرع الأول — قرارات لا يجوز سحبها
٥٩٧	أولا — القرارات السلمية
٦٠٦	ثانياً — القرارات التي تضمنت بإلغاء المبدأ
٦٢١	الفرع الثاني — قرارات يجوز سحبها دون تقيد بمبدأ
٦٢١	أولا — القرارات المبنية على سلطة مخيدة
٦٣٩	ثانياً — القرارات المعسومة
٦٦٥	الفرع الثالث — مبدأ السحب
٦٨٢	الفرع الرابع — السحب الضمني
٦٨٢	الفرع الخامس — آثار سحب القرار الإداري
٦٨٧	الفصل السابع — الرقابة القضائية على القرار الإداري
٦٨٧	الفرع الأول — نطاق الرقابة القضائية على القرارات الإدارية
٧٠٨	الفرع الثاني — وقف تنفيذ القرار الإداري قضائياً (م ٨٤ - ج ١٩)

رقم الصفحة

الموضوع

٧٢٠	الفرع الثالث — البقاء المقرر الإداري والتمويضي منه
٧٢٢	الفصل الثامن — مسائل متنوعة
٧٤٩	مقروض عام :
٧٧٧	قسمة :
٧٨١	قسم قضيا الأوقاف :
٧٨٧	قضاء شرعي :
٧٩٣	قطاع عام :
٧٩٥	الفصل الأول — المابلون بالقطاع العام
٧٩٥	الفرع الأول — التمين وإعادة التمين
٨٣٤	الفرع الثاني — بعد الخدمة والخبرة السابقة
٨٤٣	الفرع الثالث — رواتب وبدلات وعلاوات ومكافآت
٩١٩	الفرع الرابع — لجان شئون المابلين والتقارير عنهم
٩٢٠	الفرع الخامس — تسوية الحالة
٩٥٧	الفرع السادس — الترقية
٩٩٠	الفرع السابع — النقل والتعديب والإعارة
٩٩٠	أولا — النقل
٩٩٦	ثانيا — التعديب
١٠١٠	ثالثا — الإعارة
١٠١٥	الفرع الثامن — الإجازة
١٠١٥	أولا — إجازة مرضية
١٠٢٨	ثانيا — إجازة وضع

الرقم الصفحة

الموضوع

	ثالثا - الاجازة الاستثنائية طبقا للتسليمون ٩١٢
١٠٣٢	لجنة ١٩٦٣
١٠٣٤	رابعا - اجازة دراسية
١٠٤٨	خامسا - المقابل النقدي للاجازات
١٠٦٣	الفرع التاسع - التسايب
١٠٦٣	اولا - التحقيق
١٠٦٩	ثانيا - المخلفات التسليمية
١٠٧٧	ثالثا - الجزاءات التسليمية
١١٠٦	رابعا - القرار التسليمي
١١١٢	خامسا - الوقف عن العمل
١١١٧	سادسا - للدعوى التسليمية
١١٤٢	الفرع العاشر - انتهاء الخدمة
١١٤٢	اولا - الاستقالة
١١٤٣	ثانيا - الانقطاع عن العمل
١١٥٣	ثالثا - التمييز
١١٨٨	الفصل الثاني - شركات القطاع العام
١١٨٨	الفرع الاول - تاسيس شركات القطاع العام واهليتها للتصادق وانقضاؤها
١١٩٤	الفرع الثاني - شركات القطاع العام من اشخاص القلتون الخاص
١٢٠٨	الفرع الثالث - طبيعة العلاقة بين العاملين وشركات القطاع العام
١٢١٤	الفرع الرابع - حصة العاملين في ارباح الشركة
١٢٢٠	الفرع الخامس - اسكان العاملين بالشركة
١٢٢٥	الفرع السادس - نشاط اجتماعي ورياضي
١٢٢٦	الفرع السابع - جداول ترتيب الوظائف

رقم الصفحة

الموضوع

١٢٣٥	القرع الثامن — تغيير غرض الشركة
١٢٤٠	القرع التاسع — تحويل الأرباح إلى رأس المال
١٢٥٠	القرع العاشر — شركة قطاع عام زراعية
١٢٥١	القرع الحادي عشر — شركة مقاولات القطاع المسام
١٢٥٩	القرع الثاني عشر — مجلس الإدارة
١٢٥٩	أولاً — التعيين في وظيفة رئيس مجلس الإدارة
١٢٦٠	ثانياً — نقل رئيس مجلس الإدارة
١٢٦٢	ثالثاً — وظيفة نائب رئيس مجلس الإدارة
١٢٦٤	رابعاً — رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المتفرغون
١٢٦٦	خامساً — الاشتراك في عضوية أكثر من مجلس إدارة
١٢٨٣	سادساً — اشتراك العمال في مجلس الإدارة
١٢٩٢	سابعاً — تخفيض أعضاء مجلس الإدارة
	ثامناً — رواتب وبدلات ومكافآت لرؤساء وأعضاء
١٢٩٤	مجالس الإدارة
١٣٠٢	تاسعاً — تحويل رأس المال الخاص في مجالس الإدارة
١٣١١	عشر — ترقية أعضاء مجلس الإدارة
١٣١٦	التفصيل الثالث — بمسائل متنوعة

سابقة أعمال المدونة العربية المزمعة

(حسن الفكاهي - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » .

٣ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة المالية في قوانين أصابة العمل .

• - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .

٧ - ملحق المدونة المالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة المالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء والحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وفلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الفهرست والرسوم والدمغة : (١٦ مجلدا - ٢٦ الف
صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والعرايات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٨ الفصفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢
الفصفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي
بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع
الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء ٣ آلاف
صفحة) نُفِذَتْ وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .
وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية
والطبية ... الخ بشكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢
وما بعدها) .

(نُفِذَتْ وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء -
ألفين صفحة) (نُفِذَتْ وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال
عام ١٩٨٧) .

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية
والطبية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والقضاة للدول العربية : (٢٧ جزء) .

وتتضمن كراء القضاة وأحكام المحاكم في مصر وبقية الدول العربية
بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القسطنطين المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحاً وأمياً لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٢ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضاً إيجازياً لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والعرائف : (سبعة أجزاء - ١٧ ألفاً صفحة) .

وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم العرائف وتأصيله من ناحية الطبعية البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة العفوية من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلداً - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيباً موضوعياً وأبجدياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات محلية وببداية واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزآن) .

ويتضمن شرحاً وأمياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين المغربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .
المبدأ :

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالأخص إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الإعلامية الحديثة لخدمة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الإعلامية الحديثة (بالكلمة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ الحكمة الإدارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

